

بسم الله الرحمن الرحيم

درس خارج فقه

كتاب البيع

آيت الله العظمى ميلاني رحمه الله

فهرست:

- ۰۰۰۱ - مبحث البيع - تعريف البيع - (نوار ۱ - درس ۱) - شب يكشنبه ۱۱ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۲۷/۲/۱۳۴۹ ش ۴۳.....
- ۰۰۰۲ - مبحث البيع - تعريف البيع - (نوار ۱ - درس ۲) - شب دوشنبه ۱۲ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۲۸/۲/۱۳۴۹ ش ۴۳.....
- ۰۰۰۳ - مبحث البيع - استعمال لفظ البيع - (نوار ۱ - درس ۳) - شب سه شنبه ۱۳ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۲۹/۲/۱۳۴۹ ش ۴۴.....
- ۰۰۰۴ - مبحث البيع - المنفعة في البيع - (نوار ۱ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۱۴ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۳۰/۲/۱۳۴۹ ش ۴۴.....
- ۰۰۰۵ - مبحث البيع - عمل الحر - (نوار ۱ - درس ۵) - شب يكشنبه ۱۸ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۳/۳/۱۳۴۹ ش ۴۵.....
- ۰۰۰۶ - مبحث البيع - ملكية الحقوق - (نوار ۱ - درس ۶) - شب دوشنبه ۱۹ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۴/۳/۱۳۴۹ ش ۴۵.....
- ۰۰۰۷ - مبحث البيع - أقسام الحق - (نوار ۱ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۲۱ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۶/۳/۱۳۴۹ ش ۴۶.....
- ۰۰۰۸ - مبحث البيع - أقسام الحق - (نوار ۱ - درس ۸) - شب شنبه ۲۴ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۹/۳/۱۳۴۹ ش ۴۷.....
- ۰۰۰۹ - مبحث البيع - تعريف الملكية - (نوار ۱ - درس ۹) - شب يكشنبه ۲۵ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۰/۳/۱۳۴۹ ش ۴۹.....
- ۰۰۱۰ - مبحث البيع - الايجاب و القبول - (نوار ۱ - درس ۱۰) - شب دوشنبه ۲۶ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۱/۳/۱۳۴۹ ش ۵۰.....
- ۰۰۱۱ - مبحث البيع - تمليك العين - (نوار ۱ - درس ۱۱) - شب سه شنبه ۲۷ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۲/۳/۱۳۴۹ ش ۵۱.....
- ۰۰۱۲ - مبحث البيع - انشاء التمليك - (نوار ۱ - درس ۱۲) - شب چهارشنبه ۲۸ ربيع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۳/۳/۱۳۴۹ ش ۵۲.....

- ۰۰۱۳ - مبحث البيع - التملیک الضمني - (نوار ۱ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۲۱ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۲/۶/۱۳۴۹ ش ۵۳
- ۰۰۱۴ - مبحث البيع - الهبة المعوّضة - (نوار ۱ - درس ۱۴) - شب سه شنبه ۲۲ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۳/۶/۱۳۴۹ ش ۵۴
- ۰۰۱۵ - مبحث البيع - تعريف القرض - (نوار ۱ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه ۲۳ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۴/۶/۱۳۴۹ ش ۵۵
- ۰۰۱۶ - مبحث البيع - تعريف القرض - (نوار ۱ - درس ۱۶) - شب شنبه ۲۶ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۷/۶/۱۳۴۹ ش ۵۶
- ۰۰۱۷ - مبحث البيع - القبول و الانتقال - (نوار ۱ - درس ۱۷) - شب یکشنبه ۲۷ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۸/۶/۱۳۴۹ ش ۵۶
- ۰۰۱۸ - مبحث البيع - الانتقال - (نوار ۲ - درس ۱) - شب دوشنبه ۲۸ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۹/۶/۱۳۴۹ ش ۵۷
- ۰۰۱۹ - مبحث البيع - الصحيح و الفاسد - (نوار ۲ - درس ۲) - شب سه شنبه ۲۹ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۱۰/۶/۱۳۴۹ ش ۵۷
- ۰۰۲۰ - مبحث البيع - البيع الفاسد - (نوار ۲ - درس ۳) - شب چهارشنبه ۳۰ جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۱۱/۶/۱۳۴۹ ش ۵۸
- ۰۰۲۱ - مبحث البيع - المعاطاة - (نوار ۲ - درس ۴) - شب یکشنبه ۴ رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۴/۶/۱۳۴۹ ش ۵۹
- ۰۰۲۲ - مبحث البيع - تعريف المعاطاة - (نوار ۲ - درس ۵) - شب دوشنبه ۵ رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۵/۶/۱۳۴۹ ش ۶۰
- ۰۰۲۳ - مبحث البيع - المعاطاة - الاباحه و التملیک - (نوار ۲ - درس ۶) - شب سه شنبه ۶ رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۶/۶/۱۳۴۹ ش ۶۰
- ۰۰۲۴ - مبحث البيع - المعاطاة - التملیک - (نوار ۲ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۷ رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۷/۶/۱۳۴۹ ش ۶۱
- ۰۰۲۵ - مبحث البيع - المعاطاة تفيد الاباحه - (نوار ۲ - درس ۸) - شب یکشنبه ۱۱ رجب ۱۳۹۰ ق - ۲۱/۶/۱۳۴۹ ش ۶۲

- ٠٠٢٦ - مبحث البيع - المعاطاة - الملكية المتزلزلة - (نوار ٢ - درس ٩) - شب دوشنبه ١٢ رجب ١٣٩٠ ق - ٢٢/٦/١٣٤٩ ش ٦٢
- ٠٠٢٧ - عنوان: مبحث البيع - المعاطاة - الإباحة المطلقة - (نوار ٢ - درس ١٠) - شب سه شنبه ١٣ رجب ١٣٩٠ ق - ٢٣/٦/١٣٤٩ ش ٦٣
- ٠٠٢٨ - مبحث البيع - المعاطاة - الأقوال في المعاطاة - (نوار ٣ - درس ١) - شب يكشنبه ١٨ رجب ١٣٩٠ ق - ٢٨/٦/١٣٤٩ ش ٦٤
- ٠٠٢٩ - مبحث البيع - المعاطاة - الاستدلال بآية التجارة - (نوار ٣ - درس ٢) - شب دوشنبه ١٩ رجب ١٣٩٠ ق - ٢٩/٦/١٣٤٩ ش ٦٥
- ٠٠٣٠ - مبحث البيع - المعاطاة - الاستدلال بالسيرة - (نوار ٣ - درس ٣) - شب سه شنبه ٢٠ رجب ١٣٩٠ ق - ٣٠/٦/١٣٤٩ ش ٦٥
- ٠٠٣١ - مبحث البيع - المعاطاة - جريان الاستصحاب - (نوار ٣ - درس ٤) - شب چهارشنبه ٢١ رجب ١٣٩٠ ق - ٣١/٦/١٣٤٩ ش ٦٦
- ٠٠٣٢ - مبحث البيع - المعاطاة - التسلط - (نوار ٣ - درس ٥) - شب شنبه ٢٤ رجب ١٣٩٠ ق - ٣/٧/١٣٤٩ ش ٦٨
- ٠٠٣٣ - مبحث البيع - المعاطاة - "الناس مسلطون على أموالهم" - (نوار ٣ - درس ٦) - شب يكشنبه ٢ شعبان ١٣٩٠ ق - ١١/٧/١٣٤٩ ش ٦٨
- ٠٠٣٤ - مبحث البيع - المعاطاة - الملكية الشرعية - (نوار ٣ - درس ٧) - شب سه شنبه ٤ شعبان ١٣٩٠ ق - ١٣/٧/١٣٤٩ ش ٦٩
- ٠٠٣٥ - مبحث البيع - المعاطاة - "أوفوا بالعقود" - (نوار ٣ - درس ٨) - شب چهارشنبه ٥ شعبان ١٣٩٠ ق - ١٤/٧/١٣٤٩ ش ٧٠
- ٠٠٣٦ - مبحث البيع - المعاطاة - "العقود تتبع القصد" - (نوار ٣ - درس ٩) - شب شنبه ٨ شعبان ١٣٩٠ ق - ١٧/٧/١٣٤٩ ش ٧١
- ٠٠٣٧ - مبحث البيع - المعاطاة - تخلف العقود عن القصد - (نوار ٣ - درس ١٠) - شب يكشنبه ٩ شعبان ١٣٩٠ ق - ١٨/٧/١٣٤٩ ش ٧١
- ٠٠٣٨ - مبحث البيع - المعاطاة - عدم تخلف العقود المذكورة عن قصودها - (نوار ٤ - درس ١) - شب دوشنبه ١٠ شعبان ١٣٩٠ ق - ١٩/٧/١٣٤٩ ش ٧٢

- ۰۰۳۹ - مبحث البيع - المعاطاة - ارادة التصرف - (نوار ۴ - درس ۲) - شب سه شنبه ۱۱ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۰/۷/۱۳۴۹ ش ۷۳
- ۰۰۴۰ - مبحث البيع - المعاطاة - اباحة التصرف فى المأخوذ بالمعاطات - (نوار ۴ - درس ۳) - شب چهارشنبه ۱۲ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۱/۷/۱۳۴۹ ش ۷۵
- ۰۰۴۱ - مبحث البيع - المعاطاة - الموارد فى غير الملك - (نوار ۴ - درس ۴) - شب دوشنبه ۱۷ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۶/۷/۱۳۴۹ ش ۷۶
- ۰۰۴۲ - مبحث البيع - المعاطاة - ان المعاطاة تفيد الملكية - (نوار ۴ - درس ۵) - شب سه شنبه ۱۸ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۷/۷/۱۳۴۹ ش ۷۷
- ۰۰۴۳ - مبحث البيع - المعاطاة - التلف - (نوار ۴ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۱۹ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۸/۷/۱۳۴۹ ش ۷۸
- ۰۰۴۴ - مبحث البيع - المعاطاة - الاستصحابين - (نوار ۴ - درس ۷) - شب دوشنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۰ ق - ۲۹/۹/۱۳۴۹ ش ۷۹
- ۰۰۴۵ - مبحث البيع - المعاطاة - الملكية المستقرة - (نوار ۴ - درس ۸) - شب سه شنبه ۲۲ شوال ۱۳۹۰ ق - ۳۰/۹/۱۳۴۹ ش ۷۹
- ۰۰۴۶ - مبحث البيع - المعاطاة - الملكية (اللازمة و الجائزة) - (نوار ۴ - درس ۹) - شب چهارشنبه ۲۳ شوال ۱۳۹۰ ق - ۱/۱۰/۱۳۴۹ ش ۸۰
- ۰۰۴۷ - مبحث البيع - المعاطاة - الجواز و اللزوم حکمان - (نوار ۴ - درس ۱۰) - شب یکشنبه ۲۷ شوال ۱۳۹۰ ق - ۵/۱۰/۱۳۴۹ ش ۸۱
- ۰۰۴۸ - مبحث البيع - المعاطاة - الشک فى الرجوع - (نوار ۴ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۸ شوال ۱۳۹۰ ق - ۶/۱۰/۱۳۴۹ ش ۸۲
- ۰۰۴۹ - مبحث البيع - المعاطاة - عدم حق الرجوع - (نوار ۴ - درس ۱۲) - شب دوشنبه ۶ ذى القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۳/۱۰/۱۳۴۹ ش ۸۳
- ۰۰۵۰ - مبحث البيع - المعاطاة - تراحم الرجوع و السلطنة - (نوار ۴ - درس ۱۳) - شب سه شنبه ۷ ذى القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۴/۱۰/۱۳۴۹ ش ۸۳
- ۰۰۵۱ - مبحث البيع - المعاطاة - عدم الرجوع - (نوار ۴ - درس ۱۴) - شب چهارشنبه ۸ ذى القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۵/۱۰/۱۳۴۹ ش ۸۴

- ٥٢٠ - مبحث البيع - المعاطاة - حق الرجوع - الاستدلال بآية التجارة - (نوار ٤ - درس ١٥) - شب يكشنبه ١٢ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ١٩/١٠/١٣٤٩ ش ٨٥
- ٥٣٠ - مبحث البيع - المعاطاة - العقود عهود - (نوار ٤ - درس ١٦) - شب دوشنبه ١٣ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢٠/١٠/١٣٤٩ ش ٨٦
- ٥٤٠ - مبحث البيع - المعاطاة - أوفوا بالعقود - (نوار ٤ - درس ١٧) - شب سه شنبه ١٤ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢١/١٠/١٣٤٩ ش ٨٧
- ٥٥٠ - مبحث البيع - المعاطاة - حق الرجوع - الاجماع - (نوار ٥ - درس ١) - شب چهارشنبه ١٥ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢٢/١٠/١٣٤٩ ش ٨٨
- ٥٦٠ - مبحث البيع - المعاطاة - الحلية و الحرمة فى الألفاظ - (نوار ٥ - درس ٢) - شب شنبه ١٨ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢٦/١٠/١٣٤٩ ش ٨٩
- ٥٧٠ - مبحث البيع - المعاطاة - معانى الحلية - (نوار ٥ - درس ٣) - شب يكشنبه ١٩ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢٧/١٠/١٣٤٩ ش ٩٠
- ٥٨٠ - مبحث البيع - المعاطاة - اشتراط اللفظ - (نوار ٥ - درس ٤) - شب دوشنبه ٢٠ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢٨/١٠/١٣٤٩ ش ٩١
- ٥٩٠ - مبحث البيع - المعاطاة - القصد و الأثر - (نوار ٥ - درس ٥) - شب سه شنبه ٢١ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٢٩/١٠/١٣٤٩ ش ٩٢
- ٦٠٠ - مبحث البيع - المعاطاة - الاحتمالات فى المعاطاة بقصد التملك - (نوار ٥ - درس ٦) - شب چهارشنبه ٢٢ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٣٠/١٠/١٣٤٩ ش ٩٣
- ٦١٠ - مبحث البيع - المعاطاة - احتمال الاول - (نوار ٥ - درس ٧) - شب شنبه ٢٥ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٣/١١/١٣٤٩ ش ٩٤
- ٦٢٠ - مبحث البيع - المعاطاة - ملخص الأبحاث - (نوار ٥ - درس ٨) - شب يكشنبه ٢٦ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٤/١١/١٣٤٩ ش ٩٥
- ٦٣٠ - مبحث البيع - المعاطاة - المعاطاة بيع و تفيد الملكية اللازمة فيعتبر فيها جميع شروط البيع - (نوار ٥ - درس ٩) - شب دوشنبه ٢٧ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٥/١١/١٣٤٩ ش ٩٦
- ٦٤٠ - مبحث البيع - المعاطاة - جريان الربا فى المعاطاة - (نوار ٥ - درس ١٠) - شب سه شنبه ٢٨ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٦/١١/١٣٤٩ ش ٩٧

- ٠٠٦٥ - مبحث البيع - المعاطاة - جريان الخيار فى المعاطاة - (نوار ٥ - درس ١١) - شب چهارشنبه ٢٩ ذى القعدة ١٣٩٠ ق - ٧/١١/١٣٤٩ ش ٩٨
- ٠٠٦٦ - مبحث البيع - المعاطاة - الخيار فى التزام المتعاملين - (نوار ٥ - درس ١٢) - شب شنبه ٢ ذى الحجة ١٣٩٠ ق - ٩/١١/١٣٤٩ ش ١٠٠
- ٠٠٦٧ - مبحث البيع - المعاطاة - وجوه المعاطاة - (نوار ٥ - درس ١٣) - شب يكشنبه ٣ ذى الحجة ١٣٩٠ ق - ١٠/١١/١٣٤٩ ش ١٠٠
- ٠٠٦٨ - مبحث البيع - المعاطاة - الوجوه فى المعاطاة - (نوار ٥ - درس ١٤) - شب دوشنبه ٤ ذى الحجة ١٣٩٠ ق - ١١/١١/١٣٤٩ ش ١٠٢
- ٠٠٦٩ - مبحث البيع - المعاطاة - البايع و المشتري - (نوار ٥ - درس ١٥) - شب سه شنبه ٥ ذى الحجة ١٣٩٠ ق - ١٢/١١/١٣٤٩ ش ١٠٣
- ٠٠٧٠ - مبحث البيع - المعاطاة - البايع و المشتري - (نوار ٥ - درس ١٦) - شب چهارشنبه ٦ ذى الحجة ١٣٩٠ ق - ١٣/١١/١٣٤٩ ش ١٠٤
- ٠٠٧١ - مبحث البيع - المعاطاة - الاعطاء و الاخذ - (نوار ٦ - درس ١) - شب دوشنبه ١٧ محرم ١٣٩١ ق - ٢٤/١٢/١٣٤٩ ش ١٠٥
- ٠٠٧٢ - مبحث البيع - المعاطاة - الايجابين - (نوار ٦ - درس ٢) - شب سه شنبه ١٨ محرم ١٣٩١ ق - ٢٥/١٢/١٣٤٩ ش ١٠٥
- ٠٠٧٣ - مبحث البيع - المعاطاة - الاقوال فى تملك المال - (نوار ٦ - درس ٣) - شب چهارشنبه ١٩ محرم ١٣٩١ ق - ٢٦/١٢/١٣٤٩ ش ١٠٦
- ٠٠٧٤ - مبحث البيع - المعاطاة - تملك العوض - (نوار ٦ - درس ٤) - شب شنبه ٢٢ محرم ١٣٩١ ق - ٢٩/١٢/١٣٤٩ ش ١٠٧
- ٠٠٧٥ - مبحث البيع - المعاطاة - الاباحة - (نوار ٦ - درس ٥) - شب يكشنبه ٢٣ محرم ١٣٩١ ق - ١/١/١٣٥٠ ش ١٠٨
- ٠٠٧٦ - مبحث البيع - المعاطاة - التملك بالعوض - (نوار ٦ - درس ٦) - شب دوشنبه ٢٤ محرم ١٣٩١ ق - ٢/١/١٣٥٠ ش ١٠٩
- ٠٠٧٧ - مبحث البيع - المعاطاة - ذوالخيار - (نوار ٦ - درس ٧) - شب شنبه ٢٩ محرم ١٣٩١ ق - ٧/١/١٣٥٠ ش ١٠٩

- ۰۰۷۸ - مبحث البيع - المعاطاة - الاباحة المعوضة - (نوار ۶ - درس ۸) - شب یکشنبه ۳۰ محرم ۱۳۹۱ ق - ۸/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۰
- ۰۰۷۹ - مبحث البيع - المعاطاة - الزام التکلیفی أو الوضعی - (نوار ۶ - درس ۹) - شب دوشنبه ۲ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۰/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۱
- ۰۰۸۰ - مبحث البيع - المعاطاة - جریان المعاطاة فی سائر العقود - (نوار ۶ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۳ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۱/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۲
- ۰۰۸۱ - مبحث البيع - المعاطاة - النکاح و الرهن - (نوار ۶ - درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۴ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۲/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۳
- ۰۰۸۲ - مبحث البيع - المعاطاة - الهبة و الوقف - (نوار ۶ - درس ۱۲) - شب یکشنبه ۸ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۶/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۴
- ۰۰۸۳ - مبحث البيع - المعاطاة - الاباحة - (نوار ۶ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۹ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۷/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۵
- ۰۰۸۴ - مبحث البيع - المعاطاة - الملكية - (نوار ۶ - درس ۱۴) - شب سه شنبه ۱۰ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۸/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۶
- ۰۰۸۵ - مبحث البيع - المعاطاة - خيار الفسخ - (نوار ۶ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۹/۱/۱۳۵۰ ش ۱۱۷
- ۰۰۸۶ - مبحث البيع - المعاطاة - الرجوع بمثل القيمة - (نوار ۷ - درس ۱) - شب شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۱۸/۲/۱۳۵۰ ش ۱۱۸
- ۰۰۸۷ - مبحث البيع - المعاطاة - تراد العوضین - (نوار ۷ - درس ۲) - شب یکشنبه ۱۳ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۱۹/۲/۱۳۵۰ ش ۱۱۹
- ۰۰۸۸ - مبحث البيع - المعاطاة - اصالة البرائة و اصالة السلطنة - (نوار ۷ - درس ۳) - شب دوشنبه ۱۴ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۲/۱۳۵۰ ش ۱۲۰
- ۰۰۸۹ - مبحث البيع - المعاطاة - ضمان اليد - (نوار ۷ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۱۶ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۲۲/۲/۱۳۵۰ ش ۱۲۱
- ۰۰۹۰ - مبحث البيع - المعاطاة - تساقط الاستصحابین - (نوار ۷ - درس ۵) - شب شنبه ۲۶ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۱/۳/۱۳۵۰ ش ۱۲۲

- ٠٠٩١ - مبحث البيع - المعاطاة - الضمان ببذل - (نوار ٧ - درس ٦) - شب يكشنبه ٢٧ ربيع الاول ١٣٩١ ق - ٢/٣/١٣٥٠ ش ١٢٣
- ٠٠٩٢ - مبحث البيع - المعاطاة - بدل الدين - (نوار ٧ - درس ٧) - شب دوشنبه ٢٨ ربيع الاول ١٣٩١ ق - ٣/٣/١٣٥٠ ش ١٢٤
- ٠٠٩٣ - مبحث البيع - المعاطاة - بدل الدين - (نوار ٧ - درس ٨) - شب سه شنبه ٢٩ ربيع الاول ١٣٩١ ق - ٤/٣/١٣٥٠ ش ١٢٥
- ٠٠٩٤ - مبحث البيع - المعاطاة - نقل الملكى - (نوار ٧ - درس ٩) - شب چهارشنبه ١ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ٥/٣/١٣٥٠ ش ١٢٧
- ٠٠٩٥ - مبحث البيع - المعاطاة - عقد اللازم فى مال المأخوذ بالمعاطاة (التي تفيد الاباحة) يوجب الملكية - (نوار ٧ - درس ١٠) - شب شنبه ٤ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ٨/٣/١٣٥٠ ش ١٢٨
- ٠٠٩٦ - مبحث البيع - المعاطاة - فسخ البيع فى مال المأخوذ بالمعاطاة يوجب الاباحة - (نوار ٧ - درس ١١) - شب يكشنبه ٥ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ٩/٣/١٣٥٠ ش ١٢٩
- ٠٠٩٧ - مبحث البيع - المعاطاة - سقوط جواز التراد - (نوار ٧ - درس ١٢) - شب دوشنبه ٦ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ١٠/٣/١٣٥٠ ش ١٢٩
- ٠٠٩٨ - مبحث البيع - المعاطاة - عدم جواز الرجوع بعد عقد اللازم فى مال المأخوذ بالمعاطاة - (نوار ٧ - درس ١٣) - شب سه شنبه ٧ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ١١/٣/١٣٥٠ ش ١٣٠
- ٠٠٩٩ - مبحث البيع - المعاطاة - توقف الجواز من المالك - (نوار ٧ - درس ١٤) - شب چهارشنبه ٨ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ١٢/٣/١٣٥٠ ش ١٣١
- ٠١٠٠ - مبحث البيع - المعاطاة - الاجازة - (نوار ٧ - درس ١٥) - شب شنبه ١٢ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ١٣/٣/١٣٥٠ ش ١٣٣
- ٠١٠١ - مبحث البيع - المعاطاة - اجازة التصرف لشخص الثالث من مالك الثانى - (نوار ٧ - درس ١٦) - شب دوشنبه ١٤ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ١٩/٣/١٣٥٠ ش ١٣٣
- ٠١٠٢ - مبحث البيع - المعاطاة - الشركة فى مال المأخوذ بالمعاطاة - (نوار ٨ - درس ١) - شب چهارشنبه ١٥ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ٢٠/٣/١٣٥٠ ش ١٣٤
- ٠١٠٣ - مبحث البيع - المعاطاة - ملزمات المعاطاة - (نوار ٨ - درس ٢) - شب شنبه ١٨ ربيع الثانى ١٣٩١ ق - ٢٣/٣/١٣٥٠ ش ١٣٦

- ١٠٤ - مبحث البيع - المعاطاة - ملزومات المعاطاة - (نوار ٨ - درس ٣) - شب يكشنبه ١٩ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٢٤/٣/١٣٥٠ ش ١٣٧
- ١٠٥ - مبحث البيع - المعاطاة - خيارات - (نوار ٨ - درس ٤) - شب دوشنبه ٢٠ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٢٥/٣/١٣٥٠ ش ١٣٨
- ١٠٦ - مبحث البيع - المعاطاة - الخيار في معاطاة المفيد بالملكيه - (نوار ٨ - درس ٥) - شب سه شنبه ٢١ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٢٦/٣/١٣٥٠ ش ١٣٩
- ١٠٧ - مبحث البيع - المعاطاة - الخيار في المعاطاة التي تفيد الاباحه - (نوار ٨ - درس ٦) - شب چهارشنبه ٢٢ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٢٧/٣/١٣٥٠ ش ١٤١
- ١٠٨ - مبحث البيع - المعاطاة - ملزومات المعاطاة - (نوار ٨ - درس ٧) - شب شنبه ٢٥ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٣٠/٣/١٣٥٠ ش ١٤٢
- ١٠٩ - مبحث البيع - المعاطاة - ملزومات المعاطاة - (نوار ٨ - درس ٨) - شب دوشنبه ٢٧ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ١/٤/١٣٥٠ ش ١٤٣
- ١١٠ - مبحث البيع - المعاطاة - الملزمات - (نوار ٨ - درس ٩) - شب سه شنبه ٢٨ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٢/٤/١٣٥٠ ش ١٤٤
- ١١١ - مبحث البيع - المعاطاة - الملزمات - (نوار ٨ - درس ١٠) - شب چهارشنبه ٢٩ ربيع الثاني ١٣٩١ ق - ٣/٤/١٣٥٠ ش ١٤٥
- ١١٢ - مبحث البيع - الفاظ العقد - (نوار ٩ - درس ١) - شب يكشنبه هفتم رجب ١٣٩١ ق - ٧/٤/١٣٥٠ ش ١٤٧
- ١١٣ - مبحث البيع - الفاظ العقد - (نوار ٩ - درس ٢) - شب دوشنبه ٨ رجب ١٣٩١ ق - ٨/٤/١٣٥٠ ش ١٤٨
- ١١٤ - مبحث البيع - لفظ - اشاره الاخرس - (نوار ٩ - درس ٣) - شب سه شنبه ٩ رجب ١٣٩١ ق - ٩/٤/١٣٥٠ ش ١٥٠
- ١١٥ - مبحث البيع - لفظ - كتابه الاخرس - (نوار ٩ - درس ٤) - شب يكشنبه ١٤ رجب ١٣٩١ ق - ١٤/٤/١٣٥٠ ش ١٥١
- ١١٦ - مبحث البيع - لفظ - تقديم الكتابه على الاشارة - (نوار ٩ - درس ٥) - شب دوشنبه ١٥ رجب ١٣٩١ ق - ١٥/٤/١٣٥٠ ش ١٥٣

- ۰۱۱۷ - مبحث البيع - لفظ - ملزومات اللفظ - (نوار ۹ - درس ۶) - شب سه شنبه ۱۶ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۱۶ ش ۱۵۴
- ۰۱۱۸ - مبحث البيع - لفظ - الفاظ الكناية - (نوار ۹ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۱۷ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۱۷ ش ۱۵۵
- ۰۱۱۹ - مبحث البيع - لفظ - صيغة البيع - (نوار ۱۰ - درس ۱) - شب سه شنبه ۲۰ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۲۰ ش ۱۵۶
- ۰۱۲۰ - مبحث البيع - لفظ - الأقوال في ألفاظ الصحيحة - (نوار ۱۰ - درس ۲) - شب یکشنبه ۲۱ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۲۱ ش ۱۵۷
- ۰۱۲۱ - مبحث البيع - اللفظ - الاطلاقات و العمومات - (نوار ۱۰ - درس ۳) - شب دوشنبه ۲۲ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۲۲ ش ۱۵۸
- ۰۱۲۲ - مبحث البيع - اللفظ - المجاز - (نوار ۱۰ - درس ۴) - شب سه شنبه ۲۳ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۲۳ ش ۱۶۰
- ۰۱۲۳ - مبحث البيع - اللفظ - مجازات - (نوار ۱۰ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۲۴ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۲۴ ش ۱۶۱
- ۰۱۲۴ - مبحث البيع - اللفظ - الفاظ المشتركة - (نوار ۱۰ - درس ۶) - شب دوشنبه ۲۹ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۲۹ ش ۱۶۲
- ۰۱۲۵ - مبحث البيع - اللفظ - المشترك اللفظي - (نوار ۱۰ - درس ۷) - شب سه شنبه ۳۰ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۳۰ ش ۱۶۳
- ۰۱۲۶ - مبحث البيع - الفاظ - ملکت - (نوار ۱۰ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۱ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۶/۳۱ ش ۱۶۴
- ۰۱۲۷ - مبحث البيع - الفاظ - اشتریت - (نوار ۱۰ - درس ۹) - شب دوشنبه ۶ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۷/۵ ش ۱۶۵
- ۰۱۲۸ - مبحث البيع - الفاظ - تداعی و تحالف - (نوار ۱۰ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۷ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۷/۶ ش ۱۶۶
- ۰۱۲۹ - مبحث البيع - الفاظ - اعتبار العربية - (نوار ۱۰ - درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۸ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۷/۷ ش ۱۶۷

- ١٣٠ - مبحث البيع - الفاظ - العربية في الايجابين - (نوار ١٠ - درس ١٢) - شب شنبه ١١ شعبان ١٣٩١ ق
 - ١٠/٧/١٣٥٠ ش ١٦٨
- ١٣١ - مبحث البيع - الفاظ - الجهل بمعنى اللفظ - (نوار ١٠ - درس ١٣) - شب يكشنبه ١٢ شعبان ١٣٩١
 ق - ١١/٧/١٣٥٠ ش ١٦٩
- ١٣٢ - مبحث البيع - الفاظ - الماضى و المضارع - (نوار ١٠ - درس ١٤) - شب دوشنبه ١٣ شعبان ١٣٩١ ق
 - ١٢/٧/١٣٥٠ ش ١٧٠
- ١٣٣ - مبحث البيع - الفاظ - الماضى و المضارع - (نوار ١٠ - درس ١٥) - شب سه شنبه ١٤ شعبان ١٣٩١
 ق - ١٣/٧/١٣٥٠ ش ١٧٢
- ١٣٤ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول على الايجاب - (نوار ١١ - درس ١) - شب يكشنبه ٩ شوال ١٣٩١
 ق - ٧/٩/١٣٥٠ ش ١٧٣
- ١٣٥ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول على الايجاب - (نوار ١١ - درس ٢) - شب دوشنبه ١٠ شوال
 ١٣٩١ ق - ٨/٩/١٣٥٠ ش ١٧٥
- ١٣٦ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول - (نوار ١١ - درس ٣) - شب سه شنبه ١١ شوال ١٣٩١ ق -
 ٩/٩/١٣٥٠ ش ١٧٦
- ١٣٧ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول بصيغة الأمر - (نوار ١١ - درس ٤) - شب چهارشنبه ١٢ شوال
 ١٣٩١ ق - ١٠/٩/١٣٥٠ ش ١٧٧
- ١٣٨ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول - (نوار ١١ - درس ٥) - شب يكشنبه ١٦ شوال ١٣٩١ ق -
 ١٤/٩/١٣٥٠ ش ١٧٨
- ١٣٩ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول - (نوار ١١ - درس ٦) - شب دوشنبه ١٧ شوال ١٣٩١ ق -
 ١٥/٩/١٣٥٠ ش ١٧٩
- ١٤٠ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول فى العقود غير المعوضة - (نوار ١١ - درس ٧) - شب سه شنبه
 ١٨ شوال ١٣٩١ ق - ١٦/٩/١٣٥٠ ش ١٨١
- ١٤١ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول فى المصالحة - (نوار ١١ - درس ٨) - شب چهارشنبه ١٩ شوال
 ١٣٩١ ق - ١٧/٩/١٣٥٠ ش ١٨٢
- ١٤٢ - مبحث البيع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ١١ - درس ٩) - شب شنبه ٢٢ شوال ١٣٩١ ق -
 ٢٠/٩/١٣٥٠ ش ١٨٣

- ۰۱۴۳ - مبحث البيع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ۱۱ - درس ۱۰) - شب یکشنبه ۲۳ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۱/۹/۱۳۵۰ ش ۱۸۴
- ۰۱۴۴ - مبحث البيع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ۱۱ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۴ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۲/۹/۱۳۵۰ ش ۱۸۵
- ۰۱۴۵ - مبحث البيع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ۱۱ - درس ۱۲) - شب شنبه ۲۹ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۷/۹/۱۳۵۰ ش ۱۸۶
- ۰۱۴۶ - مبحث البيع - شروط العقد - التنجيز - (نوار ۱۱ - درس ۱۳) - شب یکشنبه ۳۰ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۸/۹/۱۳۵۰ ش ۱۸۷
- ۰۱۴۷ - مبحث البيع - شروط العقد - التنجيز - (نوار ۱۱ - درس ۱۴) - شب چهارشنبه ۳ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۳۰/۹/۱۳۵۰ ش ۱۸۹
- ۰۱۴۸ - مبحث البيع - شروط العقد - التعليق - (نوار ۱۱ - درس ۱۵) - شب شنبه ۶ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۳/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۱
- ۰۱۴۹ - مبحث البيع - شروط العقد - التعليق - (نوار ۱۲ - درس ۱) - شب دوشنبه ۱۵ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۲/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۲
- ۰۱۵۰ - مبحث البيع - شروط العقد - التعليق في المستقبل - (نوار ۱۲ - درس ۲) - شب سه شنبه ۱۶ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۳/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۳
- ۰۱۵۱ - مبحث البيع - شروط العقد - انطباق المعنى - (نوار ۱۲ - درس ۳) - شب چهارشنبه ۱۷ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۴/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۵
- ۰۱۵۲ - مبحث البيع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۴) - شب یکشنبه ۲۱ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۸/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۶
- ۰۱۵۳ - مبحث البيع - شروط العقد - التطابق بين الایجاب و القبول - (نوار ۱۲ - درس ۵) - شب دوشنبه ۲۲ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۹/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۷
- ۰۱۵۴ - مبحث البيع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۶) - شب سه شنبه ۲۳ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۱۰/۱۳۵۰ ش ۱۹۹
- ۰۱۵۵ - مبحث البيع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۲۴ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۲۱/۱۰/۱۳۵۰ ش ۲۰۰

- ١٥٦٠ - مبحث البيع - شروط العقد - التطابق - (نوار ١٢ - درس ٨) - شب شنبه ٢٧ ذى القعدة ١٣٩١ ق - ٢٤/١٠/١٣٥٠ ش ٢٠٢
- ١٥٧٠ - مبحث البيع - شروط العقد - التطابق - (نوار ١٢ - درس ٩) - شب يكشنبه ٢٨ ذى القعدة ١٣٩١ ق - ٢٥/١٠/١٣٥٠ ش ٢٠٣
- ١٥٨٠ - مبحث البيع - شروط العقد - اختلاف المتعاقدين - (نوار ١٢ - درس ١٠) - شب سه شنبه ١ ذى الحجة ١٣٩١ ق - ٢٨/١٠/١٣٥٠ ش ٢٠٤
- ١٥٩٠ - مبحث البيع - شروط العقد - اختلاف مبنى المتعاقدين - (نوار ١٢ - درس ١١) - شب چهارشنبه ٢ ذى الحجة ١٣٩١ ق - ٢٩/١٠/١٣٥٠ ش ٢٠٦
- ١٦٠٠ - مبحث البيع - الضمان - ضمان التلف - (نوار ١٢ - درس ١٢) - شب شنبه ٥ ذى الحجة ١٣٩١ ق - ٢/١١/١٣٥٠ ش ٢٠٨
- ١٦١٠ - مبحث البيع - الضمان - ضمان التلف - (نوار ١٢ - درس ١٣) - شب يكشنبه ٦ ذى الحجة ١٣٩١ ق - ٣/١١/١٣٥٠ ش ٢١٠
- ١٦٢٠ - مبحث البيع - الضمان - (نوار ١٢ - درس ١٤) - شب يكشنبه ١٨ محرم ١٣٩٢ ق - ١٤/١٢/١٣٥٠ ش ٢١١
- ١٦٣٠ - مبحث البيع - الضمان فى هبة المعوضة - (نوار ١٢ - درس ١٥) - شب دوشنبه ١٩ محرم ١٣٩٢ ق - ١٥/١٢/١٣٥٠ ش ٢١٣
- ١٦٤٠ - مبحث البيع - "كل ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده" - (نوار ١٣ - درس ١) - شب سه شنبه ٢٠ محرم ١٣٩٢ ق - ١٦/١٢/١٣٥٠ ش ٢١٥
- ١٦٥٠ - مبحث البيع - "ما يضمن بشرط القبض" - (نوار ١٣ - درس ٢) - شب چهارشنبه ٢١ محرم ١٣٩٢ ق - ١٧/١٢/١٣٥٠ ش ٢١٧
- ١٦٦٠ - مبحث البيع - صحة "ما يضمن.." بشرط عدم وجود المانع - (نوار ١٣ - درس ٣) - شب شنبه ٢٤ محرم ١٣٩٢ ق - ٢٠/١٢/١٣٥٠ ش ٢١٩
- ١٦٧٠ - مبحث البيع - عدم الضمان فى "المنافع" و "الاعمال" - (نوار ١٣ - درس ٤) - شب دوشنبه ٢٦ محرم ١٣٩٢ ق - ٢٢/١٢/١٣٥٠ ش ٢٢٠
- ١٦٨٠ - مبحث البيع - قاعدة الاحترام - (نوار ١٣ - درس ٥) - شب سه شنبه ٢٧ محرم ١٣٩٢ ق - ٢٣/١٢/١٣٥٠ ش ٢٢٢

- ١٦٩٠ - مبحث البيع - الضمان - قاعدة "لا ضرر و لا ضرار" - (نوار ١٣ - درس ٦) - شب چهارشنبه ٢٨ محرم ١٣٩٢ ق - ٢٤/١٢/١٣٥٠ ش ٢٢٤
- ١٧٠ - مبحث البيع - الضمان - عقد المسابقة (السبق) - (نوار ١٣ - درس ٧) - شب شنبه ٢ صفر ١٣٩٢ ق - ٢٨/١٢/١٣٥٠ ش ٢٢٦
- ١٧١ - مبحث البيع - الضمان - "ما لا يضمن بصحيحه" - (نوار ١٣ - درس ٨) - شب يكشنبه ٣ صفر ١٣٩٢ ق - ٢٩/١٢/١٣٥٠ ش ٢٢٨
- ١٧٢ - مبحث البيع - الضمان - الصيد الذي استعاره المحرم - (نوار ١٣ - درس ٩) - شب دوشنبه ٤ صفر ١٣٩٢ ق - ٣٠/١٢/١٣٥٠ ش ٢٣٠
- ١٧٣ - مبحث البيع - الضمان - ارسال الصيد و ضمان القيمة - (نوار ١٣ - درس ١٠) - شب سه شنبه ٥ صفر ١٣٩٢ ق - ١/١/١٣٥١ ش ٢٣٢
- ١٧٤ - مبحث البيع - الضمان - المنافع غير المستوفات في البيع الفاسد - (نوار ١٣ - درس ١١) - شب چهارشنبه ٦ صفر ١٣٩٢ ق - ٢/١/١٣٥١ ش ٢٣٤
- ١٧٥ - مبحث البيع - الضمان - ضمان الحمل و ضمان الشركة - (نوار ١٣ - درس ١٢) - شب شنبه ٩ صفر ١٣٩٢ ق - ٥/١/١٣٥١ ش ٢٣٥
- ١٧٦ - مبحث البيع - الضمان - ملاك الضمان - (نوار ١٣ - درس ١٣) - شب يكشنبه ١٠ صفر ١٣٩٢ ق - ٦/١/١٣٥١ ش ٢٣٧
- ١٧٧ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٣ - درس ١٤) - شب دوشنبه ١١ صفر ١٣٩٢ ق - ٧/١/١٣٥١ ش ٢٣٩
- ١٧٨ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ١) - شب سه شنبه ١٢ صفر ١٣٩٢ ق - ٨/١/١٣٥١ ش ٢٤٠
- ١٧٩ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٢) - شب چهارشنبه ١٣ صفر ١٣٩٢ ق - ٩/١/١٣٥١ ش ٢٤٢
- ١٨٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٣) - شب سه شنبه ١١ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ٥/٢/١٣٥١ ش ٢٤٤
- ١٨١ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٤) - شب چهارشنبه ١٢ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ٦/٢/١٣٥١ ش ٢٤٦

- ١٨٢٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٥) - شب شنبه ١٥ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ٩/٢/١٣٥١ ش ٢٤٧
- ١٨٣٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٦) - شب سه شنبه ١٨ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ١٢/٢/١٣٥١ ش ٢٤٨
- ١٨٤٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٧) - شب چهارشنبه ١٩ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ١٣/٢/١٣٥١ ش ٢٤٩
- ١٨٥٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ١٤ - درس ٨) - شب شنبه ٢٢ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ١٤/٢/١٣٥١ ش ٢٥١
- ١٨٦٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - الخراج بالضمان (نوار ١٤ - درس ٩) - شب يكشنبه ٢٣ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ١٧/٢/١٣٥١ ش ٢٥٣
- ١٨٧٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - الخراج بالضمان (نوار ١٤ - درس ١٠) - شب دوشنبه ٢٤ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ١٨/٢/١٣٥١ ش ٢٥٤
- ١٨٨٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان البدل في استيفاء المنافع (نوار ١٤ - درس ١١) - شب سه شنبه ٢٥ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ١٩/٢/١٣٥١ ش ٢٥٦
- ١٨٩٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع المستوفاء (نوار ١٤ - درس ١٢) - شب چهارشنبه ٢٦ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ٢٠/٢/١٣٥١ ش ٢٥٨
- ١٩٠٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع غير المستوفاء (نوار ١٤ - درس ١٣) - شب شنبه ٢٩ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ٢٣/٢/١٣٥١ ش ٢٦٠
- ١٩١٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - المنافع غير المستوفاء (نوار ١٤ - درس ١٤) - شب يكشنبه ٣٠ ربيع الاول ١٣٩٢ ق - ٢٤/٢/١٣٥١ ش ٢٦١
- ١٩٢٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع (نوار ١٤ - درس ١٥) - شب دوشنبه ١ ربيع الثاني ١٣٩٢ ق - ٢٥/٢/١٣٥١ ش ٢٦٣
- ١٩٣٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع (نوار ١٤ - درس ١٦) - شب چهارشنبه ٣ ربيع الثاني ١٣٩٢ ق - ٢٧/٢/١٣٥١ ش ٢٦٤
- ١٩٤٠ - مبحث البيع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان بدل الحيلولة (نوار ١٥ - درس ١) - شب شنبه ٦ ربيع الثاني ١٣٩٢ ق - ٣٠/٢/١٣٥١ ش ٢٦٦

- ۰۱۹۵ - مبحث البيع - الضمان - ضمان المثل و القيمة (نوار ۱۵ - درس ۲) - شب یکشنبه ۷ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۳۱/۲/۱۳۵۱ ش ۰۲:۴۳ - گفته شد که "اتلاف" در منافع غیر مستوفات، همان اتلاف مالیّت است و نه انتفاع منفعت است و نه اتلاف انتفاعات مالک است. ۲۶۷
- ۰۱۹۶ - مبحث البيع - الضمان - تعاریف المثلی و القیمی (نوار ۱۵ - درس ۳) - شب سه شنبه ۹ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۰
- ۰۱۹۷ - مبحث البيع - الضمان - المال المثلی (نوار ۱۵ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۱۰ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۳/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۱
- ۰۱۹۸ - مبحث البيع - الضمان - ضمان المثلی أو القیمی (نوار ۱۵ - درس ۵) - شب یکشنبه ۱۴ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۷/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۳
- ۰۱۹۹ - مبحث البيع - الضمان - التخییر (نوار ۱۵ - درس ۶) - شب دوشنبه ۱۵ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۸/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۵
- ۰۲۰۰ - مبحث البيع - الضمان - التعین (نوار ۱۵ - درس ۷) - شب سه شنبه ۱۶ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۹/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۶
- ۰۲۰۱ - مبحث البيع - الضمان - التعین و التخییر (نوار ۱۵ - درس ۸) - شب سه شنبه ۱۷ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۰/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۸
- ۰۲۰۲ - مبحث البيع - الضمان - تخییر المالك (نوار ۱۵ - درس ۹) - شب شنبه ۲۰ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۳/۳/۱۳۵۱ ش ۲۷۹
- ۰۲۰۳ - مبحث البيع - الضمان - اصالة الضمان بالمثل (نوار ۱۵ - درس ۱۰) - شب یکشنبه ۲۱ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۴/۳/۱۳۵۱ ش ۲۸۱
- ۰۲۰۴ - مبحث البيع - الضمان - اصالة الضمان بالقيمة (نوار ۱۵ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۲ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۵/۳/۱۳۵۱ ش ۲۸۲
- ۰۲۰۵ - مبحث البيع - الضمان - القرعة (نوار ۱۵ - درس ۱۲) - شب سه شنبه ۲۳ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۶/۳/۱۳۵۱ ش ۲۸۴
- ۰۲۰۶ - مبحث البيع - الضمان - تخییر المجتهد (نوار ۱۵ - درس ۱۳) - شب چهارشنبه ۲۴ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۷/۳/۱۳۵۱ ش ۲۸۶

- ٠٢٠٧ - مبحث البيع - الضمان - "فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم" (نوار ١٥ - درس ١٤) - شب شنبه ٢٧ ربيع الثانى ١٣٩٢ ق - ٢٠/٣/١٣٥١ ش ٢٨٨
- ٠٢٠٨ - مبحث البيع - الضمان - قيمة يوم الاداء (أو التلف) (نوار ١٥ - درس ١٥) - شب يكشنبه ٢٨ ربيع الثانى ١٣٩٢ ق - ٢١/٣/١٣٥١ ش ٢٨٩
- ٠٢٠٩ - مبحث البيع - الضمان - قول المشهور (نوار ١٥ - درس ١٦) - شب دوشنبه ٢٩ ربيع الثانى ١٣٩٢ ق - ٢٢/٣/١٣٥١ ش ٢٩١
- ٠٢١٠ - مبحث البيع - الضمان - اختلاف المالىة (نوار ١٥ - درس ١٧) - شب سه شنبه ١ جمادى الاول ١٣٩٢ ق - ٢٣/٣/١٣٥١ ش ٢٩٢
- ٠٢١١ - مبحث البيع - الضمان - الروايات فى الضمان (نوار ١٥ - درس ١٨) - شب چهارشنبه ٢ جمادى الاول ١٣٩٢ ق - ٢٤/٣/١٣٥١ ش ٢٩٣
- ٠٢١٢ - مبحث البيع - الضمان - تحصيل المثل باكثر من ثمنه (نوار ١٦ - درس ١) - شب يكشنبه ١٧ رجب ١٣٩٢ ق - ٥/٦/١٣٥١ ش ٢٩٥
- ٠٢١٣ - مبحث البيع - الضمان - قاعدة "لاضرر" (نوار ١٦ - درس ١) - شب يكشنبه ١٧ رجب ١٣٩٢ ق - ٥/٦/١٣٥١ ش ٢٩٦
- ٠٢١٤ - مبحث البيع - الضمان - قاعدة "لاضرر" (نوار ١٦ - درس ٢) - شب دوشنبه ١٨ رجب ١٣٩٢ ق - ٦/٦/١٣٥١ ش ٢٩٨
- ٠٢١٥ - مبحث البيع - الضمان - ضمان العين التى سقطت مالىتها (نوار ١٦ - درس ٣) - شب سه شنبه ١٩ رجب ١٣٩٢ ق - ٧/٦/١٣٥١ ش ٢٩٩
- ٠٢١٦ - مبحث البيع - الضمان - ضمان المثل المتعذر (نوار ١٦ - درس ٤) - شب چهارشنبه ٢٠ رجب ١٣٩٢ ق - ٨/٦/١٣٥١ ش ٣٠٠
- ٠٢١٧ - مبحث البيع - الضمان - ضمان المثل المتعذر (نوار ١٦ - درس ٥) - شب شنبه ٢٣ رجب ١٣٩٢ ق - ١١/٦/١٣٥١ ش ٣٠٢
- ٠٢١٨ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - عدم وجوب اعطاء القيمة (نوار ١٦ - درس ٦) - شب يكشنبه ٢٤ رجب ١٣٩٢ ق - ١٢/٦/١٣٥١ ش ٣٠٤
- ٠٢١٩ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر (نوار ١٦ - درس ٧) - شب شنبه ٣٠ رجب ١٣٩٢ ق - ١٨/٦/١٣٥١ ش ٣٠٥

- ٠٢٢٠ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - وجوب اداء قيمة عين التالفه (نوار ١٦ - درس ٨) - شب
يكشنبه ١ شعبان ١٣٩٢ ق - ١٩/٦/١٣٥١ ش ٣٠٧
- ٠٢٢١ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - تعيين قيمة البدل (نوار ١٦ - درس ٩) - شب دوشنبه ٢
شعبان ١٣٩٢ ق - ٢٠/٦/١٣٥١ ش ٣٠٩
- ٠٢٢٢ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - تعريف التعذر (نوار ١٦ - درس ١٠) - شب شنبه ٧ شعبان
١٣٩٢ ق - ٢٥/٦/١٣٥١ ش ٣١٠
- ٠٢٢٣ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - القدرة المتعارفه (نوار ١٦ - درس ١١) - شب يكشنبه ٨
شعبان ١٣٩٢ ق - ٢٦/٦/١٣٥١ ش ٣١١
- ٠٢٢٤ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - قيمة يوم التلف (نوار ١٦ - درس ١٢) - شب سه شنبه ١٠
شعبان ١٣٩٢ ق - ٢٨/٦/١٣٥١ ش ٣١٣
- ٠٢٢٥ - مبحث البيع - الضمان - سقوط المثل عن القيمة (نوار ١٦ - درس ١٣) - شب چهارشنبه ١١ شعبان
١٣٩٢ ق - ٢٩/٦/١٣٥١ ش ٣١٤
- ٠٢٢٦ - مبحث البيع - الضمان - سقوط المثل عن القيمة (نوار ١٦ - درس ١٤) - شب شنبه ١٤ شعبان ١٣٩٢
ق - ١/٧/١٣٥١ ش ٣١٦
- ٠٢٢٧ - مبحث البيع - الضمان - الروايات في ضمان القيمة (نوار ١٦ - درس ١٥) - شب دوشنبه ١٦ شعبان
١٣٩٢ ق - ٣/٧/١٣٥١ ش ٣١٧
- ٠٢٢٨ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - قيمة يوم البيع (قبض) أو التلف أو الاداء أو أعلى القيم (نوار
١٦ - درس ١٦) - شب سه شنبه ١٧ شعبان ١٣٩٢ ق - ٤/٧/١٣٥١ ش ٣١٩
- ٠٢٢٩ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ١٦ - درس ١٧) - شب چهارشنبه ١٨ شعبان ١٣٩٢
ق - ٥/٧/١٣٥١ ش ٣٢١
- ٠٢٣٠ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ١٦ - درس ١٨) - شب شنبه ١١ شوال ١٣٩٢ ق -
٢٧/٨/١٣٥١ ش ٣٢٢
- ٠٢٣١ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - "قيمة بغل يوم خالفته" (نوار ١٦ - درس ١٩) - شب يكشنبه
١٢ شوال ١٣٩٢ ق - ٢٨/٨/١٣٥١ ش ٣٢٤
- ٠٢٣٢ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ١٧ - درس ١) - شب دوشنبه ١٣ شوال ١٣٩٢ ق -
٢٩/٨/١٣٥١ ش ٣٢٥

- ۰۲۳۳ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ۱۷ - درس ۲) - شب سه شنبه ۱۴ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۲۷..... ۳۰/۸/۱۳۵۱
- ۰۲۳۴ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ۱۷ - درس ۳) - شب چهارشنبه ۱۵ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۲۸..... ۱/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۳۵ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ۱۷ - درس ۴) - شب سه شنبه ۱۸ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۲۹..... ۴/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۳۶ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ۱۷ - درس ۶) - شب دوشنبه ۲۰ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۳۰..... ۶/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۳۷ - مبحث البيع - الضمان - صحيحة ابي ولاد - (نوار ۱۷ - درس ۷) - شب سه شنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۳۲..... ۷/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۳۸ - مبحث البيع - الضمان - اعلى القيم - (نوار ۱۷ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۲۲ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۳۳..... ۸/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۳۹ - مبحث البيع - الضمان - اعلى القيم - (نوار ۱۷ - درس ۹) - شب يكشنبه ۲۶ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۳۵..... ۱۲/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۴۰ - مبحث البيع - الضمان - اعلى القيم - (نوار ۱۷ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۲۸ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۳۷..... ۱۴/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۴۱ - مبحث البيع - الضمان - اعلى القيم - (نوار ۱۷ - درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۲۹ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۳۹..... ۱۵/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۴۲ - مبحث البيع - الضمان - اعلى القيم - (نوار ۱۷ - درس ۱۲) - شب سه شنبه ۲ ذى القعدة ۱۳۹۲ ق - ۳۴۱..... ۱۷/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۴۳ - مبحث البيع - الضمان - اعلى القيم - (نوار ۱۷ - درس ۱۳) - شب يكشنبه ۳ ذى القعدة ۱۳۹۲ ق - ۳۴۲..... ۱۸/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۴۴ - مبحث البيع - الضمان - صحيحة ابي ولاد - (نوار ۱۷ - درس ۱۴) - شب دوشنبه ۴ ذى القعدة ۱۳۹۲ ق - ۳۴۴..... ۱۹/۹/۱۳۵۱
- ۰۲۴۵ - مبحث البيع - الضمان - اختصاص بدل الحيلولة بتعذر الوصول - (نوار ۱۷ - درس ۱۵) - شب سه شنبه ۵ ذى القعدة ۱۳۹۲ ق - ۳۴۶..... ۲۰/۹/۱۳۵۱

- ٠٢٤٦ - مبحث البيع - الضمان - اختصاص بدل الحيلولة بتعذر الوصول - (نوار ١٧ - درس ١٦) - شب چهارشنبه ٦ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٢١/٩/١٣٥١ ش ٣٤٨
- ٠٢٤٧ - مبحث البيع - الضمان - عدم الاختصاص بدل الحيلولة بتعذر الوصول - (نوار ١٧ - درس ١٧) - شب شنبه ٩ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٢٤/٩/١٣٥١ ش ٣٥٠
- ٠٢٤٨ - مبحث البيع - الضمان - فرق بين بدل الحيلولة و بدل الحقيقية - (نوار ١٨ - درس ١) - شب دوشنبه ١١ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٢٦/٩/١٣٥١ ش ٣٥١
- ٠٢٤٩ - مبحث البيع - الضمان - بدل الحيلولة - (نوار ١٨ - درس ٢) - شب سه شنبه ١٢ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٢٧/٩/١٣٥١ ش ٣٥٣
- ٠٢٥٠ - مبحث البيع - الضمان - بدل الحيلولة - (نوار ١٨ - درس ٣) - شب شنبه ١٦ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ١/١٠/١٣٥١ ش ٣٥٤
- ٠٢٥١ - مبحث البيع - الضمان - بدل الحيلولة يستلزم الملكية الموقتة - (نوار ١٨ - درس ٤) - شب يكشنبه ١٧ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٢/١٠/١٣٥١ ش ٣٥٦
- ٠٢٥٢ - مبحث البيع - الضمان - تملك العين المضمونة للضامن - (نوار ١٨ - درس ٥) - شب دوشنبه ١٨ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٣/١٠/١٣٥١ ش ٣٥٧
- ٠٢٥٣ - مبحث البيع - الضمان - ادلة الضمان لاتستلزم ملكية العين المتعذرة للضامن - (نوار ١٨ - درس ٦) - شب سه شنبه ١٩ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٤/١٠/١٣٥١ ش ٣٥٩
- ٠٢٥٤ - مبحث البيع - الضمان - منافع العين المتعذرة - (نوار ١٨ - درس ٧) - شب چهارشنبه ٢٠ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٥/١٠/١٣٥١ ش ٣٦٠
- ٠٢٥٥ - مبحث البيع - الضمان - انتفاعات العين المتعذرة - (نوار ١٨ - درس ٨) - شب يكشنبه ٢٤ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ٩/١٠/١٣٥١ ش ٣٦٢
- ٠٢٥٦ - مبحث البيع - الضمان - الالتفات الى الغصبية فى أثناء الوضوء - (نوار ١٨ - درس ٩) - شب دوشنبه ٢٥ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ١٠/١٠/١٣٥١ ش ٣٦٣
- ٠٢٥٧ - مبحث البيع - الضمان - ثوب خيط بمال الغير - (نوار ١٨ - درس ١٠) - شب چهارشنبه ٢٧ ذى القعدة ١٣٩٢ ق - ١٢/١٠/١٣٥١ ش ٣٦٥
- ٠٢٥٨ - مبحث البيع - الضمان - احكام الثوب خيط بمال الغير - (نوار ١٨ - درس ١١) - شب شنبه ١ ذى الحجه ١٣٩٢ ق - ١٦/١٠/١٣٥١ ش ٣٦٧

- ۰۲۵۹ - مبحث البيع - الضمان - عدم جريان الاستصحاب بملكيه الخل - (نوار ۱۸ - درس ۱۲) - شب يكشنبه
 ۲ ذى الحجه ۱۳۹۲ ق - ۱۷/۱۰/۱۳۵۱ ش ۳۶۹
- ۰۲۶۰ - مبحث البيع - الضمان - استصحاب رد الخل - (نوار ۱۸ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۳ ذى الحجه
 ۱۳۹۲ ق - ۱۸/۱۰/۱۳۵۱ ش ۳۷۱
- ۰۲۶۱ - مبحث البيع - الضمان - عدم وجوب رد الخمر - (نوار ۱۸ - درس ۱۴) - شب سه شنبه ۴ ذى الحجه
 ۱۳۹۲ ق - ۱۹/۱۰/۱۳۵۱ ش ۳۷۳
- ۰۲۶۲ - مبحث البيع - الضمان - عدم وجوب الرد - (نوار ۱۸ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه ۵ ذى الحجه
 ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۱۰/۱۳۵۱ ش ۳۷۴
- ۰۲۶۳ - مبحث البيع - الضمان - العين المغصوبه - (نوار ۱۸ - درس ۱۶) - شب پنجشنبه ۶ ذى الحجه ۱۳۹۲
 ق - ۲۱/۱۰/۱۳۵۱ ش ۳۷۶
- ۰۲۶۴ - مبحث البيع - الضمان - العين المتعدّره - (نوار ۱۸ - درس ۱۷) - شب شنبه ۲۰ محرم الحرام ۱۳۹۳
 ق - ۴/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۷۷
- ۰۲۶۵ - مبحث البيع - الضمان - ارتفاع التعدّر - (نوار ۱۸ - درس ۱۸) - شب يكشنبه ۲۱ محرم الحرام ۱۳۹۳
 ق - ۵/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۷۹
- ۰۲۶۶ - مبحث البيع - الضمان - ارجاع بدل الحيلولة - (نوار ۱۸ - درس ۱۹) - شب دوشنبه ۲۲ محرم الحرام
 ۱۳۹۳ ق - ۶/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۸۰
- ۰۲۶۷ - مبحث البيع - الضمان - ارجاع بدل الحيلولة - (نوار ۱۹ - درس ۱) - شب سه شنبه ۲۳ محرم الحرام
 ۱۳۹۳ ق - ۷/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۸۲
- ۰۲۶۸ - مبحث البيع - الضمان - ارجاع بدل الحيلولة - (نوار ۱۹ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۲۴ محرم الحرام
 ۱۳۹۳ ق - ۸/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۸۳
- ۰۲۶۹ - مبحث البيع - الضمان - ارجاع بدل الحيلولة - (نوار ۱۹ - درس ۳) - شب شنبه ۲۷ محرم الحرام
 ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۸۴
- ۰۲۷۰ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله الصبي - (نوار ۱۹ - درس ۴) - شب سه شنبه ۳۰ محرم
 الحرام ۱۳۹۳ ق - ۱۴/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۸۵
- ۰۲۷۱ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله الصبي - (نوار ۱۹ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۱ صفر
 ۱۳۹۳ ق - ۱۵/۱۲/۱۳۵۱ ش ۳۸۷

- ٠٢٧٢ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله الصبي - رفع القلم - (نوار ١٩ - درس ٦) - شب شنبه ٤ صفر ١٣٩٣ ق - ١٨/١٢/١٣٥١ ش ٣٨٨
- ٠٢٧٣ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله الصبي - رفع القلم - (نوار ١٩ - درس ٧) - شب يكشنبه ٥ صفر ١٣٩٣ ق - ١٩/١٢/١٣٥١ ش ٣٩٠
- ٠٢٧٤ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - رفع القلم - (نوار ١٩ - درس ٨) - شب دوشنبه ٦ صفر ١٣٩٣ ق - ٢٠/١٢/١٣٥١ ش ٣٩١
- ٠٢٧٥ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - عمده خطأ - (نوار ١٩ - درس ٩) - شب سه شنبه ٧ صفر ١٣٩٣ ق - ٢١/١٢/١٣٥١ ش ٣٩٣
- ٠٢٧٦ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - عمد الصبي و خطأ واحد - (نوار ١٩ - درس ١٠) - شب شنبه ١١ صفر ١٣٩٣ ق - ٢٥/١٢/١٣٥١ ش ٣٩٥
- ٠٢٧٧ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - عمد الصبي و خطأ واحد - (نوار ١٩ - درس ١١) - شب يكشنبه ١٢ صفر ١٣٩٣ ق - ٢٦/١٢/١٣٥١ ش ٣٩٧
- ٠٢٧٨ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - توكيل الصبي - (نوار ١٩ - درس ١٢) - شب دوشنبه ١٣ صفر ١٣٩٣ ق - ٢٧/١٢/١٣٥١ ش ٣٩٩
- ٠٢٧٩ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - اقباض الصبي - (نوار ١٩ - درس ١٣) - شب سه شنبه ١٤ صفر ١٣٩٣ ق - ٢٨/١٢/١٣٥١ ش ٤٠١
- ٠٢٨٠ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - مع اذن الولي - (نوار ١٩ - درس ١٤) - شب شنبه ١٥ ربيع الاول ١٣٩٣ ق - ٢٤/١/١٣٥٢ ش ٤٠٣
- ٠٢٨١ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - في الاشياء اليسيرة - (نوار ١٩ - درس ١٥) - شب يكشنبه ١٦ ربيع الاول ١٣٩٣ ق - ٢٥/١/١٣٥٢ ش ٤٠٤
- ٠٢٨٢ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - في المحققات - (نوار ١٩ - درس ١٦) - شب دوشنبه ١٧ ربيع الاول ١٣٩٣ ق - ٢٦/١/١٣٥٢ ش ٤٠٦
- ٠٢٨٣ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - اذا كان الصبي آلة للايصال في معامله - (نوار ١٩ - درس ١٧) - شب سه شنبه ١٨ ربيع الاول ١٣٩٣ ق - ٢٧/١/١٣٥٢ ش ٤٠٨
- ٠٢٨٤ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - معامله مع الصبي - توكيل الصبي - (نوار ٢٠ - درس ١) - شب چهارشنبه ١٩ ربيع الاول ١٣٩٣ ق - ٢٨/١/١٣٥٢ ش ٤٠٩

- ۰۲۸۵ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الصيغة اللفظية - (نوار ۲۰ - درس ۲) - شب یکشنبه ۱۸ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۱
- ۰۲۸۶ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الصيغة اللفظية - (نوار ۲۰ - درس ۳) - شب دوشنبه ۱۹ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۲/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۳
- ۰۲۸۷ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين الطرفين - (نوار ۲۰ - درس ۴) - شب سه شنبه ۲۰ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۳/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۴
- ۰۲۸۸ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين المالكين - (نوار ۲۰ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۲۱ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۴/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۵
- ۰۲۸۹ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين المالكين - (نوار ۲۰ - درس ۶) - شب شنبه ۲۴ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۷/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۶
- ۰۲۹۰ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۷) - شب یکشنبه ۲۵ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۸/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۸
- ۰۲۹۱ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۸) - شب دوشنبه ۲۶ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۹/۲/۱۳۵۲ ش ۴۱۹
- ۰۲۹۲ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۹) - شب سه شنبه ۲۷ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۰/۲/۱۳۵۲ ش ۴۲۱
- ۰۲۹۳ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۱۰) - شب چهارشنبه ۲۸ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۲/۱۳۵۲ ش ۴۲۲
- ۰۲۹۳ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۱۰) - شب چهارشنبه ۲۸ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۲/۱۳۵۲ ش ۴۲۳
- ۰۲۹۴ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۱۱) - شب شنبه ۲ ربیع الثاني ۱۳۹۳ ق - ۱۵/۲/۱۳۵۲ ش ۴۲۵
- ۰۲۹۵ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين الطرفين - (نوار ۲۰ - درس ۱۲) - شب یکشنبه ۳ ربیع الثاني ۱۳۹۳ ق - ۱۶/۲/۱۳۵۲ ش ۴۲۶
- ۰۲۹۶ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين الطرفين - (نوار ۲۰ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۴ ربیع الثاني ۱۳۹۳ ق - ۱۷/۲/۱۳۵۲ ش ۴۲۸

- ٠٢٩٧ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - تعيين الطرفين - (نوار ٢٠ - درس ١٤) - شب سه شنبه ٥ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ١٨/٢/١٣٥٢ ش ٤٢٩
- ٠٢٩٨ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الاختيار - (نوار ٢٠ - درس ١٥) - شب چهارشنبه ٦ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ١٩/٢/١٣٥٢ ش ٤٣١
- ٠٢٩٩ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الاختيار - (نوار ٢٠ - درس ١٦) - شب شنبه ٩ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢٢/٢/١٣٥٢ ش ٤٣٣
- ٠٣٠٠ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الاختيار - (نوار ٢٠ - درس ١٧) - شب یکشنبه ١٠ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢٣/٢/١٣٥٢ ش ٤٣٤
- ٠٣٠١ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١) - شب دوشنبه ١١ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢٤/٢/١٣٥٢ ش ٤٣٥
- ٠٣٠٢ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٢) - شب سه شنبه ١٢ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢٥/٢/١٣٥٢ ش ٤٣٧
- ٠٣٠٣ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٣) - شب چهارشنبه ١٣ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢٦/٢/١٣٥٢ ش ٤٣٨
- ٠٣٠٤ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٤) - شب شنبه ١٦ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢٩/٢/١٣٥٢ ش ٤٤٠
- ٠٣٠٥ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٥) - شب یکشنبه ١٧ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٣٠/٢/١٣٥٢ ش ٤٤١
- ٠٣٠٦ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٦) - شب دوشنبه ١٨ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٣١/٢/١٣٥٢ ش ٤٤٣
- ٠٣٠٧ - مبحث البيع - بيع المكره - الاكراه في المحرمات (نوار ٢١ - درس ٧) - شب سه شنبه ١٩ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ١/٣/١٣٥٢ ش ٤٤٤
- ٠٣٠٨ - مبحث البيع - بيع المكره - اقسام الاكراه - (نوار ٢١ - درس ٨) - شب چهارشنبه ٢٠ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٢/٣/١٣٥٢ ش ٤٤٧
- ٠٣٠٩ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٩) - شب شنبه ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٥/٣/١٣٥٢ ش ٤٤٨

- ٠٣٠٩ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ٩) - شب شنبه ٢٣ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق - ٥/٣/١٣٥٢ش
٤٥٠.....
- ٠٣١٠ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٠) - شب يكشنبه ٢٤ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق -
٤٥٢..... ٦/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١١ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١١) - شب دوشنبه ٢٥ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق -
٤٥٣..... ٧/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٢ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٢) - شب سه شنبه ٢٦ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق -
٤٥٥..... ٨/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٤ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٤) - شب شنبه ٣٠ ربيع الثاني ١٣٩٣ ق -
٤٥٨..... ١٢/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٥ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٥) - شب يكشنبه ١ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٥٩..... ١٣/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٦ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٦) - شب دوشنبه ٢ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦١..... ١٤/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٧ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٧) - شب سه شنبه ٣ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦٢..... ١٥/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٨ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٨) - شب چهارشنبه ٤ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦٣..... ١٦/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣١٩ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢١ - درس ١٩) - شب شنبه ٧ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦٥..... ١٩/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣٢٠ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢٢ - درس ١) - شب يكشنبه ٨ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦٦..... ٢٠/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣٢١ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢٢ - درس ٢) - شب دوشنبه ٩ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦٧..... ٢١/٣/١٣٥٢ش
- ٠٣٢٢ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ٢٢ - درس ٣) - شب سه شنبه ١٠ جمادى الاولى ١٣٩٣ ق -
٤٦٨..... ٢٢/٣/١٣٥٢ش

- ۰۳۲۳ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۱۱ جمادی الاولى ۱۳۹۳ ق - ۲۳/۳/۱۳۵۲ش ۴۷۰
- ۰۳۲۴ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۵) - شب دوشنبه ۲۸ رجب ۱۳۹۳ ق - ۵/۶/۱۳۵۲ش ۴۷۱
- ۰۳۲۵ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۶) - شب سه شنبه ۲۹ رجب ۱۳۹۳ ق - ۶/۶/۱۳۵۲ش ۴۷۳
- ۰۳۲۶ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۳۰ رجب ۱۳۹۳ ق - ۷/۶/۱۳۵۲ش ۴۷۵
- ۰۳۲۷ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۸) - شب يكشنبه ۴ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۶/۱۳۵۲ش ۴۷۷
- ۰۳۲۸ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۹) - شب دوشنبه ۵ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۲/۶/۱۳۵۲ش ۴۷۸
- ۰۳۲۹ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۱۰) - شب چهارشنبه ۷ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۴/۶/۱۳۵۲ش ۴۷۹
- ۰۳۳۰ - مبحث البيع - بيع المكره - (نوار ۲۲ - درس ۱۱) - شب شنبه ۱۰ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۷/۶/۱۳۵۲ش ۴۸۲
- ۰۳۳۱ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۲) - شب يكشنبه ۱۱ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۸/۶/۱۳۵۲ش ۴۸۴
- ۰۳۳۲ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۱۲ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۹/۶/۱۳۵۲ش ۴۸۵
- ۰۳۳۳ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۴) - شب سه شنبه ۱۳ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۶/۱۳۵۲ش ۴۸۷
- ۰۳۳۴ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه ۱۴ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۶/۱۳۵۲ش ۴۸۹
- ۰۳۳۵ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۶) - شب شنبه ۱۷ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۴/۶/۱۳۵۲ش ۴۹۰

- ۰۳۳۶ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۷) - شب یکشنبه ۱۸ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۵/۶/۱۳۵۲ ش ۴۹۲
- ۰۳۳۷ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۸) - شب دوشنبه ۱۹ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۶/۶/۱۳۵۲ ش ۴۹۳
- ۰۳۳۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - أقسام الفضول (نوار ۲۳ - درس ۱) - شب چهارشنبه ۱۱ شوال ۱۳۹۳ ق - ۱۶/۸/۱۳۵۲ ش ۴۹۵
- ۰۳۳۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - أقسام الفضول (نوار ۲۳ - درس ۲) - شب شنبه ۱۴ شوال ۱۳۹۳ ق - ۱۹/۸/۱۳۵۲ ش ۴۹۶
- ۰۳۴۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - المقرون برضى المالك (نوار ۲۳ - درس ۳) - شب یکشنبه ۱۵ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۸/۱۳۵۲ ش ۴۹۸
- ۰۳۴۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - المقرون برضى المالك (نوار ۲۳ - درس ۴) - شب دوشنبه ۱۶ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۸/۱۳۵۲ ش ۵۰۰
- ۰۳۴۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - المقرون برضى المالك (نوار ۲۳ - درس ۵) - شب سه شنبه ۱۷ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۲/۸/۱۳۵۲ ش ۵۰۲
- ۰۳۴۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - المقرون برضى المالك (نوار ۲۳ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۱۸ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۳/۸/۱۳۵۲ ش ۵۰۴
- ۰۳۴۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - أقسام الفضول (نوار ۲۳ - درس ۷) - شب شنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۶/۸/۱۳۵۲ ش ۵۰۵
- ۰۳۴۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - أصالة العموم فى الصحة (نوار ۲۳ - درس ۸) - شب یکشنبه ۲۲ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۷/۸/۱۳۵۲ ش ۵۰۷
- ۰۳۴۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - استصحاب عدم الحلیة (نوار ۲۳ - درس ۹) - شب دوشنبه ۲۳ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۸/۸/۱۳۵۲ ش ۵۰۸
- ۰۳۴۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - جواز البيع (نوار ۲۳ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۲۴ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۹/۸/۱۳۵۲ ش ۵۱۰
- ۰۳۴۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - جواز البيع (نوار ۲۳ - درس ۱۱) - شب شنبه ۲۸ شوال ۱۳۹۳ ق - ۳/۹/۱۳۵۲ ش ۵۱۲

- ۰۳۴۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - الروايات الواردة (نوار ۲۳ - درس ۱۲) - شب يكشنبه ۲۹ شوال ۱۳۹۳ ق - ۴/۹/۱۳۵۲ش ۵۱۴
- ۰۳۵۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - الروايات الواردة فى صحة الفضول مع الاذن المتأخر (نوار ۲۳ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۳۰ شوال ۱۳۹۳ ق - ۵/۹/۱۳۵۲ش ۵۱۶
- ۰۳۵۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - الاستدلال بالروايات (نوار ۲۳ - درس ۱۴) - شب سه شنبه ۱ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۶/۹/۱۳۵۲ش ۵۱۸
- ۰۳۵۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - نكاح الفضولى (نوار ۲۳ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه ۲ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۷/۹/۱۳۵۲ش ۵۲۰
- ۰۳۵۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - نكاح الفضولى (نوار ۲۴ - درس ۱) - شب شنبه ۵ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۰/۹/۱۳۵۲ش ۵۲۱
- ۰۳۵۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - نكاح الفضول (نوار ۲۴ - درس ۲) - شب يكشنبه ۶ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۹/۱۳۵۲ش ۵۲۴
- ۰۳۵۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى المضاربة (نوار ۲۴ - درس ۳) - شب دوشنبه ۷ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۲/۹/۱۳۵۲ش ۵۲۵
- ۰۳۵۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى مال اليتيم (نوار ۲۴ - درس ۴) - شب سه شنبه ۸ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۳/۹/۱۳۵۲ش ۵۲۷
- ۰۳۵۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الوكالة (نوار ۲۴ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۹ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۴/۹/۱۳۵۲ش ۵۲۹
- ۰۳۵۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاقالة (نوار ۲۴ - درس ۶) - شب شنبه ۱۲ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۷/۹/۱۳۵۲ش ۵۳۰
- ۰۳۵۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى النكاح (نوار ۲۴ - درس ۷) - شب دوشنبه ۱۴ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۹/۹/۱۳۵۲ش ۵۳۲
- ۰۳۶۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - بطلان الفضولى (نوار ۲۴ - درس ۸) - شب سه شنبه ۱۵ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۹/۱۳۵۲ش ۵۳۴
- ۰۳۶۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - بطلان الفضول (نوار ۲۴ - درس ۹) - شب چهارشنبه ۱۶ ذى القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۹/۱۳۵۲ش ۵۳۶

- ۰۳۶۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی السلم (نوار ۲۴ - درس ۱۰) - شب شنبه ۱۹ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق
- ۲۴/۹/۱۳۵۲ش..... ۵۳۷
- ۰۳۶۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الروایات (نوار ۲۴ - درس ۱۱) - شب یکشنبه ۲۰ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق
- ۲۵/۹/۱۳۵۲ش..... ۵۳۹
- ۰۳۶۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الروایات (نوار ۲۴ - درس ۱۲) - شب سه شنبه ۲۲ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق
- ۲۷/۹/۱۳۵۲ش..... ۵۴۰
- ۰۳۶۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الاجماع و العقل (نوار ۲۴ - درس ۱۳) - شب شنبه ۲۶ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق
- ۱۰/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۴۲
- ۰۳۶۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی البطلان (نوار ۲۴ - درس ۱۴) - شب یکشنبه ۲۷ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق
- ۲/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۴۴
- ۰۳۶۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - وجود النهی (نوار ۲۴ - درس ۱۵) - شب دوشنبه ۲۸ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق
- ۳/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۴۵
- ۰۳۶۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - وجود النهی (نوار ۲۴ - درس ۱۶) - شب چهارشنبه ۱ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۵/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۴۸
- ۰۳۶۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۴ - درس ۱۷) - شب شنبه ۴ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۸/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۴۸
- ۰۳۷۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۴ - درس ۱۸) - شب یکشنبه ۵ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۹/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۵۰
- ۰۳۷۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۱) - شب دوشنبه ۶ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۱۰/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۵۳
- ۰۳۷۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۲) - شب شنبه ۱۱ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۱۵/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۵۴
- ۰۳۷۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۳) - شب یکشنبه ۱۲ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۱۶/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۵۶
- ۰۳۷۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۴) - شب دوشنبه ۱۳ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق
- ۱۷/۱۰/۱۳۵۲ش..... ۵۵۷

- ۰۳۷۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - بيع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۵) - شب سه شنبه ۱۴ ذى الحجه ۱۳۹۳
ق - ۱۸/۱۰/۱۳۵۲ ش ۵۵۹
- ۰۳۷۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - بيع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۱۵ ذى الحجه ۱۳۹۳
ق - ۱۹/۱۰/۱۳۵۲ ش ۵۶۱
- ۰۳۷۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - بيع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۷) - شب سه شنبه ۱۹ محرم ۱۳۹۴ ق
- ۲۳/۱۱/۱۳۵۲ ش ۵۶۳
- ۰۳۷۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - بيع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۲۰ محرم ۱۳۹۴ ق
- ۲۴/۱۱/۱۳۵۲ ش ۵۶۵
- ۰۳۷۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - يكون احد العوضين فى الذمه (نوار ۲۵ - درس ۹) - شب شنبه ۲۳
محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۱۱/۱۳۵۲ ش ۵۶۷
- ۰۳۷۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - يكون احد العوضين فى الذمه (نوار ۲۵ - درس ۹) - شب شنبه ۲۳
محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۱۱/۱۳۵۲ ش ۵۶۷
- ۰۳۸۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - احد العوضين ما فى الذمه (نوار ۲۵ - درس ۱۰) - شب يكشنبه ۲۴
محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۱۱/۱۳۵۲ ش ۵۶۸
- ۰۳۸۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - الشراء فى الذمه (نوار ۲۵ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۶ محرم ۱۳۹۴
ق - ۳۰/۱۱/۱۳۵۲ ش ۵۷۰
- ۰۳۸۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى المعاطاة (نوار ۲۵ - درس ۱۲) - شب يكشنبه ۱ صفر ۱۳۹۴ ق -
۵/۱۲/۱۳۵۲ ش ۵۷۱
- ۰۳۸۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى المعاطاة (نوار ۲۵ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۲ صفر ۱۳۹۴ ق -
۶/۱۲/۱۳۵۲ ش ۵۷۳
- ۰۳۸۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى المعاطاة (نوار ۲۶ - درس ۱) - شب سه شنبه ۳ صفر ۱۳۹۴ ق -
۷/۱۲/۱۳۵۲ ش ۵۷۵
- ۰۳۸۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۶ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۴ صفر ۱۳۹۴ ق -
۸/۱۲/۱۳۵۲ ش ۵۷۷
- ۰۳۸۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۶ - درس ۳) - شب شنبه ۷ صفر ۱۳۹۴ ق -
۱۱/۱۲/۱۳۵۲ ش ۵۷۹

- ۰۳۸۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۴) - شب یکشنبه ۸ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۲/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۸۰
- ۰۳۸۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۵) - شب دوشنبه ۹ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۸۲
- ۰۳۸۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۶) - شب سه شنبه ۱۰ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۴/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۸۴
- ۰۳۹۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۵/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۸۵
- ۰۳۹۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۸) - شب شنبه ۱۴ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۸۷
- ۰۳۹۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۹) - شب یکشنبه ۱۵ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۸۸
- ۰۳۹۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۰) - شب دوشنبه ۱۶ صفر ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۹۰
- ۰۳۹۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۱) - شب سه شنبه ۱۷ صفر ۱۳۹۴ ق - ۲۱/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۹۲
- ۰۳۹۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۲) - شب چهارشنبه ۱۸ صفر ۱۳۹۴ ق - ۲۲/۱۲/۱۳۵۲ش ۵۹۴
- ۰۳۹۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۳) - شب شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۶/۱/۱۳۵۳ش ۵۹۵
- ۰۳۹۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۴) - شب یکشنبه ۱۳ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۷/۱/۱۳۵۳ش ۵۹۶
- ۰۳۹۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۵) - شب دوشنبه ۱۴ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۱/۱۳۵۳ش ۵۹۸
- ۰۳۹۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۶) - شب سه شنبه ۱۵ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۱/۱۳۵۳ش ۵۹۹

- ۰۴۰۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۷) - شب چهارشنبه ۱۶ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۲۰/۱/۱۳۵۳ش ۶۰۲
- ۰۴۰۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱) - شب شنبه ۱۹ ربيع الاول ۱۳۹۴ ق -
۲۳/۱/۱۳۵۳ش ۶۰۳
- ۰۴۰۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۲) - شب يكشنبه ۲۰ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۲۴/۱/۱۳۵۳ش ۶۰۵
- ۰۴۰۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۳) - شب دوشنبه ۲۱ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۲۵/۱/۱۳۵۳ش ۶۰۶
- ۰۴۰۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۴) - شب سه شنبه ۲۲ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۲۶/۱/۱۳۵۳ش ۶۰۸
- ۰۴۰۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۲۳ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۲۷/۱/۱۳۵۳ش ۶۰۹
- ۰۴۰۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۶) - شب يكشنبه ۲۷ ربيع الاول ۱۳۹۴ ق
- ۳۱/۱/۱۳۵۳ش ۶۱۱
- ۰۴۰۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۷) - شب دوشنبه ۲۸ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۱/۲/۱۳۵۳ش ۶۱۲
- ۰۴۰۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى النذر (نوار ۲۷ - درس ۸) - شب سه شنبه ۲۹ ربيع الاول ۱۳۹۴
ق - ۲/۲/۱۳۵۳ش ۶۱۴
- ۰۴۰۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۹) - شب چهارشنبه ۱ ربيع الثانى ۱۳۹۴
ق - ۴/۲/۱۳۵۳ش ۶۱۵
- ۰۴۱۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۰) - شب شنبه ۴ ربيع الثانى ۱۳۹۴ ق
- ۷/۲/۱۳۵۳ش ۶۱۶
- ۰۴۱۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۱) - شب يكشنبه ۵ ربيع الثانى ۱۳۹۴
ق - ۸/۲/۱۳۵۳ش ۶۱۸
- ۰۴۱۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۲) - شب دوشنبه ۶ ربيع الثانى ۱۳۹۴
ق - ۸/۲/۱۳۵۳ش ۶۱۹

- ۰۴۱۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۳) - شب سه شنبه ۷ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۹/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۰
- ۰۴۱۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۱) - شب چهارشنبه ۸ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۱۰/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۲
- ۰۴۱۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۲) - شب دوشنبه ۱۳ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۱۶/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۳
- ۰۴۱۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۳) - شب سه شنبه ۱۴ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۱۷/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۴
- ۰۴۱۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۱۵ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۱۸/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۶
- ۰۴۱۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۵) - شب یکشنبه ۱۹ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۲۲/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۸
- ۰۴۱۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۶) - شب دوشنبه ۲۰ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۲۳/۲/۱۳۵۳ش ۶۲۹
- ۰۴۲۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۷) - شب سه شنبه ۲۱ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۲۴/۲/۱۳۵۳ش ۶۳۰
- ۰۴۲۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۲۲ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۲۵/۲/۱۳۵۳ش ۶۳۱
- ۰۴۲۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۹) - شب شنبه ۲۵ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق
- ۲۸/۲/۱۳۵۳ش ۶۳۳
- ۰۴۲۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۱۰) - شب یکشنبه ۲۶ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۲۹/۲/۱۳۵۳ش ۶۳۴
- ۰۴۲۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۸ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۷ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۳۰/۲/۱۳۵۳ش ۶۳۶
- ۰۴۲۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱) - شب چهارشنبه ۲۹ ربیع الثانی ۱۳۹۴
ق - ۱/۳/۱۳۵۳ش ۶۳۷

- ۰۴۲۶ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۲) - شب شنبه ۲ جمادی الاولى ۱۳۹۴ ق
 ۳/۳/۱۳۵۳ ش ۶۳۸
- ۰۴۲۷ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۳) - شب یکشنبه ۳ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۳/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۰
- ۰۴۲۸ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۴) - شب دوشنبه ۴ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۵/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۱
- ۰۴۲۹ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۵) - شب سه شنبه ۵ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۶/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۲
- ۰۴۳۰ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۶ جمادی الاولى
 ۱۳۹۴ ق - ۷/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۴
- ۰۴۳۱ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۷) - شب شنبه ۹ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۱۰/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۵
- ۰۴۳۲ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۸) - شب یکشنبه ۱۰ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۱۱/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۶
- ۰۴۳۳ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۹) - شب دوشنبه ۱۱ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۱۲/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۷
- ۰۴۳۴ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۱۲ جمادی الاولى
 ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۳/۱۳۵۳ ش ۶۴۹
- ۰۴۳۵ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۱) - شب شنبه ۱۶ جمادی الاولى ۱۳۹۴
 ق - ۱۷/۳/۱۳۵۳ ش ۶۵۱
- ۰۴۳۶ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۲) - شب یکشنبه ۱۷ جمادی الاولى
 ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۳/۱۳۵۳ ش ۶۵۲
- ۰۴۳۷ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۱۸ جمادی الاولى
 ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۳/۱۳۵۳ ش ۶۵۳
- ۰۴۳۸ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۴) - شب سه شنبه ۱۹ جمادی الاولى
 ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۳/۱۳۵۳ ش ۶۵۴

- ٠٤٣٩ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٢٩ - درس ١٥) - شب چهارشنبه ٢٠ جمادى الاولى ١٣٩٤ ق - ٢١/٣/١٣٥٣ ش ٦٥٦
- ٠٤٤٠ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ١) - شب شنبه ٢٣ جمادى الاولى ١٣٩٤ ق - ٢٤/٣/١٣٥٣ ش ٦٥٧
- ٠٤٤١ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٢) - شب يكشنبه ٢٤ جمادى الاولى ١٣٩٤ ق - ٢٥/٣/١٣٥٣ ش ٦٥٨
- ٠٤٤٢ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٣) - شب دوشنبه ٢٥ جمادى الاولى ١٣٩٤ ق - ٢٦/٣/١٣٥٣ ش ٦٥٩
- ٠٤٤٣ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٤) - شب سه شنبه ٢٦ جمادى الاولى ١٣٩٤ ق - ٢٧/٣/١٣٥٣ ش ٦٦١
- ٠٤٤٤ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٥) - شب چهارشنبه ٢٧ جمادى الاول ١٣٩٤ ق - ٢٨/٣/١٣٥٣ ش ٦٦٢
- ٠٤٤٥ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٦) - شب شنبه ١ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ١/٤/١٣٥٣ ش ٦٦٣
- ٠٤٤٦ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٧) - شب يكشنبه ٢ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ٢/٤/١٣٥٣ ش ٦٦٥
- ٠٤٤٧ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٨) - شب دوشنبه ٣ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ٣/٤/١٣٥٣ ش ٦٦٦
- ٠٤٤٨ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ٩) - شب چهارشنبه ٥ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ٥/٤/١٣٥٣ ش ٦٦٨
- ٠٤٤٩ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ١٠) - شب شنبه ٨ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ٨/٤/١٣٥٣ ش ٦٧٠
- ٠٤٥٠ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ١١) - شب يكشنبه ٩ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ٩/٤/١٣٥٣ ش ٦٧١
- ٠٤٥١ - مبحث البيع - بيع الفضولي - في الاذن (نوار ٣٠ - درس ١٢) - شب دوشنبه ١٠ جمادى الثاني ١٣٩٤ ق - ١٠/٤/١٣٥٣ ش ٦٧٣

- ۰۴۵۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۳) - شب سه شنبه ۱۱ جمادى الثانى ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۴/۱۱ش ۶۷۴
- ۰۴۵۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۴) - شب چهارشنبه ۱۲ جمادى الثانى ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۴/۱۲ش ۶۷۶
- ۰۴۵۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۵) - شب سه شنبه ۱۰ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۵ش ۶۷۷
- ۰۴۵۵ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱) - شب يكشنبه ۱۱ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۶ش ۶۷۸
- ۰۴۵۶ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۲) - شب دوشنبه ۱۲ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۷ش ۶۸۰
- ۰۴۵۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۳) - شب سه شنبه ۱۳ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۸ش ۶۸۲
- ۰۴۵۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۴) - شب سه شنبه ۱۷ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۲ش ۶۸۳
- ۰۴۵۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۵) - شب يكشنبه ۱۸ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۳ش ۶۸۴
- ۰۴۶۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۶) - شب دوشنبه ۱۹ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۴ش ۶۸۶
- ۰۴۶۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۷) - شب سه شنبه ۲۰ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۵ش ۶۸۸
- ۰۴۶۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۶ش ۶۸۹
- ۰۴۶۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۹) - شب سه شنبه ۲۴ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۹ش ۶۹۱
- ۰۴۶۴ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۲۷ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۲۲ش ۶۹۳

- ۰۴۶۵ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۲۸ شوال ۱۳۹۴ ق
- ۲۳/۸/۱۳۵۳ ش ۶۹۵
- ۰۴۶۶ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۲) - شب شنبه ۱ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق -
۲۵/۸/۱۳۵۳ ش ۶۹۷
- ۰۴۶۷ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۳) - شب یکشنبه ۲ ذی القعدة ۱۳۹۴
ق - ۲۶/۸/۱۳۵۳ ش ۶۹۸
- ۰۴۶۸ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی ترتب العقود (نوار ۳۱ - درس ۱۴) - شب دوشنبه ۳ ذی القعدة
۱۳۹۴ ق - ۲۷/۸/۱۳۵۳ ش ۷۰۰
- ۰۴۶۹ - مبحث البيع - بيع الفضولی - الترتب فی العقود (نوار ۳۲ - درس ۱) - شب سه شنبه ۴ ذی القعدة
۱۳۹۴ ق - ۲۸/۸/۱۳۵۳ ش ۷۰۱
- ۰۴۷۰ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۵ ذی
القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۹/۸/۱۳۵۳ ش ۷۰۳
- ۰۴۷۱ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۳) - شب شنبه ۸ ذی القعدة
۱۳۹۴ ق - ۲/۹/۱۳۵۳ ش ۷۰۴
- ۰۴۷۲ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۴) - شب یکشنبه ۹ ذی
القعدة ۱۳۹۴ ق - ۳/۹/۱۳۵۳ ش ۷۰۵
- ۰۴۷۳ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۵) - شب دوشنبه ۱۰ ذی
القعدة ۱۳۹۴ ق - ۴/۹/۱۳۵۳ ش ۷۰۶
- ۰۴۷۴ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۶) - شب سه شنبه ۱۱ ذی
القعدة ۱۳۹۴ ق - ۵/۹/۱۳۵۳ ش ۷۰۷
- ۰۴۷۵ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۲ - درس ۷) - شب یکشنبه ۱۶ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق
- ۱۰/۹/۱۳۵۳ ش ۷۰۹
- ۰۴۷۶ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۲ - درس ۸) - شب دوشنبه ۱۷ ذی القعدة ۱۳۹۴
ق - ۱۱/۹/۱۳۵۳ ش ۷۱۱
- ۰۴۷۷ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۹) - شب سه شنبه ۱۸
ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۲/۹/۱۳۵۳ ش ۷۱۳

- ۰۴۷۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۰) - شب چهارشنبه ۱۹ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۹/۱۳۵۳ ش ۷۱۵
- ۰۴۷۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۱) - شب یکشنبه ۲۳ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۷/۹/۱۳۵۳ ش ۷۱۶
- ۰۴۸۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۲) - شب دوشنبه ۲۴ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۹/۱۳۵۳ ش ۷۱۷
- ۰۴۸۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۳) - شب سه شنبه ۲۵ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۹/۱۳۵۳ ش ۷۱۹
- ۰۴۸۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۴) - شب چهارشنبه ۲۶ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۹/۱۳۵۳ ش ۷۲۱
- ۰۴۸۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۵) - شب دوشنبه ۲ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲۶/۹/۱۳۵۳ ش ۷۲۲
- ۰۴۸۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۱) - شب سه شنبه ۳ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۹/۱۳۵۳ ش ۷۲۳
- ۰۴۸۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۴ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۹/۱۳۵۳ ش ۷۲۵
- ۰۴۸۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۳) - شب دوشنبه ۸ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲/۱۰/۱۳۵۳ ش ۷۲۶
- ۰۴۸۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۴) - شب یکشنبه ۱۴ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۸/۱۰/۱۳۵۳ ش ۷۲۸
- ۰۴۸۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۵) - شب دوشنبه ۱۵ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۹/۱۰/۱۳۵۳ ش ۷۲۹
- ۰۴۸۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۱۷ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۱۱/۱۰/۱۳۵۳ ش ۷۳۰
- ۰۴۹۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۷) - شب سه شنبه ۱۹ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۲/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۳۲

- ۰۴۹۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۸) - شب یکشنبه ۲۰ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۳/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۳۳
- ۰۴۹۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۹) - شب دوشنبه ۲۱ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۴/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۳۴
- ۰۴۹۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۱۰) - شب سه شنبه ۲۲ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۵/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۳۶
- ۰۴۹۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۱) - شب یکشنبه ۲۷ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۰/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۳۸
- ۰۴۹۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۲) - شب دوشنبه ۲۸ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۱/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۳۹
- ۰۴۹۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۳) - شب سه شنبه ۲۹ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۲/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۴۰
- ۰۴۹۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۳۰ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۳/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۴۲
- ۰۴۹۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۵) - شب شنبه ۳ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۶/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۴۴
- ۰۴۹۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۶) - شب یکشنبه ۴ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۷/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۴۵
- ۰۵۰۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۷) - شب دوشنبه ۵ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۸/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۴۷
- ۰۵۰۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۸) - شب سه شنبه ۶ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۹/۱۱/۱۳۵۳ ش ۷۴۹
- ۰۵۰۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۹) - شب شنبه ۱۰ صفر ۱۳۹۵ ق - ۳/۱۲/۱۳۵۳ ش ۷۵۰
- ۰۵۰۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۰) - شب یکشنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۵ ق - ۴/۱۲/۱۳۵۳ ش ۷۵۲

- ۰۵۰۴ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۱۲ صفر ۱۳۹۵ ق - ۵/۱۲/۱۳۵۳ ش..... ۷۵۴
- ۰۵۰۵ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۲) - شب سه شنبه ۱۳ صفر ۱۳۹۵ ق - ۶/۱۲/۱۳۵۳ ش..... ۷۵۶
- ۰۵۰۶ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۳) - شب یکشنبه ۲۳ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۶/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۵۷
- ۰۵۰۷ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۴) - شب دوشنبه ۲۴ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۷/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۵۹
- ۰۵۰۸ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۱) - شب سه شنبه ۲۵ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۸/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۶۲
- ۰۵۰۹ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۲۶ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۹/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۶۴
- ۰۵۱۰ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۳) - شب شنبه ۲۹ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۲۲/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۶۵
- ۰۵۱۱ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۴) - شب یکشنبه ۱ ربیع الثاني ۱۳۹۵ ق - ۲۳/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۶۶
- ۰۵۱۲ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۵) - شب دوشنبه ۲ ربیع الثاني ۱۳۹۵ ق - ۲۴/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۶۸
- ۰۵۱۳ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۶) - شب سه شنبه ۳ ربیع الثاني ۱۳۹۵ ق - ۲۵/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۶۹
- ۰۵۱۴ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۴ ربیع الثاني ۱۳۹۵ ق - ۲۶/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۷۱
- ۰۵۱۵ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۵ - درس ۸) - شب شنبه ۷ ربیع الثاني ۱۳۹۵ ق - ۳۰/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۷۲
- ۰۵۱۶ - مبحث البيع - بيع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۵ - درس ۹) - شب یکشنبه ۸ ربیع الثاني ۱۳۹۵ ق - ۳۱/۱/۱۳۵۴ ش..... ۷۷۴

- ۰۵۱۷ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۵ - درس ۱۰) - شب دوشنبه ۹ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۱/۲/۱۳۵۴ ش ۷۷۶
- ۰۵۱۸ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۱) - شب سه شنبه ۱۰ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۲/۲/۱۳۵۴ ش ۷۷۸
- ۰۵۱۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۱۱ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۳/۲/۱۳۵۴ ش ۷۸۰
- ۰۵۲۰ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۳) - شب يكشنبه ۱۵ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۷/۲/۱۳۵۴ ش ۷۸۲
- ۰۵۲۱ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۴) - شب دوشنبه ۱۶ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۸/۲/۱۳۵۴ ش ۷۸۳
- ۰۵۲۲ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۵) - شب سه شنبه ۱۷ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۹/۲/۱۳۵۴ ش ۷۸۴
- ۰۵۲۳ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الايادى المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۱۸ ربيع الثانى ۱۳۹۵ ق - ۱۰/۲/۱۳۵۴ ش ۷۸۶

۰۰۰۱ - مبحث البیع - تعریف البیع - (نوار ۱ - درس ۱) - شب یکشنبه ۱۱ ربیع

الأول ۱۳۹۰ ق - ۲۷/۲/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۷ - تعریف بیع از نظر فقهی که بیع "معامله ی انشائیة ی بین اثنین است بنحو المعاوضة فی الملكية".

۰۴:۵۵ - قاعده "البیعان بالخیار اذا افترقا وجب البیع" از منظر اسمی "بیع" آمده است.

۰۵:۰۴ - عدم بکارگیری معنای مصدری "بیع" که در دو آیه ی شریفه ی "احل الله البیع و حرّم الربا" (سوره بقره آیه ی ۲۷۵) و "رجال لاتلهیهم تجارة و لا بیع عن ذکر الله" (سوره ی نور آیه ی ۳۷) بصورت اسم آمده است.

۰۵:۳۲ - تعریف لغوی بیع که "البیع مبادلة مال بمال" از کتاب لغت (المصباح المنیر).

۰۷:۲۵ - اشکال استفاده از لفظ "تبدیل" بجای مبادله در تعریف "بیع".

۱۰:۰۵ - انحصار استفاده از صیغه ی "مفاعلة" به افعال متعدی.

۱۶:۲۱ - "دال واحد" نمی شود مدلول متعدد داشته باشد که این هیأت واحد دو نسبت را بدهد.

۲۱:۱۸ - اشکال مرحوم آقای میلانی به این عبارت که "تفاعل" نسبت خاصه ای است بین طرفین، این را لایعقل می دانند.

۰۰۰۲ - مبحث البیع - تعریف البیع - (نوار ۱ - درس ۲) - شب دوشنبه ۱۲

ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۲۸/۲/۱۳۴۹ ش

۰۳:۴۰ - توضیح بدلیت را می فرمایند که کل شیئی بدلا عن شیئی لابد ان یكون فی امر.

۰۴:۰۳ - بدلیت دائما جهتی لازم دارد که بگوئیم هذا بدل عن شیئی.

۰۷:۲۴ - مبادله ای که در بیع است لاجرم ملکیت در کار است نه فقط صرف تبدیل، انسان که مالک شیئی شد آن شیئی مضاف به انسان است پس ملکیت اضافه خاصه است.

۱۶:۵۵ - دائما قوام "اضافة" به طرفین اضافه می باشد.

۲۳:۴۸ - تفاوت "اجاره" و "بیع" از نظر تملیک.

۳۰:۲۹ - البیع یتبادر من لفظ البیع انه جعل العین فی ید الغیر مطلقا لا بقید خاص او لاجل خاص.

۰۰۰۳ - مبحث البیع - استعمال لفظ البیع - (نوار ۱ - درس ۳) - شب سه شنبه

۱۳ ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۲۹/۲/۱۳۴۹ ش

۰۲:۰۰ - خلاصه بخشی از جلسه قبل.

۱۰:۰۰ - حدیث امام صادق (ع): " قال: باع رسول الله خدمة مدبرة و لم یبع رقبة " که خدمت عبد را بفروشد نه خودش را.

۱۱:۰۰ - عن الصادق (ع): " یسئله عن رجل یعتق جاریته عن دبر أیطئها أو ینکحها أو یبیع خدمتها فقال علیه السلام أی ذلک ان شاء فعل.

۱۱:۵۰ - روایت دیگر از امام صادق (ع): " عن رجل اعتق جاریته عن دبر فی حیاته ... "

۱۲:۳۰ - روایت اسحاق بن عمار قال: " سألته عن رجل فی یده دار لیست له و لم تزل فی یده و ید آبائه من قبله قد اعلمه من مضی من آبائه انها لیست لهم و لا یدرون لمن هی، فبیعها و يأخذ ثمنها؟ قال علیه السلام: ما احب أن یبیع ما لیس له "

۱۵:۲۰ - عن الصادق (ع): " کیف تری فی شراء ارض الخراج؟ قال علیه السلام من یبیعها هی ارض المسلمین "

۱۱:۳۵ - استعمال لفظ اجاره مسامحه است در مواردی که عین موجود است.

۲۲:۳۰ - تعریف اجاره را می فرمایند که "الاجارة جعل العین فی ید الغیر و تحت سلطنته لان ینتفع به بأی نحو کان " که در آن استفاده می برد خواه امر عرضی باشد یا جوهری خارجی باشد.

۰۰۰۴ - مبحث البیع - المنفعة فی البیع - (نوار ۱ - درس ۴) - شب چهارشنبه

۱۴ ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۳۰/۲/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - در بیع معوض بایستی عین باشد و اما العوض فلا اشکال فی جواز کونها منفعة.

۰۳:۰۳ - الاجارة لنقل المنافع و البیع لنقل الاعیان.

۰۷:۲۵ - نمی شود گفت "سکنی" منفعت دار باشد که عوض قرار گیرد یا "رکوب" منفعت مرکب باشد همه برهانا غلط است.

۱۰:۳۵ - منفعت هر چیزی قابلیت آن است پس منفعت دار قابلیت سکونتش است.

۱۷:۳۲ - پس عوضی که قرار می دهد جعل العین بید البایع است و در اجاره هم همینطور است.

۲۴:۵۵ - نظر مرحوم آقای میلانی به اینکه عمل حر بدون اشکال مال است لیکن مالی است که اضافه ی ملکی ندارد.

۰۰۰۵ - مبحث البیع - عمل الحر - (نوار ۱ - درس ۵) - شب یکشنبه ۱۸ ربیع

الأول ۱۳۹۰ ق - ۳/۳/۱۳۴۹ ش

۰۲:۰۰ - سه اشکال به اینکه آیا در بیع، "عمل حر" می تواند "عوض" قرار گیرد؟

۰۹:۱۴ - تعریف مال که "المال ما تمیل الیه النفوس و یُبدل بازائه شیئ لاجل اثره و فائده" و اینکه آیا عمل انسان اگر عبد نباشد مصداق مال پیدا می کند.

۱۴:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که لازم نیست در بیع که حتما "مبیع" و "ثمن" قبل از معامله، ملکیت داشته باشند مانند "نسیه" و "سلم" که در لحظه بیع، ملکیت حاصل می شود پس نظر ایشان اینست که عمل حر مالیت دارد و بیع بر آن جاریست و لحظه انجام عمل ملکیت حاصل می شود.

۱۵:۰۵ - تاثیر بیع در ملکیت مالین از برای طرفین معامله.

۲۷:۱۰ - اگر برای عمل حر مالیت قائل نشویم پس ملکیتی در کار نیست پس عوض قرار نمی گیرد و بیع صحیح نیست.

۰۰۰۶ - مبحث البیع - ملکیه الحقوق - (نوار ۱ - درس ۶) - شب دوشنبه ۱۹

ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۴/۳/۱۳۴۹ ش

۰۱:۳۰ - عدم احراز مالکیت "حق"ی که نه قابلیت انتقال دارد و نه قابلیت اسقاط دارد.

۰۴:۰۳ - تعریف "حق" که عبارتست از اینکه انسان سلطنت بر چیزی داشته باشد.

۰۴:۳۰ - وحدت مسلط و مسلط علیه بر یک چیز، همزمان امکان پذیر نیست.

۰۹:۰۴ - "امر انتزاعی" موجود است به وجود منشاء انتزاعش در خارج ولی "امر وضعی" صرف امر اعتباریست لذا امورات اعتباریه انتزاع در خارج ندارند تا موجود بوجود در خارج باشند و البته به مصحح عقلایی از برای این اعتبار نیاز دارند.

۱۳:۳۲ - امورات اعتباریه همان عناوین تکوینیّه را به لحاظ ترتیب آثار خاصه بر آن، اعتبار می کنند.

۱۷:۵۵ - حق اعتباری آیا اعتبار اهلیت و سزاوار نیست یا اعتبار واقعیت داشتن است؟

۲۰:۱۰ - دائما "حق" متعلق آن فعلی است از افعال چه فعلی که یصدر منه مثل "حق الفسخ" و گاهی فعلی که اهلیت را داشته باشد مثل "حق النفقه" که اهلیت دارد که آن ینفق علیه.

۲۶:۲۵ - گاهی اهلیت و استحقاق برای عنوان خاصی اعتبار می شود مثلا "حق المضاجعه" را زوجه دارد که به دیگری منتقل نمی شود مگر برای هووی او، بله اسقاط این

بله اسقاط این حق ممکن است ولی انتقالش خیر که ذکر خواهد شد که کدامیک از حقوق قابل نقل یا اسقاط است و کدامیک نخواهد بود.

۳۰:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مواردی که عنوان خاصی وجود دارد قابلیت انتقال برای "حق" نخواهد بود و اما در مورد اسقاط اگر دلیل رسید قابل اسقاط است و اگر دلیل نرسید استصحاب بر بقائش می کنیم و قابلیت اسقاط ندارد.

۰۰۰۷ - مبحث البیع - أقسام الحق - (نوار ۱ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۲۱

ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۶/۳/۱۳۴۹ ش

۰۲:۰۲ - خلاصه از جلسه ی قبل.

۱۰:۳۰ - شرح معنای اهلیت داشتن "حق".

۱۳:۲۰ - ذکر آیه ی شریفه ی "كان حقاً علينا نصر المؤمنين" که خداوند جل و علی بر خود واجب فرموده یاری مومنان را که "حق" در این آیه به معنای اهلیت و سزاوار نیست که شامل مومنین می شود که ذوالحق هستند.

۱۴:۰۲ - در زیارت عسکریین علیهما السلام طبق حدیث است که "بحق من اوجبت حقه عليك" بنابراین "حق" را خودش بر خودش قرار داده است یا به به عبارتی مومن اهلیت این "حق" را داراست.

۱۵:۳۰ - اقسام "حق" که ۱- حقی که هم قابلیت نقل دارد هم قابلیت اسقاط و هم قابلیت انتقال قهری دارد. ۲- هیچ کدام از سه قابلیت را ندارد. ۳- قابلیت نقل دارد ولی قابلیت اسقاط ندارد ۴- قابلیت اسقاط دارد ولی قابلیت نقل ندارد. ۵- قابلیت نقل دارد ولی انتقال قهری ندارد. ۵- فقط اسقاط را دارد.

۲۳:۴۰ - تعریف مرحوم آقای میلانی از موارد اسقاط حق که هر حقی که جعلش بر انتفاع به شخص باشد قابل اسقاط است و حقی که انتفاعش به غیر است قابل اسقاط نیست.

۲۶:۵۵ - در بیع الدین دائن، دین را که در ذمه است تملیک

۰۰۰۸ - مبحث البیع - أقسام الحق - (نوار ۱ - درس ۸) - شب شنبه ۲۴ ربیع

الأول ۱۳۹۰ ق - ۹/۳/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - در مورد اقسام پنجگانه حقوق بحث می کنیم و خصوصیات که موجب تعدد این اقسام است سقوط و عدم سقوط و نقل و عدم نقل و انتقال قهری و عدم انتقال بوده است که بیان شد.

۰۱:۱۰ - برخی بزرگان ماهیت حق را می فرمایند که الحق مرتبة من الملك، و برخی دیگر می فرمایند که الحق هو الثبوت که حق بمعنای اسم مصدری ثابت است و برخی دیگر می فرمایند که حق اعتبار خاصی است و برایش آثار مخصوصه ای است از جمله سلطنت بر شیء است.

۰۲:۳۵ - بر حسب استعمال متبادر از عبارت حق، به معنای قابلیت و لیاقت و اهلیت شخص نسبت به عملی یا شیئی است.

۰۴:۰۰ - آیات متعددی مانند قولک حق یا القرآن حق یا الاسلام حق آمده است که در مقابل باطل است که استعمال واقعی آنست، اما بحث ما در مورد معنای مصدری حق است که اعتبار وضعی عقلانی است.

۰۵:۴۰ - حق، استعمالات دیگر را که دارد مورد بحث ما نیست.

۰۶:۱۰ - در مورد تعریف حق به سلطنت در مواردی که حق ثابت باشد که مثلاً صغیر و مولی علیه حقی دارند که ولی صغیر آن سلطنت را دارد ولی حق ندارد بلکه سلطنت شرعیه نمی تواند همه جا حق باشد در ضمن

در ضمن حق اضافه می شود به فعل صاحب حق مانند حق شفعه و حق فسخ و حق قصاص پس معنا ندارد انسان سلطنت اعتباری به عمل خودش داشته باشد و اعتبار سلطنت بر فعل شخص بر خودش لغو است.

۰۸:۴۵ - اما فرمایش برخی بزرگان که حق را مرتبه ای از ملک می دانند، اشکال دارد چرا که اولاً ملکیت اعتباری مرتبه ندارد چون مراتب مختص برخی مقولات هستند و ثانیاً حق و ملکیت، متقابل هستند که مثلاً فلان ذو حق و فلان ذو ملک پس معنا ندارد که حق را از مراتب ملکیت بدانیم و ثالثاً در مواردی حق هست ولی ملکیت متصور نیست مثلاً الخمر المتخذ للتخمیر له حق الاختصاص بآخذ که ملکیت در کار نیست یا حق تحجیر که ملکیتی نمی باشد و رابعاً لایعقل است نسبت به شخص ذی الحق نسبت به ملک خودش اعتبار ملکیت کند ولو مرتبه ای از ملکیت را نمی توان برایش متصور شد.

۱۲:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تعریف حق اینست که الحق عبارة عن الاهلیة و الیاقه مثلاً المجتهد العادل له حق القضاة یعنی او اهلیت قضاوت را دارد یا ولی الدم حق قصاص دارد یعنی اهلیت طلب قصاص را دارد.

۱۳:۰۰ - مطلب دیگر اینکه، بسیاری اوقات شک می کنیم که حق است یا حکم است یا مثلاً شک می کنیم حق رجوع زوج به زن مطلقه اش حق است یا حکم است یا حق الباذل به اینکه برگردد از بذلش حق است یا حکم است که اگر حق باشد می شود در ضمن عقد شرط کند مثلاً در وکالت که شرط می کنند وکیل غیر معزول باشد که اگر حق العزل، حق باشد این شرط ضمن عقد صحیح است ولی اگر حکم باشد معنا ندارد که شرطیت پذیر باشد.

۱۶:۰۰ - در مورد شک، قاعده اقتضاء می کند عدم انتقال و عدم عزل و عدم همه اینها چون استصحاب بقاء می کنیم پس آثار حق، بر آن مترتب نمی باشد.

۱۷:۰۵ - اما در جایی که حق، محرز است ولی شک می کنیم به سقوط و انتقال و عزل باشد برخی می فرمایند که در حقوق، جواز صلح می باشد.

۲۰:۱۵ - گاهی این حق مجعول، شارع عنوان موضوع برایش قرار داده است مثلاً المشتري للحيوان له حق الفسخ یا ولی الدم له حق القصاص یا الزوجه لها حق المضاجعة ولی شک بر قابلیت اسقاط و انتقال اینست که آیا عنوان موضوع علت تامه است یا خیر؟

۲۲:۱۵ - کل عنوان شک فی کونه دائراً یدور مداره محموله نمی شود سقوط کند یا انتقال پیدا کند ولی اگر استظهار عقلایی را نداشته باشیم که حق بر عنوان موضوع مترتب شده باشد و احتمال می دهیم که ساقط

شده باشد پس تمسک به عام اوفوا بالعقود، تمسک در شبهه تخصصی است یا در شبهه مصداقیه است که هر دو باطل است.

۲۵:۴۰ - اما فقط در خصوص این حالت که اگر احراز کردیم که عنوان موضوع یک عنوان اقتضائی است پس بدون جنبه عنوانیت، این حق را شک می کنیم از موارد منع شارع است یا خیر اینجا مانند اینست که شک در مانعیت شیئی در معاملات کنیم بنا بر مشهور با اینکه اصل عدم ترتب اثر است ولی در اینجا می شود به عام تمسک کرد.

۰۰۰۹ - مبحث البیع - تعریف الملكية - (نوار ۱ - درس ۹) - شب یکشنبه ۲۵

ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۰/۳/۱۳۴۹ ش

۰۱:۳۰ - خلاصه ی بخشی از موضوع جلسه قبل.

۰۸:۱۷ - در رابطه ی مالک و مملوک، مجرد گفتن اینکه ملک اضافه است، اگر این اضافه، "اضافه المفهومیة" باشد معنا ندارد.

۰۸:۵۰ - اگر اضافه ی مقولی باشد با توجه به تعریف مقوله که "المقوله ما يُقال على شیء فی الخارج" پس باید در خارج، منشاء انتزاع داشته باشد که این هم در مورد ملکیت نادرست است.

۱۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "الملکیه اضافه" این عبارت نادرست است و حتی اگر به معنای نسبت بگیریم که نادرست تر می شود.

۱۵:۳۰ - در تعریف ملکیت نمی توان ملکیت را سلطنت دانست زیرا باید استعمال ملکیت و سلطنت مترادف باشند در حالی که ملکیت "یتعدی بنفسه" ولی در سلطنت از ادات "علی" استفاده می شود.

۱۶:۳۰ - در تعریف ملکیت که "الملکیه جدّه" این هم نادرست است که جده حقیقی یعنی هیئتی که محاط دارد بسبب احاطه شیئی علیه است پس اگر مالک "قام به الملکیه" باشد به معنای جده بگیریم باز هم نادرست است زیرا مثلا اگر کسی مالک دابه ای شد، آیا حیوان بر او محیط می شود؟

۱۹:۴۵ - معنای "حوایه" برای ملکیت

برای ملکیت بسیار نزدیک است که در تعریف حوایه آمده است که "حویت الشیء اذا ضمته و استولیت علیه و هو محوی" که در مصباح المنیر آمده است پس حوایه همان حاوی یا جامع بودن یا معنای فراگرفتن است البته از لوازمش استیلاء خواهد بود پس اینکه کسی چیزی را "مالک" است یعنی فراگیر است بر آن چیز و مملوک یعنی فراگیر گرفته شده نه اینکه "جده" و نه "سلطنه" و نه "اضافه".

۲۳:۲۰ - تعریف مرحوم آقای میلانی از ملکیت این است که "الملکیه حوایه بنحو القیمومیه" که ملکیت معنای فراگرفتنی دارد که جنبه ی "قیمومیت" را نیز داشته باشد، تعریف می فرمایند.

۰۰۱۰ - مبحث البیع - الایجاب و القبول - (نوار ۱ - درس ۱۰) - شب دوشنبه

۲۶ ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۱/۳/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه آخر جلسه ی قبل.

۰۹:۳۸ - تعریف دیگران از "مال" که مال عنوانی است که متعلقش امور عینیه ی خارجیه است یعنی به اشیائی که وجود عینی در خارج دارند مال اطلاق می شود نه امور معنوی مثل "حق".

۱۰:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این تعریف اصلاً در هیچ کتب لغت نیست که مال باید متصل به آن عین خارجیه باشد.

۱۶:۲۰ - در ملکیت "حق" همین که حق از مراتب ملک باشد پس تبدل مراتب مشکلی ندارد و الحق لیس مرتبه من الملك که در جلسات قبل گفته شد پس تکلیف چیست؟

۱۹:۰۰ - نظر مرحوم آقای میلانی به اینکه آیا "حق" مالیت دارد و می تواند "عوض" قرار بگیرد تا بیع صحیح باشد یا نه؟ می فرمایند اگر معنای "مال" را این بدانیم که "المال یمیل الی الزوال"، آنچه که به سوی زوال باشد پس "حق" هم در آن میل به زوال است پس با این تعریف حق می تواند مالیت داشته باشد.

۱۹:۵۵ - در معنای دیگر "مال" که مال آنچه را که "تمیل الیه النفوس" باشد در نظر بگیریم که پس "حق" هم که قابل انتقال است تمیل الیه النفوس است و یبذل بازائه شیء، پس "حق" مال است و قابلیت

و قابلیت انتقال دارد.

۲۵:۲۰ - اگر در عرف برای مال معنای دیگر است، بر فرض اینکه معنای عرفی مال را بپذیریم که "حق" مالیت نداشته باشد بنابراین باز هم مشکل نیست چرا که در تعریف مصباح المنیر از بیع مناقشه می کنیم که "مبادله مال بمال" کامل نیست بلکه "حقیقه البیع مبادله مال بعوض" صحیح است پس "حق" حتی اگر "مال" نباشد می تواند در تعریفی که از بیع می کنیم "عوض" قرار گیرد.

۲۱:۰۰ - اختلاف فقهاء در تعریف بیع که شیخ طوسی و علامه در تذکره تعریف کردند که "البیع انتقال مال بعوض علی وجه التراضی" در صورتی که انتقال اثر بیع است که البیع سبب للانتقال نه خود انتقال.

۲۲:۵۰ - در تعاریف دیگر از بیع که "البیع الايجاب و القبول الدالین علی الانتقال بعوض علی وجه التراضی" مشکل سببیت انتقال، حل شده است.

۲۴:۰۲ - مشکل در تعریف ایجاب و قبول اینجاست که ایجاب و قبول مقوله ی لفظی است در صورتی که "البیع یقع فی حییز الانشاء" پس اگر خود ایجاب قبول را بیع تعریف کنیم پس لفظ "بعث" یا خبری است یا انشائی است که در بیع باید انشائی باشد از طرفی خود بیع هم انشاء بود پس لا یعقل است انشاء انشاء و اگر "بعث" ی اخباری باشد که دیگر در بیع کاربردی ندارد.

۲۵:۰۴ - تعریف دیگر از بیع که "البیع النقل بالصیغه بعوض معین علی وجه التراضی" این تعریف هم ایراد دارد که مثلاً در فروش خانه بجای لفظ "بعثک داری" باید بگوییم "نقلت داری" که این هم درست نیست و اشکال دیگر در بحث معاطات اصلاً که صیغه ای در کار نیست و اشکال آخر اینکه باز هم در ادای لفظ صیغه قرار بر انشاء است در صورتی که خود بیع هم انشاء بود پس انشاء انشاء معنا ندارد.

۲۸:۳۰ - اما اگر مراد از صیغه، ادای صیغه نباشد و منظور از نقل بالصیغه، همان مقداری از نقل را که تحقق پیدا می کند باشد پس چنین نقلی را می توان انشاء کرد ولی اگر "الف" و "لام" در "بالصیغه" را الفلام "عهد" بدانیم که منظور از "بالصیغه" یعنی "بعث" که باز دور می آید و نادرست است و اگر منظور از "بالصیغه" که در این تعریف آمده، خصوص ماعدای بیع باشد که "ملکت" یا "نقلت" باشد پس لازم می آید که دائماً انشاء بیع بغیر از لفظ "بعث" باشد که این گفته شد هم صحیح نیست.

۰۰۱۱ - مبحث البیع - تملیک العین - (نوار ۱ - درس ۱۱) - شب سه شنبه ۲۷

ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۲/۳/۱۳۴۹ ش

۰۱:۰۵ - چکیده ای از تعاریف بیع که در جلسات گذشته فرمودند.

۰۵:۳۰ - تعریف دیگر بیع که "البیع انشاء تملیک عین بمال".

۱۰:۵۵ - مرحوم آقای میلانی چند اشکال به این تعریف دارند:

الف - از آنجا که تملیک امری است انشائی پس عبارت "انشاء تملیک" منجر به دور باطل می شود که انشاء انشاء است، مگر اینکه مراد از این تعریف را "تملیک انشائی" تأویل کنیم.

ب - بر فرض تاویل از تعریف این "تملیک انشائی" به چه چیز یُ‌نشاء به "بعث" باشد که یا مطلق بعث است یا ماعدای صیغه که باز دور است.

ج - "انشاء تملیک" فقط عملی از طرف بایع است در صورتی که در بیع دو طرف باید عملی انجام دهند.

د - چون دایره انشاء وسیع است می تواند انشاء در حتی تملیک چیزی که مالیت ندارد مثلاً یک برگ از درخت را یا یک گندم از خرمن صادق باشد، یا چیزی که ملکیت ندارد مثلاً تملیک کند ستارگان آسمان را باز هم مفهوم انشاء صادق می افتد.

۲۲:۴۵ - در عبارت "تملیک ضمنی" که درمقابل تملیک صریح باشد اشکال دارد چرا که درتعریف البیع انشاء تملیک عین بمال تملیک بطور مطلق آمده و بیان نشده صریح یاضمنی است

۰۰۱۲ - مبحث البیع - انشاء التملیک - (نوار ۱ - درس ۱۲) - شب چهارشنبه

۲۸ ربیع الأول ۱۳۹۰ ق - ۱۳/۳/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - تأثر شدید مرحوم آقای میلانی از ارتحال آقای حکیم که از تأثر فقدان آقای بروجردی بیشتر بوده است.

۰۳:۰۰ - تعریف "انشاء تملیک" برگرفته شده از "البیع انشاء تملیک عین بعوض" که آن هم مشکل است.

۰۵:۰۰ - یکی از اشکالات این تعاریف که بواسطه تعبیر کلمه ی "انشاء" موجب می شود در بیع فاسد، صادق نباشد پس احتمال است منظور از انشاء تملیک همان تملیک انشائی و تملیک حقیقی است.

۰۹:۲۹ - از "فأما الانشاء لأینشاء" دائماً نباید به "انشاء انشاء" برسیم که نادرست است پس در تعاریف "انشاء" جایی ندارد.

۱۳:۱۰ - با فرض تاویل انشاء تملیک به "تملیک انشائی" پس از "الانشاء خفیف المؤمنة" اطلاق انشائیت در "ملکیت انشائی" همه جور را شامل می شود که نادرست است و ذکر شد.

- ۱۶:۲۰ - اینکه شرطیت لفظ ایجاب و قبول در این تعریف نیست پس معاطات را هم بیع می دانند.
- ۲۰:۰۰ - چند جواب نسبت اشکالات در رابطه با تعریف "البيع انشاء تمليك عين بمال" که هیچ کدام قانع کننده نیست.
- ۲۹:۳۰ - ضمانت تمليك مورد قبول نیست بلکه رضا و قبول مشتری عبارت بهتری است.

۱۳۰۰ - مبحث البيع - التملیک الضمنی - (نوار ۱ - درس ۱۳) - شب دوشنبه

۲۱ جمادی الثانی ۱۳۹۰ ق - ۲/۶/۱۳۴۹ ش

- ۰۰:۳۰ - خلاصه بخشی از جلسه قبلی.
- ۰۸:۳۰ - پنج وجه نسبت به تعریف "البيع انشاء تمليك عين بمال":
- ۰۸:۵۵ - الف - اگر بايع بگويد "ملکت هذا بهذا" لفظ "بعث" لازم نیست.
- ۰۹:۴۵ - ب - انسان می تواند مالک "ما فی الذمه" در "بيع الدين" شود.
- ۱۲:۱۰ - ج - در این تعریف، معاطات بیع است ولیکن ممکن است بیع فاسد باشد.
- ۱۳:۱۲ - د - در برخی موارد معامله، این تمليك ضمنی است.
- ۱۶:۵۷ - ه - در مصالحه که عینی بمال باشد، در بیع می گوئیم ملکتهک هذا به هذا ولی در "صلح" می گوئیم "صالحتهک علی هذا" که از ادات "علی" یا "عن" استفاده می کنیم پس این مطلب نشان می دهد مفهوم "ملکیت" و "مصالحه" جدا است.
- ۲۱:۰۰ - در اقسام مصالحه که:
- الف - مصالحه از "عینی" به "مالی" باشد که این مصالحه نتیجه ی "بیع" را می دهد.
- ب - مصالحه از "منفعتی" به "مالی" باشد که این مصالحه نتیجه ی "اجاره" را می دهد.
- ج - مصالحه از "انتفاع بالعین" به "مالی" باشد که نتیجه ی "عاریه" است.
- د - مصالحه از "حقوقی" به "مالی" باشد که نتیجه ی منجر به اسقاط می شود.
- ه - در مصالحه ای که هم منفعت

هم منفعت برای طرف مقابل باشد و هم خسارت از برای طرف باشد لاجرم قراردادی است بین آن ها.
 ۲۳:۰۰ - عدم قرار گرفتن مصالحه از مصادیق "تملیک"، با توجه به مفاهیم مختلف از "مصالحة" پس
 اقرار به ملکیت طرف مقابل نشده لذا مصالحه "بیع" نیست.

۰۰۱۴ - مبحث البیع - الهبة الموعوضة - (نوار ۱ - درس ۱۴) - شب سه شنبه

۲۲ جمادی الثانی ۱۳۹۰ ق - ۳/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۵۰ - خلاصه جلسه قبل.

۱۲:۳۸ - تفاوت استفاده از ادات "علی" با "عن" در "مصالحة" این است که در جایی که در مقام رفع ید
 باشد از "عن" استفاده می کنیم و در صورتی که باهم قرار مصالحه می کنند که "لک ما عندک و لی ما
 عندی" بوده، بعد مصالحه می کنند از ادات "علی" استفاده می شود.

۱۵:۰۶ - آیا عبارت "عین بمال" در تعاریف بیعی که از این عبارت استفاده می کنند با "هبة ی معوضه"
 یا "هبة ی بشرط العوض" در تناقض است.

۱۷:۰۰ - فرق بین "الهبة بشرط العوض" و "الهبة الموعوضة" این است که در "الهبة الموعوضة" هر واهب،
 متاع را مجانی به دیگری می بخشند ولی در هبة ی بشرط عوض، واهب به شرطی می بخشد که دیگری هم
 فلان چیز معینی را به او ببخشد.

۱۹:۰۰ - معاوضه در "هبة ی معوضه" مقابله ی بین دو مال است و با تعریف "عین بمال" نمی خواند.

۲۰:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در "هبة ی بشرط عوض" و در "هبة ی معوضه" هر دو
 مقابله بین دو مال نیست بلکه معاوضه بین هبتین است و بحث تملیکین می باشد، البته تفاوت در هبة ی
 بشرط عوض این است که "حق فسخ" برای واهب

برای واهب وجود دارد.

۲۴:۴۸ - نظر مرحوم آقای میلانی این است که ملکیت در هر دو هبة است پس می تواند از مصادیق
 "بیع" قرار گیرد.

۰۰۱۵ - مبحث البیع - تعریف القرض - (نوار ۱ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه

۲۳ جمادی الثانی ۱۳۹۰ ق - ۴/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۰۲ - خلاصه ی مبحث گذشته.

۱۰:۰۳ - تناقض ظاهری این تعریف از بیع که "البیع انشاء تملیک العین بمال" با "قرض".

۱۴:۳۰ - ربای معاوضی در قرض نمی آید چرا که در معاوضه تفاوت است بین "مکیل" و "موزون" ولی در قرض طلب کردن اضافی، مطلقا ربا بحساب می آید.

۱۹:۳۰ - اگر قرض عبارت باشد از "تملیک بنحو الضمان و المثل و القیمه" باشد که آیا "ضمان ید" است که باید مال غیر باشد و جایز نیست تصرف در آن کند و اگر اتلاف شد باید عینش را بدهد، در صورتی که در قرض هم اجازه تصرف دارد و هم لزومی ندارد عینش را بپردازد پس ضمان ید نیست، آیا "ضمان اتلاف" است که باید مال تلف می شده در صورتی که مال هنوز موجود است و به فرض اینکه معنای ضمان اتلاف در اینجا تعلیقی باشد که "لو اتلفه ضمنه" که فعلا قرض کرده و هوز تلف نکرده چیزی بدمه اش نیست درثانی در قرض هنگامی که مال را گرفت، بنا به این تعریف قرض که فرض بر تملیک است پس ضمان اتلاف هم نیست لذا این تعریف از قرض نا درست است.

۲۳:۱۰ - اگر قرض عبارت باشد از "تملیک لامجانا بل بنحو الغرامه" که خسارت هم مانند

مانند اتلاف است همانند قبلی این تعریف هم درست نیست.

۲۳:۴۰ - اگر قرض عبارت باشد از "تملیک ما له بدل واقعا لا مجانا" که تملیک مجانی نیست که چگونه بدلیت برایش پیدا شد پس نا درست است.

۲۶:۰۰ - مرحوم آقای میلانی تعریف درست از قرض را این می دانند که "ما یُدفع الی الانسان من المال بشرط ردّ بدله" که اصلا مفهوم "تملیک" در کار نیست که در تمامی تعاریف قرض چیزی به نام تملیک و قصد تملیک نیست بلکه ملکیت در اقباض مال، شکل می گیرد.

۰۰۱۶ - مبحث البیع - تعریف القرض - (نوار ۱ - درس ۱۶) - شب شنبه ۲۶

جمادی الثانی ۱۳۹۰ ق - ۷/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه ی تعاریف قرض از آخر مبحث جلسه ی قبل.

۰۴:۲۲ - در تعریف "تملیک" می دانیم که تملیک امری است قصدی در صورتی که وقتی کسی مالی را به شخصی قرض می دهد، به قصد تملیک نمی دهد.

۰۵:۰۱ - تملیک کردن مالی به دیگری یا باید با مبادله ی چیز دیگری باشد که دیگر اسمش قرض نیست و یا باید تملیک بلاعوض باشد که اسمش هبه و بخشش است پس عبارت "تملیک" در تعاریف قرض کاملاً نادرست است.

۱۶:۱۰ - مرحوم آقای میلانی "قرض" را چنین تعریف می کنند که "دفع المال للغير بنحو أن يكون في عهده" که این عهده می تواند هم عین باشد و هم بدل آن که قیمت آن باشد.

۱۸:۵۵ - تملیک حقیقی در تعریف دیگر بیع که "البیع تملیک عین بمال بشرط تعقبه بتملك المشتري" که نه فقط انشاء تملیک باشد.

۲۰:۵۸ - در تعریف دیگر "البیع هو الانتقال" که حقیقت انتقال است نه انشاء آن.

۲۱:۳۳ - معنای دیگر "بیع" که بیع "عقد" است که همان ایجاب و قبول است.

۰۰۱۷ - مبحث البیع - القبول و الانتقال - (نوار ۱ - درس ۱۷) - شب یکشنبه

۲۷ جمادی الثانی ۱۳۹۰ ق - ۸/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه ی تعاریف گذشته از بیع و ناقص بودن این تعاریف.

۱۹:۳۸ - تقسیم مفاهیم به سه قسم که مفاهیم جوهریه (موجود بالذات اند و وجود خارجی و ذهنی ندارند) و مفاهیم عرضیه (تحقق خارجی دارند) و مفاهیم اعتباریه (عناوین اعتباری اند که نیاز به "مصحح اعتبار" دارند که یا مصحح اعتبار عقلائی هستند یا شرعی اند، که البته هر مصحح عقلائی شرعی هم هست مگر اینکه شرع آن را امضاء نکند).

۲۲:۱۰ - "تملیک" یک مفهوم اعتباری است پس آیا اعتبار تملیک مالکی در نزد عقلاء و شارع به کدام

نحو صحیح است؟

۲۴:۴۰ - از تعریف "انشاء" که دایره ی وسیعی دارد و تعریف "تملیک" باید تملیک مالکی در بیع حقیقی، طرف دیگر "تملّکی" را بپذیرد تا مفهوم تملیک صورت پذیرد که همان مفهوم "قبول" است.

۲۷:۲۰ - تعریف دیگری از بیع با مفهوم "انتقال".

۰۰۱۸ - مبحث البیع - الانتقال - (نوار ۲ - درس ۱) - شب دوشنبه ۲۸ جمادی

الثانی ۱۳۹۰ ق - ۹/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۵ - تعریف کردن "بیع" به "انتقال" یعنی تعریف کردن "شیئی" به "لازمه اش" که این به آن معناست که شیئی را به مسببش تعریف کنیم و این تعریف هم نادرست است.

۰۲:۲۰ - در مورد "الایجاب و القبول" درست است لازمه ی بیع اند ولی تعریف بیع، فقط به ایجاب و قبول درست نیست چراکه در تمام مبحث معاملات ایجاب و قبول را شرط می کنند و اگر خود بیع به معنای ایجاب و قبول بوده پس چرا دوباره شرط قبول را می گذاریم.

۰۰۱۹ - مبحث البیع - الصحيح و الفاسد - (نوار ۲ - درس ۲) - شب سه شنبه

۲۹ جمادی الثانی ۱۳۹۰ ق - ۱۰/۶/۱۳۴۹ ش

۰۴:۱۰ - نقل مال به دیگری در صورت انجام "بیع".

۰۷:۰۵ - نمی شود به تمامی بیع های فاسد گفت که بیعی صورت نگرفته چراکه آیه ی شریفه ی "أحلّ الله البیع و حرّم الربا" اطلاق به حلّیت بیع دارد و با توجه به نقل اموال در "بیع عرف عقلائی" لاجرم بسیاری از بیع هایی را که عقلاء اعتبار کرده اند را باید بیع دانست ولی آنجائی که شارع اعتبار نکرده را "بیع فاسد" بدانیم.

۰۹:۲۰ - فسادى که در مقابل صحت است در مورد چیزی است که قابلیت انفکاک اثر مترتب از آن شیئی، در آن باشد یعنی صفت فساد برای موصوفی خواهد بود که در صورت عدم حصول اثر آن موصوف، فساد شکل گیرد.

۱۰:۳۲ - بررسی صحت و فساد بیع در تعاریف گذشته از بیع که در تعریف "البیع مبادله مال بمال" که صحبت از اثری نیست یا مبادله انجام شده یا نشده است.

۱۰:۴۹ - در تعریف "البيع تمليك عين بمال" این هم یا تمليك شده یا نشده و نمی شود گفت تمليك هست ولی ملكيت نیست.

۱۴:۵۵ - در تعریف "البيع انشاء تمليك عين بمال" صحبت از انشاء تمليك است که اعتباری است پس نیاز به مصحح شرعی دارد که با اینکه ملكيت عرفی

ملكيت عرفی صورت گرفته اما اگر شارع امضاء نکرد فساد در بيع صورت می گیرد.

۲۱:۱۵ - بررسی دو مفهوم از "ملكيت" در بيع:

الف - "الملكيّة الاعتباريّة" است که هر جا عقلاء صحت بيعی را اعتبار کردند پس بيع صورت گرفته ولی در جایی که شارع اعتبار نمی کند آن بيع فاسد می شود مانند بيع "غرر" که ملكيت صورت گرفته ولی شارع بيع را فاسد می داند.

ب - "الملكيّة الواقعيّة" است که در صورت شك کردن ملكيت در بيع شك می شود چرا که شك در موضوع است حتی اطلاق "احل الله البيع" هم در صورتی نافذ است که ملكيت صورت گرفته باشد که نگرفته، لذا در جایی منظور از ملكيت واقعيه باشد پس بيع هم واقع نمی شود که صحيح يا فاسد باشد.

۰۰۲۰ - مبحث البيع - البيع الفاسد - (نوار ۲ - درس ۳) - شب چهارشنبه ۳۰

جمادی الثاني ۱۳۹۰ ق - ۱۱/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه ی بخشی از جلسه ی قبل.

۱۲:۳۸ - اصلاح عدم تمسك به اطلاق آیه ی "احل الله البيع" به این روش ممكن است که مخاطب شارع، همان عرف است که منظور آیه از حليت بيع استعمال بيع به چیزی است که در "عرف عقلائی" آمده است، پس این ملكيت در عرف صادق است لذا بيع صورت می پذیرد.

۱۶:۲۰ - همچنین شارع در "احل الله البيع" استعمال بيع را به منظور حليت بيعی قرار داده است که مبدء مشتقات در عرف است و همان بيع را حلال کرده است مگر نهی و ردعی صورت گرفته باشد.

۲۳:۴۳ - در ملكيت حقیقی نهی شارع به معنای تخطئه کردن اعتبار عقلاء است پس ملكيتی در کار نیست حتی ملكيت عرفی و بيعی انجام نمی شود.

۲۶:۰۰ - در ملکیت اعتباری نهی شارع، ارتباطی به اعتبار عقلاء ندارد پس ملکیت صورت گرفته لذا بیع برقرار است ولی شارع آن را در مواردی که صحت آن را اعتبار نمی کند آن بیع را فاسد می داند، در این تعریف از ملکیت یعنی ملکیت اعتباری است که شارع در نهی از مواردی از بیع، "مخصص" می آورد.

۰۰۲۱ - مبحث البیع - المعاطاة - (نوار ۲ - درس ۴) - شب یکشنبه ۴ رجب

۱۳۹۰ ق - ۱۴/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۰ - ملخص بخشی از جلسه ی گذشته.

۰۷:۰۵ - تعریف از "معاطات" که "أن يُعطى كلّ من اثنین عوضاً عما يأخذ من الآخر".

۰۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی این تعریف از معاطات را نادرست می دانند به چند دلیل:

۰۹:۰۰ - الف - این تعریف از معاطات، انطباقی بر معاطات بیعی ندارد.

۱۰:۲۶ - ب - این تعریف از معاطات اگر هم تعریف لغوی باشد که تفاوت است بین صیغه ی "مفاعلة" با صیغه ی "تفاعل" که در مفاعله همانطور که قبلاً ذکر شد فعلی از طرف اول متوجه به طرف آخر صادر می شود در صورتی که لزومی به صدور فعل از طرف آخر نیست مثل "ضارب زید عمرو"، ولی در تفاعل هر دو طرف فاعل همان فعل هستند مثل "تضارب زید و عمرو" پس تعریف "يعطى كل منهما" حتی تعریف لغوی "معاطات" هم نیست بلکه تعریف لغوی "تعاطی" می باشد.

۱۰:۵۰ - ج - این تعریف بیشتر عبارت است از "المعاوضة" و نه از "البیع" و از آن جا که معاطات در عرف، بیع بوده و از آنجا که در بیع از یک طرف ایجاب است و از طرف آخر قبول اما در این تعریف همزمان ایجابین و قبولین صورت می گیرد در صورتی که در معاطات، "اعطاء" ایجاب است و "أخذ"، قبول

و "أخذ"، قبول است لذا به این جهت نیز این تعریف فاسد است.

۱۷:۱۰ - تعریف مرحوم آقای میلانی از "معاطات" در بیع این است که "المعاطاة اعطاء المال بقصد تمليك العوض و أخذ الطرف آياه".

۰۰۲۲ - مبحث البیع - تعریف المعاطاء - (نوار ۲ - درس ۵) - شب دوشنبه ۵

رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۵/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه از بحث معاطات در جلسه ی گذشته.

۰۵:۰۳ - "اعطاء" در تعریف "المعاطاء أن يُعطى كل من اثنين ..." چند وجه دارد:

۰۶:۰۱ - الف - اعطاء بمعنای "قصد اباحه در تصرف" که از هر دو طرف باشد که این اباحه هیچ ربطی به تملیک ندارد پس مفهوم بیع در کار نیست.

۰۹:۰۸ - ب - "الاعطاء علی وجه التملیک" باشد که با این تعریف اعطائین و تملیکین پیش می آید در صورتی که در بیع یک تملیک و یک تملک داریم، لذا باز هم این تعریف بر بیع انطباق ندارد.

۱۲:۱۰ - ج - این اعطاء یا فعل یا نقل، بدون قصد اباحه و بدون قصد تملیک باشد بلکه اعطاء صرف این باشد که عوض را دریافت کند که این دادن مال به دیگری باید بقصدی باشد یا عاریه یا امانت یا قرض یا ... باشد که این عناوین هیچکدام در معاطات معنا ندارد پس این قصد یا اراده نیاز به داعی دارد که یا باید به نیت اباحه باشد یا بیع.

۰۰۲۳ - مبحث البیع - المعاطاء - الاباحه و التملیک - (نوار ۲ - درس ۶) -

شب سه شنبه ۶ رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۶/۶/۱۳۴۹ ش

۰۵:۳۰ - اشکال دیگر در مورد "ج" که ایجاد انشائی مانند ایجاد خارجی است پس امکان ندارد که انسان انشاء کند یک معنای جامع را بدون اینکه آن را متخصص بخصوصیتی نموده که ممتاز ماعدا باشد، که البته برخی معتقدند که فرق است بین ایجاد خارجی و ایجاد انشائی.

۰۷:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "اعطاء خارجی" فعل اختیاری انسان است و فعل اختیاری مسبوق به "اراده" است و اراده باید "داعی" داشته باشد و داعی اراده، همان "قصد مترتب بر فعل" است که به آن اصطلاحاً "علت غائی" می گویند پس اینکه بگوییم اعطاء بدون هیچ نیتی بوده نادرست است.

۱۲:۳۰ - اگر این قصد و نیت در اعطاء، بمعنای سلطنت و رفع ید و تحت ید دیگری قرار دادن باشد این هم نادرست است که ذکر شد.

۱۶:۵۰ - د - اعطاء به قصد ملکیت مطلق و بدون نیت بیع باشد که همچنین قصدی معنا ندارد چراکه اگر تملیک بعوض است که باید بیع باشد و اگر تملیک مطلق است که جامع تملیک را قصد کرده باشد پس به همان مشکل "دون خصوص مخصص" برمی خوریم.

۲۱:۲۰ - ذکر سه وجه در حکم معاطات:

الف - معاطات، مفید اباحه

مفید اباحه در تصرف باشد که در صورت اتلاف مال، ملکیت برای طرف دوم حاصل می شود که این حکم، قول مشهور است.

ب - معاطات، مفید ملکیت لازمه باشد که محل نزاع در میان علماء این قول است.

ج - معاطات، بیع باشد.

۰۰۲۴ - مبحث البیع - المعاطاة - التملیک - (نوار ۲ - درس ۷) - شب

چهارشنبه ۷ رجب ۱۳۹۰ ق - ۱۷/۶/۱۳۴۹ ش

۱:۳۵ - معاطات متداول در عرف، به قصد تملیک است.

۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی تعبیر "ملک متزلزل" به "اباحه" را در اینجا نادرست می دانند چراکه در "بیع مجلس" که ملک متزلزل است آنجا تعبیر به اباحه نمی شود یا در خیار حیوان که سه روز ملک متزلزل است و یا در هبه، چرا آنجا اباحه نمی گوییم.

۰۸:۴۵ - منظور از معاطاتی که یقصد بها التملیک است با توجه به تعاریف از بیع که شرط لفظی در ایجاب و قبول را لازم می دانند، منظور "بیع فاسد" است.

۱۰:۲۹ - جواز حکم معاطات بقصد اباحه در جهت معاوضه.

۱۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از آنجا که ملکیت امری است "اعتباری" و زمام اعتبار "بید من له الامر" است و امر اعتباری "وجود خارجی" ندارد و قوامش به نفس معتبره است و اگر بخواهیم این ملکیت "شرعیه" باشد نه فقط عقلائی پس چون شارع در بیع شرط کرده است ایجاب و قبول لفظی را به

"صیغه"، آن هم با آدابی که صریح باشد و ایجاب مقدم باشد و کذا، بنابراین معاطات که فاقد صیغه است و مشهور، قصد "تملیک عرفی" را میان متعاطیین می داند درست است که شرعا اعتبار ملکی ندارد،

۰۰۲۵ - مبحث البیع - المعاطاة تفید الاباحه - (نوار ۲ - درس ۸) - شب

یکشنبه ۱۱ رجب ۱۳۹۰ ق - ۲۱/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - ملخص سه حکم از معاطات.

۰۶:۰۱ - بیان قاعده ی "العقود تتبع القصود" که انسان معاهده ای می کند تابع قصد است چرا که اگر عقود "لم تتبع القصد" باشد "لزم الخلف".

۰۸:۳۰ - بیان "لا یُمكن أن یقع ما لم یُقصد" که اگر وقع منه ما لم یُقصد باشد ممتنع است.

۱۵:۰۰ - مرکز نزاع در معاطات در معاطاتی است که بقصد ملکیت از سوی متعاطیین باشد.

۱۶:۴۰ - شارع در بیع پس از انجام صیغه ی لفظی، اعتبار ملکیت را مشروط به "قبض ثمن" می داند، اما در معاطات که متعاطیین قصد ملکیت کرده اند پس دو قول است:

الف - اعتبار ملکیت حاصل شده، اما ملکیت، ملکیت متزلزله است.

ب - ملکیت شرعیه مشروط به تصرف است و این اباحه را که هنوز تصرفی نشده را به "اباحه ی ضمنیه" تعبیر می کنند.

۰۰۲۶ - مبحث البیع - المعاطاة - الملكية المتزلزلة - (نوار ۲ - درس ۹) - شب

دوشنبه ۱۲ رجب ۱۳۹۰ ق - ۲۲/۶/۱۳۴۹ ش

۰۵:۵۰ - در تعریف "اباحه ی ضمنیه" که مالک، قصد تملیک می کند در ضمن این ملکیت، "رضا" به

تصرف را هم دارد پس حصول ملکیت شرعیه مشروط به تصرف است، به این کلام دو ایراد است:

الف - این رضا به تصرف در مال "معطی له" است که به درد نمی خورد وقتی بدرد می خورد که این رضا به تصرف در مال معطی باشد.

ب - دلیلی نرسیده است به اینکه شارع اعتبار ملکیت را در "معاطات" مشروط به تصرف مال می داند.

۱۳:۴۰ - سه اشکال موجود به اینکه مراد از اباحه مفید اباحه است:

الف - از آنجایی که مشهور فقهاء قائل به جواز تصرف در معاطات اند پس منظور معاطاتی است که یُقصد بها البیع و از آنجائی که در معاطات ملکیت شرعیه حاصل نمی شود پس این بیع فاسد شده بنابراین نباید جواز تصرف داشته باشیم در صورتیکه اجماع در جواز تصرف است.

۱۴:۵۰ - ب - اگر معاطات مفید اباحه باشد به چه دلیل با تلف شدن یکی از عینین ملکیت حاصل می شود مگر شیئی که مباح است با تلف شدن عینی موجب مالکیت دیگری می شود.

۱۷:۲۰ - ج - این اباحه مترتب بر ملکیت است که این جواز تصرفی که در معاطات هست معلول

معلول ملکیت است.

۱۹:۳۰ - اصحاب می فرمایند که این ملکیت متزلزل در اینجا غیر از ملکیت در خیارات است چرا که در آنجا محکوم به "تراد مالیین" است ولی در معاطات اگر یکی از دو مال تلف شد "تراد" معنا ندارد.

۲۳:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند برای "ملک متزلزل" در معاطات دلیل خارجی که نداریم و نه قرینه ای وجود دارد.

۰۰۲۷ - عنوان: مبحث البیع - المعاطاة - الاباحة المطلقة - (نوار ۲ - درس ۱۰)

- شب سه شنبه ۱۳ رجب ۱۳۹۰ ق - ۲۳/۶/۱۳۴۹ ش

۱۱:۰۰ - بعید بودن ملکیت شرعیه در لحظه ی تصرف بجهت اباحه ی مطلقه.

۱۲:۴۰ - چون معاطات ایجاب و قبول لفظی ندارد، ملکیت آن شرعی نیست و از طرفی صحت تصرف بجهت اباحه ی غیر ملکی است پس منظور حصول ملکیت شرعی در لحظه ی تصرف حاصل می شود.

۱۶:۵۵ - دو اشکال در "ملکیت در لحظه ی تصرف":

الف - در معاطات در یک لحظه چگونه هم داخل ملکیت می شود و هم از ملکیت خارج شود پس اجتماع ضدین است.

۲۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی این را اجتماع نقیضین نمی دانند بلکه در معاطات، در لحظه ی ایجاب، از ملکیت خارج و در لحظه قبض، داخل در ملک می شود.

۰۰۲۸ - مبحث البیع - المعاطاة - الاقوال فی المعاطاة - (نوار ۳ - درس ۱) -

شب یکشنبه ۱۸ رجب ۱۳۹۰ ق - ۲۸/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۴۰ - دلیل بر جواز تصرف در معاطات را این می دانند که انسان مالی که از طریق معاطات بدست می آورد هم می تواند بفروشد و هم وقف کند و ... و از آنجا که "لا بیع الا فی الملك" و "لا ایقاف الا فی الملك" و اینکه جاریه ی خریده شده از طریق معاطات را می تواند مقاربت کند در صورتیکه "لا تكون المقاربة الا فی الملك".

۰۱:۵۰ - از طرفی که در معاطات که صیغه لفظی نداریم پس شک می کنیم به ملکیت مالین.

۰۴:۱۰ - ملکیت جاریه در لحظه ی مقاربه، حاصل می شود.

۰۵:۵۰ - اگر دلیل از اجماع و سیره داشته باشیم تکلیف روشن است.

۰۹:۰۱ - فرق است به اینکه معاطات، بیع نباشد یا بیع فاسد است.

۱۲:۵۰ - هر بیعی که در آن "خیار" باشد در آن ملک، ملک لازم خواهد بود.

۱۸:۴۹ - در معاطات شش قول است:

الف - معاطاتی که تفید ملک لازم.

۲۱:۴۸ - ب - معاطاتی که تفید ملک به شرطی که دال بر تراضی و دال بر معامله، "لفظی" باشد.

۲۳:۳۵ - ج - معاطات بیع است و تفید ملک غیر لازم.

۲۳:۵۰ - د - المعاطاة تفید الاباحة بجميع التصرفات حتی التصرفات المتوقفة علی الملك.

۲۴:۰۵ - هـ - المعاطاة تفید الاباحة التصرفات غیر المتوقفة علی الملك.

۲۴:۴۵ - و - معاطات لغو محض است و هیچ اثری ندارد، که می تواند منظور بیع فاسد هم باشد.

۰۰۲۹ - مبحث البیع - المعاطاة - الاستدلال بآیه التجارة - (نوار ۳ - درس ۲)

- شب دوشنبه ۱۹ رجب ۱۳۹۰ ق - ۲۹/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - نحوه ی استدلال به "سیره" به اینگونه است که در مواردی که در فقه استدلال به سیره می شود دو گونه است:

۰۲:۳۰ - الف - سیره ای که نظیر اجماع می ماند که مبدء فلان عمل، از شرع تقلید شده است.

۰۴:۴۵ - ب - سکوت شارع، در مقام عدم ردع معصوم، موجب امضاء عرف عقلائی در زمان معصوم خواهد بود.

۰۸:۱۵ - استدلال به گونه ی دوم از سیره در مورد معاطات صحیح است.

۱۴:۴۰ - در صورتی که معاطات را بیع بدانیم، پس "حلیت" در "احل الله البیع" به چهار وجه بررسی می شود:

۱۶:۰۲ - الف - حلیت تکلیفیه باشد و مراد از بیع "مسبّب" باشد پس جایز است این مسبّب.

۲۰:۰۵ - ب - حلیت تکلیفیه باشد و مراد از بیع "تملیک انشائی" باشد پس دلالت التزامیه دارد لذا باز هم معاطات جایز است.

۲۳:۱۵ - ج - حلیت وضعیه باشد و مراد از بیع "مبدء مشتقات" باشد پس صراحت به دارد که معاطات بیع است.

۲۴:۲۰ - د - حلیت وضعیه باشد و مراد از بیع "تملیک انشائی" باشد پس باز هم دلیل بر جواز معاطات است.

۰۰۳۰ - مبحث البیع - المعاطاة - الاستدلال بالسیره - (نوار ۳ - درس ۳) -

شب سه شنبه ۲۰ رجب ۱۳۹۰ ق - ۳۰/۶/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۰ - با فرض اینکه معاطات را بیع بدانیم پس به جهت اثبات، صغری را "بیع" می گیریم و کبرا را "احل الله البیع".

۰۰:۵۰ - بیع بودن معاطات از سیره بیان شد پس صغری ثابت شد.

۰۱:۲۰ - کبرای موضوع را هم به چهار وجه با استدلال به آیه ی تجارت اثبات کردیم.

۰۵:۲۷ - بیان تعریف حلیت تکلیفی که حلیت تکلیفیه، حلال بودن در مقابل حرام است و بمعنای تجویز و ترخیص است.

۰۸:۳۰ - وجود یک شبهه در مورد آیه ی "أحلّ الله البيع" که این آیه در "حلیّ بیع" باید اطلاق داشته باشد و اگر "أحلّ الله البيع" در مقام تشریع باشد اطلاقی ندارد و "مجمل" می شود، به این اشکال دو جواب داریم:

۱۰:۴۵ - الف - تمامی قضایای انشائی صادره از شرع، در صورتی که قرینه نداشته باشند، اطلاق دارند پس "أحلّ الله" اطلاق به حلیت بیع دارد.

۱۲:۰۱ - ب - روایت از امام صادق (ع)، "جعلت فداک انّ الناس زعموا أنّ الربح عن المضطر حرام و قال علیه السلام: هل رأیت أحدا اشتری، غنیا أو فقیرا الاّ من الضرورة؟، یا بن یزید قد أحلّ البیع و حرّم الربا" بنابراین حدیث، امام علیه السلام تمسّک به

تمسّک به این آیه ی شریفه فرموده اند.

۱۷:۲۰ - پاسخ این شبهه که آیا ادله ی داله به اینکه "لا بیع الا فی ملک" و "لا وقف الا فی ملک" می تواند رادع سیره در معاطات باشد که می فرمایند این دو در یک مرتبه نیستند چراکه سیره ملکیت را ثابت می داند ولی آن ادله وقتی است که ملکیت حاصل نشده باشد پس اگر هم قرار بر ردع سیره بود باید دلیلی یافت می شد مثلا به این صورت که "لا بیع فی المعاطات" یا "لا ملک فی المعاطات" که اصلا چنین دلیلی وجود ندارد.

۰۰۳۱ - مبحث البیع - المعاطاة - جریان الاستصحاب - (نوار ۳ - درس ۴) -

شب چهارشنبه ۲۱ رجب ۱۳۹۰ ق - ۳۱/۶/۱۳۴۹ ش

۰۱:۵۰ - مُمضی بودن "سیره" به شرطی معتبر است که "ردعی" از سوی معصوم نیامده باشد.

۰۴:۰۲ - قرار گرفتن "سیره ی عقلاء" از جمله ی ادله ی "حجّیت خبر واحد" که استدلال به سیره ی عقلائیه مشروط به این است که "رادعی" نشده باشد.

- ۰۴:۳۵ - بیان رادعیت "لاتقف ما لیس لک به علم" نسبت به "سیره" برای حجیت خبر واحد.
- ۰۵:۱۰ - بیان رادعیت "أدله ی ناهیه ی عن اتّباع الظن" از "سیره ی قائمه ی بر أخذ" در استصحاب.
- ۰۶:۲۰ - جریان استصحاب (لا تنقض الیقین بالشک) در معاطات متوقف بر این است که سیره ی عملیه بر ملکیت در معامله ی معاطاتی امضاء نشده باشد.
- ۱۰:۲۰ - بیان این شبهه که امضاء شدن "سیره" متوقف به این است که "رأع" نباشد و نبودن رأع به این است که "استصحاب" جاری نباشد و عدم جریان استصحاب به این است که "سیره" ممضی شده باشد پس اینکه دور باطل شد و نظیر همین تحلیل در "خبر واحد" هست که در آنجا نیز دور می آید.
- ۱۲:۴۰ - جواب اشکال که ممضی بودن سیره متوقف نیست به عدم جریان استصحاب بلکه به "عدم احراز رأع" متوقف است.

۱۷:۵۸ - بررسی امکان رادعیت

رادعیت سیره ی "لاتنقض الیقین بالشک" از سیره ی عقلائی (که معاطات در عرف مملک بوده است) بر ملکیت در معاطات که از آنجایی که بر یکی از این دو سیره جداگانه ردعی صورت نگرفته پس لاجرم یکی باید مدافع موضوع دیگری باشد بنابراین سیره ی ملکیت معاطات، حجیت دارد و ممضی هم هست و حکومت بر استصحاب (شک در عدم ملکی بودن معاطات) دارد.

۱۹:۱۰ - مرحوم آقای میلانی به "استدلال مطابقی"، معاطات را طبق آیه ی "لا تأکلوا أموالکم بینکم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض"، مملک می دانند چراکه:

الف - مقصود از "لا تأکلوا" استعاره ای است که اموال را تشبیه کرده اند به "اطعمه" پس خوردن مال به معنای "تصرف یا تملک" است.

ب - عبارت "بالباطل" اینجا در مقابل "حق" است پس اموال را بدون "استحقاق" بر ندارید.

ج - از آنجایی که معاطات تجارت است پس اکل معاطات هم "مرخص فیه" است پس اگر اکل به معنای "تملک" باشد لذا تملک در معاطات جایز است.

۲۴:۰۵ - اگر مراد از "أکل" در آیه ی مذکور به "تصرف کردن" باشد و نه "تملک" پس مطلق تصرفات تجارتی جایز می شود.

۰۰۳۲ - مبحث البیع - المعاطاة - التسلط - (نوار ۳ - درس ۵) - شب شنبه

۲۴ رجب ۱۳۹۰ ق - ۳/۷/۱۳۴۹ ش

۱۰:۰۰ - خلاصه ی قسمت پایانی جلسه ی قبل.

۱۵:۰۶ - مراد از اجماع بر این که "المعاطاة لیست بیع" این است که معاطات بیع هست ولی صحیح شرعی نیست چراکه ایجاب و قبولی که در صحت شرعی بیع لازم است در معاطات موجود نیست پس بیع فاسد است.

۴۵:۱۰ - بیان برخی از اقوال به عدم تمسک به حدیث شریف نبوی "الناس مسلطون علی أموالهم" که اطلاق به تجویز انواع سلطنت بر اموال دارد اما در معاطات شک در سلطنت نیست بلکه در اجرا نشدن شرط ایجاب و قبول است که موجب شک در ملکیت شرعیه مال در معاطات می شود پس تمسک به قاعده ی تسلط با این دیدگاه سودی ندارد.

۱۵:۱۵ - و اگر تسلط در "الناس مسلطون" در مقابل محجوریت است که کلاً با معاطات اجنبی است.

۲:۱۷ - و اگر تسلط در "الناس مسلطون" به معنای مالی را که جنبه ی اضافه ی ملکی نسبت به مالک دارد بگیریم پس آیا معاطات مملک است که انسان سلطنت نسبت به مال داشته باشد باز هم تمسک به قاعده تسلط این جا ممکن نیست چراکه سلطنت پس از احراز تملک خواهد بود و بحث ما در معاطات، قبل از احراز ملکیت است.

۰۰۳۳ - مبحث البیع - المعاطاة - "الناس مسلطون علی أموالهم" - (نوار ۳ -

درس ۶) - شب یکشنبه ۲ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۱۱/۷/۱۳۴۹ ش

۳۰:۱۰ - مرحوم آقای میلانی چند نکته در مورد "الناس مسلطون علی أموالهم" را بیان می فرمایند:

۵۰:۱۰ - الف - "تسلط" یعنی زمام اختیار این مال در دست صاحبش است.

۰۰:۱۲ - ب - ظاهر هر آنچه که شارع جعل می کند جنبه ی تشریعی دارد.

۲:۱۳ - ج - لذا جعل این قاهریت و سلطنت موجب می شود که انسان بتواند مالش را انتقال بدهد از محلی که "ملکیت خودش" باشد به محل دوم که "ملکیت دیگری" است.

۵۵:۱۵ - اطلاق همزمان بر دو قسم تأکید دارد:

۱۶:۰۰ - اول اطلاق افرادی (اصنافی مثلا در "اکرم الرجل" هر مرد که رومی باشد یا عرب باشد یا هر رجلی باشد) برحسب وجودات خارجیّه است.

۱۷:۰۵ - دوم اطلاق احوالی (انحائی مثلا در "اکرم الرجل" مرد نشسته باشد یا در حرکت باشد یا ایستاده باشد یا خوابیده باشد) است.

۱۸:۵۰ - بیان قاهریت و تسلط انسان بر مالش بنا به "الناس مسلطون علی أموالهم" واضح است پس مالشان را می توانند از محلی به محل دیگر انتقال دهند پس طبق "مسلطون علی أموالهم" قادر است به هر نحوی انتقال دهد و چون تملیک بصورت لفظ ایجاب و قبول نیست و نوع

و نوع جدیدی از تملیک می باشد به عنوان "تملیک معاطاتی" که صورت می گرفته لذا درست است که بالمطابقه نمی توان تمسک به الناس مسلطون علی أموالهم کرد ولی بالالتزام از "الناس مسلطون" می توان استفاده کرد.

۲۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی در جهت استدلال ملکیت در معاطات می فرمایند "تسلّط" حکم وضعی است پس این حکم وضعی بر همه ی انواع تملیکی که می کنند شامل می شود پس تملیک معاطاتی که در حیّز سلطنت مالک در معاطات است، صورت گرفته پس لازمه ی این سلطنت "نفی شرطیت هر شیئی" است.

۲۱:۴۴ - مرحوم آقای میلانی در مورد معنای عدم محجوریت مالک نیز می فرمایند که این محجوریت می تواند بدلیل "صغیر" بودن یا "مجنون" بودن باشد و گاهی هم بدلیل "مال محجور" است مثلا آن مال "وقف" یا "مرهون" است پس "نفی حجر" دائما به نبود "اسباب حجر" است در صورتی که "الناس مسلطون علی أموالهم" در مقام اثبات سلطنت است، بنابر این جنبه ی اثباتی ربطی ندارد به عدم وجود "علل حجر" پس معنا ندارد که در "الناس مسلطون" تسلط را در مقابل حجر بگیریم.

۰۰۳۴ - مبحث البیع - المعاطاة - الملكية الشرعیة - (نوار ۳ - درس ۷) - شب

سه شنبه ۴ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۱۳/۷/۱۳۴۹ ش

۰۰:۰۵ - خلاصه ای از جلسات گذشته.

۱۳:۳۵ - مرحوم آقای میلانی پس از اثبات ملکیت شرعیّه در معاطات، و اثبات بیع بودن معاطات در جلسات گذشته هم به آیات و هم به سیره را بیان فرمودند.

۱۸:۲۰ - با فرض اینکه استدلال ها را نادیده بگیریم و برگردیم به "اباحه" در تصرفات مال معاطاتی باز هم اباحه در تصرف موجب ملکیت شرعیه است.

۰۰۳۵ - مبحث البیع - المعاطاء - "أوفوا بالعقود" - (نوار ۳ - درس ۸) - شب

چهارشنبه ۵ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۱۴/۷/۱۳۴۹ ش

۰۲:۰۵ - ملخص چند جلسه ی گذشته.

۰۸:۵۰ - تعریف "عقد" به پیوستگی و بستگی و نه لفظی و کلامی که در تعریف "أوفوا بالعقود" انسان با مشتری قرار دادی می بندند، بر خلاف "ایقاع" که عمل یک طرفه است.

۱۳:۳۹ - بیان این مطلب که معاطات عقد است چراکه ارتباطی بین طرفین است پس معاطات عقدیتش به ملاحظه ی کاشفیتش است از قراردادی که بین بایع و مشتری است.

۱۵:۳۴ - بیان معنای "وفاء" در وفای بعهده که انسان وقتی وعده ای می دهد آن وعده اقتضاء دارد که موعود را بوجود آورد و اگر مقتضی را از اقتضاء جدا کرد پس خلف وعده کرده است.

۱۷:۲۰ - تعریف "وفای به عهد" که ظهور آثار عقد بین طرفین است پس در معاطات، تملیک و تملک، آثار عقد بیع معامله ی معاطاتی می باشند، "أوفوا بالعقود" امر تکلیفی است که امر التزامی و مولوی است.

۲۱:۱۵ - استدلال به سه روایت برای کسانی که شرط لفظی بودن ایجاب و قبول را می کنند:

۲۱:۵۰ - ۱ - "لا تشتتر کتاب الله عزوجل و لیکن اشتر حدید و الکتاب و الدفتین و قل اشتریت منك هذا بكذا و کذا".

۲۲:۱۵ - ۲ - "لا تشتتر کتاب الله و لیکن

لیکن اشتر حدید و الجلود و قل اشتریت منك هذا بكذا و کذا".

۲۲:۳۶ - ۳ - روایت این است که شخصی می خواهد نی بخرد و بایع گفت "قد بعثک و مشتری گفت "قد رضیت".

۲۳:۰۵ - عدم استنباط شرط لفظی بودن ایجاب و قبول از روایات از دیدگاه مرحوم آقای میلانی که روایت سوم که چیزی به نام "قل" ندارد و لیکن در دو روایت اولی و دومی از کلمه "قل" استفاده شده که این قل، "وجوب شرعی" دارد یا نه؟

۲۴:۴۰ - نظر مرحوم آقای میلانی این است که این سه روایت در مقام استدلال به فروختی نبودن قرآن هستند که اگر هم خرید قرآن صورت گرفت برای جلد و کاغذ و این ها باشد و نه اینکه در مقام شرط لفظی بودن ایجاب و قبول در بیع باشد.

۰۰۳۶ - مبحث البیع - المعاطاة - "العقود تتبع القصد" - (نوار ۳ - درس ۹)

- شب شنبه ۸ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۱۷/۷/۱۳۴۹ ش

۰۱:۰۲ - تعریف "منابذه" که انداختن مال جلو دیگری است.

۰۲:۵۵ - برخی منابذه را غرر می دانند به استدلال روایاتی که در منابذه در جاهلیت صورت می گرفته.

۰۸:۰۲ - ایجاب و قبول باید به "تنجیز بیع" باشد نه لفظ یا اشاره یا پرت کردن مال.

۱۲:۴۰ - در معنای "العقود تتبع القصد" معنای عقد که پیوستگی و بستگی بود و تبعیت در تاثیر است لذا هر عقدی نیاز به قصدی دارد.

۲۱:۳۵ - بیان اشکال به اینکه "باید تبعیت در تاثیر" باشد اگر دلیلی از شرع برسد در صورتی که دلیلی بر صحت معاطات نداریم پس تاثیر نمی کند در ملکیتی که مقصود بوده است.

۰۰۳۷ - مبحث البیع - المعاطاة - تخلف العقود عن القصد - (نوار ۳ -

درس ۱۰) - شب یکشنبه ۹ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۱۸/۷/۱۳۴۹ ش

۰۲:۰۱ - خلاصه ی بخشی از جلسه ی گذشته.

۰۷:۳۰ - بیان شبهات تخلف عقود از قصد در پنج مورد:

۰۹:۲۰ - ۱ - در عقد فاسد قائل اند به "ضمان به قیمت" در صورتی که مقصود از آن بیع، ضمان به "بدل مسمی" بوده است.

۱۳:۱۵ - پاسخ این است که موضوع ضمان ید مواخذة است پس در اینجا این اقباض به مُضَمَّن بوده خواه مسمّی بوده یا قیمت باشد که نشان می دهد عقد، "عقد مجانی" نبوده پس مخالفت قصد با عقد صورت نگرفته است که لاجرم "مضمّنی" در کار است.

۱۹:۱۰ - ۲ - شروط فاسده که عقد سالم است ولی شرط فاسد است و لازم العمل نیست لذا "قصد" با "عقد" متفاوت شده است.

۲۴:۵۰ - پاسخ این است که این شرط چه صحیح و چه فاسد باشد موجب خیار می شود پس التزام بدست طرف دیگر است که خیار به فسخ دارد پس اگر فساد شرط، مشخص شد و شرط، از بین رفت و با علم به وجود "خیار فسخ" باز هم تملیک و تملک صورت گرفت که دیگر مغایرتی با این قصد جدید و عقد نیست.

۰۰۳۸ - مبحث البیع - المعاطاة - عدم تخلف العقود المذكورة عن قصودها -

(نوار ۴ - درس ۱) - شب دوشنبه ۱۰ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۱۹/۷/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۳ - تخلف عقود از قصود تخلف ظاهری است که هر کدام را پاسخ می دهیم.

۰۱:۵۰ - ۳ - در بیع غاصب قصد او فروش از برای خودش بوده ولی نتیجه ی عقد پس از اجازه ی مالک، از برای مالک می شود.

۰۳:۵۰ - پاسخ این است که گاهی غاصب مال را می فروشد بدون اینکه برای خودش قصد تملیک کرده باشد که این از بیع خارج است که مورد بحث ما نیست و اما گاهی غاصب مال را به قصد تملیکی که بر خودش کرده است بیع می کند که در این حالت دو قول است:

۰۴:۵۵ - الف - اگر پس از بیع، مالک حقیقی، مالکیت آن ثمن را به غاصب اجازه داد پس ثمن، از برای غاصب می شود لذا بیع صحیح بوده و عقد از همان قصد تبعیت کرده است.

۰۷:۴۰ - ب - اگر پس از بیع از مالک حقیقی اجازه گرفت پس "ثمن" از برای مالک می شود چراکه غاصب ادعای مالکیت داشته و مال را بیع کرده از طرف خودش (مالکیت ادعایی غاصب، واسطه در ثبوت است نه به نیابت از مالک حقیقی) لذا این ثمن در عوض آن مال، پس از اجازه ی مالک حقیقی از برای مالک حقیقی خواهد بود بنابراین در بیعش عقد و قصد در یک راستا بوده

بوده اند.

۱۳:۱۰ - بیان مرحوم آقای میلانی در "عدم تحقق تخلف عقد بیع غاصب از قصد" می فرمایند که در مبادله ی بین دو چیز باید بدلیت از شیئی باشد که در اینجا آن شیئی ملکیت است پس مبادله ی مالی بمالی است "فی المملکیه" و می دانیم "ملکیت" رابطه ی بین مالک و مملوک است بنابراین در بیع غاصبی که غاصب خود را مالک می داند، این ملکیت به چه چیز قائم است؟ به ملکیت ادعایی غاصب قائم است پس عقد هم طبق همین قصد ملکیت ظاهریه البته در صورتی که بعدا اجازه خواهد گرفت با قصد معامله بوده است.

۱۹:۵۵ - ۴ - در "بیع ما یملک و ما لایملک" است که هر گاه دو شیئی را "صفقه" می فروشد یکی از آن دو مملوکش است و دیگری مملوکش نیست، مشهور این است که در آن مالی که مملوکش بوده بیع محقق شده و نسبت به آن مالی که مملوکش نیست فضولی است پس در اینجا قصد عقد که مالکیت هر دو مال از برای مشتری است لذا تخلف عقد از قصد می باشد.

۲۲:۳۰ - پاسخ این است که انشاء تملیک کرده است و تملیک امری است عرضی و لایعقل "قیام العرض الواحد لبساطته بالمتعدد" و چون ملکیت واحده ی بسیطه نمی تواند قائم به دو یا چند چیز باشد پس در اینجا که بیع واحد بوده ولی دو ملکیت جدا داشته است که یکی از این دو ملکیت حاصل شده از برای مشتری است بنابراین نمی توان گفت قصد عقد بکلی صورت نگرفته بلکه مقداری از عقد تبیعی از قصد کرده است.

۲۵:۳۰ - ۵ - در عقد نکاح انقطاعی، مدت ذکر نشود پس این زن دائمی می شود در صورتی که قصد از عقد "المتعۀ" بوده لذا اینجا هم تخلف عقد از قصد صورت گرفته است.

۲۷:۵۸ - پاسخ این است که زوجیت یک امر حقیقی است و دوام هم در آن همیشه هست و ذکر مدت در آن به معنای جلوگیری از تداوم زوجیت است و این طور نیست که مفهوم زوجیت (چه دائم چه منقطع) قائم به زمان باشد بلکه ذکر مدت، تحدید است پس در عقد منقطع دو مقصود بوده، یکی زوجیت که واقع شده یکی قصد تحدید مدت که ذکر نشده پس باز هم بخشی از قصد در عقد واقع شده و نه اینکه قصد بکلی انجام پذیرفته باشد لذا تخلف عقد از قصد نبوده است.

۰۰۳۹ - مبحث البیع - المعاطاء - اراده التصرف - (نوار ۴ - درس ۲) - شب

سه شنبه ۱۱ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۰/۷/۱۳۴۹ ش

۰۴:۱۵ - بیان چگونگی تصرفات در مال غیر که در آن جایی که کسی به دیگری بگوید از طرف من این مال را مثلا صدقه بده یا بنده ات را از طرف من آزاد کن پس به مناسبت اذن است.

۱۰:۱۰ - عدم ممانعت از قرابت با جاریه ای که از طریق معاطات حاصل شده آیا نشان دهنده مالکیت شرعیه است در تصرف؟

۱۳:۵۰ - تشکیک در "اراده التصرف".

۱۵:۱۰ - اعتقاد برخی بر اینکه اراده تصرف می تواند موجب ملکیت شود که سه دلیل اقامه می فرمایند:

۱ - از آن جایی که دلیل نداریم معاطات موجب ملکیت می شود پس به مقتضای استصحاب باقی است بر ملک معطی.

۲ - وجود دلیل بر مطلق تصرفات در معاطات جائز است که "المأخوذ بالمعاطات یوبع و کذا و کذا".

۳ - "لا بیع الا فی ملک" و "لا عتق الا فی ملک" و "لا وقف الا فی ملک" هم موجود است.

۱۸:۰۰ - اجتماع این سه دلیل موجب می شود بگوئیم اراده در تصرف در معاطات موجب ملکیت است.

۱۹:۴۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر قرار به اراده در تصرف باشد پس باید در قاعده "الناس مسلطون علی أموالهم" تخصیص وارد می شده که نشده است.

۲۱:۵۰ - ادعای

۲۱:۵۰ - ادعای بی نظیر بودن "اراده تصرف در معاطات" نادرست است چراکه در "ذو الخيار" پس از فروختن متاع وقتی اختیار به تصرف کرد از ملک خودش خارج و به ملک دیگری وارد می شود و همچنین در "هبه" هنگام تصرف از ملک غیر که خارج و به ملک خودش وارد می شود.

۲۴:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این استدلال درست نیست چراکه تصرف برای ذوالخيار سبب ملکیت دیگری را از بین می برد و قهرا مالک می شود نه اینکه ملکیت جدیدی صورت گرفته باشد.

۲۸:۴۰ - بیان حکم در معاطات موجب ملکیه، اینست که در پولی که مقابل جنسی در معاطات می گیرد اطلاق تصرف دارد مثل دادن خمس یا نفقه و اینکه غنی شود پس چیزی که ملک نیست محکوم به آثار ملک شد و همچنین قاعده ی جدیدی وجود ندارد پس تملیک و تملک در معاطات صحیح است.

۰۰۴۰ - مبحث البیع - المعاطاة - اباحة التصرف فی المأخوذ بالمعاطات -

(نوار ۴ - درس ۳) - شب چهارشنبه ۱۲ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۱/۷/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۵ - استدلال بر افاده ی ملکیت در معاطات به سه دلیل از آیات و روایات و سیره بیان شد و ارائه دلیل چهارمی از سوی برخی، بصورت دلیل استقلالی دیگر به این عبارت که اگر معاطات را مفید ملکیت ندانیم باید ده چیز ذکر شده در فقه که تصرفش منحصر در "ملک" است بر معاطات جاری نباشد در صورتی که تمامی این موارد بر مال بدست آمده از معاطات هم جایز است پس اگر معاطات مفید ملکیت نبود که این ده چیز بر غیر ملک آمده است و این خلاف قاعده است.

۰۵:۴۰ - موارد دهگانه که بر ملکیت مال معاطاتی جاری است.

۰۵:۵۵ - ۱ - خمس و زکات بر مأخوذ بالمعاطاة.

۰۶:۰۰ - ۲ - استطاعت از مأخوذ بالمعاطاة.

۰۷:۱۰ - ۳ - دین بجای مأخوذ بالمعاطاة.

۰۸:۰۵ - ۴ - نفقه قرار گرفتن مأخوذ بالمعاطاة.

۰۹:۱۰ - ۵ - حق مقاسمه در شراکت مال معاطاتی.

۱۰:۰۳ - ۶ - حق شفعه در مال معاطاتی.

۱۱:۳۰ - ۷ - بیع معاطاتی متحد الجنسی که مکمل موزون است که ربا است و ربا فقط در ملک است.

۱۳:۰۰ - ۸ - ثلث از وصیت مال معاطاتی.

۱۳:۴۸ - ۹ - ارث از اموالی که از معاطات به ارث رسیده

به ارث رسیده باشد.

۱۴:۵۰ - ۱۰ - غنا از فقر بدلیل رسیدن مال معاطاتی.

۲۱:۴۰ - بیان قول دیگر که، صحت موارد دهگانه ی مذکور بر ملک معاطاتی، موجب نمی شود که ملکیت

در معاطات اثبات شود بلکه این "سیره" است که در این موارد دهگانه اجازه ی ملکیت را داده است که گویا سیره در اینجا دلیل مخالفت قاعده ی ملکیت شرعیه را تخصیص کرده است.

۲۷:۰۲ - قول دیگر این که، عدم وجود اشکال از برای قرار گرفتن این موارد دهگانه بر "غیر ملک" موجب می شود که این موارد دلیلی بر ملکیت مال معاطاتی نباشد.

۲۹:۳۵ - اشکال مغایرت سیره با قرار نگرستن موارد دهگانه بر ملک.

۰۰۴۱ - مبحث البیع - المعاطاة - الموارد فی غیر الملک - (نوار ۴ - درس ۴)

- شب دوشنبه ۱۷ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۶/۷/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - پاسخ موارد دهگانه که به ظاهر موجب ملکیت مال مأخوذ بمعاطات می شد:

۰۰:۴۰ - قرار گرفتن "خمس" و "زکات" بر مال معاطاتی یا بذری که از معاطات بدست آمده بدلیل گذشتن یک سال از بلااستفاده ماندن آن اموال است و ربطی به ملکیت ندارد چه این خمس و زکات بر معطی واجب باشد یا آخذ که مثلاً سیره می گوید خمس و زکات را آخذ بدهد.

۰۲:۴۵ - در "استطاعت" ذکر آیه ی شریفه ی "و لله علی الناس حجّ البیت من استطاع الیه سبیلاً" در اینجا ملاک "تمکن" از رفتن به حج است و ملاک "مالکیت" نیست بلکه انسان به مال "مباح" نیز مستطیع می شود.

۰۹:۴۰ - در "دین" اگر شخصی چیزی را به معاطات داد و چیزی گرفت پس اگر مال معاطاتی را غیر ملک بدانیم، مادامی که زنده است می تواند فقط تصرف در مال مأخوذ از معاطات بکند پس بمجرد فوت، اینگونه بگوئیم "مالکیت میت" از ثمنی که در دست معطی است از بین می رود.

۱۰:۴۰ - در مورد وجوب "نفقه" دلیلی نداریم که "النفقة تتعلّق بالملک" و موضوع وجوب "تمکن" زوج است به نفقه دادن چه از ملکش باشد یا غیر ملک.

۱۱:۴۰ - در "حق المقاسمة" حق تقسیم را مالک دارد و اگر قرار باشد شراکت در مال معاطاتی باشد چطور حق مقاسمة بر آخذ بمال معاطاتی است؟ پاسخ این است که خود تقسیم، تصرف خارج از ملک است چرا که در مشاع ملکیت تعینی در هیچ جزئی ندارد پس این حق موجب اثبات ملکیت مال معاطاتی نیست بلکه نوعی تصرف است.

۱۵:۲۶ - در "حق الشفعة" اگر طرف مقابل تصرف در ثمن کرده باشد آنوقت حق شفعه دارد.

۰۰۴۲ - مبحث البیع - المعاطاة - ان المعاطاة تفید الملكية - (نوار ۴ - درس ۵)

- شب سه شنبه ۱۸ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۷/۷/۱۳۴۹ ش

۰۲:۱۰ - در معاوضه ی "ربوی" مشکل در قصد دوطرف برای اضافه خواستن است در صورتی که صحبت در معاطات از جنس متحد مکمل موزون یا درخواست به شرط اضافه نیست.

۰۴:۰۷ - در مورد "وصیت" و "ارث" که شخص وصیت بر ثلث مالش که از معاطات بوده یا ارث بجای گذاشته پس بمجرد فوتش انتقال قهری به ورثه صورت می گیرد پس طرف دیگر، مالک بر آنچه که میت قبل از مرگش به او داده بود، مالک می شود پس این اموال هم ملک ورثه خواهد بود.

۰۴:۴۱ - در مورد "غنا" انسان لازم نیست که مالک مؤونه ی سالش باشد.

۰۵:۴۵ - قائلین به اینکه اگر معاطات مفید ملکیت نباشد، پس دو اشکال است:

۱۲:۰۰ - ۱ - این نوع ملکیت، ملکیت بلا سبب است. پاسخ این است که مقتضای جمع بین "اصالة عدم الملك فی المعاطاة" به اینگونه است که "استصحاب عدم موجبیت تملیک" را می کنیم و یا "استصحاب بقاء مأخوذین بالمعاطاة فی ملک صاحبهما" می کنیم و بین وجود دلیل برای مطلق تصرفات در ملک معاطاتی جایز است و نیز تصرفات متوقفه ی علی الملك که "لا بیع الا فی الملك" یا "لاعتق الا فی الملك" یا "لاوقف الا فی

"لاوقف الا فی الملك" به این گونه است که:

۱۵:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اجتماع این سه، استکشاف این موضوع است که شارع، قبل از تصرف اعتبار ملکیت را کرده است.

۲ - این تصرف هر یک از دو طرف است که موجب ملکیت طرف دیگری خواهد شد یعنی به محض تصرف در جنس معاطاتی بلافاصله دیگری مثلاً ثمن را مالک می شود.

۱۶:۵۰ - پاسخ این است که در تصرف یکی از طرفین که موجب ملکیت طرف دیگر است که معنایش این نیست که "مملک مجانا" باشد بلکه "مملک بالعوض" است پس "بالالتزام" دلالت می کند بر این موضوع که قهراً طرف دیگری مالک آن مال شده است، و یا پاسخی دیگر که معاطات مفید اباحه نباشد بلکه مفید ملکیت است به شرط التصرف که قبلاً ذکر شد.

۲۰:۳۰ - بیان مالکیت ملک معاطاتی یک طرف به محض تلف شدن مال از سوی طرف دیگر.

۲۳:۳۵ - فرض اینکه متعاطیین اگر مالک نشدند از آنجا که مال در یدشان است، پس بمقتضای این "ید" باید "ضامن" آن مال باشند لذا بمحض تلف شدن باید مثلش را بدهد و چنانچه مثلی نبود مالیتش را بدهد، همچنین اجماع داریم که پرداخت در معاطات در صورت اتلاف لازم نیست مثل قیمت باشد و همچنین استصحاب عدم ملکیت بتعاطی داریم (چون فرض بر نبودن دلیل به ملکیت در معاطات است) بنابراین جمع بین این موارد این است که مال قبل از تلف در ملکش وارد شده است.

۲۸:۵۴ - استکشاف از این روایت شریفه که "کلّ مبیع تلف قبل القبض فهو من مال بايعه" پس در لحظه ی تلف شدن مال، ملکیت حاصل شده است از برای دیگری چراکه قبض صورت گرفته بوده است.

۰۰۴۳ - مبحث البیع - المعاطاة - التلف - (نوار ۴ - درس ۶) - شب چهارشنبه

۱۹ شعبان ۱۳۹۰ ق - ۲۸/۷/۱۳۴۹ ش

۰۳:۳۰ - خلاصه ای از بخش پایانی جلسه ی قبل.

۰۹:۳۰ - بیان علت ملکیت "در لحظه" در معاطات (هنگام تلف) به دو دلیل است که:

۱ - استصحاب عدم ملکیت تا قبل از لحظه ی تلف شدن یکی از دو مال می کنیم.

۲ - در مبیع قبل از قبض هم استصحاب ملکیت مشتری است تا لحظه ی تلف.

۱۱:۰۱ - بیان علت مالک شدن طرف آخر در لحظه ی تلف شدن مال این است که ملکیت یک طرف ملازم مالکیت طرف دیگر است.

۱۳:۰۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در اینجا قاعده ی "علی الید" معنا ندارد چراکه قاعده می گوید "علی الید ما أخذت" و نه اینکه "ما أعطیت".

۱۷:۰۳ - موارد سه گانه ی لوازم اثبات "اماره":

۱۷:۱۰ - ۱ - در رابطه ی "علت و معلول"، حجت بر معلول که حجت بر علت است.

۱۷:۵۵ - ۲ - در "ضدین" با وجود "علم اجمالی" اگر اماره و حجتی بر یکی از آندو بود لاجرم حجت بعدم دیگری است.

۱۸:۵۰ - ۳ - در دوران امر بین "تخصیص" و "تخصص" است.

۲۴:۵۰ - حق مطالبه ی (مالک و آخذ مال) در معاطات بر متاعی که غاصب آن را از آخذ غصب کند اما وقتی در دست غاصب مال یا متاع تلف شد فقط آخذ حق مطالبه دارد.

۲۸:۵۰ - آیا ملکیت، قبل از تلف حاصل شده یا در همان لحظه یا بعد از تلف شدن است؟ پاسخ اینکه تلف، کاشف از ملکیت در لحظه است و کاشف می تواند متاخر از منکشف باشد لذا شارع ملکیت را قبل تلف می داند.

۰۰۴۴ - مبحث البیع - المعاطاة - الاستصحابین - (نوار ۴ - درس ۷) - شب

دوشنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۰ ق - ۲۹/۹/۱۳۴۹ ش

۰۲:۴۸ - دال بر ملکیت در مالی که از طریق معامله ی معاطاتی بدست آمده عبارت است از عموم دو آیه ی شریفه "أحلّ الله البیع" و "تجارة عن تراض" پس این عمومیت شامل معاطات می شود لذا دال بر صحت و ملکیت معاطات است.

۰۳:۳۰ - عنوان کردن شرط صیغه در بیع از سوی اجماع قدما تا افاده ی ملکیت.

۰۶:۲۰ - نتیجه ی این دو قول منجر به تقسیم معاطات به معاطاتی که مفید ملکیت لازمه است می شود و معاطاتی که موجب ملکیت جائز می شود.

۱۱:۴۰ - مقدّم بودن استصحاب بقاء علقه ی مالک، در آنچه که در معاطات داده، مقدم است بر استصحاب بقاء ملکیت.

۱۴:۰۵ - محکوم بودن استصحاب ملکیت طرف مقابل در برابر استصحاب بقاء، به این جهت است که شک در رجوع متعاطی که آیا موجب خروج ملکیت طرف مقابل می شود مسبب از این است که آیا علقه ی مالک اول هنوز باقی است؟ یا خیر در صورتی که تصرف در مالین پس از اقباض بدست مالکین جدید است.

۰۰۴۵ - مبحث البیع - المعاطاة - الملكية المستقرّة - (نوار ۴ - درس ۸) -

شب سه شنبه ۲۲ شوال ۱۳۹۰ ق - ۳۰/۹/۱۳۴۹ ش

۰۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اقوی این است که بگوئیم "المعاطاة تفید الملكية".

۰۲:۴۵ - آیا مملکت در معاطات ملکیت لازمه است (که نتوان رجوع کرد به مالی که داده است) یا ملکیت جائزه است (که می توان رجوع کرد).

۰۳:۰۸ - استفاده از "اصالة اللزوم" بین استصحابین موجود در ملکیت در معاطات منجر به این می شود که ملکیت جائزه باشد.

۰۴:۰۰ - اشکال بر استفاده از استصحاب در صورتی که امر دائر است بین مقطوع الارتفاع و مشکوک الحدوث پس نتوان استصحاب کرد.

۰۵:۲۵ - استصحاب بقاء علقه از برای مالک اول، بجهت شک بر این ملکیت حادثه، که آیا ملکیت طرف اول بکلی ساقط شده تا ملکیت مستقره از برای دیگری حاصل شود، پس استصحاب می کنیم به بقاء علقه ی مالک اول پس رجوع کردن یک طرف، موجب زوال ملکیت طرف دیگر می شود.

۱۵:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند علقه ای که در ملکیت مال معاطاتی متصور است عبارت است از یا علقه ی ملکیت بایع و مشتری که از آثار ملکیت، سلطنت باشد و یا اینکه باید برای ملکیت، مثلاً مراتبی قائل شویم.

۱۷:۰۳ - پاسخ اینکه اگر ملکیت

اگر ملکیت مراتبی داشته باشد که لایعقل است چراکه ملکیت امر اعتباری است و امور اعتباریه مراتب ندارند و مراتب فقط در امور خارجی است.

۱۷:۵۰ - و اینکه سلطنت بر مال از آثار این ملکیت باشد لاجرم مجبور به این می شویم که متعاطیین همزمان مالک مالیین باشند پس اجتماع مثلین است که مستحیل می باشد.

۱۹:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که استصحاب بقاء علقه ی مالک اول معنا ندارد.

۲۷:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند شک در مقتضی در زائل شدن ملکیت مالک اول، معنا ندارد.

۰۰۴۶ - مبحث البیع - المعاطاة - الملكية (اللازمة و الجائزة) - (نوار ۴) -

درس ۹) - شب چهارشنبه ۲۳ شوال ۱۳۹۰ ق - ۱/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه ی بخش انتهایی از جلسه ی گذشته.

۱۵:۱۰ - بیان این مطلب که صرف ملکیت به دو قسم دائمه و قصیره باشد آیا رجوع مالک موجب زائل شدن ملکیت ابتدائی شده است یا نه؟

۱۸:۱۰ - شکی که در معاطات از برای استصحاب می آید شک به حدوث ملکیت نیست چراکه ملکیت حادث شده بلکه شک این است که آیا ملکیت حاصله یک ملکیت لازمه است یا ملکیت جائزه.

۲۳:۲۵ - بقاء ملکیت پس از رجوع در صورتی که ملکیت یک ملکیت لازمه باشد.

۲۷:۲۵ - از آنجا که ملکیت امری است اعتباری پس شارع می تواند حکم استرداد در مواردی را بدهد.

۰۰۴۷ - مبحث البیع - المعاطاة - الجواز و اللزوم حکمان - (نوار ۴ - درس ۱۰)

- شب یکشنبه ۲۷ شوال ۱۳۹۰ ق - ۵/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۸:۰۵ - خصوصیت جواز و لزوم نسبت به ملکیت از خصوصیات منوعه ی ملک نمی باشد پس تقسیم بندی ملکیت به ملکیت لازم و ملکیت جائز یک تقسیم بندی "حقیقی" نخواهد بود بلکه انقسام "عرضی" است چراکه آن سبب از دیدگاه شارع در هر یک از دو نوع ملکیت ذکر شده حکم متفاوتی دارد که در ملکیت لازمه عدم جواز رجوع و در ملکیت جائزه جواز رجوع مطرح است.

۰۹:۲۵ - جواز و لزوم از خصوصیات "سبب مملک" می باشد و نه از خصوصیات ملکیت که ملکیت را منقسم به دو قسم کرده باشد.

۱۰:۵۵ - جواز و لزوم دو حکمی هستند که شارع بر ملک می آورد پس حکم شرع چه تکلیفی باشد و چه وضعی قوامش به شارع است پس لایعقل است که احکام شرعیه مقوم از ماهیت حقیقیه ی خارجیّه باشند تا "منوع" بشود یا حتی "مصنّف" هم نمی شود لذا جواز و لزوم نمی توانند از خصوصیات ملک باشند.

۱۳:۴۰ - بررسی استصحاب از برای دو حکم جواز و لزوم از سه جهت:

۱۳:۴۵ - ۱ - شک در اینکه "لزوم و جواز" از خصوصیات "سبب" می باشند یا "مسبب" یعنی کافی است که استصحاب ملکیت کنیم پس احتمال می دهیم اگر لزوم و جواز از

از خصوصیات ملک باشد که گفتیم معنا ندارد و اگر از خصوصیات سبب مملک باشد پس استصحاب جاری است.

۱۴:۰۰ - ۲ - در مورد ملکیت لازمه و جائزه کسی تملیک می کند به یک قصد انشاء ملکیت می کند.

۱۵:۰۲ - ۳ - این خصوصیت برای مسبب آیا از ناحیه ی متعامل است که او جعل می کند یا شارع جعل کرده است.

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد اول شکی که می کنیم از باب "تخصیص لُبّی" است پس باید احراز مخصّص بشود تا بعموم تمسّک نشود پس در جایی که شک داریم در جواز و لزوم که از خصوصیات "ملک" است یا "سبب مملک" است اگر مخصّص ما نسبت به احراز شک در مقتضی یک "مخصّص لفظی" بود پس در مورد "شک" تمسّک به عموم نمی شد ولی چون "مخصّص لُبّی" است پس عموم "لاتنقض" یقین بالشک" پس شک حاصل می شود که این ملکیت باقی است یا مرتفع شده است، پس استصحاب می کنم که این جواز و لزوم از خصوصیات ملک است یا از خصوصیات سبب مملک است.

۲۰:۱۵ - در مورد دوم، انسان معامله ای که می کند که در آن ملکیت جائز یا لازم باشد، مشخص است که با یک قصد واحد است و نه از دو سنخ متفاوت.

۰۰۴۸ - مبحث البیع - المعاطاة - الشک فی الرجوع - (نوار ۴ - درس ۱۱) -

شب دوشنبه ۲۸ شوال ۱۳۹۰ ق - ۶/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه ی دروس گذشته.

۱۶:۳۰ - در مورد سوم "لزوم و جواز" امری است زیاده بر ملک، پس انقسام این دو را یا "مالک" جعل می کند یا "شارع" بنابراین اگر مالک این انقسام را کرده باشد نتوان این خصوصیت را به مالک نسبت داد چراکه در هبه ی معوضه یا موارد دیگر و حتی معاطات به نقض برمی خوریم.

۲۳:۰۰ - و اگر این دو خصوصیت جواز و لزوم از سوی شارع باشد و معاطات هم که ثابت شد موجب ملکیت شده است پس شکی که بوجود می آید این است که شارع، رجوع را جائز می داند یا خیر؟ اینجاست که استصحاب می کنیم به عدم رجوع.

۰۰۴۹ - مبحث البيع - المعاطاة - عدم حق الرجوع - (نوار ۴ - درس ۱۲) -

شب دوشنبه ۶ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۳/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۵ - خلاصه ای از انتهای بحث جلسه ی گذشته.

۰۵:۱۳ - اصل بودن "أصالة اللزوم" در هر عقد و معامله ای که شک کردیم جایز است یا خیر پس أصالة اللزوم جریان پیدا می کند.

۱۲:۰۰ - عدم تشکیک در ملکیت مال معاطاتی که از برای آخذ حاصل شده است.

۱۲:۵۵ - تسلط (سلطنت) مالک جدید در معاطات، طبق "الناس مسلطون" پس نتوان این اختیار را از او گرفت.

۱۳:۱۶ - بیان ملازمه ی بین "سلطنت مالک جدید" و بین "عدم حق رجوع مالک قبلی" بنابراین بعد از معاطات حق رجوع به مال را ندارند.

۱۴:۴۸ - بیان معنای "الناس مسلطون بأموالهم" به این که "فی جمیع الازمه" و دائمی است پس در اینجا "تمسک" بحکم است و شک در "موضوع".

۱۶:۳۰ - فرض عنوان "معرفیت" از "أموالهم" در روایت شریفه منجر به این معنا می شود که به اعیان خارجی ای که اموالهم بوده سلطنت دارند پس خلاف ظاهر است لذا نتوان استدلال کرد.

۱۷:۵۰ - بیان سلطنت به معنای مطلق که هیچ خللی در آن با رجوع کردن دیگری در آن بوجود نمی آید پس رجوع در مال معاطاتی توسط مالک قبلی جائز نخواهد بود.

۰۰۵۰ - مبحث البيع - المعاطاة - تراحم الرجوع و السلطنة - (نوار ۴ -

درس ۱۳) - شب سه شنبه ۷ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۴/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۱:۴۰ - جاری بودن "أصالة اللزوم" در شبهات موضوعیه که از حیث "حدوث یا زوال ملکیت" و یا "حق رجوع و عدم حق رجوع" باشد.

۰۱:۵۰ - "تداعی" و "تحالف" در شبهات موضوعیه که از حیث عنوان (که هر کدام اثری متفاوت از هم دارند) باشد که مثلاً آیا این معامله، بیع بوده یا هبه.

۱۶:۵۰ - بیان این مطلب که لازمه ی "الناس مسلطون علی اموالهم" عدم حجر است.

۱۸:۰۵ - عدم استدلال به "الناس مسلطون باموالهم" اگر بیان این اشکال که "رجوع کردن" منجر به فسخ عقد می شود یعنی جواز رجوع به معنای انحلال عقد می باشد در صورتی که "الناس مسلطون" نگهداری مال را بیان می کرد بدون مزاحمت در مال پس اگر رجوع را مزاحمت در عقد بدانیم پس "الناس مسلطون" منافاتی با رجوع ندارد.

۲۰:۱۴ - عدم اطلاق عنوان فسخ عقد در صورت رجوع چراکه منظور از رجوع در معاطات نظیر رجوع در هبه است پس معنای سلطنت در عقد نیست بلکه سلطنت در مال است.

۲۰:۵۰ - تراحم میان حق رجوع و سلطنت در مال با توجه به عدم اطلاق عنوان فسخ در صورت رجوع.

۰۰۵۱ - مبحث البیع - المعاطاة - عدم الرجوع - (نوار ۴ - درس ۱۴) - شب

چهارشنبه ۸ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۵/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۰ - خلاصه ی آخر جلسه ی قبل.

۱۱:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که سلطنت در "الناس مسلطون" یک عنوان "وضعی" است نه "تکلیفی" پس "الناس مسلطون" اعتبار سلطنت بر اموالهم می باشد، از طرفی سلطنت به قول مطلق است بنابراین در لحظه ای که "مالک اول" رجوع می کند پس تملکش مسبب است از رجوع پس در این رتبه ی سابقه، مالیت مال محفوظ است پس لایعقل است که رجوع در تملک، مزاحمتی با سلطنت داشته باشد بنابراین تراحمی وجود ندارد.

۱۴:۵۰ - بیان این مطلب که عدم رجوع قرض دهنده به مالی که قرض داده است.

۱۵:۵۵ - بیان روایت از امام عصر عجل الله تعالی فرجه که "لایحلّ لأحد أن يتصرّف فی مال غیره بغیر اذنه".

۱۶:۳۰ - بیان روایتی دیگر که "لایحلّ لمؤمن مال أخیه الاّ عن طیب نفس منه".

۱۶:۴۰ - بیان روایت دیگر که "لایحلّ دم امرء مسلم و لا ماله الاّ به طیب نفسه".

۱۷:۲۰ - استدلال برخی به اینکه سبب ملکیت را منحصر به "طیب نفس آخذ" می دانند پس در معاطات، "مالک اول" نمی تواند رجوع به مال کند.

۱۹:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که حلیت در

حلیّت در "لایحلّ الاّ عن طیب نفسہ" برای تملّک دوباره ی مالک از مال معاطاتی باید رضای آخذ باشد پس اگر این حلیّت، هم حلیّت تکلیفیّه و هم حلیّت وضعیه باشد پس الزام آور است.

۰۰۵۲ - مبحث البیع - المعطاء - حق الرجوع - الاستدلال بآیه التجارة - (نوار ۴ - درس ۱۵) - شب یکشنبه ۱۲ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۱۹/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۱:۳۸ - رجوع معطى به مال بدون اجازه ی آخذ جایز نیست.

۰۲:۴۵ - بیان این مطلب که هر حکمی تابع ملاکش است و ملاک هم قائم به موضوعش است پس معلول موضوعش می باشد.

۰۴:۱۰ - بیان برخی که از "لایحلّ" استدلال می کنند که در معاطات، معطى حق رجوع به مال را پس از اعطاء از آخذ ندارد.

۰۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معنای "حلیّت" در لغت (گشادگی در مقابل بستگی) هم مشمول تصرف می شود و هم تملّک، ولی "لایحلّ" در روایات در موقعیت "انشاء" واقع شده است پس یا "انشاء حکم تکلیفی" است یا "انشاء حکم وضعی" است لذا لایعقل است که انشاء واحد هم حکم تکلیفی باشد و هم حکم وضعی، پس نمی تواند هم حکم به تصرف دهد هم به تملّک چراکه یکی حکم وضعی است و دیگری تکلیفی لذا نمی توان به این روایت برای لزوم استناد کرد.

۰۹:۴۰ - استناد برخی به آیه ی مبارکه ی "لا تأکلوا أموالکم بینکم بالباطل الاّ أن تكون تجارة عن تراض" به اینکه در معاملات، تصرفات تملّکی نمی توان کرد مگر اینکه تجارت عن تراض باشد پس رجوع و فسخ در معاطات

در معاطات بدون اجازه ی آخذ جایز نیست.

۱۳:۰۲ - عدم حق رجوع به استناد مستثنی و مستثنی منه در آیه ی "لا تأکلوا".

۱۶:۳۰ - وجود اذن از سوی شارع در خیارات و دیگر موارد تخصیص یافته.

۱۷:۵۰ - استناد به "البیعان بالخیار لایفترقا" به اینکه رجوع در معاطات چه به معنای "تراد" باشد (نظیر در هبه) و چه به معنای فسخ معامله باشد در اینجا معاطات "بیع" است و متعاطیان "بیعان" هستند پس مادامی که "لایفترقا" اختیار دارند که به مالی که داده اند رجوع کنند ولی پس از افتراق "حق رجوع" ندارند.

۲۲:۰۸ - استناد به "یا ایها الذین آمنوا أوفوا بالعقود" جهت عدم حق رجوع به اینصورت که عقد همان "عهد" است و عمل به عهد می تواند قولی باشد یا فعلی پس در معاطات، فعل "کاشف از عهد قلبی" است، از طرفی "أوفوا" ترتیب مقتضاست بر مقتضی پس معاهده اقتضاء می کند که انسان بر عهد خودش مستمر و باقی بماند پس هیچ وقت بی دلیل حق رجوع ندارد.

۰۰۵۳ - مبحث البیع - المعاطاة - العقود عهود - (نوار ۴ - درس ۱۶) - شب

دوشنبه ۱۳ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۰/۱۰/۱۳۴۹ ش

- ۰۵:۲۰ - تعبیر امام صادق علیه السلام از تفسیر آیه اینست که "أوفوا بالعقود" یعنی "العهود".
- ۰۶:۴۵ - بیان معنای "عقد" که گره و پیچیدگی است و نیز عقد در اجسام خارجی است.
- ۰۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عقد هنگامی درست است که عهد مشدد باشد که بین دو شخص بسته باشد.
- ۱۰:۰۰ - بیان اینکه آیا معاطات عقد است یا عقد نیست.
- ۱۰:۱۰ - بیان اینکه مراد از "وفاء" چیست.
- ۱۰:۲۰ - بیان اینکه در امری که وفاء شده است این امر ارشادی است یا مولوی و اگر مولوی بود حکم وضعی است یا تکلیفی است.
- ۱۲:۰۰ - صدق عقد در معاطات با انجام عملین (اعطاء و أخذ) در معاطات.
- ۱۴:۲۰ - بیان معنای "وفاء" که عبارتست از انجام به تمام و کمال اثر مقتضی از عهدی که بین دو طرف صورت گرفته است.
- ۱۴:۴۰ - عهد در عقد معاطات، تسلیم و تسلّم است پس طبق "أوفوا بالعقود" وفای به این تسلیمین اینست که حق رجوع وجود نداشته باشد.

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند منظور از "عقد" در اینجا عقد "مصدری" است پس نیاز به "انشاء" دارد چه به لفظ یا به تعاطی پس "أوفوا بالعقود"

پس "أوفوا بالعقود" می گوید باید به آنچه که "وجود خارجی" دارد وفادار بود یعنی "مال معاطاتی" که پس از "اعطاء" و "أخذ"، عنوان "مال الغیر" را پیدا می کند نمی توان به آن مال رجوع کرد و رجوع کردن به مال، نقض این "وفای بعهد" در "عقد معامله ی معاطاتی" است.

۲۲:۳۰ - قاعده ی کلیه در عبادات که اوامر و نواهی، ظهور ثانوی دارند که در جزئیت و شرطیت در "أوامر" و مانعیت در "نواهی".

۲۴:۲۰ - قوام معامله در معاملات اینست که این معامله باید دارای فلان خصوصیات باشد و یا فاقد فلان جهات باشد.

۲۵:۲۰ - صحت معاملات مابین مردم به استناد "أوفوا بالعقود" که پس معاطات که از جمله عقود متداول بوده پس شارع وفای بعهد را لازم میداند.

۰۰۵۴ - مبحث البیع - المعاطاة - أوفوا بالعقود - (نوار ۴ - درس ۱۷) - شب

سه شنبه ۱۴ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۱/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۸:۰۲ - اگر معامله به معنای "انشاء تملیک" باشد پس مجرد تملیک ربطی به عقد و عهد ندارد بلکه عقدیت و عهدیت مشروط به جنبه ی "التزامی" است که امری است باطنی.

۱۰:۴۰ - احتیاج به وجود مظهري در خارج برای وفای بعهد.

۱۰:۵۹ - "دلالت التزامیه" همیشه در الفاظ است و الاّ فعل خارجی عمل خارجی است و مبهم است.

۱۲:۵۰ - معاطات باوجود اینکه مبادله ی مالی بمال است و در آن تملیک است ولی بجهت عدم استفاده از صیغه ی "لفظیه" پس "دلالت التزامیه" را ندارد (عهد در معاطات بصورت فعل تعاطی است و فعل که دلالت التزامیه ندارد).

۱۳:۱۰ - عدم صدق "عقد" بر "معاطات" بدلیل نداشتن دلالت التزامیه پس عدم استناد به "أوفوا بالعقود" برای معاطات.

۱۶:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در عقد دو مدلول است که اول مدلول مطابقی است (انشاء مضمون عقد که هبه است یا بیع است یا هرچه باشد) و دوم مدلول التزامی (عهدی که مترتب از اثر خارجی است) می باشد پس عهدیت نیازی به انشاء لفظی ندارد پس معاطات عقد است پس وفای بعهد طبق "أوفوا بالعقود" بر آن جاری است پس حق

پس حق رجوع از برای متعاطیین در مالین وجود ندارد.

۲۰:۰۰ - استدلال به "المؤمنون عند شروطهم" که صفت مومن اینست از شرط تخلف نمی کند (مدلول مطابقی) پس واجب است عمل به شرط (مدلول التزامی) پس اگر معاطات بیع باشد و بیع هم "شرط" باشد پس بنا به استدلال "المؤمنون عند شروطهم" نمی توان رجوع به مال در معاطات کرد.

۲۳:۳۰ - بیان تعاریف "شرط" به "الزام" یا "التزام" و "عهده" و "تعلیق" و "ربط" اما شرط قراردادی است که به معنای الزام و التزام باشد.

۲۵:۴۰ - لزوم در شرط لزوم تکوینی است.

۲۸:۱۰ - عقیده ی برخی به عدم اطلاق "شرط" به "بیع" بجهت تعاریف بیع و تعاریف شرط که در این حالت نمی توان به "المؤمنون عند شروطهم" استدلال کرد.

۰۰۵۵ - مبحث البیع - المعاطاة - حق الرجوع - الاجماع - (نوار ۵ - درس ۱)

- شب چهارشنبه ۱۵ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۲/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۴ - بیان ادله ی لزوم معامله که "کَلَّمَا شُكَّ فِي جَوَازِهِ وَ لَزُومُهُ يُبْنَى عَلَى لَزُومِهِ" بالخصوص در مورد بیع که شبهه ای در لزومش نیست.

۰۰:۴۰ - وجود شبهه ای در خصوص معاطات، با اینکه معاطات بیع باشد و مفید تملیک هم شود ولی طبق مشهور و اجماع، عدم لزوم در معاطات ذکر شده است.

۰۱:۲۰ - بیان سه جهت در اجماع نسبت به معاطات:

۱ - "المعاطات لاتفید الملك اصلاً و انّما تفید الاباحه".

۲ - "المعاطات تفید الملك الجائز".

۳ - "المعاطات تفيد الملك اللازم".

۰۴:۱۵ - قرار دادن "حق رجوع" به مالین برای متعاطیین طبق سیره.

۰۵:۱۰ - عدم تفاوت بین "امور خطیره" با "امور محقره" از منظر "سیره".

۰۷:۳۰ - تفاوت ملک لازم و ملک جائز قبلاً بیان شد.

۱۲:۱۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اصل وجود "اجماع" در معاطات مظنون است و نه مقطوع.

۱۳:۱۰ - ملاک در عقد منجر می شود به اینکه شارع حکم به لزوم کند یا به جواز.

۱۷:۳۵ - قرارگرفتن "حق خیار" و "حق تراد" در جایی است که قابلیت "اقاله" را داشته باشد.

۲۳:۵۰ - عدم وجود دلیل شرعی به التزام در معاطات

در معاطات بدلیل ذکر نشدن صیغه ی لفظیه بین متعاطیین.

۲۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند ملکیتی که در معاطات ثابت شده است به مقتضای استصحاب

و استدلال به آیتین که قبلاً ذکر شد، پس معاطات تفید الملك پس برای رجوع و تراد در معاطات، نیاز به دلیل است.

۰۰۵۶ - مبحث البیع - المعاطاة - الحلیة و الحرمة فی الألفاظ - (نوار ۵) -

درس ۲) - شب شنبه ۱۸ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۶/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۲:۴۰ - روایت از امام صادق علیه السلام که "قلت لابی عبد الله الرجل یجیئنی و یقول اشتلی ثوبا و

أربحک کذا و کذا قال علیه السلام ألیس ان شاء أخذ و ان شاء ترک قال بلی قال علیه السلام لا بأس انما یحلل الکلام و یحرّم الکلام".

۰۸:۳۰ - وجود پنج احتمال در انما یحلل و یحرّم:

۱ - "لفظ" - عدم کفایت نیت و قصد قلبی یا انشاء عملی در معامله بلکه نیاز به تکلم لفظی است.

۱۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این روایت در مقام توضیح این مطلب است که این کلامی که

بعدا بگوید محلل است و کلامی که قبلاً بگوید محرم است که روایت صحیحه ی دیگری است که "قال لی

اشترلی هذا الثوب او هذه الدابة اشتر و بعنيها اريحك بكذا و كذا قال عليه السلام لابس بذلك يشتريها و لا يواجبه البيع قبل أن يشتريها".

۱۵:۲۵ - ۲ - "مضمون" - مضمونی که به کلام ادا می شود اگر به موازین شرعیه اقتدا کرده بود پس محلّل است وگرنه محرّم می باشد مثلاً زنی که بخواهد عقد متعه کند بگوید ملّکتک نفسی محرم است اگر بگوید متّعک محلل است پس ارتفاع سبب حرمت کلام

سبب حرمت کلام خواهد بود.

۲۱:۴۷ - ۳ - معنای دیگر "انما يحلل الكلام و يحرم الكلام" این باشد که وجودش محرم باشد و عدمش محلل باشد یا اینکه به اعتبار مکانش باشد.

۰۰۵۷ - مبحث البيع - المعاطاء - معانی الحلیّه - (نوار ۵ - درس ۳) - شب

یکشنبه ۱۹ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۷/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۳:۲۰ - ۴ - "سنخیت" - که اگر سنخ مقابله باشد محلل است و اگر سنخ انشاء تملیک باشد محرّم است.

۰۳:۴۰ - ۵ - "شخصین" - که اگر ایجاب بیع شد آنی که مبیع است حلال است از برای مشتری و حرام است از برای بایع که حلیت و حرمت از برای مالین و شخصین است.

۰۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی معنای ششمی می فرمایند که:

۶ - "قول متضمّن" که کلام به معنای قول متممّن است پس گاهی موجب صحت است و گاهی موجب فساد است.

۰۸:۰۰ - اشکال در معنای اول:

الف - "انما يحلل الكلام و يحرم الكلام" در مقام پاسخ سوال کننده است پس اگر به مثابه ی انحصار لفظی بودن معامله ربطی به سوال نداشته.

ب - منحصر بودن محلل و محرم به لفظ نیاز به اکثریت دارد مثلاً معاطات محلل است و غلیان انگور محرم است پس به لفظ ارتباطی ندارد.

۱۱:۲۵ - پاسخ معنای دوم اینکه سوال در جایز بودن یا نبودن معامله است پس برداشت از عبارت در این روایت به شرط لفظ در معامله باز هم ارتباطی به سوال ندارد.

۱۳:۰۰ - در معنای سوم که به لحاظ وجود و عدم بود پس همان کلام واحد مقصود است.

۱۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی

۱۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "عدم" هیچ تاثیری در حلیت و حرمت ندارد.

۲۰:۲۰ - و اما در قسم دوم معنای سوم از یحلل و یحرم الکلام که در محل باشد که باز هم این معنا مردود است.

۲۳:۱۰ - در معنای چهارم که اصلاً کلامی در کار نیست که محلل یا محرمی طبق کلام باشد پس این معنا هم مردود است.

۲۴:۱۰ - معنای پنجم که مربوط به شخصین باشد کمی مشکل دارد.

۲۷:۱۰ - معنای ششم درست است چراکه کلام که قول جزم باشد اگر موجب صحت شرایط بود که محلل است و گرنه فاسد است.

۰۰۵۸ - مبحث البیع - المعاطاة - اشتراط اللفظ - (نوار ۵ - درس ۴) - شب

دوشنبه ۲۰ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۸/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۹:۵۰ - منافات حلیت و حرمت در معنای وضعی آنها.

۱۳:۵۵ - استدلال به روایت مذکور برای اینکه معاطات صحیح نیست یا معاطات مفید لزوم نیست.

۱۴:۲۹ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که برداشت از این روایت بجهت استدلال برای عدم صحّت معاطات، درست نیست.

۱۵:۲۰ - ایجاب بیع که حصر در کلام دارد دو اشکال دارد اول که در صورت اتخاذ معنای سوم یا چهارم باشد که پاسخ داده شد دوم اینکه در مورد تعاریف دیگر بجز تعریف ششم باز هم برداشت نادرست است.

۱۹:۰۰ - امکان تحقق معاطات در صورتیکه بایع، امانت دار شخصی بوده باشد.

۵۹۰۰ - مبحث البيع - المعاطاة - القصد و الأثر - (نوار ۵ - درس ۵) - شب

سه شنبه ۲۱ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۲۹/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۳:۲۰ - شرط کلام در بيع از روايات شريفه.

۰۵:۱۰ - روايت از امام صادق عليه السلام که "عن رجل قال لی اشتر هذا الثوب و هذه الدابة اربحک کذا و کذا قال عليه السلام لابأس بذلک اشترلی و بعنيها".

۰۶:۱۰ - روايت ديگر که حضرت در پاسخ می فرمايند "لابأس اشترها و لاتواجهه البيع قبل أن تستوجبها أو تشتريها".

۰۶:۵۰ - برداشت از اين روايت که "استيجاب" يعنى قبول مقدمه و اشتراء که مجرد "بعثک و اشتریت" است.

۰۸:۰۲ - بايد کلامی در بين باشد.

۰۹:۲۰ - مرحوم آقای ميلانی می فرمايند در اين روايت بين حرمت و کراهت مشکوکيم.

۱۰:۰۰ - روايت ديگر از امام صادق عليه السلام که "الرجل يريد أن يبيع بيعا فيقول ابيعک بده دوازده فقال عليه السلام لابأس أنما هذه المراوضة و اذا جمع البيع جعله جملة واحدة".

۱۳:۰۰ - روايت ديگر که امام صادق عليه السلام می فرمايند "لابأس أن يبيع الرجل المتاع ليس عندک لیکن تساويه ثم تشتري له ثم توجهه على نفسک ثم تبيعه من بعده".

۱۷:۳۰ - وجود شرايطی در بيع که همه ی اين شرايط آيا در معاطات هست يا نيست.

۱۸:۴۰ - گفته شد در

۱۸:۴۰ - گفته شد در معاطات يا شرعا تفيد الاباحة يا تفيد التملیک و الاثر الاباحة و قول سوم اينکه تفيد الملكية و الاثر الملكية.

۲۹:۱۲ - اگر متعاطيان قصد اباحه کرده باشند که در جلسات گذشته بيان شد که معاطات بيع نيست ولی اگر متعاطيين در معاطات قصد تملیک کنند که عرف هم همین را می گوید پس معاطات بيع است نهايتا يا بيع صحيح است يا فاسد.

۰۰۶۰ - مبحث البیع - المعاطاة - الاحتمالات فی المعاطاة بقصد التملیک -

(نوار ۵ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۲۲ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۳۰/۱۰/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۵ - تحلیل جاری بودن همه ی شرایط بیع در معاطات.

۰۲:۳۰ - هرگاه متعاطیین با قصد تملیک در معاطات معامله کنند پس معاطاتی که یقصد بها التملیک، بیع است که چهار احتمال پدیدار می شود.

۰۵:۲۰ - ۱ - تمام شرایط در بیع لفظی هم در معاطات جاری است.

۰۶:۰۹ - ۲ - هیچ شرطی از شرایط شرعیه که بر بیع جاری است بر معاطات جاری نخواهد بود.

۰۷:۰۰ - ۳ - شرایط بین قول به اباحه و ملکیت در معاطات باشد.

۰۷:۳۰ - ۴ - در خود شروط شرطی باشد که هر شرطی که به اجماع ثابت شده است اختصاص به بیع لفظی است.

۱۲:۰۰ - ادله ای که موضوع را بیع قرار داده است باید نزد شارع ثابت باشد.

۱۴:۲۰ - در مورد احتمال اول، دلیل اباحه در جایی است که جمیع شرایط بجز لفظ در معاطات بوده است پس حتی معاطاتی هم که لاتفید الملک و تفید الاباحه باشد هم واجد جمیع شرایط بیع است.

۱۹:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قبلا صحت معاطات را با سیره معصوم و عدم ردع آن امضاء فرموده پس همین سیره حجت است و کفایت می کند.

۲۲:۳۰ - و اما احتمال دوم که هیچ شرطی

هیچ شرطی بر معاطات جاری نیست که اگر مفید ملکیت متزلزل باشد که ملکیت جایز باشد و نه مستقره و لازم پس شرایط بیع بر آن جاری نیست.

۲۷:۳۰ - حکم بیعی که سببش لفظ بود لازم است و بیعی که سببش فعل شد جائز است.

۲۹:۰۷ - تحلیل احتمال سوم به اینکه معاطات تفید الاباحه باشد پس بیع نیست تا ادله برایش جاری باشد و از آن جایی که مفید ملکیت باشد پس بیع است لذا اطلاق ادله را می گیرد.

۰۰۶۱ - مبحث البیع - المعاطاة - احتمال الاول - (نوار ۵ - درس ۷) - شب

شنبه ۲۵ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۳/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۰:۰۱ - شرایط بیع که عبارتست از معلوم بودن عوضین، در مکمل موزون و نشان مشخص باشد و در سلم و صرف باید قبض صورت بگیرد و غیره.

۰۱:۱۷ - بنا بتعریفی از معاطات به اینکه متعاطیین قصد اباحه کنند لاجرم نباید چیزی از شرایط بیع در معاطات معتبر باشد چراکه موضوع ندارد.

۰۷:۴۰ - با اینکه تعریف صحیح از معاطات قصد تملیک است ولی بنا به فرض پذیرش قصد اباحه نسبت به تعریف اباحی معاطات باید بگوییم چه دلیل شرعی برای نافذ بودن اباحه داریم که هر دو طرف جواز تصرف در هر دو مال را دارند و ضمان بمسمی از کجا آمده است.

۰۹:۴۰ - پاسخ می تواند این باشد که از برای مال خودش بدلی را قرار دهد و با استناد به "الناس مسلطون" و "المؤمنون عند شروطهم" پس تضمین بمسمی واقع شود، حال آنکه اصل تعریف اباحی را برای معاطات قبول نداریم.

۱۴:۴۰ - به قرینه "العقود عهد" و "اوفوا بالعقود" پس می توان عوض مسمی داده شود.

۱۶:۱۰ - در تعریفی که از معاطات که به قصد تملیک باشد چهار احتمال است که ذکر شد.

۱۷:۵۷ - اول اینکه تمامی شرایط بیع بر معاطات معتبر است.

۱۹:۴۵ - پس در حالت اول، ادله ی اعتبار شروط (کبری) ثابت می کند معاطات (صغری) عرفا و شرعا بیع است.

۲۲:۳۰ - پس معاطات بیع است و موجب ملکیت لازمه می شود پس جمیع شرایط بیع بر آن جاریست بجز صیغه ی لفظیه برای کسانی که شرط ایجابین در بیع را لفظی بودن می دانند نه برضای قلبی و عمل پس معاطات این شرط را ندارد.

۲۳:۱۰ - "سیره" دلیل بسیار قوی برای امضای معاطات به بیع بود لذا در صورت فاقد بعض شرایط بیع طبق سیره، معاطات به همین صورت، بیع می باشد.

۰۰۶۲ - مبحث البیع - المعاطاة - ملخص الأبحاث - (نوار ۵ - درس ۸) - شب

یکشنبه ۲۶ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۴/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی جلسات گذشته.

۰۷:۰۰ - در صورت معاطات اباحی نمی توان از "الناس مسلطون علی أموالهم" برای جعل بدل برای مال استفاده برد.

۱۲:۱۰ - تضمین بمسمی عبارت باشد از تقیید اباحه خودش بمسمی.

۱۴:۱۰ - در حالتی که متعاطیین قصد تملیک کنند یا شرعا اباحه است یا شرعا مالکند پس بیع عرفی است و شروط بیع در معاطات معتبر است.

۱۶:۲۰ - هر موضوعی که شارع به حکمی ترتیب اثر می دهد در وقتی است که موضوعیت در نظر خودش داشته باشد یعنی هنگامی که می گوئیم بیع عرفی مشمول ادله ی شروط بیع است در صورتی است که شارع هم آن بیع را امضاء کرده باشد ولی هنگامی که از سوی برخی بزرگان معاطات را بیع عرفی می دانند و بیع شرعی نمی دانند پس چگونه ادله ی شروط بیع را بر معاطات مترتب می دانند.

۱۸:۵۰ - معاطاتی که مقصودش ملک باشد و نتیجه اش اباحه باشد در آن صورت قصد بیع کرده بودند و شارع امضاء نکرد لذا معاطات بیع فاسد شد لذا نتیجه ی ملکیت هم نداد پس هیچ اثری بران مترتب نخواهد بود لیکن اجماع بر اباحه در معاطات بود پس هنگامی که معاطات که فاقد صیغه

فاقد صیغه لفظیه باشد پس نتیجه اباحه است.

۳۰:۰۰ - در معاطاتی که بیع باشد عرفا ولی شارع امضاء نکند و نتیجه اباحه باشد پس در این حالت رادعیت ادله ی لفظیه ی دالّه بر "اعتبار شروط"، مشروط است به عدم تخصّص در "سیره" و همچنین عدم تخصّص هم منوط است به رادعیت لذا دور می آید پس شرایط بیع معتبر نیست.

**۰۰۶۳ - مبحث البیع - المعاطاة - المعاطاة بیع و تفید الملكية اللازمة فيعتبر
 فيها جميع شروط البیع - (نوار ۵ - درس ۹) - شب دوشنبه ۲۷ ذی القعدة
 ۱۳۹۰ ق - ۵/۱۱/۱۳۴۹ ش**

۰۰:۲۰ - خلاصه ی انتهای بحث جلسه قبل.

۱۸:۴۰ - پس در صورتیکه در معاطات قصد تملیک باشد چه ملکیت لازم باشد چه جائز، باید تمامی شروط
 بیع را در آن معتبر بدانیم.

۲۳:۱۰ - وجود سه جهت در شرایط بیع:

۱ - وجود نصّ صریح.

۲ - عدم وجود نصّ معتبر بلکه وجود روایت مرسله یا ضعیف السند.

۳ - اجماع.

۲۴:۳۰ - عدم وجود اشکال در حالت اول و سوم که معاطات بیع است و موجب ملکیت لازمه است و
 مشمول تمامی شروط بیع می باشد.

۲۷:۰۰ - اما در حالت دوم، عمل مشهور به روایت ضعیف السند موجب شده است به بیع ندانستن معاطات
 از سوی اجماع یا بیع بودن معاطات ولی بیع فاسد و مشهور معاطات را موجب ملکیت جائزه می پندارند لذا
 شرایط بیع را بر معاطات جاری نمی دانند.

۳۰:۰۰ - نظر مرحوم آقای میلانی در مورد معاطات این است که معاطات بدلیل آیات و احادیث و سیره
 ی معصوم بیع است و بدلیل عدم رادعیت شارع در استقرار ملکیت آن، موجب ملکیت لازم می شود لذا تمامی
 شرایط بیع بر آن جاری و ساری است.

۳۲:۴۰ - برداشت از روایات

۳۲:۴۰ - برداشت از روایات "ربا" به حرمت ربا در معاطات.

۰۰۶۴ - مبحث البیع - المعاطاة - جریان الربا فی المعاطاة - (نوار ۵ - درس ۱۰)

- شب سه شنبه ۲۸ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۶/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۲:۴۵ - جاری بودن "ربا" در معاطاتی که بقصد ملکیت باشد که بیع است حال چه نتیجه اش اباحه باشد یا لزوم.

۰۴:۲۰ - در صورتیکه معاطات را بیع ندانیم و آنرا معاوضه ی مستقله ای بدانیم و از آنجایی که ربا در مقابل بیع آمده است پس جریان ربا و عدم جریانش متوقف در اختصاص ربا به بیع است یا مطلق معاوضه.

۰۶:۰۰ - تعریف لغوی "ربا" که زیاده گرفتن بر رأس مال را ربا می گویند که حرام است.

۰۶:۴۰ - روایت از ابی بصیر عن أبی عبد الله سلام الله علیه که "انّ علی بن أبی طالب سلام الله علیه کان

یکره آن

یستبدل وسقا من تمر مدینه بوسقین من تمر خیبر لأنّ تمر المدینه اجودهما و لم یکن یکره الحلال".

۰۷:۲۵ - روایت از امام صادق (ع) "أیجوز قفیز من حنطه بقفیزین من شعیر قال علیه السلام لایجوز الاّ

مثلا بمثل".

۰۸:۲۰ - "الفضة بالفضة مثلا بمثل لیس فیها زیاده و لانقصان الزائد و المستزید فی النار".

۰۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی "ربا" را در معاطات جاری می دانند.

۰۹:۰۰ - بررسی جریان "ربا" در معاطاتی که موجب ملکیت بود مشخص شد اما بنا به دو

بنا به دو تعریف دیگر معاطات از بزرگان دو حالت دیگر را بررسی می کنیم:

۱ - معاطاتی که انشاء "بیع" صورت گرفته و قصد "تملیک" شده باشد اما شرعا مفید "اباحه" باشد.

۲ - معاطاتی که متعاطیین از ابتداء فقط انشاء "اباحه" کرده باشند.

۰۹:۴۰ - دو جنبه ی حرمت تکلیفی (معصیت کردن) و حرمت وضعی (فساد و بی اثر بودن معامله) در

"ربا".

۱۰:۳۰ - عدم جریان حرمت "وضعی" ربا در حالت اول چراکه فاسد خواهد بود این بیع معاطاتی که

معاطات مفید اباحه بوده با اینکه متعاطیین قصد بیع و تملیک کرده باشند.

۱۰:۵۵ - جریان حرمت "تکلیفی" ربا در حالت اول بجهت قصد متعاطیین به بیع و تملیک در این معاطات.

۱۳:۳۵ - در حالت دوم چون معاطات بدون انشاء تملیک است پس بیع نبوده بلکه معاوضه است و اما طبق روایات مشریفه ربا بر مطلق معاوضات هم جاری است.

۱۴:۰۵ - معنای بدلیت از "یستبدل" در روایت شریفه این نتیجه را می دهد که انشاء معاوضی کرده پس حرمت ربا بر آن جاری است.

۱۶:۰۱ - اما اگر بدلیت فی حد نفسه را از "بدلیت" معنا کنیم این معاوضه ی اباحی خواهد بود و نه اباحه ی مطلقه ی مجانی بلکه بعوض تصرف در مال مقابل است پس ما هم ادله ای برای حرمت ربا در اباحه ی بالعوض نداریم.

۱۶:۵۷ - نظر مرحوم آقای میلانی در جاری بودن حرمت ربا در معاطات است بجهت بیع دانستن معاطات و قصد تملیک کردن در معاطات و حتی در معاطاتی که بمعنای معاوضه باشد آنرا معاوضه ی تملیکی می دانند و نه معاوضه ی اباحی پس باز هم حرمت ربا در آن جاری است.

۱۸:۵۰ - عدم جریان "خيارات" که اختصاص به "بیع" دارند بر معاطاتی که به قصد اباحه انجام گیرد (که بیع نیست) که مشهور قدما معاطات را بیع نمی دانند.

۲۳:۰۲ - تعریف "خيار" در جایی است که هر یک از طرفین اجازه ی تصرف در مال خودشان را داشته باشند.

۲۳:۱۵ - در معاطاتی که بیع باشد دو حالت برای جریان خيارات موجود است:

۱- معاطاتی که بیع است و موجب ملکیت لازم می شود.

۲- معاطاتی که بیع است و موجب ملکیت جائز می شود.

۰۰۶۵ - مبحث البیع - المعاطاة - جریان الخيار فی المعاطاة - (نوار ۵ -

درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۲۹ ذی القعدة ۱۳۹۰ ق - ۷/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۳:۴۰ - در حالت اول که در معاطاتی که بقصد بیع و ملکیت باشد و موجب ملکیت لازمه شود آیا قبل از تصرف است یا بعد از تصرف در مال، که اگر تصرف و اتلاف در مال صورت گرفت بیع بودن معاطات قطعی است پس خيارات هم جریان پیدا می کند.

۰۷:۵۹ - بررسی "خيارات" بر پنج حالت "معاطات":

۱ - انشاء اباحه توسط متعاطیین در معاطات (بیع نیست) پس "خیار" هم در آن جاری نیست چه خیاراتی که اختصاص به بیع دارند و چه خیاراتی که در معاوضتین مطرح است.

۰۸:۲۴ - ۲ - معاطات، معاوضه ی مستقلّه باشد (در آینده بحث می کنیم) پس خیاراتی که در مطلق "المعاوضه" هست بر آن جریان دارد ولی خیارات بیع بر آن جاری نیست.

۰۹:۰۵ - ۳ - معاطاتی که متعاطیین قصد تملیک کرده اند لیکن مفید ملکیت شرعیه نیست و مفید اباحه است که با تصرف یکی از طرفین در یکی از مالین موجب ملکیت شود (بسبب حادث لا بسبب المعاطات) پس باز هم تا قبل از تصرف یا اتلاف خیارات بر این نوع معاطات هم جریان ندارد چرا که بیع فاسد است.

۱۲:۰۱ - ایجاد شبهه در اینکه معاطاتی که در عرف است از همین نوع

از همین نوع معاطات است که مشهور هم قائل به معاطات بقصد خرید و فروش می کنند اما نتیجه بدلیل عدم بکارگیری صیغه ی لفظی "بعت و اشتیریت" در آن است آن را بیع فاسد می دانند و ملکیت در مالین یا جنس و چول متوقف به تصرف یا اتلاف یکی از دو مال یا هردو می باشد حال اگر بخواهیم خیارات را از این معامله ی عرفی بگیریم چگونه می شود؟

۱۳:۰۷ - پاسخ، در شرع که نمی توان به مذاق عرف پیش رفت و در صورتی عرف عقلانی ملاک است که شارع آنرا امضاء کند.

۱۴:۰۸ - ۴ - معاطاتی که قصد بیع کرده اند اما شرط این بیع به تصرف و تلف باشد پس "خیار" قبل اللزوم ثابت است و البته بعد از تصرف یا اتلاف اجرایی می شود.

۱۹:۴۰ - اشکال مرحوم آقای میلانی به اینکه خیار ثابت است چگونه اثری از اثرش تفکیک شدنی است.

۲۱:۴۰ - ۵ - معاطاتی که بقصد بیع و ملکیت بوده و موجب ملکیت می شود ولیکن ملکیت جائز پس خیارات بر معاطاتی که مفید ملکیت باشد جاری است و از طرفی ملکیت در اینجا ملکیت جائزه است و از آنجایی که هر حکم عامی مخصص لبّی دارد که عموم ثبوت خیار در بیع باید تخصیص می خورد پس خیارات بیعی بر آن جاری نیست.

۲۶:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که خیار "حق" است و موضوعش "حل العقد" است و اما جواز "حکم" است و موضوعش "تراد" است پس مانعی ندارد در معاطاتی که بیع است با اینکه موجب ملکیت جائز می شود ولی خیار جاری باشد.

۰۰۶۶ - مبحث البيع - المعاطاة - الخيار فى التزام المتعاملين - (نوار ۵ -

درس ۱۲) - شب شنبه ۲ ذى الحجه ۱۳۹۰ ق - ۹/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۰:۲۰ - خلاصه درس گذشته.

۰۹:۲۰ - وجود استرداد خارجى در موضوع "تراد" در صورت فعلیت پس گرفتن.

۱۰:۱۵ - عدم جریان خيار فسخ در جایی که موضوع تراد، استرداد خارجى نباشد پس اظهار فسخ کرده و به زبان فسخت مى گوید.

۱۲:۱۷ - معنای "خيار" به اینکه شخص اختيار خودش را از مال خودش دارد که از آن "رفع يد" کند.

۱۵:۳۶ - دائما "خيار" در جایی است که قابلیت "التزام" متعاملين را داشته باشد.

۱۶:۱۵ - عدم جریان خياراتی که اختصاص به بيع دارند در معاطات از دیدگاه برخی از بزرگان.

۱۶:۲۰ - جریان خياراتی که بر غير بيع وضع شده، در معاطات، مانند خيار العيب و خيار الغبن.

۱۶:۵۵ - معاطاتی که قرارش بر لزوم نیست نتیجتاً خيار بيع ندارد.

۲۱:۵۵ - در تعريف معاطاتی که اعطاء از دو طرف صورت گیرد آنگاه در اعطاء تمليکی که از یک سو تمليک صورت گرفته و دیگری اخذ مى کند.

۲۸:۵۶ - در معاطات بيعی (تمليکی) ايجاب و قبول است و نه ايجابان و قبولان.

۰۰۶۷ - مبحث البيع - المعاطاة - وجوه المعاطاة - (نوار ۵ - درس ۱۳) - شب

یکشنبه ۳ ذى الحجه ۱۳۹۰ ق - ۱۰/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - وجوه چهارگانه در معاطات:

اول: اعطاء از دو طرف صورت گیرد که چه قائل به تمليک باشند یا اباحه پس عوضين هر دو باید اعطاء شود و فعل "اعطاء" از سوى دو طرف صورت گیرد.

۰۲:۳۰ - دوم: اعطاء از یک سو و اخذ از طرف دیگر صورت گیرد که در این حالت عموم ادله ی بيع هم ايجاب لفظی را مى پذیرفت هم ايجاب عملی را که همان دليل در معاطات صادق است.

۰۴:۲۵ - سوم: نه اعطائی در کار باشد و نه اخذی مثلاً حمامی جام آب را بر می دارد و پولش را می گذارد
ی سبزی فروش.

۰۶:۲۵ - چهارم: معاطاتی که مقابله و گفتگویی در میان باشد.

۰۷:۵۰ - حالت (اول) سه قسم است:

الف - ثمن، مشهود نباشد و متاع را بگیرد سپس ثمن را از جیبش می دهد.

ب - ثمن را در دست دارد و مشهود است با آن جنس را می گیرد که این حالت دو قسم است:

۱ - قصد تملک در اخذ.

۲ - (ج) - قصد تملک نکرده باشد.

۱۲:۰۱ - در حالت (الف)، که ثمن مشهود نبود، اعطاء اول ایجاب است و اخذ اول قبول است و اعطاء دوم
(که پول از جیب بیرون آورد) اعطاء مافی الذمه است و اخذ دوم اخذ طلب بوده است.

۱۳:۱۰ - در حالت (ب)

۱۳:۱۰ - در حالت (ب)، که ثمن مشهود در خارج باشد اعطاء و اخذ اولی به قصد تملیک همان ایجاب و
قبول در بیع بوده است و اعطاء دوم (ثمن) همان تسلیم ملک طرف مقابل است (و نه اینکه تازه قبول صورت
بگیرد).

۱۴:۴۰ - در حالت (ج)، اعطاء اول، "ایجاب" باشد ولی اخذ اول، چون به قصد تملک نبوده است پس
"قبول" نباشد پس اعطاء دوم (ثمن) در مقام "قبول" است و اخذ دوم گرفتن طلب است.

۱۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی هر سه مورد را درست می دانند مگر اینکه هر دو طرف فقط در مقام ایجابین
باشند و قبولی صورت نپذیرد پس بیعی صورت نگرفته است.

۱۸:۰۱ - در حالت (دوم) از معاطات که اعطاء من جانب واحد باشد، سه حالت بلکه پنج حالت است:

۱ - قسم اول اینکه ثمن "نسیه" باشد تا مدت زمانی، پس اعطائش ایجاب بیع است و اخذ متاع همان
قبول در بیع است و ذمه می ماند به ثمنی که در زمان مشخص باید بپردازد.

۱۹:۴۵ - ۲ - "سلم" باشد (بنحو ایجاب از مشتری) پس اعطاء ثمن ایجاب است و اخذ ثمن از طرف دیگر
همان التزام به تحویل متاعی است که در ذمه اش نسبت به طرف اول است.

۲۱:۲۵ - ۳ - "سلم" باشد ولی مشتری ایجاب نکند بلکه مشتری اعطاء ثمن را بصورت مافی الذمه می دهد به متاعی خارجی که بعدا خواهد گرفت پس در حد وصول ایصال باشد این نه بیع است و نه ایجاب پذیرفته بلکه فقط قبولی صورت گرفته ممکن است اکتفاء به قرینه کنیم ولی در بیع انشاء ملاک است.

۰۰۶۸ - مبحث البیع - المعاطاة - الوجوه فی المعاطاة - (نوار ۵ - درس ۱۴) -

شب دوشنبه ۴ ذی الحجة ۱۳۹۰ ق - ۱۱/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۵ - ملخص انتهای جلسه گذشته.

۰۸:۱۲ - حالت (دوم) قسم ۴ - متاع در ید مشتری بوده (مثلا خانه ای) قرار به معاطات می کنند فقط ثمن را به مالک خانه می دهد ولی ایجاب جدیدی از متاع که صورت نگرفته است.

۱۱:۲۰ - اگر حقیقت بیع که همان قصد تملیک است بمعنای "عزم نفسانی" باشد پس در بیع می تواند هم لفظ باشد و هم فعل و هم قرینه اما اگر ایجاب و قبول باشد یا باید قول باشد یا فعلیت خارجی باشد پس "قرینه" نمی تواند کاشف باشد.

۱۵:۲۷ - ۵ - ثمن نزد بایع موجود باشد در این حالت که کاملاً درست است چه متاع را دریافت می کند و ثمن هم که قبلاً نزد بایع بوده توسط او تملیک می شود پس در این معاطات هم صحیح است.

۱۷:۲۵ - حالت (سوم) که نه اعطائی در میان است نه اخذی مثلاً حمامی و سبزی فروش یا فروش آب باشد (وصول و ایصال).

۲۱:۳۵ - انشاء تملیک در بیع موجب می شود که مجرد "وصول" و "ایصال" بیع صورت نگیرد.

۲۳:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند انشاء بیع در این حالت می تواند این باشد که قراردادن متاع در مکانی به این معنا باشد که "اذن عموم" داده شد

داده شده به استفاده از متاع، به جهت فروختن است در مقابل مبلغ معینی (مثلاً نوشته شده باشد) مگر اینکه اصلاً ایصالی در کار نباشد فقط صرف وصول باشد که بیع نخواهد بود و معاطاتی هم صورت نگرفته مثلاً متاع خانه باشد که در ید مشتری است و ثمن هم از قبل در دست صراف بوده با هم معامله ای نکنند بلکه فقط راضی باشند که خانه بجای آن مبلغ باشد که صحیح نیست.

۲۹:۳۰ - حالت (چهارم) که گفتگو و مقابله ای باشد نه اعطاء و اخذی و نه وصول و ایصالی در این حالت ممکن نیست بگوییم که مجرد مقابله، نحوی از انحاء بیع باشد مگر اینکه در مقابله انشاء تملیک و معامله صورت گیرد.

۰۰۶۹ - مبحث البیع - المعاطاة - البایع و المشتري - (نوار ۵ - درس ۱۵) -

شب سه شنبه ۵ ذی الحجة ۱۳۹۰ ق - ۱۲/۱۱/۱۳۴۹ ش

۰۱:۴۰ - صحیح بودن معامله ی بیع معاطاتی که موجب ملکیت لازمه است را در تمامی این حالات بجز دو مورد را پذیرفتیم.

۰۴:۰۲ - اشکال، در صحیح بودن معاطاتی که قصد اباحه در آن باشد تقریباً در تمامی حالاتی که ذکر شد.

۰۸:۳۰ - مشخص بودن بایع و مشتری در معاطات اگر یکی از مالین، متاع باشد و مال دیگر، ثمن و پول باشد پس تشخیص اعطاء و اخذ و ایجاب و قبول راحت است.

۱۲:۴۰ - هر گاه هر دو مال، متاع باشد و نه پول (ثمن) پس کسی که جنس را به قیمت بدل جنس دیگر می دهد او مشتری است و کسی که جنس را بما هو جنس، می دهد بایع است.

۱۷:۴۰ - هیچکدام از دو طرف، جنس خود را به ازای قیمت جنس دیگری ندهند (قصد تقویم به بدل ندارند) و عین هر دو مال را بخواهند از یکدیگر تصاحب کنند یا هر دو طرف جنس خود را به ازاء قیمتی ارزشگذاری کنند و مال خود را به همان قیمت مبادله کنند در این حالت چند احتمال است:

۲۰:۵۰ - ۱ - هر دو بایعند و هر دو مشتری.

۲۳:۳۰ - اشکال مرحوم آقای میلانی به این عبارت که هر دو بایعند و مشتریند که این عبارت نسبت به تعاریف بیع

تعاریف بیع نمی گنجد.

۲۷:۰۴ - ۲ - آن شخصی که زودتر جنسش را بدهد "بایع" است و دیگری "مشتري" پس اولیست که ابتداء تملیک می کند پس دومی مشتری می شود.

۳۰:۰۵ - ۳ - "مصالحة" باشد.

۳۳:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "صلح" نیاز به انشاء خودش را دارد پس احتمال سوم صلح نیست.

۳۴:۳۰ - ۴ - "معاوضة خاصة" می باشد و نه معاطات.

۰۰۷۰ - مبحث البيع - المعاطاة - البایع و المشتري - (نوار ۵ - درس ۱۶) -

شب چهارشنبه ۶ ذی الحجة ۱۳۹۰ ق - ۱۳/۱۱/۱۳۴۹ ش

۱۰:۰۳ - پیدا کردن بایع و مشتری بدین جهت است که بفهمیم چه کسی قصد تملیک جنس کرده و دیگری قبول.

۱۲:۱۰ - اگر یکی متاع بود و دیگری ثمن پس معطی متاع بایع است و معطی ثمن مشتری.

۱۳:۱۴ - اگر مالین، متاع بودند که ذکر شد.

۱۴:۳۰ - هر دو متاع دارند و یا هر دو ثمن دارند (صرف) و مشخص نیست کدامیک بایع و مشتری اند سه قسم دارد:

۱۶:۰۳ - ۱ - علم اجمالی داریم که یکی از این دو طرف بایعد.

۱۷:۰۸ - ۲ - علم داریم به اینکه هیچکدام از طرفین، قصد تملیک بعوض نکرده اند.

۱۷:۲۰ - ۳ - نمی دانیم قصد طرفین چه بوده و فقط اعطائین است.

۱۸:۱۵ - مرحوم آقای میلانی هر دو بایع و هر دو مشتری را قبول ندارند پس کسی که زودتر جنس را بدهد بایع است هم اشکال می فرمایند چراکه اولی تملیک ابتدائی کرده و آیا مجرد عدم ظهور یا تاخیر در تملیک یا معاً و دفعة واحدة بدهند دلیل بر بایع بودن نیست.

۲۳:۵۰ - در حالت ۱ پس بیع است و علم داریم به اینکه از یک طرف قصد تملیک صورت پذیرفته است.

۲۶:۴۰ - در حالت ۲ که بیع نیست و معاطات باطل است.

۰۰۷۱ - مبحث البیع - المعاطاة - الاعطاء و الاخذ - (نوار ۶ - درس ۱) - شب

دوشنبه ۱۷ محرم ۱۳۹۱ ق - ۲۴/۱۲/۱۳۴۹ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی مباحث گذشته.

۰۶:۴۰ - برخی می فرمایند اعطاء متاع و اخذ آن توسط طرف دیگری، بیع را کامل کرده است و اعطاء ثمن و اخذ آن توسط بایع همان ذمه و وفاء است و ربطی به معامله ندارد.

۱۹:۰۱ - بایع و مشتری مالک مال خودش است که در دست دارد اما در "بیع" طرف اضافه در ملکیت جابجا می شود.

۲۱:۵۵ - در "ارث" مضاف جابجا می شود.

۲۲:۳۲ - در "هبه" اضافه منقطع شده و متصل به دیگری می شود.

۲۳:۱۵ - پس در بیع "بعثک هذا بهذا" یعنی ملکیتک هذا بثمان.

۲۶:۲۰ - برخی دیگر می فرمایند اخذ متاع در بیع و معاطات اگر بمعنای ضمان باشد که قرض است و اگر بمعنای بلاعوض باشد که هبه می شود پس لازمه ی کامل شدن بیع پس از اعطاء و اخذ "متاع" باید "ثمن" نیز اعطاء و اخذ شود وگرنه بیع باطل است.

۰۰۷۲ - مبحث البیع - المعاطاة - الایجابین - (نوار ۶ - درس ۲) - شب سه

شنبه ۱۸ محرم ۱۳۹۱ ق - ۲۵/۱۲/۱۳۴۹ ش

۰۷:۴۵ - در قولی که شرط صحت معاطات را در اعطائین و اخذین هر دو مال (یا متاع و ثمن) می دانند چهار حالت متصور است که هرگاه بایع متاع را اعطاء کرد و مشتری آن را اخذ کرد در اینصورت:

۱۴:۰۰ - ۱ - بایع "ثمن" را هم به ملک خودش داخل می کند.

۱۴:۱۴ - ۲ - بایع "ثمن" را در ملک خودش وارد نکرده.

۱۴:۲۰ - ۳ - بایع اعطاء متاع کرده است ولی هنوز ملکیت متاع را از برای مشتری قرار نداده.

۱۴:۳۰ - ۴ - بایع احداث اضافی مستقل کرده باشد.

۱۵:۲۰ - در حالت اول فعل همان تسلیط خارجی بوده است که عبارتست از تملیک بایع پس بمجرد تملیک و اعطاء ثمن وارد ملک بایع نمی شود پس مبادله ای صورت نگرفته است.

۱۶:۰۰ - در حالت دوم نیز که ثمن از برای بایع نشده است پس مبادله ای در کار نیست.

۱۷:۵۰ - در حالت سوم از خود بریده است و تملیک که صورت نگرفته است.

۱۸:۴۵ - در حالت چهارم که "هبه" می شود نه بیع.

۱۹:۳۰ - پس در معاطات باید اعطاء از سوی دو طرف صورت گیرد تا صحیح باشد.

۲۲:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در بیع معاطات که قصد تملیک است پس عمل "اعطاء" موجب

موجب تسلیط از سوی بایع به مشتری نسبت به این مال یا متاع می شود پس بمجرد اخذ از سوی مشتری، این تملیک و تملک صورت می پذیرد پس اگر تا این مرحله را ایجاب و قبول ندانیم و فقط "ایجاب" بدانیم بنابراین در وقتی هم که مشتری ثمن اعطاء کرد و بایع ثمن را اخذ کرد پس آنجا هم که یک ایجاب صورت می گیرد پس در کل معاطات فقط دو ایجابین و دو تملیکین داشتیم و "قبولی" در کار نبود پس ارتباطی به بیع ندارد.

۲۵:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند وجود "قرینه" به اینکه هنگامی که مشتری ثمن را می دهد بقصد "عوضی" است پس بایع هم که متاع را داده بقصد معوضیت بوده است لذا همینطور که وجود قرینه در اینجا موجب می شود که بیع را صحیح بدانیم پس باید در حالتیهای مذکور هم قرینه مفید واقع شود.

۲۷:۵۰ - پس در این حالت در معاطات، "ایجاب" به اعطاء متاع توسط بایع است و "قبول" به اخذ متاع از سوی مشتری است.

۰۰۷۳ - مبحث البیع - المعاطاة - الاقوال فی تملیک المال - (نوار ۶ - درس ۳)

- شب چهارشنبه ۱۹ محرم ۱۳۹۱ ق - ۲۶/۱۲/۱۳۴۹ ش

۰۶:۱۰ - تملیک در معاطات به چند صورت است:

۱ - اعطاء بقصد تملیک در عوض تملیک مال دیگری باشد.

۲ - تملیک مال بعوض نفس مال دیگری باشد.

۳ - تملیک خودش (معوض) را عوض قرار می دهد بازای تملیک دیگری (عوض).

۰۹:۳۲ - در حالت سوم باید در سه مرحله بحث کنیم:

۰۹:۳۵ - الف - آیا اصل معوض قرار دادن "تملیک" صحیح است؟

۱۱:۳۰ - ب - بر فرض صحت عوض یا معوض قرار دادن تملیک، آیا "قبول" در اعطاء مال اول و اخذ آن

توسط مشتری محقق شده است یا نه؟

۱۳:۳۸ - ج - علی فرض صحت معامله آیا این معامله بیع است یا مصالحه است یا هبه ی معوض است یا

معامله ی مستقله است.

۱۴:۲۰ - در حالت (الف) تملیک که فعل و انجام کاری است پس معنای مصدري آن مد نظر است یا

نتیجه ی آن که "ملکیت" باشد مورد بحث است.

۱۶:۳۰ - معقول نبودن قرار دادن معنای مصدري برای "تملیک" در قرار دادن عوض.

۲۳:۳۰ - در "ملکیت" قرار دادن برای تملیک هم لایعقل است بجهت اینکه سلطنت بر سلطنت قرار دادن

است.

۲۵:۱۰ - در حالت (ب) مشتری که مال را اخذ می کند بمجرد این اخذ که معامله محقق نمی شود.

۰۰۷۴ - مبحث البیع - المعاطاة - تملیک العوض - (نوار ۶ - درس ۴) - شب

شنبه ۲۲ محرم ۱۳۹۱ ق - ۲۹/۱۲/۱۳۴۹ ش

۰۱:۰۰ - خلاصه جلسات گذشته.

۲۰:۵۰ - حالت (ج) در این حالت معاطات "بیع" نیست چراکه اولاً ایجابان است و نه ایجاب و قبول و دوم

اینکه مبادله بین فعلین تملیکین است نه مبادله بین مالین.

۲۲:۵۰ - اما "هبه ی معوضه" نیست چراکه بمجرد اخذ مشروط به اعطاء طرف دیگر است پس مادامی

که طرف مقابل انشاء تملیک نکند این ملکیت اولی محقق نمی شود.

۲۶:۴۰ - اما "مصلحه" هم نیست چراکه در صلح باید انشاء معنای صلح که تسالم است نشده است.

۲۷:۴۰ - بنابراین "معاوضه ی مستقله" است.

۰۰۷۵ - مبحث البیع - المعاطاة - الاباحه - (نوار ۶ - درس ۵) - شب یکشنبه

۲۳ محرم ۱۳۹۱ ق - ۱/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - چهار صورت ذکر شده در معاطات.

۰۱:۱۹ - تملیک در معاطات بصورت تملیک بازاء تملیک معقول نیست.

۰۸:۳۰ - در قضایای حقیقیه ای که عنوان أخذ شده است اگر چنانچه عنوان متخلف شود پس حکم ثابت

نمی شود.

۰۸:۴۰ - در قضایای شخصیه ی خارجیه حکم ثابت می شود.

۰۹:۱۰ - اگر در بیعی که موصوف بصفتی شد و آن صفت واقع شد پس خیار حاصل می آید و موجب

بطلان بیع نمی شود.

۱۰:۱۵ - حالت سوم این است که بایع اباحه می کند متاعش را به مشتری پس تصرف در مال از سوی

مشتری جایز است البته بازاء اینکه عوض را در ملک بایع قرار دهد پس ملکیت متاع بازاء ملک مال مشتری است.

۱۲:۰۰ - اباحه در مقابل اباحه باشد یعنی بایع مالش را اباحه می کند بمشتری بداعی اینکه مشتری هم

مالش را به بایع اباحه کند.

۱۷:۲۰ - چنین اباحه ای جایز نیست حتی اگر اذن مالک باشد نمی تواند چیز نامشروع را ماذون سازد.

۲۰:۰۰ - بیان این مطلب که اباحه، وکالت نیست.

۲۱:۲۰ - اگر البیع هو المعاوضة بین المالین باشد لاجرم این بدلیت باید در مورد خاصی باشد اما در وعاع

اباحه که بیع نمی شود پس باید در "وعاع ملکیت"

در "وعاع ملکیت" باشد.

۲۳:۰۱ - عنوان معاوضه بعنوان مبادله اطلاق نمی شود.

۲۵:۱۰ - تعریف بیع به تملیک به بدل است.

۲۹:۳۰ - در "مضاربه" پولی داده می شود که جنسی خریده شود و از ربح فروش اجناس سهمی از برای گیرنده مضاربه خواهد بود.

۰۰۷۶ - مبحث البیع - المعاطاة - التملیک بالعوض - (نوار ۶ - درس ۶) - شب

دوشنبه ۲۴ محرم ۱۳۹۱ ق - ۲/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی بخشی از جلسه ی قبل.

۰۶:۴۰ - اباحه کردن به تصرف مال ملکی موجب جواز بیع می شود.

۰۷:۰۰ - داشتن عموم اذن از طرفی و از طرف دیگر "لا بیع الا فی ملک" از هردو استکشاف می کنیم که ملکیت در لحظه است.

۱۳:۴۵ - اباحه تصرف در متعاطیین.

۲۰:۳۰ - در تعریف دیگر بیع که "البیع تملیک بعوض" پس اباحه در معاطات مشکلی ایجاد نمی کند.

۲۳:۱۰ - در مورد لا بیع الا فی ملک می توان تصور کرد که اباحه تصرفات حتی در تصرفات ملکی در معاطات جاری است.

۰۰۷۷ - مبحث البیع - المعاطاة - ذوالخیار - (نوار ۶ - درس ۷) - شب شنبه

۲۹ محرم ۱۳۹۱ ق - ۷/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - اباحه کردن تصرفات در مال خود در قبال اباحه تصرف در مال طرف دیگر .

۰۱:۳۰ - اشکال اول که عمومیات تصرف است یا تصرفات خاصه است.

۰۳:۰۰ - پاسخ اینکه تحقق موضوع (ملکیت) که بصورت صریح در معاطات نبود باید به یکی از این سه انحاء باشد یا بنحو ضمانیت است یا بنحو تقدیریت (که در لحظه) است یا بنحو التزام (استکشاف) است.

۰۴:۳۵ - ملکیت و تملکی که بنحو ضمانیت باشد هنگامی است که دلالت اقتضاء در بین باشد که صحت کلام متکلم مشروط بتحقق مدلول باشد.

۱۱:۳۰ - در معاطات این عموم اباحه تصرف موجب ملکیت ضمانیه نمی شود.

۱۳:۴۵ - ملک تقدیری هم که آنما مالک شوند هم در نوارهای گذشته مردود اعلام شد.

۱۶:۳۰ - در ملک تقدیری مشروط به این است که شارع صریحا ما را متعبد کند به چیزی که یتحقق به الملك در صورتی که تحفظ بر عموم "الناس مسلطون" و "لا بیع الا فی ملک" نتیجه ی "در لحظه" مالک شدن را می داد.

۲۳:۲۵ - در ملکیت بنحو التزام به استکشاف "ان" این است که "ذوالخيار" در زمان خيار بفروشد ملک دیگری را، پس بر آن مبنی در معاطات، ملک بنحو التزام نیست.

۰۰۷۸ - مبحث البیع - المعاطاة - الاباحه المعوضه - (نوار ۶ - درس ۸) - شب

یکشنبه ۳۰ محرم ۱۳۹۱ ق - ۸/۱/۱۳۵۰ ش

۰۴:۵۵ - اباحه ی معوضه بیع نیست چراکه در تعریف بیع مبادله مال بمال بنحو المطلقه نیست.

۰۸:۲۰ - تجویز و اباحه و تجویز نمی توان تملیک باشد.

۰۹:۱۰ - اباحه اجاره و عاریه هم نیست.

۱۰:۰۰ - پس می ماند اینکه اباحه صلح باشد.

۱۰:۱۰ - ذکر روایت صحیح که "فی رجلین کان لکلّ واحد منهما طعام عند صاحبه و لایدری کل واحد منهما کم له عند صاحبه و قال کل منهما لک ما عندک و لی ما عندی قال علیه السلام لا بأس".

۱۱:۳۰ - از این "لک ما عندک و لی ما عندی" را برخی برداشت به تسالم و تصالح می کنند.

۱۲:۴۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند تصالح نیاز به انشاء صلح بمعنا یا کنایه و لفظ بصلح است.

۱۴:۴۰ - اباحه ی معوضه را نمی توان "صلح" هم دانست پس معاطات به اباحه تصرف یک معامله ی مستقلة است.

۱۷:۲۰ - میبیح، ترخیص در تصرف از برای طرف مقابل می کند.

۲۸:۵۰ - بیان سه وجه که ۱ - لزوم مطلقا (من طرفین) ۲ - لزوم من طرف مباح له ۳ - جواز لها که أقوى لزوم من طرفین است.

۳۰:۰۴ - "الناس مسطون" دائما در موضوعی است که قابلیت "رجوع" داشته باشد.

۳۳:۱۰ - عدم تعارض

۳۳:۱۰ - عدم تعارض "الناس مسلطون على أموالهم" با "المؤمنون عند شروطهم".

۳۳:۱۷ - کافی بودن "أوفوا بالعقود" در صورت تراحم سلطنت با ملکیت در معاطات.

۰۰۷۹ - مبحث البیع - المعاطاة - الزام التکلیفی أو الوضعی - (نوار ۶ -

درس ۹) - شب دوشنبه ۲ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۰/۱/۱۳۵۰ ش

۰۳:۳۰ - ذکر روایت از امام صادق علیه الصلاة والسلام "قال سألته عن قول الله عزوجل (ان امرأة خافت من بعلها نشوزا أو اعراضا) فقال عليه السلام هي امرأة تكون عند الرجل و يكرهها و يقول لها اني اريد أن اطلقك و تقول له لاتفعل اني اكره أن تُشمت بي و لیكن انظر فی لیلتی فاصنع بها ما شئت و ما كان سوا ذلك من شیء فهو لك و دعی علی حالتی فهو قوله تعالى (فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا) فهذا هو الصلح".

۰۶:۱۰ - استفاده ی برخی از این روایت بجهت اینکه اباحه را "صلح" بدانند.

۰۷:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نتوان از این روایت هم برداشت کرد که این اباحه ی معوضه در معاطات "صلح" باشد.

۱۰:۱۵ - اباحه ی معوضه یا لازم از سوی طرفین بود یا از یک طرف و یا جواز .

۱۲:۵۳ - بررسی وجه اول که کفایت "المؤمنون عند شروطهم" و "أوفوا بالعقود" و "تجارة عن تراض" بر لزوم طرفین.

۱۵:۰۱ - لزوم تکلیفی داریم و لزوم وضعی.

۱۶:۰۱ - بیان برخی به اینکه چیزی برای وضع نیست پس لزوم وضعیه معنا ندارد.

۱۷:۳۰ - لزوم تکلیفی از "أوفوا بالعقود" می آید

۱۹:۳۵ - این اباحه ی بعوض در مقابل تصرف چگونه است آیا اباحه مادامی که موجود در خارج باشد.

۲۱:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند به بیان تصرفات "متلفه" و "غیر متلفه".

۲۲:۳۰ - عوض در مقابل تصرف است یا تصرف متلف یا غیر متلف باشد.

۲۳:۲۰ - عوض در مقابل ترخیص است یا تصرف فی الجمله است تا زمان معنی یا تصرف می کند مادامی که در ملکش باشد یا اینکه تصرف مادامی است که موجود در خارج داشته باشد.

۲۷:۰۰ - اگر اباحه ی بعوض در مقابل "مرخص فیه" باشد باید عوض را بدهد حتی اگر از مال استفاده نکند. (لزوم تکلیفی)

۲۸:۰۰ - اگر در مقابل "نفس اباحه" باشد نباید عوضی بدهد. (لزوم وضعی)

۰۰۸۰ - مبحث البیع - المعاطاة - جریان المعاطاة فی سائر العقود - (نوار ۶ -

درس ۱۰) - شب سه شنبه ۳ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۱/۱/۱۳۵۰ ش

۰۵:۳۰ - رجوع از اباحه در تصرف بعوض در مقابل تصرف خارجی معصیت است چراکه لزوم وضعی بوده است.

۰۹:۵۰ - جواز تصرف یا در مدت معینی است یا مادامی که اجازه داده شده یا مادامی که عین موجود در خارج باشد.

۱۳:۰۱ - اباحه فعلی است و استمرار آن موقت است یا دائمی.

۱۴:۱۰ - در وجهی که "اباحه" در مقابل "اباحه" باشد.

۱۴:۳۵ - عدم انطباق برخی معاملات بر این حالت اباحه در مقابل اباحه.

۱۵:۰۵ - انطباق مفهوم "صلح" یک بحث است و انشاء و قصد صلح مبحث دیگری است.

۱۵:۴۳ - پس "اباحه ی معوضه" یک معامله ی مستقلة است و طبق "المومنون عند شروطهم" باید از طرفین لازم باشد.

۱۶:۴۵ - معاطات در همه ی عقود جاری است یا خیر مثل اجاره و هبه و وقف و غیره و صحبت از ایقاعات هم نیست.

۱۷:۴۰ - برخی نسبت به سایر عقود، معاطات را جایز نمی دانند.

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند گاهی عنوان عنوانی است که قابلیت انشاء بفعل ندارد و گاهی قابلیت دارد لیکن شرعا لفظ خاصی نیاز است و گاهی مضمونی که درصدد انشاء آن هستند با مفهوم معاطات دارد.

۱۹:۵۰ - هر فعل خارجی لازم اعم است مثلا طلاق یا عتق که جدا کردن از ملکیت یا اسقاط ملکیت.
۲۱:۳۰ - در "وقف عام" اگر معاطاتی و بدون لفظ و با عمل خارجی باشد که باید مشروط به انشاء وقف می شد پس جاری نیست.

۲۴:۰۸ - در معاملاتی که اعطاء معاطاتی چیزهایی درست است که می توان تطابق آن را با عمل در خارج بجای "لفظ" قرار دهیم می تواند جاری باشد وگرنه معاطاتیش جایز نیست.

۲۷:۱۰ - در نکاح که حلیت استجاع متوقف است به زوجیت و زوجیت مشروط است به استجاع پس حلیت متوقف به وجود استجاع در خارج می شود و این یعنی توقف حکم بر وجود متعلقش می شود که لایعقل است، یعنی ارتفاع حرمت استجاع با اجنبیه منوط است به حصول زوجیت است و حصول زوجیت مشروط به استجاع خارجی می شود پس باید موضوع رافع حکم خودش باشد و این لایعقل است.

۰۰۸۱ - مبحث البیع - المعاطاة - النکاح و الرهن - (نوار ۶ - درس ۱۱) - شب

چهارشنبه ۴ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۲/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - بررسی تعمیم معاطات به عقود و ایقاعات.

۰۱:۲۰ - در هر موردی که دلیل لفظی بر معتبر بودن آن وارد بود معاطات جاری نخواهد بود.
۰۲:۴۰ - تحقق معاطات در جایی که دلیل بر لفظی بودن عقد و هم فعلی که بتواند جای لفظ را بگیرد.
۰۴:۵۵ - تشخیص مصداق خارجی در فعلی که حمل بر لفظ را داد در معاطات کفایت می کند مگر مانع عقلی یا شرعی باشد.

۰۹:۱۲ - در "نکاح" دلیل شرعی بر لفظی بودن آن داریم لذا زواج معاطاتی حرام و منهی عنه و مبعوض است لذا جایز نیست.

۱۳:۳۰ - در "رهن" باید راهن، تسلیم کند "عین مرهونه" را پس "قبض" شرط است (و رهن مقبوضه).

۱۹:۳۰ - راهن عینی را "وثیقه" قرار می دهد در مقابل دینی که دائن داده است که چنانچه طرف دیگر نتوانست در مدت معین دین بازگرداند پس راهن وثیقه را بجای طلبش بفروشد.

۲۱:۳۰ - رهن معاطاتی با مفهوم معاطات نمی خواند.

۲۵:۲۰ - برخی معاطات را در "اجاره" و "هبه" جاری می دانند.

۲۷:۵۰ - بیان این مطلب که در صورت فاسد بودن معاطات در اجاره، استحقاق "اجرت" از برای موجر محفوظ است.

۰۰۸۲ - مبحث البیع - المعاطاة - الهبة و الوقف - (نوار ۶ - درس ۱۲) - شب

یکشنبه ۸ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۶/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - ملخص بخشی از جلسه ی گذشته.

۱۱:۳۰ - در معاطاتی که مفید ملکیت باشد پس معاطات در هبه جریان ندارد.

۱۴:۱۰ - موضوع هبه دائماً در "عین" است.

۱۵:۱۰ - محقق نشدن اجاره ی عمل به تعاطی.

۱۵:۳۰ - مالک شدن مستاجر به اجاره ی اجیر چگونه می تواند بر معاطات جاری شود چراکه چگونه آن عمل مملوک مستاجر شده باشد.

۱۷:۲۰ - مگر اینکه "قبض اجرت" قبل از عمل باشد که تقریباً غیر عرفی و ناممکن است.

۲۱:۱۰ - در مورد رهن معاطات جاری است.

۲۲:۰۰ - معاطاتی که یقصد بها الاباحه که با رهن معنی ندارد.

۲۶:۰۰ - عدم جریان معاطات در "وقف" چه به قصد اباحه یا تملیک باشد.

۲۹:۴۵ - حقیقت وقف ایقاف و جلوگیری از انتقال است.

۳۱:۵۰ - اگر در وقف قصد قربت لازم نباشد پس می توان رجوع کرد ولی اجماع قصد قربت را در وقف، مشروط می دانند.

۰۰۸۳ - مبحث البیع - المعاطاة - الاباحه - (نوار ۶ - درس ۱۳) - شب دوشنبه

۹ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۷/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۵ - هر معامله ای اعم از عقد یا ایقاع اگر تعاطی قابلیت پیاده شدن در آن را داشت و برهان عقلی هم نبود که منافات یا دلیل شرعی و یا قابلیت فعل منافی معاطات نباشد پس در همه بجز آن موارد معاطات جاری است و صحیح است.

۰۴:۰۵ - بررسی ملزومات معاطات که معاطاتی که افاده ی ملکیت می کند مقتضی القاعده، لزوم است که وجوه هشتگانه را که ذکر شد که دوباره یادآوری می شود.

۰۵:۳۰ - قاعده ی سلطنت که "الناس مسلطون علی اموالهم" که أخذ معاطات بنا بر اینکه معاطات موجب ملکیت می شود پس معطی حق رجوع بدون اذن أخذ را ندارد.

۰۶:۴۵ - "لا یحلّ مال امرء الا بطیب نفسه".

۰۷:۳۰ - "لا تأکلوا اموالکم بینکم بالباطل الا أن تكون تجاره عن تراض".

۰۸:۲۸ - "أوفوا بالعقود".

۰۹:۲۰ - "البیعان بالخیار اذا افترقا وجب البیع".

۱۰:۰۰ - "المؤمنون عند شروطهم".

۱۰:۲۵ - استصحاب می کنیم بر جوع کردن معطی و شک می کنیم که ملکیت أخذ مرتفع شد یا نه پس استصحاب ملکیت می کنیم.

۱۲:۱۰ - در معاطاتی که موجب اباحه است استصحاب بقاء سلطنت می کنیم.

۱۳:۳۰ - حاکم بودن استصحاب بقاء سلطنت بر

سلطنت بر استصحاب اباحه ای که از برای أخذ است.

۱۵:۳۰ - اباحه در معاطات به سه نحو بود :

۱ - اباحه ی مالکیه مقصود للملکیه.

۲ - اباحه ی مالکی ضمنی.

۳ - اباحه ی تعبدی محض از سوی شارع.

۲۱:۳۰ - در حالت اول معطی می تواند رجوع کند و نه استصحاب سلطنت معنا دارد و نه استصحاب اباحه و نه اصاله السلطنه جاری نخواهد بود.

۲۳:۵۵ - در حالت دوم که اباحه ی ضمنیه است همانند قبلی هر دو استصحاب جاری نیست فقط قاعده ی سلطنت جا دارد و حق رجوع کرد.

۲۶:۲۵ - در حالت سوم متعاطیین قصد تملیک کرده اند در اینجا استصحاب اباحه جاری است و اصاله السلطنه هم موجود اما استصحاب سلطنت جاری نیست بنابراین متعاطیین در ملک اولشان حق رجوع ندارند.

۰۰۸۴ - مبحث البیع - المعاطاة - الملكية - (نوار ۶ - درس ۱۴) - شب سه

شنبه ۱۰ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۸/۱/۱۳۵۰ ش

۰۸:۳۰ - اشکال به بیان اباحه در معاطات که قول مشهور هم هست پس معاطات را بیع فاسد می دانند که "کلّما یُضمن بصحیحه یضمن بفاسده" پس چون شارع امضاء نفرموده هم ضمان "ملک" و "قیمه" خواهد بود پس چگونه است که مشهور می گوید "لاضمان".

۱۲:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چگونه جمع بین دو عبارت "کلّ منهما تلف فی ملک مالکه بلاضمان" و "یملک آنما حین التلف" می کنند؟ پس لایعقل است لذا مال معاطاتی هم سبب "ضمان" است هم موجب "ملکیت".

۱۵:۳۰ - در معاطات موجب ملکیت که وجوه هشتگانه بیان شد.

۱۶:۲۰ - مقتضای اصل "لزوم" بود و هنگامی که عوضین موجود باشند از "اصاله اللزوم" خارج می شویم و چنانچه تلف شدند از اصاله اللزوم استفاده می کنیم.

۱۷:۵۵ - اشکال مرحوم آقای میلانی به اینکه اگر حکمی مترتب به عامی بود و متعلّق حکم زمانی باشد و این زمان استمرار داشته باشد پس بعد از آن زمان، تمسک به عام نمی شود اما چگونه است که برخی در اینجا تمسک به عام کردند.

۲۳:۴۰ - مثلاً در "اکرم العلماء" باید همیشگی باشد اما اگر می گفت "اکرم العلماء فی کلّ یوم" و

و اما "لا تکرّم الزید فی یوم الجمعة" پس زیدی که از علماء بود در روز جمعه از عمومیت تکریم علماء خارج می شود.

۲۹:۵۰ - در معاطات مادامی که عینان موجود باشند "اوفوا بالعقود" تخصیص خورده است اما وقتی که تلف شدند به چه میزان به "اوفوا بالعقود" باید تمسک کرد.

۰۰۸۵ - مبحث البیع - المعاطاة - خيار الفسخ - (نوار ۶ - درس ۱۵) - شب

چهارشنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۱ ق - ۱۹/۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه ی مباحث گذشته.

۱۸:۳۰ - در ادله ی زمان عامی که می آید و حکمی که متعلق آن است در صورتی است که عینین وجود داشته باشند اما تلف یکی از دو مال موجب نمی شود که عمومیت حکم از بین برود پس در معاطات موجب ملکیت اطلاق در "اوفوا بالعقود" موجود است و بعد از تلف یکی از عوضین هم "احل الله البیع" را شامل می شود.

۲۴:۰۳ - وجود "البیعان بالخیار اذا افترقا" هم موجب عدم حق رجوع پس از معاطات می شود.

۲۶:۰۰ - عدم قبول کردن قاعده ی "ما یضمن" را در اباحه ی مالکیه و شرعیه باشد.

۲۶:۴۵ - بعد از تلف عوضین شک پیدا می شود به لزوم پس استصحاب به جواز می کنیم و مقتضای استصحاب این است که منتقل به بدل (مثل یا قیمت) شود.

۲۷:۵۰ - تفاوت میان "حکم جوازی که قابل استصحاب" است در اینجا و در "بیع خیار" که با اینکه عین تلف می شود باز هم خیار جاریست که در انجا فسخ می کند و "بدل" را می پردازد اما در معاطات اینطور نیست که با اینکه معاطات جایز است ولی در صورت اتلاف نمی توان فسخ کرد و به بدل اکتفاء نمود.

۲۹:۳۰ - جواز در معاطات به معنای

معنای "تراد العینین" است و نه اینکه عقد معاطاتی را فسخ نماید پس این جواز با آن خیار فسخ در عقود که امری است انشائی، متفاوت است.

۳۱:۲۰ - در "هبه" هم قابل "رجوع" است ولی در معاطات تراد (تفاعل) است.

۳۲:۳۰ - بیان این مطلب که معاطات چه مفید اباحه باشد یا موجب ملکیت در هر دو در صورت موجود بودن عوضین حق رجوع محفوظ است ولی در صورت اتلاف یکی از عوضین دیگر حق رجوع و جواز به تراد و فسخ معاطات وجود ندارد.

۰۰۸۶ - مبحث البیع - المعاطاء - الرجوع بمثل القیمه - (نوار ۷ - درس ۱) -

شب شنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۱۸/۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - در معاملات جایز می توان از خیار فسخ استفاده نمود چه مالین موجود باشند و چه تلف شده باشند که معادل مثل پرداخت می شود.

۰۴:۱۰ - در معاطاتی که جایز است در صورتی خیار فسخ جاری است که عینین تلف نشده باشند.

۰۳:۱۰ - اگر معاطات مفید اباحه باشد که چهار وجه بود که یکی قصد اباحه داشتند که در صورت تلف عوضین آن مال صاحبش در دست دیگری ید ضمانی نبوده پس بعد از آنی که تلفی صورت گیرد رجوع معنا ندارد.

۰۸:۱۰ - در وجهی که قصد تملیک کرده باشد و موجب اباحه شود این اباحه ی مالکیه ضمیمه خواهد بود پس بعد از آنی که یکی از عوضین یا هر دو تلف شد ملک خودش تلف شده پس موضوعی از ضمان و رجوع علی البدل معنا ندارد.

۰۹:۱۵ - متعاطیین قصد تملیک کرده اند ولی شارع امضاء نفرموده پس بیع فاسد بوده پس بعد از اتلاف این مال دیگری بوده که در دست طرف مقابل تلف شده بنابراین در ملک مالک اول تلف صورت گرفته اما ضمانی در کار نیست چراکه در قاعده "ما یضمن بفاسده" نیست زیرا این قاعده در جایی صدق می کند که اباحه ی مالکی صورت نگرفته باشد لذا این اباحه

این اباحه ی مالکی فرض شده است پس ید ید ضمان نبوده و رجوع الی المثل او القیمه موضوع ندارد.

۱۲:۳۵ - معاطات افاده ی اباحه می کند به تعبد شرعی در این حالت از هر چه استکشاف کرده ایم چه سیره یا اجماع این اباحه یک اباحه ی تعبدی است بنابراین این اباحه تا لحظه ی تلف بوده و بعد از تلف شدن جواز ترادی وجود ندارد.

۱۷:۵۰ - اشکال وارده اینکه در حکم عام یا خاص اگر مقید بزمان شود امکان به تمسک به عام نیست که قبلاً ذکر شد.

۲۰:۴۰ - اشکال دوم که جوازی که در رجوع فی المعاطات هست همانند جواز رجوع در هبه است که این هم در جلسات قبلی ذکر شد.

۲۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند معاطات نسبت به مالین عبارت است از داد و ستد آندو مال و تراد یعنی پس گرفتن آنها پس موضوع جواز در معاطات مغایر است از "حل العقد" که "خيار فسخ" است و از آنجایی که قوام حکم به متعلقش است هرگاه متعلق از بین رفت حکم منتفی است. موضوع تراد عوضین است پس هنگام تلف شدن یکی از عینین مجالی برای انحلال عقد نیست بلکه نتوان رجوع به مثل قیمت نشود.

۰۰۸۷ - مبحث البيع - المعاطاة - تراد العوضين - (نوار ۷ - درس ۲) - شب

یکشنبه ۱۳ ربيع الاول ۱۳۹۱ ق - ۱۹/۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۶ - ملخص مباحث گذشته.

۰۳:۲۰ - بیان این مطلب که جواز ترادی که در معاطات هست بمعنای "تراد العینین الی المملکیه" پس رجوع ببدل را نتیجه می دهد.

۰۵:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند از آنجا که ملکیت امر اعتباری است پس موضوع جواز تراد عینین بوصف وجودهما الخارجیه است پس بمجرد تلف، موضوع ساقط می شود لذا این جواز از بین می رود. ۱۹:۴۰ - دومین مطلب اینکه با فرض این جواز آیا شک در حکم جوازی که در معاطات داریم آیا مقید است بوصف وجودهما یا به این قید نیست بنابراین استصحاب به جواز ترادی که تا قبل از تلف بوده بکنیم.

۱۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در استصحاب قسم ثانی گاهی در موضوعات است که مشکلی ندارد ولی گاهی این استصحاب قسم ثانی در "احکام" بخواهیم جاری کنیم باید احراز موضوع شده باشد اما در اینجا موضوع را هنوز احراز نکرده ایم که جواز تراد عینین موجود در خارج است یا ذات العوضین پس نتوان استصحاب قسم ثانی در این حکم معاطاتی را جاری کرد.

۱۷:۴۰ - "جواز تراد" از عوارض "عینین" است و نه از عوارض "عقد" است.

۰۰۸۸ - مبحث البيع - المعاطاة - اصاله البرائة و اصاله السلطنة - (نوار ۷ -

درس ۳) - شب دوشنبه ۱۴ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه ی بخش انتهایی جلسه ی گذشته.

۰۵:۴۷ - شک در بقای مالکیت معطی مال در معاطاتی که موجب اباحه می شود، این شک موجب استصحاب مالیت می کند که به اصاله السلطنة تعبیر می شود.

۰۶:۵۰ - بکارنبردن قاعده ی سلطنت در عوض، اصاله السلطنة بدلیل مشکوک بودن بقاء متاع که ملک مالکش باشد لذا استصحاب می کنیم و به اصاله دست می یابیم.

۱۰:۱۵ - اصل برائت دائما اصل "حکمی" است و عدم جریان اصل حکمی با وجود داشتن اصل "وضعی".

۱۲:۲۰ - مراد از "اصل برائت" در اینجا همان "استصحاب عدم اشتغال ذمه ی صاحب متاع است بالمثل و القيمة".

۱۳:۲۰ - معارضه "اصل برائت" و "اصاله السلطنة" لذا دلیلی نداریم بر "رجوع" صاحب مال.

۱۶:۱۰ - ضمان تعلیقی از مفاد "قاعده ی ید" خارج است.

۱۹:۴۵ - اشکال اول اینکه اصاله السلطنة حکومت دارد بر اصل برائت لذا معارضه بینشان معنا ندارد چراکه اصاله السلطنة، اصل سببی است ولی اصل البرائة، اصل مسببی است پس در صورت شک در "سبب" شد لذا موجب استصحاب سلطنت می شود و دیگر نوبت به "مسبب" نمی رسد.

۲۲:۱۵ - افاده ی "اصاله السلطنة" به "رجوع" به مال است بنابراین اگر مال طرف مقابل تلف شده بود پس ثبوت اشتغال ذمه با اصاله السلطنة اثبات می شود.

۲۳:۵۰ - اشکال دوم اینکه با وجود علم اجمالی به اینکه در قبال مال یا ثمنی که از دیگری گرفته ضامن است یا به عین موجوده یا بدل و قیمت آن، پس این علم اجمالی بضمن موجب سقوط "اصل برائت" می شود بنابراین "اصاله السلطنة" بتنهایی جاری خواهد بود.

۲۷:۵۵ - سقوط اصل برائت بدلیل وجود علم اجمالی بضمانی است که یا موجب ضمان به پرداخت خود مال را بدهد یا موجب به پرداخت بدلش باشد و از آنجایی که اصل بر عدم اشتغال ذمه است و از طرفی هم

اصل به دادن آن متاع است بنابراین با تعارض این دو استصحاب نتیجتاً هردو از بین می روند پس "اصالة السلطنة" جاری می شود.

۲۹:۴۵ - اشکال سوم اینکه صاحب عین تلف شده بمقتضای سلطنتی که داشت پس باید بدل را بگیرد و دیگری هم رجوع می کند و مثل قیمت را می گیرد.

۳۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی در مورد اشکال اول می فرمایند که در مورد حکومت اصل سببی بر اصل مسببی در صورتی است که تسبب هم شرعی باشد لذا استصحاب سلطنت جاری است و برگشتن متاع به خودش ملازم این است که مالی که تلف شده است را ضمانت کند و این لازمه شرعی نیست پس حکومت اصلی بر اصل دیگر وجود ندارد.

۰۰۸۹ - مبحث البیع - المعاطاة - ضمان الید - (نوار ۷ - درس ۴) - شب

چهارشنبه ۱۶ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۲۲/۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۳۰ - بحث در مورد معاطاتی است که موجب اباحه شود اکنون با تلف احد العوضین یا هردو تکلیف چیست؟

۰۰:۳۰ - فرق "لزوم" و "جواز" این است که در صورت لزوم پس از اتلاف، موجب ضمان برد بمثل یا قیمت می شود.

۰۴:۲۰ - بحث در لزوم جواز مبتنی بر این است که بواسطه ی تلف استکشاف می کنیم که در لحظه ی اتلاف مالک شدند اما در صورت تلف شدن یکی از دو مال پس ملکیتش بر هر دو مال معنا ندارد پس در لحظه باقی در ملک مبدل است.

۰۸:۱۰ - برخی معتقدند که تلف شدن "احد العوضین" موجب "لزوم" در معاطات نمی شود چراکه استدلال به "اصالة السلطنة" می کنند یعنی با تلف شدن یکی از دو مال شک می کنیم به خروج مال از مالک قبلی اش پس استصحاب می کنیم به بقائش لذا اصالة السلطنة موجود است نهایتش لزوم به پرداخت به قیمت مال می شود.

۱۳:۵۰ - از آنجا که مقتضای ید این است که ضامن مال طرف مقابل باشد لذا نمی شود از اصالة براءة ضامن بودن معطی را جاری کنیم.

۱۴:۴۰ - لذا همان اصالة السلطنة جاری است.

۱۵:۰۱ - پاسخ این است که قاعده ی "ید" وقتی جاری است که از ابتداء "ید ضمان"

که از ابتداء "ید ضمان" باشد وگرنه اگر شئی در دست انسان بود و ید ضمانی نبود که در صورت تلف شدن مثل قیمت ندارد پس در اباحه ی تصرف که ید ضمانی در کار نیست و پس از اتلاف باز هم مکلف به پرداخت نیست بلکه هنگامی که طرف رجوع کند و درخواست مالش را کند آن وقت "ضمان علی تقدیر" است و نه ضمان ید.

۱۷:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تمسک به قاعده ی ید درست است (وبا اصل سلطنت معارض می شود) چرا که در صورت رجوع در معاطات، گفتیم موجب منحل شدن معاطات نمی شد پس ضامن به پرداخت به بدل است.

۲۴:۳۰ - پاسخ اشکال اول که اصالة السلطنة حاکم بر اصالة البرائة است گفتیم که باید وجه سبب شرعی باشد و ترتب سبب بر این مسبب هم شرعی باشد در صورتی که هیچکدام شرعی نیست.

۲۹:۲۰ - در پاسخ اشکال دوم می فرمایند که وجود علم اجمالی به ضمان، یا بصورت ضمان عین مال است یا بدلش یا قیمتش است، بنابراین اگر نفی ضمان بدلیت کردیم (عدم ضمان) لاجرم نفی ضمان به عین مال کردیم و این معارض است با محفوظ بودن ملکیت اول مال در نزد متعاطیین در معاطات است.

۰۰۹۰ - مبحث البیع - المعاطاة - تساقط الاستصحابین - (نوار ۷ - درس ۵) -

شب شنبه ۲۶ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۱/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه ی جلسه ی قبل.

۲۰:۰۵ - وجود ضمان بواسطه ی تلف شدن یکی یا هر از مال در معاطات پس اصل عدم ضمان به بدل خارجی و اصل عدم ضمان بمثل قیمت همدیگر را اسقاط می کنند لذا اصل سلطنت باقی می ماند.

۲۳:۱۰ - استصحاب عدم ضمان ببدل واقعی داریم و نیز استصحاب عدم مجعولیت عین موجود بدلا هم داریم لذا هر دو ساقط می شوند بنابراین فقط اصالة السلطنة باقی می ماند.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در اینجا چیزی بنام اصل سلطنت نداریم بلکه قاعده ی سلطنت

می باشد.

۲۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند با ساقط شدن دو استصحاب قبلی دیگر عنوان مال محرز نیست پس اصالة السلطنة موضوع ندارد.

۰۰۹۱ - مبحث البيع - المعاطاة - الضمان ببدل - (نوار ۷ - درس ۶) - شب

یکشنبه ۲۷ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۲/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - ملخص جلسات قبلی.

۰۴:۰۵ - معنای "فلا اصل" این است که اصلی نداریم که تعیین کند ضمان را پس اصل برائت هم جاری نمی شود.

۰۶:۰۰ - معنای دوم "لا اصل" یعنی هر دو اصل معارض هم بودند لذا تساقط می کنند که بیان شد.

۰۷:۱۰ - بیان اینکه لاجرم "ضمانی" در کار است خواه "جعل شارع" باشد یا "متعاطیین جعل" کرده باشند.

۰۸:۳۵ - بدلی که شارع وضع می کند این است که هر یک از دو مال یا هر دو اگر تلف شد پس شارع عین موجود را بلافاصله بدل تلف قرار می دهد.

۱۰:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در صورتیکه این ضمان به معنای بدلیتی که از سوی شارع وضع شده است بگیریم که چیزی بنام اصالة السلطنة نداریم بلکه استصحاب می کنیم "ملکیت" را از "سلطنت بر مال" پس گفتیم دو استصحاب در مقابل هم قرار می گرفتند پس ملکیت زیر سوال می رود لذا وقتی هنوز اصل ملکیت احراز نشده پس نمی توان از اصل سلطنت استفاده کرد چراکه اصالة السلطنة موضوع ندارد.

۱۸:۱۰ - و در صورتی که "ضمان" به معنای بدلیتی که متعاطیین وضع کرده اند باشد لذا ملکی که محجور شود دیگر سلطنت ندارد پس

پس اصالة السلطنة مجرا ندارد.

۱۹:۴۰ - بیان اشکال سوم که عموم "الناس مسلطون علی اموالهم" موجب می شود که مادامی که مال موجود است لازم است عینش را استرجاع کند و اگر تلف شده مثل قیمتش را باید بگیرد پس اصل برائت جاری نمی شود با وجود قاعده ی سلطنت چراکه "اصل" همیشه محکوم "قاعده" است.

۲۲:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند موضوع "مسلطون"، اموالهم است و اضافه ی ملکیت است و هر متلبسی به اضافه "ظهور در فعلیت" دارد به این معناست که این مال دائماً و بالفعل در ملکیت شخص است حال اگر مال تلف شد از قبل اموالهم بوده یا تازه بمحض تلف اموالهم شده است به عموم "الناس" نمی توان گفت که تالف مالک است یا نمی توان گفت اثبات می کند مثل قیمت ملکش است پس تمسک کردن به "الناس مسلطون" بجهت اثبات اخذ بدل کارآیی ندارد.

۲۷:۰۰ - بیان این مطلب که در معاطات چه موجب ملکیت باشد و چه اباحه اگر قسمتی از مال یا یکی از دو مال یا هر دو مال تلف بشود موجب "لزوم" است مگر اینکه متعاطیین از ابتداء قصد اباحه داشته باشند نه قصد تملیک در آنجا فرق می کند.

۲۸:۱۵ - بیان اینکه در معاطات یکی از عوضین، "دین" باشد پس این "دین" بعوض "مال" داده شده است بنابراین لاجرم مالک ما فی الذمه ی خودش می شود پس "ما فی الذمه" ساقط می شود.

۰۰۹۲ - مبحث البیع - المعاطاة - بدل الدین - (نوار ۷ - درس ۷) - شب

دوشنبه ۲۸ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۳/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۴۰ - اگر احد العوضین در معاطات "دین" باشد دو حالت است:

۱ - بایع اعطاء کند و مشتری دائن باشد پس به اعطاء و اخذ ایجاب و قبول است و ما فی الذمه ثمن است.

۲ - اما اگر دائن بفروشد پس مبیع ما فی الذمه است پس ایجاب و قبول در اینجا این است که اعطاء الثمن همان قبول مقدم و ایجاب متاخر خواهد بود.

۰۷:۴۵ - بیان این مطلب که انسان ممکن است که مالک ما فی الذمه ی خودش بشود معنا ندارد چراکه بیع اگر عبارت بود از تملیک پس لاجرم ملکیت طرفین لازم می آید پس در اینجا که یکی از عوضین دین است و دائن فروشنده باشد و از آنجا که ملکیت ما فی الذمه ساقط شود.

۱۲:۳۰ - در بیع ما فی الذمه یعنی ما فی الذمه ی خودش را اسقاط کرده پس احد العوضین تلف شده بنابراین یوجب اللزوم پس اخذ می خواهد.

۱۹:۰۱ - احتمال بازگشت ما فی الذمه.

۲۳:۰۱ - قوام "عهده" در ما فی الذمه در مملوکیست مال است پس معنا ندارد که خارج شود از ملکیتش.

۲۵:۰۰ - امکان "عود" اگر بواسطه ی "جواز معاطات" باشد که دور باطل است پس نیاز به دلیل اثبات کننده داریم.

۲۷:۲۰ - عدم وجود دلیل اثباتی موجب می شود که نتوان در دینی که بجای یکی از عوضین قرار گرفته است، عود کنیم.

۰۰۹۳ - مبحث البیع - المعاطاة - بدل الدین - (نوار ۷ - درس ۸) - شب سه

شنبه ۲۹ ربیع الاول ۱۳۹۱ ق - ۴/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه ی قسمتی از جلسه ی قبل.

۰۴:۲۵ - چون مفهوم "ملکیت" و "ذمه" اعتباری است پس اگر ذمه که همان "عهده" است خارج شد و بعد از اسقاط قابل "عود" است چراکه امری اعتباری است اما وقتی امری خارجی ساقط شد دیگر عود پذیر نیست.

۰۶:۳۰ - بجهت بررسی معاطاتی که یکی از عوضین "دین" باشد باید یادآور شد که همانگونه که در "اقالة" یا "بیعی" که خیار فسخ داشت پس مدیون "متاع" را در "عوض" دینش فروخت چون حق فسخ داشت، دینش دوباره بر می گردد.

۰۸:۱۰ - اما در معاطات با توجه به اینکه اصل قوام "عهده" به اعتبار ذمه است و اگر ذمه ساقط شد دیگر نه ثبوت حقیقی دارد و نه ثبوت اعتباری چراکه "الاسقاط لایعود".

۱۱:۴۵ - جواز در معاطات این بود که متعاطیین جایزست که مالین را پس بدهند پس مفهوم عود یعنی چیری را برگرداندن یعنی چیزی بوده که بر می گردد بنابراین دینی را که بمحض معاطات ساقط شد لذا دینی دیگر در کار نیست و هنگام عود بر فرض جواز رجوع و فسخ دیگر مفهوم دین معنا ندارد که بتواند عود کند.

۱۴:۳۵ - بیان برخی که عود را قبول ندارند بدین جهت است که

که اعتبار "عود" منوط به اعتبار "بقاء" است پس باید شیئی باقی باشد که دین معنا پیدا کند بنابراین وقتی که دینی ساقط شد شیئی باقی نمی ماند از برای "عود".

۱۵:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که همانگونه که در بیع، خیار فسخ وجود دارد و یا در اقاله و استقاله پس از فسخ، ملکیت جدیدی حادث می شود و نه اینکه ملکیت اولیه باقی باشد لذا در معاطات بقصد تملیکی که یکی از عوضین "دین" باشد و بعد جواز رد است (که دلیل برای امکان عود است نه دلیل خود عود) لذا عود به آن که ساقط شد نمی کند بلکه ذمه ی جدیدی به گردنش می آید.

۲۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً در این معاطات که یکی از عوضین "دین" باشد مشکوک به جواز "تراد" هستیم چراکه بدلیل نداشتن قدر متیقن سابق هم نمی توان استصحاب کرد ثانیاً اگر هم جوازی بود "جواز ردّ الشیء الی الملک" بود که هر دو عوضین وجود خارجی داشته باشند در صورتیکه در اینجا شیء ساقط شده است.

۲۳:۱۵ - برخی معتقدند که در معاطاتی که تفید اباحه باشد و نه ملکیت پس در این معاطاتی که یکی از عوضین دین باشد پس اباحه ی دین ملازم سقوط دین است لذا تلف یکی از عوضین است و "لزوم" نمی آورد.

۲۴:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که وقتی متعاطیین قصد تملیک کرده بودند ولی شارع امضاء نکرد و این معاطات موجب اباحه شد پس شرعاً اباحه آمد معنای این اباحه از دو حالت خارج نیست:

۲۵:۴۵ - حالت اول اباحه ی تصرف انتفاع باشد پس انتفاع به دینی که در ذمه خودش است معنا ندارد پس در این حالت معاطات درست نیست.

۲۶:۲۰ - حالت دوم اباحه تصرف بمعنای مطلق تصرفات (فروش، وقف، بخشش، انتقال و ...) باشد پس این تصرفات هم که مختص "ملک" است و در صورتیکه که اینجا شارع ملکیت را زیر سوال برده بود که موجب اباحه شد پس ملکی هم که در کار نیست لذا این معاطات هم باطل است.

۲۶:۳۵ - برخی می گویند "اباحه کردن" دین بر کسی همان عبارت دیگر از "اسقاط" دین است که نیاز به "دلیل" داریم.

۲۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر شارع صریحاً بفرماید که این دین می تواند بجای عوض قرار گیرد و ساقط شود البته بدلائل التزامیه (یا اقتضاء) درست است ولی از "ادله ی عامه" که "کلّ معاطات تفید الاباحه" پس افراد ممکنه را شامل می شود بنابراین آن هایی که معاطات را تفید الاباحه می دانند در صورتی که یکی از عوضین "دین" باشد بر جوازش مشکل پیدا می کنند ولی ما که معاطات را موجب ملکیت می دانیم مشکلی نداریم و حتی در رجوع و فسخش هم ایرادی نیست.

۰۰۹۴ - مبحث البیع - المعاطاة - نقل الملكية - (نوار ۷ - درس ۹) - شب

چهارشنبه ۱ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۵/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۳۰ - بیان اینکه در معاطات اگر متعاطیان هردو یا یکی از آندو نقل کند آنچه را که به او منتقل شده است آیا این نقل به غیر کردن موجب "لزوم" می شود یا خیر؟

۰۱:۴۰ - بیان این مطلب که یک طرف نقل می کند یا هر دو و اینکه آیا بعقد لازم نقل می کنند یا عقد جایز.

۰۱:۵۰ - بررسی این مطلب که اگر بعقد لازم بود پس لزوم می آید پس اگر دوباره برگشت و فسخی دربین آمد مانند "غبن" باشد یا "اقاله" شده است و یا اینکه عود ملکی می شود به هبه مهم "عود" است.

۰۹:۲۰ - در صورتی که "نقل ملکی" باشد لاجرم "لزوم" به معاطات جاری است چه هردو نقل کرده باشند و چه یکی از متعاطیین این حکم در معاطاتی که موجب اباحه هم صادق است.

۱۱:۳۰ - جوازی که در معاطات داشتیم جواز به ارجاع "ملکین" بوده لذا پس از ایجابین دیگر از ملک قبلیشان خارج شده است.

۱۲:۵۰ - برخی می فرمایند که معنای جواز در معاطات این است که هر یک از متعاطیین حق استرجاع "عین" را دارد لذا این "نقل" به منزله ی جعل الخيار به اجنبی بوده است بنابراین در معاطاتی

در معاطاتی که موجب ملکیت می شود و جواز تراد هم هست پس آن جواز "رد" مانع است که عقد لازم موضوعاً تحقق پیدا کند.

۱۴:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که جواز رد در معاطات یا اباحه ای که در معاطات است "حکم" است و نه "حق" پس جواز تراد است حکماً و نه حقاً بنابراین در جایی که عود شود بغیر فسخ (ارث یا ابتیاع یا هبه ...) اتباطی با مملوکیت متعاطیین در این معاطات ندارد چراکه ملکیت جدیدی بوده است.

۱۹:۳۰ - اما اگر عود به ملک شد بوسیله ی "فسخ" که "خیار غبن" یا "اقاله" در کار بود پس چون "الفسخ عبارة عن حل العقد" پس معاطات باطل می شود پس هردو رجوع می کنند به مملوکین قبلیشان لذا ملکیتشان معاطاتی است.

۲۸:۱۵ - معاطاتی بود که جواز در رد عوضین در آن باشد اگر مانعی (مثل نقل تملیکی لازم الی الغیر) پیدا شد پس مقتضی جواز بود و در صورت رفع شدن مانع لذا مقتضی اثرش را می کند.

۲۹:۳۰ - مقتضی ای که داشتیم بدلیل لَبّی بوده چراکه دلیل لفظی که جواز عموم در کار باشد که نبود پس با رفع شدن مانع شک داریم به اینکه پس از از بین رفتن ملکیت آیا ردّ مطلق ملک است یا ردّ ملک بالفعل باشد پس احراز موضوع نشده است که بتوان استصحاب کرد لذا احراز مقتضی هم نشده است.

۰۰۹۵ - مبحث البیع - المعاطاة - عقد اللازم فی مال المأخوذ بالمعاطاة (التي

تفید الاباحه) یوجب الملكية - (نوار ۷ - درس ۱۰) - شب شنبه ۴ ربیع الثانی

۱۳۹۱ ق - ۸/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی بخشی از جلسه قبل.

۰۶:۲۰ - بیان اینکه آیا در نقل، "فسخ" سبب جدیدی برای ملکیت است یعنی فسخ معامله باشد یا اینکه "فسخ" عبارت است از اینکه عوضین برگردد به هر کدام ولی بیع معاطاتی هنوز اعتبار بقایی دارد بنابراین در اینجا استصحاب جاری می شود.

۱۱:۰۱ - اباحه ی "نقل" در عقد لازم پس از معاطات موجب اباحه، بمعنای اینست که لاجرم قبل از این عقد لازم "مالک" شده بوده حال بواسطه ی این عقد لازم (مثلا فروختن) که متعاطی "نقل" کرد متاع را پس اگر منصرف شدند و این عقد لازم "فسخ" شد بنابراین بر می گردد به ملکیت و چون "لابیع الا فی ملک" پس این ملکیت جدیدی از برای اوست و دیگر جایی برای "جواز تراد در معاطات قبل از عقد لازم مثلا بیع جدیدی که کرده بود و فسخ شد" جاندارد.

۱۴:۱۰ - پس "معاطات" بواسطه ی هر "عقد لازمی" از سوی متعاطیین با غیر، "لازم" می شود حتی اگر آن عقد فسخ شود مگر اینکه

مگر اینکه "اباحه" ای که در معاطاتی که بوده است از اول به "قصد تملیک" نباشد و بـ "قصد اباحه" بوده باشد.

۲۰:۱۰ - استدراک برخی به اینکه با جاری شدن این عقد لازم، استکشاف می کنیم که متعاطی بمحض انجام عقد لازم، مالک شده است و هنگامی که فسخی صورت گیرد آن ملکیت هم دوباره از بین می رود و در حکم اباحه در معاطات جواز تراد دوباره حاصل می شود.

۲۵:۲۰ - بنا به این استدراک مجبور می شویم دو امر محال را بپذیریم که موجب رد شدن این برداشت است.

۰۰۹۶ - مبحث البیع - المعاطاة - فسخ البیع فی مال الماخوذ بالمعاطاة یوجب الاباحه - (نوار ۷ - درس ۱۱) - شب یکشنبه ۵ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۹/۳/۱۳۵۰ ش

۱۰:۴۰ - کاشفیت از ملکیت در عقد لازم با مال معاطاتی منوط است به عدم فسخ آن وگرنه آن کاشفیت بسبب فسخ، مرتفع می شود.

۱۲:۲۰ - بیع کردن مال معاطاتی که موجب اباحه بوده است سبب ملکیت می شود و نیز مشتری هم مالک می شود حال اگر بواسطه ی فسخ این بیع، هم ملکیت مشتری و هم ملکیت فروشنده از متاع از بین می فرود و دوباره اباحه در کار می آید.

۱۵:۰۱ - انشاء بیع سبب مالکیت است پس لحظه ی ایجاب، لحظه ی مالکیت است بنابراین این مالکیت سبب می شود که قبول از برای مشتری حاصل شود لذا مشتری هم مالک می شود.

۱۶:۵۰ - بنا بداشتن دلیل برای اباحه در مال معاطاتی که موجب اباحه است می فهمیم که بواسطه ی عقد لازم بر این مال موجب ملکیت است.

۲۳:۱۰ - فروش مال مردم در حالتی که معاطات موجب اباحه ی شرعیه باشد پس بعد از آنی که فروش فسخ شد پس مال دوباره حکم مال معاطاتی می گیرد.

۲۷:۰۱ - ضعیف بودن هر دو قول بدلالی که گفته خواهد شد.

۰۰۹۷ - مبحث البیع - المعاطاة - سقوط جواز التراد - (نوار ۷ - درس ۱۲) - شب دوشنبه ۶ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۱۰/۳/۱۳۵۰ ش

۰۳:۴۵ - اگر یکی از متعاطیین با مال معاطاتی "عقد لازمی" با شخص ثالثی کرد بنابراین "جواز تراد" ساقط می شود.

۰۶:۴۵ - عدم توانایی الزام شخص پس از ازبین رفتن مملوکی.

- ۱۰:۰۱ - در معاطاتی که بقصد ملکیت بوده ولی شارع اباحه کرده نمی تواند تملیک کند مال غیر را ولی همین اندازه جواز و صحت عقد لازم جدید می تواند بر ملکیت آن افاده کند پس جواز تراد ساقط میش ود.
- ۱۲:۴۰ - پس از تعاطی عوضین و اباحه شرعی تصرفات مطلقه در معاطات بقصد تملیک و نتیجه ی اباحه اگر هبه کرد چون در عقود معاوضیه ملکیت در لحظه صورت گرفته ولی در هبه دلیلی به ملکیت در لحظه نداریم پس اگر بخواهد رجوع کند از هبه بنابراین جواز تراد در اینجا صدق می کند.
- ۲۴:۱۰ - اینکه آیا این حق رجوع در هبه از برای مالک است یا از برای واهب است.

۰۰۹۸ - مبحث البیع - المعاطاة - عدم جواز الرجوع بعد عقد اللازم فی مال المأخوذ بالمعاطاة - (نوار ۷ - درس ۱۳) - شب سه شنبه ۷ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۱۱/۳/۱۳۵۰ ش

- ۰۰:۲۰ - "تراد" از باب تفاعل است لذا این "رد" بایستی از هر دو طرف صورت گیرد.
- ۰۱:۴۰ - مادامی که "تلف" در کار نباشد باید گفت که امکان "رد" هر یک وجود دارد لذا موضوع جواز، "تراد" است.
- ۰۲:۵۰ - اگر احد العوضین انتقال بدیگری یافت، با یک "عقد جایز"، تملیک جایزی در کار می آید بنابراین بعد از تملیک کردن از ملک طرف خارج می شود پس تراد موضوع ندارد پس نتوان رجوع کرد.
- ۱۲:۲۰ - در معاطات حکم به اباحه اگر مال معاطاتی را "هبه" کرد بنابراین از ملکش خارج می شود البته برخی معتقدند که مال مردم را بواسطه اباحه ای که در تصرفش بوده "هبه" کرده است.
- ۱۵:۰۱ - حق رجوع در هبه باعث می شود تراد، صدق کند.
- ۱۷:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر مالک حق رجوع دارد پس در هبه، واهب حق رجوع داشت آیا واهب بعنوان مالک حق رجوع دارد که هیچکدام "حق رجوع" ندارند و اگر رجوع بمطلق واهب باشد چه مملک خودش یا غیر باشد بنابراین مبیح که مالک است حق رجوع نخواهد داشت.

- ۱۹:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مگر اینکه تنقیح مناط کنیم به این معنا که الواهب له الرجوع از این دلیل استفاده کنیم پس منظور، مطلق واهب نیست و واهبی باید باشد که ملکیت داشته باشد

پس مبیحی که مالک بود اگر چه دیگری هبه کرده است اما علت تامه ی هبه به مالکش باز می گردد لذا حق رجوع برای مالک اینگونه بیان شود.

۲۰:۱۵ - اگر مالک رجوع در هبه کرد پس موضوع "تراد معاطاتی" محقق می شود پس بمجرد "هبه کردن"، آن اباحه ی شرعیه از بین می رود لذا ملک دیگری که برایش تصرفش مباح بود از بین رفت پس برگشت به ملک مبیح خواهد بود.

۲۲:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "تراد معاطاتی" در صورتی دوباره محقق می شد که شارع ما را متعبد کرده باشد به اباحه ی "ما تعاطیا به" بوده باشد و در این حالت که برگشت به ملکیت ملک مباحثش است.

۲۳:۲۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "مباح له" هنگامی که مال معاطاتی را هبه کرد با این هبه از ملکیت طرف مقابل خارج شده است و به ملک شخص ثالث وارد شد پس "ضمان" در کار می آید پس واهب ضامن می شود که عین موهوبه را بدهد یا بمثل قیمت و بدل بنابراین در صورت رجوع که بخواهد حق رجوع داشته باشد لازمه اش این است که جمع بین "عوض و بدل عوض" شود و این محال است لذا جواز رجوع ندارد.

۳۰:۱۵ - نظر مرحوم آقای میلانی اینست که در معاطات نقل و انتقال جایز مال معاطاتی، خواه معاوضی باشد یا غیرمعاوضی خواه علی القول بالاباحه یا بالملک باشد لازم است و جواز رجوع نداریم و موضوع "تراد" از بین رفته است.

۳۰:۴۲ - به روایتی شهادت حضرت صدیقه سلام الله علیها است و لعنة الله علی من آذاها.

۰۰۹۹ - مبحث البیع - المعاطاء - توقف الجواز من المالك - (نوار ۷ - درس ۱۴)

- شب چهارشنبه ۸ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۱۲/۳/۱۳۵۰ ش

۰۲:۱۰ - پس از معاطات، یکی یا هر یک از متعاطیین، مال را به شخص ثالثی بنا به اباحه ای که در تصرف مال معاطاتی در دستشان داشتند آن را "بیع" کند پس از آن شخص "ثالث" این را به شخص "رابعی" معامله کرد حکم چه می شود؟

۰۶:۲۰ - آیا اجازه ی مالک اول در کجا اثر دارد.

۰۷:۵۰ - اجازه را همواره باید مالک وارد کند پس بدالت التزامیه سومی به چهارمی اجازه داده بوده است که بیع کرده و اما از برای اجازه در بیع فضولی باید از مالک صادر می شد.

۱۵:۱۰ - اشکال اول اینکه اجازه کردن مالک اول همان رجوع است که پاسخ این بود که بدالت التزامیه ممکن است.

۱۶:۰۸ - اشکال دوم اینست که این اجازه سبب شود که هم دخول فی الملک باشد هم خروج در آن واحد از برای خودش محال است چراکه "اجتماع ملکیتین فی ملک واحد بشیء واحد" است.

۱۷:۵۰ - اگر فروش ثالث به رابع با لفظ ایجاب قبول لفظی بوده است که در دو زمان و آنیین بوده و اگر هم بمعاطات بوده که اعطائش ایجاب و اخذش قبول بوده پس در دو لحظه بوده است که خودش از ملک خارج و سپس وارد مملکتش می شود پس

پس تناقضی در کار نیست.

۲۴:۰۵ - آیا ملکیتی که از برای شخص ثالث حاصل شده است در لحظه ی اجازه باشد یا قبل از آن است که در در لحظه محال است پس قبلش بوده است.

۲۴:۵۵ - ملکیت شخص ثالث متوقف به اجازه است و اجازه هم متوقف به رجوع است و این دور باطل است.

۲۵:۵۲ - کافی بودن "ترتب تبعی" بین شرط و مشروط حتا در زمان واحد، پس اجازه سبب ملکیت خودش می شود و این نیز تاثیر در ملکیت دیگری پس اینجا ترتب تبعی در شرط و مشروط است و "معیت فی ان واحد" نیست.

۲۷:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اراده ی باطنی که تاثیر ندارد و آن اراده ی محضی را قبول داریم چراکه مشهور می فرماید البته با نیامدن "کاشف"، بنابراین در بحث ما چون شخص می داند وقتی اجازه اش اثر دارد که "مالک" باشد پس کاشف بعمل می آید که ملکیت قبل از معامله جدیدش صورت پذیرفته است.

۰۱۰۰ - مبحث البيع - المعاطاة - الاجازة - (نوار ۷ - درس ۱۵) - شب شنبه ۱۲

ربيع الثانى ۱۳۹۱ ق - ۱۷/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی جلسه قبل.

۱۱:۱۰ - بیان اشکال سوم در اینکه الاجازة رجوع اگر اجازه، رجوع باشد پس اجتماع ضدين پيش می آید به اینگونه که ادخال ملک فی نفسه و همزمان اخراج ملک عن نفس واحد است.

۱۶:۱۰ - پاسخ اینست که اینکه اجازه می کند قصد رجوع "دارد پس رجوعش مسبب از اراده اش است و تمليکش للغير مسبب از اجازه اش می باشد و این دو "لحظه" و "آن" متفاوت است هرچند همزمان باشند.

۱۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "دلیلی" برای مواردی چون اجازه و رجوع که محتاج به "انشاء" باشند نداریم بنابراین اجازه کاشفیت دارد.

۰۱۰۱ - مبحث البيع - المعاطاة - اجازة التصرف لشخص الثالث من مالک

الثانى - (نوار ۷ - درس ۱۶) - شب دوشنبه ۱۴ ربيع الثانى ۱۳۹۱ ق -

۱۹/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۶ - ملخص جلسه ی گذشته.

۰۶:۰۵ - "اراده ی رجوع" تاثیرش در عود به مالک اول مشروط است به آمدن "اجازه" و دائماً فعلیت اثر در زمان "شرط" است و نه در لحظه ی "مقتضى" پس تحقق رجوع و دخول ملک همزمان به خروج از ملک می آید پس اجتماع ضدين می شود.

۱۰:۵۵ - پاسخ اینست که "تاثیر شیئی واحد در اثرین" بنحو المعیة در مقام "تاثیر" مشکلی ندارد و اگر که این دو اثر در "عرض واحد" باشند و بینشان "ترتب" نباشد پس این اجازه در رجوع دخالت دارد در تاثیر ارادة (شرط است) پس این ملکیت اگر بین آن ملکیت اول ترتب نداشت مشکلی نبود اما "ملکیت مشتری فضول" مشروط است به اینکه "اجازه" باشد لذا بین این دو اثر (ملکیت مالک اول و ملکیت مشتری) در عرض واحد نیستند لذا "اجازه" تاثیر می کند در دو "ملکیت" اما در طول یکدیگر و نه در عرض هم پس "اجتماع ضدين فی مرتبة واحدة" نخواهد بود و مشکلی نیست.

۱۴:۲۰ - اگر مالک ثانی (که مالی که در دستش از ملک متزلزل است) اگر اجازه کند پس شخص ثالث، مالک می شود.

۱۵:۲۰ - اما در معاطاتی که افاده ی ملک نکند و اباحه باشد در این حالات مالک ثانی و ثالث چگونه است.

۱۷:۰۰ - شخص ثالث، مالی که در دست "مباح له" بود را فضولی فروخت اینجا اجازه ی "مباح له" اثری ندارد لذا در قول به "اباحه" در معاطات باعث می شود که "مباح له" که مالک نبوده بلکه مباح در تصرف بوده نمی تواند رجوع کند.

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در معاملات فضولیه دائما "مال کسی" را که فضولتا می فروشد این صورت بیع است و حقیقت بیع همان اجازه ی در بیع فضولی است پس نظر مرحوم آقای میلانی این است که در معاطات چه تفید الملک و چه تفید الاباحه اجازه ی شخص ثانی در معامله ی شخص ثالث اثر خواهد کرد.

۱۹:۵۵ - بیان اینکه در بیع فضولی دو حیثیت دارد اول حیثیت "اجازه" که تنفیذ می شود و حیثیت "رد" که از بین می رود و باطل می شود.

۲۰:۴۵ - معاطات تفید الملک باشد اگر مالی که در دست "مالک ثانی" است پس "شخص ثالث" بیع فضولی کند و "مالک ثانی" "رد" کند پس این رد اثر دارد و موجب ابطال بیع فضولی می شود و اما "مالک اول" هیچ اختیاری ندارد مگر اینکه قصدش "رجوع" از معاطات اولی بوده که اثر خواهد کرد.

۲۳:۵۰ - در معاطاتی که تفید الاباحه باشد در "رد" کردن "مباح له" اثری نخواهد داشت مگر اینکه به عنوان ابطال بیع باشد که تاثیر می گذارد.

۰۱۰۲ - مبحث البیع - المعاطاء - الشرکة فی مال الماخوذ بالمعاطاء - (نوار ۸)

- (درس ۱) - شب چهارشنبه ۱۵ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۱ - اگر دو مال "ممزوج" شده باشند در معاطاتی که موجب ملک است، این امتزاج سبب می شود که معاطات "لازم" شود پس نمی تواند رجوع کند و برخی احتمال می دهند که معاطات سر جای خودش باقی است و می تواند رجوع کند و شراکت حاصل شود.

۰۱:۴۰ - بنا به معاطاتی که موجب اباحه شود می فرمایند که "لزوم" نمی آید.

۰۴:۰۱ - "امتزاج" عینان به چهار صورت است:

اول اینکه "کلّ منهما بالآخر" باشد.

دوم امتزاج شود به سایر اموال خودش.

سوم اینکه این متاع اخذ شده را با مال دیگری امتزاج کند.

چهارم اینکه این مال اخذ شده با "سایر اموال معطی" ممتزج شود.

۰۶:۲۸ - امتزاج دو عین معاطاتی خواه بالملک یا بالاباحه این دوتا با هم شریک می شوند پس هرگاه ملک

یکی از دو ممزوج شود با مال ثالثی باز هم صاحب این ممتزج با ایندو شریک می شوند چه علی القول بالاباحه او الملك.

۰۸:۲۰ - اما اگر مال "مبیح" با مال "اخذ" ممتزج شد اگر علی القول بالاباحه باشد شریک می شوند و

علی القول بالملک که شرکته نیست و اما اگر مال "اخذ" ممتزج شود با مال "معطی"

با مال "معطی" علی الاباحه شرکته نیست و علی الملك شراکت حاصل می شود.

۱۰:۲۰ - بیان معنای "شرکه" به اینکه آیا ملکیت چند نفر بر یک ملکیت واحده قائم است؟ و چون ملکیت

"امر اعتباری" است می توان مساعدت کرد وگرنه هیچ "عرضی" با دو "موضوع" محال است موجود باشد یا اینکه تعریف "شرکه" چند ملکیت ناقصه و ضعیفه برای یک مملوک است؟

۱۴:۳۵ - تعریف مشهور از "شرکه" به این است که گمלקیت چند نفر "نسبت به اجزاء" یک "مملوک

باشد بشرطی که قابل انقسام باشد.

۱۷:۳۰ - شراکت مشاعی از ابتداء باشد (مثلا ده نفر وارثند پی مالی را بالوراثه می برند) یا اینکه شراکت

به امتزاج واقع شود در اینجا ایا اجزاء واقعی هر دو باقی است بر حالت اولشان یا اینکه بعد از امتزاج اجزاء واقعی هر یک موجب شراکت می شود.

۱۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در معاطات که قصد تملیک و بیع کرده اند هرچند نتیجه

ملک یا اباحه باشد بیع است پس در "ملک" مشکلی نداریم ولی در "ملک جایز" و "اباحه" که بر خلاف

(عمومات ملک) است پس "اصالة الملك" و "اصالة اللزوم" را داریم لذا هر جا که دلیل بر جواز یا اباحه اجمالی

باشد به مقتضای این دو اصالت حکم می کنیم که ملک لازم است.

۲۲:۰۱ - در معاطاتی که موجب ملکیت است هر یک از متعاطیین مالک ملک انفرادی استقلالی خود را داشتند و در بحث "تراد" که جواز تراد داشتند با فرض حصول شراکت دیگر "تراد" معنا نخواهد داشت چراکه از ملکیت استقلالی به "ملکیت اشتراکی" مبدل می شود.

۲۳:۴۰ - اما در معاطاتی که موجب اباحه شد "اصالۃ السلطنۃ" جاری است در تمامی موارد.

۲۴:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در اباحه نمی توان اصله السلطنه را جاری کرد چراکه بشرطی کارآمد است که عینان در حالت اول خود باقی می ماند نه اینکه تبدیل شود به مال شراکتی، بله در یک جا که امتزاجی که موجب شراکت نمی شد گفتیم که هنگامی که مال آخذ با مال معطی ممزوج شود که شرکتی در کار نیست و مال بر حالت اول خود باقی است.

۰۱۰۳ - مبحث البیع - المعاطاء - ملزمات المعاطاء - (نوار ۸ - درس ۲) - شب

شنبه ۱۸ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۲۳/۳/۱۳۵۰ ش

۰۴:۴۰ - در معاطاتی که تفید بها الاباحه پس از تصرف یا تغییر در عینان "لزومی" درکار نیست لذا می تواند رجوع کند (مثلا انگشتر نقره ای به معاطات اباحی داده شده بعد از آب شدن انگشتر و تبدیل به زینت دیگر باز هم حق رجوع دارد که آن زینت را برگرداند).

۰۸:۴۰ - برخی می فرمایند که در معاطات اباحی بعد از تغییر در عینان (مال یا متاع یا هرچه مالیت دارد) موجب شرکت در ملکیت می شود.

۱۱:۵۰ - در معاطاتی که موجب ملکیت باشد و یکی از عینان یا هر دو تغییر (شکل ماهیت رنگ برش یا هرچه) کرد پس چون عوضین بنحو "ضمان" بوده پس اگر "نقص در قیمت شد" موجب ضمان است و اگر "ازدیاد در قیمت شد" موجب شرکت در مالیت است.

۱۹:۰۱ - روایت از امام صادق علیه السلام که "فی الرجل یشتري ثوبه و المتاع و یجد فیه عیبا قال علیه السلام ان کان ثوب قائما بعینه ردّ الی صاحبه و اخذ ثمنه و ان کان قد قطع او خیط او صبغ رجع بقیّمته" پس در صورت تغییر موجب این است که "قائما بعینه" نباشد.

۲۱:۳۰ - استصحاب در اینجا به "مقتضای عمومات" جاری نیست چه

چه موضوع استصحاب "حقیقی" باشد یا "عرفی".

۲۳:۰۵ - بیان تفاوت جواز رجوع و جواز فسخ که "خيار فسخ" حق است و آثاری دارد لذا خاصیت آن این است که "قابل اسقاط" است اما "حکم شرعی" قابل سقوط نیست.

۲۴:۵۰ - بنابراین "جواز ترداد" در معاطاتی که موجب ملک است، "حق" نبوده بلکه "حکم شرعی" بوده لذا حکم، نه قابل "اسقاط" است و نه "ارث" می برد و نه "شرط سقوط" است.

۱۰۴ - مبحث البیع - المعاطاة - ملزومات المعاطاة - (نوار ۸ - درس ۳) - شب

یکشنبه ۱۹ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۲۴/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - ملخص جلسه ی قبل.

۰۸:۴۰ - "جواز رجوع" (ردّ) در معاطاتی که موجب ملکیت است همانند "هبه" است و مشکلی ندارد.

۰۹:۰۲ - "جواز رجوع" در معاطاتی که موجب اباحه می شود همانند "رجوع در اباحه ی طعام" است که رجوع آن مشروط به رضایت باطنی است.

۰۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی این اشکال را می فرمایند که اگر طعامی را به شخصی اباحه کرد و نخورد و از دنیا رفت، معنا ندارد اباحه ی خوردن طعام از برای ورثه ی او باشد.

۱۰:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این اباحه "اباحه ی معاوضیه ی تعبدیه ای" است که یا ابتداء بدلیل منفصل از اجماع و دلایل غیره (استقلال) استفاده کرده ایم یا اینکه "اباحه ی تعبدیه ای" است که شارع از حیث ترخیص اباحه ی ضمنیه ی مالکیه (ضمنی) تملیک کرده است بنابراین در معاطاتی که قصد تملیک داشتند ولی موجب اباحه شده بالاخره باید ملتزم این اباحه ی شرعی باشیم لذا چرا باید "رضای باطنی" در کار باشد؟ و کراهت معنا ندارد. اگر هم کراهتی در بین آمد استصحاب به اباحه می شود و نمی تواند "اباحه" از بین رود.

۱۷:۱۵ - در معاطاتی که موجب ملک می شود اگر یکی از متعاطیین از دنیا رفتند ورثه "جواز رجوع" ندارند و گفتیم که حکم ارث بردنی نیست.

۱۷:۵۰ - پس نمی توان گفت که وارث می تواند "رجوع" کند چرا که "موضوع" نیست و نه می توانیم بگوییم که طرف مقابل "جواز رجوع" دارد چراکه انتقال لازم شده بورثه و معنا ندارد.

۲۱:۲۵ - اما در معاطاتی که موجب اباحه است، وارث می تواند "رجوع" کند.

۲۲:۰۶ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در اینجا نیز لایعقل است "رجوع وارث" چراکه در اباحه ی معاوضه کلّ من العینین "مضمون" است به ما یقابله بنابراین بعد وفات هر یک نه از برای وارث رجوع است و نه از برای طرف مقابل رجوع نمی تواند باشد.

۲۶:۵۵ - در صورت گرفتن "جنون" یکی از دو متعاطیین پس "ولی" او جواز رجوع دارد چه علی القولین (معاطات تفید بها بالملک و معاطات تفید بها بالاباحه).

۲۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معنا ندارد "ولی" حکم را اجرا کند در صورت معاطاتی که موجب ملک است اما در معاطات موجب اباحه ممکن می آید که "ولی" رجوع داشته باشد.

۱۰۵ - مبحث البیع - المعاطاة - خيارات - (نوار ۸ - درس ۴) - شب دوشنبه

۲۰ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۲۵/۳/۱۳۵۰ ش

۰۵:۴۵ - بررسی اینکه آیا معاطاتی که اباحه ی محض بوده بواسطه ی "تلف" بیع می شود یا معاوضه ی مستقله می شود.

۰۶:۱۷ - این بررسی مقدماتاً از برای "خيارات" است که خيار عیب و غبن و حیوان و مجلس باشد.

۰۶:۵۰ - اساس و مبنای خيار عیب و غبن، اصل سلامت اقتضاء می کند عدم عیب را و عدم غبن هم با اصالة حاصل می شود (اصالة السلامة و اصالة التساوی فی المالیة در تمامی معاملات جاری است)

۰۸:۰۵ - در مورد خيار "حیوان" در معاطات مشکل داریم که با تلف حیوان دیگر وجهی از برای خيار نمی ماند پس می ماند تلف "ثمن" آیا خيار حیوان جاری است؟ در این حالت بعد از تلف، بیع داریم یا معاوضه مستقلة؟ و نیز اینکه بر فرض اینکه خيار حیوان جاری باشد، این خيار از ابتداء سه روز خيار حیوان حساب کنیم یا از ساعت تلف بگیریم؟

۱۰:۵۵ - برخی استدراک می کنند که اگر از اول بگیریم که بیع نبوده و اگر از تلف بگیریم که تصرف تلفی بیع و معاوضه نیست.

۱۲:۱۰ - اما "خيار مجلس" را هم که در معاطاتی که موجب اباحه بوده و یکی یا هر دو از عینان تلف یا تغییر کرده باشد اصلاً وجود

اصلاً وجود نخواهد داشت.

۱۳:۰۵ - برخی می‌فرمایند که قول به اباحه در معاطات موجب اباحه یعنی شارع امضاء نکرده پس در مورد تلف که گفته می‌شود "التلف ليس بيعاً" منظور این نیست بلکه از باب این است که امضاء شرعی بیع معاطاتی را در حال تلف امضا خواهد شد.

۱۵:۰۷ - برخی می‌فرمایند "المعاطاة معاوضة مستقلة" پس اباحه‌ی معاوضی است پس بواسطه تلف ملکیت پیدا نمی‌شود.

۱۶:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند در معاطاتی که بقصد ملکیت بوده و موجب ملکیت شده است "خيار مجلس" اگر قبل و بعد از تلف باشد که معنا ندارد و اگر در مجلس "تلف" شده است که معاطات بیع بوده و مجلس هم هست پس جاری است.

۲۱:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند اما "خيار حيوان" چهار نوع بحث می‌شود:

اول - ثمن تلف شود قبل از سه روز از ابتدای معاطات.

دوم - ثمن تلف شود بعد از سه روز از ابتدای معاطات.

سوم - حیوان تلف شود قبل از سه روز از ابتدای معاطات.

چهارم - حیوان تلف شود بعد از سه روز از ابتدای معاطات.

۲۲:۱۵ - اگر "ثمن" در مدت سه روز از ابتدای معاطات "تلف" شود لذا مادامی که ثمن تلف نشده بود که "جواز تراد" بوده و خيار حیوان معنا نداشت و بمحض تلف که مشتری صاحب حیوان معاطاتی شده لذا مشتری خيار حیوان دارد چراکه بايع "ملزم" بود.

۲۴:۳۰ - اگر "ثمن" بعد از سه روز تلف شد که هیچکدام "خيار حیوان" ندارند چرا که ملزم از هر دو طرف است.

۰۱۰۶ - مبحث البیع - المعاطاة - الخيار فی معاطاة المفید بالملکیة - (نوار ۸

- (درس ۵) - شب سه شنبه ۲۱ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۳/۲۶ ش

۰۰:۱۰ - یادآوری مبحث جلسه ی قبل.

۰۲:۴۵ - در معاطاتی که بیع باشد و بمحض تلف یکی از دو مال "لزوم" آور هم باشد "خیار مجلس" در این معاطات وجود ندارد چراکه "البیعان بالخیار .." تخصیص لبی می خورد.

۰۵:۴۰ - "تلف" در زمان خیار سبب "لزوم" نمی شود در خیار مجلس.

۰۸:۲۰ - خیار مجلس زمان ندارد بلکه "حال" است.

۱۳:۱۷ - اگر "ثمن" در اثناء سه روز "تلف" شود پس جواز معاطاتی مرتفع می شود نسبت به طرفین اما "خیار حیوان" برای مشتری جاری است.

۱۵:۱۵ - اگر "حیوان" تلف بشود اصلاً دیگر "خیار حیوان" معنا ندارد چراکه اگر بعد از سه روز باشد که خیار موضوع ندارد و اگر اثناء سه روز باشد که عقد باطل می شود.

۱۷:۱۰ - اما "خیار عیب و غبن" اگر "تلف" قبل از ظهور عیب باشد که جای خیار نیست و اما بعد از ظهور عیب که قاعده "التلف فی زمن الخیار" را در خیار عیب قبول نداریم نتوان "رد" را قبول داشت فقط خیار نسبت به "ارش" دارد و اگر بعد از ظهور غبن باشد که چگونه بعد از ظهور غبن تلفی صورت گیرد علی فرض این "خیار غبن" جاری

جاری است و می تواند عقد را "حل" کند .

۲۰:۰۱ - "خیار تاخیر ثمن" در معاطات اصلاً موضوع ندارد چراکه معاطات در صورتی جاری بود که اعطاء و اخذ صورت گرفته باشد.

۲۱:۲۵ - "خیار شرط" که حق فسخ را تا مدت زمان معینی شرط می کند پس در معاطاتی که موجب ملکیه می شود اگر در زمان ۲۳:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نوعاً در معاطاتی که تفید الملک باشد اکثر خيارات جاری است.

۲۴:۲۰ - اما معاطاتی که بقصد تملیک بوده و تفید الاباحه باشد دو حالت است:

۱ - در حین تصرف یا تلف، این معاطات موجب ملکیت و تملیک شود.

۲ - با تصرف و اتلاف هم باز هم معاطات اباحی باشد.

۲۵:۰۲ - در معاطاتی که موجب اباحه بوده تا لحظه ی "تلف" که موجب ملکیت است خيارات را بررسی

می کنیم.

۲۶:۱۰ - "خيار مجلس" اگر بواسطه ی تلف ملكيت حاصل شد و مجلس هم كه پا برجاست پس "خيار مجلس" جارى است.

۲۷:۱۰ - "خيار حيوان" در معاطات موجب اباحه اگر در ايام سه روزى كه حيوان تلف مى شود پس معاطات تازه "بيع" مى شود اما توضيح دارد.

۱۰۷ - مبحث البيع - المعاطة - الخيار فى المعاطة التى تفيد الاباحة - (نوار ۸ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۲۲ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۲۷/۳/۱۳۵۰ ش ۰۰:۱۲ - خلاصه ی جلسات گذشته.

۰۷:۳۰ - گفته شد كه در معاطات بقصد تمليك و موجب اباحه در لحظه ی "تلف" تازه معاطات بيع مى شود ولى چون سبب متمم (سبب تحقق بيعيت شود) در زمان حین زمان خيار بوده پس بيع باطل مى شود و خيارى نيست.

۱۱:۳۰ - اگر تلف در "ثمن" باشد پس خيار حيوان از برای مشتری جارى است و مبدا سه روزش از حین تلف است و اگر تصرف در حيوان واقع شود "خيار حيوان" معنا ندارد چراكه در روايت صحيحی كه آمده است نمى تواند برگرداند و خيار را منكر مى شود.

۱۴:۱۰ - در سابق گفته شد كه در لحظه ی تلف معاطات بيع مى شود پس خيار حاصل مى شود و بمجرد تلف خيار ساقط مى شود.

۱۴:۴۰ - در "خيار مجلس" اگر در "مجلس تعاطی" باشند و هنوز تصرف و تلفی صورت نگرفته باشد كه "بيعی" نيست كه خيارى هم جارى باشد و اما در لحظه ی تلف، معاطات تبديل به بيع مى شود پس "خيار مجلس" ثابت مى شود.

۱۷:۱۰ - "خيار عيب" در اين معاطات اباحی چه قبل ظهور عيب باشد يا بعدش، بمجرد تلف يا تصرفی كه ملزم است پس "خيار عيب" جارى نمى شود ولى

ولى نسبت به "ارش" ثابت است.

۱۸:۴۰ - "خيار غبن" اگر اين تلف يا تصرف ملزم، قبل از ظهور غبن باشد پس "خيار غبن" حادث است و مي تواند فسخ کند چراکه بيع تحقق پيدا کرده و خيار پيدا شده و اما اگر بعد از ظهور غبن تصرف ملزم آيد يا تلف شود دليل فوري دانستن خيار غبن لذا "خيار غبن" ساقط است مگر اينکه خيار غبن را على التراخي بدانيم.

۲۰:۵۰ - مرحوم آقاي ميلاني مي فرمايند که در اينگونه معاطات، نسبت به ديگر خيارات هر خياري که "تلف يا تصرف" مسقط آن باشد لاجرم بواسطه ي تلف و تصرف که متمم عقد است و متمم بيع است آن "خيار" حادث نمي شود و اما هر خياري از خيارات که تلف و تصرف مسقط خيارش نخواهد شد پس بواسطه تلف و تصرف، بيع صورت مي گيرد و خيارش هم ثابت مي شود.

۱۰۸ - مبحث البيع - المعاطاة - ملزمات المعاطاة - (نوار ۸ - درس ۷) - شب

شنبه ۲۵ ربيع الثاني ۱۳۹۱ ق - ۳۰/۳/۱۳۵۰ ش

۰۰:۴۰ - معامله اي که جميع احتمالات "لزوم" را ندارد معاطات است.

۰۴:۲۰ - از طرفي برخي معامله ي فاسد را "بيع" نمي دانند.

۰۵:۱۰ - جمع بين صحت معاطات و عدم لزوم معاطات اينطور خواهد بود که انشاء براي تمليك لزوم آور مي شود.

۰۹:۴۰ - بيان اين مطلب که "لزوم" و "جواز" از عوارض "سبب" هستند ولي شرايطي که مربوط به "صحت" و "فساد" است دو معنای متفاوت دارد.

۱۱:۴۰ - جعل "عوضيت" يك معنا دارد و جعل "رخصت" معنایی ديگر دارد.

۱۳:۲۰ - تمليك و ترخيص و مضامين ديگر معاملات همه اموري قصدي هستند و اراده ي باطنيه نيست يا جمله ي خبريه هم نيست بلکه انشاء است.

۱۶:۳۰ - متعاملين قصدشان اين است که تمليكشان شرعي باشد (اعتبار شرعي از براي تملكي عرفي)

پس عقدي که فاقد بعضي از شرايط "لزوم" بود بر اين باورند که عقدشان سبب "لزوم" مي شود.

۲۰:۲۰ - کسی که انشاء برای تملیک یا معاوضه یا معامله ی دیگری می کند و فاقد برخی جهات لزوم است اگر قرار باشد بگوییم این معامله باطل است پس معامله بیهوده بوده است که نه "ایصال" و "وصول" در کار بوده ولی اگر بقول برخی از بزرگان باشد که آن را "لازم" نمی دانند ولی "معاطه" می دانند پس از برای هردو طرف حکم به اباحه ی تصرف در آنچه مبادله کرده اند را دارند. (مثلا در حالتی که وصول مال در کار باشد و نه ایصال)

۲۳:۰۴ - از ملزومات معاطات این است که اگر ملکیتی حاصل شده باشد پس "جواز" و "لزوم" و آثار دیگر هم قهرا در معاطات جاری می شود.

۲۴:۵۰ - گاهی هم به اجبار وصول صورت می گیرد و گاهی هم ایصال (اقباض) بمناسبت احتیاط در معامله صورت می گیرد.

۲۷:۲۰ - علم به فساد پس از انشاء عقد در ایصال خارجی باز هم "رخصت" برای طرف را می دهد تا از حرف خود بازنگرده باشد پس قصد ترخیص در تصرف می کند.

۲۹:۰۰ - "وصول محض" هم ممکن است معاطات باشد مثلا کوزه آب حمامی را بر می دارد و پولش را می گذارد که بیان خواهیم کرد.

۱۰۹ - مبحث البیع - المعاطه - ملزومات المعاطه - (نوار ۸ - درس ۸) - شب

دوشنبه ۲۷ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۱/۴/۱۳۵۰ ش

۰۲:۰۵ - برخی می فرمایند اگر در معامله ای نه ایصال (اعطاء) صوت گرفت و نه وصولی (اخذ) می تواند معاطات باشد.

۰۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در معاطات که صیغه ی مفاعله است باید اعطاء و اخذی داشته باشیم.

۰۶:۵۰ - بمجرد "رضای باطنی" در این معامله نمی توان به آن معاطات گفت.

۰۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند هیچ دلیلی نداریم از برای معاطات بودن این معاملات مگر به ادله ی عامه.

۱۰:۲۰ - اگر انشاء تملیکی که کرده است و فاقد شرایط لفظی بود می تواند معاطات باشد.

۱۴:۵۰ - شش صورت در اینگونه معاملات نسبت به ایصال و وصول بجهت صدق معاطات مفروض است:

اول - صیغه ی فاقد شرایط را بگوید و سپس ایصال کند بعنوان معامله (نیتش در اعطاء بجهت همین مبادله باشد).

دوم - ایصال نکند فقط وصول شود بصورت قهرا علیه.

۱۵:۳۰ - سوم - انشاء فاقد صیغه بکند سپس ایصال کند از باب جری علی مقتضی معامله.

۱۶:۰۰ - چهارم - انشاء کند ولی وصول جبری شود.

۱۶:۲۰ - در دو صورت سوم و چهارم حکم به فساد می کنند و این "ایصال خارجی" لغو محض خواهد بود ولی اول و دوم ممکن است معاطات باشد.

۱۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر این شرایط، شرایط تاثیر در ملکیت است که پس ملکیت حاصل نشده و لغو محض است ولی اگر شرایط لزوم باشد پس باید ایصال را ملک جایز بدانیم و رضایت هم هست پس معاطات جاری است.

۲۱:۳۰ - پنجم - انشاء فاقد این شرایط صورت می گیرد سپس ایصال می کند با رضایت ولی ایصالش به انشاء تملیک نیست فقط محض ایصال است (گویا اگر متنبه می شد که این معامله اش فاقد شرایط است باز هم راضی به این ایصال بوده).

۲۳:۴۰ - ششم - انشاء فاقد این شرایط را می کند سپس "وصول" می شود و بوصولش هم راضی است.

۲۴:۰۱ - در حالت پنجم که صیغه اش فاقد شرایط بود و ایصالش هم "انشاء تملیکی به نیت این معامله ی خاص" نبوده بلکه رضایت کلی به تصرف در متاعش است در این حالت نمی توان معاطات را تطبیق داد چراکه نه تملیک معاطاتی در کار بوده و نه اباحه معاطاتی.

۰۱۱۰ - مبحث البیع - المعاطاة - الملزمات - (نوار ۸ - درس ۹) - شب سه شنبه

۲۸ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۲/۴/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه ی جلسه ی قبل.

۱۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در قسم ششم اگر این رضایت بجمیع تصرفات نباشد پس معاطات اباحی هم نخواهد بود ولی اگر این رضایت بجمیع تصرفات هم باشد باز هم مجرد رضایت که موجب معاطات نمی شود در صورتی که برخی می فرمایند به این رضا معاطات مفید اباحی صادق است.

۱۵:۴۰ - قائلین به "اباحه" چنین می گویند که اعطاء در خارج "جعل ید الغیر مستولیا علی المال" است و قصدش هم ملکیت است اما این فعل قاصر است به اینکه دلالت بر ملکیت کند و فقط استکشاف بر رضایت مالکی دارد لذا شارع، در حد اباحه آن را تایید می کند و عمومات ادله ی بیع بمجرد تسلط، ملکیت حاصل نمی شود بنابراین قائل به اباحه می گوید در معاطات اگر هر یک مال را بقصد ملکیت در اختیار دیگری قرار داد لذا "متضمن" رضایت است و این رضا موجب اباحه ی شرعی می شود.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس فرمایش برخی به اینکه در حالت ششم نوعی معاطات اباحی است کاملاً نادرست است چراکه چنین رضایتی نمی تواند ملکیت آور باشد چون ما معاطات را بیع لزوم آور می دانستیم.

۲۱:۱۰ - تعریف "معاوضه" که "جعل الشیء عوضاً عن الشیء فی جهة".

۲۲:۵۰ - از آنجا که "تملیک" انشاء خارجی از ناحیه ی مالک می خواهد.

۲۵:۱۰ - اگر تمامی شرایط معامله درست باشد بجز شرط صیغه ی لفظی باشد نمی توان گفت این بیع فاسد است و این معاطات است که بیعی است لازم .

۰۱۱۱ - مبحث البیع - المعاطاء - الملزمات - (نوار ۸ - درس ۱۰) - شب

چهارشنبه ۲۹ ربیع الثانی ۱۳۹۱ ق - ۳/۴/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ای از جلسه ی قبل.

۰۷:۲۰ - انشاء تملیک مال بعوض صورت گرفته و این انشاء بواسطه فقدان شرایط صحت تأثیری در ملکیت ندارد ولی بهر حال انشاء واحدی است لذا بدو معنا انشاء نشده است (هم تملیک هم رضا) زیرا اگر نیت تملیک باشد که دیگر رضا در تصرف مال خودش معنا ندارد و اگر رضا به تصرف داشته باشد پس هنوز تملیکی نکرده ایم.

۰۹:۵۰ - بیان اینکه در عقدی که انشاء تملیک می کند و چون شرایط جامع نبوده پس عقد فاسد شده اکنون هنگام "اقباض" که رضا بتصرف دارد، چهار صورت بیشتر ندارد :

۱۰:۴۰ - اول - این "اقباض" رضایت به کار خودش دارد که مال مردم را بخودش می رساند یعنی مقتضای عقد را در خارج وجود بدهد که این اثر ندارد.

۱۱:۲۰ - دوم - لفظا انشاء تملیک کرده مجددا در "فعل خارجیش" که اقباض و ایصال است انشاء تملیک می کند که شبهه ندارد و صحیح است.

۱۲:۳۵ - سوم - این رضا بتصرف "اباحه باباحه" باشد که معاوضه بین دو رضایت است پس هنگام "اقباض" اگر در عوض رضایت باشد که ارتباطی به معاطات هم ندارد.

۱۳:۵۰ - چهارم - در عقد فاسد متاعی را گرفت بعد علم پیدا می کند که رضا بتصرف حالی را دارد پس آثار اباحه ی مجانی را دارد و ربطی به عالم معاطات ندارد.

۱۶:۲۰ - برخی می فرمایند عقدی که فاقد شرایط بوده است "اثر" ندارد از حیث گونه عقدا اثر ندارد زیرا کلام "حیثیتی و اقتضایی" است و از نظر معاطاتی ممکن است صحیح باشد.

۲۰:۲۰ - از آنجا که "صحت" و "فساد" امران اضافیان پس "ضمان" من باب اقتضاء و "عدم الضمان" من حیث المعاطاتیه.

۲۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند فساد از قول مطلق است و نه اقتضایی.

۲۱:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند تملیک امری است ارادی پس در معاطات اگر اکتفاء به "اعطاء کل منهما ماله للآخر" تعریف کنیم بعلاوه انشاء بالوجدان باشد پس مثلاً عقدی بفارسی کرده پس عقد فاسد است ولی در عالم تکوین انشاء شده و در خارج هم تعاطی شده لذا حقیقتاً "معاطات" است چراکه انشاء مافی الضمیرش حاصل شده (با اینکه اثر بر آن مترتب نیست چون فاسد بوده) و تعاطی هم در خارج صورت پذیرفته است.

۲۷:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "عقد صحیح" با لفظ عربی وقتی بگوید "بعتک هذا بهذا" صحیح است و انجام شده چه ایصال صورت گیرد و چه نگیرد اما در "عقد فاسد" در صورتی که "انشاء" باشد و ایصالی صورت پذیرد معاطات است و صحیح است.

۰۱۱۲ - مبحث البیع - الفاظ العقد - (نوار ۹ - درس ۱) - شب یکشنبه هفتم

رجب ۱۳۹۱ ق - ۷/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۴۵ - وجود شهرت عظیمه به اینکه "لفظ" معتبر است به تحقق بیع و تاثیر آن بر "ملکیت".

۰۲:۰۱ - این شهرت منافات دارد با "معاطات" که نوعی بیع عملی است و بدون صیغه ی لفظی یا صیغه ی غیر عربی است.

۰۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "نتوان گفت که معاملات متوقف است به لفظ" چرا که معامله ی فعلیه معاطات صحیح، مثال نقض این ادعا است.

۰۴:۳۵ - لذا "مشهور" می گویند معاطات شرعی نیست ولی به نظر آقای میلانی با مشهور نتوان همراهی کرد چراکه در عرف عقلاء که قصد تملیک در تعاطی وجود دارد و ادله ی هشتگانه ای که اقامه فرمودند ثابت کرد که معاطاتی که بقصد تملیک باشد چه نتیجه ملکیت داشته باشد و چه اباحه صحیح است و بیع است شرعا.

۰۶:۱۵ - بیان جهات سه گانه در "لفظ" و "عمل":

۰۶:۲۵ - اول - بمدلول مطابقی دلالت می کند مثل "ملکتک" یا "بعثک".

۰۸:۰۱ - دوم - هر کسی که عهده ی با کسی (با لفظ) بست باید به وعده عمل کند پس این ظهور حال است و اگر این عمل التزام صورت پذیرفت بدون لفظ پس این جهت فقط مربوط به لفظ نیست.

۱۱:۰۱ - سوم - وجود اطلاق لفظی در "لفظ" می تواند با قید برخی شروط باشد مثلاً تا فلان زمان یا در صورتی که پشیمان شدم و یا بشرط اینکه فلان کار را کنی، اما در "فعل" التزام مدامی ندارد و ظهور اطلاق نیست و مجمل است لذا ملکیت در معاطات ملکیت جائزه می آورد.

۱۵:۱۰ - اعتبار "لفظ" در صورتی است که "تمکن" تلفظ وجود داشته باشد (لال با اشاره نشان دهد) پس همانطور که لفظ مفهم نیت است پس اشاره هم همینکار را می کند.

۱۷:۰۱ - برخی می فرمایند همینکه کسی که "لال" است باید عجز بقول مطلق باشد تا "اشاره" کفایت کند.

۱۸:۰۵ - برخی می فرمایند همینطور که در طلاق اُخْرَس و ایقاعات هم وارد است پس در عقود هم همینطور است.

۱۸:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند عدم حمل روایت در طلاق اُخْرَس بر عقود معاملات.

۲۱:۱۵ - برخی می فرمایند بنا براینکه در احکام وضعیه بَرائت جاری است پس حدیث رفع که بَرائت شرعیه است و نه عقلیه بنابراین به حدیث رفع، رفع می کنیم شرطیت عَجْر در گرفتن وکیل اُخْرَس می گیریم که علی اطلاق اشاره در اُخْرَس را صحیح بدانیم.

۲۲:۴۰ - روایت صحیح که "يُستحلف على الطلاق" آیا حلف اثر دارد که "قال عليه السلام لا وضع عن امتي ... " پس خود این روایت دلالت می کند که در امور وضعیه جاری می شود.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "شرطیت" قابل "وضع" نیست که قابل "رفع" باشد یعنی شرطیت در مقام سبب عینا شرطیت در مقام مسبب است پس شرطیت و مانعیت در مقام سبب مستحیل است مجعوله باشد (نه بالاصالة و نه بالتبع).

۲۵:۲۰ - پس شرطیت "عجز عن التوكيل" در اُخْرَس چون قابلیت جعل را نداشت پس قابلیت رفع را هم ندارد لذا "احل الله البيع" صادق است به اشاره ی "اُخْرَس".

۲۵:۳۰ - پس اگر که ما شک کنیم در اینکه این اشاره ی اُخْرَس حتی مع التوكيل هم "سببیت" دارد یا نه؟ مقتضای اطلاق، سببیت این است.

۱۱۳ - مبحث البيع - الفاظ العقد - (نوار ۹ - درس ۲) - شب دوشنبه ۸ رجب

۱۳۹۱ ق - ۸/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه جلسه ی قبل.

۰۴:۲۷ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اصلا معنا ندارد که بگوییم فلان عقد "ذاتا لازم" است.

۰۵:۰۵ - بنابراین "لزوم" در عقد "بالعرض" است.

۰۵:۳۵ - بنا به مشهور در معاملات عملی مثل معاطات که از ناحیه ی شرع دلیلی بر "لزوم" نداریم لذا معاطات علی القاعده ملکیت جایز است و "لهما ان يستردا ما اعطيا".

۰۶:۳۰ - آخرس که قدرت تلفظ ندارد پس اشاره ی او، قائم مقام "تلفظ" است چه قدرت توکیل داشته باشد یا نه.

۰۷:۴۰ - روایت سکونی از امام صادق علیه السلام "طلاق الأخرس أن يأخذ مقنعتها و يأخذ علی رأسها و يعتزلها".

۰۸:۲۰ - به اشاره و "عمل خارجی" می فهماند که او را طلاق داده است.

۰۸:۴۰ - سألت أبا الحسن عليه السلام "عن الرجل تكون عنده المرأة ثم يصمت فلا يتكلم قال عليه السلام يكون أخرس؟ قلت نعم ... أيجوز أن يطلق عنه وليه وليكن يكتب و يشهد على ذلك قلت ولا يكتب و لا يسمع قال عليه السلام بالذي يعرف من فعالة".

۱۰:۰۱ - برخی می فرمایند چون طلاق أخرس به "اشاره" متحقق می شود و ایقاعی است پس به طریق اولی "عقد" أخرس هم به اشاره محقق است.

۱۳:۳۰ - روایت از امام کاظم علیه السلام : "قال سألت عن الرجل يُستهرك عن اليمين و يحلف عن الطلاق و صدقه ما يملك أيلزم ذلك؟ قال عليه السلام : لا، قال النبي صلى الله عليه و اله وُضع عن أمّتي ما أكرهوا عليه و ما لم يُطيقوا و ما أخطئوا".

۱۵:۵۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دائما شرطیت قابل وضع نیست که شارع آن را "جعل" کرده باشد تا اینکه در این امر اعتباری شک شود تا رفع کنیم بنابراین موجودات یا خارجیه هستند یا اعتباریه لذا مفاهیمی که عقل ادراک می کند یا مطابق خارجی دارد (موجود خارجی) چه جوهر باشد و چه عرض، اینها "موجود بالاصالة" است و یا این مفاهیم مطابق خارجی ندارند ولی موصوف به آن امری است ذهنی (جنسیت و نوع و ...) به آنها "موجود بالتبع" می گویند و یا مفاهیمی که مقوله ی اضافیه اند که در خارج وجود ندارند اما "منشأ انتزاع" در خارج دارند و بقوه مدرکه ی عقلایه ادراک می کنند به این امور "موجود بوجود منشأ الانتزاع" می باشند.

۲۵:۱۰ - پس در برخی موارد می توان با بزرگان موافقت کرد که امور وضعی نیست و انتزاعی است ولی آن دسته که امر وضعی است نتوان مساعدت کرد همچون حریت و زوجیت و ملکیت که احکام وضعی اند.

۲۶:۳۰ - "احکام وضعیه" توسعه داده شده به ۹ تا ولایت و طهارت و مانعیت و جزئیت و هرچه.

۲۷:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "حکم وضعی" آن هست که در ذهن "اختراع" شود یعنی همانگونه که در معانی البیان که استعاراتی داریم مثلا اعتبار می کنیم "بیاض قلب" را برای کسی یا زید را

اعتبار می کند "اسدا" دقیقا عین آن در وضع احکام است که زوجیت عنوان "عدل" و همتایی یا "نکاح" یعنی همسری پس همانگونه که "اسد" شیر واقعی هم وجود دارد ولی "وجود اعتباری" هم دارد پس احکام وضعیه که مصحح عقلایی دارند نوعی اعتبار و اختراع شده اند.

۳۱:۴۰ - برخی، عناوین "سببیت" و "شرطیت" و "مانعیت" را در شمار "احکام وضعیه" می دانند که مرحوم آقای میلانی می فرمایند محال است که این عناوین جزو امور وضعیه باشند چراکه یکبار سببیت یا شرطیت در مقام قبل از حکم است یا تکلیفی یا وضعی مثلا "واجب مشروط" است دلوک شمس از برای وجوب صلاۀ یا عقد سبب است از برای ملکیت که در تکالیف شرط می گویند و در احکام وضعیه سبب می گویم البته گاهی تعبیر به "موضوع" می شود، به هر حال تمام این موارد در رتبه ی متقدمه ی حکم اگر باشد و یا در رتبه ی متاخره است، و اما در رتبه ی متقدمه که "عقد اخرس" شرطیت دارد در مقام سبب، در اینجا "جعل" سببیت اثری ندارد.

۱۱۴۰ - مبحث البیع - لفظ - اشاره الاخرس - (نوار ۹ - درس ۳) - شب سه

شنبه ۹ رجب ۱۳۹۱ ق - ۹/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی بخشی از جلسه ی قبل.

۰۷:۰۲ - هر "مرکبی" که در حیّز جهتی واقع شد و غرضی قائم به مرکبی شد جزئی از آن انتزاع می شود شیئی از بعضی از "مرکب" باشد و چنانچه این مرکب مقید بقیدی شد این شرط به بعضی مرکب هم است.

۰۸:۴۰ - "مانعیت" و "شرطیت" و "سببیت" امور انتزاعیه هستند و نه اعتباریه لذا "مجعول بالتبع" هم نیستند چراکه امر انتزاعی محض اند.

۱۳:۲۰ - پس نمیتوان به "حدیث رفع" شرطیت را "رفع" کنیم چراکه سببیت و جزئیت و مانعیت یا شرطیت قابل جعل نیست.

۱۴:۲۰ - بررسی "ملکیت زوجیت" :

۱ - از مقولات عشر هستند.

۲ - از اعراض هستند.

۳ - امور انتزاعیه.

۴ - امور اعتباری هستند.

۵ - صرف امور انتزاعی محض اند.

۱۵:۱۵ - و اما حالت ۱: ملکیت و زوجیت نمی تواند از مقولات عشر باشند چراکه باید مشتق اتخاذ شده از آن حمل شود.

۱۷:۴۵ - حالت ۲: ملکیت و زوجیت از اعراض هم نیستند چراکه "معروضش" در بعضی موارد (در سلف نسبت به مبیع یا نسبه نسبت به ثمن) موجود نیست.

۲۳:۱۰ - حالت ۳ و ۵: نمی توانند نه از امور انتزاعی باشند و نه از محض باشند.

۲۳:۴۵ - ملکیت و زوجیت امور اعتباریه هستند و مصحح اعتبار هم دارند.

۲۶:۰۷ - اعتبار "لفظ" در تحقق حقیقت "بیع" در صورتی است که قدرت "تلفظ" داشته باشد.

۲۶:۵۰ - در صورتیکه "عاجز" باشد پس لفظ معتبر نیست بلکه مثلاً در اخرس "اشاره" بجای لفظ بکار می رود.

۲۸:۲۵ - بحث در ۲ مورد است که آیا کفایت اشاره منوط به اول اینکه متمکن از "گرفتن وکیل" نباشد یا متمکن از "نوشتن" نباشد دوم اینکه مطلقاً با وجود توکیل و کتابت اشاره کفایت کند.

۱۱۵ - مبحث البیع - لفظ - کتابه الاخرس - (نوار ۹ - درس ۴) - شب یکشنبه

۱۴ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۴/۶/۱۳۵۰ ش

۰۲:۲۰ - مشهوری که "لفظ" را معتبر می دانند اکتفاء به "اشاره" می کنند.

۰۲:۳۰ - "معامله" چه "تملیک" باشد چه غیر تملیک، امری است که اعتباری است پس دالی برایش لازم است.

۰۵:۱۰ - برخی می فرمایند در صورت امکان "توکیل" اخرس، نتوان اکتفاء به "اشاره" کرد.

۰۷:۱۰ - عن الصادق علیه السلام که می فرمایند "یلف قناعها علی رأسها و یجلبه" می فهماند که طلاقش داده است.

- ۰۷:۴۰ - قال الصادق علیه السلام: "طلاق الأخرس أن يأخذ مقنعتها و يضعها على رأسها و يعتزلها".
- ۱۱:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هرگاه در عرف عقلاء معامله ای حقیقتاً "بیع" بشمار می رود پس "صغری" درست شده لذا "کبری" که "احل الله البيع" است هم درست می شود.
- ۱۱:۲۰ - هرگاه در اشتراط شیئی "شک" کردیم دائماً برگشت است به شک در تخصیص که "اصالة عدم التخصیص" داریم.
- ۱۲:۲۰ - اگر بگوییم اصل در "معاطات" لزوم است پس از اینکه معاطات را افاده ی بملک بدانیم پس آنجا که قدرت بر تکلم داشته باشد معاطاتش "ملزم" نیست.
- ۱۴:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دو معنا از عبارت فوق است:
- اول - مراد از معاطات "ما عدی اللفظ" باشد یعنی هر ملکیتی که شود که شامل اشاره هم می شود.
- دوم - معاطات مصطلح که بیع معاطاتی است.
- ۱۶:۴۵ - برخی می فرمایند که در معاطات عملی "اخرس" که داد و ستد عملی بکند "ملک لازم" است.
- ۱۹:۳۵ - مرحوم آقای میلانی از قول استادشان می فرمایند که اخرس هم "موکد" و "غیر موکد" دارد پس تعاطی او بوسیله ی اشاره کردن، "غیرموکد" است لذا "لزوم" آور نیست و تعاطی با لفظ "موکد" است.
- ۲۴:۴۰ - کتابت بر اشاره مقدم است.
- ۲۵:۲۰ - بیان روایت از امام رضا علیه السلام که "عن الرجل تكون عنده المرأة ثم يصمت و لا يتكلم قال علیه السلام یكون أخرس؟ قلت نعم فیعلم منه بغض لامرأته و کراهته لها أیجوز أن يطلق نفسه قال علیه السلام لا و لیکن یکتب و یشهد علی ذلک قلت لا یکتب و لا یسمع کیف یطلقها قال علیه السلام بالذی یعرف منه من فعاله"
- ۲۷:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در "کتابت" مقدم بر "اشارت" است.

۰۱۱۶ - مبحث البیع - لفظ - تقدیم کتابه علی الاشارة - (نوار ۹ - درس ۵) -

شب دوشنبه ۱۵ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۵/۶/۱۳۵۰ ش

۰۱:۱۵ - در کتابتی که در صلاۀ وارد شده است مخیر نسبت بین اشاره و نوشتن بلکه کتابت مقدم است بر اشاره که به "فحوی" نیست بلکه به "اطلاق" است.

۰۳:۲۵ - روایت از امام صادق علیه السلام که "فی رجل أخرج أرضاً بطلق امراته قال اذا فعل فی قبل الطهر بشهود و فهم منه كما يفهم من مثله و يريد الطلاق جاز طلاقه"

۰۴:۱۵ - روایت دیگر که "لايكون طلاقاً حتى ينطق به لسانه أو يخطه بيده و هو يريد الطلاق"

۰۵:۰۱ - اصرحیت "اشاره" اولویت می آورد و نه تعین.

۰۸:۵۰ - نفس "تصدیق" امری است انشائی.

۰۹:۳۰ - به قرائن حالیه می توان برداشت کرد که تملیک را (بیع را) انشاء کرده است.

۱۱:۲۰ - کتابت افاده خواهد کرد بر الفاظی چون "هی طالق" یا "انت طالق".

۱۲:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر فرض کنیم از روایات، کتابت را بر عمل خارجی مقدم بدانیم، سبب نمی شود که ما قیاس کنیم در تملیکات

در تملیکات معاملات دیگر (مثلاً در بیع) هم چنین است لذا طبق قاعده ی کلیه ای که بیان شد که در معاملات باید صغری احراز شود پس کبرای ما که "أحل الله البيع" است ثابت است.

۱۴:۲۰ - در هر معامله ای دو لفظ وجود دارد لفظ ایجاب و لفظ قبول.

۱۵:۲۰ - جنبه ی "لغوی" لفظ که به زبان عربی باشد یا نباشد.

۱۵:۴۰ - هیأتی که وضع مستقلی دارد دلالت بر معنای بکند.

۱۶:۱۰ - از حیث "مادی" در لفظ که صریح باشد یا ظاهر باشد (در مضمون و مفاد و معنا).

۱۶:۴۰ - ظهور و صراحت در معنا بالحقیقه باشد یا بالمجاز باشد یا بالکنایه.

۰۱۱۷ - مبحث البیع - لفظ - ملزومات اللفظ - (نوار ۹ - درس ۶) - شب سه

شنبه ۱۶ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۶/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۵ - "اعتبار لفظ" در همه ی معاملات در سه مرحله است:

۱ - مواد لفظ به چه لغتی (عربی یا غیر عربی) باشد، صریح باشد یا ظاهر باشد، بنحو الحقیقه باشد یا بنحو المجاز یا بنحو الکنایه استعمال شده باشد.

۲ - از نظر هیأت افرادی (مفردات) از حیث اینکه هیئت فعل باشد (که دالّ است بر نسبت) یا از حیث هیئت اسم باشد (دلالتی بر شیئی ندارد بلکه حافظ ماده است).

۳ - هیئت ترکیبی بین ایجاب و قبول از حیث تقدم و تأخر و موالات ایجاب و قبول باشد.

۰۲:۱۰ - آیا به "الفاظ کنائیه" بیع تحقق می یابد یا خیر.

۰۵:۲۰ - استعمال "یک لفظ" در دو معنا یا چند معنا نادرست است.

۰۷:۰۱ - بیان این شبهه که تحقق معامله مشروط است به "دلالت" و دلالت هم منوط به "استعمال" است و استعمال هم در ملزوم (ملکیت بیع) استعمال نشده است پس دلالت ملزوم ندارد پس اثبات ملزوم نشده است پس معامله تحقق ندارد.

۱۱:۳۰ - بیع هنگامی صادق است که در استعمال لفظ اگر مقصود بمعنای حقیقی باشد و نه بالکنایه.

۱۲:۲۰ - شک در جایی که آیا در این معامله "بیع" صادق است که عمومات و اطلاقات جاری نیست پس "احل الله البیع" یا "أوفوا بالعقود" بر آن جریان ندارد لذا استصحاب "عدم ملک" جاری می شود.

۱۳:۴۰ - اما اگر "بیع" صادق بود ولی در عدم صراحت بحث داریم که دلیلی بر بطلان بیع نداریم.

۱۵:۳۰ - اگر لفظ کلام اجمالی باشد مثلاً لفظ "جعلته لك بكذا" احتمال می رود هم هبه باشد هم تملیک باشد هم ... مشخص نیست.

۱۷:۱۵ - در اعلام که "اخبار بالکنایه" باشد درستی "لفظ" بدیهی است چراکه اخبار همان تفهیم الغیر است پس هم اعلام و اخبار شده هم تفهیم پس "کنایات" در مقام تفهیم درست است اما در کنایات انشائیه چون "انشاء" امری است ایجادیه پس در لفظ بمجرد انشاء که منتقل هم بشود به ملزوم نمی تواند در کنایات در لفظ درست باشد.

۲۲:۱۵ - در مواردی که "عرف" و "شرع" اختلاف دارند این شرع است که عرف را "تخطئه" می کند.

۲۲:۵۰ - گاهی هم ملکیت و زوجیت و هر امر اعتباری دیگر تمام حقیقتش در عالم نفس است که آن را ایجاد و اختراع می کنیم و هر اعتباری قوامش به اعتبار عقلاء است و در موارد اختلاف با اینکه امر اعتباری "حقیقتاً" موجود است ولی مطابق شرع نیست.

۲۴:۳۵ - در معاملات، شخص اعتبار می کند (بر طبق عقلاء) اگر شرع آن را امضاء نکند تایید نمی شود.

۱۱۸ - مبحث البیع - لفظ - الفاظ الکنائیه - (نوار ۹ - درس ۷) - شب

چهارشنبه ۱۷ رجب ۱۳۹۱ ق - ۱۷/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - آیا "بیع" به "الفاظ کنائیه" تحقق پیدا می کند یا خیر؟

۰۰:۳۵ - مشهور علماء الفاظ کنایی را از برای بیع، صحیح نمی دانند.

۰۲:۳۵ - شرط "تصریح" برای عنوان معامله در لفظ.

۰۳:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند ما از برای معامله، نص (صراحت) نیاز نداریم بلکه ما برای معامله "حجت" نیاز داریم که "ظهور" می تواند حجت باشد.

۰۴:۲۰ - پس در بیع کنایی اگر اصل بیع خدشه داشته باشد (لفظ اجمالی باشد) لذا عمومات جاری نمی شود پس بیع صحیح نیست.

۰۵:۱۱ - اما اگر کنایه بنحو اجمال نباشد و بنحو ظهور است (المخاطب یدری بما خوطب) پس دلالت مطابقی وجود دارد و بیع با وجود کنایه صحیح است.

۰۷:۳۰ - اشکال دیگر در "کنایات" اینست که اگر هم به "لفظ کنایی" بیع محقق شود ولی جنبه ی تأکیدی در بین نمی آید چراکه در الفاظ کنائیه جهت وهنی است که از عالم لفظ به عالم معنا سرایت می کند پس هنگامی که دلالت لفظی موهون شد معنا نیز نامشخص خواهد بود.

۰۹:۲۳ - بیع دو جنبه دارد: ۱ - عهدی و ۲ - تأکیدی که در صورت عهد قلبی هیچ اثری مترتب نیست مگر اینکه به مرحله ی اثبات و دلالت برسد و جنبه ی عهدی آن به اثبات برسد بعد از آن جنبه ی تأکیدی آن نیز ثابت شود.

۱۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "البیع عهد مؤکد" مسامحه در تعبیر است بلکه "العقد عهد مؤکد" است.

۱۵:۴۰ - بیان این مطلب که "مقاوله" اصلاً عهد نیست (عهد و ایقاعات).

۱۶:۰۵ - اما عهده‌ی که به عمل دیگری مرتبط شد "عقد" می شود (بیع شود پس تأکد عهد محقق می شود).

۱۷:۴۵ - اگر در معاطات عقد صادق نیاید چون به قرائن و ظهور حال است و متصور "وهن" شویم اما نسبت به الفاظ اگر ظهور کلامی آمد تأکد عهد محقق می شود.

۲۲:۵۵ - اشکال دیگر این است که در "انشاء" از وجوه استعمال آن در معنای حقیقی یا مجازی است.

۲۳:۵۰ - الفاظی که در معنای حقیقی خودشان استعمال شوند (مثل خذه و تصرف) اما استعمال لفظ در دو معنا باشد که باطل است چراکه در بیع باید انشاء مشخصی وجود داشته باشد.

۲۵:۱۰ - قیاس منطقی که بیع انشائست و اینکه استعمال دو معنا در لفظ بیع بیش از یک انشاء دارد پس "البیع لم یُنشأ" پس لیس بیع.

۳۱:۲۰ - نظر عرف و شرع در عقد اینست که ملکیت یکی از اعراض در بیع است مثلاً عرف می گوید اگر بیعی غرری شد، ملکیت حاصل است اما شارع می گوید که ملکیت به این آلت محقق نمی شود و یا در زوجیت و غیره.

۰۱۱۹ - مبحث البیع - لفظ - صیغه البیع - (نوار ۱۰ - درس ۱) - شب شنبه ۲۰

رجب ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - در اعتبار "لفظ" در عقود و معاملات سه بحث بیان می شود:

۱ - ماده ی لفظ.

۲ - هیئت انفرادی.

۳ - هیأت ترکیبی.

۰۰:۵۰ - مشهور اینست که عقود به "کنایات" تحقق نمی یابد.

۰۱:۲۰ - سه اشکال برای الفاظ کنائیه:

۰۱:۴۰ - اشکال اول اینکه در عقود "تصریح" لازم است در صورتیکه به کنایه "تصریحی" صورت نمی گیرد.

۰۲:۱۵ - پاسخ اینست که "تصریح" لازم نیست بلکه "حجت" کفایت می کند و استصحاب هنگامی جاری می شد که بیع صادق نشود ولی وقتی بیع صادق شد پس معانی در کنایات افاده می کند.

۰۳:۵۰ - اشکال دوم که "بیع" عهد مؤکد است لذا وهن پیدا شده و تأکیدی نمی رسد.

۰۱۲۰ - مبحث البیع - لفظ - الأقوال فی ألفاظ الصحیحة - (نوار ۱۰ - درس ۲) -

شب یکشنبه ۲۱ رجب ۱۳۹۱ ق - ۲۱/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - توضیح اقوال هشتگانه بجای اقوال پنجگانه در مورد الفاظ صیغه ی عقود.

۰۲:۲۰ - در استدلال برای عدم صحت الفاظ کنائیه از نظر برخی بزرگان از استدلال "استقراء" استفاده می شود.

۰۳:۵۰ - احکام دو مرحله دارند: مرحله اول: بیان تشریع است و مرحله ی دوم: در مقام حکم فعلی و بعث است.

۰۶:۰۷ - قول اول اخذ به قدر متیقن است.

۰۶:۴۰ - قول دوم استعمال عبارت خاص در هر عقدی است.

۰۸:۰۱ - قول سوم اینست که در عقود و معاملات "الفاظ مجازیه" صحیح نیست و باید حقیقی باشد آنهم مقصود بالاصالة باشد و "کنایات" هم جایز نیست حتی اگر در معنای حقیقی بکار برده شده باشند چون استعمال در مقصود بالاصاله نشده اند اما "مشترک لفظی" و "مشترک معنوی" جایز می شود چراکه در مشترک لفظی در معنای حقیقی استعمال شده و در مقصود بالاصاله است و نیز مشترک معنوی استعمال در معنای حقیقی شده و خصوصیت استعمال شده در خصوصیت به دال آخر شده است.

۱۱:۲۵ - قول چهارم که مشهور هم همین قول است که استعمال "کنایات" جایز نیست (چرا که می فرمایند معنای مقصود انشاء نشده است) ولی حقیقت باشد یا مجاز (قریب یا بعید) باشد یا قرینه ی مجاز (حالی یا مقالی) باشد جایز است.

۱۳:۳۵ - قول پنجم فقط "مجاز بعید" را تجویز نمی کنند (چراکه متداول عند العقلاء نیست) ولی هم "کنایات" هم "حقیقت" و هم "مجاز قریب" همه جایز است.

۱۴:۲۵ - قول ششم اینکه باید قرینه ی مجاز "قرینه ی لفظیه" باشد (قرینه ی صارفه باشد).

۱۷:۵۰ - قول هفتم اینست که الفاظی که از نظر سیره ممضی بوده و ردعی نباشد صحیح است چراکه هنگامی در معاملات شرعا ترتیب اثری می شود که از ناحیه ی شارع امضائی رسیده باشد، بنابراین الفاظی که در اخبار از معصومین رسیده است و متداول آن زمان بوده مشخص و محرز است ولی معاملاتی که در زمان معصوم نبوده مورد اختلاف خواهد بود.

۲۱:۰۰ - قول هشتم که نظر مرحوم آقای میلانی هم همین است که هر لفظ صریحی (اختراع لفظ) که در معاملات بیانگر مقصود (ظهور لفظ) معامله باشد چه آن لفظ در زمان معصوم متداول نبوده است صحیح و جایز است چراکه با وجود اطلاعات و عمومات از ظهور نوعی عقلائی آن لفظ، مقصود را فهمیدیم بر صحت آن کفایت می کند بجز الفاظی که ظهور عقلائی نداشته باشد که دلیل لبی بر این امر داریم.

۰۱۲۱ - مبحث البیع - اللفظ - الاطلاقات و العمومات - (نوار ۱۰ - درس ۳) -

شب دوشنبه ۲۲ رجب ۱۳۹۱ ق - ۲۲/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۵ - وجوه هشتگانه در الفاظ مستند به این است که عموم اطلاقی که بتوان به آن تمسک کرد نداشته باشیم بنابراین باید به اطلاق مقامی معصومین صلوات الله علیهم أخذ تمسک کنیم.

۰۱:۰۲ - "اطلاق مقامی" به این معناست که چون معصومین علیهم السلام "ردع" نفرموده اند لذا "ممضی" است.

۰۱:۵۰ - انحصار عقود معاملات به آنچه که متداول در زمان معصوم بوده است موجب می شود که در مقام تشریع دیگر به عمومات تمسک نشود.

۰۴:۳۵ - "علم اجمالی" منجز است و اجمالش به "مطلق و عموم" سرایت می کند چراکه ظهوری باقی نمی ماند که بتوان به آن تمسک کرد.

۰۸:۲۵ - اگر متوقف به امضاء سیره باشیم نتوان از آنچه که متداول بوده است تعدی کرد.

۰۹:۱۰ - "اطلاق" و "عموم" در مقام "تشریع" است و نه در مقام "حکم فعلی".

۰۹:۴۸ - اگر هم شک داشتیم به اینکه حکم فعلی بوده یا در مقام بیان بوده است بنا به "قاعده بیان" اصله البیان جاری می شود پس در مقام تشریع نبوده بلکه حکم فعلی را بیان کرده است.

۱۱:۳۷ - اگر "الف و لام" در (احل الله البیع یا أوفوا بالعقود) "عهد" باشد که خلاف

که خلاف ظاهر کلام است و احتمال عهد بواسطه ی عدم دلیل ساقط است.

۱۴:۳۰ - هر گاه علم اجمالی، دائر بین "أقل" و "أكثر" شد باید به مقدار أقل تخصیص داده شود به عبارت دیگر "علم اجمالی" منحل است و هرگاه علم اجمالی منحل نشود بمقدار متیقن در مازاد، "مشکوک بدوی" است و "اصله عدم التخصیص" بر آن جاری می شود.

۱۵:۳۰ - در "تخصیص بأكثر" چه "عام مخصّص"، مستعمل باشد در غیر جهت عموم (مجازا) و چه بگوئیم عام مستعمل است در عموم (اراده ی جدیه ماعدی المخصّص)، این تخصیص أكثر مردود است.

۱۶:۲۳ - در "تقیید بأكثر" بنا به اینکه مطلق که تقیید می شود، مجازا استعمال شده (در استعمال متکلم) لذا مقید، قرینه ی تقیید است بنابراین "تقیید باكثر" هم مضرّ است پس ظهور اطلاقی ثابت نمی شود.

۱۷:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما اگر "مطلقات" در معنای حقیقیشان استعمال شوند پس خصوصیت قید (چه تقیید منفصل چه تقیید متصل)، بدلیل ثانوی استفاده می شود (دو دال است و دو مدلول) بنابراین مجازیتی در بین نیست لذا تقییدات کثیره نسبت به مطلقات هیچ ضرری ندارد بنابراین بنظر مرحوم آقای میلانی متکلم لازم نیست که مراد خود را در لفظ و تکلم بیان کند بلکه می تواند مقصود و مراد خود را به اسباب متعددی بیان کند. (دائرة ی بیان به تکلم و الفاظ محدود نمی شود).

۲۰:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس در "اطلاقات" که مثلا نسبت به "أحلّ الله البیع" بخواهیم تمسک به اطلاق کنیم با وجود قیود متعدده (پس از أخذ قیودات) باز هم در ماعدای تخصیص (بیعی که بلفظ مجاز باشد یا کنایه یا مجاز با قرینه لفظی یا قرینه اش حالی باشد یا مجاز قریب یا بعید باشد یا مشترک لفظی باشد) اطلاقات را أخذ می کنند و قیودات هیچ ضرری بر اطلاق ندارد.

۲۱:۴۰ - اما نسبت به "عمومات" چون مستعمل فیه، عام است بالاخره "تخصیص اکثر" مانع می شود.

۲۲:۴۰ - از آنجا که "أوفوا بالعقود" وفای بعقد برای دو طرف معامله را واجب می داند در صورتی که در بسیاری از عقود بر هیچیک از دو طرف یا یک طرف، وجوب به وفای عقدی لازم نیست (مثلاً در "هبة" یا در "قرض" یا در "رهن" یا "عاریه") پس "أوفوا بالعقود" مخصّص شده به "تخصیصات کثیره".

۲۴:۴۰ - از آنجا که أوفوا بالعقود "عام افرادی" است و نه عموم انوعی و اصنافی پس هر عقدی موجب وفای بعقد است و ربطی به خصوصیت آن ندارد (قرض باشد هبه باشد رهن باشد و ...).

۲۷:۰۱ - پس در "تخصیص اکثر" در "عمومات افرادی" موجب رعایت "افراد خارجه" می شود که می بینیم آنچه که خارج از وفای بعقد هستند بیشتر از افراد داخله هستند موجب صدمه و ضرر برای تمسک به عمومات می شود (بجز یک حالت).

۲۷:۴۵ - اما هنگامی که مخصّص، عنوان خاصی داشته باشد، آن عنوان، خارج است حتی اگر افراد آن کثیر باشند لذا صدمه ای نمی تواند بزند و تخصیص اکثر نخواهد بود.

۲۹:۳۶ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نسبت به عمومات بنابراین در "أوفوا بالعقود" که تمام افراد عقدها و همان مقداری که خارج شده است با وجود کثرت اما همگی جزو عناوین قلیله ای هستند که نمی توان به عام عمومات صدمه ای بزنند.

۱۲۲ - مبحث البیع - اللفظ - المجاز - (نوار ۱۰ - درس ۴) - شب سه شنبه

۲۳ رجب ۱۳۹۱ ق - ۲۳/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - ملخص جلسات گذشته.

۰۵:۰۱ - بیان اقوالی که انشاء عقود به "کنایات" باشد که برخی می فرمایند درست نیست چراکه عقود آلاتی هستند برای تحقق لزوم معاملات که مرحوم آقای میلانی قبلاً شرح دادند که مقصود حاصل می شود و کنایات مشکلی در عقدها ایجاد نمی کند.

۰۷:۰۲ - به لفظ و قرینه ی حالیه نیز معاملات صحیح می باشد.

۰۷:۳۵ - در مجاز قریب و بعید اگر بلحاظ جنبه ی "علقه" است و گاهی قرب و بعد در مقام "دلاله" است یعنی مجازی که محتاج به قرائن متعدده باشد "مجاز بعید" است و "قریب" آنست که نیار به دالّ واحد دارد.

۰۹:۴۵ - برخی مجاز بعید را بلحاظ نداشتن ظهور عقلائی می دانند.

۱۰:۲۵ - مسلک ما اینست که تابع حجت هستیم و در نزد عقلاء مسجل باشد.

۱۱:۲۰ - اگر "مجاز بعید" به این معنا باشد که ظهور عقلائی منعقد نشود البته عقد جاری نیست.

۱۳:۱۵ - در "مجاز" و "مشتک لفظی" چنانچه شخص مضمون معامله را انشاء کند (بمجموع معنای لفظ و قرینه و معنای اشتراکی و قرینه ی معینه) عقد ساقط است چراکه باید مضامین معاملات (ملکیت و زوجیت و رهنیت و ...) معانی بسیطه هستند و نمی توانند تدریجاً وجود بگیرند بلکه دفعهً الوجود هستند.

۱۵:۴۵ - مبنای تحقیق در "مشتک معنوی" اینست که لفظ، استعمال شود در معنای جامع (حقیقی) است اما خصوصیت به دال آخر مشخص می شود بنابراین مشترک گاهی جامع بعید است و گاهی جامع قریب است و گاهی خصوصیات متمیزه (رهنیت و قرض و هبه و ...) خصوصیت مصنّفه (صنفیه) است یا خصوصیت منوّعه (جوهری) است.

۱۷:۴۰ - مثلاً در تملیک که معنای جامع است و خصوصیت اینست که این تملیک عین است یا منفعت (بیع یا اجاره) یا تملیک بعوض است یا بلاعوض یا بضمان یا لابضمان که این خصوصیات مصنّفه اند و خارج از ماهیت آن هستند.

۲۰:۲۰ - اما در جامع بعید مثلاً بگوید "نقلت" هر چیزی را دربر می گیرد و اگر بخواهیم مقصود نقل تملیکی شود نیاز به دال آخر دارد (مثلاً نقلتُ الی ملکک) پس هنگامی که لفظ، فقط در معنای جامع بکار رود عقد ساقط است.

۲۴:۳۰ - بنابراین بکارگیری الفاظ در معاملات بصورت جامع قریب باشد ماهیت عقد تحقق می یابد ولی در جامع بعید تحقق پیدا نمی کند.

۳۱:۵۷ - تمامی این اشکالات در صورتی وارد است که "صیغ" را آلات بدانیم برای امور اعتباریه (ملکیت و زوجیت و ...).

۱۲۳ - مبحث البیع - اللفظ - مجازات - (نوار ۱۰ - درس ۵) - شب چهارشنبه

۲۴ رجب ۱۳۹۱ ق - ۲۴/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - در الفاظ بیع تعدد نظرات در بین علماء بصورت هشت وجه بیان شد.

۰۱:۱۵ - در مورد لفظ مشترک معنوی می دانیم که الفاظ معاملات اگرچه انواع دارد ولی به لحاظ اشتراک در جنبه ی ملکیت عین است به عوض (بیع است) یا ملکیت عین است بلاعوض (هبه) یا بضمان (قرض) یا منفعت (اجاره) و غیره که همگی تحت جامع واحدی هستند که "ملکیت" است (اصناف یک نوع واحدند).

۵:۴۰ - ملکیت امر بسیطی است لذا خصوصیات خارج از هویت آن است بنابراین این ماهیت بسیطه را اگر شخص انشاء کرد و ممیزاتش متدرج باشد مشکلی نیست و می شود گفت بلاعوض یا هرچه اما اگر

اگر قرار شد انشائی که می کند جامع بعید باشد (نقلت بگوید) نمی توان این انشاء را بمعنای ملکیت دانست و اگر به بعوض یا بلاعوض را هم به جمله اضافه کند که ملکیت تدریجی می شود که معنا ندارد. (تدرج در کلام غیر معقول است)

۱۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینطور نیست که صیغه ها و الفاظ، ملکیت عقلائی را اعتبار بخشد بلکه انشاء در عالم ظهور به هرنحوی ظاهر شد تملیک صورت می گیرد.

۱۹:۴۵ - در مورد الفاظی که "مجاز" نباشد منظور مجاز بعید است.

۲۲:۴۵ - معاملات باید به الفاظ موضوعه باشند.

۰۱۲۴ - مبحث البیع - اللفظ - الفاظ المشتركة - (نوار ۱۰ - درس ۶) - شب

دوشنبه ۲۹ رجب ۱۳۹۱ ق - ۲۹/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - مرور بخشی از بحث گذشته.

۰۶:۰۱ - در مورد الفاظ ایجاب و قبول، کلمه ی "بعت" است که هم برای فروختن هست و هم خریدن ولی کثرت استعمالش در فروختن کفایت بر آن می کند که بیع محقق باشد.

۰۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی از نظر معنای لغوی، این نکته را می فرمایند که بیع مشترک لفظی است چراکه هم به فروشنده بایع گفته می شود و هم به خریدار ولی اگر اطلاق شد منظور فروشنده است.

۱۲:۴۵ - اگر لفظی منقول عرفی شد مناط همان عرف است.

۱۳:۳۵ - اگر شهرت استعمال باشد و نه کثرت استعمال عرف، مشکل پیش خواهد آمد.

۱۵:۰۲ - اگر متکلم معنای مشهور را در نظر نداشته باشد باید توضیح اضافه بیاورد و گرنه برداشت همان اطلاق است به قرینه ی کلامش.

۱۶:۴۰ - باید لفظ (بعث)، به هر دو ملک قابل نفوذ باشد.

۲۲:۳۰ - اینکه برخی می فرمایند "بیع" مشترک لفظی است.

۲۵:۱۰ - اینکه همه کاره در معامله بایع است که اوست که تملیک می کند و انشاء می کند اما مشتری بواسطه ی قبول تملیک ضمنی را صورت می دهد.

۲۷:۲۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینکه تملیک بعوض می گوئیم اصلاً از مشتری انشائی نیست بلکه این بایع است که بشرط قبول مشتری انشاء تملیک می کند.

۰۱۲۵ - مبحث البیع - اللفظ - المشترك اللفظی - (نوار ۱۰ - درس ۷) - شب

سه شنبه ۳۰ رجب ۱۳۹۱ ق - ۳۰/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه مبحث گذشته.

۰۶:۴۰ - "البیع" تملیک بالعوض و الشراء تملک بعوض و با هم مشارکتی ندارند.

۰۷:۵۰ - "شراء" را هم در فروش و هم خرید بکار می رود و مشترک لفظی است.

۰۹:۴۰ - در قرآن مجید هر کجایی که کلمه شراء بکار رفته است در "بیع" بوده است مانند "و شراوه بثمان بخش دراهم معدودة" و نیز "الذین یشروون حیاة الدنیا بالآخرة" و غیره.

۱۲:۰۱ - برخی معتقدند که مشکلی از برای استعمال شراء برای فروش نیست.

۱۳:۰۱ - اما اگر یکی از دو معنای مجازی آنقدر استعمال شود که به حدی رسیده که معنای دیگر کلمه منسوخ شده باشد پس استعمالش ممکن نیست.

۱۶:۱۵ - اما در مورد شراء آیاتی که صراحت به فروش دارند پس شراء مشترک لفظی است.

۱۸:۲۰ - با وجود قلت استفاده از "شریت" در فروش باز هم از قرینه معینه مقصود مشخص خواهد شد.

۲۰:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هیچ مشکلی ندارد که بایع بگوید "شریتُ المتاع بكذا ثمن" و معامله صحیح است.

۲۱:۵۰ - اما لفظ "اشریت" که هم در فروش و هم در خرید استعمال می شود.

۰۱۲۶ - مبحث البیع - الفاظ - مَلَّکْتُ - (نوار ۱۰ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۱

شعبان ۱۳۹۱ ق - ۳۱/۶/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - بحث در "مَلَّکْتُ" از الفاظ "ایجاب" بکار می رود.

۰۰:۵۹ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند درست است که مَلَّکْتُ از الفاظ ایجاب بیع می شود ولی ما نیاز به صراحت (تصریح در لفظ عقد) نداریم.

۰۲:۲۰ - لذا بر مبنای اینکه صراحت لازم نباشد اصلاً مشکلی در کاربرد لفظ "مَلَّکْتُ" نخواهد بود.

۰۴:۲۰ - لفظ بیع وضع شده از برای معنای مرکب در صورتیکه "بیع" معنای بسیطی دارد.

۰۵:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دلیل ما بر اینکه بیع معنای بسیط دارد اینست که هنگامی که گفته می شود "بعت المتاع بثلثین" لفظ متاع و ثمن را می آوریم پس بیع در مطلق التملیک استعمال شده است.

۰۸:۱۰ - بیع برای امر خاصی وضع می شود.

۰۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "البیع ملکّیة تملیک الخاص".

۰۹:۳۰ - اشکال مرحوم آقای میلانی به البیع تملیک.

۱۰:۵۰ - استعمال "مَلَّکْتُ" در جای بیع به معنای حقیقی آن است.

۱۴:۴۰ - "هبة" نیازی به "مايز ثبوتی" ندارد لذا لفظ ملکّت در بیع لازم نیست.

۱۷:۲۰ - برخی می فرمایند که اگر "مَلَّکْتُ بعوض" گفتن، مبنی است بر اینکه آیا جایز است عقد و معامله ای را می توان به غیر لفظ خودش جاری کرد یا خیر.

۱۹:۴۰ - برخی دیگر می‌فرمایند کلمه ی "بالبیع" را در لفظ صیغه عقد معامله لازم است. (ملکت العید بالبیع بعوض)

۲۴:۳۰ - برخی می‌فرمایند در هبه و هبه ی معوضه، هر دو متضمن "ملکیت" است لذا بلفظ غیرش نیست اما در "صلح" بلفظ غیر است زیرا مقصود مسالمت است.

۳۰:۰۵ - اگر ظهور لفظ "بعثک هذا بهذا" (بعثک العین بعوض) به معنای تملیک بازای تملیک بگیریم (باء در بعوض بای مقابله باشد) پس بغیر لفظ خودش است و اما اگر بمعنای "اعم" باشد پس به لفظ خودش است.

۳۰:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که قطعاً ظهور لفظ "بعثک هذا بهذا" همان معنای مقابله و بدلیت را دارد. (یعنی مبادله بینهما بالملکیه است)

۱۲۷ - مبحث البیع - الفاظ - اشتریت - (نوار ۱۰ - درس ۹) - شب دوشنبه ۶

شعبان ۱۳۹۱ ق - ۵/۷/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - اشتریت را می‌توان بجای "بعث" بکار برد.

۰۲:۱۰ - ذکر آیه ی شریفه "بئس ما اشترؤا به انفسهم" به معنای باعوا به انفسهم بوده است چراکه نفس هر کسی در دست خودش می‌باشد. (خودشان را به دنیا فروختند و نه اینکه خریدند)

۰۳:۵۰ - اشکال در اینجا به استعمال نادر اشتریت بجای بعث است و این قرینه خارجیّه است (مقامیه و حالیه) و چون قرینه ی لفظی نیست پس معامله با این لفظ صیغه اشکال دارد. (هر چند تقدم گوینده اشتریت ظهور دارد)

۰۸:۴۵ - اشکال دیگر برخی بزرگان اینست که اشتری بر وزن "افتعال" است پس معنا ندارد استعمال اشتریت بجای بعث.

۱۰:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند "افتعال" اتخاذ مبدأ است گاهی از خودش صادر شود یا از دیگری است پس شراء که به معنی بیع در قرآن استعمال شده پس اشتری یعنی مبدأ بیعی را بخود گرفته است پس این اشکال مردود است.

۱۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی در جواب اشکال اول نیز می فرمایند که مناط ظهور است پس صراحت نیازی به نصوصیت ندارد لذا در ظهور هم فرق نمی کند بین قرائن حالیه یا مقامیه (ملاک ظهور است).

۱۴:۴۵ - اشکال دیگری وارد است که آن هم در معاملات عقلاء اعتبار می کنند بطوری که موجب مشاجره و منازعه و تخاصم نشود و شارع هم هنگامی اعتبار می کند که نه منازعه باشد و نه مشاجره و نه مخاصمه لذا مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ممکن است اشکال از این جهت باشد که بسیار دوراست از عرف عقلائی که لفظ "اشتریت" را بجای "بعت" بکار رفته باشد و همچنین در آیات قرآنی یعنی نفس یکدیگر را خریده اند (اشتروا به انفسهم)

۲۰:۱۰ - در الفاظ قبول تمامی الفاظ "قبلت" و "رضیت" و "ملکت" و "تملکت" و "ابتعت" درست است.

۲۱:۵۰ - آیا "امضیت" نیز درست است.

۲۲:۵۰ - برخی می فرمایند امضاء و اجازه در جایی است که عقد و ایجاب و قبول معامله ای محقق شده سپس امضاء و اجازه ای در کار می آید پس در اینجا بجای قبول نمی توان "امضیت" یا "رضیت" بگوید.

۲۵:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند استعمال "امضیت" و "رضیت" بجای قبول را در صورت تجویز کنایه ممکن خواهد بود.

۰۱۲۸ - مبحث البیع - الفاظ - تداعی و تحالف - (نوار ۱۰ - درس ۱۰) - شب

سه شنبه ۷ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۶/۷/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - خلاصه ی جلسه ی گذشته.

۰۹:۱۵ - اگر از الفاظ مشترکه استفاده کنند (هر دو شریعت گفتند) و اختلاف پیش آمد (با اینکه تقدم و تاخر معلوم باشد) به هر حال منازعه ای رخ دهد و بینه ای هم نباشد یا اینگه الفاظ مشترکه هم نباشد و یکی ادعا کند که بایع بوده و دیگری مشتری راه حل به "تحالف" است.

۱۳:۳۰ - اگر در مرافعه ملاک ادعای هر یک باشد که منازعه دارند باید تداعی و تحالف کرد اما میزان در منازعه به ترتب اثر است از ادعای هر طرف.

۱۶:۵۰ - مثلاً اگر یکی حیوان و دیگری متاع در دستش باشد در مورد خياراتشان مثلاً در خيار حیوان آن شخصی که حیوان در دستش است خيار حیوان را دارد (به غیر از خيارات دیگر که هر دو در معامله دارند و

مبنایی که برای هر دو خيار حيوان را در نظر بگیرند) پس هنگامی که احد العوضين تلف شود و اقباض شرط ضمنی عقد بوده است لذا اثر منازعه در اینجا به خيار کسی است که متاع اقباض نشده است.

۲۳:۱۵ - بیان روایت "کل مبيع تلف قبل قبضه فهو من مال بايعه".

۰۱۲۹ - مبحث البيع - الفاظ - اعتبار العربیة - (نوار ۱۰ - درس ۱۱) - شب

چهارشنبه ۸ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۷/۷/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۳ - در تنازع میان طرفین که با الفاظ مشترکه (مرحوم آقای میلانی می فرمایند و یا حتی در الفاظ خاصه) بزرگان می فرمایند که "تحالف" می کنند.

۰۳:۳۰ - مجرد منازعه و ترافع ملاک نیست بلکه ملاک و میزان همان "اثر تنازع" است.

۰۵:۰۵ - تکرار همان مثال حيوان و متاع و منازعه بین ثمن و مضمن (که اثرش در خيارات ظاهر می شود).

۰۷:۴۵ - و همچنین تلف مبيع قبل از اقباض هم موجب مرافعه در مورد داشتن خيار می شود.

۰۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر "قبض" را شرط ضمنی بدانیم پس بواسطه عدم قبض دیگری خيار فسخ دارد اما اگر روایت ضعیف "کل مبيع تلف قبل القبض" که مشهور هم همین را می گویند (بواسطه عمل مشهور قدما وثوق بصدور پیدا می شود) بنابراین کسی که مالش هنوز قبض نداده و تلف شده است (پس معامله فسخ نشده بلکه ضامن بدلش است) و دیگری ادعا دارد که بايع بودی و ثمن تلف شده پس معامله فسخ شده است. (تنازع در عنوان ثبوتی مشتری بودن است)

۱۴:۰۲ - پس در حالتی که یکی از عوضین تلف شده و یک طرف ادعای فسخ معامله و طرف دیگر ادعای

ادعای جاری بودن معامله را دارند پس "تداعی" پیش نمی آید بلکه "مدعی و منکر" هستند.

۱۵:۱۵ - برخی بزرگان می فرمایند که "عربیت" در صیغه ی بيع بلکه مطلق عقود الزامی است.

۱۶:۳۵ - دلایل این بزرگواران اولاً تاسی است به زمن معصومین.

۱۶:۴۵ - اعتبار شده است به ماهیت الفاظ (بعت اشتریت قبلت و...) پس به طریق اولی عربیت هم لازم

می شود.

۱۷:۴۰ - در صورت توانایی گفتن صیغه عقود به عربیت اولویت با لفظ عربی است.

۱۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که همیشه بدین گونه است که اگر "عمومات" و "اطلاقات" نباشد مسلماً هر آنچه که احتمال بدهیم (از عربیت تا هر احتمال مدخلیت دیگر) را مجبور به تبعیت هستیم ولی در بیع، عمومات و اطلاقات داریم از "احل الله" در اطلاقاتش تا "اوفوا بالعقود" در عموماتش وجود دارد دیگر مجبور نیستیم.

۲۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد تأسی که اصلاً هیچ دلیل خارجی (مثل نماز که "صلوا کما رأیتمونی") نداریم و نیز نداریم که مثلاً با عجمی معامله کردند و به زبان عربیت بوده است لذا حتی اولویت عربیت صیغه هم مردود است.

۲۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی منع صحت صیغه عقد معاملات بجز در لغت عربی را نیز رد می فرمایند.

۲۹:۴۰ - از آنجا که "انصرافات بدویه" اثری ندارد لذا بمقتضای عمومات و اطلاقات هرگاه عقدی در هر زبان و قومیتی نسبت به عقلاء معتبر شناخته شد (بجز در نکاح و طلاق که دلیل به ما رسیده است) آن عقد صحیح است.

۳۲:۰۱ - اگر عقد نکاح یا طلاقی به هر زبانی بجز عربی جاری شود باطل است و اگر تمکن نبود باید ابتداء تعلیم شود به گفتن صیغه عربی و گرنه وکیل خواهند گرفت برای جاری شدن عقد نکاح یا طلاق.

۱۳۰ - مبحث البیع - الفاظ - العربیة فی الایجابین - (نوار ۱۰ - درس ۱۲) -

شب شنبه ۱۱ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۰/۷/۱۳۵۰ ش

۰۲:۱۰ - برخی می فرمایند صیغه ی عقود باید به لفظ عربی باشد.

۰۴:۱۵ - مجرد استفاده از الفاظ هر قومیتی موجب جاری شدن عقد معاملات بیعی می شود.

۰۵:۲۰ - فقط در نکاح عقد و طلاق باید عربی باشد مگر اینکه پس از تعلّم عاجز به لفظ عربی باشد.

۰۶:۴۵ - برخی دیگر می فرمایند که در صورت مشقت در تعلیم الفاظ عقد عربی می تواند به هر لغت دیگر جاری شود.

۰۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند حتی در نکاح هم در صورت مشقت یادگیری لغت عربی در لفظ صیغه عقد زوجیت (چه موقت چه دائم و چه طلاق) می تواند بفارسی بگوید چراکه بسیار جلوگیری می شود از مفاسد.

۱۱:۵۰ - آیا عربیت فقط در صیغه است یا تمام جمله معاملات باید عربی باشد؟

۱۲:۱۰ - آیا عربی بودن صیغه باید با اعراب صحیح باشد؟

۱۳:۲۵ - در صورتی که اعراب جابجا شود و لطمه به معنای عرفی (این غلط در عرف متداول باشد) نزنند مشکلی نیست. مثلاً بعت و بعت و اما اگر جابجایی در حروف یا اعراب به گونه ای باشد که معنای دیگری دهد جایز نیست (مثل زوجت و جوزت)

۱۶:۲۰ - در صورتی که لفظ اشتباه که معنای دیگری هم ندهد باید جزو "مهملات" محسوب نشود که باز هم صحیح نیست. (مثلاً بعت و بعت صحیح است اما بعتک مهمل است و نادرست)

۱۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس از اینکه عربیت را در لفظ صیغه عقد شرط ندانیم پس نباید "عربیت" را در ذکر "ثمن و مثن" در ایجاب و قبول را شرط بدانیم (کما اینکه برخی بزرگان شرط می دانند).

۲۵:۰۱ - ذکر روایت "بیع فلان بده دوازده" با اینکه مرحوم آقای میلانی به این روایت بلحاظ عقد فارسی استشهد نمی کنند اما برخی به همین روایت استشهد کرده اند.

۲۷:۱۰ - آیا "تفصیلاً" دانستن معنای لفظ لازم است یا خیر؟

۰۱۳۱ - مبحث البیع - الفاظ - الجهل بمعنی اللفظ - (نوار ۱۰ - درس ۱۳) - شب

یکشنبه ۱۲ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۱/۷/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - بر مبنای اینکه عربیت را شرط بدانیم برای لفظ صیغه عقد آیا علم تفصیلی به معنا لازم است یا

خیر؟

۰۳:۴۵ - گاهی شخص، معنای لفظ را از نظر "ماده" نمی داند و گاهی از حیث "هیئت" نمی داند، پس هنگامی که "أبیع" یا "بعت" می گوید و قصدش برای فروختن است ولی نمی داند که معنای لغوی این الفاظ

دقیقا چیست و گاهی هم از نظر هیات نمی داند مثلاً میداند بیع بمعنای خرید است ولی ابیع و بعث و تبیع و غیره را نمی فهمد.

۱۱:۵۰ - دائماً انشاء معنا در لفظ لازم است و معنای کلی بی فایده است.

۱۸:۳۰ - پس در حالتی که "بعث" بگوید و قصدش هم فروختن بوده تنها تخلفش علم بموضوع له بوده است.

۱۸:۴۰ - و اگر اصلاً معنای اصلی ماده لغت را نمی داند صحیح نیست.

۱۹:۴۵ - برخی می فرمایند چون عربیت را شرط می دانند غلط بکار بردن صیغه با وجود قصد فروختن موجب عدم صحت عقد می شود ولی مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر در حالتی که "ابیع" گفت (از روی جهل) و معنای فروختن (بعث) را هم قصد کرده بود اما علم به غلط بودن این لفظ (أبیع) نداشت، صیغه صحیح است.

۲۰:۳۰ - مناط در معاملات منتقل شدن معنای مقصود طرفین است.

۲۱:۲۰ - انسان که لفظ را می گوید باید طرف مقابل با علم به مقصود متکلم ایجاب کرده باشد.

۲۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر شخص استعمال کرد به معنای دیگر ولی قرائنی (حالیه یا مقامیه یا مقالیه) در بین باشد با اینکه با عربیتش در تضاد است اما عقد صحیح خواهد بود.

۰۱۳۲ - مبحث البیع - الفاظ - الماضي و المضارع - (نوار ۱۰ - درس ۱۴) - شب

دوشنبه ۱۳ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۲/۷/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - خلاصه بخش انتهایی جلسه ی گذشته.

۰۲:۰۰ - بکارگیری صیغه ی مضارع یا امر برای لفظ صیغه عقد در معاملات بدلیل معنای وعده دادن هم می دهد در عقود معاملات جایز نیست.

۰۴:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که فعل، دائماً ترکیبی است از "ماده" و "هیئت" که ماده، معنای اسمی است و هیات هم قوام فعل است که دلالت بر نسبت دارد بنابراین زمان بکلی از مدالیل فعل خارج است چراکه اگر بنا باشد زمان مدلول ماده شود (فعل یفعل یا هرچه) زمان ربطی به ماده ندارد و نیز

زمان نمی تواند مدول هیئت فعل واقع شود لذا اینکه برخی می فرمایند که صیغه مضارع دلالت بر آینده نیز می کند دلالت التزامیه است و نه مطابقی.

۰۷:۴۵ - فعل ماضی که هیئتش دلالت می کند بنسبت مبدأ متحقق (مبدأ موجود در خارج) به فاعلش ولی فعل مضارع دلالت می کند بنسبت تلبس فاعل به این مبدأ بنابراین هرگاه در جایگاه اخبار قرار گرفت یعنی خبر می دهد ماده ی منتسبه بفاعل لاجرم نسبت به حال تکلم، زمان مضیی داشته باشد و نیز خبر می دهد از تلبس فاعل یا در همان لحظه یا در آینده باشد.

۱۴:۵۵ - لذا مشهور می فرمایند که مضارع در لفظ، صراحت ندارد ولی ماضی دارد.

۱۶:۰۵ - برخی از بزرگان می فرمایند که در صورتی که "س" یا "سوف" (این ادوات مستقبل) بکار رفته باشد معنای آینده را می دهد ولی هنگامی که "أفعل" بکار گرفته شود معنای حال و همین لحظه را می دهد اما باز هم تکلم لفظ را بمضارع جایز نمی دانند به جهت دیگری که عبارت است از اینکه در صیغه ماضی صراحت است پس لفظ بلفظ ماضی معتبر است اما در مضارع "تلبس" فعل را بصراحت می گوید ولی "تحقق" آن صریح نیست (زیرا در حال انجام است و هنوز پایان نیافته) پس نوعی کنایه می شود و کنایات را هم برای الفاظ جایز نمی دانستند.

۲۰:۱۰ - و برخی دیگر می فرمایند لفظ عقد هم بصیغه مضارع می شود و هم به صیغه أمر و به برخی روایات استمساک می کنند.

۲۱:۰۵ - روایت از امام کاظم علیه السلام : "قلت له ایصلح لی أن أشتري من القوم جاریة الأبقه و أعطیهم الثمن و أطلبها أنا؟ قال علیه السلام لا یصلح شرائها منهم الا أن یكون معها ثوبا و أو متاعا و تقول لهم أشتري منکم جاریتکم فلانة و هذا المتاع بكذا و کذا درهما".

۲۳:۰۱ - "أبق" را نمی توان بتنهایی خرید کرد ولی می توان بهمراه شیء دیگری معامله کرد و می بینیم که در این روایات "أشتري" بکار رفته که بصیغه ی مضارع می باشد.

۲۳:۱۵ - روایت از امام صادق علیه السلام : "فی الرجل یشتري العبد و هو أبق عن أهله قال لا یصلح الا أن یشتري معه شیئا آخر و أن یقول أشتري منک هذا الشیء و عبده".

۲۴:۲۵ - روایت از معصوم: "قال سألته عن اللبن یشتري وهو فی الضرع قال لا، الا أن یحلب لک منه أسکرجه (پیاله) فیقول اشتر منی هذا اللبن الذی بالأسکرجه و مافی ضرعها" که "إشتر" بفعل أمر آمده است.

۲۶:۳۵ - و در نکاح هم روایت از امام صادق علیه السلام "قال تقول أتزوجک" که بفعل مضارع است.

۲۷:۲۵ - در روایت دیگر "أَتَزَوَّجُ مَتَعَةً عَلَى كِتَابِ اللَّهِ وَ سَنَّةِ نَبِيهِ بِكَذَا وَ كَذَا يَوْمًا" نیز مضارع است.

۲۷:۳۰ - در روایت دیگر "يَا أُمَّهُ اللَّهِ أَتَزَوَّجُكَ كَذَا وَ كَذَا يَوْمًا بِكَذَا وَ كَذَا دَرَهْمًا" باز هم بفعل مضارع آمده است.

۰۱۳۳ - مبحث البیع - الفاظ - الماضي و المضارع - (نوار ۱۰ - درس ۱۵) - شب

سه شنبه ۱۴ شعبان ۱۳۹۱ ق - ۱۳/۷/۱۳۵۰ ش

۰۰:۳۰ - شرط "ماضَوِيَّت" برای لفظ عقد موجب اختلاف میان اجماع شده است.

۰۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معقول نیست که زمان، مدلول ماده یا مدلول هیئت قرار گیرد ولی در "اخبار" چون فعل که ماضی است وضع شده است (حکایت از مبدأ متحقق) پس ماضی شده است ولی در مضارع اخبار می کند از تلبس فاعل به مبدأ و این اخبار با "حال و استقبال" ملائمت داد.

۰۷:۳۵ - انشاء شدن تحقق مبدأ (ایجاد مبدأ) با "مُضَى" معنا ندارد. (چراکه الحکایه عن المبدأ المتحقق تلازم الماضی)

۰۹:۵۵ - بنابراین در فعلهای "ماضی" قرینه نیاز ندارد ولی در "مضارع" نیاز به قرینه داریم.

۱۱:۰۵ - دائماً فرق میان "صریح" و "کنایه" اینست که در صریح باید دلالت بالمطابقه باشد و در کنایات بالملازمه دلالت می کند پس الفاظ به فعل ماضی انشاء می کند پس بالمطابقه بر تحقق مطلب دلالت می کند ولی بفعل مضارع انشاء می کند اتّصاف (تلبس فاعل را بمبدأ) و چون بدون تحققش در خارج متّصف شده پس بدلالات التزامیه محقق شده است (پس کنایه است)

۱۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد فعل مضارع اگر اخبار به او شود لاجرم استعمالش بدلیل مماس بودن به حال و آینده است باید معین کند (قرینه بگذارد) ولی هنگامی که انشاء بگوید نسبتشان نسبت ایجاد و وجود است پس انشاء به فعل مضارع "فعلیت" را می رساند (چون منشأش از خودش جدا نمی شود)

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند انشاء، امر اعتباری است و "زمانی" که هنوز نیامده است (فعلاً معدوم است) را بدینگونه انشاء می کند امری اعتباری را در زمانی که قطعاً می آید را هم اکنون انشاء می کند (پس انشاء از منشأ منفک نشد).

۱۹:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که با اینکه لفظ عربیت را شرط نمی دانیم با فرض آن در بکارگیری الفاظ عقد هم بصیغه ماضی و هم مضارع صحیح است و نیازی به قرینه هم ندارد. (چراکه زمان، ملاک در ملکیت نیست بلکه فعلیت انشاء موجب انتقال ملکیت می شود).

۲۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر هم بگوییم گفتن "بعت" بماضی صراحت دارد (محقق شده) ولی بمضارع اِتِّصاف کرده موجب می شود بالملازمه ایجاد می کند لذا بر فرض اینکه کنایه هم در کار باشد از آنجا که کنایات را در عقود قبول داریم، انسان می تواند لفظ عقود را هم بفعل ماضی و هم مضارع جاری کند.

۲۵:۴۰ - اما بزرگان فرقی بین صیغه مضارع و امر نمی گذارند چه هنگامی که استعمالشان را صحیح بدانند و چه ندانند در صورتیکه در فعل امر با مشکل مواجه می شوند.

۲۸:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند استعمال فعل امر، در ایجاب با قبول فرق می کند که ظاهراً در قبول بالکنایه صحیح است ولی در ایجاب مشکل است.

۱۳۴ - مبحث البیع - الفاظ - تقدیم القبول علی ایجاب - (نوار ۱۱ -

درس ۱) - شب یکشنبه ۹ شوال ۱۳۹۱ ق - ۷/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۳۲ - آیا تقدیم "قبول" بر "ایجاب" جایز است؟

۰۱:۳۰ - قول اول اینست که جایز نیست مطلقاً که مشهور هم همین را می فرمایند.

۰۱:۳۸ - قول دوم اینست که جایز است.

۰۱:۵۵ - قول سوم اینست که اگر قبول بلفظ "قبلت" و "رضیت" یا بصیغه امر "بِعی" باشد تقدیمش جایز نیست و اما اگر بلفظ "اشتریت" و "ابتعت" و "تملکت" باشد تقدیمش جایز است.

۰۳:۱۰ - دلایل قول اول اینست که "أوفوا بالعقود" و "أحل الله البيع" و "تجارة عن تراض" اگرچه دلالت بر صحت عقد می کند (زیرا ایجاب وفاء ترتیب مقتضای مقتضی را می کند) اما الف لام را در العقود، الف لام عهد می گیرند که همان عقود متداول در عصر نزول آیه شریفه بوده فلذا تا یقین نکنیم این عقد همان عقد متداول بوده بنابراین بیشتر اخبار نشان از تقدیم ایجاب بر قبول است.

۰۶:۲۰ - در عمومش هم اشکال شده است که ما علم اجمالی داریم بتخصیص و این مانع می شود از اخذ کردن بعموم لذا مشهور اشکال می کنند به بکارگیری الفاظ بیع بر تقدیم قبول بر ایجاب.

۰۷:۲۵ - دلیل دیگری نیز ذکر کردند به اینکه "قبول" فرع ایجاب است پس فرع نمی تواند بر اصل تقدم پیدا کند و دیگر اینکه قبول تابع ایجاب است و لایجوز تقدم التابع علی المتبوع.

۱۱:۲۰ - در قول دوم برخی بزرگان می فرمایند که جایز است (تقديم قبول بر ایجاب) و عمده ی دلیلشان عمومات است چراکه الف و لام العقود الف و لام عهد نمیدانند و عمومات و اطلاقات به هرچه که به آن بیع و عقد بگویند سرایت می کند لذا باید قائل بصحتشان هم بشویم و حتی به علم اجمالی به مخصّصها (که شرعا منع شده اند) طبعاً رفع ید از عموم می کنیم و تخصیص می دهیم ولی در الباقی موارد به عمومات و اطلاقات استدلال می کنیم.

۱۴:۰۵ - ایضا تمسک به "فحوی" می کنند چراکه در نکاح "قبول"، مقدّم جایز است.

۱۵:۱۰ - روایت از امام صادق علیه السلام که "قلتُ لأبي عبد الله عليه السلام كيف أقول لها إذا خلوتُ بها قال عليه السلام تقول أتزوّجكِ (لفظ قبول است که مقدم آمده) متعةً على كتاب الله و سنةً نبّيه لاوارثه و لاموروثه كذا و كذا يوما و اذا قالت نعم (لفظ ایجاب است)، فقد رضيتُ هي امرأتك و أنت أولى الناس بها (کاری به لفظ نعم نداریم که ادات قبول است مهم در نکاح ایجاب از زن و قبول از مرد است).

۱۶:۵۰ - روایت از رسول اکرم صلی الله علیه و آله که "انّ النبی جائت الیه امرأه و قالت یا رسول الله انّی وهبتُ نفسي لك و قال صلوات الله علیه و اله لا اربّه لی فی النساء فقالت زوّجنی ممّن شئت من أصحابک فقام رجل و قال یا رسول الله زوّجنیها فقال رسول الله هل معک شیئ تصدّقها فقال والله ما معی الاّ ردائی هذا فقال صلی الله علیه و اله ان أعطيتها إياه تبقى و لاء لك هل معک شیئ من القرآن قال نعم سورة كذا و كذا فقال صلی الله علیه و آله زوّجتها علی ما معک من القرآن. پس همان گفته ی زن که "زوّجنی" گفته بود پس فرمایش امام بـ "زوّجتها" همان قبول بوده است.

۲۰:۱۰ - روایت شبیه همین که "... فلم یقم غیر الرجل أحد فی مرّة ثالثة فقال رسول الله هل لك من القرآن شیئا قال نعم قال رسول الله زوّجتها علی ما معک من القرآن".

۲۱:۱۵ - پس در قول دوم که با "قبول مقدّم" در نکاح موافقند لذا تمسک بفحوی می کنند که در غیر نکاح که اهمیت نکاح را ندارد بطریق الاولی جایز خواهد بود.

۲۲:۳۰ - در قول ثالث که تفصیل می دهند بین الفاظ مختلفه که بحث خواهیم کرد.

۰۱۳۵ - مبحث البیع - الفاظ - تقدیم القبول علی الایجاب - (نوار ۱۱) -

درس ۲) - شب دوشنبه ۱۰ شوال ۱۳۹۱ ق - ۸/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۵ - ملخص مبحث جلسه ی گذشته.

۰۶:۱۰ - در قول سوم، سه مطلب است که اول اجماع است به تقدّم ایجاب بر قبول و دوم اینکه متعارف در نزد عقلاء تقدیم ایجاب بر قبول است پس تقدیم قبول بر ایجاب بر خلاف سیره ی عقلائیه است (پس دلیلی بر امضایش نداریم) و سوم اینکه قبول، فرع ایجاب است پس لایعقل است تقدیم قبول بر ایجاب.

۱۲:۳۰ - معنای "قبلت" و "رضیت" همان راضی بودن است و چرا تقدیم و تأخیرش لایعقل می شود؟ به این دلیل است که قبول، متضمن نقل مال مشتری به بایع است و این قبول نمی تواند مقدّم شود به نقلی که هنوز بالفعل نشده است.

۱۹:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینکه باید "نقل مال" بالفعل باشد از کجا آمده است و چه ایجاب مقدم باشد و چه قبول، مهم همان انشاء به نقل است که نتیجه اش رضایت طرفین است و بالفعل شدن انتقال، ملاک نیست.

۲۳:۳۵ - و اما در اشکال "فرعیت"، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که با اینکه قبول، فرع است اما ترتیب و ترتّبش از نظر زمانی هیچ ایرادی ندارد چون تقدم و تاخر ایجاب و قبول از نوع "تبعی" است و تأخر

تأخر و تقدّمی که لایعقل است برای متأخرهای "زمانی" است و نه تأخرهای "تبعی".

۲۷:۱۵ - "تبعیت لفظی" به این معناست که "معطوف"، تابع "معطوف علیه" است (مانند ایّاک نعبد و ایّاک نستعین) و یا "تبعیت قصد" از برای قصد است اما این تبعیتهای متفاوتند با "تبعیت ایجاب و قبول" و لذا هیچ ایرادی به تقدّم و تأخرشان نیست.

۳۱:۳۵ - آنکه برخی می فرمایند "قبول" نمی تواند بر "ایجاب" تقدّم پیدا کند و دلیلشان اینست که لابد است در عقدیت که ایجابی از ناحیه ای بشود پس از آن دیگری متابع آن شود تا عقدیت جاری شود.

۳۳:۵۰ - "قبلت" متابعه ی یک ایجابی است چراکه همواره تبدیل و انتقال از سوی شخص ایجاب کننده است.

۰۱۳۶ - مبحث البیع - الفاظ - تقدیم القبول - (نوار ۱۱ - درس ۳) - شب سه

شنبه ۱۱ شوال ۱۳۹۱ ق - ۹/۹/۱۳۵۰ ش

۰۳:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مرحله "قبول" چیزی بنام انفعال از ناحیه ی مشتری نداریم بلکه فقط رضایت است به تبدیل و انتقال شیء.

۰۵:۳۰ - اینکه باید "امر موجودی" را قبول کرد به وقتی تقدیم در قبول داریم گویا کلام و مضمون طرف مقابل را قبول کرده است چراکه در مقام رضایت فرقی نمی کند که رضایت به امری که بالفعل وجود خواهد داشت یا رضایت به آنچه در حال انجام است، وجود دارد.

۰۷:۳۰ - بر فرض اینکه مفهوم انشاء "قبلت" نیاز به "امر بالفعلی" داشته باشد اما در "رضیت" که این نیاز وجود ندارد و می شود "مقدم" قرار گیرد.

۰۹:۳۰ - اجماع هنگامی حجّیت دارد که کاشف باشد از رأی معصوم ولی در اجماعی که در عدم جواز تقدیم قبول است از استکشاف نسبت به قول معصومین نیست.

۱۲:۰۵ - برخی عدم جواز تقدیم قبول را بدین جهت می دانند که "اوفوا بالعقود" امضاء کننده عقود متعارفه است در صورتیکه تقدیم قبول در عقود، غیر متعارف است پس لایجوز.

۱۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اینطور نیست که "اوفوا بالعقود" را مختص عقود متداوله بدانیم پس "اوفوا بالعقود" فقط لز برای امضاء عقود متداول نیست بلکه ایجاد کننده حکم می باشد.

۱۴:۲۵ - اما این قول که "قبول"، فرع ایجاب است باید در هر مرکزی نسبت به خودش باشد پس هر متعلقی فرع متعلّقش است مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد تقدّم "قبول"، تقدّم فرع بر اصل اشکالی ندارد.

۱۵:۳۵ - و اما اینکه "نقل" باید از نوع ناقلیت (چه بالمطابقه و چه بالالتزام) حالیا باشد مرحوم آقای میلانی می فرمایند رضایت انتقال از سوی بایع (انشاء آن) ملاک است و نه ناقلیت حالیه و بر فرض ناقلیت بالالتزام، هنگامی که بایع مال مشتری را تملک کرد (رضایت مالک ملاک است) پس ناقلیت در ظرف ایجاب صورت گرفته چه متقدّم باشد و چه متأخّر.

۱۹:۵۰ - عقد دائما ارتباط عقد با عقد است. (در غیر اینصورت ایقاع می شود)

۲۱:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند انشاء امر متأخر جایز است چراکه مبادله در ظرف متأخر قابل تحقق است و از اینکه عقد هماره حاصل دو عقد و رضایت است.

۲۴:۵۷ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در تقدّم "رضیت" هیچ اشکالی وارد نیست و در تقدّم "قبلت" اگر هم "مدلول مطابقی" قبلت، قابلیت تقدّم را نداشته باشد مدلول التزامی آن قابلیت تقدیم را داراست پس انشاء می کند رضایت مبادله بالفعل را بنابراین صحیح است. (البته قبلاً گفته شد که بمجرد رضایت، معامله صورت نگرفته بلکه باید ایجاب بشود صحبت ما هم اینست که "قبول متقدم" بمعنای "ایجاب متأخر" است و ایجاب متأخر در مقام "ایجاب" در معامله است پس معامله صورت می گیرد)

۳۱:۰۱ - در مورد بکارگیری "صیغه ی امر" در لفظ صیغه ی عقد، مثلاً گفتن "بِعی" یا "ملّکنی"، شخص درخواست وقوع شیئی را می کند، به این معنا نیست که رضایت به أخذ آن شیئی دارد لذا برخی می فرمایند که صیغه امر، معنای "قبول" را افاده نمی کند.

۳۳:۰۱ - در مورد نظر مرحوم آقای میلانی در مورد لفظ امر، نیاز به مقدّمه ایست که در جلسه آینده بیان می شود.

۱۳۷ - مبحث البیع - الفاظ - تقدیم القبول بصیغه الأمر - (نوار ۱۱ - درس ۴) -

شب چهارشنبه ۱۲ شوال ۱۳۹۱ ق - ۱۰/۹/۱۳۵۰ ش

۰۲:۰۳ - برخی می فرمایند در مورد "صیغه ی امر" چرا نمی شود از روایات این برداشت را کرد که بکار بردن لفظ فعل امر جایز است چون در آن روایت پس از گفتن "زوّجّنیها" (بکار بردن فعل امر) و فرموده ی حضرت به اینکه "زوّجّکها" به همین مقدار خبر رسیده (چون فاصله افتاده بوده میان درخواست زن و پیدا شدن یکی از اصحاب بجهت ازدواج) بلکه ممکن است دوباره الفاظ عقدی هم ما بین زن و مرد رد و بدل شده باشد.

۰۸:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند همیشه امور نفسانیه (رضا و تمنی و اراده و ...) این صفات، هویتشان به متعلّقشان است لذا نمی شود صفت نفسانیه در خارج وجود داشته باشد بنابراین لزومی ندارد که صورت آن مافی الخارج موجود باشد.

۱۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در "قبول" مشتری بدلیت را قبول می کند یا تبدیل شیئی بشیئی را؟ پس هنگامی که بصیغه امر بگوید "بِعی" آیا امر می کند به این ایجاب که تبدیل را می خواهد یا بدلیت شیئی عن شیئی را رضایت می دهد.

۱۵:۲۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند هنگامی که امر بشیئی می کند لابد

لابد است به "صدور فعل از مخاطب" و نیز رضایت به خود فعل را هم دارد (مثلا دستور پدر به نماز خواندن فرزند هم علاقه به خود نماز دارد هم نماز خواندن پسر و یا "اسقنی" میل به خوردن آب است) بنابراین حیثیت وجودی فعل در عقود، در مقام استظهار، هر دو رضایت در آن مستتر است.

۲۰:۲۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در هر عقد، دو ارتباط نیاز است و رضایت هر دو طرف موجب گره خوردن این دو عقد می شود بنابراین هیچ لزومی ندارد که این اظهار رضایت، تقدم تاخر داشته باشد یا بلفظ خاصی باشد یا بدلائل مطابقی باشد.

۲۴:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بکار بردن "صیغه ی امر" در معاملات هیچ ایرادی ندارد و تمسک به عمومات و اطلاقات می کنیم پس يجوز تقدم القبول على الايجاب بصیغه الامر (یعنی) من ناحية المشتري.

۲۷:۰۱ - در مورد لفظ "اشتریت" برخی می فرمایند تفاوتی که با "بعتک" دارد اینست که "معوض" را اخراج می کند از ملک خودش و "عوض" را ادخال می کند به ملک خودش اما در "اشتریت" ادخال مال دیگری می کند و سپس مال خود را خارج می کند لذا برخی می فرمایند تقدم "قبول" با لفظ "اشتریت" هم بدلیل تقدم ادخال مال دیگری به مال خودش قبل از اعطاء و رضا بوده مورد قبول نمی باشد.

۰۱۳۸ - مبحث البیع - الفاظ - تقديم القبول - (نوار ۱۱ - درس ۵) - شب

یکشنبه ۱۶ شوال ۱۳۹۱ ق - ۱۴/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه ی بخش انتهایی از جلسه ی قبل.

۰۸:۴۰ - برخی می فرمایند اگر لفظ "اشتریت" بواسطه ی تاخرش "قبول" باشد پس "بعت" پس از "اشتریت" نمی تواند همان قبول اشتری باشد چراکه قبول، هنگامی محقق می شود که "معوض" از ملک شخص خارج شده باشد.

۱۳:۰۱ - "اشتریت" که غالبا متاخر بکار می رود (بجای قبلیت) برخی می فرمایند "اشتریت" مقدم "قبول" بحساب نمی آید.

۱۵:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند باب "افتعال" قبول مبدأ است اما بمعنای قبول "معاوضه" نیست لذا برخی معتقدند که "اشتریت" متاخر، "قبول" است اما اشتریت متقدم قبول نمی باشد.

۱۸:۴۵ - پاسخ اینست که در قبول معاوضه، مطاوعه نیاز نداریم.

۱۹:۱۰ - "مطاوعه" یعنی شخص تلقی کند از غیر، چیزی را که بوجود آورده است.

۱۹:۵۰ - قدر متیقن اجماع بر رضایت مشتری است و نه مطاوعه (که مشهور تصریح به عدم نیاز به "انشاء انفعال" از ناحیه ی مشتری دارند).

۲۱:۴۰ - تملیک مال مشتری به بایع (نقل بالفعل)، ملاک است که در "اشتریت" متقدم وجود دارد.

۲۳:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "اشتریت" و "ابتعت" بمعنای تملک کردن است که با تملیک کردن متفاوت است.

۲۶:۲۵ - در صورتی که برخی بزرگان می فرمایند که "اشتریت" متقدم با "بعت" متأخر متساوی است و فرقیشان به صراحت و تضمّن از حیث ادخال و اخراج (ثمن و مثن) است که نظر مرحوم آقای میلانی بر خلاف این است.

۱۳۹۰ - مبحث البیع - الفاظ - تقدیم القبول - (نوار ۱۱ - درس ۶) - شب

دوشنبه ۱۷ شوال ۱۳۹۱ ق - ۱۵/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه بخش از مبحث گذشته.

۰۵:۲۰ - آیا در "عقود" نیاز به فعل و انفعال داریم یا "قبول" در معاملات همچون قبول "عذر" و قبول "توبه" است.

۰۷:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عنوان "مطاوعه" را نمی پذیریم و "قبول" در معاملات همچون "قبول" در عذر و توبه است.

۰۹:۳۰ - برخی می فرمایند که اگر مشتری بگوید "اشتریت متاعک بدرهمی" پس این انفعالی است از سوی "قبول کننده" که مشتری است.

۱۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "املکت" و "تملکت" را نمی توان در یک ردیف قرار داد همانطور که برخی بزرگان بصراحت به یک معنا بکار برده اند چرا که باب "افتعال" فرق می کند.

۱۴:۲۰ - اگر در "ابتعت و اشتریت" به معنای قبول ملکیت باشد مرادف با "تملّکت" می شود ولی اگر بمعنای این باشد که مبدأ را خودش ایجاد کند (مانند اکتسبت) می باشد.

۱۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که سه اشکال وجود دارد:

۱۸:۵۰ - اولاً نمی توان "ابتعت" و "اشتریت" و "تملّکت" در ردیف هم قرار داد (بنا به خصوصیتی که از صیغه انفاعل و ... داده شد).

۱۹:۴۰ - ثانیاً اگر "ابتعت" و "اشتریت" که "قبول" آن را بمعنای ایجاد ملکیت بگیریم (قبول مبدأیی که از دیگری صادر می شود) پس چون یک شخص "ایجاب" کرده بود و حالا طرف دوم "انشائی" جدید می کند پس "ایجاب دیگری" رخ می دهد لذا "ایجاب و قبولی" درکار نخواهد بود بلکه "ایجابیین" داریم که نادرست می شود.

۲۱:۵۰ - ثالثاً اگر "ابتعت" و "اشتریت" مرادف تملّک و متقدم شد پس چرا می فرمایند که صحیح نیست در صورتی "مطاوعه" بوده است و تملیک را قبول کرده است پس چرا "تقدیم" را مطاوعه نیست و معنای قبول را نمی دهد (البته مطاوعه انشائیّه است و میدانیم که در مورد "مطاوعه ی خارجیّه" ممکن نیست).

۲۸:۵۰ - و اگر بگوئیم (بجز دلیل اجماع) چرا نمیتوان با "ایجابین"، یک عقدی جاری شود درحالی که دو عهد با یکدیگر گره میخورند پس با دو ایجاب، عقد صورت می پذیرد مثلاً هم مشتری تملیک متاع به درهم می کند هم بایع تملیک درهم بمتاع می کند.

۳۱:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که حق با اجماع است چراکه "توارد العهدین علی مورد واحد، لا یرتبط الاحد العهدین بالاخر" لذا نباید این دو معنا در دو ایجاب واقع شوند بلکه بایستی در "ایجاب" و "قبول" نمایان شود.

۳۳:۴۷ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این رضایت مقدّم، با استمرار تا زمان ایجاب است پس این "انشاء" هیچ اشکالی ندارد چراکه شرط "قبول" رضای باطنی است بعلاوه ی انشاء که می بینیم هر دو در الفاظ متقدم موجود است.

۳۷:۱۲ - آیا می شود از روایات "اتزوّجک" برداشت یک "عقد خاص" کرد یا خیر؟

۰۱۴۰ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول في العقود غير المعوضة - (نوار ۱۱)

- (درس ۷) - شب سه شنبه ۱۸ شوال ۱۳۹۱ ق - ۱۶/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۳ - ملخص بخشی از جلسه ی قبل.

۰۷:۲۳ - برخی از بزرگان "استأجرت" و "تزوجت" مقدّم را صحیح می دانند.

۰۹:۱۴ - برخی اشکال را از منظر خلاف معهود متعارف بودن این تقدیم، وارد می دانند.

۱۱:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر صحت و شرعیت اینها را بسیره عملی معصومین می دانستیم

البته باید مطابق متعارف باشد (که ایجاب مقدم است و قبول متأخر) یعنی در متعارف خارجی باید ایجاب مقدم و قبول مآخر باشد و نیز "أوفوا بالعقود" را با "الف و لاف عهد" بدانیم و همچنین "أوفوا" مسوق است از برای "امضاء" است و نا تأسیس و نیز جریان "مطاوعه" پس در همگی این حالات، تقدیم "قبول" را بر "ایجاب" جایز نمی دانند مرحوم آقای میلانی می فرمایند قبلاً پاسخ هریک گفته شد (انشاء مفهوم قبول و رضا، و الف لام العقود، و صدق عقد، و مطاوعه ی انشائیه) و تقدیم قبول بر ایجاب جایز است.

۲۰:۰۵ - بیان این مطلب که عقود داریم که در آنها از ناحیه ی طرف مقابل، چیزی منتقل نمی شود

(عقد ودیعه، وکالت، قرض، عاریه، هبه، وصیت) پس

پس تکلیف "قبول" در این "عقود" چیست؟

۲۴:۰۶ - آیا در این عقود غیر معاوضی "قبول" می شود مقدّم باشد، دو حالت داریم:

۲۴:۱۶ - در حالتی که مضمون ایجاب متحقق شده و طرف دیگر فقط راضی باشد در این حالت ممکن

است "قبول" متقدم باشد (اقبل منک ان اکون وکیلا لک) که در عاریه و وکالت و ودیعه ممکن است.

۲۶:۰۵ - اما در حالتی که "اثر، مترتب بر عنوان است" که علاوه بر "رضایت"، عنوان خاصی (عنوان کونه

مقترضا) نیاز است پس در این عقود مانند "هبه" و "رهن" و "قرض" که نیاز به "عناوین خاصه" دارند پس

تقدیمشان بر ایجاب صحیح نیست چراکه تحقق این مفاهیم ممکن نیست مگر بعد از "تحقق مبدأشان".

۲۸:۳۰ - اشکال اینکه چگونه در "اشتریت" و "ابتعت" می شد که مقدّم باشد پاسخ اینست که در آن

موارد نقل مالی صورت می گرفته است.

۰۱۴۱ - مبحث البيع - الفاظ - تقديم القبول في المصالحة - (نوار ۱۱) -

درس ۸) - شب چهارشنبه ۱۹ شوال ۱۳۹۱ ق - ۱۷/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۴ - خلاصه ای از مباحث گذشته.

۰۷:۲۰ - چون در عقود غیر معاوضی، انشاء مطاوعه ای وجود ندارد پس نمی شود تقدیم "قبول" داشته

باشیم.

۱۵:۴۰ - "قبول" در اینجاست مطاوعه ی انفعالی نیست و همانند قبول عذر و توبه است.

۱۵:۴۰ - ثانیاً "قبولی" که گفته می شود در این عقود مجازی است و گویا ایجاد منشأ انتزاع می کند.

۱۶:۱۰ - ثالثاً چه ایرادی دارد که شخص، عنوان مطاوعه را انشاء کند و سپس فعلیتش پس از ایجاب

صورت پذیرد.

۱۹:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چون مرحله ی انشاء غیر از مرحله ی فعلیت است پس در

عقودی غیر معاوضیه ای که بعنوان خاصه ای هم نیاز دارند می شود "قبول" را متقدم دانست.

۲۱:۴۰ - بحث "مصالحة" دو قسم است:

۲۲:۱۱ - اول که از ناحیه ی طرف مقابل (مصالح له) التزام بشئی نمی باشد در اینجا می فرمایند لاجرم

"قبول" متأخر از ایجاب باشد تا مصالحه صحیح باشد.

۲۳:۳۰ - دوم مصالحه ای که از طرفین بذل مال شود (مصالحة ی معاوضی) در اینجا هر یک که زودتر

مصالحة کرد در مقام ایجاب و دیگری باید قبول کند در اینجا نیز می فرمایند باید اولی "صالحتك" بگوید و

دیگری "قبلت" و تقدیم قبول را در مصالحه قبول ندارند.

۲۶:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر در مصالحه ی معاوضیه که در مقام بیع یا اجاره پیدا

کرد مثلاً "صالحتك علی ان یکون انتفاعک بداری بكذا درهم" باشد (مصالحة ای که یسدّ مسدّ البیع او الاجاره)

در اینصورت تقدّم "قبول" جایز است و بمعنای ایجابین نیست.

۰۱۴۲ - مبحث البیع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ۱۱ - درس ۹) - شب شنبه

۲۲ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۶ - بیان این مطلب که از جمله شروط عقد، موالات و اتصال بین ایجاب و قبول است و فاصله بینشان نباشد.

۰۳:۰۱ - مبدأ اعتبار فقها به موالات در عقد بواسطه اعتبار موالاتی است که بین مستثنی و مستثنی منه، وجود دارد.

۰۳:۵۰ - هنگامی که می گویم "رأیت العلماء" ظاهرش این است که همه را دیده است همینکه بموالات و متصلاً بگوید "الّا فلان" پس یخرج منه الکذب.

۰۶:۳۰ - هنگامی که فاصله افتاد میان "مستثنی" و "مستثنی منه" دیگر "ادات ظهور" فایده ای ندارد.

۰۸:۰۵ - توبه ی مرتد و تکبیریه الاحرام مأمومین در نماز جمعه و نیاز در قرائت نماز و غیره همگی نیاز به "توالی" دارد.

۰۹:۳۰ - در مورد استتابه ی مرتد که باید فوراً پس از "استتابه حاکم"، "توبه" کند چراکه در لحظاتی که هنوز توبه نکرده، از اسلام "منقطع" است.

۱۲:۲۰ - همچنین در "تعریف" در لغت باید موالات داشته باشد.

۱۳:۱۰ - در نماز جمعه نیز موالات تکبیری الاحرام مأمومین با امام است که رقمهای رکعات متفاوت نباشد.

۱۴:۳۵ - همچنین در "قرائت" نیز باید موالات داشته باشد.

۱۵:۲۰ - اکنون سرّ اینکه در بین "ایجاب" و "قبول" باید توالی باشد اینست که اگر اتصال زمانی مابین ایجاب و قبول نباشد، "عقد" صدق پیدا نمی کند.

۱۶:۵۵ - برخی می فرمایند با عدم توالی، فرضاً عقد صورت نگرفت، اما "بیع" که صدق پیدا کرده است پس بمقتضای "احلّ الله البیع" صحتش ثابت می شود و بمناسبت "و لا تأکلوا اموالکم بینکم بالباطل الاّ تجاره" عن تراض "لاجرم" لازم هم می شود.

۲۰:۰۵ - برخی موالات را در "عقود معاوضیه" و در "نکاح" شرط می دانند ولی در عقود غیر معاوضی، توالی ایجاب و قبول را شرط نمی دانند.

۲۲:۴۰ - پاسخ این مطلب که "توالی بین ایجاب و قبول، مقوم صدق عقد است" اینست که "عقد" عبارتست از عهدی که بسته به عهد دیگر دارد و نیز "عهد" امر باطنی و نفسانی است و ارتباطی به زمان ندارد بنابراین عقد مؤکد مربوط به عالم زمان یا عالم لفظ (همچنین در تخلّل کلام) نیست.

۳۱:۰۳ - "عقود معاوضیه" جنبه ی "خلع" و "لبس" دارد و بایستی متصل باشند که در لحظه ی "خلع" باید "لبس" صورت گیرد پس در ایجاب و قبول بدینگونه است که در لحظه ی ایجاب، خلع صورت می گیرد لاجرم باید لیبسی درکار باشد و آن هم از پس قبول توسط طرف مقابل صورت می گیرد بنابراین در عقود معاوضی مستحیل است انفصال و عدم توالی.

۰۱۴۳ - مبحث البیع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ۱۱ - درس ۱۰) - شب

یکشنبه ۲۳ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۱/۹/۱۳۵۰ ش

۰۲:۳۵ - عقود سه قسم است:

۰۲:۴۵ - قسمت اول: عقود اذنیه است مانند عاریه و ودیعه و وکالت که الزام و التزامی در میان نیست و امر وضعی اعتبار نشده است.

۰۳:۴۵ - قسم دوم عقود عهدیه ی معاوضیه مانند بیع و نکاح و صلح.

۰۴:۱۲ - قسم سوم عقود عهدیه غیر معاوضیه مانند رهن و هبه و قرض است.

۰۴:۳۵ - در عقود اذنیه تقدیم قبول بر ایجاب جایز است فلذا اتصال بین ایجاب و قبول هم لازم نیست چرا که رضایت مستمر موجب صحت است.

۰۸:۳۰ - در عقود عهدیه معاوضی به دو جهت "موالات" بین ایجاب و قبول لازم است اول از ناحیه ی "مسبّب" که در بیع و مصالحه مبادله ی بین طرفین است که جای این متاع ثمن می نشیند لذا انخلع و تلبس بین متاع و ثمن می باشد لذا لاجرم باید موالات شرط صحت بیع یا صلح باشد.

۱۶:۵۰ - بیان این مطلب که بیع و صلح مبادله بین "طرفی الاضافه" فی نفس الامر است پس خلع در ایجاب باید متصل به قبول باشد.

۱۷:۴۵ - در "نکاح" لایعقل است وجود "علقه" بلا "طرف"، لذا باید توالی در کار باشد.

۲۰:۰۵ - و اما جهت دوم ناحیه ی "سبب" است که در کلام واحد که مرکب از کلمتین باشد باید کلمات باهم توالی داشته باشند یا جملات و وضو و غسل و صلاه (عمل واحد) باید اتصال و موالات داشته باشد به قاعده ی "کل مرکب له عنوان واحد لابد من الاتصال و الموالات بین أجزائه" که اگر منفصل شوند دو "ظهور" در کار می آید.

۲۶:۲۰ - در عقود عهده ی غیر معاوضی اگر چه معاوضه در کار نیست اما بمناسبت لزوم وحدت سبب (البته از ناحیه مسبب لزومی در کار نیست) باید عنوان توالی در ایجاب و قبول باشد تا عنوان واحد صدق کند.

۲۷:۵۵ - در "هدیه" معاطاتی می بینیم در بلاد بعیده هدیه از جایی بجایی رسد این زمان مثلا یکماهه که توالی ایجاب و قبول در کار نیست پس چگونه شد معاطات در هدایا با فاصله صحیح شد و همچنین در قرض از بلاد بعید به هم نامه نگاری و قرض می کنند.

۲۹:۳۵ - پاسخ اینست که اول اینکه بگوییم "ید طویل" در کار است و ایجاب بخاطر مسافت طولانی است و دوم اینست که بگوییم این شخص پیام رسان، وکیل است بنابراین در لحظه ی اعطاء، "ایجاب" صورت می گیرد و در لحظه ی گرفتن هم "قبول" محقق می شود.

۰۱۴۴ - مبحث البیع - شروط العقد - الموالات - (نوار ۱۱ - درس ۱۱) - شب

دوشنبه ۲۴ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۲/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - قول مشهور به اتصال قبول بعد از ایجاب است.

۰۰:۵۰ - برخی بزرگان می فرمایند با اینکه "صدق عقد" بر اینست که ایجاب و قبول موالات داشته باشند ولی نظر برخی بر اینست که عنوان عقد لازم نیست بلکه فقط عنوان بیع و تجارت صادق باشد کافی است.

۰۱:۳۰ - برخی دیگر می فرمایند که در لحظه ایجاب، خلعی صورت می گیرد بایستی لبسی با "قبول" صورت بپذیرد که این ملکیت اگر با عقد محقق می شود باید اتصال باشد ولی اگر این عقد در مقام سبب موجب ملکیت شود (علت تامه نباشد) لذا لزومی ندارد قبول متصل به ایجاب در مورد ملکیت متصل باشد.

۰۹:۵۰ - بین اجزاء سبب و مسبب هیچ مشکلی نیست که مباشره و اتصال و موالات نباشد بشرطی که ملکیت را امر واقعی بدانیم.

۱۱:۳۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اصلاً "ملکیت" وجود خارجی ندارد و امور اعتباری قوامش به نفس معتبر است بنابراین این اعتبار از جنبه عقلاء و شریعت است پس ایجاب کننده معقول نیست که این اعتبار را ایجاد کند بلکه این ایجاب، اظهار می کند اعتبار نفسانی خودش را و این "اظهار" نه آلت است و نه سبب است و نه ارتباطی به زمان دارد بلکه فقط این اظهار که می گویند سبب بمعنای اینست که "موضوع" للبیع و همان لحظه ی اظهار "اعتبار خلق و لبس" را کرده است اما در اعتبار عقلاء و شارع "خلع و لبس" تا لحظه ی "قبول" محقق می شود.

۲۶:۴۰ - برخی می فرمایند این موالاتی که بین ایجاب و قبول باشد از این ناشی شده است که بین ایجاب و قبول باید مطابقت باشد یعنی وقتی بایع ایجاب می کند در همان لحظه تملیک می کند پس قبول هم باید در همان لحظات و متصل و متوالی باشد بدین معنا که اگر این "قبول" همان "ملکیت حین الایجاب" باشد که چگونه قبل از قبول ملکیت در کار آمده و این خلف است و اگر بگوییم جزئی از ایجاب را (اصل ملکیت را بدون فی حینه) می پذیرد که "تطابق" بین ایجاب و قبول نمی شود.

۳۰:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند آنچه که "تطابق" در ایجاب و قبول را معتبر می دانند در مورد "مبیع" و "ثمن" و "خصوصیات" آنهاست که باید مطابقت داشته باشد و نیز منظور از "حین" یعنی انشاءش در حین باشد و بمعنای "منشاء فی حین" نیست بنابراین تطابق بین آندو وجود دارد چراکه زمان "قید انشاء" است و نه "قید منشأ" پس هم ملکیت حاصل می شود چه قبول متصل باشد چه منفصل بنابراین "موالات" شرط قبول نیست.

۳۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینکه "احل الله البیع" در مقام تشریع است و اینکه در مقابل "حرم الربا" باشد کاملاً غلط است بلکه اطلاق دارد و قبلاً در مباحث پیشین این موضوع را ثابت کردیم.

۰۱۴۵ - مبحث البیع - شروط العقد - الموالاة - (نوار ۱۱ - درس ۱۲) - شب

شنبه ۲۹ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۷/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - خلاصه ای جلسات گذشته.

۱۲:۲۵ - در مواردی که "تدریجی الحصول" است چنانچه "عدم بدیل" با خود آورد (دو قرائت دو خطبه دو کلمه وجود داشته باشد) باید وحدت اینها اتصال داشته باشد به این صورت که عدم بدیل خودش با آن نباشد البته چه دلیلی داریم که فعل احدهما باید متصل به دیگری باشد اینست که وحدتش به اینست که

عدمی که بدیل آنست نباشد اما هنگامی که دو شخص درکار است دلیلی نداریم که باید اتصال و موالاتی لازم باشد.

۱۴:۲۰ - برخی بزرگان معنای وحدت را به وحدت عرفیه می دانند و برخی دیگر به وحدت را هنگامی صادق می دانند که بدیلش ورود نکند.

۱۸:۱۷ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دائماً هر مرکبی که عنوان واحدی دارد اثر آن هم واحد است و اینکه عنوان مرکب در صورتی صادق می شود که اثر متعدد داشته باشد البته باید تمامی اجزاء استمرار داشته باشد تا مابقی اثرات محقق شود بنابراین در معاملات ایجاب و قبول، جنبه ی طریقیّت از برای امر معنوی دارد لذا آن امر معنوی که عبارت است از "عهد نفسانی" باید استمرار داشته باشد تا "قبول" صورت پذیرد تا

تا معامله محقق شود.

۲۰:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که باید جزء اول که "ایجاب" است استمرار داشته باشد که چه بین ایجاب و قبول انفصال باشد یا توالی، باز هم "استمرار" موجود است بنابراین معامله صحیح است.

۲۶:۰۹ - اگر دلیلی نباشد که عقلاء اعتبار نمی کنند انفصال ایجاب و قبول را یا دلیلی نباشد که شارع اعتبار نکند پس "أوفوا بالعقود" و "أحلّ الله البيع" اطلاق عموم دارند پس "ممکن نیست ادعای لزوم توالی بین ایجاب و قبول".

۲۷:۴۶ - از جمله ی شروط عقد "تنجیز" است.

۲۹:۱۰ - تنجیزی که شرط است باید "تعلیق" نداشته باشد.

۲۹:۳۵ - انشاء از انحاء تکلم است و معنا ندارد استعمال فعل اختیاری (مثل تکلم) تعلیقی داشته باشد.

۰۱۴۶ - مبحث البیع - شروط العقد - التنجیز - (نوار ۱۱ - درس ۱۳) - شب

یکشنبه ۳۰ شوال ۱۳۹۱ ق - ۲۸/۹/۱۳۵۰ ش

۰۰:۴۰ - معلق بودن "انشاء" معقول نیست و از شئون تکلم است و تکلم انسان تعلیق به چیزی ندارد بدین معنا که یا حرف می زند یا حرف نمی زند.

۰۲:۲۵ - بنابراین "منشأ" در مقام انشاء هم فعلیّت دارد و محال است تعلیق منشأ.

۰۳:۲۵ - تعلیق سه مرحله دارد:

۱ - گاهی انسان مفهوم ملکیتی را انشاء می کند و نمی داند آیا این ملکیت علی تقدیر محقق می شود یا خیر (یا عرف عقلاء است یا حکم شارع)

۲ - تعلیق به قصد "جدی" خودش باشد مثلاً اگر در امری کمکم کنی اینرا به تو می فروشم.

۳ - گاهی هم تعلیق در مرحله ی آثار مترتبه بر آن است مثلاً وکیل من هستی برای فروش هنگامی که بازار آن رونق داشته باشد یا وکیل من هستی وقتی که زائری آمد.

۰۸:۲۵ - برخی می فرمایند که اگر "تعلیق" به "ادات شرط" باشد یا چیزی باشد که مستلزم تعلیق است.

۰۹:۴۵ - هشت قسم از برای "تعلیق":

۱۰:۲۵ - قسم اول و دوم: "معلق علیه" معلوم باشد که محقق خواهد شد یا محتمل باشد که محقق خواهد شد (مجهول).

۱۰:۳۵ - قسم سوم و چهارم: "معلق علیه" در دو حالت بالا "فی الحال" باشد یا "فی الاستقبال" باشد.

۱۱:۱۵ - قسم پنجم و ششم و هفتم و هشتم: "معلق علیه" (که همان شرط است)، اول مصحح از برای عقد باشد دوم قابلیت تملکش را داشته باشد سوم بتواند آنرا از ملکش اخراج نماید چهارم با او معامله کردن جایز باشد (صغیر نباشد مجنون نباشد).

۱۴:۰۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قریب بیست قسم است چراکه آنچه که معلق علیه است ۱ - یا معلوم است ۲ - یا مجهول که در هر دو صورت "طرف تحقق" یا در حال است یا آینده، اکنون این "معلق علیه" یا دخیل در صحت است یا مقوم موضوع هم هست (رجل محرم نباشد یا غیره) یا اگر مقوم موضوع بود شرعاً بوده یا بحسب قصد جدی خودش بوده و یا اینکه دخیل است در صحت عقد (سفیه نباشد یا بالغ باشد یا غیره) و یا به هیچیک از شرایط صحت عقد یا شرایط متعاطیین یا شرایط عوضین مربوط نمی شود.

۲۲:۳۵ - اجماع بر این است که باید منجز باشد و تعلیق باطل است.

۲۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از کلمات بزرگان گاهی این برداشت می شود که "تعلیق" سبب اینست که "تنجیز" نباشد می دانیم "عدم تنجیز" منحصر به جایی است که "مجهول" باشد وگرنه اگر تعلیق کند به هر چیزی که معلوم التحقق است که مشکلی نیست پس اجماع در مورد مجهول التحقق است.

۲۶:۰۰ - از جهتی وجود خارجی منشأ در مقام فعلیت نباید منفک از منشأ در مرحله ی اجراء و انشائش باشد، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این معنا اشتراط جزم در صورتی بود که مجهول باشد چه حال باشد و چه مستقبل ولی انفکاک منشأ از انشاء مستلزم اینست که استقبالی باشد اعم از اینکه مجهول باشد یا معلوم.

۲۸:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورتی که هم مجهول باشد هم استقبالی (هم جنبه ی جزم را ندارد و هم شاید در آینده محقق شود) در این مورد متیقن است که اجماع و مشهور همین را می فرمایند.

۲۹:۴۰ - اما در جایی که فقط "جزم" نباشد و در جایی که "فی الحال" باشد هم اجماع در کار نیست.

۳۰:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس نمی توان به اجماع در تمامی موارد تکیه کرد چرا که اجماع فقط در همان دو حالتی بود که عرض شد.

۳۲:۰۱ - هر عقدی که متضمن تعلیق شد "أوفوا بالعقود" نمی گیرد چرا که "کلّ عام أو کلّ مطلق اذا أسند الیه حکم یختصّ ببعض الافراد یكون مخصّصاً له" لذا در جریان استصحاب مثلاً "احد" (اطلاق به احیاء و اموات دارد) همه را می گیرد که لاتضرب احد منظور زندگان است که موجب تقیید موضوع شده است بنابراین أوفوا یعنی فی الحال وفاء کن یعنی عقدی که قابلیت وفاء را داشته باشد.

۰۱۴۷ - مبحث البیع - شروط العقد - التنجیز - (نوار ۱۱ - درس ۱۴) - شب

چهارشنبه ۳ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۳۰/۹/۱۳۵۰ ش

۰۳:۰۷ - "قید" یا مقوم ماهیت عقد است (مانند إن قبلت) یا "فضولی" بگوید (مثل ان اجاز المالك) یا مولا به عبد می گوید (انت حرّ ان متّ که مقوم وصیت است) یا اینکه قید، "عنوان موضوع" یا "عنوان مورد عقد" (طلّقها ان کان زوجة) است مانند "وقفت هذا للطلاب ان باتوا فی المدرسة" که در اینجا قید عنوان موضوع است.

۰۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند قید و تعلیق تا ۲۴ مورد می توان بر شمرد ولی بهتر است در تقسیماتی که داخل هم قرار می گیرند، مجموعاً شانزده حالت در نظر بگیریم.

۰۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اجماع در "امور نظریه" هیچ اثری ندارد چون قوام حجّیت اجماع به کاشفیتش است عن الحجّة (کاشف باید باشد از رأی معصوم سلام الله علیه یا روایتی به بزرگان رسیده

است که به ما نرسیده است) لذا بدینگونه "قطع" برای ما نمی آورد بنابراین بکارگیری کلمه ی اجماع در این مبحث اثری برایمان ندارد.

۱۰:۱۰ - مشهور می فرمایند اینکه عاقد باید "جدّ" را در تملیک لازم بداند و جزم و جدّیت هنگامی صادق است که "تنجیز" باشد و نه تعلیق، مثلاً هنگامی که می گوید "بعْتُک هذا ان کان کذا" در حالی که جاهل است به جدّیت لذا جزمی در کار نیست بنابراین در عقود و ایقاعات "تنجیز" را شرط می دانند.

۱۳:۳۰ - بزرگانی که تنجیز را شرط می دانند، تعلیق را جایز نمی دانند البته اگر قید، "مجهول" باشد ولی در صورتیکه تعلیق (قید یا شرط)، "معلوم و مستقبل" باشد ظاهراً مشکلی ندارد (نوع کلمات بزرگان تصریح به این ندارد ولی در بعض فرمایشاتشان این است).

۱۶:۳۰ - و نیز می فرمایند که مشکل در امر استقبالی اینست که از آنجا که "یلزم انفکاک فعلیّه المنشأ عن انشاءه" پس این "ملکیت" بعد از آمدن "تملیک" است (لایُعقل انفکاک الملكيّة عن التملیک) و همچنین "زوجیت" بعد از "تزویج" می شود پس این اشکال پیش می آید که لحظه ی تملیک با ملکیت از هم منفک شده است (مثلاً می گوید "ملکْتُک هذا ان رجع اُبی من السفر غدا) اول تملیک کرده، ولی فردا "ملکیت" حاصل می شود با اینکه جدّیت و جزم هم در کار بوده است.

۲۳:۳۵ - برخی دیگر این اشکال را بیان می فرمایند "أوفوا بالعقود" در اینجا جاری نمی شود چون "أوفوا" یا حکم تکلیفی است (امر است)، یا حکم وضعی است بنابراین در هر دو حالت، حکم از موضوع تخلف پیدا نمی کند، پس اگر عقدی "تعلیق" نداشته باشد بمجرد اینکه عقد در خارج، محقق شد وفای بعقد می آید (لزوم آور است) و اما اگر عقدی تعلیق داشت، لزومی به وفای به عقد نیست چون اوفوا هنگامی لزوم آور است که امر محقق شود. (به عبارتی خود "اوفوا" مخصّص موضوعش می باشد)

۲۵:۵۰ - پس این اشکال، که وفای بعقد، منحصر است به عقود بدون تعلیق و اما اگر عقدی که تعلیق داشته باشد "وفاء" در آن لزوم آور نیست.

۲۷:۳۰ - بیان اشکالی دیگر که معاملات، دائماً برای اعتبارات شرعیه (همچون ملکیت زوجیت صلح و یا هرچه) اسباب شرعیه اند لذا باید "متیقّن" باشند بنابراین بایستی "عاری از تعلیق" باشند.

۰۱۴۸ - مبحث البيع - شروط العقد - التعليق - (نوار ۱۱ - درس ۱۵) - شب

شنبه ۶ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۳/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۳:۵۰ - بیعی که شارع به آن توجه دارد و باید آن را امضاء کند یا رد کند همان بیعی است که در "عرف عقلاء" و در عوام مردم متداول باشد.

۰۶:۵۰ - اشکال اول اینکه در بیع و عقد ها منظور بیعی است که متیقن و متنجز باشد و نه اینکه تعلیق داشته باشد.

۰۹:۲۵ - اشکال دوم اینکه "ملکتک غذا" اخباری است از برای تملیکی که فردا خواهد کرد پس انشاء نکرده است.

۱۱:۱۵ - مرحوم آقای میلانی در مورد اشکال اول می فرمایند که در عقدی که تعلیق داشته باشد باز هم از روی یقین و جدیت انشاء کرده است و لزومی ندارد علم به تحقق اینکه "معلق علیه" در خارج پیدا می کند یا نکند را داشته باشد.

۱۵:۴۰ - چنانچه در معامله و عقدش، تعلیق کند به امر مجهولی، پس "عن جد" معامله نکرده و آنوقت عقد صحیح نیست.

۱۸:۴۰ - معنا در "کلمه" یا انشاء است یا اخبار.

۱۹:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که شخص در معامله ی تقدیری (تعلیقی مستقبل) انشاء جزمی، از روی "جدیت" کرده است و هیچ دلیلی برای اطمینان به تحقق آن نیست پس عقد صحیح است.

۲۰:۳۰ - بیان اشکال دوم، که انفکاک (انشاء تملیک) از ملکیت صحیح نمی باشد، و همچنین در تزویج و غیره بنابراین گفتن "ملکتک هذا ان جاء اول الشهر" موجب تفکیک ملکیت از تملیک می شود پس نادرست است چراکه سه حالت دارد اول اینکه این تملیک "خبری" باشد بنابراین عقدی درکار نیست (چون انشائی هم در کار نبوده است) دوم اینکه انشاء تملیک کرده است و این "خلف" است چراکه "ملکیتی" درکار نبوده است و سوم اینکه انشاء تملیک کرده است و ملکیت "بالفعل" صورت گرفته این هم موجب انفکاک بین ملکیت و تملیک شده است و صحیح نمی باشد.

۲۸:۲۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "ملکتک" دو نسبت دارد اول نسبتی که به "بایع" دارد و دوم نسبتی است که به "مشتري" دارد.

۲۹:۱۰ - در معانی "حرفیه"، قابل "تقیید" نیستند ولی قابل "تعلیق" هستند.

۲۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این "تعلیق" در ملکیت اگر برای نسبتی است که به فاعل دارد البته صحیح نیست ولی اگر این "تعلیق" از برای نسبتی است که به "مخاطب" داده است هیچ اشکالی ندارد (اکنون تملیک کردم به تو و مخاطب هم همان لحظه مالک می شود (بالفعل)).

۱۴۹ - مبحث البیع - شروط العقد - التعليق - (نوار ۱۲ - درس ۱) - شب

دوشنبه ۱۵ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۲/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۱:۲۰ - عقود وایقاعات امکان دارد بنحو تعلیق انشاء بشود اعم از آنی که به ادات شرط باشد (ان کان ...) یا اینکه متوقف بر مستقبل شود (شهر الاتی او کذا) و اما اشکالات عبارتند از:

۰۲:۴۰ - اگر عقد ایقاعی به این نحو اگر مشکلی نداشته باشد آیا دلیل شرعی وجود دارد برای جلوگیری

آن؟

۰۴:۲۰ - انفکاک انشاء از منشأ ممکن نیست.

۰۴:۴۵ - عقود و ایقاعات باید بنحو "تنجیز" باشد.

۰۵:۵۰ - گفته شد اگر اجماع را کردیم که کلاً نظر متعارف بر بطلان عقود تعلیقی است ولی صحبت

اینست که مشهور در این مبحث را قبول نداریم.

۱۰:۰۲ - یادآوری عناوین عقد که دو حالت داشت یا عنوان از برای متعاقدين است و یا عنوان تعلیق از

شرایط شرعیه عقد و طرفین عقد است و یا معلق علیه هیچیک از اینها نباشد که مجموعاً شانزده حالت است.

۱۳:۳۰ - "تعلیق" یا جمله ی شرطیه است یا غیر شرطیه.

۱۳:۵۴ - در جملات شرطیه یک "مقدم" داریم و یک "تالی"، باید دید "تعلیق" نسبت به کدام است مثلاً

غدا بتک هذا بهذا که "ماده" که بیع است و "هیئت" است که هیأت اسناد ماده است بفاعل ("بایع") و اسناد

این ماده است به "طرف مقابل" و یکی اسناد همین ماده است بما یقوی علیه ("متاع") و یکی هم نسبت به

"عوض" است آیا تعلیق به کدامیک است؟

۱۷:۳۰ - اگر ملکیت غد را به طرف مقابل اسناد دهد با اینکه ملکیت جوهر نیست که محتاج زمان باشد لیکن زمان، مقدّر عناوین اعتباری است (مثلاً یک ساعت حرف زد) آیا ملکیت را، فردا را انشاء می کند یا در لحظه ملکیت را انشاء کرده مخاطب بعداً مالک می شود یا ملکیت خاصه را انشاء می کند و ملکیت هم صورت می کسرد ولی ملکیت "بالفعل" است.

۲۲:۳۵ - اگر خبر می داد که فردا تملیک خواهی کرد اینکه "اخبار" است و "عقد" نیست.

۲۵:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ماده کلی طبیعی است و هر تعلیقی که به کلی طبیعی برخورد کند لاجرم دایره آن تضییق شده و تبدیل به "صنف" شده است.

۲۶:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند ملکیت خاصه را انشاء کند از منشأ جدا نیست و همچنین هبه و زوجیت و غیره پس اگر "تعلیق" را از برای ماده بگیریم لذا می شود عقود را با تعلیق، بصورت اعتبار به "صنف خاصی" انجام داد.

۰۱۵۰ - مبحث البیع - شروط العقد - التعليق فی المستقبل - (نوار ۱۲ -

درس ۲) - شب سه شنبه ۱۶ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۳۵۰/۱۰/۱۳ ش

۰۰:۱۰ - مشهور و اجماع "تعلیق" را در عقد مبطل می دانند.

۰۰:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مشهور "تعلیق" به اجماع و سیره و متداول در عرف مبطل می دانند که پاسخ سهل است چراکه فقط در مواردی که دلیل مطلق و عامی نباشد لاجرم باید قدر متیقّن گرفت و آن همان "متداول" در عرف است ولی هنگامی که "عمومات" و "اطلاقات" (مطلقات) موجود است در مقابل این حجّت، توسعه داده خواهد شد و جواز تعلیق استنباط می شود.

۰۲:۵۰ - آن اشکالاتی که بر براهین عقلی گفته می شود ممکن است اشکالاتی در میان آورد از جمله اراده و انشاء به کاری بایستی "جدّیت" و تنجیز در آن قطعی باشد که در جلسات گذشته پاسخ داده شد.

۰۴:۴۰ - اشکالی دیگر که حصول عقد، قبل از تقدیر اتفاق بیافتد که "خلف" است و اگر حصول را متوقف به زمان تحقق معلق علیه بدانیم که "تفکیک" بین انشاء و منشأ (تملیک و ملکیت یا تزویج و زوجیت یا ...) پیش می آید و این اشکالات را هم یک به یک پاسخ می دهیم.

۰۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مضمون عقد شامل یک "ماده" و سه نسبت است مثلاً در "ملکتک هذا بهذا" یک نسبت به ماده است و نسبتی هم به بایع و یکی به مشتری و دیگری به عوض است لذا اگر "تعلیقی" صورت بگیرد ممکن از در "ماده" یا در هر یک از این "نسبتها" و یا در "ملازمات" باشد که یک به یک بررسی می کنیم.

۱۰:۰۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر تعلیقات در "ماده" باشد (مثل ملکیت یا زوجیت یا ...) پس این تعلیقات قبل از آنیست که وجود اعتباری بگیرند یعنی مثلاً ملکیت خاصه ای را در نظر می گیرد سپس آن را انشاء می کند و به آن وجود اعتباری می دهد.

۱۴:۴۴ - ایجاد و وجود از همدیگر منفک نمی شوند لیکن هر ایجاد در هر موطن وجود در همان موطن است پس ایجاد اعتبار از وجود اعتباری منفک نمی شود.

۱۵:۰۱ - تصور غلطی که در "هذا لك ان جاء ابني غدا" این تصور شده است که انشاء از منشأ منفک شده است در صورتی که ملکیت فردا در صورت آمدن پسرش را اکنون اعتبار کرده است یعنی این ملکیت خاصه را (پسرش برگردد) اعتبار کرده است پس ایجاد خارجی نبوده که منفک از وجود خارجی باشد بلکه هردو اعتباری هستند و انفکاک از هم نیست.

۲۰:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اشتباه اینجا است که انشاء "تملیک علی تقدیر" مرادف است با "کونه له".

۲۰:۵۵ - نسبتی که "ماده" بمفعول اول دارد یا به مفعول ثانی دارد مشکلی نیست چراکه ملکیت این "متاع" را به تو تملیک می کنم اگر فلان کار شود پس اضافه ی ملکیت این متاع را "معلق" می کند گاهی هم نسبت به مفاد خطاب است مثلاً این را به تو تملیک می کنم اگر فلان صفت را داشته باشی، این هم "تعلیقش" مشکلی ندارد چون بالاخره ملکیت خاصه می شود مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قابل تعلیق است و مشکلی نیست و عقد صحیح است.

۲۳:۳۵ - تعلیق در نسبت به "فاعل" مشکلزا خواهد بود چراکه "وهبتک هذا ان جاء ابني غدا" که صدور هبه از شخص مشروط به آمدن پسرش شود (نسبت به فاعل است نه اینکه بگوید انت حرّان کذا که جنبه ی اسناد به فاعل دارد) بنابراین منافات دارد با اینکه مبدأ بالفعل از او صادر شده است پس مرحوم آقای میلانی می فرمایند فقط در این صورت تعلیق در عقد مشکل است و عقد را فاسد می کند.

۰۱۵۱ - مبحث البیع - شروط العقد - انطباق المعنی - (نوار ۱۲ - درس ۳) -

شب چهارشنبه ۱۷ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۴/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه مطالب گذشته.

۰۵:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر "اوفوا" ترتیب اثر داشته باشد مثلاً در صلح اثر صلحیت را در وقف اثر وقفیت را و اما اگر "اوفوا" وفاء بعهد مطابق همان عهدی که کرده اند وفاء کنند که همان ترتیب مقتضاست به مقتضای پس عقدی که "منجز" است مقتضای او ترتیب اثر است به فعل و اما عقدی که "معلق" است مقتضای او ترتیب اثر بالفعل است.

۰۸:۴۰ - در برخی عقود مثلاً بیع صرف، ملکیت حاصل نمی شود مگر اینکه "اقباض" صورت گیرد همچنین در وقف و هبه و غیره که "ترتیب اثر" از "موقع انشاء" تخلف پیدا می کند کسی نمی گوید که اینها "مخصّص اوفوا بالعقود" باشند لذا معنای "اوفوا" همان مقتضای عقد را مترتب بر عقد کنیم و وفاء به عهد نماییم چه منجز و چه معلق.

۱۱:۰۰ - از شریط دیگر عقد "تطابق" است که عقود همان عهود مسدّد و مؤکّد و پیوسته اند که بهم بستگی دارند لذا مقتضای این بستگی همان "مطابقت" بین آندو است.

۱۲:۳۰ - پس با گفتن "بعثک" مثلاً نگوید قبلت "الصلح" (بیع با بیع اجاره با اجاره تزویج با تزویج صلح با صلح و غیره).

۱۳:۳۰ - "عوضین" هم باید با هم تطابق داشته باشند.

۱۵:۰۸ - همچنین باید "متعاهدین" از حیث "بایع" و "مشتري" از جنبه ی عهدی مطابقت داشته باشند مثلاً "بعث هذا المتاع لموکلک بعشرة دراهم" نباید بگوید "قبلت بنفسی" نمی شود.

۱۶:۳۰ - چند اشکال در برخی موارد موجود است مثلاً یک خروار گندم را بصد تومان می فروشد می گوید "بعثک هذه الحنطة بمائة تومان" طرف مقابل بگوید "اشتریت منك نصفها بخمسین تومان" آیا این خارج از مطابقت می شود یا خیر.

۱۷:۴۴ - اشکال دیگر که دو شیئی را بدو نفر فروخت یا یک شیئی را بدو نفر فروخت که هریک سهمی داشتند و یکی از دومشتري بگوید "قبلت" و دیگری چیزی نگوید، آیا صحت تطابق بین آندو نفوذ کرده یا خیر.

۰۱۵۲ - مبحث البیع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۴) - شب

یکشنبه ۲۱ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۸/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۲:۳۰ - در هر معامله یک ماهیت عقد است (بیع، اجاره، هبه و...) دوم متعاقدان (طرفین) و سوم ما یقع علیه العقد (کان امرأ واخدا او عوضین) و چهارم شروط (ملابسات عقد) است.

۰۴:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "تطابق" در ماهیت عقد، کاملاً لازم است و غیر این باشد باطل است.

۰۵:۲۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد متعاقدين که طرفین "رکن" هستند در اینجا هم باید هر دو شخص و طرفین که جنبه ی رکنیت دارند باید از حیث "اصالت" و "وکالت" تطابق داشته باشند (یعنی نمی تواند بگویند "انکحتک نفسی" در جوابش "قبلت لموگلی").

۰۸:۱۵ - اگر هم طرفین معامله "رکنیت" نداشته باشند هم "مطابقت" از برای اصالت و وکالت باید وجود داشته باشد البته در صورتی که تصریح به اصالت یا وکالت شده باشد پس جواب هم باید تطبیق داشته باشد.

۱۰:۴۰ - اگر بایع صراحت نکند به وکالت مثلاً بگوید "بعثک هذا" و متاع هم عین خارجی بود بنابراین مشتری می تواند بگوید "قبلت لموگلی" مانعی ندارد.

۱۱:۴۰ - اگر عوضین، "امرین فی ذمه" بودند مثلاً بایع بگوید "بعثک هذا الطعام بكذا فی ذمتک" در "سلم" یا در "نسیئه" مشکل ایجاد می شود با اینکه "متعاقدين" رکن نبودند و تصریح هم نشده ولی عوضین وجود خارجی نداشتند و امری ذمه ای بودند بنابراین چون "وجود ما فی الذمه" امری است اعتباری مغایرت پیدا می کند و شرط تطابق میان عوضین با اشکال برخورد می کند حکم همان عوضینی خارجی را پیدا می کند که بگوید "بعثک هذه الحنطة بگوید اشتریت منك تلك الحنطة" صحیح نمی باشد.

۱۵:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس در ماهیت عقد و در متعاقدين (که رکنیت داشته باشند) تطابق لازم است و در مورد رکن نبودن متعاقدين اگر احد العوضین یا هر دو "ذمه" باشد باز هم مطابقت صورت نمی پذیرد.

۱۷:۱۲ - اما در مورد تطابق در "عوضین" که مثلاً بگوید "بعثک هذه الحنطة بعشرة دراهم" و جواب دهد "اشتریت نصفها بخمسه دراهم" و گاهی هم بدو نفر می گوید بعثتکما هذا الشيء (دو چیز همانند یکدیگرند)

و فقط یکی از دونفر جواب دهد اشتریت منک واحدا منهما این "عدم تطابق" میان عوضین چه می شود؟ یا اینکه متاع مشاعی را به چند نفر می فروشد و هر نفر نسبت خاصی را می خرد مثلا بایع می گوید "بعثک هذه الحنطة" جواب می دهند "اشتریت منک عشرة منها و دیگری خمسا منها و ..." در اینجا هم اختلاف میان عوضین پیش می آید.

۲۳:۴۰ - مشهور اینست که "تخلف شرط" موجب "خیار" می شود.

۲۴:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنابراین "شرط" امر خارجی است که موجب خیار می شود بنابراین تخلف آن موجب "بطلان" نمی شود یعنی تطبیق میان ملازمات و عوضین مشاع، موجب "بطلان" نمی شود.

۲۶:۲۰ - برخی می فرمایند عدم تطابق عوضین و نیز عدم تطابق ملازمات موجب بطلان است.

۲۷:۵۵ - برخی دیگر می فرمایند "خیار تخلف شرط" متفرع از صحت عقد است.

۲۸:۳۰ - یعنی "حدوث خیار" نمی تواند سبب "صحت عقد" باشد.

۳۰:۴۲ - برخی دیگر می فرمایند جنبه ی تعدّر شرط، موجب خیار است پس باید ملتزم شویم که "معاهده و معاهده" مقبول افتاده بوده است که خیارى بوجود آمده، و ان شاء الله در جلسه بعد بیان خواهد شد.

۱۵۳ - مبحث البیع - شروط العقد - التطابق بین الایجاب و القبول - (نوار ۱۲)

- (درس ۵) - شب دوشنبه ۲۲ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۱۹/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - صحبت از لزوم "تطابق" میان ایجاب و قبول در "عقد" بود.

۰۰:۲۱ - منظور از مطابقت از جهات معنوی است و نه لفظی.

۰۰:۴۵ - لذا می توان از الفاظ مترادفه نیز در عقود استفاده کرد.

۰۰:۵۰ - خلاصه ی بحث جلسه ی قبل.

۰۳:۴۵ - چهارمین مطابقت همان تطابق از حیث "توابع و شرایط" است.

۰۴:۳۳ - در مورد تبعض صفقه (که اگر بایع شئی را بفروشد و مالک نصف آن بوده است و پس از اینکه مشتری خرید یا مشتری مالک همان نصف است و یا اینکه خیار فسخ دارد) بنابراین چگونه است که اگر "تطابق" نبود و اختلاف به نسبت متاع وجود داشت، عقد را باطل می دانند.

۰۶:۳۰ - اگر در هنگام فروش، شرطی را گفته باشد چه بایع چه مشتری و شرط فاسد بود یا انجام نشد مختارند به اینکه با همان مقدار از ثمن یا مبیع را قبول کنند یا اینکه "خیار فسخ" دارند ولی در اینجا بواسطه اختلاف و عدم تطابق باطل می دانند.

۰۸:۳۵ - برخی از بزرگان می فرمایند که فرض "خیار تبعض صفقه" و "خیار تخلف شرط" که معنایشان اینست که از برای مشتری است که نگاه دارد همان نسبت را یا خیار فسخ دارد بنابراین همین "جواز نگاه داشتن" یعنی "صحت عقد" نسبت به همان مقدار را می رساند.

۱۱:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آنچه در خیارات، منتج به ادعای "صحت عقد" می شود را نتوان ملاک از برای صحت عدم وجود تطابق (ایجاب و قبول) در عقود قرار داد چراکه جریان خیار در "تبعض صفقه" در اثر "صحت عقد" نیست بلکه باقتضای اینست که عقد در بعض مبیع، نافذ شده است و در بعض دیگر از مبیع نافذ نشده است. (که مقتضی از اول بوده است)

۱۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر "صفتی" که به یک "مرکب" عارض شود لاجرم "تمامی اجزاء" از آن اجزاء مرکب، متصف به همان صفت خواهند بود، بنابراین "ملکیتی" که بر روی "صفقه" باشد بر تمام اجزاء ملکیت حاصل است لذا هر گاه مقداری (هر نسبتی، نصف یا ربع یا هر مقدار) را تملیک کرد چون تملیک کردن مجموع صفقه (خانه یا زمین یا هر چه) بر تمامی اجزاء سرایت کرده است پس نتوان گفت که مشتری بعضی از این ملک را قبول و بعض را قبول نکرد این امر لایعقل است چراکه برهانا، ملکیت تمام اجزاء را داشته است و از آنجا که "عقد" مملک است پس قبول کردن مشتری بعضی از متاع را در صفقه به این معناست که قبول کردن عقد از "سببیت عقد" در ملکیت بوده است.

۲۴:۵۵ - یعنی چنانچه بعض صفقه را قبول کند پس "سبب ملکیت" که همان "عقد" بوده است را "قبول" کرده است لذا معنا ندارد توهم کنیم که مشتری قبول کرده است ملکیتی را که سبب نداشته باشد یا سببش خودش باشد بنابراین در مقام انشاء عقد که بایع همه اجزاء را تملیک کرد و مشتری هم همه اجزاء را تملک کرد نشان از صحت عقد دارد ولی "لزوم" ساقط می شود بدلیل ملکیت نصف یا مقداری از متاع که ملک شرعی مشتری نمی شود لذا چون "التزام به کل" بود و اکنون نصف شده است و التزام فروریخت پس "خیار" درکار می آید.

۲۸:۳۰ - معنای خیار داشتن به "عدم التزام به عقد" بوده است و اکنون که فقط مالکیت نصف (یا هر نسبتی از آن) محرز شد لذا التزام بکل از بین می رود و خیار جاری می شود.

۰۱۵۴ - مبحث البیع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۶) - شب سه

شنبه ۲۳ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۲۰/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - خلاصه جلسه ی گذشته.

۰۸:۳۰ - هرگاه امر بسیطی، عارض بمرکب شود آنگاه جنبه ی اجزائی آن، جنبه ی "ضمنیت" دارد (انحلال عقلی است و نه انحلال خارجی).

۱۰:۲۵ - اگر از ناحیه ی "بایع" تملکی "ضمنی" باشد و از ناحیه ی "مشتري" تملیک استقلالی بود لذا توافق مشترک نیست و عقد باطل است.

۱۰:۵۵ - هر "عهدی" وقتی ثبوت دارد که "کل" ثابت باشد.

۱۲:۰۱ - در مورد "شرایط" چند قسم است:

۱۲:۲۰ - اول: شرط "منوع و مصنف" آن باشد در این حالت که مبیع امر کلی باشد و شرط، منوع یا مصنف آن باشد پس برگشتش به این است که اختلاف "عوضین" است (جنسی، نوعی یا صنفی) بنابراین مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عقد "باطل" است.

۱۳:۳۰ - دوم: شرط مربوط به "تضییق و تقييد" کلی نباشد و امری خارجی باشد و شرط کند بشرط الخيار ولی مشتری بلا خيار "قبول" کند در این حالت مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مقتضی القاعده، "صحّت عقد" است، بلکه "التزام آور" نیست ولی عقد صحیح است. (پس عدم "تطابق" نسبت بشرط خيار اثری ندارد)

۱۷:۳۵ - سوم: شرط امر دیگری (یا عملی) باشد مثلاً "بعتک داری بمائۀ دینار بشرط أن تخیط لی ثوبا" در اینجا حقیقت تملیک مشروط نیست به خیاطی چراکه سه حالت دارد اول اینکه خود تملیک منوط بنفس العمل است که عقد باطل است حالت دوم اینست که بقول مشهور "التزام بایع منوط بالتزام مشتری" است که گفته می شود التزام شخص بعهدی که کرده دوباره مشروط می شود به التزام دیگری (دوختن لباس) و چون التزام طریقی است ولی در مقام "قبول" بگوید "قبلت بلاشرط" عقد صحیح است.

۲۲:۲۳ - در حالت سوم اینکه اگر گفت "بعتک هذا بشرط أن تخیط" بمعنای این است که "اصل تملیک" این مال بضمن مشروط است به آن شرط لذا قبول بلاشرط، باطل است.

۲۶:۳۰ - شرایطی که در هنگام عقد بین "بایع" و "مشتري" برقرار است باید "ثابت و مستمر" باشد وگرنه عقد باطل است مثلاً نمی تواند ایجاب کند و قبل از قبول به حالت اغماء یا خواب یا جنون یا هرچه برود تا قبل اینکه "قبول" صورت نگیرد، عقد صحیح نمی باشد.

۱۵۵ - مبحث البیع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۷) - شب

چهارشنبه ۲۴ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۲۱/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۲:۲۵ - عقد عبارتست از انشائی که از طرفین صادر می شود یکی انشاء می کند به ایجاب و دیگری انشاء می کند بقبول.

۰۲:۴۰ - استعمال لفظ در معنا از سوی طرفین، امری است قصدی لذا شرایطی که بیان می شود همان مقوم است.

۰۳:۲۵ - مثلاً در جواب بعثت بگوید صالحتك یا اینکه یکی از طرفین مجنون یا نائم باشد.

۰۴:۱۵ - شرایطی هم هست که شرعاً اعتبار نمی شود حتا اگر انشاء و استعمال لفظ در معنا هم شده ولی باطل است مثلاً نابالغ یا سفیه.

۰۵:۲۰ - هر یک از طرفین در هنگام ایجاب و قبول باید "واجد شرایط" باشند اما صحبت در اینجا است که کسی که "قبول" می کند در حین "ایجاب شخص مقابل" هم باید "واجد شرایط" باشد یا خیر؟

۰۶:۵۰ - مثلاً مشتری در حال ایجاب بایع، مفلس بود ولی در هنگام "قبول" متمکن شد.

۰۸:۴۰ - برخی می فرمایند که شرایط عقلیه و شرایط شرعیه باید از ابتداء تا قبول محفوظ باشد از جمله عدم جنون و اغماء و نوم و موت است.

۱۰:۱۰ - "تمامیت عقد" با "قبول" حاصل می شود (تمامیة العقد بالقبول)

۱۱:۴۵ - اگر ایجاب کننده پس از "ایجاب" و قبل از "قبول" فسخ کند پس عقد باطل است ازین استفاده شده است که بایستی از ایجاب تا قبول "ثابت و مستمر و برقرار" باشد.

۱۳:۲۰ - برخی می فرمایند عدم استمرار در برخی موارد اثر ندارد مثلاً در "وصیت" هنگامی که موصی (ایجاب کننده) وصیتش را کرد و بدون اینکه موصی الیه خبر داشته باشد و پس از مرگ وصیت کننده تازه خبردار می شود و "قبول" صورت می گیرد، پاسخ اینست که وصیت عقد نیست و "ایقاع" است (ایضاء).

۱۶:۵۹ - و نیز می فرمایند که آنچه که در عالم نفس است باید "استمرار" داشته باشد پس باید همواره "رضایت" شرط است و "اکراه" مفسد عقد است و چنانچه بعداً "واجد شرط" شد مثلاً در بیع مکره، اگر رضایت حاصل شد عقد صحیح خواهد بود.

۱۹:۱۰ - برخی دیگر می فرمایند اینکه استمرار شرایط در لحظه ایجاب و قبول، دلیلی بر یکسان بودن شرایط نداریم که تفاوتی است میان "شرایط عقلیه" و "شرایط نقلیه" است، مثلاً مواردی که عقلاً قابلیت از برای مخاطب قرار گرفتن معامله نباشد را نمی پذیرند چون مجنون و نائم ولی در مواردی که شرایط عقلیه موجود بود در لحظه ی ایجاب ولی در هنگام قبول شرایط مشتری برقرار باشد کفایت می کند.

۲۲:۵۸ - پس تفصیل و تفاوتی است میان شرایط عقلی و نقلی.

۲۴:۰۶ - بزرگانی دیگر می فرمایند که "عنوان مقاعده و معاهده" جنبه ی "معیت" دارد چراکه در مفاعله معیتی بین الاثنین است پس هر دو طرف باید معیتی در راستای ادارک و شعور و التفات عقد با شرایط آن مستمر و همراه باشند نهایتاً در عقد مکره، لحوق رضایت علی القاعده است که موجب اصلاح عقد می شود.

۲۷:۵۰ - اگر "بیع مکره" در مورد اکراه در لفظ نیست چراکه اگر باشد بالکل باطل است چون انشائی در کار نبوده ولی صحبت در "بیع مکره" انشاء صورت می گیرد (عن قصد و با رضای عقلی) ولی رضایت نفسانی ندارد مثلاً شخصی نیت فروش خانه ی مسکونیش را دارد ولی قلباً رضا به فروش خانه اش نیست ولی مجبور بفروش است پس هنگامی که مانع مرتفع شد (رضایت بفروش پیدا کرد) دیگر بیع مکره نیست.

۳۲:۱۰ - "انشاء" از سوی مجنون یا سفیه یا رقّ اصلاً قصدی در کار نیست و انشائشان "لغو" است پس معامله اصلاً محقق نمی شود ولی در بیع مکره قصد در کار بوده است ولی مانع هم هست که پس از رفع آن، عقد صحیح می باشد.

۳۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "اوفوا بالعقود" می گوید اول باید عقد "تحقق" پیدا کند و نیز ارتباط "عهدین" را هم که "العقد عهد مشدد" است باید باشد ولی اینکه موجب ایجابش را کرد و واجد شرایط هم بوده ولی هنگامی که "قبول کننده" در لحظه "قبول" باید شرایط هر دو طرف را مستمر داشته باشد یا خیر.

۰۱۵۶ - مبحث البیع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۸) - شب

شنبه ۲۷ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۲۴/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۲:۵۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چند مرحله در هر معامله ای است که ابتداء مرحله ی "انشاء" است که انشاء بلا قصد معنا ندارد، وجود دارد و مرحله ی دوم مرحله ی "عقد" است که آن هم بستگی بین دو عهد است خواه از ناحیه ی موجب باشد یا از ناحیه مشتری باشد که قبول می کند و مرحله ی سوم اینست که آنچه که از طرف اول (بایع، موجب) یک "مستند الیه" دارد چه "ک" خطاب باشد مثل "بعثک" یا "اسم ظاهر" یا "ضمیر" باشد بالاخره یک مستند الیه در کار است.

۰۶:۵۵ - و این مستند الیه عهده ای است که ارتباط با موجب دارد و بالعکس است.

۰۸:۱۵ - مرحله ی چهارم از هر معامله اینکه می گوییم "مبايعه" یا "مصالحه" و ... بر وزن "مفاعله" است بنابراین در صیغه ی مفاعله نیازی به "وحدت زمان" نیاز نیست مثلاً در "مکاتبه" یکی می نویسد دومی بعداً جواب می دهد اما همچنان "مطابقت" لازم است.

۰۹:۵۰ - در مرحله ی پنجم در معاملات در مورد "اوصاف" است که به چند نحو می باشد اینکه شخص قصد می کند ولی معاهده با او قابلیت ندارد مانند نائم، مست، بیهوش و ... که دارای بعضی

بعضی صفات غیر قابل اهلیت بمعامله (قابلیت معامله) ندارند.

۱۲:۰۵ - نحوی دیگر از اوصاف بدین گونه است که شخص قابلیت معامله دارد ولی شرعاً معاهده نمی توان کرد مانند معامله با سفیه یا محجور.

۱۴:۰۰ - و نیز در مواردی که هنگام "ایجاب" مشکلی نبوده است، ولی در فاصله ی ایجاب و قبول و قبل از "قبول" طرف معامله، اتفاقی رخ داد مانند "سفه" یا "مرض" یا "فلس" یا "جنون" یا "رقیت" یا "موت" یا "اغماء" عارض شد، تکلیف چیست؟

۱۹:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در "نوم" که پس از ایجاب، موجب بخواب رفته باشد و در آن حال، مشتری "قبول" کند اشکالی در صحت عقد نیست ولی در باقی موارد اشکال پابرجاست و همچنین در مورد مشتری اگر در حال "ایجاب" بایع، مشتری بالغ نبود ولی حین القبول "بالغ" شد اشکال ندارد ولی در مابقی موارد چون جنون و نوم یا مستی و هرچه صحیح نیست (چراکه فروشنده نباید به کسی که خواب بوده

یا مرده بوده یا مست یا هرچه معامله میکرده و "صدمه به ایجاب" می زند حتی اگر مشتری بعد از ایجاب و حین القبول از خواب پرید یا بهوش بود یا هرچه).

۲۵:۱۲ - در مورد "وصیت" مرحوم آقای میلانی می فرمایند که وصیت، "ایقاع" است و نه "عقد" لذا شرعا این ایقاع، موجب حدوث "حق" می شود و "کلّ حقّ ينتقل الی وارث المیت".

۲۹:۴۰ - در "بیع مکره" مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر اکراه از روی نارضایتی بوده اگر هر رضایتی هم بعد از "بیع مکره" هم صادر شود باز هم باطل است بدلیل اینکه اصل "انشاء و قصد معنا" در آن نبوده است ولی اگر اکراه به این معنا باشد که طرف را مجبور به فروش یا خرید کنند و واقعا قصد بیع می کند و انشاء کرده است معامله انجام شده است ولی مانع شرعیش کراهت در رضایت بوده که اگر این مانع بر طرف شود، یعنی "رضایت حاصل شود" بنابراین، موجب صحت عقد می گردد.

۰۱۵۷ - مبحث البیع - شروط العقد - التطابق - (نوار ۱۲ - درس ۹) - شب

یکشنبه ۲۸ ذی القعدة ۱۳۹۱ ق - ۲۵/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۱:۴۱ - هرگاه یکی از دو طرفین معامله با هم اجتهادا یا تقلیدا اختلاف داشتند، مثلا "عربیت" را در لفظ لازم می داند و دیگری نمی داند و یا یکی "کنایه" را صحیح بداند و دیگری نداند در اینجا سه حالت داریم اول اینکه اختلافشان "مضر" عقد باشد که باطل است و دوم اینکه مضر نمی باشد که صحیح است و قول سوم اینکه اختلاف میانشان بمثابه ی اینست که "لاقائل بصحته" است که لاجرم عقد باطل است و یا اینکه "قائل بصحته" است که صحیح می شود.

۰۴:۱۰ - مثلا یکی از طرفین در معامله، تقدیم قبول در ایجاب را مضر نمی داند و دیگری عقد فارسی را مضر نمی داند ولی "قائل" بجواز عقد فارسی در حال تقدیم قبول نداریم.

۰۵:۴۵ - قول سوم که خود دو حالت داشت، آیا بقیام دلیل از اماره یا اصل، مصلحت ملزمه ای حادث می شود که حکم انشاء شود یا خیر، که اگر چنین بود پس به اماره یا اصلی تمسک کرده اند لذا "واقعه ی ثانویه" می شود، مثلا اهرسی که نمی تواند تلفظ کند لذا اشاره ی او می تواند قائم مقام تلفظ باشد و عقدش صحیح است.

۰۹:۱۸ - برخی که اعتقاد به بطلان عقد را در این حالت دارد دلیلش بر اینست که "احکام ثانویه" در صورتی جریان پیدا می کند که مطابقت هم در کار باشد لذا بواسطه عدم مطابقت حکم بطلان عقد می کنند.

۱۱:۳۵ - برخی دیگر می فرمایند هر یک از دو طرف معامله نسبت بخودش موظف بعمل است و بدیگری دخلی ندارد لذا هر یک نسبت به تقدیری که اختلاف دارند برطبق وظیفه خود عمل کرده و معامله صحیح است (حتی قائلین به احکام حادثه و ثانویه در این مورد).

۱۵:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "من قامت لدیه الاماره هو مکلف" و بدیگری تکلیفی نیست ولی نمی توان کلیت از برایش قرار داد چراکه احکام تکلیفیه مبتنی بر ملاک هایی است که نسبت به اشخاص تفاوت دارد بطوری که حکم تکلیفی است نسبت به شخصی از نظر حلیت یا حرمت یا جواز تصرفات و نیز نسبت به اعتبارات (ملکیت یا ...) صادق است.

۲۲:۱۰ - نسبت به "احکام ظاهریه" اگر طرفین اختلاف داشته باشند پس عقد نسبت به یکی موجب بطلان است مثلاً بایع بفارسی عقد را گفت و دیگری رجائاً قبول کرد پس بایع می تواند در "ثمن" تصرف کند ولی مشتری نمی تواند در "متاع" تصرف کند.

۲۵:۱۰ - برخی می فرمایند اگر "اختلاف" در موردی باشد که هر دو طرف در آن دخیل باشند مثلاً اختلاف در شرط موالات یا تنجیز، لذا باز هم نمی توان صحت عقد را پذیرفت.

۲۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هرگاه "فعل به امری باشد که قائل بکلیهماست" همان حکم را دارد که "فعلی باشد که قائل بنفسه باشد" چراکه در جلسه بعد توضیح خواهند فرمود.

۰۱۵۸ - مبحث البیع - شروط العقد - اختلاف المتعاقدين - (نوار ۱۲ -

درس ۱۰) - شب سه شنبه ۱ ذی الحجه ۱۳۹۱ ق - ۲۸/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۰:۳۰ - احکام شرعیه دائماً مترتب است بر موضوع ذی حکمی از برای شخص است و بدیگری که مأمور بحکم شرعی متفاوتی است ربطی ندارد مثلاً شخصی عقد بزبان فارسی را صحیح می داند و چیزی را خرید، دیگری که عقد فارسی را باطل می داند نمی تواند آن شیئی را از بایع اولی خریداری کند یا اینکه تزویج کند بعقدی که نزد خودش (اجتهاداً یا تقلیداً) صحیح است آنگاه شخص دیگری که این عقد را در نزد خودش باطل می داند نمی تواند با او تزویج کند.

۰۴:۳۲ - طبق "الزموهم کما الزمو انفسهم" در مورد مثلاً ارث بردن از عصبه، که شیعه معتقد است به اینکه مورث نمی تواند ارث بگیرد ولی عامه اعتقاد به ارث بردن عصبه دارند لذا اگر مورث از اهل عامه بود حقیقتاً ارث می برد و مالک حقیقی می شود و نه حکم ظاهری.

۰۷:۵۵ - هر یک از متعاقدين از روی اماره ای صحیح می دانند و دیگری باطل یا اینکه یکی حجّت می داند و دیگری آن اماره را حجّت نمی داند.

۰۹:۰۱ - در قیام "اماره" در مورد اینکه "احکام ظاهریه" همان احکام حقیقیه یا عذریه هستند مبتنی بر اینست که

که ظاهر "صدّق العادل" یعنی "اعمل به" و این حکم شرعی است و هر حکم شرعی کشف می کند که مصلحت دارد چراکه هر معلولی علتی دارد.

۱۰:۱۵ - تصویب حدوثنی داریم و تصویب بقایی که هرگاه احکام شرعی بر آراء مجتهدین جعل شده این حدوثنی است ولی در بقائی احکام شرعی ثابت شده است لیکن بواسطه حدوث مسائل ثانویه جاری می شود.

۱۲:۴۰ - گاهی هم "صدّق العادل" به معنای حکم مولوی تاسیسی نیست بلکه اعذار عن الواقیات است که اگر مطابق با واقع گشت که منجز می شود و اگر نشد عذری است.

۱۳:۴۰ - در "اشاره اخرس" که آن را "سبب ملکیت" قرار دهیم لذا صحت عقد کاملاً درست است.

۱۶:۴۵ - بنابراین قائلین بسببیت عقد را تخالف متعاقدين، صحیح می دانند.

۱۷:۴۹ - در مورد اینکه اگر ملکیت را حادثه ندانیم در اختلاف با دو اماره متفاوت پس مشکل خواهیم داشت.

۱۹:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر پس از جاری شدن عقد و اعتقاد هریک بر یک رأیی باشد دو حالت دارد یا اینکه یکی از آن دو معتقد بخلافند که در این حالت انشائی درکار نیست چراکه علم دارد عقد باطل است و انشائش معتبر نبوده و صحیح نیست اما حالت دوم اینست که طرف مقابل دلیل ندارد ببطلان (احتمال ببطلان می دهد) و بقصد رجاء مثلاً بفارسی معامله می کند و قبول کرد پس معامله انجام شده اما بایع در "ثمن" می تواند تصرف می کند ولی مشتری نمی تواند در "مبیع" تصرف کند چراکه در مبنای خودش جواز تصرف در اثر اماره نسبت به اعتقادش در معامله را نداشته است.

۲۵:۵۰ - آیا از باب "لا يجوز التصرف فی المقبوض بعقد الفاسد" و چون قبض کند "ضامن" می شود؟

۰۱۵۹ - مبحث البیع - شروط العقد - اختلاف مبني المتعاقدين - (نوار ۱۲ -

درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۲ ذی الحجه ۱۳۹۱ ق - ۲۹/۱۰/۱۳۵۰ ش

۰۰:۴۰ - احکام ظاهریه، واقعیه ی ثانویه هستند و سببیت دارند بر حدوث مصلحت و ملاک یا اینکه صرف طریقت دارند که منجز است عند الاصابه هنگامی مطرح است که "روایتی" وجود داشته باشد ولی هنگامی که "علم" پیدا کند، چون علم و یقین، حجت عقلیه است و "موضوعیت و سببیت" در کار نیست.

۰۲:۲۰ - در ظواهر کافی است که حجت عقلانی باشد و شارع امضاء کرده باشد.

۰۳:۳۰ - از آنجا که "احکام ظاهریه" برای "تنجیز و الاعذار" انشاء شده اند بدین معناست که مثلاً "اعمل بقول العادل" این "اعمل" انشاء کرده است بنحو "طریقت" یا اینکه بگوییم اعمال، اماره کرده است جعل طریقت کرده است، ولی "دلیل" نداریم. (پس ظاهر اعمال بقول العادل فقط استظهار است و دلیلی نداریم)

۰۵:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر مکلفی در "عصر غیبت امام عصر صلوات الله علیه" احکام شرعیه برایش "منجز" است ولی ملاکی وجود دارد برای جاهل از برای عمل کردن باماره و البته "ملاک" بدل واقع نیست در کل یکبار احکام واقعیه داریم که "عالم و جاهل" بر عمل آنان "یکسان" هستند ولی احکامی هستند که از برای جاهل راهکارهای بدلیل "اماره" بصورت "احکام ظاهریه" مشخص می شوند که جزو احکام حقیقیه در می آیند.

۰۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این اشکال نیز به برخی از بزرگان است درمورد اختلاف متعاقدين وجود دارد که این اختلاف یا از باب اینست که "اوفوا بالعقود" (که ظهور عمومی است) یا "احل الله البیع" (که ظهور اطلاقی دارد) از باب اینست که قائل به این عمومات و اطلاقات اند ولی دیگری اینها را "ظهور" نمی داند بلکه "منصرف" می داند بعقود متعارفه و متداوله پس گفتن اینکه یکی از طرفین که استناد کرد به "اماره ای" یا "ملکیت واقعیه" اعتبار شود پس دیگری هم می تواند اعتماد به اعتبار اولی کند این اصلاً معنا ندارد لذا در این مبحث جاندارد به "سببیت" یا "احکام ظاهریه" استناد کنیم بنابراین اگر هر یک از طرفین اعتقاد دارد که دیگری "لغو" گفته است (اختلاف داشته باشند) پس نه "ایجاباً" و نه "قبولاً" انشاء جدی از یک طرف در کار نبوده پس عقد باطل است و اگر هم یکی از طرفین احتمال می دهد که ممکن است باطل نباشد (رجاء انشاء جدی کند) آن طرفی که معتقد به صحت عقد (اجتهاداً یا تقلیداً) بود، مالک "عوض" می شود و دیگری که احتمال بطلان می دهد نمی تواند در "عوض دیگر" تصرف کند.

۱۲:۳۵ - اگر بعقدی که بعداً مشخص شود فاسد است، شیئی را "قبض" کرد (مشتري قبض کند مبيع را یا بايع قبض کند ثمن را) مالک نمی شوند (چون سبب ملکیت، عقد بوده وقتی عقد فاسد شد ملکیت هم ساقط است) اما صحبت دراینست که با اینکه مالک نمی شود ولی پس از اقباض "ضامن" می شود حتی اگر به هر دلیلی تلف شود (سماوی، ارضی، سرقت، قهری ...) ضامن است همچون "غاصب" که ضامن است به دادن "بدل" از حیث مثل و قیمت است.

۱۵:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند جنبه ی عدم ملاک را که گفته شد و درست هم هست از بدیهیات است (همان عدم پیدا شدن سببیت ملکیت).

۱۶:۵۵ - اما در مورد "ضمان" ادله های است از جمله روایتی که "قال رسول الله صلی الله علیه و اله علی الید ما اخذت حتی تُؤدی" (برخی فقهاء این روایت را مسلم می دانند).

۱۸:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اصلاً سند این روایت در کتب حدیث شیعه نیست و فقط در کتب حدیث عامه است که هیچ، علاوه براین از سمره ابن جناد بن جندب است (معروف به سمره بن جندب) که بسیار ملعون است و از امیرالمؤمنین علیه السلام اعراض کرد و مردم را وادار به محاربه با حضرت سید الشهداء صلوات الله علیه می کرد علاوه بر این داستان سمره در مورد نخل منزلش که آخر پیامبر صلی الله علیه و اله دستور به قلع درخت دادند، همچنین آدمی است بنابراین روایت به تمام معنی الکلمه "ضعیف" است.

۲۱:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این روایت در کتب فقهی گذشتگان از شیعه، بدون استناد، ذکر شده است.

۲۱:۵۰ - برخی بزرگان هم تا "ارسال مسلم" بودن این روایت را ذکر می کنند و برخی دیگر عباراتی چون "دلالت ظاهره" یا "مجمع علی مضمونها" و یا "سنده منجبر" را از برای این روایت بکار برده اند.

۲۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "فقهاً و اصولاً" اگر روایتی "مشتهر" شد پس هرگاه علم پیدا کردیم که "مشهور" استناد به این روایت دارند با در نظر گرفتن استکشاف آن به اینکه حتماً از ناحیه ی معصوم صادر شده است پس از جهت استناد بمشهور، حجت است اما اگر محتمل ما این شد که مشهور مضمون این روایات را مطابق قواعد دانسته اند و بذکر روایت ضعیف پرداخته اند هیچ بدرد نمی خورد چراکه به حد اطمینان و وثوق و حجیت نمی رسد.

۲۴:۵۰ - البته مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر روایت ضعیفه ای تا مقداری که در عباراتش مشابه روایات صحیحیه ی دیگری بود قبول می کنیم و لی تا همان اندازه معتبر است نه بیشتر.

۳۴:۰۰ - بیان روایت که "عن ابی عبدالله سلام الله علیه فی الرجل یشترى الجاریه من السوق فیولدها ثم یشترى الجاریه (در روایت دیگر فوجدتها مسروقه) فقال علیه السلام يأخذ الجاریه المستحقّ و یدفع الیه المبتاع قیمه الولد و یرجع علی من باعه بثمان الجاریه و قیمه الولد التی اخذت منه".

۳۵:۳۵ - روایتی دیگر که "عن ابی عبد الله علیه السلام رجل اشترى جارية من سوق المسلمين فخرج بها الى ارضه فولدت منه اولادا ثم اتاها من يزعم انها له و قام على ذلك البینه قال علیه السلام: یقبض ولدها و یدفع الیه الجاریه و یعوضه فی قیمه ما اصاب من لبنها و خدمتها (در روایت دیگر و یعوضه ممّا انتفع)".

۰۱۶۰ - مبحث البیع - الضمان - ضمان التلف - (نوار ۱۲ - درس ۱۲) - شب

شنبه ۵ ذی الحجه ۱۳۹۱ ق - ۲/۱۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۰ - مقبوض بملک غصبی موجب ضمان است و تصرف در آن جایز نیست.

۰۰:۵۰ - منظور از ضمان اینست که غیر از اتلاف که معلوم است باید، بدلش را بدهد بلکه "تلف" است که حتی اگر تلف هم شد باید "بدل" را بدهد اثبات این موضوع بسیار مشکل است.

۰۴:۴۵ - "إذا قبض المبتاع بالبیع الفاسد لایملکه" چون سبب ملکیت حاصل نشده است لذا مالک نمی شود.

۰۵:۵۵ - با توجه بروایات اینکه صاحب اصلی جاریه پیدا می شود باید استرداد کند به صاحبش و قیمت بچه را (معادل عبد) و مقدار خدمت او را حساب و به صاحبش پرداخت می کند.

۰۷:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اما در مورد "ید" نسبت به آن روایتی که ثابت کردیم ضعیف است و در فقه الحدیث مراد از "ید" استیلاء است (و نه ید جارحه) یعنی "علی المستولی ما اخذت" پس "علیه ما اخذت" گاه بقرینه ی غایت می گوئیم علی الید أداء ما أخذت حتی تؤدی، این معنا ندارد مثل اینست که بگوئیم چیزی برتوست بوجود بیاوری تا اینکه بوجود آوری بنابراین این معنایش نیست.

۱۱:۰۳ - "علی الید ما اخذت" را بمعنای علی الید حفظ ما اخذت این هم که تقدیر کنیم چیز محذوفی را خلاف است.

۱۱:۴۵ - اگر هم بمعنای "ضمان" باشد علی تقدیر ما اتلف باشد هم نمی شود چون علی الید ما اخذت بالفعل است نه اینکه بعد ما تلف.

۱۲:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معنای "علی الید"، ظرف مستقر است و متعلقش ثبوت است که ما اخذت ثابت علی الید است که کنایه از "عهده" می باشد و لازمه ی عهده اینست که مانند اینکه شخصی کفیل کسی می شود باید از عهده اش برآید اینجا هم یعنی چیزی را که بعهدہ گرفته است ما دامی که موجود است آن را بتواند برگرداند و اگر تلف شده باشد بدلش را بپردازد.

۱۵:۲۰ - دائماً صله تحدید می کند موصول را (مبین موصول است و موصول تابع صله اش است) لذا "أخذ" بنحو قدرت و قوت و قهر می باشد.

۱۸:۱۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر جا "أخذ" در آیات مبارکه بکار رفته است از روی قهر و غلبه گرفتن است.

۱۸:۵۵ - لذا روایت "علی الید ما اخذت ..." دلالتش هم مشکل دارد و سندیتش را هم که گفتیم صحیح نیست.

۲۱:۱۰ - مستحیل است که امر انتزاعی تقدّم بر منشأ انتزاعش پیدا کند.

۲۱:۵۰ - و اینکه برخی "صغیر و مجنون" را هم "ضامن" می دانند نتوان اینرا بنا بر انتزاع، پذیرفت چراکه صغیر و مجنون که مکلف نیستند پس منشأ انتزاع هم که نیست بله می توان عهده را جعل کنیم نسبت بصغیر و مجنون.

۲۳:۳۵ - بنابراین این روایت علی الید را بهیچ وجه نمی توانیم قبول کنیم که دلالت بر ضمان تلف (قهری) دارد اما قاعده ید جداگانه است که "من اتلف مال غیره فهو ضامن" بجهت "اتلاف" است و مورد قبول است.

۲۴:۳۰ - می ماند روایات جاریه که بخواهیم بمعنای "تلف" برداشت کنیم.

۲۵:۱۰ - فرض کنیم روایات جاریه مسروقه منجر بضمن تلف شود، مدعای ما کلی است که "المأخوذ بعقد الفاسد" بهر دلیلی موجب ضمان اتلاف است پس ثبوت "ضمن تلف" (نه اتلاف) در "جاریه مسروقه" که معادل "غصبی" است (تصرف غصبی است ولو اینکه جاهل بوده) نمی تواند ثابت کند این قضیه را که المأخوذ بعقد الفاسد اذا تلف موجب ضمان می شود.

۲۶:۳۵ - برخی که معتقدند به "تلف" در روایات جاریه مسروقه می گویند که از ناحیه ی خریدار کنیز اتلافی نشده است بلکه همینکه جاریه حامله شده و بچه دار، گویی خریدار، کالتلف بحساب می آید.

۲۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دائماً در مورد حیوانات بچه ی حیوان جزو منفعت بحساب می آیند از طرفی بواسطه ی "لقاح" چون چیزی که در رحم زن بوده با آنچه که از مرد بوده درآمیخته است و چون ملک زن بوده و بواسطه ی لقاح آن چیز را از زن غصب کرده است با اینکه "تعمد" هم در کار نباشد (در

تعریف "اتلاف" گفته شد که حتما نباید "عمد" درکار باشد) پس موجب ضمان "اتلاف" می شود نه ضمان "تلف".

۳۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اولاً این مطلب بطور کلی درمورد عقد فاسد نبوده بلکه فقط درخصوص "غصب" بیان شده است، ثانیاً ثابت کردیم ضمان، ضمان اتلاف است و نه ضمان تلف است.

۳۵:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند انصافاً بسیار مشکل است که "ضمان تلف" را بروایات "جاریه مسروقه" اثبات کرد بنابراین در عقود با اختلاف مبنایی (اجتهاداً یا تقلیداً) هریک از طرفین، اگر از نظر یکی از متعاقدين، عقد صحیح بود و درنتیجه، مالک یکی از "عوضین" شد اما دیگری بواسطه ی احتمال ببطلان (درصورتی که برجا بصحت عقد، عقد جدی کرده بود) ولی شارع به آن اجازه تصرف در آن یکی از "عوضین" را نمی دهد، و درصورت اتلافش البته ضامن است ولی نمی توان گفت "ضامن تلف قهری آن" هم باشد.

۰۱۶۱ - مبحث البیع - الضمان - ضمان التلف - (نوار ۱۲ - درس ۱۳) - شب

یکشنبه ۶ ذی الحجه ۱۳۹۱ ق - ۳/۱۱/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۰ - آنچه که شخص بعقد فاسد اقباض شود ضامن آن خواهد بود و مقام مال غصبی است چه اتلاف کند (عمداً یا غیر عمد) و چه تلف شود. (قهری و ...)

۰۲:۳۰ - درست است که مشهور قاعده ی "علی الید" (علی الید ما اخذت) را موجب ضمان تلف می دانند ولی به دو جهت اول اینکه سندش بسیار ضعیف است و دوم اینکه استفاده از لغت "اخذ" که بیش از دویست بار در قرآن بکار رفته بلا استثناء اخذ به همراه قهر و زور می باشد.

۰۴:۵۰ - در روایاتی هم که در مورد "جاریه ی مسروقه" است اولاً درمورد "غصب" است پس نمی توانیم غیر مورد غصب را "قیاس" کنیم ثانیاً "تلف" درکار نیست و "اتلاف" است چراکه حمل زن بمنزله ی کاشتن بذر در زمین دیگری ایست پس استیفای منفعت داخل "اتلاف" است و نه بمعنای "تلف" است که بخواهیم شخص را ضامن تلف قهری آن بدانیم.

۰۸:۰۷ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قیمت فرزند را هم که در روایات آمده است باید بپردازد امکان دارد که از باب این باشد که منفعت جاریه را که فرزند بوده را اتلاف کرده باشد.

۰۹:۳۵ - اما بالاخره "قاعده علی الید" یکی از قواعد مسلّمه

قواعد مسلّمه میان اجماع فقهاء است.

۱۱:۲۵ - در مورد قاعده "لاضرر و لاضرار" همچنان که نفی می کند حکمی را که "یلزم منه الضرر" همچنین اثبات می کند تشریع حکمی را که لولا تشریعه یلزم الضرر.

۱۴:۰۸ - ثبوت موضوع در عالم تشریع بثبوت حکم است و عدمش بعدم حکم است لذا اولاً "لاضرر" مفادش مفاد نفی است ثانیاً اگر هم فرض کنیم که اثبات کننده ی حکمی است که لولا تشریعه یلزم الضرر در این مورد تلف سماوی قهری که مربوط به شخص نیست.

۱۵:۵۰ - در روایات معتبر موجود است که "شهادت هر گروهی بر علیه گروه دیگر نافذ نخواهد بود مگر اینکه از خود این گروه شاهی پیدا نشود که از ملت دیگر شاهد قبول می کند".

۱۹:۲۵ - "حرمة مال المومن كحرمة دمه" هم معنای اتلاف را می رساند و نه تلف.

۱۹:۵۵ - برخی هم با اینکه "اجماع" را حجت نمی دانند باز هم استکشاف می کنند از قول علماء نسبت به سیره معصومین (مذاق رئیس از اقوال مرئوسین بدست می آید).

۲۱:۱۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس مشهور فقهاء که "ضمان تلف" را از قاعده "علی الید" برداشت می کنند ممکن است به مذاق معصومین نسبت داده باشند و گرنه راه اثبات دیگری ندارد.

۲۴:۰۵ - در شرح عبارت "ما لأیضمن بصحیح لأیضمن بفاسده" مثلاً هرگاه متاعی را خرید اقدامش به اینصورت بوده مضمون علیه بگیرد (هبه نبوده مجان نبوده است) پس بدل مسمی داشته است بنابراین هنگامی که عقد "فاسد" شده باشد پس فساد سبب از بین رفتن "مسمی" می شود و نه اینکه "اصل ضمان" از بین نمی رود.

۰۱۶۲ - مبحث البیع - الضمان - (نوار ۱۲ - درس ۱۴) - شب یکشنبه ۱۸ محرم

۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۰/۱۲/۱۴ ش

۰۲:۳۰ - برخی از بزرگان که قاعده ی "علی الید" را بیان می کنند می خواهند از "کلّ عقد لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" به این مطلب برسند که "ید" موجب ضمان است لذا نتیجه اینست که قاعده ی یدی که فرمودند قاعده ی "اقتضائیة" می باشد.

۰۶:۱۰ - اما هرگاه یدی بر مال مردم احاطه پیدا کرد یا بصورت کلی اقباضی درکار بود ولو عقد فاسد باشد (حتی ید بلا استحقاق باشد) بدلیل اینکه اقباض به این ید، بلاعوض بوده است لذا ضمان آور نیست چراکه "مانع" رسیده است که مانع همان "بلاعوض بودن" آن است.

۰۹:۱۰ - در مورد "کلّ عقد یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" برخی می فرمایند درمورد "شبه ایقاع" هم این قاعده وارد می شود.

۱۰:۲۸ - تفاوت "کلّ عقد یضمن" با "کلّ ما یضمن" در اینست که در آنیکی فقد صحبت در عقود و شبه ایقاعات است ولی دیگری در هر قراردادی است.

۱۲:۲۰ - در مورد "جعل" که هرگاه شخص ایقاع کند اما جعله ی مال غیر، کرده باشد (جعل فاسد است) پس یضمن فیها و باید "بدل" را پرداخت کند و همچنین در "خُلْع" که آنچه

آنچه را زن در عوض خلع، شیئی را به زوج بدهد اگر خلع فاسد بود پس زوج نمی تواند در آنچه را که زن بذل به او کرده است تصرف کند و مضمون است بر زوج.

۱۵:۲۰ - در عبارات "کلّ ما یضمن" این شبهه پیش می آید که چگونه معنا پیدا میکند که هرآنچه از معاملات که در خارج متحقق شد فاسدش هم ضمان آور است مگر اینکه "کل نوع من" معنا کنیم.

۱۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر "ضمان" را بمعنای "کون درکه علیه و خسارته فی ماله" در نظر بگیریم مشکل است ولی اگر مرادش "کونه بحیث..." باشد مشکلی نخواهد بود چراکه اولاً عقد یضمن بالفعل بصحیحه او فاسده است پس "فعلیت" دارند و اگر ضمان را بمعنای "خسارة بما تقدیر التلف" بگیریم در این معنا که فعلیتی درکار نیست، ثانیاً با ماده ی "ضمن" سازگاری ندارد بنابراین ضمان بمعنای "عهده" می باشد.

۲۲:۱۰ - بنابراین "فی عهده" یعنی فی ضمن ذمته در این حالت، عهده با "ضمن" سازگاری پیدا می کند لذا ضمان عبارت است از کفالت و تعهد پس منظور برخی از بزرگان این است که "المال بحیث لو تلف کانت الخسارة..."

۰۱۶۳ - مبحث البیع - الضمان فی هبة المعوضة - (نوار ۱۲ - درس ۱۵) - شب

دوشنبه ۱۹ محرم ۱۳۹۲ ق - ۱۵/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۱:۱۱ - قاعده ی "علی الید" (ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده) قاعده ی اقتضائیه است.

۰۲:۱۵ - برخی بزرگان می فرمایند عقدی که در اینجا عنوان می شود مرادش عقد مصطلح نیست که متضمن ایجاب و قبول باشد بلکه معاملاتی را هم که جنبه ی ایقاعی هم دارد را شامل می شود که در مورد "خلع" و "جعاله" گفته شد که اگر فاسد شدند "ضمان" خواهد بود.

۰۳:۴۰ - در بیان معنای این قاعده باید گفت که از معنای ضمان شروع کنیم.

۰۴:۴۰ - "یضمن بصحیحه" برخی معتقدند که ضمان عبارتست از اینکه اگر تلف هم شود خسارت دارد پس ضمن یعنی خسر است.

۰۵:۳۹ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "ضمان" تاثیر شیئی فی شیئی است پس گضمن "یعنی التزم و الضامن الکفیل بنابراین ضمان بمعنای التزام و تعهد است و در روایت هم هست.

۰۶:۴۲ - از امام صادق علیه السلام روایات است که "ضمنت لمن یقتصد لن یفتقر" متعهد شدن است.

۰۷:۱۹ - در ضمان آن مال مضمون به اعتبارا در عهده ی ملتزم است که مال "مضمون به" را ملتزم شود که نتیجتا غرامت و خسارت و بدل و غیره در نتیجه ی همین معناست.

۰۸:۵۳ - شخصی که ضامن عوض مالی است که آن را "قبض" می کند پس "مالیت" شیئی در اثر التزامش در معامله صحیح و بسبب امضای شارع اینست که "عوض مسمی" را اعطاء کند.

۱۰:۲۵ - اما اگر معامله فاسد شد پس عوض مسمی معنا ندارد و در قبال مالیت شیئی باید خودش را بازپس دهد ولی اگر تلف شده باید "بدل" را که مثل قیمت است را بپردازد.

۱۲:۲۷ - مالیت شیئی هم یعنی بدل واقعی آن بمثل و قیمت.

۱۳:۱۰ - در هبه ی معوضه اگر فاسد بود و عین موهوبه تلف شد لذا طرف مقابل ضامن است درست است که تسلیط در کار بوده ولی مجانی نبوده پس "ید" آمده لذا چون یدش ید مجانی نبوده موجب ضمان است در نتیجه برخی می فرمایند که "اقل الامرین" را بگردنش است.

۱۴:۵۸ - اقل الامرین به این معناست که اگر بدل واقعی کمتر از عوض مسمی بوده انرا بدهد چراکه "متهب" در این هبه ی مشروطه بعوض، مخیر بوده به اینکه عوض را بدهد و عین موهوبه را مالک شود و بین اینکه عوض را ندهد و عین موهوبه را برگرداند لذا عوض را که نمی دهد و عین موهوبه هم که تلف شده لذا "اقل الامرین" (بدل عوض یا بدل موهوبه) را پرداخت می کند.

۱۸:۰۱ - برخی دیگر می فرمایند که در هبه ی معوضه اگر فاسد شد و عین موهوبه تلف شده بود شخص باید "عوض مسمی" را بدهد چراکه شخص مخیر بود بین برگرداندن به واهب یا اینکه عین را نگاه دارد و عوض را بدهد و داوما وقتی مخیر بین برگرداندن و عوض باشد بایستی عوض را برگرداند.

۱۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این حرف صحیح نیست چراکه در اینجا تخییر شرعیه نیست بلکه هبه ی مشروطه مختار است که عوض را بدهد یا واهب رجوع کند و "تخییر شرعی" نیست که "اذا تعذر احد يتعذر الآخر".

۲۰:۳۰ - برخی دیگر می فرمایند در هبه ی معوضه اگر عوض ندهد و موهوبه هم از بین رفته اصلا چیزی بگردن طرف نیست چراکه متهب که ملزم به چیزی نیست و واهب هم حق دارد رجوع کند وقتی اصل موهوب تلف شده به چه چیز رجوع کند.

۲۲:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در "هبه معوضه" هنگامی که فساد آمد و "موهوب" تلف شده بود طبق قاعده ی "ید" که موجب ضمان است همان "اقل الامرین" (بدل الواقعی یا قیمت مسمی) را برگردن متهب، باید پرداخت کند.

۲۶:۰۸ - برخی این برداشت را دارند که اگر در "یضمن بصحیحه" ضمان بعوض مسمی بود پس باید "یضمن بفاسده" هم مسی باشد.

۲۶:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند هیچ اشکالی ندارد که یضمن بصحیحه چیزی باشد و یضمن بفاسده چیز دیگری چراکه "اختلاف الاثار لایوجب الاختلاف المعنی الحقیقی" لذا در "یضمن" یعنی کون المال فی عهده است، حال می تواند اثرش در "صحیح" چیزی باشد و در "فاسد" چیز دیگری باشد پس اختلالی در وحدت جملتین پیش نمی آید.

۲۹:۲۰ - برخی که ماطات را قاسد مس دانستند در تعاطی هم مادامی که "عوضین" تلف نشده اند پس طرفین هردو مالک چیز خود بودند مادامی که یکی یا هردو تلف یا اتلاف می شد پس هریک از عوضین ملک طرف دومی قرار می گرفت پس نتیجه می گیرند که ضامن به عوض مسمی بوده اند.

۳۲:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نمی توان هبه معوضه را با معاطات مقایسه کرد و اینکه "عوض مسمی" بنا بقول خود آقایان مشروط بصحت عقد است و وقتی معاطات را فاسد می دانند عوض مسمایی در کار نیست.

۰۱۶۴ - مبحث البیع - "کلّ ما یُضمن بصحیحه یضمن بفاسده" - (نوار ۱۳ - درس ۱)

- شب سه شنبه ۲۰ محرم ۱۳۹۲ ق - ۱۶/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۲ - "ضمان" هم بحسب ماده ی اشتقاقیه آن بمعنای ضمانت است و هم بحسب معنای "کفالت نفس" بکار می رود که جنبه ی "عهده" است و در "ذمه" شخص است.

۰۱:۴۵ - درمورد اینکه ضمان بمعنای خسارت است اعم ازینست که عوض مسمی باشد یا بدل یا اقل الامرین باشد مشخص شد که چنانچه عین موهوبه قبل از آنکه عوض را بدهد "تلف" شود چون در هبه ی معوضه اگر عوض را داد آن عین موهوبه ملک لازم متّهب می شود ولی اگر عوض را نداده است، واهب حقّ رجوع دارد که عین را بگیرد ولی تلف شده باشد دراینجا هبه صحیح بوده و هبه ی فاسده نیست پس ازانجا که هبه "لازم" نیست پس از تلف شدن عین بجای برگرداندن می تواند اقل الامرین را بدهد.

۰۵:۱۵ - در مورد "کلّ عقد یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" این "عمومیت" در مورد کدامیک از "انواع" است یا مراد "اصناف" یا "اشخاص" است.

۰۶:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دائماً ادات عموم برای اینست که "مکثر" را استیعاب کند بنابراین هر ادات عموم لامحال تمام آنچه را که بخصوصیات وجودیه تکثر پیدا می کند را استیعاب کند پس

پس "استغراق افرادی" خواهد بود، پس این دو صفت صحیح و فاسد، حاوی هردو است پس اگر این کلی افرادی باشد باید گفت "لو فُرض صحیحا" پس نتوان این کلیّت را "کلیّی افرادی" گرفت.

۰۹:۴۰ - همچنین عبار "کل" را نمی توان "انواعی" گرفت چراکه بعض انواعی از عقود هستند که موجب "ضمان" نیستند مثلاً در انواعی از "صلح" و "عاریه" که مقتضی "ضمان" نیست.

۱۲:۰۵ - هر عقدی که در آن انقسام صحیح و فاسد دارد اگر آن عقد اقتضای ضمان در آن بود فاسدش هم داراست و الاّ که هیچ.

۱۲:۵۹ - برخی می فرمایند که دائماً "قضایای حقیقیّه" در "موضوع" احکام است.

۱۴:۳۵ - در "کلّ عقد یضمن بصحیحه" به این معناست که "کلّ عقد وُجد فی الخارج و کان صحیحا" می باشد پس فاسدش هم ضمانت آور است پس داستان نوع و صنف و فرد و غیره را نخواهیم داشت.

۱۵:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر عنوان این باشد که "کلّ ما" مای موصوله (بجای کلّ عقد) داشته باشد که "کلّ ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" این هم نه نوع و نه صنف و نه افراد را در نظر ندارد.

۱۷:۵۱ - بعضی فروعی هستند مانند "بیع بلا ثمن" یا "اجاره بلا اجره" در این حالات نسبت به بیع آیا "ضمان" خواهد داشت یا خیر.

۱۸:۴۵ - برخی می فرمایند که بیع بلاعوض که صحیحش هم ضمان آور نیست پس فاسدش هم ضمان ندارد.

۱۹:۴۵ - برخی دیگر می فرمایند بیع فی نفسه ضمان آور است پس بیع بلا ثمن که فاسد شد ضمان آور هم هست.

۲۰:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که شخصی که می گوید "بعثک بلا ثمن" بمعنای تملیک مجانی است و بمعنای قرینه ای همان "عقد هبه" است یا بگوید "آجرتک بلا اجره" همان "عاریه" است لذا هم در "هبه" و هم در "عاریه" ضمان نخواهد بود.

۲۳:۰۵ - بحث دیگر در "کلّ عقد یضمن" در جایی که "شرط عوض" شده باشد را نیز دربر می گیرد.

۲۳:۳۵ - عنوان "ضمان" در هنگامی است که "عوضی" درکار باشد چراکه عبارت "یضمن بصحیحه" یعنی معاوضه ای باید درکار باشد.

۲۵:۱۵ - اگر مراد "کل" را اصناف بدانیم پس "عقد مشروط" صنفی از عقود است پس این عقود را هم بواسطه ی صنفیتشان ضمان را دربر می گیرند.

۲۶:۲۵ - برخی بزرگان اشکال می کنند که چون صنف ممیز ماهیت است ولی "شرط در عقود" ممیز در ماهیت عقد نیست نمی توان گفت که عقود مشروطه بواسطه صنف ضمان آور است.

۲۷:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ملاک ما در اینجا اینست که هر "ید"ی که موجب ضمان شد در عقد صحیح همان ید در عقد فاسد هم موجب ضمان می شود و صحبت در "ید" است و نه عقد.

۲۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس در عقود مشروطه دو گونه شرط است که اول اینست شرط عقد درمورد "ید" است و دوم اینست که شرطی است که "التزام خارجی" دارد.

۲۹:۱۳ - بحث ضمان در تلف است نه اتلاف (تلف سماوی و ...)

۳۱:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر "شرط" جنبه ی "یدی" داشت پس هم صحیحش و هم فاسدش موجب "ضمان" می شود ولی اگر "شرط" یک "التزام خارجی" بود در مورد فاسدش ضمان آور نخواهد بود.

۰۱۶۵ - مبحث البیع - "ما یضمن" بشرط القبض - (نوار ۱۳ - درس ۲) - شب

چهارشنبه ۲۱ محرم ۱۳۹۲ ق - ۱۷/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۲۵ - در تعریف "ضمان" صحبت شد و در مورد "کل" و عموم هم بحث شد.

۰۰:۵۰ - در مورد "باء" - صحیحه اگر باء بمعنای "فی" باشد مثلاً اقامت بالمکان یهنی فی مکان بنابراین "کل ما یضمن فی صحیحه یضمن فی فاسده" خواهد شد که هیچ اشکالی در آن متوجه نمی شود.

۰۲:۱۳ - اما اگر "باء" را بمعنای "سببیت" بدانیم اشکال اینجاست که نمی توان فاسد را سبب ضمان در نظر بگیریم چراکه جنبه ی ملکیت در آن نخواهد بود پس لقباض و یدی هم در بین نیست لذا ضمان نمی آورد.

۰۴:۱۰ - پس معنای "فی" درست است.

۰۴:۴۵ - اما در مورد "سببیت" می توان گفت این سببیت لزومی ندارد که "سبب تام" باشد بلکه جزء سبب باشد.

۰۶:۳۰ - در "سلم" و "صرف ذهب و فضه" مادامی که ثمن قبض نشده است ملکیتی حاصل نشده است لذا نمی توان گفت "البيع سبب" بطور تامّه نیست.

۰۸:۰۸ - در "نکاح" و "خلع" و "اجاره" هم سببیت تامه نیست چراکه هنگامی که بیعی کرد، مشتری بضمن ضامن نیست مگر اینکه "قبض" می کرد و چنانچه "تلف" مشتری ضامن نیست.

۱۰:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در عقود "معاوضیه"، آن شیئی که از سوی بایع مورد معاوضه بوده تا وقتی که توسط مشتری "اقباض" نشده است خود بایع ضامن "تلف سماوی" آن شیئی است و نه مشتری.

۱۲:۴۰ - دیگران که در هر صورت "ضمان" را معتبر می دانند به این دلیل است که "عقد فاسد" سبب است از برای "قبض" و قبض سبب است از برای "ضمان" پس عقد سبب "ضمان" است.

۱۵:۱۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عقد فاسد می تواند سبب "ضمان" گردد بشرطی که "قبض" صورت بگیرد و "اقباض" تنها کافی نیست پس ضمانت مبتنی بر اینست که مدرک قاعده "ما یضمن"، بشرط قبض بوده باشد.

۱۶:۴۰ - برخی می فرمایند که اگر مدرک قاعده ی مایضمن، "اقدام علی الضمان" باشد می دانیم انشاء عقد معاوضی عبارت اخرای اقدام علی الضمان است بنابراین "سببیت" هم عقد صحیح و هم فاسد این سببیت را حقیقتاً دارند.

۱۸:۲۵ - اما اگر مدرک قاعده ی مایضمن، "ید" بود، عقد سببیت شرعی را ندارد چراکه سببیت عقد صحیح درست است اما سببیت عقد فاسد صحیح نیست یا بقول برخی بزرگام "مجاز" است.

۲۱:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "ید" بتنهایی "سببیت" ضمان را ندارد بلکه در صورتی سببیت دارد که "مجانی" نباشد بطوری که تسلیم و تسلّم، اقباض و قبض صورت گیرد پس اگر مانعیت مجانیت درکار نباشد لذا از آنجایی که "عدم المانع من اجزاء السبب" عقد فاسد هم سببیت را دارد بلحاظ "رفع مانع" است.

۲۳:۵۰ - تمام این موارد در صورتی است که ضمان را بمعنای "غرامت" و خسارت دانست.

۲۴:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اما اگر ضمان را "عهده" تعریف کردیم بنابراین بمجرد عقد (بجز "سلم" و "صرف"، ملکیت ثمن از برای مالک می شود و در عهده ی مشتری است حتی قبل از "قبض" ضمان بمعنای عهده، صادق بوده است (مگر اینکه مبیع قبل از قبض تلف شود آنوقت موضوع "عهده" مرتفع می شود).

۳۰:۳۰ - اما در مورد مدرک "قاعده ی ما یضمن" باید گفت که برخی فقهاء ادعای "اجماع" کرده اند از برای این قاعده، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در این قاعده هیچ حدیثی نداریم و نمی توان استکشاف کرد که مضمون به این عبارت از ناحیه ی معصوم صادر شده است و اجماع به این نحو، بی اثر است.

۳۲:۰۴ - و اما اگر مدرک قاعده، "اقدام علی الضمان" باشد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند "اقدام" بتنهایی نمی تواند "سبب ضمان" باشد.

۰۱۶۶ - مبحث البیع - صحّه "ما یضمن.." بشرط عدم وجود المانع - (نوار ۱۳ -

درس ۳) - شب شنبه ۲۴ محرم ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - خلاصه ی جلسات گذشته.

۰۹:۲۹ - اشکال دوم اینست که "اقدام علی الضمان" نکرده باشد ولی "ضمان" هست مثلا در معامله ای که شرط کند اگر "مبیع" در ید مشتری "تلف" شد پس مشتری "ضامن" است و بایع ضامن نیست، در اینجا اگر بیع فاسد شد از آنجایی که اقدام بر ضمان نبوده است ولی چون شرط "ضمان" را بر عهده ی مشتری قرار داده است لذا با اینکه بیع فاسد است و شرط هم باطل ولی چون مبیع در دست مشتری که مال مردم دستش بوده "تلف" شد پس "ضامن" می باشد. (نتیجه ی معامله و جنبه ی اقدامیش مهم است)

۱۵:۲۰ - مثال دیگر اینکه، اگر شخصی بیع کرده باشد "بلا ثمن" پس چون بیع فاسد است (بنا به قول برخی فقهاء) لذا موجب "ضمان" است.

۱۷:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "بیع بلا ثمن" صور مختلفی دارد:

۱۷:۱۰ - اول اینکه بیع می کند "بشرط" اینکه ثمنی که در ذمه ی مشتری ثابت شده است "ساقط" شود. (بلا اداء الثمن)

۱۸:۰۴ - دوم اینکه اصلا "ثمن" نداشته باشد (ثابت نشود)

۱۸:۲۳ - سوم اینکه "هبه" می کند و تعبیر "بیع مجازا" می نماید بجای هدیه.

۱۸:۳۰ - چهارم اینکه قصد بیع بکند "بلا ثمن" (اینکه کاملا غلط است)

۱۹:۱۰ - در حالت چهارم که باطل و لغو محض است ولی در سومی که قصد هبه کند بلفظ بیع چون می توان معامله را به هر قرینه ای می شود انشاء کرد بنابراین مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در حالت سوم صحیح است.

۲۰:۱۵ - اما در حالت دوم که بر می گردد به حالات سوم و چهارم که یا هبه است یا تناقض.

۲۰:۴۰ - حالت اول هم که مشکلی ندارد.

۲۲:۰۵ - دلیل دیگری که برخی ارائه می دهند قاعده ی "ید" است و چون فرض بر فساد بیع است پس یدش بر مال غیر می شود لذا "المأخوذ بمال الغير بمنزلة الغضب" با اینکه "اذن" هم که وجود داشت "اذن" معاملی" بودخ و معامله هم که فاسد درآمده پس "ضمان" آور می باشد.

۲۳:۵۵ - مرحوم آقای میلانی باز می فرمایند که سند روایی قاعده علی الید را همانطور که گفتیم بسیار ضعیف است که رجالش منتهی به "سمره بن جناده ابن جندب" که ملعون است می رسد و اما از نظر متنی "اخذی" که هست ظهور اخذ در اینست که "گرفته شود" نه اینکه به همراه اعطاء و تسلیم باشد پس اگر ظهور عقد در پرفتن هم نباشد غیر آنجایی است که تسلیمی از ناحیه ی مالک باشد.

۲۶:۲۰ - بیان این مطلب که اگر "مال مردم" در دست انسان بود، بدون اینکه در آن مال اذن داشته باشد چه عمدا یا عن خطأ یا قهراً، می شود قاعده ی "ما یضمن" را به این صورت درست دانست ولی بنحو "الاقتضاء" است (یعنی اینکه "مانعی" درکار نباشد آن وقت موجب "ضمان" می شود) و مانع هم، اینجا "مجان" بودن است.

۰۱۶۷ - مبحث البیع - عدم الضمان فی "المنافع" و "الاعمال" - (نوار ۱۳ - درس ۴)

- شب دوشنبه ۲۶ محرم ۱۳۹۲ ق - ۲۲/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۴:۰۵ - برخی می فرمایند که قاعده ی علی الید، دلالتش "ظاهر" است و سندش است "منجبر" است، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دلالتش ظهور هم ندارد چراکه "اخذ" بمعنای برداشتن چیزی است و نه اخذ با اعطاء باشد و اگر هم معنای اخذ به مطلق اخذ باشد ولو با اعطاء باز هم در سندیتش صحبت داریم که روایت از نظر رجالی مشکل دارد.

۰۵:۲۰ - مگر وثوق بصدور روایتی از معصوم بجهت روایت شدن از گروهی است که موجب وثوق است که قرائنی نزد آنها بوده که آن روایت از معصوم صادر شده باشد.

۰۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نه تنها این سند "منجبر" نیست بلکه این روایت را "قطع" بعدم صدور از معصوم می دانیم.

۰۹:۴۵ - اگر هم مدعی به اجماع باشیم نتوان نسبت به اجماع اعتماد کرد، مرحوم آقای میلانی می فرمایند فقط به اینگونه می توان گفت بواسطه ی اینکه "الشرط لغةً مطلق الالتزام" و "المومنون عند شروطهم" پس شرط را بنا و ابتنائی درکار است که التزام آور است لذا معامله ای که صورت بگیرد بنای معامله بر اینست

که "تملّکی" درکار باشد ولی در تسلیمی که می کنند بر مبنای اینست که "بدل" درکار باشد وگرنه در معاملات معاوضیه بدون "بدل" ممکن نبوده است.

۱۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تعین بدل در معامله همان شرط است پس "المسلمون یا المومنون عند شروطهم" دلیلش است و نه قاعده ی "علی الید" و صحت و فساد هم اصلاً دخیل نمی باشد.

۱۴:۳۰ - بعد از آنکه برخی بزرگان "قاعده ی علی الید" را "تحکیم" می کنند به این مطلب می رسند که این قاعده، "اعیان" را شامل می شود و نه "منافع" و نه "اعمال" را مثلاً اگر کسی خانه ای را اجاره کرد و اجاره فاسد بود پس منافع آن خانه را "ضامن" نخواهد بود و یا در مورد "عمل" کسی را بر عملی اجیر کند و این اجاره فاسد شد پس عمل آن اجیر مورد ضمان نیست چراکه "اعمال" در حیز ید قرار نمی گیرد.

۱۷:۴۰ - دلایل اینکه قاعده علی الید نمی تواند منافع یا اعمال را شامل نمی شود اول به این جهت است که منافع یا اعمال، موجودات خارجیه قابل "اخذ" نیستند.

۱۸:۲۰ - دوم اینکه منافع و اعمال قابل "اداء" نیستند.

۲۱:۰۱ - برخی دیگر می فرمایند که ضمان منافع در اجاره فاسد می تواند همان "عین مستأجره" است.

۲۲:۴۵ - برخی بزرگان "مای" موصوله در "علی الید ما اخذت" را در برگیرنده همه چیز می دانند هم منافع و هم اعمال، و معنای "ید" را "استیلاء" می دانند.

۲۷:۳۰ - کسی که مستولی بر عین شد پس بواسطه ی استیلاء، بر منافع هم مستولی است.

۲۸:۴۰ - اما اگر کسی "حرّ" را استیجار برای عملی کند وقتی اجاره فاسد بود قهراً نه خودش "مضون" است و نه منافعش.

۲۹:۳۵ - شبهه دوم "علی الید ما اخذت حتّی تؤدّی" که "اداء" مختص اعیان است پس از این اداء در "حتّی تؤدّی" می فهمیم که مراد "اعیان" بوده است.

۳۰:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که علی الید، علای استیلائی افاده می کند "ضمان" را بنابراین آنچه را که عهده دار شده ایم از آن خارج می شویم پس "عین" موجودی بود خودش را می دهیم و اگر "تلف" شده بدلش را می دهیم.

۳۱:۵۵ - در مورد منافع هم برداشتن "عهده" عبارت است از "اجرة المثل".

۳۳:۰۱ - فقہائی کہ قائل بصحت این قاعده هستند و منافع و اعمال را مشمول این قاعده نمی دانند (در صورتیکه ثابت شد که هم منافع و هم اعمال را نیز در برمی گیرد) لاجرم مستمسک به دلایلی می شوند که خواهیم گفت.

۰۱۶۸ - مبحث البیع - قاعده الاحترام - (نوار ۱۳ - درس ۵) - شب سه شنبه ۲۷

محرم ۱۳۹۲ ق - ۲۳/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۵ - ملخص جلسات قبلی.

۰۴:۱۰ - برخی از بزرگان که قائل به صحت قاعده ی "علی الید ما اخذت" هستند ولی در مورد "اعمال" و "منافع" جریان این قاعده را مستثنی می کنند از قواعد دیگری چون "احترام" و "نفی الضرر" از برای "ضمان" در دو مورد (منفعت عمل) استفاده می کنند.

۰۵:۰۵ - بیان روایاتی از خاصّه و عامّه بر دلالت "احترام مال مسلم".

۰۵:۵۰ - روایت از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله که از ایشان پرسیده می شود کدام روز بهتر است و کدام شهر و کدام ساعت و ...؟ حضرت می فرمایند: "انّ دماءکم و أموالکم حرام کحرمة یومکم هذا فی شهرکم هذا فی بلدکم هذا".

۰۶:۴۵ - در روایت عامه از جابر است که قال النبی (ص): "دمائکم و أموالکم حرام کحرمة شهرکم هذا و بلدکم هذا".

۰۷:۳۴ - باز از روایات خاصّه در وسائل الشیعه از شیخ صدوق که عن أبي بصير عن جعفر الصادق علیه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه و اله: "سباب المؤمن فسوق و قتاله كفر و أكل لحمه (غیبه) معصیة لله و حرمة ماله کحرمة دمه".

۰۸:۴۰ - قال النبی صلی الله علیه و اله: "یا أباذر سباب المؤمن فسوق و قتاله كفر و أكل لحمه من معاصی الله تعالی و حرمة ماله کحرمة دمه".

۱۰:۱۰ - در اینجا نسبت به "ضمان" به دو وجه استدلال می شود: وجه اول اینکه اگر "مال مسلمان" اتلاف شود و عوضی هم داده نشده باشد، گویی مالش "هدر" رفته و ضایع شده باشد و این "بی احترامی" است و خلاف قاعده "احترام" است پس ضمان آور می باشد.

۱۲:۴۵ - وجه دوم اینکه از تشبیهی که در "حرمة ماله كحرمة دمه" وجود دارد نتیجه می گیریم همانطور که "دیه" در دم مسلم مشخص شده و "هدر" نمی رود بنابراین "مال مسلمان" هم هدر نمی رود و "عوض" دارد پس ضمان آور است.

۱۴:۲۵ - در "سب" و "غیبت" و غیره هم علاوه بر حرمت تکلیفی، حرمت وضعی دارد که باید رضایت شخص را هم بگیرد و ضمان آور است.

۱۵:۱۵ - بنابراین با این دو استدلال اگر در اجاره ی "فاسد" که برخی معتقد به "عدم ضمان" از "منظر" قاعده ی "علی الید" بودند با تمسک به قاعده ی "احترام" این ضمان را که همان "اجرة المثل" است را از برای شخص قائل می شوند.

۱۶:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند استدلال به این روایات از برای احترام اموال مسلم به دو صورت است:

۱۶:۳۵ - صورت اول اینکه در خانه یا دابه ای یا هرچه را که اجاره می کند از آن "منتفع" می شود.

۱۷:۰۱ - صورت دوم اینکه اجاره کرده ولی "منفعت نبرده" و در خانه منتقل نشده یا بر مرکب ننشسته است یا اجیری که هنوز بکارش نگرفت.

۱۸:۲۰ - در اجاره ی صحیحه چه منتفع شود چه نشود باید "اجرت" را بدهد ولی صحبت بحث، در "فساد" اجاره است آیا در حالت دوم که منتفع نشده است و "انتفاعی" درکار نبوده که "اتلاف" شود تا ندادن بدل سبب "هدر" رفتن و هتک احترام صدق کند بنابراین در صورت اول "ضامن" است ولی در صورت دوم "ضمانی" درکار نیست و قاعده "احترام" بر آن جاری نمی شود.

۲۱:۱۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "عمل" مسلم محترم است و "عوض" دارد پس در اجاره فاسد اگر شخصی او را وادار بعمل کند و بقصد عوض کار کند در این حالت "ضامن" است و "اجرة المثل" دارد و گاهی اجاره ی صحیحه کرده و بمحض تمکین باید "اجرة المسمی" را بدهد پس وقتی اجاره فاسد شد حتا در صورتی که "عمل" کرده و کاری انجام داده است ولی چون "تبرعا" و بدون اجبار کار کرده (به امید گرفتن اجرت، و خیال به صحت چنین اجاره ای از پیش خودش کار کرده است) و سپس مشخص شده اجاره فاسد بوده است "ضامن" درکار نیست.

۲۵:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین "ضامن" را بنا به قاعده ی "احترام" نسبت به اجاره ی "اعیان" قبول داریم و در اجاره ی "اعمال" در آنجایی که شخص را "وادار" کند باز هم ضمان را قبول

داریم ولی در منافع و اجاره ی اعمال اگر منتفع نشود، "ضمان" را قبول نداریم و در اجاره ی اعمال اگر شخص به اعتقاد خودش کار کند "ضمان" را قبول نداریم.

۲۸:۰۵ - روایات دیگر که می فرمایند "لایحلّ دم امرئ مسلم و لا ماله الاّ بطیب نفس منه".

۲۸:۵۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "حلیّت" یکبار "حلیّت تکلیفیّه" است که در مقابل "حرمت تکلیفی" آمده است و در موارد افعال اختیاری است که اسناد داده می شود مثلاً "یحلّ لک أن تأکل" که نسبت به فعل اختیاری مکلف معنایش "تکلیفی" محض است اما اگر به "اعیان" نسبت داده شود مثلاً "المال حلال" اگر تکلیفی باشد محتاج به "تقدیر" است که مثلاً نسبت به نساء حرمت علیکم امهاتکم اما اگر دلیلی بر تقدیر نداشته باشیم حرمت یا حلیت وضعیه است یا "مستثنا" قائل شد بنابراین "مستثنی منه" اطلاق دارد مثلاً در "لایحلّ مال المرئ مسلم الاّ بطیب نفس منه" پس نتیجه می گیریم درجایی که "طیب نفس" نباشد بقول مطلق "حلیّت" هم تکلیفی و هم وضعی را دربر می گیرد.

۰۱۶۹ - مبحث البیع - الضمان - قاعدة "لاضرر و لاضرار" - (نوار ۱۳ - درس ۶) -

شب چهارشنبه ۲۸ محرم ۱۳۹۲ ق - ۲۴/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۳:۰۳ - ذکر روایت از امام صادق علیه السلام که "عن شهادة أهل الملل هل تجوز علی رجل مسلم من غیر اهل ملتّهم؟ قال علیه السلام: لا، الاّ أن لا یوجد فی تلك الحال غیرهم و ان لم یوجد غیرهم جازت شهادتهم فی الوصیّة، لأنّه لا یصلح ذهاب حقّ امرئ مسلم و لا تبطل وصیّته" که اگر شهادت دیگر از مسلمین دربین نباشد پس شهادت غیر قبول می شود.

۰۴:۵۳ - روایت دیگر از مسلم از امام صادق علیه السلام که "سئل أبی عبدالله علیه السلام هل تجوز شهادة اهل ملّة من غیر اهل ملتّهم قال نعم اذا لم یوجد من اهل ملتّهم جازت شهادة غیرهم أنّه لا یصلح ذهاب حقّ أحد".

۰۵:۳۰ - روایت دیگر از شهادت اهل ذمّه که امام صادق می فرمایند که "فقال علیه السلام لا تجوز الاّ علی اهل ملتّهم فان لم یوجد غیرهم جازت شهادتهم علی الوصیّة لأنّه لا یصلح ذهاب حقّ أحد".

۰۶:۳۰ - خانه یا مرکبی که شخص اجاره (فاسد) می کند دارای منفعتی است اگر این منفعت "هدر" رفت و "ضمان" و اجرة المثل درکار نباشد نتیجه اش اینست که "حقّ مسلم" ضایع شده است.

۰۸:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگرچه این روایات اختصاص دارند به مقام "وصیت" ولیکن "صغری" در وصیت است و "کبری" همان "لایصلح ذهاب حق امرئ مسلم" می باشد که "کبرای کلیه" است که معصوم علیه السلام این کبرای کلیه را تطبیق داده اند بر "صغرا" که عبارت است از "شهادت بر وصیت" که در قرآن نیز آیات شهادت بر وصیت ذکر شده است.

۰۹:۰۱ - مطلب اول اینست که اگر شاهی از مسلمانان در بین نبود پس کفایت می کند شهادت اهل ملت‌های دیگر.

۰۹:۳۹ - مطلب دوم اینست که "المنفعة و العمل حق" پس اگر در اجاره فاسد، به بدل تدارک نشود لاجرم "حق مسلم" ضایع خواهد شد.

۱۰:۰۲ - در مورد مطلب اول در جایی محقق می شود که "عمل مسلمان" را استیفاء کند و او را وادار بعمل کند ولی در اجاره فاسدی که انتفاعی برده نشود یا عملی صورت نگرفته باشد تا ضمان آور باشد بنابراین چیزی در بین نبوده لذا "ضمان" هم در کار نیست. (چون اولاً کاری در میان نبوده ثانیاً اجاره فاسد بوده است)

۱۲:۳۵ - مطلب دوم در مورد اول، صدق "حق" بر عمل اختیاری بسیار مشکل است و طبق نظر خود بزرگان "ملک" بودن عمل را مورد اشکال می دانند.

۱۵:۰۶ - در "ادله نفی ضرر" که اثبات می شود که "عدم ضمان" در اجاره نسبت به "منافع" و "عمل" نوعی "ضرر" است بنابراین "ضمان" ثابت می شود.

۱۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "قاعده ی ضرر" از روایات متواتر بر می آید که "لاضرر و لاضرار فی الاسلام".

۱۷:۲۴ - "لای" نافیه بر جنس (ضرر) نفی تشریعی طبیعی ضرر است و موضوعاتی که ضرری هستند در شریعت این موضوع ضرری وجود ندارد لذا "تخصیص" می آید مثلاً وضوء واجب است و وضوی ضرری در شرع نیست پس وضوی ضرری در عالم شریعت نیست پس حکمی هم ندارد یا لاصیام و غیره که این "لای" نفی جنس در ظهور اولیه اش لای نفی موضوع است تشریفاً بنابراین "عدم الحکم له" نتیجه اش می شود پس در اجاره ی فاسد موضوع ضرری در عالم تشریع بی ربط است.

۲۰:۵۰ - از منظر برخی بزرگان "لای" در لاضرر بمعنای لاحکم الذی ینشأ منه الضرر منتفی است در صورتی که کدام حکمی در اجاره فاسد بوده که ضرر ناشی شده تا حکم ضرری را برداریم.

۲۱:۵۰ - می شود اینگونه برداشت کرد که در شرع وارد است مثلاً "لایحل یا لایجب" اخباری است بلکه درمقام "تعبد" است بعدم لذا در اینجا "عدم حکم الشارع بالضمان ینشأ بالضرر" بنابراین منتفی می شود پس "الحکم بالضمان" در اجاره فاسد (عمل و انتفاع) منتج می شود.

۲۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از این کلام دو برداشت وجود دارد اول اینکه "عدم وجود الحکم یقبل التعبد" می باشد دوم اینکه "عدم الحکم من دون انشاء مجعول" باشد که حالت دوم ناممکن است چون یا انشاء شده است که حالت اول است یا انشاء نشده است پس در شریعت نیست که معنا ندارد.

۲۷:۳۵ - در "لاضرر و لاضرار" که ضرار عبارتست از ضرر زدن است لذا اگر بخواهیم از قاعده ی ضرر در اجاره فاسد که انتفاع یا عمل دیگری بدون تدارک "بدل" است استفاده کنیم باید آن "انتفاع" یا "عمل" را که بدون بدل است "ضرار" در نظر بگیریم تا "ضمان" از برای شخص ثابت شود.

۲۹:۰۶ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نمی توان به ادله ی "لاضرر" (قاعده ی ضرر) در اینجا تمسک کرد چراکه اولاً "سبب تدارک" نباید ما را از موضوع "اضرار" خارج کند چراکه قاعده می گوید "لاضرار" و نمی گوید "لاضرار غیر متدارک" و ثانیاً نفس "تدارک" موضوع "ضرار" را از بین نمی برد و تدارک الشیء غیر از عدم الشیء است بنابراین "ضمان" (تدارک ببدل) در اجاره فاسد عمل یا انتفاع از مورد اجاره "ثابت" نمی شود.

۳۰:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس هرگاه امر و واداری از ناحیه مستأجر نباشد هیچ "ضماني" درکار نیست.

۳۱:۲۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بر مسلک قاعده ی "ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" و "علی الید ما اخذت" که هیچکدام را قبول نکردیم و از قاعده ی "ضرر" هم که ثابت کردیم "ضمان آور" نبود فقط یک حالت وجود داشت که قبلاً گفته شد که فقط از باب "المؤمنون عند شروطهم" بشود "ضمان" را الزام آور کرد آن هم بشرطی که اجاره "مبنیاً" بر آن باشد که "منفعتی" که استیفاء می شود "مجانی" نباشد یا "وادار کردن بعمل" درکار باشد.

۰۱۷۰ - مبحث البیع - الضمان - عقد المسابقة (السبق) - (نوار ۱۳ - درس ۷) - شب

شنبه ۲ صفر ۱۳۹۲ ق - ۲۸/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۰۴ - ملخص جلسات گذشته.

۰۳:۱۰ - "مسابقة" عقد مشروع مستقلى است كه قرارداد مى كند كه هر دو شخص "مالى" را مى گذارند مثلاً در اسب سواری یا سوارکاری هر مركبى قرار مى گذارند هر کدام كه جلو افتاد و "برنده" شد طى مسافت معینی پس "سبق" (همان اموالی كه جمع شده بود) ملك برنده خواهد بود.

۰۶:۲۵ - از اینکه مسابقه ی صحیحه، عقد لازم است باید ضمان آور باشد ولی در مبحث ما اگر این عقد فاسد شد به مشكل بر مى خوریم.

۰۷:۳۵ - برخی بزرگان مى فرمایند "اجرة المثل" باید داده شود ولی برخی دیگر "عدم ضمان" را معتقدند.

۰۸:۴۵ - "ضمان" بمعنای ادای مال است، یا باید "انتفاع" بمال یا بعمل مردم پیدا كند چراكه مجانی نمیشود یا اینکه شخص دیگر را امر كند بعملی و عمل مسلم محترم است.

۱۰:۲۰ - مرحوم آقای میلانی مى فرمایند هرگاه عقد مسابقه فاسد شد، از آنجا كه نه عقد مؤثر در استحقاق "عوض" است و نه "امر" دركار بوده و "انتفاع" بعمل بوده پس "مسابقه ی فاسد" ضمان آور نیست بنابراین نه اجرة المثل مى خواهد لذا قاعده ی "لا یضمن" در بحث "مسابقه" منتقض مى شود.

۱۲:۲۰ - در مورد "ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" در حالتی بود كه "قبض و اقباض" دركار باشد اکنون حالاتی بررسی مى كنیم كه دافع باید عالم باشد و قابض جاهل باشد و یا فرقی ندارد.

۱۶:۳۵ - برخی كه قائل به صحت "ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" هستند درصورت "جاهل" بودن هردو (دافع و قابض) ضمان در عقود فاسد پابرجاست.

۱۶:۴۰ - در صورتی كه دافع "جاهل" و قابض "عالم" بفساد باشد "بطریق اولی" ضمان آور است.

۱۷:۴۰ - اما در صورتیكه هردو عالم بفساد و یا دافع عالم و قابض جاهل بفساد عقد باشند چند چیز متصور است.

۱۸:۱۵ - دافع با علم بفسادش با این علم كه تاثیر در ملكیت نكرده است باز هم تسلیم و اقباض مى كند و این اقباضش دالّ بر "اذن تصرف" كرده و ما مى دانیم هر تصرفی كه مأذون فیه باشد كه "ضمان آور" نیست.

۱۹:۰۰ - گاهی هم اقباض را بمعنای "امانت" مالکی در نظر بگیریم كه معنا ندارد.

۱۹:۲۰ - درحالتی دیگر مغرور شدن یا كلاه رفتن سر قابض مى باشد چراكه دافع علم بتصرف مال غیر دارد.

۲۰:۱۰ - در امانت مالکی یا باید "ودیعه" باشد یا "اجاره" یا "عاریه" که هیچکدام نیست لذا جاندار انطباق دهیم.

۲۲:۰۱ - بنابراین اذن بتصرفی که "دافع" از روی علم بفساد عقد به طرف دوم که جاهل است می دهد از باب "لا ابالی گری" اذن داده و این اذن "ضمان" را از بین نمی برد پس "ضمان آور" است.

۲۳:۳۰ - در حالتی هم که هردو "عالم" بفساد باشند موجب ضمان می شود چراکه چنین اذن بتصرفی که با علم بفساد است از سوی شارع "امضاء" نمی شود و در صورت ضمان آور نیست که اذن بتصرف مجانی باشد و نه معاوضی که در اینجا صحبت چنین "اذنی" نیست.

۲۴:۰۵ - اما در مورد قاعده "غرور" هنگامی است که مغرور به اعتقاد اینکه "ضامن" نیست وارد معامله می شود ولی کلاه سرش می رود مثلاً کسی مهمان به طعامی می شود و بعد معلوم می شود که طعام غصبی بوده است در صورتی که در عقد که قاصد برای معاوضه بوده است پس مصداق "مغرور" را پیدا نمی کند چرا که با اختیار خودش و بقصد معاوضه معامله کرده است.

۲۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مجانیت تصرف در مال غیر، مشروط به اذن "بلاعوض بودن" است.

۲۸:۳۰ - روایت از امام زمان عجل الله تعالی فرجه الشریف که می فرمایند: "لا یحلّ لاحد أن یتصرف فی مال غیره بغير اذنه".

۲۸:۵۰ - آیا این "اذن" بنحو معاوضه بوده یا بدون معاوضه مثل "هبه" یا "عاریه" یا "ودیعه" یا "اجاره" پس در اینجا که بنحو المعاوضه بوده است لذا هر اذن بتصرفی که "بنحو معاوضه" باشد "ضمان آور" خواهد بود.

۰۱۷۱ - مبحث البیع - الضمان - "ما لایضمن بصحیحه" - (نوار ۱۳ - درس ۸) - شب

یکشنبه ۳ صفر ۱۳۹۲ ق - ۲۹/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۵ - عقود هستند که در صحیح آنها "ضمان" نیست مانند "هبه" و "عاریه" و "وکاله" و "مضاربه" پس طبق "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" پس در فاسد آنها "ضمان" در صورت "تلف" قهری و سماوی وجود ندارد و "اجرة المثل" نمی خواهد.

۰۲:۴۵ - اگر "علت ضمان" را "الاقدام على الضمان" بدانیم پس عدم المعلول بعدم العلة می شود و اگر معلول را "ید" بدانیم باز عدم المعلول بسبب وجود المانع می شود.

۰۳:۵۰ - در "عاریه ی شرطی" در این مقول نمی گنجد.

۰۵:۰۱ - هر شرطی مربوط به "ید" باشد رفع مانع از اقتضای ید نمی کند.

۰۵:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عاریه ی مضمونه نباید در "لایضمن" مندرج شود.

۰۶:۱۵ - در مورد اجاره ی فاسد، "عینی" که در "ید" مستأجر است اگر "تلف" شد آیا ضمان آور است.

۰۸:۱۰ - برخی حکم بضمن مستأجر کرده اند در صورت فساد اجاره و تلف شدن عین بنابراین قاعده "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" نقض می شود.

۰۹:۱۰ - برخی دیگر "عدم ضمان" را طبق این قاعده حکم می نمایند.

۰۹:۱۰ - بعضی از بزرگان می فرمایند که در ابتداء بنظر می رسد که مستأجر "ضامن" است بواسطه فساد اجاره پس ملک از برای موجد است و تصرف در آن غصب بوده و ضامن است اما چون مخالف قاعده "ما لایضمن" می شود "ضامن" نمی دانند و در مورد اجاره صحیح ضامن نبوده چون مالک عین را "امانت" بدست مستأجر داده و در صورت "تلف" سماوی و قهری "ضمان" در کار نیست چرا که در امانت "ضمانت" نیست.

۱۵:۰۱ - برخی دیگر می فرمایند حکم کردن بضمن در اجاره فاسد یا باید از باب "تخصّص" باشد یا از باب "تخصیص".

۱۵:۲۰ - قاعده "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" در عقدی است که بحسب آنچه به آن تعلّق گرفته است مربوط شود که می دانیم در اجاره، تعلّقش "منفعت" است پس "عین" در اجاره ی فاسده موضوعا و تخصّصا خارج است.

۲۱:۴۵ - اما بنحو "تخصیص" به اینگونه شرح داده می شود که قاعده "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" معارضه دارد با "على الید ما اخذت حتّی تؤدّی" و این قاعده مقدم می شود و تخصیص می دهد "ما لایضمن" را.

۲۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "اجاره" اقسامی دارد گاهی "عین مستأجره" در ید خود موجد است مثلاً ماشین را اجاره می کند و راکب خود ماشین مالک آن است پس در صورت تلف شدن ماشین خود مالک ضامن است و گاهی عین مستأجره نه در دست موجد می باشد و نه در دست مستأجر مثلاً ماشین را

اجاره می کند و با رضایت صاحب ماشین راننده ای را اجیر می کند که براند و اگر ماشین تلف شد مربوط به مستأجر نمی باشد.

۲۵:۱۳ - اما در صورتیکه منفعت اجاره را مستأجر بدست بگیر (در یدش) باشد مثلاً ماشین را که اجاره کرده خود مستأجر براند و تلف شود محل بحث در این نوع اجاره است.

۲۶:۱۰ - یک تعریف "اجاره" عبارتست از "اضافه خاصه" ای که تعلّق به منفعتی داشته باشد.

۲۶:۴۵ - در تعریف دیگر "اجاره" که اجاره عبارت است از کرایه "عین" (در قبال مزد بدهد).

۲۸:۴۰ - برخی می فرمایند اجاره که "جعل العین فی الکراء" است به این معناست که مستأجر "منفعت" اعیان را "مالک" شود.

۳۱:۴۸ - برخی دیگر اجاره را "تسلیط علی العین لاجل الانتفاع" می دانند مرحوم آقای میلانی می فرمایند این تعریف جامع نیست چراکه مثلاً در اجاره ی ابدان که شخص حرّ و عملش تسلطی بر او نیست.

۳۴:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در تمامی این تعاریف (اجاره) بالاخره "عین" را تسلیط می کند و تفویض کرده و بامانت داده و تحت "ید" او داده است پس "ضمان" ندارد.

۳۶:۳۵ - اشکال مرحوم آقای میلانی به اینکه لایعقل است "تقیید و تضییق و تقدیر" در قضایای خارجیّه شخصیه بلکه فقط در قضایای حقیقیه (کلیّات) می باشد.

۳۸:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در اجاره ی فاسده "ضمان" تلف (قهری و سماوی) مانند اجاره ی صحیحّه وجود ندارد والعلم عند الله.

۰۱۷۲ - مبحث البیع - الضمان - الصيد الذی استعاره المَحْرَم - (نوار ۱۳ - درس ۹)

- شب دوشنبه ۴ صفر ۱۳۹۲ ق - ۳۰/۱۲/۱۳۵۰ ش

۰۰:۱۵ - خلاصه ی جلسه ی قبل.

۰۷:۴۰ - از مواردی که در فسادش موجب "ضمان" است ولی در صحیحش "ضمان" نیست اینست که مثلاً مُحْرَمی که جایز نیست "صید" کند و اگر صید کند مالک صیدش نمی شود و اگر هم قبل از احرام صید کرده بود و بخواهد در حال احرام صید همراهش باشد باز هم "مالک" آن نمی باشد (در حال احرام صید از ملکش خارج می شود).

۰۹:۴۵ - برخی می فرمایند "عاریه" کردن صید توسط محرم عاریه ی فاسد می باشد چراکه این استعاره در زمان احرام انجام گرفته است (درحالی که خود عاریه ضمان آور نبوده حال آنکه در عاریه فاسد ضامن می شود)

۱۱:۴۵ - عده ای از بزرگان و قدماء بر این قائلند که اگر محرم، صیدی را استعاره کرد هم باید کفاره بدهد و هم قیمت را به مالکش بدهد و بمحض استلام صید، ضامن قیمتش است حتی در صورت عدم تلف صید.

۱۴:۱۵ - برخی می فرمایند که گاهی عاریه گرفتن صید توسط محرم موجب خارج شدن صید از ملک صاحبش می شود و اگر خودش صیاد بوده (قبل از احرامش) پس از ملکیت خودش هم خارج می شود پس "صید" از مباحات می شود.

۱۶:۴۵ - گاهی هم پس از استعاره ی صید توسط محرم لازم است ارسال کند و خود ارسال، "اتلاف" می باشد و وقتی بنا بر آن شد که از ملک مالکش خارج شود پس اتلاف مال با توجه به اینکه "لایجوز اتلاف مال الغیر" لذا موجب "ضمان" می شود.

۱۹:۴۰ - اگر عاریه کردن (چه امین یا وکیل شخص باشد) موجب خارج شدن از ملک مالک می شود پس اتلاف (نه تلف شدن) مال غیر (اسقاط عن المالیة و الملك) موجب "ضمان" می شود.

۲۴:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند چون برای تضادّ بین "ید محرم" و "اصل المملکیه" دلیلی نداریم البته با ملکیت خودش مضاد است (یعنی ید محرم با ملکیه نفسه متضاد است ولی با اصل المملکیه در تضاد نیست)، پس ملکیت صاحب را هم "استصحاب" می کنیم.

۲۷:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در "لایجوز اتلاف مال الغیر" بدون مجوّز شرعی است و وقتی "مجوز شرعی" آمد اتلاف مال غیر جایز هم می شود بلکه "ضمان آور" است پس لایجوزش اطلاق ندارد.

۲۹:۰۱ - بنابراین شخص محرم که صیدی را استعاره کرد اگر قائل بوجوب ارسال باشیم پس اتلاف کرده و "ضمان" آور هم هست ولی اگر قائل به باقی بودن در ملکیت مالک شویم به این صورت بیان می شود:

۳۰:۴۵ - چون صحبت در تلف (قهری و سماوی) است و باید کاری کرد که "ضمان" قبل از تلف هم ثابت شود لذا ضمان به "سبب پیش از تلف" خواهد بود پس تلف موجب ضمان نبوده و قاعده نقض نمی شود.

۳۳:۴۰ - هنگامی که عاریه بدست محرم رسید شرعا واجب است ارسالش کند و این ارسال همان اتلاف است و پس قیمتش هم بگردن شخص می آید لذا "ضمان" پیش آمده است لذا در لحظه ی گرفتن صید گویا "ضامن" شده است چراکه مکلف بارسال بوده پس قبل از تلف ضامن شده است بنابراین قاعده "ما لایضمن" منتقض نشده است.

۳۶:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این نتیجه در صورتی صحیح است که هر دو امر (ایجاد العلة و المعلول) در نسق واحد باشد نه اینکه یکی "بالفعل" باشد و دیگری "محقق شده" باشد بنابراین لایعقل است "تکلیف به ارسال" را بمعنای "تکلیف بقیمت" در نظر بگیریم.

۰۱۷۳ - مبحث البیع - الضمان - ارسال الصيد و ضمان القیمه - (نوار ۱۳ - درس ۱۰)

- شب سه شنبه ۵ صفر ۱۳۹۲ ق - ۱/۱/۱۳۵۱ ش

۰۳:۰۱ - مشهور می فرمایند اگر محرم صیدی را استعاره کرد بمحض استعاره "ضامن" می شود و البته برخی می فرمایند که در صورتیکه اتلاف شد "ضامن" است.

۰۵:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند چند بحث وجود دارد اول اینکه آیا هیچ راهی برای عدم ضمان از برای محرم نیست و دوم اینکه این "ضمان" آیا ضمان "تلف" است یا "اتلاف" یا "بدل" است و سوم اینکه آیا معیر عالم باشد به اینکه شخص محرم بوده یا جاهل باشد و اینکه آیا ارسال صید به مالک کرده یا نه و اینکه آیا باید "قیمت" را به مالک دوباره بدهد یا خیر؟

۰۷:۱۰ - اما اینکه "عاریه ی محرم بصید" عاریه فاسد باشد مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بعید نیست که استعاره ی صید توسط شخص محرم فاسد باشد همانطور که جمیع فقهاء فرمودند.

۰۸:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند همیشه اطلاق بر کلیت نهی در معامله، موجب فساد آن نمی شود بلکه گاهی اگر نهی از "ایجاد" معامله باشد بلاشکال موجب فساد نمی شود ولی اگر نهی از "اثر مترتب" بر معامله باشد پس معامله ای که "لا اثر لها" می باشد پس موجب فسادش می شود.

۱۱:۰۱ - در اینجا "اثر" عاریه همان "انتفاع" است و هنگامی که ساقط شد پس استعاره صید محرم یک عاریه ی فاسد است.

۱۱:۱۸ - اما بحث در مورد ضمان "تلف و اتلاف یا تشریحی یا بدل حیلولة" داریم که برخی می فرمایند ضمان تلفی درکار نیست و قبل از ارسال و اتلاف صید نوعی ضمان "تشریعی" است چراکه "التکلیف بالسبب تکلیف بالمسبب" پس قبل از اتلاف بر او "ارسال" واجب می شود و نتیجه ی ارسال همان اداء قیمت صید بمالکش است پس "ضامن تشریعی" است.

۱۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قبلاً گفته شد از اختلاف در "بالفعل" بودن و "بالتعلیق" بودن این دو، نتوان این نتیجه را گرفت و نمی تواند "فعلاً" مکلف باشد بلکه تقدیری و تعلیقی است.

۱۶:۰۵ - برخی دیگر می فرمایند ضمان در اینجا ضمان "اتلاف" است بلکه بغیر از وجود حرمت استعاره، یک ضمان هم در وضع ید (اخذ) آن بر محرم مترتب است.

۱۹:۵۰ - "ارسال" در صورتی جایز است که صید "مال مردم" نباشد پس از جواز بلکه وجوب ارسال صید توسط محرم معلوم می شود که صید نمی تواند مال مردم بوده باشد.

۲۰:۱۴ - البته پاسخی وجود دارد که ید محرم با مملوکیّت صید، متضاد است (مباح است) گاهی هم گفته می شود ید محرم با مملوکیّت خودش متضاد می شود پس اگر محرم صید کرد خودش مالک آن نمی شود و حتی اگر قبل از احرام صید کرده باشد.

۲۲:۲۵ - اما در مورد "عالم" و "جاهل" بودن "معیر" به محرم بودن شخص اینگونه گفته می شود که اگر معیر عالم به محرم بودن محرم داشت پس مقدمه ی ارسال (آزاد کردن صید) را خود "معیر" سبب شده است پس "ضمان" در وقتی است که معیر جاهل بوده باشد یعنی مباشر (محرم) به اتلاف صید اقوی باشد از سبب (معیر جاهل) ولی اگر معیر عالم باشد سبب اقوای از مباشر در می آید.

۲۵:۳۵ - در مورد ضمان "بدل حیلوله" (بدل تالف) باید گفت که زمانی شخص مال مردم دستش برسد اگر کاری کند که مال تلف شود یا تصادفاً تلف شود ضامن بدل حیلوله ای را می دهد ولی در استعاره صید محرم اولاً مال موجود است ثانیاً باید از ابتداء ضامن می بوده تا ضمان حیلوله بخواهد صادق شود پس مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس ضمان حیلوله هم در اینجا جا ندارد.

۲۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی در مورد ضمان استعاره ی صید توسط محرم می فرمایند که به هیچ وجه "ضمان تلف" (قهری و تصادفی و سماوی) وجود ندارد و صید را هم نباید "امساک" (پیش خود نگاه دارد) کند و باید فوراً به صاحبش برگرداند و در صورتی "ارسال" (رها کردن) صید بر او واجب می شود که برگرداندن به صاحب صید امکان پذیر نباشد در آن صورت پس از ارسال، ضامن قیمت صید نسبت به معیر می شود پس قاعده "لایضمن" هم نقض نمی شود.

۰۱۷۴ - مبحث البیع - الضمان - المنافع غیر المستوفات فی البیع الفاسد - (نوار ۱۳

- درس ۱۱) - شب چهارشنبه ۶ صفر ۱۳۹۲ ق - ۲/۱/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۴ - گفته شد که برخی بزرگان می فرمایند قاعده ی "لایضمن" با چند چیز مغایرت داشت اول "صید محرم" و دیگری "منافع مستوفات در بیع فاسد".

۰۱:۲۰ - منافع گاهی منافع "متصله" است و گاهی منافی است که "فی معرض الانفصال" است و گاهی انتفاع عبارتست از آنچه را که قابلیت دارد آن را "بفعلیت" برساند.

۰۳:۲۵ - استعمال منافی که بالفعل داشته باشد پس در بیع فاسد عین موجوده ی ملک را "اتلاف" کرد و قاعده ی اتلاف (من اتلف مال الغیر و هو له ضامن) را دربر می گیرد.

۰۴:۰۵ - و اما آنچه که وجود بالفعل ندارد و بمنزله ی اتلاف می شود در صورت استعمالش پس "ضمان" را می آورد.

۰۵:۲۰ - لذا امکان ضمان را در عدم استعمال و انتفاع بیع فاسد بحث می نمایند.

۰۷:۲۵ - مشهور قائل به "ضمان" هستند که مبیع به بیع فاسد چه استعمال کند و چه منفعتی نبرد "ضمان" آور "است".

۰۹:۰۱ - در مواردی که ضمان در بیع صحیح نیست ولی در فاسدش هست نقض قاعده لایضمن را خواهیم داشت.

۰۹:۴۰ - منافع، تابع عین می باشند چه بیع صحیح باشد و چه فاسد باشد.

۱۱:۵۳ - برخی چنین می فرمایند که منافع موجب "تحدید" قیمت "عین" است بنابراین همین مقدار کفایت می کند که بگوییم "المنافع مضمونه" چه صحیح باشد و چه فاسد لذا در دایره ی قاعده "لایضمن" قرار می گیرد و منتقض قاعده "لایضمن" نمی شود.

۱۷:۲۰ - بعضی می فرمایند مشکل در بیع فاسد عدم وجود "دلیل" است از برای اباحه در "تصرف" مال و گرنه در بیع صحیح ملکیت "انتقال" پیدا کرده و مال و منافع آن که مالیت دارد دلیل برای تصرف در منافع داریم.

۱۹:۴۵ - اینکه بدیهی است در بیع صحیح اباحه در انتفاعات نیازی به "دلیل خاص" ندارد لذا اینگونه بگوییم پس در بیع فاسد بواسطه ی امساک در مال غیر موجب تلف منافع غیر مستوفات شده است (صحبت

در غصب نیست) بنابراین با اینکه مال را تصرف نکرده است ولی به همین میزان جلوگیری شده است از "انتفاع" مالک حقیقی.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس چطور در "رهن" و "هبه" و "وکالت" هرگاه فاسد بودند چرا "ضامن" نیستند که اینجا باشند. (پاسخ نقضی)

۲۷:۱۰ - پاسخ دیگر اینکه لایعقل است که امساک را "اتلاف" قرار بدهیم پس "الامساک لیس باتلاف".

۲۹:۱۰ - از طرفی می دانیم از لوازم ضمان عین، ضمان منافعش است.

۳۰:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در "منافع غیر مستوفات" مثلاً ماشینی را خرید و از آن استفاده نکرد بعداً معلوم شد که بیع فاسد بوده (مشهور که می گویند ضامن پرداخت معادل اجاره ماشین در این مدتی است که در تصرفش بوده ولو استفاده نکرده) اما مرحوم آقای میلانی می فرمایند منافع غیر مستوفات ضمان آور نیست و هیچکدام از ادله مشهور را تمام نمی دانند.

۰۱۷۵ - مبحث البیع - الضمان - ضمان الحمل و ضمان الشرکة - (نوار ۱۳ - درس ۱۲)

- شب شنبه ۹ صفر ۱۳۹۲ ق - ۵/۱/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - از دیگر موارد بظاهر "نقض" قاعده "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" می توان "حمل (نوزاد جنین)" در مبیع (مادر) ببیع فاسد بیان کرد که برخی می فرمایند در صورت صحت بیع، "حمل" ضمان آور نبود ولی در صورت فساد "مضمون" است.

۰۱:۴۰ - برخی دیگر می فرمایند که این "حمل" ضمان آور نیست.

۰۳:۰۵ - در بیع اگر به همراه "حمل" بفروشد پس جمیع آنچه که فروخته شده "مضمون" است چه صحیحش و چه فاسدش باشد (در بیع صحیح مضمون بعوض مسمی است و در بیع فاسد در صورت تلف مضمون بیدل است).

۰۵:۲۵ - اگر "حمل" جزئی از "مبیع" نباشد، آنگاه پس مبیع که "مادر" است و حمل (جنین) امانت است بنابراین اگر بیع صحیح بود در صورت تلف سماوی، ضمانی درکار نیست و در فاسدش هم که ضمان ندارد.

۰۷:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر شخص، عالم باشد به اینکه زن حامله است لاجرم هنگامی که مادر را تسلیم می کند نوزاد جنینش هم "امانت مالکی" (و نه امانت شرعیه) است و چون می دانستند این "امانت" ضمان آور نیست.

۰۹:۲۰ - اما اگر بایع اطلاعی از حمل نبوده است و جاهل بودند امانت شرعیه هستند و در صورت بیع صحیح ضمانی در کار نیست ولی اگر جاهل بود و بیع فاسد بوده است بنابراین مادر در ملک بایع باقی می ماند و این حمل دیگر نه امانت ملک است و نه امانت شرعی پس طبق مشهور که قاعده ید را جاری می دانند لذا "ملک دیگری" است مطابق به قاعده، حمل مضمون می شود.

۱۳:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نظر ما در اینجا مطلق نیست بلکه بستگی به حالات دارد که ضمان آور باشد یا نباشد که ضامن بودنش متوقف است بعدم وجود مانع.

۱۴:۳۰ - از دیگر موارد مخالفت (تناقض) با قاعده ی "لایضمن" در "عقد شرکت" است در صحیحش، ضمانی در کار نیست ولی در فاسدش انسان را ضامن می کند.

۱۵:۰۵ - در عقد شرکت هر دو طرف مالی دارند که هر دو در آن مالک اند و مبیع مشاع است پس تصرف در تمام مال از برای هر یک از طرفین جایز است وقتی که در دست یکی از شرکاء تلف شد (تلف سماوی و نه اتلاف) پس او ضامن نیست.

۱۶:۴۵ - لیکن در شرکت فاسد هر چند تلف سماوی و قهری باشد موجب ضمان شخص می شود.

۱۷:۳۰ - مبنا در عدم جواز تصرف در مال از سوی هر یک از شرکاء در بیع شراکت فاسده این است که تصرف در مال الغیر بوده و یدش ضمان آور است حتی در صورت تلف.

۱۸:۳۵ - از آنجا که نتیجه عقد شرکاء، ملکیت مشاع هر یک از طرفین در مال دیگری است پس متوقف به اجازه طرف مقابل است که در صورت عدم اجازه ضمان آور است چه عقد صحیح بوده و چه فاسد و اگر اجازه داده بودند که ضمان آور نیست چه صحیحش و چه فاسدش.

۲۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اصل قاعده را که ما قبول نداریم ولی بنا به مشهور که قائل به قاعده علی الید ما اخذت هستند می گوئیم که ضمان آور است.

۲۴:۳۸ - اما اگر معنای "عقد شرکت" را به این بگیریم که "نفس این عقد" موجب تملیک و تسلیط مال دیگری از برای طرف مقابل است که دیگر جای "اذن" و اجازه نمی ماند پس ضمان آور نیست چه معامله عقد شرکاء صحیح بوده باشد و چه فاسد.

۲۷:۵۰ - نظر برخی بزرگان در مورد مدرک قاعده "ما لایضمن".

۰۱۷۶ - مبحث البیع - الضمان - ملاک الضمان - (نوار ۱۳ - درس ۱۳) - شب یکشنبه

۱۰ صفر ۱۳۹۲ ق - ۶/۱/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۵ - گفته شد عقودی که "لایضمن" است در صحیحش مثل هبه، عاریه، مضاربه، وکالت و هدیه و غیره است پس طبق قاعده ی "لایضمن" که مشهور آن را قبول دارد باید در "فاسدش" هم ضمان آور باشد که دیدیم در برخی موارد اینگونه نبود و اتفاقاً ضمان آور می شد و در نتیجه قاعده "لایضمن" نقض می شد.

۰۳:۳۰ - بیان این مطلب که ملاک "ضمان" باید یا "اقدام متعاملین" باشد یا "حکم" از ناحیه ی شارع بضمن وارد شده باشد.

۰۴:۱۶ - اگر ملاک "اقدام" باشد که اقدامی در کار نیست.

۰۴:۴۰ - و اگر هم شارع "حکم" کرده باشد که در بیع فاسد از نظر شرعی حکمی نکرده است و اگر هم شارع تعبداً حکم بضمن بکند "نقض" است چراکه بیع فاسد، لغو بوده است.

۰۷:۰۰ - استدلال برخی به اینکه با توجه به احراز عدم ملاک نتیجتاً "عدم ضمان" احراز می شود (چراکه دائماً احراز عدم العلة موجب احراز عدم المعلول است).

۰۹:۱۸ - برخی دیگر می فرمایند در عقودی که ضمان آور است، در صحیحش بواسطه اقدام بر ضمان بوده است پس ضمانش همان "عوض مسمی" است ولی در فاسدش آنچه را که اقدام کرده اند که "ثبوت" نداشته و آنچه را که هم که مثل و قیمت هم اقدام نشده است بنابراین در فاسد عقود مضمناً قطعاً در فاسدش "ضمان" نخواهد بود لذا در فاسد "لایضمن" هم ضمانی نخواهد بود.

۱۱:۴۰ - بعضی هم می فرمایند که "ضمان در فاسد" فرع است از برای "ضمان در بیع صحیح" لذا اگر در صحیحش ضمان نبود بطریق اولی در فاسدش هم ضمان نیست.

۱۲:۵۰ - اشکال در اینجا است که در "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده" مثلهایی وجود داشت که منتقض این قاعده بود.

۱۵:۳۵ - در مورد "صحیح" و "فاسد" از جهت "سببیت عدم ضمان" یکسانند و اسباب ضمان دو چیز است یکی "قاعده اقدام" می باشد که در عدم ضمان در بیع صحیح اقدامی نبوده پس در فاسدش هم ضمان نخواهد بود ولی یکی دیگر از اسباب ضمان "ید" می باشد و بمقتضای عموم "علی الید" بدلیل آمدن در یدش

در "بیع فاسد" اگر متاع یا مبیع در دستش "تلف" شد با اینکه در صحیحش ضمانتی در کار نبوده ولی ضامن بددلش می شود (بنا به قاعده علی الید که مقبول مشهور است).

۱۹:۵۱ - در صورت تحکیم "قاعده ید" و تخصیص آن بدلیل روایات وارده در مورد "عدم ضمان" آمده است.

۲۰:۴۰ - بیان روایت از امام صادق علیه السلام می فرمایند که "لیس لک أن تتهم من قد ائتمنته" و باز می فرمایند که "و لا تأمن الخائن و قد جرّبه".

۲۱:۱۰ - روایتی دیگر که حلبی از امام صادق علیه السلام نقل می کند که می فرمایند که "صاحب الودیعة و البضاعة مؤتمنان".

۲۱:۴۰ - روایت دیگر که می فرمایند: "لیس علی مستعیر عاریة ضمان".

۲۱:۵۰ - و نیز روایت دیگر که "صاحب العاریة و الودیعة مؤتمن".

۲۲:۲۰ - بنابراین با وجود قبول داشتن مشهور بر محکم بودن قاعده ی علی الید، در موارد تناقض می فرمایند در این معاملات و عقود "تخصیص" خورده است.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد "هدیه" که اصلاً روایتی نداریم که تخصیص قاعده ی "علی الید" را بکند پس باید در هدیه فاسد ضمان نباشد در صورتی که شخص ضامن می شود.

۲۴:۳۰ - جواب می فرمایند که در هنگامی که متاع در ملک شخص بوده است و ضمان نبود پس بطریق اولی در "هدیه" هم ضمان نیست.

۲۵:۲۰ - صحبت در "تلف سماوی" است وگرنه در "اتلاف" (تعدی بتلف) همه جا ضمان آور است چه صحیح چه فاسد ولی در "هبه" ضمان "اتلاف" هم نیست پس این "عدم ضمان" مغایر است با دیگر عدم ضمانهای تلف در دیگر عقود فاسد است.

۲۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که با وجود عدم اعتقاد بقاعده علی الید ولی ادعای تخصیص خوردن قاعده ید، صحیح نیست و بهتر این بود بزرگان می فرمودند قاعده ی "ید" قاعده ی "اقتضائیة" است و هنگامی مؤثر می باشد که "مانعی" در کار نباشد پس جنبه ی "اذن مالکی" مانعیّت دارد در تأثیر ید در مقتضایش بنابراین در همه ی عقود صحیح بدون ضمان، "تسلیم عین" مأذون فیه بوده است از ناحیه ی "مالک" لذا ضمانتی در کار نبوده است واما اگر بگوییم این "اذن" در صورت اعتقاد به صحت عقد جاری بوده و در صورت فساد عقد، باز می گوییم در "قضایای خارجیة" تفاوت است با "قضایای کلیه حقیقیة" بنابراین دادن اذن حتی در صورت اعتقاد بصحت در اینگونه "قضایای شخصیة ی خارجیة" نمی تواند "تخلفش" (تخلف

داعی است) خدشه ای به اذن تصرف وارد کند چراکه قضیه کلی حقیقی که نبوده است تا تضییق شود به "بناء و اعتقاد و دوام".

۲۸:۰۵ - بنابراین این "تسلیط و تسلیم" ولو به اعتقاد و خیال صحت عقد بوده است پس بواسطه اذن به تصرفش موجب "عدم ضمان" می باشد و نه بواسطه تخصیص برخی از روایات تا دیگر مشکل عدم ضمان در "هبه و هدیه" پیدا نشود.

۰۱۷۷ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۳ - درس ۱۴) - شب

دوشنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۲ ق - ۷/۱/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - خلاصه ی جلسه قبل.

۰۵:۴۵ - گفته شد برخی بزرگان معتقدند که ملاک عدم ضمان در "عاریه، بضاعه، وکالت، هدیه و غیره" همگی استنادشان به "اذن مالک" است بقیدی که در مال تحفظ باشد لذا این اذن بطریق اولی رافع "ضمان" می شود.

۰۸:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این استدلال صحیح نیست چراکه این "اذن" در هبه با "اذن" در عاریه متفاوت است که یکی اذن بتصرف در مال خودش است و یکی اذن تصرف در مال اوست.

۰۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در صورت پذیرفتن قاعده "ما لایضمن" شخص ضامن به "تلف" نیست چراکه دیگری را بر مال خود مسلط کرده و لذا ضمان آور نیست ولی اگر وکالت داد یا عاریه کرد و صیغه را خوانده شد اما متاعش را به او تسلیم نکرد و دیگری خودش متاع را برداشت در این حالت باز هم "بالملازمه" می توان گفت که معنای همان "صیغه" اذن به تسلیم بوده و می تواند برود و خودش بردارد. (اینگونه بگوییم که "صیغ" عقود، در حکم تصرف باشند و نه اینکه متوقف به تسلیم و اقباض باشد) وگرنه "نقض" پیش می آید.

۱۵:۲۵ - در عقود فاسده ای که "لایضمن بصحیحها" تخصّص (و نه تخصیص) است و خروج موضوعی است و قاعده جاری نیست و اگر بنا بر "شرط ضمنی" و "اقدام علی الضمان" بوده باشد بنابراین عموم "المومنون عند شروطهم" را می گیرد و وقتی عقد صحیح نبود پس شرط ضمان هم ساقط می شود لذا "ضمان آور" نیست.

۱۸:۳۵ - بعضی می فرمایند که اگر چیزی بعقد فاسد "قبض" کند واجب است فوراً به دست صاحبش برساند و تصرف در آن جاری نیست.

۱۹:۵۰ - هزینه ی رساندن بدست صاحبش هم بر عهده ی "قابض" است (بذل المال فی سبیل الرد یجب مقدّمات) مگر اینکه مؤونه بسیار زیاد باشد که موجب ضرر شود پس قاعده ی "ضرر" جلو این کار را می گیرد.

۲۱:۵۵ - برخی می فرمایند که اگر "دافع" (بایع) عالم به "فساد" بیع بوده باشد دیگر حرمتی در تصرف بمأخوذ بعقد فاسد نیست چراکه در "ضمن تملیک" اذن را صادر کرده است.

۲۴:۰۵ - تملیکی که صورت می گیرد دو وجه دارد اول حیثیت تملیکی (تحلیلی) و دوم حیثیت اذنی و چون حیثیت تملیکی بدلیل عدم جاری شدن عقد صحیح، صورت پذیرفته جاری نیست ولی در مورد حیثیت اذنی چون بایع عالم بفساد معامله بوده و باز هم تملیک می کند این اذن در تصرف از برای "قابض" جاری است.

۲۷:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد "حیثیت تحلیلی" هیچ اثری ندارد چراکه علم بفساد شرعی دارد ولی عنوان تملیک را نیت کرده است به این معنا که درست است که شارع عقد را باطل می داند و بواسطه این فساد اذن در تصرفی درکار نیست ولی در حالتی که بایع با وجود علم بفساد عقد (مثلاً دیگری غیرمسلمان باشد و غرر است) جدای از عقد "تملیک" به او می کند اینجا دیگر صحبت اذن در مال خودش نیست و تملیک صورت گرفته و "شخص دیگر" طبیعتاً ماذون در تصرف در مال خودش می باشد.

۳۰:۲۰ - پس اولاً "حیثیت تحلیله" بدرد نمی خورد ثانیاً "تملیک" با "اذن در تصرف" متفاوت است.

۳۲:۱۰ - "حرمت" تصرف در مال "مأخوذ بعقد فاسد" بیان شد اما "وجوب" در "ردّ بصاحب مال" چه وجهی دارد بیان می کنیم.

۰۱۷۸ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۱) - شب

سه شنبه ۱۲ صفر ۱۳۹۲ ق - ۸/۱/۱۳۵۱ ش

۰۱:۱۰ - استدلالی که در ضمیمه ی وجوب "ردّ مال" به صاحبش در صورت أخذ مال بعقد فاسد، می شود را برخی بزرگان بدینگونه بیان می کنند که از "حرمت" در تصرف استدلال به وجوب "رد" می آید.

۰۲:۳۸ - اما برخی بزرگان "حرمت در تصرف" را از این روایات شریفه بزعم خود اینگونه استدلال می کنند که در روایات معصوم می فرماید "لا یحلّ لأحد أن یتصرّف فی مال غیره بغیر اذنه" لذا تعبیرشان این

است که "لایجوز التصرف" پس نمی توان "لحظه ای" مال را در دست خودش نگاه دشت چراکه مصداق "تصرف" پیدا می کند لذا "وجوب ردّ" فوراً لازم است.

۰۴:۱۸ - روایت دیگر که "لایحلّ مال امرء مسلم الاّ بطیب نفسه" که "عمومیت" دارد بجمیع انحاء "تخلّفات" از جمله "امساک".

۰۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "امساک" از نظر لغوی منطبق بر "تصرّف" نیست چراکه تصرّف بر وزن "تفعّل" است و "صرف الشیء" یعنی تغیرش از حالی به حال دیگر یا از مکانی بمکان دیگر ولی "امساک" مجرد نگاه داشتن است و معنای تصرف در مال صدق نمی کند، این از نظر مفهوم "لغوی".

۰۶:۳۵ - برخی "عمومیت" داشتن از روایات را که منوط بـ "طیب نفس" است را بر "امساک" هم جاری می دانند چراکه "الامساک بمعنی أنّه امسک مال الغیر".

۰۸:۳۰ - و باز معتقدند هنگامی که قرینه ی خاصی هم نباشد "عمومیت" پیدا می کند مثلاً نگفته اند لایحل طعام أو ماء أو فلان شیء بلکه فرموده اند "لایحلّ مال الغیر".

۰۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اتفاقاً "لایحلّ مال الغیر" به این معناست که "لایحلّ أن یتخذهُ مالا لنفسه" و نه به این معناست که "لایحلّ کلّ ما یتعلّق بمال الغیر و من جمله الامساک" که این برداشت صحیح نیست.

۱۰:۰۰ - بله در صورتیکه مالک "مطالبه" کند و شخص "امساک" کند می توان گفت در اینجا "مزاحمته عن اعطاء المال" موجب حرمت است که صحبت ما در صورت مطالبه نیست و مجرد در دست شخص بودن است.

۱۱:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بر فرض اینکه "امساک" موجب "حرمت" باشد، باز مشکل در "وجوب ردّ" خواهیم داشت چراکه بزرگانی که می فرمایند از اینکه امساک حرام شد لازم است فوراً "ردّ مال" شود و چون "امساک" بمعنای نگه داری مال است ولی "ردّ" بمعنای "ارجاع" مال است و (امساک و ارجاع) "متضاد" یکدیگر هستند بنابراین حرمت امساک "مقدمه" ای است از برای "ترک الردّ" لذا ارجاع مال "واجب" می شود. (بواسطه ی تضادشان پس حرمت یکی موجب وجوب دیگری است)

۱۴:۰۶ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دو اشکال بر این استدلال است اول اینکه "ترک" امر "عدمی" است و لایعقل است از برای "امر عدمی" اثری مترتب شود و در اینجا "ترک الضد" ملازم است و نه مقدمه،

دوم اینکه "وجوب" در اینجا وجوب عقلی است و نه "وجوب شرعی" چراکه می دانیم هر واجبی به نهی از "ترک"، "منحل" نمی شود و احکام "بسیط" هستند لذا این استدلال موجّه نیست.

۱۸:۲۰ - برخی دیگر می فرمایند قاعده "علی الید" که ضمان آور است پس واجب است "رفع ضمان" شود بنابراین رفع ضمان هم به معنای "وجوب ردّ" می باشد.

۱۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بر فرض قبول کردن قاعده علی الید (که قبول نداریم) باز هم در عبارت "علی الید أخذت حتی تؤدّی" این کلمه "علی" یا باید مفادش "حکم وضعی" باشد یعنی "ضمان" یا مفادش باید "حکم تکلیفی" باشد یعنی "وجوب الردّ" و اینکه استعمال در هر دو مضمون را بیان کند لایعقل است پس نتوان به قاعده علی الید همزمان ضمان و وجوب ردّ را استنباط کنیم و اگر هم مردّد بین یکی شویم ظاهر اینست که همان "ضمان" مستفاد است.

۲۱:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند برای اثبات "حرمت" امساک که صغرای مطلب بود به مشکل خوردیم (نه از جنبه ی "تصرّف" قبول کردیم و نه از نظر "عمومیت") چه رسد به کبرای قضیه که "وجوب ردّ" باشد.

۱۷۹۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۲) - شب

چهارشنبه ۱۳ صفر ۱۳۹۲ ق - ۹/۱/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - خلاصه ای از جلسه ی گذشته.

۰۳:۲۰ - بیان شد که این دو روایت شریفه نمی تواند حرمت امساک مال مأخوذ بعقد فاسد را نتیجه دهد.

۰۴:۰۲ - بر فرض اینکه بپذیریم حرمت امساک را بالملازمه ثابت می شد وجوب ردّ که پاسخش داده شد که اول اینکه لاملازمه بینهما و صحبت از امساک نگهداری و تحت ید اوست پس "ترک امساک" یعنی رفع ید از شیئی پس چگونه آن را به صاحبش برگرداند.

۰۶:۵۰ - دوم اینکه اگر در یکی از ملازمین ملاک وجوب بود برای دیگری وجهی ندارد که "وجوب شرعی" داشته باشد.

۰۷:۵۳ - سوم اینکه "حرمت" امساک عبارت از "وجوب" ترک است که وجوب عقلی است و نه شرعی چراکه احکام "بسیط اند".

۱۰:۰۳ - در اصول گفته شده که "عدم الضدّ ليس مقدّمه للضدّ بل ملازم له" علاوه بر این گفتن "عدم ترک ردّ مال" مقدمه ای است از برای "امساک" و حرمت امساک موجب حرمت مقدمه اش است که همان ترک ردّ است موجب نمی شود که حرمت یکی از نقیضین موجب "وجوب" نمی شود. (بر فرض قبول مقدمه بودن ترک ردّ از برای امساک).

۱۲:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد "علی الید أخذت حتّی تؤدّی" با اینکه قاعده را قبول نداریم بر فرض اینکه آن را بپذیریم در مورد استعمال کلمه "علی" در "علی الید" به دو صورت است یا در افاده ی "وجوب" است مثلاً "علیه أن يتوضّأ" باشد یا در جهت "ثبوت" شیئی است مثلاً "علیه دین" که استعمال در ثبوت شیئی در عهده شخص است.

۱۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "علی الید" را نمی توان در جهت "وجوب" استعمال مطابقی کرد چراکه متعلّقش "فعل أخذت" نیست. (علیه امری است خارجی و معنا ندارد امر خارجی واجب باشد) و همچنین فعل "اختیاری" در کار نیست مانند "علیه أن يتوضّأ" بلکه "علیه ما أخذت" است.

۱۴:۴۵ - مرحوم آقای میلانی معتقدند که تازه می توان تقدیر کرد که "أن يحفظ" مستتر در این است بگونه ای که "علیه أن يحفظ ما أخذت حتّی تؤدّی" که اگر بخواهد "حکم تکلیفی" را برداشت کنیم باید به اینگونه بیان شود.

۱۵:۱۵ - اگر "علی" را بمعنای "ثبوت" در نظر بگیریم به این گونه است که "علیه ماخذت" یعنی "ذلک الامر المأخوذ ثابت فی عهده" است بنابراین دیگر "تقدیر" نمی خواهد.

۱۵:۳۱ - استعمال ادات "علی" هم در "حکم تکلیفی" و هم در "حکم وضعی" و هم با تقدیر و هم بدون تقدیر بسیار بی ربط و بی معناست لذا به هر حال از قاعده ی "علی الید" نمی توان "وجوب ردّ" را برداشت کرد چراکه یا "حکم تکلیفی" محض است که "ضمان" است و یا "حکم وضعی" محض است که "وجوب" می باشد و همزمان هر دو برداشت ممکن نخواهد بود.

۱۸:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که قاعده علی الید، دلالت التزامیه دارد بر "وجوب ردّ".

۱۹:۲۵ - اما مرحوم آقای میلانی می فرمایند که می دانیم "کلّ مغیّی بغایه یفید ارتفاع المغیّی عند حدوث الغایه" بنابراین "ضمان ید" بر عهده ثابت است تا وقتی که مرتفع شود (به ادا شدن).

۲۰:۲۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که گاهی مغیّات بغایه، استعمال کنایه ای می شود از "حدوث غایه" مثلاً "علیک تبعه هذه المعصیه حتی تتوب" کنایه از اینست که "باید توبه کنی" گاهی هم این است که می خواهد "مدلول" خودش را "اثبات" کند پس ثبوتش برقرار است تا اینکه غایت برقرار شود در اینجا

نمی توان هم "کنایه" از یجب الاداء را داشته باشیم و هم مفاد منطوقه خودش به اثبات ضمان باشد بنابراین نمی شود جمع در "قضیه مغیّات" هر دو را داشته باشیم که اجتماع نقیضین است به اینکه هم مدلول مطابقی را داشته باشد و هم مدلول مطابقی را نداشته باشد.

۲۳:۱۰ - پس در قضیه مغیّات دو جا استعمال می شود گاهی اینکه خودش را اثبات کند (ثبوتش امدی دارد) مثلاً می گوید "اذا قتلت شخصا شبه عمد علیک الدیه حتی تؤدّیها" (خود دیه را می خواهد اثبات کند) و گاهی هم استعمال کنایی است مثلاً "علیک تبعه معصیه حتی تتوب" که کنایه نمی تواند مدلول مطابقی باشد.

۰۱۸۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۳) - شب

سه شنبه ۱۱ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۵/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - ملخص مبحث مال مأخوذ به عقد فاسد به شرح ذیل.

۰۱:۵۰ - گفته شد بنا به قول بزرگان به حرمت تصرف مال غیر و مصداقش در مال مأخوذ بعقد فاسد.

۰۳:۵۰ - روایت "لا یحلّ مال امرء مسلم الاّ عن طیب نفسه".

۰۴:۴۰ - روایت از امام صادق علیه السلام از رسول اکرم صلی الله علیه و علی آله که "من کانت عنده أمانة فالیؤدّها الی من ائتمنه علیها فانّه لا یحلّ دم امرء مسلم و لا ماله الاّ بطیب نفسه".

۰۷:۰۸ - از آنجا که برخی می فرمایند این حلیّت، "حلیّت تکلیفیّه" است پس هر مالی که تعلق بدیگری بگیرد حرمت پیدا می کند از جمله "امساک" در مال دیگری.

۱۰:۰۱ - و از آنجا که شخص انشاء هبه و هدیه و عاریه و امثالهم نکرده بوده و انشاء تملیک معاوضی نموده است و بعد عقد فاسد درآمده لذا مالش محترم می ماند.

۱۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پنج جهت مورد بحث قرار می گیرد:

۱۲:۵۶ - اول: بحث "صغروی" که آیا "امساک" مصداق تصرف پیدا می کند یا خیر؟

۱۳:۱۴ - دوم: آیا دلیلی بر حرمت "امساک" در صورتی که صدق تصرف نکند داریم؟

۱۳:۵۶ - سوم: آیا فساد بیع "مستلزم" اینست که اذن در "تصرّف" نداده باشد یعنی ملازمه ای وجود دارد بین "فساد" بیع و "عدم الاذن فی التصرف"؟

۱۵:۰۱ - چهارم: اگر قبول کنیم حرمت امساک را آیا "وجوب ردّ" از ناحیه ی "حرمت امساک" قابل اثبات است یا خیر؟

۱۵:۴۸ - پنجم: آیا در صورت وجود هزینه ی مرجوع کردن مال بصاحبش، این بذل مؤونه "وجوب" پیدا می کند یا خیر؟

۱۶:۳۰ - در مورد جهت "اول" اینکه "امساک" بمعنای "نگاه داشتن" است ولی "تصرّف" یعنی تغییر و تبدیلی در آن شود چراکه تصرّف بر وزن "تفعل" است و البته "امساک" با "دفع المالك" و جلوگیری هم متفاوت است پس "صغری" در "الامساک تصرّف" بهیچ وجه صادق نیست.

۱۹:۴۰ - در مورد "دوم" از "لایحلّ" اگر حلیت وضعی باشد می تواند بذوات هم صدق کند آنوقت مال، "حلیت" ندارد پس "ملکیت" پیدا نمی کند که "عن طیب نفسه"، "عن" گواه بر این مطلب است بنابراین درصورت معنای حلیت وضعیه اصلاً نمی توان حرمت "امساک" را از این روایات برداشت کرد.

۲۱:۳۵ - اگر هم "حلیت تکلیفیّه" باشد پس هرگاه این احکام تکلیفی متعلّق بذوات شد پس لایحلّ یعنی باز هم معنای "تصرّف" می دهد و نه "امساک".

۲۳:۴۰ - اگر هم تردید بین وضعیه و تکلیفیه باشد باز هم نشان از عدم جواز استدلال حرمت امساک از تصرّف است.

۲۴:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند روایت "لایحلّ مال امرء مسلم الاّ عن طیب نفسه" هم "مرسله" است و بسندش نمی توان "استدلال" کرد.

۲۵:۳۰ - اما روایت "من کانت عنده أمانة فالیؤدها الی من ائتمنه علیها" ایجاب فرمودند که امانت را باید "اداء" کند "فانه لایحلّ دم امرء مسلم و لا ماله الاّ بطیبة نفسه" اینجا نسبت به "دم" نیز باید "اداء" کنیم پس علّت "عدم حلیت" و این تطابق با یک فعل "لایحلّ" معنایش چیست؟ در صورتی که یک فعل می تواند فقط و فقط "یک" معنا داشته باشد بنابراین "حلیت" باید معنایی داشته باشد که هم مناسب "مال" و هم "دم" شود که معنایش همان "اتلاف" است و اتلاف هم قویاً هیچ ارتباطی به "امساک" ندارد.

۱۸۱۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۴) - شب

چهارشنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۲/۶ش

۰۰:۰۲ - خلاصه ی جلسه قبل.

۱۱:۲۰ - در ادامه ی جهت دوم حتی می توان گفت که از "حرمة مال المسلم كحرمة دمه" استفاده کرد که این حرمت ناظر است به جنبه ی احترامی بنابراین نتوان از روایات بحرمت "امساک" رسید.

۱۲:۱۵ - فقط در یک صورت "امساک" حرام می شود که صاحب مال، از آخذ مطالبه کند و او امساک کند به معنای جلوگیری از آن باشد که عنوان "ظلم" است پس حرام می شود پس "امساک" بما هو امساک حرام نیست.

۱۳:۱۰ - در مورد وجه سوم که فساد بیع مستلزم عدم اذن در تصرف است باید گفت که گاهی به خود معامله (بیع، عقد) توجه می کنیم و گاهی به اثر آن توجه می کنیم که همان "تسلیم" است.

۱۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما اگر به خود معامله نظر کنیم معنا ندارد که بگوییم معامله ملازم اینست که اذن تصرف در ملک خودش بخودش باشد و اما اگر به جنبه ی "تسلیم" بیع بنگریم از اینکه بایع، بیع را انجام داد و "مبیع" را "تسلیم" کرد لاجرم این تسلیمش بمنزله ی سه چیز است اول اینکه "اعتقاد" دارد که بیع صحیح بوده آنگاه تسلیم می کند یا دوم اینکه تردید دارد به اینکه بیع صحیح است یا نه که از روی بی مبالاتی و یا معامله اش خراب نشود، تسلیم می کند یا سوم اینکه "علم بفساد" بیع دارد و با این حال "تسلیم" را انجام می دهد.

۱۷:۰۵ - در صورت دوم و سوم که "عالم" بفساد باشد و "شاک" باشد لاجرم "اذن" در تصرف را یقیناً داده است مرحوم آقای میلانی می فرمایند چه آخذ عالم بفساد باشد یا نه، اذن در تصرف "مبیع" داده شده است، ولی در حالت اول که بایع اعتقاد به صحت دارد در اینحالت سه وجه دارد:

۲۳:۱۰ - اول اینکه مشتری "عالم" بفساد بیع است که نمی تواند مال را بگیرد چراکه آخذ آن تصرف است و این تصرف در مال غیر است و حقیقتاً "غاصب" است.

۲۵:۱۰ - دوم اینکه مشتری تردید در صحت و فساد بیع دارد پس "آخذ" کرده و چون شک داشته که ملکش شده یا خیر باز حق تصرف نداشته و "غاصب" است.

۲۶:۱۰ - سوم اینکه مشتری هم، مانند بایع معتقد به صحت بیع باشد و "آخذ" کند.

۰۱۸۲ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۵) - شب

شنبه ۱۵ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۹/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۵ - خلاصه بخشی از مبحث گذشته.

۰۷:۲۰ - در حالت سوم اگر هم بایع و هم مشتری معتقد به صحت بودند "اخذ" کند سه حالت دارد:

۰۹:۰۵ - بیان مطلبی قبل از بیان حالات سه گانه، اینکه "قضایا" دو قسم است یا "قضایای حقیقیه" (احکام شرعیه و تکالیف چه وضعیه چه تکلیفیه) هستند که حکم بر روی "صرف وجود" وارد شود بنابراین اگر فساد معامله پس از اعتقاد به صحت نمایان شود هیچ اثری ندارد.

۱۳:۰۰ - گاهی هم "قضایای خارجیه" هستند که "عناوین" دائما "دواعی" هستند و اعتقادهای دواعی هستند بنابراین "تقییدها" همیشه در "قضایای حقیقی" هستند و نه در قضیه های خارجی پس تخلف عنوان در قضایای حقیقیه (امور کلی حقیقی) اثر دارد چراکه "عنوان" مقید و مضیق موضوع است ولی عناوین در قضایای خارجیه (امور جزئی خارجی) هیچ اثری ندارند.

۱۹:۵۵ - اما سه حالتی در صورت اعتقاد بایع و مشتری هر دو به صحت بیع بوده ولی بعد فساد آن معلوم

شد:

اول: هم بایع و هم مشتری ادعایی نکنند که چون "طلب" درکار نیست "امساک" هم جایز است و "حرمت" ندارد.

دوم: یکی از طرفین پس از علم بفساد، ترافع کنند و دیگری مدعی صحت و دیگری مدعی فساد باشد، اگر تنازع در فساد و صحت "عقد" شود (اصالة الصحة فی العقود جاری می شود).

سوم: اگر تنازع نسبت به "ملکیت" مبیع و ثمن باشد آنکس که مدعی فساد است "ثمن" را ملک خود می داند و مشتری ادعای "مبیع" می کند و بالعکس که در تداعی منجر به "تحالف" و قسم خوردن می شود.

۰۱۸۳ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۶) - شب

سه شنبه ۱۸ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۲/۱۲ ش

۰۰:۰۵ - از پنج جهت در مورد "مال مأخوذ بیع فاسد" مطرح شده، سه جهت آن بررسی شد.

۰۰:۲۹ - جهت چهارم: آیا ردّ مأخوذ بیع فاسد، "واجب" است؟

۰۱:۳۰ - "وجوب" ردّ بدلیل "حرمت" امساک.

۰۱:۴۸ - بیان سه دلیل از بعضی بزرگان برای "وجوب ردّ" که دو دلیلش بنا به فرض "حرمت" امساک

است:

اول: چون رد بمعنای "ارجاع" به مالک است پس "ترک ردّ" مقدمه ی "امساک" می شود و چون امساک حرام بود لذا "مقدمه ی حرام هم حرام است" بنابراین نقیض حرمت ترک ردّ عبارت می شود از "وجوب ردّ".

۰۴:۲۱ - دوم: می فرمایند که از "کلّ حرام یجب ترکه" پس چون "امساک" حرام است پس "ترک

امساک" واجب است لذا قهرا "ردّ" واجب می شود. (مقدمه واجب واجب است پس مقدمه "ترک امساک" همان "رد" است)

۰۵:۴۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "احکام شرعیه" بسیط هستند و هرگز مرکب از دو شیئ

نیستند مثلا اگر چیزی واجب باشد خودش واجب است و ترکش لزوما "حرام" نیست بلکه ممکن است معصیت کند و اگر چیزی حرام شد خودش حرام است و ترکش لزوما "واجب" نیست (بله عقلا همینطور است ولی شرعا هرگز).

۰۷:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "مقدمه حرام، حرام نیست" و فرق است میان حرام و واجب

است که "مقدمه ی واجب، واجب است" پس گفتن اینکه چون امساک حرام است و ترک ارجاع مقدمه ای از برای حرام است باطل است بنابراین مورد اول صحیح نیست.

۰۹:۰۵ - در مورد دوم هم مرحوم آقای میلانی می فرمایند با اینکه مقدمه واجب، واجب است ولی در

مورد دوم اینکه ردّ و ارجاع، "مقدمه ای" از برای "ترک امساک" باشد این حرف صحیح نیست.

۱۲:۱۰ - دلیل سوم: برخی از بزرگان در مورد ادات "علی" در "علی الید ما أخذت حتی تؤدّی" نتوان

برداشت "حکم تکلیفی" از ادات "علی" را (که مثلا در مورد وجوب روزه که می گویند علیه الصوم) اما اگر علی الید را "امر خارجی" بدانیم که اصلا وجوب نیست پس مراد از "علی الید" ضمان است (علیه الدین مثلا)

که در ذمه ی اوست پس استقرار "ضمان" در ذمه ی شخص، موجب "ردّ مال" می شود بنابراین بدلالة مطابقیه دلالت بر "ضمان" است و به دلالة التزامیه "وجوب ردّ" را استخراج می کنند.

۱۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند علاوه بر اینکه در سندیت "علی الید ما أخذت حتی تؤدی" که از خبیث ملعونی بنام سمری الجندب نقل شده و فقط هم از عامه نقل شده و از نظر حدیثی هم مشکل دارد فرض را بر درستی قاعده علی الید هم اگر بگذاریم باز هم این جهت سوم صحیح نیست چراکه:

۱۸:۲۰ - هر جا "حتّی" بکار می رود سه حالت دارد اول اینکه آن غایت، محدّد موضوع است مانند "کل شیئی طاهر حتّی تعلم أنّه قذر" و حالت دوم اینکه "مؤکّد" حکم است و مبین استمرار مانند "فاعبد ربّک حتّی یأتیک الیقین" و سومین حالت اینست که مدخول "حتّی"، رافع حکم می شود مثلاً "عصیر العنب اذا غلی حرام حتّی ذهب ثلثاه".

۲۰:۴۰ - پس در مورد "علی الید" حتّی در استمرار ضمان است پس حالت دوم صدق می کند.

۲۲:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینکه این وجوب ضمان موجب وجوب ردّ شود صحیح نیست.

۲۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که فقط در یکجا "ردّ" واجب می شود که گفته شد که بایع معتقد بصحت و مشتری عالم بفساد باشد و تسلیم مبیع به منزله ی "غصب" است لذا "امساک" امتداد معصیت غصب است و "وجوب ردّ" لازم می آید و البته در "مطالبه" و "اتلاف" که قهراً وجوب ردّ بدل می آید.

۱۸۴۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۷) - شب

چهارشنبه ۱۹ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۲/۱۳ ش

۰۰:۰۵ - ملخص قسمتی از جلسه ی قبل.

۰۶:۴۰ - بیان این مطلب که از دیدگاه برخی می توان "وجوب ردّ" مال مأخوذ به بیع فاسد را (به طور مطلق) اینگونه ثابت کرد که:

اول: از آیه شریفه "انّ الله یأمرکم أن تؤدّوا الأمانات الی أهلها".

دوم: روایت شریفه "من کانت عنده أمانة فالیؤدها".

سوم: از اخبار لغت که "اذا عرف صاحبها ردّها الیه".

۰۷:۳۰ - استفاده ازین ادله در مواردی است که نه "مطالبه ای" درکار بوده است و نه ظلم و "غصب" که اعم بوده از ودیعه یا امانت شرعیه باشد.

۰۸:۲۰ - در مورد این آیه و روایت باید گفت درجایی صدق می کند که صاحب مال صریحا مطالبه کند و بعید است که بگوییم اطلاق این آیه و روایت، در غیر مطالبه صریح لسانا (لسان قال و لسان حال) را شامل شود.

۱۰:۰۵ - بیان وجه پنجم که در هر جایی که وجوب ردّ آمد آیا در صورت داشتن مؤونه، تحمل پرداخت این هزینه نیز بر مشتری واجب است یا خیر.

۱۱:۱۰ - در اینجا حالات چهارگانه را داریم:

اول: پرداخت هزینه (تحمل مؤونه) بر مشتری، واجب است بطور مطلق.

۱۱:۲۷ - دوم: عدم وجوب پرداخت هزینه بطور مطلق.

۱۱:۳۲ - سوم: تفاوت است میان هزینه "مختصر" یا هزینه "گزارف".

۱۱:۴۵ - چهارم: پرداخت هزینه از لوازم "متعارف" آن بیع بخصوص بوده باشد.

۱۲:۱۵ - ابتدای بحث باید دید آیا قاعده ی "لاضرر" در اینجا جاری می شود یا نمی شود که اصل تحمّل هزینه نوعی "ضرر" است.

۱۲:۵۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند برخی "احکام" بطور کلی به گونه ای هستند که خودشان بر "امری ضرری" شکل گرفته اند مثلا وجوب "دیه" یا "زکات" یا در معرض ضرر هستند وجوب "جهاد" که در این امور ممکن نیز که "لاضرر" جاری شود چراکه در تناقض با "جعل" حکم دارد.

۱۴:۳۵ - گاهی هم "احکام" به طوری است که مستلزم مقدماتی است که غالبا "هزینه" دارد مثلا "لله علی الناس حجّ البيت" حج واجب است ولی این مسافرت هزینه و خرج و مؤونه و بذل و تحمّل آنها را دارد لذا لایعقل است که "لاضرر" جاری شود.

۱۶:۴۰ - پس در احکام، مواردی که لازمه ی آن حکم تماما دچار مؤونه باشد یا مؤونه ی "کثیر" داشته باشد یا اینکه لاقلّ "نصف به نصف" باشد، قاعده "لاضرر و لاضرار فی الاسلام" بر حکم، حکومت پیدا نمی کند.

۱۹:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر در مواردی هم که هزینه غالب باشد اگر باز هم در برخی موارد اضافه بر آن (در عرف طوری که "اجحاف" شناخته شود) مؤونه لازم آمد آن وقت "لاضرر" دخالت می کند و جاری می شود پس وجوبش ساقط می شود.

۲۰:۲۰ - "رد" که خودش "ضرر" نیست بلکه "بذل مؤونه" (پرداخت هزینه) که مقدمه ی "رد" است "زبان آور" خواهد بود مثلاً مرجوع کردن "مبیع" به صاحبش هزینه ی حمل و نقل بنا به عرف خواهد داشت.

۲۳:۱۵ - ولی اگر هزینه "رد" خارج از عرف شد و زائد بر متعارف شد پس وجوب رد درکار نیست.

۲۴:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بر مبنای برخی بزرگان که تفکیک قائل شویم در میزان هزینه به جهت وجوب و عدم وجوب ردّ می فرمایند غالب معاملات در متعارف اصلاً نیازی به هزینه جابجایی و ردّ آن ندارد و چنانچه اکثریت متعارف صدق داشت می شد "صغری" (لازمه هر بیعی یا اکثریت معاملات تحمّل مؤونه ردّ در صورت فساد است) را قبول کرد و به "کبری" (نفی حکم ضرری) می رسیدیم.

۲۷:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اما اگر طبق قاعده "لاضرر" بگوییم نفی تشریعی موضوع ضرری می کند و نه اخبار لذا در مقام تشریع "مولی" ارده می کند شئی را که وجود واخذ دارد و وقتی حکم انشاء می شود با موضوعش در عالم تشریع "متّحد" است بنابراین عدم وجود تشریعی موضوع عبارتست از عدم صدور حکم پس در مواردی که موضوع در حد خودش "ضرری" نباشد هرگاه منجر به "ضرر" شد "مرتفع" می شود مانند وضو یا غسل و روزه واجب است تا ضرری شد آنگاه طبق شرایطش حکم "مرتفع" شده یا "مبدّل" به حکم دیگری می شود.

۳۰:۰۵ - اما اگر مقدمات موضوع، "ضرری" باشد پس چگونه می شود موضوعی که خودش ضرری نیست و فقط مقدماتش ضرری بود را شامل کنیم، آنهم به چه مقدار می توان حکومت قاعده لاضرر را بر حکم، نافذ دانست.

۰۱۸۵ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - (نوار ۱۴ - درس ۸) - شب

شنبه ۲۲ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۶/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - مخلص جلسه ی قبل.

۲۱:۳۰ - نکته: مبیع که مقبوض به بیع فاسد است در ملک "بایع" باقی می ماند پس چهار صورت داریم:

۲۲:۲۰ - اول: "مبیع" و "بایع" در یک "بلد" هستند که مشتری فوراً با هر هزینه بدستش می رساند.

۲۳:۱۵ - دوم: "مبیع" در بلادی غیر از بلد "بایع" (بایع در بلد معامله است) منتقل شده است که باز هم بر عهده مشتری است هزینه رساندن بدست او.

۲۳:۵۵ - سوم: "مبیع" در بلد معامله است ولی "بایع" به بلادی دیگر منتقل شده که بیان می شود.

۲۳:۵۳ - چهارم: "مبیع" به بلدی و "بایع" به بلدی دیگر منتقل شده اند که بیان می شود.

۲۴:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در دو صورت اخیر اگر "اخذ" به عدوان باشد بر مشتری "واجب" است پرداخت هزینه ارسال.

۲۴:۴۵ - و اگر هم عدوانی در کار نباشد و هزینه گزاف شده است پس قاعده "لاضرر" حکومت می کند و وجوب پرداخت هزینه رد از گردن مشتری ساقط می شود.

۲۵:۰۷ - فرع سوم در مورد مال ماخوذ ببیع فاسد: مشهور می فرمایند اگر استفاده ای از منافع مبیع ببیع فاسد کرده باشد باید "اجره المثل" آن منافع را به صاحبش بدهد مثلاً شیری که از گاو خریده شده را استفاده کند پس معلوم شود بیع فاسد بوده و مجبور به رد حیوان می شود باید مبلغ مقدار شیری را که مصرف کرده مرجوع کند.

۲۹:۱۰ - برخی می فرمایند در صورت فساد بیع، خراج به ضمان است.

۳۰:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "الخراج بالضمنان" در کتب حدیث شیعه نیست و فقط در کتب حدیث عامه متعدد وارد شده و از عایشه نقل می کنند.

۳۱:۲۰ - روایت منقول از عامه که "ان رجلا ابتاع عبدا فأقام عنده ماشاء الله ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه و اله فردّه عليه فقال يا رسول الله قد استعمل فقال عليه السلام الخراج بالضمنان".

۳۳:۴۵ - "خراج" عبارت است از هر "منفعتی" که از شیئی در خارج صورت پذیرد.

۳۴:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مورد روایت آنجایی است که بیع صحیح بوده و خیار فسخ بواسطه "خیار" پیش آمده در آنجا اجره المثل در انتفاعات در زمان ملک خودش منتفی است ولی در مورد بیع فاسد که چنین نیست.

۰۱۸۶ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - الخراج بالضمن (نوار ۱۴ -

درس ۹) - شب یکشنبه ۲۳ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۷/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۵ - اگر مقبوض بعقد فاسد دارای منافی بوده که مشتری از آن استفاده کرده مانند خانه یا حیوان یا باغی که "منافع مستوفات" دارند مشهور معتقدند که مشتری "ضامن" اجرة المثل یا قیمت موارد استفاده شده است.

۰۱:۴۵ - تصریح برخی بزرگان به اینکه در صورتی که بایع و مشتری هر دو بی خبر از فساد معامله باشند لزومی به پرداخت خراج نیستند آن هم به استدلال روایتی که ذکر شد.

۰۶:۰۵ - اگر در معامله صحیحی که در مبیع عیبی مشخص شد لاجرم خیار فسخ پیش می آید و در صورتی که در آن مدت از آن فائده ای به مشتری رسیده بود لزومی به ضمانت پرداخت اجرة المثل یا قیمت انتفاع به صاحب مبیع نیست چرا که استدلال به قول رسول اکرم صلوات الله علیه و اله که می فرمایند "الخراج بالضمن".

۰۹:۴۵ - گویا قاعده ی "الخراج بالضمن" در میان قدماء متداول بوده است لذا برخی معتقدند که در سندش نباید خدشه کرد.

۱۱:۲۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که باید دید معنای "الخراج بالضمن" چیست؟

۱۲:۰۷ - برخی خراج را گرفتن مالیات والی مسلمین از زمین ها می دانند و گاهی هم خراج بر "نفوس" هم جاری بوده است.

۱۴:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از روایتی که از عامه ذکر شد معنای "الخراج بالضمن" نمی تواند در اینجا معنای مالیات والی باشد و خراج بمعنای لغویش است و نه اصطلاح شرعی اش.

۱۵:۳۰ - معنای دیگر "خراج" از لحاظ "لغوی" است که "ما یخرج من الشیء" که فائده ای است که از آن بیرون می آید و معنای ضامن شدن اینست که اقدام کرده به ضمان و سبب اینست که فوائد و نتایج از برای او باشد که اگر هم معامله بهم خورد بدلیل خیار یا هرچه انتفاعات از برای او بوده است اما منحصر است به معاملات صحیح و نه معاملات فاسده.

۱۷:۴۵ - معنای سوم اینست که "خراج" معنای لغوی و "ضمن" را مصدری به قول مطلق، در نظر بگیریم اینطور می شود که معاملات فاسده را هم در بر می گیرد.

۱۹:۵۰ - معنای چهارم اینکه اگر شخص عالم به ضمان شیئی باشد و از آن منتفع گردد این انتفاعات از برای اوست.

۲۰:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد معنای دوم که بحث ما در مورد مقبوض بیع فاسد است و اگر معنای چهارم را در نظر بگیریم که مردم خلاف شرع بکنند و غصب کنند و از منافعش استفاده کند تا بعداً اصل مال را بدست صاحبش بدهد و تلف هم نشده باشد و مجاناً از منافعش بهره برده باشد که این قول عامه است و صحیح نیست.

۲۴:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که همان معنای مشهور که قول سوم است صحیح بنظر می آید و منظور "اقدام علی الضمان" است چه ضامن شود و چه نشود و فرق است بین اقدام بر ضمان و "ضامن شدن" حقیقی.

۲۶:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در جایی که پیدایش منافع طبق شرع در ملک شخص بوده در آن زمان مالک آن منفعت بوده و ضامن پرداخت قیمت و اجرة المثلش نیست که در خیارات "فسخ" معامله صورت می گیرد ولی در معاملاتی که از ابتدا صحیح نبوده و ملکیتی درکار نیست فسخی هم معنا ندارد و شخص ضامن قیمت آن منافع خواهد شد.

۱۸۷۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - الخراج بالضمان (نوار ۱۴ -

درس ۱۰) - شب دوشنبه ۲۴ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۸/۲/۱۳۵۱ ش

۰۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "الخراج بالضمان" شامل "مقبوض بیع فاسد" نمی شود چراکه شخص نسبت به این خراج، ضمانی ندارد و هرچه منتفع شده است مجانی بوده است چون "سبب" همیشه مقدم بر "مسبب" است لذا باید فعلیت ضمان وجود باشد تا اینکه "خراج" بسببش و ازاء آن صدق پیدا کند ولی در معاملات فاسده "ضمان" تقدیری است که "اگر" تلف شد یا اتلاف شد "ضمان آور" خواهد بود.

۰۶:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "ضمان" در معنای مصدریش با ضمان قهری سازگار است به این معنی که "مصدر" عبارت است از شمول "مبدأ" و میدانیم که اختیاری در آن نمی باشد و همیشه "هیئت" افعال دلالت دارد بر "نسبت"، و "ماده" دلالت می کند بر "حدث" در صورتیکه "اختیار" نه مدلول "ماده" است و نه مدلول "هیئت" بنابراین وقتی اراده و اختیار در فعل نبود پس در "مصدرش" هم نیست لذا الخراج

بالضمان چه این مصدر ضمان، ارادی بوده یا اختیاری ولی صحبت ما در تقدیری بودن "ضمان" است که موجب عدم جریان "الخراج بالضمان" در معاملات فاسده می شود.

۱۰:۱۰ - دائما بایع چیزی را معامله می کند که در مقابل "عوض" برسد لذا بایع و مشتری هر انتفاعی که از مبیع و عوض به آنها می رسد مرخص است.

۱۱:۴۱ - روایت از امام صادق علیه السلام که می فرمایند: "حدثني من سمع ابا عبد الله عليه السلام و سأله رجل و أنا عنده فقال: رجل مسلم احتاج الى بيع داره فجاء الى أخيه و قال ابيعك داري هذه و تكون لك أحبّ اليّ من أن تكون لغيرك على أن تشترط لي ان انا جئتك بثمانها الى سنة أن تردّ عليّ فقال عليه السلام: لا بأس بهذا ان جاء بثمانها الى سنة ردّها عليه قلت أنّها كانت فيها غلّة كثيرة و اخذها و لمن تكون الغلّة قال عليه السلام: الغلّة للمشتري الا ترى أنّه لو احترقت لكنت من ماله".

۱۵:۱۰ - روایت دیگر که امام صادق می فرمایند که "أرأيت لو انّ الدار احترقت من مال من كانت تكون الدار للمشتري".

۱۶:۰۱ - روایت دیگر از امام کاظم علیه السلام که "قال قلت لابي ابراهيم الرجل يرهن الغلام و الدار و تصيبه الآفة على من تكون؟ قال عليه السلام على مولاه ... أرايت لو كان ثمنه مائة دينار و زاد و بلغ مائتين لمن كانت المنفعة قال لمولاه و قال عليه السلام و كذلك تكون الآفة لمولاه".

۱۷:۵۵ - برخی بزرگان در مورد "بيع فاسد" (عقد فاسد و یا معامله فاسده) می فرمایند "الخراج بالضمان" نمی تواند انطباق کند.

۲۱:۱۵ - در آن حدیث عامه که عبارت "الخراج بالضمان" وجود داشت نمی گوید "الخراج للضامن" یا اینکه "الخراج يملكه الضامن" یا "الخراج مملوك الضامن" پس این خراج "بدل" لازم ندارد.

۲۲:۵۵ - در عاریه هم که "يجوز له الانتفاع" بمعنای منافع است که مالک تعیینشان نموده است و در "اجاره" مطلق منافع از برایش است.

۰۱۸۸ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان البدل فی استیفاء
 المنافع (نوار ۱۴ - درس ۱۱) - شب سه شنبه ۲۵ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق -
 ۱۳۵۱/۲/۱۹ش

۰۲:۲۰ - بیان روایتی که شخصی طلبکار بوده است پس شتری را اجاره کرده است تا به جایی نزدیک کوفه برود هنگامی که بدانجا میرسد گفته می شود که او به نیل رفته است پس چند روز طول میکشد تا به نیل می رسد سپس می گویند آن شخص به بغداد رفته است تا اینکه بدانجا می رسد و پیدایش می کند و پس از تسویه و انجام کارش باز می گردد که این زمان، ۱۵ روز به طول می انجامد درپایان شخص چند درهمی به صاحب شتر می دهد ولی او به این مبلغ راضی نمی شود لذا به نزد ابوحنیفه رفتند و داستان را بازگو کردند و ادعای صاحب شتر را برای دریافت کرایه ی ۱۵ روز از راکب و اجاره کننده ی شتر می شنود پس می گوید "و قال ابوحنیفه ما اری لك حقا لانه اکتراه الى قصر ابن هُبیره (قریب الکوفه) فخالف و رکبه الى النيل و الى البغداد فضمن قیمه البغل فسقط الکراء.." می گوید همان سال حج رفتم .. "فحججت تلك السنه و اخبرت ابا عبد الله عليه السلام بما أفتی ابوحنیفه فقال علیه السلام فی مثل هذا القضاء و شبهه تحبس السماء ماءها و تحبس الارض

الارض برکاتها قال فقلت لابی عبدالله علیه السلام و ما ترى انت فقال علیه السلام أرى له عليك مثل كراء بغل ذاهبا من الکوفه الى النيل و مثل كراء بغل من نیل الى البغداد و من البغداد الى الکوفه".

۰۹:۲۵ - در این روایت مشخص می شود که با اینکه شخص، ضامن بوده است ولی منافع را مالک نشده است و می بایست بدل آن منافع را می داده است.

۰۹:۴۵ - برخی می فرمایند چون بحث ما در معامله فاسد است و منظور از الخراج بالضمان همان خراج معاملی است و نه شامل "غصب" شود.

۱۱:۲۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام که "قلت لابی عبد الله علیه السلام رجل اشتری جاریه من سوق المسلمین فخرج بها الى ارضه فولدت منه اولادا ثم أتاهما من یزعم أنّها له و أقام علی ذلك البینه قال یقبض ولده و یدفع الیه الجاریه و یعوّضه فی قیمه ما أصاب من لبنها و خدمتها".

۱۳:۲۰ - و در روایتی دیگر "...یردّ الیه الجاریه و یعوّضه بما انتفع".

۱۳:۳۵ - و نیز در روایت دیگر که "...یدفع الیه المبتاع قیمه الولد و یرجع الیه علی من باعه بثمان الجاریه و قیمه الولد...".

۱۴:۰۱ - برخی از این روایات که در بیع فاسد بوده است استناد می کنند.

۱۴:۵۰ - بعضی بزرگان می فرمایند صحبت ما در بیع فاسد است و طرفین مالک عوضین هستند پس منافی که مشتری می برد بحث می شود که بدل بدهد یا ندهد.

۱۵:۵۰ - کسی که مال خودش را بفروشد تمامی منافع را تسلیم به مشتری می کند و در نهایت که بیع فاسد شد باید اصل مبیع و عوض بازگردانده شود ولی ضامن منفعت نیستند و گویا مالک ملک خود و منافع در آن زمان بوده اند.

۱۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بر فرض اینکه قبول کنیم سند روایت "الخراج بالضمان" صحیح باشد که قبول نداریم اما معنای خراج و منافع در مقابل ضمان قرار نگرفته پس "ملك الخراج بسبب الضمان" معنی می دهد و تقدیر هم لازم است و "باء" سببیت است لاجرم تقدیر می شود که "ملك الخراج بسبب الضمان" است و نیز از دیگر روایات نتیجه می گیریم که "ضمان" هم باید "فعلیت" داشته باشد و نه ضمان صوری و معدوم باشد.

۲۰:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس "ملك الخراج بضمان المملکی" فقط در معاملات صحیحه است.

۲۳:۳۰ - روایت "لا یحلّ مال امرء مسلم الاّ عن طیب نفسه" در کلمه "عن" که متعلّق آن "لا یحلّ" است که "حلیّت وضعیّه" است که تنشأ عن طیب النفس.

۲۴:۳۵ - و روایت مسندی که از پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله است که "...لا یحلّ دم امرء مسلم و لاماله الاّ بطبیّۀ نفسه" در اینجا "حلیّت تکلیفیّه" است.

۲۵:۴۰ - بعضی بزرگان می فرمایند که چه حلیّت، تکلیفیّه باشد و چه وضعیه و ارتباط آن با حلیّت انتفاع از مال مقبوض ببیع فاسد بدین گونه "صغری" اینست که هر گاه در موردی "طیب نفس" نبود مالش باقی است در ملک خودش و "کبری" آن همان "من اتلف مال الغير فهو له ضامن" است بعنوان یک قاعده که فقهاء رضوان الله علیهم خصوصیت موارد را اسقاط کردند و مال مردم را اتلاف کردن موجب پرداخت ضمان می دانند پس در مبحث ما مالی که به بیع فاسد است در ملک صاحبش باقیست و استفاده مشتری از آن منافع مساوی اتلاف آن اموال بوده است پس نتیجه می گیرند که ضامن است و "بدل" را بدهد.

۳۰:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این استدلال درست است که "منفعت" همان مال است و معامله فاسد موجب "باقی ماندن ملکیت مبیع در ملک صاحبش" می شود پس انتفاع به مال مأخوذ ببیع

فاسد به منزله ی تصرف در مال غیر بوده است پس مشتری در بیع فاسد ضامن "بدل" و یا "اجره المثل" تمامی آن منافعی می شود که باید به بایع به همراه "مبیع" مسترد گرداند.

۰۱۸۹ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع المستوفاه
(نوار ۱۴ - درس ۱۲) - شب چهارشنبه ۲۶ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۲/۱۳۵۱ ش
۰۰:۲۰ - خلاصه ی بخشی از مباحث گذشته.

۰۴:۰۲ - برخی بزرگان "منافع مستوفات" را "مضمون" می دانند آن هم به این دو نحو استدلال می کنند، اول: دلالة مطابقة دوم: بدلائل التزامية.

۰۵:۱۰ - در مورد استدلال بنحو اول داریم که درباره قاعده "على اليد ما أخذت حتى تؤدى" در اینجا "مای موصوله" شامل "منافع" هم می شود، و مفاد کلمه ی استعلاء که "على اليد" باشد، گفته شد همان "ضمان" است و مراد از "يد" جارحه ی بدن نیست بلکه بمعنای استیلاء است لذا "على اليد" بمعنای ضمان استیلائی است یعنی "على ذی الاستیلاء أخذت..." که در آیه ی مبارکه "قل من بیده ملکوت السماوات و الارض"، "تبارک الذی بیده الملك" و آیات دیگر بمعنای سیطره و مستولی شدن بر شیئی است بنابراین این اسناد "اسناد أخذ" است و اختصاصی هم بمأخوذی که در خارج "وجود عینی" داشته باشد ندارد همانطور که در آیات مبارکه "اخذ" به امور معنویه نیز مترتب می شود مانند "اخذ الله میثاق النبیین" یا "لا تأخذه سنة و لانوم".

۰۹:۳۰ - لذا هر آنچه را که انسان بر آن استیلاء پیدا کند، "ضامن" آن خواهد بود پس استدلال به این آیه به منطوقه دلالت مطابقی می کند بر ضمان منافع مستوفات بنابراین در بحث ما "مبیع به بیع فاسد"، "مضمونه" است و ضمان عین هم مستلزم ضمان "منافع" است.

۱۱:۳۲ - استدلال دوم بنحو دلالت التزامیه است که اگر هم منطوق فقط به ضمان "اعیان خارجیه" منحصر باشد پس این حدیث و قاعده "على اليد" بالملازمه دلالت می کند بر ضمان منافع به این تقریب که، ضمان منافع از آثار ضمان عین است.

۱۳:۰۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر دو استدلال غیر قابل قبول است چراکه بر فرض قبول اصل قاعده و روایت (که قبلاً از نظر سندیت ردّ نموده اند) و بر فرض قبول کردن به اینکه "مای موصوله" بمعنای شمول "منافع" باشد و "اخذ" را هم به معنای معنوی اش بپذیریم و "يد" را هم به معنی "سلطه و

استیلاء" بدانیم ولی غایه این روایت به "اداء کردن" مشروط است "...حتّی تؤدّی (چه چیزی را؟ مأخوذ را)" است لذا این "غایت" یا به جهت بیان استمرار ضمان ید است تا حال اداء یا اینکه به این جهت که "حتّی" مدخولش رافع است.

۱۴:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در هر دو حالت، چیزی که باید استمرار داشته باشد و یا رافعیت داشته باشد، لاجرم می بایست "قابلیت" اداء داشته باشد و می دانیم فقط "اعیان خارجیّه" قابلیت اداء دارند و منافع چون "سکنی" و "رکوب" و ... قابلیت اداء کردن ندارند.

۱۵:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین وقتی چیزی قابل اداء نباشد قهرا در "مغیی" وارد می شود لذا غایت، موجب "تقیید" مغیا می شود (مانند "کلّ شیئی لک طاهر حتّی تعلم أنّه قدر" که معنای معادلش می شود "ما لم یعلم بنجاسته فهو طاهر") بنابراین "ما لم یؤدّ مضمون" و منافع هم که "لم یؤدّ" بودند پس منافع ضمان دارند.

۱۷:۲۰ - اشکالی که وارد می شود اینست که "حتّی تؤدّی" معنایش این باشد که "ما کان فی الید اذا لم یؤدّ مضمون" و منافع هم گرچه قابل اداء نیست ولی "لم یؤدّ" بر آن صادق خواهد بود؟

۱۷:۴۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند جواب اینست که "عدم الاداء" همان "عدم المَلْکَة" است و نه "سالب بانتفاء موضوع" پس ادا نشدن منافع در مقابل ادا شدن در جایی است که قابلیت "اداء" را داشته باشد تا بتوانیم بگوییم "عدم الاداء" بنابراین معنا ندارد بگوییم منافع که "قابلیت" اداء کردن (اداء شدن) را ندارند را بگوییم "لم یؤدّ" هم می شوند قابلیت عدم اداء داشته باشند لذا منظور از عدم الاداء همان عدم المَلْکَة می باشد.

۱۸:۲۱ - همچنین در "حتّی" که آنرا "مقید" موضوع بدانیم صحیح نیست چراکه معنای یدی که اداء نکرده است اگر بخواهیم "غایه حتّی" را همانند "حتّی" در "کلّ شیئی طاهر.." قرار بدهیم، معنایش اینست که "ما کان فی الید و لم یؤدّ" معنای آخری ندارد که "غایت" قرار گیرد.

۱۹:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین عبارت "لم یؤدّ" یکی از این دو معنا را بیشتر نمی گیرد که یا "مبین استمرار مغیّات الی زمانه" است و یا "مبین رافع مغیّات" است که در هر دو صورت باید در مواردی باشند که منفعت، قابلیت اداء را در "خارج" داشته باشد در صورتی که می دانیم "منافع معنویه" هیچگاه، قابلیت اداء در خارج را ندارند.

۰۱۹۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع غیر المستوفاء

(نوار ۱۴ - درس ۱۳) - شب شنبه ۲۹ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۲۳/۲/۱۳۵۱ ش

۰۵:۵۰ - گفته شد به قاعده "علی الید" نمی توانیم استدلال کنیم ضمان منافع مستوفات را چراکه همیشه منافع از اعیان نیستند و منافع معنوی مثل رکوب، سکنی و... قابل "اداء" نیستند.

۰۶:۱۲ - و نیز گفته شد که اینکه احکام ضمان اعیان همان ضمان منافعشان است به این معنی که هرگاه استیلاء بر "عین" وجود داشته باشد پس استیلاء بر منافعش نیز ثابت است در صورتی که این گفته صحیح نمی باشد چراکه ضمان عین نمی تواند سبب ضمان منافع شود زیرا اگر این منافع، واسطه در "عروض" باشند پس اسناد هم مجازی است و اگر واسطه در "ثبوت" باشند که خود عین با منفعتش است.

۱۱:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر منافع، واسطه در عروض باشند که نمی توان منفعت را سبب مالیت عین قرار داد پس وجهی هم ندارد ضمانی که به عین "اسناد" می دهیم به منافعش هم اسناد داده شود ولی در صورتی که منافع، واسطه ثبوت باشند می توان سبب مالیت عین قرار گیرند و می توان ضمان عین را به ضمان منفعتش اسناد داد.

۱۲:۲۰ - قبلاً بیان شد که در منافع مستوفات اگر بیع، فاسد بود در هنگام تسلیم "مبیع"، اگر بایع عالم به فساد بیع بوده پس تسلیم مبیع به اختیار خودش و با علم به اینکه بدلیل فساد معامله، مبیع هنوز ملک خودش است آنرا به مشتری می دهد ولی اگر بایع جاهل به فساد معامله است پس هنگام تسلیم بعنوان اینکه ملک مشتری را به او می دهد لذا مشتری که استیفاء کرد، ضامن منافع عین خواهد بود.

۱۴:۵۵ - یادآوری روایتی که شخص شتری را بجهت انجام کاری کرایه می کند تا به کوفه برود ولی پس از آن به نیل و بغداد رفته پس از پانزده روز باز می گردد و در مبلغ کرایه اختلاف پیش آمده نزد ابوحنیفه می روند که حکمی غلط می دهد و همان سال شخص در موسم حج بخدمت امام صادق علیه السلام می رسد و موضوع را از محضر ایشان سؤال کرده حضرت ضمن مذمت شدید حکم ابوحنیفه به وی حکم صحیح را بیان می فرمایند.

۱۶:۲۰ - دقت در این قسمت از روایت فوق که شخص به حضرت می گوید او از من راضی شد و بخشید پس چگونه است که هنوز بر گردن من کرایه ی تمام این مسیر باقی است که حضرت پاسخ می فرمایند که او پس از قضاوت ابوحنیفه ناامید شد و تو باید به او حکم من را بگویی تا اگر پس از شنیدن آن باز هم تو را حلال کرد آن وقت چیزی بگردن تو نخواهد بود.

۱۹:۰۱ - اما در مورد ضمان یا عدم ضمان بر "منافع غیر مستوفات" از مبیعی که مأخوذ بعقد فاسد بوده، پنج قول داریم:

۱۹:۲۰ - اول: قول مشهور بر ضمان مطلق است.

۱۹:۵۵ - دوم: عدم ضمان است بطور مطلق.

۲۰:۰۵ - سوم: اگر بایع، جاهل به فساد بیع بوده باشد پس مشتری ضامن است ولی اگر عالم بفساد بوده پس مشتری ضامن نخواهد بود.

۲۰:۴۰ - چهارم: اگر بایع عالم بفساد باشد قائل به توقف شده است ولی اگر جاهل بفساد باشد مشتری ضامن است.

۲۱:۴۴ - پنجم: قول به توقف است به طور مطلق.

۲۲:۰۷ - استدلال مشهور به قول اول به قاعده "علی الید" است به اینصورت که استیلاء بر منافع (قبض منافع) هنگامی محقق می شود که ید بر "عین" داشته باشد پس ثابت می کنند ضمانت منافع را.

۲۴:۴۰ - استدلال دیگر مشهور در قول اول به این روایات است.

۲۴:۰۲ - روایت از امام صادق علیه السلام که "ان رسول الله وقف بمنی حتی قضی مناسکها... ثم قال فان دماکم و اموالکم حرام کحرمة یومکم هذا فی شهرکم هذا فی بلدکم هذا".

۲۵:۳۴ - روایت از پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله که می فرمایند "یا اباذر سباب المسلم فسوق و قتاله کفر و اکل لحمه من معاصی الله تعالی و حرمة ماله کحرمة دمه".

۲۶:۱۱ - روایت از امام صادق علیه السلام که می فرمایند "سباب المؤمن فسوق و قتاله فسوق و أکل لحمه (غیبه) من معاصی الله و حرمة ماله کحرمة دمه".

۲۷:۰۵ - برخی بزرگان قبول نمی کنند قاعده "علی الید" را برای ضمان منافع غیر مستوفات را و در مورد روایات هم ارتباطی به منافع غیر مستوفات ندارند.

۱۹۱۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - المنافع غیر المستوفاء (نوار

۱۴ - درس ۱۴) - شب یکشنبه ۳۰ ربیع الاول ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۲/۲۴ ش

۱۰:۰۰ - خلاصه ی جلسه ی قبل.

۰۷:۳۰ - منفعت معنوی (که منافع "اعیان" نباشند) منفعت بالقوه هستند پس وجود خارجی ندارند مانند "سکنا و رکوب و حمل ... لذا "أخذ" بر آنها "صدق" نمی کند بنابراین هنگامی که توسط مشهور گفته می شود که در اجاره، اقباض منفعت باقباض "عین" است، این پاسخ از بعضی بزرگان داده می شود که همیشه عقد "اجاره" نسبت به "عین" است (آجرتک الدار و نمی گوییم آجرتک منفعة الدار) لذا در "اجاره" اقباض به آنچه "ید" بر آن قرار گیرد مستولی می شود.

۱۱:۳۰ - در مورد محترم بودن "مال مسلم" نیز برخی می فرمایند که از روایت ذکر شده، به این دلیل احترام مال مسلمان را به احترام دمش تشبیه کرده اند چراکه همانطور که دم مسلمان هدر نمی رود و الزام پرداخت دیه دارد پس مال مسلمان هم نباید هدر رفته و ضمان آور است و بدل دارد در صورتیکه "قاعده احترام" دلالت نمی کند بر منافی که هنوز بر آن استیلاء پیدا نشده و اتلاف هم نشده و تصرف نشده است که بدل بدهد.

۱۳:۳۰ - بعضی پس از رد کردن دو دلیل قبلی، استدلال می کنند که در جایی هم که "شک" در ضامن بودن مشتری بر منافع غیر مستوفات است، استصحاب عدم ضمان جاری می شود و از "اصل سالب" استفاده می کنند پس اصل، عدم ضمان می شود.

۱۳:۳۵ - و دلیل دیگر هم که اقامه می شود اینست که طبق قاعده "ما لایضمن بصحیحه لایضمن بفاسده"، "منافع" در بیع صحیح ضمان نبوده بنابراین در غیر صحیحش (فاسد) نیز "ضامن منافع غیر مستوفات" نخواهد شد.

۱۴:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما قول برخی بزرگان به اشکال بر دلیل اول (قاعده علی الید) به اینگونه که فرمودند صحیح نیست چراکه "ید" بمعنای استیلاء است و "أخذ" هم سلطه بر شیئی است پس طبق قاعده علی الید که مشهور قبولش دارند و "مغیای حتی"، باید ارجاع شیئی، به مالک، در امور خارجی باشد و نه در امور معنوی لذا بهتر است اینگونه طرح می شد.

۱۹:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در معنای روایت "سباب المسلم فسوق و قتاله کفر" که منظور از "کفر" شدت عقوبت است و منظور از اتلاف مال هم می تواند شدت عقوبت باشد و نه "دادن بدل"، پس ممکن است این روایت ناظر به "وجوب پرداخت بدل نسبت به منافع معنوی غیرمستوفات از مال مأخوذ بیع فاسد" نباشد.

۲۱:۳۵ - پس قاعده ی احترام اثبات نمی کند که منافع غیر مستوفات نیاز به بدل داشته باشد.

۲۳:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد "ما لایضمن" هم هرآنچه که در "حیّز عقد" وارد باشد آنوقت قاعده "ما لایضمن" (در صورت پذیرفتن قاعده) جاری می شود در صورتی که منافع غیر مستوفات که معنوی هستند اصلاً جزو اعیان نبوده پس در حیّز عقد قرار نمی گیرند.

۰۱۹۲ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع (نوار ۱۴ -

درس ۱۵) - شب دوشنبه ۱ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲۵/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - ملخص بخشی از جلسه قبل.

۰۷:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام که "قلت لابی عبدالله علیه السلام رجل اشتری جاریة من سوق المسلمین و خرج بها الی ارضه و ولدت منها اولادا ثم اتیها من یزعم أنّها له و اقام علی ذلك البینة قال علیه السلام یقبض ولده و یدفع الیه الجاریة و یعوّضه فی قیمه ما اصاب من ندمها و خدمتها".

۱۰:۱۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام می فرمایند که "قضى امیرالمومنین علیه السلام فی ولیده (کنیز) باعها ابن سیدها و ابوه سافر فاشتراها رجل فولدت منه غلاما ثم قدم سیدها الاول و خاصم سیدها الاخير فقال هذه ولیدتی باعها ابنی بغیر اذنی فقال خذ ولیدتک و ابنها ...".

۱۳:۲۰ - در این دو روایت که در مقام بیان بوده است و نفرموده اند که باید بدل منافع بدون استیفاء را پرداخت لذا بمقتضای "اطلاق مقامی"، "واجب" نیست پرداخت بدل منافع مستوفات معامله فاسد.

۱۴:۴۰ - و اما در مورد استدلال برخی که بیان می کنند ضمان منافع، به ضمان عین است و از آثار ضمان عین، همان ضمان منافع است چه مستوفات

و چه غیر مستوفات باشند صحبت در ضمان مالیت آن عین است.

۱۸:۳۵ - بنابراین می فرمایند که "ضمان عین" عبارت است از "مالیت آن" و "مالیتش" بمنافعش است لاجرم ضمان عین همان ضمان منافع آن است.

۱۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی میفرمایند این گفته صحیح نمی باشد چراکه که اولاً "ضمان عین" با "ضمان منافع" ملازمه ای بینشان نیست که گاهی ضمان عین باشد و ضمان منافع نباشد مانند عاریه ی مضمونه و گاهی هم منافع هست ولی ضمان عین نیست مانند اینکه "حر" اجیر کسی باشد و جلوگیری از عملش شود پس ضامن منافعش می شوند ولی ضامن خود که حر نیستند.

۲۱:۱۰ - ثانيا ضمان، دليل می خواهد و دليل ضمان عين همان قاعده "على اليد" بود لیکن این دليل شامل ضمان منافع نمی شد که در جلسات قبل مفصلا بیان شد.

۲۲:۴۵ - اگر هم گفته شود که منافع، بتبع عين در حيز "يد" هستند و قابليت "اداء" را به همان تبعیت، دارند بنابراین "قاعده ی على اليد" را شامل می شود.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پاسخ اینست که ما نمی توانیم منافع معنوی که "امر بالقوه" ای هستند را قابل "اداء" بدانیم پس این شمول به قاعده منتفی می شود.

۲۶:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد برهان قیاسی که می فرمایند، باید گفت که "ضمان عين"، همان "ضمان مالیت" آن است ولی "ضمان مالیت" به سبب "ضمان منافعش" است (و همان ضمان منافعش نیست) لذا در اینجا عبارت "بسبب" وجود دارد پس نمی توان نتیجه گرفت که "ضمان العين همان ضمان منافعش" است چراکه حکمی که مسبب دارد هیچگاه سرایت به سبب پیدا نمی کند.

۱۹۳۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان المنافع (نوار ۱۴ -

درس ۱۶) - شب چهارشنبه ۳ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲۷/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - بحث در مورد منافع غیر مستوفات از مال مأخوذ بیع فاسد بود که مثلا فرشی خریداری کرده ولی کنار گذاشته و استفاده نشده است اکنون که آن فرش را بدلیل باطل بودن معامله مرجوع می نماید آیا ضامن بدل انتفاع این چند روز هست یا خیر.

۰۱:۱۵ - مشهور قائل به ضمان به بدل هستند.

۰۲:۰۱ - برخی به این دليل قائل به ضمان هستند که می گویند با اینکه هیچ استفاده ای از منافع نکرده است ولی چون مانع به منفعت رسیدن صاحب آن کالا بوده است لذا ضامن می باشد.

۰۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی مخالف این نظر هستند و می فرمایند اگر منظور از منافع، منفعت حیثیت ذاتیه قابلیت عین باشد و شخص انتفاع ببرد ضامن است اما در اینجا نه انتفاعی صورت گرفته و نه منافع اعیان هستند بلکه منافع معنوی اند که هنوز وجود خارجی پیدا نکرده اند.

۰۶:۳۵ - دليل دیگر مشهور از نظر مال "غصبی" است که هرگاه مالی بطور غصبی در "يد" شخصی بود و حتی منفعی از آن نبرد ضامن "بدل" منفعت آن مدتی است که مال را در اختیارش داشته است.

۰۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد "ید عاریه" که در مقابل "ید حقّه" باشد بدینگونه که هر یدی که مستحق نباشد پس حتما عاریه است عبارت صحیحی نیست چرا که "عدوان" یک امر وجودی است و مقوم به "قصد" می باشد و از آنجا که "ما لم یقصد الیها لوجود لها" پس همانطور که عناوین عقلائیّه که ملاکهای "قبیح و حسن" هستند قوامشان به نیت و قصدشان است بنابراین مشتری که در بیع فاسد، آن مبیع در دستش بوده که یقینا بقصد غصب "نبوده" است پس این دلیل هم کاملا ناصواب است.

۱۱:۲۵ - در مورد "اجماع منقول" هم که حجت نیست.

۱۲:۳۵ - برخی هم که تمسک به اجماع می کنند منظور تمسک به قواعد مسلم ما بین فقهاء است.

۱۴:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد آن روایت کرایه شتر تا کوفه که منجر به رفتن به نیل و بغداد می شود اتفاقا این حکم استخراج می شود که منافعی که از آن شتر غیر مستوفات و بدون استفاده بوده است، "ضمان" ندارد.

۱۶:۳۵ - منافع مستوفات و غیر مستوفات حالات زیر را دارند که:

۱۶:۵۵ - اول: بایع در زمان تسلیم "مبیع"، عالم است به فساد معامله (مثلا نمی خواهد از حرفش برگردد).

۱۷:۳۵ - دوم: بایع در زمان تسلیم مبیع، تشریعا (بنا بر صحت می گذارد) معامله می کند.

۱۷:۵۰ - سوم: جاهل به فساد بیع است و معتقد به صحت معامله.

۱۹:۰۳ - و اما در مورد اول بدلیل اینکه بایع کاملا آگاه به فساد بودن معامله دارد ولی باز هم مبیع را از روی رضایت و علم، تسلیم مشتری می کند هیچ "ضمانی" از برای "مشتری" در کار نیست حتی در "منافع مستوفات".

۱۹:۳۸ - و اما در حالت دوم، بایع تسلیمی که کرده به عنوان صحیح بودن معامله کرده است (اعتقادا أو تشریعا) در اینجا مشتری، "ضامن" منافعی است که "استیفاء" کرده است نه بدلیل قاعده "علی الید" و نه به قاعده "احترام" بلکه دلیل اینست که "استیفاء منافع" همان "اتلاف" بحساب می آید.

۲۲:۰۲ - "استیفاء" بمعنای بدست آوردن منافع است و منفعت عین، قابلیت انتفاع آن است و گفته شد منافع معنویه بالقوه هستند و این دلیل هم قابل پذیرش نیست.

۲۷:۰۷ - دلیل دیگر را مزاحمت مشتری بر انتفاع صاحب مبیع است که هیچ دلیلی بر ضامن بودن منافع نداریم بلکه در مورد اتلاف داریم که "من اتلف مال غیره" و نگفته "من زاحم حق انتفاع المالك فهو ضامن".

۲۸:۴۵ - دلیل آخر، قاعده "حیلولة" است که اگر مال کسی در دست کسی بود و آن را ائتلاف کرد (مثلاً در دریا انداخت با اینکه عین مال وجود دارد ولی قابل دسترس نیست یا دزد ببرد با اینکه می دانیم مال وجود دارد ولی قابل دسترس نیست) باید "بدل حیلولة" به صاحبش بپردازد.

۱۹۴۰ - مبحث البیع - الضمان - المأخوذ بعقد الفاسد - ضمان بدل الحیلولة (نوار

۱۵ - درس ۱) - شب شنبه ۶ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۳۰/۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - در مورد هرگونه انتفاع از مقبوض به عقد فاسد بیان شد طبق صحیحه "ابی ولّاد" (همان روایت از کوفه به نیل و به بغداد و برگشت) نتیجه می گیرند که این تصرفات، بدون اذن بایع بوده پس انتفاعی که شخص از "ملک" مردم ببرد و بدون اذن ایشان باشد (بدل) دارد ولی در مورد انتفاعاتی که نبرده است در بیع فاسد و وجوب به پرداخت "اجرة المثل" یا "بدل" از قاعده "علی الید ما أخذت" گفته شد که نمی توان ثابت نمود.

۰۵:۳۰ - از منظر برخی، "ائلاف" را به موارد عدم استیفاء و بجهت جلوگیری (رفع) بدست صاحب "مبیع" بوده که این هم نادرست است چرا که "ائلاف"، از بین بردن است ولی عدم استیفاء با استفاده از این قاعده موجب ضمان نمی شود.

۰۸:۴۵ - در مورد تمسک به قاعده "من اتلف مال الغیر" هم نمی توان این استدلال را برای ضمان مال مقبوض غیر مستوفات در بیع فاسد دانست که بیان شد.

۱۱:۰۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "اثم" (گناه) با "ضمان" فرق می کند که گاهی ممکن است عملی معصیت داشته باشد ولی ضمان آور نیست.

۱۱:۰۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "اثم" (گناه) با "ضمان" فرق می کند که گاهی ممکن است عملی معصیت داشته باشد ولی ضمان آور نیست.

۱۱:۵۵ - در مورد قاعده "مزاحمت" حق مسلمان و قاعده ضرر هم نمی توان استدلال به این ضمان کرد که باز هم بین کردیم.

۱۲:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند فقط یک دلیل می شود برای ضمان آورد آن هم "ضمان بدل حیلولة" است.

۱۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که سه وجه وجود دارد اول: گاهی مانع، بین "مالک" و رسیدن به خود "مال" اوست و دوم: گاهی حایل شدن است بین "مالک" و "انتفاع" بمالش است و سوم: حایل شدن بین "ملک" و "مالیت" ملک است.

۱۵:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر شخص کاری کند که "مالیت" عینی از بین برود با اینکه خود عین وجود خارجی دارد یا اینکه "عین" وجود دارد و "مالیت" آن هم هست ولی "اضافه ی به مالک" از بین رفته است پس "ضامن" خواهد بود.

۱۷:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که همه این موارد را از روی روایات ذیل استشهاد می کنیم.

۱۷:۳۵ - روایت از امام صادق علیه السلام که "سألته عن المملوك بين شركاء و يعتق احدهم نصيبه و قال انّ ذلك فساد على اصحابه و لا يستطيعون بيعه و لا مؤجرته فقال عليه السلام: يُقَوِّم و يُجْعَل على الذی اعتقه عقوبه و انّما جُعِل ذلك عليه عقوبه لما أفسده" مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس از بین بردن "مالیت" شیئی موجب "ضمان" است.

۱۸:۵۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام "و يعتق احدهم نصيبه فقال عليه السلام هذا فساد على اصحابه يُقَوِّم قيمه و يضمن ثمنه الذی اعتقه لانه افسده على اصحابه".

۱۹:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام که "رجل يأتي البهيمة فقال يُجَلِّد دون الحدّ و يغرم قيمه البهيمة لصاحبها لانه افسدها عليه" در اینجا هم "مال" موجود است هم "مالیت" ولی "انقطاع اضافه" ی به صاحبش می شود.

۲۰:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام در مورد شهادت اشتباهی که "قال عليه السلام ضمنوا ما شهدوا به و غرّموا".

۲۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "منافع" در اجاره، در مقابل "قابلیت" است و "مالیت" آن هم قائم به قابلیت آن است بنابراین هنگامی که "عین" در دست دیگری باشد پس عملاً مانع مالیت آن مال در زمان مشخصی شده است لذا به این دلیل (حیلولة) "ضامن" خواهد بود البته "عالم و جاهل" بودن هم دخیل در حکم است که بیان می شود.

۰۱۹۵ - مبحث البیع - الضمان - ضمان المثل و القیمه (نوار ۱۵ - درس ۲) - شب یکشنبه ۷ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۲/۳۱ ش ۰۲:۴۳ - گفته شد که "اتلاف" در

منافع غیر مستوفات، همان اتلاف مالیّت است و نه انتفاع منفعت است و نه اتلاف انتفاعات مالک است.

۰۳:۵۷ - می دانیم "امر بسیط" هیچگاه جزء پذیر نیست (تجزی نمی شود) مثلاً خانه ای که یکماه اجاره داده می شود پس منفعتش در یک روز یا یک هفته نیست اما گاهی می توان در حین وحدت تکثر هم داشت مانند نور که بسیط است ولی اضافات تعینات امر واحد را کثرت می دهد پس انتفاع حقیقتاً جنبه ی حیلولة دارد.

۰۷:۰۱ - در مورد بایع و مشتری چهار صورت داریم:

۰۷:۳۰ - اول: هر دو عالم بفساد بیع بوده باشند.

۰۷:۰۲ - دوم: بایع عالم باشد و مشتری جاهل به فساد معامله باشد.

۰۸:۴۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در این دو صورت مشتری "ضامن" نیست.

۰۹:۴۰ - سوم: هر دو جاهل باشند.

۱۰:۲۵ - در صورت سوم در منافع غیر مستوفات که معامله فاسد بوده است پس "شک" می کنیم که

"ضمان" پیدا می کند یا نه، الاصل عدم الضمان.

۱۱:۰۱ - چهارم: بایع معتقد به صحّت بوده ولی مشتری عالم است به فساد بیع.

۱۲:۵۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در اینصورت چون مشتری عالم بفساد بوده است نسبت "اتلاف"

ضامن می باشد و در مورد منافع غیر مستوفات "عدم ضمان" است.

۱۶:۰۲ - بیان بحث جدید که نوع ضمان در مورد مال مقبوض ببیع فاسد که آیا "مثل" است یا "قیمت"

است.

۱۶:۲۰ - ابتدا باید دید تعریفات ضمان به "مثلی" و "قیمی" چیست؟

۱۷:۱۵ - و اینکه ضمان اگر در بلدی "مثلی" باشد در بلد دیگر "قیمی"، آیا پس از تلف، ملاک کدامیک

است؟

۱۷:۵۵ - اگر شک موضوعی کردیم که آیا مثلی است یا قیمی پس مقتضی القاعده چیست آیا "اشتغال"

یا "برائت" یا "تخیر" است؟

۱۸:۲۲ - در اجماعاتی که در نوع ضمان (مثلی مثلاً و قیمی قیمه) بحث شده آیا در "شبهه حکمیّه" است که بتوانیم بگوییم بنا بر اجماع، حجت است یا اینکه در "شبهه موضوعیّه" است که اصلاً اجماع در شبهات موضوعیّه اثری ندارد.

۱۹:۰۱ - مشهور و اجماع در نوعیت "ضمان" بر اینست که در مثلیّات، ضمان مثلی است و در قیمیّات، ضمان قیمه است.

۲۱:۲۰ - برخی فرمودند که مراد از ضمان همان "قیمت" است حتی در مثلیّات آن هم می تواند به این دلیل باشد که شیئی که تلف شود جنبه ی عینی دارد و جنبه ی مالی دارد و جنبه ی شخصی، لذا در صورت تلف همان جنبه ی شخصی آن منعدم شد و باید "قیمه" اش را بیاورد بنا بر "علی الید اخذت حتی تؤدّی".

۲۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی میفرمایند که در روایات هرچه داریم از کلمه "ضمان" استفاده شده است و اصلاً نه از "مثل" و نه از "قیمه" بکار نرفته است (مگر در یک روایت که دستور به پرداخت قیمت گفته شده است).

۲۲:۵۰ - روایت از امام صادق که "إذا استُعیرت عاریةً بغير اذن صاحبها فهلكت فالمستعير ضامن".

۲۳:۲۰ - روایت دیگر از امام باقر علیه السلام که "رجل دفع الی رجل وديعةً فوضعها فی منزل جاره فضاعت هل يجب علیه اذا خالف امره و ... فوقریالغ علیه السلام فهو ضامن لها".

۲۴:۲۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام که "سألت ابي عبد الله علیه السلام عن رجل تكارى دابةً من مكان معلوم فنفتت الدابة قال علیه السلام ان كان جاز الشرط (از مقدار مسافت) و هو ضامن و ان دخل واديا لم يوثقها و هو ضامن و ان سقطت فی بئر و فهو ضامن لانه لم يستوثق منها".

۲۵:۴۸ - روایت از امام صادق که "كلّ اجير يُعطى الاجرة علی أن يصلح فيفسد و هو ضامن".

۲۶:۰۵ - روایت دیگر از امیر المؤمنین علیه السلام که "انه علیه السلام استأجر رجلاً يصلح بابه فضرَب المسمار فانصدع الباب فضمّنه امیر المؤمنین علیه السلام".

۲۶:۴۵ - روایت دیگر که "أیما رجل تكارى دابةً فأخذته الذئبة فشقت کرشها فنفتت فهو ضامن الا أن يكون مسلماً عدلاً".

۲۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند از آنچه که از روایات بر می آید حضرات معصومین علیهم السلام همه از عبارات "ضامن" استفاده می فرمایند.

۰۱۹۶ - مبحث البیع - الضمان - تعاریف المثلی و القیمی (نوار ۱۵ - درس ۳) - شب

سه شنبه ۹ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - ملخص جلسه ی قبل.

۰۲:۱۰ - در تعاریف "قیمی" و "مثلی" اولین تعریف از "مثلی" اینست که "ما تساوت اجزائه فی القیمه" که یعنی اگر کمیّت خاصه ای (مبیع) قیمتی داشت لذا نصف آن مبیع معادل نصف قیمت را دارد مثلا اگر یک کیلو گندم ۲ تومان قیمت دارد پس نصف کیلو گندم معادل یک تومان قیمت می خورد.

۰۴:۳۵ - و اما "اجزائه" به معنای "ابعادش" است و مساوات در قیمت به نسبت.

۰۸:۲۰ - تعریف دیگر "مثلی" اینست که "لو امتزج مالان من شخصین کانا مشترکین بالتساوی" که مالی است که در صورتی که در هم آمیخته شوند بتوان به مساوات آن را تقسیم کرد.

۰۹:۰۰ - تعریف دیگر مثلی که "المثلی ما تتساوی اجزائه فی الحقیقه النوعیه".

۰۹:۰۷ - تعریف دیگر هم "ما تماثلت اجزائه و تقاربت صفاته".

۰۹:۱۸ - و نیز "المثلی هو المتساوی من حیث الاجزاء و المنفعه و المتقارب صفاته".

۰۹:۳۰ - تعریف دیگر که "المثلی ما یباع بالکیل و الوزن".

۰۹:۳۵ - و نیز "المثلی ما یجوز فی سلم".

۰۹:۵۰ - برخی بزرگان این تعاریف را "شرح الاسم" می دانند.

۱۰:۳۵ - مرحوم آقای میلانی در تعریف "مثلی" می فرمایند از آنجا که "التالف اما مثلیّ أو قیمیّ" پس "مثلی" تبیعت کلیّ نمی باشد لذا تعریف آنرا به اینگونه بیان می کنند که "المثلی ما کان (فی الغالب) له مماثل فی جنسه (یندرج معه تحت جامع قریب) و یساوی معه فی المالیّه (فعلا)".

۱۶:۰۱ - طبق تعاریف مختلف گاهی گندم و غلات را "مثلی" می دانند و اگر "مرطوب" باشد مانند رطب و انگور برخی "مثلی" می گویند و برخی "قیمی" و حتی خود درهم و دینار بعضی قیمی می دانند و برخی مثلی می نامند.

۱۷:۱۵ - ظروفی که کارخانه ها درست می کنند اگر مواد اولیه اینها قیمی یا مثلی باشد حتی البسه که بافته می شوند باز هم همه اش "مثلی" هستند.

۱۸:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در تعریف "قیمی" اینست که هر چیزی که "مثلی" نبود پس "قیمی" می باشد.

۱۹:۲۰ - آنچه که با دست درست می شود بسیار مشکل است که دقیقاً مانند یکدیگر باشند ولی آنچه که در کارخانجات ساخته می شود عیناً همدیگر تکرار می شوند.

۲۱:۱۵ - برخی می فرمایند "الاصل فی الضمان المثل" و برخی می فرمایند "الاصل فی الضمان القیمه" و برخی "یتخیر المالك بین المثل و القیمه" و برخی دیگر "یتخیر الضامن بین المثل و القیمه".

۲۲:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورت پذیرفتن قاعده "على اليد ما أخذت حتى تؤدى" که می گوید آنچه را که اخذ شد باید بازگردانده شود و از آنجا که "اعطاء مثل الشيء اعطاء نفسه" بنابراین "الاصل على خروج الضمان اعطاء المثل" می باشد.

۱۹۷۰ - مبحث البیع - الضمان - المال المثلی (نوار ۱۵ - درس ۴) - شب چهارشنبه

۱۰ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۳/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۳ - گفته شد که در بیع فاسد اگر مأخوذ ببیع فاسد، "تلف" شد پس ضمان در مال مثلی بمثل است و در مال قیمی به قیمت است که "مشهور" این را می گویند.

۰۱:۳۰ - تعاریف مختلف مثلی و قیمی نیز بیان شد.

۰۳:۲۵ - در تمامی روایات، قریب چند صد روایت در مورد ضمان که "از ضامن" استفاده شده و بندرت از "قیمه" استفاده شده ولی از "مثل" که بهیچ وجه استعمال نشده است (غرامت به قیمت و ثمن آمده است ولی "یضمن بمثله" وجود ندارد).

۰۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس در هر جایی که "شک" کردیم ضمان بمثل است یا قیمت، لاجرم به مقتضای "اصول عملیه" رفتار خواهیم کرد که بیان می شود.

۱۰:۰۱ - در تعریف مال مثلی که از عبارت "متماثل" استفاده شد تعریف تماثل به این است که هیچ مائزی بین آنها در مالیت نباشد بلکه ممکن است از حیث خصوصیات شخصیه تمایزاتی داشته باشند ولی از جهت "مالیت" یکسان باشند.

۱۲:۰۳ - و مراد از "اجزاء" یعنی مصادیق.

۱۲:۲۰ - و مراد از "یتساوی من حیث القیمه" هم یعنی وقتی نصفشان کردیم آن نصف همقیمت نصف قیمتش باشد.

۱۳:۰۵ - "مای موصوله" در تعریف "ما یتساوی أجزائه من حیث القیمه" اختلاف در قیمت باشد که معنا نمی دهد ولی اگر منظور مای موصوله "صنعت" باشد دو جهت داریم اگر تساوی "حقیقی" در خارج باشد که چنین نیست و اگر تساوی "تقریبی" باشد منتقض می شود به "قیمت" پس در تعاریفی که از ما یتساوی استفاده می شود مشکل داریم.

۱۶:۴۰ - در تعاریف مختلف از "مثلی" ایراداتی وارد است ولی در تعریف مرحوم آقای میلانی که "المثلی ما کان له فی الغالب مماثل فی جنسه یندرج معه تحت جامع قریب و یتساوی معه فی المالیه فعلا" هیچ ایرادی وارد نیست چراکه:

۱۷:۰۱ - اولاً: "ما کان له فی العاده الغالبه" پس چیزهای "نادر" را در بر نمی گیرد.

۱۴:۱۲ - ثانیاً: "تماثل" به قول مطلق است و مائزی از حیث "صفت و حالت و خصوصیت" بینشان درخصوص رغبت و مالیت نباشد.

۱۷:۲۰ - ثالثاً: "جامع" هم جامع خاص را می گیرد که آخرین خصوصیتی که مدخلیت دارد را هم در بر می گیرد.

۱۸:۳۰ - برخی چهار چیز را در "مثلی" معتبر می دانند:

اول: اینکه "مماثل" آن وجود بوفور داشته باشد چراکه اگر وجود نداشته باشد که به عهده نخواهد آمد و در "ذمه" نمی آید و اگر هم بطور نادر وجود داشته باشد که قیمتش بالا می رود و قاعده "لاضرر" در کار می آید و رافع ضمان می شود.

۲۰:۴۵ - دوم: طوری نباشد که بواسطه مرور ساعات یا ایام و فصول در قیمت آن تغییر بشود پس "انگور" قیمی است چراکه پس از چند روز می پوسد پس این "مثلی" نیست و همچنین "رطب". (که این مورد در تعریف آقای میلانی نمی گنجد چراکه عنوان خاص فرمودند و انگور پلاسیده با انگور تازه دو عنوان متفاوتند)

۲۲:۱۸ - سوم: تماثل صفات ملازم با "تساوی در مالیت" باشد.

۲۴:۲۰ - چهارم: "مثلی" آنست که "وجودش" به خلقت اصلیه الهیه اولیه وجود داشته باشد و "هیأتش" را آدمی با صنع (چه دستی و چه کارخانه ای) ایجاد کرده باشد.

۱۹۸۰ - مبحث البيع - الضمان - ضمان المثلی أو القیمی (نوار ۱۵ - درس ۵) - شب

یکشنبه ۱۴ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۷/۳/۱۳۵۱ ش

۱۲:۰۰ - ملخص جلسات گذشته.

۱۵:۰۶ - گفته شد در معتبر بودن مال "مثلی" چهار چیز لازم است اول: باید مثل آن مال، در خارج وجود داشته باشد وگرنه اسقرار در ذمه، برای امری که وجود خارجی ندارد، بی معناست و البته باید بوفور یافت شود چراکه برای "تحصیل" مماثل آن، هزینه ی بسیار و خارج از عرف متداول، لازم نباشد و الا قاعده "لاضرر" حاکم خواهد شد.

۵۹:۰۶ - دوم: تماثلشان در صفات باید ملازم با تساوی در "مالیت" باشد.

۲۸:۰۷ - سوم: مماثل آن طوری نباشد که با گذر زمان یا فرسودگی و کهنه شدن، جاگزین آن شود مانند رطب تازه و ترشیده.

۱۸:۰۹ - چهارم: مال مثلی آنست که "ماده" و "هیئت" اش در خلقت اولیه بدست پروردگار باشد، مانند گندم و خرما و حبوبات که نوعاً "ماده" و "هیأتشان" هر دو ب صنع الهی است ولی اگر ماده اش مخلوق اولیه خدا بود ولی هیأتش ب صنع بشر (دخاله انسان چه بدست آدمی و چه با دستگاه در معمل و کارگاه و کارخانه جات) باشد، دیگر مثلی نیستند و "قیمی" می باشند.

۳۰:۱۲ - دلیل مشهور، نسبت به مورد چهارم اینست که اگر قرار باشد مصنوعات بشری را هم "مثلی" در نظر بگیریم آنوقت در جایی که شخص، "اتلاف" کند و ضمان پیش آید پس غالباً "ماده"، ملک یک شخص است و "هیأت"، ملک شخص دیگر (مثلاً گندم ملک صاحبش ولی آردش بدست شخص آسیابان انجام شده و هیأتش که آرد می باشد ملک دیگری است) پس در اینحالت باید "مثل" آن را به کدامیک پردازد لذا ناچارند که "قیمی" در نظر بگیرند چراکه قیمت را می شود (به نسبت مال و هیأت) به هر یک پرداخت.

۱۵:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دو مرحله داریم (موضوع و حکم) و ما هنوز در مرحله ی تعریف "موضوع" هستیم و آوردن حکم در این مرحله خلط مبحث است (که هرگاه مال مثلی، مشترک بین دو یا چند نفر بود حکمش چه خواهد بود).

۱۷:۰۵ - در موارد دوم و سوم، مرحوم آقای میلانی هر دو مورد را "معتبر" می دانند چراکه در تعریف "تالف" می فرمایند که "التالف المثلّی ما كان له مماثل يندرج معه تحت جامع واحد" که این شروط دوم و سوم مندرج در تعریف "مثلی" بود که مرحوم آقای میلانی فرمودند.

۱۷:۴۵ - در مورد "اول" و "چهارم" مربوط به "حکم" است و نه "موضوع" که بیانش در جایگاه تبیین حکم، ارائه خواهد شد.

۱۸:۳۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنابراین هر مالی که غالباً "مماثل" دارد "مثلی" است مانند هر آنچه از کارخانه جات بیرون می آید و شبیه هم اند مانند درهم و دینار و رطب و انگور (بشرطی که مماثلشان در تازگی و درجه بندی در همان مستوی باشد) مثلی اند.

۲۰:۱۵ - در هر جایی که "مثلیّت" یا "قیمت" مسجّل باشد به حکمش عمل می کنیم و در جایی که مشکوک بین مثلی و قیمی بودیم مجبور به "صلح" و عمل طبق قاعده هستیم.

۲۰:۴۳ - احتمالات ششگانه از برای حکم مثلی و قیمی:

۲۱:۰۱ - احتمال اول: اصل اولیّه اینست که در هر مالی که تلف شد باید "مثلش" را بپردازد چراکه ضمان به "اداء" مال را دارد و وقتی خود مال تلف شده است باید شبیه (ما یقاربه فی جهات الشخصیه و المالیه) آن را اداء کند و در عبارت "کلّ التالف یضمن بمثله الاّ قیمی" در تمامی مخصّصات لبّیه (الاّ قیمی) باید به عام، عمل کنند (که اجماع، قدر متیقّن را گرفته باشند).

۲۳:۵۲ - احتمال دوم: اگر شک ما بین "مثلی" و "قیمی" داشته باشیم باید شخص ضامن، "ضامن قیمت" آن شود چراکه هر شیئی دو جنبه ی "عینیّت" و "مالیّت" دارد و هنگامی که جنبه ی "عینیّت" آن از بین رفته است قابلیت احیای جنبه ی "مالیّت" آن ظهور می کند بنابراین در اینجا "الاصل فی ضمان التالف أنّ یضمن بمالیّته الاّ ما ثبت بالاجماع أنّ یضمن بمثله" که روایات در "یضمن بقیمته" هم موجود است و در برخی روایات "ثمن" آمده است.

۲۶:۵۰ - احتمال سوم: "ضامن" مخیر است بین پرداخت "مثل" یا "قیمت".

۲۷:۰۱ - احتمال چهارم: اختیار دریافت خسارت با "مالک" است که شخص را "الزام" کند به مثل یا قیمت آن.

۲۷:۱۴ - احتمال پنجم: ضامن، مردّد باشد بین اینکه "فراغ ذمه اش" با پرداخت مثل است یا قیمت آن، بنابراین در این حالت باید هر دو شیئی (مثل و قیمت آن) را در نزد مالک "حاضر" کند تا یکی از آن دو را

مالک بردارد ولی چون "علم اجمالی" به ملکیت یکی از این دو از برای ضامن و مالک داریم باید "قرعه" انجام شود.

۲۸:۴۸ - احتمال ششم: اگر در احتمال پنجم "تصالهی" بینشان نشد به نزد "حاکم شرع" رفته تا هر چه حکم کند لازم الاجراء شود. (یقسّم بینهما و یکون تقسیمه صلحا "فهریّا" بینهما).

۰۱۹۹ - مبحث البیع - الضمان - التخییر (نوار ۱۵ - درس ۶) - شب دوشنبه ۱۵ ربیع

الثانی ۱۳۹۲ ق - ۸/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی جلسه قبل.

۰۴:۴۵ - برخی بزرگان "اصل براءت" را در اختیار ضامن به پرداخت مثل یا قیمی را جاری می دانند که گویا مقصود اینست که با اینکه ضامن یقین به "اشتغل ذمیت" نسبت به پرداخت دارد ولی شک می کند که آیا خصوصیت مثلیت یا خصوصیت قیمیت هم وجوب دارد لذا براءت جاری شود و تخیر بین پرداخت نسبت به قیمی و مثلی پدید می آید.

۰۷:۵۸ - برخی دیگر می فرمایند "تخییر" نمی تواند متصور شود چراکه "مثلیات" متعین به دادن مثل در صورت اتلاف است ولی در "قیمیات" به دو نحو است که اگر در قیمیات "بطور ارفاق" بگویند قیمت را بدهد پرداخت می کند ولی اگر مثل را داد که چه بهتر لذا در شک بین "تعیین" و "تخییر" به مقتضای "اصالة الاشتغال" حکم به "تعیین" می کند چراکه باعطای "مثل" از ذمه اش خارج می شود ولی با اعطای قیمت، شک پیش می آید که شاید جنبه ی مثلی داشته و او قیمت داده است.

۱۲:۵۰ - و نیز می فرمایند که در تعریف "قیمه" اینست که "ما یتقدّر به مالیه الشیء" پس شیئی که تلف شد فلان مقدار می ارزد (درهم دینار تومان هرچه) و همین قدریت

همین قدریت مشخص کردن و تعیین کردن قیمت، نشان از "مالیت مقیده" است و در "مثل" هم که "مالیت مقیده" بود لذا دوران امرین متباینین خواهد بود و به هیچ وجه "تخییر" جایز نیست.

۱۵:۰۸ - بعض بزرگان نیز می فرمایند که ضامن که شک بین پرداخت "مثلی" و "قیمی" دارد پس شک بین "متباینین" دارد ولی از جهتی موافقت قطعی از برای ضامن متعذر است چراکه احتیاطی که ضامن دارد معارض با احتیاط مالک است چراکه همینطور که ضامن مردد است پس مالک هم مردد است بین استحقاق

دریافت مثل دارد یا قیمی و نمی تواند هر دو را ملک خود بداند حتی ضامن هم هر دو را با علم به اینکه هر دو (مثل هم قیمت) ملک مالک باشد را نمی دهد (و قرار بر بخشیدن نیست).

۱۸:۵۸ - بنابراین ضامن ممکن است "مخیر" به پرداخت مثل یا قیمت باشد ولی تخییر مالک، درکار نیست چراکه مالک (صاحب)، جامع (هر دو) را مالک (در ملکش) نبوده است.

۰۲۰۰ - مبحث البیع - الضمان - التعیین (نوار ۱۵ - درس ۷) - شب سه شنبه ۱۶

ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۹/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۵ - هنگامی که شیئی تلف می شود و دارای "ارزش معینی" در هنگام تلف داشته است (قیمی) و گاهی هم، عین شیئی را پس از تلف، از او طلب می کنند. (مثلی)

۰۱:۳۰ - برخی معتقدند که اصل، "تخییر ضامن" است به این معنا که ضامن، مختار است به پرداخت "مثل" مبیع یا "قیمت" آن، و دلیل این بزرگواران، "اصالة البرائة" است که گفتیم در این مورد استفاده از اصالة ی براءة مردود است چراکه جریان اصالت براءة در جایی است قدر متیقن واجب باشد و ما زاد آن مشکوک در صورتی که در اینجا، اصل را "تخییر" گرفتیم.

۰۲:۵۰ - برخی دیگر می فرمایند که ضامن، شک می کند بین پرداخت قیمت شیئی یا مثل آن، در اینجا اگر بخواهد هر دو را در مقابل "مالک" بگذارد، این مشکل پیش می آید که مالک هم می داند مالک فقط یکی را می تواند بگیرد و نه هر دو را.

۰۵:۰۱ - می دانیم ضمان، "مغیا باداء" است و اداء هم رافع "ضمان" می باشد پس اگر معنای "اداء" را اعطاء ضامن و اخذ مالک بدانیم ممکن است اختیار بیاید ولی معنای "اداء" در ضمان بمعنای "اقباض" است و اقباض "محقق" نمی شود مگر

مگر اینکه مال از ید ضامن خارج شود و در ملک "مالک" قرار گیرد پس به صرف "علم اجمالی" بین دو مال نمی شود اداء، محقق شود (چون قرار به بخشیدن هر دو را که ندارد) اینجا است که باید "مصالحه" کنند یا "قرعه کشی" کنند یا به حکم "حاکم شرع"، تمکین کنند.

۱۰:۳۰ - برخی دیگر می‌فرمایند که در قیَمیات، قیمت را، از باب "ارفاق" در نظر می‌گیرند ولی در "مثلیات"، متعیّن به "مثل" خواهد بود و هنگامی که تردید بین مثلی و قیمی پدید آمد به این معنا که آیا دَوْران امر بین "تعیین" و "تخیر" است و اصل بین آن دو "تعیین" می‌باشد.

۱۲:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند دَوْران امر بین "تعیین" و "تخیر" پنج قسم دارد:

۱۲:۵۵ - اول: "مکلف به" معیّن است مثلاً حفظ امانت واجب است ولی نمی‌داند این حفظ با در خانه نگاه داشتن آن شیء محقق می‌شود یا در صندوق، نگاه داشتن مصداق حفظ امانت است یا اینکه "مخیر" است به هر کدام، از آنجا که یقین به حفظ مال داریم ولی شک در چگونگی حفظ آن داریم پس دَوْران امر بین تحصیل "اکثر" و "اقل" است که امانت را در مطلق خانه نگه دارد (که اکثر است) یا در صندوق نگاه دارد (که اقل است) در اینجا یقیناً باید "تعیین" را در نظر بگیریم.

۱۵:۲۰ - دوم: می‌داند چیزی بر او واجب است ولی مردّد بین "تعیین" و "تخیر" می‌باشد مثلاً شخص مُحرم می‌داند باید بعد از پایان اعمال، از احرام خارج شود (این مقدار واجب است) ولی شک دارد که برای خروج از احرام "حلق" کند یا "ناخن بگیرد".

۱۶:۳۰ - سوم: می‌داند واجب به امری است ولی نمی‌داند آن شیء "عدل" دارد یا ندارد مثلاً شخص می‌داند اطعام ۶۰ نفر مسکین بر او واجب است ولی دَوْران امر دارد بین اطعام دادن و آزاد کردن بنده، که آیا می‌تواند بجای اطعام شصت نفر، یک نفر را آزاد کند.

۱۹:۰۱ - چهارم: می‌داند دو چیز واجب است ولی نمی‌داند "واو" عطف است به هردو یا تخیر بین یکی از آن دو.

۱۹:۵۰ - پنجم: دو حکم "تعیینی" وجود دارد اما به جهت عدم قدرت انجام هر دو عمل توسط شخص، "تزامم" بینشان پیش می‌آید در اینجا اگر یکی "اهم" بود "تعیین" در کار می‌آید ولی اگر هر دو "مهم" بودند لاجرم "تخیر" برای ضامن در عمل به یکی از آن دو می‌باشد.

۲۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که در موارد "دَوْران بین امرین" که مردّد بین "اکثر" و "اقل" باشد که شک میان "تعیین" و "تخیر" است، می‌دانیم واجب، همان "جامع اکثر" است ولی چون شک در "خصوصیت" داریم پس لاجرم "اصالة البرائة" جاری می‌شود لذا "تعیین" دیگر معنا ندارد و نتیجه "تخیر" است.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مواردی که شک بین دو وجوب برای هردو امر را دارد یا واجب بودن یکی از آندو را دارد باید به آن مقداری که "یقین" دارد عمل کند (تخیر) لذا قاعده اصالة بر مورد مشکوک (تعیین) جاری می شود بنابراین نتیجه "تخیر" می شود.

۰۲۰۱ - مبحث البیع - الضمان - التعین و التخییر (نوار ۱۵ - درس ۸) - شب سه شنبه ۱۷ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۳/۱۰ ش

۰۳:۱۵ - بحث دیشب را دوباره مرور می کنیم.

۰۵:۰۴ - قسم اول (دوران امر بین تعیین عقلی و تخیر عقلی): گاهی "شبهه" در خروج از "عهده" است بعد از یقین به "اشتغال بذمة" پس شک در مقام "امثال" مردّد می شود بین "تعیین" و "تخیر" که هر دو "عقلی" هستند.

۰۶:۰۱ - مثلاً در مقام امثال، وجوب "ازاله عین نجاست" را می داند ولی شک می کند در دو دفعه یا سه دفعه آبکشی.

۰۶:۵۰ - یا همان مثال امانتی که در خانه نگه می دارد یا در صندوق که "حفظ امانت" واجب است ولی در چگونگیش مردد است.

۰۸:۴۵ - بنابراین دوران امر در مقام امثال است لذا اصالة التعین جاری می شود و آنچه را که احتمال در مداخلیتش را می دهد بوجود بیاورد.

۰۹:۱۵ - قسم دوم (دوران امر بین تعیین شرعی و تخیر عقلی): اما گاهی دوران است ما بین تعیین عقلی و تخیری شرعی مثلاً در "رکوع" واجب است ذکر، آیا مطلق ذکر بگوید یا تسبیح هم می تواند بگوید که در اینجا آن مقداری که جامع است و یقین بوجوبش دارد همان مطلق "ذکر" است پس اصالة البرائة بر خصوصیت تسبیح جاری می شود. (در صورتی که برای امثال اینگونه خصوصیات، "دلیل لفظی" نداشته باشیم)

۱۲:۵۰ - قسم سوم (دوران امر بین تعیین شرعی و تخیر شرعی): در اینجا سه حالت وجود دارد:

۱۳:۲۵ - اول: شبهه موضوعیه، دوم: در شبهه الحکمیه، سوم: دو حکم متزاحمین.

۱۴:۱۵ - اول: در شبهه موضوعیه، شخص می داند مثلاً کفاره بر او واجب است ولی شک دارد که کفاره است معین است یا مخیر.

۱۵:۲۰ - دوم: در شبهات حکمیّه، مثلاً در كفاره باید هم اطعام بدهد هم آزاد کند یا یکی کافی است یا اینکه چیزی بر او واجب است نمی داند "عدل" دارد یا ندارد.

۱۶:۵۵ - سوم: در حکمین تعیینی که تزامم در قدرت انجام یکی است که قاعده اینست که هر گاه تساوی در اهمیت داشتند "تخیر" می آید و اگر یکی اهم بود نتیجتاً مهمتر "متعین" است ولی هنگامی که دوران امر بین اهمیت هر کدامیک شد و شک در اهمیت کردیم اگر مسلک در واجب "تخیری" انجام هر دو است که جمع بین آن دو باشد پس "تخیر" است.

۲۰:۲۸ - و اگر مسلک واجب تخیری این باشد که دو واجب مشروط داریم که انجام یکی دیگری را ساقط می کند پس اگر شک کرد نتیجه "تخیر" است.

۲۱:۲۵ - و اگر مسلک در واجب تخیری با مصلحت سومی که مزاحم است و سبب ترک یکی از آن دو واجب است در اینجا یقیناً "تعیین" است چرا که هر دو واجب بودند و شک در مصلحت سومی هم می آید.

۲۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در "دوران بین مثلث و قیامت" یا شبهه مصداقی است یا حکمی است که بر اساس موارد فوق عمل می کنیم.

۰۲۰۲ - مبحث البیع - الضمان - تخیر المالك (نوار ۱۵ - درس ۹) - شب شنبه ۲۰ ربيع الثاني ۱۳۹۲ ق - ۱۳/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - در مبحث ضمان در مبيع ببيع فاسد، چنانچه مبيع، تلف شد اگر "مثلی" بود ضامن مثل آن شیئی است و اگر "قیمی" باشد ضامن پرداخت معادل قیمتش است.

۰۰:۲۵ - در صورت داشتن "شک" به اینکه این "مبيع"، مثلی است یا قیمی و از تعریف قیمی و مثلی گاهی این شک بوجود می آید و در برخی موارد "شبهه موضوعی" نیز پیش می آید و نیز گاهی "شبهه مفهومی" نیز پدید می آید.

۰۲:۳۰ - در احکام پرداخت ضمان بیان شد که گاهی حکم در "تخیر ضامن" است یا "تخیر مالک" است یا "قرعه" یا "أصله المثل" است یا "أصله القیمه" یا "صلح قهری" یا "تنصیف" است.

۰۲:۵۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نسبت به "تخیر ضامن"، به هیچ وجه قابل قبول نیست چرا که ضامن باید یقین پیدا کند به رفع اشتغال ذمه اش و در صورت "شک"، جریان اصل برائت در تخیر ممکن نیست.

۰۸:۱۰ - معنای "تخیر" اینست که در قیمیات، ضامن مخیر است به پرداخت مثل یا قیمت معادل مال تلف شده و نیز بمناسبت اینکه وجود ملاک واحد، موجب می شود به وجوب جامع واحد پس اشتغال ذمه به جامع، متیقن است ولی اینجا شک در قیمی بودن یا مثلی بودن شیئی می رود لذا در اینجا نیز "اصل برائت از مثل" جاری نخواهد شد پس باز هم برای "تخیر ضامن" دلیلی نداریم.

۱۱:۰۱ - اما در مورد "تخیر مالک" بین دریافت مثل یا قیمت، برخی می فرمایند بدلیل اینکه اجماع، تخیر ضامن را مردود می دانند و چون در تخیر مالک، "مبیع" پس از "تلف" دیگر وجود خارجی ندارد (که علی الید ما أخذت حتی تؤدی) را ضامن به او بدهد پس یا "بدلی" درکار است یا "معادلی" بنابراین "اصل عدم برائت ذمه ی ضامن" جاری می شود به آنچه را که مالک بدان "راضی" شود (پس یقیناً ذمه اش ساقط می شود) چرا که استصحاب می شود به پرداخت آنچه که مالک را راضی کند.

۱۵:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینکه اولا اجماع در این موارد، کاشف از رأی معصوم نخواهد بود ثانيا در اینجا اجماع بر "عدم تخیر" بمعنای عدم تخیر فی نفس الامر است این در حالی است که ما علم داریم به اینکه فی نفس الامر "تخیر" ندارد (که یا "مثل" است یا "قیمه") پس نیازی به "اجماع" نیست.

۱۷:۲۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد اینکه اصل، "عدم برائت ذمه الضامن الا بما یختاره المالك" یا "بما یرضی به المالك" نادرست است چراکه اصل عدم برائت ذمه ی ضامن مگر به پرداخت آنچه را که مالک مستحق آنست می باشد و منحصر در رضایت و اختیار "مالک" نیست.

۲۰:۱۴ - مرحوم آقای میلانی در مورد اینکه برخی معتقدند بایستی آنچه را که مالک، اختیار می کند آن را بدهد، می فرمایند وقتی "بدل" را تهیه کند گویی عینتش را وجود خارجی داده است (با حاضر کردن هردو "بدل و قیمت").

۲۱:۲۰ - بعضی دیگر می فرمایند که ضامن، علم به اشتغال ذمه اش دارد ولی شک در مثل و قیمت دارد پس اگر "مالک" یکی را اختیار کند، ضامن یقین می کند که ذمه اش فارغ شده است چراکه اگر منتخب، مطابق واقع باشد که مالک مستحق بوده پس ذمه ضامن قهراً ساقط شده است و اگر منتخب، بدل آن بوده که بواسطه رضایت مالک باز ذمه ضامن، ساقط می شود.

۲۲:۴۹ - و نیز معتقدند اگر ضامن آن چیزی را بدهد که "ما لایرضی به المالك" باشد در نتیجه، شک در فراغ ذمه دارد لذا آنچه که ضامن را متیقن به پرداخت ضمان می کند آن چیزی است که مالک انتخاب کند.

۲۴:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر ضامن، رضایت به "تخیر مالک" داشته باشد صحیح است وگرنه انتخاب مالک با عدم رضایت ضامن صحیح نخواهد بود.

۲۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "تخیر مالک" نمی تواند "متعین" باشد لذا نه "تخیر ضامن" را قبول داریم نه "تخیر مالک" را.

۰۲۰۳ - مبحث البیع - الضمان - اصاله الضمان بالمثل (نوار ۱۵ - درس ۱۰) - شب

یکشنبه ۲۱ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۴/۳/۱۳۵۱ ش

۰۱:۲۳ - برخی نیز اصاله الضمان بالمثل را می فرمایند که در صورت شک به اینکه مال، مثلی بوده یا قیمی به "مثل" می پردازیم.

۰۲:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "شبهات مصداقیه" چند نوع است اول اینکه در مفهوم "بین" است و در "مصدق" شک می کنیم پس احتمال انطباق عنوان، وجهی ندارد که بدان تمسک کنیم چه عنوان "عام" باشد یا عنوان "خاص".

۰۳:۰۱ - دوم اینکه شبهه مصداقیه باشد و مخصّص خورده باشد پس اگر شک در مصداق خارجی کردیم که مصداق عام است یا تخصیص در اینجا نیز نمی توان تمسک به عام کرد.

۰۴:۰۵ - در شبهات مفهومی که مخصّص، شبهه مفهومی را تخصیص دهد مثلاً "کل مکلف يجب علیه التمام الا المسافر" و مخصّص، "مسافر" را تخصیص داد یا اینکه "اکرم الناس الا الفاسق" که مطلق گناه باشد یا فقط ارتکاب کبائر باشد در این موارد تمسک به عام می کنیم (هنگامی که مخصّص مجمل باشد قدر متیقّن از مخصّص گرفته می شود و در مازاد، به عام تمسک می کنیم).

۰۵:۵۸ - در مواردی هم که مخصّص "لبّی" باشد، قدر متیقّن (که علم به خارج بودنش داریم) تخصیص داده می شود و در مابقی تمسک به عام می شود.

۰۶:۲۱ - برای "ضمان بمثل" چند نوع تقریب شده است:

۰۶:۴۰ - اول: "الضمان بمعنی الکفالة" پس ضامن، کفیل است و کفیل به این معناست که "کفیل هر شیئی باید آن شیئی را بمحلش برساند یا اینکه آن را بدست صاحبش برساند" پس اگر شیئی در دستش تلف

شد ضامن است و باید "مثل" را بدست برساند در صورتیکه اگر "قیمت" را بدهد به منزله ی این نیست که "خود شیئی را ارجاع" کرده باشد.

۰۸:۱۰ - دوم: ضمان هر شیئی در مثلثات، بمثل است و در قیمیات، مخیر بمثل یا قیمت است پس هنگامی که شک می کند که تعیین است یا تخیر، چون می داند با پرداخت "مثل" اشتغال بزمه اش از بین می رود (ولی شک در مُسقط دارد) پس "الاصل عدم السقوط بذلک المسقط" می باشد بنابراین باید "مثل" را بدهد.

۰۹:۵۵ - سوم: از قاعده ی "علی الید ما اخذت حتی تؤدی" این کنایه ای باشد از این عبارت که "لو تلف فهو ضامن" پس خسارتش بر ضامن است بنابراین در این تقریب که ضمان را بمعنای امر تعلیقی بدانیم اما "کنایه" بودن خلاف "اصل" است که مفهوم مطابقی می توانست مقصود باشد بنابراین نادرست است که حمل بر کنایه کند چراکه "کنایه" خلاف "ظاهر" است.

۱۳:۲۵ - مالی که تلف شده بود، قبل از تلف دارای صفات کثیره ای بوده است از "عینیّت" و "شخصیّت" و "صنعیّت" و "نوعیّت" و "واجدیّت" صفاتی که متداول در عرف "عقلاء" بوده یا در نزد "مالک" بوده است که علاقه مند به صفات آن بوده است پس وقتی "تلف" شد و "اداء" نشد بنابراین تالف، باید رافع ضمان هر آنچه که در عهده از جمیع صفات شیئی بوده است، باشد و این در صورتی است که ضمان به "مثل" کند چراکه در ضمان قیمت خسارت کدامیک از صفات تلف شده را بپردازد.

۱۷:۱۵ - در مورد "قیمیات" اجماع وجود دارد که قیمت داده شود و مفهوم قیمت، مجمل است بنابراین هر جا که مخصص مجمل بود و اجمال مفهومی داشت قدر متیقن را می گیریم.

۱۹:۰۱ - اگر "مخصص" نمی بود در همه ضمانها ضمان "بمثل" لازم می شد حتی اگر در مثلی بودن و قیمی بودن شک می کردیم.

۰۲۰۴ - مبحث البیع - الضمان - اصالة الضمان بالقيمة (نوار ۱۵ - درس ۱۱) - شب

دوشنبه ۲۲ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۵/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۳ - بحث در اصالة المثل بود که تالف مردد شود بین مثلی و قیمی که دو وجه از آن را بیان کردیم.

۰۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد "قاعده علی الید" بدلیل عدم اعتماد به "سندش" که از سمره بن جندب ملعون است بنابراین جا ندارد به قاعده علی الید، دلالت کنیم.

۰۳:۰۵ - بیان وجه دیگر که دوران امر بین "تعیین" و "تخیر" بود و اگر قرار باشد اصل، را همان "تعیین" بگیریم، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ما دلیلی بر این نداریم که "تخیر" در قیّمیات باشد و بر فرض قبول "تخیر" در "قیّمیات"، بدلیل وجود معنای جامع در قیّمیات، به این معنا که ضامن، مخیر است به اینکه "مثل" را پرداخت کند یا "قیمت" شیئی را پس "یدور الامر بین التعین و التخیر" به معنای "یدور الامر بین الكلّی و فرده" و هرگاه تردید بین "کلّی" و "فردی از کلی" بوجود آمد از قبیل "اقل" و "اکثر" است لذا "مثلیّت" قابل اثبات نخواهد بود.

۰۶:۰۴ - وجه سوم: ادّله ی ضمانات به کثرتش، ایکال "بعرّف" شده است که چند صد روایت در این باب آمده است.

۰۷:۰۸ - روایت "من اخرج رجلا من بيته ليلا فهو ضامن الى أن يرجع الى داره" که ضمان بمعنای "کفیل" آمده است که در عهده ی اوست تا برگرداند وی را به محل خودش.

۰۸:۰۵ - پس هرگاه شیئی تلف شده باشد باید "مثل" شیئی را ارجاع کند که گویی خود شیئی را مرجوع کرده است لذا "الاصل الضمان بالمثل".

۰۹:۰۸ - برخی بزرگان می فرمایند که اصل، در "ضمان تلف"، همان "مثل" است "الاّ ما خرج به الدلیل" آنگاه قیمت آن ارجاع داده می شود.

۱۰:۲۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اما مقداری از روایات در پرداخت ضمان به "قیّمیات" است و مقداری دیگر از روایات، تصریح شده است که "درهم" پرداخت کند و در برخی روایات در ضمان آمده است که "ثمن" بدهد و در برخی روایات تعبیر به "قیمت" شده است و البته در بعضی روایات هم موجود است که مشخص نیست که مثلی است یا قیمی که "ضمان" مطلق را آورده اند.

۱۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد روایاتی که در "ضمان" داریم گویا به "عرف" واگذار شده است که عرف همان خسارتی که وارد شده است به "مالک" باید توسط "ضامن" باید جبران شود.

۱۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنابراین در مورد "اصالة الضمان بالمثل"، دلیلی برایش نداریم و تشبیه و عبارات "کانه هو" دلیل نمی شود.

۱۴:۲۰ - در مورد "اصالة الضمان بالقيمة" در ضمان مالیّ، صفات شخصیّه که مربوط به جنبه ی مالی نیست درباب ضمان مالی نمی گنجد مثلا سجاده ای از پدرش مانده بود و ارزش شخصی داشته در ضمان "مدخلیّت" ندارد.

۱۵:۴۰ - سایر اوصاف هم اگر دخالت در ضمان مالیت داشتند و علت از برای تحقق "مالیت" داشته باشند "مضمون به" خواهند بود لذا "اصل" را قیمت در نظر می گیرند.

۱۷:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در عین حالی که "ضمان مالیت" ملاک است ولی نمی توان گفت "الاصل الضمان بالقيمة" چراکه "ملاک" همان قیمت بازار است به این معنا که با درهم و دینار سنجیده می شود و نه اینکه "مالیت مطلقه" باشد بنابراین هنگامی که تالف، شک می کند که ضمان تلفش قیمی بوده یا مثلی، یعنی تردید به پرداخت مثل دارد و یا درهم و دینار معادل شیئی را دارد لذا "یدور الامر بین المتباینین" پس نتوان گفت "الاصل فی الضمان القيمة".

۱۸:۲۰ - برخی می فرمایند که با "قرعه" باید تردید بین مثلی و قیمی را برطرف کرد.

۱۹:۳۰ - برخی دیگر از بزرگان اشکال به قرعه دارند چراکه قرعه را فقط در "شبهات موضوعیه محضیه" صحیح می دانند و در شبهات مفهومی یا شبهات موضوعیه ای که منشأش شبهه حکمیّه است نادرست است که ادله ی قرعه که در حدود ۶۰ روایت دارد فقط جاهایی است که "شبهه موضوعیه محضه" بوده است جاری می شود.

۲۱:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً این تردید (شک در قیمی بودن یا مثلی بودن خود شیئی تلف شده) دقیقاً مصداق شبهه موضوعیه (مصادقیّه) محضه است پس حکم "قرعه" را کلاً نقض نمی کند ثانیاً اصلاً مفهومی در کار نیست که بخواهیم شبهه مفهومیّه در نظر بگیریم که مثلاً لفظی در شرع وارد شده است و ما در مورد مفهوم آن "مردّد" باشیم بلکه دلیل برای اشکال به قرعه اینست که با اینکه "القرعه لکل امر مجهول" می باشد ولی باید هیچ راهی بجز قرعه نمانده باشد در صورتی که در مورد ضمان راه و (به اینکه مثلاً هر دو (مثل و قیمت) را در حضور مالک بیاورد بلافاصله اشتغال بذمه اش از بین می رود) چاره وجود دارد پس چون قرعه منحصر است در عدم وجود راه و چاره ای دیگر، نمی توان حکم قرعه را برای شک در ضمان مثلی یا قیمی صحیح دانست.

۰۲۰۵ - مبحث البیع - الضمان - القرعه (نوار ۱۵ - درس ۱۲) - شب سه شنبه ۲۳

ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۱۶/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۳ - خلاصه ی جلسه قبل.

۰۰:۳۵ - اشکالی که به "قرعه" کرده اند اینست که "القرعة لكل امر مجهول (یا مشتبه یا مشکل)" این "کلیت" بواسطه ی "کثرت تخصیص" موهون است و کثرت تخصیص موجب اینست که ظهور عمومی از "کاشفیتش" ساقط می شود.

۰۲:۳۰ - اشکال دوم به قرعه در اینست که "قرعه" در مواردی که وارد شده است موارد "شبّهات موضوعیه" ی محضه" است و نه شبّه مفهومیّه یا شبّهات موضوعیه ای که منشأش شبّه حکمی بوده هم دربر نمی گیرد.

۰۳:۲۰ - در همه ی مواردی که به "قرعه" عمل نشده است به این دلیل بوده که "اماره" یا "اصلی" بوده است که موجب شده است، امر از "مجهولیت" در بیاید (یعنی تخصّص است و نه تخصیص).

۰۴:۲۰ - پس در جایی که شیئی تلف شده است و هم "ضامن" و هم "مالک" نمی دانند که آیا آن شیئی "مثلی" بوده است یا "قیمی" مثلاً، گندم یقیناً مثلی است و حیوان یقیناً قیمی است و یقین دارد یکی از آندو را تلف کرده است ولی شک می کند کدام بوده است، این شبّه موضوعیه محضه است.

۰۵:۰۱ - ثانیاً: در روایات هیچگونه "مفهوم مجمل" نسبت به "مثلی و قیمی" بودن شیئی تلف شده نداریم که مثلاً فرموده باشند "یضمن بالمثل" تا بشود گفت "شبّه مفهومیّه" نیز وارد بوده است، بلکه "ضمان" را بکار برده اند که نمی دانیم در عرف عقلاء این ضمان را بمثل می دانند یا بقیمت.

۰۶:۰۱ - ثالثاً: هیچگاه "مورد" موجب "تخصیص عام" نمی شود که "العبرة بعموم العام و لا بخصوص الخاص".

۰۶:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بیان شد که این اشکالات به قرعه در اینجا وارد نیست (در بحث شک در قیمی و مثلی بودن مال ماخوذ بعقد فاسد).

۰۸:۲۰ - می دانیم موضوع "قرعه" فقط در "امر مجهول" است که یعنی "وظیفه" در آن معلوم نباشد در صورتیکه اینجا می تواند برائت ذمه کند با در اختیار گذاشتن هردو (مثل و قیمت) در مقابل "مالک" پس منحصر در یک چاره (قرعه) نیست.

۱۰:۱۴ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر گاه دوران امر بین مثلی و قیمی شد همان "دوران بین متباینین" است و باید یقین به برائت ذمه اش بکند پس باید هر دو را در اختیار مالک بگذارد.

۱۲:۰۸ - شرط اقباض هردو شیئی (مثل و قیمت) توسط مالک هم با حضور او کافی است.

برای "وجوب عمل" لذا وقتی همزمان دو خبر متعارض بود نمی شود به هر دو "اخذ" شود و از طرفی هم واجب است عمل کردن به "خبر" بنابراین از قهرا تخییر پیش می آید.

۰۷:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "حجّیت خبر عادل" را از باب "سببیت" نمی دانیم بلکه "حجّیت خبر عادل" را از باب "طریقیت" می دانیم و در مسلک "طریقیت" هنگامی که "دوران بین محذورین" اصلاً موضوع ندارد چراکه مقتضای اصل اولی، "تساقط" هر دو آنهاست.

۰۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر هم فرض کنیم "تخییر" باشد باز هم، سببیت از باب "دوران بین دو محذور" نیست چراکه معنای "سببیت"، حدوث مصلحت ملزمه بوجوب عمل است "پس هر گاه دو خبر متضاد آمد، دو "مصلحت" متزاحم پیدا می شود لذا قاعده ی اولیه در "متزاحمین" همان "تخییر" است و نه از باب "یدور الامر بین المحذورین".

۰۹:۴۰ - و محتمل است منظور از "تخییر" مجتهد در فتوی این باشد که در باب دوران امر بین محذورین "انّ المجتهد یفتی بالتخییر" باشد.

۱۱:۳۰ - استدلال فقهاء به آیه ی مبارکه "فمن اعتدى علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدى علیکم" از برای ضمان مثلی بمثل و قیمی به قیمت آورده شده است.

۱۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این آیه در مورد قتال در ماه های حرام و حرم خانه خدا با کفار که اگر "حرمت" نگاه نداشتند اجازه دارید "قتال" کنید.

۱۳:۲۰ - روایت از امام صادق علیه السلام که "رجل سرق فی الحرم (او قتل رجلاً)" که هما نجا "قصاص" شود.

۱۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر "ما" در آیه ی شریفه "مای مصدیه" باشد پس "فاعتدوا علیه بمثل اعتدائه علیکم" است یا اینکه "مای موصوله" باشد که "فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدابه علیکم" است که "مثال" در مثل "معتدی به" است یا مثل "اعتداء".

۱۵:۰۱ - مثلاً اگر در "معتدی به" باشد اگر شخص "اتلاف مال" کرد شما هم "اتلاف مال" کنید ولی اگر در "اعتداء" باشد "باء" در "بمثل ما اعتدی" اضافه است.

۱۷:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورت قبول این معنا پس اگر ضامن، اتلاف کرد مالی را پس "مالک" هم اتلاف کند مال ضامن را که صحیح نیست. (یا اگر قتل کرد این هم قتل کند)

۰۲۰۷ - مبحث البیع - الضمان - "فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم" (نوار ۱۵ -

درس ۱۴) - شب شنبه ۲۷ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۲ - استدلال برخی بزرگان برای "ضمان تالف" به آیه ی مبارکه "فمن اعتدی علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم و اتقوا الله و اعلوموا ان الله مع المتّقین".

۰۰:۴۰ - معنای "اعتداء" به تجاوز از حدّ است و نیز در "بمثل" این "باء" بای "مقابل" است همچون آیه هایی که می فرمایند "عاقبتّم عاقبوا بمثل ما عوقبتّم به" و در آیه ای دیگر "و من عاقب بمثل ما عوقب به" داریم یا "لان اجتمعن الجن و الانس ان یأتوا بمثل هذا القرآن" که همگی "باء مقابل" می باشند.

۰۲:۵۰ - اگر کسی بمال شخصی تجاوز کرد سبب می شود شخص بمثل مال او تجاوز کند (بگیرد) و "مثل مالش" هم دو نوع است قیمی و مثلی.

۰۵:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرایند که اولاً استشهاد در ضمان تلف به این آیه متصور نیست چراکه "أخذ کردن" مماثل "اتلاف" نمی باشد مگر اینکه "اتلاف" را به جدا کردن مال مردم تعبیر کنیم که بارهم مقابل ان "ضمان" نمی شود.

ثانیاً در آیه مبارکه "مثل" بقول مطلق آمده است در صورتی که مثلثیت در قیمت یک وجه مماثلت است و دیگر جهات ذاتیه و صفتیّه و صنفیه و مالیه و خصوصیه چه می شود.

ثالثاً بقرینه آیه مبارکه، "متفرّع" است که "اعتداء" در مقابل "اعتداء" است و نه "معتدی" در مقابل "معتدی به" پس این "ما" مای مصدریه است و نه موصوله.

۱۰:۱۰ - آیه قبلش که می فرمایند "و لا تقالوهم عند المسجد الحرام حتی یقاتلوکم فیه فان قاتلوکم فیه فاقتلوهم" پس قتال در مقابل قتال است بنابراین "اعتداء در مقابل اعتداء" می باشد.

۱۱:۲۰ - رابعاً روایت از امام صادق علیه السلام که می فرمایند: "عن رجل قتل رجلاً فی الحل ثم دخل الحرم فقال علیه السلام لا یقتل و لا یطعم و لا یسقی و لا یباع و لا یوذی حتی یخرج من الحرم فیاّم علیه الحدّ قلت فماتقول فی رجل قتل فی حرم او سرق فی الحرم فقال علیه السلام یام علیه الحدّ فی الحرم صاغراً لآته لم یری للحرم حرمة و قد قال الله عزّوجلّ "و من اعتدی علیکم فاعتدوا بمثل ما اعتدی علیکم".

۱۳:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این روایت شاهد اینست که در آیه مبارکه این ما، مای موصوله است و بمعنای "اعتدا در مقابل اعتدا است".

۱۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند خامسا اینکه اگر هم فرض کنیم "مای موصوله" باشد بنابراین "افعال شیئی" را هم در بر می گیرد لذا عمل خارجی مماثل است با عمل آنها پس دوباره نتیجه می گیریم "اعتداء" در قبال "اعتداء" است و نمی توان "ضمان" را در مقابل "اتلاف" از این آیه مبارکه استخراج کرد.

۰۲۰۸ - مبحث البیع - الضمان - قیمه یوم الاداء (أو التلف) (نوار ۱۵ - درس ۱۵) -

شب یکشنبه ۲۸ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲۱/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۳ - خلاصه ای از جلسه قبل.

۰۴:۳۰ - ضمان در "مثلیات" بنا به دو دلیل ذکر شده (آیه ی مبارکه "فمن اعتدی علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم" که هرگاه شخصی نابجا "استیلاء" بمال کسی پیدا کرد بنابراین آنکس هم "حق" استیلاء بمال آن شخص را به "همان مقدار" پیدا می کند و دلیل دیگر که "مماثلت" باید از همه ی جهات باشد (مالیه، نوعیه، وصفیه، صنفیه) پس "مثل مال تلف شده" را عهده دار می شود و باید اداء کند) و البته بنا به مشهور، در غالب "مثلیات"، ضمان بمثل است.

۰۴:۵۰ - اما این دو دلیل با حکم مشهور در "قیمیات" متفاوت است و البته با قسمتی از "مثلیات" هم مختلف است.

۰۵:۲۰ - در "قیمیات"، مثلاً اگر شخصی یک متر از یک توپ پارچه ای را "اتلاف" کند، مشهور می گوید "قیمت معادل" یکمتر را بدهد ولی بنا به آن دو دلیل باید یک متر عینا (مماثل باید از همه جهات شبیه مال تلف شده باشد) همان پارچه را تهیه کند ولو به قیمت بیشتر (حتی چندین برابر قیمت) و در اختیار مالک قرار دهد.

۰۹:۲۵ - در جایی که "مثل" قیمتش کمتر از مال تلف شده باشد، "مماثل" بحساب نمی آید و "رفع اشتغال ذمه" نمی کند.

۱۰:۱۰ - گویا تهیه مماثل حتی به چند برابر قیمت بدین جهت است که قیمت معادل بجهت "ضمان" هزینه می شود و زیادی قیمت بجهت تحصیل "مثل" است.

۱۰:۵۸ - در مثال دیگر اگر شخصی "عبدی" را قرض کرده بوده یا اینکه "سلما" خریداری کرده بود، پس عبد را تلف کرده باشد، بمقتضای دو دلیل که در اتلاف، ضمان بمثل است پس "تساقط" و "تهاتر" می شود بنا به اتلاف مماثل اما بحسب قول مشهور، تهاتر نمی شود و مالک "عبدی" را طلب دارد (قرضا یا سلما) پس هنگام اتلاف، مشغول ذمه قیمت می شود و تهاتر صورت نمی گیرد لذا مشهور بیع "عبد من عبدین" را جایز نمی دانند چراکه قیمی می دانند و نه مثلی.

۱۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "اداء کردن" عین مال مقترض به دو صورت است:

اول: اینکه قرض از ناحیه قرض دهنده "لازم" است و نمی تواند عقد قرض را "فسخ" کند لیکن از طرف "گیرنده" عقد قرض "جایز" است پس می تواند عملاً آنرا "فسخ" کند لذا "عین مقترضه" را اگر ارجاع کرد "جائز" می باشد (گویا عقد قرض را فسخ نموده است).

۱۷:۳۰ - پس در این اشکال که در "قیمیات"، اشتغال ذمه، باید به "قیمت" مال تلف شده باشد و چگونه مقترض، عین مال را بر می گرداند به این شکل جواب داده می شود که پس از ارجاع مماثل مال تلف شده توسط مقترض، گویا عقد قرض را فسخ نموده است یا "اداء قرض" کرده است و عین مال را مرجوع کرده است پس جائز می باشد.

۱۸:۰۳ - دوم: با اینکه در سایر قیمیات، اشتغال بذمه نسبت به "قیمت" پیدا می شود ولی در "عقد قرض" بطور استثناء قیمیات به "اعم از کلّ طبیعی" مال و قیمت وارد شده است بنابراین گیرنده ی قرض می تواند "عین مال" (مثل آن) که یکی از مصادیق "کلی طبیعی" است را برگرداند.

۱۹:۵۰ - پس هرگاه در "قیمیات" مماثل تالف از تمامی جهات، وجود داشت بمقتضای دلیلین، "مثل" را بدهد و به قول مشهور قیمتش را پرداخت کند.

۲۰:۳۰ - در صورتی که "مماثل" شیئی تلف شده در خارج وجود نداشته باشد برای فراغ ذمه بمقتضای دلیلین در لحظه

پرداخت (قیمت یوم الاداء) باید "بدل" را بدهد به این معنا که "قیمت به روز" را بدهد ولی مشهور می گوید قیمت "روز تلف" به گردن اوست.

۰۲۰۹ - مبحث البیع - الضمان - قول المشهور (نوار ۱۵ - درس ۱۶) - شب دوشنبه

۲۹ ربیع الثانی ۱۳۹۲ ق - ۲۲/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۵ - بیان ملخص بخشی از جلسه ی قبل.

۰۷:۲۵ - در "مثلیات" اگر "عین تالف" دارای قیمتی بود و "مماثل" آن با اختلاف زیاد قیمت "کمتر" داشت، نمی توان از "ضمان" خارج شد چراکه مماثل باید جمیع جهات مال را از جمله "مالیت" را دارا باشد ولی مشهور در "مثلیات" می گویند اگرچه قیمتش خیلی کمتر باشد ولی چون ضمان مثلی به "مثل" است پس اعطاء مثل شده است.

۰۹:۵۰ - "مثلی" که از آیه مبارکه استفاده می کنند، "مثل" بقول "مطلق" است و اینکه مشهور می گوید "المثلی یضمن بمثله" پس به مقتضای دلیلین "مثل" به قول مطلق است پس باید تساوی در مالیت داشته باشند ولی مشهور تساوی در مالیت را قائل نمی باشند.

۱۱:۱۰ - اشکال برخی بزرگان به اینکه "مثلی" که از آیه مبارکه استفاده می شود کافیهست به حسب هویت و ماهیت و صفات مماثل باشد اما جنبه ی "مالیت" آن لحاظ نمی شود لذا می فرمایند اگر خود "عین" در قیمیات موجود بود مکلف است آنرا برگرداند حتی اگر مالیتش ناقص شده باشد یا از بین رفته باشد.

۱۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در آیه صحبت در "اعتداء" و خسارت است پس هرگاه "عین" وجود داشته باشد نمی توان به آیه استدلال کرد و باید خود عین را بر می گرداند (چه قیمتش کم شده یا حتی از قیمتی نداشته باشد) ولی هرگاه "تلف" شد آنگاه جنبه ی "مالیت" باید لحاظ شود چراکه "اتلاف المالیة کاتلاف المال" و بدلیل اینکه عدوانا امساک کرده و تلف صورت گرفته باید مماثل آن مال از لحاظ قیمت مساوی باشند.

۱۷:۴۵ - در قیمیاتی که اجماع قائل به "ضمان قیمت" باشند مثلاً در حیوان، پارچه و غیره باید ضمان به قیمت پرداخت شود ولی در قیمیاتی که مشکوک است به ضمان "مثلی" یا "قیمی" باید "مثل" آنرا پرداخت کند.

۲۰:۰۵ - اگر مخصّص "متّصل" باشد موجب "اجمال عام" می شود و اگر مخصّص "منفصل" باشد و ظهور عام منعقد شده باشد، این مخصّص هم که "مجمّل" است بین اقلّ و اکثر، و نیز نسبت به "اکثر" حجّیت ندارد پس به گفته این بزرگواران لاجرم بایستی به "عام" تمسّک شود.

۲۱:۵۰ - در مثلیات در مواردی که اجماع قائل به ضمان بمثل است باید "مثل" را داد اگرچه از قیمت افتاده باشد چراکه روایاتی داریم که "نقصان قیمت" شده ولی در پرداخت آن اثری نداشته است.

۰۲۱۰ - مبحث البیع - الضمان - اختلاف المالیه (نوار ۱۵ - درس ۱۷) - شب سه

شنبه ۱ جمادی الاول ۱۳۹۲ ق - ۲۳/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - در هر موردی که "اجماع"، قائل به "ضمان بمثل" است باید "مثل" داده شود و در جایی که اجماع قائل به قیمی بود باید قیمت پرداخت شود ولی در جایی که "شک" به مثلی بودن و قیمی بودن است باید "مثل" داده شود و اما در جایی که شک است ولی مماثل اختلاف قیمت دارد با عین تلف شده بایستی "قیمی" داده شود.

۰۳:۳۰ - وجود روایاتی که وارد شده است مبنی بر اینکه اگر دراهمی (سکه ی نقره) را که اسقاط شود و رواج ندارد با دراهمی که جاری است تفاوت قیمت دارد (کمتر شده است) دادن "مثل" وارد شده است، بنابراین در مواردی که اجماع قائل به "مثل" است ولی مالیتش ناچیز کمتر شده، باید "مثل" را بپردازد.

۰۵:۴۵ - روایت است از امام رضا علیه السلام، "انه كان لی علی رجل عشرة دراهم و انّ السلطان أسقط تلك الدراهم و جائت دراهم اعلی من تلك الدراهم الاولى و لها اليوم وضيعه فأی شیئ لی علیه؟ الاولى التي اسقطها السلطان او الدراهم التي اجازها السلطان، فكتب

فكتب علیه السلام: لك دراهم الاولى" پس چون درهم مثلی است با اینکه قیمتش کم شده امام دستور پرداخت "مثل" می فرمایند.

۰۷:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام "استقرض دراهم عن رجل و سقطت تلك الدراهم أو تغیرت و لا یباع بها شیئ أ لصاحب الدراهم، الدراهم الاولى أم الجائزة التي تجوز بین الناس، فقال علیه السلام: لصاحب الدراهم، الدراهم الأولى".

۰۹:۰۱ - در مقابل این دو روایت، روایتی دیگر است بر خلاف این بیان می فرمایند.

۰۹:۴۵ - بیان روایت از امام رضا علیه السلام: "انّ لی علی رجل ثلاثة آلاف درهم و كانت تلك الدراهم تُنفق بین الناس تلك الايام و لیست تُنفق اليوم، فلی علیه تلك الدراهم بأعیانها أو ما یُنفق اليوم بین الناس، فكتب علیه السلام: لك أن تأخذ منه ما یُنفق بین الناس كما أعطیته ما یُنفق بین الناس".

۱۲:۳۰ - برخی از بزرگان که این روایت را تضعیف کرده اند به سند "تهذیب" توجه نموده اند که از "سهل ابن زیاد" نقل می کند که موثق نیست ولی اگر به سند "کافی" مراجعه می کردند کاملاً قوی می باشد.

۱۳:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که جمع بین این روایات (متعارض) می تواند به این نحو باشد که در آندو روایت صحبت از ده درهم است که معصوم دستور به پرداخت مثلث می دهد ولی در این روایت صحبت از هزاران درهم است که خسارت تا این اندازه را جایز نمی بینند و دستور به قیمی می دهند.

۱۴:۴۵ - بیان شد اگر اجماعی نبود و مردّد بین مثلی و قیمی شدیم، دو حالت دارد یا تساوی در قیمت دارند (با اختلاف ناچیز) که "مثلی" پرداخت می شود ولی اگر اختلاف قیمت بسیار بود تخصیص به "قیمی" داده می شود.

۱۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در جایی که شک بین مثلی و قیمی داریم و اختلاف فاحش بین قیمت مال تلف شده با قیمت مماثل آن وجود دارد، نمی توان تمسک بعام کرد چراکه به نظر مرحوم آقای میلانی مماثل باید از جمیع جهات با عین تالف برابری کند (از جمله مالیت شیئی) پس باقتضای وجدان عقلی مالک به گرفتن قیمت متداول آن با پرداخت "قیمی" رفع اشتغال ذمه می شود.

۲۰:۳۵ - در صورت اختلاف میان "مالک" و "ضامن" پس از "تردید" در پرداخت "مثل" یا "قیمت" آن هم با اختلاف زیاد قیمت "مماثل" با "عین تالف" باید نزد حاکم شرع (مجتهد عادل جامع الشرایط) "ترافع" کنند.

۰۲۱۱ - مبحث البیع - الضمان - الروایات فی الضمان (نوار ۱۵ - درس ۱۸) - شب

چهارشنبه ۲ جمادی الاول ۱۳۹۲ ق - ۲۴/۳/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - بیان شد بزرگان می فرمایند در مواردی که شک بین "مثلی" و "قیمی" داشتیم اگر اختلاف قیمت زیادی نداشته باشد بصورت "مثلی" پرداخت می کنیم ولی در صورت داشتن اختلاف زیاد قیمت باید "قیمی" پرداخت شود.

۰۱:۲۸ - بیان استدلال به آیه مبارکه "من اعتدی علیکم..." و بیان دلیل دیگر که "مطلقات ضمان" می باشد.

۰۲:۵۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آیه ی مبارکه، به هیچ وجه دلالت بر "ضمان" ندارد بلکه "مقابل بمثل" از آیه استخراج می شود پس یکی از مصادیقش "اخذ مال" است ولی در صورت تلف شدن مالش که نباید مقابله بمثل در "اتلاف" کند.

۰۵:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مطلقاً ضمان دلیل خوبی است که روایاتی هم ذکر می کنیم.

۰۶:۲۰ - روایت در مورد "عاریه" که استعاره بدون اذن صاحبش موجب ضمان "مستعیر" می شود.

۰۶:۳۲ - روایتی در مورد "ودیعه" که ضامن می شود.

۰۶:۵۰ - روایتی که مرکبی را کرایه می کند که "و ان جاز الشرط فهو ضامن و ان دخل وادیا لم یوثقها فهو ضامن و ان سقطت فی بئر فهو ضامن".

۰۷:۱۳ - روایتی که شخص لباسی را می شوید که "کلّ اجیر یُعطى الاجرة علی ان یُصلح فیفسد فهو ضامن".

۰۷:۴۰ - روایتی که نجّار درب را شکست که "فضمّنه امیر المؤمنین صلوات الله علیه".

۰۸:۰۱ - روایتی که شخصی کوزه ای را بر سر حمل می کرد که می شکند فرموده اند که ضامن است.

۰۸:۱۵ - روایتی که در مورد "رهن" است که آن رهن نزد "مرتّهن" از بین می رود "ضمان" دارد.

۰۸:۳۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در این روایات ضمان از باب خسارت و اتلاف و تلف آمده است. (پس معنای قیمی می دهد)

۰۹:۵۰ - روایتی که دو شریک در "یک عبد" که یکی از آن دو شریک سهم خود را آزاد کند پس "یجعل قیمته علی المّعْتق" پس قیمت دارد.

۱۰:۲۰ - روایتی که به شتر شخصی صدمه زده است که "قیمته علی المخطئ".

۱۱:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از جمیع روایات نتیجه می گیریم که ضمان از جنبه مالی است و مالیت چند نوع است اول اینکه بحسب خصوصیات شیئی مالیت پیدا می کند مثلاً طلا و نقره اما نوع دوم مالیت بحسب کمیت و کیفیت است مانند میوه کال یا رسیده یا پلاسیده (یا فرشی که هر چه کهنه تر گرانتر یا عتیقه های قدیمی) گاهی بحسب زمان مانند لباس زمستانی در تابستان (ذغال) در سرما یا گرما) گاهی هم جنس در هر شهری یک قیمت دارد.

۱۳:۵۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تالف، عهده دار همان اندازه خسارت است که به مالک وارد شده است.

۱۴:۴۰ - بزرگان می فرمایند که "المثلیات تُضمن بالمثلی" درست است.

۱۷:۵۰ - و در جایی هم که "مماثل" نداشته باشد معلوم است که قیمتش را پرداخت می کنیم.

۱۸:۰۵ - و اما در جای که "مماثل" موجود است ولی قیمتش متفاوت است در حالات "مالیه" ای که

بیان

۰۲۱۲ - مبحث البیع - الضمان - تحصیل المثل باکثر من ثمنه (نوار ۱۶ - درس ۱)

- شب یکشنبه ۱۷ رجب ۱۳۹۲ ق - ۵/۶/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۵ - بیان شد که تلف شدن مال "مقبوض به بیع فاسد" اینست که در "مثلی" به "مثل" ضامن می

شود و در "قیمی" به قیمت ولی اگر قیمت "مثل"، بیشتر از قیمت مماثل بود اقوال مختلفی آمد.

۰۱:۵۵ - زیادی قیمت به دو صورت است: اول: قیمت آن جنس در بازار گران شده است. دوم: قیمت

منحصر در خرید به "اجحاف" (احتکار) زیاد شده است.

۰۳:۱۵ - در نوع اول که "قیمت سوقیه" زیاد شده است (نسبت به فصل یا زمان یا ...) باید "مثل" را تهیه

کند حتی به قیمت اضعاف و استدلال بزرگان اینست که "مقبوض به بیع فاسد" را در حکم "غصب" می دانند

لذا مجبور به تهیه "مثل" به هر قیمتی می دانند و دلیل دیگر همان عموم نص فتوای مشهور که "المثلی

یضمن بمثله" پس بجهت "برائت از اشتغال ذمه" مجبور به تهیه "مثل" حتی به چندین برابر قیمت می دانند.

۰۹:۱۰ - در مورد "مماثل" که قیمتش کمتر باشد باید "مثل" را بپردازد.

۰۹:۴۰ - در مورد نوع دوم که اجحاف در زیادی قیمت شده است نیازی به تهیه "مثل" نیست چراکه اولاً

در صورت عدم وجود "مماثل" (معدوم باشد) باید "قیمی" پرداخت شود پس در اینجا هم وقتی تهیه آن در

بازار منحصر به فلان گرانفروش که اجحاف در قیمتش کرده است، می باشد به منزله ی اینست که مماثل آن

وجود ندارد، ثانیاً خرید به قیمت اضاف، نوعی "ضرر" محسوب می شود پس بنا به قاعده "لاضرر و لاضرار فی

الاسلام"، ضمان مثلی، تبدیل به پرداخت به "قیمی" می شود.

۱۱:۵۰ - برخی بنا به "عموم نص فتاوا" حکم ضمان را همان تهیه "مثل" می دانند با اینکه "ضرر" هم

باشد یا "اجحاف".

۱۳:۶۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در تمامی این موارد حرف داریم که در جلسه بعدی بیان می

شود.

۰۲۱۳ - مبحث البیع - الضمان - قاعدة "لاضرر" (نوار ۱۶ - درس ۱) - شب یکشنبه

۱۷ رجب ۱۳۹۲ ق - ۵/۶/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۵ - خلاصه جلسه ی قبل.

۰۶:۰۱ - در مورد "غصبی" دانستن مال مأخوذ ببیع فاسد، اگر در دو طرف معامله، هر دو جاهل بفساد بودند یا هر دو عالم باشند غصبی درکار نیست و اگر فروشنده عالم بفساد و خریدار جاهل به فساد باشد باز هم غصبی نیست می ماند حالتی که بایع جاهل به فساد معامله بوده باشد ولی مشتری عالم به فساد باشد در این حالت مشکوک به غصب می شود پس در تمامی حالات نمی توان نسبت به غصبی بودن مال حکم کرد.

۰۸:۱۰ - اگر هم فرض بر این باشد که در هر چهار صورت مال "غصبی" باشد که "اجماع" به آن اتفاق نظر دارند و دلیل اجماع، دلیل "لبی" است و به قدر متیقن منجر می شود لذا فقط نتیجه "عدم تصرف" در مال می آید.

۰۸:۵۰ - در مورد زیادی قیمت سوقیه موجب می شود که به هر قیمتی "مثل" را تحصیل کند دلیل دیگرشان به "عموم فتاوا" می باشد، مرحوم آقای میلانی می فرمایند اما "فتوی" اثری در "مسایل نظریه" و حتی غیر نظریه اثری ندارد و اما از نظر وجود "نص" هم هیچ روایتی نداریم که مثلاً ضمان "مثلی" باشد بلکه در تمامی روایات ضمان به "قیمت و ثمن" وجود دارد فقط آیه "و من اعتدی ..." است که قبلاً مشروحاً بیان شد که "مای مصدیره" معنی می دهد که اگر شخص تلف کرده تو هم تلف کن نه اینکه مثلش را تهیه کن و اگر "مای موصوله" باشد که اگر چیزی برداشت "مثل" آن را بردار نه اینکه ضامن "بمثل" باشد.

۱۴:۳۰ - و اما اینکه نظر فقها به اینست که در صورت "تنزل" قیمت مماثل، باید "مثل" را بدهد نتیجه می گیرند به "طریق اولی" باید وقتی قیمتش زیاده می شود هم "مثل" را بپردازد.

۱۶:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این برداشت نادرست است چراکه "واجب" بودن "زاید القیمه" با "جواز" دادن "ناقص القیمه" در یک راستا و قیاس نیستند که تازه بخواهد بطریق اولی داشته باشد.

۱۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند همانطور که قبلا بیان شد در روایات هر آنچه که "عرف" استظهار می کند و ردعی در آن نمی باشد تبعیت دارد، اگر حدیثی حکمی را بر "موضوع" مطلق و بدون شرح گذاشت همان "مرتکز عرفی" را اعتماد می کنند.

۲۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که روایات بیشمار در مورد "ضمان" وجود دارد (یضمن، ضامن، یضمنه و غیره) و ضمان هم بمعنای "کفالت" است و کفالت به معنای "ارجاع" مکفول له است پس شیئی که تلف شد باید "ارجاع و برگردانده" شود.

۲۲:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چیزی که مماثل (شامل خصوصیات نوعیه و صنفیه) دارد باید "مثل" را بدهد چه گرانتر باشد چه ارزانتر (زیرا مالیت امری است اعتباری) و چیزی که مماثلش نیست قیمتش را بر می گرداند.

۲۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر قیمت سوقیه است زیادتیر (متعارف) شده بود بواسطه وجوب رجوع کفالت مال باعث می شود "مثل" را بخرد و بپردازد.

۲۷:۲۰ - اما اشکالی که در صورتی که مبیعی با مالیت کم، تلف شد و اکنون "اضعاف" شده و به منزله "ضرر" بحساب آید ادله "لاضرر" حکومت دارد در وجوب ارجاع مثل، لذا قیمی پرداخت می شود.

۳۰:۵۰ - دائما احکامی که برای موضوعاتی داده می شود لاجرم "ملاک" بر آن موضوعات "قائم" است و علت غائی است اما قاعده "لاضرر" می گوید که جنبه ی "ضرری" جلوگیری از اقتضای "ملاک" حکم می کند. (مثل وضو اگر ضرر داشته باشد نباید وضو گرفت)

۳۲:۰۱ - اما در جاهایی که خود موضوع "ضرر" است معقول نیست که مانعیت برای خودش قائل شویم. (مثلا نمی توان گفت زکات را بخاطر ضررش نپردازیم بلکه خود زکات ضرر زدن به مال محسوب می شود ولی نباید نقضش کنیم)

۳۲:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین در بحث ما هنگامی که حکم بر دادن مماثل است ولو بقیمت "اضعاف" پس ضرر در خود موضوع حکمش است و نباید قاعده ای جلوگیری از این حکم کند (چراکه مناقضه ی "لاضرر" می آید با "حکم بضمان" در حالی که خود حکم، موضوعش ضرری است مانند حکم "زکات")

۰۲۱۴ - مبحث البیع - الضمان - قاعده "لاضرر" (نوار ۱۶ - درس ۲) - شب دوشنبه

۱۸ رجب ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۶/۶ش

۰۰:۱۰ - بیان خلاصه ای از جلسه ی قبل.

۰۴:۴۰ - ادله ی کثیره وارده در ضمان بمعنای "کفیل" بودن شخص است و کفیل هم باید شیئی را "ارجاع" کند و هنگامی که شیئی، "تلف" شود لاجرم باید "مثل" شیئی را برگرداند و اگر مثلش بقیمت اضعاف باشد باید تحصیل کرده و آن را برگرداند و قاعده لاضرر بر آن حکمرانی نمی کند.

۰۷:۵۰ - و صورت دیگر اینست که "مثل" وجود ندارد یا اینکه منحصر در دست بایعی است که اجحاف می کند (کالعدم) بنابراین باید معادل قیمتش را بپردازد.

۱۳:۲۰ - برخی می فرمایند که "عدم الزام" ضامن به خرید مثل مزاحمت دارد با "مملوکیت" مالک بحقش لذا قاعده لاضرر حکم ایجاب کلی طبیعی است لذا "سالب جزئیه" نقیض "موجب کلیه" خواهد بود پس نمی توان گفت که قاعده "لاضرر" جاری شود.

۱۵:۳۰ - برخی بزرگان که حدیث شریف "لاضرر" را در مورد تهیه "مماثل بقیمت اضعاف" مؤثر نمی دانند به این دلیل است که "بذل المال" ضرر است (مقدمه ی قاعده لاضرر) و "وجوب شراء مماثل" (ذی المقدمه است) بنابراین ضرر در مقدمه سرایت نمی کند به ضرر در ذی المقدمه.

۱۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این دلیل نادرست است چراکه در صورت از بین رفتن وجوب "مقدمه" باید وجوب "ذی المقدمه" هم برداشته شود به عبارت دیگر "ترخیص در مقدمه، ترخیص در ترک ذی المقدمه را نتیجه می دهد" بنابراین اگر قرار باشد "قاعده لاضرر" موجب ترک مقدمه شود لاجرم ذی المقدمه هم که وجوب خرید مماثل است واجب نخواهد بود.

۱۸:۴۵ - به عبارت دیگر "لاضرر" نفی کننده این ضرر است چراکه "عدم الشیئی" یا به "عدم" وجود علتش است یا به "ارتفاع" هرآنچه که می تواند علت وجودش باشد و یا اینکه به ایجاد سبب "انعدام" اوست بنابراین چون "عدم مسبب" به عدم سبب است پس هرگاه لاضرر بخواهد موجب ترک بذل مال (اضافه پرداختن به مقدار خارج از عرف) باشد پس باید موجب ترک وجوب تحصیل مماثل آنهم شود.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورتیکه تحصیل مماثل منحصر در فرد خاصی (که به اجحاف در قیمت می کند)، باشد اگر در "عرف" هم تهیه مماثل آن غیر ممکن تلقی شود پس وجوب پرداخت ضمان بمثل از بین می رود و "قیمی" اداء می شود ولی اگر در عرف تهیه مماثل شیئی با وجود انحصار در

دست فرد حتی بصورت "اجحاف"، ممکن و مقدور و متداول باشد وجوب پرداخت "مثلی" به هر قیمتی برقرار بوده چراکه قاعده لاضرر نمی تواند "حکم عقلی" را در این مورد از بین ببرد.

۰۲۱۵ - مبحث البیع - الضمان - ضمان العین التي سقطت مالیّتها (نوار ۱۶ - درس ۳)

- شب سه شنبه ۱۹ رجب ۱۳۹۲ ق - ۷/۶/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۵ - ملخص بخشی از جلسه گذشته.

۰۵:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بین "مقدمات واجب نفسی تکلیفی" و بین "مقدمات حکم وضعی" تفاوت وجود دارد به اینصورت که در مورد "حکم تکلیفی" امثال این حکم، "ضرری" می باشد چون مقدماتش مقدمه ضرر است ولی "حکم وضعی" جعل شده است (اعتباری) و این "ساقط شدنی" نیست مثلاً کسی مدیون شخصی است اما در بلاد دوری از آن شخص، متمکن می شود پس برای "ادای دینش" باید خود را به شخص برساند و لازمه این کار صرف مؤونه چندین برابر از خود "دین" خواهد بود لذا منجر به ضرر می شود ولی این ضرر موجب ساقط شدن "اشتغال ذمه" نمی شود بنابراین مجبور است به پرداخت این هزینه تا رفع دین شود.

۰۹:۲۰ - در مورد "ضمان" هم ما دمی که ذمه مشغول است باید آن را ساقط کرد پس نتوان گفت "قاعده لاضرر" مانع از وجوب تحصیل مماثل شود پس مقدمات حکم وضعی با مقدمات حکم تکلیفی فرق می کند.

۱۲:۴۰ - اگر حکم شرعی تکلیفی، متوجه به "طبیعی موضوع" شد و "خود طبیعی" ضرری نبود بلکه در بعضی موارد "ضرری" شود لاجرم از اطلاقی که

از اطلاقی که دارد محکوم بلاضرر می شود (کلّ حاکم نتیجتاً مخصص است) بنابراین "لاضرر" تخصیص کل عام است مثلاً روزه واجب است (اطلاق عام) و در صورت ضرری بودن روزه به مکلف، "تخصیص" پیش می آید.

۱۵:۰۱ - اما اگر "موضوع ضرری" خودش "حکم" داشت پس ناممکن است که "لاضرر" جریان پیدا کند چراکه شیئی نمی تواند مانع خودش شود مثلاً پرداخت زکات، خودش نقص اموال و "ضرر" است پس نمی توان بواسطه تمسک به قاعده لاضرر، وجوب اصل زکات را منتفی کرد لذا بدلیل اینکه "کفارات و دیات و ضمان" احکام ضرری هستند قاعده لاضرر نمی تواند بر آنها حکومت کند.

۲۱:۱۵ - در مورد ضمان "مثل" اگر مماثل، از مالیت ساقط شود مثلاً یخ در تابستان را تلف کرده اما در زمستان یخ ارزان است و می خواهد رفع اشتغال ذمه کند آیا در این موارد باید "مثل" داده شود یا معادل قیمت آنروزش؟

۲۲:۴۰ - برخی که معتقدند باید قیمت همانروز را بپردازد (نسبت به مکان یا زمان) چراکه مالیت را از خصوصیات مماثل می دانند.

۲۳:۳۰ - برخی دیگر قوام مثلثیت را در خصوصیات ذاتیه (نوعیه و صنفیه) می دانند و "مالیت" را امر "اعتباری" می دانند و وجوب پرداخت ضمان را به "مثل" حتی بی ارزش بودن آن می دانند و نه به "قیمتی".

۲۴:۱۰ - روایت از امام صادق علیه السلام "عن رجل استقرض دراهم من رجل و سقطت تلك الدراهم او تغيرت و لا یباع بها شیء أ لصاحب الدراهم، الدراهم الاولى أم الجائزة التي تجوز بین الناس قال علیه السلام لصاحب الدراهم الدراهم الأولى".

۲۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که استشهاد به این روایت بجهت وجوب پرداخت ضمان بـ "مثل" صحیح نمی باشد چراکه در این روایت جنبه ی اعتبار "سکه" از بین رفته است ولی ارزش "نقره" بودن و وزن سکه ها موجود است پس ارزششان ساقط نشده بلکه "کم" شده است، ثانیاً "ضمان" باید دارای "مالیت" باشد چراکه "ما لا مالیه له لا یضمن به" بنابراین باید جنبه ی مالی را در نظر گرفت.

۲۶:۲۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نمی توانیم در مواردی که "مماثل"، ارزشش از بین رفته است، "مثل" را بپردازیم بلکه باید "قیمت" آن روز معامله را پرداخت کنیم.

۰۲۱۶ - مبحث البیع - الضمان - ضمان المثل المتعذر (نوار ۱۶ - درس ۴) - شب

چهارشنبه ۲۰ رجب ۱۳۹۲ ق - ۸/۶/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - بیان شد که در صورت وجود داشتن "مثل" در بازار، چه در شهر خودش باشد یا در بلاد دیگر یا اینکه با قیمتهای مختلف باشد، باید "مثل" پرداخت شود.

۰۲:۰۵ - برخی بزرگان "جواز مطالبه" را در "بلد تلف" می دانند مگر اینکه در غیر بلد تلف، ضامن با خودش، آن مبیع (عین) را برده باشد و آنجا تلف کرده باشد (یا تلف شده باشد مبحث ما در تلف حتی سماوی و قهری) بنابراین چون "عین" به آن شهر رسیده پس "طلب کردن مالک از ضامن" جایز است ولی اگر خارج از بلد "تلف شدن مبیع" باشد نمی تواند "مثل" را مطالبه کند چراکه وقتی "عین" در دست مشتری است در هر جا همیشه "ضمان" همراه او خواهد بود و مالک، این حق را داشته که راضی نباشد "عین" را به بلدی دیگر

ببرند پس مستحق طلب "مثل" است ولی اگر در بلد دیگری مطالبه کند آن حق را نداشته که "راضی به جابجایی عین" نباشد، لذا ضامن می تواند "قیمت" را بپردازد.

۰۷:۴۰ - بعضی دیگر می فرمایند "مثل" را در هر بلد دیگری می تواند "طلب" کند چه ارزانتر باشد و چه گرانتر باشد و چه "عین" در آن بلد "تلف" شده باشد و چه در بلدی دیگر، و استدلال این بزرگان "دلیل سلطنت" است که "مثلی" که در "ذمه ی" ضامن است، اطلاق دارد به "الناس مسلّون علی اموالهم" است و این "تسلّط" در هر زمان و مکان و قیمتی است (لذا از مماثلت خارج نمی شود).

۱۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که درست است که آیه ی شریفه "من اعتدی علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم" را دلیل "ضمان" نمی دانیم ولی این آیه می تواند دلیل "تقاص" (مقابله بمثل) باشد لذا اگر شخصی "مال" دیگری را برداشت (اعتداء کرد) پس آن شخص مرخص است که از مال او بردارد در هر زمان و مکانی (هر بلدی).

۱۳:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در "مماثلت" زمان و مکان اصلاً دخالت ندارند.

۱۴:۵۵ - در مورد "متعذرّ شدن مثل" برخی می فرمایند که مالک حق داشته که "مثل" را طلب کند، اکنون که مثل "نایاب" است، حقّ طلب "مثل" از مالک از بین رفته و حقّ طلب قیمت مال را دارد پس پرداخت ضامن بصورت "قیمی" می شود چراکه مثل از مثلیّت ساقط می شود.

۱۶:۳۰ - در صورتی که "مالک" به هر دلیلی "مثل" را طلب نکند، هنوز "مثل" مال تلف شده بگردن "ضامن" است و اگر مالک مطالبه کرد، باید "جمع بین حقّین" نماید چراکه ضامن را نتوان مجبور به پرداخت "مثل" کرد چراکه مثل "متعذرّ" شده است و از طرفی هم نمی توان به مالک گفت طلب نکند (منع از تملّک ملک مالک، ظلم است) پس نباید گفت چون مالک "قیمت" را نمی خواسته و اکنون که مثل نایاب شده بنابراین به گردن "ضامن" ذمه ای نیست لذا می گویند باید "مالک" قیمت را طلب کند و "ضامن" هم واجب به پرداخت "قیمت" است.

۲۱:۵۵ - استدلال دیگر به همان آیه ی شریفه "من اعتدی علیکم" است که چون ضامن با تلف کردن مال "مالک" اعتدا به مال او کرده است پس "مالک" هم مرخص است که اعتداء کند همانند اعتدای معتدی که همان طلب "مثل" است و اکنون که "مثل" متعذر شده است پس فقط حقّ "طلب" قیمت مال تلف شده برای "مال" باقی است.

۲۴:۳۰ - "تعذرّ" مثل چهار صورت دارد:

اول: اینکه "مثل" برای ابد "متعذر" شده است.

دوم: برای مدتی "متعذر" است و در زمان دیگری یافت خواهد شد.

سوم: اینکه متعذر در "مکان" است و می توان در بلادی دیگر آن را تحصیل کرد.

۲۵:۴۵ - برخی هم می فرمایند "تعذر"، عرفی است که مرحوم آقای میلانی می فرمایند بدلیل عدم وجود حتی یک مورد در روایات نمی توان عرفی بودن "تعذر" را پذیرفت.

۲۶:۰۵ - چهارم اینکه "ضامن" متعذر از تحصیل "مثل" می باشد که یا این عجز "موقتی" است و یا "دائمی".

۲۷:۱۴ - در صورت اول و قسمت دوم از حالت چهارم که "تعذر" تا همیشه باشد، وجوب طلب "مثل" از ضامن توسط "مالک" منتفی است و "ضامن" هم حق ندارد طلب "مهلت" از برای پرداخت قیمت داشته باشد.

۲۷:۵۰ - در صورت دوم و قسمتی از صورت چهارم که این "تعذر" "موقتی" است مالک می تواند بواسطه متعذر بودن مثل، قیمت آنرا از ضامن طلب کند و ولی ضامن هم می تواند بدلیل (وجوب ضمان بمثلش)، "مهلت" از مالک بگیرد و یا در صورت سوم مهلت بخواهد تا از مکانی دیگر تهیه کند و مجبور به پرداخت قیمت نمی باشد.

۰۲۱۷ - مبحث البیع - الضمان - ضمان المثل المتعذر (نوار ۱۶ - درس ۵) - شب

شنبه ۲۳ رجب ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۶/۱۱ ش

۰۰:۲۰ - پس از آنکه ثابت شد "ضمان" در مثلیات، "ضمان بمثل" است و در قیمیّات، ضمان به "قیمت" اما اگر مماثل "متعذر" شد بزرگان فرموده اند که مالک، می تواند "قیمت" را مطالبه کند پس بر "ضامن" واجب می شود که قیمتش را بپردازد.

۰۲:۱۰ - استدلال وجوب پرداخت ضامن اینست که عدم پرداخت در صورت درخواست مالک معادل "ظلمی" است که به مالک می رود لذا جمع بین حقین (حق دریافت مثل و حق پرداخت مثل) اقتضاء می کند که ضامن قیمت را بپردازد.

۰۳:۴۰ - دلیل دیگر اینست که به مقتضای آیه ی مبارکه "و من اعتدی علیکم" بر پرداخت معادل قیمت "مثل" است.

۰۴:۱۰ - برخی دیگر دلایلی اضافه بر این دو دلیل می آورند که اول: برای مالک این حق است که نسبت به خصوصیات ذاتیه (صنفیه و نوعیه و مالیت) را نیز مطالبه کند و "الناس مسلطون علی أموالهم".

۰۶:۰۵ - دوم: الزام کردن مالک بر اینکه منتظر بماند تا تمکّن به تحصیل "مثل" شود ممکن است "ضرری" باشد لذا جواز مطالبه قیمت صادر می شود.

۰۷:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در "تعذر مثل" در زمان یا بلدی که متعذر شده است به دو صورت است:

۰۷:۵۵ - اول: تعذر به طور مطلق و دائمی باشد (در هر زمان و هر جایی)

۰۸:۰۵ - دوم: متعذر است موقتا (در زمان آینده یا در مکان و بلدی دیگر قابل تحصیل است)

۰۹:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در صورت دوم هیچ یک از اقوال بزرگان بیان شد قابل قبول نیست.

۱۰:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "ظلم" عبارت است از "منع الغير عن حقّه" باید اول ثابت کنیم که این "حق" اوست سپس منع آن را "ظلم" بدانیم.

۱۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند فرض این بوده که عینی که تلف شده "مثلی" بوده است و تهیه مماثل آن ممکن نیست لذا "منع مثل" که در دست ضامن نبوده و خود مثل متعذر شده است پس اگر قیمت، بگردن اوست، منع کردن از قیمت دو حالت دارد، یا منظور، قیمت عین تلف شده است در صورتیکه مالک، مستحق دریافت "مثل" بوده است و هیچ استحقاقی به طبل کردن "قیتی" نداشته پس "منع حقی" صورت نگرفته لذا "ظلمی" هم درکار نیست و یا منظور از قیمت، مالیت "عین تلف شده" است که این مالیت در مثل با "متعذر" شدن آن، از بین رفته است لذا بازهم استحقاقی از برای مالک باقی نمی ماند تا منع حق او شده باشد و به "ظلم" انجامد.

۱۵:۴۵ - اگر هم گفته شود نظیر مالیت مثل را "حق" گرفتن دارد که دلیلی بر آن نیست لذا "منع المالك عن قیمته ظلم" اشتباه است.

۱۷:۵۵ - مرحوم آقای میلانی درمورد دلیل دوم هم می فرمایند که اگر "من اعتدی علیکم" را دلیل "ضمان" بدانیم (که مرحوم آقای میلانی قبول ندارند) پس "ضمان" نسبت به "مثل" بوده است، نه نسبت به "قیمت" لذا این استدلال جایی ندارد و اگر هم معنای آیه "تقاص" باشد پس تقاص موضوعش "امتناع" است

در صورتیکه ضامن اگر مهلت بخواهد، امتناع نکرده و تقاضی هم در کار نیست بنابراین وجوبی بر دادن "قیمت" بر ضامن نخواهد بود.

۰۲۱۸ - مبحث البیع - الضمان - المثل المتعذر - عدم وجوب اعطاء القيمة (نوار ۱۶

- درس ۶) - شب یکشنبه ۲۴ رجب ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۶/۱۲ ش

۰۰:۰۴ - خلاصه ای از جلسه ی قبل.

۰۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که وقتی "مثل"، متعذر شده باشد یا موقتاً متعذر شده (زمان و مکان) یا دائماً (که بسیار نادر است).

۰۷:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورتی که "مثل" در آینده "متمکن" شود تا "ضامن" بتواند آن را بدهد اگر "مالک" طلب کند "قیمت" را از آنجا که "قیمت" جزو حق مالک نبوده است لذا مستحق طلب کردن قیمت نیست و اگر هم از آیه ی شریفه ی "من اعتدی علیکم" استفاده کنیم که دلیل "ضمان" است که باز هم نسبت به "قیمت" استحقاق طلب نداشته است و اگر هم معنای آیه را دلیل "تقاص" بدانیم باز هم مالک نمی تواند مطالبه قیمت نماید.

۱۲:۳۵ - اما اگر دلیل وجود جنبه شخصی و نوعی و صنفی و مالی "عین" تالفه را در نظر بگیریم و بگوییم با "تلف" شدن "عین" فقط جنبه ی شخصی آن از بین می رود ولی جهات مالی و صنفی و نوعی آن پابرجاست لذا "مالیت" آنرا باید طلب کند، جواب اینست که در هنگام تلف عین، جنبه ی مالی آن در "عرض" عین که نبوده بلکه مالیت "صفتی" بوده از برای "عین" و نه اینکه دو چیز در عرض هم وجود خارجی داشته باشد.

۱۶:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند از آنجا که صفت، قائم به موصوف است هنگامی که موصوف (که عین است) تلف شده باشد پس "صفت" آن که "مالیت" است نمی تواند وجود خارجی داشته باشد لذا مطالبه کردن "مالیت" در حوزه ی استحقاق "مالک" نمی باشد.

۲۱:۱۵ - مرحوم آقای میلانی در مورد دلیل "ضرری" بودن دادن مهلت برای زمان خارج شدن از "تعذر" برای مثل به شخص "ضامن" از سوی "مالک" را هم قبول ندارند بدین جهت که در قاعده "لاضرر" گاهی "موضوع ضرری" حکم ندارد یا اینکه حکمی بواسطه ی "ضرر" منتفی می شود.

۲۳:۰۵ - اگر بگوییم اصلاً حکم شرعی بر پرداخت "قیمت" نبوده است که اکنون بواسطه ی "ضرر" آن حکم ملغی شود بلکه وجوب شرعی به پرداخت "مثل" بواسطه ی مثلی بودن عین تلف شده بوده است.

۲۴:۳۵ - اگر عدم "وجوب" برای پرداختن قیمت بجای "مثل" نوعی "ضرر" به "مالک" حساب آید پس لاجرم برای جلوگیری از ضرر باید وجوب به پرداخت "قیمت" مسجل شود.

۲۵:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این اشکال صحیح نمی باشد چراکه قاعده "لاضرر" شارح احکام "مجموعه" است پس وجوب پرداخت قیمت که "عدمش" ضرری باشد از قبل توسط شارع "جعل" نشده بود بنابراین "صبر ضرری" موجب "وجوب پرداخت قیمت" نمی شود و اگر هم "مالک" طلب کند، ضامن واجب نیست که قیمت را پرداخت نماید بلکه هر دو مأمور به صبر تا تحصیل "مثل" در زمانی دیگر شوند اما اگر "تصالح" به اعطای قیمت کنند، مانعی ندارد.

۲۸:۳۰ - در صورتی که "مالک" راضی به "صبر" باشد آیا "ضامن" می تواند مالک را مجبور به دریافت "قیمت" کند تا مثلاً ذمه اش زودتر فارغ شود؟

۲۹:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر بواسطه ی "تعذر" مثل بطور دائمی، "ضامن" بخواهد مالک را مجبور به دریافت "قیمت" کند می تواند بجای مثل، قیمت آن را بپردازد چراکه قیمت، بدل "مثل" متعذر است که مثل هم بدل "عین" بوده است ولی در صورت "متعذر" نبودن "مثل" نمی تواند او را مجبور به دریافت نماید.

۰۲۱۹ - مبحث البیع - الضمان - المثل المتعذر (نوار ۱۶ - درس ۷) - شب شنبه ۳۰

رجب ۱۳۹۲ ق - ۱۸/۶/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۵ - بیان شد که "مأخوذ ببیع فاسد" اگر تلف شد (تلف سماوی) اگر مثلی بود بمثل و اگر قیمی بود به قیمت پرداخت می شود.

۰۱:۱۰ - در صورتی که مماثل، متعذر (نایاب) شده باشد که آیا موقتاً متعذر است یا بطور دائم است.

۰۱:۵۰ - اگر تعذر موقتی باشد گفته شد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "مالک" نمی تواند ضامن را مجبور به پرداخت "قیمت" کند و نه "ضامن" می تواند "مالک" را مجبور به گرفتن "قیمت" نماید.

۰۲:۱۵ - مجبور کردن مالک از سوی ضامن، به معنای اینست که با پرداخت فقط بدل "مالیت"، او را از "حق" خودش نسبت به دیگر خصوصیات "عین تلف شده" از جمله خصوصیات صنفیه و وصفیه و ذاتیه و نوعیه، محروم می کند.

۰۲:۵۵ - و دلیل اینکه "مالک" هم حق ندارد "ضامن" را مجبور به دادن قیمت کند اینست که ظلمی در صورت "صبر" کردن اتفاق نمی افتد.

۰۳:۳۰ - و در مورد این اشکال که "ضرری" بودن "صبر کردن" تا تحصیل "مثل" (رفع تعذر) را هم ضرر حکمی نمی دانیم تا اینکه قاعده "لاضرر" جاری شود.

۰۴:۰۵ - اشکالی که مطرح است اینجاست که معنای تعذر اینست که شخص "امکان اداء" را ندارد پس شیئی که امکان اداء آن وجود ندارد قهراً اعتبار ثبوت آن در ذمه "ساقط" می شود پس "ما فی الذمه" تبدیل به "بدل" می شود پس "بدل" هم در مثلیات همان "قیمت" است.

۰۴:۵۰ - بنابر این با طرح این اشکال، هم "مالک" می تواند مطالبه ی قیمت کند و هم "ضامن" می تواند مالک را مجبور به گرفتن "قیمت" بکند.

۰۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند (در پاسخ اشکال) در بدو امر چنین به نظر می رسد که در صورت "تعذر مثل"، "عدم امکان اداء" پیش می آید بنابراین "اعتبار ثبوت آن در ذمه" لغو است لذا "حکم وضعی" نسبت بمثل "ساقط" شده و تبدیل به "قیمت" می شود اما:

۰۸:۲۰ - اولاً: "اعتبار احکام وضعیه" متفاوت است با "احکام تکلیفیه" چراکه در تکلیف اگر تعذری باشد در زمانی که "متعذر" است معنا ندارد تکلیفی هم بر شخص باشد چون فعلیت تکلیف عبارتست از "تحریک" که با "تحرک" متفاوت است در صورتی که اعتبار حکم وضعی را اگر در آینده بدان عمل شود هیچ منعی بر آن نیست و حکم احکام وضعیه با تعذر ساقط نمی شود.

۱۲:۰۲ - ثانیاً: از "ادله ضمان" که روایاتش "متواتر" بود بیان شد که "ضمان" بمعنای "کفالت و عهده" است پس "ضمان" در عهده ضامن است پس حکم وضعی که اعتبار شده است همان ارجاع "عین تالفه" است و از احکام عرفیه و شرعیه "عین تالفه" در مثلیات، اعطاء مثل است که بمنزله ی ارجاع "عین" می باشد.

۱۴:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آن چیزی که امر وضعی دارد "کفالت عین تالفه" است و اصلاً "اشتغال ذمه" به "مثل" نیست.

۱۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که لذا "تعذر مثل" موجب تبدیل شدن آن به "قیمت" نمی شود.

۱۶:۲۵ - تقسیم "تعذر" به دو قسم که اول: در آینده یافت می شود که نظر مرحوم آقای میلانی را بیان کردیم که هر دو طرف "حق" مطالبه ندارند که مالک، قیمت را طلب کند یا ضامن، مالک را مجبور به دریافت قیمت کند و هر دو مامور به صبراند مگر اینکه "مصالحه" کنند.

۵۰:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در قسم دوم که "تعذر" بطور دائم باشد مثلاً سکه ای که از اعتبار افتاده در این حالت آنچه که "تعذر مطلق" پیدا کرده است خصوصیات ذاتیه و نوعیه آن متعذر شده است ولی جهات "مالیت" آن که از بین نرفته است در این حالت با اینکه "قیمت"، بدل مثل نیست ولی چاره ای جز پرداخت قیمت آن نمی باشد بنابراین "قیمت" بدل عین تالفه می باشد و نه بدل مثل آن.

۲۱:۴۵ - اشکال اینجاست که وجوب پرداخت قیمت نسبت به قیمت چه روزی است:

اول: يوم المطالبة.

دوم: يوم التعذر.

سوم: يوم الاعطاء.

۲۲:۵۰ - اگر این زمان ها در "قیمت" متفاوت باشند چه کمتر یا بیشتر بیان خواهیم کرد.

۰۲۲۰ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - وجوب اداء قيمة عين التالفه (نوار

۱۶ - درس ۸) - شب یکشنبه ۱ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۱۹/۶/۱۳۵۱ ش

۰۲:۰۱ - در مورد پرداخت قیمت، در صورت تفاوت "قیمت مثل" با "قیمت عین تلف شده" پرداخت کدام قیمت بر "ضامن" واجب است، برخی می فرمایند از آنجا که "بدل مثل متعذر" همان "قیمت آن می باشد لذا باید "قیمت مثل متعذر" را پرداخت کند.

۰۳:۱۰ - در مورد "تعذر مطلق" بیان شد اگر سه قیمت وجود داشت یکی در "يوم المطالبة" یکی "يوم التعذر" یا "يوم الاداء" (اعطاء) کدامیک بر او واجب است؟

۰۵:۲۰ - برخی می فرمایند پرداخت "قیمت يوم التعذر" بر "ضامن" واجب است چراکه روزی که "مثل"، متعذر شده است در زمانی است که "ضمان پرداخت مثل" به "ضمان پرداخت قیمت"، "منقلب" شده است.

۰۵:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این استدلال درست نیست چراکه ما دلیلی نداریم که "ما فی الذمه" به "قیمت" منقلب شده باشد بلکه "وجوب اداء مثل" از گردن "ضامن" بدلیل "نایاب شدن مثل" ساقط شده است بنابراین قیمت در "يوم التعذر" ملاک نیست.

۰۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند برای يوم المطالبه هم از آنجا که "مثل" در ذمه ی "ضامن" بوده است ولی در هنگام مطالبه (يوم المطالبه)، بدلیل ساقط شدن وجوب "اداء مثل" باز هم "قیمت" در "يوم مطالبه المثل" ملاک نیست چراکه "وجوبی" در کار نیست.

۰۸:۴۰ - برخی می فرمایند لاجرم، وجوب پرداخت "قیمت مثل" نسبت به "يوم الاداء" محاسبه می شود.

۰۹:۰۷ - تا اینجا صحبت "قیمت مثل متعذر" بود اکنون اگر مبنا را بر "قیمت عین تالفه" قرار دهیم بدلیل اینکه در اصل، ارجاع "عین تالفه" در ذمه ی "ضامن" بوده است و اینکه ضمان "مثل" را بیان می کردیم بواسطه ی این بود که "ضمان" به معنای کفالت است و کفالت با "ارجاع الشیء الی مالک" صادق می شود و بدلیل تلف شدن شیء، "ارجاع المثل" در مقام "ارجاع الشیء" می باشد پس "وجوب پرداخت مثل" در کار آمد ولی وقتی "مثل" هم در دسترس نباشد و قرار به پرداخت قیمت یاشد، دیگر نباید صحبت قیمت مماثل را کرد بلکه باید حرف از قیمت آنچه را که بگردن ضامن است کنیم یعنی "قیمت عین تلف شده" حساب گردد.

۱۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بدلیلی که بیان شد گفتن پرداخت "قیمت مثل" غلط است.

۱۲:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند هرگاه قرار به پرداخت قیمت باشد باید قیمت "مالیت عین تالفه" را پردازد.

۱۳:۲۰ - در صورت وجوب پرداخت قیمت عین تالفه آیا به قیمت چه روزی پرداخت می شود؟ "يوم الاداء" یا "يوم تعذر مماثل العین".

۱۴:۱۲ - برخی می فرمایند قیمت عین تلف شده باید به "يوم تعذر المثل" پرداخت شود.

۱۴:۵۱ - دلیل بزرگان اینست که آنچه که موجب "تبدل" مثل به قیمت شده است "تعذر مثل" بوده است بنابراین "این تعذر"، پرداخت را به صورت پرداخت در "قیمیات" تبدیل می کند و می دانیم که در "قیمیات"، وجوب پرداخت قیمت، نسبت به "يوم التعذر" است پس در اینجا هم وجوب پرداخت قیمت عین تالفه به "زمان تعذر" می باشد.

۱۶:۳۰ - برخی دیگر از بزرگان می فرمایند بواسطه ی "تعدّر"، خود "مثل" از ذمه ی "ضامن" ساقط نشده است و عین تالفه که مثلی بود تبدیل به قیمت نشده است بلکه این "عین تالفه" است که اعتباراً "ثبوت در "ذمه" پیدا می کند چراکه "ضامن" عهده دار آن بوده است پس چون در ذمه باقیست لذا ملاک از خروج "ذمه"، پرداخت ذمه است بنابراین در اینجا هم، ملاک، روز پرداخت "یوم الاداء" می باشد.

۱۹:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند به تحقیق هیچیک از این براهین درست نمی باشد ان شاء الله بیان خواهد شد.

۰۲۲۱ - مبحث البیع - الضمان - المثل المتعدّر - تعیین قیمت البدل (نوار ۱۶ - درس ۹) - شب دوشنبه ۲ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۶/۱۳۵۱ ش
۰۰:۰۸ - خلاصه ای از جلسه ی قبل.

۰۶:۱۵ - بیان شد دائماً فعلیت "بعث" به امکان "انبعاث" است و نیز امکان "تحریک" در جایی است که امکان "حرکت" وجود داشته باشد بنابراین در جایی که "امکان پرداخت مثل" به مالک وجود ندارد (مثل متعدّر دائمی باشد) لذا "بعثی" هم وجود نخواهد داشت.

۰۹:۱۵ - بلکه آنچه که در ذمه ی "ضامن" بود عین تالفه است پس بدل آن، همان "مثل" است و وقتی "مثل"، متعدّر شد باید بدل پرداخت شود که بیان شد چون "عین"، در ذمه ی ضامن بوده است پس باید بدل و قیمت "عین" را بپردازد آنهم بقیمت "یوم الاداء".

۱۲:۰۵ - اما از ادله ی ضمان که "اذا تلف مال الغير بیدک أنت ضامن" و "من ألتف شیئاً فهو له ضامن" ویا "من ألتف مال الغير فهو له ضامن" نسبت به "تالف" یا "متلف" این معنا استنباط می شود که خسارتی که به شخص وارد شده است به عهده (کفالت) ضامن می باشد پس مادامی که "مماثل عین تلف شده" موجود باشد باید "مثل" را بپردازد پس اگر مثل متعدّر شد باید به قیمت بپردازد آنهم بقیمت "یوم تلف العین" چراکه در مقام جبران خسارت است.

۱۴:۵۰ - بیان شد تعیین قیمت سه وجه دارد اول: قیمت "یوم التعذر" که برخی فرموده اند و رد شد.

دوم: قیمت "یوم الاداء".

۱۵:۵۰ - سوم: قیمت "یوم التلف" است که از ادله ی "ضمان" بر می آید.

۱۶:۳۰ - پس از آن که قرار شد بجای "مثل" یا "عین" قیمت داده شود احتمالاتی از برای تعیین قیمت بیان می شود:

۱۷:۰۱ - اول: پرداخت قیمت "یوم قبض المبیع".

۱۷:۲۳ - دوم: قیمت "یوم التلف".

۱۷:۴۱ - سوم: قیمت "یوم التعذر".

۱۷:۴۸ - چهارم: قیمت "یوم المطالبة".

۱۷:۵۴ - پنجم: قیمت "یوم الاداء".

۱۷:۵۷ - ششم: بیشترین قیمت از "یوم القبض" تا "یوم الاداء".

۱۸:۰۷ - هفتم: بیشترین قیمت از "یوم القبض" تا "یوم المطالبة".

۱۸:۱۲ - هشتم: بیشترین قیمت از "یوم القبض" تا "یوم التعذر".

۱۸:۱۸ - نهم: بیشترین قیمت از "یوم القبض" تا "یوم التلف".

۱۸:۵۵ - تمامی این احتمالات در قیمت "مثل" همانند قیمت "عین" نیز محتمل است.

۲۰:۲۰ - مشابه این احتمالات هم در بحث "قیمیات" متصور است که بیان خواهیم نمود.

۰۲۲۲ - مبحث البیع - الضمان - المثل المتعذر - تعریف التعذر (نوار ۱۶ - درس ۱۰)

- شب شنبه ۷ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۶/۲۵ ش

۰۰:۳۰ - یاد آوری مبحث جلسه ی قبل.

۰۴:۴۰ - برخی تعریف "تعذر" را به "اعواز" از "عَوَزَ" بمعنای نادر و کمیاب می دانند.

۰۴:۴۵ - برخی دیگر می فرمایند که معنای تعذر اخص است یعنی پیدا کردنش "ممکن" نباشد.

۰۵:۳۵ - بعض دیگر می فرمایند تعذر یعنی در "بلد" یا اطراف شهر "پیدا نشود".

۰۶:۰۵ - و نیز می فرمایند تعذر اینست که در شهر و اطراف آن که از آن مسیری هم که آن جنس از آن

مسیر وارد شهر می شود پیدا نشود.

۰۷:۴۰ - برخی بزرگان هم "ارجاع به عرف" نموده اند.

۰۸:۰۷ - اما در مورد مفهوم "اعواز" اگر اجماع به ارجاع به عرف باشد همان تعریف عرف را دارد.

۰۹:۵۸ - در جامع المقاصد، در تعریف "اعواز" محدوده ی اطراف بلد را به "عرف" نسبت داده اند و نه مفهوم "اعواز" را.

۱۲:۱۰ - در مورد "حوالی بلد" که جنس را از آن مسیر وارد شهر می کنند همانطور که در "انقطاع سلم" هم آمده است روایات متعدد داریم:

۱۳:۴۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "رجل یسلم دراهم فی خمسة مختایم من حنطة او شعیر الی اجل مسمی و کان الذی علیه الحنطة او الشعیر لایقدر علی أن یقبضه جمیع الذی له اذا حلّ فسأل صاحب الحقّ أن یأخذ نصف الطعام أو ثلثه أو ثلثیه او اقلّ من ذلک أو اکثر و یأخذ رأس مال ما بقی من الطعام دراهم قال علیه السلام: لا بأس".

۱۵:۱۵ - برخی می فرمایند منظور از "لایقدر"، عدم قدرت است پس در مبحث ما، قدرت متعارف هم یعنی در بلد و اطراف بلد پیدا نباشد.

۱۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "مثل متعذر" را نمی توان با "سلم" تشبیه کرد چراکه در آنجا جنس را می فروشد تا زمان معینی و از ابتدا چیزی را می فروشد که مقدور التسلیم باشد که یکی از شرایط معامله است پس مقدوریت عرفیه از ابتدا بر او بوده و ارتباطی به تعذر در مماثل ندارد.

۱۸:۴۵ - بیان شد یک "تعذر" موقت داشتیم و یک تعذر مطلق و دائمی.

۲۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که طبق دلیل ضمان در مثلیات، گفته شد "ضمان" به معنای کفیل بودن ضامن نسبت به "عین" است و در صورت تلف شدن عین نسبت به "مثل" خواهد بود پس اگر "مثل" در بلد یافت نشد، چه دلیلی داریم که اگر در بلاد دورتر یا جای دیگر یا در زمان های دیگر یافت شود نباید برای تحصیلش اقدام کرد.

۰۲۲۳ - مبحث البیع - الضمان - المثل المتعذر - القدرة المتعارفة (نوار ۱۶ -

درس ۱۱) - شب یکشنبه ۸ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۲۶/۶/۱۳۵۱ ش

۰۱:۱۰ - بحث اصلی در مورد معنای "ضمان مثل" چیست که آیا ضمان مثل "اطلاق" دارد یا مقید به قیدی است که در صورت منتفی شدن "قید"، ضمان به قیمت مبدل می شود.

۰۲:۰۵ - تا وقتی که "عین" وجود دارد شخص ضامن "عین" است ولی اگر "عین" تلف شد شخص ضامن است که "مثل" آن را به مالکش برگرداند و اگر "مثل" هم متعذر بود لاجرم مالیت (عین یا مثل) را به صورت "قیمی" پرداخت می کند.

۰۴:۰۰ - احکام وضعیه بر وجوه مختلفی هستند گاهی حکم وضعی، "به قول مطلق" جعل می شود مثلاً قرضی گرفته است پس شخص ضامن پرداخت آنست یا مثلاً متنجس به عین نجاست، نجس است اما گاهی حکم وضعی است که مقید به قیدی است مانند ذبیحه که قیدش اینست که ذابحش "محرم" نباشد یا دیه قتل مقید به "شبه عمد" است و یا ملکیت لقطه در "غیر حرم" است.

۰۶:۱۲ - بنابراین در مبحث ما آیا ضمان مثل بقول مطلق است که "مثل" عهده "عین" دارد علی الاطلاق پس اگر "مثل" متعذر ابدی" شد باید قیمت "مثل" را پردازد اما اگر عهده ردّ مثل عین مقید به داشتن قدرت باشد آیا این قدرت، "عقلیه" است یا تحصیل مثل بقدرت "متعارفه" است که قدرت متعارفه (نوعیه یا شخصیه) هم آیا محتاج صرف هزینه زیاد است یا قدرت تحصیل مثل در بلد یا اطراف بلد باشد.

۱۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آنچه که از ادله ی "ضمان" بر می آید و در تمام احادیثی که در ضمان "تلف" یا "اتلاف" وارد شده است همگی بطور مطلق بیان شده است و آن را موکول به فهم "عرف" نموده اند بنابراین قدرت، قدرت متعارفه است چه در همان بلد یا اطرافش یا بلاد دیگر بشرطی که هزینه تحصیل آن خارج از عرف نباشد.

۱۳:۳۰ - اما اگر شک کردیم این قدرت، قدرت عقلیه است یا قدرت متعارفه، در جعل حکم وضعی اعتبار "رد العین بردّ مثلها این ما کان" شک بوجود آمد استصحاب بعدمش می کنیم پس مقداری که بر ما ثابت است اینست که شخص، عهده ی "مثل" نسبت به تدارک عرفی دارد پس اگر مقدور نشد باید تدارک جنبه ی مالی را بکند.

۲۰:۱۸ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دلیل سلطنت، وقتی معتبر است که ما یقین داشته باشیم، "مالیت مثل در ملکیت شخص مالک" است در صورتی که فقط "عین" در ملکیت مالک بوده است و ما شک در مالکیت "مثل" از برای مالک داریم.

۰۲۲۴ - مبحث البيع - الضمان - المثل المتعذر - قيمة يوم التلف (نوار ۱۶ - درس ۱۲)

- شب سه شنبه ۱۰ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۲۸/۶/۱۳۵۱ ش

۰۱:۳۰ - اگر قیمت بلد تلف متفاوت بود با قیمت بلد مطالبه پس کدام قیمت را باید بپردازد و آیا بیشترین قیمت را باید بدهد.

۰۲:۳۰ - قول مشهور اینست که در مثلیات، "مثل" در ذمه است و بسبب تعذر مثل، قیمت خود مثل باید پرداخت شود.

۰۳:۲۰ - هنگامی که "مثل" متعذر شد باید بدل مثل را داد در حالتی که ذکر شد.

۰۵:۴۵ - دو مقدمه بیان می کنیم اولاً اینکه "اشتغال ذمه" به معنای "ضمان" نیست مثلاً در بیع "سلم" بایع اشتغال ذمه بضمن دارد آیا ضامن ثمن است؟ خیر در صورتی که ضمان، یعنی "عهده دار" شدن شیئی تا به محلس یا مالکش برگردانده شود مثال دیگر در "ضمان معاوضه"، مشتری ضامن "مبیع" است بدل مسمايش ویا در "ضمان تالف" به این معنی است که "عهده دار شیئی تلف شده" است به بدل یا قیمت.

۰۸:۱۰ - پس "عهده داری" و ضمان غیر از "اشتغال ذمه" است.

۰۸:۲۵ - ضمان عین یعنی برگرداندن آن و اگر "عین" قابل ردّ نبود پس ضمانش بدل حیلولة است و در صورت تلف شدن آن باید "مثل" را بدهد و اگر "مثل" متعذر باشد ضمان عین تالفه اینست که "قیمت خود عین تالفه" را بدهد و نه قول مشهور که می فرمایند قیمت "بدل" را بپردازد.

۱۲:۱۰ - ثانیاً: "تلف"، مربوط به مرحله ی "وجود" است پس وجود، منعدم شده است، از طرفی هم "مماثل" و مثلیت، مربوط به عالم "وجود" است و نه "ماهیت" و نیز "تعذر" هم مربوط به عالم وجود است پس می بینیم همگی این موارد مربوط به مرحله ی "وجود" می باشند بنابراین چیزی که تلف شده، ماهیت طبیعی آن از بین رفته است، پس اگر آن شیئی تلف شده قابلیت "صدق" به "افراد متشابه" (متماثل) داشته باشد پس "مثلی" است و اگر این قابلیت را نداشته باشد "قیمی" است.

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نتیجه می گیریم که تدارک "عین تالفه" را به قیمت خود "عین" می دانیم و اصلاً جای بحث در مورد "بلد مطالبه" یا "بلد اداء" نمی ماند بلکه فقط و فقط قیمت خود "عین" را در "بلد تلف" و "زمان تلف" چه ارزان بوده یا گران، به همان قیمت، ضامن باید پرداخت نماید.

۲۱:۴۰ - لذا تدارک خسارت مالک، موجب دادن "بدل" است و اگر بدل، متعذر بود قیمت "عین" تالفه را بپردازد (به قیمت زمان تلف و قیمت بلد تلف و نه قیمت زمان مطالبه و نه زمان پرداخت و نه بلد مطالبه و نه بلد پرداخت و نه بیشترین قیمت هیچکدام نیست).

۰۲۲۵ - مبحث البیع - الضمان - سقوط المثل عن القيمة (نوار ۱۶ - درس ۱۳) -

شب چهارشنبه ۱۱ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۲۹/۶/۱۳۵۱ ش

۰۲:۰۵ - سقوط از "مالیت" می تواند نوعی "تعذر" بحساب آید.

۰۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بر مبنای ما (که در صورت "تعذر مثل"، ضمان به قیمت "عین" است و نه بقیمت مثل) و اینکه تدارک ما فی الذمه باید صورت بگیرد که در مثلی بمثل و در قیمی بقیمت و در صورت تعذر مثل بقیمت آن هم قیمت "عین" تالفه می باشد.

۰۶:۵۰ - اگر "مثل" از مالیت ساقط شود باید "قیمت" داده شود.

۰۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرماید که از بدیهیات اولیه است که "ما لا مالیه له لا یتدارک به المال" که تدارک مال باید به مال صورت بگیرد.

۰۷:۵۰ - برخی بزرگان می فرمایند که ضامن، مکلف بوده است که "مثل" را بپردازد حتی اگر از مالیت "ساقط" شده باشد.

۰۸:۱۰ - بر مبنای مشهور که "مثل" در ذمه ی "ضامن" است پس "مثل" در ملکیت "مالک" است بنابراین وقتی مبیع فاسد بود یا غصب شده بود و در زمان ردّ عین در صورت وجود باید به مالک برگردانده شود و در صورت تلف شدن عین، وجوب ردّ مثل به مالک است لذا بر ضامن است برگرداندن مثل حتی در صورت از بین رفتن مالیت آن.

۱۲:۴۵ - برخی می فرمایند در صورت کم شدن قیمت شیئی تلف شده یا بیشتر شدن قیمتش، جنبه ی اعتبار مالی درکار نیست چراکه اگر قرار به مالیت مثل بود باید "ما به التفاوت" در اختلاف قیمتها پرداخت یا دریافت می شد پس ضامن، ضمان ذات و صفات است و نه ضمان مالی.

۱۴:۳۰ - و نیز می فرمایند طبق روایت از امام صادق علیه السلام که "رجل استقرض دراهما فسقطت تلك الدراهم أو تغيرت هل لصاحب الدراهم الدراهم الاولى ام الدراهم التي تجوز بين الناس، قال عليه السلام

لصاحب الدراهم الدراهم الاولى " پس منظور از "سقوط" یعنی از بین رفتن قیمت و منظور از "تغیّر" یعنی کاسته شدن قیمت آن و اینکه "سقطت" در مقابل "تغیّر" آمده است برخی معتقدند بمعنای "از بین رفتن کامل مالیتش" است که امام علیه السلام حکم به دادن "مثل" را می دهد ولو از مالیت افتاده باشد.

۱۶:۴۵ - و باز می فرمایند اگر شک کردیم به اینکه آیا با سقوط مالیت "مثل" آیا ذمه ساقط شده یا باقی است که استصحاب بقاء مثل در ذمه را می کنیم اگرچه از مالیت ساقط شده باشد.

۱۷:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر هم قائل به "در ذمه بودن مثل" در "مثلیات" باشیم، مثل "موضوعیت" ندارد بلکه "طریقیت" دارد در تدارک، و آن شیئی تلف شده ای که در ذمه بود اگر مالیت نداشته باشد "تدارک" آن معنا ندارد.

۲۰:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "ضمان غرامت" متفاوت است با "ضمان ید" که در ضمان ید، در صورت وجود "عین" یا "مثل" ضامن، مکلف به برگرداندن همان شیئی به "مالک" است ولی در ضمان غرامت که در مبحث ما است، "مثل" از قیمت افتاده است باید جنبه ی "مالیت" مراعات شود.

۲۲:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "ساقط شدن" مالیت "مثل" را، نمی توان با "کم و زیاد" شدن مالیت، مقایسه کرد بلکه نباید تدارک چیزی که از مالیت ساقط شده را بمالی که در ذمه اش است بکند.

۲۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد روایت ذکر شده، بر خلاف آنچه که بزرگان از تقابل "سقطت" در مقابل "تغیّر" که بعنوان از بین رفتن کامل مالیت دراهم می دانند، ایشان معتقدند اینطور نیست، بلکه درهم و دینار بخودی خود دارای از جنس نقره و طلا است و این "سقطت" بمعنای از بین رفتن کامل مالیت نمی باشد و منظور سقوط از "رواج" در بازار است پس مقداری قیمتش پایین آمده است.

۲۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند تفاوت است بین "قرض" و "خسارت و غرامت و تدارک فراغ از ذمه" که در قرض، خود شیئی را بر می گرداند اگرچه قیمتش از بین رفته باشد ولی در غرامت و ضمان نتوان گفت که تدارک آنچه که فاقد ارزش مالی است را بکنیم.

۲۶:۵۰ - برخی می فرمایند که اگر "مثل" از مالیت "ساقط" شد، بر ضامن است که قیمت شیئی تلف شده را بدهد نسبت به مکانی که تلف شده (و به قیمت همان زمان) مثلاً یخی که در تابستان تلف شده است بنابراین در هنگام پرداخت باید همان قیمت تابستانی را در همان شهر بدهد.

۰۲۲۶ - مبحث البیع - الضمان - سقوط المثل عن القیمه (نوار ۱۶ - درس ۱۴) -

شب شنبه ۱۴ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۱/۷/۱۳۵۱ ش

۰۱:۱۵ - اقوال بزرگان نسبت به دادن قیمت به سه گونه است:

اول: "مثلی" که در ذمه ی ضامن بوده است، هنوز باقی است. (نه عین تالفه قیمی شده است و نه مثلی که در ذمه است قیمی شده است)

دوم: "عین تالفه" بسبب تعذر مثل، "قیمی" شده است.

سوم: "مثل" قیمی شده است.

۰۲:۳۰ - بزرگان می فرمایند "انقلابی" صورت نمی پذیرد فقط اینست که بمناسبت تعذر مثل، مالک به رضایت خودش راضی شده است که قیمت آن را بگیرد.

۰۴:۲۵ - بواسطه ی معاوضه، "مثل" از "ذمه" ساقط می شود و برگشتن آن به ذمه معقول نیست.

۰۷:۲۵ - در حالت سوم "مثل" بمنزله ی "تالف" می شود پس مثلی که در "ذمه" بود "قیمی" می شود در اینجا احتمال می رود که قیمت آن "بدل حیلولة" باشد.

۱۰:۱۰ - مقتضای بدل حیلولة اینست که در صورت امکان بازگرداندن "مثل" به مالک می دهد و بدل را باز پس می گیرد.

۱۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از ادله ضمان آنچه که "عرف" می رساند مفهوم "تدارک" است و در صورت "مثل" متمکن منه باشد تدارک بمثل است و در صورت عدم وجود مثل تدارک می شود به قیمت.

۱۴:۵۰ - صحبت از بدل "عین" است.

۱۶:۱۰ - اگر تعذر دایمی است قیمت به روز تلف پرداخت می شود.

۱۶:۳۰ - اگر هم تعذر موقت است جایی برای صحبت نسبت به قیمی کردن مثل، نداریم مگر اینکه مالک راضی به گرفتن قیمت شود که باز هم موضوعی برای "مثل" نداریم و باید قیمت نسبت به "عین" پرداخت شود.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ضمان دارای چهار چیز است: اول: عین مضمونه دوم: مضمون له (مالک) سوم: ضامن چهارم: ما به یتدارک الضمان.

۱۹:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد "بدل حیلولة"، می دانیم که بدل حیلولة، بدل "عین مضمونه" است پس هرگاه "مثل" بواسطه ی "تلف" از بین رفت دیگر جایی برای بدل حیلولة نمی ماند بلکه قیمت عین تالفه را می پردازد.

۰۲۲۷ - مبحث البیع - الضمان - الروایات فی ضمان القیمه (نوار ۱۶ - درس ۱۵) -

شب دوشنبه ۱۶ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۳/۷/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - اگر مقبوض بیع فاسد تلف شد و قیمی بوده باشد آنگاه ضمانش به قیمت است.

۰۰:۳۰ - اجماع می فرمیانند که "القیمی یضمن بقیمته".

۰۰:۵۵ - اخبار کثیره ای هم موجود است به پرداخت قیمت و ثمن.

۰۱:۱۵ - سوم اخبار زیادی که به "متفاهم عرفی" موکول می شود که در مثلیات، مثل است و در قیمیات، قیمت.

۰۱:۴۰ - اخبار مطلقه که ضمان را بقول مطلق می فرمایند پس قدر متیقن از متفاهم عرف آنجایی است که به هیچ وجه، "مثل" نداشته باشد ولی چنانچه مانند پارچه و عبد و حیوان که مماثلی از جمیع جهات برایشان پیدا شد می توان گفت که مطلقات ضمان از آنها منصرف است. (با اینکه قیمی هستند ولی در متفاهم عرف، باید مماثل آن را داد پس از این اطلاق منصرف می آیند مگر اینکه اجماع بایستد و فقط قیمت را حکم دهد).

۰۵:۵۰ - برخی بزرگان در "اجماع" هم حرف دارند اولاً که اجماع، "دلیل لبی" است و دلیل لبی، "قدر متیقن" گرفته می شود و قدر متیقن آنجایی است که "به هیچ وجه" مماثل نداشته باشد.

۰۶:۱۵ - ثانیاً بزرگان فرموده اند که اگر شخصی چیزی را "قرض" گرفت می تواند عینش یا مثلش را بدهد.

۰۷:۴۵ - پس اگر مراد این باشد که "عین تالفه" که قیمی بوده است، مثل آن بگردن شخص است و هنگامی که مثل متعذر شود پس باید قیمت مماثل داده بشود. (منظور برخی بزرگان اینست که در قیمیات

هم هرگاه "عين"، تلف شد بايد "مثل"، پرداخت شود و در صورت عدم وجود مثل، "قيمت مثل" را بدهد آنهم بقيمت روز اداء).

۰۹:۳۰ - مرحوم آقای ميلانی می فرمايند که اين گفته، مخالف روايات است چراکه از روايات ضمان می فهميم که بايد "تدارک" تالف شود (عين مضمونه) و نه آن مثلی که به ذمه آمده بود.

۱۰:۱۰ - رواياتی هم داريم که تصريح به قيمت و ثمن دارند.

۱۱:۲۳ - روايت از امام صادق عليه السلام که می فرمايند "انه قضی فی رجل أقبل بنار فاشعلها فی دار قوم فاحترقت الدار و احترق اهلها و احترق متاعهم قال عليه السلام يلزم قيمه الدار و ما فيها" دار که قيمی است ولی برای ما فيها که مثليات بوده باز هم می فرمايند "قيمت" را بپردازد.

۱۳:۰۱ - روايت از امام کاظم عليه السلام: "سألته عن بختی (شتر) مغتلم (رم کرده) فقتل رجلا فقام اخ المقتول فعقر البختی و قتله، ما حاله؟ قال عليه السلام: علی صاحب البختی دیة المقتول و لصاحب البختی ثمنه علی الذی قتل البختی" که تصريح شده به دادن قيمت در اتلاف شتر.

۱۴:۰۵ - روايت ديگر "قال سألته عن المملوك بين شركاء، فأعتق احدهم نصيبه فقال عليه السلام انه افساد علی أصحابه يقوم قيمه و يضمن الثمن الذی اعتقه لانه افسده علی أصحابه" که هم عبد آزاد می شود و هم شخص آزاد کننده ضامن قيمت سهم ديگر شركاء است که بايد نسبت به قيمتی که مملوك داشت به آنها بپردازد.

۱۵:۵۰ - روايت ديگر: "قال سألته عن رجل اصاب شاة فی الصحراء هل تحلّ له قال عليه السلام قال رسول الله صلى الله عليه و اله هی لك او لاختیک او للذئب فخذها و عرقها حيث اصبتها فان عرفت ردّها الى صاحبها و ان لم تعرف فكلها و انت ضامن لها ان جاء صاحبها يطلب ثمنها ام تردّ عليه ثمنها" که ثمن داده شود.

۱۷:۰۵ - روايت ديگر: "سألت ابا ابراهيم عليه السلام عن الرجل يرهّن الرهن بمائة درهم و هو يساوی ثلاث مائة درهم فيهلك، أعلی الرجل أن یردّ علی صاحبها مأتی درهم قال عليه السلام نعم لانه أخذ رهنا فيه فضل فضيعة قلت فيهلك نصف الرهن قال عليه السلام علی حساب ذلك قلت فيترادّان الفضل قال عليه السلام نعم" که در اینجا با اینکه مثلی بود بايد قيمت را بدهد.

۲۰:۱۵ - روايتی ديگر از امام صادق عليه السلام که "سئل عن اميرالمومنين سفره وُجدت فی الطريق مطروحة كثير اللحم و الخبز و فيها سكين قال عليه السلام يقوم ما فيها و يأكل لانه يفسد و ان جاء صاحبها غرموا له بالثمن".

۲۱:۲۰ - روايت ديگر که "ان وجدت طعاما فی مغارة فكله و ان جاء صاحبه فردّ القيمة".

۲۲:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اجماع در اینجا کارساز نیست فقط می ماند روایاتی که در این باب و اطلاقات ادله ی ضمان وجود دارند.

۲۳:۰۳ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اطلاقات ادله ی ضمان هم که رأی به متفاهم عرفی می دهد در آن جایی است که "مماثل" عین تلف شده در دسترس نباشد و گر نه اگر مماثل آن از جمیع جهات در دسترس باشد با اینکه بزرگان نظرشان بر قیمت است ولی باید مثل را پرداخت، چراکه متفاهم در عرف اینست که آنچه را که تلف کرد از عهده اش برآید و آن را تدارک کند.

۲۴:۱۲ - برخی بنا به براهین عقلی می گویند آنچه که تلف شده است ماهیت حقیقی عین بوده ولی ماهیت اعتباریش در ما فی الذمه ی شخص باقی است، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این صحبت نادرست است چراکه خارج از متفاهم عرفی از ادله ی ضمان است که شخص می بایست تدارک خسارت نماید.

۰۲۲۸ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمه - قیمه یوم البیع (قبض) أو التلف أو الاداء أو أعلى القیم (نوار ۱۶ - درس ۱۶) - شب سه شنبه ۱۷ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۴/۷/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۵ - بزرگان می فرمایند که در قیمیات، ضمان قیمت است که یا به مقتضای روایات خاصه ای است که تصریح به پرداخت "قیمت و ثمن" دارد و یا به اطلاقات ضمان است که ادله به "متفاهم عرف" منزل است و عرف هم در پرداخت ضمان در قیمیات را، "قیمت" می داند و یا به "اجماع" است.

۰۲:۱۰ - اکنون که قرار به پرداخت قیمت از برای قیمیات است آیا قیمت یوم التلف است یا یوم البیع (یوم القبض) که باید بدهد یا یوم الاداء است و یا أعلى القیم از روز "قبض" تا روز "تلف" یا أعلى القیم من یوم "قبض العین" تا روز "اداء" یا أعلى القیم من یوم "التلف" است تا یوم "اداء".

۰۳:۰۴ - مشهور می فرمایند ملاک "یوم التلف" است.

۰۴:۱۶ - ضمان عین، بمعنای ردّ کردن عین بوده است لذا پس از تلف آن و قیمی بودن آن باید قیمت آنرا که "قائم مقام" آن است بدهد بنابراین عینی که در عهده اش بوده را باید بپردازد لذا ملاک، قیمت "یوم التلف" می باشد.

۰۶:۱۰ - برخی هم که ملاک را قیمت روز قبض می دانند از روایاتی که در مورد غصب

غصب آمده است، "تلف" را هم بعنوان غصبیت می دانند که تلف شدن مبیع ببیع فاسد (مال غیر) غصب بوده است پس قیمت "یوم الغصب" است پس در اینجا هم قیمت یوم البیع را که همان یوم القبض است باید بپردازد.

۰۷:۳۰ - برخی هم که معتقدند قیمت یوم الاداء است بر این مبنا است که "عین" از نظر وجود خارجی "تلف" شده است ولیکن "اعتبار وجود فی الذمه ی آن" موجود و ثابت است پس روزی که می خواهد "اداء" کند باید ببیند که آنروز چه قیمتی دارد و آنرا اداء کند.

۰۸:۲۵ - کسانی که معتقد به "اعلی القیم" از یوم القبض تا یوم التلف می باشند بر این اساس است که "عین" بجمیع جهاتش از جمله "مالیت" آن، بر عهده شخص است و چون عهده را از روز قبض تا روز تلف می دانند لذا در این مدت که احیاناً هر نوسان مالی داشته است بر عهده ی "ضامن" است بنابراین باید بیشترین قیمت را در این مدت پرداخت کند.

۱۰:۰۱ - کسانی که می فرمایند "اعلی القیم" از "یوم القبض" تا "یوم الاداء" بر عهده ی ضامن است نیز چون از حیث مالیت "عین"، توجه می کنند ولی مدت عهده را از روز قبض تا روز ادا می دانند باید بیشترین قیمت را در این بازه ی زمانی بپردازند.

۱۰:۵۰ - و کسانی که معتقد به اعلی القیم من حین التلف الی یوم الاداء هستند، هم جنبه ی مالی عین را از روزی که تلف شد بر عهده ی ضامن می دانند لذا بیشترین قیمت از زمان "تلف" تا روز "اداء" واجب می دانند.

۱۲:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر قرار است قیمت، "قائم مقام" عین باشد باید از لحظه تلف باشد.

۱۳:۱۰ - برخی می فرمایند که اجماع بر اینست که "اتلاف" بمنزله ی غصب است پس ضمان به یوم الغصب یعنی یوم القبض است و دیگر اینکه در غصب، دلیل داریم که قیمت ضمان، قیمت یوم الغصب است حال استکشاف می کنند که مراد از همه ی ادله ی ضمان، همان "یوم قبض و وضع ید" است چه در "روایات مطلق ضمان" باشند و چه در روایاتی که عبارت ثمن و قیمت را ذکر کرده باشند.

۱۶:۰۵ - این استدلال، این اشکال را دارد که اگر "قیمت عین تلف شده" در روز تلف، خیلی بیشتر از "قیمت یوم القبض" بود مجبورند استثناء قائل شوند و در آن صورت در "غصب" اخف مؤونه می شود و این درست نیست.

۱۹:۲۰ - بیان همان روایت اجاره ی شتر برای کوفه که منجر به رفتن به بغداد و مصر هم شد که پانزده روز طول می کشد و مرافعه می شود و نزد ابوحنیفه می روند و می گوید هیچ نباید بپردازد (ظاهراً از نفهمیش "الخراج بالضمن" را اینگونه معنا کرده بود) و سال بعد که در حج خدمت امام صادق علیه السلام رسیدند حضرت می فرمایند که اینگونه فتواهاست که آسمان به زمین می افتد برو اجرت تمامی این مسیرها را به او می دهی و وقتی به صاحب شتر می رسد و به او حکم واقعی را می گوید الی آخر روایت.

۲۴:۱۰ - شاهد مثال ما از این روایت در مورد "قیمه بغل یوم خالفته" است "قلت و ان اصاب البغل جرح قال علیه السلام عليك قيمته يوم ترده عليه قلت كمن يعرف ذلك قال عليه السلام أنت و هو، أما أن يحلف هو فيلزمك و ان ردّ عليك اليمين و حلفت عن القيمه لزمك ذلك أو يأتي صاحب البغل بشهود يشهدون أن قيمه البغل حين اكثري كذا و كذا.

۰۲۲۹ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمه - (نوار ۱۶ - درس ۱۷) - شب

چهارشنبه ۱۸ شعبان ۱۳۹۲ ق - ۵/۷/۱۳۵۱ ش

۰۱:۵۰ - قبض مبيع ببيع فاسد بمنزله ی "غصب" است با این تفاوت که غصب گناه دارد ولی این قبض، گناه ندارد.

۰۴:۴۰ - روایت صحیح ابی ولّاد که "...فقلت أرايت لو عطب البغل و نفقه اليس يلزمني قال نعم قيمه بغل یوم خالفته" و نیز در همین روایت "او یاتی صاحب البغل بشهور يشهدون قيمه البغل كذا و كذا يلزمك".

۰۵:۴۰ - چند احتمال برای چگونگی خواندن این قسمت روایت است که:

اول: "قیمه بغل یوم خالفته"

دوم: "قیمه بغل یوم خالفته"

۰۷:۲۰ - به این معنا که آیا قیمت، دو اضافه دارد یا اینکه "قیمت بغل"، مجموعاً اضافه به "یوم" شده است.

۰۷:۳۰ - اضافه الیه مرکب باشد و بغل یوم "مضاف الیه" قیمت باشد.

۰۸:۵۵ - در حالتی که قیمت، مضاف الی البغل است دوباره به یوم اضافه شده باشد بمعنای قیمت روز مخالفت.

۰۹:۵۰ - در بیشتر نسخ، بغل بصورت نکره آمده است.

۱۰:۳۰ - برخی معتقدند که اگر قرار باشد قیمت "اضافه" باشد به بغل و ثانیاً اضافه شده به یوم، پس باید قصد معنا داشته باشد و این قصد جنبه ی اضافه به بغل است و ثانیاً اضافه بیوم به قصد می باشد پس داشتن دو "قصد و نیت" و دو مقصود نمیشود چراکه "اجتماع دو معنای متباین" در "استعمال واحد" ممکن نیست.

۱۹:۵۵ - "الف و لام" نداشتن قیمة بغل بواسطه ی اضافه شدن بغل است لذا برخی آنرا بصورت مرکب واحد در نظر گرفتند و دو اضافه ندارد.

۲۰:۵۰ - برخی می فرمایند اگر هم قرار باشد دو اضافه داشته باشد باید عبارت "قیمة بغل یوم" خوانده شود.

۲۳:۲۵ - اگر قرار بر این معنا که روزی که مخالفت کردی همان قیمت آنروز باشد پس ضامن شدن در آن روز "ضمان العین" است و وقتی تلف شد کدام قیمت را بدهد قیمت یوم التلف یا یوم المخالفه.

۰۲۳۰ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمة - (نوار ۱۶ - درس ۱۸) - شب شنبه

۱۱ شوال ۱۳۹۲ ق - ۲۷/۸/۱۳۵۱ ش

۰۱:۰۱ - مشهور این است که "تلف در قیمیات" موجب ضمان "قیمت" می شود.

۰۱:۳۰ - ملاک قیمت را "یوم القبض یا یوم الاداء یا اعلی القیم و غیره" بدانیم که در جلسات گذشته بیان شد.

۰۲:۳۰ - روایات متواتره کثیره ای داریم که شخص، ضامن قیمت می شود.

۰۴:۱۰ - برخی بزرگان از مطلقات استظهار کرده اند که ملاک قیمت، یوم التلف است.

۰۴:۲۰ - اما از صحیحه ابی ولّاد استظهار می شود که ملاک، در قیمت، همان قیمت یوم الغصب است که در مقبوض بیع فاسد همان یوم القبض می باشد. (یوم وضع الید)

۰۶:۴۰ - در مطلقات ضمان اگر مراد قیمت، قیمت یوم التلف باشد پس در مغضوب، ملاک، قیمت یوم الغصب است و اگر ایندو اختلاف قیمت داشتند قرینه می شود که مراد از مطلقات ضمان همان "ضمان وضع ید" است بنابراین استکشاف می شود که همیشه در ضمان قیمیات، ملاک، قیمت یوم القبض است.

۰۸:۴۵ - روایت است که شخص بدهکاری داشته تا طلبش را بگیرد پس شتری را کرایه کرده تا کوفه وقتیه به کوفه رسیده فهمیده که بدهکار به نیل رفته است تا آنجا می رود پس خبر دار شد که به بغداد رفته و بدانجا رفت و طلبش را وصول کرد و برگشت پس سر مبلغ کرایه اختلاف کردند قرار شد به نزد ابوحنیفه بروند و او حکم کرد که چون عدول کرده از جایی که قرار بوده برود پس بنا به "الخراج بالضمنان" حال که شتر را سالم برگردانده است چیزی بگردنش نیست اما در موسم حج بخدمت امام صادق علیه السلام رسید و قضیه را خدمت ایشان عرض کرد سپس حضرت فرمودند که نسبت به همچنین فتاویی برکات آسمان و زمین حبس می شود اما بدان که تو باید کرایه ی تک تک مسیرها را به صاحب شتر بدهی."

۱۲:۳۰ - سوالی که از حضرت می کند که اگر شتر تلف شده بود باید به قیمت چه روزی خسارت پرداخت می کردم که حضرت می فرمایند "قیمه بغل یوم خالفته" که قراءات مختلفی از این عبارت شده است که بیان کرده و میکنیم.

۱۵:۰۱ - "قیمه بغل یوم خالفته" پس "قیمه" یک اضافه به بغل دارد و یک اضافه به یوم دارد.

۱۷:۱۰ - برخی اشکال می کنند که این برداشت نادرست است.

۱۹:۰۵ - از آنجا که "قیمه" یک "لفظ واحد" است پس محال است که دو اضافه "متباین" به یک لفظ واحد همزمان اضافه شوند.

۲۰:۴۰ - برخی بزرگان هم اینگونه اشکال می کنند که دائما استعمالی که از لفظ واحد می شود اگر دو اضافه داشته باشیم هم باید "لحاظ آلی" داشته باشیم هم "لحاظ استقلالی" بنابراین در لفظ واحد دو اضافه قرار می گیرد که این محال است.

۲۳:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که می تواند مراد این باشد که چون هر حیوان در زمانهای مختلف یک قیمت مشخصی دارد لذا این قیم خاصه بحسب زمان متفاوت است و منظور این نیست که "دو اضافه" داشته باشد بلکه منظور اینست که باید قیمت همان روز حیوان را بپردازد.

۲۶:۵۰ - اگر در خواند عبارت روایت، "یوم" قید باشد عبارت می شود "قیمه بغل یوم خالفته" پس "یوم" ظرف زمان است.

۰۲۳۱ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمه - "قیمه بغل یوم خالفته" (نوار ۱۶ -

درس ۱۹) - شب یکشنبه ۱۲ شوال ۱۳۹۲ ق - ۲۸/۸/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - ملخص جلسه ی قبل.

۰۸:۲۰ - در مورد قرائت "یوم" به جرّ (اضافه دومی شده باشد) می توان به چهار حالت تقسیم شود:

۰۸:۴۵ - اول: "قیمه" دو اضافه داشته باشد یکی به "بغل" و یک اضافه به "یوم".

۰۹:۱۵ - دوم: "قیمه" که به "بغل" اضافه شده است همزمان به "یوم" هم اضافه شده است.

۰۹:۳۰ - سوم: "قیمه البغل" مجموعهما به "یوم" اضافه شده باشد.

۰۹:۴۰ - چهارم: تتابع اضافات باشد یعنی قیمت به بغل اضافه شده و بغل هم به یوم.

۱۰:۰۱ - بزرگان می فرمایند همه ی این موارد نادرست است.

۱۰:۴۰ - در مورد اول که "دو لحاظ استقلالی" از برای "یک استعمال واحد" لایجتماع.

۱۲:۰۵ - در مورد دومین حالت هم بنا به دلیل اول محال است.

۱۴:۰۱ - در حالت سوم که مجموعهما با هم "اضافه" شده است به یوم در این مورد پس "لام تعلیل" از

آن بواسطه اضافه شدنش حذف میشود لذا باید باز هم "ملحوظ استقلالی" باشد و این هم محال است.

۱۶:۵۰ - تتابع اضافات ممکن است یعنی "قیمه بغل یوم" قرائت شود پس معنایش اینست که "حیوان

آنروزی که مخالفت کردی" بنابراین حیوان که مقدر به زمان نمی شود پس می فرمایند مردود است.

۲۰:۱۵ - و اما قسم بعدی اینکه "یوم" را با فتحه بخوانیم پس "یوم" قید است از برای "قیمه" در اینحالت

"قیمه بغل یوم خالفته" خوانده می شود پس "یوم" قید است از برای "اختصاص" اما عامل در ظرف دائما باید

یک "معنای حدی" داشته باشد چراکه یا "ظرف لغو" است یا "ظرف مستقر" است و از آنجا که معنای حرفی

نمی تواند عامل در ظرف باشد نتوان پذیرفت که "یوم" برای قیمت، قید باشد.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "عامل در ظرف" که باید "یک مفهوم مستقل" باشد دلیلش

اینست که همیشه "ظرف" را که از برای "شیئی" قرار می دهند، متضمن حکم به اینست که "مظروف" در

آن ثابت باشد پس اینکه "یوم" بخواهد "قید" از برای قیمت باشد محال است.

۲۶:۳۰ - اما اگر قیمت هر حیوان را در نظر بگیریم که با دیگر حیوانات متفاوت است پس می توان قیمت به عنوان مضاف از برای بغل باشد و "یوم" ظرف است برای قیمة بغل.

۲۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد تتابع اضافات و اشکالی که به آن می کنند البته درست است که اضافه کردن بغل به یوم، قیمت را "تحدید" کند به این معنا که اعیان بحسب ذواتشان نمی توانند متقدم یا متاخر در ازمنه باشند ولی اعیان به لحاظ صفات می توانند در زمان مختلف قیمتهای مختلف داشته باشند مثلاً نسبت چاقی و لاغری یا پیری و جوانی و غیره باشد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند کاملاً صحیح و قابل برداشت است.

۰۲۳۲ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمة - (نوار ۱۷ - درس ۱) - شب دوشنبه ۱۳ شوال ۱۳۹۲ ق - ۲۹/۸/۱۳۵۱ ش

۰۱:۰۱ - بزرگان از صحیحہ ابی ولاد استشهاد می کنند که:

۰۱:۳۰ - "الیس یلزمی قال علیه السلام نعم قیمة بغل یوم خالفته".

۰۲:۳۰ - احتمالات مختلفی که "یوم" را مضاف الیه بدانیم یا ظرف باشد که بیان شد.

۰۳:۴۵ - اگر مضاف الیه باشد چند احتمال است که دو اضافه باشد یا اضافه ترکیبی باشند که بیان شد بزرگان هر دو احتمال را لایعقل می دانند.

۰۸:۴۵ - اشکال اینست که اضافه ترکیبی سه چیز است اول "مضاف" دوم "مضاف الیه" و سوم "اضافه" پس "قیمة بغل" لازم می آید که لحاظ آلی بر لحاظ دیگر وارد شود که لایعقل است.

۱۰:۲۰ - مگر اینکه بگوییم مضاف و مضاف الیه بنحو ترکیب عنوان خاصی پیدا کند مثلاً کتاب شرح لمعه زید بهتر از کتاب شرح لمعه فلانی است در اینجا جنبه ی لحاظ آلی در آن نیست و جنبه ی علم پیدا می کند گویا لفظ واحدی می شود بنابراین در این حالت مشکل نخواهد داشت البته در این حالت در لغت عربی فصیح نیست و استعمال نمی شود.

۱۳:۱۰ - احتمال دیگر "تتابع اضافات" است که قیمة به "بغل" اضافه شده باشد و بغل هم به "یوم" اضافه شود.

۱۴:۴۰ - از آنجا که "بغل" از اعیان ثابتۀ خارجیۀ است و نمی توان عین ثابتۀ خارجیۀ را به زمان اضافه کرد مگر اینکه این اضافه کردن به لحاظ اوصافی باشد که از جملۀ جنبه ی زمانی اش جزو اوصاف آن عین باشد مانند فرش پارسالی و فرش امسالی بلحاظ کهنه شده است پس اگر قیمت بغل آن روز که مثلاً جوانتر و سالم بوده و امروزی که اختلاف قیمت پیدا می کند.

۱۸:۰۱ - و اما اگر بغل به "جر" خوانده شود پس بزرگان می فرمایند "یوم" ظرف است از برای "بغل".

۱۹:۰۱ - اگر اختصاص لفظ اسمی بود و معنی فعلی معنای حدّی در آن هست مضرّف یوم است ولی نسبت آلی لایعقل است که مضرّف "یوم" قرار گیرد.

۲۰:۳۵ - بنابراین در اینجا باید گفت "یوم" ظرف است برای "قیمۀ" بمناسبت اینکه قیمت مالیت است و جنبه ی مال هم در صفات است.

۲۲:۰۱ - بنابراین ملاک پرداخت ضمان همان قیمت روز مخالفت است.

۲۳:۵۰ - اما در مورد احتمال برخی بزرگان که "یوم" تعلق داشته باشد به "نعم" که روایت می گوی: "الیس یلزمی قال علیه السلام نعم" یعنی نعم یلزمک پس ضامن است آن روزی که خالفتۀ که پس از کوفه اجاره کرده پس عدول کرد و به نیل رفت روز مخالفت است.

۲۷:۴۰ - از آنجا که معنای ضمان یعنی اگر تلف شود باید بپردازیم پس قیمت آن در روزی است که "تلف" شود.

۲۹:۳۸ - برخی بزرگان می فرمایند این احتمال معقول نیست چرا که سوال کننده می پرسد "الیس یلزمی" که اگر تلف شد چه چیز بر او ضمان آور می شده پس سوال کننده زمان ضمانت را می داند بلکه پرسش او از برای نوع ضمان است.

۳۲:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این حرف نادرست است چرا که روایت نفرموده "ما ذا یلزمی اذا تلف" بلکه آمده است "ألیس یلزمی" پس مردود است.

۳۴:۴۰ - شخص سوال کننده استفهام تقریبی می کند که آیا اینجور نبود که من ضامن بودم (چون ابوحنیفه او را معاف از خسارت دانسته بود).

۳۶:۰۱ - در انتهای صحیحۀ می فرمایند: "علیک قیمۀ ما بین الصحۀ و العیب یوم تردۀ علیه".

۰۲۳۳ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمه - (نوار ۱۷ - درس ۲) - شب سه شنبه

۱۴ شوال ۱۳۹۲ ق - ۳۰/۸/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - صحبت در "مقبوض بیع فاسد" بود در صورتی که "قیمی" باشد اگر "تلف" شود شخص ضامن است حال به چه قیمتی ضامن است "یوم التلف" یا "یوم القبض (وضع ید علیه)" را باید بپردازد.

۰۱:۱۰ - برخی بزرگان از "صحیحہ ی ابی ولّاد" استدلال فرمودند که در "مغصوب" باید "قیمت یوم الغصب" را بدهد لذا در "مقبوض بیع فاسد" هم ضامن قیمت "یوم القبض" خواهد بود.

۰۳:۰۱ - در صحیحہ ی ابی ولّاد این پرسش می شود که "الیس یلزمی قال علیه السلام نعم قیمه بغل یوم خالفته" که حالات مختلف قرائاتش بیان شد.

۰۶:۲۰ - بعضی در جواب اشکال "یوم" که ظرف باشد از برای "نعم" اینگونه می فرمایند که "لانّ السائل یسأل عن ما یلزمه" که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که خیر اینگونه نیست.

۰۸:۲۰ - از نظر فقه الحدیث در این صحیحہ بین صاحب شتر و شخص کرایه کننده مرافعه می شود پس بنزد ابوحنیفه رفتند که آن فتوای ناشایست را داد و به خدمت امام رسید و وقتی حضرت تکلیف را روشن می کنند شخص می گوید من علف به شتر دادم در این پانزده روز می شود بجای مبلغ کرایه آن روزها حضرت می فرمایند: "لا وانت غاصب" دوباره اعتراض کرد که "الیس کان یلزمی" و نمی گوید "ما ذا کان یلزمی" پس معلوم می شود که پس از آنکه تلاش داشت که "علف" را بجای "کرایه" در نظر بگیرد می پرسد آیا در صورت تلف شدن شتر مگر من ضامن آن نبودم که حضرت می فرمایند ضمان بغل یوم المخالفه است.

۱۷:۵۰ - در روایتی که قوله علیه السلام: "أو یأتی صاحب البغل بشهود یشهدون علی أنّ قیمه البغل یوم اکثری کذا و کذا" استشهاد به این عبارت در صحیحہ به این می فرمایند که پس مقصود قیمت "یوم المخالفه" است و نه قیمت "یوم التلف" چراکه یقیناً قیمت روزی که کرایه کرده است ملاک نیست و یوم الاکتراء همان یوم المخالفه بوده است و قیمت فرق نمی کرده است.

۲۱:۲۰ - کرایه بغل ۱۵ روز طول کشیده و اگر تلف می شد ضامن آن بود و می دانیم همان طور که فرمودند به نیل رفتنش تا یوم الاکتراء فرق در قیمت نمی کرده است پس (در اعیان) در ۱۵ روز هم تفاوت قیمت نخواهیم داشت (در مواردی چون خوراک میوه و غیره که سریعاً فرسوده می شوند قیمت متفاوت است).

۲۴:۳۰ - در عبارت "فان اصاب البغل كذا قال عليه السلام عليك قيمة ما بين الصحة و العيب يوم تردّ عليه" بنابراین ملاک "يوم الرد الى المالك" است که بر تو واجب است اختلاف قیمت سالم و معیوبش به قیمت "يوم الرد".

۲۳۴ - مبحث البيع - الضمان - ضمان القيمة - (نوار ۱۷ - درس ۳) - شب چهارشنبه

۱۵ شوال ۱۳۹۲ ق - ۱/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۵ - خلاصه ی جلسات گذشته.

۰۶:۰۴ - برخی می فرمایند در صورت ملاک قرار دادن "يوم الرد عليه" باید "يوم المخالفه" را نادیده بگیریم و بالعکس و این یک تناقض است که هر یک از این نتایج، از عبارات موجود در صحیحه استخراج شده لذا مجبوریم از مناطیت يوم دست برداریم تا این تناقض پیش نیاید.

۰۸:۴۰ - پاسخ به اینگونه می فرمایند که "يوم الرد" قید "يوم" نیست بلکه قید از برای "عليك" می باشد.

۰۹:۴۰ - چراکه "عليك" هم بمعنای وضعی (ضمانی) و تکلیفی (لزوم أداء) می تواند باشد که هر کدام نتیجه ای ببار می آورد.

۱۲:۰۵ - می فرمایند در صورت پیدا شدن "عيب" در شتر، شخص "ضامن" مابه التفاوت می شود (معنای وضعی) یا اینکه بایستی زمانی که شتر را مرجوع می کند قیمت ما به التفاوت سالم و ناقصش را "بپردازی" (معنای تکلیفی آن).

۱۶:۲۰ - این اشکال وارد می شود که آن "عیبی" که حادث شده است ممکن از تا زمان رد "سالم" شود.

۱۹:۱۰ - اگر کلمه "يوم" در صحیحه وجود داشته

در صورتیکه در برخی نقل ها "عليك قيمة ما بين الصحة و العيب تردّ اليه" وارد شد.

۲۰:۵۵ - برخی معتقدند اگر هم "عيب" مرتفع شد اما هنوز "ضمان" پرداخت مابه التفاوت بر عهده اوست تا معنای "اداء" تحقق پیدا کند.

۲۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورت مرتفع شدن "عیب" دیگر معنا ندارد که "ضمان" پرداخت اختلاف قیمت سالم و معیوب آن را بپردازد.

۰۲۳۵ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمه - (نوار ۱۷ - درس ۴) - شب شنبه ۱۸ شوال ۱۳۹۲ ق - ۴/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - در صحیحی ی ابی ولاد عبارت "قیمه" در سه جا ذکر شده است اما "مضاف الیه" آنها متفاوت است:

اول: "قیمه بغل یوم خالفته"

دوم: "قیمه ما بین الصحه و العیب یوم ترده"

سوم: یشهدون أنّ قیمه البغل یوم اکثری کذا و کذا"

۰۱:۳۵ - برخی "یوم المخالفه" را همان "یوم الکراء" میدانند چون همان روز اتفاق افتاده.

۰۳:۰۱ - در مورد "یوم الاداء" مشکل پیدا می کنند چرا که "یوم ترده" در روایت آمده است و لایمکن است که در "تلف الكل" ملاک یوم المخالفه باشد اما "تلف الجزء" یوم الرد باشد.

۰۵:۰۵ - اینگونه پاسخ می فرمایند که در "یوم الرد" قید از برای ردّ نیست پس نسبت به "علیک" است.

۰۶:۴۵ - و نیز گفته می شود "یوم" قید است از برای "عیب".

۰۹:۴۵ - برخی دیگر در "یوم ترده" مرجع ضمیر را به "قیمه" بر می گردانند که ضمیر مذكر است و قیمت مونث پس معنا ندارد.

۱۱:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند "یوم ترده" به بغل بر می گردد.

۱۲:۱۰ - اینکه "یوم الرد" به "علیک" برگردد چه به معنای وضعی (ضمان) و چه معنای تکلیفی (وجوب و الزام رجوع) باشد به هر دو معنا قبل از یوم الرد حادث شده است پس مشکل دارد.

۱۵:۳۵ - برخی می فرمایند اگر عیب حادث شد "مطلقا" ضمان ندارد برخی می گویند مطلقا ضمان دارد و برخی تفصیل می دهند به اینکه اگر قبلا چیزی موجود بود و بعد از بین رفت پس شخص ضامن است ولی اگر عیبی در آن حادث شد و باز زایل شد ضمان ندارد.

۱۷:۰۱ - کسانی که قائل به ضمان هستند به این دلیل است که زایل شدن آنچه از اعیان که بعداً رفع می شود آیا آنچه بجایش آمده "عینش" بوده یا "مماثل" آن مثلاً حیوانی چاق بوده لاغر شده باز چاق شده آن چربی که به تنش آمده مماثل چربی اصلی آن بوده است (و دیگر چربی اصلیش باز نمی گردد) پس هنگامی که عیبی پیدا شد و باز صحت حاصل شد (چراکه الزائل لایعود) و این صحت جدید (نمایی از ملک مالک) است که ظاهر شده است پس شخص هنوز ضامن قیمت مابین سالم و معیوبش هست با اینکه عیب زائل شده باشد.

۲۲:۲۵ - دلیل این بزرگان منحصر است در روایت "علی الید ما أخذت حتی تؤدی" پس صحتی که از بین رفته است را باید برگرداند حتی اگر "مماثلش" آمده باشد.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً "علی الید" را قبول نداریم ثانیاً فقط اجماع و مشهور باقی می ماند که اجماع دلیل لَبّی است و در بحث ما سالم برگرداندن عین به این معناست که در جایی "ضمان" دارد که سالم برگردانده نشود و باید قیمة ما به التفاوت را بدهد.

۲۷:۳۰ - گفته شد یوم کراء و یوم مخالفت را بواسطه کوتاهی زمان یکی می دانند برخی همین ۱۵ روز را هم نسبت به اعیان بدون تغییر می دانند پس گویا معادل یوم الرد هم می باشد.

۲۹:۰۱ - اینکه تعبیر کردن به یوم الکراء و یوم المخالفة، مفهوم سلبی اش مورد نظر است که قیمت یوم الشراء نباشد یا اینکه شهودی می آورد به اینکه روز کرایه کردن بغل، فلان قیمت بوده است بنابراین آوردن عبارات یوم الکراء و یوم المخالفة به این معنا نیست که قیمتشان بدلیل نزدیک بودن زمان، مساوی است.

۳۰:۵۰ - این احتمال است که یوم الکراء را فرمودند برای اینست که روزی است که اقامه شهود در ملاء مردم ممکن است.

۰۲۳۶ - مبحث البیع - الضمان - ضمان القیمة - (نوار ۱۷ - درس ۶) - شب دوشنبه

۲۰ شوال ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۹/۶ ش

۰۰:۲۲ - برخی می فرمایند که دلالت صحیحه ابی ولّاد بر ضمان در صورت تلف مال مقبوض ببیع فاسد به قیمت یوم المخالفة می باشد البته عدول به یوم الرد هم می نمایند.

۰۲:۰۱ - در صحیحه: "من یعرف ذلک قال علیه السلام امّا أن یحلفک یلزمک امّا أن یردّ الحق علیک فیلزمه أو یأتی بشهود یشهدون أنّ قیمة البغل یوم اکثری کذا و کذا" اولاً اینکه مختار به انجام یکی ازین امور است به چه دلیل دوماً اگر وظیفه ی او قسم دادن باشد معنا ندارد شهود بخواهد و نیز اگر وظیفه اقامه بینّه است معنا ندارد "حلف" پس چگونه است که "مالک" طلب هر یک ازین راه ها را بکند؟

۰۴:۴۰ - ظاهراً "حلف" از برای "باور کردن" است پس "حلف متعارف" است.

۰۶:۵۰ - برخی "قیمت یوم التلف" را از صحیحیه برداشت می کنند.

۰۷:۳۰ - بنا بر قیمت "یوم التلف" دو حالت وجود دارد:

اول: هر دو طرف متوجه قیمت بغل هستند ولی غاصب معتقد است یوم التلف، قیمت، تنزل کرده است و مالک، قیمت قبلی را قبول دارد در اینجا گفته ی "مالک" صحیح است چراکه استصحاب بقاء البغل بر قیمت قبلیش می شود.

۰۸:۵۵ - دوم: هر دو متفقند که تنزل قیمتی در کار نیست ولی "مالک" مدعی است که قیمت بغل کذا مقدار بوده که تنزل نکرده ولی غاصب می گوید فلان قیمت بوده ولی تنزل هم نکرده است.

۱۰:۲۰ - دو صورت هم از برای قیمت یوم المخالفه داریم:

اول: غاصب می گوید که یوم المخالفه قیمت تنزل کرده است پس استصحاب عدم تنزل با مالک است.

دوم: هر دو طرف متفقند به قیمت بعد المخالفه ولی یکی معتقد بر قیمت بیشتری است.

۱۲:۴۰ - در روایت این سوال می شود که اگر عیبی پیدا شود چگونه؟ حضرت می فرمایند: "علیک قیمه ما بین الصحه و العیب یوم ترده" که سوال کننده می پرسد: "من یعرف ذلک" پس اگر قبول کنیم دلالت اقتضاء دو صورت را قبول کنیم که هر دو متفق هستند که قیمت بغل سالم با معیوب مختلف است ولی مالک مبلغ "ما به التفاوت" را غیر از مبلغ گفته ی غاصب می داند.

۱۸:۰۱ - برخی معتقدند منظور حضرت در روایت این منظور است که "ترافعی نشود" و مراد از "حلف" برای اطمئنان عرفی است.

۱۹:۵۰ - مرحوم آقای میلانی این گفته را تایید می فرمایند و از دلالت اقتضاء حلف را "حلف متعارف" می دانند.

۲۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دائماً هم در "حلف" و هم در "اقامه ی بینه" باید هر دو نزد حاکم شرع باشد در صورتیکه در اینجا مابین خودشان است پس در این روایت:

اولاً: "من یعرف ذلک" در قیمت بین سالم و معیوب است.

ثانیا: دو صورت در قیمت ارش است.

ثالثاً: مراد از "حلف" قسم متعارف است.

رابعاً: صحبت در قضاوت و ترافع نیست بلکه باید کاری کنند که ما بینشان ترافع و مشاجره نباشد.

۰۲۳۷ - مبحث البیع - الضمان - صحیحہ ابی ولاد - (نوار ۱۷ - درس ۷) - شب سه

شنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۲ ق - ۷/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۴۰ - برخی بزرگان می فرمایند که در صحیحہ ی ابی ولاد برای مالک تخییر است و نه اینکه دو صورت را می تواند مالک در پیش گیرد (قیمت روز مخالفت یا قیمت روز اداء)

۰۴:۵۰ - گفته شد "حلف" و "شهود" در نزد "حاکم" است و نه بین خودشان پس جنبه ی عدم ترافع دارد.

۰۵:۲۰ - می فرمایند که "مال مورد غصب" را نمی توان "مخصص" قرار داد برای عموم قاعده "البینۃ للمدعی" لذا می توانسته مالک به "حلف" مدعی خود را ثابت کند.

۰۶:۲۵ - برخی بزرگان می فرمایند این قاعده را نمی توان از این صحیحہ تخصیص داد.

۰۶:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً چطور برای دیگر عمومات، تخصیص می شود قائل شد اما در اینجا برای "البینۃ للمدعی" نمی توان تخصیصی قائل شویم.

ثانیا در روایت می فرماید در مورد غصب، مالک مخیر است بین حلف و شهود و بینۃ.

ثالثاً عده ای از بزرگان معتقدند کثیری قائل هستند که در مورد "غصب"، مالک می تواند "حلف" کند و منحصر در آوردن "بینه" نیست.

۰۹:۵۰ - جهت تعیینی قاعده "البینه للمدعی" را می توان تخصیص داد.

۱۰:۵۰ - بعضی می فرمایند که این صحیحہ دلالت بر "اعلی القیم من یوم الغصب الی یوم التلف" می کند.

۱۲:۱۵ - معنای این گفته اینست که در صورت نوسان قیمت، در مدت این زمان چنانچه "تلف" شود شخص ضامن بیشترین قیمت خواهد بود.

۱۳:۱۰ - می فرمایند اما کسی از خود "صحیحہ" دلالت نشده است بلکه نتیجه عقلی است.

۱۴:۴۰ - برخی می فرمایند که در فراز روایت: "نعم قیمه بغل یوم خالفته" در اینجا "نعم" یعنی "یلزمک" بر تو است که "من یوم خالفته" از روز مخالفت تا روز اداء است.

۱۵:۵۰ - برخی دیگر "یوم المخالفة" را که موجب ضمان قرار گرفته است همان مخالفت به قول مطلق می دانند پس در تمام ازمنه ای که عین مغضوب در دست غاصب بوده "زمان های مخالفت" محسوب می شود.

۱۸:۳۰ - پاسخ می فرمایند که "ضمان" در یوم مخالفت حادث می شود و استمرار ضمان را نمی شود از روایت برداشت کرد.

۱۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر آنچه که در موضوعات قضیه وارد شد لاجرم در حکم تاثیرگذار است مثلاً "اکرم عالما فی مجیئه یوم الجمعة" و جنبه ی روز جمعه و مجیئ دخالت دارند و سببیت خواهند داشت چرا که در موضوع و ملاسبات، ملاک هستند پس هرگاه به حسب مناسبات "عقلیه" برداشت کردیم چیزی که در روایات بیان شده است نسبت به آن عمل می کنیم که در "قیمه بغل یوم خالفته" اینجا "روز" ملاک نیست و سبب "مخالفت" است و مخالفت "کلی طبیعی" است لذا در تمامی لحظاتی که مال مغضوب در ید غاصب است از روز مخالفت تا روز اداء "ضمان" بر گردن غاصب است و نه جنبه ی حدوث نخواهد داشت.

۲۳:۲۰ - ابتدای شروع "ضمان" از روز مخالفت حادث می شود.

۰۲۳۸ - مبحث البیع - الضمان - اعلی القیم - (نوار ۱۷ - درس ۸) - شب چهارشنبه

۲۲ شوال ۱۳۹۲ ق - ۸/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - صحبت در "اعلی القیم" بود که بین الغصب و التلف بیان شد که برخی فرموده اند این امر صحت ندارد و برداشت این موضوع از "صحیحه ی ابی ولاد" وجهی ندارد.

۰۱:۱۰ - مرحوم آقای میلانی هم می فرمایند که از صحیحه ابی ولاد نمی توان این برداشت را کرد که قیمت یوم المخالفة ضمان آور است و ثانیاً این غیر معقول است که اعلی القیم را نیز از این صحیحه مستقیم برداشت کرد.

۰۱:۴۵ - بعضی بزرگان می فرمایند که جماعتی معتقدند که "اعلی القیم من یوم الغصب الی یوم الرد" صحیح می باشد پس روز غصب که همان روز مخالفت است مورد "ضمان" است لذا بیشترین قیمت در صورت نوسان در این مدت مدّ نظر می باشد.

۰۴:۴۰ - بحث ما در مورد این است که اگر مال، در زمان "اعلی القیم" تلف نشده باشد و وقتی قیمت پایین ام، مال تلف شود لذا به گفته ی تمام کسانی که قائل به ضمان یوم التلف هستند معنا ندارد "اعلی القیم" را ضامن شود چرا که در روز تلف هر قیمتی داشته آن را باید بپردازد.

۰۵:۴۵ - و اگر مراد این باشد که ارتفاع قیمت "مضمون به" است بطور مطلق چه مال، تلف شود یا تلف نشود به این معناست که اگر عین را مرجوع کرد باید اختلاف قیمت اعلی القیم را در این مدتی که مال در اختیار او بوده نسبت به قیمت یوم الرد بپردازد.

۰۶:۴۰ - برخی می فرمایند که بطور مطلق نباید قائل به مضمون به، بودن قیمت مرتفع شد و هیچکس آن را بیان نکرده است.

۰۷:۵۰ - دائما ضمان قیمت عبارتست از ضمان بدل و معنا ندارد جمع بین "بدل" و "مبدل" بشود.

۰۸:۵۵ - در قسم سوم اینست که در صورت زیاد شدن قیمت، جبران بر ذمه غاصب می آید که مراعات به تلف است و نه به عنوان مطلق بگردنش باشد در این حالت فقط در صورت تلف شدن مال، بیشترین قیمت بر گردن ضامن خواهد بود.

۱۱:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بهتر این بود که چهار قسم بیان می فرمودند:

اول: در صورت ازدیاد قیمت، ضمان بالاترین قیمت مشروط است به "تلف" شدن مال در ایام گرانی.

دوم: در صورت زیاد شدن قیمت، "جزء مقتضی" پیدا شده است و آن جزء مضمون است که همین به دو حالت تقسیم می شود:

وجه اول: ضمان بالاترین قیمت برگردن ضامن است مشروط به شرط متاخر (بالفعل) که هنوز محقق نگردیده باشد که این حالت، دو وجه امتناع دارد پس محال است چرا که اول: "شرط" یا "متمم مصحح فاعلیت فاعل" است و یا دوم: "متمم قابلیت قابل" است پس مادامی که فاعل، "صحت تأثیر" را ندارد یا قابل "تمامیت قبول" را ندارد بنابراین تحقق "اثر" محال خواهد بود.

پس نتوان گفت ضمان بالفعل، ثابت است.

۱۵:۳۰ - وجه دوم: ضامن شود قیمت مال تلف شده را نسبت به قیمتهایی که نواسان داشته باید دید قیمت بدل تلف بوده و آیا در زمان تهیه بدل قیمت "مرتفع" بوده یا خیر که شرط پذیرفتن "تعقب" در صورتی که قیمت بدلی را در نظر بگیریم که مبدلی در کار نبوده و این هم محال است.

۱۷:۳۵ - اگر در زمان ارتفاع قیمت، ضمان وجود داشته باشد پس شرط متاخر در کار می آید که این امر مستحیل است و اگر هم در زمان ارتفاع قیمت ضمان بدل از تالف بوده است که جزء آخر تلف باشد درست است ممکن است شارع، ما را متعبد کند که هر قیمتی که در این "مدت نوسان" داشته، بالاترینش را ضامن می شود.

۱۹:۲۰ - با توجه به اینکه "تلف"، موجب "ضمان" می شود بیان کرد که بلاضرر بگوییم "اعلی القیم" که در آن مدت پیدا شده است را ضامن می شود.

۲۰:۵۵ - برخی دیگر می فرمایند که از "قاعده لاضرر" ممکن است بواسطه ندادن "اعلی القیم" ضرری به مالک وارد بشود لذا باید بیشترین قیمت را پرداخت کند.

۲۲:۴۰ - بعضی هم می فرمایند در آن زمان که قیمت بالا رفته بود باید هر لحظه مال را یا بدلش را به صاحبش برمیگردانده لذا چون در یدش "نگاه داشته" است پس شخص، "ضامن گران شدن آن مال" بوده است و وقتی قیمت پایین آمده واجب است که غیر از پرداخت خود مال یا بدلش بعلاوه همان مقدار ضرر را پرداخت کند چه بدل را بدهد و چه خود عین را در بدهد.

۲۶:۳۰ - اشکالی که به این استدلال وارد می شود اینست که هم "موضوعا" و هم "حکما" اشکال وارد است:

اولا: (موضوعا) ترقی و تنزل قیمت نسبت به "امتع" و "حیوانات" عرفا به عنوان "ضرر" حساب نمی شود بلکه ضرر اینست که باید در خود مال (سرمایه) ضرر وارد شود و عبارت "خسارت" بر آن وارد نیست پس "ضرری" هم نیست.

ثانیا: (حکما) بر فرض اینکه ضرر هم باشد کدام حکم آخری ثابت می شود که لازم الاجراء باشد چرا که قاعده لاضرر به جهت نفی حکمی است و نه در جهت "اثبات" حکم.

۰۲۳۹ - مبحث البیع - الضمان - اعلی القیم - (نوار ۱۷ - درس ۹) - شب یکشنبه ۲۶

شوال ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۹/۱۲ش

۰۰:۲۰ - بیان شد که ضمان "مال مقبوض بیع فاسد" مانند ضمان مال مغضوب است.

۵۰:۰۰ - برخی می فرمایند که از "صحیحہ ی ابی ولاد"، این مطلب برداشت می شود که در طول زمانی که مال در دست شخص بوده، "ضامن" آن می باشد لذا در صورت بالا رفتن قیمت عین، آن شخص، ضامن پرداخت "اعلی القیم" خواهد بود.

۱۰:۰۲ - برخی دیگر فرموده اند که نمی توان از این صحیحہ، این برداشت را کرد.

۲:۰۴ - لازمه ی ضمان "اعلی القیم"، جمع بین "بدل" و "مبدل" است و این جمع، محال به نظر می رسد.

۱۰:۰۵ - در صورت در نظر گرفتن "شرط متأخر"، باز هم جمع بین "بدل و مبدل" پیش می آید و گفته شد که این امر محال می باشد.

۴۴:۰۵ - در مورد "حکم تعبّدی" هم دلیلی نداریم.

۴۰:۰۷ - در تمام زمانی که "عین"، در "ید غاصب" باشد پس خود "عین"، مورد ضمان است.

۲۵:۰۸ - برخی اشکال کرده اند که ضمان عین، موجب ضمان اعلی القیم نمی شود.

۵۰:۰۸ - برخی در پاسخ این اشکال می فرمایند که سبب ضمان دو چیز است:

اول: قبض عین است به مبیع فاسد.

دوم: غاصب، مانع رسیدن مالک به ملکش (و انتفاع از ملکش) شده باشد.

۵۰:۰۹ - غاصب در زمانی که قیمت عین بالا رفت، چون مانع از استفاده ی مالک از عینش بوده است بنابراین این "حیلولة" سبب ضمان می شود.

۵:۱۱ - در صورت "تلف" شدن "عین"، باید قیمت خود عین را بدهد به اضافه ی آن مقدار از قیمت گران شده ای که مالک می توانست از آن منتفع گردد، به مالک پرداخت کند که این امر در پرداخت اعلی القیم صادق می شود. (دقت داشته باشیم که منظور پرداخت قیمت های متعدده نمی باشد چراکه در آن صورت تعدد قیمت بر عین واحد صحیح نمی باشد)

۳۵:۱۴ - حیلولة که سبب ضمان است، فرق نمی کند بین اینکه خود عین موجود باشد یا تلف شده باشد.

۵۰:۱۶ - از آنجا که معنای مضمون، مالی است که به گردن ضامن است و چون مالیت صفت اعتباری است (نه صفت وجودی خارجی) پس امر اعتباری نمی تواند مورد ضمان قرار گیرد.

- ۱۷:۳۰ - اگر غاصب، عینی را غصب کرد و در زمانی که در دستش بود قیمتش بالا رفت و هنگام "رد مال" قیمتش پایین بود و عین را بازگرداند این بازگرداندن آن "قیمت راقیه" را تدارک می کند.
- ۲۱:۱۰ - صفات موجوده ی خارجیّه مانند لاغر شدن حیوان یا از این دست صفات می باشد.
- ۲۲:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بحث "حیلولة" و شرط "ضمان حیلولة" به زوال ید مال از دست مالک است در جایی که هیچ امکان "رد عین" نباشد. (قطع امید از بازگرداندن عین مال)
- ۲۳:۰۱ - پس یا عدم وجود عین یا تعدّ از پرداخت آن به صاحبش، موجب ضمان حیلولة می شود.
- ۲۴:۳۰ - پس ملاک حیلولة از برای ضمان در مبحث ما نخواهد بود.
- ۲۵:۲۰ - در صورتی که عین، تلف شده باشد فوراً صحبت از ضمان بدل پیش می آید و از آنجا که "مالیت"، "بدل پذیر" نیست پس معنا ندارد که ضامن بدل از آن مال خسارت از سود آن مدت اعلی القیم را بخواهد تدارک کند.

۰۲۴۰ - مبحث البیع - الضمان - اعلی القیم - (نوار ۱۷ - درس ۱۰) - شب سه شنبه

۲۸ شوال ۱۳۹۲ ق - ۱۴/۹/۱۳۵۱ ش

- ۰۰:۴۰ - برخی فرموده اند چنانچه عین مغصوبه در زمان غصب که دست غاصب بوده دچار تغییر قیمت شود بنابراین غاصب "ضامن" قیمت "راقیه" است.
- ۰۱:۵۰ - برخی هم در قیمت یوم الغصب و یوم التلف معتقدند که ضمان در قیمت همان روز است و "اعلی القیم" را که از "صحیحہ ی ابی ولاد" برداشت می کنند بیشترین قیمت در بین زمان غصب و تلف است ضامن می شود چه همان قیمت باشد یا تنزل کرده باشد چه اصل عین را مرجوع کند و یا چه بدل و قیمتش را.
- ۰۳:۴۰ - ملاکی که برخی بزرگان فرمودند همان قیمت "یوم الغصب" است اما در صورت ترقی قیمت، نسبت یوم الغصب ملاک اعلی القیم می شود و دلیلشان هم اینست که عین از نظر مالیتش مورد "ازاله" از ید مالک قرار گرفته است بنابراین "عین مغصوبه" یا "مبیع فاسد" که بمنزله ی غصب است، دارای ارزش مالیتی است پس بمحض غصب، قطع ید این ارزش از ید مالک شده است و هنگامی که قیمت آن "ترقی" می کند به این گونه است که مالک را از آن "فائده" محروم کرده است.

۰۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این استدلال، علمی نیست چرا که اگر در همان زمان

همان زمان "اعلی القیم" از بین رفته باشد که حرفی نیست، صحبت ما در اثناء زمان است که "ترقی" کرده باشد و اگر در قیمت پایین تلف شده بود چرا شخص، ضامن بیشترین قیمت خواهد بود؟ پر بدیهی است اگر قرار به ضمان اعلی القیم است پس باید در حکم در صورت وجود خود عین و باز گرداندن آن چرا هیچ کس حکم به پرداخت مبلغ گران شده ی مابه التفاوت را نمی دهد.

۰۹:۴۵ - چاره ای نیست جز تفسیر این استدلال به اینکه منظور از این عبارت این بوده است که بمقتضای "قاعده ی علی الید" که خودشان قبول دارند "علی الید ما أخذت" پس شخص ضامن آنچه را که در یدش بوده است را عهده دار می باشد پس این "عین" در ید "غاصب" مضمون به است و "مالیت" هم دارد و در هنگام "ترقی" بتبع ضمان عین آن "مالیت اضافه" هم "مضمون" می شود.

۱۲:۴۵ - اکنون اگر خود عین را رد کرد پس ضمان عین هم از بین می رود لذا ضمان آن مالیت اضافی هم از بین می رود.

۱۳:۴۵ - و چنانچه عین، تلف شد لاجرم ضمان عین باقی است بنابراین بتبع آن "ضمان آن مالیت اضافی" هم باقیست.

۱۷:۵۰ - مرحوم آقای میلانی با وجود این توضیح استدلال باز هم اشکال می فرمایند که:

اولاً: "ضمان عین" با "ضمان تلف" متفاوت است چراکه ضمان العین یعنی عهده دار خود عین باشد و ضمان تلف یعنی عهده دار بدل یا قیمتش باشد لذا در صورت تلف شدن آن ضمان از بین رفته و ضمان جدیدی ایجاد می شود.

۱۹:۲۰ - ثانیاً: اصلاً "مالیت" ضمان پذیر نیست و ضمان شیئی به قیمت آن است و خود قیمت که قیمت ندارد.

۲۰:۰۵ - ثالثاً: "مالیت" از اوصاف وجودیه خارجیه نیست که مورد ضمان قرار گیرد که حال قیمت ترقی یا تنزلش را ضامن گردد.

۲۰:۵۰ - برخی نیز ضمان "اعلی القیم" را به "قاعده ی اشتغال" استدلال می کنند که شک داریم شیئی که ترقی و تنزل داشت سپس تلف شد آیا اشتغال ذمه ای که پیدا کرد به قیمت یوم التلف است یا بقیمت یوم الغصب، مرتفع می شود یا خیر پس به اصالة الاشتغال باید بیشترین قیمت در این مدت را ضامن شود.

۲۲:۴۵ - گویا امر دائر بین "اقل" و "اکثر" است و شک می کنیم که وجوب اداء قیمت کم بوده یا زیاد.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بهتر این بود که می فرمودند بواسطه ی تلف، شک می کنیم که آیا ذمه اش به آن قیمت "راقیه" اشتغال پیدا کرده است یا خیر، بنابراین "عدم اشتغال" را استصحاب می کنیم.

۲۴:۰۵ - اگر بنا به مسلک برخی بزرگان که می فرمودند هر تالفی اعتبار بقاء بر ذمه را دارد پس اعتبار بدل در قیمیات بواسطه ی تعذر "مثل" باشد پس هر تالفی که از بین می رود "ثبوت اعتباری" اگر مثلی است مثلش را بدهد و اگر قیمی است ذمه ی خود را با اعطاء "قیمت" از بین ببرد.

۲۵:۳۵ - در اینجا با از بین رفتن "عین" و پرداخت قیمت یوم التلف و یا پرداخت "ادنی القیم" ناگهان "شک" پیدا می شود که آیا "ما فی الذمه" ساقط می شود یا نه لذا بنا به قاعده اشتغال مجبور به پرداخت "اعلی القیم" می باشیم.

۰۲۴۱ - مبحث البیع - الضمان - اعلی القیم - (نوار ۱۷ - درس ۱۱) - شب چهارشنبه

۲۹ شوال ۱۳۹۲ ق - ۱۵/۹/۱۳۵۱ ش

۰۱:۳۰ - اولاً اگر عین تالفه، اعتبار بقاء در ذمه داشته باشد شک اینست که آیا ذمه ساقط می شود یا خیر پس جای اصالة الاشتغال است و نه جای شک در تکلیف زائد.

۰۲:۲۰ - ثانیاً بیان شد دائماً اصالة البرائة یا سایر اصول اگر چنانچه شک سببی داشته باشد، اصل در مسبب جاری نمی شود یعنی اگر نگفته باشیم عین تالفه، اعتبار بقاء فی الذمه دارد و گفتیم به اینکه بسبب تلف، ذمه در قیمیات به قیمت مشغول می شود و شک کردیم به اینکه آیا ذمه با اعلی القیم رفع می شود یا خیر، بنابراین استصحاب عدم اشتغال ذمه به اعلی القیم را می نماییم و جای اصالة البرائة نیست.

۰۳:۵۸ - برخی دیگر می فرمایند: می توان استصحاب ضمانی که مستفاد از حدیث علی الید هم کرد.

۰۴:۳۰ - برخی که اینگونه می فرمایند از حدیث علی الید این استفاده می شود که شخص، ضامن "عین مغصوبه" است و چون غایت ارتفاع ضمان عبارت است از "اداء"، بنابراین عهده ی عین بر شخص باقیست تا زمانی که ادا شود پس هنگامی که تلف شد، شک صورت میگیرد که آن عهده ای که در ذمه است آیا مُسقط آن عهده اعلی القیم بوده است یا ادنی القیم که اگر "ادنی القیم" را پرداخت کرد پس شک در اسقاط ذمه می شود لذا "استصحاب بقاء عهده ی عین و ضمان عین" را می نماییم.

۰۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اولاً اگر قرار شد عهده ی عین، باقی باشد و ادای آن متعذر است لاجرم "بدلش" باید اداء شود و بدل آن عبارت است از قیمت آن بنابراین تا زمان اداء، عهده ی عین در ذمه باقیست و حین الاداء باید بدل را بدهد پس قرار بر پرداخت قیمت "یوم الاداء" می شود چرا که اعطاء قیمت عبارت شد از اعطاء البدل پس قیمت بدل در ذمه خواهد بود پس ضمان، ضمان قیمت روز اداء می شود.

۱۰:۱۰ - ثانیاً در گذشته بیان شد که در صورت پذیرفتن حدیث علی الید، این حدیث اثبات می کند که عین، در عهده ی شخص می باشد و باید اداء بشود و می دانیم غایت هر شئی، مشروط به قدرت انجام آن است و چیز غیر ممکن و متعذر نمیشود که غایت، قرار گیرد لذا اعتبار بقاء عهده با امتناع اداء معنا ندارد پس بواسطه ی تلف، ذمه را بقیمت یوم التلف قرار میدهیم.

۱۲:۲۰ - اگر فرض کنیم از قاعده ی تلف نتوانیم این برداشت را کنیم که خود عین، اعتبار بقاء ندارد و شک هم کردیم که آیا اسقاط ذمه شده است، باز هم نمی توانیم استصحاب بر باقی بودن عهده ی ذمه بنماییم چراکه احراز به حالت سابقه، نکرده ایم پس ارکان استصحاب محرز نیست.

۱۹:۳۰ - برخی بزرگان نیز می فرمایند که از آیه ی شریفه ی "فمن اعتدی علیکم فاعتدوا علیه بمثل ما اعتدی علیکم" این استفاده را می نماییم که "اعتدوا علیه" کنایه از این دارد که شخص، ضامن است پس طبیعت اعتداء بواسطه ی استمرار غصب (استیلا ی غاصب) پس استمرار اعتداء هم در کار است لذا لحظه ای که قیمت، ترقی کرده گویا اعتداء به مالی شده است که قیمتش بالا رفته است بنابراین شخص بواسطه ی قسمت دوم آیه ی شریفه که "اعتدوا علیه" ضامن اعلی القیم می شود.

۲۲:۳۰ - بنابراین اگر خود عین را برگرداند ضمیر (در علیه) مرجع ندارد پس پرداخت قیمت راقیه معنا ندارد و مکلف به پرداخت زیادی قیمت نیست اما اگر عین، تلف شد لازمست بیشترین قیمت را بپردازد.

۲۵:۰۰ - قبلاً نیز بیان شد که اولاً در آیه شریفه "...بمثل ما اعتدی" محتمل است که مای موصوله باشد پس عائدش که حرف "ب" می باشد، حذف شده است که اینگونه بوده "بمثل ما اعتدی به علیکم" ولی ممکن است که "مای مصدریه" باشد پس "بمثل اعتداء" می باشد که در هر دو صورت ربطی به مورد ضمان ندارد که بخواهیم اعلی القیم را بگوییم یا ادنی القیم.

۰۲۴۲ - مبحث البیع - الضمان - اعلی القیم - (نوار ۱۷ - درس ۱۲) - شب شنبه ۲

ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۷/۹/۱۳۵۱ ش

۰۱:۳۰ - بحث در این بود که شخص، ضامن قیمت یوم التلف است یا یوم الاداء یا یوم القبض یا اعلی القیم.

۰۱:۴۰ - برخی فرموده اند که در مبیع بیع فاسد، ضمان در قیمت یوم البیع است.

۰۲:۲۰ - اگر ثمن را بیع کند به هر قیمتی که مشتری تعیین کند تا بیع محقق شود که مثلاً بگوید "بعثک هذا علی حکمک" (که البته این بیع فاسد است) که برخی در صورت تلف، ثمن را در یوم البیع می دانند که مرادشان همان یوم القبض است که غالباً یوم البیع همان روز قبض است که همان حکم یوم الغصب می شود.

۰۶:۱۵ - در مبحث "ما یضمن بصحیحه یضمن بفاسده" بیان شد که برخی فرموده اند که چون فرض بر بیع فاسد است پس بدل واقعی که عبارتست از مثل و قیمت تعیین پیدا می کند.

۰۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چون عوض مسمی، بواسطه ی فساد بیع ثابت نشده لاجرم نباید مجانی باشد پس در بیع فاسد چون شرط در "یوم البیع" است که خود بیع متضمن این شرط است و خود بیع متضمن "المؤمنون عند شروطهم" است بنابراین روز معامله ملاک می باشد و نه یوم القبض که ممکن است پس از مدتی قبض صورت پذیرد.

۱۲:۰۱ - برخی معتقدند که در صورت ترقی قیمت پس از تلف، در جمیع اقوال، اعلی القیم ملاک نیست.

۱۳:۱۵ - برخی نیز می فرمایند که در قیمیات در صورت تلف شدن عین، مثل تالف در ذمه ی مشتری است که نهایتاً به ادای قیمت، آن مثل که در ذمه بود، ساقط می شود.

۱۴:۲۵ - سه قول در قیمیات بود که اول: در صورت تلف شدن، فقط قیمت، به ذمه ی مشتری است.

دوم: مثل این قیمی بر ذمه شخص می آید که هرگاه مثل، نایاب و متعذر بود آنگاه قیمت آن، بجای مثل پرداخت می شود.

سوم: اعتبار بقای عین تالفه بر عهده ی مشتری می باشد تا وقتی که اداء شود.

۱۷:۰۵ - لذا از دیدگاه برخی بزرگان اینست آنچه را که در ذمه است بایستی قیمت آن را پردازد لذا ترقی قیمت نیز بر عهده می شود.

۱۸:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر بعد از تلف عین، قیمت همچنان ترقی کند تا روز "اداء" چه بگوییم "مثل" اعتبار ثبوت دارد یا خود "عین" اعتبار ثبوت دارد چون تنزل قیمتی در کار نبوده است باید قیمت روز اداء را که همان اعلی القیم است را بپردازد ولی اگر قیمت ترقی کرد و در همین اثناء تنزل داشت قول به اینکه "مثل" در ذمه باشد یا "عین تالفه" بر ذمه باشد حکمش فرق می کند:

۲۰:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر تالف، مثلی بود ترقی و تنزل اصلاً ملاک نبوده چراکه باید مثل را می پرداخت اما وقتی "مثل" متعذر شد یا تالف قیمی بود باید قیمتش را بدهد که اگر مثل بر عهده بود باید قیمت "یوم الاداء" را بپردازد و اگر "عین" بر عهده بود "اعلی القیم" را ضامن می شود.

۲۲:۴۵ - آنچه که بیان شد در قیمت، در ایام مختلف اضافه به "یوم" بوده است (زمان) اما چنانچه اختلاف قیمت بر حسب مکان های مختلف باشد چطور مثلاً در بلدی قیمت دو برابر جای دیگر باشد.

۲۴:۱۵ - در صورت اختلاف قیمت در مکان قبض و مکان تلف و مکان اداء وجود داشته باشد ظاهراً همان احکام بر حسب ایام بر "امکنه" نیز جاری می شود.

۲۵:۱۰ - "مالیت اشیاء" بر حسب میل مردم است که قیمت به آن شیئی می دهند و میل مردم به کمی و زیادی متاع بستگی دارد مثلاً در محل و مکانی متاعی زیاد باشد و طالبین کمتر باشند نتیجتاً قیمت بالا می رود و بالعکس لذا متاعی که مقبوض ببیع فاسد بوده را به مکانی برده است که مثلاً ارزشش خیلی بیشتر است در صورتیکه در بلدی که بیع فاسد یا غصب کرده، ارزان بوده است قهراً اگر قیمت را باید به جای متاع بدهد، قیمت آن در همان بلاد گران بر عهده ی اوست پس همانطور که تشخیص مالیت، به تشخیص ازمنه ای است پس تشخیص مالیت به تشخیص امکنه ای است.

۰۲۴۳ - مبحث البیع - الضمان - اعلی القیم - (نوار ۱۷ - درس ۱۳) - شب یکشنبه

۳ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۸/۹/۱۳۵۱ ش

۰۱:۱۰ - خلاصه ای از جلسه قبل.

۰۴:۰۵ - چنانچه قسمتی یا جزئی از عین، تلف شود لاجرم ضمان بر عهده ی شخص می آید.

۰۵:۴۵ - ترقیات قیمتی که از ناحیه خود عین مضمونه باشد، این ترقی مورد ضمان است ولی زیاده ی قیمتی که سوبقه باشد و از طرف مردم باشد مورد خلاف بود.

۰۶:۴۵ - در مورد صحیحہ ابی ولاد فوائدی بیان شد و در ادامه بیش از دوازده فایده را مرحوم آقای میلانی بیان می فرمایند.

۰۷:۳۰ - چندین فائده که از صحیحہ ابی ولاد استفاده می شود:

اول: زیاد شدن اجرت بر حسب انتفاع بیشتر که به مقصد ها و بلاد دور تر رفته است چراکه حضرت امام صادق علیه السلام فقط سه کرایه ی بیشتر را می فرمایند که کرایه ی رفت و برگشت کوفه در خود قرار بوده است و شروع مخالفت و غصب از کوفه به بعد بوده است.

۱۰:۳۰ - فایده دوم: دادن "اجرت المثل" بواسطه ی ازدیاد کرایه لازم است چراکه صریحا می فرمایند: "علیک مثل کراء.." و نه اینکه تصرف کننده یا صاحب ما از خودشان تعیین کنند که مثلا ۱۵ درهم برای پانزده روز باشد بلکه باید اجرة المثل را بپردازد.

۱۲:۲۰ - فایده سوم: بنا به مسئله ای که در فقه داریم که در منافع متضاده، آیا همه را مالک، تصاحب می کند یا جامع بینشان را مالک میشود یا از هر یک مقداری را مالک می شوند. چراکه در صحیحہ می پرسد اگر دابه را برای رکوب اجاره کرد ولی از دابه برای بار کردن استفاده کرد و یا عبدی را برای خیاطی اجاره کرد ولی در بنایی استفاده کرد آنگاه حضرت می فرمایند باید اجرت رکوب را جدا بدهد به اضافه ی اجرة المثل حمل را جدا بپردازد و همچنین برای عبد اضافه بپردازد.

۱۵:۴۰ - قال علیه السلام: "استاجرت الدابة فی متاع المعینه فحملها فی غیر ذلک المتاع او استعملها فی الركوب لزمه اجرة المسمى و اجرة المثل فی الركوب" تا اینکه می فرمایند: "و دعوی آنه لیس للدابة فی زمان واحد منفعتان متضادتان فكیف يستحقّ اجرتین مدفوعة بانّ المستأجر باستعماله بغیر ما يستحقّه کأنه حصل له منفعة اخرى".

۱۷:۰۵ - حضرت می فرمایند که اگر دابه ای را برای کاری اجاره کرده بود و برای کار دیگر از آن استفاده کرد باید بغیر از احرت تعیین شده همان مقدار اجرت عرفی کار جدید را بپردازد.

۱۸:۳۵ - برخی بزرگان می فرمایند که لازم نیست هر دو اجرت را بدهد بلکه کافیسست در منافع متضاده، مالک نسبت به جامع منتفع است پس باید اعلی القیمتین نسبت به دو قیمت اجرت مسمی و اجرت مثل را بدهد.

۲۱:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هم برهان و هم روایت بر خلاف هر دو نظریه است چراکه در بحث اجاره بیان شده است که صحبت از منافع که می شود گاهی غرض از منفعت، عبارتست از رکوب و

حمل و جلوس و سکنی است که در زبان عرف همان منفعت می نامند این ها که از اعمال خود مستاجر است و ربطی به مملوک از برای مالک باشد و گاهی منفعت همان قابلیت عین است که مرکب یا منزل یا هر چه را که مستاجر از آن قابلیت استفاده می کند بنابر این اگر آن حیثیت قابلیت را در حیز اجاره قرار داد پس مستاجر را به عین مسلط کرده است بنابراین معنی ندارد که جامع بین منافع ملک مالک می شود.

۲۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ملکیت دائماً متعلق است به امری که وجود دارد و معنا ندارد که به امری که ممتنع باشد اعتبار ملکیت داده شود پس قهراً در منافع متضاده نمی توان گفت که جامع منفعت در کار باشد چراکه در زمانی که بجای حمل رکوب می کند منفعت حمل ممتنع است و بالعکس.

۲۷:۳۰ - در صحیحہ نیز چنین می فرمایند چرا که اجرت مسمی را در کوفه می فرمایند و ما بقی را اجرت المثل می گویند بپردازد: "علیک مثل الکراء من الکوفۃ الی النیل".

۰۲۴۴ - مبحث البیع - الضمان - صحیحۃ ابی ولاد - (نوار ۱۷ - درس ۱۴) - شب

دوشنبه ۴ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۹/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۵ - بحث در فقه الحدیث بود نسبت به صحیحہ ی ابی ولاد و بیان فواید آن.

۰۱:۲۵ - فایده چهارم از صحیحہ اینست که آنچه را که ابوحنیفه که "الخراج بالضمان" را ملاک قرار داده است اصلاً ثبوت ندارد که افترائی است که به پیامبر اکرم صلی الله علیه و علی آله بسته اند و یا اینکه علی فرض ثبوت این قاعده نمی توان برداشت ابوحنیفه را نسبت به این حدیث قبول کرد چه قبلاً در رابطه با آن مطالبی بیان شد.

۰۲:۴۵ - فایده ی پنجم اینست که حضرت می فرمایند که افتاء بغیر ما انزل الله موجب غضب خداوند و حرمان برکات ارض و سماء است.

۰۳:۲۵ - فایده ششم اینست که عینی که در ید دیگری باشد پس ضمان اتلاف همیشه و در همه جا بر عهده شخص است ولی در غصب، غاصب، ضمان تلف - قهری یا سماوی) هم می باشد ولی در مستاجر و مرتهن و وکیل، ضمان تلف بر عهده شخص نیست و فقط ضمان اتلاف است ولی در غصب، غاصب به "تلف قهری" هم ضامن می شود.

۰۴:۴۵ - فایده هفتم اینست که "ضمان قیمت"، ملاک است و نه "ضمان مثل" یا اینکه بسبب تلف، "اعتبار بقاء عین مضمونه"، بر ذمه ی غاصب نمی باشد لذا شخص ضامن می شود به قیمت سوقیه در حین التلف است.

۰۶:۲۰ - فایده هشتم اینست که قیمتی که ملاحظه می شود قیمت عین است در زمانی که وجود داشته و سالم بوده است که در روایت "یوم خالفته" منظور اینست که اگر عین دارای اوصافی بود که موجب ترقی قیمت شده اضافه بر قیمتش عهده دار می شود.

۰۸:۲۸ - فایده نهم اینست که در صحیحه می فرمایند که اگر غاصب چیزی را انفاق کند از کیسه ی خودش رفته است و بر عهده مغضوب نمی باشد که "لقد علفته بدراهم لی علیه علفه" که فرمودند "لا علیه لائک غاصب" در صورتیکه در مبحث رهن اینگونه نیست.

۰۹:۵۵ - در جای دیگر در کتاب رهن، ابو ولاد از امام صادق نقل می کند که "الرجل یاخذ الدابة و البعيرة رهنا بماله أله أن یرکبه قال علیه السلام ان کان یعلفه فله أن یرکبه" که اجره المثل رکوب، بجای علف دادنش حساب میشده ولی در اینجا چون غاصب بوده این تطابق صادق نیست.

۱۱:۵۹ - فایده دهم اینست که فقهاء از این روایت این استفاده می شود که "ما به التفاوت بین صحت و عیب" را ضامن می شود بدون اینکه مربوط به غاصب باشد حتی اگر تلف، "خود به خود و قهری یا سماوی" بوده است ولی در "مستاجر" و "مرتهن" و "ودیعه" و "وکالت" ضمانی بر شخص نسبت به "تلف" نبود.

۱۳:۳۰ - فایده یازدهم اینست که ما به التفاوتی هم که هست ما بین صحت و عیب در "یوم الرد" است چه اینکه "یوم" را نسبت به "علیک"، قید در نظر بگیریم، این عیب مطلقا مضمون نیست بلکه تا روز رد است که آیا عیب هنوز باقیست یا کم و زیاد شده است.

۱۴:۵۵ - فایده دوازدهم اینست که این روایت، فقهاء به ما می فهماند که در مورد "ترافع" باید "حلف" شود و یا "اقامه ی شهود" شود که "اما ان یحلف فیلزمک أو یردّ الحلف علیک فتحلف و یلزمک" که ملاک، "حلف" و "یمین" است که نظر مرحوم آقای میلانی ترافع را به حلف در تنازع پیش آمد در مورد ما به التفاوت میان معیوب و سالم می دانند یا اینکه مخیر بین حلف و اقامه شهود بود.

۱۷:۱۰ - فایده سیزدهم اینست که در "استحلال"، گاهی طرف مقابل واقع را می داند و می خواهد گذر کند و گاهی هم مجبور است و ابی ولاد چند جا به دنبال "حلیت و استحلال" است هم اینکه در مورد علف دادن به مرکب و هم به اینکه پیشنهاد مبلغی داده که حلال کند ولی حضرت بصراحت می فرمایند که باید بروی و حکم شرعی و حق صاحب شتر را به او میگوئی در صورت اقرار به حلیت، آنگاه حلال است.

۱۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قضا یا سه نوع هستند یا قضایای حقیقیه اند (کلیّه) که عناوین موضوعات، متّبع است که اگر مصداق آن عنوان، تخلف پیدا کرد پس حکم بر آن جاری نمی شود.

قسم دوم در قضایای شخصیّه، عناوین، دواعی هستند و تخلف داعی اثری ندارد.

قسم سوم در قضایای خارجیه بمثابه ی قضایای حقیقیه باشد که در جریان صحیحه ی اب ولاد، این نوع از قضیه پیش آمده است که به تبع حکم ابوحنیفه، گویا مالک، اعتقاد به نداشتن حقی نسبت به ضرری که کرده است ندارد.

۲۲:۵۵ - فایده ی چهاردهم اینست که حضرت می فرمایند که "علیک فی حلّ بعد معرفته فلیس علیک شیئی" که معلوم می شود بمجرد "ابراء ذمه" گویی "ایقاع" صورت گرفته و بر عهده ی شخص ضمانی نخواهد بود.

۲۴:۰۵ - تا اینجا بحث در تلف عین بوده است که حال به قیمت یوم القبض یا اداء یا اعلی القیم و غیره باشد بیان شد ولی بحث جدید در مورد "تلف" نشدن عین است و وجود دارد ولی "متعذر" است و عدم دسترسی به آن است مثلاً در دریا افتاده یا سارق برده است که در اینجا صحبت از "بدل الحیلولة" می باشد.

۰۲۴۵ - مبحث البیع - الضمان - اختصاص بدل الحیلولة بتعذر الوصول - (نوار ۱۷ -

درس ۱۵) - شب سه شنبه ۵ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۵ - تا کنون هر چه بحث شد در مورد تلف شدن عین بود که در صورت تلف شدن به قیمت های مختلفی همچون یوم التلف یا یوم الرد و غیره بود که حکمش بیان شد، اکنون صحبت این است که عین، موجود است ولی متعذر است که می فرمایند "بدل حیلولة" را باید بپردازد.

۰۱:۳۰ - مثالی که می زنند این است که عین، دزدیده شود یا در دریا بیافتد یا عبد مشترکی، عتق شود.

۰۳:۳۰ - اگر در شاهد بینه شهادت داد و حاکم هم حکم کرد ولی بینه از شهادتش رجوع کرد باید این شهود بدل حیلولة را به مالک بپردازند.

۰۴:۰۵ - در قصاص قاتل، اگر شخصی قاتل را از دست ولی دم فراری داد بدل حیلولة به گردن آن شخص می باشد که باید دیه مقتول را بپردازد. (چونکه پس از حکم حاکم شرع به قصاص قاتل و متعذر شدن قاتل بواسطه ی فراری دادنش پس دیه بگردن شخص خاطی است)

۰۴:۴۰ - اگر شخصی مالی را بزور از دست مالک، گرفت و مال متعذر شد، بدل حیلولة وارد می شود.

۰۵:۱۰ - در مبحث ما آنچه که متعذر الوصول است چند وجه دارد:

اولا هم مالیتش و هم ملکیتش برای مالک محفوظ است لذا در موارد کفاره ی عتق عبد، نیز همینطور است.

ثانیا ممکن است ملکیت، محفوظ باشد و مالیتش از بین رفته باشد مثلا گچ و رنگ که به دیوار کشیده شود دیگر مالیت ندارد ولی ملکیتش محفوظ است.

ثالثا نه مالیت دارد و نه ملکیت، لیکن حق اختصاص دارد مثلا آب انگور اگر از برای شراب تهیه شد، نه مالیت دارد و نه ملکیت اما "حق اختصاص" دارد که همان "حق اولویت" است.

چهارم اینکه عین، وجود خارجی دارد ولی هیچ چیز بر آن مترتب نیست مانند شرکای متعدد که یکی از آنها نصیب خودش را آزاد کرد که عقد کلا فاسد شده و سهم دیگر شرکاء هم رفته است پس بایستی غرامت را آن شخص به دیگر شرکا بدهد.

۰۸:۰۰ - اما مال متعذر گاهی مایوس از پیدا شدنش است و گاهی هم احتمال به پیدا شدنش است مثلا سرقت شده و احتمال پیدا شدنش می باشد و گاهی هم می داند پیدا می شود ولی صبر کردن برایش ممکن نیست.

۱۰:۲۵ - از ادله ی ضمانات در کتاب ودیعه و عاریه و اجاره روایات متعددی موجود است از جمله:

۱۱:۲۵ - "رجل دفع الی رجل ودیعه و امره ان یضعه فی منزله فوضعها فی منزل جاره فضاعت هل یجب علیه اذا خالف امره و اخرجها عن ملکه...فوقع علیه السلام فهو ضامن"

۱۲:۳۰ - "عن ابی الحسن ان رجلا استودع رجلا الف درهم فضاعت فقال الرجل کانت عندی ودیعه و قال الاخر انما کانت لی علیک قرضا فقال علیه السلام المال لازم له الا ان یقیم البینه انھا کانت ودیعه"

۱۴:۴۰ - "اسلم الیه (غسال) ثوبا و اشرطه ان یعطینی فی یوم قال علیه السلام اذا خالف و ضاع الثوب بعد الوقت و هو ضامن"

۱۶:۰۰ - فقهاء چند دلیل را برای بدل حیلوله در تعدّر حصول اقامه می کنند از جمله قاعده ضرر و قاعده ید و قاعده سلطنت را می فرمایند.

۱۶:۳۰ - برخی استدلال به قاعده ی سلطنت می کنند که "الناس مسلطون علی اموالهم" که آن مالی که تعدّر از حصولش شده است مالیتش متعلق به مالک بوده و طبق "الناس مسلطون" یک حکم وضعی است که

شارع آن را قرار داده است و از شئون این سلطنت، مطالبه به قیمتش در زمانی که دسترسی به آن ندارد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دلیلی برای این مطالبه طبق قاعده سلطنت نداریم.

۱۹:۰۱ - دلیل بهتری که ارائه می شود اینست که از جمله ی سلطنت بر مال همان مالیت عین است که مورد سلطنت مالک است پس مالک، این توانایی را دارد که مالیت آن را در صورت وجود، اخذ کند.

۲۰:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که "مالیت" مال که شیئی خارجی ای نیست پس در صورت داشتن سلطنت نسبت به عین و مالیتش مشروط به تسلط مالک به عین می باشد و ثانیاً قیمت بدل، و مالیت دو امر متفاوت هستند پس بدل حیلولة که مثل یا قیمت به درهم و دینار است با مالیتی که صفت عین است از بحث ما خارج است.

۲۱:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بدلیل قاعده سلطنت نمی توان اثبات کرد حتا اگر گفته شود که این مالک، سلطنتی بر عین خارجی داشته است و چون این سلطنت برایش تثبیت شده بوده است اکنون سلطنت بر گرفتن مالیت این عین را دارد و سوم اینکه هر چیز که تلف شد باید بدلش را بپردازد پس سلطنت بر بدل دارد که هر سه مورد اشکال دارد.

۲۴:۱۰ - آن سلطنت یک حکم وضعی بوده است و جای حکم وضعی قرار گرفتن معنا ندارد.

۰۲۴۶ - مبحث البیع - الضمان - اختصاص بدل الحیلولة بتعذر الوصول - (نوار ۱۷ -

درس ۱۶) - شب چهارشنبه ۶ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۲۱/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه مطالب جلسه گذشته.

۰۲:۵۵ - بیان چهار معنا از برای فرمایش بزرگان:

اول: از شئون سلطنت بر مال، طبق "الناس مسلطون علی اموالهم" جواز بر مطالبه ی بدل آن مال و در مثلی، مثل در ذمه ی ضامن ثابت می شود و چنانچه مثل، در دسترس نبود باید قیمت آن را بدهد و در این مبحث هم در خود مال که متعذر شد باید بدل آن را بدهد.

۰۴:۴۵ - اولاً اگر مثل، متعذر شد بدل، بدل تالف است که در مثلیات دو بدل وجود دارد که هر یک در طول دیگری است که بدل همان بدل تالف است نه بدل مثل، ثانیاً بر فرض قبول اینکه بدل همان بدل مثل باشد که مثل وجود نداشته اما در این مبحث ما که عین، وجود دارد و ربطی به بحث ما ندارد، ثالثاً بیان شد

که آن متعذر الوصول اگر در ملک مالک باقی باشد پس بدل را گرفتن جمع بین بدل و مُبدَل و این محال است.

۰۸:۱۰ - دوم: سلطنت انسان بر مالش، جواز مطالبه اش است برای گرفتن بدل آن عین در این حالت سلطنت بر مالی که در دسترس نیست آیا محفوظ است یا بواسطه تعذر ساقط شده است؟

۰۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تسلط بر بدل شیئی نیاز به دلیل دارد که هیچ دلیلی برای اثباتش نداریم.

۱۰:۴۰ - سوم: برخی می فرمایند که عین، دارای حیثیت مالیه و ذاتیه و نوعیه است پس طبق "الناس مسلطون علی اموالهم" این تسلط باید بر هر سه جهات سلطنت باشد بنابراین اگر سلطنتی بواسطه تعذر از بین رفت که هر سه جهاتش از بین نمی رود پس هنوز این سلطنت باقیست که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مالیت صفت خارجی نیست و سلطنت بمالیت شیئی با سلطنت بر قیمت مثل یا قیمتش باشد متفاوت است.

۱۳:۴۰ - چهارم: این سلطنت، سلطنت بر جمیع انتفاعات آن مال است که چون بواسطه تعذر مال، می تواند بدل حیلوله را بجای این انتفاعات به مالک بدهد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که سلطنت اگر حکم وضعی باشد که سقوط حکم وضعی بسقوط موضوعش است پس معنا ندارد که در صورت از بین رفتن مال، آن حکم هم از بین رفته است و ربطی به بدل الحیلولة ندارد.

۱۷:۱۰ - بنابراین دادن بدل الحیلولة را طبق قاعده ی سلطنت به هیچ وجه نمی توان پذیرفت.

۱۷:۱۵ - اما در مورد استدلال به قاعده ید از برای تخصیص بدل الحیلولة از برای مال متعذر بیان می کنیم.

۲۰:۲۰ - برخی می فرمایند که طبق قاعده قاعده "علی الید" عهده را بر بدل مال متعذر الوصول می رساند که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر این "علی الید اخذت حتی تؤدی" حکم وضعی باشد که اعتبار حکم وضعی عهده بر ادای آن در حالی که ادای آن متعذر باشد که مصحح ندارد و اگر حکم تکلیفی باشد که واجب است اداء کردن آن و هنگامی که مال در دسترس نیست آن حکم تکلیفی هم ساقط می شود چرا که هر تکلیفی بواسطه عجز موضوعش، ساقط می شود.

۲۳:۲۵ - اینکه بمقتضای قاعده ید باید اجره المثل را بدهد بحثی است که بیان شد اما اینکه بتوان ربطش را به بدل حیلوله بدهیم امکانش نیست.

۲۴:۱۰ - تعبیر از فرمایش برخی بزرگان که در "علی الید اخذت حتی تؤدی" اعتبارش اینست که اگر امکان اداء دارد باید خودش را بدهد و اگر تلف شد باید بدلش به مثل یا قیمت ضامن می شود ولی اینکه بخواهیم در صورت وجود عین ولی عدم دسترسی آن را به مثابه ی تلف بدانیم پس قاعده ید می تواند بدل را نیز شامل شود.

۲۸:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که به هیچ وجه قاعده ی علی الید را تبعیت نمی کنیم بواسطه سند بسیار ضعیفش که از شخصی که بسیار ملعون است نقل شده است.

۰۲۴۷ - مبحث البیع - الضمان - عدم الاختصاص بدل الحیلولة بتعذر الوصول - (نوار

۱۷ - درس ۱۷) - شب شنبه ۹ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۲۴/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۰۵ - مالی که از مالک گرفته است یا به بیع فاسد بوده است یا غصب و یا هر مالی که بدون مجوز شرعی در دست کسی بود و به سرانجام با وجود آن مال ولی متعذر الوصول شده باشد که برخی بزرگان می فرمایند باید بدل حیلولة بپردازد.

۰۱:۲۰ - عمده کلام در آنجاست که عین متعذر الوصول به منزله ی تلف نباشد و ملکیتش برای مالک محفوظ باشد ولی وصول آن متعذر است که در نتیجه اداء ناممکن شود.

۰۲:۱۰ - برخی به قاعده سلطنت تمسک کردند که بیان شد به این قاعده نمی شود تمسک کرد.

۰۲:۴۰ - برخی بزرگان به قاعده ید تمسک کرده اند که بیان شد که باز هم بدل حیلولة صادق نیست.

۰۵:۳۰ - برخی دیگر می فرمایند در صورتی به قاعده ی ید می شود تمسک کرد که بگوییم مادامی که مال، وجود خارجی دارد در عهده شخص است پس فرق نمی کند بین اینکه تلف بشود یا استیلا بر آن نداشته باشد بنابراین در حالت میدانیم عهده عبارتست از اینکه "علی الید ما اخذت" و ید کنایه از ذوالید است که باری است بر ذمه شخص پس تعذر وصول به مال موجب نمی شود که این عهده از بین برود همینطور که انسان ورشکسته همیشه دیون بگردن او پا برجاست بنابراین از لوازم عهده اینست که بدل را بدهد که بدل حیلولة بیان می فرمایند.

۱۰:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که فرض کنیم طبق قاعده علی الید، ملاک در تلف، استیلا یا خارجی نداشتن شخص باشد آنوقت این اشکال پیش می آید که این بدلی که اینجا داده می شود نظیر بدل در تالف

نیست یعنی ملکیت مطلقه درکار نیست و نتوان سلطنت و تصرفات بر بدل حیلولة را همان سلطنت در بدل تالف دانست.

۱۴:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اصلاً به حدیث "علی الید اخذت حتی تؤدی" نمی توان تکیه کرد که قبلاً بیان شده است لذا بدل حیلولة را قبول نداریم.

۱۷:۲۰ - برخی دیگر طبق قاعده لاضرر وجوب پرداخت بدل حیلولة را در مال متعذر به دو صورت بیان می کنند که:

اول: می فرمایند صبر کردن مالک به امید اینکه اصل مال در دسترس قرار گیرد موجب ضرر است پس باید بدلش اعطاء شود.

۱۸:۵۵ - دوم: اینکه اگر مالک مطالبه مالش را کرد اگر ضمان بدل حیلولة را ندهد موجب ضرر مالک است پس وجوب به پرداخت بدل حیلولة است.

۱۹:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورت اول اگر صبر کردن موجب ضرر شد در اصول بیان شد که از ناحیه ی ضرریت صبر کردن مالک را بلزوم تدارک آن را به بدل حیلولة.

۲۱:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورت دوم که به دو دلیل صحیح نیست:

اول: در قاعده ی لاضرر، ضرر عنوان موضوعات ضرریه است پس نفی موضوع تشریعا به نفی حکمش خواهد بود بنابراین در بدل حیلولة صدق نمی کند چراکه ضامن، در اعطاء بدل حکمی نداشت که آن حکم منتفی شده باشد.

دوم: احکامی که از شون ضرر آید منتفی است پس طبق لاضرر ناظر به احکامی است که حکومت دارند پس حکم ضرری لبّاً مخصّص است لذا ناظر به احکام مجعول می باشد تشریعا پس لاضرر نفی حکم می کند و نه اثبات حکم که قبلاً بیان شده است.

۲۷:۲۰ - پس طبق قاعده ی لاضرر هم نمی توان برای وجوب پرداخت بدل الحیلولة را برای ضامن بجای برطرف شدن ذمه اش تمسک کرد.

۰۲۴۸ - مبحث البیع - الضمان - فرق بین بدل الحیلولة و بدل الحقیقیه - (نوار ۱۸

- درس ۱) - شب دوشنبه ۱۱ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۲۶/۹/۱۳۵۱ ش

۰۲:۱۰ - احادیثی که در مورد ضیاع و سرقت وارد شده است را بیان می فرمایند.

۰۳:۴۰ - "رجل دفع الى رجل وديعة و امره ان يضعها في منزله فوضعه في منزل جاره فضاعت فوقه عليه السلام: فهو ضامن"

۰۴:۳۵ - "سألته عن القصار اسلم اليه الثوب و اشترط عليه يعطيني في وقت قال اذا خالف و ضاع الثوب بعد الوقت فهو ضامن" که تا سر آن مدت که تعیین کرده بود "ید" او موجب ضمان نمی شد چون ید مأذون فیها بود ولی چنان چه تاریخش گذشت گم شد یا سرقت شد موجب ضمان می شود.

۰۶:۴۰ - برخی می فرمایند که اگر اطلاق به این باشد که "سرقت" و "ضياع" موجب یأس از وصول و مشکوک به وصول و عدم امکان تحصیل باشد ممکن می شود که بتوان استدلال به بدل حیلوله کرد چراکه ضمان مسوولیت دارد و این مسوولیت موجب غرامت می شود و این غرامت یعنی بدلش را بپردازد.

۰۹:۰۱ - صحبت در اختصاص بدل حیلوله به مال مأیوس به حصول و وصولش بود یا مشکوک به حصول بود ولی در مواردی که علم به حصول در آینده باشد هم باشد چطور خواهد بود بیان می کنیم.

۱۲:۰۱ - آیا تعذر، تعذر عرفی است یا تعذر عقلی است که مسقط تکلیف باشد.

۱۲:۰۵ - برخی می فرمایند که تعذری که مسقط تکلیف باشد لازم نیست.

۱۳:۱۰ - پس در مرجو الوصول و معلوم الوصول و متعذر الوصول حکم متفاوت می باشد.

۱۵:۱۰ - در مورد اینکه بعضی تعذر را می فرمایند که مطابق "المالك لا يتسلط على اخذ البديل" اما در مورد امکان تحصیل دلیلی نداریم.

۱۶:۲۰ - پس از آن که مبانی در مورد بدل الحیلوله بیان شد باید نسبت به تعذر عرفی و عقلی و امکان تحصیل آن بحث کنیم.

۱۷:۱۰ - برخی می فرمایند اگر صبر کردن مالک نسبت به حصول مال ممکن الوصول یا مرجو الوصول، موجب ضرر باشد البته می توان محملی بر بدل حیلوله قائل شد.

۱۷:۴۰ - اما اگر ملاک قاعده علی الید باشد، بنا به عهده ای که بر ذمه ضامن بود و عدم ارجاع مال به هر دلیلی چه تعذر و چه عدم استیلای بر عین، موجب می شود که دو قسم شود که طبق قاعده ید نتوان از برای ممکن الوصول و مرجو الوصول، بدل الحیلوله را در نظر گرفت پس در این حالت فقط منحصر به تعذر و یأس از حصول صدق می کند.

۲۰:۴۵ - در مورد قاعده ی سلطنت که در مورد متعذر الوصولی که عینیتش وجود خارجی داشت ولی ممکن الحصول باشد برخی ادله شان موجب لزوم پرداخت بدل الحیلولة دارد و برخی فقط در مورد مال مأیوس به حصول می دانند.

۲۳:۲۰ - در بحث ضمان بدل بیان شد که چنانچه ضامن، بدل را پرداخت کرد، این بدل به مثل "بدل تالف" نیست مثلاً ضامن حق داشت که مالک را مجبور کند به قبول بدل، ولی در بحث ما در مورد بدل حیلولة، مالک می توان بدل حیلولة را قبول نکند.

۲۶:۲۰ - پس بمقتضای استحقاق الزام بدل واقعی بدلیل اینکه ضامن حق داشت، پس مالک را مجبور به اخذ بدل حقیقی میکرد ولی در بدل حیلولة، چون مالک حق دارد لذا نمی توان مالک را مجبور به اخذ بدل حیلولة کرد.

۲۷:۳۵ - دلیلی که برخی بر این مطلب می آورند طبق قاعده سلطنت است که "الناس مسلطون علی اموالهم".

۰۲۴۹ - مبحث البیع - الضمان - بدل الحیلولة - (نوار ۱۸ - درس ۲) - شب سه شنبه ۱۲ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۲۷/۹/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - بحث در بدل حیلولة بود نسبت به عینی که متعذر از وصول باشد.

۰۰:۵۰ - برخی فرموده اند که بدل حیلولة اختصاص ندارد به آنجایی که قدرت بر تحصیلش وجود ندارد پس از آن بیان می کنند که بدل حیلولة مانند بدل تالف که ضامن می تواند مالک را الزام کند که بدل را بگیرد و مالک مجبور به بپذیرش بود چراکه حق با ضامن بود ولی در بدل حیلولة مالک حق دارد امتناع کند از گرفتن بدل حیلولة.

۰۳:۱۰ - استدلال این مطلب را طبق قاعده ی سلطنت می دانند.

۰۳:۳۰ - معنای تسلط بر اموال به این است که مالک سلطنت بر مالش دارد و می تواند تصرف کند یا تسلط دارد که تصرف نکند لذا می تواند بدل حیلولة را نپذیرد.

۰۷:۰۵ - در اصول بیان شد که معنای قدرت به این است که ان شاء فعل و ان لم یفشأ لم یفعل و نه به این معناست که اگر بخواهد انجام دهد و اگر بخواهد انجام ندهد و نه اینکه قدرت بر عدم تسلط دارد.

۰۸:۲۰ - و معنای دیگر تسلط اگر این باشد که مالکی که سلطنت بر مال خود دارد محفوظ است ولی این سلطنت بر بدلش منتقل نشده پس بر عین متعذر الوصولی که هنوز وجود خارجی دارد آن سلطنت بر آن عین باقیست و نه بر بدل حیلوله، در اینجا می توان بر قاعده سلطنت استدلال کرد که ضامن نتواند الزام کند مالک را که بدل حیلوله را بپذیرد.

۱۱:۳۰ - بعضی بزرگان نیز همین معنای دوم را بر سلطنت استدلال می کنند.

۱۲:۱۰ - تمامی استدلال ها نسبت به قاعده ید و سلطنت و لاضرر و روایات بیان شد پس اگر صبر کردن مالک از برای رسیدن به مال متعذر الوصول، ضرری باشد طبق قاعده لاضرر بر ضامن واجب می شود که بدل حیلوله را به مالک بپردازد ولی مالک حق دارد از امتناع پذیرش بدل ولی اتفاقاً بر طبق قاعده ی سلطنت همان ملاکی بر تلف مال تالف بود در اینجا هم تلف به نسبت به تعذر از وصول عین می باشد پس موضوع تلف صادق است و اشتغال بدمه ی ضامن به بدل حیلوله منتقل می شود و می تواند مالک را الزام به اخذ بدل حیلوله کند.

۱۶:۲۵ - بنابراین اگر هم دلیل را در بدل حیلوله، اجماع بدانیم نیز چنین است پس بر طبق برخی قواعد الزام مالک نتوان کرد و بر طبق برخی قواعد میتوان مالک را الزام به پذیرش کرد.

۲۰:۳۰ - در مواردی که مالکیت عین بر مالک وجود دارد ولی قیمت مال از بین رفته مثلاً کوزه ای که شکست هنوز مالکیت بر اجزاء آن دارد ولی قیمت ندارد هم می فرمایند که بدل الحیلوله نیز بر این موارد صدق می کند.

۰۲۵۰ - مبحث البیع - الضمان - بدل الحیلوله - (نوار ۱۸ - درس ۳) - شب شنبه ۱۶

ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۱ ش

۰۰:۳۰ - مشهور می فرمایند که بدل حیلوله برای مال متعذر الوصول نسبت به مال مباح از تصرف است.

۰۲:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که عین متعذره در ملک مالک باقی مانده است بنابراین مالک، مالک بدل حیلوله نیز می شود.

۰۳:۰۰ - بعضی نیز می فرمایند که بدل حیلوله که بدل ملک نیست پس ملکیت از برای مالک نیست.

۰۳:۴۵ - برخی دیگر بدل حیلوله را "ملک متزلزل" می دانند.

۰۴:۱۰ - اینکه بدل حیلولة همان غرامت است پس ممکن است که مالک، مالک غرامت شود و نه اینکه جمع بین عوض و معوض بشود.

۰۵:۲۰ - تعدّر وصول گاهی بمنزله ی تلف است بنابراین باید بدل حیلولة که همان غرامت است را مالک شود و گاهی به منزله ی تلف نیست بنابراین غرامت معنا نخواهد داشت پس بدل حیلولة همان بدل السلطنة است.

۰۷:۵۰ - آیا این سلطنت مطلقه ای که بمنزله ی همان سلطنت اولیه بر مالش بوده است در اینجا موجب "ملکیت" خواهد شد یا خیر که در اباحه جمیع تصرفات بر بدل حیلولة شکی نیست ولی از برای تصرفات متوقف بر ملکیت بنا به نظر برخی بزرگان در لحظه ی تصرف، شخص مالک خواهد شد.

۱۱:۳۰ - بنا بر نظر دیگران نسبت به ثبوت ضمان بدل حیلولة اگر ثبوت ضمان به قاعده ی علی الید بوده باشد مقتضایش اینست که این غرامت، غرامت بر مالیت آن باشد چراکه عین، وجود خارجی دارد ولی مالیتش متعذر شده است پس مالک استحقاق ملکیت بدل حیلولة را پیدا می کند.

۱۴:۰۵ - اما اگر دلیلشان بر ضمان بدل حیلولة از قاعده ی لاضرر باشد پس بمقتضای قاعده باید تدارک شود به بدل حیلولة چراکه صبر مالک را برای رسیدن به عین را ضرر می دانستند.

۱۶:۰۰ - اما اگر دلیل ضمان بدل حیلولة برای مال متعذر الوصولی که وجود خارجی دارد بر طبق قاعده ی سلطنت باشد که از عین مال خودش منقطع شده بایستی بدل السلطنة بحساب آورد.

۱۶:۳۵ - اشکالی که وارد می شود اینست که با اینکه سلطنت، سلطنت مطلقه بوده است پس این اباحه به چه معناست؟ چراکه اباحه ی اموال گاهی مالی است که مالک ندارد مانند اشیائی که در اراضی و موات است که مالک ندارد که در بدل حیلولة که این اباحه معنا ندارد و گاهی اباحه، متوقف در اذن بتصرف است که اینجا ضامن اذن به تصرف در اموال خودش نداده است بلکه ثابت می کنند مالک مستحق در تصرف بوده است.

۱۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند تمامی تصرفات در بدل حیلولة متوقف است بر ملکیت مالک چراکه اباحه ی تصرف دائماً مسبب از ملکیت است لذا چه از قاعده علی الید یا لاضرر یا سلطنت ثابت شود این اباحه، اباحه از باب استحقاق می باشد و بدون ملکیت نمی توان این اباحه را بیان کرد مگر اینکه بدل حیلولة را در ملک مالک بدانند.

۲۲:۴۰ - و اینکه در هنگام تصرف بخواهیم ملکیت مالک را پس از اباحه بدانیم این امر معقول نیست.

۰۲۵۱ - مبحث البيع - الضمان - بدل الحيلولة يستلزم الملكية الموقتة - (نوار ۱۸ -

درس ۴) - شب یکشنبه ۱۷ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۲۷ش

۰۰:۲۵ - بدل حیلولة ای را که مالش متعذر الوصول شده است و وجود خارجی دارد شخص، مالک می

شود.

۰۱:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چه از دلیل قاعده ی علی الید یا قاعده ی لاضرر یا قاعده

ی سلطنت لزوم ضمان بدل الحیلولة را برای مال متعذر الوصول بدانیم باید تدارک مالیّت مملوکه ی از برای مالک را بنماید.

۰۴:۲۰ - اگر مراد از سلطنت همان سلطنت بر عین باشد عبارتست از ملکیت عین یا سلطنت بر افعال

شخص است که همان تصرفات و انتفاعات است که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر سلطنت بر عین باشد باید بدل الملک هم ملک می شود و اگر مراد سلطنت بر تصرفات باشد که شخص توانایی تصرف را دارد که همان معنای "الناس مسلطون علی اموالهم" می باشد این سلطنت یک حکم وضعی است و این حکم به تعذر موضوعش که انتفاع و تصرف است خود حکم هم منتفی می شود پس همان سلطنت مجعوله ساقط می شود دیگر معنا ندارد که بدل حیلولة داشته باشد.

۰۹:۰۰ - بدل الحیلولة را به هیچ وجه نمی توان از قاعده سلطنت استخراج کرد.

۱۳:۰۱ - اباحه تصرف در مال غیر جایز نیست مگر اینکه ملکیت انتقال پیدا کرده باشد.

۱۵:۱۰ - بر فرض اینکه بدل السلطنة را هم قبول کنیم پس مقتضای سلطنت، اباحه است بنابراین باید

دید آیا شارع ادله ی عامه را تخصیص داده است در تصرف مال غیر یا تخصّص داده شده است و شارع حکم به انتقال ملکیت کرده است که ظاهراً تخصّص داده شده است.

۱۷:۲۰ - از آنجا که اصالة عدم التخصیص وجود دارد و اصالة العموم که ظهور عمومی است که از امارات

است و میدانیم لوازم امارات حجّت است و اماره لوازمش را اثبات میکند لذا باید تخصّص باشد و ملک شده است.

۱۸:۰۱ - پس بنا به قول برخی بزرگان که اباحه را بگوییم منجر به ملکیت شد و آیا این ملکیت دائم است یا موقت یا متزلزل به این قسم که هرگاه متعذر الوصول واصل شد هنوز بدل حیلولة ملک مالک است یا ملکیتش ساقط میشود.

۱۹:۴۰ - برخی می فرمایند این ملکیت، ملکیت موقت است چراکه دائما حکم تکلیفی یا وضعی که مرتب بشود بر عنوانی ظاهر اینست که ملاک حکم قائم به این عنوان است و چون حکم معلول علت غایی اش است پس هرگاه علت منتفی شد نتیجتا حکم تکلیفی یا وضعی اش منتفی میشود.

۲۴:۰۰ - ملکیت گاهی ملکیت استمراری است نظیر زوجیت که دائم و موقت دارد و گاهی هم موقت است مثلا وقف اولاد بلا اشکال تملیک است لیکن اگر شرط کرده بود اولادم که مشغول تحصیل باشند مادامی که درس می خوانند مالک ارث هستند ولی تا دست از درس کشیدند دیگر مالک نیستند.

۲۵:۳۵ - در مبحث ما، غرامت عنوان متعذر الوصول بود و بدل حیلولة عنوانش غرامت از برای مال متعذر الوصول بوده و هر وقت عنوان از بین رفت آن ملکیت هم از بین می رود.

۲۵۲ - مبحث البیع - الضمان - تملیک العین المضمونة للضامن - (نوار ۱۸ - درس ۵)

- شب دوشنبه ۱۸ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۳/۱۰/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - بیان شد که آیا مالک می تواند بدل حیلولة را مالک شود یا خیر که مشهور بر بدل السلطنة است که نتیجه اش اباحه بر تصرفات است که بیان شد بدل السلطنة اگر مراد از سلطنت همان حکم وضعی شرعی باشد، چون موضوع منتفی است پس حکم هم منتفی شده است و اگر مراد از سلطنت همان قدرت خارجی بر تصرفات و انتفاعات از عین متعذر الوصول را داشته باشد، دیگر این توانایی را ندارد.

۰۴:۳۰ - عدم فعلیت قدرت، مالیت ندارد بنابراین در بحث ما غرامت پیش می آید پس باید مالیت عین متعذر را تدارک کند پس بدل حیلولة تدارک از مالیت عین متعذر است.

۰۵:۴۵ - آیا این ملکیت دائم است یا مستقر است یا متزلزل است.

۰۶:۳۰ - بیان شد ظاهر عناوین همیشه عنوانش عنوان موضوعیت است که مادامی که عین متعذر الوصول است تدارک بدل حیلولة است ولی زمانی که عین واصل شد ملکیت از برای بدل حیلولة ساقط می شود.

۰۸:۳۰ - اشکالی که بیان می شود اینست که هنگامی که وصول به عین پدید آمد شک می کنیم که آیا ملکیت بر بدل حیلولة هنوز باقیست یا از بین رفته است که استصحاب بر بقاء ملکیت می کنند.

۰۹:۳۰ - از آنجا که قضیه ی متیقّنه و مشکوکه باید وحدت موضوع و محمول داشته باشند پس احراز وحدت موضوع در تدارک عین متعذر الوصول بنحو موضوع است یا علیّت لذا معنا ندارد از این استصحاب استفاده کرد چون یکی از ارکانش محرز نیست بلکه این شبهه حکمیّه می باشد و استصحاب جاری نمی باشد.

۱۱:۳۰ - اکنون که این بدل حیلولة بمقتضای تدارک مالیت از و از قاعده علی الید یا لاضرر استفاده شد که این بدل، ملک است از برای مالک و در زمانی که تعذر از بین رفت و عین حاصل شد آیا ملکیت پا برجاست یا خیر؟

۱۳:۱۰ - برخی فرموده اند که در کلیات ضمانات، ضامن به دادن بدل، مالک همان عین مضمونه می شود پس در غرامات در صورتی که عین مضمونه طلا باشد و غرامت را بخواهد به طلا بدهد حکم ربا جاری خواهد شد مگر تساوی در وزن باشد که این حکم، شاهد بر ملکیت عین مضمونه است از برای ضامن پس از پرداخت بدل.

۱۶:۱۵ - برخی دیگر می فرمایند که عین مضمونه در ملک مالک باقی می ماند.

۱۶:۵۵ - اما دلیل بزرگانی که ضامن را مالک عین مضمونه می دانند اینست که آن عینی که غرامت و تدارک می شود باید به جمیع جهاتش تدارک شده باشد بنابراین از ادله ی ضمان متوجه می شویم که چون ملکیت از صفات و جهات تدارک است باید عین در ملک ضامن قرار گیرد.

۲۰:۰۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "فی الرجل یأتی البهیمة قال علیه السلام یحدّ دون الحدّ و یغرم قیمه البهیمة لصاحبها لانه أفسدها علیه و تذبح و تحرق و تدفن ان کان یؤکل لحمها و ان کان ممّا یرکب ظهرها غرم قیمتها و جلد دون الحدّ و اخرجها من المدينه التي فعل بها فیها الی بلاد اخرى حیث لا تُعرف فیبیعها فیها کی لا یُعیر بها صاحبها".

۲۳:۴۰ - از این روایت بوضوح استفاده می شود که ضامن پس از پرداخت غرامت، مالک عین مضمونه می باشد که آن بهیمه نیز عین متعذر الوصول از باب مالیت بوده است.

۲۵۳ - مبحث البیع - الضمان - ادلة الضمان لا تسلّزم ملكیة العین المتعذّرة للضامن

- (نوار ۱۸ - درس ۶) - شب سه شنبه ۱۹ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۴/۱۰/۱۳۵۱ ش

۰۰:۱۵ - بیان شد که مالک عین متعذره، بدل حیلولة را مالک می شود پس آیا عین متعذره ملک ضامن می شود یا خیر.

۰۱:۰۰ - استدلال ملکیت عین از برای ضامن را بیان کردیم که غرامت اقتضا دارد عین مضمونه ملک ضامن شود و بیان روایت.

۰۲:۲۰ - بعضی نیز معتقدند که عین متعذره ملک ضامن نمی شود و دلیلشان به این است که در مبحث ما چون خود عین وجود خارج دارد پس غرامت از تعذر وصول باید پرداخت شود در ضمن اوصافی از عین از بین رفته است با اینکه خود عین وجود خارجی دارد لیکن اوصافی که مقوم مالیت آن بوده اند از بین رفته است پس باید غرامت بپردازد.

۰۴:۴۵ - و هنگامی که صفتی یا جهتی از عین از بین رفته است مثلاً آبی که در بیابان قیمت داشت غصب کرد و وقتی آن آب را در نزدیکی نهر بخواهد بفروشد که قیمتی ندارد پس مالیتش از بین رفته باید غرامت بدهد.

۰۶:۱۰ - در مبحث ما تعذر وصول موجب دادن غرامت شده همانطور که غرامت انواع دیگری چون دیه و غیره.

۰۷:۰۰ - غرامت مسبب است از برای تلف عین یا تلف مالیت یا تلف اوصاف پس موجب تدارک بدلیت می شود.

۰۸:۲۰ - اما بدلیت که موجب ملکیت نمی شود چراکه غرامت مقتضی بدلیت از ملکیت نمی باشد.

۰۹:۴۰ - چون ملکیت امری است اعتباری پس مصحح اعتبار لازم دارد پس اگر بگوییم عین تالفه ملک از برای ضامن میشود آیا این ملکیت بعد از تلف بوده یا قبل از تلف و میدانیم که قبل از تلف این مالک بوده است که صاحب عین بوده پس باید بعد از تلف باشد که چون مصحح اعتبار ندارد این ملکیت معنا پیدا نمی کند.

۱۰:۳۰ - پس می ماند ملکیت در لحظه که لحظه ی قبل از تلف بلافاصله در حین تلف ضامن مالک آن می شود بنابراین تقدم المعلول عن علته می شود که باز هم غیر ممکن است.

۱۱:۵۰ - که در بحث معاطات هم این مطلب بیان شد.

۱۲:۴۵ - پس مجبوریم به اینکه غرامت را سبب ملکیت بدانیم که در این حالت هم چون خود غرامت هم معلول تلف است چگونه غرامت معلول متاخره سببی باشد از ملکیت قبل از تلف پس باز هم معنا ندارد.

۱۴:۰۱ - پس پرداخت بدل حیلوله از برای مال متعذر الوصول همان پرداخت غراما بجای مالیت عین است نه بجای ملکیت عین پس ملکیت خود عین بر مالک باقیست.

۱۵:۲۰ - در مورد روایاتی که در ملکیت ضامن استفاده میکردیم از جهت ملکیت مالکیت ضامن را از بیبیها می فهمیم و نه از تغیریم.

۱۷:۴۵ - پس از ادله ی ضامن درمیابیم که باید غرامت دهد و غرامت انواع پنجگانه داشت و از ادله ضامن صاحب مال مالک بدل می شود ولی دلیلی بر ملکیت ضامن بر عین مضمونه را نداریم.

۲۱:۰۵ - مشخص شدن ملکیت عین متعذر بر این سه جهت است که اول منافع متصله از برای چه کسی است (ضامن یا مالک) دوم انتفاعاتی که در این مدت از همان مال متعذر میشد داشت و بواسطه تعذر از بین رفته آیا اجرة المثل در کار است یا خیر سوم اینکه عینی را که از مالیت افتاد آیا حق اختصاص نسبت به مالک اولش دارد یا خیر.

۰۲۵۴ - مبحث البیع - الضمان - منافع العین المتعذرة - (نوار ۱۸ - درس ۷) - شب

چهارشنبه ۲۰ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۵/۱۰/۱۳۵۱ ش

۰۲:۲۰ - خلاصه ای از جلسات گذشته.

۰۲:۳۰ - در مورد خروج عین از مالیت بواسطه ی تلف شدن اوصاف مالی آن عین مانند پاره شدن لباس یا شکستن ظرف بیان شد که پرداخت غرامت نمی تواند موجب ملکیت عین نسبت به ضامن شود چراکه اگر سبب ملکیت باشد از مال غیر بودن خارج می شود.

۰۵:۲۰ - بنابراین این ملکیت یا برهانا معقول نیست یا اینکه اصلا برای ملکیت عین مال متعذر الوصول از نظر مالیت نسبت به ضامن دلیل نداریم.

۰۸:۴۰ - اما انتفاعاتی که از همان عین متعذر خواهد بود از برای مالک می باشد و بین نمائات و انتفاعات فرق است ولی در مورد انتفاعات چه بدل حیلوله همان بدل سلطنه باشد یا نباشد از برای مالک است.

۱۰:۱۰ - بیان خواهد شد که منافع حاصل از ترقی عین متعذر حکمش چه خواهد بود ولی در عین متعذر گاهی راجع به نمائاتی صحبت می شود و گاهی هم نسبت به انتفاعاتی که از بین رفته است صحبت می کنیم که ضامن مجبور به پرداخت اجرة المثل اش باشد.

۱۱:۴۰ - اگر قبل از آن که بدل حیلولة را بپردازد مالیت عین متعذر شود پس ضامن باید ضمانت کند.

۱۲:۴۵ - در صورتیکه نمائاتی که عین داشته، بعد از اداء غرامت بوده باشد اگر معتقد به تملیک عین از برای ضامن شدیم که نمائات برای ضامن است پس ضمانتی هم در کار نیست.

۱۵:۲۵ - ولی اگر آن منافع و نمائات در ملک مالک باقی مانده باشد دو جهت داریم اول: اینکه این بدل اگر بدل السلطنة باشد یا دوم: ملک مالک شده باشد حکمش متفاوت خواهد بود.

۱۶:۲۰ - برخی می فرمایند که ضامن، نسبت به آن نمائات و منافع حاصل از عین متعذر نسبت به مالک ضمانتی ندارد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند این حکم کمی اشکال دارد.

۱۸:۳۰ - اگر بگوییم بدل الحیلولة ملک باشد برای مالک باشد از قاعده ید می فهمیم که بدل، غرامت است پس مُخرج عن الضمان می باشد بر خلاف بدل السلطنة که ضمانش هنوز بر گردن ضامن باقی است.

۲۲:۴۰ - از روایات که "هو ضامن" می فهمیدیم که هنوز مورد ضمان می باشد.

۲۳:۱۰ - در مورد اول: اگر بدل را، بدل السلطنة بدانیم پس ملک ضامن نمیشود بنابراین ضامن، ضامن آن منافع است.

دوم: ولی اگر بدل حیلولة را همان غرامت بدانیم پس ملک ضامن می شود بنابراین از ضمان خارج می گردد.

۲۵:۳۰ - نسبت به انتفاعات در جلسه ی بعد بیان می شود.

۰۲۵۵ - مبحث البیع - الضمان - انتفاعات العین المتعذرۃ - (نوار ۱۸ - درس ۸) -

شب یکشنبه ۲۴ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۹/۱۰/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - در مورد نمائات بدل قبلا بیان شد و در مورد مبدل مثلا در مورد حیوان که رکوب بواسطه تعذر دابه از آن محروم شد چه گم شد یا سرقت شد یا غصب شد یا مشتری به بیع فاسد شد بالاخره در ید مضمونه قرار میگیرد.

۰۲:۳۵ - در منافع و نمائات مثلا شیر حیوان که با تعذر حیوان آیا غرامت شیر را باید داد.

۰۳:۴۵ - پس که قبل از پرداخت غرامت یا بدل یا بدل حیلولة یا بدل سلطنه اگر تلف شد که ضمان به گردن ضامن است بلا اختلاف.

۰۴:۳۰ - اما اگر پس از پرداخت بدل حیلولة بوده چهار حالت دارد:

اول: بدل حیلولة را غرامت بدانیم پس نمائات و انتفاعات بر گردن ضامن است.

دوم: بدل حیلولة را غرامت بدانیم ولی نمائات و انتفاعات بر گردن ضامن نمی باشد.

سوم: بدل حیلولة را بدل السلطنه بدانیم.

چهارم: تفاوت میان نمائات تالفه و انتفاعات فائته بگذاریم.

۰۷:۰۰ - در مورد اول که بواسطه پرداخت غرامت، اگر خود عین از بین می رفت که ضمانی در کار نبود چراکه اعطای غرامت جای عین را میگرفت.

۰۹:۰۵ - در مورد سوم که اگر بدل السلطنه باشد پس انتفاعات تالفه مضمون نیست ولی نمائات تالفه مضمون است.

۱۰:۰۱ - در مورد چهارم که نمائات تالفه با انتفاعات تالفه حکمش متفاوت باشد بواسطه اینست که بدل السلطنه بدانیم و نه در مقام غرامت.

۱۱:۴۰ - در مورد دوم که آن پرداخت را بجای غرامت بدانیم ولی نمائات و انتفاعی به گردن ضامن نباشد بدلیل اینست که عین متعذر در ملک مالک باشد.

۱۲:۴۵ - برخی بزرگان می فرمایند که بیان این مطلب که بدل حیلولة بجای غرامت است یا بدل السلطنه باشد جایی است که قابلیت داشته باشد که عنوان تدارک بر آن جاری شود و این مطلب در صورتی اتفاق میافتد

که بیشتر انتفاعات عین متعذره از بین رفته باشد ولی هنگامی که برخی از انتفاعات از بین رفته باشد دیگر جای بدل حیلولة نخواهد بود.

۱۵:۳۰ - با از بین رفتن بعضی اوصاف که موجب تدارک تلف می شود ولی مالیت عین هنوز محفوظ است لذا نه بدل السلطنه است و نه بدل حیلولة است و نه موجب ملکش می شود.

۱۶:۵۰ - در آن روایت عبارت "و یبیه فی بلد آخر" بواسطه این بود که چهارپا هنوز قابل رکوب بوده است پس جای بدل حیلولة نیست و اینکه دلیل از روایت میرسد که "یغرم قیمتها" که شارع در این مورد امر کرده از باب بدل حیلولة نیست بلکه استکشاف میکنیم ضامن، مالکیت عین را دارا شده است و انتفاعات از برای خودش میباشد.

۰۲۵۶ - مبحث البیع - الضمان - الالتفات الی الغصبیة فی أثناء الوضوء - (نوار ۱۸ -

درس ۹) - شب دوشنبه ۲۵ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۱۰ ش

۰۰:۲۰ - بحث در مورد بدل حیلولة بود نسبت به عینی که تعذر به وصولش داشته باشیم که خود عین موجود است ولی مالیتش از بین رفته یا کم شده است.

۰۱:۲۰ - بیان شد نسبت اینکه ملکیت عین را پس از پرداخت غرامت نسبت به ضامن بپذیریم یا نپذیریم که آنوقت منافع و انتفاعات حاصل از عین متعذر الوصول برای ضامن است یا مالک.

۰۲:۳۰ - در مورد عینی که وجود خارجی دارد و متعذر الوصول نیست ولی مالیتش از بین رفته باشد بطور مثال شخصی با مقداری آب در حال وضو گرفتن است در اثناء وضو مشخص می شود که آب، مال غیر بوده و صاحبش راضی نیست آیا با رطوبت باقی بر بدن می تواند ادامه ی وضو را با مسح سر و پا کامل کند یا خیر؟

۰۴:۰۳ - مثال دیگر اینکه به اعتقاد اینکه در خیاطی از نخ می که مال خودش بوده لباس دوخته بعد مشخص میشود آن نخ مال غیر است و دیگر نخ مالیت ندارد آیا نماز با آن لباس جایز است یا باطل.

۰۴:۵۰ - اینکه بزرگان می فرمایند بدل مالیت را باید به صاحبش بپردازد که این غرامت، غرامت خود عین نیست چراکه عین موجود است و بدل پذیر نیست بلکه بدل از اوصاف و اجزاء تالفه است که مالیت عین را دربر داشته اند.

۰۷:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مالیت از برای عین است بسبب اوصاف و اجزاء و نه اینکه مالیت از برای اوصاف عین باشد.

۰۹:۴۵ - برخی می فرمایند با همان رطوبت می توان مسح کرد و با همان لباس نماز جایز است چراکه این عمل غصب نمی باشد و به منزله ی تلف است.

۱۱:۳۰ - برای مالک حق مطالبه وجود دارد مثلاً مالک مطالبه کند نخ دوخته شده در لباس را چرا که عین، وجود خارجی دارد یا چوبی که مال غیر بوده و در ساختمان بکار رفته است.

۱۲:۲۵ - حکم وجوب رد کردن عین مال یک وجوب تکلیفی است پس بر ضامن واجب است و بر مالک حق مطالبه محفوظ است اما دائماً قاعده لاضرر بر احکام تکلیفی حاکم می شود پس اگر در آوردن نخ یا کندن چوب موجب ضرر شود وجوب تکلیفی مرتفع می شود و به پرداخت خسارت منجر می شود.

۱۷:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بین رطوبت و خیط و خشبه تفاوت است چراکه رطوبت در حد نفسش در معرض از بین رفتن است و در حال خشک شدن است ولی نخ در معرض زوال نیست دوما نسبت خیط و خشبه اگر مرجوع شود به خود عین ضرر وارد نمی شود و نخ و چوب سالم خواهند ماند و غرامتی هم در کار نیست سوم در مورد اینکه خیط یا چوب اگر بخواهد مرجوع شود سالم در نیایند و صدمه ببینند و چهارم اینکه با وجود سالم ماندن عین ممکن است ضرر دیگری مثلاً به لباس و خانه ضرر وارد شود.

۲۰:۳۰ - بزرگان در مورد لباسی که در معرض تلف شدن است می فرمایند که در اینجا مالک اصلاً حق مطالبه ندارد چراکه موجب ضرر است .

۲۱:۵۰ - برخی دیگر صریحاً می فرمایند که می تواند مطالبه کند و هر مقدار از عین از بین رفت باید ضامن خسارت بدهد.

۲۲:۲۶ - برخی دیگر هم می فرمایند که بین مالک و ضامن شرکت محقق می شود.

۲۳:۱۰ - اگر شخصی مالی را خرید و در آن تصرفاتی کرد مثلاً خاک خرید و آجر کرد یا خانه ای خرید و رنگ زد یا نقره ای بود و انگشترش کرد یا پارچه ای بود لباسش کرد به این معنا که هیأتی به آن عین داد که قیمتش بیشتر شود، می فرمایند که شرکت در مالیت پیش می آید و این مورد هم در بیع فاسد و هم در خیار غبن شود یا در خیار فسخ یا در مورد غصب و یا مفلس جاری می شود.

۲۶:۳۵ - آیا این شراکت مالک و ضامن در خود عین است یا در مالیت عین می باشد.

۰۲۵۷ - مبحث البیع - الضمان - ثوب خیط بمال الغیر - (نوار ۱۸ - درس ۱۰) - شب

چهارشنبه ۲۷ ذی القعدة ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۱۲ ش

۰۰:۱۵ - بحث در مورد این بود که دادن غرامت مالی موجب نمی شود که مال متعذر الوصول از ملکیت مالک خارج شود.

۰۱:۱۰ - اینکه ضامن باید غرامت را تدارک کند بحثی نیست ولی در ملکیت و مالیت مال الغیر بحث می کنیم.

۰۳:۰۱ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در هر موردی که از برای مالک، حق رجوع مال وجود داشته باشد و نه فقط مختص به بیع فاسد یا غصب یا خیارات باشد با مثال های متعددی که بیان می شود مفروض اینست که مالیت از بین رفته ولی خود عین موجود است که در تفصیل بحث اینگونه می فرمایند:

۰۵:۳۰ - اولاً: تفاوت است میان امثال رطوبت در وضو که دیگر متعذر الوصول است با امثال خیط و خشب که موجود است.

۰۶:۳۰ - ثانیاً: این تصرف آیا تصرف در ملک غیر است یا خیر.

۰۷:۰۰ - روایت از امام عصر علیه السلام: "لا یحلّ لاحد أن یتصرّف فی مال غیره بغیر اذنه" پس موضوع مال است نه ملک.

۰۷:۴۰ - روایت دیگر که "لا یحلّ دم امراء مسلم و لاماله الا بطیبه نفسه" که موضوع مال است.

۰۸:۰۵ - آیه ی شریفه "و لا تأکلوا اموال الیتامی".

۰۸:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس موضوع، مال است و چیزی که قیمت دارد و در بحث ما مالیت از بین رفته است و هیچ دلیلی نداریم که لایحل فی ملکیت غیر.

۱۰:۲۵ - اگر بگوییم مسح کردن، مصداق اتلاف مال غیر است درحالی که در رطوبت وضو خود آب موجود بر اعضای بدن در حال خشک شدن است لذا می فرمایند ادامه ی وضو از این باب اشکال ندارد.

۱۱:۵۸ - روایت از امام کاظم علیه السلام: "...وله صواف الملوک ما کان فی ایدیهم من غیر وجه الغصب لانّ الغصب کلّه مردود..." پس این رطوبت ملک غیر از و از باب غصب نتوان با آن مسح کرد.

۱۳:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً غصب نسبت به اموال است ثانیاً مردود در جایی است که امکان رد وجود داشته باشد و در این مورد امکان رد آب نصف وضو وجود ندارد پس از موشوع غصبیت بیرون می آید.

۱۴:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پس با همان رطوبت می تواند ادامه ی وضو را انجام دهد.

۱۵:۰۵ - در مورد مرجوع کردن خیط یا خشب یا انواع از این دست چهار حالت وجود دارد:

اول: نه خود عین و نه آنچرا با عین ممزوج شده صدمه نمی بینند.

۱۵:۳۰ - دوم: هم خود عین و هم هیأت جدیدش صدمه خواهند دید.

۱۵:۵۵ - سوم: عین صدمه می بیند و دیگری سالم.

۱۶:۰۱ - چهارم: عین سالم و دیگری صدمه بیند.

۱۶:۱۰ - در مورد اول با اینکه عین، از مالیت ساقط شده است و ضامن، غرامت را پرداخت کرده است چون بر مبنای این هستیم که عین هنوز در ملک مالک باقی مانده است و صدمه ای هم وارد نمی شود بنابراین هم برای مالک، حق مطالبه محفوظ است و هم بر ضامن ارجاع عین واجب است چراکه از ضمان خارج شده است.

۱۷:۴۰ - در مورد حالت دوم و چهارم که صدمه به ثوب وارد می شود در این حالت مقتضی القاعده اینست که ضامن، از عهده ضمان با پرداخت غرامتش که بیرون آمده بود و غاصب بحساب نمی آید و از طرفی طبق قاعده لاضرر چون ضرر وارد می شود حق مطالبه از برای مالک نیست و وجوبی هم برای رجوع عین نیست.

۲۰:۱۰ - در مورد نماز خواندن با این لباس اولاً: بواسطه عدم مصداق غصب بر لباس با اینگونه خیط و ثانیاً بر فرض مغضوب خواندن لباس، و وجوب برگرداندن نخ، باز هم به ترتب نماز خواندن در آن لباس جایز است.

۲۱:۲۰ - روایت از امام باقر علیه السلام: "فی رجل اکتري دارا و فیها بستان فزرع فی البستان و غرس نخلا و اشجارا و فواکھة و غیر ذلک و لم یستأمر صاحب الدار فی ذلک قال علیه السلام علیه الکراء و یقوم صاحب الدار الغرس الزرع قیمۃ عدل و یعطیه الغارس... و یقلعه.." که شاهد ما همین حق کندن درخت از سوی مالک است.

۲۲:۴۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "اخذ ارضا بغير حق و بنی فیهالیس لعرق ضامن حق" که در مبحث ما بگوییم، نماز خواندن در لباس با نخ که مال غیر بوده و غرامت هم توسط ضامن پرداخت

شده ولی بواسطه ی وجود عین نخ و بر مبنای باقی ماندن ملکیت نخ از برای مالک، لذا ضامن نمی تواند در آن لباس نماز بخواند.

۲۳:۵۰ - این قسم از روایات و روایات دیگر در جایی صادق است که اصل مالیت مال، محفوظ باشد و نه در اینجا که مالیت در کار نیست و ضامن می تواند با این لباس نماز بخواند.

۰۲۵۸ - مبحث البیع - الضمان - احکام الثوب خیط بمال الغیر - (نوار ۱۸ - درس ۱۱) - شب شنبه ۱ ذی الحجه ۱۳۹۲ ق - ۱۶/۱۰/۱۳۵۱ ش

۰۰:۴۰ - رطوبتی که باقی می ماند در اعضاء که شخص بمال غیر وضو ساخته است و در اثناء وضو متوجه می شود پس حکمش تفصیلاً بیان شد.

۰۱:۳۰ - در مورد نخى که مال غیر بوده است و لباسی که با آن خیط دوخته شده است شخص پس از دادن غرامت بر فرض باقی بودن ملکیت مالک بر عین موجود متعذر در چهار وجه بیان شد.

۰۲:۳۰ - بیان می شود اگر امکان نزع خیط از لباس وجود داشت:

اول: موجب تلف خود خیط و تلف لباس می شود.

دوم: موجب تلف شدن نشدن خیط و تلف نشدن لباس است.

سوم: موجب تلف شدن خیط و تلف نشدن لباس است.

چهارم: موجب تلف نشدن خیط و تلف شدن لباس می شود.

۰۴:۰۲ - در مورد اینکه آن مقدار بسته نخى که بکار رفته است ارزش مالی زیاد داشته باشد یا مالیت آن از بین رفته باشد گویی دو حالت چهار گانه یعنی هشت حالت بوجود می آید.

۰۵:۳۰ - اینکه خواندن نماز با آن لباس جایز است یا خیر؟

۰۵:۴۰ - آیا نزع خیط از لباس واجب است یا خیر؟

۰۶:۵۰ - در حالتی که امکان نزع خیط از لباس وجود دارد بطوریکه نه به نخ صدمه وارد می شود و نه به لباس باید پس از پرداخت غرامت خود آن عین را نیز به مالک بپردازد.

۰۷:۲۰ - در حالتی که نزع خیط سبب می شود که لباس صدمه بخورد در اینجا برگرداندن نخ به مالک بواسطه ی وجوب تکلیفی بوده است که "الغصب کله مردود" یا "اداء الحق الی ذی الحق" ولی ضرری به لباس که متعلق به ضامن است و بیش از وجوب تکلیفی در کار نیست قاعده ی لاضرر حکومت پیدا میکند بر وجوب تکلیفی و منتفی میشود.

۱۳:۰۲ - واجب نیست نزع خیط از لباس حتی اگر مالک مطالبه کند چرا که ضرر به ضامن وارد می شود.

۱۳:۳۵ - در حالتی که با نزع خیط، ضرری به خود عین یعنی خیط وارد شود ولی به لباس صدمه وارد نمی شود در اینجا با وجود اینکه به خیط صدمه وارد می شود از باب "ارجاع الحق الی صاحبه" و "ارجاع الملك لمالکه" باید نخ را به مالکش برگرداند.

۱۵:۰۵ - در مورد نماز خواندن با این لباس که البته ارزش مقدار نخ استفاده شده ناچیز باشد، نماز خواندن با آن مطلقاً جایز است چه نزعش واجب باشد چه نباشد نماز جایز است چراکه روایات ما عدم حلیت در تصرف "مال" مردم است و این مقدار که مالیت ندارد.

۱۶:۱۰ - اشکالی که وارد است اینکه در مورد "وجوب رد" چه کنیم که با غصبی نبودن لباس منافات دارد پاسخ اینست که اولاً وجوب رد فوری نیست و ثانیاً اگر هم فوریت داشته باشد به ترتیب، نماز خواندن جایز است.

۱۷:۱۰ - اما در حالاتی که خیط، مالیت داشته باشد در این حالات:

۱۷:۴۰ - اول: اگر اخراج خیط نه موجب تلفی در خیط و نه موجب تلفی در لباس باشد واجب است مال مردم را برگرداند و اگر هم با نزع خیط کمی از مالیشتش هم کم شده باشد به همان اندازه باید جداگانه غرامت بدهد.

۱۹:۰۵ - اگر خیط تلف شود و لباس، سالم باشد در اینجا مالک مسلط بر اموالش است و نه بر اتلاف اموالش پس حق درخواست خیط از مالک سلب می شود پس بین مالک و ضامن شراکت ایجاد می شود به اینگونه که اگر بواسطه ی دوخته شدن پارچه ای که تبدیل به لباس شده و مالیتش زیاد شده، مالک هم شریک در زیادی قیمت لباس می شود و اگر هم نتوانستند افراض قسمت کنند باید لباس فروخته شود و ضامن مبلغ پارچه را بردارد و الباقی را به مالک بپردازد.

۲۲:۵۰ - در حالتی که نزع خیط موجب صدمه زدن به لباس شود، چون مالک مسلط بر مال خودش یعنی نخ می باشد دو حالت دارد:

۲۴:۳۰ - چون قاعده لاضرر جلوگیری میکند بر سلطنت مالک بر اخراج مالش از لباس پس واجب نیست برگرداندن عین خیط به مالکش.

۲۴:۵۵ - اگر قاعده ی سلطنت را با قاعده لاضرر در تعارض بدانیم و معتقد به عدم حکومت لاضرر بر سلطنت مالک باشیم پس دوباره شرکت پیش می آید میان مالک و ضامن یا بدل حیلولة را ضامن می پردازد.

۲۵:۵۰ - اشکال وارد می شود که روایت از امیر المومنین علیه السلام "الحجر الغصب فی الدار رهن علی خرابها" از این استفاده می شود که اگر لباس هم خراب شود باید خیطی که مالیت دارد را به صاحبش پرداخت که پاسخ اینست که معنای روایت حضرت این نیست که باید خانه را تخریب کرد.

۲۷:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد نماز خواندن در لباسی که در آن خیطی که مالیت دارد و مال مردم در آن است مسلماً جایز نیست و نماز باطل خواهد بود.

۰۲۵۹ - مبحث البیع - الضمان - عدم جریان الاستصحاب بملکیه الخل - (نوار ۱۸ -

درس ۱۲) - شب یکشنبه ۲ ذی الحجه ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۱۷ش

۰۰:۵۰ - بیان شد که در مورد خیط و خشبی و آجر یا کچی که مال غیر است یا مالیت دارد یا ندارد و از برای هر دو حالتی که بیان شد چهار حالت موجود است که می شود هشت حالت.

۰۲:۳۵ - که در دو جهت بررسی حکم می کنیم اول تصرف در آن دوم نماز خواندن با آن.

۰۳:۳۰ - آنچه که از مالک از بین می رود باید تدارک شود که سه قسم دارد:

اول: چیزی که مال غیر است در دست ضامن، تلف شود که در اینجا اعتبار ملکیت عرفیه را ندارد بدین جهت که اعتبار ملکیت باید عقلانیت داشته باشد مثلاً قند که مال غیر بوده را به آب بیاندازد که تلف می شود پس عرف نمی گوید که اجزای منتشره ی مستهلکه ی در آب، ملکیت داشته باشد.

۰۵:۳۰ - دوم: سلطنت مالک از بین رفته باشد ولی مالیتش محفوظ باشد مثلاً جنسی غرق شود که بدل حیلولة را می پردازند.

۰۶:۲۰ - سوم: مالیتش از بین رفته باشد ولی ملکیتش محفوظ باشد مانند خیط مال غیر در لباس شخص یا رنگ کردن لباس.

۰۶:۵۰ - چهارم: در جایی که هم ملکیت از بین رفته است و هم مالیتش از بین رفته است مانند سرکه

ای که

مانند سرکه ای که از دیگری گرفته و به خمر تبدیل شد پس ملکیت ندارد.

۰۸:۳۰ - برخی اشکال می فرمایند که در زمانی که سرکه بود وجوب رد داشت و وقتی خمر شد، شک می کنیم به وجوب و عدم وجوب رد را پس استصحاب به وجوب رد می کنیم.

۰۸:۵۰ - پاسخ اینست که وجوب رد از باب ملک مالک است و هنگامی که از ملکیت ساقط شود استصحاب جاری نخواهد شد.

۱۰:۱۰ - برخی دیگر می فرمایند که موضوع مستصحَب بلحاظ تشخیص عرفی است و خود این شیء خارجی وجوب رد دارد چه سرکه باشد و چه خمر، با اینکه خمر از ملکیت خارج شده است ولی آن وجود خارجی در بقاء اولویت مالک سرکه است لذا استصحاب جاریست.

۱۴:۳۰ - بقاء اولویت گاهی به این جهت است که ملکیت صفتی است دارای مراتب مختلفه پس مرتبه ی اعلای ملکیت از بین رفته ولی مرتبه ی ضعیفش باقیست.

۱۵:۳۰ - گاهی هم هر ملکی بنحو اختصاصی است که نسبت به مالک دارد و می دانیم اختصاص هم دارای مراتب است که مرتبه ی قویه و شدیده اش ملکیت است و مرتبه ی ضعیفه اش همان اولویت است.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اصلا ملکیت و حق از مقولات عشر یا اعراض تسع نیستند که مرتبه داشته باشند مانند کیف و کم بلکه از اعتبارات هستند امور بسیطه اند و مراتب برایشان صادق نیست پس قوت و ضعف و شدت و قلت ندارند.

۲۰:۱۰ - پس این استدلال که سرکه یا آب انگور وقتی مبدل به شراب شدند دارای اولویت بواسطه مرتبه ای از ملکیت برای مالک اند معنا ندارد.

۲۰:۴۵ - ثانیاً اولویت از آثار ملکیت بوده و هنگامی که ملکیت از بین رود اثرش هم از بین رفته است و دیگر موضوعی برای استصحاب نمی ماند.

۲۴:۵۰ - بحث اولویت در اولی به تصرف در ملکی است که مالک آن اولویت بر تصرف بر آن ملک را دارد و نه اینکه معنای اولویت این باشد که زائد بر این امر وضعی یک امر وضعی دیگری به نام اولویت بغیر از ملکیت باشد که اصلا این برداشت کاملاً نادرست است.

۰۲۶۰ - مبحث البیع - الضمان - استصحاب رد الخل - (نوار ۱۸ - درس ۱۳) - شب

دوشنبه ۳ ذی الحجه ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۱۸ ش

۰۰:۳۰ - در مورد متاعی که نه دارای مالکیت است و نه دارای مالیت می باشد آیا واجب است بر رد آن یا خیر که پس از خارج شدن از ملکیت، اولویت با مالک قبلی اش بوده است.

۰۱:۲۰ - صحبت در این است که این اولویت از کجا آمده است که بیان شد یا حق اولویت آنی است که در ابتداء مجعول است که آن زمانی بود هنوز ملکیت زائل نشده بود ولی اولویت پس از زوال را دلیلی بر آن نداریم.

۰۲:۳۰ - در زمانی که انسان مالک شیئی می شود ارتباط خاصی میان انسان و آن چیز است و اضافه ی خاصه ایست و همین اختصاص و ارتباط یک امر واحدی است و از اول مراتب دارد و نه اینکه پس از زوال ملکیت دارای مراتب بوده و اولویت حاصل می شود مثلاً رنگ شیئی که مثلاً قرمز باشد شدت قرمزی آن مراتبی دارد.

۰۵:۵۰ - برخی می گویند پس هرگاه سرکه یا آب انگور مبدل به خمر شد ملکیت آن از دست می رود ولی اصل مایع که از بین نرفته است.

۰۷:۲۰ - در اصول بیان شد که اذا نُسخ الوجوب، بقی الاستحباب پس اگر وجوب اداء از بین رفت اما اصل طلب که از بین نرفته است.

۰۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ملکیت از امر خارجی نیست که بگوییم مراتب دارد بلکه اعتباری است و از اعراض نیست که مراتب داشته باشد لذا اولویتی در کار نیست.

۱۰:۳۰ - بعضی دیگر می فرمایند که اولویت از آثار ملکیت است و چنانچه ملکیت از بین رفته باشد اثرش چه می شود .

۱۱:۰۲ - پاسخ اینست که اولویت یا حکمش وضعی است یا تکلیفی و موضوع حکم همان ملکیت بوده است پس با از بین رفتن ملکیت خمر حکمش هم از بین می رود و اثری ندارد.

۱۱:۳۰ - برخی دیگر نیز می فرمایند که از بدیهیات است که المرء أحقّ بما یملکه پس انسان ذوحق نسبت به ملکش است پس به غیر از ملکیت و اولویت یک حقی دارد.

۱۲:۲۰ - پاسخ اینست که نمی توان همزمان دو اعتبار نسبت به شیئی واحدی قائل شد و معنای حق به این معنی است که ملکیت شخص است و نه ملکیت دیگری و نه بمعنای جعل اعتباری دیگر است که با از بین رفتن ملکیت آن اعتبار حق محفوظ باشد.

۱۳:۳۰ - برخی می فرمایند که از روایت "للید ما اخذت و للعین ما رأی" پس فقهاء به من حاز ملک استدلال می کنند لذا اختصاصی از برای ید عین به کار می رود لذا دو مقتضی دارم اول مقتضی این اختصاص ید است و مقتضی ملکیت همان بیع و شراء و دیگر اسباب ملکیت است پس یدی و اسباب دو ارتباط از برای شیئی است و دو سبب است و دو مسبب پس اگر یکی رفت دیگری باقیست پس در بحث ما اگر ملکیت خمر رفت اما مقتضای مقتضی آخری به جنبه ی یدی اش باقیست.

۱۶:۳۲ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پاسخ اینست که اولاً "للید ما اخذت" موردش در مورد مباحات است و ربطی به بحث ما ندارد دوم اینکه در موارد ملک، سبق یدی در کار نیست و از اول ملکیت می آید و اختصاص آخر معنا ندارد مگر اینکه از ابتدا چیزی در یدش بود و بعد هبه شد و یا خریدش و نه اینکه تبدیل به غیر مباح مثلاً خمر شود.

۱۷:۴۰ - پنجم: برخی بزرگان می فرمایند که سرکه ای که مال غیر بود و تبدیل به خمر شد باید از اجماع بازگرداندن سرکه به صاحبش این استکشاف را می کنیم که اینجا نیز اجماع به برگرداندن خمر به صاحبش است.

۲۰:۳۰ - پاسخ اینست که به مجرد تبدیل شدن آب انگور یا سرکه به خمر، بمنزله ی تلف است.

۲۲:۴۰ - وجوه اولویت با پاسخ های مرحوم آقای میلانی کاملاً رد شد.

۲۳:۳۰ - در مورد "علی الید اخذت حتی تؤدی" پس در موضوع برگرداندن عین، عنوان ملکیت، درکار نیست و خود مایع مورد نظر است و درحالی که تبدیل خمر شود باز خود خمر وجود خارجی دارد پس باید برگرداند و حتی اگر هنوز غرامتش را هم نداده باز هم حق اختصاص ملکیت شخص بر همین مایع که خمر باشد محفوظ می باشد.

۲۷:۲۰ - پاسخ اینست که تمامی این بیانات مخدوش است که در جلسه بعد بیان می شود.

۰۲۶۱ - مبحث البیع - الضمان - عدم وجوب رد الخمر - (نوار ۱۸ - درس ۱۴) - شب

سه شنبه ۴ ذی الحجه ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۱۹ ش

۰۰:۲۵ - در جلسات قبل سه قسم بیان شد که قسم اول تلف شدن بود و دوم این بود که سلطنتش از بین رود و سوم اینکه مالیتش از بین رود، قسم چهارم این است که مالکیتش نیز از بین رود که مثال سرکه یا آب انگوری است که مبدل به خمر شود که وجوه اولویت پس از سقوط ملکیت را بیان کردیم و پاسخ دادیم به رد همگی آن که پنج وجه بود.

۰۲:۴۰ - قسم ششمی نیز مرحوم آقای میلانی بیان می فرمایند که درمورد استکشاف از اجماع به برگردان است.

۰۴:۴۰ - در مورد "علی الید اخذت حتی تودی" منظور اصل مایع است و نه ملکیت آن، پس همان به گردنش است و باید باز گرداند که وجود خارجی دارد و ربطی به عنوانش ندارد و ربطی به ملکیتش ندارد که عناوین و اسماء در اخذ تکوینی خارجی دخالتی ندارد.

۰۸:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً بر فرض اینکه "علی الید اخذت حتی تودی" را بپذیریم، ثانیاً در مورد وجوب تکلیفی است ولی در "علی الید" علای وضعی است و نه تکلیفی چراکه علیه دین معنا میدهد و نه اینکه بمعنای مثلاً علیه ان یصلی یا علیه ان یتوضأ که یجب الوضوء معنا کند باشد

۱۳:۴۰ - برخی دیگر از بزرگان اشکال فرموده اند که در زمانی که تبدیل به خمر می شود باید بلحاظ استصحاب بگوییم که چون ملکیت مالک نسبت به خمر از بین میرود پس موضوعیت استصحاب هم از بین می رود پس استصحاب جا ندارد.

۱۶:۰۱ - پاسخی که برخی می دهند که چون موضوع عرفی است که همان موضوع رد مال است که چون هنوز باقیست پس استصحاب جاریست.

۱۶:۴۵ - اما جواب اینگونه که موضوع عرفی معنا ندارد چراکه هنگامی که خل به خمر مبدل شد و هنوز غرامت داده نشده شک میکنیم آیا بعد از دادن غرامت وجوب رد باقیست یا نه که استصحاب جا دارد و اصلاً جای موضوع عرفی نیست.

۱۹:۲۵ - پاسخ اینست که حق اختصاص پس از خمریت بواسطه سقوط ملکیت، از بین رفته است و دیگر استصحابی باقی نمی ماند.

۲۲:۳۰ - همانطور که اگر آب کر متغیر شد نجس است پس نجاست قائم شده است به آب و تغییر علتی است که صفت نجاست عارض بر ماء می شود پس اگر هم نجاست زائل شود باز هم بنا به استصحاب آن آب نجس است.

۲۴:۴۵ - بزرگان می گویند که بنابراین وجوب ردی که در سرکه یا آب انگور ثابت بود بدلیل ملکیت نسبت به عین خارجی بود پس از تبدیل به خمر، شک می کنیم که آیا این ملکیت حدوثا و بقاء دخالت داشت در وجوب ردّ یا در صرف حدوث بوده است قهرا پس از از بین رفتن ملکیت نسبت به خمر، استصحاب می کنیم وجوب ردّ را.

۲۶:۱۵ - و نیز ملکیت را حیثیت تعلیلیه می دانند و نه حیثیت تقریبیه که واجب است رد عین خارجی بدلیل اینکه ملکش است پس استصحاب جاریست.

۲۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عناوینی که در موضوعات گرفته می شوند سه قسم اند اول: معرف محض اند مثلا اکرم زیدا.

دوم: عنوانی است که یدور الحکم مدارا حدوثا و بقاء که مثلا زکات را به مسکین بدهد یا نماز پشت سر عادل یا اکرم العالم یا الصدقات للفقراء و المساکین.

۳۰:۱۵ - سوم: عناوینی که فقط علت حدوث حکم را دارد مثلا مادامی که از آن عنوان حادث شد حکم جدیدش جاریست و وقتی از بین رفت حکم بدون آن عنوان، جاریست.

۳۲:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر شک کردیم آیا وصفی که در حیز حکم واقع شده است آیا این عنوان، عنوانیت نوع دوم است یا سوم پس اصلا احراز در موضوعیت استصحاب نکرده ایم که بخواهد جاری شود پس استصحاب جاری نمی شود چون شک داریم این ملکیت، عنوانیت داشته که یدور الحکم مداره یا علیّت داشته است و دوران امر بین کونه علیّه للحدوث یا عنوانیتش قطعا نمی توان استصحاب به وجوب رد خمر، کرد.

۰۲۶۲ - مبحث البیع - الضمان - عدم وجوب الرد - (نوار ۱۸ - درس ۱۵) - شب چهارشنبه ۵ ذی الحجه ۱۳۹۲ ق - ۲۰/۱۰/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - بیان شد سرکه ای که در دست ضامن خمر شود، مالیت و ملکیتش از بین رفته آیا وجوب رد دارد یا خیر.

۰۱:۱۵ - نظرات بزرگان را مطرح نمودیم و اشکالات را هم بیان کردیم.

۰۱:۴۵ - اگر موضوع مستصحب رد ملک باشد و از ملکیت خارج شده باشد استصحاب جاری نمی شود مگر اینکه برخی گفته اند در استصحاب وجوب رد، موضوعش را ملکیت عرفی بدانیم که باز هم سه وجه موضوع را بیان کردیم و استصحاب رد شد.

۰۳:۴۵ - بنابراین اولاً احراز نشده است که ملکیت، حیثیت تعلیلیه باشد پس نتوان استصحاب بوجوب رد کرد و ثانیاً اگر هم استصحاب را موضوع عرفی بگیریم اما دلیلی بر وجوب رد نداریم.

۰۵:۴۰ - اگر دلیل وجوب رد را از روایت امام عصر عجل الله فرجه الشریف بدانیم که: "لا یحلّ لأحد ان یتصرّف فی مال غیره بغیر اذنہ" بدانیم یا آن روایتی که: "لا یحلّ دم امرء مسلم و لاماله الا بطیبۃ نفسہ" و بگوییم که امساک کردن نوعی تصرف است پس امساک جایز نمی باشد نتیجه بگیریم که ردّ، واجب می شود که بدون شک در این دو روایت موضوع، مال و مالیت است و نه در ملکیت است.

۰۸:۱۰ - اگر هم از روایتی که: "اذا لم یکن غصباً لانّ الغصب کلّه مردود" استفاده کنیم اولاً بحث ما اختصاص به غصب ندارد و در مبیع بیع فاسدی است یا هبه ای که به مالک مرجوع می شود و غیره است بلکه در جایی است که آن شیئی که غصب شده اضافه ای به مالک داشته باشد و از آنجا که اضافه، یا ملکی است (که ملکیت از بین رفته اینجا) یا اضافه ی مالی (که مالیتش نیز از بین رفته است) یا اضافه ی حقی است که در همه حالات هیچ مدرکی بر وجوب رد نداریم.

۱۰:۴۵ - ثانیاً اگر وجوب رد را از روایت: "علی الید اخذت حتی تؤدی" بدانیم مبتنی بر این بود که "علی الید" صرف وجوب تکلیفی باشد و نه وضعی و به معنای یجب الاداء باشد در صورتی که در اینجا معنای "علیه أن يؤدی" بدهد که در این حالت هم استرداد به مثل قیمت جا ندارد پس منظور همان وضع و ضمان است که در اینجا وجوب رد، بی دلیل می ماند.

۱۴:۱۵ - دائماً حکمی که بر کلی طبیعی رفته باشد همیشه بر مصداق مرتّب می شود مادامی که مصداق صدق کند و بمجرد خروج مصداقیّت، حکم کلی ساقط میشود.

۱۵:۲۵ - اگر هم وجوب رد را از باب ثبوت حقّ اولویّت بدانیم تا مجرای برای استصحاب شود به اینگونه که وجوب رد سرکه یا آب انگور بوده است و پس از اینکه مبدل به خمر شد چنانچه برگشت به حالتی که سرکه شد چون خلافتی نیست که یجب ردّ پس معلوم می شود علاقه و ارتباطی میان خمر و مالک بوده است که بمجرد برگشت خمر به سرکه یا آب انگور حکم ردش به همان مالک قبلی صادر می شود.

۱۷:۴۰ - اولاً این حکم قبل از دادن غرامت است و گرنه بعد از دادن غرامت، حکمها متفاوت است به اینکه پس از بازگشت خمر به سرکه ملکیتش از برای ضامن می شود یا مالک می باشد.

۱۹:۱۵ - برخی بزرگان معتقدند که اولاً عقد که در زمان خمر نبوده است ثانیاً این عقد بیع، مقتضی مصحح اعتبار شارع بوده است از برای ملکیت، وقتی رافع آمد و اثر را از بین برد (ملکیت از بین رفت) بنابراین بمجرد بازگشت ملکیت، بلامانع اثرش باز می گردد و نه به دلیل حق اولویت در تصرف مالک در خمر بوده است.

۲۲:۵۰ - می توان اولویت را به این گونه بیان کرد که احاطه و سلطه ی بر هر شیئی موجب اختصاص به آن شخص می شود و در صورت آمدن ملکیت شرعیه بر آن شیئی، گویا دو احاطه پیش می آید اختصاص یدی و ملکیت شرعیه که چون متمائل هستند لایعقل است باقی ماندن هر دو اختصاص، بنابراین اقوی باقی می ماند و اضعفهما ساقط می شود (که در اینجا اقوی ملکیت است و اضعف اختصاص ید) و بعد از آن که جنبه ی ملکیت از بین رفت بلافاصله آن جنبه ی احاطه ی یدی که موجب اختصاص بود حاکم می شود.

۲۵:۰۱ - از این اجماعی که رد وجوب را معتقدند به حسب ارتکاز عقلایی که شخصی که واجد شیئی شد و ملکیت شرعیه اش از بین رود، ارتکازاً اولویت دارد.

۰۲۶۳ - مبحث البیع - الضمان - العین المغصوبه - (نوار ۱۸ - درس ۱۶) - شب

پنجشنبه ۶ ذی الحجه ۱۳۹۲ ق - ۱۳۵۱/۱۰/۲۱ ش

۰۰:۲۰ - در عین خارجی سه جهت پیدا می شود اول: نمائاتِ شیئی، چه نمائات متصله و چه نمائات متصله باشند.

۰۲:۲۰ - دوم: منافعی که دارای اجره المثل خواهد بود.

۰۲:۴۰ - سوم: ارتفاع قیمت است که قیمت بیشتر مورد ضمان باشد.

۰۳:۴۰ - اگر عینی مغصوب باشد قبل از پرداخت بدل حیلولة، شخص، ضامن هر سه جهت نمائات و انتفاعات و ارتفاع قیمت عین است.

۰۴:۴۰ - صدق کردن عنوان غرامت بر بدل حیلولة موجب می شود که هیچ یک ازین سه جهت را ضامن نباشد.

۰۵:۵۵ - بیان شد برخی بزرگان در بعضی جهات ضمان را وارد می دانند.

۰۶:۴۰ - اگر بدل حیلولة را بدل سلطنت بدانیم پس عنوان غرامت پیدا میکند پس جمیع جهات مورد ضمان قرار خواهد گرفت.

۱۰:۱۰ - بنابراین عینی که مغضوب است بنا بر اینکه بدل حیلولة همان بدل سلطنت باشد همه ی نمائات متصله و منفصله و منافع آن هم اجرة المثل دارد و ارتفاع قیمت نیز.

۱۱:۴۰ - اما اگر بدل حیلولة را بدل مالیت و غرامت بدانیم و پس از تدارک آن، چون خود عین به مال تدارک شده است اگر قیمتش هم مرتفع شود یا تلف شود نباید ضامن، قیمت مرتفع را اداء کند.

۱۴:۱۰ - اگر گفته شود که چون ضامن حائل شده است بین مالک و عین پس بین نمائات (منفصله یا متصله) مانع شده است پس باید باز هم بدل بدهد پاسخ اینست که حیلولة سبب میشود که بدل بدهیم که ید ضمان بر آن باشد ولی وقتی عین مسروقه یا گمشده یا مغضوبه مالیتش تدارک شد پس ضمان از بین رفته و یدش از یدضمانی خارج میشود پس نمائات در عینی می شود که از ید مالک خارج شده است.

۱۷:۵۵ - اگر بدل حیلولة را بدل مالیت بدانیم برهانا تمامی ضمانات از حیث انتفاع ساقط است.

۰۲۶۴ - مبحث البیع - الضمان - العین المتعذرة - (نوار ۱۸ - درس ۱۷) - شب شنبه

۲۰ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۴/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۴۰ - اگر عین متعذره (مغضوبه یا ضایعه یا مسروقه) که وجود خارجی دارد ولی در دسترس نیست بیان شد که جهات سه گانه دارد و بیان شد که اگر پس از دادن بدل حیلولة ضمانی بگردنش نخواهد بود.

۰۳:۰۰ - حال اگر بدل حیلولة را هنوز نداده باشد آیا نسبت به جهات سه گانه ی عین متعذره چه حکمی وارد است.

۰۳:۴۰ - برخی که "تعذر" را به "تلف" اطلاق می کنند باید به قیمت یوم التعذر بدهند و نه بقیمت یوم الاداء یا اعلی القیم.

۰۸:۳۰ - در صورتی که عین، متعذر شود بیان شد که ضامن نمی تواند مالک را مجبور به دریافت بدل کند و مالک می تواند انتظار به وصول عین داشته باشد از این نتیجه می گیرند که بین تلف و تعذر تفاوت است که در تلف، خروج از ضمان پس از پرداخت بدل است ولی در تعذر که مادامی که بدل حیلولة را نداده است آن عین در عهده ی غاصب و ملک مالک است و

و نیز برخی می فرمایند که قیمت یوم الاداء را بدهد و نه قیمت یوم التعذر و نیز اجرة المثل نمائات و منافع و ارتفاع قیمت را باید تا روز اداء را به مالک پرداخت کند پس از آن بدل حیلولة را بدهد که پس از آن دیگر چیزی به عهده اش از ارتفاع بیشتر قیمت یا انتفاعات و نمائات بعد از پرداخت بر عهده ضامن نخواهد بود.

۱۳:۱۵ - پس تعذر را نمی توان نظیر تلف تلقی کرد.

۱۴:۱۵ - برخی دیگر می فرمایند که بعد از تلف هم ملتزم پرداخت ارتفاع قیمت هم هستیم و مورد تلف و تعذر یکسان است.

۱۶:۲۰ - لذا مبنای قیمت پرداخت را روز اداء می دانند.

۱۷:۵۰ - پاسخ این که اولاً عین تالفه، اعتبار بقاء فی الذمه را بعد از تلف نخواهد داشت چراکه دلیلی نداریم.

۱۸:۴۰ - ثانیاً: بر فرض پذیرش اعتبار ثبوت ما فی الذمه ی عین تالفه پس از تلف، ارتفاع قیمت عین تالفه یک قضیه ی شرطیه می باشد پس چون تالی ممتنع است به امتناع مقدم که میگوییم اگر عین تالفه وجود میداشت قیمت آن فلان مقدار زیاد می شد.

۱۹:۵۵ - و لیکن عین تالفه وجود خارجی ندارد پس قضیه ی شرطی هم منتفی است.

۲۱:۰۱ - بنابراین عین تالفه مورد ضمان می باشد ولی عین متعذره پس از پرداخت بدل حیلولة، مورد ضمان نخواهد بود.

۲۱:۱۰ - بهمچنین است انتفاعات و نمائات منفصل و متصل از عین متعذره.

۲۲:۱۵ - چنانچه ارتفاع تعذر از عین متعذره شد (قابل حصول و وصل شد) با اینکه ضامن، بدل حیلولة را هم پرداخت کرده بوده، واجب است برگرداندن آن عین به مالک اصلیش.

۰۲۶۵ - مبحث البیع - الضمان - ارتفاع التعذر - (نوار ۱۸ - درس ۱۸) - شب یکشنبه

۲۱ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۵/۱۲/۱۳۵۱ هـ

۰۰:۴۰ - اگر تعذر عین مرتفع شد و ارجاع عین به صاحبش ممکن شد، واجب است ارجاع عین به صاحبش حتی اگر بذل مؤونه در رساندن به دستش لازم باشد.

۰۲:۱۰ - دلیل هم بر وجوب رد، عموم "علی الید" می باشد و استصحاب.

۰۲:۵۰ - عموم "علی الید" دلالت بر وجوب برگرداندن دارد و ضمانی که در آن بود عبارت بود از در صورت تلف شدن عین باید قیمتش را می پرداخت پس بواسطه ی دادن بدل حیلولة و ضامن نبودن نمائات و انتفاعات و ارتفاع قیمت نسبت ضامن نبوده است ولی در اثناء وجوب تکلیفی رد ساقط شده بود چراکه عین تلف یا متعذر شده بوده است و استصحاب را هم نمی توانستیم جاری کنیم.

۰۶:۱۰ - اما وجوب تکلیفی بمجرد در دسترس قرار گرفتن عین متعذره دوباره حاصل می شود (مقتضی بلامنع است و حکم ثابت).

۰۸:۲۵ - برخی بزرگان که بدل حیلولة را بدل السلطنه می دانند و حکم وضعی را هم قائل نیستند پس با دادن بدل سلطنت، شک کنیم که بواسطه ی دادن بدل سلطنت آیا ضمان از بین رفته یا نه پس استصحاب می کنیم بقائش را.

۱۰:۱۰ - اما از عموم "علی الید اخذت حتی تؤدی" چون علی الید تکلیف اداء را آورده بود و از یدش خارج نشده است پس تکلیفی و وجوب مشروط به اداء بوده است.

۱۰:۳۰ - لذا به مقتضای استصحاب و عموم علی الید ضامن برگرداندن عین است که از تعذر خارج شده است.

۱۳:۰۱ - از طرفی عینی که بدلش پرداخته شده بود ضمانی بگردن شخص نداشت پس چرا وجوب رد را می فرمایند چون نه استصحاب جاری می شود و نه یدی در کار است.

۱۴:۳۰ - بنابراین بر مبنای اینکه بدل حیلولة همان بدل ضمان باشد و بدل هم ملک مالک شده است و ضمان هم حکم وضعی بوده است باز هم به این دلیل وجوب برگرداندن عینی که از تعذر خارج شده است به صاحب اصلیش واجب می شود.

۱۵:۵۵ - دلیل اینست که با دادن بدل مالیت، مالک به عنوان بدلیت آنرا مالک شده است و از آنجایی که بدل، وقتی معنا دارد که مُبدَل وجود نداشته باشد پس هنگامی که مُبدَل حاصل شد (از تعذر خارج شد)، دیگر بدل جایگاهی ندارد.

۲۰:۰۵ - پس بمجرد از بین رفتن عنوان تعذر بلافاصله عنوان بدلیت هم از بین می رود.

۰۲۶۶ - مبحث البیع - الضمان - ارجاع بدل الحیلولة - (نوار ۱۸ - درس ۱۹) - شب

دوشنبه ۲۲ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۶/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۴۰ - بیان شد که باحصول و وصول عین متعذره، واجب است برگرداندن عین به مالک اولش پس ملکیت دائمیه از برای ضامن را نمی توان پذیرفت و اگر هم ملک شده باشد ملکیت موقته است.

۰۲:۳۰ - درصورت بازگرداندن عینی که تحصیل شد، تکلیف آن بدل که داده بود چه می شود؟ جهاتی وجود دارد:

اول: اگر عین متعذره به دست مالک رسید، مالک باید بدل حیلولة را به ضامن برگرداند چه بگوییم بدل السلطنه بوده یا بدل المالیه باشد.

۰۴:۳۰ - دوم: آیا ملکیت، بمجرد تمکن از تحصیل عین متعذره به مالک برمیگردد یا مادامی که عین را برنگردانده است پس بدل حیلولة هم در ملک مالک خواهد بود.

۰۵:۵۰ - سوم: چنانچه بدل حیلولة نزد مالک تلف شده باشد یا نقل داده شده باشد به غیر، مالک باید بدل آنرا به ضامن بدهد.

۰۶:۵۰ - چهارم: بمحض حصول عین، مالک می تواند مطالبه کند عینش را اما ضامن نمی تواند بدل حیلولة را مطالبه کند مگر بعد از ارجاع عین.

۰۷:۴۵ - پنجم: اگر بدل حیلولة نمائات منفصله داشته باشد و اگر هم عین متعذره از قیمیات بوده است و آنرا با حیوان یا درختی مصالحه کرده باشد آن نمائات به ضامن بر نمیگردد.

۰۸:۴۵ - ششم: ضامن نمیتواند آن عین را نگاه دارد مادامی که بدل حیلولة را به او بدهند و برخی می فرمایند که میتواند.

۱۰:۴۰ - در مورد دوم: بدل حیلولة یا بدل سلطنت بوده یا بدل مالیت بنابراین در نتیجه مادامی که مُبدَل به مالک برگشته است معنا ندارد که بدل برگردد.

۱۶:۰۰ - در مورد اول: چنانچه بدل حیلولة همان بدل المالیه بوده است پس به محض حصول عین متعذر، مالیت عین مقدور علیها را واجد شد پس باید فوراً آنرا به مالک اولش بپردازد و چنانچه بدل السلطنه بوده است هر زمان که قدرت تسلط بر ملکش برگردانده شد بلافاصله باید عین به صاحبش بازگردانده شود.

۱۸:۲۰ - اما اگر بگوییم مالک، آن بدل حیلولة را تملیک کرده است (بواسطه ی اینکه بدل حیلولة را بدل مالیت بدانیم و غرامت بحساب آید) از آنجا که آن ملکیت، معلول علتش بود و تعذر عین همان علت ملکیت شده بود با در دسترس قرار گرفتن عین و حصول آن بلافاصله تعذر از بین رفته پس دیگر علتی در کار نیست و معلول هم از بین می رود بنابراین ملکیت ساقط می شود پس بدل حیلولة ملک ضامن می شود لذا مال مردم را واجب است استرداد کرد چه حکم تکلیفی باشد چه وضعی به شرطی که عین بدست مالک رسیده شود.

۲۲:۰۵ - در موارد پنجم و سوم: بنا بر اینکه بدل حیلولة را بدل مالیت بدانیم پس ملکیت این بدل به مالک منتقل داده شده است بنابراین نمائاتش چه نمائات متصله باشند و چه منفصله باشند متعلق به مالک است و اگر بدل حیلولة تلف شده باشد چون ملک شرعی مالک بوده ضمانی ندارد.

۲۳:۰۰ - اما اگر بنا را به این قرار دهیم که بدل حیلولة بدل سلطنت باشد و هنوز در ملک غاصب باقیست آنگاه نمائات منفصله ی بدل که تلف شده باشد تا قبل از حصول برخی می فرمایند که ضمان ندارد چون نماء عینی بوده است که در آن زمان مورد ضمان نبوده و در سلطنت مالک قرار گرفته بوده است و ید ضمان نبوده است ولی اگر نمائاتی که وجود خارجی دارند و تلف نشده اند بمحض انتقال ملکیت بدل حیلولة به ضامن با پیدا شدن عین متعذر بدیهی است که آن نمائات هم به ضامن باید مسترد گردد.

۲۶:۱۰ - در موقع برگرداندن بدل حیلولة اگر نماء منفصلش وجود خارجی داشته باشد بنا بر اینکه ملک است، ملزم به برگرداندن نیست ولی بنا بر اینکه مباح در تصرف بوده است و باقی در ملک ضامن بوده است پس مجبور به باز گرداندن است.

۰۲۶۷ - مبحث البیع - الضمان - ارجاع بدل الحیلولة - (نوار ۱۹ - درس ۱) - شب

سه شنبه ۲۳ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۷/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - بحث در ارجاع بدل حیلولة است به ضامن که پس از تحصیل عین باشد یا متوقف است به اینکه عین بدست مالک اولش برسد.

۰۲:۱۵ - برخی بزرگان بدل حیلولة را بدل سلطنت می دانند و برخی دیگر بدل حیلولة را بدل مالیت می دانند که ملک می شود از برای مالک.

۰۴:۲۰ - بر مبنای بدل سلطنت، دقت داشته باشیم به این معنا نیست که در برهه ای از زمان که ملکیت سلطنت داشته و پس از دردسترس قرار گرفتن عین متعذره و در هنگام رد بدل به ضامن پس باید چیزی هم اضافه بابت خسارت عدم تسلط به ضامن بدهد خیر چنین نیست پس این بدل سلطنت فائده نیست بلکه بدل طبیعی السلطنه است.

۰۷:۳۰ - بمجرد تمکن ایصال عین، چون سلطنت خارجیّه نشده و به دست مالک نرسیده فعلیت سلطنت پیدا نشده است و بدلش به ضامن بر نمیگردد و اگر هم شک کنیم "استصحاب" میکنیم عدم وجوب ارجاع بدل به ضامن را مگر اینکه عین بدست مالک برسد.

۰۹:۰۰ - بر مبنای بدل مالیت در این حالت بدل حیلولة ملک مالک می شده است پس بمجرد تمکن حصول عین شک میکنیم بقاء ملکیت مالک را پس "استصحاب" میکنیم این بقاء را.

۱۰:۱۵ - این اشکال وارد می شود که قبلاً بدل حیلولة از مالیت ساقط بوده لذا ضمان بدل پیش آمده بود اما بواسطه ی حصول عین متعذره بلافاصله مالیتش زنده می شود و عینی که ممکن الوصول شد به منزله ی عین غایب است دیگر مبدل معنا ندارد پس بلافاصله باید بدل به ضامن ارجاع شود.

۱۳:۴۵ - پاسخ اینست که اگر این بدل به دست ضامن برگردد و اتفاقاً عینی که ممکن الوصول شده بود مثلاً تلف شد، دیگر ضمانی نداشته و ضامنی درکار نخواهد بود و مالک ضرر می کند پس باید متوقف بر ارجاع عین به معنای رسیدن به دست مالک باشد.

۱۴:۵۰ - شبهه ای دیگر اینست که بر فرض اینکه بدل حیلولة بدست ضامن برسد پس ضمان عین که با دادن بدل خارج شده بود اکنون که مالک، بدل را به ضامن داده است چرا دیگر عین به مالک برنگردد چراکه ضمان جدیدی درکار نیست چراکه ارجاع عین به مالک متوقف است به ضمان و ضمان عین منوط است به دادن بدل مالیت، پس اگر قرار باشد دوباره دادن بدل متوقف به ارجاع عین باشد که طور باطل پیش می آید.

۱۸:۳۰ - پاسخ اینست که در "علی الید اخذت حتی تودی" از "علی" استفاده ی "کفالت" را می کنیم که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در کفالت دو مرتبه است اول: ارجاع عین در اثر ضمان است و دوم: بدلیش را در صورت تعدّر بپردازد بنابراین در صورت از بین رفتن تعدّر، رتبه کفالت به عهده ی وجوب ارجاع می رود و نه دادن بدل پس ارجاع عین واجب می شود که وجوب ارجاع بدل حیلوله به ضامن باید پس از دریافت خارجی عین توسط مالک باشد.

۲۱:۵۰ - و اما در مورد حالت چهارم: ضامن حق مطالبه ی بدل را ندارد ولی مالک حق مطالبه ی عین را دارد، در این حالت اگر به نظر برخی این معاوضه ی قهریه ی شرعیه در نظر گرفته شود بله هر دو حق طلب داشتند ولی در مبحث ما عین در ملکیت مالک است و بدل، بدل مالیت است پس مالک می تواند مطالبه کند ولی ضامن تا عین را برنگردانده است نمی تواند بدل حیلوله را مطالبه کند.

۰۲۶۸ - مبحث البیع - الضمان - ارجاع بدل الحیلولة - (نوار ۱۹ - درس ۲) - شب

چهارشنبه ۲۴ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۸/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - بیان شد که غرامتی که ضامن می پردازد (همان بدل حیلوله) پس از حصول عین که متعذر بود پس این غرامت باید به ضامن برگردد پس آیا به مجرد تمکن از وصول عین، برگردد یا مشروط به رسیدن عین بدست مالک است.

۰۲:۲۰ - برخی می فرمایند بمجرد تمکن از ایصال واجب است ارجاع بدل و برخی می فرمایند متوقف به ارسال عین به مالک است.

۰۵:۱۰ - وجوب ارجاع عین به مالک ملازم است با ضمان است و عدم وجوب ارجاع بدل به ضامن قبل از دریافت عین توسط مالک هم ملازم است با عدم ضمان بنابراین این دو قول متناقض هستند و جمع بینشان محال است.

۰۶:۱۰ - درضمن وجوب رجوع بدل منوط به ارجاع عین است که این خود یک نوع دور باطل است چراکه توقف رجوع بدل به ضامن بر ایصال عین به مالک است و این ایصال متوقف بر وجوبش است و وجوبش متوقف بر ضمانش است و ضمانش به رجوع غرامت است و رجوع غرامت هم که همان رجوع بدل بود که باز متوقف بر ارجاع عین و این دور باطل می شود لذا برخی از بزرگان معتقدند که بمجرد تمکن از حصول عین متعذره ارجاع بدل به ضامن واجب است.

۰۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی پاسخ هر دو را بیان می فرمایند.

۱۲:۳۰ - در مورد اشکال اول که وجوب ارجاع عین به مالکش از قبل واجب بود و عهده دار این عین بود و چون تعذر یا تلف پیش آید باید بدل را بدهد پس بمجرد تمکن حصول عین همان عهده دوباره به گردن ضامن می آید و نه ضمان تازه ای پس جمع بین قولین می توان کرد و دو قول متناقض نمی باشد.

۱۵:۲۰ - برخی می فرمایند که استصحاب می کنیم عدم استحقاق ضامن را از برای غرامت پاسخ اینست که این استصحاب حکمی است و استصحاب حکمی همیشه متاخر است از قیام دلیل که هر وقت دلیلی اقامه شد بر استصحاب غالب است.

۱۷:۱۵ - اینکه عرف می گوید این غرامت را به تو نمیدهم تا عین را به من بدهی دلیل نادرستی است.

۱۸:۵۵ - برخی دیگر می فرمایند که تعذر سبب ملکیت مالک نبود بلکه تعذر سبب وجوب اعطاء غرامت شده بود و بمجرد پرداخت غرامت آن تکلیف ساقط شد پس چون علت ملکیت غرامت همبن بدل از مالیت بود و عنوان ملکیت برای مالک نسبت به بدل حیلولة پیش می آید بنابراین جهتی وجود ندارد که بواسطه تمکن ملکیتش از بین برود.

۲۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما ملکیت بدل حیلولة پس از ایصال عین بلافاصله به ضامن بر می گردد.

۰۲۶۹ - مبحث البیع - الضمان - ارجاع بدل الحیلولة - (نوار ۱۹ - درس ۳) - شب

شنبه ۲۷ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۱/۱۲/۱۱ ش

۰۱:۲۰ - در صورت امکان ایصال عین متعذره و رجوع به صاحبش آیا ارجاع بدل حیلولة به ضامن، متوقف دریافت عین است یا خیر.

۰۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بمجرد تمکن از تحصیل عین متعذره و ایصال آن به صاحبش، بدل حیلولة به ملک ضامن برمی گردد چراکه در اثبات بدل حیلولة هیچ کدام از دلایل را نپذیرفتیم مگر استفاده بدل حیلولة در روایات با تعبیر هلك یا غرق یا سرق یا ضاع آمده است که به این معنی است که امکان وصول نداشته باشد.

۰۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از روایات شریفه ضیاع و غرق و سرقت را در ردیف هلاکت قرار میگیرد به دو وجه:

اول: لفظ بدل حیلولة در روایات نداریم و جامعی که از روایات می فهمیم موجب کفالت و عهده می شود.

دوم: این ضمان در جنبه ی تدارک مالیت است و نه اینکه ملکی از برای غاصب شده باشد.

۱۰:۲۰ - غرامت مالیت عین مسروقه و ضایعه هنگامی که متمکن الوصول شد، اصل موضوع ضایع بودن از بین می رود و هنگامی که ملک مالک شده بود بدل بود از مالیت و بمجرد برگشت مالیت، دیگر بدلیت معنا ندارد پس ملکیت مالک

مالک هم از بین می رود و به ضامن بر می گردد.

۱۲:۰۱ - جمع بین بدل و مُبدَل معنا ندارد لذا فورا بدل به ملک ضامن بر میگردد.

۱۲:۳۵ - مطلب دوم اینست که آیا ممکن است که ضامن، عین را پس ندهد تا بدل را پس بگیرد؟

۱۳:۳۰ - برخی می گویند که حق توقف ارجاع عین را به گرفتن بدل ندارد.

۱۶:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در بیع و شراء گفته می شود که مشتری و فروشنده حق دارند تا هنوز ثمن یا جنس را نگرفته اند اقدام به پرداخت کنند این تصور ممکن است از لحاظ عرفی دو نفر دو مالی در دست داشته باشند هر یک مال صاحبش را نمیدهد تا مال خودش را بگیر ولی دلیل شرعی نداریم و فقط عرفی است.

۱۹:۳۰ - پس هر کدام از طرفین این حق مطالبه را دارند تا پرداخت کنند.

۲۰:۰۰ - در مورد نمائات منفصله بدل حیلولة اگر بدل سلطنت بدانیم متعلق ضامن است ولی اگر بنا بر بدل ملکیت باشد متعلق مالک است، اما نمائات منفصله ای که تلف شده است و وجود ندارد اصلا ضمان ندارد.

۰۲۷۰ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - معامله الصبی - (نوار ۱۹ - درس ۴) -

شب سه شنبه ۳۰ محرم الحرام ۱۳۹۳ ق - ۱۴/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - در شروط متعاقدين مشهور اینست که هرگونه معامله با صبی و نابالغ باطل است حتی با اذن

ولی او.

۰۲:۴۵ - مباحث مربوط به معامله صبی به جنبه های مختلف بیان می شود اول: اعتقادات صبی و دوم:

اعمال صبی

۰۳:۵۰ - برخلاف برخی بزرگان که عقاید صبی را نمیپذیرند مرحوم آقای میلانی می فرمایند که صبی ممیز، اعتقاداتش درست است و مسلم بحساب می آید همینطور که امیرالمومنین علیه السلام را قبل از بلوغشان پذیرفتند.

۰۵:۲۵ - اینکه عبادات بر صبی واجب نیست شکی در آن نیست ولی اینکه نماز و روزه و حج مستحب مقبول است که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عبادات از صبی ممیز قبول است بجز فريضة حج که باید پس از سن تکلیف دوباره انجام شود.

۰۶:۵۰ - در معاملات، احکام وضعی که متعلق خودش است مالک می شود و متلبس به ملکیت و ضمان می شود که مربوط به خود صبی است ولی در احکام وضعیه ای که مربوط به دیگری باشد مانند بیع و هبه و صلح و وصیت و ... بیان می کنیم.

۰۸:۲۰ - آیا صدور این امر وضعی از یک صبی به منزله ی عدم است؟

۰۹:۰۰ - آیا محجوریت صبی همانند محجوریت مجنون و سفیه است و بیع با او هیچ اثری ندارد و لغو محض است.

۱۱:۴۵ - از آیه ی مبارکه "وابتلوا الیتامی حتی اذا بلغوا النکاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا الیهم اموالهم" استدلال می شود که در ادات حتی، مفهوم غایت به بلوغ باشد و استدلال به محدودیت یتیم اینجاست که دفع هر گونه مال به او مشروط به دو چیز است ۱: بلوغ و ۲: رشد که صبی هیچ حق تصرفی در مال خودش ندارد تا هم بالغ شود و هم رشد پیدا کند پس محجوریت علی الاطلاق یتیم از این آیه استخراج می شود.

۱۷:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "الغلام لایجوز امره فی البیع و الشراء و لایخرج عن الیتیم حتی یبلغ خمس عشر سنه".

۱۷:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که لایجوز یعنی جواز وضعی ندارد و نفوذ ندارد و نه بمعنای اینکه مباح نیست.

۱۸:۲۰ - روایت دیگر: "انه سُئل ابی و انا حاضر عن الیتیم متی یجوز امره قال حتی یبلغ اشدّه قال و ما اشدّه قال علیه السلام احتلامه".

۱۹:۲۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "اذا بلغت الجاریه تسع سنین دُفع الیها مالها و جاز امرها فی مالها".

۲۰:۱۰ - روایت از امیرالمومنین علیه السلام: "اما علمت انّ القلم يُرفع عن ثلاثة عن الصبی حتی یحتلم و عن المجنون حتی یفیک و عن النائم حتی یستنقظ".

۰۲۷۱ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - معامله الصبی - (نوار ۱۹ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۱ صفر ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۱/۱۲/۱۵ ش

۰۲:۰۵ - اگر صبی هدیه ای بدهد حتی اگر قبض شود باطل است یا بیع یا نکاح همه اش جایز نخواهد بود.

۰۵:۰۱ - اولین وجه اینست که هیچ روایتی نسبت به استقلال صبی نسبت به هرگونه معامله ای نداریم.

۰۵:۱۰ - دوم اینکه صبی نسبت به اموال خودش استقلال ندارد ولی با اذن ولی اش در اموالش تصرف کند اما نافذ نباشد.

۰۵:۵۰ - سوم اینکه نسبت به مال غیر بتواند تصرف کند ولی به وکالت از غیر.

۰۸:۴۵ - اولین دلیل آیه ی مبارکه بود که "وابتلوا الیتامی حتی اذا بلغوا النکاح..." می باشد که کنایه از رسید به سن بلوغ است و اینکه ابتلاء را به یتیم قرار داده اند بواسطه زمان نرسیدن به بلوغش بوده است و خود بلوغ باز منوط است به رشد و اگر بلوغش با رشد تحقق پیدا کرد آنگاه اجازه تسلیم اموالشان را به آنها داریم.

۱۴:۳۵ - در مورد استفاده از این آیه ی شریفه در مورد وجوه مربوط به صبی باید گفت که قهراً مفهوم این آیه اینست که اجازه ی دادن اختیار مال به صبی درحال صغر نداریم پس در این حالت میتوان گفت نسبت به این آیه، این معنا استدلال نمی شود که صبی نتواند

نتواند به وکالت دیگری معامله کند و یا این آیه اعمالی که مترتب به آثار وضعیه است را نفی نمی کند.

۱۷:۴۵ - پس حالتی که بصورت وجوه بحث در مورد مال صبی بیان کردیم همه ممکن است بجز تملیک مال خود یتیم.

۱۸:۴۵ - اما استدلال از روایات به این گونه بیان می شود که:

۲۰:۰۱ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "اما عملت انّ القلم يُرفع عن الثلاثة".

۲۰:۴۰ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "الغلام اذا احتلم فقد وجبت علیه الصلاة و جرى علیه القلم".

۲۱:۲۰ - روایت از امام رضا علیه السلام: "انّ الصبیّ لایجرى علیه القلم حتّی یبلّغ".

۲۳:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که منظور قلم مؤاخذه است که رفع شده است که مرحوم آقای میلانی این معنا را نمی پذیرند چراکه هر چه از شارع بیان می شود بمعنای تشریع است پس رفع قلم از قلم تشریع است و مؤاخذه بمعنای حد و مؤاخذه ی دنیوی نمی باشد.

۲۶:۴۰ - منظور از رفع قلم از صبی این نیست که هیچ آثاری از قول و فعل صبی نیست بلکه هیچ تکلیف الزامی و تشریعی ندارد.

۰۲۷۲ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - معامله الصبی - رفع القلم - (نوار ۱۹ -

درس ۶) - شب شنبه ۴ صفر ۱۳۹۳ ق - ۱۸/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۲:۱۵ - معنای "وابتلوا الیتامی" یعنی مراقب باشید که چه وقت به سن بلوغ می رسند.

۰۳:۱۰ - می توان هم چنین برداشت کرد که اگر صبی که بالغ نشده رشید بشود می توان به آن اموالش را بدهید و نسبت به سن رشد که می تواند ملاک باشد روایات را بررسی می کنیم.

۰۴:۳۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "قال من كان فی یده مال بعض الیتامی فلايجوز ان يعطيهم حتی يبلغ النکاح و يحتلم و اذا احتلم وجب علیه الحدود و اقامه الفرائض و لایكون مضیعا و لاشارب خمر و لازانیا فاذا انس منه الرشد دفع الیه المال"

۰۵:۲۰ - از این روایت اسفاده می شود که رشدی که بعد از بلوغ باشد.

۰۵:۴۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "اذا بلغ و انس منه الرشد".

۰۸:۱۰ - روایت از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله: "فی المجنون و المعتوه الذی لایفیک و الصبی الذی لم یبلغ عمدهما خطأ تحملها العاقل و قد وسع عنهما القلم".

۰۸:۴۵ - از این احادیث رفع قلم، استدلال مشهور اینست که صبی و مجنون و نائم فعل و قولشان هیچ نوشته نمیشود و قلمی ندارند گویا فعلشان کعدم است از اعمال و کردار و رفتار چراکه این قلم همان قلم کتابت اعمال است که مختص بالغین است پس همه چی که از صبی و مجنون و نائم صادر شود لغو می دانند و کعدم می باشد.

۱۲:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که اولاً "رفع القلم" همان قلم مؤاخذه است که مرتفع شده است و مربوط به رفع احکام وضعیه و تکلیفیه نیست.

۱۳:۲۰ - ثانیاً: طبق نظر مشهور، احکام وضعیه خودش مجعول است پس چرا نگوییم آنچه که مرتفع شده است قلم احکام تکلیفیه است ولی حکم وضعی تابع موضوعش می باشد و هر وقت موضوع پیدا شد آن حکم ثابت می شود مثلاً صبی در حال صغر چیزی غصب کرده و ضامن می شود ولی وجوب دفع و ضمان آن بعد از تکلیف است.

۱۷:۵۰ - ثالثاً: اگر قرار باشد تمامی اعمال و رفتار صادره از غیر بالغ لغو باشد پس چرا ممکن است که فعل غیر مکلف موضوع باشد از برای تکالیف مکلف دیگر یعنی غیر بالغ چیزی که از او صادر شود موجب وجوب برای سایر مکلفین شود.

۲۲:۳۰ - اگر منظور از قلم همان قلم مؤاخذه باشد پس رفع احکام است پس تکالیف الزامیه درباره ی صبی نیست ولی تکالیف مستحبیه و مشروعیت عباداتش برای صبی صحیح می باشد و عقود و ایقاعات اجنبی است.

۲۵:۲۰ - اما اگر رفع، رفع تشریعی باشد همان تکالیف است که از برای صبی تکلیفی نباشد البته "رفع" در جایی است که مرفوع، ثابت باشد.

۲۶:۳۵ - در آیاتی که حکم تکلیفی را با کتابت قلم آورده اند مانند "کتب علیکم الصیام کما کتب علی الذین من قبلکم" یا "کتب علیکم القتال" پس این قلم تکلیف است و هنگامی که رفع قلم باشد پس رفع تشریعی است.

۲۸:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که رفع را رفع مواخذه نمی دانیم لاجرم رفع تشریعی است.

۲۸:۳۰ - آیا این رفع، رفع تکالیف الزامیه است یا رفع تکالیف بطور مطلق می باشد، مرحوم آقای میلانی می فرمایند که رفع رفع تکالیف الزامیه است پس صبی و مجنون و نائم قلم تکلیف الزامیه تشریعی بر آن ها مرتفع شده است.

۰۲۷۳ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - معامله الصبی - رفع القلم - (نوار ۱۹ -

درس ۷) - شب یکشنبه ۵ صفر ۱۳۹۳ ق - ۱۹/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - بیان شد که عقد صبی باطل است و برخی می فرمایند که هر فعلی از افعال صغیر که در ترتب آثار شرعی دخالت داشته باشد نیز قابل قبول نمی باشد.

۰۲:۰۰ - مشهور استدلال به "رفع القلم عن الصبی حتی یحتلم و عن المجنون حتی یفیک و عن النائم حتی یستیقظ" که رفع القلم اگر به قلم مواخذه معنا شود و نمی توان گفت قلم تکلیف باشد چون که در ردیف مجنون و نائم آمده است پس همانطور که ارتفاع تکلیف از مجنون و نائم شرعی و عقلی نیست لذا از برای صبی هم همینطور باشد.

۰۵:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که رفع مواخذه چه اخبارا باشد یا تشریعا باشد یا انشاء، سبب مواخذه حرمت یا ترک وجوب بوده است پس تکالیف الزامیه ای وجود ندارد حتی برای مجنون و نائم و صبی پس معصیتی از برای آنها محقق نمی شود.

۱۰:۰۰ - از آنجایی که احکام وضعیه هم بر مجنون هم صبی و هم نائم جاری می شود مثلاً نائم اذا احدث لذا از این حدیث احکام الزامیه از صبی ساقط است و نه احکام وضعیه.

۱۳:۰۰ - روایتی دیگر که بیان شد از امام صادق علیه السلام: "المجنون و الصبی عمدهما خطأ تحمل العاقله و قد وسع عنهما القلم" در اینجا ارتفاع قلم را مسبب از عمدهما خطأ قرار داده اند لذا معلوم می شود ارتفاع قلم بمناسبت اینست که قصدش لا قصد بوده است پس همه عقود و ایقاعات نیز که نیاز به قصد دارند از سوی صبی مترتب نمی شود.

۱۵:۳۰ - پس احکام وضعیه ای هم که نیاز به انشاء دارد نمی توان از صبی پذیرفت.

۱۶:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اولاً: این روایت دو جمله مجزاست که یک جمله ی اسمیه و یک جمله فعلیه است و دو حکم است و نه اینکه جمله دوم مسبب جمله اول باشد و نه سببیت درکار است و نه مسبب.

۱۹:۰۰ - ثانیاً: عبارت عمدهما خطأ لسان حکومتی است پس آثار منزلّ علیه را بر منزل بار می کند پس عمد صبی و مجنون خطاست بنابراین ارتفاع قلم که از آثار خطا نیست بنابراین باید دو جمله باشد.

۲۱:۰۰ - ثالثاً: آثاری که از برای عمد و خطا می باشد به اینگونه است که اثر خطا بر عمد مترتب باشد و نه اینکه قصد صبی، لا قصد باشد.

۲۲:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "متی يجب على الغلام ان يخذ بالحدود... ان الجارية اذا تزوجت و دخل بها و لها تسع سنين ذهب عنها اليتيم و دفع اليها مالها و جاز امرها في الشراء و البيع و اقيمت عليها الحدود التامة قال عليه السلام و الغلام لا يجوز امره في الشراء و البيع و لا يخرج عن اليتيم حتى يبلغ خمس عشر سنة او يحتلم..."

۲۵:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن اليتيم متى يجوز امره قال عليه السلام حتى يبلغ اشدّه قلت و ما اشدّه قال احتلامه"

۰۲۷۴ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - المعاملة مع الصبي - رفع القلم - (نوار

۱۹ - درس ۸) - شب دوشنبه ۶ صفر ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۲۰ - بلوغ یکی از موارد شروط متعاقدين است که هر دو طرف باید بالغ باشند.

۰۱:۰۰ - برخی می فرمایند جميع عبادات صبی لغو است.

۰۱:۴۰ - یک سری از اخبار رفع القلم بود که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که روایات رفع القلم کاملاً اجنبی است نسبت به باطل اعلام کردن جميع عبادات صبی.

۰۲:۰۱ - در روایت: "اذا بلغ الغلام كتب له حسنات و كتبت عليه سيئات" قلم قلم کتابت است و نه مربوط به معاملات.

۰۲:۳۰ - برخی دیگر از روایات بيع و شراء یتیم و غلام و صبی را بیان می کند.

۰۴:۱۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن یتیم متى يجوز امره قال عليه السلام حين يبلغ اشدّه قال و ما اشدّه قال الاحتلام قلت قد يكون الغلام ابن ثمانية عشر سنة لا يحتلم او اقل او اكثر قال عليه السلام اذا بلغ ثلاث عشر سنة كتب له الحسن و كتب عليه السيئ و جاز امره الا ان يكون سفیها او ضعيفاً"

۰۷:۳۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "قال سأله أبي و انا حاضر عن قول الله عزوجل (حتى اذا بلغ اشدّه) قال الاحتلام قال فقال يحتلم في ستة عشر قال عليه السلام لا اذا أتت عليه ثلاث عشرة سنة كتب

له الحسنات و كتبت عليه السيئات و جاز امره الا ان يكون سفيها او ضعيفا فقال و ما السفيه فقال عليه السلام الذي يشتري الدرهم باضعافه قال و ما الضعيف فقال الابله"

۰۸:۴۵ - و روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "اذا بلغت الجارية تسع سنين دُفع اليها مالها و جاز امرها في مالها و اقيمت الحدود التامة عليها و لها"

۰۹:۲۰ - برخی بزرگان می فرمایند که جواز به معنای گذرا بودن است و گذرا بودن یعنی استقلال داشته باشد و این اضافه "امر" در جاز امره پس امره افاده می کند این معنا را که اجازه کار دست خودش باشد و دارای تسلط و اختیار بر امر خودش را داشته باشد.

۱۱:۰۱ - برخی می فرمایند که عدم استقلال در صغر منافات ندارد با توقف بر اجازه همینطور که می فرمایند فضول در عقد فضولی عقدش نافذ نیست و متوقف است به اینکه مالک اجازه بدهد پس عدم جواز امر صبی منافات ندارد با عقدی که می کند صحت با اجازه ولی نافذ شود و قول مشهور که معاملاتش لغو است صحیح نمی باشد.

۱۳:۴۵ - از این فراز روایت که معصوم از برای سفیه استثناء قائل می شوند استدلال می کنند که همانطور که سفیه معامله می کند ولی بدلیل عدم استقلال معامله اش باطل است پس صبی هم بجهت عدم استقلال نمی تواند معامله کند ولی اگر بجای بالغ دیگری بیع کند درست است یا معامله ی خودش با اذن ولی اش درست است نه بخاطر لغو بودن آنچه که از او سر می زند.

۱۶:۳۰ - بیان شد اگر بالغ شد جاز امره و اگر نشد لایجوز پس آیا می توان گفت که معامله اش باطل است یا اینکه استقلالش مانع است یا شرط اذن ولی داشته باشد را بیان می کنیم.

۱۸:۲۰ - اشکال اینست که در مورد سفیه که شرطش مفقود است نمی توانیم قیاس کنیم که در مورد صبی هم همینطور باشد.

۱۹:۴۰ - اگر عامی بود و مخصص آمد و آن مخصص منفصل و مجمل بود پس اجمال باقی مانده از کسر مخصص تکیه به عام می کند.

۲۰:۴۰ - عام هم که در ظهور عمومی اش حجت است و لایرفع الید عن الحجّة الا بالحجّة پس از ظهور عمومی نتوان رفع ید کرد مگر قیام حجت کنیم.

۲۰:۳۰ - اگر مخصص مجمل باشد حجت لغویه نداریم تا اینکه با حجیت ظهوری عمومی معارضه کند و فقط حجت عقلی یقین نسبت به مقدار متیقن داریم و نسبت به مازاد حجت متیقن حجیت عموم نافذ است.

۲۱:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مبحث ما می بینیم که عموم "احل الله البيع" وجود دارد و عموم "تجارة عن تراض" را هم داریم اکنون روایات "الصبي لا يجوز امره" آمده است پس قدر متیقن صبی بدون اجازه ولی و بدون وکالت معامله اش باطل است بنابراین مازاد بر این که می شود اجازه و وکالت باید به عموم رجوع کرد پس جایز می شود.

۲۲:۴۰ - بدون اشکال ولی در مال صبی مستقلاً می تواند تصرف کند پس اگر برای صغیر تصرف در مالش را با اجازه ی ولیّش جایز بدانیم مصداق اجتماع مثلین می شود و جایز نیست چرا که یک طرف نفوذ ولی و یکطرف تنفیذ صبی و اجتماع مثلین خواهد بود.

۲۴:۲۵ - بنابراین برهان تناقض اجتماع مثلین در برابر دلیل عقلی تمسک به عموم که ذکر شد قرار میگیرد و غلبه خواهد داشت.

۲۴:۴۰ - پاسخ اینست که اگر تمشیة الولیّ یک امر وضعی می بود بله ممکن بود که این امر وضعی اجتماع المثلین است ولی آنچه درباره ولی است حکم تکلیفی است و درباره صبی حکمی وضعی است چون صغیر حقیقتاً مالک است پس این دو حکم اجتماع مثلین نیست.

۲۶:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که گاهی ولیّ ایکال الامر به صغیر می کند که البته جایز نیست چراکه جواز امر با رسیدن بلوغ صادر می شود چرا که در کتاب و سنت ولیّ نمی تواند ایکال کند اما گاهی یک معامله ای که از صبی صادر می شود با نظارت ولیّ جایز است مانند معاملات سفیه که با نظارت ولی که جایز است.

۰۲۷۵ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - المعاملة مع الصبي - عمده خطأ - (نوار

۱۹ - درس ۹) - شب سه شنبه ۷ صفر ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۱:۴۵ - روایاتی که اطلاق به عمد الصبی خطأ با اینکه در باب جنایات آمده است ولی موجب نمی شود که عمل صبی را لغو بدانیم.

۰۳:۳۰ - محرمات احرام صبی کفاره ندارد چرا که کفارات محرمات از برای فرد مُحرم اختصاص به عمد دارد مثلاً اگر صبی استتضال کرد کفاره ندارد چراکه عمد صبی خطا می باشد.

۰۴:۵۰ - برخی می فرمایند معاملات و عقود صبی به منزله عقد و ایقاع خاطی است پس لا اثر می باشد.

۰۶:۱۵ - دلیلشان هم دو چیز است اول اینکه روایات "عمدهما خطأ" اطلاق دارد و اما در روایاتی که "تحمله العاقله" دارد می فرمایند اختصاص یافته است و اطلاق در جای خود باقیست و دوم اینکه "عمده لاعد و قصده لاقصد می دانند.

۰۷:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر دو دلیل نادرست است چراکه روایات سه قسم است اول اینکه "عمد الصبی خطأ" و دوم اینکه "عمد الصبی و خطاه واحد" و سوم اینکه "تحمله العاقل" دارد.

۰۹:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عمد الصبی و خطاه واحد"

۱۰:۲۵ - روایت دیگر از امیرالمؤمنین: "عمد الصبیان خطأ یحمل علی العاقله"

۱۱:۳۰ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "فی المجنون و المعتوه الذی لایعقل و صبی الذی لم یبلغ عمدهما تحمله العاقله و قد رفع عنهم القلم"

۱۲:۱۰ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "لیس بین الصبیان قصاص عمدهم خطأ"

۱۲:۳۰ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "لیس بین الصبیان قصاص عمدهما خطأ یكون فیہ العقل"

۱۳:۱۰ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "ما قتل المجنون و المغلوب علی عقله و الصبی فعمدهما خطأ علی عاقلتهما"

۱۴:۰۱ - احکام شرعی گاهی مرتب اند بر موضوع نفس الامر و هیچ صفتی از صفات مکلف مدخلیتی در آن ندارند (نه قدرت نه استطاعت نه عمدش و نه خطایش و ...) مثلاً "من احتلم اجنب" یا "من اتلف ضمن" نه عمد و خطا مدخلیت دارند و نه کبر و صغر.

۱۵:۴۰ - گاهی هم حکم مترتب است بر صفت خاصه ای مانند "من افطر فی شهر رمضان عمدا کفر" که موضوع نفس الامری بما هو موضوعیت ندارد بلکه افطاری که در ماه رمضان باشد.

۱۶:۴۵ - سوم اینکه موضوع نفس الامری جایی ندارد دو صفت است از برای مکلف که یکی از آندو حمی دارد و دیگری حکمی دیگر مثلاً صحبت کردن در نماز عمدی اش حکم ابطال نماز است و سهوش حکمش سجده ی سهو دارد و دو حکم مختلف است.

۱۸:۳۰ - در جایی که دو صفت متضاد از برای دو حکم متفاوت لاجرم انتفاع حکم دیگر مربوط به ضدش نیست.

۱۹:۴۰ - حکومت اصطلاحیه که در اصول است به دو نحو است گاهی به زبان نفی است و گاهی به زبان اثبات مثلاً در لسان نفی: "لا شک لکثیر الشک" یا "لاربا بین الوالد و ولده" در اینجا آن حکمی که بر شک مترتب بود بر موضوع خاص کثیر الشک است جاری نیست و در لسان اثبات: الطواف فی البیت صلاّه.

۲۳:۰۱ - معنای حکومت اثباتی این است که آن اثری که مشبّه به، دارد مترتب است بر مشبّه، اثری که از برای نماز است مترتب از بر طواف، لذا باید مشبه به حتماً اثری داشته باشد، لذا گفتن عبارت عمدهما بمعنای لاعمد است معقول نیست.

۲۵:۱۵ - و در حکومت نفیی هم مثلاً "لا ربا بین الوالد و ولده" میبینیم ربا وجود دارد ولی اثر ندارد بواسطه اینکه پدر و فرزندی است.

۲۶:۰۵ - در مطلقات، ظهور اطلاقی متوقف به دو احراز است، اول: احراز اینکه، کون المتکلم فی مقام البیان و دوم: فی مقام التفهیم ولم ینصب قرینه بنابرین اگر در کلام، احراز عدم القرینه نشد اطلاقی صورت نمی پذیرد.

۲۸:۳۰ - گفتن اینکه حکمها واحد، منحصر در دو جا است یکی آن جایی که حکم بر جامع مترتب شده باشد و جای دیگر وقتی است که اختلاف حکمی داشته باشند ولی در مورد خاصی یکی از آندو حکم اختصاصی خودش منصرف شده باشد که در بحث ما یا جامع حکم دارد که نداشت که حکم از برای خطا و عمد بود پس لاجرم عمدهما و خطاهما واحد در مورد دوم باید جاری شود که عمدهما و خطاهما واحد عمد که در مورد صبی برداشته می شود.

۰۲۷۶ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - عمد الصبی و خطاه

واحد - (نوار ۱۹ - درس ۱۰) - شب شنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۳ ق - ۲۵/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۴۵ - بحث ما در شرطیت بلوغ از برای صبی بجهت انجام معاملات است.

۰۱:۳۰ - روایات "عمد الصبی خطأ" و "عمد الصبی و خطاه واحد" بیان شد که برخی عمد صبی را لغو و بی اثر می پندارند.

۰۲:۳۰ - چهار مورد بیان شد و پنجمین نکته اینست که در معاملات قصد و اراده شرطیت عقلیه دارد و نه شرطیت شرعیه چرا که قوام فعل اختیاری به قصد است.

۰۴:۰۰ - در مواردی که حکومت مصطلحه به نحو نفی باشد معنایش اینست که اثری که بر وجود او بوده است منتفی شده است و نه به این معنا که اثر عدمش مترتب شود.

۰۵:۰۴ - در حکومت اثباتی باید منزلّ علیه، اثر شرعی داشته باشد تا مترتب شود.

۰۹:۵۵ - نکته ی ششم اینست که تخصیص اکثر مانع است از انعقاد ظهور عمومی و ظهور اطلاقی چراکه تاسیس قاعده یا باید موجب کلیه باشد و اگر هم تخصیص خورد ایجاب جزئی تخصیص بخورد و اگر قرار باشد تخصیص اکثر شود که متناقض است با قاعده کلی.

۱۱:۴۰ - در مورد روایت "عمد الصبی و خطأه واحد" باید گفت که فقط یک روایت از یک شخص وارد شده است و منحصر است به یک روایت و در روایات دیگر عبارات دیگر بیان شده است.

۱۳:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نتوان به این روایت "عمدهما و خطأ" و چند روایت دیگر اکتفاء کرد چراکه قرینیت دارد به اینکه مخصوص مورد جنایت است و نه اطلاق.

۱۵:۵۵ - تفاوتی که بین حکومت اثباتی و حکومت نفی است باید گفته می شد "عمد الصبی لاعمد" پس منظور اثر است که فرموده اند "عمد الصبی خطأ" پس اثرش را که جنایت است را بی اثر می کند.

۱۸:۱۰ - بنابراین "عمد الصبی و خطأه واحد" را نمی توان در اینجا پذیرفت.

۱۸:۴۰ - در مورد "خطاهما واحد" در اینجا لسان، لسان حکومت نیست.

۱۹:۱۰ - گاهی حکم بر جامع مترتب است مثل الاخلال بالركن یبطل الصلاة چه عمد یا خطا که اگر اینجا بگوییم اخلال در رکن نماز مبطل است عمد یا خطا واحد است.

۲۰:۳۰ - گاهی هم دو موضوع را واحد بدانیم در حد نفسهما حکم واحدی داشته باشند در صورتی که در مبحث ما عمد صبی و خطایش را اگر یکی بگیریم به این معنا که عمد و خطا هیچ خصوصیتی ندارد پس نباید در هیچ حکمی اثر داشته باشد نه در جنایات نه در ضمان و غیره بنابراین این معنا صحیح نمی باشد.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در خصوص این روایت که "عمد الصبی و خطئه واحد" فقط در مورد احکام جنایات است و نه در مورد عقود و ایقاعات.

۲۴:۴۰ - می توان این برداشت را هم از "عمد الصبی و خطأه واحد" به معنای کنایه کرد یعنی "عمد الصبی خطأ فی عدم ترتب الاثر" باشد چراکه لازمه ی خطا اینست که اثر مترتب نشود.

۲۸:۳۰ - اگر مراد از "عمد الصبی و خطأه واحد" جامع باشد که اصلاً جامعی در کار نیست و اگر هم کنایه باشد که همان عدم ترتب اثر است بالخصوص.

۲۹:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از روایات "عمد الصبی و خطاه واحد" و "عمد الصبی خطأ تحمله العاقله" نتوان به لغویت عقود و ایقاعات تمسک کرد.

۰۲۷۷ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - عمد الصبی و خطأه واحد - (نوار ۱۹ - درس ۱۱) - شب یکشنبه ۱۲ صفر ۱۳۹۳ ق - ۲۶/۱۲/۱۳۵۱ ش
۰۱:۲۰ - بیان شد که به روایات "عمد الصبی و خطأه واحد" و "عمدهما و خطأهما واحد" نمی توان تمسک کرد.

۰۳:۲۵ - در مورد رفع القلم که رفع، مؤاخذه معنا داشته باشد.

۰۴:۳۰ - روایت از امیرالمؤمنین علیه السلام: "عمد الصبی و المعتوه خطأ تحمله العاقله و قد رُفِعَ عنهما القلم"

۰۵:۳۰ - از این روایت رفع قلم، رفع مؤاخذه دنیوی و اخروی یا رفع هرگونه مؤاخذه به قول مطلق می باشد.

۰۶:۱۵ - در روایت عبارت "عمده خطأ" باید معنایی داشته باشد که مرتبط باشد به عمده خطأ و آن اینست که رفع القلم یا علت است از برای تحمل عاقله و یا معلول عمدهما خطأ می باشد.

۰۸:۲۰ - چون طلب مؤاخذه دنیویه و اخرویه مرتفع شده و هیچگونه مؤاخذه ای از برای صبی نیست که اگر حتی قتل کند نه دیه ای دارد و نه قصاص پس آیا می شود که خون مسلمان هدر برود؟

۰۹:۳۰ - پس علیت رفع مواخذه بمناسبت مقدمه خارجیه که "لا یبطل دم امرء مسلم"

۱۰:۵۵ - روایت از امام باقر علیه السلام: "سألته عن أعمی فقع عین صحیح متعمدا قال فقال ان عمد الاعمی مثل الخطأ هذا فيه الدية من ماله فان لم یکن له مال کان دية ذلک علی الامام و لا یبطل حق امرء مسلم"

۱۲:۵۰ - روایت دیگر از امیرالمؤمنین علیه السلام: "وإن لم يكن لفلان بن فلان قرابة من أهل الموصل ولا يكون من أهلها وكان مبطلاً فردّه إلى مع رسولی فلان بن فلان فأنا ولیّه والمؤدّي عنه ولا يبطل دم امرء مسلم"

۱۴:۱۵ - برخی می فرمایند اگر منظور از رفع القلم مؤاخذه هم دنیویه هم اخرویه نباشد دیگر علیّت معنا نداشت.

۱۵:۰۰ - و نیز در مورد معلولیت می فرمایند که عمدۀها خطاً است پس چون رفع القلم از مواخذۀ ی دنیوی هم هست پس عمدشان هم اثر ندارد پس بقول مطلق مواخذۀ ای نخواهد شد. و اقوال و افعال صبی را بی اثر می دانند.

۱۷:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً احتیاج ما به اینکه رفع القلم مرتبط به ما تقدمش باشد لزومی ندارد چراکه اگر میفرمودند المجنون قتل شخصاً فعمده خطاً پس در مورد خاص بود ولی روایات قضیه ی شخصیه و مورد خاصی نیست.

۱۹:۵۵ - اگر قضیه کلیه باشد که روایت اینست: "عمد الصبی" و المعتوه خطاً تحمله العاقله و قد رفع عنهما القلم" که دو حکم کلی فرموده اند، اول اینکه عمدۀها خطاً و دوم اینکه قد رفع القلم است بدونی قد رفع عنهما القلم ارتباطی به سابقش داشته باشد.

۲۲:۲۰ - آیا علیّت تبعیدی است یا واقعی است مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر وقتی حکمی را علت حکمی قرار می دهند باید بینشان فی نفس الامر ارتباطی وجود داشته باشد ولی وقتی ارتباط فی نفس الامری نداشته باشند که دیگر علت درکار نیست.

۲۴:۲۰ - چطور اگر اعمی مالی نداشته باشد باید بیت المال دیه را میداد ولی در مورد صبی چرا ندهد پس با لحاظ مقدمه ی خارجیه ی: "دم امرء مسلم لا يبطل" باید از بیت المال دیه پرداخت شود.

۲۷:۵۰ - پاسخ در مورد معلولیتی که بزرگان می فرمایند چون عمد صبی و مجنون را لاعمد و قصدشان را لاقصد می دانند پس هر اثری را مرتفع می دانند پاسخ اینست که نه علت حمل بر عاقله است و نه معلول عمدۀها خطاً است بلکه علت عمدۀها خطاً می باشد چراکه پس از آنکه قرار باشد تکلیفی نداشته باشد پس هم تکلیف حرمت قتل را نداشته و هم تکلیفی بر پرداخت دیه ندارد.

۰۲۷۸ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - المعاملة مع الصبي - توكيل الصبي -

(نوار ۱۹ - درس ۱۲) - شب دوشنبه ۱۳ صفر ۱۳۹۳ ق - ۲۷/۱۲/۱۳۵۱ ش

۰۰:۳۰ - استدلال به "عمد الصبی خطأ" و رفع قلمی که در ذیل روایت "رفع القلم عن ثلاثة" که بیان شد برخی می فرمایند که این رفع قلم یا باید علت تحمیل عاقله باشد یا معلول عمدهما خطأ باشد پس لاجرم مراد از رفع قلم مؤاخذه بقول مطلق است حتی مواخذه دنیویه.

۰۱:۴۰ - نسبت به روایت "لا يبطل دم امرء مسلم" و روایت "لا يبطل حق امرء مسلم" بیان شد که در علّیت و معلولیّت رفع قلم اشکال وارد می شود.

۰۴:۳۰ - از آنجا که شأن علت همان تعمیم است پس معنای رفع القلم را می دانند که صبی مؤاخذه ی مالی هم نمی شود مرحوم آقای میلانی می فرمایند این تناقض پیش می آید که اگر چنین است بنابراین در مورد اتلاف هم نباید ضامن باشد.

۰۵:۵۵ - پاسخی که برخی به این اشکال می فرمایند اینست که رفع قلم را معلول قرار می دهیم برای عمدهما خطأ پس همیشه معلول دایره اش اوسع از معلول نخواهد شد پس رفع مواخذه مطلقه در جایی خواهد بود که عمد یا خطا مدخلیت داشته باشد و جایی که عمد نباشد رفع قلم معنا نخواهد داشت و مورد اتلاف هم از دسته ی اموری

اموری است که عمد در آن هیچ دخالتی ندارد.

۰۷:۳۰ - بنابراین برخی بزرگان رفع قلم در روایت "عمدهما خطأ تحمله العاقله" را عدم مؤاخذه بقول مطلق دنیوی و اخروی می دانند و اگر هم در موردی این اطلاق، تقیید شد سبب نمی شود که مطلقات در سایر روایات، هم تقیید شود.

۱۱:۲۰ - اما عموم "من اتلف مال الغير فهو له ضامن" صبی را هم شامل می شود پس رفع القلم مخصصی از برای این عموم باشد در صورتی که این تخصیص پذیرفته نخواهد شد چرا که بیان شد رفع القلم همان رفع تکلیف است که اگر هم رفع مؤاخذه در نظر بگیریم بدلائل التزامیه رفع تکلیف خواهد شد و در جنبه ی ضمان تکلیف الزامی نیست که رفع القلم شاملش شود.

۱۲:۱۰ - اما در مورد "عمدهما خطأ" چه حکومت اثباتی (که نظر مرحوم آقای میلانی است) باشد و چه حکومت سلبی و نفیی (که بمثابه "لا شک لکثیر الشک" قرارش می دهند که عمد الصبی لاعمد باشد) بدانیم

در هر صورت "عمدهما خطأ" در جایی است که عمد اثر داشته باشد یا خطا اثر داشته باشد در صورتی که در جنبه ی اتلاف هیچ عمد و خطایی اثر خاصی ندارند بنابراین "عمد الصبی خطأ" جا ندارد در مورد اتلاف بیاید.

۱۴:۱۰ - واینکه در مورد ضمان اتلاف، صبی باید بعد از بلوغ مجبور به پرداخت ضمان است بواسطه اینست که چون صبی بوده حکم رفع شده است و بمحض بلوغ باز میگردد.

۱۶:۴۵ - رفع القلم از صبی اگر قرار باشد عمومیت داشته باشد پس صبی بودن علت تامه می شود از برای رفع القلم، در صورتی که در دیگر مواردی چون سرقت که روایت داریم که دفعه اول یا دوم و سوم که در دفعه چهارم سرقت اطراف انگشتانش را حک کنند تا خون جاری شود مگر اینکه بخواهیم در این موارد، تخصیص قرار بدهیم که باز هم جنبه ی صیابت پیش می آید و جمع ایندو ممکن نیست.

۱۸:۴۵ - در روایت "رفع عن امتی تسع" بمناسبتی که امت بیان شده و اضافه به یای متکلم است از آن امتنان را متوجه می شویم ولی در هر جایی که رفع بیان شد آیا باید امتنان را بفهمیم دلیلی نداریم.

۱۹:۲۵ - برخی که می فرمایند رفع القلم که قلم مؤاخذه است در صورتی رفع خواهد بود که تعدیی بر بالغین وجود داشته باشد آنگاه بر صبی رفع می شود پس رجم یا حد که از برای مکلفین باشد بر صبی رفع می گردد.

۲۳:۳۵ - باز می فرمایند که از بیان این مطالب این نتیجه حاصل است که تمامی افعالی که موجب مؤاخذه اند باید از روی قصد و غرض باشد و هر فعل و قولی که اثر شرعی داشته باشد باید قصد و اراده در کار باشد بنابراین در مورد صبی که فعل و قولش بدون قصد است این امر مترتب نمی باشد.

۲۵:۱۰ - مثلاً بر این مبنی اگر صبی حیوانی را تلف کند گویا لغو است چرا که صبی را همسنگ مجنون و نائم می دانند که بر اساس این روایت: "عن الصبی حتی یحتلم و عن المجنون حتی یفیک و عن النائم حتی یتقیظ" هر سه را در یک میزان می دانند.

۲۶:۴۵ - ممکن است موضوعات متعدده به ملاکات متعدده حکم واحد داشته باشد مثلاً غسل هم بر مجنب و مس میت و غیره حکم واحد دارند.

۲۷:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد صبی تا قبل از بلوغش مالی بدست او نباید داده شود و نیز ولی صبی اگر بخواهد در مورد مال صبی ایکال امر به او کند هم جایز نیست و نیز اگر صبی در مالش تصرف کند در حالی که ولی نظارت داشته باشد باز هم جایز نیست اما در صورتی که مصداق دفع المال به صبی نباشد مثلاً بیع و شرائی به وکالت از ولی یا دیگری انجام دهد جایز است طبق براهینی که در مورد عمده لا عمد و رفع القلم بیان شد.

۳۰:۱۰ - در مورد قبض و اقباض صبی نسبت به وکالت از بالغ بیان خواهد شد.

۰۲۷۹ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - اقباض الصبی -

(نوار ۱۹ - درس ۱۳) - شب سه شنبه ۱۴ صفر ۱۳۹۳ ق - ۲۸/۱۲/۱۳۵۱ ش

۳۰:۰۰ - بزرگان می فرمایند در مورد قبض مال نسبت به صغیر و صبی هیچ اثری ندارد حتی با اذن ولیّ صبی، و اذن دائم هم از برای قبض مال صبی به دست او هم اثر ندارد و اگر دینی هم باشد با اذن ولیّ هم اثر ندارد یا متاعی را بدهد به کسی که مبلغ متاع را نمی تواند به صبی برگرداند پس در جمیع موارد قبض کردن صبی حتی با اذن هم جایز نیست گویی مال صبی را در دریا انداخته باشد.

۴۵:۰۳ - گاهی قبض و اقباض در مال صبی است و گاهی قبض و اقباض در مال غیر است.

۴۵:۰۴ - در هر دو صورت یا ولیّش اذن داده یا نداده که بیان می شود.

۰۵:۰۱ - تقسیم دیگر اینکه قبض یا تمام السبب است مانند لقطه یا معاطات که قبض به اقباض تمام مقتضی است و یا اینکه این قبض جزئی از مقتضی است مانند بیع سلف یا بیع صرف و یا اینکه شرط است از برای تاثیر مقتضی اثر خود را مانند هبه.

۰۷:۱۰ - از جهتی دیگر قبض گاهی معین کلی است که تعین خارجی دارد یا گاهی قبض ما فی الذمه نیست و تعیین کلی در مصداق نیست بلکه مربوط است به تکلیفی که متوجه اوست که تسلیم امر خارجی دیگر است.

۰۹:۳۰ - در این تقسیمات باید گفت که هر جا مال، مربوط به صبیّ باشد طبق آیه ی مبارکه، صبیّ هیچگونه اجازه تصرف در اموالش را ندارد بنابراین هرگونه قبض و اقباض در مال خودش بدون اذن ولیّ اثری نخواهد داشت و جایز نیست و هر گونه معامله ای از برای صبی در این حالت باطل است.

۱۱:۲۰ - اما در حالاتی که صبی بخواهد در اموال خودش با اذن ولیّش تصرف کند چون از مفاد آیه ی مبارکه "فادفعوا الیهم اموالهم" مادامی که بالغ نشده دارای اختیار نیست اما در مواردی که با اذن ولیّ باشد می تواند نافذ باشد.

۱۳:۰۵ - اما در مورد مال غیر اگر با اذن و رضایت مالک باشد می تواند قبض داشته باشد.

۱۴:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند قبض و اقباض صبی با اذن ولیّ و در مال خودش جایز است و اقباض با وکالت غیر در مال او جایز است چراکه دلیلی در ساقط بودن وکالت صبی نداریم.

۱۶:۳۰ - گاهی هم قبض و اقباض مربوط به حیات مال است یا اتهاب است که بواسطه ی این قبض مانند قبض کفاره یا زکات یا هبه یا وقف را دلیلی نداریم بر عدم نفوذش و جایز است.

۱۷:۳۰ - در مواردی که کلی تعیین در خارج می شود اگر چنانچه مال خود صبی باشد مانند دینی که در ذمه ی دیگری است و صبی مالک آن است با اذن ولیّ اش تصرف جایز است.

۱۹:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "تزوّج رسول الله صلی الله علیه و اله ام سلمه زوجها اياه ابن ابی سلمه و هو صغير لم يبلغ الحلم"

۲۰:۳۰ - روایت دیگر از امام کاظم علیه السلام: "سألته عن رجل عليه كفارة اطعام عشرة مساكين أيعطى الصغار و الكبار سواء و النساء و الرجال؟ أو يفضل الكبار على الصغار و الرجال على النساء قال عليه السلام كلّهم سواء."

۲۲:۱۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "الرجل يموت و يترك العيال أيعطون من الزكوة قال نعم حتب يبلغوا..."

۲۲:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "قال ذریه رجل مسلم اذا مات يعطون من الزکاة و الفطره...حتی يبلغوا"

۲۳:۲۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عیال المسلمین أعطیهم من الزکاة فأشتری لهم منها ثيابا و طعاما و أری ان ذلک خیر لهم؟ قال علیه السلام لا بأس"

۲۴:۰۰ - روایت دیگر: "رجل مسلم مملوک و مولاه رجل مسلم و له مال یزکیه و للمملوک ولد صغير حرّ، أیجزی مولاه ان يعطى ابن عبده من الزکاة فقال علیه السلام لا بأس به."

۲۵:۰۵ - علاوه بر آنچه که بحث شد روایاتی در این زمینه داریم که به خود صغیر از کفاره و زکات و فطره داده می شود.

۲۵:۴۵ - برخی بزرگان نسبت به این روایات می فرمایند که منظور از این روایات میزان شرعی اش است پس منظور اعطاء به دست ولیّ آن هاست.

۲۷:۱۰ - شبهه ای در اینجا هست که البته پاسخ دارد که هر حکمی که در موضوعی وارد شد چون از مقدمات ظهور اطلاقی احراز مولا در مقام بیان است بنابراین اطلاق از جمیع جهات و حیثیات نمی شود مانند

اباحه ی صید بجز در احرام پس می شود گفت این روایات از حیث اینکه به صغیر دادن در برخی موارد می شود مال را داد ولی مطلق نیست.

۳۰:۳۰ - پاسخ اینست که اولاً ظهور این روایات اینست که به خود صبی پرداخت شود چون میگوید لباس بگیرم و به آنها بدهم و صحبت از ولی یا قیم نمی شود ثانیاً شرطیت اذن ولی نسبت به اموال خودش بیان شد که جایز است ولی در مورد تملک دلیلی نداریم که بیان خواهیم کرد.

۰۲۸۰ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - مع اذن الولی -

(نوار ۱۹ - درس ۱۴) - شب شنبه ۱۰ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۲۴/۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - مشهور در شروط متعاقدين بلوغ را شرط می دانند و هرگونه معامله با صبی را باطل می دانند و هرگونه افعال و اقوال صادره از صبی را باطل و بی اثر می دانند.

۱:۰۵ - برخی دیگر می فرمایند که با اینکه اقباض مال از هر آنچه توسط صبی باشد باطل و بی اثر است اما در اقباض اشیاء کثیره و خطیره و یا اشیاء یسیره و صغیره متفاوت است که بیع و شراء صبی در معاملات یسیره جایز است.

۰۴:۱۵ - دلیل اینکه مشهور اجازه هرگونه بیع را حتی صغیره را به صبی نمی دهند همان عموم و اطلاق "رفع القلم عن الصبی حتی یحتلم" یا "عمد الصبیان خطأ" یا "لایجوز بیعه و شرائه" چه صغیره باشد چه کبیره و چه خطیره باشد و چه یسیره.

۰۶:۱۰ - برخی نیز جواز بر معاملات در اشیاء یسیره از برای صبی را مد نظر دارند.

۰۸:۳۰ - استدلال برخی به فعل ابوالدرداء که وقتی فهمید پرنده ملک صبی نیست آنگاه پرنده را به هوا پرتاب می کند لذا هرگونه ملکیت را از برای صبی نمی پذیرند.

۱۱:۳۰ - سه مرحله در این بحث وجود دارد:

در اشیاء یسیره که صبی متصدی آن می شوند مثلاً طبق نانی یا شیرینی مختصری صبیان بفروشد که این اشیاء ملک و مال خود صبی باشد و به استقلال خودش بفروشد.

۱۲:۳۰ - اول: صبی از مال خودش اشیاء یسیره ای را بخرد و بفروشد البته بدون اذن ولی اش.

دوم: صبی در مال خودش با اجازه ی ولیّ اش بخرد و بفروشد.

سوم: مال دیگری را باذن او بفروشد. (شاگردی کند یا وکیل شود)

۱۵:۳۰ - در حالت اول که در مال خودش تصرف کند بدون اذن ولیّ اش، در این حالت چه یسیره باشد و یا کثیره بلا اشکال جایز نیست چراکه صریح آیه ی شریفه است.

۱۸:۰۰ - در قسم دوم و سوم که صبی در اموال خودش با اذن ولیّ یا اموال دیگری با اذن او یا به وکالت او می توان گفت دلیلی بر عدم جواز نداریم و عمده لاعمد و قصده لاقصد را مرحوم آقای میلانی قبول ندارند لذا بمقتضای عمومات و اطلاعات دال بر صحت معامله صبی در حالت دوم و سوم جایز است مشروط به این که عقلایی باشد مثلاً صبی فساد و صحت را تشخیص ندهد یا در معرض غبن قرار گیرد.

۲۲:۴۵ - اما مشهور می فرمایند هر گونه معامله ی صبی مطلقاً جایز نیست.

۲۳:۴۵ - برخی دیگر می فرمایند که از جانب دیگر بمقتضای نظام اجتماع که بالغین امور کثیره را بعده دارند و بخشی از صغار که توانایی تصدی امور یسیره دارند برای دفع از حرج در نظام اجتماع این تفویض جایز می شود.

۲۶:۱۰ - و یا از باب دیگر که اگر قرار بر عدم خرید ما یحتاج مردم در بساطی که اشیاء حقیره و یسیره توسط صبیان فروخته می شود لازم می آید که مردم در حرج واقع شوند لذا جوازش را صادر می نمایند.

۰۲۸۱ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - فی الاشياء اليسیره

- (نوار ۱۹ - درس ۱۵) - شب یکشنبه ۱۱ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۲۵/۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - بر طبق نظر مشهور هر گونه معامله صبی باطل است حتی در اشیاء حقیره و یسیره (مانند بساط نان و خرما و سبزی دست فروشی و غیره)

۰۱:۰۰ - در نظر عامه هم از ابوحنیفه نقل می کنند که هر گونه معامله صبی باطل است و برخی از عامه نیز از احمد بن حنبل در اشیاء حقیره و یسیره نقل می کنند که جواز معامله را که به فعل ابو الدرداء استناد می کنند که اقوال و افعال صحابه را (العیاذ بالله) حجت می دانند.

۰۳:۲۰ - جریان ابوالدرداء این بوده که پرنده ای را از صبی می خرد و آن را پرواز می دهد و آزاد می کند پس چون خرید عصفور شیئی ساده و بسیطی و یسیر و حقیری بوده می توان با صبیان در این حد معامله کرد.

۰۴:۴۵ - برخی می گویند اگر ابوالدرداء می دانسته که پرنده ملک صبی است یا اجازه از مالک پرنده داشته یا خیر.

۰۵:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هم روایت مورد استناد نیست و هم شخص خود ابوالدرداء رجل موثق در نزد ما نیست.

۰۶:۰۱ - اما نظر برخی خاصه در این مورد چهار دلیل است:

۰۷:۲۰ - دلیل اول: لازم آمدن حرج در مورد عدم جواز معامله با صبیان که دو وجهش بیان شد که یا اختلال در نظام اجتماع در بی کار ماندن بخشی معتنی به ای در حضور صبیان در اجتماع است یا حرج در خرید از بالغین در اشیاء سیره.

۱۱:۱۰ - دومین دلیل سیره ی عملیه است.

۱۳:۰۵ - سوم: روایاتی است در موارد شهادت صبی که روایت از زرارہ از امام صادق علیه السلام: "عن شهادة الصبی و المملوک فقال علیه السلام علی قدرها أشهد تجوز فی الأمر الدون" که در امور حقیره شهادت صبی را جایز می دانند.

۱۷:۲۰ - به تنقیح مناط از این روایات برای معامله امور حقیره از برای صبی را جایز می دانند و نه در امور خطیره کما اینکه شهادتش در حقوقی که خطیره و مهم باشند جایز نیست.

۱۷:۵۵ - استدلال چهارم روایتی است از امام صادق علیه السلام: "قال نهی رسول الله صلی الله علیه و آله عن کسب الاماء فانها ان لم تجد زنت الاّ أمة قد عُرِفَت بصنعۀ ید و نهی عن کسب غلام الصغیر الذی لایحسن صناعةً بیده فانه ان لم یجد سرق"

۱۹:۱۵ - در این روایات نهی از معامله شده است که استدلال به این روایات می کنند که اگر معامله صبی جایز نبود با اینکه نهی فرمودند ولی شرط منفعت را در معامله گذاشتند (که پس می شود صبیان در امور حقیره در صورت منفعت معامله کنند)

۲۱:۴۰ - بعضی می فرمایند این نهی در مقام کراهت است و نه بمعنای حرمت.

۲۲:۱۰ - برخی دیگر نیز می فرمایند که اگر نهی بمعنای حرمت بوده است حضرت نمی فرمودند که اگر سود نکند سرقت می کنند بلکه باید می فرمودند نهی می کنم چون که معامله صبیان باطل است.

۲۳:۳۰ - پس روایت سکونی که "ان لم یجد سرق" دال بر جواز معامله صبی است.

۲۴:۲۰ - در مورد اول که استدلال به حرج می کنند اشکال اینست که در هر موردی که حرجی باشد تکلیف از او در آن مورد بخصوص ساقط است و نه به اینکه بگوییم همیشه حرج می تواند حکم را بطور کلی از ما بقی مردم چه در حرج و چه در غیر حرج حکم را عوض کند.

۲۶:۱۰ - در مورد دلیل دوم که سیره است نیز این اشکال وجود دارد که تمسک به سیره و ضروره در مقابل عمومات و اطلاقات ناصواب است.

۲۸:۳۰ - برخی در مورد معامله با صبی در محقرات را از معاطات می دانند که گویی مالک جنس را بر زمین گذاشته و اشخاص بر می دارند و مبلغش را می گذارند و بمحض تصرف در جنس مالک آن می شوند و این صبی فقط از برای ناظر بر اجناس ایستاده است.

۳۲:۳۰ - اما در مورد اجناس محقراتی که از ملک خودش را بخواهد صبی بفروشد جریان معاطات بر آن جاری نمی شود.

۳۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما در مورد تنقیح مناط از روایات شهادات صبی بخواهیم در مورد اموال خود صبی از برای فروش استدلال کنیم نمی توان تنقیح مناط کرد بواسطه صراحت آیه شریفه "و ابتلوا الیتامی حتی اذا بلغوا النکاح فان انستم منهم رشدا فادفعوا الیهم اموالهم".

۰۲۸۲ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - فی المحقرات -

(نوار ۱۹ - درس ۱۶) - شب دوشنبه ۱۲ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۲۶/۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - چهار دلیل از جمعی از علماء بیان شد برای جواز معامله اشیاء حقیره از برای صبیان.

۰۱:۲۵ - بیان روایت سکونی از امام صادق علیه السلام: "نهی رسول الله صلی الله علیه و آله عن کسب الاماء فانها ان لم تجده زنت الا أمة قد عرفت بصنعة ید و نهی عن کسب الغلام الصغیر الذی لایحسن صناعة فانّه ان لم یجد سرق".

۰۲:۲۰ - در ابتداء فقه الحدیث را بررسی کنیم که سه احتمال دارد: اول اینکه قانونا فرموده باشند که "الغلام لایکسب" که خود نهی متوجه به خود غلام باشد که نباید کسب کند.

۰۳:۵۰ - دوم اینکه نهی اولیای صغیر است که باید مانع از کاسبی صغیر شوند.

۰۴:۴۵ - احتمال سوم اینست که نهی از کسب غلام در معنی مکسوب باشد و نهی در اخذ آن چیزی که او بدست می آورد را که تملک نکنند. (یعنی عن ما اکتسبه و حصل بیده)

۰۷:۰۱ - برخی معتقدند که اجرت می تواند ملک صبی باشد.

۰۷:۳۰ - پس در احتمال سوم منظور نهی بمعنای اجتناب از کسی است که مبالغه به محرمات ندارد (همان صبی) چیزی خریداری نشود. چراکه احتمال مال غیر یا مسروق در دست صبی می رود.

۰۹:۰۱ - در مورد "ان لم یجد سرق" اول احتمال اینست که "ان لم یجد ما یکتسب به سرق" می باشد دوم اینکه اگر در کسبش منفعتی نبرد سرقت خواهد کرد. که عدم ربح نباید منظور روایت باشد بلکه همان نظر اول که اعتیاد به فروش می کند و اگر خرید و فروشی نکرد ممکن است سرقت کند معنای صائب است.

۱۲:۳۰ - در تقیید و حصر صبی که "الذی لایحسن صناعة" هم این توصیف آمده است.

۱۳:۴۵ - در مورد نهی تنزیهی که دلالت بر جواز است باید گفت نمی شود نهی تحریمی ارشاد الی الفساد باشد.

۱۴:۲۰ - در کسب اماء فساد و حرمت نداریم و فقط کراهت وارد است پس در وحدت سیاق در مورد غلام هم کراهت است.

۱۵:۵۰ - اگر نهی حرمت بود و معامله صبی فاسد بود پس از ابتداء مقتضی صحت در آن نبود که بخواهد تعلیل به مانع "فانه ان لم یجد سرق" شود بنابراین معامله ی صبی فی حد ذاته فاسد نبوده است.

۱۷:۲۰ - تقیید به "الذی لایحسن صناعة بیده" را که فرق بین صبی معمولی و صبی که متصف به این صفت شده است می باشد. بنابراین معامله ی صبی که یحسن صناعة هم وجود دارد که سرقت نمی کند.

۱۹:۴۰ - در مورد صناعت موارد اکتساب بدنی است ولی در مواردی که متاعی را به صبی واگذار کنند تا بفروشد که این تقیید را ندارد.

۲۰:۳۰ - بنابراین می فرمایند که نهی، نهی تنزیهی است و موجب کراهت است که در خطر می افتند یا اینکه اولیاء منهی از وارد کردن صبیان به کسب که موجب مخاطره سرقت خواهد بود بنابراین این نهی، نهی تحریمی نیست پس جواز را برداشت می کنند.

۲۳:۲۰ - در مورد نهی به منظور مکتسب صغیر باشد که از آن بگیرد و تملک کند می فرمایند که احتمال این می رود که مال در ید او مسروق باشد پس می فرمایند که مشکوک به احتمال سرقت است مگر اینکه بگوییم در جایی که احتمال سرقت نمی رود صحیح است و در جایی که احتمال می رود نهی کراهتی است.

۲۷:۴۰ - مقتضای این روایت پس از استفاده کراهت از نهی در روایت باید جواز معامله بطور مطلق را به صبی بدهند در صورتی که تقیید به معامله در محقرات می فرمایند.

۰۲۸۳ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعاملة مع الصبی - اذا كان الصبی آله
للايصال فی المعاملة - (نوار ۱۹ - درس ۱۷) - شب سه شنبه ۱۳ ربيع الاول ۱۳۹۳ ق
- ۲۷/۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - برخی می فرمایند که اگر معامله ی با صبی بصورت آلت معامله باشد و صبی در بیع و شراء دخالت نداشته باشد جایز است چراکه آله الشیء آله للفاعل لا آله هو فاعل بنابراین معاملات صبی که خودش فاعل معامله باشد باطل است چه با اذن ولی یا بدون اذن چه در مال خودش و غیر اما اگر آلت معامله قرار گرفت مشکلی نخواهد بود.

۰۹:۰۳ - اما برخی دیگر معتقدند حتی اگر معامله صبی به منزله ی آلت معامله باشد باز هم باطل است چراکه بر همان مبنای قصد صبی لاقصد است یا عمله لاعمل می دانند لذا آلیت را هم از برای صبی نمی پذیرند.

۱۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معامله به سه نحو است، گاهی اباحه ی بعوض است که شخص راضی بتصرف است بعوض معینی و گاهی معامله به این صورت است که معاطات باشد و ایصال مال می کند به طرف و ایصال، همان ایجاب است و اخذ، همان قبول است.
۱۳:۳۵ - سوم اینکه معامله ی تملیکیه انشائیة بلفظ است.

۱۴:۰۰ - در قسم اول: مواردی که ذوالید درکار نیست و عوض در مکانی قرار می گیرد و شخص تصرف می کند و اگر متداول باشد ای معامله مرحوم آقای میلانی می فرمایند صحیح است چه از صبی باشد و چه از غیر صبی چراکه در مقام آلیت قرار دارد چرا که صبی آلتی قرار گرفته برای اظهار اباحه و رضایت است.

۱۶:۱۰ - در روایت امام عصر عجل الله تعالی فرجه که می فرمایند: "لا یحلّ لاحد ان یتصرف فی مال غیره الا باذنه" همان معنای اینست که اگر شخص اذن دهد اجازه در تصرف مال او داریم لذا در قسم اول هرگونه تصرف با اجازه مالک است بشرط بعوض و صبی آلیت در ایصال دارد، هیچ اشکالی ندارد.

۱۸:۴۰ - در حالت دوم که معامله معاطاتی باشد مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چون مناط معاطات ایصال مال الغیر است بقصد تملیک، اگر صغیر آلیت در ایصال در معاطات از طرف مالک داشته باشد بنابراین رساندن بدست مشتری از طرف صغیر همان فعلیت در انشاء تملیک است پس اشکالی نخواهد داشت.

۲۱:۳۰ - اشکالی که برخی بزرگان می کنند اینست که این معامله که صبی را آلت ایصال قرار دهد یا پولی را بدست صبی دهد تا جنسی را بخرد پس این دفع مال را نمی توان موضوعاً معاطات دانست چرا که آن اعطاء از صبی بوده یا آن اخذ بدست صبی می شود پس نه معاطات است و نه در حکم معاطات قرار می گیرد چراکه مالک معین نکرده است که جنس را به دست فلان شخص برسان یا مشتری معین نمی کند این مال را بدست فلان مالک برسان.

۲۴:۳۰ - پاسخ این اشکال اینست که این جنس را به نکره نمی فروشد بلکه کلی به هر کسی که آمد و طالب شد و این غیر معلومیت هیچ اشکالی در اخذ و اعطاء وارد نمی کند و اما اینکه موضعا از معاطات خارج است مفصل بیان شد که در معاطات رسیدن مالی بدست دیگری است البته بقصد تملیک باشد و ایصال آن و در معاطات مباشرت هم در ایصال و وصول لازم نیست.

۲۹:۰۵ - اما در قسم سوم که در صیغه لفظیه اگر عمد الصبی را لاعمد بدانند بنا به قول مشهور لذا آلت، قرار گرفتن صبی از برای معامله جایز نخواهد بود ولی آلیت صبی در صورتی که مبنای مرحوم آقای میلانی هم هست که عمل صبی را باطل نمی دانند پس می توان در قسم سوم معامله که با لفظ صیغه هم باشد چه آلت مال خودش باشد البته با اذن ولیّ اش باشد و چه آلت مال دیگری با اجازه ی صاحب مال باشد، اشکال ندارد و معامله صحیح است.

۰۲۸۴ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - المعامله مع الصبی - توکیل الصبی -

(نوار ۲۰ - درس ۱) - شب چهارشنبه ۱۴ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۲۸/۱/۱۳۵۲ ش

۰۱:۴۰ - انواع معامله سه نحو است:

اول: معامله ای که ترخیص در تصرف است با عوض مسمی.

دوم: معاطات است.

سوم: معامله ای که بلفظ و صیغه انجام شود.

بر مبنای اینکه عمد صبی را لاعمد ندانیم اگر صبی آلت در معامله قرار گیرد در هر سه معامله جایز است مشروط به اذن ولی یا اذن صاحب مال باشد.

۵۵:۰۵ - روایت از امام باقر علیه السلام: "فی الرجل یتصدق علی ولده و قد أدركوا اذا لم یقبضوا حتی یموت فهو میراث فان تصدق علی من لم یدرك من ولده فهو جائز لأنّ والده هو الذی یلی امره" ازین روایت مشخص می شود که قبض صغیر لاقبض بوده است و اثری نداشته است و ولایت منحصر است در این روایت به والد.

۰۸:۰۰ - روایت از امام کاظم علیه السلام که مردی فوت می کند و املاکی از خود باقی می گذارد و اولادش صغیر هستند از امام می پرسند آیا جایز است که کسی جاریه ای که ملک میت بوده بخرند حضرت می فرمایند که جایز نیست بلکه قیّم باید بفروشد بنابراین در این روایت هم انحصار در قیّم داده اند.

۰۹:۳۰ - اشکالی هم که به وکالت صغار آمده است این روایت است که از امام کاظم علیه السلام که اگر شخصی به صغیری وصیت کند تا وقتی بالغ نشده کاره ای نیست و وصایت به منزله ی وکالت بعد از مرگ است پس این وکالت هم اثر نداشته است.

۱۱:۲۰ - پاسخ اینست که امر به مثابه این می باشد که زمام امر بدست شخص است و معنای استقلال می دهد پس در "لایجوز امره" جنبه ی استقلال را نفی می فرمایند پس در مواردی که ماذون فیه باشد یا جنبه ی آلیت داشته باشد از دایره روایات "لایجوز امره" خارج است چراکه مفاد اضافه جهت استقلالی است.

۱۵:۳۰ - در مورد روایت اولاد صغیر در حصر کردن ولایت حرفی نداریم صحبت در دادن اذن ولی به صغیر است که منافاتی با این روایت ندارد.

۱۶:۴۵ - در مورد وصایت در روایت بعدی، این روایت معارض است با آن روایت تزویج ام سلمه که پسر ام سلمه با اینکه صغیر بود مادرش را به پیامبر تزویج کرد بنابراین اگر در نکاح جایز باشد بطریق اولی باید در وکالت جایز باشد البته باید گفت آن روایت ضعیف است و البته خصه هایی شخص پیامبر در نکاح دارند مانند بیش از چهار زوج داشتن و ممکن است که این هم جزو خاص بوده است.

۱۹:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عمومات و اطلاقات را باید در نظر گرفت همینطور که به عموم "أوفوا بالعقود" و "أحلّ الله البیع" تمسک می کنیم و می گوییم آنجا که اگر صبی آلت باشد یا ماذون فیه باشد بالاخص در مورد معاطات پس معاملاتش صحیح است البته شخص تفویض کلّی به صبی نمی تواند بکند.

۲۲:۰۵ - دیگر از شرایط متعاقدين استفاده از لفظ است.

۲۴:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر لفظ بمنظور قصد معنا باشد که ارتباطی به شرط متعاقدين ندارد.

۲۴:۱۰ - مجرد استفاده لفظ در معنا اعم است و لفظی که بنحو حکایه و اخبار باشد یا انشاء که تفاوت اینست که دائماً مقوم اخبار همان جنبه ی حکایتی است که خود این تفهیم همان انشاء است و اگر جنبه ی حکایت نبود و قصد ثبوت خودش بود همان انشاء است.

۲۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند آنچه که از شروط متعاقدين است همان اراده ی معنا است که تملیک را اراده کنند و دیگر معانی از لفظ همان شرایط صیغه است که در جای خودش بیان شد.

۲۷:۵۰ - برخی می فرمایند که حتی معنای لفظ به اراده هم جزو شروط نیست چراکه عقدی صورت نمی گیرد.

۲۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که جنبه ی عقدیت عقد باید قوامش این باشد که طرفین اراده داشته باشند و این اراده جزو شروط متعاقدين است.

۰۲۸۵ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - الصیغه اللفظیة - (نوار ۲۰ - درس ۲) -

شب یکشنبه ۱۸ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۲/۱ ش

۰۰:۰۵ - بحث در شروط متعاقدين بود که یکی از آن شروط لفظ متعاقدين می باشد.

۰۲:۰۰ - قوام عقد به قصد است و مراد از قصد، قصد لفظ در مقابل لفظی که از نائم و غافل و ساهی صدور پیدا کند نیست و نه لفظ مقصودی که هیچ استعمالی نداشته باشد و نه مراد از لفظ، قصد استعمال استفهامی داشته باشد و نه لفظ استعمال اخباری است که بخواهد خبر دهد بلکه باید استعمال به قصد معنا باشد که انشاء جدی بکند در معنی و قاصد باشد تحقق عقدش را (ملکیت یا زوجیت یا ..)

۰۵:۴۵ - بنابراین منظور از لفظ همان قصد مدلول است به انشاء تحقق کند.

۰۶:۴۰ - می شود به آیه ی "تجارة عن تراض" تمسک کرد اگر شخصی که قصد معنی نکند عقدش فاسد خواهد بود.

۰۸:۵۰ - آنچه که از مشهور بیان می شود که ملکیت با آلیت لفظ بعت و اشتريت محقق می شود که اگر چنین است پس کسی که نمی داند این لفظ سببیت دارد از برای نفس امریه یا ندارد این لایعقل است مگر که انشاء جدی کند.

۱۱:۱۵ - اگر ملکیت یک امر حقیقی است لایعقل است که شخص نداند این بیع صحیح است یا فاسد بنابراین باید

باید مقدماتاً برای تحقق قصد، علم داشته باشد که عقدش در ملکیت مؤثر واقع می شود.

۱۲:۲۰ - در ملکیت های زوجیت و صلحیت و غیره از مقولات اعراض تسع نیستند که ماهیات موجوده داشته باشند و امور واقعیه ای که هم مقدمات وجود داشته باشند و هم اسباب وجود داشته باشند ولی برهانا مستحیل است که انسان بنا را بر عرضی بودن آنها بگذارد و این امور (ملکیت و زوجیت و صلحیت و ...) امور اعتباری اند و اعتبارات یا عقلی اند و یا شرعی که گاهی اعتبارات عقلایی با شرع مطابقت و گاهی مورد تایید شارع قرار نمی گیرند.

۱۵:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چون ملکیت و غیره از امور اعتباریه هستند می شود با جهل به فساد قصد تملیک مالکی را بنماید.

۱۷:۳۰ - بزرگان عنوان نموده اند که آیا معرفت مالکین لازم است یا خیر.

۱۸:۰۰ - متعاملین چه بایع چه مشتری باشند یا اصیل است یا وکیل است یا فضول است که در هر سه قسم، مشتری یا اصیل است یا وکیل است یا فضولی که ترکیب این حالات ۹ قسم می شود.

۱۹:۴۰ - و در تمام حالات چه مبیع امری شخصی و موجود در خارج باشد یا مبیع کلی و در ذمه باشد که جمیع حالات ۱۸ قسم می شود.

۲۰:۱۷ - در مواردی که متعاقد تعدد اعتباری داشته باشد و شخص واحد ایجاب و قبول را هم خودش انجام دهد قهراً بعضی از این حالات کم می شود.

۲۱:۴۰ - آیا در همه ی این اقسام تعیین دوطرف مالکین لازم می باشد یا اینکه قصد کند که وکیل است یا فضولی است یا اینکه اگر وکیل از دو نفر یا بیشتر نسبت به یک متاع باشد بدون اینکه تعیین موکل معینی را نماید یا اشیاء متعدده ای را برای مالکین متعدد قصد نماید بدون در نظر گرفتن شخص معین از برای متاع معین، به چه نحو خواهد شد.

۰۲۸۶ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الصيغة اللفظية - (نوار ۲۰ - درس ۳) -

شب دوشنبه ۱۹ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۲/۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۳۵ - برخی می فرمایند که در بیع مکره و بیع فضولی قصدی که در متعاملین معتبر است تحقق پیدا نمی کند چون قصد مدلول ندارد.

۰۲:۲۰ - پاسخی که می دهند اینست که دلیلی نداریم که بیشتر ازین در عقود معتبر باشد.

۰۲:۴۰ - پاسخ دیگر اینکه در بیع مکره قصد مدلول را دارد ولی طیب نفس ندارد لذا اگر بعدا اظهار رضایت شد آن بیع صحیح است و اگر باطل باشد پس عقدی درکار نبوده که پس از رضایت محقق باشد و اما در بیع فضولی قصد مدلول را کاملا دارد چراکه این بیع اسناد ندارد که پس از اجازه بیعشان صحیح می شود.

۰۷:۴۵ - بایع یا اصیل است یا وکیل است یا فضول است و مشتری هم یا اصیل است یا وکیل است یا فضولی است که ۹ حالت می شود.

۰۸:۳۰ - اگر هم مبیع معین باشد یا کلی باشد تعداد حالات تا ۲۷ حالت هم می شود.

۱۲:۴۰ - اگر به شخصی پولی بدهد که برای خودت نان بخر، این ثمن را در مقابل مبیع داده است و یا اینکه این متاع مرا ببر و برای خودت بفروش در این حالت مبیع و ثمن از برای یک شخص می شود.

۱۵:۳۰ - مبیع گاهی عین شخصیه خارجی است گاهی هم کلی است. در ماهیت عین معین خارجی شکی نیست ولی در مبیع کلی تا در ذمه قرار نگیرد ملکیت پیدا نمی کند.

۱۸:۱۵ - اگر مال را به معنای کلی بدون اضافه بدانیم مشکلی نیست چراکه بذل مالی نمی شود مگر اینکه اضافه به ذمه ای داشته باشد ولی اگر مال را به معنای ما یمیل الیه الطبع بدانیم در ملکیت کلی مشکل خواهیم داشت.

۲۰:۴۵ - مبیع کلی اگر به ذمه ای در نیاید نمی توان ملکیت کلی بر آن نمود.

۲۳:۰۵ - در عقود معاوضی جنبه ی شخصی ملاک نیست و عوضین رکن هستند و در عقودی که اشخاص در آن رکن هستند مانند وصایت و غیره حالات مختلف بیان می شود.

۲۵:۰۰ - متعاقدين يا دو شخص معين هستند و گاهی کلی است مثلاً وقف برای اهل علم و گاهی هم اشاره ی اجمالی به مالک می شود و چهارم اینکه شخص مردد است مانند نکاح زنی را که تزویج می کند بوکالت از زوجی که کدام یک هست و نمی شناسد در این قسم چهارم صحیح نیست.

۰۲۸۷ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین الطرفین - (نوار ۲۰ - درس ۴) -

شب سه شنبه ۲۰ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۳/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۵۰ - بیان مطلب پنجم که معامله گاهی با شخص معلوم و مشخص و موجود در خارج است و گاهی هم معامله بصورت کلی بیان می شود و گاهی هم بر کلی اما بقید وحده که کلی را در ضمن واحد قرار دهد مثلاً جئنی بکاتب واحد مقصود اینست که شخصی معین نیست و کلی کاتب باشد ولی یک نفر که آمد مصداق واحد می شود که البته در احکام وضعیه و احکام تکلیفیه متفاوت است.

۰۴:۲۵ - و گاهی هم معامله با شخص مشخص معلومی است اما او را نمی شناسد مثلاً ملک هذا لمن دخل السوق فی اول الصباح.

۰۷:۳۰ - و گاهی هم مبهم جمیع الجهات می باشد و مجهول است که مردد است در این صورت لا یعقل است که مردّد را شخص موجود معرفی کنیم.

۱۰:۱۵ - نمی توان حکم وضعی را بر مبهم و غیر متعین فی ذاته قرار داد.

۱۲:۵۰ - در مقوله ی اعتبار، گاهی شخصی را معین می کند و گاهی هم اعتبار مقوله عرضیه است و گاهی اعتبار مقوله ی اضافه است و قوام مقوله ی اضافه به شیئین است.

۱۷:۴۰ - مملوک بلامالک مستحیل است پس اعتبار هر یک مستلزم اعتبار دیگری است.

۱۸:۲۰ - فروش کلی مال صحیح نیست و باید اضافه داشته باشد تا قوام ملکیت داشته باشد در نتیجه در معامله باید ملک و مملوک مشخص باشند.

۱۹:۱۰ - برخی بزرگان دو چیز را لازم می دانند یکی تعیین مالکین مثلاً شخصی وکیل دو نفر است و شیئی واحدی را مثلاً خانه ای که زید می فروشد را برای دو نفر بخرد اگر تعیین نکنید این خانه را از طرف کدام یک از دو نفر خریداری نمودید این معامله باطل است و دومین چی لازم تمیز بایع از مشتری بشود مثلاً

دو موکل دارد و هر دو موکل متاعشون یک سنخ واحدی است مثلاً هر کدام مقداری گندم دارد و بگویند برایم بفروش و اگر بت هذه الحنطة کند تمییز بین بایع و مشتری نشده است و باطل است.

۲۷:۱۰ - بنابراین اگر اطلاق برای هر دو بود یعنی بت هذا بهذا صحیح است ولی بت هذا کفایت نمی کند.

۲۸:۰۱ - پس به حسب نیت باید تعیین کند تا جزم در معامله تحقق پیدا کند.

۰۲۸۸ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین المالکین - (نوار ۲۰ - درس ۵) -

شب چهارشنبه ۲۱ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۴/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بیان شد که دو چیز لازم است، اول: تعیین مالکین (بایع و مشتری) دوم: بایع از مشتری تمیز داده بشود.

۰۱:۰۵ - در مقام نیت و قصد که مقام ثبوت است باید انجام گیرد و در مقام اثبات بجهت اتمام حجت از برای طرف مقابل یا لفظاً تعیین می کند یا اطلاق انصراف بر آن باید داشته باشد.

۰۴:۰۰ - در مقام ثبوت چنانچه تعیین مالکین نشود و تمییز بایع از مشتری نشود سه مشکل ایجاد میشود:
اول: بقاء مملوک بلا مالک می شود.

دوم: عدم تحقق جزم بعوضین.

سوم: جنبه ی ابهام که خارج از ادله ی معامله می باشد.

چهارم: بین بایع و مشتری تمییز داده نشود.

۰۵:۴۵ - چند مثال می آوریم، نوع اول: بت هذا المتاع بعشرة دراهم بدون اینکه درهم ها را به کسی بدهد نوعی تملیک است بدون مالک پس مملوک بلا مالک است.

۰۷:۳۰ - مثال دوم: بت الحنطة بدراهمك العشرة بدون اینکه اضافه به شخصی دهد یعنی جزمی بعوضین ندارد و چون حنطه بدون اضافه به شخص مالیت ندارد پس قابلیت تملیک ندارد.

۰۸:۴۵ - مثال سوم: از چند نفر وکیل است می گوید بت لموكلی هذا بهذا بدون اینکه یکی از موکلین خود را اسم ببرد یا تعیین کند که اینجا ابهام وجود دارد.

۱۰:۰۵ - مثال چهارم: از دو نفر وکالت دارد بگوید بعت حنطه موکلی بحنطه موکلی که هر دو او را هم در بیع و هم در شراء موکل مطلق کرده باشند او را ولی در اینجا بایع از مشتری تمییز داده نشده است.

۱۱:۳۰ - مثال پنجم: بعت الحنطه فی ذمه زید بهذه الدراهم.

۱۴:۴۰ - در تمامی حالات منوط به تعیین و تعیین است.

۱۵:۳۰ - اما تعیین وجود دارد حتی اگر تعیین درکار نباشد.

۱۶:۲۰ - فی نفسه دارای تعیین دارد که المبیع للبایع و الثمن للمشتري و بعت هذا المتاع المعین الخارجی بهذه الدراهم العشرة.

۱۷:۳۰ - آیا واجب است تعیین لفظی یا انصراف اطلاق مالکین و لازم است که آیا واجب مطلق است یا اصلن واجب نیست.

۱۸:۵۰ - مثلاً بجهت تعیین بگوید بعت هذا المتاع عن قبل زید... و تصریح بخلاف کند آیا باطل می شود یا خیر؟

۲۰:۴۰ - حد وسط را در نظر بگیریم که نه باطل باشد و نه اظهار خلاف کند اینکه در صورتی مبیع خارجی باشد و ثمن هم عین خارجی باشد دیگر نیازی به نیت و اثبات در تعیین نیست.

۲۱:۳۰ - اگر چنانچه مبیع را کلی در ذمه زید قرار دهد نظیر این میشود که بگوید هذا المتاع المعین.

۰۲۸۹ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین المالکین - (نوار ۲۰ - درس ۶) -

شب شنبه ۲۴ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۷/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۵۰ - سه شرط در عقدی که مبهم نشود بیان شد که اول: تعیین مالکین ثبوتاً و اثباتاً.

۰۳:۰۰ - دوم: تمییز بایع از مشتری.

۰۴:۰۰ - سوم: تعیین عوضین.

۰۴:۴۰ - از آنجا که ملکیت بلامالک مستحیل است لذا تملیک بلامالک محقق نمی شود پس مشخص شدن مالکین لازم است.

۰۵:۱۵ - دلیل دیگر برای لزوم تعیین مالکین این است که باید جزم به خرید و فروش نسبت به شخصین یا وکیلشان صورت پذیرد و عقد مبهم بی اثرست.

۰۷:۱۵ - در مورد اول و دوم و سوم این گونه مثال می فرمایند که متاع و ثمنی که مشخص است و در خارج وجود دارد حتما مالک مشخصی دارد بنابراین می گوید بعتُ هذا المتاع المعین المشهور الخارجی بعشرة الدراهم المعین الموجود پس هم مالکین مشخص است و هم تمییز داده می شود بین بایع و مشتری و هم عوضین کاملاً معین و مشخص است.

۰۹:۳۰ - آیا در این موارد باز هم لازم است که ذکر شود عن نفسی یا عن موکلی یا بعت لک یا لموکلک چگونه خواهد بود.

۱۰:۲۰ - سه وجه دارد:

اول: لازم است تعیین کند چرا که محذور ابهام می آید.

دوم: لازم نیست چرا که البیع مبادله مال بمال و این امر تحقق پیدا کرده است.

۱۲:۳۵ - سوم: تفصیل داده شود به اینگونه که اگر مشخص است که بعت هذا المتاع بهذه الدراهم و سکوت کند صحیح است ولی اگر بگوید بعت هذا المتاع عن فلان مشکل ایجاد میشود چراکه تعیین طرف دوم لازم می آید.

۱۳:۴۰ - چهار مثال برای این موارد می آورند:

۱۴:۰۰ - مثال اول: اگر شخص بطور فضولی مال زید را به عمرو بفروشد و بعداً زید اجازه ندهد فائده ندارد.

۱۵:۳۰ - مثال دوم: مال خودش را به وکالت از دیگری بفروشد که وکالتاً عن زید بعتک هذا در اینجا بیع صحیح خواهد بود ولی قسمت وکالتش از زید لغو خواهد بود چراکه تصرف در مال که مال خودش است دست خودش بوده ولی در لفظ لغو بکار برده که مبطل معامله نیست.

۱۷:۵۵ - مثال سوم: بعت هذا المال (مال از برای زید بوده) وکالتاً عن عمرو که به وکالت از عمرو مال زید را بفروشد در اینجا چنانچه زید شخص را در بیع وکیل کرده بود پس مال زید را فروخته و عبارت وکالتاً عن عمرو لغو می باشد ولی اگر وکیلش نکرده بود فضولی می شود.

۱۹:۴۰ - مثال چهارم: اشتریت هذا لنفسی بدراهم فی ذمة زید، در اینجا اگر از زید وکالت نداشت، عبارت فی ذمة زید لغو است ولی اگر وکیل از زید بود که متاع را برای زید بخرد بمقتضای اشتریت لنفسی خودش مالک آن متاع می شود و بمقتضای دراهم فی ذمة زید بوکالت زید است و می دانیم دائماً اگر دو مقتضی

مزاحم هم قرار گیرند هر یک مانع از دیگری میشود پس هر دو ساقط می شوند و لایعقل است این معامله از برای هر دو نفرشان باشد.

۲۳:۰۲ - این احتمال هم در این مثال هست که در اشتریت لِنَفْسِی اعلام وکالت نشده است پس معامله عن وکالۀ عن زید تحقق پیدا نکرده و متاع را برای خودش خریده است.

۲۷:۵۰ - در وجه اول با اینکه شخص تعین نفس الامری دارد ولی در عین حال باید نیت هم بکند.

۲۶:۰۵ - در وجه دوم هر جا لِنَفْسِی نگفت باطل است.

۲۸:۱۰ - در وجه سوم تفصیل دادن است که نباید خلاف نفس الامری را ذکر کند.

۰۲۹۰ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین العوضین - (نوار ۲۰ - درس ۷) -

شب یکشنبه ۲۵ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۸/۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - عوضین گاهی وجود خارجی متعینی دارند و گاهی در ذمه ی شخصی متعین هستند در اینجا آیا تعیین مالکین لازم است که سه وجه وجود داشت که بیان شد.

۰۱:۵۰ - اما در حالتی که عوضین وجود خارجی نداشته باشند یا در ذمه ی شخص معین نباشد و تعین نداشته باشند در این حالت تعیین مالکین لازم می آید یعنی اگر بگوید بعث هذا الشیء بعشره دراهم (نگفته بعثک و اینکه دراهم را اضافه به شخصی نکند) صحیح نیست چون تعین مالکین به ذکر متعلق از برای بعث می باشد و یا عوضین تعین داشته باشد.

۰۳:۵۰ - اگر هم مردد یا نکره ذکر شود مثلاً بعث لاحدکما یا بعث عن احد موکلی و همچنین در کلی بگوید بعث الطعام در همه ی این موارد که تعینی نباشد بنابراین تملیک بلامالک می شود و معامله صحیح نمی باشد.

۰۷:۵۰ - چنانچه متعین شد چه در خارج و چه در ذمه وجوهی را بیان کرده بودیم اکنون تحلیل برخی بزرگان را بیان می کنیم.

۰۸:۴۵ - بیع عبارت است از مبادلۀ و معاوضه و میدانیم مقتضای معاوضه اینست که هر یک از عوضین وارد ملک دیگری شود (نوعی تبادل) که مبیع به ملک مشتری داخل شود و ثمن در ملک بایع داخل شود که

سابقا این تعابیر از بزرگان بیان شد بنابراین بایع و مشتری هر کدام اضافه ای دارند از برای ملکشان و این تبادل در طرفین این اضافه است.

۱۲:۴۰ - در تعریف بیع به اینکه بیع تملیک لامجان باشد که نظر مرحوم آقای میلانی هم برهانا همین بود که بیع مبادله مال بمال است و نه تبادل العوضین و نه تبادل مال بمال است و بیان شد در صیغه مفاعله استعمالش به اینست که این مبدء که صادر شد نیاز به طرف ثانی دارد.

۱۴:۳۰ - تمام زمام امر در بیع بدست بایع است که بایع از برای متاع خودش عوض و بدل قرار می دهد بنابراین در تعاریف لامجانا به این معناست که بدل داشته باشد.

۱۶:۵۰ - بنابراین عبارت اشتر بمالی لنفسک کاملاً صحیح است ولی اگر بگویند بیع متاعی بدراهم لنفسک صحیح نمی باشد.

۱۹:۰۰ - درجایی که عوضین متعین باشد که بگویند بعثُ هذا المتاع فی ذمت نفسی بدراهم فی ذمتک در اینجا تعین عوضین در خارج کفایت می کند از تعیین مالکین بنابراین در جایی که عوضین تعین دارد حاجتی به تعین مالکین نخواهد بود.

۲۰:۳۵ - در جایی که کلی باشد در عوضیتی کلی حاجت دارد که بذمه معین اضافه داشته باشد.

۲۲:۳۰ - پس می توان گفت که تعیین مالکین در معامله شرطیت ندارد بلکه در عوضیت شرط است.

۲۴:۰۵ - بعث عبداً بالف باطل است چون عبد و پول را به کسی اضافه نداده ولی اگر بگویند بعث عبداً عن قبل موکلی زید بالف من موکلی عمرو اینجا صحیح می آید.

۲۶:۱۰ - تملیک متعددی است پس نیار به طرف ثانی دارد برخی می فرمایند که کلی هم نیاز به اضافه دارد حتی اگر عوضین معین باشد پس مردّد مبهم برابر معدوم است و تملیک معدوم معنا ندارد.

۰۲۹۱ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین العوضین - (نوار ۲۰ - درس ۸) -

شب دوشنبه ۲۶ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۹/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۵ - در نیت معامله باید متعاقدين هر یک مالک را تعیین کنند.

۰۱:۲۰ - اگر عوضین متعین در خارج باشند، به متاع مشخص و دراهم موجود و یا دراهم معین در ذمه ی مشتری مشخص مثلاً در بیع نسبه بیان شد که سه وجه دارد:

۰۲:۴۰ - وجه اول: با اینکه عوضین معین و مشخص است ولی تعیین مالکین هم لازم و ضروری است.

۰۳:۱۰ - برخی بزرگان در مورد وجه اول این اشکال را می کنند که اگر شخص قصد معامله ی حقیقی را دارد قهرا هر یک از عوضین در ملک دیگری وارد می شود بنابراین نیازی به تعیین مالکین نخواهد بود.

۰۵:۴۰ - بر مبنای بزرگان، آیا معاوضه ی بین مالین در امور خارجیه بوده یا معاوضه بین مالین در ملکیت بوده است که نسبت به تعریف بیع از ایشان بیع معاوضه ی مالین در ملکیت است و از آنجا که ملکیت امری است اضافی و بدون اعتبار مالک طرف ثانی قوام نخواهد یافت بنابراین آن اشکال صحیح نمی باشد.

۱۱:۰۰ - بیان این عبارت در اشکالی که فرموده اند که بملازمه ی عقلی نیازی به تعیین مالکین نیست نمی تواند وارد باشد البته بنا به مبنای خودشان پس عبارت لاجأه بتعیین المالکین مشکل دارد.

۱۴:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنا به مبنای ما که البیع مبادله مال بمال بنحو التملیک است پس در وجه اول اگر بایع مشتری را معین نکرد بیع باطل است.

۱۵:۳۰ - برخی می فرمایند اگر مال خودش را که معین بود را لفظاً بوکالت از دیگری فروخت بیان شد که عبارت وکالت لغو بوده ولی در صحت معامله مشکل ایجاد نمی کند چرا که خودش مالک به تصرف در مال خودش بوده و به دیگری تملیک کرده است.

۱۸:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تحقق هر فعلی با قصد است از جمله در ملکیت و زوجیت و منفعت و غیره در معاملات با قصد و اراده است بنابراین اگر در این حالتی که لفظاً بگوید بعث هذا عن موکلی، اظهار قصدش در این معامله از ملک دیگری است در صورتی که مال خودش بوده است پس چگونه مال، از ملکیت نفسش خارج شود و به ملک مشتری وارد شود قهرا این معامله باطل است حتی اگر بگوییم آن عبارت وکالت، لغو بوده و بایع اجازه تصرف در ملک خودش را داشته است ولی چون نیت و قصد و اراده ای که اظهار می دارد چیز دیگری است نمی توان مساعدت کرد.

۰۲۹۲ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعيين العوضين - (نوار ۲۰ - درس ۹) -

شب سه شنبه ۲۷ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۰/۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۵ - مقتضای معامله اینست که هر یک از طرفین مال خودش را به دیگری تملیک می کند که چنانچه طرفین معامله حقیقه ای را قصد کرده اند شرط عقلی اینست که هر یک از طرفین مال خود را داخل ملک دیگری کند یعنی بایع متاع را و مشتری ثمن را.

۰۵:۱۰ - بیان شد که در صورت پذیرفتن تعریف بیع به اینکه البیع مبادله مال به مال باشد نمی تواند گفت عبارت لاحاجه لتعین المالکین در صورتی که ذکر شد صحیح نیست و اگر هم تعریف بیع را به اینصورت که البیع انشاء تملیک عین بعوض بدانیم دراین تعریف هم می دانیم که تملیک امری اضافی است و لایعقل است انشاء تملیک بدون طرف معین و مشخص.

۰۸:۱۵ - بنابراین باید تعیین مالکین باشد حتی اگر تعیین اجمالی مالکین مشخص شود.

۰۹:۰۰ - در وجه اول تعیین مالکین لازم است که در مقام ثبوت و اثبات لازم می آید.

۰۹:۲۰ - در وجه دوم که می فرمایند که اگر مال خودش را باسم وکالت از زید بفروشد بیان شد که برخی می فرمایند صحیح است و عبارت وکالتش لغو است و خللی به معامله وارد نمی کند.

۱۱:۰۵ - برخی دیگر از بزرگان در مورد این مثال که بعثت هذا وكالة عن زید را نوعی تناقض می دانند که قصد تحقق متناقضین لایعقل است و این معامله باطل است.

۱۲:۲۰ - نیت و قصد و اراده در معامله باید روشن و مشخص باشد و در وجه دوم که این مثال را زدیم دو جهت دارد یا از طرف خودش است این بیع یا از طرف دیگری که جمع متناقضین نمی شود. و جهت دوم هنگام داخل کردن طرف دوم معامله در ملک خودش به عنوان وکالت از دیگری دو قصد متناقض می شود.

۱۴:۱۰ - در اینجا دو مطلب است اول اینکه گاهی شخص با رفیق و دوستش معامله می کند و لفظاً و از روی ادعا اینگونه توریه می کند که منظور از بعثت هذا اینست که بعثت هذا عن مالک و در حقیقت مالکش خودش است و در لفظی که بکار می برد و می گوید وكالة عن زید بدون نیت و توریه باشد در این حالت معامله صحیح است. و دوم اینکه گاهی در نیتش هم بدون توریه قصد فروش از غیر می کند ولو خودش مالک است ولی خود را وکیل غیر می داند معامله کاملاً باطل است و حتی نمی شود گفت بیع فضولی است چون معنا نخواهد داشت خودش از خودش بیع فضولی کند.

۱۸:۱۵ - برخی هم می‌فرمایند که در مقام اثبات شاید بتوان گفت این عبارت نوعی قرینه باشد که وقتی شخص بگوید وکاله عن زید پس بشود استظهار تملیک کرد.

۰۲۹۳ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین العوضین - (نوار ۲۰ - درس ۱۰) - شب چهارشنبه ۲۸ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۲/۱۱ ش

۰۰:۴۰ - برخی بزرگان می‌فرمایند که تمامی جهات خریدار و فروشنده که از طرف چه کسی خرید می‌شود و به چه کسی فروش می‌شود و در مورد عوضین که متعین در خارج باشند که جهات را بیان کردیم و در جایی که تعیین لازم نباشد و اگر مال معینی که ملک خودش بود را از طرف شخص دیگری فروخت حالات مختلفی را بیان کردیم.

۰۳:۰۰ - برخی دیگر، بیع عن الغیر را لغو می‌دانستند و برخی معامله را باطل دانسته و برخی دو احتمال می‌دهند که عبارت عن غیره را بمعنای بیع ندانند و قرینه‌ای از برای مجاز کرده است.

۰۴:۴۰ - احتمال دوم: غیر را تنزیل کرده بمنزله‌ی خودش همینطور که در بیع فضولی بیان می‌شود وقتی که غاصب مال مردم را می‌فروشد مدعی است که مال خودش است بنابراین در اینجا که می‌گوید بعت هذا المال وکاله عن زید بفروشد در اینجا برخی به بطلان معامله حکم می‌دهند چرا که قصد تملیک از غیر کرده که مالک حقیقی نیست.

۰۷:۲۰ - در این حکم این اشکال می‌آید که در مورد غاصب چگونه است که بیع فضولی می‌کند با مال غیر و پس از رضایت مالک معامله صحیح می‌باشد.

۰۸:۱۵ - احتمالاً چون در غاصب مالک ادعایی معامله می‌کند ولی پس از اجازه‌ی مالک اصلی معامله صحیح است ولی در اینجا نه مالک ادعایی وجود خارجی دارد و مالک اصلی هم که خودش را کنار کشیده و تملیکی نمیکند و میگویند از دیگری فروختم.

۱۱:۲۰ - احتمال دوم اینست که شخص که می‌گوید بعت هذا المال عن غیری مقصودش اینست که مال خود را فروختم که ثمن وارد ملکم شود که در معامله رهن هم وقتی می‌گوید بفروش این متاع را که تو مالک شوی که مرتهن را وکیل میکند به تملیک بنابراین در معاوضه که باید داخل ملک مالکین شود از همانجا که خارج می‌شود لذا در این حالت مال خودش را شخص به اسم دیگری می‌فروشد لذا معامله را باطل می‌دانند چرا که تملیک بعوض نشده است.

۱۶:۰۵ - در جایی که عوض بجای معوض می آید اگر معوض، ملک بود که عوض جایش می آید و اگر معوض وقف بود که عوض وقف می شود یا در زکات هم همینطور است در اینجا ملاک مبادله مال بمال بنحو تملیک العوضین باید باشد.

۱۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ما فرق می گذاریم برای چگونگی داخل شدن کل من عوضین را که بجای مبیع بنشینند لذا در جایی که شخص بگوید اشتر بمالی طعاما لنفسک را صحیح می دانیم بر خلاف برخی بزرگان که باطل می دانند.

۱۸:۵۰ - اما در جایی که تملیک بعوض طوری باشد که ثمن جای مبیع ننشیند و جای دیگر برود مرحوم آقای میلانی آن معامله را باطل می دانند.

۱۹:۵۰ - بعضی از بزرگان می فرمایند اگر بگوید بعث هذا عن غیری، شخص این ادعا را دارد که این مال، مال غیر است بنابراین آنچه را که در بیع محقق می شود همین معاوضه عوضین است و ادعا لغوی بیش نیست و بر مبنای بزرگانی که تعیین مالکین را شرط بیع نمی دانند لذا عبارت للغیر خارج از مفاد بیع است و صدمه ای ببیع نمی زند.

۰۲۹۳ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین العوضین - (نوار ۲۰ - درس ۱۰)

- شب چهارشنبه ۲۸ ربیع الاول ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۰ - برخی بزرگان می فرمایند که تمامی جهات خریدار و فروشنده که از طرف چه کسی خرید می شود و به چه کسی فروش می شود و در مورد عوضین که متعین در خارج باشند که جهات را بیان کردیم و در جایی که تعیین لازم نباشد و اگر مال معینی که ملک خودش بود را از طرف شخص دیگری فروخت حالات مختلفی را بیان کردیم.

۰۳:۰۰ - برخی دیگر، بیع عن الغیر را لغو می دانستند و برخی معامله را باطل دانسته و برخی دو احتمال می دهند که عبارت عن غیره را بمعنای بیع ندانند و قرینه ای از برای مجاز کرده است.

۰۴:۴۰ - احتمال دوم: غیر را تنزیل کرده بمنزله ی خودش همینطور که در بیع فضولی بیان می شود وقتی که غاصب مال مردم را می فروشد مدعی است که مال خودش است بنابراین در اینجا که می گوید بعث هذا المال وكالة عن زید بفروشد در اینجا برخی به بطلان معامله حکم می دهند چرا که قصد تملیک از غیر کرده که مالک حقیقی نیست.

۰۷:۲۰ - در این حکم این اشکال می آید که در مورد غاصب چگونه است که بیع فضولی می کند با مال غیر و پس از رضایت مالک معامله صحیح می باشد.

۰۸:۱۵ - احتمالاً چون در غاصب مالک ادعایی معامله می کند ولی پس از اجازه ی مالک اصلی معامله صحیح است ولی در اینجا نه مالک ادعایی وجود خارجی دارد و مالک اصلی هم که خودش را کنار کشیده و تملیکی نمیکند و میگویند از دیگری فروختم.

۱۱:۲۰ - احتمال دوم اینست که شخص که می گوید بعت هذا المال عن غیری مقصودش اینست که مال خود را فروختم که ثمن وارد ملکم شود که در معامله رهن هم وقتی می گوید بفروش این متاع را که تو مالک شوی که مرتهن را وکیل میکند به تملیک بنابراین در معاوضه که باید داخل ملک مالکین شود از همانجا که خارج می شود لذا در این حالت مال خودش را شخص به اسم دیگری می فروشد لذا معامله را باطل می دانند چراکه تملیک بعوض نشده است.

۱۶:۰۵ - در جایی که عوض بجای معوض می آید اگر معوض، ملک بود که عوض جایش می آید و اگر معوض وقف بود که عوض وقف می شود یا در زکات هم همینطور است در اینجا ملاک مبادله مال بمال بنحو تملیک العوضین باید باشد.

۱۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ما فرق می گذاریم برای چگونگی داخل شدن کل من عوضین را که بجای مبیع بنشینند لذا در جایی که شخص بگوید اشتر بمالی طعاماً لنفسک را صحیح می دانیم بر خلاف برخی بزرگان که باطل می دانند.

۱۸:۵۰ - اما در جایی که تملیک بعوض طوری باشد که ثمن جای مبیع ننشیند و جای دیگر برود مرحوم آقای میلانی آن معامله را باطل می دانند.

۱۹:۵۰ - بعضی از بزرگان می فرمایند اگر بگوید بعت هذا عن غیری، شخص این ادعا را دارد که این مال، مال غیر است بنابراین آنچه را که در بیع محقق می شود همین معاوضه عوضین است و ادعا لغوی بیش نیست و بر مبنای بزرگانی که تعیین مالکین را شرط بیع نمی دانند لذا عبارت للغیر خارج از مفاد بیع است و صدمه ای ببیع نمی زند.

۰۲۹۴ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین العوضین - (نوار ۲۰ - درس ۱۱)

- شب شنبه ۲ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱۵/۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۴۰ - بیان خلاصه جلسات گذشته، بیان شد هر جا عوضین معین و مشخص نباشند (تعیین به این معناست که وجود خارجی داشته باشد یا در ذمه اش باشد) در اینجا وجوه مختلفی بیان شد.

۰۳:۲۰ - اما در جایی که عوضین در خارج وجود ندارد و در ذمه هم نباشد اگر بخواهیم معامله صحیح باشد باید مشخص شود به ذمه ی چه کسی می آید.

۰۵:۲۰ - لذا تعیین مالکین مقدمه ایست از برای تعیین عوضین.

۰۶:۱۵ - در مبحث ما آنچه بیان شد مربوط به این بود که بایع از طرف خودش یا وکیلش بیع می کرده و مشتری که قبول می کند بالاصاله یا بالوکاله بوده باشد ولی تعیین موجب در خصوص مشتری را مورد بحث قرار می دهیم.

۰۶:۵۰ - تعیین موجب برای مشتری دو احتمال برای شرطیت آن است که اول: محتمل باشد شرط باشد مگر در جایی که قرینه ی خارجی باشد که تعیین خصوص مشتری لازم نباشد.

۰۷:۳۰ - احتمال دوم: تعیین مشتری لازم نیست مگر در جایی که بدانیم که اراده ی خصوص شده است.

۰۷:۴۵ - از بیان این دو احتمال مشخص می شود که بزرگان در مقام تطابق نیستند بلکه همانطور که می فرمودند از جمله ی

از جمله ی شروط متعاقدين تطابق ایجاب و قبول است بطوری که اگر بایع بفروشد ولی مشتری از طرف دیگری قبول نکند اینگونه معامله صحیح نخواهد بود.

۰۸:۴۵ - می دانیم که معامله التزام و الزام است پس در این حالت معاهده ای که عبارتست از الزام و التزام هر دو طرفین باشد این امر محقق نمی شود.

۱۰:۰۵ - ولی ظاهر امر منظورشان در اینجا مقصودشان آن تطابق و الزام و التزام نیست بلکه مقصود این بزرگواران این نیست.

۱۳:۰۰ - در مقام ثبوت بیان شد که باید ایجاب و قبول با هم تطابق داشته باشند و باهم مرتبط باشند و از هم مجزا نباشند ولی در ما نحن فیه در مقام اثبات پس از اینکه شخص گفت بعثک آیا مشتری می تواند بگوید قبلت بغیری یا خیر.

۱۵:۱۰ - برخی دو احتمال در اینجا می دهند، اول: اینکه مشتری باید طبق گفته ی لفظی بایع، عمل کند مگر جایی که متعلق را مجازا گفته باشد و احتمال دوم: اگرچه مشتری نداند و حتی بر آن قائل نباشد کافی است که وارد معامله بشود و قبول معامله کند مگر اینکه بدلیلی خارجی خصوصیتی را مد نظر بایع لازم باشد.

۱۸:۳۰ - در پنج مورد نکاح و هبه و وقف و وکالت و وصیت خصوصیت لازم می آید.

۲۱:۵۰ - در مورد تملیک متعلق در ظاهر کلام که العقود تتبع القصود لذا باید بگوید قبلت لنفسی و نه اینکه بگوید قبلت لموکلای پس اگر بایع به شخص تملیک کند ولی مشتری به غیر موجب بطلان معامله است.

۲۳:۳۰ - در صورتی که مرادش از کاف خطاب، نه اینکه مرادش فروش به شخص مشتری است بلکه طبق روال معامله صیغه را از برای دریافت عوض گفته باشد و قصدشان از کاف خطاب همان ظهور معامله باشد و نه ظهور در تعیین شخصیت که ظهور ثانوی پیدا می شود و منظور از بعثت منظور فروشش در این معامله مخاطب به وجود کلی است بنابراین در این حالت مشتری اگر از طرف غیر قبول کند آن تطابق محفوظ خواهد ماند و معامله صحیح است ولی در مواردی که آن قرینه ی خارجی نبود مانند وهبتک و انکحتک و اوصیتک و اوقفتک و وکلتک در این موارد نمی تواند از طرف دیگری ظاهر لفظ را نادیده گرفت و معامله باطل می شود.

۲۸:۵۰ - این مسئله در مقام ثبوت و اثبات بیان شد و نیز بیان شد اگر مقصود بایع این باشد که عوضی در مقابل متاع بنشیند و قرینه ای به این معنی باشد، می تواند تطابق لفظی میان بایع و مشتری در مورد قبول از طرف غیر، نباشد ولی اگر قرینه ای نبود، معامله باطل است مانند پنج مورد: نکاح و وصیت و هبه و وقف و وکالت که مثلا نمی تواند وقتی بایع بگوید وهبتک پس مشتری بگوید قبلت وکاله عن زید چرا که بایع باید بگوید وهبت هذا لزید آنوقت مشتری اگر وکیل زید باشد بگوید قبلت عن زید.

۳۲:۰۰ - در جایی هم که مشکوک باشد به اینکه کاف تملیک کلی معامله است یا شخص بخصوصی است اگر قرینه ی خارجی وجود داشت می توان معامله کرد و گر نه نمی توان معامله را صحیح دانست مخصوصا در مورد پنج عقد معامله ای که ذکر شد.

۰۲۹۵ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین الطرفین - (نوار ۲۰ - درس ۱۲)

- شب یکشنبه ۳ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱۶/۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۵۰ - بحث در مورد موجب بود که باید مشتری را تعیین کند یا اینکه طرفین معامله تعیین کنند طرف مقابل را.

۰۳:۳۰ - در تعیینی که برخی بیان می کنند در مقام اثبات و دلالت است و نه تعیین بر حسب نیت و قصد باشد بنابراین در اینصورت احتمال می رود که لازم است موجب مشتری را تعیین کند.

۰۵:۵۰ - می دانیم که یکی از شروط عقد، تطابق بین ایجاب و قبول است تا اینکه معاهده بین طرفین صدق نماید لذا ایجاب برای یک شخص و قبول بوکالت از شخص دیگری ناهمگون می باشد.

۰۸:۵۰ - جهت اول: در مقام ثبوت شخصی که متصدی ایجاب است انشائی که میکند در مقام ایجاب است و مشخص باشد که به چه کسی تملیک می کند.

۰۹:۵۰ - قاعده کلی این است که در هر جایی که زائد بر عوضین باشد جنبه ی شخصیت دخالت پیدا می کند مثلاً در نسیه به هر کس نمی دهند و همچنین در سلم به هر کسی نمی دهند و نیز در زواج هر کسی را به زوجیت در نمی آورد و همچنین است در وکالت و وصیت چه در بیع و غیر بیع.

۱۳:۰۰ - در بیع هایی که جنبه ی شخصی شرطیت نداشته باشد مانند غالب بیع های نقدی که با هر رهگذری صورت می پذیرد و مشتری حاجت به جنس دارد و خصوصیت شخصی دخالت نداشته باشد تعیین کلی کافیست.

۱۶:۲۰ - پس در مقام ثبوتی هم موجب باید قابل را تعیین کند و هم قابل موجب را که اگر جنبه ی شخصی دخالت داشت موجب باید قصد و تعیین در خصوص مشتری کند ولی در جایی که شخصیت اشخاص دخالت نداشته باشد تعیین برای تطابق لازم نیست.

۱۹:۳۰ - جهت دوم: در مقام اثبات است که در هر جایی که خصوصیت اشخاص مدخلیت دارد و خصوصیات مختلف است باید هم موجب و هم قابل تعیین شخص را بنمایند که اگر اصالتاً است یا وکالتاً است مشخص باشد.

۲۲:۲۰ - در مقام اثبات که عبارت است از ظهور کلام جایی که خصوصیت اشخاص مدخلیت ندارد چه لزومی به خواستن دلیل است و نیازی به تعیین موجب و مشتری ندارد.

۲۴:۰۵ - جهت سوم: "کاف" خطاب در ظهور کلام نسبت به بیع و نکاح و غیره در ابتداء اشاره است به مخاطبی که وجود خارجی دارد و در مواردی که اختلاف در ایجاب و قبول است لازم است که بعتک یا زوجتک یا اوقتک یا وکلتک یا وصیتک مطابقت کند مگر اینکه در ایجاب تعیین کند که به وکیل فروختم.

۲۶:۳۵ - در استعمال کاف خطاب اگر خصوصیت اشخاص دخالت نداشته باشد به قرینه خارجیه شایعه متعارفه متداوله پس کاف خطاب ظهور ثانویه مجازیه دارد، استعمال کاف خطاب بدون تطابق صحیح خواهد بود.

۰۲۹۶ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین الطرفین - (نوار ۲۰ - درس ۱۳)

- شب دوشنبه ۴ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱۷/۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۱۵ - شش وجه را مورد بررسی قرار می دهیم، اول اینکه در مقام ثبوت که هر دو طرف باید قاصد باشند نسبت طرف دوم را بصورت تعیینی و بایستی هم موجب و هم قابل طرف مقابلش را تعیین نمایند مثلاً بایع به مشتری بیع کند ولی مشتری از طرف غیر قبول کند (بایع: بعثک هذا مشتری: قبلت وکالتا عن زید) لاجرم این معاهده محقق نشده است و باطل است و همچنین اگر قابل قبول کند از غیر بایع باز هم صحیح نمی باشد (بایع: بعثک هذا مشتری: قبولت عن غیرک یا عن موکلک) هر دو باطل است.

۰۵:۱۵ - جهت دوم: در مقام اثبات هم بر طبق مقام ثبوت، باید هر دو طرفین تعیین کنند تا تطابق صورت پذیرد.

۰۶:۳۰ - جهت سوم: در معاملات گاهی اصلاً خصوصیت اشخاص در قصد مدخلیت ندارد و فقط مبادله ی عوضین در میان است می توان تعیین کلی را قبول کرد.

۰۷:۵۰ - و گاهی هم در معاملات خصوصیت شخص در قصد و در معامله دخالت دارد که در پنج مورد نکاح و وکالت و وقف و هبه و وصایت کاملاً مشخص است باید تعیین موجب و قابل (بایع و مشتری) صورت پذیرد.

۱۲:۱۵ - جهت چهارم: در مورد کاف خطاب یک ظهور اولیه داریم و یک ظهور ثانویه که در جایی که خصوصیت اشخاص دخالت دارد باید به ظهور اولیه اش تطابق کرد و مخاطب باید در ظهور کلام تطبیق را رعایت کند ولی در جایی که خصوصیت اشخاص مدخلیت ندارد می توان کاف خطاب و تاء متکلم را نسبت به ظهور ثانوی اش در نظر بگیریم و استعمالش را از باب تعارف در معاملات بدانیم بنابراین مانعی ندارد.

۱۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این مورد متعارف فقط در مورد کاف خطاب بکار می رود و در تمامی دیگر موارد به هیچ وجه نمی توان از ظهور اولی در لفظ تعدی نمود و بایع تابع لفظ باشیم.

۲۱:۳۵ - جهت پنجم: اگر بایع نمی نداند که مشتری اصیل است یا وکیل است یا فضولی است، آیا می تواند به کاف خطاب معامله کند؟ البته بحث در جایی است که خصوصیت اشخاص مدخلیت داشته باشد در اینجا نمی تواند از کاف خطاب استفاده کند مثلاً بعت هذا لفلان یا وهبت هذا المال لفلان.

۲۳:۱۰ - باز در مورد عدم مدخلیت خصوصیت اشخاص نیز چنانچه مشتری شک کند که بایع، اصیل است یا وکیل است یا فضولی یا ولایتاً ایجاب می کند، نمی تواند در قبول، بایع را خطاب قرار دهد مگر اینکه از الف لام بیع که الف لام معرفه است را بکار ببرد مثلاً قبلتُ البیع یا قبلت الهبة که همان را که مقصود تو بود قبول کردم.

۲۸:۱۰ - چون احراز معاهده لازم است نمی تواند بیع با تشکیک در اصالت یا وکالت یا فضولی بودن بیع صورت پذیرد.

۲۸:۳۵ - جهت ششم: در بیع های متعارف که خصوصیت اشخاص مدخلیت ندارد و فقد در جهت مبادله است، چنانچه بایع بگوید بعثک هذا و مشتری بگوید قبلت و در حالی که مشتری وکیل شخص دیگری بوده است مشهور می فرمایند که مشتری ضامن پرداخت ثمن از ملک خود مشتری است.

۳۰:۳۰ - دلیل جهت ششم اینست که در معاملات متعارفه در مورد کاف خطاب تنزیل مخاطب به ظهور ثانویه داریم ولی در مورد تاء مخاطب از برای مشتری نسبت به بایع چنین امری وجود ندارد و گفتن قبلتُ معادل با ضمان پرداخت ثمن از سوی خود مشتری است که چون وکالتش را از برای شخص دیگر تعیین نکرده بود.

۳۰:۵۵ - برخی می فرمایند که در این مورد بیان لفظ قبول وکالتی لزوم ندارد تطابق در ظهور اولیه را نادیده گرفته و بدون قرینه ی قطعیه، ظهور ثانویه را در مورد تاء مخاطب هم جاری می دانند که این مبنی اشکال دارد.

۰۲۹۷ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - تعیین الطرفين - (نوار ۲۰ - درس ۱۴)

- شب سه شنبه ۵ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱۸/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۵ - برخی بین نکاح و بیع تفاوت می گذارند که در بیع با اینکه می داند شخص وکیل است می گوید بعثک هذا المتاع ولی در نکاح باید بگوید زوجت موکلک و نمی تواند بگوید زوجتک و اگر نداند وکیل است یا اصیل است که نمی تواند بگوید زوجتک.

۰۲:۲۰ - بنابراین در بیع عوضین رکن است و در نکاح طرفین پس تعیین موجب، بلحاظ رکنیت خواهد بود.

۰۳:۱۰ - اشکال این است که در نکاح دلیل به رکنیت زوجین آورده اند ولی در بیع دلیل بر تعیین عوضین نیآورده اند مخصوصا در وقف و هبه و وکالت و وصیت رکنیت طرفین ثابت است.

۰۴:۴۰ - پاسخ اینست که دائما انتفاع معلول به انتفاع علت است و چنانچه علت جنبه ی رکنیت بود لذا در بیع که جنبه ی رکنیت نیست ولی در نکاح این جنبه وجود دارد.

۰۶:۲۰ - بعضی دیگر تفاوت بین بیع و غیر بیع را به اینگونه می دانند که در بیع، رضایت موجب است به قبول مشتری و رضایت مشتری اصیل و وکیل صدق خواهد کرد ولی در نکاح رضایت شخص با وکالتش دوجیز مجزا است.

۰۸:۰۵ - اشکال به این تفاوت اینست که در بیع، رضایت به اشتراء نیست بلکه بعث بمعنای ملک است و تملیک است و مالک هم بوکیل گفته نمی شود، بلکه فرق اصلی میان بیع و غیر بیع اینست که در بیع، جنبه ی شخصیتی در میان نیست و غرض، مبادله بین عوضین است ولی در غیر بیع مانند نکاح، خصوصیت اشخاص مناطیت دارد.

۱۱:۳۰ - در فقه بیان می شود که مدعی کسی است که گفته ی او مخالف ظهور باشد، در مورد ک معنا که الفاظی که معانی حقیقه دارند و اف خطاب موجب وقتی مشتری بگوید من اصیل نبودم بلکه وکیل بودم اینجا مخالف کاف خطاب نشده است چون علم به وکالت مشتری داشته است.

۱۲:۴۵ - اشکال اینست که اگر کاف خطاب ظهور به تعین نداشته باشد و بعنوان مخاطب بالاعم است چه تعیینی چه تنزیلی چه اصالة و چه وکالتا باشد باید گفت وقتی مشتری فقط بگوید قبلت و نگوید قبلت عن موکلی دقیقا مخالف ظاهر کاف خطاب است.

۱۴:۴۰ - در مورد نکاح حتی با وجود قرینه قطعیه هم نمی توان به زوجتک کفایت کرد و باید قید کند زوجت موکلك.

۱۶:۵۰ - دائما استعمال الفاظ باید بر طبق محاورات بکار رود به این معنا که اگر هم قرار به استعمال مجازی است باید در محاورات مجارا استعمال بشود اما همین کاف خطاب که در بیع جنبه ی مجازی آن استعمال می شد در مورد نکاح و هبه و وکالت و وصیت و وقف نمی توان از معنای مجاری آن استفاده کرد.

۱۹:۰۲ - موجب و قابل باید قصد تحقق مدلول را داشته باشند، و داشتن اختیار در اینجا به معنای مقابل جبر نیست بلکه مراد اینست که قصد مدلول عقد را به طیب و میل و رغبت خودشان قصد کنند بنابراین هنگام انشاء عقد استدلال می شود به آیه ی شریفه ی "الا ان تكون تجارة عن تراض".

۲۱:۱۰ - از این آیه انحصار جوار تصرف در تجارت صحیح و رضایت طرفین است بنابراین اگر اکراه باشد پس تراض نیست پس اجازه تصرف نیست.

۲۱:۵۰ - در مورد روایت شریفه "لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبة نفسه" بدون رضایت تصرف در مال غیر، حلیت ندارد.

۲۳:۰۰ - اگر چه "لا يحل" نهی تحریمی است و می دانیم که حرمت در معاملات دال بر فساد معامله نمی شود ولی در اصول بیان شد که اگر نهی، مربوط به مسبب شد پس نمیتوان در مال او تصرف کرد بنابراین ملکیت با عدم تصرف جمع نقیضین است پس معامله فاسد خواهد شد.

۲۴:۳۰ - و نیز استدلال به روایت شریفه "رفع عن امتی تسع" می کنند که با اینکه رفع، رفع المواخذه است ولی در بیع مکره، در نافذ نبودن سبب اکراهی مراد از مواخذه یک معنای اعمی است از جنبه ی عقابی و جنبه ی تأثیری خواهد بود.

۰۲۹۸ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - الاختیار - (نوار ۲۰ - درس ۱۵) - شب

چهارشنبه ۶ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۲/۱۹ ش

۰۰:۵۰ - در مورد معنی اختیار که مثلاً کسی خودش به داخل آب برود یا او را به آب بیاندازند و تطهیر شود در مبحث ما مراد این معنای از اختیار نیست که بمعنای اراده باشد که در مقابل جبر است بلکه اختیار در معامله به معنای خواستن و میل و رغبت است که در مقابل کراهت و اکراه است.

۰۲:۴۵ - استدلال بزرگان در مورد اختیار در معامله به آیه شریفه "تجارة عن تراض" است بنابراین در بیع اکراهی تراضی نیست.

۰۳:۳۵ - استدلال دیگر روایت شریفه "لا يحل مال امرء مسلم الا بطيب نفسه" که در معامله اکراهی با طیب نفس نبوده پس حلیت ندارد پس معامله باطل خواهد بود.

۰۵:۲۰ - استدلال سوم به حدیث رفع است که "رفع عن امتی تسع" که این رفع تشریعی است و رفع تشریعی موضوع به رفع حکمش می باشد پس ارتفاع موضوع در عالم تشریع به ارتفاع حکمش می باشد.

۰۶:۴۰ - می دانیم که رفع، در موارد ثابت شده است که مرتفع مس شود حال اینکه ثبوت و اثبات چگونه بوده است که بواسطه ی عمومات و اطلاقات شده بود که همان آیه ی شریف "احلّ الله البيع" بوده است.

۰۸:۳۰ - برخی می فرمایند که چون معصوم علیه السلام به حدیث رفع استدلال می فرمایند در مواردی که اکراه در کار بوده است بنابراین به قرینه ی استشهاد معصوم علیه السلام که قسمی که شخص خورده است تاثیر نمی کند و به حدیث رفع استدلال می فرمایند ما نیز در ما نحن فیه به همین استدلال می نماییم.

۱۰:۲۰ - در مورد ادّله ای که برای بطلان بیع مکره بیان شد کمی بحث می نماییم.

۱۱:۰۵ - در مقدمه باید گفت اخبار و انشاء عبارت است از استعمال لفظ در معنا یعنی آن معنی را وجود لفظی می دهد و بظهور در می آورد که این امر گاهی بصورت عنوان اصلی و گاهی بصورت استعمال عرفی است.

۱۵:۱۰ - تقسیم اول: گاهی می گوید بعث و گاهی می گوید بعث فی الامس که خبر میدهد در اینجا لفظ واحد بوده است ولی یکی انشاء عقد بوده و دیگری در مقام خبر است.

۱۶:۵۰ - تقسیم دوم: گاهی هم لفظ از نظر نیت حقیقی و یا بدون نیت و موهومی بیان می شود.

۱۷:۴۵ - تقسیم سوم: و گاهی هم در انشاء و اخبار حقیقی با رغبت و رضایت باطنی شخص است و گاهی این اخبار یا انشاء با اکراه است مانند تهدید است مثلاً یعنی هذا المتاع و الا اخذته منك قهراً یا اینکه یعنی هذا و الا ضربتك لذه شخص می گوید بعثك هذا و از روی اکراه است.

۱۹:۴۵ - اکراه گاهی در مورد نفس شیئی است که شخص را تهدید به ترک نفس معامله می کند که بلا اشکال این بیع اکراهی است و گاهی شخص بیعی را از روی اکراه انجام میدهد که بتواند مالی را که به آن نیاز مبرم دارد می فروشد مثلاً شخص کتابش را که به آن نیاز دارد و رغبت و رضایت هم ندارد می فروشد تا بتواند طعامی تهیه کند این هم اکراه به حساب می آید ولی این بیع مکروه با اختیار و نیت شخص خودش انجام شده است و کسی او را مجبور به این بیع نکرده است.

۲۵:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر معنای آیه ی شریفه و روایت شریفه معنای رضایت و طیب نفس باطنی و طبیعی باشد و رضایت را به معنای نداشتن هر گونه اکراه و مکروه بدانیم که تمامی حالات معامله باطل خواهد بود ولی اگر به معنای رضای عقلایی باشد بعض از بیع مکروه صحیح می باشد.

۰۲۹۹ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - الاختیار - (نوار ۲۰ - درس ۱۶) - شب

شنبه ۹ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲۲/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - بحث در اشتراط اختیار در بیع می باشد.

۰۰:۴۵ - اینکه مراد از اختیار همان میل و رغبت است.

۰۱:۰۵ - استدلال بزرگان به آیه ی شریف "تجارة عن تراض" است و به حدیث شریفه "لا یجل مال امرئ

الا بطیبة نفسه" و حدیث "رفع ما استکره علیه".

۰۲:۱۵ - و استدلال به روایات نافذ نبودن صلاة مکره.

۰۲:۵۵ - برخی می فرمایند که استدلال به "تجارة عن تراض" و "طیب نفس" اگر مراد به میل و رغبت

طبیعی انسان باشد که تجارت صحیح را منحصر به میل و رغبت طبیعی می دانند لذا هر بیعی که بدون میل شخص انجام شود باطل می دانند مثلاً منزلش را بخاطر بدهی می فروشد یا بجهت سد جوع از لباس یا کتابی که از فروختنش ناراضی است می رود و می فروشد.

۰۶:۵۰ - پاسخ اینست که مراد از رضایت به معنای طیب نفس عقلایی است لذا گره موجب بطلان بیع

نمی شود و آنچه موجب بطلان است اکراه است به این معنا که شخصی را مجبور به بیع می کند.

۱۱:۱۰ - در مورد "رفع ما استکره علیه" که در شرع بیع اکراهی وجود ندارد در مورد گره میتوان گفت

که رفع، رفع تشریعی است.

۱۲:۳۵ - پاسخ اینست که دائماً هر فعلی که صادر می شود علت غایی دارد پس فائده ای که مترتب بر

شیء است موجب انجام عمل می شود حال چه با رغبت طبیعی باشد یا میل عقلایی باشد.

۱۶:۱۰ - رضایت در تجارت به معنای خود تجارت باید باشد و این زمانی است که فائده ی تجارت حاصل

شود.

۱۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند لذا استدلال به آیه ی شریفه و هم به طیب نفس بسیار درست

است.

۱۸:۱۵ - بنابراین به بیع مکره تجارة عن تراض گفته نمی شود و یا با تهدید هم نمی تواند عن تراض باشد.

۲۰:۰۵ - در مورد روایاتی که در مورد طلاق مکره است صحیح نیست که در مورد بیع هم استدلال شود.

۲۰:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "سألته عن طلاق المكره و عتقه و قال عليه السلام ليس طلاقه بطلاق و لا عتقه بعثت".

۲۱:۱۵ - ادامه روایت: "فقلت أني رجل تاجر امر بالعشار و معي مال قال عليه السلام غيبه ماستطعت و ضعه مواضعه فقلت و ان حلفني بالطلاق و العتاق و قال عليه السلام احلف له. ثم اخذ تمره فحفر بها من زبد كان قدأمه و قال ما ابالي حلفت لهم بالطلاق و العتاق او آكلها".

۲۲:۲۰ - از امام صادق علیه السلام: "لا يجوز الطلاق في استكراه و إنما الطلاق ما ارید به الطلاق من غير استكراه".

۲۲:۴۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "لو ان رجلا مسلما مرّ بقوم ليسوا بسلطان فقهره حتى يتخوف على نفسه ان يعتق او يطلق ففعل فلم يكن عليه شيء".

۰۳۰۰ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - الاختيار - (نوار ۲۰ - درس ۱۷) - شب

یکشنبه ۱۰ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲۳/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - بحث در بطلان بيع مكره است كه بيع بايد با طيب نفس طرفين صورت پذيرد و اينكه اختيار شرط است.

۰۴:۱۵ - فقهاء عنوان می کنند كه بيع مكره نافذ نيست حتى با توريه كردن زيرا لفظ بدون نيت كرده است.

۰۶:۳۰ - بعض بزرگان می فرمايند اگر كسی را اكراه كنند به اينكه بيع كند آن قصد مدلول را خواهد داشت چرا كه قصد بيع كرده ولی از روی اكراه.

۰۷:۵۰ - با تعريف اختيار كه اختيار همان قصد انجام و تحقق مضمون عقد در خارج است بنابراین نداشتن طيب نفس مراد به اين است كه اين طيب نفس آيا به داشتن قصد تحقق نتيجه ی عقد در خارج است يا خير.

۱۰:۴۰ - برخی نیز می فرمايند اگر شخص بداند طيب نفس يکی از شرايط بيع است و از روی اكراه بيع انجام دهد آن بيع صحيح نيست.

۱۵:۲۰ - برخی دیگر معتقدند كه در بيع مكره عدم قصد وقوع مضمون عقد در خارج يعنی ظهور حالش كه كاشف باشد شخص طيب نفس دارد، البته اين برداشت صحيح نيست.

۱۶:۴۰ - برخی بزرگان می فرمایند هنگامی که لفظ بیع ظهور داشته باشد و معنای حقیقی بیع موثر بودن آن در ملکیت باشد بنابراین تمسک به اطلاق "احل الله البیع" جایی ندارد چرا که هر شرطی را که احتمال مانعیت آن را کردیم پس از احراز صحت بیع است و شک به صحیح بودن بیع بکنیم یا نکنیم جایی ندارد بلکه در احل البیع پس از احراز بیع است.

۱۹:۳۰ - برخی دیگر می فرمایند که چون مخاطب شارع با عرف است پس منظور از احل البیع همان اطلاق مقامی است که منظور همان بیع عرفی عقلایی است.

۲۰:۱۰ - اگر ملکیت یک امر نفس الامری باشد این بیانات در اطلاق مقامی صحیح است.

۲۱:۳۰ - هنگامی که می فرمایند در بیع مکره قصد وقوع مضمون بیع را در خارج ندارد یعنی تجارت بمعنای تجارت واقعی را قاصد نبوده است.

۲۳:۱۰ - اما ملکیت یک امر نفس الامری نیست بلکه ملکیت یک امر اعتباری است لذا با بیان عقد بیع آن اعتبار ملکیت را بوجود می آورد بنابراین نظر عرف عقلایی و شرع هر دو اعتباری است که به ملکیت می دهند.

۲۵:۴۵ - هنگامی که شخص عاقل بیع می کند گاهی شارع اعتبار می کند و گاهی اعتبار نمی کند بنابراین در بیع مکره، اینکه بگوییم شخص، قصد وقوع مضمون اثر بیع را در خارج ندارد معنا نخواهد داشت چرا که معنای حقیقی بیع موثر بودن در ملکیت است و ملکیت امری است اعتباری و اثر خارجی بجز همان تملیک را نخواهد داشت.

۰۳۰۱ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱) - شب

دوشنبه ۱۱ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲۴/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۵۰ - بزرگان می فرمایند که عقد مکره چون قاصد لفظ بدون مدلول است و صرف تکلم باشد لغو است و بیعی تحقق پیدا نکرده است.

۰۲:۳۰ - دلیل در مکره و فضولی اینست که قاصد لفظ هستند دون المدلول در صورتی که در فضولی قصد بیع می کند تا بعدا اجازه بگیرد.

۰۳:۴۰ - این قیاس بین فضولی و مکره باید مراد این باشد که هم قصد و انشاء بیع کرده است ولی این انشاء را آلت ملکیت نفس الامری نمی دانند.

۰۴:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نظر ما در مورد ملکیت اینست که ملکیت امر اعتباری است.

۰۵:۱۰ - در اکراه چهار شرط دارد، اول: حامل علیه باشد (مکره وجود داشته باشد) دوم: اکراه باشد و نه کُره (تهدید کند). سوم: (ترساندن و تهدید از غیر از مکره به او باشد) چهارم: برای شخص مضر باشد و نه مجرد عدم نفع.

۰۶:۳۰ - مراد از حامل همان حاملی است که حکومت شرعی نداشته باشد و گرنه در مورد شخص ورشکسته که شارع او را وادار به فروش می کند تا به غرماء بدهد و هر جا که حاکم شرع با ولایت شرعیه اش شخص را وادار به فروش میکند.

۰۸:۳۰ - آیا حامل باید وجود واقعی داشته باشد یا نه مثلاً شخصی باشد که فردی به دروغ می گوید امیر او را تهدید به فروش کرده است در صورتی که دروغ بوده و وجود خارجی نداشته است.

۱۰:۳۰ - اگر مناط در استدلال "تجاره عن تراض" و "لایحل مال امراء" باشد در این حاملی که اکراه واقعی در بین نیست نمی توان از این دو استدلال استفاده کرد.

۱۲:۱۵ - در شرط دوم که حامل باشد ولی با اکراه باشد و نه کُره شخص.

۱۲:۴۵ - همانا حقیقت اکراه یعنی حاملی از برای کراهت وجود داشته باشد و وجود آن حامل باید موجب تهدید شخص شده باشد.

۱۶:۴۰ - اگر مناط استدلال به "تجاره عن تراض" باشد در حالت سوم که تهدید خارجی وجود دارد باز هم رضایت در اینجا چون مکره او را تهدید از سوی خودش نمی کند چگونه است.

۱۸:۱۵ - در قید سوم که آن صدمه ای که از آن ترسانده شده است باید خوف عقلایی باشد.

۱۹:۱۵ - قید چهارم که برای شخص مضر هم باشد که اگر این بیع را نکنی رفاقتش بهم میخورد هم حامل هست هم ایعاد هست و هم صدمه عقلایی ولی مضر نیست.

۲۱:۱۵ - برخی بزرگان شرط پنجمی هم آورده اند که باید آنچه را که ایعاد میکند در دایره حقیقت باشد.

۲۳:۵۰ - چون مطالبه دین و قصاص و غیره ثبوت اقتضایی دارد لذا ترک بیع نمی تواند موجب لغو آن حق ها شود.

۲۵:۳۰ - آیا در موضوع اکراه یا در حکم اکراه که موجب بطلان است با توریه کردن خلاص می شود یا

خیر.

۰۳۰۲ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۲) - شب

سه شنبه ۱۲ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲۵/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در فساد بیع مکره است که بیع اکراهی در صورتی فاسد است که شخص نتواند به طریقی از اکراه تخلص پیدا کند یا نتواند توریه بکند.

۰۱:۴۰ - در توریه به این صورت است که مثلاً می گوید: بعت المكاتب اراده کند به کتاب دیگر یا اینکه بعت را بگوید به قصد اخبار و نه قصد انشاء.

۰۳:۰۰ - پس برای فرار از بیع اکراه می تواند دو کار انجام شود اول اینکه زیر بار بیع اکراه نرود دوم اینکه توریه کند بنابراین وقتی بیع اکراهی باطل است که عاجز از تخلص یا توریه باشند مثلاً از شدت ترش و وحشت نتواند از بیع اکراهی خلاص شود یا فکرش را از برای توریه منسجم کند.

۰۴:۰۰ - معنای توریه اینست که کتمان در ظاهر امر کند و نیتش معنای دیگر داشته باشد.

۰۵:۴۰ - بزرگان پنج مطلب را در این باره می فرمایند که بیان می کنیم.

۰۸:۰۰ - مطلب اول: از عموم اخبار و مشهور و اجماع که بیع مکره باطل است اشاره به تمکن توریه نشده است پس اگر شخص در اکراه قرار گرفت قسم دروغ بخورد و برخی از بزرگان نه تنها توریه را بیان نمی کنند بلکه جایز نمی دانند.

۱۰:۴۵ - اما در حدیث ایمان آوردن عمار یاسر که والدینش توریه نکردند و کشته شدند ولی عمار توریه کرد و از شخص پیامبر در ظاهر براءت جست و آزاد گشت.

۱۲:۴۵ - مطلب دوم: بعضی بزرگان می فرمایند که در بطلان بیع اکراهی شکی نیست حتی بوسیله ی توریه هم بیع صحیح نخواهد بود چراکه عنوان اکراه صادق است و امکان توریه نیست.

۱۳:۴۰ - از امام صادق علیه السلام: "لا یمین فی غضب و لا فی قطیعة رحم و لا فی جبر و لا فی اکراه قال قلت اصلحك الله فما الفرق بین الجبر و الاکراه؟ قال علیه السلام: الجبر من السلطان و یكون الاکراه من الزوجة و الام و الاب و لیس بذلک شیئ".

۱۶:۱۵ - مطلب دیگر: در بیع اکراهی اگر بوسیله ی دیگر بتواند بیع کند یا با شفاعتی یا انجام خدمتی از بیع اکراهی خلاصی یابد ولی بیع اکراهی را انجام داد، این بیع باطل است.

۱۹:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنابراین اگر بشود با وسیله ای تخلص از بیع مکره پیدا کرد پس با توریه می شود از آن خلاصی یافت.

۲۰:۰۵ - برخی بزرگان، میان توریه و تمکن تخلص به شیء دیگر از بیع مکره تفاوت می گذارند بواسطه ی عموم اخبار و اطلاعات و روایات.

۲۱:۳۰ - تفاوت در اینست که در مورد امکان تخلص بوسیله ی دیگر موضوع بیع اکراهی نمی شود ولی در توریه بیع اکراهی خواهد بود.

۲۲:۴۰ - مطلب دیگر اینکه شرط بطلان، همان اعتقاد مکره به انجام آن بیع است بنابراین شخصی که مجبور شده است یا باید بیع حقیقی کند یا بیع صوری با توریه انجام دهد.

۰۳:۰۳ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۳) - شب

چهارشنبه ۱۳ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲۶/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - بیع مکره وقتی باطل است که متمکن نباشد که از اکراه تخلص پیدا کند و از خود دفع محذور کند که شفیع بیاورد یا پیشنهاد عمل دیگری بجای آن بیع انجام دهد یا اگر نتواند خلاص شود توریه کند.

۰۱:۵۵ - آیا بطلان بیع مکره متوقف است به عدم تمکن تخلص یا توریه یا اینکه بیع مکره مطلقا باطل است.

۰۲:۴۰ - تجارت عبارت است از انشاء بیع و قصد تملیک به طرف مقابل را داشته باشد و گر نه انشاء بدون قصد تملیک صورت تجارت است و معامله انجام نشده است.

۰۳:۳۰ - انشاء دائما خفیف المؤونه است و به این معنی که بسیاری از اوامر و تمنیات و اخبار در مقام استعمال لفظ است و انشاء حقیقی همان معنا و قصد حقیقی است که در لفظ نمایان می شود.

۰۶:۴۰ - اکراه در چه چیز تحقق پیدا میکند، گاهی اکراه نسبت به فعل شخص که در خارج وجود دارد می باشد و در امور باطنیه اکراه معنا ندارد مثلا کسی را اکراه کنند که فلان خیال را بکند یا در درونش شاد باشد.

۰۸:۳۰ - لایعقل است بگوئیم قصد تملیک که امری باطنی است با اکراه بوده است بلکه آن مقداری که اکراه بوده انشاء به لفظ بوده است بنابراین استعمال لفظ در معنا و انشاء ظاهری بیع می تواند اکراهی باشد و نه قصد تملیک باطنی.

۱۰:۴۰ - بیان شد که آنچه که شرط رضایت در معامله است اعم است از رضای طبیعی باشد و باید رضای عقلایی باشد بنابراین اگر شخص بر اثر ضیق مالی مجبور به فروش مایحتاجش باشد ولی این معامله اش عقلانی است چرا که گره ملاک نیست و اکراه شرط است.

۱۲:۵۰ - در بیع مکره آن مقداری که در معرض اکراه قرار میگیرد همان انشاء لفظی بیع است و نه اینکه قصد باطنی تملیک هم می تواند اکراه قرار گیرد.

۱۳:۵۵ - چه معنای قصد تملیک عبارت باشد از اعتبار ملکیت است یا اینکه قصد ایجاد ملکیت نفس المری باشد فرقی نمی کند.

۱۲:۲۰ - اگر شخص استعمال لفظ و انشاء لفظی در بیع مکره کرده بلا اشکال واقع تجارت در آن جاری نشده است و این صورت تجارت بوده است و نه حقیقت تجارت بنابراین اگر شخص بدون قصد تملیک معامله ای ظاهری انجام دهد این معامله صوری است.

۱۷:۵۰ - در صورت داشتن یا نداشتن تمکن از تخلص از امری خارجی یا تمکن از توره در صورتی که شخص قصد تملیک در بیع مکره را ندارد معنا نخواهد داشت چرا که اعتبار قصد تملیکی در کار نیست.

۲۰:۲۵ - بنابراین توره و دیگر راه های تخلص از بیع مکره ارتباطی به همان عدم قصد تملیک شخصی که تحت اکراه قرار گرفته است، ندارد.

۲۲:۱۰ - اشکال اینکه در صورتی که انشاء بیع کرد بدون قصد تملیک و بعدا اکراه از بین رفت و راضی شد چگونه این بیع نافذ می باشد.

۲۳:۰۵ - پاسخ اینست که نقل و انتقال در بیع یک امر استمراری است بنابراین رضای بعدی دخالت دارد در امر نقل و انتقال.

۲۴:۲۰ - دو امری که در بیع لازم بود یکی انشاء بیع است و امر دوم قصد تملیک است لذا در بیع مکره امر اول انجام شده ولی امر دوم متوقف بوده است که با رضایت متاخر، امر دوم صورت می پذیرد.

۲۵:۳۵ - بیع اکراهی چگونه با رضایت بعدی اثر میکند بنا بر حدیث رفع است که للامتنان می باشد.

۰۳۰۴ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۴) - شب

شنبه ۱۶ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲۹/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - بحث در مورد بیع مکره است و اینکه بیع مکره نافذ نیست و آیا تمکن از توره به اینصورت که لفظ عقد را به نیت توره بگوید این بیع، بیع مکره نباشد.

۰۱:۴۰ - و آیا امکان تخلص از این بیع مکره مثلاً با آوردن شفیع باشد ولی بیع مکره را انجام دهد چطور؟

۰۲:۲۰ - چون بیع بمعنای انشاء تملیک است به قصد تملیک و چون قصد تملیک امری باطنی است معنا ندارد که امر باطنی از روی اکراه باشد بنابراین چه متمکن باشد از فرار یا متمکن از توره باشد یا نباشد در قصد تملیک اکراهی در کار نیست و فقط در انشاء ظاهری بیع مورد اکراه قرار میگیرد.

۰۵:۱۰ - اگر شخص در ظاهر انشاء بیع کند بدون قصد باطنی تملیک پس بیع نکرده است و باطل است.

۰۷:۴۰ - در جایی که اکراه و تهدید موجب ترس شده بود و شخص نتوانست توره کند یا خود را خلاص کند و واقعا بیع کرد و قصد تملیک هم کرد چطور؟

۰۸:۵۰ - در بیع اثر باید همزمان با انشاء بیع و قصد تملیک صورت پذیرد که "تجاره عن تراض" مرکب هستند و فقط در این حالت، بیع، اثر می کند بنابراین اگر قصد تملیک را در بیع مکره کرد و انشاء بیع هم کرد، با اینکه قصد تملیک باطنی اش واقعی بوده ولی انشاء بیعش که از روی اکراه بوده است پس آنچه را از شخص صادر شده است با اکراه بوده است پس این تجارتش عن تراض نبوده است.

۱۲:۰۵ - در مورد اکراه به فروش متاع در بیع مکره و توانایی امکان تخلص ازین بیع، اگر با این امکان، شخص بیع را انجام دهد آیا بیع مکره علیه است یا خیر؟ چون برخی بزرگان تفاوت قائلند بین امکان تخلص در محرمات و امکان تخلص در معاملات.

۱۴:۱۰ - اکراه در محرمات مثلاً او را مجبور به شرب خمر کنند، اگر امکان تخلص مانند وانمود کردن بخوردن خمر ولی توانایی دور ریختن آن را داشته باشد یا اکراه در معاملات مثلاً اکراه کردن به فروختن خانه اش در صورتی که نفرشی به تو صدمه میزنیم ولی شخص میداند اگر از خانه بیرون رود مردم به او کمک میکنند.

۱۹:۰۰ - بیع حقیقی را نکردن به اینست که قصد تملیک نداشته باشد و به قصد تملیک نداشتن تخلص از محذور اکراه پیدا می شود چه امکان تخلص یا توره داشته باشد یا نداشته باشد.

۲۱:۳۰ - پس دو گونه تخلص داریم اول: موضوع اکراه از بین رود و دوم: اثرش از بین رود.

۲۲:۲۰ - در مورد تخلص بگونه اول، اکراه محفوظ است.

۲۲:۵۰ - در تخلص بگونه دوم که موضوع اکراه وجود دارد ولی امکان از بین بردن اثر وجود دارد.

۰۳۰۵ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۵) - شب

یکشنبه ۱۷ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۳۰/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۰ - صحبت در ارتفاع اثر بیع مکره است به اینکه نتواند بوسیله ی دیگری از بیع مکره خلاصی پیدا کند یا نتواند توریه کند و تخلص دو قسم است، اول تخلص از موضوع اکراه و دوم تخلص از اثر تهدید و صدمه.

۰۲:۳۵ - آیا در این موارد اکراه صدق می کند یا خیر.

۰۳:۰۰ - تخلص شخص از بیع مکره یا به اینگونه است که در تخلص محذور عقلایی یا طبیعی دارد که در اینصورت تمکن از تخلص، بیع اش را اکراهی می کند.

۰۴:۱۰ - اگر محذور عقلایی و طبیعی نداشته باشد لذا تمکن از تخلص، بیعش را اکراهی نمی کند.

۰۴:۳۰ - یعنی بطلان بیع مکره وقتی است که هم اکراه باشد هم شخص بمیل خود معامله نکند ولی در صورتی که اکراه در کار بود ولی شخص به مجاب به آن بیع شد پس بیع مکره باطل نخواهد بود.

۰۷:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر تخلص عقلایی بود و موافق طبع شخص بود ولی تن به بیع مکره داد این بیع مکره صحیح است و نمی تواند بعدا ادعای عدم قصد تملیک کند چراکه قدرت تخلص عقلایی داشته است.

۰۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر تخلص عقلایی نباشد یا اینکه شخص محذوری داشته باشد بنابراین تمکن از تخلصش اثری ندارد لذا این بیع مکره باطل است.

۰۸:۲۰ - اکراه در معاملات وقتی است که مکره او را بر خلاف طیب نفس شخص او را وادار کند لذا طیب نفس در معاملات شرط است ولی در محرمات ملاک طیب نفس نیست مثلاً در حدود الهیه نمی شود رفع ید کنیم مگر در ضروریات و بر امور وضعیه که امور اعتباریه و مربوط به جنبه ی اجتماعی است در اینجا رعایت حال اجتماع شده است و در رعایت حال اجتماع طیب نفس عرف است.

۱۰:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "لا یمین فی غضب و لا فی قطیعة رحم و لا فی جبر و لا اکراه قلت مالفرق بین الجبر و الاکراه قال علیه السلام: الجبر من السلطان و یكون الاکراه من الزوجة و الام و الاب".

۱۱:۴۰ - بنابراین جبر در جایی است که مفری نداشته باشد و نتواند تخلص عقلایی کند ولی اکراه در امور عادی است و می تواند تخلص عقلایی کند لذا در محرمات جبر است و تخلص ندارد ولی در معاملات اکراه است و امکان تخلص ممکن است.

۱۳:۱۰ - در حدیث رفع: "رفع ما استکرها علیه و ما اضطروا الیه" که عبارت ما استکرها، اعم از نحو جبر باشد یا اکراه ولی ما اضطروا، همان ضرورت است که مفری نداشته باشد.

۱۴:۰۰ - نظر برخی بزرگان اینست که مناط در اضرار که رافع حرمت است در تکلیفیات همان ضرورت الجاء است چه از ناحیه ی دیگری مانند سلطان باشد یا عطش و جوع و مرضی باشد بنابراین شرط در ساقط شدن حرمت تکلیفی ضرورت است حتی اگر از ناحیه ی غیر نبوده باشد ولی شرط در ساقط شدن اثر معاملات، عدم طیب نفس است چه این کراهت از ناحیه ی اکراه غیر باشد یا نباشد و شرط بطلان معامله نداشتن طیب نفس است چه اینکه امکان مفر داشته باشد یا نداشته باشد.

۱۶:۵۰ - اشکال اینست که در معاملات هم با اینکه طیب نفس شرط است ولی چون امکان مفر عقلایی داشته است آن بیع صحیح خواهد بود چراکه معنای اضطرار در موقع لامفر منه است.

۱۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دائماً مناط اینست که ینشاء الحکم من ناحیته پس اثری که مترتب بر شیئی است و علت غایی است همان مناط است در محرمات ضرورت مناطیت دارد اکنون ضرورتی شده است با اکراه الغیر لیکن حیثیت مناطیت به چه وجهی خواهد داشت بنابراین در ارتفاع حرمت محرمات مناط ضرورت است اکنون ضرورتی با اکراه الغیر جمع شده است پس مناط ضرورت است ولی در اکراه مناط عدم طیب نفس است و اگر مجتمع شد با جنبه ی ضرورتی پس ضرورت مناطیت ندارد.

۲۱:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بیع مکره باطل است طبق آیه ی شریفه "تجارة عن تراض" چه قصد تملیک بکند یا نکند ولی در مواردی که قدرت تخلص از بیع یا تخلص از اثر اکراه داشته باشد در صورتی که قصد تملیک هم حقیقتاً کرده باشد پس بیع مکره نخواهد بود و معامله صحیح بوده است و در صورتی که از روی ترس و دهشت با اینکه قدرت تخلص از بیع داشته ولی بعثت ترس از تخلص غفلت کرده و واقعا هم قصد تملیک کرده باشد در اینجا اکراه صدق می کند چرا که از روی ترس و جبر بوده است.

۰۳۰۶ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۶) - شب

دوشنبه ۱۸ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۳۱/۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - در بیع اکراهی هنگامی بیع باطل است که شخص از روی جبر بیع کند و اگر با اختیار بیع کند صحیح خواهد بود.

۰۱:۳۵ - شرط در بطلان بیع همان اکراه است که آیا با امکان تخلص یا توریه آیا اکراه منتفی می شود موضوعات صغروی بحث می باشد.

۰۳:۳۰ - مناط در اباحه محرمات، ضرورت است و در معاملات مناط در بطلان بیع، عدم طیب نفس است.

۰۴:۴۰ - بنابراین وقتی شخص مضطر شد بین ارتکاب احد المحرمین، مجبور به انتخاب یکی از آن دو حرام است که برایش مباح می شود.

۰۷:۲۰ - ولی در مورد بیع مکره برخی این اشکال را می آورند که در معاملات همانند محرمات درگیر دو حرام نیست و نوعی اختیار به بیع کرده است چرا که خود شخص این ترجیح را داده است.

۱۱:۳۰ - پاسخ این است که اگر قرار باشد اختیاریّت خصوصیت مانع از صدق اکراه باشد پس هیچگاه اکراهی در هیچ جا نخواهیم داشت چراکه لاجرم شخص بالاخره مجبور به انجام یکی از امرین می شود لذا هر کدام را انتخاب کند لاجرم مکره علیه بوده است.

۱۳:۲۰ - می توان گفت بیع انتخاب شده جنبه ی مرکّب دارد بین اختیار شخص و اکراهش که باز هم جنبه ی اکراهی در آن وجود دارد و غلبه می کند بر حیثیت اختیاری.

۱۶:۰۰ - صدق اکراه به یکی از این سه خصوصیت در مورد جامع بین امرین است که اول: حرام باشد. دوم: اثر داشته باشد. سوم: اثر داشته ولی به اکراه مرتفع نشود.

۱۶:۳۰ - اگر جامع نه حرام بود و نه اثر داشت و یا اثر داشت ولی به اکراه مرتفع نمیشد در این موارد اگر شخص بیع مکره را انجام دهد آن بیع صحیح خواهد بود و اکراهی در کار نیست و مرتکب حرام می شود.

۱۷:۱۰ - مانند اگر شخص را مجبور بخوردن خمر یا آب کنند که در دو ظرف مشخص و جدا باشد در اینجا جامع بین هر دو اختیار یکی از آن دو نیست بلکه اگر خمر را شرب کند مرتکب حرام شده است چراکه مجبور بشرب خمر منحصر نبوده است. (حالت اول است چون شرب یکی از دو ظرف همان جامع بین امرین بوده که حرمت نداشته چون آب را می توانسته بنوشد)

۱۸:۲۰ - مثال دیگر اگر شخص را مجبور به بیع اکراه بین بیع فاسد و بیع صحیح کنند که یا آلت لهو را بفروشد یا خانه اش را بفروشد در اینجا جامع بینهما اثر نخواهد داشت چرا که جامعی که مکره علیه بوده که جامع ندارد چون فقط بیع صحیح اثر دارد. (حالت دوم که جامع اثر ندارد)

۲۰:۱۵ - مثال سوم اگر شخص مجبور بفروش متاع باشد یا اداء مالی باشد که در دینش بوده است در اینجا جامع بین امرین اثر دارد ولی این اثر مرتفع به اکراه نمی شود و اگر بیع را اختیار کرد آن بیع صحیح خواهد بود. (حالت سوم)

۲۱:۳۰ - روایت از امام باقر علیه السلام: "کتب بعض موالینا الی ابی جعفر سلام الله علیه انّ معی امرأه عارفه أحدث زوجها فهرب عن البلاد فتبع الزوج بعض أهل المرأة فقال: اما طلقت و اما رددتک فطلقها و مضی الرجل علی وجهه فما تری للمرأة؟ فکتب علیه السلام بخطه: تزوّجی یرحمک الله"

۲۳:۳۰ - امام علیه السلام این طلاق را نافذ دانسته اند بنابراین، امر دائر بوده است بین طلاق یا اینکه ردش کنند در صورتی که استرداد زن از برای قصاص یا اداء حق بوده است در این حال، این ایقاع، عقدش صحیح بوده است.

۲۵:۲۰ - در موردی که بیع مکره بوده است که بین دو امر شرب خمر یا بیع خانه اش باشد اگر بیع خانه کرد بیع مکره است و بیع صحیح نمی باشد چراکه در اینجا بیع خانه اش از برای فرار از ارتکاب به حرام شرب خمر کرده است.

۲۸:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که باید مشخص شود دوران بین امرین فردیین در عرض یکدیگرند یا فردین در طول یکدیگرند.

۰۳۰۷ - مبحث البیع - بیع المکره - الاکراه فی المحرمات (نوار ۲۱ - درس ۷) - شب

سه شنبه ۱۹ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۰ - پس از بیان مناط در محرمات، ضرورت است و مقصود اینست که قدرت بر تخلص نداشته باشد و حتی قدرت بر تحصیل قدرت ترک هم نداشته باشد و پس از بیان اینکه مناط در معاملات عدم طیب نفس است.

۰۲:۱۰ - پنج مثال زده شد که هم اکراه بر جامع بود و هم اکراه در احد الفردین بود.

۰۲:۵۰ - گاهی کلی طبیعی در حیّز اکراه وارد می شود و گاهی اکراه در فردین است مثلاً در جایی که بگوید افعّل هذا أو ذاك، محتمل است که هر یک از دو مورد را اکراه کرده باشد و نیز احتمال می رود که هر دو را همزمان خواسته باشد مگر اینکه بدل را بیاورد و یا اینکه اکراه بر جامع انتزاعی باشد.

۰۴:۵۰ - در بحث اصولی واجب تخییری بیان شده است که در هر یک از دو واجب مصلحتی دارد ولی با هم مضاد هستند که در اصول اشکال می آید که اگر هر دو را همزمان بیاورد که محال است و لغو است و اگر هر دو واجب را ترک کند که دو عقاب دارد لذا واجب به اختیار اوجب است.

۰۷:۳۰ - بنابراین یا کلی طبیعی را اکراه می کند یا اکراه به امرین فردین می کند و یا در محرمات یا این ظرف را

ظرف را بنوش یا ظرف دوم را.

۰۸:۴۰ - وجود تفاوت در مورد اثر اکراه هم باید گفت آیا فقط جامع بین هردو، اثر داشته باشد یا اینکه افراد جامع جداگانه اثر داشته باشند.

۰۹:۱۵ - تفاوت در مورد احد الفردین هم آیا هر یک جداگانه اثر داشته باشند یا فقد یکی از آن دو اثر دارد.

۰۹:۳۵ - تفاوت در مورد اثر هردو از فردین آیا یکی اثرش بیشتر از دیگری است یا به یک میزان اثر اکراهی دارند.

۰۹:۵۰ - مثلاً شخص را اکراه به دو امر که یا شرب آب نجس کن یا شرب ماء نجسی که غصبی هم هست را شرب کن.

۱۰:۵۰ - وجود تفاوت در اینکه در افراد امرین که هر دو مکره هستند آیا در زمان مقید باشد که افراد عرضیه هستند یا زمان موسع باشند که افراد طولیه خواهد بود.

۱۲:۱۵ - تفاوت در افراد عرضیه و طولیه نیز به این صورت باشد که مثلاً کلی بیع دار کند یا اینکه باید همین امروز بیع دار کنی و وقت النداء باشد و حرمت دارد ولی بیع در زمان متاخرش حرمت ندارد. یا اینکه در یکی از افراد نهی والد درکار باشد و حرمت می آورد.

۱۴:۳۰ - در محرمات و در معاملات باید جداگانه بحث کنیم و امثله ای که بیان شد مانند بیع مال یا ادای مالی کند که استحقاق ندارد یا بیع کند یا شرب خمر کند یا بین بیع صحیح و فاسد باشد هم در محرمات و هم در معاملات است.

۱۷:۰۰ - تقسیم بندی را به اینگونه بیان می کنیم قسم اول و دوم: آیا مورد اکراه در تکلیفیات است یا در وضعیات است. قسم سوم و چهارم: نسبت به هر یک از تکلیفیات یا وضعیات آیا اکراه بر جامع بوده است یا بر احد الامرین می باشد.

۱۷:۴۰ - قسم پنجم و ششم و هفتم و هشتم: آیا احد الافراد اثر زائدی بر دیگری دارد یا نه و نیز در امرین آیا احد الامرین اثر زائدی بر جامع مشترک دارند یا خیر.

۱۹:۳۰ - بزرگان به طور متفاوت وارد شرح این موارد شده اند و هر یک بعضی ازین جهات را کلی بیان می کنند و برخی را شرح داده اند.

۲۰:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دو بحث کلی در محرمات و در معاملات وجود دارد.

۲۲:۱۰ - ابتدا در محرمات بحث می کنیم که شخص را اکراه بر جامع کلی طبیعی می کنند مثلاً شخص را مجبور به شرب خمر می کنند و این جامع حقیقی حرام است و هر یک از افراد، جزئی از جامع کلی است. و پس از مرتفع شدن حرمت از جامع، هر فرد آن که اختیار شود مکره علیه را آورده است و بیع اکراهی خواهد بود.

۲۵:۳۰ - اگر این اکراه در سعه ی وقت باشد با اینکه مورد اکراه قرار گرفته است ولی تا لحظه ی آخر باید اختیار نکند و باید شرب خمر را تا آنجا که مقدور است به عقب بیاندازد با اینکه خصوصیات فردی محرم را بدلیل ضرورت مرتفع کرده است چراکه افراد طولیه نسبت به زمان متاخر هستند و ضروریات نسبت افراد یکسان نیستند.

۲۹:۳۰ - اما اگر افراد عرضی باشند اثر اکراهشان یکسان است.

۳۰:۰۰ - در مورد اکراه بین دو ظرف که آب نجس است و مباح و فرد دیگر آب نجسی است که غصب است که چون یکی از افراد غصبی است نتوان گفت که مختار است، پس در عین حالی که در جامع مکره علیه است ولی نمی تواند تصرف در مال غیر کند چراکه حرمت اخرازی دارد لذا چون مکره است به شرب نجس، منحصر در شرب ظرف نجس مباح می باشد.

۰۳۰۸ - مبحث البیع - بیع المکره - اقسام الاکراه - (نوار ۲۱ - درس ۸) - شب

چهارشنبه ۲۰ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۲/۳/۱۳۵۲ ش

۰۱:۱۵ - به سه قسم بیان می کنیم:

اول: اگر جامع حقیقی، اثر داشته باشد یا اکراه به احد الامرین است هردو اثر داشته باشند و یا هردو از تکلیفات باشد یا هردو از وضعیات باشند که هشت قسم می شود.

دوم: احد الفردین اثر داشته باشند دون فرد آخر.

سوم: احد الامرین یکی از تکلیفات باشد و دیگری از وضعیات.

۰۴:۱۰ - در مبحث اول: هشت وجه داریم چراکه اکراه یا از وضعیات است یا از تکلیفات و در هر یک از آنها یا اکراه بر جامع است یا اکراه بر احد الامرین و در هر یک از این حالات یا مساوی در اثر هستند یا متفاوت اند لذا هشت وجه است.

۰۵:۰۰ - اگر مورد اکراه، هر دو تکلیفی (از محرمات باشند) و یا هر دو وضعی (عدم طیب نفس) باشند و اثر هم بر هر دو فرد مساوی باشد اعم از اینکه جامع اثر داشته باشد یا نه و یا اکراه بر احد الامرین باشد و آثارشان هم متساوی باشد در این حالات:

اگر وقت مضیق باشد و اکراه هر دو امر در زمان واحد باشد، در اینجا هر یک از آن دو را که انجام دهد مکره علیه است تنها تفاوت بین جامع امرین و احد الفردین اینست که اگر اکراه و اصرار بر جامع باشد باید جامع هر دو را انجام دهد در صورتی که در احد الفردین، انجام یکی از آن دو مختار باشد کافی است در این حالات همگی، اثر مرتفع خواهد شد.

۱۱:۰۰ - اما در حالاتی که هر دو تکلیفی یا وضعی باشند ولی آثارشان مختلف باشد چه بر جامع چه بر احد الفردین باشد و زمان هم بر هر دو ضیق باشد (موسع نباشد) مجوزی برای ارتکاب بیع در امری که اثر بیشتری دارد نیست مثلاً هم حرمت شرب دارد هم حرمت غصب دارد بنابراین اثر زائد، مکره علیه نیست لذا متعین می شود در فردی که اثر کمتری دارد و نیز اگر هر دو امرین یک اثر داشتند ولی اهمیت حرمت یکی از دیگری بدتر است مثلاً بین قتل و کذب لذا در اینجا هم طبق قاعده ی تزاحم اجازه ندارد بدتر را مرتکب شود و باید جنبه ی اخف را اکراه قبول کند.

۱۴:۰۰ - در جایی که اثر واحد در یکی از آن دو باشد و در دیگری اثر متعدد باشد، آن اثر زائد نه مضطرّ الیه است که مجوّز به ارتکاب داشته باشد و نه اکراهی است که رافع داشته باشد، لذا اکراه متعیّن در فردی می شود که یک اثر داشته باشد.

۱۴:۴۰ - اگر اکراه دائر بین دو چیز که تراحم در اهمّیت دارد باشد، شخص باید اخفّ الامرین را انجام دهد.

۱۸:۰۰ - بنابراین اگر هر دو بیع یا هر دو حرام باشند و هر دو هم اثر داشته باشند بیان شد که سه قسم اند: اول هر دو به یک نسق و در ضیق وقت باشد که شخص، مختار به انجام هر یک از آن دو است، دوم اینکه اگر اثر متعدد داشته باشد و یا اهمّ و مهم باشد که رفع اکراه تعیّن در آنکه اثر واحد دارد و اینکه اخفّ المحذورین باشد.

۱۹:۱۵ - سوم: اگر هر دو در سعه وقت باشند یا یکی از آن ها در سعه وقت باشد، چون اصرار به محرّم را در سعه وقت، صادق نمی دانیم چون مضطرّ الیه نیست ولی برخی بزرگان در مورد معاملات می فرمایند که مختار است بین اینکه هر یک چه مضیق باشد یا موسّع باشد را اختیار کند.

۲۳:۱۵ - اشکال در مورد بیع اینست که دائماً باید علّت تامه را ملاحظه کرد، و چون علّت تامه اکراه عبارت است از محذوری که مرتّب بر ترک می شود و از طرفی محذور ترکهما معا است، پس ترک مکروه اول وقتی، محقّق موضوع محذور نمی باشد، لذا در مورد بیع، شخص مکروه علیه اگر در اول وقت بیع کند، بیع صحیح واقع می شود و دیگر مکروه و فاسد نیست.

۰۳۰۹ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۹) - شب شنبه ۲۳ ربیع الثانی

۱۳۹۳ ق - ۵/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - در صحت بیع، اختیار و عدم اکراه شرط است و بیان شد که در معامله باید هم عنوان تجارت داشته باشد و هم عنوان عن تراض و رضایت بوده باشد لذا بیع مکروه فاسد است اکنون اگر شخص اکراه در احد الامرین شد آیا هر کدام از امر را انجام دهد بیعش مکروه بوده و فاسد است یا در برخی موارد بیع صحیح است.

۰۱:۳۰ - در مورد احد الامرین آیا تفاوتی دارند در کلی طبیعی جامع بینشان است یا اینکه احد الفردین نسبت به خصوصیت هر یک باشد و اینکه مجبور به دو بیع باشد یا مجبور به بیع و عملی باشد و نیز بیان شد که آیا بحث اکراه است یا اضطرار.

۰۳:۲۰ - سه مبحث در میان است: اول: هر دو معامله باشند یا هر دو محرم باشد و هر دو اثر داشته باشند چه اثر یکسان چه مختلف باشد که هشت حالت دارد. دوم: یک طرف تکلیف و دیگری وضع باشد. سوم: هر دو اثر نداشته باشد یا احدهما اثر داشته باشد و دیگری فاسد باشد و اثر نداشته باشد.

۰۵:۴۵ - گاهی مکره علیه جامع کلی طبیعی است که دو فرد دارد مثلاً می گوید آبی را بنوش که هر دو نجس است یا در معامله کلی طبیعی است که بیعی کند و مردد است بین دو

بین دو فروش در اینجا اگر وقت تنگ است و اثر یکسانی داشتند مضطر به انتخاب هر یک از دو می باشد چراکه کلی در ضمن هر دو فرد وجود دارد و هر یک را بیاورد مکره علیه است.

۰۹:۰۰ - جامع کلی یا همان قدر مشترک، مکره علیه یا مضطر الیه است بر یکی از آن دو اما خصوصیتین بمناسبت اینکه لایق در علی ایجاد الکلی الا فی ضمن احد الفردین است لذا بر هر دو امر جداگانه مکره علیه و مضطر الیه است.

۱۱:۰۰ - اما اگر اثر متفاوت بود مثلاً یکی یک اثر داشت و دومی دو اثر داشت یا اثرش بیشتر بود لاجرم نمی تواند آنکه اثرش بیشتر است را انتخاب کند.

۱۲:۳۰ - دو مثال اینکه دائماً باید ترک اهم را مورد توجه داشت مثلاً بین شرب ماء متنجس و ماء متنجس غصبی باید غصبی را ترک کند و مثال دوم اینکه بین ماء متنجس یا ماء مسکر باید ماء مسکر را ترک کند.

۱۴:۰۰ - در مورد ضیق وقت که اگر هر دو امر در زمان محدود داشتند مخیر است بین انتخاب ولی اگر سعه وقت باشد باید آن موردی که موسع است را انتخاب کند مگر اینکه اثرش بدتر باشد که قاعده تراحم پیش می آید.

۱۵:۳۰ - ولی وقتی یکی مضیق و دیگری موسع است در مورد جامع کلی، ترک کلی بمنزله ی ترک جمیع افراد است لذا نمی تواند ترک کند بنابراین می تواند آن مورد اول وقت را انجام دهد.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در اکراه معامله ملاک عدم طیب نفس است و وقتی در سعه وقت هم ببینیم در مورد محرمات نمی تواند فرد اولی را انجام دهد ولی در معاملات فرد اول وقت را بیاورد باز هم تجارة عن تراض نیست.

۲۱:۰۰ - اگر کلی طبیعی باشد محذور در ترک وقت اولی است ولی در اکراه احد الامرین باشد ترک آخر وقتی محذور است و در مورد معاملات عن طیب نفس نیست.

۲۴:۳۰ - در مبحث دوم این بود که مورد اکراه از یک سنخ نباشند و یکی محرم باشد و دیگری معامله باشد در اینجا گاهی اکراه کلی است یا اکراه فردین است یا اضطرار کلی است یا اضطرار فردین است و هر دو اثر هم دارند مثلاً یا خانه ات را بفروش یا مسکر بنوش بلا اشکال اجازه ندارد محرم را انتخاب کند و با اینکه نسبت به شرب خمر اضطرار نداشت ولی بیع اش مکره است و صحیح نیست چرا که تجارة عن تراض نبوده است.

۲۹:۰۰ مبحث سوم در جلسه ی آینده مطرح می شود.

۰۳۰۹ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۹) - شب شنبه ۲۳ ربیع الثانی

۱۳۹۳ ق - ۵/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - در صحت بیع، اختیار و عدم اکراه شرط است و بیان شد که در معامله باید هم عنوان تجارت داشته باشد و هم عنوان عن تراض و رضایت بوده باشد لذا بیع مکره فاسد است اکنون اگر شخص اکراه در احد امرین شد آیا هر کدام از امر را انجام دهد بیعش مکره بوده و فاسد است یا در برخی موارد بیع صحیح است.

۰۱:۳۰ - در مورد احد الامرین آیا تفاوتی دارند در کلی طبیعی جامع بینشان است یا اینکه احد الفردین نسبت به خصوصیت هر یک باشد و اینکه مجبور به دو بیع باشد یا مجبور به بیع و عملی باشد و نیز بیان شد که آیا بحث اکراه است یا اضطرار.

۰۳:۲۰ - سه مبحث در میان است: اول: هر دو معامله باشند یا هر دو محرم باشد و هر دو اثر داشته باشند چه اثر یکسان چه مختلف باشد که هشت حالت دارد. دوم: یک طرف تکلیف و دیگری وضع باشد. سوم: هر دو اثر نداشته باشد یا احدهما اثر داشته باشد و دیگری فاسد باشد و اثر نداشته باشد.

۰۵:۴۵ - گاهی مکره علیه جامع کلی طبیعی است که دو فرد دارد مثلاً می گوید آبی را بنوش که هر دو نجس است یا در معامله کلی طبیعی است که بیعی کند و مردد است بین دو

بین دو فروش در اینجا اگر وقت تنگ است و اثر یکسانی داشتند مضطر به انتخاب هر یک از دو می باشد چراکه کلی در ضمن هر دو فرد وجود دارد و هر یک را بیاورد مکره علیه است.

۰۹:۰۰ - جامع کلی یا همان قدر مشترک، مکره علیه یا مضطر الیه است بر یکی از آندو اما خصوصیتین بمناسبت اینکه لایقدر علی ایجاد الکلی الا فی ضمن احد الفردین است لذا بر هر دو امر جداگانه مکره علیه و مضطر الیه است.

۱۱:۰۰ - اما اگر اثر متفاوت بود مثلاً یکی یک اثر داشت و دومی دو اثر داشت یا اثرش بیشتر بود لاجرم نمی تواند آنکه اثرش بیشتر است را انتخاب کند.

۱۲:۳۰ - دو مثال اینکه دائماً باید ترک اهم را مورد توجه داشت مثلاً بین شرب ماء متنجس و ماء متنجس غصبی باید غصبی را ترک کند و مثال دوم اینکه بین ماء متنجس یا ماء مسکر باید ماء مسکر را ترک کند.

۱۴:۰۰ - در مورد ضیق وقت که اگر هر دو امر در زمان محدود داشتند مخیر است بین انتخاب ولی اگر سعه وقت باشد باید آن موردی که موسع است را انتخاب کند مگر اینکه اثرش بدتر باشد که قاعده تراحم پیش می آید.

۱۵:۳۰ - ولی وقتی یکی مضیق و دیگری موسع است در مورد جامع کلی، ترک کلی بمنزله ی ترک جمیع افراد است لذا نمی تواند ترک کند بنابراین می تواند آن مورد اول وقت را انجام دهد.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در اکراه معامله ملاک عدم طیب نفس است و وقتی در سعه وقت هم ببینیم در مورد محرمات نمی تواند فرد اولی را انجام دهد ولی در معاملات فرد اول وقت را بیاورد باز هم تجارة عن تراض نیست.

۲۱:۰۰ - اگر کلی طبیعی باشد محذور در ترک وقت اولی است ولی در اکراه احد الامرین باشد ترک آخر وقتی محذور است و در مورد معاملات عن طیب نفس نیست.

۲۴:۳۰ - در مبحث دوم این بود که مورد اکراه از یک سنخ نباشند و یکی محرم باشد و دیگری معامله باشد در اینجا گاهی اکراه کلی است یا اکراه فردین است یا اضطرار کلی است یا اضطرار فردین است و هر دو اثر هم دارند مثلاً یا خانه ات را بفروش یا مسکر بنوش بلا اشکال اجازه ندارد محرم را انتخاب کند و با اینکه نسبت به شرب خمر اضطرار نداشت ولی بیع اش مکره است و صحیح نیست چرا که تجارة عن تراض نبوده است.

۲۹:۰۰ مبحث سوم در جلسه ی آینده مطرح می شود.

۰۳۱۰ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۰) - شب یکشنبه ۲۴ ربیع

الثانی ۱۳۹۳ ق - ۶/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - مبحث سوم: اگر اکراه بر جامع کلی باشد بطوریکه احد الفردین اثر داشته باشد و دیگری اثر ندارد چه تکلیفی و چه وضعی، یا اینکه هر دو اثر دارند ولی اثر در یکی موجب ارتفاع می شود و در دیگری مرتفع نمی شود بسبب اکراه مثلاً در یکی ادای دین می کند و اشتغال به ذمه اش از بین می رود.

۰۱:۴۵ - آوردن چند مثال به همراه تفصیل.

۰۲:۰۰ - اگر اکراه بین شرب آب و شرب مسکر باشد یا اکراه بین بیع صحیح و فاسد باشد یا اکراه بین بیع و اداء مال مستحق باشد یا بین بیع و اداء مال غیر مستحق باشد.

۰۴:۰۰ - گاهی اکراه یا اصرار بر کلی طبیعی، می شود که دو فرق دارد یکی حرام است و دیگری مباح است یا اینکه یکی بیع موثر است و دیگری بیع بلا اثر باشد.

۰۵:۴۵ - و گاهی هم در هر دو اثر است و در یکی قابل اکراه و دیگری قابل اکراه نباشد.

۰۶:۳۰ - در مورد اکراه در کلی طبیعی مثلاً مضطر بخوردن مایعی است که یکی از آب ها پاک و دیگری نجس است و یا یکی مسکر است و دیگری نیست آنچه که مکره است همان شرب است که مکره علیه حرام نیست (کلی طبیعی جایز است) ولی چون یکی از افراد

افراد نجس یا مسکر است نمی تواند مکره علیه ای که جامع کلی طبیعی است را تسری بدهد به فرد حرام لذا باید از حرام اجتناب کند.

۰۹:۳۰ - خصوصیت فرد همیشه عوارض خارجی است با اینکه مکره علیه که مجرد نوشیدن است جایز است ولی اضطرار در خصوصیت یکی از فردین که محرم است ایجاد نمی شود.

۱۰:۰۰ - قسم اول: در حالتی که امر جامع کلی طبیعی دائر باشد بین ما له الاثر و ما لا اثر له در اینجا اباحه ی حرام معقول نیست چراکه قدر مشترک بین بیع فاسد و صحیح همان مکره علیه است پس خصوصیت فساد و خصوصیت صحت که مربوط به جهات خارجی اند همان مکره علیهما نیست و جامع هم که اثر ندارد چراکه جامع بین لاثر له و اثر له نمی تواند اثری داشته باشد بنابراین موضوعی از برای اکراه وجود ندارد اجازه ی اختیار بیع فاسد را ندارد و بیعش صحیح واقع می شود.

۱۵:۰۰ - قسم دوم: برخی بزرگان می فرمایند که آن بیع کلی را مجبور است که انجام دهد یا در امر صحیح و یا در امر فاسد پس قدر مشترک که اثر نداشت ولی خصوصیتین از باب اجبار که یکی از آندو مضطر الیهما است بنابراین اگر بیع صحیح را انجام داد مضطر بوده است و رفع الاضطرار را شامل می شود.

۱۹:۱۰ - شخصی که کتابش را از برای رفع گرسنگی می فروشد بیعش باطل نیست چراکه مقدمه ای است برای رفع اکراهی که بر شیئی دیگر شده است.

۲۰:۰۰ - قسم سوم: اکراه بین احد الکأسین که یکی مباح و دیگری حرام است، با اینکه خصوصیتین در حیّز اکراه هستند ولی در مورد اباحه ی محرمات باید ضرورتی باشد که لا بدل له باشد بنابراین نمی تواند کاسه محرم را بنوشد.

۲۱:۳۰ - قسم چهارم: یکی از فردین دارای اثر باشد و دیگری اثر نداشته باشد مانند مثلاً باید یا آلت لهُو را بفروشد یا خانه اش را بفروشد در اینجا برخی بزرگان می فرمایند که اگر خانه اش را بفروشد بیعش صحیح بوده است و مکره نیست ولی بعضی از بزرگان بیع را مکره و باطل می دانند.

۲۵:۰۰ - دلیل بطلان این بیع را اینگونه می فرمایند که چون شخص اکراه شده بین دو بیع صحیح و فاسد، اثر داشتن یکی و اثر نداشتنشان دخالتی در اکراه ندارد لذا هر کدام را انجام دهد مکره علیه را انجام داده است و بیع باطل است.

۲۶:۰۰ - چراکه خصوصیتین همانطور که در واجب تخییری وجود دارند مثلاً در رکوع هر یک از دو ذکر واجب است سبحان الله سه مرتبه یا سبحان ربی العظیم و بحمدہ ولی چون یکی را انجام دهد کفایت می کند در اینجا هم حدیث رفع در اضطرار مختار بین بیع صحیح و فاسد هم موجب بطلان بیع می شود.

۰۳۱۱ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۵ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۷/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - بحث ما در اکراه بود که اگر اجبار عمل یکی از آن دو شود یا اکراه به جامع آندو و نیز اینکه اکراه و اصرار بر محرم باشد و بر جامع باشد و اثر داشته باشد با انجام یکی از آندو اثر مرتفع می شد.

۰۱:۴۵ - اگر اجبار به یکی از دو فردین شود چهار صورت است:

اول: یکی صحیح و دیگری فاسد باشد یعنی یکی اثر دارد و دیگری ندارد که بیع صحیح است.

۰۳:۰۰ - دوم: یکی بیع باشد و دومی ادای دین باشد که بیع صحیح است.

۰۳:۳۰ سوم: یکی بیع باشد و دیگری بیع مالی که مال مسح نباشد پس بیع فاسد است و اکراهی می شود.

۰۴:۱۵ - چهارم: بین بیع و عمل محرم باشد که بیع اکراهی است و باطل.

۰۶:۰۰ - برخی بزرگان در صورت دوم و صورت سوم اختلاف نظر دارند و هر یک دلیل می آورند.

۰۷:۱۵ - دلیل ابطال اینست آنچه که رافع اثر است عنوانش اکراه است و اکراه بر احد الامرین محقق است پس بیع مکره بوده است.

۰۹:۲۵ - پاسخ اینست که هر بیعی که از شخص عاقل صادر شود و به طیب نفسش انجام شود و انشاء کند صحیح است ولی اکراهی که در خارج تحقق پیدا کند سبب نیست به اینکه آن بیعی که در ظرف اکراه است حتما فاسد باشد چراکه ممکن است شخص در ظرف همان اکراه قصد تملیک نیز کند پس اگر ایجاب و ترس و تهدید در کار نبود و شخص قصد تجارت کرد و عن تراض انجام شد بیع صحیح است.

۱۲:۱۵ - بنابراین اگر قرینه ی خارجی پیدا شد که مسبب از اکراه نیست مثلا به شخص بگویند یا باید این بیع را انجام دهید یا شعر بخوانی و شخص بیع کرد صحیح است چون خواندن شعر امری بسیط بود.

۱۳:۳۰ - اکنون آیا با تمکن از تخلص، اگر بیع کرد چه می شود.

۱۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر تمکن از تخلص داشت و بیع مکره را کرد آن بیع مقارن با اکراه بوده و فاسد نخواهد بود و آن بیع صحیح است.

۱۵:۰۰ - گاهی مکره، غرض واحدی دارد و شخص تردید میکند بین بیعین که دو خصوصیت متباین بنابراین اکراه بر غرض واحد همان اکراه بر جامع خواهد بود چراکه دو خصوصیت متفاوت نمی تواند یک اثر واحد داشته باشد مگر اینکه غرض بر جامع بوده باشد.

۱۷:۳۰ - اگرچه در ابتداء اکراه بین دو چیز است ولی چون غرض واحد دارد باید مکره علیه را بر جامع در نظر بگیریم لذا اگر مکره علیه بر جامع بین شیئین باشد پس هر یک از شیئین مکره علیه نخواهد بود پس انتخاب هر یک از امرین که اثر نداشته باشد بیعش نافذ خواهد شد.

۱۹:۵۰ - اما اگر دو غرض وجود داشت و شخص را اکراه بر یکی از آن دو می کند مثلا یکی بیع صحیح است و دیگری بیع فاسد باشد در اینجا چون امکان تخلص از بیع فاسد که لا اثر له است را دارد آن را ترک می کند.

۲۲:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر مکره علیه که دو غرض درکار بود و بر دو بیع صحیح و فاسد مترتب بود و شخص اعتقاد به صحیح بودن هر دو بیع داشت (جاهل به مسئله باشد یا به موضوع فساد بیع) اگر هر یک از آن دو را انتخاب کرد بیع فاسد خواهد بود.

۰۳۱۲ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۲) - شب سه شنبه ۲۶ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق - ۸/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - بحث در اکراه بر احد الامرین بود آنجایی که یکی از آندو بیع باشد که چهار مثال زده شد که اول: گاهی امر دائر است بین بیع صحیح و فاسد (ما له الاثر و ما لا اثر له). دوم: بین امرین که یکی از آن دو اثر دارد که با اکراه مرتفع می شود و دیگری اثر دارد ولی با اکراه مرتفع نمی شود. سوم: بین ما له الاثر و بین ما لایترتب علیه الاثر بالاکراه. چهارم: بین ما له الاثر تکلیفی و بین ما له الاثر وضعی.

۰۳:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پنجمین حالت اینست که: بین ما له اثر یرتفع بالاکراه و بین ما یتوقف ترتب الاثر علیه باجازه المالك.

۰۳:۵۰ - سه قسم در جلسات گذشته بیان شد و اما قسم چهارم: یدور الامر بین ما له اثر یرتفع بالاکراه و بین ما له اثر لایرتفع بالاکراه مانند اینکه شخص مفلسی اکراه شود بین فروش خانه اش و متاعش یا اینکه شخصی اکراه شود به اینکه عین مرهونه را با مطالبه دائن بفروشد یا اینکه متاع دیگری را بفروشد که نسبت به آن متاع، اکراه اثر دارد ولی نسبت به بیع عین مرهونه لایرتفع بالاکراه. گاهی هم شخص اکراه

اکراه می شود متاع را بفروشد یا دینش را اداء کند.

۰۷:۴۵ - گاهی دوران امر بین ما له الاثر و یرتفع بالاکراه و ما لا یرتفع بالاکراه گاهی اکراه بر جامع است و غرض واحدی دارد مثلاً به مفلس بگویند باید بیع کنی چه دارش باشد چه متاعش که غرض واحد به جامع بین فردین مترتب است و گاهی هم دو غرض نمایان است از برای دو امری که متباین هستند تفاوت در این دو حالت، در اولی اکراه بر جامع است و اکراه بر خصوصیت فردین نمی باشد ولی در دومی اکراه به دو خصوصیت فردین است.

۱۱:۰۰ - در مورد اول که اکراه بر جامع باشد لایعقل است ارتفاع جامع بین ما یرتفع اثره و ما لا یرتفع

اثره.

۱۲:۴۵ - اگر شخص مفلس بیع دار کرد صحیح واقع می شود چرا که اثر جامع مکره علیه بود ولی مرتفع الاثر نبود.

۱۴:۵۰ - بنابراین اگر اکراه بر جامع بینهما نبود و اکراه بین دو امر متباین نمود در اینجا خصوصیت بیع متاع و خصوصیت اداء دین هر دو مکره هستند پس اگر بیع متاعش را کرد برخی بزرگان به صحت بیع نظر دارند و دلیلشان اینست که شخص اکراه شده بین دو چیز که عدل هم نیستند چراکه رضایت در بیع متاع قابلیت ارتفاع به اکراه دارد ولی رضایت در اداء دین قابلیت ارتفاع به اکراه را ندارد بنابراین بیع متاعش صحیح است.

۱۷:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر دو خصوصیت در حیز اکراه هستند و جریان امکان تخلّص مربوط به اینجا نمی شود چراکه نسبت به اداء دین اکراه طبعی دارد و نسبت به فروش خانه اش یا متاعش هم اکراه دارد پس اگر بیع را انجام دهد از روی اکراه کرده است و استدلال اینکه رضایت قابلیت ارتفاع یا عدم ارتفاع داشتن ارتباطی ندارد پس بیعش فاسد خواهد بود.

۲۰:۴۵ - اگر دو نفر اکراه شوند به یک شیء واحد.

۲۲:۰۰ - اکراه و اصرار و ایجاب دو شخص به انجام یک کار که اگر یک نفر انجام دهد کفایت است.

۲۲:۵۵ - این فعل واحد بر شخص است یا وحدت سنخی دارد مثلاً اکراه می کند که این متاع را یکی از دو وکیل باید بفروشند و گاهی هم هر دو نفر را اکراه به بیع کند و در هر دو مورد یا در تکلیفیات است یا در وضعیات است و گاهی نسبت به وسعت و ضیق وقت اقسام هشتگانه خواهیم داشت.

۰۳۱۳ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۳) - شب چهارشنبه ۲۷ ربیع الثانی ۱۳۹۳ ق -

۹/۳/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - اگر یکی از دو شخص بر امر واحدی اکراه شوند برخی می فرمایند که اکراه دو شخص بر فعل واحد همانند اکراه یک شخص بر احد الفعلین است.

۰۲:۳۰ - اکراه دو نفر بر فعل واحد یا در تکلیفیات است یا در وضعیات است و در هر دو صورت فعل واحد طبیعی است یا واحد شخصی است یا در همه صور وقت ضیق است یا موسع لذا هشت حالت وجود دارد.

۰۴:۱۵ - هر طلبی که به نحو کفایی است چه طلب تشریعی و چه عادی و یا اکراهی باشد و غیر اکراهی

هر گاه به نسبت متعدد صورت گیرد، برخی می فرمایند که طلب فعل نسبت به هر شخص مترتب است تا

وقتی یکی آن را انجام دهد، مثلاً نماز میت واجب کفایی است ابتدا بر هر شخصی واجب است بشرطی که دیگری نخواند.

۰۷:۰۵ - بعضی بزرگان نیز می‌فرمایند که در واجب کفایی برای هر شخص مکلف مطلوب است عمل به آن مثلاً میتی که هنوز برایش نماز میت خوانده نشده است بر تمامی اشخاص مکلف نماز میت واجب است.

۰۸:۴۰ - لذا در مبحث ما اگر هیچک از این دو شخص عمل نکنند هر دو در محذور اکراه مبتلی هستند و مورد عقاب هستند چه شرعی چه اکراهی باشد.

۱۰:۳۰ - در مورد اکراه شخصین به امر واحد در حالت اول اگر مورد اکراه در تکلیفات باشد چه فعل وحدت طبیعی داشته باشد چه شخصیه خارجیه باشد مثلاً یکی از دو نفر را اکراه به شرب خمر کنند حال چه طبیعی شرب مسکر باشد یا مسکر خارجی را که در نظر دارد بگوید .

۱۱:۴۵ - در این حالت اگر وقت نسبت به هر دو شخص ضیق یا موسع باشد در اینجا اگر شخص یقین دارد که رفیقش با وجود اکراه ولی زود اقدام میکند یا از ترسش بنابراین آن شخص نباید مرتکب شود اما اگر بداند رفیقش امکان تخلص دارد و می‌داند که مرتکب نخواهد شد به شرطی که سعه وقت نداشته باشد در اینجا ضرورت مطلقه می‌آید و اباحه محرم جایز می‌شود و می‌تواند انجام دهد و اگر وقت موسع بود تا آخر وقت صبر می‌کنند بعد مرتکب می‌شود.

۱۶:۳۰ - اگر در این حالت هیچ یک از دو شخص علم ندارد به انجام نفر دوم و وقت هم نسبت به هر دو مساوی است چه ضیق باشد و چه موسع بوده که باید تا به آخر وقت بکشانند در اینجا مخیرند هر یک انجام دهند.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که اگر اکراه در تکلیفات باشد و محرم واحد چه وحدت طبیعی باشد و چه خاص ولی نسبت به یک شخص وقت موسع گذاشتند و برای شخص دومی وقت را ضیق گفته باشند مثلاً یکی باید الان شرب خمر کند و دیگری تا ظهر وقت دارد در اینجا آن شخص وقت موسع دارد به هیچ وجه اجازه ارتکاب حرام را ندارد پس اگر آن شخصی که وقتش مضیق بوده انجام داد که هیچ وگرنه اکراه بر شخصی که وقت موسع داشت معین می‌شود و تا آخر وقت صبر می‌کند سپس مرتکب می‌شود.

۲۳:۲۰ - بنابراین حالات چهارگانه در تکلیفات بیان شد.

۰۳۱۴ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۴) - شب شنبه ۳۰ ربیع

الثانی ۱۳۹۳ ق - ۱۲/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - اگر دو شخص بنحو کفایه بر یک عمل، اکراه شوند حالات اکراه در تکلفیات را بیان کردیم که عمل حرام باشد یا ترک واجبی باشد.

۰۱:۱۰ - در مورد اکراه دو نفر در وضعیات دو قسم است گاهی بر یک متاعی است که نزد هر دو شخص وجود دارد و این وحدت نوعیه و طبیعیه است و گاهی اکراه بر متاع خاص معین خارجی واقع می شود.

۰۳:۱۵ - در قسم اول مثلاً مکره نیاز به گندم دارد و یکی از شخصین را مجبور به فروش گندم می کند.

۰۴:۰۰ - در بیع اکراهی وقتی باطل است که بیع مستند به اکراه باشد و اکراه هم عدم بطیب نفس شخص باشد.

۰۵:۲۰ - در بیع اکراهی با محرمات اکراهیه متفاوت است چراکه در محرمات با وجود سعه ی وقت نمی شود اقدام کرد ولی در معاملات اکراهی در برخی موارد می تواند با وجود سعه ی وقت اقدام کند و بیع کند.

۰۶:۱۵ - معنای اکراه دو نفر کفایت اینست که اگر یکی از آندو انجام دهد پس محذور اکراه برای دومی مرتفع می شود و اگر هر دو انجام دهند پس هر دو معاقب هستند و همچنین در مبحث واجب کفایی است.

۰۷:۳۵ - در بیع اکراهی مناط اینست که از محذور تخلص پیدا کند.

۰۸:۳۰ - اگر دو شخص مکره باشند بنحو الکفایه مثلاً مجبور به فروش گندم باشند اگر یکی از آندو یقین کند به اینکه دیگری انجام می دهد این معامله را اجازه ندارد بیع کند و اگر کرد بیع مکره نبوده و صحیح است.

۱۰:۱۰ - و اگر یقین ندارد که دیگری انجام می دهد یا خیر اگر از نظر وقت مانند هم باشند چه ضیق باشد و چه موسع هر کدام از دو شخص اقدام به بیع کنند، بیعتشان مکره بوده و باطل است حتی اگر تا آخر وقت صبر نکنند.

۱۱:۵۰ - اگر وقت یکی از شخصین ضیق و دیگری موسع بود آن شخصی که وقتش ضیق بوده اگر بیع کند بیعتش مکره است و باطل می باشد ولی اگر شخصی که سعه وقت دارد زودتر از وقتش انجام دهد قبل از آنکه شخص مضیق بیع کند اقدام کند بیعتش مکره نیست و صحیح می باشد.

۱۶:۲۰ - اما اگر متاع وحدت شخصیه خارجیّه و متاع معین خاصی باشد اگر دو شخص اکراه به فروختن آن متاع شوند مثلاً هر دو وکیل هستند از برای فروش متاع معینی و یا هر دو ولی صغیر هستند یا هر دو وصی میتی باشند یا اینکه یکی وصی باشد و دیگری وکیل بیان می کنیم.

۱۸:۴۵ - در حالتی که هر دو شخص که اکراه به فروش می شوند وکیل باشند اگر بیع این متاع بر طبق رضا و مصلحت موکل است بنابراین هر یک از آندو بیع کنند صحیح است و بیع مکرهی در کار نیست. و اگر بر طبق مصلحت یا رضایت موکلش نباشد هر یک از آن دو شخص بیع کنند همان بیع فضولی است و نه بیع مکره پس متوقف به رضایت بعدی مالک خواهد بود. در اینجا چه علم و عدم علم بفروش دیگری داشته باشد یا نه و یا چه وسعت و ضیق وقت باشد یا نباشد فرق نمی کند.

۲۲:۰۵ - در حالتی که یک شخص وکیل است و دیگری اصیل است اکراه می شوند بر بیع آن متاع خارجی در اینجا هر کدام بیع کنند آن بیع مکره است و فاسد است. در اینجا هم چه علم و عدم علم بفروش دیگری داشته باشد یا نه و یا چه وسعت و ضیق وقت باشد یا نباشد فرق نمی کند.

۲۴:۴۰ - اگر هر دو ولیّ بر مال صغیر یا هر دو وصیّ میت باشند چون در مورد ولایت و وصایت شرط، رضایت خود ولی و وصی است و نه مانند دو صورت قبل که رضایت وکیل اثری نداشت بنابراین اگر هر دو اکراه شوند به بیع متاع اگر بر مصلحت میت یا صغیر نباشد هر کدام بیع کنند آن بیع اکراهی است و باطل است ولی اگر بر طبق مصلحت میت یا صغیر باشد در اینجا اگر یکی یقین داشت که دیگری بیع می کند، نمی تواند بیع کند.

۰۳۱۵ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۵) - شب یکشنبه ۱ جمادی

الاولی ۱۳۹۳ ق - ۱۳/۳/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - در مبحث ما مکره چهار صورت دارد که اول: مالک مورد اکراه قرار گیرد و عقد را هم او انجام دهد یا ایقاعی کند در اینصورت بیع مکره است و باطل است.

۰۲:۳۰ - صورت دوم: مالک مورد اکراه قرار می گیرد ولی عاقد نمی باشد مثلاً اکراهش می کنند که زید را وکیل کنی که مالت را بفروشد یا زوجه ات را طلاق دهد در اینصورت عاقد مورد اکراه نبوده است و ایعاب و تهدید نسبت به مالک بوده است بنابراین آن عقدی که از وکیل (عاقد) صادر می شود فضولی است و متوقف رضایت مالک می ماند.

۰۶:۰۰ - اگر قرار باشد مالک بعداً رضایت دهد آیا اجازه ی بیع را می دهد یا اجازه ی وکالت را می دهد چراکه وکالت از روی اکراه بوده است و این نیابتی که مالک به زور داده بود باطل بوده است.

۰۸:۳۰ - فضولی فقط در عقود است ولی در ایقاعات، فضولیت جاری نمی باشد.

۱۰:۴۵ - صورت سوم: عاقد که وکیل است مورد اکراه قرار بگیرد ولی مالک مورد اکراه قرار نگیرد در اینجا دو حالت ممکن است اول: خود مالک کسی باشد که عاقد را اجبار می کند در اینصورت با اینکه بیع کننده اکراهی است ولی با اجازه ی خود مالک صورت می پذیرد پس صحیح است.

۱۳:۴۰ - اشکالی که برخی نموده اند به اینکه وکیل بسبب اکراه این عقد را انجام داده است پس مسلوب العبارة است همانند مجنون لذا اجازه ی بعدی اثر نخواهد کرد پس باطل است.

۱۴:۳۰ - پاسخ اینست که مسلوبیت عبارت دو نوع است گاهی ذاتیه است مانند مجنون که قابل نیست که عقد صحیح واقع شود و نوع دوم مسلوبیت بالعرض است که در این حالت قابلیت ارتفاع عارض وجود دارد بنابراین در مورد اکراه مسلوبیت نوع دوم است پس با رضای مالک عقد صحیح خواهد شد.

۱۶:۰۰ - صورت چهارم: عاقد که وکیل مالک است مورد اکراه قرار گرفته است و شخص دیگری وکیل را مجبور به عقد کرده است.

۱۸:۴۰ - نظر اول این است که چون وکیل مورد اکراه قرار دارد این عقد باطل است.

۲۰:۰۰ - اشکال به این نظر اینست که اجازه به عقد برخورد نمی کند بلکه به نقل و انتقال است پس در اینجا عقد وکیل را با اجازه ی متاخره قابل تحقق و صحت است.

۲۳:۰۰ - نظر دیگر اینست که دائماً رفع همان برداشتن شیئی ثابت موجود است و رفع در دو مقام است یکی حقیقتاً ثبوت داشته باشد در خارج و دیگری اینکه در مقام اثبات رفع شود که اثر تشریفاً از عمومات و اطلاعات وجود داشته و اکنون برداشته شود، بنابراین در "رفع ما استکرها علیه و ما اضطروا الیه" باید بیع بلحاظ عمومات و اطلاعات "احل الله البیع" صحیح واقع بوده باشد تا رفع پذیر شود نسبت به امراه و اصرار پس در اینجا آنچه اثر داشته تملیک مالک بوده است پس با اجازه مالک بیع صحیح واقع می شود.

۰۳۱۶ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۶) - شب دوشنبه ۲ جمادی

الاولی ۱۳۹۳ ق - ۱۴/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - بیان چهار صورت در مکره که اول: مالک که عاقد است مورد اکراه قرار گیرد.

۰۱:۱۵ - صورت دوم: عاقد مکره نباشد بلکه مالک مورد اکراه قرار گیرد یا خود عاقد، مالک را اکراه کند پس مالک در توکیلش مورد اکراه قرار بگیرد اما عاقد مورد اکراه نیست، در اینجا برخی می فرمایند که بیع صحیح است چراکه فضولی است و در صورت رضایت بعدی صحیح می باشد.

۰۴:۰۰ - صورت سوم: خود مالک مورد اکراه نیست بلکه عاقد مورد اکراه قرار می گیرد در اینجا حالت اول: مالک اکراه کند عاقد را و حالت دوم: شخص دیگری را وکیل کرده است برضایت خودش لیکن غیر آمد و وکیل را اکراه به جاری کردن فوری عقد می کند پس عاقد مکره است در این دو حالت بزرگان می فرمایند که در هر دو حالت صحیح است.

۰۷:۴۵ - صورت چهارم: عاقد که وکیل مالک است مورد اکراه از سوی شخص دیگری قرار گرفته است به عقد یا بیع که برخی بزرگان می فرمایند صحیح است.

۰۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در عقد بایستی قصد معنا در انشاء بیع صورت گرفته باشد و دوم اینکه قصد تملیک باطنی هم باید باشد مثلاً شخص می گوید بعت نباید لقلقه زبان باشد و در مورد خاص مشخص باشد و نیت تملیک داشته باشد لذا الفاظ که اختیاری صادر شوند باید قاصد باشد.

۱۲:۱۵ - اما اگر عاقد مورد اکراه قرار گرفته باشد و استعمال لفظ کرده از کجا متوجه شویم که قصد و نیت باطنی اش هم همین بوده است بنابراین ظهور حال فقط در مورد اختیار کفایت می کند ولی در مورد بیع مکره باید قصد و رضایت هم ثابت شود.

۱۴:۲۰ - در مورد شک کردن به اینکه شخص قصد معنا کرده یا فقط اظهار لفظ کرده است پس اصالة القصد را جاری می دانند و برخی در مورد بیع مکره اصالة القصد را جاری نمی دانند.

۱۶:۴۰ - بعضی دیگر هر دو حالت را که عاقد مکره است را باطل می دانند چراکه عاقد که مالک نبوده است و مجبور به عقد شده است که رضا در قصد در کار نبوده است پس باطل است و اگر هم عاقد، همان مالک باشد بنا بر حدیث رفع این عقد فاسد است لذا حتی اگر بعداً هم راضی شود رضایت به عقد فاسد معنا ندارد پس باز هم باطل است.

۲۰:۰۵ - برخی پاسخ می دهند که مضمون عقد با اکراه بوده است و حدیث رفع للامتنان است و رضایت با مضمون عقد رویارویی پیدا می کند.

۲۲:۴۵ - حدیث "رفع ما استکرها علیه و ما اضطروا الیه" که آن حکمی که فی حد ذاته باشد برای شخص به عنوان مکره، مرتفع شده است ولی عاقدی که مکره است و خودش مالک نباشد که اثری بر خود او مترتب نیست که بخواهد رفع شود پس موضوعا اجنبی است لذا حدیث رفع بر او محقق نمی شود چون رضایت مالک شرط است که او هم با رضایت وکالت داده بوده است.

۲۴:۰۰ - آیا وکالت اکراهی با رضایت بعدی محقق است یا ساقط و آیا اصالة القصد درباره انشاء مکره جاری است یا خیر.

۰۳۱۷ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۷) - شب سه شنبه ۳ جمادی
الاولی ۱۳۹۳ ق - ۱۵/۳/۱۳۵۲ ش
۰۰:۳۰ - خلاصه جلسه قبل.

۰۳:۰۰ - در جایی که اکراه وارد شده است اگر رضایت متاخر صورت پذیرد عقد صحیح می باشد ولی در مبحث وکالت اکراهی صادق نیست چراکه عقدی که از عاقد صادر می شود عقد فضولی است اما رضایتی که بعد از اکراه در توکیل صادر میشود به معنای رضایت وکالت موکل است که ربطی به عقد عاقد نخواهد داشت.

۰۴:۳۰ - رضای مکره بنحو کشف است یعنی مکرهی که اکراه به عقد بوده و بعد رضایت می دهد آن رضایت آن عقد اکراهی را ناقل می داند و اثر مترتب بر عقد می شود بنابراین هیچکدام از این حالات به وکالت اکراهی ارتباط پیدا نمی کند.

۰۶:۳۰ - وکالت، یا اذن در عقد است یا استنباه ی شخص نسبت به وکیل است و ربطی به اعتبار شرعی ندارد.

۰۷:۲۰ - اشکالی که وارد می شود اینست که جزء اخیر علت تامه همان رضای متاخر بوده است پس در وکالت اکراهی چطور؟ پاسخ اینست که اصلا موضوع وکالت اکراهی که عاقد مختار بوده است ربطی به بیع مکره ندارد و موضوع مربوط به بیع فضولی است.

۰۹:۰۰ - اگر مالک را اکراه کردند به اکراه در طلاق یا وکالت بده در اعمال خیار فسخ که در ایقاعات است پس کاملاً بی ربط به بیع مکره است.

۱۰:۳۰ - صورت سوم و چهارم: که عاقد مکره باشد و مالک مکره نباشد یا مالک، شخصی را وکیل کرده بود و او را اکراه به عقد می کند.

۱۲:۳۰ - اکراه ممکن است بیع را فاسد کند ولی اکراه هرگز وکالت را فاسد نمی کند و "رف ما استکروهوا علیه و ما اضطرروا الیه" وکالت اکراهی را دربر نمی گیرد.

۱۴:۰۰ - فقد در جایی که مثلاً کفاره بواسطه ی خلف عهد یا نذر باشد مثلاً عهد کرده بوده است که هیچوقت وکیل فلان شخص نشود و او را مجبور کرد به وکالت بله در این حالت اثرش در همین حد است که نمی خواهد کفاره بپردازد که رفع ما استکروهوا شده است.

۱۶:۳۰ - اشکال در اصالة القصد اینجاست که در موارد اکراهی قصد عاقد محرز نمی باشد بنابراین قصد باطنی تملیک هم از شرایط بیع است که وقتی انشاء عقد می کند حقیقتاً قصد تملیک کرده باشد و اگر بیع اختیاری بود بنا به اصل عقلایی که شخص عاقل آنچه را انشاء کند پس قصد باطنی هم کرده است ولی در مورد اکراه اصالة القصد جاری نیست و این اشکال مربوط به وکالت اکراهی نیست که در مورد بیع مکره است و جای این بحث در ابتدای مبحث بیع مکره بود.

۲۰:۳۰ - اشکال می تواند این باشد که وکیلی که مکره است به اجرای عقد فقط بر لفظ بیع مجبور شده است و حقیقتاً آن عقد را بقصد وکالت از طرف مالک نکرده است چون بجهت خلاصی از تهدید، بیع را انجام داده چه بیعی آن بیعی که نه از طرف موکلش بوده است و نه ملک خودش بوده است بنابراین به این دلیل که این بیع لغو محض است بیع باطل است.

۰۳۱۸ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۸) - شب چهارشنبه ۴ جمادی

الاولی ۱۳۹۳ ق - ۱۶/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - اینکه اکراه، وکالت را فاسد نمی کند به این معنا نیست که وکالت تحقق پیدا میکند بلکه به این معناست که استدلال رفع ما استکروهوا درباره ی بیع مکره است.

۰۱:۴۰ - در مورد اکراه فروش عبدین که احد العبدین را بفروشد گاهی بوحدت عددیه بقید الوحده است که باید یک عبد را بفروشد و گاهی هم وحدت مفهومیه کلیه است بدون شرط.

۰۳:۳۰ - اگر شخص مکره هر دو عبد را بفروشد چه باهم چه با فاصله، مکره نخواهد بود و بيع صحيح می باشد.

۰۷:۴۰ - اگر اکراه در فروش یکی منحصر به فروش هر دو نبود و بفرض اینکه شرطی برای فروش یکی از دو عبد نباشد در اینحالت بيع عبد اولی اکراهی و باطل است ولی اگر عبد دوم را با فاصله فروخت صحيح است و اکراهی نبوده است.

۱۰:۰۰ - اگر هم ادعا کند که عبد اول مکره علیه نبوده و فروش عبد دوم اکراهی بوده است پس هر دو بيع صحيح است و اکراهی نبوده است.

۱۰:۰۰ - اگر هم ادعا کند که عبد اول مکره علیه نبوده و فروش عبد دوم اکراهی بوده است پس هر دو بيع صحيح است و اکراهی نبوده است.

۱۱:۱۵ - اگر واحد بلا شرط که مکره علیه بوده هر دو را دفعتاً بفروشد برخی می فرمایند هر دو صحيح است چراکه بيع هر دو باهم که مکره علیه نبوده است و صحيح است و بعض بزرگان می فرمایند هر دو بيع باطل است چون یکی از آن دو مکره علیه بوده و بيع همزمانشان فاسد بوده است چون در یک معامله انجام شده اند.

۱۴:۱۰ - برخی می فرمایند که در انشاء واحدی که هر دو را باهم می فروشد پس این انشاء برای یکی اکراهی بوده و برای دیگری به طیب نفسش بوده است پس دو تملیک در کار بوده است پس یکی باطل و دیگری صحيح است.

۱۶:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که یکی از دو تملیک صحيح بوده است و می توان به قرعه بيع صحيح را احراز نمود که "القرعة لكل امر مشتبه" می باشد.

۱۸:۰۰ - در حالتی که مکره علیه واحد لا بشرط است ولی مشتری تک خریدار ندارد و لی مشتری که هر دو عبد را بخرد وجود دارد یعنی ملازمه است بین هر دو عبد (مثلاً مشتری ندارد یا مادر و فرزند هستند) برخی می فرمایند اکراه بر یکی از عبدین که هر دو نسبت به همدیگر ملازم هستند موجب اکراه در هر دو می شود پس هر دو باطل می شود.

۱۹:۱۵ - این "بیعهما معا" نسبت به یکی اکراهی است و نسبت به ملازمش اضطراری است و نه اکراهی چراکه بيع یکی متوقف است بر بيع دومی بواسطه ی ملازمیشان بنابراین با اینکه بيع اضطرار غالباً صحيح

است ولی حکم اکراه بدیگری سرایت نمی کند ولی هر دو فاسد می شود چرا که اضطرار به فروش دومی بواسطه ی فروش اولی بوده است که بیع اول هم اکراهی و باطل بوده است پس دومی هم باطل است.

۰۳۱۹ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۱ - درس ۱۹) - شب شنبه ۷ جمادی الاولی ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۳/۱۹ش

۰۰:۱۰ - بیان شد که اگر شخص مکره شد به بیع یک عبد از دو عبد و آن شخص هر دو را فروخت یا کسی نصف عبد را بفروشد برخی می فرمایند که در مکره بودن بیع اشکال است.

۰۱:۲۰ - در صورتی که شخص هر دو عبد را چه اکراه بر واحد عددی یا اکراه شده به بیع واحد لابشرط را بفروشد و در هر دو حالت اگر بیع یکی از دو عبد مستلزم دومی باشد یا نباشد و بیع دفعی باشد یا تدریجی باشد حالات را بیان می کنیم.

۰۳:۲۰ - اگر اکراه به بیع احد العبدین شد به قید الوحده و شخص هر دو را تدریجا بفروشد اگر مستلزم هم نباشند با بیع عبد اول موضوع اکراه تمام شده است و باطل بوده است ولی بیع دومی صحیح است و اگر شخص ادعا کند من در فروش عبد دومی اکراه داشتم معلوم می شود اولی با طیب نفس بوده پس هر دو بیع صحیح می باشد.

۰۶:۴۵ - برخی می فرمایند که اگر شخص ادعا کند یا نکند حکم همان است که گفته شد ولی بعض دیگر معتقدند فروش عبد اول مکره علیه بوده است ولی اگر ادعا کند که دومی مورد اکراهش بوده است پس مورد اکراه که بر فروش فقط یک عبد بوده است پس اولی که بیع مکره نیست و دومی

و دومی هم که لزوم به بیع دو عبد نبوده است پس هر دو بیع مکره نیست و هر دو صحیح می باشد.

۰۸:۵۰ - در مورد احتمال اینکه شخص قصد تحقق مضمون عقد را در خارج نداشته باشد پس به این معنای مکره جا دارد بگوییم که فروشنده در کدام یک از فروش عبدین قصد تحقق نکرده است پس یکی اش حتما باطل است و مجبور به تصدیق ادعای فروشنده داریم که ادعای اولی کند یا دومی باشد.

۱۱:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند نمی توانیم بگوییم بیع دومی هم مکره علیه بوده است پس فروش عبد دومی صحیح است چه برای بیع اولی قصد تحقق مضمون عقد داشته یا نداشته باشد.

۱۲:۴۰ - اما در حالتی که بیان شد اگر بیع یک عبد، مستلزم بیع دومی باشد یا با شرط مشتری یا خیار فسخ از برای ابطال بیع اولی از سوی مشتری باشد در اینجا بیع عبد دوم از روی اضطرار بوده است بنابراین اولی بیع اکراهی است و باطل است و بیع دومی بیع اضطراری است و چون بجهت دفع تهدید برای انجام بیع اول بوده است این نیز باطل خواهد بود.

۱۶:۲۰ - اما در حالاتی که اکراه بیع احد العبدین بقید الوحده باشد ولی شخص هر دو را دفعتاً بفروشد اگر هر دو عبد مستلزم همدیگر نباشند چون اکراهش عددی بوده است اما بیعهما معا انجام داده است پس هر دو بیع اکراهی نیست و هر دو بیع صحیح است.

۱۸:۳۰ - برخی احتمال می دهند که هر دو باطل است چون اولی اکراهی بوده است و دومی هم که همزمان با اولی بوده است پس باطل است ولی مرحوم آقای میلانی بدلیل واحد عددی که بقید الوحده بوده است هر دو را صحیح می دانند.

۰۳۲۰ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۱) - شب یکشنبه ۸ جمادی
الاولی ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۳/۱۳۵۲ ش
۰۰:۱۵ - بحث ما در فروع اکراه در فروش دو عبد بود.

۰۰:۵۰ - شش حالت متصور می باشد که حالات اکراه شخص به فروش دو عبد که اکراه در بیع واحد منهما که واحد عددی بقید وحده باشد را بیان کردیم.

۰۳:۱۵ - اما در مورد حالات واحد لا بشرط باید گفت اگر شخص را اکراه به فروش یکی از دو عبد کند پس اگر هر دو را باهم بفروشد اگر فروش یکی مستلزم دیگری نباشد برخی می فرمایند یکی صحیح و دیگری باطل است و بعضی می فرمایند طبق قرعه یکی صحیح است و در صورت اینکه فروش یک عبد مستلزم فروش دیگری باشد برخی می فرمایند که هر دو باطل است چراکه اکراه در یکی سرایت می کند به دیگری و برخی می فرمایند که یکی صحیح و دیگری باطل است.

۰۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ادله ی قرعه در اینجا نمی آید و علم نداشتن به واقعه ی ثابت باید باشد در صورتی که در اینجا هنوز تعیین واقعی صورت نپذیرفته است که بخواهیم امر مجهول یا مشتبه را به قرعه روشن کنیم.

۰۸:۴۵ - اگر که یکی از آندو صحیح است این هم لایعقل است چراکه واحد لا بعینه بیعش صحیح نیست و ملک طرف مقابل قرار نمی گیرد بنابراین چه مستلزم هم باشند و چه نباشند هر دو بیع باطل است.

۱۱:۰۰ - در مبحث واحد عددیه بیان شد بیعهما معا بیع هر دو صحیح است چه مستلزم یکدیگر باشند و چه نباشند و بیع اکراهی نیست اما در مورد واحد لابشرط فرق می کند.

۱۲:۳۰ - اگر شخص اکراه به فروش یکی از دو عبدش شود و واحد بلاشرط باشد و هر دو را باهم بفروشد اگر مستلزم هم نباشند هر یک از دو عبد جزئی از مبیع می شوند لذا این انشاء واحد با اراده صادر شده است و این اراده نمی شود که از اکراه صادر شده باشد چون اکراه بر یک عبد بوده است و اگر دلیل ما بر بیع مکره حدیث "رفع ما استکرها علیه و ما اضطرروا الیه باشد" باشد پس در اینجا که اکراه بر هر دو نبوده است و بیع هر دو صحیح است ولی اگر دلیل ما "تجارة عن تراض" باشد پس در این تجارت فروش یکی از دو عبد بدون رضا است و مشکل پیدا می شود.

۱۹:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که شخصی که بدون غفلت و از روی التفات بداند که اگر بیع صحیح بکند پس موضوع اکراه را منتفی می کند لذا هم کلاً مکره علیه نیست و هم جزء مکره علیه نیست.

۰۳۲۱ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۲) - شب دوشنبه ۹ جمادی

الاولی ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در اکراه شخص بر بیع یکی از دو عبد یا یک متاع از متاعین باشد البته واحد بلاشرط باشد که گاهی فروش یکی مستلزم دیگری نیست پس اگر هر دو متاع را دفعتاً فروخت پس بیع هر دو صحیح است و اگر چنانچه مستلزم یکدیگر بودند ناچار است بر فروش هر دو لذا برخی می فرمایند که هر دو بیع مکره است و باطل است چراکه اکراه بر یکی سرایت می کند به دیگری چراکه لازم الالزام، لازم یا مسبب السبب، السبب ولی مرحوم آقای میلانی می فرمایند بیع یکی بیع مکره است و بیع دومی اضطراری است که بیع مکره باطل است و دیگری اضطراری است و بیع اضطراری بعید نیست که صحیح باشد.

۰۸:۰۰ - از روایت "القرعة لكل امر مجهول" پس یکی باطل است و دیگری صحیح است پس قرعه میزنند و یکی از دو متاع را بر میدارند.

۰۹:۰۰ - در حالتی که شخص اگر اکراه بر واحد معینی از چند متاع شده بود اما شخص متاع دیگری را هم معا با اولی فروخت لذا آن متاع معین یا عبد مشخص بیع مکره است و باطل است ولی دیگری صحیح است.

۱۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر در بیع معین معاً، اگر فروختن اولی مستلزم فروختن دومی بود که بیان شد ولی اگر ملازمه ای بین دو متاع نبود و دیگری را ضمیمه کرد، آن واحد معین باطل است و دیگری صحیح است.

۱۴:۰۰ - اگر شخص مکره به فروش عبد یا متاعی شد ولی شخص، نصف متاع یا نصف عبد را در بیع اول فروخت، چون فروش تدریجی عبد یا متاع منجر به فروش کامل آن شود اگر از روی اکراه نصفش را بفروشد چون مطابق گفته ی مکره عمل نکرده است چراکه مکره از او متاع کامل را خواسته بوده است بنابراین ممکن است بیع مکره نباشد که برخی آنرا مکره می دانند که برای تخلص از اکراه بوده است که باز هم اکراهی است و باطل است.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر فروش این نصف از روی امید و رجاء باشد که بتواند تخلص پیدا کند آن بیع مکره نیست و صحیح است و اگر مکره با فروش آن نصف باز هم قانع نشد در اینجا فروش نصف دوم، بیع مکره است و باطل است اما اگر فروش نصف اولی از روی این باشد که در دو مرحله تدریجاً بفروشد از روی اکراه است چون تطابق با مورد اکراه که یک متاع بوده است دارد و بیع مکره است و باطل است.

۰۳۲۲ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۳) - شب سه شنبه ۱۰ جمادی الاولی ۱۳۹۳ ق - ۲۲/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - اکراه در طلاق است که اگر شخص بر طلاق همسرش اکراه شود برخی می فرمایند این طلاق صحیح است چراکه لفظ طلاق را اجراء نموده است.

۰۲:۴۵ - برخی دیگر معتقدند که این طلاق باطل است چراکه در اینجا انشاء بدون تحقق کرده است بنابراین آنچه که موجب تخلص و نجات از تهدید اکراه است همان انشاء ظاهری بیع است و نیت قلب را که نمی تواند مجبور کند پس طبق حدیث "رفع ما استکرها علیه" موجب می شود که این لفظ و تلفظ در طلاق مکره اسقاط می شود.

۰۵:۳۰ - برخی نیز می فرمایند اگر شخص علم داشته باشد که اگر لفظ طلاق را بگوید موجب صحت طلاق است و باز هم لفظ را صحیح اجرا کند طلاقش صحیح است ولی اگر ملتفت نبوده و قصد معنا کند و لفظ را هم بگوید طلاقش باطل است.

۰۷:۱۵ - برخی اشکال می کنند که در حالتی که شخص علم داشته است تمکن داشته است که توریه کند.

۰۸:۱۵ - اگر اکراه به طلاق شد چند حالت وجود خواهد داشت.

۰۸:۴۵ - صورت اول: شخصی که اکراه به طلاق دادن همسرش شده است بیايد و با طیب نفس این طلاق را با اقرار بعدی خودش انجام دهد در اینصورت بدون شبهه و اشکال این طلاق صحیح است.

۱۰:۲۰ - اشکال ساقط شدن اثر لفظ هم در اینجا وارد نیست چون شخص، انشاء بقصد تحقق کرده است.

۱۱:۳۰ - صورت دوم: اکراه بالاستقلال تاثیر بر طلاق ندارد بلکه با اجتماع بشیء آخر موجب طلاق شود مثلاً عجز از دادن نفقه وجود دارد و اکراه به طلاق هم داده شده است که هر یک جداگانه نمی توانسته شخص را مجبور به طلاق کند ولی با هم که واقع می شوند و شخص طلاق بدهد در اینجا برخی می فرمایند که طلاق صحیح است برخی می فرمایند باطل است.

۱۳:۳۰ - اکراه دو حالت دارد: گاهی اکراه در هر یک بطور مستقل می توانست موجب اکراه باشند پس اگر مجتمع شوند که موثر در طلاق هست ولی گاهی هیچکدام بتنهایی موجب عمل اکراهی نمی شدند ولی باهم که جمع می شوند اثر می کند.

۱۶:۱۵ - در اینجا سه حالت وجود دارد.

۱۸:۳۰ - حالت اول: بطلان هر دو صورت است چراکه می دانیم صحت و عدم صحت متناقض هستند پس نمی توان گفت که دو مقتضی از دو امر متناقض اثر کنند لذا در هر دو صورت که چه هر دو مستقل باشند یا اینکه مستقل نباشند ایقاع صورت گرفته و فاسد هستند و در هر دو صورت، طلاق باطل است.

۲۰:۳۰ - حالت دوم: صحت طلاق در هر دو صورت است چراکه می دانیم معنای اکراه، وادار کردن شخص بر چیزی که کراهت دارد پس در جایی که شخص داعی نفسانی داشته باشد پس در هر دو صورتی چه هر دو عامل مستقل بوده باشند یا غیر مستقل باشند و اجتماع آندو موجب اکراه در طلاق باشد اما منتج به صحت طلاق خواهد بود.

۲۱:۴۵ - حالت سوم در جلسه بعد بیان می شود.

۰۳۲۳ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۴) - شب چهارشنبه ۱۱ جمادی

الاولی ۱۳۹۳ ق - ۲۳/۳/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - بحث ما در اکراه طلاق بطوری که شخص داعی باشد که شش حالت بیان شد.

۰۱:۰۰ - دو صورت صحت طلاق است و دو صورت سوم و چهارم اشکال دارد.

۰۲:۰۰ - در حالتی که طلاق در اکراه بمیل داعی شود که صحیح خواهد بود و اینکه جمع دو امر و سبب باعث طلاق شود که حالاتی پدید می آید.

۰۳:۰۰ - اگر هر دو علت هر دو بطور مستقل موجب طلاق می شدند یا اجتماعشان مورد طلاق شود مثلاً عجز از دادن نفقه و عدم اطاعت زوجه که باهم که قرار می گیرند که پس از اکراه موجب اراده دادن طلاق داعیا بشود.

۰۵:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که در اینحالت که دو وجه است باز هم طلاق صحیح است.

۰۶:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در حالتی که هر دو سبب معا بطوری باشد که هر یک بطور جداگانه می توانست سبب اراده طلاق شود پس چون دائماً هرگاه مانعی با مقتضی مقرون شود معقول نیست که اثر تحقق پیدا کند لذا در اینحالت بعید نیست عقد باطل باشد.

۰۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در دومین وجه که هر دو علت معا موجب اراده در طلاق شوند در حالی که هر کدام جداگانه مستقل، سبب اراده طلاق نمی شدند باز طلاق فاسد خواهد بود چراکه جنبه ی اکراهی اقتضا می کند ارتفاع صحت را و داعی آخر هم اقتضاء صحت دارند پس ایندو متناقض هستند و لایجتماع.

۰۹:۰۰ - ممکن است از معنای اکراه که وادار شدن شخص بر چیزی که از آن کراهت دارد پس در وجه اول حالت ششم که هر یک از دو سبب خودشان مقتضی در اراده ی طلاق بوده است اصلن اکراهی در بین نیست و نمی توان از حدیث رفع اکراه آن را اثبات کنیم لذا قاصدیت از شخص بر طلاق بوده است بنابراین در آن حالت انجام می شود.

۱۱:۰۰ - در وجه دوم که هر دو سبب مستقل نباشند می توان گفت که مقتضی مرکب است از مقرون بمانع و اجتماع متناقضین است پس باطل است.

۱۲:۱۵ - می شود وجه سومی هم در نظر گرفت که اکراه نه جزئیت با استقلال دارد و نه به غیر استقلال بلکه مبدأیت دارد از برای حدوث رضا و حصول قصد و داعی بنابراین طلاق صحیح خواهد بود.

۱۳:۰۰ - و اما حالت سوم در بحث اصلی اینکه شخص را اکراه بطلاق میکنم با ارباب و تهدید مثلاً فرزندی تهدید کند که پدرش نامادری اش را یا طلاق دهد یا خودش را می کشد در اینجا خودش داعیا طلاق می دهد و می فرمایند که صحیح است مرحوم آقای میلانی می فرمایند در این حالت خالی از اشکال نیست.

۱۵:۳۰ - حالت چهارم اینکه غرض دینی موجب طلاق شود مثلاً زوجه از او بخواهد طلاقش بدهد و گرنه زناى محصنه صورت می پذیرد برخی می فرمایند که طلاق اشکال دارد ولی مرحوم آقای میلانی می فرمایند صحیح است چون غرض دینی وقتی حاصل می شود که طلاق حقیقی و با قصد صورت پذیرد.

۱۷:۱۵ - حالت پنجم اینست که شخصی را اکراه بطلاق کند و شخص خیال کند با دادن طلاق حقیقی و فاصله گرفتن از زوجه اش ارتفاع تهدید می شود و طلاق دهد که طلاق صحیح است.

۱۸:۰۰ - حالت ششم اینست که شخص مثلاً رأی بعض عامه را دارد که طلاق اکراهی را صحیح می دانند یا حکم شرعی را نمی داند که اکراه در طلاق ممکن است موجب بطلان شود و داعیا طلاق می دهد برخی بزرگان می فرمایند که طلاق باطل است ولی مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چون حقیقتاً قصد نفسانی از برای طلاق کرده است این طلاق صحیح خواهد بود.

۲۰:۰۰ - آیا رضای متعقب موجب صحت بیع مکره می شود که بیان خواهیم کرد.

۰۳۲۴ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۵) - شب دوشنبه ۲۸ رجب

۱۳۹۳ ق - ۵/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث ما در عقد مکره است که آیا با رضای بعدی نافذ می شود یا خیر.

۰۱:۰۰ - مشهور و اجماع به اینست که عقد مکره با رضای معقب صحیح و نافذ و مؤثر است و دلیل این بزرگان اینست که عقد مکره جامع شرائط است و فقط طیب نفس را نداشته که با رضایت بعدی آن هم حاصل می شود بنابراین عقد تمام می شود.

۰۲:۲۰ - ادله ی مخالفان در رضایت متاخر شش دلیل است:

۰۲:۳۰ - وجه اول: در نفوذ عقد، مقارنت با رضایت معتبر است پس طلاق باطل است که برخی جواب می دهند که دلیلی بر این مقارنت نداریم و اطلاقات نافی این موضوع است بنابراین طلاق صحیح است.

۰۳:۳۰ - دو اشکال به صحت این طلاق است:

اول: المعلول لایتحقق الا بعد تمامیت علت و الشرط من اجزاء العلة پس لازم می آید مقارنت عقد به رضایت شخص است.

۰۶:۰۵ - دوم: در مورد "أوفوا بالعقود" منصرف است به شایع متعارف و در عرف عقدی صحیح است که با طیب نفس صورت گرفته باشد.

۰۷:۰۰ - وجه دوم: دلیل دوم اینست که مفهوم عقد بدون رضایت طیب نفس صادق نمی شود که بزرگان پاسخ می دهند که در مورد عقد فضولی که اصلاً شخص خبر نداشته که طیب نفس

طیب نفس بعداً پیدا می کند چگونه است که عقد فضول آنجا محقق می باشد.

۰۹:۰۰ - وجه سوم: دلیل سوم اینست که باید عقد کننده طیب نفس داشته باشد تا عقد صدق کند که برخی بزرگان این پاسخ را می دهند که در مورد بیعهای مکرهی که نافذ هستند مثلاً اجبار حاکم شرع بفروش که صحیح است آنجا که رضا و طیب نفس نبوده است در صورتی که در صحیح می باشد پس در اینجا هم نمی توان این دلیل را هم پذیرفت.

۱۳:۰۰ - در مورد عقد فضولی نص داریم که پس از رضایت مالک که شخص دیگری بدون اجازه اش عقد کرده است که به طریق اولی در اینجا که بیع مکره است و بعداً رضایت حاصل می شود که کاملاً صحیح خواهد بود.

۱۳:۲۵ - وجه چهارم: استدلال به آیه ی "تجارة عن تراض" است که تجارتی که باید از رضایت ناشی شده باشد لذا در بیع مکره که تجارت بدون رضاست در حیّز باطل است ولو بعداً رضایت حاصل شود و در اینجا گفته می شود یتعقبه الرضا.

۱۵:۰۰ - بزرگان در جواب می فرمایند که این استثناء منقطع است پس موجب حصر نمی شود که در "لاتاکلوا اموالکم بینکم بالباطل" که مستثنی منه "اکل بباطل" است که محرم است و مستثنی "تجارة عن تراض" است لذا هیچوقت تجارة عن تراض داخل باطل که نبوده است پس هم منقطع است و هم غیر مفرغ که مقصود بالباطل در لاتاکلوا گفته شده است.

۱۸:۰۰ - در "لا یسمعون فیها لغوا و لا تأثیما الا قیلاً سلاماً سلاماً" که همه بر این معتقدند که استثنای منقطع است ولی به این گونه نیست که در همه جا متوهم شود که استثناء منقطع است که بعداً بیان می فرمایند.

۱۹:۰۰ - وجه پنجم: استدلال به "رفع ما استکرها علیه و ما اضطروا الیه" نتیجه اش تخصیص دادن "اوفوا بالعقود" است و افوا بالعقود که عام است و حدیث رفع بلسان حکومت آن را تخصیص داد به عقودی که اگرایی نباشد لذا عقد مکره حین تحققه خارج بوده است از عام و هر مخصصی که خارج از عام شد معنا ندارد که داخل عام بشود پس از خوردن تخصیص.

۲۱:۰۰ - پاسخ برخی اینست که آنچه تخصیص داده شده بود عقد مکروه بوده است و پس از حصول رضایت، عقد از حالت کراهت خارج شده است که دیگر در تخصیص قرار نمی گیرد.

۲۲:۰۰ - وجه ششم: دلیل آخر ابطال عقد مکره حتی با وجود رضای متعاقب اینست که عقد مکره همانند عقد هاذل است همینطور که اگر هاذل عقدی کند ولو رضایت داشته باشد لغو محض است لذا در اینجا نیز باطل است.

۲۳:۱۰ - پاسخ برخی بزرگان اینست که بمقتضای نصوص و فتاوی بیع مکره، همانند عقد هاذل نیست که صوت محض و تلفظ محض باشد در صورتی که انشاء می شود ولی طیب نفس ندارد که آن هم با تاخیر حاصل شده است.

۰۳۲۵ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۶) - شب سه شنبه ۲۹ رجب

۱۳۹۳ ق - ۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - بحث در مورد این است که اگر رضایت بعدی در بیع مکره صورت پذیرد آیا بیع مکره صحیح خواهد بود.

۰۱:۰۰ - مشهور قائل به صحت بیع هستند چراکه مشکل بیع مکره همان عدم طیب نفس بود که با رضایت شخص این مشکل برطرف می شود.

۰۲:۱۰ - برخی اعتقاد به بطلان بیع مکره دارند با اینکه رضایت بعدی حاصل شود.

۰۳:۰۰ - احراز به صحت بیع باید با امور خارجی صورت گیرد لذا به قرائن خارجی باید انشاء تملیک را در بیع مکره از سوی شخصی که بیع مکره انجام داده است را احراز می کردیم.

۰۵:۰۵ - در بیع مکره، ظهور حال انشاء تملیک با لفظی که ظاهر شده است را بدون قرینه ی خارجی را نداریم لذا کسی که ادعا کند لفظ بدون قصد معنا کرده است موجب تامل می شود.

۰۷:۰۰ - بنابراین باید به قرائن خارجیّه احراز به قصد تملیک شخصی که مورد اکراه قرار گرفته است نمود که بسبب چاره نداشتن یا هرچه واقعا قصد تملیک نموده است.

۰۸:۰۰ - بنابراین اگر در بیع مکره پس از ارتکاب و انجائی که شخص واقعن قصد تملیک نموده باشد مشهور می فرمایند که این بیع با رضایت بعدی صحیح است چراکه مشکل در طیب نفس بود که حاصل شده است.

۱۰:۰۰ - اشکال اینجا پیش می آید که برخی می فرمایند که رضایتی که شرط بیع است باید مقارن مشروطش باشد چرا که شرط از اجزای علت است و مادامی که علت تامه صورت نگیرد معلول متحقق نمی شود لذا عقدی که موثر در ملکیت است باید رضایت طرفین مقارن با عقد باشد و این تاخر در مورد رضای متعاقب در بیع مکره موجب صحت نمی شود.

۱۲:۰۰ - پاسخ این اشکال اینست که در مورد بیع مکرهی که شخص در ظاهر، قصد تملیک کرده بوده است پس رضای متاخر در عقد مکره، ناقل است و می توان گفت که مشروط با شرطش مقارن است.

۱۶:۰۰ - دلیل دوم بر صحت بیع مکره با رضای متعاقب این می دانند که در عقد فضولی شخص بدون اذن مالک، عقدی را می کند و با رضای بعدی عقد صحیح خواهد بود.

۱۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در عقد فضولی که مقصود بالاصالّه همان تملیک است که با رضایت مالک، حاصل می شود و موجب صحت عقد می گردد ولی در بیع مکره، تملیک مقصود بالاصالّه نیست بلکه این تخلص از تهدید است که مقصود بالاصالّه می باشد پس نمی شود تنقیح مناط کرد بواسطه ی این تفاوت میان بیع مکره و بیع فضول.

۱۹:۱۵ - بنابراین ادله ی مخالفین و تحلیل آن ها را بیان می کنیم.

۲۰:۳۰ - شش دلیل قائلین ببطالان بیع مکرهی که با رضایت متاخر باشد اینست.

۲۱:۰۵ - دلیل اول: مقارنت رضایت با زمان عقد است که کل شرط مقارن بمشروطه.

۲۲:۱۰ - پاسخ بزرگان اینست که ملاک مقارنت رضایت با عقد همان رضایت در انشاء لفظی ظاهری است و نه رضایت باطنی.

۲۴:۱۵ - دلیل دوم: صدق مفهوم عقد مشروط بطیب نفس از مالک است بنابراین در جایی که مالک، طیب نفس ندارد اصلن مفهومی از برای عقد نیست.

۲۵:۱۵ - پاسخ اینست که در عقد فضولی که رضای مالک در کار نبوده پس صدق مفهوم عقد مشروط نیست به رضای باطنی مالک.

۲۶:۳۰ - دلیل سوم: شرط تاثیر در نتیجه ی عقد اینست که باید عاقد در حین عقد طیب نفس داشته باشد.

۲۷:۱۵ - پاسخ اینست که اگر چنین باشد چگونه در مواردی که حاکم شرع، شخص را اکراه بفروش متاعش می کند اثر خواهد داشت مثلاً محترک یا مفلسی که مجبور بفروش لفظی و ظاهری متاعش هست بنابراین طیب نفس عاقد معتبر نیست که در موارد صحت بیع مکره مثال هایی بیان شد مانند اکراه مالک به عقد عاقد از برای متاع که بیع مکره صحیح بود.

۰۳۲۶ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۳۰ رجب

۱۳۹۳ ق - ۷/۶/۱۳۵۲ ش

۰۱:۳۰ - دلیل چهارم: علت بطلان عقد مکره با رضایت متاخر اینست که در آیه ی مبارکه: "لا تاكلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض" مقتضای استثناء منحصر کردن جواز "اکل" را تجارت با رضایت است لذا تصرف در میبوعین حرام است مگر اینکه اکتساب حلال با رضایت باشد. بنابراین عقد مکره در زمان عقد که تجارت عن تراض نبوده است پس باطل است.

۰۴:۳۰ - دلیل پنجم: حدیث رفع که "رفع ما استکرها علیہ" است لذا بیع اکراهی مرفوع و معدوم است بنابراین چیزی که از نظر اعتبار شرعی معدوم و معدوم است معنا ندارد که رضایت متاخر نمی تواند آن معدوم را احیاء کند.

۰۶:۱۵ - دلیل ششم: تشبیه نمودن بیع مکره را ببیع هاذل که وقوع رضا به عقدی که همانند عقد هاذل که بدون قصد جدی و واقعی است نمی تواند اثری داشته باشد.

۰۷:۴۵ - پاسخ دلیل چهارم و پنجم را بزرگان می دهند و پاسخ دلیل ششم همانند عدم وجود ظهور حالست که در جلسه قبل بیان شد.

۱۰:۱۵ - در پاسخ دلیل چهارم مخالفان برخی بزرگان می فرمایند که استفاده ی حصر گاهی بمفاد الاّ است و گاهی بمفاد تقیید است بنابراین اگر حصر بمفاد الاّ باشد استثناء منقطع است پس اثبات و نفی در مورد واحد ورود نخواهد داشت.

۱۲:۱۵ - برخی بزرگان می فرمایند که باء بالباطل همان بای سببیّه است بمعنی اینکه اموال یکدیگر را بسبب باطل تملک نکنید و مصادیق باطل بر حسب روایات قمار و ربا و ... است لذا لاتاکلوا بالباطل یعنی آنچه که مورد استحقاق شما نیست تصرف نکنید و اگر تجارۀ را تجارۀ قرائت کنیم می شود لاتاکلوا اموالکم باسباب الباطل الاّ ان تكون تجارتي که تحقق پیدا کرده است بنابراین این استثناء باید منقطع باشد که برخی هم منقطع و هم غیر مفرغ می دانند که مستثنای متصا نیست.

۱۶:۰۰ - و اگر منظور از غیر مفرغ یعنی منقطع محض است و قابل تاویل نیست.

۱۷:۰۰ - اما اگر تجارۀ عن تراض باشد اسم کان می شود لذا الاّ ان تكون اموال اموال تجارۀ عن تراض که ضمیر کان بر میگردد به اموال و نه به تجارت در این حالت هم استثناء باز هم منقطع است و استثنای منقطع هم لایفید الحصر.

۱۸:۳۰ - و در مورد استفاده ی حصر بمفاد توصیف هم بیان می فرمایند که همانطور که در آیه ی "و ربائبکم اللاتی فی حجورکم" قید غالبی توصیف است پس در مورد "عن تراض" هم قید غالبی خواهد بود.

۱۹:۱۰ - اگر "تكون تجارة عن تراض" پس تجارت، تقیید باشد و نه توصیف پس الاصل فی التقیید الاحترازیّه می باشد پس اینکه توصیف غالبی باشد صحیح نیست و تقیید است.

۲۰:۱۵ - در مورد استثنای منقطع، "لاتاکلوا اموالکم بینکم" مستثنی منه است که عام است که "تجارة عن تراض" استثناء است و علت حرمت "بالباطل" است بنابراین استثناء، استثنای متصل قرار می گیرد به این معنا که کل ما عدا التجارة عن تراض باطل.

۲۳:۱۵ - بنابراین استفاده ی حصر از این آیه ی مبارکه می شود.

۲۳:۴۰ - پاسخ دلیل پنجم اینست که در مورد "رفع ما استکرها علیّه" پس بیعی که مکره علیّه واقع شده خود این بیع مرفوع و منعدم است از نظر شارع پس بدیهی است که رضایت بعدی در شیئی لغو موثر نخواهد پاسخ می فرمایند که بیع یک آثاری دارد از جمله لزوم بیع و حرمت تصرف و دیگر احکام الزامیه ی دیگر است بنابراین معنای رفع در خود بیع نیست بلکه در مورد احکام الزامیه ی رفع صادر شده است.

۲۵:۳۰ - بنابراین آنچه که مرتفع شده است از احکام الزامیه می باشد که بر علیه شخص مکره باشد رفع شده است ولی در مورد مفاد برله شخص و آنچه که در مصالح شخص است که، رفعی صورت نمی گیرد.

۰۳۲۷ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۸) - شب یکشنبه ۴ شعبان

۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۶/۱۱ ش

۰۰:۱۰ - خلاصه ی جلسه قبل.

۰۲:۲۰ - در مورد آیه ی مبارکه "لاتاکلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض" که چه با قرائت تجارة خوانده شود و چه با قرائت تجارة خوانده شود که استدلال ببطالان بیع مکره حتی پس از رضایت بعدی باشد.

۰۴:۰۰ - پاسخ موافقان به صحت بیع مکره با رضایت متعاقب اینست که این استثناء در آیه ی مبارکه یک استثنای منقطع است که دلالت بر حصر نمی کند.

۰۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که جمیع استثنائات منقطعه، مثالشان بمتصل است مثلاً در آیه ی مبارکه: "لایسمعون فیها لغوا و لاتاثما الا قیلاً سلاماً سلاماً" به نظر می رسد استثناء منقطع است ولی چنین نیست. بنابراین ادات الا دائماً ظهورش در استثناء و اخراج است و مقتضای این ظهور اینست که استثناء در اموالکم باشد پس الا ان تكون الاموال اموال تجارة عن تراض یعنی ماعدای تجارت بهمراه رضایت باطل است و دلالت حصر را دارد.

۰۸:۴۰ - دلیل دیگری که قائلین ببطالان ارائه می کنند همان حدیث رفع است که "رفع ماستکرها علیه" دلالت دارد به اینکه بیعی که با اکراه باشد یا تخصص است که موضوعاً بیع نیست چون "احل الله البیع" را دربر نمی گیرد و یا تخصیص است پس عموم اطلاقی "احل الله البیع" عموم افرادی و اطلاقی است پس بواسطه رفع از آن عموم خارج شده است بنابراین چگونه با رضایت بعدی موجب حلیت بشود.

۱۱:۳۰ - پاسخ بزرگان اینست که رفع بمعنای اعدام و عدم نیست بلکه بمعنای رفع مواخذه است چه اخرویا و چه دنیویا که نه معاقب است و نه به التزامهای بیعی اش مواخذه نمی شود. بنابراین اگر قرار است که بیع اکراهی حکم نداشته باشد چرا در برخی موارد بیع اکراهی ترتیب اثر بصحت می دادیم در حالاتی که بیان می شد.

۱۵:۱۵ - پس حدیث رفع در مقام امتنان است و منت اقتضاء می کند حکمی که علیه شخص باشد مرتفع بشود و نه حکمی که بر له شخص باشد.

۱۶:۳۵ - و اما الزام طرف مقابل به صبر بعد از بیع مکره که منتظر رضایت بعدی مالک شود، این الزام باید مرتفع شود به اینگونه که حکمی که بر علیه مکره است مرتفع می شود بنابراین بایع که مکره است و اصیل قبول کرده است و الزام اصیل که فسخ نکند بواسطه ی قبول بیع بوده است که به اختیار خودش بوده است.

۱۹:۵۰ - در مواردی که مشتری نمی تواند فسخ کند و نه در ثمن و نه در مبیع بدلیل اکراهیت بیع نمی توان تصرف کرد ثابت است و این که مرتفع نمی شود.

۲۱:۱۵ - پاسخ اینست که اکراه چیزی که ثابت بوده را ولو بثبوت اقتضایی آنرا برمی دارد و اینکه الزام مکره بگوید یا راضی باشد یا فسخ کن از توابع حقی است که بسبب ارتفاع اکراه بوجود آمده است لذا فلا یعقل است چیزی که متاخر از حکم است در رتبه ی موضوع واقع شود.

۲۴:۱۰ - اینکه توقف بیع از حیث تاثیر، متوقف است به رضایت بعدی پس اگر رضایت را ناقل بدانیم که صحت بیع بدیهی است چراکه من حینه یوثر. و اما اگر رضایت را کاشف بدانیم پس رضایت بعدی موجب حصول ملکیت می باشد.

۲۶:۳۰ - رضای بعدی بمعنای مرآت نیست بلکه فعلا شارع حکم به ترتیب اثر ملکیت را بدهد تا زمان تحقق ملکیت.

۲۸:۰۰ - اگر هم کشف حکمی باشد که ایرادی ندارد و حکم بملکیت آن می دهد و در صورت کشف حقیقی باشد که بیان شد لذا توقف رضایت نوعی حکم له است و نه حکم علیه که بخواهد با حدیث رفع مرتفع شود بنابراین این بزرگان، بیع مکره با رضایت متعاقب را صحیح می دانند.

۰۳۲۸ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۹) - شب دوشنبه ۵ شعبان

۱۳۹۳ ق - ۱۲/۶/۱۳۵۲ ش

۰۱:۴۵ - پاسخ دوم بزرگان نسبت به دلیل بطلان بیع مکره با رضایت متعاقب که استدلال به حدیث رفع می فرمایند اینست که عمومات و اطلاقات، برای بیع سببیت تامه ای را اثبات کرده بوده است و اما سببیت ناقصه و جزء السبب بودن از مفاد عمومات نبوده است و ما ادعا می کنیم که پس از آمدن حدیث رفع و بیع اکراهی را از موثریت تامه الغاء نمود این امری است متاخر از رفع اکراه بنابراین سببیت ناقصه را نمی تواند حدیث رفع از بین ببرد بلکه مانند رفع خطا و نسیان که اثری که فی حد نفسه دارد ثبوتا یا اثباتا آن اثر از بین می رود ولی اثری که صفت وجودی یا عدمی در حکم باشد حدیث رفع نمی تواند آنرا ملغی کند.

۰۴:۲۰ - مثال اینکه اگر افطار عمدی موجب کفاره است ولی نسیانا کسی افطار کرد احتیاج به کفاره نیست.

۰۵:۴۵ - پس سببیت ناقصه که بعد از حدیث رفع آمده است پس نمی تواند در موضوع حدیث رفع واقع باشد.

۰۶:۱۰ - آنچه که بیع، در حد نفسه دارد همان لزوم عقد است و نه خود عقد بنابراین این لزوم بواسطه ی حدیث رفع از بین می رود.

۰۷:۳۵ - پاسخ مخالفان اینست که اگر قبول کنیم حدیث رفع نمی تواند فساد را ثابت کند و سببیت مستقله را حدیث رفع از بین می برد لذا این بیع جزء السبب می شود لیکن به چه دلیلی در جایی که بیع جزء سبب شد و رضایت متاخر حاصل شد به چه دلیل این بیع صحیح است در حالی که عمومات این را نمی گوید که "احل الله البیع" و "اوفوا بالعقود" چیز دیگر می گوید و نیاز بدلیل داریم لذا استصحاب می کنیم پس فساد پیش می آید.

۱۳:۰۰ - پاسخ اینست که این عمومات بمقتضای ادله ی اربعه کتاب و سنت و اجماع و عقل مختص است به معامله ای که رضایت طرفین در آن باشد پس تمام آنچه که صحت معامله در کار است باید با رضایت باشد بنابراین بیع مکره را به هیچ وجه نتوان با حدیث رفع ابطال کرد چراکه حدیث رفع بر چیزی که اثر داشته باشد موجب ارتفاع می شود.

۱۸:۱۵ - بنابراین عمومات بیع رضا را که داریم و حدیث رفع هم که اثر ندارد پس جزئیتی که بیان شد بحکم عقل بیان شده است و چون عقل یکی از ادله ی اربعه است پس این جزئیت عقلیه ثابت است.

۲۱:۰۰ - درمورد رضای متاخر که آیا ناقل است یا کاشف در جلسه بعد بحث خواهیم نمود.

۰۳۲۹ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۱۰) - شب چهارشنبه ۷ شعبان

۱۳۹۳ ق - ۱۴/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در صحت یا بطلان عقد مکره بود پس از رضایت متاخر.

۰۰:۳۰ - پاسخ به مخالفان که به حدیث رفع استدلال می کنند این بود که چون حکم مواخذه ای در کار نیست موجب بطلان بیع نمی شود.

۰۲:۰۰ - پاسخ دیگر ایست که بمقتضای عمومات، بیع سببیت تامه دارد بواسطه ی "احل الله البیع" و حدیث رفع "رفع ما استکرها" سببیت تامه را از بین می برد اما حدیث رفع که چیزی را که بعد از خودش ثابت می شود را نمی تواند رفع کند بنابراین رضایت لاحق بعد از آمدن اکراه بوجود آمده است لذا در موضوع حدیث رفع نمی تواند واقع شود.

۰۴:۰۰ - اشکال دیگر معتقدین به بطلان اینست که با وجود عمومات که به حدیث رفع مقید می شود چه دلیل مثبتی برای صحت داریم پس استصحاب می کنیم پس الاصل الفساد.

۰۶:۰۰ - دائما در تمامی عقود، اصالة الصحة را در شبهات حکمیه بمقتضای عمومات استفاده می کنیم و در شبهات موضوعیه، قاعده فراغ جاری می کنیم بنابراین صحت عقد اگر در موضوعات است بقاعده فراغ و اگر در شبهات حکمیه است به عمومات رجوع می کنیم بنابراین در اینجا عمومات که شامل نشد چون عمومات، بیعی که

بیعی که مقرون با رضایت است را دارای سببیت می داند پس شبهه موضوعیه هم که درکار نیست که قاعده فراق را بکار ببندیم بنابراین استصحاب عدم نقل و انتقال را جاری میکنیم و حکم به بطلان حکم می کنیم.

۰۷:۳۰ - به عبارت دیگر حدیث رفع بنوعی نفی می کند که بیع بدون رضایت فاسد است.

۰۸:۱۰ - پاسخی که بزرگان می دهند اینست که حدیث رفع، اصلا مربوط به عقود نیست چراکه عمومات "احل الله البیع" و "أوفوا بالعقود" بمقتضای ادله اربعه مربوط است به عقود با رضایت چه مقارن با عقد چه متاخر، لذا نسبت به عقودی که مرضی برضا باشد که حدیث رفع را در بر نمی گیرد و عقودی هم که رضایت بعدی را دربر دارد باز هم در مورد بیع مکره به حدیث رفع نمی توان استدلال کرد.

۱۲:۰۰ - اشکالی که به این پاسخ می کنند اینست که اگر عامی آمد و دو مخصص آمد و هر دو مخصص در عرض هم تخصیص می دهند و نه اینکه در طول یکدیگر و به نوبت باشند مثلا در اکرم العلماء یکی لاتکرم الرومی و یکی هم لاتکرم النحویین یعنی هر دو معا تخصیص می دهند بنابراین در اینجا حدیث رفع یک مخصص و مخصص دیگر لایحل مال امرء الا بطیب نفسه است که هر دو در عرض همدیگر هستند و نمی توان به ترتیب یا در طول هم ملاحظه کنیم که بگوییم چون طیب نفس با رضای بعدی حاصل شد پس دیگر نیازی به مخصص حدیث رفع نداریم.

۱۶:۰۰ - در پاسخ به این اشکال باید گفت که حاکم با مخصص تفاوت دارد بلکه اگر دو مخصص بود که نباید نوبت قائل شویم ولی در اینجا یکی مخصص است و دیگری حاکم است چراکه مخصص آنیست که با محفوظ ماندن موضوع، تخصیصی وارد شود و اگر به هر دلیلی رافع موضوع شود آن را حاکم می گویند و می دانیم که دائماً رتبه ی حاکم نسبت به نظام تشریع متاخر است بنابراین چون حاکم در رتبه ی متاخر است نتوان آن را در عرض مخصص قرار داد بلکه قبل از مخصص آن را به حکم تشریعی دخیل می دانیم.

۱۹:۰۰ - لذا عمومات که می گوید بیعی که با رضایت باشد صحیح است و "لا یحل الله مال امرء الا بطیب نفسه" حاکمی است که عمومات را تقیید می کند که آن بیعی که رضایت نداشته باشد جایز نیست پس در اینجا موضوع که بیع بود زایل شد پس چگونه مخصص حدیث رفع بر آن وارد شود لذا دیگر جایی برای مخصصی نمی ماند.

۱۹:۵۵ - اشکال دیگر اینکه همینطور که رضایت اعم است از مقارن و لاحق، اکراه هم می تواند مستمر باشد یا منقطع باشد برضای متاخر باشد بنابراین همانطور که ادله اربعه اثبات می کند به رضایت مقارن یا متاخر باشد همینطور هم ادله اربعه اثبات می کند به اکراه مستمر یا منقطع.

۲۱:۲۰ - پاسخ اینست که چون حدیث رفع، للامتنان است پس نمی تواند اطلاق به اکراه منقطع باشد چراکه رفع کردن اکراهی که با رضایت بعدی باشد متناقض با امتنان است چراکه مقتضای امتنان اینست که بیعی که از اکراه بود و بعداً راضی شد آن بیع اثر کند بنابراین حدیث رفع منحصر می شود به اکراهی که مستمر باشد که بیان شد اختصاص به اکراه مستمر دیگر از موضوع عقد موثر خارج است.

۲۲:۵۰ - اگر هم فرض کنیم که حدیث رفع و الا بطیب نفسه هر دو مخصص باشند و در عرض هم باشند باز هم جواب اینست که حدیث رفع مخصص اطلاق رضایت در عمومات را فقد در اکراه مستمر می گیرد و در اکراه منقطع که رضایت متاخر باشد را نمی تواند بگیرد که تازه بخواهد مخصص بشود.

۲۴:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد حدیث رفع هر حکمی را که جنبه ی مواخذه داشته باشد را مرتفع می کند و حدیث رفع، رفع تشریعی است و رفع تشریعی یعنی احکامی که در رابطه بر آن الزام آور است رفع می شود.

۲۶:۲۰ - رفع تشریعی امتنانی است در جایی که اکراه مستمر باشد و در مورد اکراه منقطع حدیث رفع نمی تواند شامل شود.

۲۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بیع مکره با رضای متاخر، می تواند مشمول عمومات صحت بیع بشود.

۲۷:۲۰ - در مورد ناقل بودن یا کاشف بودن رضای متاخر باید گفت که علی القاعده باید ناقل باشد چون موثر دو جزء داشت یکی انشاء بیع یکی رضایت، بیع که بود و با آمدن رضایت علت تمام می شود و ما دامی که رضایت نبود علت تامه نبود و بمحض آمدن رضایت، بیع کامل می شود پس ناقل خواهد بود ولی برخی می فرمایند این رضای متعاقب، کاشف است چرا که به رضای متاخر استکشاف می کنیم که از ابتدا ملکیت ثابت شده است که از آنچه که در اجازه ی در بیع فضولی بمقتضای نصوص جنبه ی کاشفیت دارد به تنقیح مناط در اینجا هم به کاشفیت رضای بعدی در بیع مکره می رسیم.

۰۳۳۰ - مبحث البیع - بیع المکره - (نوار ۲۲ - درس ۱۱) - شب شنبه ۱۰ شعبان

۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۶/۱۷ ش

۰۰:۱۰ - بیع مکرهی که به رضایت بعدی صحیح می شود آیا این رضایت ناقل بوده است یا کاشف است، برخی می فرمایند که باید ناقل باشد به این معنا که ملکیت از لحظه ی صدور رضایت حاصل می شود و قبل از آن اجرة المثل منافع مبیع اکراهی را باید مشتری بردارد چرا که در آن زمان که مبیع بدست مشتری رسیده بوده است ملک مشتری نبوده است و ضامن به پرداخت اجرة المثل است.

۰۲:۰۰ - مقتضی که بیع بود که پیدا شد ولی رضا که شرط بود وجود نداشت و بعد حاصل شد و اگر اکراه را مانع بدانیم آن بیع مقرون به مانع بود و هنگام رضایت آن مانع مرتفع شده است پس برخی می فرمایند که باید ملکیت از ابتدا حاصل شده باشد.

۰۳:۳۰ - در بیع فضولی از روایاتی که موجود است که صحت عقد از لحظه ی ابتدا بوده است و نه از زمان رضایت در بیع فضول پس به تنقیح مناط، برضای مکره متاخر منکشف می شود که ملکیت از لحظه ی صدور بیع حاصل شده است و دیگر از سوی مشتری پرداخت اجرة المثل لازم نیست.

۰۵:۰۵ - در مورد اینکه عقلاً بخواهیم رضایت متأخر را کاشف به اینکه از ابتداء ملکیت صادق باشد بدانیم

به این دلیل

به این دلیل است که بیع در حد ذاتش در ملکیت تاثیر می کند و بایع از لحظه ی بیع همان ملکیت را قاصد است یعنی در هنگام رضایت متاخر با این نیت رضایت داده است که از لحظه ی شکل گیری بیع رضایت داده است و شارع هم این رضایت را طبق روایات فضول، تایید کرده است پس این استدلال عقلی نسبت به کاشف بودن ملکیت از حین صدور بیع است.

۰۸:۰۰ - بزرگانی می فرمایند که مالک، ملکیت از لحظه ی صدور بیع را انشاء نمی کند بلکه سببیت ملکیت شرعیه را با رضایت متاخرش ایجاد می کند حال اگر این سبب تام است ملکیت تاثیر می کند و اگر این سبب ناقص است از لحظه ی رضایت ملکیت حاصل می شود. مثلاً در بیع صرف ملکیت منوط است به قبض طرفین و ملکیت از لحظه ی بیع نبوده است پس می بینیم که تام السبب نبوده و نقل شرعی متاخر شده است و همچنین در سلف باید مشتری ثمن را بدهد و مادامی که قبض ثمن نشده است آن ملکیت حاصل نشده است.

۱۱:۴۰ - برخی نیز می فرمایند در کلیه ی بیع ها مادامی که خیار وجود دارد هنوز اثر ملکیت تحقق پیدا نمی کند.

۱۲:۰۰ - بنابراین ملکیت شرعیه در زمان رضایت که متاخر بوده است حاصل می شود.

۱۳:۰۰ - اشکال اینکه حکم شارع به ملکیت، متاخر است ولی محکوم به، ملکیتی است که از لحظه ی صدور بیع است پس امضای حکم شارع بعد از رضایت موجب ملکیت از ابتداء می باشد.

۱۴:۴۵ - پاسخ اینست که معنا ندارد ملکیت شرعیه از حکم شارع بملکیت تخلف کند.

۱۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معنا ندارد که شارع به ملکیت حکم کند چون ملکیت امری است اعتباری و نسبت اعتبار به معتبر همان نسبت ایجاد به وجود است و معنا ندارد که اکنون ایجاد باشد ولی موجود قبلاً یا بعداً باشد پس همیشه اعتبار ملکیت با حکم شارع بملکیت وحدت بالحقیقه دارند چرا که الواحد لایتعدد.

۱۷:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که بایع ملکیت فعلیه را قاصد نیست در صورتیکه بایع همیشه قاصد به نقل از لحظه ی بیع است.

۱۹:۰۰ - تملیک بالفعل با ملکیت بالفعل است.

۲۰:۱۵ - زمان که از مقولات تسعه است هیچوقت با امور عرضیه عارض نمی شود پس چه برسد به امور اعتباریه که در ملکیت بخواهیم قائل شویم.

۲۱:۰۰ - پس زمان از برای متعلق ملکیت است بنابراین مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بایع باید به اعتبار شرعی ملکیت پایبند باشد حال اگر موضوعیت با اعتبار شرعی دارد صحیح است ولی اگر موضوعیت از برای اعتبار شرعی نداشت صحت پیدا نمی کند.

۰۳۳۱ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - اذن المولی - (نوار ۲۲ - درس ۱۲) -

شب یکشنبه ۱۱ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۸/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - برخی معتقدند که رضای مکره علی القاعده همان کشف را اقتضاء دارد و باید آثار ملکیت از لحظه ی صدور بیع حاصل شده باشد.

۰۱:۰۰ - پاسخ این بود که اولاً بایع ملکیت مقید بالحن را انشاء نمی کند بلکه طبیعت ملکیت را انشاء می کند و تملیک در زمان رضایت خواهد بود مثلاً در طلب کردن طلبکار است.

۰۲:۲۰ - ثانیاً شارع حکم اعتبار ملکیتش از بعد از رضایت است و چون وحدت اعتبار و معتبر مسجل است نمی توان گفت که از ابتداء ملکیت حاصل شده است.

۰۳:۰۰ - برخی می فرمایند که رضای مکره تشبیه می شود به فسخ که قبل از فسخ تمام آثار مترتب بوده است و لحظه ی فسخ همه آثار از بین می رود.

۰۴:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که فسخ با رضای متأخر در بیع مکره تفاوت دارد چراکه در فسخ دائماً من الحین است تا زمان فسخ ولی در بیع مکره با رضای متأخر از ابتدا رضایتی نبوده است. و اگر بخواهیم رضا را عدل و همسنگ فسخ بدانیم که صحیح نیست چراکه امضاء عدل رضا است و رد عدل فسخ است.

۰۷:۰۰ - اگر رضایت متعاقب را علی الکشف بدانیم ممکن است شخص احتمال بدهد که بعداً رضایت حاصل بشود پس خیار فسخ هم نخواهد داشت چراکه تصرف کردن در آن مبیع در بیع فضولی را بیان خواهیم کرد.

۰۹:۳۰ - بحث جدید در مورد شروط المتعاقدين، اذن مولا نسبت به عبد است.

۱۰:۳۰ - آیا عبد بدون اجازه صاحبش هیچگونه تصرفی در مورد اموالش و رفتارش نمی تواند داشته باشد یا خیر.

۱۱:۵۰ - آیه ی مبارکه "ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا یقدر علی شیء".

۱۲:۵۰ - روایت امام باقر و امام صادق علیهما السلام: "المملوك لا یجوز نکاحه و لا طلاقه الا باذن سیده، قلت: فان کان السید زوجة، بید من الطلاق؟ قال علیه السلام: ضرب الله مثلاً عبداً مملوكاً لا یقدر علی شیء، الشیء الطلاق".

۱۴:۴۰ - اگر بگوییم که لایقدر علی شیء، قید احترازی است و موجب این می شود که دوگانه عبد داریم یا عبدی که یقدر علی شیء و عبدی که لایقدر علی شیء که نادرست است چون امام وصف عبد را می فرمایند که لایقدر علی شیء پس توصیف است.

۱۶:۵۰ - بنابراین عبدی که برای انجام امورش نیاز به دیگری داشته باشد لاجرم نیاز به اجازه برای هر کار خواهد داشت.

۱۷:۳۰ - و اگر شیء را بمعنای هر چیزی که وجود خارجی دارد مثلا حرکات و سکنتات و رفتار حتی تکلم عبد را منوط به اجازه مولا کنیم که بعید است منظور این باشد.

۱۸:۴۵ - اگر قرار بر این باشد که هر عملی از عبد بی اثر باشد پس اگر طهارت کرد بدون اذن مولا یا جنایتی کرد همه و همه بی اثر می باشد پس منظور اموری مانند معاملات و عقود است.

۲۰:۰۰ - مقتضای روایت اینست که این عقد بدون اذن مولا صحیح نمی باشد.

۲۰:۳۰ - برخی می فرمایند که اگر عبد عقدی یا معامله ای انجام داد بدون اذن مولا باطل است حتی اگر مولا بعدا اجازه دهد.

۰۳۳۲ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - اذن المولی - (نوار ۲۲ - درس ۱۳) -

شب دوشنبه ۱۲ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۶/۱۹ ش

۰۰:۱۰ - سه وجه کلی را بیان می کنیم.

۰۰:۳۰ - در آیه ی مبارکه: "ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لایقدر علی شیء و من رزقناه منا رزقا حسنا و هو ینفق سرا و جهرا هل یستوون" و آیه ی مبارکه: "ضرب الله مثلا رجلین احدهما ابکم لایقدر علی شیء و هو کلّ علی مولاہ اینما یوجّہ لایات بخیر هل یستوی هو و من یامر بالعدل" دو نوع لایقدر داریم.

۰۲:۰۰ - مرحوم آقای میلانی استظهار علمی از آیات می فرمایند که در لایقدر دومی چون شخص لال و کر بدنیا آمده است لایقدر تکوینی است که بالذات می باشد ولی لایقدر آیه ی اولی متفرّع در مملوکیّت می باشد که از شئون مملوک بودن عبد می باشد.

۰۳:۵۰ - صفت مملوک بر عبد باعث می شود که لایقدر را ذاتی و تکوینی ندانیم بلکه بالعرض بدانیم.

۰۵:۳۰ - پس اگر لایق‌درد دخالتی در مملوکیت نداشت در این آیه، عبارت مملوکا را نمی‌آورد بنابراین باید دید چه چیزی است که مالکیت قدرت آور بود ولی مملوکیت آن قدرت را می‌برد؟ شخص در اموری که ارتباط به خودش دارد و زمام امر دست خودش است مالک است وقتی که مملوک شد زمام امر دستش نیست بنابراین عبد در اموال خودش نمی‌تواند تصرف کند چون عبد است ولی اموری که مربوط به مولا باشد که واضح است اجازه دخالت ندارد.

۰۸:۱۰ - لذا آیه ی مبارکه منحصر است در امور خود عبد که نمی‌تواند تصرف کند مگر با اذن مولایش.

۰۹:۳۰ - برخی که لایق‌درد را در تمامی امور بدانند اگر عبد به وکالت کسی بیعی را انشاء کند باطل است و اگر بعداً هم مولایش اجازه دهد باز هم باطل است چون آن انشاء لغو بوده است.

۱۳:۱۰ - بعضی می‌فرمایند که اجازه ی بعدی موجب صحت بیع می‌شود چراکه "احل الله البیع" و "افوا بالعقود" عمومات اند چه از عبد باشد و چه از حرّ، ولی آیه ی مبارکه آن عقدی که از عبد صادر بشود و از ناحیه مولا نه رضایت سابق و نه رضایت متاخر نداشته باشد این مخصص عمومات است و عقد صحیح نیست.

۱۶:۰۰ - اگر هم شک کنیم که آیه بطور مطلق نفی قدرت می‌کند یا در صورتی که رضایت بعدی نباشد اینجا چون مخصص منفصل است که دائر بین اقل و اکثر شد همان اقل که متیقّن است ملاک است و اکثر در باقی عمومات قرار می‌گیرد پس با رضای بعدی مولا انشاء عبد را صحیح می‌دانند و صحیح است.

۱۸:۰۰ - برخی دیگر از بزرگان می‌فرمایند در روایت امام صادق که: "لایجوز الّا باذن سیده" در مورد اذن معتقدند که رضای بعدی نمی‌تواند اذن باشد و بمقتضای این روایت عقدش باطل است.

۱۹:۳۰ - پاسخ اینست که بیش از عدم استقلال در آیه ی شریفه از لایق‌درد نمی‌توان برداشت کرد و در روایت هم در سیاق آیه مبارکه است چراکه امام علیه السلام خود آیه را هم در ادامه این روایت می‌آورند لذا مقصود از اذن همان عدم استقلال عبد را می‌رساند بنابراین با رضای بعدی اذن برقرار خواهد بود.

۲۰:۴۰ - وجه دوم: در روایاتی که نکاح عبد را از اموری می‌دانند که اجازه ی بعدی مولا آن را جایز می‌داند لذا انشاء عبد لغو نبوده چون قابلیت این را داشته است که با رضایت متاخر تلفذ بوده باشد.

۲۲:۳۰ - برخی می‌فرمایند که بنابراین در طلاق هم به همین دلیل با رضایت بعدی مولا صحت پیدا می‌کند.

۰۳۳۳ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - اذن المولی - (نوار ۲۲ - درس ۱۴) -

شب سه شنبه ۱۳ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - از دو آیه ی مبارکه و صحیحه ی زراره از عبارت "لایقدر" به دو نوع تکوینی و عرضی استعمال شده است که در آیه ی دوم تکوینی است و در آیه ی اول بعد از مملوکیست است و عدم صاحب اختیار بودن عبد در اموال خودش را می رساند.

۰۳:۳۰ - عبد در اموری که مربوط به خودش می باشد اختیار ندارد چون مملوک است بنابراین در مورد مملوکیست نسبت به تصرفاتش در مال مولا بدون اذن و در مال دیگری بدون اذن ارتباطی به این آیه ی شریفه ندارد بلکه شخص حرّ هم نمی تواند بدون اذن در مال غیر تصرف کند بنا به روایت از امام عصر عجل الله تعالی فرجه الشریف که می فرمایند: "لا یحل لاحد ان یتصرف فی مال غیره بغیر اذنه" که اختصاص به مملوکیست ندارد.

۰۴:۴۵ - در مورد وکالت در مال دیگری هم موضوعاً خارج است از اینکه بخواهد از ناحیه ی دیگری عقدی انجام دهد.

۰۵:۱۵ - به مقتضای روایاتی که در ترخیص به اذن مولا برای عبد در نکاح است که رضای بعدی موجب صحت عقد عبد خواهد بود.

۰۶:۰۰ - برخی بزرگان مطلق انشاءات عبد بمقتضای آیه و روایت را لغو می دانند همانند عمده خطأ می دانند و اجازه ی بعدی را بی اثر می دانند.

۰۷:۰۰ - دلیل اینست که اگر اذن متاخر را در مورد مضمون عقد بدانیم که عقد وکالت در مورد مال غیر بوده و ربطی به مولا ندارد و اگر هم اجازه ی بعدی را در مورد اجازه ی وکالت عبد بدانیم که چون انشاءش لغو بوده آن اجازه ی بعدی بی اثر است.

۱۰:۰۰ - وجه دوم: در آیه ی مبارکه جریان اذن قبلی و بعدی درکار نیست و فقد لایقدر علی شیئی داریم ولی در روایت "الاّ باذن سیده" این اذن را فرموده اند لذا به قرینیت نکاح که بلا اشکال اجازه ی متاخره مصحح است در می یابیم که مراد از اذن ترخیص قبلی نیست بلکه به رضایت مولایش است که این رضایت می تواند با رضای بعدی هم صحیح واقع شود.

۱۲:۲۰ - برخی معتقدند که در طلاق هم به همین استدلال می تواند صحیح باشد.

۱۲:۴۵ - برخی پاسخ می دهند که در ایقاعات رضای متاخر موثر نخواهد بود.

۱۳:۱۰ - اگر مراد اینست که رضا لازم است چه رضایت سابق و چه رضای لاحق، در نکاح ولی چون طلاق مخصص است و تاخیر رضا در آن وارد نیست.

۱۵:۰۰ - پاسخ اینست که این روایت در مقام بیان عدم استقلال عبد است در امورش و نه در مقام بیان مطلق الاحکام است پس چون سائل می پرسد: بید من الطلاق معلوم می شود جریان زمام امر در کار است و تاخیر بیان از وقت حاجت است.

۱۶:۲۰ - بعضی بزرگان اشکال کرده اند که اگر کلام مسوق است از برای بیان عدم استقلال عبد است، پس موضوع رضا و اذن بطور مجمل است و نمی توان استفاده عمومیت از رضایت ازین روایات نمی توان کرد.

۱۸:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که فرق است میان اینکه عام را موضوع حکم قرار دهیم یا موضوع دیگری را مورد حکم قرار دهیم در اینجا مخصص را هم باید ذکر کرد که اگر ذکر نشد همان تاخیر بیان مخصص عن وقت الحاجة است و این قبیح است ولی اگر حکمی را در مورد موضوع دیگری بردند و عامی را هم ذکر کردند اگر نسبت بعض افراد عام ذکر نشود هیچ مشکلی نخواهد داشت.

۲۰:۰۰ - بنابراین در این روایت قرار نیست که حکم در مورد موضوع اذن باشد که تاخیر مخصص عن وقت الحاجة باشد و قبیح باشد بلکه حکم را در مقام عدم استقلال عبد می فرمایند و چون موضوع دیگری است ولی از عام اذن هم استفاده شده است این تاخیر مخصص از وقت بیان، قبیح نخواهد بود بنابراین منظور از اذن همان رضایت است بقول مطلق.

۲۲:۲۰ - اشکال دیگری که بیان می شود اینست که چطور اذن در نکاح را در این روایت با اذن متاخر قبول دارند ولی طلاق را خارج می دانند به دلیل به این سیاق می توان اذن در طلاق را در این روایت بطور متاخر دانست و نکاح را خارج دانست.

۲۴:۰۰ - اشکال دیگر اینکه در مورد تفاوت بین حکم بر موضوع عام باشد که تاخیر مخصص جایز نیست ولی در مورد بیان در حکم بر موضوعی دیگر ولی عام را در موضوع دیگر بیان کنند لازم نیست آوردن مخصص آن موضوع عام ولی در مورد روایت این برداشت می شود که "لایجوز الا باذن سیده" به معنای اینست که یجوز باذن مولایش است و وحدت بین موضوع و عام است و تاخیر آوردن مخصص قبیح خواهد بود.

۲۶:۱۰ - استدلال بر اینکه اجازه ی بعدی موجب صحت انشاء عبد قرار می دهد که در روایتی که عبد، نکاح کرد بدون اذن مولایش و بعد اجازه را گرفت امام می فرمایند: "انه لم یعص الله و انما عصی سیده" پس اجازه متاخر است.

۲۷:۴۵ - روایت از امام باقر علیه السلام: "سألته عن مملوك تزوج بغير اذن سيده فقال عليه السلام: ذاك الى سيده ان شاء اجازة و ان شاء فرق بينهما قلت: اصلحك الله ان الحكم بن عتيبة و ابراهيم النخعي و اصحابهما يقولون: ان اصل النكاح فاسد و لا يحل اجازة السيد له، فقال عليه السلام: انه لم يعص الله انما عصي سيده".

۲۹:۰۰ - روایت دیگر از امام باقر علیه السلام: "سألته عن رجل تزوج عبده بغير اذنه فدخل بها ثم اطلع على ذلك مولاه فقال عليه السلام: ذلك الى مولاه ان شاء فرق بينهما و ان شاء اجاز نكاحهما فان فرق بينهما فللمرأة ما اصدقها الا ان يكون اعتدى فأصدقها صداقا كثيرا و ان اجاز نكاحه فهما على نكاحهما الاول فقلت: فان اصل النكاح كان عاصيا فقال عليه السلام: انما أتى شيئا حلالا و ليس بعاص لله انما عصي سيده و لم يعص الله ان ذلك ليس كاتيان ما حرم الله عزوجل عليه من نكاح في عدة و أشباهه" که این روایت مفسر روایت قبلی است.

۰۳۳۴ - مبحث البيع - شروط المتعاقدين - اذن المولى - (نوار ۲۲ - درس ۱۵) -

شب چهارشنبه ۱۴ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در شروط متعاقدين می باشد که اذن مولا از برای عبد خودش یکی از شروط است.

۰۰:۴۰ - از ادله استکشاف می کنیم که اذن قبلی خصوصیت ندارد بلکه اگر عبد انشائی کرد و مولایش رضایت بعدی داد آن عقد نافذ می باشد و صحیح است که دو دلیل را بیان کردیم.

۰۱:۳۵ - دلیل سوم: اگر عبد بدون اذن مولا ازدواج کرد و بعدا مولایش اجازه داد در روایات به صراحت آمده است که آن ازدواجش صحیح است.

۰۳:۲۰ - برخی اشکال کرده اند به دلیل سوم که مثلا اگر سوال شود که آیا زید مسافرت کرده است جواب بدهند که بله سفر کرد و نگویند چهار فرسخ رفته است یا خیر بنابراین سوال در تزوج عبد بوده است که دو نوع است اول اینکه دیگری وکالتا تزویج می کند و نوع دوم اینکه عبد خودش تزوج می کند اینکه معصوم می فرمایند که تزوجش صحیح است استکشاف می کنیم که انشاء عبد صحیح است پس منحصر نیست اجازه مولا به نوعی که دیگری بوکالت عبد آن عقد را بکند پس اشکال می کنند در نوع دوم چطور است.

۰۶:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که به طریق اولی انشاء دیگری به وکالت از عبد از برای نكاح هم صحیح خواهد بود.

۰۷:۳۰ - ثانیاً همین رضایت متاخر همانطور که در نکاح صحیح است پس در صلح و اجاره و بیع و سایر معاملات، اجازه ی متاخر موجب صحت بیع عبد می شود.

۰۹:۱۰ - برخی بزرگان اشکال می فرمایند که در جایی که عبد برای خودش تزوج کند و مولا نکاح را امضاء کرده است پس در جایی که نتیجه ملاحظه شود، سبب هم ملحوظ است بنابراین انشاء تزوج همان ملحوظ بالتبع و غیر استقلالی است و در ملحوظ بالتبع اگر اجازه ی مولا وجود یافت، گویا خود مولا آن انشاء را انجام داده است و صحیح می باشد ولی اگر انشائی که دیگری کرده است، اجازه ی مولا نسبت به ملحوظ بالاستقلال می شود و نمی توان صحت عقد را سرایت داد لذا نه تنها بطریق اولی نمی توان نسبت به انشاء درباره دیگری صحیح دانست بلکه استدلال به عدم سرایت می کنند.

۱۳:۵۰ - پاسخ اینست که جواب امام باقر علیه السلام در دو روایت متفاوت بود که در روایت دوم عبارت: "ان شاء اجاز نکاحهما" اسم مصدر نکاح عنوان مصدر ملحوظ بالتبع خواهد بود ولی در روایت اولی که می فرمایند: "ان شاء اجازه" در اینجا یعنی اجاز تزوجه پس جنبه ی ایجاد سبب است.

۱۶:۴۵ - در روایت "لم یعص الله انما عصی سیده" که در روایت دوم تفسیر به آن داده اند که در نکاح محرمات فرقی بین عبد و حر نیست چرا که معصیت خداوند شده است و حرام است اثر ندارد در اینجا به مناسبت قاعده کلیه که العلة تعمم پس حکم این علت در سایر موارد هم جاری می شود چراکه علت مثابه ی کبرای کلیه است لذا در هر آنچه که معصیت مولا است، اجازه ی مولا اثر دارد.

۲۱:۴۵ - پاسخ دیگر به اشکال اینست که در مواردی را هم که عبد انشاء دیگری را هم می کند چون از محرمات نبوده است پس عصیان مولا کرده است و با رضایت متاخر مولا این عقد صحیح واقع خواهد شد.

۰۳۳۵ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - اذن المولی - (نوار ۲۲ - درس ۱۶) - شب

شنبه ۱۷ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۴/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۰ - اگر عبد نسبت به شخص دیگری بیع کند و وکیل از دیگری بشود آیا اجازه ی لاحق مولایش در این بیع اثر دارد یا خیر؟

۰۱:۳۰ - برخی می فرمایند که چون انشاء اش بی اثر بوده است بیع صحیح نیست و برخی می فرمایند که چون رضایت متعاقب می آید صحیح است.

۰۲:۲۰ - استدلال جواز بیع وکالتی عبد از شخص دیگری با اجازه ی بعدی مولایش اینست که از روایات اینگونه استدلال می شود که صحت تزویج شخص برای خودش، این استکشاف حاصل می شود که تمامی معاملات را در بر می گیرد و حتی وکالت را.

۰۴:۴۵ - برخی می فرمایند که ظاهر روایت اینست که عصیان مولا در جایی است که خودش برای خودش تزویج کند و در مورد انشاء تزویج برای دیگری یا انشاء دیگری برای تزویجش ذکر نشده است که بخواهد عصبی سیده مصداق قرار گیرد.

۰۶:۲۰ - پس اشکال اینست انشاء عبد برای خودش ملحوظ بالتبع است و نه ملحوظ بالاستقلال چراکه عبد مملوک صاحبش است پس چطور می تواند این امر را به انشاء بالاستقلال تسری داد.

۰۷:۳۰ - پاسخ اینست که تزویج و زوجیت نسبت ایجاد و وجود است و وحدت دارند لذا تعددی در کار نیست پس انشاء تزویج و انشاء زوجیت شیئی واحدند و نه اینکه انشاء بالتبع باشد که یکی از آن ها ملحوظ بالآنیة است و دیگری بالتبع باشد.

۰۹:۰۰ - از روایت این استفاده می شود که هر آنچه که معصیت خداوند باشد این قابلیت را ندارد که با رضایت بعدی هم بخواهد صحیح باشد ولی نسبت به عصیان سید این قابلیت است که با رضایت بعدی بیع صحیح واقع شود چرا که مثالی که امام می فرمایند به نکاح در عده فاسد محض است و عصیان خداوند می باشد.

۱۰:۵۰ - بنابراین فرق است بین موردی که نکاح معصیت خدا باشد که حرام ذاتی باشد مانند نکاح در عده و بین محرم بالعرض که عصیان مولا باشد بنابراین قاعده ی کلیه ای را معصوم بیان می فرمایند که در حرمت عرضی که حرمت بالذات نداشته است پس رضایت متعاقب می تواند در آن اثر کند.

۱۲:۳۰ - در جایی که عبد انشاء عقدی را برای غیر انجام دهد که بیع یا تزویجی را بوکالت دیگری کند در اینجا معصیتش از مولا چه می باشد. برخی می فرمایند که چون عبد مملوک مولایش است و زبانش بدون اذن مولایش عقدی را انجام داده است این را معصیت از مولا می دانند که در اصول بیان شد که النهی فی المعاملة لایوجب الفساد که گناه مرتکب شده و عصیان کرده ولی عقدش فاسد نمی شود.

۱۴:۴۵ - برخی می فرمایند که اصلا در بحث اجازه مولا برای بیع و عقد عبد برای غیر جایی برای اجازه نیست حتی اگر مولایش قید کرده بوده است که مالی را برای دیگری نفروش و عبد بفروشد که گناهی مرتکب شده است ولی عقد صحیح است.

۱۸:۴۵ - اگر مردی بخواهد دختر خواهر یا دختر برادر همسرش را به ازدواج در بیاورد باید از همسرش اجازه بگیرد و اگر بدون اجازه اش عقد کرد نقصی در عقد می باشد که آن اجازه لازم است که با اجازه ی بعدی عقد صحیح می باشد.

۲۱:۱۵ - برخی می فرمایند که در مورد معصیت مولا اصلاً به لسان عبد نیست که چون مملوک مولایش بوده از زبانش استفاده کرده باشد نخواهد بود.

۲۳:۱۵ - پاسخ اینست که در روایت "ذاک الی مولاہ ان شاء فرق بینہما و ان شاء اجاز نکاحہما" که چون این عقد نکاح برای خود عبد بوده است و زمام امر در دست مولایش است لذا مربوط به عقد غیر نیست.

۰۳۳۶ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - اذن المولی - (نوار ۲۲ - درس ۱۷) - شب

یکشنبه ۱۸ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۵/۶/۱۳۵۲ ش

۰۱:۳۰ - استفاده از روایات بر اجازه بعدی مولا بر عقد عبد موثر است چه این عقد برای خودش باشد یا برای دیگری باشد که برخی می فرمایند که در مورد عقد عبد برای غیر می فرمایند که اگر مولایش اجازه نداد آن عقد بیع یا عقد نکاح باطل است.

۰۳:۳۰ - برخی دیگر می فرمایند که چون عقد عبد برای خودش نبوده است و برای غیر بوده است و مملوک بودن عبد را اگر هم به معنای عدم داشتن اجازه برای استفاده از لسانش برای عقد بدانیم باز هم معصیت و ارتکاب حرامی بوده است و نه بمعنای بطلان عقد است بنابراین اگر مولا اجازه ی بعدی هم ندهد آن عقد صحیح است.

۰۶:۳۰ - معصیتی که از ناحیه نهی مولا آمده باشد در صحت معامله قاذح نخواهد بود.

۰۹:۰۰ - عدم قذح را از روایات بیان می کنند و نیز در روایت اشتراط رضا را در مضمون مربوط به عبد می دانند.

۱۰:۳۰ - پاسخ اینست که از روایات استفاده می شود که هر امری که از شئون مملوکیت است و زمام آن به دست مولا باشد باید اذن وجود داشته باشد که با رضای لاحق نیز صحیح می شود البته در جایی که عصیان خداوند فی ذاته نباشد و از آیه مبارکه "لایقدر علی شیئ" استفاده می شود که هر شیئی که مربوط به شئون مملوکیت باشد هم باید با اذن مولا صورت پذیرد لذا عقد کردن عبد از برای غیر هم چون وکالت است و از

شئون مملوکیت است در دایره شیئی قرار می گیرد و باید اذن مولا وجود داشته باشد چه اذن قبلی چه اذن لاحق.

۱۳:۴۰ - عقد صبی که باطل بود با اذن ولی صحیح می شود لذا هر آنچه که مراجعه مولا در آن لازم باشد مانند هر عقدی باید اذن مولا در آن باشد.

۱۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در تمامی روایات عبارت " ان شاء فرّق بینهما و ان شاء اجاز " وجود دارد بنابراین عقد فی ذاته که در مورد حلال باشد قابلیت صحت ذاتیه را دارد ولی متوقف به اجازه مولی است.

۱۷:۰۰ - برخی که می گویند اگر مضمون مربوط به غیر باشد و عبدی و کالتا عقد بیعی یا عقد نکاحی را از برای غیر انجام داده باشد که ربطی به موضوع ان شاء فرّق و ان شاء اجاز ندارد لذا اجازه مولا لازم نیست.

۲۰:۳۰ - اولاً در مورد معصیت عبد از نظر تصرف در زبانش برای جاری کردن عقد غیر بوده باشد این معصیت نیست چرا که لایق در را در امورات جزئیه نیست چراکه سیره ی مستمره داریم که توقف و اذن سید در امورات جزئیه نیست ثانیاً علمائی که می فرمایند عقد عبد برای غیر متوقف به اجازه مولا می باشد اینطور نیست چراکه نهی در معامله موجب فساد نیست و فقط معصیت مرتکب شده است ثالثاً نهی را از ناحیه معصیت مخالفت عدم اذن مولا بدانیم درست نیست بلکه از حیث اینست که بمقتضای آیه و روایت استفاده می شود که عبد اقدام به امری که نیاز به استئذان مولا دارد متوقف باذن است و چیزی که معصیت خدا نبوده است انجام نشده است.

۰۳۳۷ - مبحث البیع - شروط المتعاقدين - اذن المولی - (نوار ۲۲ - درس ۱۸) -

شب دوشنبه ۱۹ شعبان ۱۳۹۳ ق - ۲۶/۶/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۱ - اگر شخصی به عبد بگوید خودت را از مولای خودت برای من بخر یعنی عبد را وکیل می کند که خودش را برای خودش بخرد که مشتراً و مشتری یکی است و مولا هم عبدش را بفروشد.

۰۱:۰۰ - اگر مولا شخصی را وکیل به فروش عبدش کرده باشد و شخص دیگری به عبد بگوید خودت را از وکیل مولایت بخر.

۰۲:۳۰ - در صورت اول این اشکال می شود که خریداری عبد، مأذون فیه از ناحیه مولایش به اذن صریح نیست لذا چون اذن نیست پس رضایت هم درکار نیست پس باطل است ولی پاسخی که بزرگان می دهند

اینست که بر مبنای اینکه هر انشاء بیعی که عبد بکند متوقف اذن مولایش است و مولایش هم او را فروخته بخودش پس رضایت داشته و نیازی به اذن صریح نمی باشد.

۰۵:۳۰ - در صورت دوم که شروط متعاقدين از ابتدای ایجاب تا آخر قبول معامله باید برقرار باشند پس مولا که قبلا اذنی نداده بوده پس ماذونیت عبد متاخر است از ایجاب و چون در زمان ایجاب اذن مولا نبوده است لذا باطل است پاسخ اینست که شروط متعاقدين به دو نحو است گاهی بما هما متعاقدان و بانهما متعاملان شروطی دارند مانند بلوغ یا عقد یا نائم نباشد و غیره در اینگونه شروط بایستی از ابتدا تا آخر محقق باشند و گاهی شروط مشروط به عقد است و هر عقدی مبدء انتزاع عنوان عقد است مثلا قصد مدلول از شروط تاثیر و صحت عقد است که آن را شرط متعاقدين قرار می دهند.

۰۹:۴۰ - کسی که قصد خرید ندارد ولی پس از ایجاب لفظ بعثک هذا بهذا و شخص قبول کرد این اذن با عمل معامله اش صادر می شود بنابراین وجهی ندارد بگوییم چیزی که شرط اثرش در ظرف ایجاب بوده لذا اذن مولا شرط تاثیر قبول است لذا لزومی ندارد حتما در زمان ایجاب تحقق داشته باشد.

۱۱:۳۰ - مثلا در بیع فضول هم همینطور است که اگر فضولی متاع مالکی را فروخت ولی قبل از قبول اذن مالک تحقق پیدا می کند و بیع از فضولی به بیع لازم تبدیل می شود که اذن در زمان قبول بعد از ایجاب بوده است و صحیح است.

۱۲:۳۰ - اشکال سوم در صورت دوم اینست که وحدت ایجاب قبول خواهد بود که موجب فساد عقد میشود.

۱۵:۰۰ - در خارج دو شخص است یکی موجب است و عبد قابل است و نیز در ما نحن فیه وحدت اعتباری موجب فساد نمی شود چون دو شخص هستند.

۱۶:۳۰ - در مورد یکسان بودن مشتری و مشترا هم این وحدت، وحدت اعتباری است و صدمه نمی زند به بیع.

۱۷:۱۵ - اگر مولا به کسی وکالت بدهد که عبدش را بفروشد و آن شخص وکالت دهد به عبد که خودش را به من بفروش چون اذن مستقیم به عبد نداده بود مشکل پیدا می شود.

۱۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما اگر مولا شخصی را وکیل مفوض الیه، کرده بود از برای فروش عبد بنابراین آن شخص می تواند به عبد وکالت دهد برای خرید و فروش خودش پس معامله عبد صحیح خواهد بود چراکه گویی این اجازه ی فروش را هم بوکالت از مولا داده است و عبد ماذون خواهد بود.

۰۳۳۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - أقسام الفضول (نوار ۲۳ - درس ۱) - شب

چهارشنبه ۱۱ شوال ۱۳۹۳ ق - ۱۶/۸/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - عبارت فضولیت بمعنای زیاده روی از حد متعارف است که برخی بزرگان بیع فضولی را باطل و برخی آن را با اجازه متاخر صحیح می دانند.

۰۱:۵۰ - اقسام فضولیت در بیع فضول محتمل است که بیان می کنیم.

۰۲:۰۰ - اول: گاهی شخص معتقد است که مال خودش را می فروشد و بعدا متوجه می شود که مال غیر بوده است.

۰۲:۲۰ - دوم: گاهی شخص می داند مال دیگری است و از برای او می فروشد که به مثابه ی وکیل خودش را قرار می دهد.

۰۲:۳۰ - سوم: گاهی شخص می داند مال غیر است ولی غاصب است و برای خودش می فروشد که ثمنش را خودش بردارد.

۰۳:۱۵ - همینطور که فضولیت در جنبه ملکیت وارد است در مورد زمام امر شخص هم خصوصیت دارد لذا اگر شخص متاعی را فروخت بدون اجازه ی مالک، فضولی خواهد بود.

۰۴:۳۰ - مثلا مفلس و ورشکسته بدون اذن غرما متاعی را می فروشد.

۰۵:۰۰ - یا خواهر زاده یا برادر زاده زوجه را بدون اذن زوجه نمی توان به عقد خود در آورد.

۰۵:۴۵ - در اینجا بحث لزوم در بیع فضول است.

۰۶:۵۰ - از شرایط صحت معامله را ملکیت می دانند که مراد از صحت همان لزوم است.

۰۸:۰۵ - تعبیر بزرگان از لزوم بر خلاف اصطلاح است و معنای صحت اینست که ترتب مقتضا بر مقتضی است در صورتی که در فضولی اصلا ملکیت مترتب نمی شود.

۰۹:۰۰ - لزوم را در مقابل جواز قرار می دهند مثلا بیع معاطات جایز است یا بیع حیوان تا سه روز جایز است که ملکیت وجود دارد و اثرش مترتب می شود ولی متعاملین حق انحلال عقد را دارند. در صورتیکه در بیع فضولی ملکیت از ابتدا حاصل نمیشده است که بخواهد انحلال پیدا بشود یا خیر.

۱۰:۳۰ - گاهی بیع صحت تاهلی هم ندارد و مقتضی ندارد مانند بیع غرری یا بیع مجنون اما در بیع فضول این اهلیت را دارد که بواسطه ی اجازه مالک، موثر واقع شود مانند بیع مکرهی که به رضای متاخر صحت پیدا می کرد.

۱۲:۵۰ - بیع فضولی عبارت از شخصی که عقد می کند بدون اجازه در حالی که مالک نیست.

۱۳:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از جنبه ی لغوی ماده فضل بمعنای زیادی است که فضول عبارتست از زیاده ای بر حد وسط و عاقد را هم فضولی می گویند که زیاده از حد وسط که همان عقد بدون اجازه مالک کرده است گوییم.

۱۵:۰۰ - عمده دو مطلب است در مبحث فضولی که آیا فضولیت در ایقاعات جاری می شود یا خیر که مشهور می فرمایند که فضولیت در ایقاعات باطل است و دوم اینکه اگر شخص بدون اذن ملک غیر را فروخت ولی مالک طیب نفس داشته است چه عاقد بدانند این مطلب را یا ندانند آیا این بیع هم فضولی است یا خیر.

۰۳۳۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - أقسام الفضول (نوار ۲۳ - درس ۲) - شب شنبه

۱۴ شوال ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۸/۱۹ ش

۰۰:۰۵ - بحث در بیع فضولی است که از اباحت مهمه معاملات می باشد که محل خلاف واقع است که برخی معتقد به بطلان بیع فضولی هستند و برخی صحت بیع فضولی را به اجازه ی مالک می دانند.

۰۱:۰۰ - بیان شد که فضل و فضول زیاده روی است از حد معمول که در امور ممدوحه فضل گفته می شود و در امور غیرممدوحه فضول گفته می شود که به شخص هم فضول می گویند.

۰۲:۰۰ - اینکه شخص نمی داند مال غیر را می فروشد و بعد می فهمد یا می داند که ثمن را به او بدهد و گاهی غاصب است و ثمن را برای خود بر می دارد و گاهی فضولیت نسبت به ثمنی است در ذمه چه ذمه ی خودش و چه ذمه ی مالک و گاهی فضولیت به جنبه ی ایجاب است یا نسبت به قبول است که در همه موارد اجازه و صلح و هبه و غیره هم فضولیت می باشد.

۰۴:۲۰ - مشهور اتفاق به بطلان بیع فضولی در ایقاعات را دارند.

۰۵:۰۰ - استشهاد بزرگان به اجماع بر فرموده ی یکی از بزرگان بوده است که مشهور اینگونه بیان کرده

اند.

۰۵:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در صورتیکه بقول مطلق بطلان فضولیت در ایقاعات نظر مشهور نمی باشد.

۰۶:۳۰ - برخی بزرگان فضولیت را در ایقاعات نیز جاری می دانند.

۰۶:۵۰ - بعضی بزرگان می فرمایند که دو حالت دارد که اگر بیع فضولی را علی خلاف قاعده بدانیم و منحصر باشد به روایات بنابراین باید صحت بیع فضولی را فقط در نص وارد شده است و ما بقی باطل است.

۰۸:۰۰ - و اگر فضولیت را علی القاعده بدانیم که با اجازه مالک صحت پیدا می کند پس در تمامی معاملات و ایقاعات صحیح می باشد الا ما خرج بالدلیل.

۰۸:۴۰ - روایت زراره از امام باقر و امام صادق علیهما السلام: "بید من الطلاق قال علیه السلام: بید السید قال الله تعالى عبدا ممولکا لا یقدر علی شیئی افسیئ الطلاق".

۰۹:۴۵ - در عقود هم اگر علی القاعده باشند که در بعض عقودی که مباشرت شرط است لذا فضولیت در آن جاری نمی شود مانند وقف چراکه قصد قربت در وقف شرط است و معنا ندارد شخصی مال دیگری را قربة الله وقف کند.

۱۲:۳۰ - برخی دیگر این استدلال را می فرمایند که التعليق لا مجری له فی ایقاعات که ایقاع یمتنع فی التعليق پس صحت ایقاع معلق است به اجازه مثلا در طلاق و عتق و تدبیر و فسخ عیوب و فسخ بخیار و غیره که اگر شخص ایقاع کند معلقا آن کسی که دارای خیار است او اجازه کند یا فسخ کند ایقاع باطل خواهد بود.

۱۵:۰۰ - این استدلال به این معناست که ایقاع و الوقوع کالایجاد و الوجود است و متحد بالذات و مختلف بالاعتبار هستند بنابراین اگر شخص ایقاع کند و وقوعش مستلزم اجازه باشد که ایقاع معنا پیدا نمی کند چراکه آندو را متحدان بالذات می دانند.

۱۸:۱۰ - در موارد خاصه که امکان ایقاع وجود ندارد مانند طلاق که روایت از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله: "الطلاق بید من اخذ بالساق" یا در عتق که از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله روایت شده است که می فرمایند: "لا عتق الا فی ملک" استدلال می کنند که این طلاق ایقاع است و جاری نمی شود ولی منظور اینست که شرط مباشرت لازم است.

۱۹:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اینگونه نیست که فضولیت در ایقاعات مطلقا باطل است و نه آنگونه که فضولیت در ایقاعات کاملا جاری باشد بلکه در عین اینکه فضولیت در عقود علی القاعده باشد و

می دانیم عمومیت "اوفوا بالعقود" بیع و صلح و اجاره و هبه و غیره را دربر می گیرد و افاده ی صحت می کند ولی در عین حال ایقاعات را شامل نمی شود چراکه عقود باید با اشتراکات دو طرفه باشد در صورتی که مثلاً ایقاع که دو نوع است اول: مالک می خواهد عبد خودش را عتق کند دوم: راهن عبدش را عتق کند. یا در طلاق عبد منوط باذن مولایش است یا در تدبیر که آزاد کند عبدی را که مال غیر است تدبیر کند منوط به اجازه مولاست یا وصیت در مازاد بر ثلث منوط به اجازه ی ورثه است.

۲۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین در ایقاعاتی که خود مقتضی مالک باشد لایعقل است که فضولیت جاری شود، اما در ایقاعاتی که مربوط به حق دیگری است علی القاعده فضولیت جاری می شود که با اجازه ی غیر صحت پیدا می کند.

۰۳۴۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - المقرون برضی المالك (نوار ۲۳ - درس ۳) -

شب یکشنبه ۱۵ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۸/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - تعبیر به ایقاع، در آیه یا روایتی دیده نشده است و اینکه استدلال به اتحاد بالذات ایقاع و وقوع است به این لحاظ است که طلاق و عتق و فسخ و غیره را ایقاع می گویند، ادله ی ایشان ظهور دارد در فعلیت آنچه که من بیده الامر بوجود می آورد لذا فعلیت ایقاع مساوق است با فعلیت وقوع و نه بلاخط اینست که در آیه یا حدیثی وارد شده باشد.

۰۲:۰۰ - اگر شخص راضی بود به تملیک شخص دیگری از برای ملکش را یا اینکه راضی بود زید مالش را به عمرو بفروشد در اینجا اگر زید مال این شخص را بدون اذنش فروخت آیا این بیع فضولی است یا خیر.

۰۳:۱۵ - احتمال اول: این بیع اصلاً فضولی نباشد.

۰۳:۳۰ - احتمال دوم: فضولی باشد و احتیاج به اجازه ندارد.

۰۳:۴۵ - احتمال سوم: فضولی است و نیاز به اجازه دارد.

۰۴:۴۵ - شرط در اینست که عاقد یا مالک باشد یا ماذونش باشد یا ولی مالک یا فضولی باشد.

۰۶:۱۰ - برخی که حکم به صحت فضولی می دهند استدلال به روایتی می فرمایند که پیامبر اکرم صلی

الله علیه و اله دیناری را به عروه مرحمت فرمودند که گوسفندی را بخرد ولی

ولی او دو گوسفند خرید و یکی اش را فروخت و هم دینار را آورد و هم گوسفند و پیامبر فرمودند: "بارک الله لك في صفقة يمينك".

۰۷:۴۵ - استدلال فقهاء اینست که اگر رضایت مالک موجب صحت فضولی نمی شد حضرت نباید تایید می فرمودند و تازه تشویق بفرمایند.

۰۹:۱۵ - وجوه پنج گانه برای فضولیت در مال دیگری با رضای مقارن.

۰۹:۲۰ - وجه اول: از آیه ی شریفه ی: "أوفوا بالعقود" که تمامی عقدها را دربر می گیرد ولی مخصصی که رسیده در جای است که مالک نه اجازه دهد و نه رضای متاخر داشته باشد لذع عقد فضولی که منجر به رضای متاخر می شود صحیح است.

۱۱:۳۰ - وجه دوم: آیه ی مبارکه: "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض" که لا تأكلوا کنایه از فساد است که استثناء همان عن تراض است که موجب حلیت اکل می شود بنابراین عقد فضولی که مقرون رضایت شخص باشد صحت دارد.

۱۶:۳۰ - وجه سوم: حدیث شریف نبوی که می فرمایند که "لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه" که اتلاف این حلیت اکل مال فضولی را توسط مشتری دربر می گیرد و چون مالک طیب نفس دارد پس موجب حلیت شده است لذا حلال بودنش ملازم با صحت عقد است.

۱۷:۰۰ - وجه چهارم: وجود روایاتی مبنی بر اینکه مولا در قبال ازدواج عبدش سکوت کرد پس این نکاح صحت داشته است لذا استکشاف می شود که رضایت موجب خروج از فضولیت می شود.

۱۸:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "قلت له اني كنت رجلا مملوكا فتزوجت بغير اذن مولاي ثم اعتقني الله عزوجل فأجدد النكاح؟ فقال عليه السلام: كانوا علموا أنك تزوجت؟ قلت: نعم قد علموا و سكتوا و لم يقولوا لي شيئا فقال عليه السلام: ذلك اقرار منهم أنت على نكاحك".

۲۰:۳۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "جاء رجل الى أبي عبدالله عليه السلام فقال اني كنت مملوكا لقوم و تزوجت امرأة حرة بغير اذن موالی ثم أعتقوني بعد ذلك أ فأجدد نكاحی آیاها حين اعتقت فقال له أكانوا علموا أنك تزوجت امرأة و أنت مملوك لهم فقال نعم و سكتوا عني و لم يغيروا علي فقال عليه السلام: سكتوهم عنك بعد علمهم اقرار منهم اثبت على نكاحك الاوّل".

۲۱:۴۵ - در اینجا نکاح بدون اذن مولا فضولی است ولی سکوتی که کاشف عن الرضى باشد از فضولیت خارج می کند همینطور که رضای متاخر موجب صحت بیع فضولی می شود پس رضای مقارن مانع از فضولیت در بیع میشود.

۲۳:۰۰ - وجه پنجم: در فضولی مادامی که از مالک اجازه گرفته نشده است هر گونه قبض و اقباض حرام است چه از بايع و چه از مشتری چراکه تصرف در مال غیر است ولی در روایت عروه آن گوسفند جدید را اضافه خرید و تازه یکی از آندو را فروخت و قبض و اقباض ها نمود و پیامبر صلی الله علیه و اله با تأیید کارش نشان می دهد که جواز قبض و اقباض در مال غیر با وجود رضای مقارن مالک از فضولیت خارج می شود.

۲۵:۴۵ - اگر هم فرض کنیم در این روایت کار عروه فضولی بوده باشد پاسخ اینست که در عقد فضولی ای که هم اذن درکار نباشد و هم اجازه درکار نباشد بله باطل است ولی در جایی که رضای مقارن پدید آمده است آن عقد فضولی صحیح واقع خواهد شد.

۰۳۴۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - المقرون برضی المالك (نوار ۲۳ - درس ۴) -

شب دوشنبه ۱۶ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۸/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - اگر شخصی ملک شخص دیگر را هبه کند یا بفروشد یا اجاره دهد و شخص یقین داشته باشد مالک راضی باشد آیا این بیع فضولی است یا خیر و اگر هم فضولی باشد آیا به اجازه نیاز دارد یا خیر.

۰۱:۳۰ - چند وجه برای صحت اینگونه بیع را ذکر کردیم.

۰۲:۳۰ - برخی پاسخی که به دلایل داده اند فرموده اند که شرط "اوفوا بالعقود" به این معنا نیست که همه عقود صحیح باشد بلکه منظور العقد السالم است لذا در مواردی که مال غیر را معامله کنیم در قالب بیع صدق نخواهد کرد پس صحیح نیست و اگر هم اذن متاخر هم حاصل شود چون اظهار و انشاء از سوی مالک وجود نداشته است صحت نخواهد داشت.

۰۶:۰۰ - در مواردی که مقتضی اصلاً ندارد تنها رضای باطنی کفایت نمی کند ولی در مواردی که شخص ملک خودش را می فروشد در حالی که راهن است و مرتهن در آن حق دارد یا در نکاح که شخصی فضولتا دختری را به زوجیت در بیاورد درحالی که رضایت باطنی ولیّ دختر را بداند کفایت است یا رضای غرما برای فروش کفایت است.

۰۹:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مقتضیات و اسبابی که سبب تملیک منفعت یا سبب زوجیت و اجمالاً عقودی که در حدود این سببیت باشد البته قیودی که در مرحله ی اقتضاست باید اظهار شود و دلیل داشته باشد مگر به قرائنی که بمنزله صراحت است اکتفاء کنیم ولی شرطی که مدخلیت دارد بر ترتب مقتضا بر مقتضی دلیلی بر صراحت نیست.

۱۱:۰۰ - مثلاً شخصی در دلش با نیت باطنی بخواهد فلان ملکش را اجاره دهد فایده ندارد و باید انشاء کند و به صراحت بگوید ولی در رضایت به ازدواج پدر از برای دختر رضایت باطنی کفایت می‌کند.

۱۲:۰۰ - بزرگانی که معتقدند عبارت "اوفوا بالعقود" منظور پایبندی به هر عقدی نیست و منظور اوفوا بعقودکم است که حتی در مواردی که حق دیگری مانعیت دارد چه فضولیت بالذات و چه فضولیت بالعرض باشد.

۱۳:۳۰ - در مورد اینکه رضای باطنی کفایت نمی‌کند برخی می‌فرمایند که عقد نیاز به تنفیذ و استناد دارد و هر دو ایقاع هستند و هر ایقاع احتیاج به اماره دارد پس بمجرد رضایت باطنی تنفیذ محقق نمی‌شود.

۱۴:۳۰ - پاسخ اینست که در جایی که مضاف الیه به فاعل جمع باشد درست است که مثلاً در آیات شریفه "و لیوفوا نذورهم" یا "فاتوا بکتابکم" یعنی کل یاتی بکتاب نفسه ولی در جایی که به فاعل جمع اضافه نشده باشد صحیح نیست مثلاً ائتوا بالکتاب یا حیثوا بالاسباب یعنی کتابها و اسباب را بیاورید نه اینکه کتاب خودتان را بیاورید بنابراین در "اوفوا بالعقود" منظور اوفوا بعقودکم نیست.

۱۶:۳۰ - اما در مورد استناد و تفیذ که امور ایقاعی هستند ولی در عقود رضا لازم است و تنفیذ که لازم نیست مگر اینکه کاشف عن الرضا باشند ولی در جایی که علم به رضایت داشته باشیم التزام و تنفیذ لازم نیست.

۱۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که اسناد اوفوا بعقد بمناسبت اینست که وفا به عهد است چراکه العقد عهد لذا وفا کردن به عهدی که دیگری کرده باشد معنا ندارد بنابراین منظور عهد خودش است بنابراین منظور آیه شریفه عبارت اوفوا بعقودکم می‌باشد.

۲۰:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند اکنون که منظور از "اوفوا بالعقود" همان اوفوا بعقودکم شد چه جمع مصدر باشد و چه اسم مصدر باشد گاهی ضمیر کُم اضافه می‌شود به فاعل و گاهی اضافه خفیفه است که کافی است مطلق ارتباط وجود داشته باشد و می‌دانیم رضایت مالک مرتبط با عقد عاقد دارد که اگر انسان بگوید من راضی بفروش ملکم هستم نه بمعنای وکالت چون فعل وکیل آنیت دارد و منسوب به موکل است اما در اینجا اعلام به رضایت کند پس ضمیر کُم مرتبط با مالک می‌باشد.

۲۴:۵۵ - روایت از امام زمان علیه السلام: "انه كتب الى صاحب الزمان صلوات الله عليه ان بعض اصحابنا له ضيعة جديدة بجنب ضيعة خراب للسلطان فيها حصّة و اكرته ربّما زرعوا و تنازعوا في حدودها و تؤذيهم عمال السلطان و تتعرض في الكل من غلات ضيعته و ليس لها قيمة لخرابها و انما هي بائرة منذ عشرين سنة و هو يتحرّج من شرائها لانه يقول ان هذه الحصّة من هذه الضيعة كانت قبضت من الوقف قديما للسلطان فان جاز شرائها من السلطان كان ذلك صونا و صلاحا له و عماره لضيعة و انه يزرع هذه الحصّة من القرية البائرة

بفضل ماء ضيعته العامرة و ينحسم عن طمع اولياء السلطان و ان لم يجز ذلك عمل بما تأمره به ان شاء الله فأجابه عليه السلام الضيعة لا يجوز ابتياعها الا عن مالکها أو بامرہ او رضى منه " .

۲۶:۱۵ - روایت دیگر از امام باقر علیه السلام: "قال سألتہ عن شراء أرض اهل الذمہ و قال عليه السلام لا بأس بها فتكون اذا كان ذلك بمنزلتهم تؤدى عنها كما يؤدون قال و سأله رجل من أهل النيل عن أرض اشتراها بغم النيل و أهل الأرض يقولون هي أرضهم و أهل الأستان يقولون هي من أرضنا قال لا تشتريها الا برضا أهلها".

۲۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنابراین می توان گفت به رضای باطنی آن بیع، فضولی نیست و "أوفوا بالعقود" هم شامل است.

۰۳۴۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - المقرون برضى المالك (نوار ۲۳ - درس ۵) -

شب سه شنبه ۱۷ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۲/۸/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - بحث در این بود که اگر شخصی مال غیر را معامله کرد و دیگری رضای باطنی مقارن داشت آیا این بیع فضولی است یا خیر و اگر هم فضولی باشد نیاز به اجازه ی متاخر دارد یا خیر.

۰۱:۰۰ - بزرگانی که معتقدند این بیع فضولی نیست پنج دلیل اقامه کردند که بیان شد.

۰۱:۳۰ - استدلال اول را شرح دادیم و اشکالات و پاسخ به اشکالات هم بیان شد.

۰۲:۴۵ - استدلال دوم: آیه ی مبارکه "لا تاكلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض" بنابراین وقتی اجنبی تجارتی کرد و مالک راضی بود لذا تجارت از روی تراض بوده است.

۰۴:۱۵ - اشکال به این استدلال اینجاست که برخی می فرمایند منظور "تجارة منكم" است و باید اذن از سوی مالک صادر شود.

۰۵:۲۰ - منظور بزرگان اینست که تراضی از باب تفاعل است و مبدأ از هر دو طرف صادر می شود و ادات تجاوز "عن تراض" افاده می کند تجاوز را لذا تجارت باید از دو مبداء صادر بشود پس هر دو باید تجارت انجام دهند یعنی هم بایع عن رضی باشد و مشتری هم عن رضی خرید کند تا اموال بباطل بینشان نباشد بنابراین باید تجارة منكم باشد.

۰۷:۴۵ - پاسخ اینست که اگر قرار به صدور اذن باشد که پاسخ نقضی اینست که پس اگر هم بیع فضولی باشد حتی اگر بعدا مالک اجازه بدهد هم طبق این استدلال بیع صحیح نیست چون رضایت در زمان بیع نبوده است.

۰۸:۳۰ - پاسخ دیگر فرض کنیم شخصی از مالک بپرسد که راضی به بفروش هستی و مالک اخبارا بگوید بله راضی هستم پس اینجا هم که انشاء به اذن برای معامله مشخص نبوده و خبری بیان شده است آنجا هم بیع را صحیح ندانیم.

۰۹:۰۰ - از آیه ی مبارکه "تجارة عن تراض" در مقابل باطل قرار گرفته شده است، این نتیجه را می دهد که رضایت شرطیت دارد و ادات "عن" نشانه آنست که همیشه شرط جزء علت تامه است و معلول که جواز "اکل" است قهرا متاخر از علت تامه است و پس استناد عن برای آن صحیح است و ثانيا تجارة در آیه جنبه اسم مصدری را دارد پس با رضایت مقارن تجارت عن تراض صادق خواهد شد بنابراین اگر هم مالک خبر دهد که راضی است هم کفایت می کند.

۱۲:۴۵ - اشکال اینست که در عقود باید جمیع جهات عقود انشائی باشد که مرحوم آقای میلانی هم می فرمایند که دلیلی نداریم که تمامی شرایط باید لفظی باشد و رضایت جنبه باطنی دارد.

۱۳:۴۵ - استدلال سوم اینست که در روایت: "لا یحل مال امرء مسلم الا بطیبة من نفسه" می باشد که سه اشکال می فرمایند که اول اینست که "لا یحل" حکم تکلیفی است و حلیت و حرمت ربطی به صحت و فساد عقد فضولی با رضای مقارن موثر است یا خیر ثانيا می فرمایند که مفاد این حدیث شرطیت طیب نفس است در معامله مثلا "لا صلاة الا بطهور" معنایش این نیست که هر کسی طهارت داشته باشد نمازش صحیح است بنابراین به این معنا نیست که اگر رضایت تحقق پیدا کرد هر معامله ای صحیح است بلکه رضایت شرط حلیت وضعیه دارد.

۱۷:۳۰ - ثالثا بر فرض اینکه طیب نفس را مفید فایده بدانیم تمامی ادله داله بر صدور اذن ارجحیت بر این استدلال دارند.

۱۸:۱۵ - پاسخ اینست که در مورد اشکال سوم که جنبه ی اضافه به فاعل را در مورد آیه قبول نداریم و اما در مورد اشکال دوم که درست است که طیب نفس شرطیت داری ولی از برای آن چیز که موجب ارتفاع شود یعنی مال مردم سببیت دارد از برای عدم حلیت مگر با طیب نفس باشد بنابراین سببیت عدم حلیت مرتفع شد لذا با مرتفع شدن عدم حلیت باید سببیت حلیت برقرار شود اکنون اطلاق این حلیت موارد فضولی که مقرون به رضایت است را هم دربر می گیرد.

۲۱:۲۰ - به عبارت دیگر اطلاق از امارات است و امارات هم لوازمش را اثبات می کند بنابراین با رفع سببیت عدم حلیت بوسیله وجود طیب نفس مالک، پس حلیت مطلقه می آید، و این اطلاق مستلزم اینست که عقد فضولی مقرون به رضا را هم شامل شود.

۰۳۴۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - المقرون برضی المالک (نوار ۲۳ - درس ۶) -

شب چهارشنبه ۱۸ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۳/۸/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - بیان شد "اوفوا بالعقود" در ظاهر لفظ اضافه ای ندارد بلکه از ناحیه وجوب وفای بعهد درمیابیم که مراد از عقود همان عهود است و معنا ندارد که شخصی به عهد دیگری وفا نماید لذا تا حدودی که وفا صدق می کند باید ملتزم باشیم پس اگر شخصی بجای کسی معامله کند که رضایت مقارن داشته باشد وفا صدق می کند و از آیه چنین منتج می شود که رضایت شرط است و چون رضایت امری است باطنی و شروط نیاز به انشاء ندارد بر خلاف تسبیبات که نیاز به انشاء دارند.

۰۲:۱۰ - در مورد "لا یحل مال امرء مسلم الا بطیبۃ من نفسه" بیان شد که حلیت، اگر هم بگویم حلیت تکلیفیه است اما اطلاقش حلیت وضعیه را هم شامل می شود.

۰۲:۳۰ - در مورد استدلال چهارم و پنجم نسبت به وجود روایاتی که سکوت آن ها اقرار است حاجتی به صدور انشاء از برای صحت معامله وجود ندارد.

۰۳:۳۰ - یعنی اگرچه رضایت موالی بعد از صدور نکاح باشد از نسبت به عبد اگر صحیح واقع شد بطریق اولی اگر رضایت مقارن باشد هم صحیح خواهد بود.

۰۴:۴۰ - برخی بزرگان اشکال می فرمایند که سکوت مولی جنبه ی اماریت

اماریت دارد بر رضا پس دلیل به کفایت رضای باطنی در فضولیت نمی شود.

۰۵:۵۰ - پاسخ اینست که کلام در اینست که آیا اجازه ی متاخر و انشاء تنفیذ لازم است نه بر اینکه اماره ی بر رضا انشاء رضا باشد بلکه اماره متمحض است در حیثیت طریقت کاشفیت و الاثر للمنکشف لا للکاشف.

۰۷:۱۵ - این اشکال ممکن است وارد باشد که در مورد عبد بیان شد که فضولیتی که عبد بدون اجازه ی مولایش نمی تواند فضولیت مطلقه و کلیه را اثبات کند پس فرق است بین نکاح زن بدون اجازه ی آن زن یا اینکه عبد با رضایت زن نکاح کند ولی بدون اجازه ی مولایش.

۰۸:۴۵ - پس در مورد فضولیت از ناحیه حق مولا که با سکوت درست می شود نمی توان نتیجه گرفت که بر مطلق فضولی هم صحت داشته باشد.

۰۹:۱۵ - استدلال پنجم استدلال به همان روایت عروه که عامه نقل می کنند که پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله فرمودند: "بارک الله لك في صفقة يمينك" پس اگر عروه مرتکب حرام می شد ممکن نبود حضرت تقریر نمایند لذا عروه خلاف شرع نکرده است پس علم برضای باطنی و مقارن پیامبر داشته بنابراین رضای مقارن کافیهست در صحت بیع فضولی.

۱۳:۰۰ - اشکال اینجاست که این امر محتمل است که عروه وکیل مفوض پیامبر بوده است و نمی توان این روایت را تعمیم به هر فضولیتی داد.

۱۴:۰۰ - برخی بزرگان کفایت علم به رضای باطنی را به مشهور نسبت می دهند لذا رضا را محور می دانند.

۱۵:۴۵ - اشکال اینست که شرطیت رضایت لازم است ولی مطلق رضایت را که حتی رضای باطنی و مقارن باشد را نمی توان برداشت کرد.

۱۷:۰۵ - اینکه علم به رضای قبلی تا زمان عقد هم موجود باشد چه تضمینی وجود دارد.

۱۸:۴۰ - پاسخ اینست که صحبت در تقدم و تاخر نیست بلکه اصل وجود رضایت است.

۲۰:۱۵ - اگر فضولیت را با رضای مقارن قبول نکنیم پس در نکاح عبد و بیع عبد مجبور به پذیرش فضولیت هستیم چرا که در مواردی که مولا راضی بوده است معصیت نکرده است.

۲۱:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اصلاً به موارد عبد منحصر نمی شود همانطور که در بیع مال مرتهن یا در مفلس می فروشد با رضای باطنی غرماً، بنابراین اختصاص به نکاح و بیع عبد نیست بلکه هر جا رضا بود صحت خواهد داشت.

۰۳۴۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - اقسام الفضول (نوار ۲۳ - درس ۷) - شب شنبه

۲۱ شوال ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۸/۲۶ ش

۰۰:۱۵ - بیان اقسام بیع فضولی که گاهی شخص اجنبی مال مالک را برای مالک می فروشد که خودش دو نوع است.

۰۰:۴۰ - اول: مالک منع کرده باشد از فروش مثلاً برادری به برادر می گوید اجازه نداری خانه ام را بفروشی و آن برادر می فروشد.

۰۱:۳۰ - دوم: مالک منع نکرده است ولی می فروشد.

۰۲:۰۰ - گاهی هم شخص اجنبی مال مالک را برای خودش می فروشد.

۰۲:۳۰ - در نوع دوم که مالک منعی نکرده است و مال مالک را برای مالک بفروشد در اینجا با اجازه ی بعدی مالک موجب صحت بیع فضولی می باشد.

۰۴:۴۰ - دو دلیل از برای صحت بیع فضول اول: "أوفوا بالعقود" است و دوم: "أحل الله البيع".

۰۵:۰۰ - همیشه عقد برای عهد مشترک وضع می شود پس اذن مالک یا وکالت از مالک یا صدور اذن مالک اینها خصوصیات هستند که در مفهوم وفای به عهد دخالت ندارند.

۰۶:۰۵ - و در تعریف بیع که مبادله مال بمال بیان شده و خصوصیات اذن مالک و وکالت مالک اینها خصوصیات خارجیت.

۰۶:۳۰ - با وجود عمومات "أوفوا بالعقود" و "أحل الله البيع" مخصص منفصل هم داریم که طبق ادله اربعه باید رضایت مالک در بین باشد پس فروش مال غیر بدون وجود اذن مقرون یا اذن متاخر موجب بطلان بیع می شود.

۰۸:۳۰ - اگر هم شک پیدا شد که با اجازه بعدی مالک آیا این بیع خارج از عموم است که اصالة العموم و اصالة الاطلاق می آید پس حکم به صحت آن می نماییم.

۰۹:۳۰ - مراد از معامله فضولی این است که عاقد واجد شرائط متعاقدين بوده است و متاع هم قابل تملیک و تملک بوده باشد و هنگامی که اجازه متاخر انجام شود عقد صحت پیدا می کند.

۱۱:۲۰ - اشکالی که بر غصب بودن بیع فضول در این حالت که منع سابق وجود نداشته باشد و اجازه ی بعدی هم صادر شود و شخص از برای مالک فروخته باشد وارد شده است با دلیل بیان شده رد می شود.

۱۴:۰۰ - در مواردی که مشکل در تملیک باشد مثلاً مال وقفی باشد یا مشکل در عاقد باشد مثلاً صبی یا مجنون باشد که بنا به وجوه دیگر عقد باطل خواهد بود.

۱۵:۲۵ - برخی بزرگان دو اشکال به صحت فضول در این حالت نیز دارند که در جلسه بعد بیان می شود.

۰۳۴۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - اصالة العموم فی الصحة (نوار ۲۳ - درس ۸) -

شب یکشنبه ۲۲ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۷/۸/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - اگر مالک قبلاً نهی نکرده باشد و شخص بیع فضولی کند بدون داشتن اذن مقرون، سپس مالک اجازه دهد مشهور صحت بیع فضولی را در این حالت بیان می فرمایند.

۰۲:۲۰ - استدلال هم اینست که عموم "وفوا لالعقود" و "احل الله البیع" این نوع بیع فضول را دربر می گیرد.

۰۲:۳۵ - اشکال اینست که تخصیص ادله ی اربعه بر شرط رضایت وارد باشد پس ممکن است از عمومات خارج شود.

۰۳:۱۰ - پاسخ اینست که اگر شک کنیم به اینکه بیع فضولی در این حالت که بیان شد از عمومات خارج شده است یا نه پس اصالة العموم را جاری می کنیم بنابراین بیع فضول در این حالت صحت دارد.

۰۳:۵۰ - چهار اشکال بر این استدلال می شود.

۰۴:۰۰ - اشکال اول: آن دلیل که شرط بودن رضایت را بیان می کند منظور تحقق اثر با وجود رضایت حاصل می شود لذا باید اجازه مقارن باشد.

۰۵:۴۰ - برخی پاسخ می دهند که رضایتی که در ادله اربعه است اعم است از رضای تقدیری و رضای فعلی و مالک که بعداً اجازه می دهد کاشف از اینست که اگر قبل از بیع هم متوجه می شد اجازه می داد.

۰۶:۳۰ - جواب این پاسخ اینست که همیشه اینگونه نیست بلکه مواردی هم هست که شخص کراهت دارد ولی بعداً بدا حاصل می شود و رأیش عوض می شود پس هر رضایتی که بمعنای قبول و رضا از ابتدای امر نخواهد بود ثانیاً دلیلی بر شمول رضای تقدیری مجازی نداریم.

۰۷:۰۰ - اشکال دوم: فرض کنیم از مقارنه ی شرط که همان رضایت است را نادیده بگیریم هر گاه مخصص منفصل بعد از عام آمد و منحصر بفرد باشد مدلول خود آنرا در نظر می گیریم سوء و ضیقاً ولی اگر مخصص منفصل بعبارات متعدد وارد شد باید مجموع این عبارات مد نظر واقع گردد که حیثیت دوران بین اقل و اکثری از بین می رود و حدود آن مخصص ملاک می باشد.

۰۹:۰۰ - یکی از مخصص ها "تجارة عن تراض" است و یکی از معانی تراض، صدور اذن و اجازه از سوی طرفین است و این رضایت محقق نمی شود مگر با تقارن رضایت بنابراین عمومات را نمی توان بر بیع فضول وارد دانست.

۱۰:۴۵ - اشکال سوم: در "احل الله البيع" منظور بیعکم است چراکه قرینه عقلیه قطعیه داریم که منظور هر خرید و فروشی که مال مردم باشد حلال است، نیست پس احل الله البيع یعنی بیعکم و در مورد "اوفوا بالعقود" هم منظور عقودکم است که العقد عهد لذا معنی ندارد انسان وفا به عهد دیگری داشته باشد و همچنین تجارتکم است و این اضافه اضافه صدور است بنابراین بیع فضول از سوی مالک صادر نشده است و با اجازه ی متاخر مالک حاصل نمی شود.

۱۵:۱۵ - در مورد راهن و مفلس که فضولیت می کند فرق دارد با اینکه مالک هیچ خبری از صدور مقارن عقد نداشته باشد.

۱۶:۴۵ - اشکال چهارم: هر حکمی که برای عام باشد و محدود به زمان نباشد بعدا مخصصی آمد و در یک زمانی غیر مقید به آن زمان رفته باشد مثلا اکرم العلماء کل یوم پس اکرامات متعدد افراد اکرام بحسب ایام واجب می شود و اگر مخصص آمد لاتکرم هذا العالم یوم الجمعة و روز شنبه همان عالم را اکرام می کنیم ولی اگر گفته بود اکرم العلماء و مخصص آمد لاتکرم هذا العالم و به قراینی ثابت شد که این عالم روز جمعه اکرام نمی شود اکنون روز شنبه شک می کنیم که آیا این عالم اکرام شود یا خیر استصحاب به عدم تکریمش می کنیم.

۲۰:۰۰ - عمومات "اوفوا بالعقود" زمان ندارد و از طرفی وجود مخصص رضایت به این معناست که لایجوز العقد بدون الاذن اکنون بعد از اجازه ی متاخر از سوی مالک، شک می کنیم به حلیت عقد و یا به وفای بعقد را پس استصحاب می کنیم عدم وفای به عقد را در تاخر اجازه ی بیع فضول.

۰۳۴۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - استصحاب عدم الحلیة (نوار ۲۳ - درس ۹) -

شب دوشنبه ۲۳ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۸/۸/۱۳۵۲ ش

۰۱:۳۰ - اشکالات چهارگانه به صحت بیع فضول با اجازه متأخر با استدلال به اصالة العموم بیان شد که:

۰۲:۳۰ - اول: دلیل مخصصی رضایت با این دلیل که شرط باید مقرون به مشروط باشد.

۰۳:۳۰ - دوم: دلالت لفظیه داریم بر شرطیت و نه جنبه ی رضایت مجازی.

۰۴:۰۰ - سوم: مفاد عمومات به ضمیر "کم" می باشد و این بدان معناست که با اجازه ی متاخره این اضافه کاف خطاب محقق نمی شود چراکه اضافه صدوری است و در بیع فضول از این نوع اذنی از سوی مالک حین عقد صادر نشده است.

۰۵:۰۵ - چهارم: شک به حلیت بیع فضول موجب استصحاب عدم حلیت و شک در وجوب وفا شده است پس استصحاب به عدم وفا می کنیم.

۰۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که افعال با فعل مثلا ایجاد و وجود یا الزام و لزوم دائما بین فاعل و بین ما يقع علیه الفعل هیچی نیست بجز همان فعل مثلا چوبی را آتش میزنیم فاعل است و چوب و سوزاندن و این سوزاندن جنبه ی نسبتش به فاعل را مصدر می گویند و جنبه ی نسبتش به ما يقع علیه می گویند اسم مصدر بنابراین در ایجاد و وجود نسبتش به فاعل می شود ایجاد و نسبتش به ماهیت می شود وجود در همه جا واحد است و افعال و فعل یک امر واحدی بیش نخواهد بود همچنین در تملیک و ملکیت و همچنین تاثیر و اثر و انشاء منشأ اینها همگی امر واحدی هستند که نسبتشان به مصدر و اسم مصدر دو لفظ متفاوت است و گرنه یک فعل واحد بیشتر نخواهد بود.

۱۱:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مطلب دوم اینست که موجودات اقسامی دارند گاهی موجودات جوهریه هستند که الجوهر ما لایحتاج فی تحقیقه الی موضوع ولی در عالم شهود و مشاعده تحقق دارد اما قسم دیگر موجودات همان موجودات عرضیه هستند که ما یحتاج فی تحقیقه الی موضوع و عرض هم در عالم شهود تحقق دارد و لمس می شود و قسم دیگر موجودات در عالم نفس هستند که نه جوهرند و نه عرض که موجودات ذهنیه اند و قابل لمس و در عالم شهود نیستند که خودشان دو نوع هستند گاهی تصور به ماهیتی می شود مثلا دیواری را خیال می کند یا وجود شیئی را در تصورش می پندارد و گاهی اعتبار می کند آن را و ابداع و اختراع می شود که انواع استعاره ها از این قبیل است مانند زید کاسد که نوعی ادعا می باشد بنابراین ملکیت از این قبیل موجودات نفسانیه اعتباری است مثلا ملکیت نسبت به لباس اعتباری است پس ملکیت رهنیت وثاقت زوجیت و تمامی عناوین اعتباری هستند که اموری بر آن مترتب می باشد.

۱۶:۳۰ - در تمامی امور اعتباریه گاهی این اعتبار، اعتبار خود شخص است و گاهی هم جامعه عقلاء آن را اعتبار می کند و گاهی هم شارع مقدس آن را اعتبار می کند پس اگر شخص اعتبار کرد ولی مطابق اعتبار عقلا نیست مثلا ملکیت طیر فی الهواء که شخص آن پرنده در حال پرواز روی هوا را برای دیگری بفروشد این اعتبار ملکیت مورد تایید عرف عقلانی نیست با اینکه اعتبار ملکیت توسط شخص شده است یا مثلا گاهی شخص اعتبار می کند و عقلاء هم اعتبار می کنند ولی شارع اعتبار نمی کند مثلا در بیع غرری تملیک می

کند و عقلاء هم اعتباراً ملکیت می کند ولی شارع اعتبار نخواهد کرد. بنابراین در اعتبار شخص و عرف و شارع که هر سه اعتبار کنند این اعتبار صحیح است.

۱۹:۵۰ - دائماً قوام امر اعتباری به نفس اعتبار است و لایعقل است که بگوئیم که بیع و عقود و غیره اسباب باشند بلکه مجازاً عقود سبب خواهد و فقط می شود گفت که بیع و عقود و معاملات و مالک اعتبار ملکیت با اظهار و انشائش موضوعیت دارد از برای اعتبار شرعی.

۲۲:۱۰ - برهانا رضایتی که شرط در معامله است از اعتبار شرعی یعنی در موضوع مبادله مال بمال و رضایت مالک باشد موضوع از برای ملکیت شرعیه می داند لذا شرطیت جزئی از موضوع اعتبار است.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر معامله ای که از وکیل شخصی صادر می شود یا از ماذون له صادر می شود آن جنبه ی مصدری را وکیل و ماذون له دارد پس جنبه ی صدور از مالک نیست و از عاقد است بلکه مجازاً عقد از طرف مالک است لذا بیع وکیل در صورتی صحیح می باشد چون اسم مصدر انسب به مالک دارد و جنبه ی صدور نیست که مصحح می باشد بلکه جنبه ی اسم مصدریت است که انتساب دارد.

۰۳۴۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - جواز البیع (نوار ۲۳ - درس ۱۰) - شب سه

شنبه ۲۴ شوال ۱۳۹۳ ق - ۲۹/۸/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - تناقض در بیان اینکه بگوئیم ایجاد است ولی وجود نباشد یا تملیک هست و ملکیت نیست چراکه برهانا بیان شد افعال و فعل امر واحدی است.

۰۲:۰۰ - بنابراین بین فاعل و بین من یقع علیه الفعل یک فعل می باشد و وقتی که به فاعل نسبت دهیم می شود مصدر و اگر نسبت بدهیم بمن یقع علیه الفعل می گوئیم اسم مصدر و اینکه بگوئیم بین مصدر و اسم مصدر فاصله زمانی باشد معنا ندارد و این تناقض است.

۰۳:۴۵ - هنگامی که ملکیت اعتباری از عقلاء باشد اگر شارع اعتبار ملکیت نکند باز هم آن ملکیت عقلائیّه وجود دارد ولی اعتبار شرعیه محقق نمی شود مثلاً در بیع غرری ملکیت اعتبار می شود از نظر عرف ولی از نظر شرع مردود می باشد.

۰۷:۰۰ - پس پاسخ اشکال اول: هنگامی که شخص عقد فضولی کند و مادامی که اجازه مالک نیاید اعتبار شرعیه ندارد بنابراین رضایت تقدم بر ملکیت دارد و نه تاخر.

۰۸:۰۰ - پاسخ اشکال دوم: همانند همین استدلال از برای "تجاره عن تراض" پاسخ داده می شود.

۰۸:۵۰ - پاسخ اشکال سوم: در مورد ضمیر مستتر "کم" در آیات شریفه "أوفوا بالعقود" و "أحل الله البيع" و "تجاره عن تراض" که باین شد منظور معاملات و عقود و تجارت بین طرفین است و نیز وفای بعهده به مال غیر معنا ندارد پس منظور مطلق عقود نیست و عقود مترتب مشخص ما بین طرفین است.

۱۲:۱۵ - این براهین تا جایی است که بیع و عقد و تجارت به مالک ربط داشته باشد ولی منظور حتما صدور از مالک نباشد چراکه در عقد وکالت که از وکیل صادر می شود و نه از مالک درحالی که عقد وکالت کاملا صحیح است بنابراین استکشاف می کنیم که تجارت و بیع و عقدی که فضولی کرده باشد با اجازه ی بعدی مالک ارتباط با مالک پیدا می کند لذا عقد صحیح می شود و همه چیز در پی آن از حلیت و جواز تصرف و وفای بعهده می آید.

۱۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که با اجازه ی بعدی بیع فضول در این حالت ذکر شده صحیح خواهد بود.

۱۶:۰۰ - در مورد اشکال چهارم اینکه برخی عام و خاص را چهار قسم می فرمایند که در دو قسم تمسک به عام می شود و در یک قسم استصحاب حکم مخصص می فرمایند و در یک قسم نه تمسک به عام می شود و نه استصحاب می کنند.

۱۷:۴۵ - هر گاه در حکمی که در عام رفته باشد قید زمان نباشد و مخصص هم بدون قید زمان باشد پس بعد از حصول شرطیت مخصص، باید استصحاب کنیم همان حکم اولیه را مثلا در مبحث ما، عام همان "أحل البيع" است که مقید به زمان نیست و تخصیص اذن مالک تا زمانی که اجازه نداده است بیع صحیح نیست اکنون که مالک اجازه ی متاخر داده است باید استصحاب کنیم عدم حلیت و استصحاب کنیم عدم وفای بعهده را و نمی توان به عموم تمسک کنیم.

۲۰:۴۵ - اما اگر عام مقید به زمان بود ولی مخصص مقید به زمان نبود و شک حاصل شد آنوقت به عام تمسک می کنیم.

۲۲:۳۰ - اگر عموم مقید به زمان نبود مانند اکرم العلماء و مخصصی رسید (یا دلیلی یا اجماعی رسید) که این دلیل روز جمعه رسید مانند لاتکرم الزید العالم بنابراین اگر روز شنبه شد باید استصحاب کنیم عدم وجوب اکرام شخص زید عالم را در روز شنبه این درست است چراکه روز شنبه شک می کنیم که یجب اکرام الزید ام لا باید استصحاب کنیم عدم وجوب اکرامش را.

۲۳:۴۵ - حالت دیگر اینکه اگر عام مقید به قیدی بود چه زمانی چه مکانی مثلاً اکرم العلماء اللذین فی المدرسه و روز جمعه یکی از علما را که مدرسه نیامده بود تکریم نکنیم ربطی به تخصیص ندارد بلکه موضوعاً به مدرسه نیامده بوده است و اگر همان عالم شنبه آمد باید تکریم شود.

۲۵:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در "أوفوا بالعقود" همان عقودی است که مرتبط به مالک باشد و عدم حلیت آن قبل از اجازه ارتباطی به مخصص ندارد بلکه بعد از اذن مالک عقد حاصل می شود و تازه موضع ارتباط پیدا می کند لذا تمامی این چهار اشکال مردود می باشد.

۰۳۴۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - جواز البیع (نوار ۲۳ - درس ۱۱) - شب شنبه

۲۸ شوال ۱۳۹۳ ق - ۳/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - فقهاء به ادله خاصه که در نکاح و بیع وجود دارد استدلال فرموده اند به صحت بیع فضولی با اجازه ی متاخر و به تنقیح مناط این صحت را تسری داده اند به دیگر معاملات از جمله ی ادله روایت عروه بود که در کتب حدیث عامه آمده است ولی این روایت در کتب حدیث شیعیه وجود ندارد که فقهاء به آن استدلال می کنند.

۰۱:۵۰ - نام عروه الازدی در کتب رجال شیعیه آمده است که او کسی است که پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله برای او دعا کردند به مضمون بارک الله لک فی صفقه یمینک که نام او در کتب عامه به نام عروه بن جعده یا عروه بن ابی جعده ذکر شده است.

۰۲:۳۰ - روایت اینست که پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله به عروه دیناری می دهند و می فرمایند برو و یک گوسفند بخر و او با آن دینار دو عدد گوسفند می خرد و در مسیر بازگشت یکی را به قیمت بهتری می فروشد و هنگامی که به نزد حضرت می رسد هم دینار را مرجوع می کند و هم گوسفند را که حضرت می فرمایند: "اللهم بارک له فی صفقه یمینه".

۰۳:۴۵ - فقهاء استدلال می فرمایند که فروش گوسفند را به یک دینار که فروخت این بیع

بیع فضولی بوده است و این حالات را در نظر می گیریم:

۰۴:۳۰ - اول: فروش گوسفند قبل از اجازه، قبض قبض و اقباض مبیع حرام بوده است که معلوم می شود مرتکب حرام نشده است چون نه تنها حضرت نهی از منکر نفرموده اند بلکه تشویق فرمودند به دعایشان.

۰۵:۳۰ - دوم: این بیع فضولی باشد ولی اقباض و قبض فی نفس الامر حرام نباشد چراکه اجازه متاخر اماریت دارد به صحت بیع که در این حالت هم اماریت و کشف حقیقت هم باطل است.

۰۶:۳۰ - سوم: احتمال اینکه این معامله اصلاً فضولی نبوده باشد.

۰۷:۰۰ - چهارم: بیع فضولی باشد ولی مقرون به رضایت حضرت بوده است یعنی هم عروه و هم مشتری می دانسته که امانتا در حال بیع بوده است که این احتمال هم ساقط است چون اماره ای در روایت نیست که مشتری می دانسته به رضایت باطنی حضرت را.

۰۸:۰۰ - پس می ماند احتمال سوم که منظور معاطات از که از صفقه یمینک هم این معاطات را تایید می کند و نباید در مبحث بیع فضولی آن را مطرح کرد.

۰۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آیا خرید دو گوسفند فضولی بوده یا نبوده است.

۱۰:۰۵ - دوم اینکه: آیا اقباض قبض بر فرض اینکه فضولی بوده است آیا حرام بوده یا خیر؟

۱۰:۱۵ - سوم اینکه: از "بارک الله لك في صفقة یمینک" می شود معاطات بودن معامله را استفاده کنیم یا خیر؟

۱۰:۵۰ - اصل روایت که: "قال عليه السلام: اشتر لنا من هذا الجلب شاء" که اشتر به نمی فرمایند و در ادامه: "فاشتریت شاتین بدینار و بعث احدی الشاتین بدینار و جئت بالشاء و الدینار و قلت یا رسول الله هذه شاتکم و دینارکم فال عليه السلاک اللهم بارک له فی صفقة یمینه"

۱۲:۲۰ - این روایت در ماخذ دیگر: "قال عليه السلام: ای عروه ائت الجلب فاشتر لنا شاء فاتیة الجلب فساومت صاحبه فاشتریت منه شاتین بدینار فجئت اسوقهما او اقودهما فلقیت رجل فساومنی فباعته شاء بدینار فجئت بالدینار و جئت بالشاء... قال عليه السلام: اللهم بارک له فی صفقة یمینه".

۱۳:۳۰ - در منبع دیگری روایت اینگونه است که: "ان النبی اعطاه دینارا یشتری له به شاء" که در اینجا "به" ذکر شده است.

۱۴:۴۰ - احتمال اول: حضرت پولی به شخصی دادند و گفتند برو گوسفندی خریداری کن اگر به این معنا باشد خریدن دو گوسفند فضولی می شود.

۱۵:۵۰ - احتمال دوم: عرف این بوده است که قیمت گوسفند یک دینار بوده است و باز هم خرید دو گوسفند فضولی بوده است.

۱۶:۳۰ - احتمال سوم: حضرت دینار داده اند که هر چقدر گوسفند با این دینار می شود بخرد که دو گوسفند فضولی نیست.

۱۷:۰۰ - احتمال چهارم: حضرت فرموده بودند با همین یک دینار برو و گوسفند بخر و او باذن فحوی که چون ماذون له بوده است دو گوسفند خریده است که اینجا هم فضولی نیست.

۱۷:۴۰ - در احتمال اول حرمت تکلیفی نسبت به اقباض دارد و نه حرمت وضعی لذا ارتفاع آن حرمت تکلیفی برای اقباض با اطمینان به رضایت پیامبر موجب بطلان بیع نمی شده است و اما قبض ثمن از مشتری چون دائما دواعی در قضایای حقیقه کلیه، عناوین هستند آن عناوین کلیه هستند و مصادیقش باید رعایت شود و اگر تخلف شد آن موضوع تحقق پیدا نکرده است. اما در قضایای خارجی، دواعی، عناوین نیستند اینجا مناط آن چیزی است که بالفعل رضا و اجازه باشد و اینجا که مشتری به گمان مالک بودن عروه ثمن را به او داده و عروه هم رضایت پیامبر را داشته است و تخلف خیال که تخلف داعی بوده است موجب به حرمت اقباض و قبض نمی شده است.

۲۲:۱۰ - در مورد معاطاتی بودن معامله دلیلی نداریم فقط در مورد عبارت صفقه یمینه است که این عبارت را در مورد هر بیعی می توان بکار برد و منظور معاطات نمی باشد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که متعارف بوده است که دست به دست هم پس از معاملات مرسوم بوده است.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر فرض بر صحت روایت کنیم بنابراین می توان استدلال به این روایت برای صحت بیع فضولی داشته باشیم.

۰۳۴۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الروایات الواردة (نوار ۲۳ - درس ۱۲) - شب

یکشنبه ۲۹ شوال ۱۳۹۳ ق - ۴/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - علاوه بر ادله ی عامه که عمومات و اطلاقات در مورد بیع فضولی بود به ادله ی خاصه در مورد صحت بیع فضولی با اجازه ی لاحقه را با بیان روایت عروه ذکر کردیم.

۰۱:۱۵ - برخی بزرگان می فرمایند که اشتها روایت عروه با اینکه فقط در کتب حدیثی عامه است موجب استدلال به صحت است مگر اینکه این احتمال بشود که عروه غلام حضرت بوده باشد و وکیل مفوض ایشان باشد که ارتباطی به بیع فضول نخواهد داشت.

۰۳:۴۵ - روایت دوم از امام باقر علیه السلام: "قضى أمير المؤمنين سلام الله عليه في وليدة باعها ابن سيدها و ابوه غائب فاستولدها الذی اشتراها فولدت منه فجاء سيدها فخاصم سيدها الاخر فقال: وليدتي باعها ابني بغير

اذنی. فقال علیه السلام: الحکم أن یأخذ ولیدته و ابنها. فناشده الذی اشتراها فقال له علیه السلام: خذ ابنه الذی باعک الذی ولیدہ حتی ینفذ البیع لک. فلما رآه ابوه قال له: ارسل ابنی. قال: لا والله. لا ارسل ابنک حتی ترسل ابنی، فلما رأى ذلک سید الولیدہ اجاز ابنه"

۰۹:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که چند عبارت در روایت می باشد که دلالت بر این دارد که مالک اول، رد کرده است و اجازه ی بعد از ردّ اثر ندارد.

۱۰:۲۰ - اینکه اجماع می گویند که اجازه بعد از ردّ صحیح نمی باشد به این دلیل است که ردّ همان فسخ است و فسخ هم منحل شدن عقد است و پس از انحلال عقد، بیعی وجود ندارد و چیزی برای اجازه وجود ندارد.

۱۳:۱۵ - چند نکته در روایت وجو دارد اول اینکه: در این روایت مخاصمه و مرافعه بوده پس شخص معامله پسرش را قبول نداشته است.

۱۴:۰۰ - دوم: امیرالمومنین علیه السلام می فرمایند: "الحکم أن تاخذ الولیدہ و ابنها" و نفرموده اند که ان لم تجز معلوم می شود که ردّ تحقق پیدا کرده است.

۱۵:۲۰ - سوم: در جایی که اختیار فسخ وجود دارد و در زمان خیار اگر مبیع را به دیگری بفروشد عملاً فسخ نموده است در اینجا هم ولیده را گرفته و ردّ عملی صورت گرفته است.

۱۶:۳۰ - چهارم: مشتری خدمت حضرت آمد برای علاج و راه حل و اینکه درخواست الحاح و چاره جویی نشان از ردّ آن معامله قبلی بوده است.

۱۷:۵۰ - پنجم: فرزند کنیز از نمائات کنیز است اگر چنانچه شبهه ای باشد به پدر واقعی بچه، باید مولا قیمت بچه را از حرّ بگیرد پس اگر در این روایت ردّ صورت نگرفته بود و کنیز ملک مشتری بود جا نداشت که حکم این باشد که ولیده را با فرزندش بگیرد ولو با پرداخت قیمت بچه بنابراین ردّ معامله صورت گرفته بوده است.

۰۳۵۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الروایات الواردة فی صحه الفضول مع الاذن

المتأخر (نوار ۲۳ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۳۰ شوال ۱۳۹۳ ق - ۵/۹/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - روایت از امام باقر علیه السلام نقل شد که مشتری کنیزی را از پسر مالک کنیز خریده بود و از او فرزندی آورده بود و هنگامی که پدر از سفر بازگشت اعلام نارضایتی از این بیع کرده بود و برای قضاوت به نزد امیرالمومنین علیه السلام رفتند و حضرت حکم به بازگرداندن کنیز و بچه را به مالک قبلی کنیز دادند و مشتری دوباره به نزد حضرت آمد و اصرار کرد که راه حلی نشان بدهند که حضرت فرمودند پسر مالک را نزد خود نگاه دار تا فرزندت را به تو برگرداند.

۰۳:۳۰ - چیزی که مانع از استدلال به این روایت می شود اینست که اجازه ای که مالک برای فرزند می کند پس از رد معامله قبلی بوده است و در این مورد نمی توان به سایر موارد تعدی کرد و یا تنقیح مناط کنیم چراکه این اجازه بعد از رد بوده است.

۰۵:۰۰ - مشهور علماء بر این باور هستند که اگر اجازه بعد از عقد معدوم باشد معنا نخواهد داشت که مرحوم آقای میلانی در آینده مبنای خود را بیان خواهند فرمود.

۰۶:۴۰ - در خصوص این روایت اما ظهور در اجازه ی مالک بعد از رد بوده است به دلایل زیر:

اول: مخاصمه و مرافعه مالک و مشتری و به قضاوت رفتن هر دو نشان از رد معامله مالک از برای فروش کنیز بوده است.

۰۸:۰۰ - پاسخ اینست که عدم دادن اجازه امری است عدمی و نمی تواند امر ثبوتی باشد و ما اینکه بدانیم راضی نیست از روایت برداشت می شود ولی اینکه رد کرده باشد و عدم رضایتش را بیان کرده از کجا معلوم است و بر فرض داشتن کراهت این کراهت باطنی بوده است و نشان از فسخ معامله نیست و اصلاً احتمال مخاصمه شاید از برای گرفتن ثمن کنیز بوده است توسط مالک.

۱۱:۱۵ - دوم: حضرت علم پیدا کرده اند به اینکه فسخ صورت گرفته است و حکم را مطلق بیان کرده اند و فرمودند که اگر اجازه نمی دهی به بقای فرزندش به نزد پدرش پس هم کنیز و هم فواید کنیز که فرزند بوده را بگیر پس علم به رد و فسخ می شود.

۱۲:۴۵ - پاسخ اینست که در اینجا امر در توهم حظر یفید الترخیص پس این کنیز که بفروش رفته است نتواند بگیرد البته مالک مادامی که اجازه نکرده است مرخص است در گرفتن ملکش پس حکم امام علیه السلام

از برای اینکه ملکش بوده بگیرد حال دلش میخواهد خودش فسخ کند یا برگرداند و نیاز به تقیید نداشته است اتفاقاً اینکه می فرمایند حکم اینست یعنی حکم کلی را می دهند و دلالت بر فسخ و یا اجازه مالک ندارد.

۱۴:۴۵ - سوم: چون کنیز را پس گرفته است و اخذ کنیز در خارج نوعی فسخ عملی است پس مالک رد کرده بوده است آن معامله را.

۱۴:۵۵ - پاسخ اینست که اولاً در روایت فقط حکم بیان شده ولی اینکه مالک کنیز را پس گرفته یا نگرفته بیان نشده است فقط فرزند کنیز را گرفته بوده است و بر فرض اینکه مالک کنیز را گرفته باشد باز هم فسخ عملی نیست چراکه فسخ عملی در جایی است که تحقق آن عمل ملازم با انحلال عقد باشد مثلاً بایعی که خیار فسخ دارد در این مدت به دیگری بفروشد این ملازم است با انحلال عقد اول و این فسخ عملی است پس در مورد این روایت این احتمال وجود داشته که بمجرد گرفتن کنیز در خارج دلالت بر رد نداشته باشد.

۱۹:۵۰ - چهارم: هنگامی که مشتری به نزد حضرت می آید و چاره می خواهد این موضوع نشان می دهد که فسخی در کار بوده است که برای بازگشت فرزندش چاره می خواهد.

۲۱:۱۵ - پاسخ اینست که مشتری یک قضیه خارجی را دید که فرزندش گرفته شده است و خواستن چاره به این معنا نیست که مالک بیع باطل شده را چاره کنند بلکه امکان اینست که بیع کنیز هنوز فسخ نشده است تازه با فرمایش امیرالمونین که فرمودند فرزندش را بگیر تا فرزندت را بدهد به این معناست که هنوز فسخ نکرده بوده است ولی هنوز رضایت نداده است.

۲۴:۱۵ - پنجم: دلیل دیگر از برای فسخ بیع اینست که گرفتن فرزند کنیز و حکم حضرت اگر این معامله فسخ نشده بود که فرزند حر بوده است را نمی توان حبس کرد پس یا مشتری می دانسته که کنیز متعلق به دیگری است و فرزندش حاصل از زنا می باشد یا اینکه نمی دانسته و واقعاً کنیز را بر اعتقاد صحت بیع خریده بوده است و فرزند کنیز نماء کنیزش بوده است پس فرزند حرّی که نماء کنیز شود باید پدرش قیمت یوم الولاده را بدهد پس بیع باطل شده بوده است چرا که اگر بیع باطل نمی بود حضرت این حکم را نمی دادند.

۲۸:۰۰ - پاسخ اینست که مادامی که اجازه گرفته نشده است و فسخ هم صورت نگرفته این فرزند نماء کنیز بوده است که اگر اجازه را ناقل بدانیم استحقاق قیمت فرزند را دارد ولو بعد از اجازه که مثلاً کسی خانه ای را فضولتاً فروخت و مالک اصلی پس از یک سال رضایت کرد مشتری ضامن پرداخت اجازه این یک سال به مالک است. و اگر اجازه را کاشف بدانیم پس این چون کنیز ملک صاحب اصلیش بوده است و فرزند کنیز نماء ملکش بوده است و باز هم حق داشته آن را بگیرد تا بخواهد تصمیم بگیرد به فسخ یا خیر بنابراین مجرد گرفتن فرزند کنیز نمی تواند دلیل قطعی بر فسخ بیع بوده باشد.

۰۳۵۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الاستدلال بالروایات (نوار ۲۳ - درس ۱۴) -

شب سه شنبه ۱ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۶/۹/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - پاسخ پنج استدلال به قطعیت فسخ بیع در روایت ذکر شده در قضاوت امیرالمومنین علیه السلام بیان شد.

۰۲:۴۵ - چند چیز در این روایت مطرح است که: اول اینست ترافع مالک و مشتری نزد حضرت و ایشان حکم به بازگرداندن کنیز و پسرش فرمودند اینکه بمجرد ادعای شخص چگونه حکم به بازگرداندن داده شده است؟ باید بین و یمین پیش می آمده پس معلوم می شود چیزی در بین بوده است که در روایت ذکر نشده است لذا یوهن الاخذ بهذه الروایة و الاستدلال بها.

۰۵:۴۵ - پاسخ اینست که اولاً هر دو طرف به نزد حضرت آمده بودند و پس از شکایت مالک، مشتری دفاع یا انکاری نکرده است پس سکوتش تأیید کلام مالک بوده است.

۰۷:۰۰ - اشکال اینست که حضرت فرمودند که الحکم ان تكون مخیرا فی الاجازة او الفسخ لذا همین حکم دلالت بر بطلان معامله فضولی می کند چرا که اختیار را به مالک نداده اند.

۰۹:۲۰ - پاسخ اینست که در موقع توهم حظر یدل علی التلخیص و حکم بتی نبوده است بلکه مرخص است در مورد اخذ کنیز البته که مالک بیع فضولی حق دارد که مالش را بگیرد تا تصمیمش را بگیرد و دلیل بر بطلان بیع فضول نمی کند.

۱۱:۳۰ - دوم: حکم حضرت ترخیص و تجویز به اخذ کنیز به همراه فرزند که حر بوده است به چه میزان شرعی حضرت حکم بر گرفتن فرزند حر مشتری را به مالک می دهند و دلیل حر بودن فرزند اینست که مشتری رفع شبهه کرده است و نمی دانسته که بیع فضولی بوده است و گرنه موافقه با کنیز نمی کرد که زنا زاده شود و ملحق به مشتری نبود حر نبوده و رق بوده است نخواهد بود و نهایتاً قیمت فرزند یوم الولادة را باید بدهد.

۱۵:۰۰ - و اگر هم فرزند شبهه هم باشد این قیمت را مشتری باید به مالک بدهد پس مشتری ضامن قیمت است و چرا باید خود فرزند حبس شود؟

۱۷:۰۰ - پاسخ اینست که گرفتن بچه از باب رهنه ی قیمتش بوده است چرا که در مالیت این بچه حق دارد و بواسطه ذی حق بودن مالک نسبت به فرزند کنیز حق دارد که فرزند را بگیرد.

۱۸:۲۵ - دیگر اشکال اینست که امیرالمومنین علیه السلام با اینکه احتمال میشد که اجازه متاخر از برای مالک داده شود چرا حکم به گرفتن بچه را می دهند بعبارتی تا احراز صغری نشده حکم به این شبهه خارجیّه مصداقیه می فرمایند.

۱۹:۴۵ - پاسخ اینست که اگر بنا بر صحت بیع فضولی به اجازه ی متاخر باشد باز هم قیمت فرزند کنیز تا ندادن اجازه ثابت می مانده پس مادامی که اجازه نیامده است مالک استحقاق دریافت قیمت یوم الولاده را داشته است که بعد از اجازه و اذن از سوی مالک دیگر استحقاق فرزند را نخواهد داشت.

۲۴:۰۵ - مورد دیگر: مشتری که دوباره نزد حضرت می رود ایشان راه چاره به او می دهند و از وظایف قاضی راهنمایی یکی از طرفین مخاصمه نیست بنابراین نمی توان به این روایت استدلال کرد.

۲۵:۳۰ - پاسخ اینست که دو کلام است یا وظیفه حاکم بدانیم یا اینکه حاکم پاسخ به درخواست و الحاح مشتری تبرعا چاره ای می دهد که مخاصمه پایان یابد این که ایرادی نخواهد داشت و در اینجا حضرت چاره ای را نشان می دهند که موضوع ترافع از بین برود.

۲۸:۰۰ - دیگر اینکه: در روایت پاسخ حضرت به مشتری این بوده است که پسر مالک را حبس کن و این غصب و خلاف شرع است یا اینکه لااقل حضرت باید می فرمودند اول قمن در قبال خرید کنیزک را طلب کن اگر نداد آن وقت حکم به حبس پسرش خواهیم داد ولی نفرموده بودند تازه چاره به گرفتن پسر دادند مقدماتا برای بازگرداندن فرزند کنیز و این قابل قبول نیست پس نمی توان به این روایت استدلال کرد.

۳۱:۴۵ - پاسخ اینست که یا مشتری حق گرفتن پسر مالک را داشته است یا اینکه حق نداشته است ولی گرفتن مقدمه ای برای گرفتن حق شیئی دیگری باشد یا مقدمه ای برای رسیدن مشتری به فرزند از کنیزک بوده است که در هر دو صورت این حق برای مشتری ممکن می شود.

۳۲:۲۵ - از ملزوم به لازم پی می بریم که در این روایت ترخیص گرفتن پسر مالک، بدلالیت التزامیه کشف می کند که گرفتن این پسر ممتنع بوده است و استکشاف به داشتن حق گرفتن پسر از برای مشتری بوده است.

۰۳۵۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - نکاح الفضولی (نوار ۲۳ - درس ۱۵) - شب

چهارشنبه ۲ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۷/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - استدلال به عمومات و اطلاقات به صحت معاملات فضولی با اجازه متاخر بیان شد و پس از آن ادله ی خاصه را با بیان چند روایت بحث شد.

۰۱:۰۰ - روایات در مورد نکاح حرّ و نکاح عبد به صورت نکاح فضولی داریم که صحت این نکاح ها در روایات آمده است.

۰۲:۰۰ - بزرگان معاملات فضولی را نیز همچون بیع فضولی و اجاره و صلح و هبه و غیره فضولتا و با اجازه لاحقه به تنقیح مناط و طریق اولی صحیح می دانند.

۰۳:۱۰ - روایات نکاح در حرّ و عبد را بیان می کنیم.

۰۴:۰۰ - روایت از امام باقر علیه السلام: "انه سأله عن رجل زوّجته امّه و هو غائب قال علیه السلام: النکاح جایز ان شاء المتزوّج قبل و ان شاء ترک".

۰۵:۳۰ - روایت از امام باقر علیه السلام: "قال سألته عن مملوک تزوّج بغیر اذن سیده فقال علیه السلام: ذک الی سیده ان شاء اجازه"

۰۶:۰۰ - طبق این روایات با اجازه لاحقه و معاقب و متاخر صحیح واقع می شود.

۰۶:۳۰ - فقهاء استدلال به این روایات برای صحت سایر معاملات می کنند چراکه اهتمام در نکاح بیشتر از مابقی معاملات و عقود است بنابراین در تملک مال، فضولی جاری خواهد بود.

۰۸:۰۰ - به عبارت دیگر وقتی که تملک بضع بنحو فضولی صحیح بوده است پس دیگر معاملات صحت دارد.

۰۹:۰۰ - برخی بزرگان این استدلال را برای بیع صحیح نمی دانند.

۰۹:۳۰ - مشهور عامه معتقدند اگر شخصی را وکیل به فروش مالی کند و بعدا او را عزل کند اما وکیل بی خبر باشد و معامله کند، اگر در بیع معامله کرده بود نافذ است ولی اگر در عقد نکاح بوده است آن نکاح باطل است دلیلشان هم اهمیت امر نکاح است بر تملک مال چراکه در نکاح به جنبه بضعی دارد که قابل تدارک نیست.

۱۲:۳۰ - مشهور علمای شیعه می فرمایند که اگر شخص ندانست که عزل شده و عقد را هم انجام داد آن نکاح نافذ است و همچنین در مورد معاملات.

۱۵:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "فقال عليه السلام: سبحان الله ما اجور هذا الحكم و افسده انّ النكاح احرى و احرى أن يحتاط فيه و هو فرج و منه يكون الولد" و حضرت جریان قضاوت امیرالمومنین علیه السلام را روایت می فرمایند که حضرت فرموده اند آیا خبر عزل وکیل نسبت به عقد به او رسیده بود حضرت می فرمایند که: "خذ بیدها بارک الله لك فیها".

۱۸:۰۰ - بزرگانی که مخالف استدلال از این روایات برای صحت بیع فضول هستند می فرمایند که نکاح که فرعی است از برای بیع نمی توان آن را تسری داد به بیع.

۱۹:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که وقتی می توانیم به تنقیح مناط به نحو فحوی و اولویت تعدی کنیم در صورتیکه ملاک حکم بدست بیاید پس در جای دیگر که همان ملاک عینا یا به نحو اقوی وجود داشته باشد می توان حکم را تسری داد یعنی آن ملاک کبرای کلی بوده است و وقتی محرز شد آنوقت در صغراهای دیگر جاری خواهد بود.

۲۲:۳۰ - در مبحث نکاح انواعی هست از جمله ازدواج دائم یا ازدواج منقطع یا ملک یمین هست یا تحلیل هست یا عدم ذکر مهر هست یا تقدّم قبول بر ایجاب هست یا نکاح بنحو استدعاء هست که همان روایت امام جواد علیه السلام: "هل تزوّجني بنتك قال نعم" که ایجابش بنحو درخواست باشد بنابراین از این انحاء و اقسام می توانیم استکشاف کنیم که ملاک در نکاح اهمیت داشته یا اسهل است از بیع؟

۲۴:۴۵ - این همه توسعه در اسباب نکاح بدلیل این است که جلوگیری از عمل زنا شده باشد.

۲۵:۴۰ - اولاً برای تسری صحت نکاح فضولی به بیع فضولی باید ثابت کنیم جهتی که در نکاح ملاک قرار دارد اقوی است نسبت به جهاتی که در سایر معاملات است ولی ملاک شرعی چگونه بدست بیاید ثانیاً اهتمامی که در شأن نکاح است نسبت عدم قرار گرفتن در معرض زنا، سبب می شود که بواسطه ی دفع محذور اهم باید توسعه داده شود لذا این توسعه در دیگر معاملات نیست پس نمی توانیم تعدی به سایر معاملات نمائیم.

۰۳۵۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - نکاح الفضولی (نوار ۲۴ - درس ۱) - شب شنبه

۵ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۰/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - عامه بین نکاح و بیع تفاوت می گذارند که نکاح را اولویت می دهند به بیع.

- ۰۰:۳۰ - علما و فقهای شیعه که اولویت نکاح را بر بیع قبول ندارند دلایلی را مطرح می فرمایند.
- ۰۲:۵۰ - از حکمی که در نکاح ثابت بشود ، و اولویت تعدی می کنند به بیع که دو استدلال می شود:
- ۰۳:۳۰ - اول: در نکاح فضول که مورد تایید و صحت شرعی قرار می گیرد چون تملیک بضع به تملیک مال اولویت دارد لذا بیع فضولی هم صحیح واقع می شود.
- ۰۴:۰۰ - مراد بزرگان از تملیک بضع که اهم از تملیک مال می دانند نمی توان گفت که حقیقت تملیک نمی باشد چراکه تملیک بضع به معنای حقیقی نداریم بلکه منظورشان اینست که اگر فضولیت در تسلط به بضع صحیح باشد پس به طریق اولی فضولیت در تصرف در مال هم صحیح است.
- ۰۶:۰۰ - مهریه در مقابل زوجیت و همسری است و نه در مقابل بضع است بنابراین اثر نکاح و زوجیت جواز انتفاع و تسلط به فرج است و تملیک بضع به معنای تسلط و انتفاع است و نه تملیک حقیقی.
- ۰۷:۱۰ - در اجاره، تسلط بر بدل داریم و در خرید تملیک مال است مثلاً در خرید باغی که اجیری را برای باغداری یا بنایی اجاره کنند در اینجا معنا ندارد که بگوییم تسلط بر اجیر و باغبان اولی است بر تملیک باغ و زمین.
- ۰۸:۱۰ - نکته بعدی اینکه تفاوت است بین موردیت شیئی لحکم با علیّه الشیئی للحکم، اگر بخواهیم تنقیح مناط و تعدی به اولویت و فحوی بکنیم و قیاس منطقی یا تنفیذ کنیم باید ملاک مشترک بین دو موضوع باشد تا اهم و مهم تشخیص داده شود.
- ۰۹:۱۰ - اگر در نکاح جنبه و خصوصیت سلطنت بر بضع باشد و در بیع، ملکیت بر مال باشد یک حرف است و گاهی توسعه پرداختن به نکاح را از باب اهمیت نسبت به بیع بدانیم یک مطلب دیگری است.
- ۱۱:۰۰ - نمی توان این استدلال را از هر دو جنبه قبول کرد چرا که ملاک مشترک نسبت به تسلط بر بضع و ملکیت مال در مقام قیاس غلط است.
- ۱۱:۲۰ - دوم: روایاتی که در مورد نکاح آمده است بیان می کنیم:
- ۱۲:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "رجل من موالیک یقرئک السلام و قد اراد ان یتزوج امرأه قد وافقته ... قال علیه السلام: هو الفرج و امر الفرج شدید و منه یکون الولد و نحن نحتاط فلا نتزوجها".
- ۱۳:۱۰ - روایت از امام صادق علیه السلام از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله که می فرمایند: "لا تجامعوا فی النکاح علی شبهه و قفوا عند الشبهه ... فان الوقوف عند الشبهه خیر من الاقتحام فی الهلکه".

۱۴:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "انّ النکاح احرى و احرى ان يحتاط فيه و هو فرج و منه يكون الولد".

۱۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که احکام در نکاح با بیع در مورد تقيیدات و تضييقات متفاوت است مثلاً معاطات در بیع صحیح است ولی معاطات در نکاح صحیح نیست یا مثلاً بیع غرری باطل است ولی نکاح غرری صحیح واقع می شود یا نکاح موقت داریم ولی تملیک موقت نیست یا در بیع، خیار و اقاله جاری است ولی در نکاح اقاله و خیار فسخ نمی شود.

۱۷:۱۰ - از این تفاوت ها در می یابیم که عللی که موجب به این احکام متفاوت را می دهند را تا مناط مشخص نشده است اجازه ی تنقیح مناط داریم و نه اجازه ی قیاس اولویت و تعدی در فضولیت کنیم چراکه در مورد نکاح بعضی جاها سخت گرفته شده است که در همان موارد در بیع سهل گرفته می شود و بالعکس در مواردی در نکاح سهل گرفته شده است که همان موارد در بیع سختگیری می شود پس نسبت به تضييق و توسعه نمی توان قیاس کرد.

۲۰:۰۰ - اسبابی که شارع جعل می کند بواسطه ملاک هایی است و فرق است بین مقتضیات و شرایط هر یک مثلاً معاطات را مقتضی در بیع قرار دادند ولی در نکاح نداده اند یا مدت موقت را مقتضی و سبب برای نکاح قرار داده است ولی در ملکیت نیست و تا مناط علل و ملاکات و مقتضیات و اسباب را احراز نکنیم اجازه تنقیح نداریم اما تفاوت است بین مقتضیات و شرایط اما در بحث ما می دانیم شارع مقدّس تراضی را شرط قرار داده برای تمامی عقود پس در مورد نکاح هم با وجود تمامی اهمیّتش باز با رضایت متاخر صحت پیدا می کند پس در مورد شرطیت تراضی که در تمامی معاملات وجود دارد را می توانیم از باب یکسان بودن شرطیت رضایت هم در نکاح و هم در بیع، به طریق اولی در بیع فضولی هم تعدی بدهیم و نه از باب مقتضیات و قیاس به اهمیّت امر نکاح بر بیع، بخواهیم نتیجه به تسرّ حکم به بیع هم کرده باشیم.

۲۴:۰۰ - عامه در مورد حکم نکاح و بیع در عزل وکالت تفاوت قائل اند و دلیلشان را این می دانند که برای بضع بدلی نیست ولی برای مال بدل وجود دارد.

۲۵:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "امرأه وکلت رجلاً بان یزوّجها من رجل فقبل الوکالة... قال علیه السلام: یعزلون الوکیل عن وکالتها و لم تعلمه بالعزل؟ قلت: نعم یزعمون و یقولون المال منه عوض لصاحبه و الفرّج منه عوض اذا وقع منه ولد فقال علیه السلام: سبحان الله ما أجور هذا الحكم و أفسد..."

۰۳۵۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - نکاح الفضول (نوار ۲۴ - درس ۲) - شب یکشنبه

۶ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۱/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - مشهور، صحت نکاح فضولی را به تنقیح مناط از صحت بیع فضولی با اذن متاخر جاری می دانند.

۰۲:۳۰ - چون رضا در همه عقود شرطیت دارد و نکاحی که اهمیت دارد این شرط در آن علی اطلاقه است اعم از اینکه قبلا یا سابقا یا لاحقا باشد و تسعه در این رضا شده است.

۰۳:۳۵ - در مقتضات اهم نمی توان گفت که نسبت به غیر اهم برتری ندارد ولی آن چه که دخالت در فعلیت ترتب اثر دارد همان رضایت است که بطور مشروح بیان شد.

۰۴:۱۵ - جنبه ی دوم: در روایت از امام صادق علیه السلام: "ما اجور هذا الحكم و افسد" که در نکاح عزل نموده است که در خود روایت نقل از عامه می آید که "المال منه عوض لصاحبه و الفرج منه عوض اذا وقع منه ولد" این کنایه است که اگر فرجی تصرف بشود و بکارت زایل شود دیگر عوض ندارد یا اینکه منظور از بضع انتفاع استیلادی که می شود.

۰۸:۰۰ - عامه در احکام به استحسان و قیاس فتوا می دادند ولی شیعه فقط به کتاب و سنت و عقل و اجماع حکم صادر می کند لذا معامله ای که وکیل می کند قبل از اینکه خبر عزلش به او برسد دو جنبه دارد یا وکیل این معامله را بوجود آورده که مقتضی صحت است و جنبه ی دیگر موکل عزل کرده و رضایتش از بین رفته و این معامله باطل است لذا عامه استحسان می کنند به اینکه در مال عوض هست بنابراین استحسان می کنند به اینکه شخص عوض را دریافت می کند پس این معامله را صحیح می دانند.

۱۱:۳۰ - عامه در نکاح چون عوضی برای از بین رفتن بضع نمی دانند پس نکاح با عزل وکیل را به اصالة الفساد را اجرا می کنند و باطل می دانند.

۱۲:۳۰ - در این روایت امام صادق علیه السلام هر دو جهت را پاسخ می فرماند که عامه رعایت احتیاط را در غیر نکاح می کنند و استحسان می کنند و فتوا به صحت می دهند اما نکاح اولی است که احتیاط در فروج از احتیاط در اموال است ثانیاً عامه به اصل الفساد در شبهات حکمیه نمی توانند جاری کنند که حضرت امیرالمومنین علیه السلام که در مورد نکاحی قضاوت کردند که زوجه با اینکه عزل کرده بود باز هم حضرت فرمودند: "خذ بیدها" و قضاوت حضرت را بیان می فرمایند.

۱۶:۰۰ - جهت سوم: برخی بزرگان می فرمایند که این روایت شریفه دلیل می شود به صحت بیع نتیجه می دهد صحت در نکاح را که گویا نکاح را فرع بیع می دانند.

۱۷:۳۰ - پاسخ اینست که حضرت امر نکاح را اهم از بیع می دانند.

۱۸:۰۰ - جهت چهارم: برخی می فرمایند در فقه الحدیث نسبت به این روایت که اگر عامه نکاح را بنا بر فساد گذاشته اند پس با آن زن با مقاربت زناى محصنه انجام می دهد.

۱۹:۴۰ - پاسخ اینست که اگر مفتی طبق تقلید عامه نکاح کند که دیگر زنا نکرده است و اگر هم مفتی جایز التقلید نبود مردد بین صحت و فساد نکاح می شویم و این تردید موجب حکم به زناى محصنه نمی نماید.

۲۲:۰۰ - عامه که استحسان می کنند کاملاً فاسد است چون مهریه همان عوض بضع است.

۲۴:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "فی رجل دفع الی رجل مالا یشتري به ضرباً من المتاع مضارباً فذهب فاشتری به غیر الذی امره قال علیه السلام: هو ضامن و الربح بینهما علی ما شرط"

۲۶:۱۰ - یعنی اگر بر طبق امر مالک عمل کرده بود اگر هم خسارتی وارد می شد به متاع بر گردن هر دو بود ولی چون متاع دیگری خریده بود پس شخص ضامن می باشد و باید ربح را همانند توافق نسبت در مضاربه بینشان به مالک بپردازد.

۰۳۵۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی المضاربه (نوار ۲۴ - درس ۳) - شب دوشنبه

۷ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۲/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - برخی بزرگان نسبت به روایات متعدده ای استدلال کرده اند که اگر عامل مضاربه با مالک مخالفت کرد هر خسارتی وارد شود چه از راه تلف مال یا خسران در تجارت باشد بر ذمه ی عامل است و باید ربحی که می شود بین هر دو نسبت به همان میزان قرارداد تقسیم می کنند.

۰۲:۳۰ - از احکام مضاربه اینست که اگر عامل خسارت کند فقد مالک خسارت می دهد و عامل فقط در ربح شریک است.

۰۳:۳۰ - امانت به دو گونه است یکی امانت مالکی است که ودیعه است و دیگر امانت شرعی است مانند مستاجر یا مرتهن یا متولی که شرعاً امین است.

۰۴:۳۰ - چهار احتمال برای مخالفت عامل وجود دارد، اول: مالک برای متاع خاصی پول میدهد ولی عامل تخلف می کند.

۰۵:۱۵ - دوم: مالک می گوید تجارت کن به هر متاعی ولی فلان متاع معین را بواسطه نداشتن سود خریداری نکن ولی عامل مخالفت می کند و آن را می خرد.

۰۶:۳۰ - سوم: مالک می گوید فلان متاع را خریداری نکن بواسطه اینکه کراهت دارد مثلاً مال یتیمی است که ولی یتیم می فروشد که نمی خواهد بخرد ولی عامل مخالفت می کند و می خرد.

۰۷:۰۰ - چهارم: مالک می گوید تجارت کن ولی در شهر خودش یا شهرهای بخصوصی باشد یا در زمان بخصوصی باشد ولی عامل مخالفت می کند و از شهر دیگری خریداری می کند یا در زمان دیگری می خرد.

۰۸:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام که می فرمایند: "فی رجل دفع الی رجل مالا لیشتري به ضرباً من المتاع مضاربة فاشتری به غیر الذی امره، قال علیه السلام: هو ضامن و الربح بینهما علی ما شرط".

۱۰:۰۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "إذا أعطی الرجل ماله و نهی ان یخرج بالمال الی ارض اخرى فعصاه فخرج به فقال علیه السلام: هو ضامن والربح بینهما".

۱۲:۰۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "فی الرجل یعطى المال و یقول له ائت الارض کذا و کذا لاتجاوزها واشتر منها قال علیه السلام: ان جاوزها و هلک المال فهو ضامن و اذ اشتری متاعاً و فوضع فیهِ فهو علیه و ان ربح فهو بینهما".

۱۴:۰۰ - بزرگان دو مطلب را می فرمایند: اول اینکه این روایات را تعبداً بپذیریم و دوم اینکه نسبت به اجازه متاخر در فضولیت بدانیم.

۱۵:۰۰ - اشکال به تناقض است که اگر ربح بین هر دو است که مضاربه باشد که دیگر ضمان بر عامل نیست و اگر ضمان بر عامل است پس مضاربه نیست و ربح بین هر دو نخواهد بود.

۱۶:۰۰ - اینکه فضولیت به اجازه متاخر صحیح واقع می شود دو حیثیت دارد اول: حیثیت نفی دارد که اذن سابق نمی خواهد و دوم: حیثیت اثباتی دارد که اجازه متاخر آن را صحیح می کند بنابراین در این روایات که اذنی نبوده است.

۱۷:۰۰ - احتمال دوم: اغلب معامله با ربح موجب رضایت و اجازه مالک می شود پس بیع فضولی با اذن متاخر صحت پیدا می کند پس مضاربه محقق است و ربح تقسیم می شود ولی در ضرر چون رضایت نمی دهد پس فضولیتش باطل است و عامل ضامن می شود.

۱۹:۰۰ - اشکال اینست که اگر صحبت بیع فضولی است که تمام ربح متعلق به مالک می باشد و اگر هم بگوییم این تقسیم ربح از باب اجرة العمل عامل باشد که هر عملی محترم است که دستور به همان عمل باشد و نه اینکه عامل طوعاً و بدون درخواست مالک متاع دیگری بخرد هیچ استحقاقی در ربح ندارد اگر هم فرض کنیم استحقاق داشته باشد به یک میزان اجرة المثل است و نه به میزان قرارداد مضاربه بینشان نخواهد بود.

۲۱:۰۰ - پاسخ بزرگان به این اشکال اینست که چون قرارداد بینشان در مضاربه این بوده که هر معامله در عقد صحیح انجام شود و ربح داشته باشد به همان میزان تقسیم می شود.

۲۴:۰۰ - در همین احتمال دوم فرق نمی کند به اینکه بگوییم طبع انسان بر اینست که با وجود ربح رضایت حاصل می شود و اینکه بدلالیت التزامیه بگوییم ربح بینشان است و یا به ادله اربعه بگوییم ربح بینشان است اگر مالک راضی شود.

۲۵:۰۰ - احتمال سوم: اینکه هر معامله ای که مقرون باشد به رضای باطنی آن معامله از ابتداء صحیح بوده باشد.

۲۶:۰۰ - احتمال چهارم: مالک که سرمایه می دهد یک کبرای کلی را در نظر دارد که سرمایه دهد که دیگری کار کند و عامل ربح کند ولی صغرویا مصادیق ربح را به شرایطی تعیین می کند که وقتی عامل مخالفت می کند اگر ربح کرد که ماذون کبرای کلی در ربح بوده است ولی اگر ضرر کرد چون مطابق کبرای کلی نشده است و چون ماذون فیه نبوده است ضامن واقع می شود.

۲۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی احتمال چهارم را قوی تر می دانند.

۰۳۵۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی مال الیتیم (نوار ۲۴ - درس ۴) - شب سه

شنبه ۸ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۳/۹/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - اگر قرار به اطلاق روایات باشد که از عبارت "الربح بینهما" به این معناست که مضاربه صحیح واقع شده است که مملوک شدن ربح تابع اینست که ثمن و مثنی ملک طرفین بشوند.

۰۲:۲۰ - برخی می فرمایند که اگر به ظاهر این روایات عمل کنیم با وجود عدم اذن سابق و نه اجازه لاحق موجود است پس در بیع فضولی هم بنحو اولیت هم صحیح خواهد بود.

۰۳:۴۵ - اما اگر حمل شود که اطلاق این روایات به "الربح بینهما" تقيید می شود به شرطیت رضای مالک بدلیل نهی از اکل مال باطل بنابراین اگر مالک اجازه دهد آن وقت "الربح بینهما" واقع می شود که در این حالت بیع فضول است که با اجازه لاحق صحیح واقع شده است.

۰۵:۲۰ - اشکال اینجاست که اگر مالک آن بیع فضولی را اجازه بدهد که همه ربح از برای مالک است و آن مضاربه باطل شده بواسطه تخلف عامل و فقط اجرة المثل عمل عامل را به میزان عرف می دهد و نه به میزان سهم قرارداد مضاربه شان.

- ۰۶:۴۵ - در اقسام چهارگانه روایات که یا در مورد متاع خاص بواسطه سود بیشتر بوده یا متاع خاصی را نخرد یا در مکان و زمان خاصی بخرد و یا بواسطه کراهت داشتن از معامله خاصی بگوید آن متاع را نخرد.
- ۰۸:۰۰ - کبرای کلی در مضاربه اینست که هر معامله ای که دارای سود بود را انجام دهد ولی مصداقا تقییداتی را می آورد.
- ۰۹:۳۰ - اما در مواردی که مالک نهی می کند و عامل تخلف می کند، مربوط به حیّز به نفس معامله مضاربه ای نخواهد بود.
- ۱۰:۱۵ - اشکال اینست که اگر مضاربه واقع شده پس چرا خسارت و ضمان به گردن عامل است.
- ۱۱:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "کان للعباس مال مضاربة فکان یشرط ان لا یرکبوا بحرا و لا ینزّلوا وادیا فان فعلتم فانتم ضامنون و بلغ ذلک رسول الله صلی الله علیه و اله فاجاز شرطه علیهم".
- ۱۳:۰۰ - روایاتی موجود است که اگر شخص با مال یتیمی تجارت کند که ربح از برای یتیم است و اگر ضرری واقع شد از برای عامل است.
- ۱۳:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "فی مال الیتیم قال علیه السلام: العامل ضامن و للیتیم ربح".
- ۱۴:۲۰ - از امام صادق علیه السلام: "فی رجل عنده مال الیتیم قال علیه السلام: ان کان محتاجا و لیس له مال فلا یمسّ ماله و ان هو اتّجر به فالربح للیتیم و هو ضامن".
- ۱۵:۱۵ - از امام صادق علیه السلام: "مال الیتیم ان عمل به الذی وضع علی یدیه ضمن و للیتیم ربحه".
- ۱۵:۳۰ - از این روایات مشخص می شود که عامل در مال یتیم سه قسم اند:
- اول: ولیّ یتیم اگر دارا باشد و با مال یتیم تجارت کرد به گونه ای که قرضا و بنحو ضمان بر می دارد در اینجا ربح برای ولیّ است و خسارت هم برای ولیّ است ولی اگر ولیّ مفلس باشد نمی تواند مال یتیم را قرض بردارد و اگر تجارت کرد هم ربح متعلق به یتیم است ولی ضرر به گردن خود ولیّ است.
- ۱۷:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن مال یتیم یعمل به قال علیه السلام: اذا کان عندک مال و ضمنته فلك الربح و انت الضامن و ان کان لا مال لک و عملت به فالربح للغلام و انت ضامن".
- ۱۸:۳۰ - بنابراین اقتراض را کسی می کند که تمکن از اداء داشته باشد پس اگر قرض کرد و مفلس بود تمام سود برای یتیم است و ولیّ ضامن است.

۱۹:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که اگر اجنبی با مال یتیم تجارت کند و ربح برای یتیم باشد باید بگوییم که البته با اجازه ی ولی یتیم باید باشد در اینجا بیع فضولی با اجازه لاحق صورت گرفته است.

۲۰:۵۰ - برخی هم می فرمایند که اگر اجنبی معامله ای با مال یتیم کند بدون اذن ولی و پس از ربح با رضایت ولی باشد پس فضول صحیح واقع می شود.

۲۲:۲۵ - یا باید نسبت به این روایات بگوییم تعبد محض است چون حتی خود ولی که دیگر اجازه نمی خواهد در حالاتی باید ربح را به یتیم و خسارت را خودش بپردازد یا اینکه نتوان به این روایات از برای صحت بیع فضولی با رضایت متاخر استناد کرد.

۰۳۵۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الوکالة (نوار ۲۴ - درس ۵) - شب چهارشنبه ۹ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۴/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - برخی بزرگان صحت بیع فضولی را از روایات مال یتیم که شخصی با مال یتیم تجارت کند و پس از ربح، ولی یتیم اجازه می دهد و البته ربح متعلق به یتیم خواهد بود و خسارت بر عامل است.

۰۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آنچه در روایات داریم، به این نتیجه می رسیم که اگر ولی مفلس نبود و قرض کند مال یتیم را هم ربح و هم ضرر برای ولی است و اگر ولی مفلس بخواهد قرض کند از مال یتیم جایز نیست و اگر اجنبی تجارت کرد ضرر برای ولی و ربح برای یتیم است و اگر هم ولی مضاربۀ از مال یتیم بردارد ربح مشارکتی است و ضرر برای ولی است.

۰۴:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "سئل ابو عبد الله سلام الله عليه ن رجل یكون فی یدیه مال لآخ له یتیم أ یصلح له أن یعمل به قال علیه السلام: نعم کما یعمل بمال غیره و الربح بینهما قال قلت فهل علیه ضمان قال علیه السلام: لا اذا کان ناظراً له".

۰۷:۰۰ - دلیلی بر تطابق بر بیع فضولی با اذن متاخر وجود ندارد و فقط اجازه ی الهی بودن است که همان تعبدا حکم را در جای خودش می پذیریم و در فضولی جا ندارد

۱۲:۵۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "عن عبد لقوم ماذون له فی التجارۀ دفع الیه رجل ألف درهم فقال له: اشتر بها نسمةً و أعتقها عني و حج عني بالباقي ثم مات صاحب الالف فانطلق العبد فاشتری أباه فاعتقه عن المیت و دفع الیه الباقي لیحج عن المیت فحج عنه فبلغ ذلک موالی أبیه و موالیه و ورثۀ المیت

جميعا فاختصوا جميعا فى الالف فقالوا موالى العبد المعتقد: انما اشتریت أباك بماننا فقال عليه السلام: أما الحجّة فقد مضت بما فيها لاترد و اما المعتقد فهو رد فى الرق لموالى أبيه و أى الفريقين بعد أقاموا البيّنة أنه اشترى أباه من أموالهم كان لهم رقاً".

۱۸:۳۰ - این احتمال که عبد نسبت به هزار درهم ذو الید بوده است و زمام دار این پول است و پول متعلق به موالی نبوده است در صورتیکه حضرت می فرمایند الرد فى الرق.

۲۱:۴۵ - پاسخ اینست که در اصول بیان می شود که مثبتات امارات حجت باشد، کلیت ندارد پس با اینکه ید اماریت دارد ولی ید برزخ است بین اماره و اصل پس مثبتات نسبت به برزخ جاری نمی شود، لذا همین اندازه که مال در دست عبد بوده و معامله از طرف میت که قبول نیست مگر به اجازه ی ورثه بنابراین موالی هم معامله را باطل می دانند بنابراین پدر عبد به صاحبانش بر می گردد و اما درباره حج که مقبول بوده است دلیلی نداریم و باید تعبد کنیم به فرمایش معصوم، بعد حضرت می فرمایند که هر که بینه ای اقامه کند از برای خریداری عبد مال او خواهد بود.

۲۶:۳۰ - بنابراین بزرگان می فرمایند که از این روایت معلوم می شود که بیع فضولی با اجازه لاحقه صحیح واقع می شود.

۰۳۵۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فى الاقالة (نوار ۲۴ - درس ۶) - شب شنبه ۱۲

ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۷/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - در بیان ادله خاصه در صحت معامله ی فضولی با اذن متاخر به ذکر روایاتی پرداختیم.

۰۱:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن رجل اشترى ثوبا و لم يشترط على صاحبه شيئا فكرهه ثم رده على صاحبه فأبى أن يقبله الا بوضيعة قال عليه السلام: لا يصلح له أن يأخذه بوضيعة فان جهل فأخذه فباعه بأكثر من ثمنه رد على صاحبه الاول ما زاد".

۰۳:۴۵ - اقاله وقتی مشروع است به این صورت است که با رضایت طرفین آن عقد را حل کنند پس جایز نیست ثمن کمتر به مشتری بدهد.

۰۵:۴۵ - این روایت دلالت می کند که بیعی که برای دومی کرده است صحیحا واقع شده چرا که اگر باطل بود نمی توانست ثمن را از مشتری دوم بگیرد، و همچنین ثمن را که دریافت کرد که ما زادش را به مشتری اول بدهد یعنی معامله دوم صحت داشته است.

۰۷:۳۰ - وقتی مشتری اول متاع را برگرداند به خیال خودش معامله بهم خورده و اقاله کرده است ولی در حقیقت چون وضعیه باقی مانده بوده بهم نخورده است.

۰۸:۴۵ - پس برگرداندن مال نشان از رضایت به فروش نبوده است.

۰۹:۴۵ - معنای دیگر روایت این است که معامله دوم بعد از اقاله فاسد به دیگری فروختن صحیح است.

۱۰:۵۰ - برخی بزرگان در مورد این روایت می فرمایند که ضمیر در عبارت صاحبه به مال بر می گردد که "رد علی صاحبه الاول" یعنی مالک اولی متاع که در مقابل مالک دومی است که خود بایع است و مالک سوم هم که مشتری دوم است.

۱۲:۱۵ - مالک بودن بایع به شرطی است که دوباره مشتری اول به بایع بفروشد و یا اقاله صحیح کرده باشد.

۱۳:۱۵ - ضمیر در "صاحبه" همان مشتری اول است.

۱۳:۴۵ - به دو صورت این روایت معنا می شود:

اول: تفاوت است بین مالی که انسان ابتدائاً در دست دارد و بین مالی که تازه بدستش برسد که در مورد اول معنا ندارد که دیگری راضی باشد یا نباشد که مالش را بفروشد یا نفروشد ولی در مورد دوم که مالی تازه بدست دیگری می دهد به اعتقاد اینکه مال اوست یا هبه باشد یا اقاله شود به این معناست که آن مال را تحت اختیار شخص قرار داده است.

۱۵:۳۰ - لذا مشتری اول بمحض تصور اقاله بیع، متاع را برگردانده است پس در حیّز اختیار بایع قرار داده است و رضایت دارد با اینکه نمی دانسته اقاله باطل بوده و مال هنوز به او تعلق دارد، در عین حال معامله دوم که بایع می کند مقرون است به اذن و رضایت مشتری اول و صحیح است بنابراین اگر گرانتر فروخت باید الباقی ثمن را به مالک اولی متاع که مشتری اول است بپردازد که این صورت برداشت از روایت ارتباطی به بیع فضول ندارد.

۱۸:۳۰ - صورت دوم: مشتری اول وقتی که متاع را مرجوع کرد اما با کسر ثمن که نمی دانسته این کار اقاله را باطل می کند پس وقتی بایع مال غیر را به مشتری دوم گرانتر فروخته است ثقتی زیادی ثمن را به مشتری اول پس می دهد آن مشتری اول تازه متوجه می شود که مالک متاع بوده است ولی بمحض دریافت الباقی ثمن رضایت به این بیع فضولی کرده است و صحت پیدا می کند.

۲۰:۵۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن السمسار يشتري بالأجر فيدفع اليه الورق و يشترط عليه أنّك تأتي بما تشتري فما شئت اخذته فما شئت تركته فيذهب فيشتري ثم يأتي بالمتاع فيقول خذ ما رضيت و دع ما كرهن قال عليه السلام: لا بأس".

۲۳:۱۵ - امام علیه السلام علی اطلاق فرموده اند "لابأس" و تفصیل نفرموده اند اینجا در این قضیه خارجیّه سه احتمال موجود است:

۲۴:۰۰ - احتمال اول: شخص ثمن را به دلال داده است و نگفته است برای من چیزی بخرد و دلال فضولتا برای مالک خریداری کرده است.

۲۴:۵۰ - احتمال دوم: مالک اذن به خرید از طرف خودش داده ولی بشرط وجود خيار فسخ و دلال هم همه متاع را از طرف مالک خریده است.

۲۵:۳۰ - احتمال سوم: این ثمن را قرض داده است به سمسار و بعد که متاع ها را می آورد معامله جدید صورت می پذیرد که هر چه می خواهد مقرض از او بخرد.

۲۷:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که چون حضرت به طور اطلاق جواز فرموده اند بنابراین صحت در هر سه احتمال که ذکر شد صادق می باشد بنابراین این روایت دلالت می کند به صحت بیع فضولی با اجازه لاحقّه.

۰۳۵۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی النکاح (نوار ۲۴ - درس ۷) - شب دوشنبه

۱۴ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۹/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - در روایت سمسار سه احتمال می رود که بیان شد.

۰۰:۳۰ - چون حضرت تفصیلی نمی فرمایند پس هر سه احتمال مورد تایید است.

۰۱:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که تفصیل ندادن موجب عمومیت است.

۰۲:۰۰ - اگر قضیه خارجیّه ای ظهوری در یک جهت داشته باشد نمی توان تعمیم دهیم بنابراین در این روایت ظهورش در اینست که پول را به سمسار می دهد و اجازه تصرف هم می دهد لذا خریدی که می کند با اجازه و رضایت بوده است.

۰۳:۰۰ - برخی می فرمایند که چون تمامی احتمالات یکسان نیستند و یکی از احتمالات مورد ظهور است پس نتوان تایید معصوم را به عموم سرایت داد بنابراین در اینجا نمی شود به صحت بیع فضولی با اجازه متاخر استدلال به این روایت کرد.

۰۳:۳۰ - بزرگان می فرمایند که روایاتی که در نکاح عبد وارد شده است موجب صحت بیع فضول با اجازه لاحق خواهد بود چراکه نکاح عبد بدون اذن مولا فاسد است در صورتیکه معصوم می فرمایند که اگر اذن داد نکاحش صحیح خواهد بود.

۰۵:۰۰ - در ذیل روایت امام علیه السلام مثال می زنند که نکاح عبد بدون اذن مانند معصیت نکاح حرام نیست بلکه از مولایش معصیت کرده است و نه از خداوند معصیت کرده باشد لذا از عبارت "لم یعص الله" این برداشت می شود و در مورد "و لیکن عصی سیده" اینچنین است که عبد تزوج می کند بدون اذن مولایش البته مولا منعش نکرده بوده است بلکه بی خبر بوده و بعد از آن که اذن می دهد آن نکاح صحیح است.

۰۷:۴۵ - مفاد روایت می گوید عبد مرتکب امری شده است که مانع او قابل زوال است بنابراین مقتضی وجود دارد که همان عقد نکاح است ولی مانعی وجود دارد که همان اذن مولا است لذا اثر مترتب می شود.

۰۸:۴۵ - در اصول بیان شد که آنچه که مفاد تعلیل است اگر به نحوی بود که کبرای کلی از آن استفاده بشود در موردی که آن را صغری قرار داده اند بنابراین آن کبرای کلی اخذ می شود در تمامی مصادیقی که دارد به عبارت دیگر تفاوت است گاهی حکمی را برای موضوعی مرتب می کنند و یکی از صفات آن موضوع را علت قرار می دهند ولی در اینجا چون احتمال می رود که این اضافه همان اضافه اختصاصیه باشد دیگر قابل تعدی نیست و گاهی هم آنچه که ذکر می شود یک جمله مستقلی است مثلاً فرق دارد بگیم اکرم زیدا لعلمه احتمال می رود که علمی که اختصاص به زید دارد موجب تکریم زید می شود پس نمی شود تعمیم داد به دیگری ولی اگر بگویند اکرم زیدا عالماً پس تکریم بواسطه عالم بودن زید است و می توان تکریم را تعمیم به عالم دیگری هم داد.

۱۱:۴۰ - در این روایت حضرت می فرمایند "لأنه لم یعص الله" پس می شود تعمیم داد که هر حکمی که خدا را عصیان نکرده باشد موجب فساد اصلش نمی شود بنابراین سبب فساد نکاح عبد فقط عصیان مولایش بوده است که عصیان خدا نیست و حرمت وضعیه است و نه حرمت تشریعیه لذا با برطرف شدنش به رضایت متعاقب مرتفع می شود و نکاح صحیح واقع می شود.

۱۴:۰۰ - در موارد فضولی وجوهی بیان شد که گاهی با مال دیگری بیع فضول می کند و گاهی با مال خودش ک در رهن است بیع می کند بنابراین در نکاح، زوجه ای را بدون ازنش نکاح می کند و گاهی هم زوجه اذن داده است ولی صحت این نکاح به رضایت عیال اولش می باشد.

۱۶:۱۵ - پس در روایات در نکاح عبد نمی توان تعدی کرد به همه اقسام بیع فضولی باشد.

۱۷:۱۵ - پاسخی که برخی می فرمایند اینست که مفاد این روایت در مورد مواردی که فاسد بالذات دارند غیر قابل قبول است ولی اگر فساد بالعرض باشد با مرتفع شدنش صحت پیدا می کند.

۱۹:۰۰ - ادله ی خاصه در جهت صحت بیع فضولی را بیان کردیم.

۲۰:۰۰ - اما برخی فقهاء روایت دیگری را هم ذکر می کنند.

۲۰:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "أنتی كنت استودعت رجلا مالا فجحدنيه فحلف لی علیه ثم انه جائنی بعد ذلك بسنين بالمال الذی كنت استودعته اياه فقال هذا مالک فخذ و هذه أربعة آلاف درهم ربحتها فی مالک فهی لک مع مالک و اجعلنی فی حلّ فأخذت المال منه و أبیت أن آخذ الربح منه و أوقفت المال الذی كنت استودعته و أتیت حتی أستطلع رأیک فما ترى قال علیه السلام: خذ الربح و أعطه النصف و أحله ان هذا رجل تائب و الله یحبّ التوابین".

۲۵:۵۰ - گرفتن ربح دلالت التزامیه دارد که آن معاملات با اجازه لاحقه صحت پیدا کرده است بنابراین بیع فضولی بوده است با اجازه متاخر که صحیح واقع شده است.

۲۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این روایت دلالت می کند بر صحت بیع فضولی با اذن لاحق تنها تفاوتش اینست که این قسم بیع فضولی از همان مواردی است که از شخص فضولی از مال مالک برای خودش معامله کرده است و پس از توبه و گرفتن اجازه آن بیع صحیح وارد شده است بنابراین به طریق اولی بیع فضولی برای مالک با اذن لاحق صحیح می باشد.

۰۳۶۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بطلان الفضولی (نوار ۲۴ - درس ۸) - شب سه

شنبه ۱۵ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۰/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - استدلال قائلین به بطلان بیع فضولی که اجازه متاخره نیز موجب صحت آن نمی شود:

۰۱:۰۰ - استدلال اول: دو نتیجه از آیه مبارکه: "لا تأکلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تكون تجارة عن

تراض".

۰۱:۳۰ - اولاً: چون آنچه در ادای استثناء است خارج شده است از حکم و حکم منحصر می شود به ما عداى مستثناء بنابراین ماعدای تجاره عن تراض مورد نهی از اکل است که همان مطلق تصرفات است و باطل است.

۰۳:۳۰ - ثانياً: تجارت تقیید شده به تراض و این تقیید مفهوم تحدید را می آورد بنابراین تجاره لا عن تراض باشد که باز هم معامله فضولی باطل است.

۰۵:۳۰ - پاسخ اول اینست که تجاره عن تراض داخل در باطل نبوده است که جمیع انحاء تصرف در اموال باطل باشد پس استثناء منقطع است پس نتوان از حصر استفاده کرد چرا که باید استثناء متصل باشد.

۰۹:۱۵ - پاسخ ثانیاً اینست که در جایی می توان مفهوم تحدید را از تقیید استفاده کنیم که نتوان برای قید فایده دیگری بغیر از حصر تصور کرد .

۱۱:۰۰ - اما در ما نحن فیه امکان دارد فایده اخری وجود داشته باشد چون تجاره نوعاً عن تراض است لذا تقیید شده است و دلالت نمی کند که در معامله فضولی تجارت از تراض لاحق است، حتماً باطل است.

۱۳:۳۰ - اگر فرض کنیم که استثناء متصل باشد و مفهوم حصر بدهد باز هم دو قرائت وجود دارد:

اول: تجاره عن تراض است و دوم: تجاره عن تراض است.

۱۴:۳۰ - در حالت اول، اسم کان تکنون مستتر و تجاره خبر است ممکن است عن تراض خبر ثانی باشد لذا معنایش این می شود که لاتاکلوا اموالک بینکم بالباطل الا ان یکون سبب التصرف تجاره و تکنون عن تراض گویا دو مستثناء می باشد لذا منشأ جواز اکل رضایت می شود حتی اگر متاخر باشد بنابراین در فضولی سبب جواز اکل همان اجازه لاحق است.

۱۸:۰۰ - همین احتمال کافیست که نشود استدلال به بطلان نمود.

۱۸:۳۰ - احتمال دوم، تجارت کردن همان کاسبی است و کاسبی بنحو خرید و فروش باشد یا اجازه دادن یا مصالحه باشد بنابراین سبب اکل برای تصرف همان تجارتکم است و خطاب به صاحبان اموال است پس کاسبی که می کنید باید از روی تراضی باشد لذا استناد تجارت مال در فضولی در لحظه ی اذن لاحق می آید و همین در مفاد آیه تجارت بیان شده است و بیع فضولی یکی از مصادیق آیه می شود.

۲۲:۰۰ - در مورد حالت اول استدلال اول که استثناء منقطع است، ادات استثناء ظهور در اخراج دارد و اخراج فرع دخول است پس یعنی مستثنی داخل بوده است و می خواهد اخراج شود بنابراین این استثناء در

اسباب شده است و بالباطل بیان علت است پس به قرینیت ادات استثناء در اخراج می فهمیم که مستثنی منه محذوف است بنابراین استثناء متصل مفرغ است.

۲۴:۴۵ - در مورد دوم، در استدلال اول اینست که تحدید قید باید افاده کند مدلول مطابقی خودش را پس تجارت یک جزء است و عن تراض جزء دیگر است پس موضوع مرکب از هر دو است بنابراین به قرینه خارجی باید باشد تا بگوئیم قید غالبی باشد بنابراین قید عن تراض همان قید احترازی است.

۰۳۶۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بطلان الفضول (نوار ۲۴ - درس ۹) - شب چهارشنبه ۱۶ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۱/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۰ - دو استدلال به آیه ی شریفه نسبت به بطلان بیع فضولی که بیان شد.

۰۱:۲۰ - برخی بزرگان پاسخ از برای دو وجه فرمودند به اینکه استثناء منقطع است و افاده حصر نمی کند و در مورد تقیید هم می فرمایند که قید غالبی است و افاده تقیید نمی کند.

۰۲:۰۰ - احتمال دیگری هم که می دهند که اگر استثناء متصل باشد بلکه عن تراض خبر ثانی باشد.

۰۳:۰۰ - اگر هم تجاره را با رفع قرائت کنیم که اسم کان می شود و نمی تواند خبر بعد از خبر باشد.

۰۴:۰۰ - هر دو احتمالی که می فرمایند مبطل استدلال مخالفین صحت فضول است.

۰۴:۳۰ - به بیان دیگر خبر بعد از خبر در جایی معنا دارد که دو شیئی مرکب علیت و موضوعیت داشته باشند مثلاً لا تکرّم احداً الا ان یكون عالماً عادلاً که در اینجا خبر بعد از خبر است ولی افاده معا دارد یعنی هم عالم باشد و هم عادل پس در مبحث ما هم تجارت باشد و هم تراضی باشد لذا در فضولی هم تجارت هست و هم رضایت متعاقب.

۰۶:۴۵ - عبارت "تکون" به تانیث است قهراً اسم تکون که مستتر است ضمیری است که در مورد اموال می باشد پس اموال تجارتی باشد معنی می دهد یا اموال تراضی باشد که معنا ندارد که اگر قرار بر مفاد دو خبری را بخواهیم جاری بسازیم عن تراض مناسب اکل است و تراض از برای تجاره که اگر یکون بود ممکن بود بگوئیم دو خبر است ولی در این حالت عن تراض با اموال که نمی سازد.

۱۱:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در آیه مبارکه تجاره مضاف است به اشخاص یعنی تجارتکم وقتی اجازه پیدا می شود در بیع فضولی رضایت حاصل شده است لذا به خود آیه شریفه صحت بیع فضولی را صحیح می دانیم.

۱۴:۳۰ - استدلال دوم قائلین ببطالان معامله فضولی، روایات است که بیان شد:

۱۶:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "و نهی النبی صلی الله علیه و اله عن بیع ما لیس عندک" که عبارات دیگر مانند لاتبع هم وجود دارد و همچنین نهی عن ما لا یكون مملوکا للبائع"

۱۷:۰۰ - برخی بزرگان نسبت به این احادیث استدلال به بطلان بیع فضولی را دارند که چون شخص، مالک نیست اجازه تسلط و تصرف ندارد.

۱۹:۱۵ - این بزرگان می فرمایند که حکیم بن حزام دلال بوده است که بیع دلال سه نوع است: اول اینکه مالک مالی به دستش می دهد که برود و بفروشد دوم: مالک وکالت می دهد که برود بفروشد. سوم: مشتری بگوید ای دلال فلان متاع را لازم دارد که سه حالت دارد: اول اینکه اموالی را عینا از جایی می فروشد دوم: سلما از برای موکلش را می فروشد سوم: مال مردم را فضولتا می فروشد. بنابراین لاتبع ما لیس لک عندک را این قسم از حالت را می گیرد لذا نهی در معامله اگر بر اسم مصدر باشد دلیل حرمت دارد لذا بیع فضولی فاسد و باطل است.

۰۳۶۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی السلم (نوار ۲۴ - درس ۱۰) - شب شنبه ۱۹ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۴/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - استدلال به آیه "لاتاکلوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تكون تجاره عن تراض" برای برخی بجهت بطلان فضولی ذکر می کنند که تازه اثبات شد استدلال از برای صحت فضولی می توان بکار برود.

۰۱:۵۰ - دلیل دوم قائلین به بطلان فضولی استدلال به روایات است که روایت حکیم بن حزام که پسر برادر حضرت خدیجه است که از جمله روایات عامه او نقل از پیامبر صلی الله علیه و اله: "لاتبع ما لیس لک عندک" و نیز روایت شیعه از امام صادق علیه السلام: "نهی النبی ما لیس عندک".

۰۴:۳۰ - برداشت از روایت این می شود که آنچه که زمام آن در دستش نیست را خرید و فروش نکن.

۰۵:۰۰ - انسان یا مالک شیئی است یا وکیل است در غیر این دو صورت چند صور وجود دارد:

اول: مال غیر را بفروشد چه مال شخص مردم باشد.

دوم: عین کلیه را در ذمه غیر بفروشد.

۰۷:۰۰ - سوم: ما فی الذمه خود را بیع کند.

۰۸:۳۰ - چهارم: عین کلی را بدون اضافه دادن به ذمه خودش یا دیگری را دربر می گیرد.

۰۹:۰۰ - در روایات ما فقط همین روایت "نهی النبی عن بیع ما لیس عندک" ولی در کتب عامه متعدد روایات آمده است که "لاتبع ما لیس عندک" اما در روایات دیگری از کتب عامه مقدمه ای از برای این روایت هم ذکر شده است.

۱۰:۵۰ - روایت از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله: "یاتینی الرجل یسألنی البیع لیس عندی ما ابیعه ثم ابیعه من السوق فقال صلی الله علیه و اله: لاتبع ما لیس عندک".

۱۱:۴۵ - روایت دیگر از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله: "یطلب منی المتاع و لیس عندی أفأبیعه له قال صلی الله علیه و اله: لاتبع ما لیس عندک".

۱۲:۳۰ - روایت دیگر از پیامبر صلی الله علیه و اله: "سألت النبی فقلت یا رسول الله یأتینی الرجل و یسألنی البیع و لیس عندی أبیعه منه ثم ابتاعه له من السوق قال صلی الله علیه و اله: لاتبع ما لیس عندک".

۱۴:۰۰ - بنابراین تمامی این روایات در مورد نداشتن متاع نزد خودش بوده که بفروشد و بعدا خریداری کند که چند حالت دارد:

اول: متاع را می فروشد و در ذمه خودش است دوم: می فروشد بدون اینکه در ذمه خودش باشد و می خرد و به مشتری می دهد. سوم: متاع معین خارجیه در فلان بازار را بفروشد.

۱۶:۱۵ - در حالت دوم یقینا بیع باطل است چون شک در متاع کلی که وقتی مالیت پیدا می کند که اضافه داده شود به ذمه باشد.

۱۷:۵۰ - اگر حالت اول باشد بواسطه روایاتی که در باب سلم آمده است که جواز بیع سلم می تواند بفروشد هم در عامه هم در شیعه با این تفاوت که عامه بیع سلم بدون زمان معین را باطل می دانند ولی شیعه بواسطه روایات وارده صحیح می داند:

۲۰:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن الرجل یشتری الطعام من رجل لیس عنده، فیشتري منه حالاً قال علیه السلام: لیس به بأس، قلت: انهم یفسدونه عندنا قال علیه السلام: أی شیئ یقولون فی السلم

قلت: لا يرون به بأسا يقولون هذا الى اجل فاذا كان غير اجل و ليس عند صاحبه فلا يصلح قال عليه السلام: فاذا لم يكن غير اجل كان اجود".

۲۳:۱۰ - بنابراین از روایات "لاتبع ما ليس عندك" بطلان فضولی را نتیجه می گیرند.

۲۵:۱۵ - در مورد روایات عامه که در مورد بیع مال مردم برای مردم باشد این روایت را دربر نمی گیرد و منظور بیع کند مال مردم را برای خودش می باشد ولی در روایات شیعه اطلاق دارد عدم جواز بیع مال مردم چه برای خودش و چه برای غیر باشد.

۲۷:۱۵ - بیع اگر به معنای انشاء بیع باشد که روایت آن را باطل می داند که نمی تواند انشاء کند و اگر هم معنای بیع را اسم مصدری بدانیم باز هم بیع فضولی با اجازه لاحق را هم جایز نمی داند.

۰۳۶۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الروایات (نوار ۲۴ - درس ۱۱) - شب یکشنبه

۲۰ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۵/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - قائلین به بطلان بیع فضولی حتی با اجازه لاحق که به ادله اربعه استدلال خود را بیان کرده اند در مورد ادله قرآنی پاسخ دادیم و اکنون در مورد روایات چند نمونه ذکر شد.

۰۱:۱۵ - روایت امام صادق علیه السلام از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله: "نهی النبی عن بیع ما ليس عندك" که اینگونه استدلال می کنند که آنچه را که شخص مالک نباشد نمی شود بیع کرد مگر اینکه مالک باشد یا وکیل باشد.

۰۲:۴۵ - پاسخ برخی بزرگان اینست که مال مردم را از ناحیه خودمان بیع نکنیم یعنی بیع نافذ نیست ولی با اجازه لاحقه نافذ می شود.

۰۴:۱۵ - مای موصوله اطلاق به هر شیئی دارد ولی به قرینه ی عندك، چیزی که نزد تو نباشد پس به قرینه این صله، آن موردی که شخصی باشد و مال غیر باشد و وکالت از مالک نباشد فروشش جایز نیست ولی آنچه را که ما فی الذمه باشد را دربر نمی گیرد.

۰۷:۰۰ - در بعضی روایات دیگر که معصوم علیه السلام مثال می زنند که شخص چیزی را بدون مدت بفروشد که وجود خارجی نداشته باشد.

۰۹:۲۰ - اگر منظور بیع کلی باشد که البته باطل است و در جایی که قدرت بر تسلیمش نداشته باشد آن هم باطل است بنابراین حالت سوم را که مال مردم را بدون اذن بفروشد که این فضول است و با تخصیص هایی که وارد شده است می توان صحت بیع فضول با اجازه لایحق را نشان داد.

۱۱:۰۰ - در روایات دیگر که از عامه نقل شده توضیحاتی دارد که: "ابتاعه له من السوق" پس معلوم می شود چیزی را در ذمه خودش می فروشد.

۱۲:۵۰ - روایت از پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله: "یا رسول الله یاتینی الرجل یسألنی البیع ما لیس عندی ابتاعه له من السوق ثم ابیعه من السوق فقال صلی الله علیه و آله: لاتبع ما لیس عندک".

۱۷:۰۰ - از سیاق روایت مای شخصیه نیست پس کلی در معینی را می فروشد و می رود از بازار می خرد لذا باطل است و ربطی به عالم فضولی ندارد.

۱۹:۰۰ - روایت از امام حسن عسکری علیه السلام: "لا یجوز بیع ما لیس یملک".

۱۹:۴۵ - برخی یملک را یملک خوانده اند که مرحوم آقای میلانی می فرمایند صحیح نیست بلکه همان یملک است.

۲۱:۱۵ - جریان روایت اینست که شخصی ادعا دارد که تمامی قطعه های زمین ملک خودش بوده است و می فروشد و بعدا مشخص می شود که برخی از این زمین ها ملک او نبوده است و سوال از حضرت می کنند که ایشان می فرمایند: "لا یجوز بیع ما لیس یملک و قد وجب الشراء من البایع علی ما یملک".

۲۴:۱۵ - روایت از امام زمان عجل الله فرجه الشریف: "انّ الضیعۀ لا یجوز ابتیاعها الاّ من مالکها أو بأمره أو رضا منه" که به این روایت استدلال به بطلان فضول می کنند.

۲۵:۴۵ - پاسخ اینست که خود روایت استدلال به صحت فضولی است که در مستثنی سه چیز آمده است اول: از خود مالک، دوم: وکالتش، سوم: رضایتش، پس رضایت حاصل شده پس از فضول را هم دربر می گیرد.

۰۳۶۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الروایات (نوار ۲۴ - درس ۱۲) - شب سه شنبه

۲۲ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۲۷/۹/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - روایت امام زمان عجل الله فرجه الشریف که در توقیع ایشان آمده بود ذکر شد.

۰۱:۳۰ - در روایت امام باقر علیه السلام: "سأله رجل من أهل النيل عن أرض اشتراها بفم النيل و أهل الأرض یقولون هی أرضهم و أهل الاسنان یقولون هی من أرضنا قال علیه السلام: لاتشترها الاّ برضا أهلها".

۰۴:۳۰ - در توقیع شریف آمده است: "انّ ضیعه لا یجوز ابتیاعها الاّ عن مالکها أو باذنه أو برضا منه".

۰۶:۰۰ - قائلین به بطلان بیع فضول استدلال می کنند که بنابراین باید سبب مقارن مسبب باشد و چون باید معامله مسبب از رضایت باشد و سببیت تقدم و مقارنت معامله را ایجاب می کند پس بیع فضول باطل است.

۰۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پاسخ اینست که در "لا تشرها الاّ برضاء اهلها" و در روایت دیگر "لا یجوز ابتیاعها" که در ابتیاع و شراء باید مسبب از رضایت باشد و می دانیم ابتیاع و شراء یعنی انتقال مال به شخص و داخل شدن در ملکیت است بنابراین بعد از رضایت مالک در بیع فضول، حقیقت ملکیت با رضایت متاخر حاصل می شود و سببیت حاصل می شود.

۱۱:۰۰ - در مورد روایت قاسم بن فضیل که مفاد روایت اینست که اگر شخصی فضولتا مالی را فروخت نباید ثمن را به او بدهی.

۱۲:۰۰ - روایت از امام کاظم علیه السلام: "قال سألت أبا الحسن الأول عن رجل اشترى من امرأة من آل فلان بعض قطائعهم و كتب علیها کتاباً بأنّها قد قبضت المال و لم تقبضه، فیعطیهها المال أم یمنعها؟ قال علیه السلام: فلیقل له لیمنعها أشدّ المنع فانها باعت ما لم تملک".

۱۵:۰۰ - برخی از این روایت برداشت می کنند که ثمن را به فضولی نباید پرداخت کرد.

۱۵:۳۰ - برخی استدلال بر بطلان از عبارت "فانّها باعت ما لم تملک" استفاده می کنند که همانند "لا بیع الا فی ملک" می باشد لذا بیع باطل کرده است.

۱۷:۱۰ - پاسخ اینست که دائماً استناد اثر به علت تامه است و علت تامه همان تملیک مالک است و تملیک مالک انشاء و اظهار آن است پس در این معامله انشاء فضولی شده است و آنچه که اثر خواهد داشت همان تملیک حقیقی با اجازه متاخر است که در اینجا اذن وجود نداشته است پس "باعث ما لا تملک" یعنی این بیع موثر برای ملکیت نیست پس ثمنی که بدل از معوض است نتوان آن را تسلیم کرد.

۱۹:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که به این روایت استدلال بر بطلان بیع فضولی با اذن متأخر نمی توان کرد فقط می شود استدلال کرد که بیع فضولی مؤثر اثر بالفعل نیست.

۲۰:۳۰ - در روایت امام حسن عسکری که شخصی چند قطعه زمین را فروخت که برخی ملک او بود و بعضی ملکش نبود می فرمایند: "لا یجوز بیع ما لیس یملک و قد وجب الشراء من البایع علی ما یملک".

۲۱:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که در زمین هایی که ملک خودش نبوده بیعش نافذ نیست و در زمین هایی که ملک خودش بوده است موثر بوده است بنابراین صحت و نفوذ در برخی زمین ها جاری است و در برخی نیست.

۲۳:۴۰ - پاسخ اینست که مفاد روایت اینست که صحت بیع باید با استناد به مالک باشد و در بیع فضولی با اذن متاخر هم بیع به مالک استناد پیدا می کند و صحیح خواهد بود.

۲۴:۰۰ - دلیل سوم: اجماع بوده است که قائلین به بطلان از آن استفاده می کنند.

۲۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پاسخ اینست که اجماع تمامی فقهاء به بطلان بیع فضولی نیست بلکه اجماع در قاعده ی کلیّه "لا بیع آلا فی ملک" است بنابراین این استدلال به قاعده کلی که دلیل بر بطلان در مورد بیع فضولی با رضایت لاحق نخواهد شد که ادله ی قطعیّه صحت را بیان کردیم.

۰۳۶۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الاجماع و العقل (نوار ۲۴ - درس ۱۳) - شب

شنبه ۲۶ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۱۰/۱۷ ش

۰۰:۱۵ - قائلین به بطلان بیع فضولی با اذن متاخر استدلال به ادله اربعه کرده اند که دلیل قرآنی و روایات و اجماع بیان شد.

۰۰:۴۰ - دلیل چهارم: دلیل قطعی است که معامله کردن در مورد مال غیر فضولتا همان تصرف در مال غیر است که عقلا و شرعا جایز نیست که عقلا مصداق ظلم است و از نظر عقلی، قبیح است و شرعا هم روایت از امام عصر عجل الله فرجه الشریف که: "لایجوز لاحد أن يتصرف فی مال غیره آلا باذنه" یا روایت: "لایحلّ لاحد ان يتصرف فی مال غیره بغیر اذنه" را داریم.

۰۳:۳۰ - پاسخ اینست که در فضولی اگر شخص مال غیر را می فروشد که انتظار دارد که بعدا از مالک اجازه بگیرد و قصد و نیتش بر تصرف بر مال غیر نیست که چهار دلیل وجود دارد که برخی پاسخ ها بر منع صغری است و برخی منع کبری است و برخی بر تقدیم تسلیم صغری و کبری فسادی مترتب نمی شود که هر چهار پاسخ دلالت بر عدم فساد فضول با اذن است.

۰۶:۱۵ - پاسخ اول: بیع مال غیر با احتمال اجازه لاحق، تصرف در مال غیر نیست که از مصادیق ظلم به شمار برود چرا که تصرف یا انتفاع به مال غیر است یا از ملک او بدون اجازه او خارج شود پس در فضول با اذن لاحق که فقط انشاء و بیع کرده است نمی تواند تصرف در مال غیر باشد.

۰۸:۲۰ - پاسخ دوم: بر فرض اینکه بیع فضولی، تصرف باشد همانند استنار به روشنائی غیر است یا گرم شدن با آتش دیگری است که عقل حکم به جواز می دهد پس در اینجا تملیک را در حد انشاء بوده است و نظیر استنار بنار الغیر است یا استضلال بحائط الغیر جائز است.

۱۰:۴۵ - ملاک اینست که گاهی مکان و فضای ملک مردم است که مثلاً آتشی روشن شده در فضای ملک غیر است که در آنجا استنار بنار الغیر جایز نیست و گاهی روشنائی چراغ یا گرمای آتش به بیرون از ملک مالک است هر چه هم بگویند راضی نیستیم از نوری که در کوچه افتاده است نباید استفاده شود، نمی تواند چنین ادعایی کند.

۱۲:۵۰ - و گاهی در بیابان خیمه ای دارد و بیابان ملک او نیست ولی اگر اجازه ندهد نمی شود به داخل خیمه رفت پس تفاوت چیست.

۱۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هر جا وادار کردن در کار بود باید اجازه باشد چرا چون می تواند بابت آن عمل اجرت بگیرد و هر چیزی که مالیت پیدا کرد باید برای تصرف آن رضایت درکار باشد ولی در جایی که وادار کردن نیست و در مقام معدوم و تالف است و مالیت ندارد احتیاجی به اذن و اجازه و رضایت نیست مثلاً در کوچه زیر سایه دیوار غیر برویم نیازی به اذن مالک نیست.

۱۶:۰۰ - بنابراین در مبحث ما گاهی فضولی در عبد است که چون مملوک مولا است ممکن است بگوییم باید اذن مولایش بوده باشد ولی گاهی فضول از حرّ است و قصد نفسانی کرده است که در حدّ انشاء ارتباطی به مردم ندارد.

۱۸:۳۰ - پاسخ سوم: بر فرض اینکه حرام انجام داده باشد، گاهی حرمت تکلیفی است و گاهی وضعی است پس در معاملاتی که فی الذاته حرام اند مثلاً بیع خمر و غیره و یا مکیل موزون یا نکاح محرم یا غیره عنوان این معاملات در حیز نهی هستند و این نهی وضعی است و بیع فاسد است چرا که حرمت وضعیه دارد.

۲۱:۱۵ - گاهی هم نهی بالعرض است و حرمت وضعی ندارد ولی این معامله بواسطه ملازم با حرام یا ترک واجب یا معصیتی دیگر بالعرض حرام می شود و در این معاملات فی نفسه دلالت بر فساد نمی کند.

۲۳:۰۰ - بنابراین در بیع فضولی با اذن متاخر که فرض کنیم تصرف در مال غیر است این حرمت، حرمت تکلیفی است که بارضایت لاحق از سوی مالک موجب فساد نخواهد بود.

۲۵:۰۰ - پاسخ چهارم: بر فرض اینکه قبول کنیم در مورد بیع فضولی هم نهی آمده باشد و فرض کنیم عبارتی در روایات فضولی مثلاً "لا تبع فضولیا" بوده باشد و اینگونه در نظر بگیریم پس از آن جا که نهی بر معامله، مستند بر فضولی بودن آن است بنابراین بلافاصله بعد از اذن متاخر، آن معامله انقلاب پیدا می کند به معامله ای که جواز بیع از سوی مالک شده است، لذا صحیح می باشد.

۰۳۶۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی البطلان (نوار ۲۴ - درس ۱۴) - شب یکشنبه ۲۷ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۱۰/۲۷ ش ۰۰:۳۰ - خلاصه ای از جلسه قبل.

۰۶:۰۰ - تمامی این احتمالات در مورد عقد فضولی بود که مالک بعداً اجازه بدهد که اثر مترتب می شود با اذن مالک.

۰۶:۱۵ - اما اگر شخص فضول مال غیر را بفروشد از برای خودش در اینجا می فرمایند این معامله حرام است.

۰۸:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که این حرمت، نمی تواند دال بر فساد معامله باشد چون حرمت آن بواسطه مقدمه ی حرام است که اینگونه حرمت موجب فساد معامله نمی شود.

۱۰:۰۰ - وجوه ضعیفه دیگری هم در مورد بطلان بیع فضول نیز بیان شده است که عمده آنها دو مورد است:

۱۱:۰۰ - اول: شخص فضول وقتی بیع می کند، قدرت بر تسلیم ندارد و می دانیم که قدرت تسلیم، شرط است.

۱۱:۲۰ - دوم: شخص فضولی قاصد مدلول لفظ بطور حقیقی نیست.

۱۱:۳۰ - پاسخ دلیل اول اینست که قدرت بر تسلیم در عاقد شرط نیست بلکه مجیز باید قدرت بر تسلیم داشته باشد به این معنا که شرطیت قدرت بر تسلیم در نقل و انتقال است و پس مربوط به کسی می شود که زمام امر به دست اوست و وکیل یا ماذون فیه در معامله نباید حتماً قدرت تسلیم داشته باشند بلکه مالک باید آن قدرت را داشته باشد.

۱۴:۳۰ - مناط حقیقی در شرطیت نقل و انتقال نسبت به قدرت تسلّم مشتری است لذا عاقد فضولی که قدرت بر تسلیم ندارد خللی وارد نمی کند.

۱۶:۴۰ - منظور از دلیل اول باید این باشد که معامله نباید غرری باشد که: "نهی النبی بیع الغرر" پس در جایی که مشتری علم ندارد که مالک اجازه خواهد داد یا خیر بنابراین نسبت به مشتری این بیع غرری می باشد و همچنین بایع هم نمی داند که مالک اجازه خواهد داد یا خیر پس معامله مشکوک به غرری است.

۱۹:۰۰ - پاسخ اینست که در معاملاتی که هم بایع و هم مشتری یقین به رضایت مالک ندارند در اینجا شرطیت قدرت بر تسلیم که باید شرطیت واقعیّه باشد ولی این جهالت که تفاوت دارد با جهل در هویت متاع و ثمن که موجب غرری شدن معامله می شود بر فرض اینکه جاهل هم باشند در مبحث بیع غرر بیان خواهیم کرد که در کجا بیع را غرری می دانیم.

۲۲:۰۰ - پاسخ دلیل دوم: در مورد نداشتن قصد مدلول در فضولی پاسخ اینست که انشاء کردن معنا که انشاء تملیک است کفایت می کند از برای معامله را که از روایات صحیحّه اینگونه برداشت می شود.

۲۴:۳۰ - منظور از دلیل دوم اینست که العقد هو العهد پس وقتی که مال غیر است حقیقتاً عهد نفسانی درکار نیست پس عقدی نشده است.

۲۶:۴۰ - پاسخ اینست که ممکن است که شخص با علم به اینکه می داند عهدش از ناحیه شارع یا عرف اعتبار نشده است ولی آن عهد را متعهد می شود و می دانیم که آن عقد تحقق پیدا کرده است ولی آیا متعاقباً شارع تأیید کند یا خیر مطلب دیگری است.

۰۳۶۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - وجود النهی (نوار ۲۴ - درس ۱۵) - شب

دوشنبه ۲۸ ذی القعدة ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۱۰/۳ ش

۰۰:۳۰ - بحث در فروش مال فضولتا برای دیگری بفروشد و مالک نهی نکرده باشد را در جلسات گذشته بیان کردیم.

۰۱:۰۰ - دوم: فضولی بفروشد برای مالک با اینکه او منع کرده از فروش.

۰۱:۴۵ - مشهور فقهاء این نوع بیع فضولی را هم صحیح می دانند.

۰۲:۰۰ - برخی دیگر از بزرگان باطل می دانند دلیلشان هم روایت است.

۰۲:۱۵ - روایت از پیامبر اکرم: "فاذا تزوج العبد بغیر اذن مولاه کان عاهرا" برخی می فرمایند که این روایت در صورتی است که مولا منع کرده باشد و ازدواج محقق نمی شود.

۰۲:۴۵ - غصب اماره از منع مالک از بیع است لذا این فضولی نوعی همان بیع غصب باشد.

۰۳:۳۰ - در تمامی ادله صحت بیع فضولی وقتی بود که منعی در کار نباشد مانند: "بارک الله لک فی صفقه یمینک" بنابراین منعی نبوده و تشویقش نمودند.

۰۴:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام که پولی را به عبد ماذونی داده بود که عبد را بخرد و حج برود که بیان شد مخاصمه بین ورثه و شخص شد که در روایت این بود که اگر ورثه بینه اقامه کنند که پول ملک ورثه بوده است آن عبد مرجوع می شود.

۰۶:۳۰ - روایاتی که استدلال به صحت فضولی دارند بدون نهی بوده است.

۰۷:۰۰ - بنابراین قائلین بطلان می گویند وقتی دلیلی بر صحت نباشد پس اصاله الفساد جاری می شود.

۰۷:۴۵ - دلیل دوم بر بطلان اینست که اگر قبلا نهی کرده باشد پس این نهی استمرار دارد چه در حین عقد و چه بعد از عقد و اگر بعد از عقد مستمر باشد گویی ردّ عقد است و فسخ است.

۰۸:۴۰ - اگر موکل با وکیل تنازع کردند و با قسم خوردن موکل پس عقد وکالت منحل می شود. بنابراین انفساخ عقد وکالت به معنای بطلان فضولی است درحالی که نهی کرده باشد.

۱۰:۵۵ - پاسخ اولاً: صحت بیع فضولی دلیلش عمومات است و منحصر به روایت عروه نبوده است که بگوییم در جایی است که منع سابق نباید باشد.

۱۲:۱۰ - پاسخ دوم اینکه در روایت امام باقر علیه السلام که قضاوت امیرالمومنین علیه السلام را ذکر می فرمایند که پسر کنیز پدر را می فروشد و وقتی پدر از سفر باز می گردد که مخاصمه می شود و حضرت می فرمایند: "خذ الولیده و ابنها" که مشتری از برای چاره دوباره خدمت حضرت می رسد که راهنمایی اش می کنند پسر مالک را رهن بگیرد در مقابل پسر خودش که می بینیم حضرت تفصیل نداده اند که آیا مالک پسرش را نهی کرده بوده است یا خیر و این ترک استفصال فی قضایا الاحوال دلیل عموم می باشد.

۱۵:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ترک استفصال دلیل عموم است به شرطی است که ظهور در جهتی نداشته باشد و در اینجا باع ابنی بدون اذن بیان شده که صریحا ظهورش مجرد عدم الاذن است.

۱۷:۴۵ - پاسخ سوم اینکه دلیلی داشتیم که نکاح عبد فضولیا صحیح است با اینکه شاهد حال مولای عبد این بوده است که راضی نبوده است پس عدم رضایت بواسطه نهی اگر مناطیت داشته که نباید آن عقد صحیح واقع می شد.

۱۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که شاهد حالی درکار نیست.

۱۹:۳۰ - مگر اینکه منظور از پاسخ سوم این باشد که عقلاء هر گونه معامله و عقد عبد را بدون اذن مولایش قبول ندارند.

۲۰:۴۰ - پاسخ چهارم که در روایت ذکر شد: "انه لم یعص الله و لیکن عصی سیده" بنابراین معصیت مولا مانعیت ندارد و با اذن متاخر معامله جاری می شود.

۲۲:۰۰ - برخی بزرگان معصیت مولا را اعم از اینکه نهی کرده باشد یا اینکه اذن نداده باشد.

۲۳:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که آنچه از روایت برداشت می شود یعنی عبد بر خلاف وظیفه مقرر عیید نسبت به موالی رفتار کرده است که بدون اذن بوده و نه اینکه با وجود نهی بوده است.

۲۵:۱۵ - پاسخ پنجم اینکه در روایات داشتیم که تمام ربیع ملک یتیم است که اگر ولیّ اجازه کرده باشد معامله فضولی صحیح واقع می شده است یعنی اجنبی تصرفاتش در مال یتیم بدون اجازه ولیّ حرام است بنابراین نهی الهی وجود داشته که با اجازه لاحق ولیّ صحت پیدا می کرده است.

۲۸:۴۰ - برخی بزرگان می فرمایند که دلیلی نداریم که عدم رضای باطنی در مقام ردّ باشد.

۲۸:۳۰ - نهی عبارت از طلب التکرک است یعنی این بیع را بوجود نیاور و معنای ردّ رفع الموجود است پس نسبت به هم اجنبی هستند.

۳۰:۳۰ - ردّ هیچ اثری در بیع فضول ندارد چراکه عقدی که از فضولی است از عاقد صادر شده است.

۳۱:۴۵ - با اینکه عدم رضای باطنی ردّ محسوب نمی شود لیکن اگر اظهار کند ردّ معامله را کافی است و عقد منفسخ می شود.

۰۳۶۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - وجود النهی (نوار ۲۴ - درس ۱۶) - شب

چهارشنبه ۱ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۵/۱۰/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - بیع فضولی متاع غیر و قصد تملک ثمن برای خودش که در مورد سارقین و غاصبین صدق می کند.

۰۱:۳۰ - گاهی به طور اشتباه مال غیر را به عنوان مال خودش می فروشد یا امانتی نزد پدرش بوده و با فوت پدر به عنوان ارث تملک می کند.

۰۲:۳۰ - مثالی که زده می شود در روایت از امام صادق علیه السلام که پسر جاریه پدر را بدون اذن او می فروشد و ثمن را هم پسر می گیرد.

۰۳:۳۰ - استدلال به عمومات "اوفوا بالعقود" و "تجارة عن تراض" برای این نوع بیع فضولی تا زمانی است که دلیلی بر بطلان نباشد که در غیر این صورت نتوان تمسک به عمومات کرد.

۰۴:۳۰ - برخی می فرمایند اگر به اجازه لاحق مالک باشد این بیع فضولی برای خود شخص هم صحیح می شود.

۰۵:۳۰ - در مورد نکاح فضولی که شخص دختری را برای پسری تزویج می کند بدون اینکه دختر یا پسر یا هر دو باخبر باشند که نکاح برای خودش نبوده است یا در نکاح عبد برای خودش باز هم اذن مولا شرط است در این موارد مربوط به ما نحن فیه نمی شود.

):-

۰۳۶۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۴ - درس ۱۷) - شب شنبه

۴ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۸/۱۰/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - تفاوت است بین غاصب و کسی که معتقد است مال غیر، ملک خودش بوده است.

۰۱:۰۰ - وجوهی برای این نوع بیع فضولی بیان شد.

۰۱:۱۵ - در استدلال سوم به بطلان این نوع بیع می فرمایند که معاوضه ای انجام نشده است که مبیع از ملک دیگری خارج شود ولی ثمن در ملک دیگری وارد نشود.

۰۳:۳۰ - اشکال دوم این بوده است که بیع عبارتست از اینکه مبیع به ملک مشتری شرعا و عرفا منتقل شود و ثمن به ملک بایع و چون العقود آلات (بیع آلت و سبب است) و اسباب لحصول الملكية بنابراین لایعقل است که این بیع سببیت داشته باشد به ملکیت واقعی چرا که ملک غیر را می فروشد و ثمن را برای خودش بر می دارد البته این اشکال می تواند در بیع فضولی که مال غیر را برای مالک می فروشد اما چون در آنجا اذن لاحق از سوی مالک می آید این مشکل از بین می رود.

۰۹:۰۰ - پاسخ اشکالات به این گونه است که بیع غاصب صوری دارد:

۰۹:۲۰ - صورت اول: متاع غیر در دستش می باشد و قصد دارد ثمن آن متاع را بدست آورد که این معامله باطل است و اجازه لاحق مالک اثر ندارد.

۱۰:۱۵ - صورت دوم: غاصب قصد معاوضه دارد بین مالین و ثمن را هم داخل شود به ملک مالک ولی بعدا ثمن را غصب کند که در این بیع اجازه متاخر مالک نافع خواهد شد چون بیع صورت گرفته است.

۱۰:۴۵ - صورت سوم: غاصب قصد معاوضه بین مال مردم و ثمنی که به ملک خودش داخل می شود را دارد که در اینجا او مدعی است که من مالک هستم و بیع به این اظهار و ادعا صورت می گیرد که بیان می کنیم.

۱۲:۰۰ - صورت چهارم: غاصب از طرف مالک حقیقی بفروشد و ادعا کند مالک حقیقی هستیم.

۱۲:۱۵ - صورت پنجم: غاصب می فروشد برای خودش می فروشد بما آنه مالک.

۱۳:۱۵ - صورت ششم: ملکیت اضافه ای است بین شخص و مال، و در بیع تبدیل طرف اضافه می باشد پس در اینجا غاصب ادعا می کند من اضافه به این مال دارم پس تبادل بین متاعین با اضافه طرفین است که این اضافه ادعای است یا حقیقی یا اینکه شارع امضاء می کند یا خیر ارتباطی به بیع نداشته باشد.

۱۶:۱۵ - پاسخ صورت اول برخی می فرمایند که غاصب ادعای ملکیت دارد بنابراین معاوضه بین مالکین صورت می پذیرد پس صحیح خواهد بود.

۱۷:۳۰ - این پاسخ نمی تواند صحیح باشد چراکه چیزی بنام مالکیت ادعایی نداریم و مالک همان مالک حقیقی است و اگر فروخت به عنوان مالک و بعدا معلوم شد غاصب بوده است و بعدا مالک اذن لاحق دهد این بیع باطل است و این نوع بیع فضولی محقق نمی شود.

۱۹:۳۰ - اگر هم فرض بر وجود مالکیت ادعایی داشته باشیم باز هم ملاک در مبادله باید ملک حقیقی باشد و این اجازه لاحق به درد این بیع که غاصب برای خودش می فروشد مفید نخواهد بود.

۲۱:۰۰ - در پاسخ به صوری که حیثیت تقییدیه است با اینکه می شود معامله را صحیح دانست ولی در اینجا هم حیثیت تقییدیه ادعاییه است و نه حیثیت تقییدیه حقیقیه بنابراین اجازه متاخر مالک از برای این معامله برخورد نمی کند.

۲۳:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که غاصب آن اضافه ملکیت را می دزدد.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این اضافه حقیقت ندارد و کاملاً ادعایی است بنابراین وقتی مالک بعداً اجازه بدهد چه چیز را امضاء می کند آیا تبادل یکطرفه اضافه ی موهوم و ادعایی را امضاء می کند؟ پس فائده ندارد و باطل است.

۲۵:۰۰ - برخی دیگر که تعریف بیع را فقط مبادله بین مالین می دانند پس غاصب هم بین مالین مبادله می کند پس این بیع فضولی غاصب را صحیح می دانند.

۲۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پاسخ اینست که مبادله بین مالین در ملکیت است بنحو تراضی و باز مشکل ملکیت حقیقی و ادعایی پیش می آید پس صحت ندارد.

۰۳۷۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۴ - درس ۱۸) - شب

یکشنبه ۵ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۹/۱۰/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - بیان اینکه اگر غاصب یا غیر غاصبی که معتقد است مال غیر، مال خودش بوده است و متاع را فروختند به طوری که ثمن را برای خود بردارد.

۰۱:۰۰ - دو اشکال، اول اینکه معاوضه عبارت است از تبادل عوض به جای معوض پس اشکال اینست که چگونه مال غیر بجای ثمن در ملک غاصب آید.

۰۱:۴۵ - اشکال دوم اینست که بیع عبارت بود از اینکه باید آلت تحقق ملکیت قرار گیرد پس با اینکه غاصب می داند این بیع سبب حصول ملکیت نمی شود چگونه قصد بیع حقیقی می کند.

۰۲:۳۰ - اشکال اول را برخی بزرگان پنج پاسخ داده اند:

پاسخ اول: غاصب مدّعی است که مالک است و بر اساس این ادعاء با مشتری قصد معامله و معاوضه حقیقی می کند.

۰۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هیچ گاه از غاصب و سارق این امر محتمل نیست که بجای مالک حقیقی این بیع را انجام دهند بلکه معامله را از برای خود انجام می دهد و ثمن را از برای خود بر می دارد.

۰۴:۰۵ - پاسخ دوم اینست که غاصب که در مقام بیع و معاوضه است به حیثیت تقییدیه معامله می کند پس غاصب به حیثیت گونه مالکا بطور ادعایی دارد بیع می کند.

۰۶:۰۰ - پاسخ سوم اینست که غاصب معامله را برای مالک می کند ولی ادعا دارد که عنوان مالک بر خودش منطبق است و خود را مستحق ثمن می داند.

۰۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند هرگز چنین دو قصدی از غاصب یا سارق نخواهد بود.

۰۷:۰۵ - پاسخ چهارم اینست که بیع عبارتست از مبادله بین دو طرف اضافه می باشد که بایع بین او و متاع اضافه ملکیت دارد و مشتری بینش و بین ثمن اضافه ای است پس بیع که به معنای تبادل اضافات است پس عوضین بجای همدیگر می آیند بنابراین غاصب اضافه بناییه جعلیه ادعاییه دارد به متاع و مشتری هم اضافه به ثمن دارد و هنگامی که معاوضه صورت می گیرد.

۰۹:۳۰ - پاسخ پنجم اینست که فرض کنیم ادعا و جعل هیچیک صحیح نیست بلکه تعریف بیع فقط مبادله بین مالین هست و چون غاصب و مشتری این مبادله بین مالین را قاصد هستند پس بیع صورت پذیرفته است.

۱۰:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بیع فقد مبادله بین مالین و یا معاوضه اضافات نیست بلکه بیع مبادله در ملکیت است و وقتی صحبت از ملکیت می آید این بیع اشکال خواهد داشت.

۱۲:۰۰ - عنوان ملکیت در بیع باید بصورت معاوضه در ملکیت باشد یعنی متاع به ملک مشتری در بیاید و ثمن در ملک مالک.

۱۳:۰۰ - فرض کنیم دو غاصب با مال سرقتی می خواهند با هم معامله کنند که هر دو مالکیت ادعایی دارند آیا در اینجا که هر دو قاصد به تبادل و معاوضه هستند ملکیت حقیقی حاصل شده است و یا اینکه یک طرف غاصب باشد همینطور است که این بیع لایعقل است.

۱۴:۴۵ - در مورد پاسخ دوم با اینکه می داند بیع که باید آلت و سبب ملکیت باشد پس غاصب با علم به اینکه ملکیت به مالک حقیق حاصل نمی شود پس نمی توان این بیع را صحیح دانست.

۱۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بیع های متنوعی داریم که حقیقتاً بیع بحساب می آیند از جمله بیع عمودین یا بیع عبد در شده یا بیع طلبکار که مدعی است یا بیع در سقوط خیار فسخی که دارند که در تمامی اینها حصول ملکیت حقیقتاً صورت می گیرد و شارع امضاء می کند.

۱۸:۳۰ - اما مثلاً در مورد بین عمودین لایعقل است که پس از خرید که علت عتق عبد است چگونه پسر مالک پسر شود یا در مورد بیع دینی که بگردن شخصی است بمجرد بیع آن دینی که در ذمه شخص بود ساقط می شود مثلاً کسی طعامی را قرض کرده بوده و اگر مالک طعام آنرا فروخت بلافاصله آن دین از بین می رود و چون مانع عبارت از این است که مقتضی اقوی جلوگیری می کند از تاثیر مقتضی اول بنابراین لایعقل است در بیع دین همزمان مالک ما فی الذمه هم باشد.

۲۱:۳۰ - در خرید عبد که با زکات خریده می شود همچنین ثمن را به مشتری داد ولی عبد ملک چه کسی می شود یا در بیع در قبال سقوط خیار فسخ آن چگونه می شود که آیا سقوط را ثمن قرار بدهیم یا خیر؟

۲۳:۰۰ - در مورد خرید فی سبیل الله متاع برای ساخت مسجد که از زکات باشد اکنون آجر و مصالح ملک چه کسی است.

۲۳:۳۵ - پس برای این گونه معاملات که یا مبیع ملک کسی نمی شود یا ثمن ملک کسی نمی شود باید مقدمه ای بیان کنیم.

۲۳:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که ملکیت امری است اعتباری و هر امر اعتباری، علت آن نفس است و لایعقل است امورات اعتباریه مسبب ما فی الخارج بشود یعنی امورات نفسانیه معلول خارج نمی شود لذا معقول نیست بگوییم که بیع سبب و آلت ملکیت باشد بنابراین گاهی شارع اعتباری دارد و گاهی عقلاء اعتباری دارند و گاهی بایع و مشتری هم اعتبار بر چیزی می کنند بلکه بایع آن اعتبار ملکیت را که کرد یا مطابق عرف عقلایی هست یا نیست و یا مطابق شرع می شود که هر گاه شارع آن اعتبار را تایید کرد آن بیع صحت پیدا می کند مثلاً در بیع غرری بیع حقیقی صورت می گیرد ولی شارع آن را اعتبار نمی کند.

۲۷:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معنا ندارد شخص بگوید بیعش را سبب از ملکیت اعتباریه قرار داده است بنابراین غاصب در هنگام بیع حقیقتاً قصد تملیک می کند و معامله را اعتبار می کند ولی شارع آن را معتبر نمی داند لذا باطل می باشد.

۰۳۷۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۱) - شب دوشنبه

۶ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۱۰/۱۰ ش

۰۰:۰۵ - بحث در بیع فضولی است که غاصب مال غیر را برای خودش بفروشد و قصد بیع از طرف مالک را ندارد.

۰۰:۳۰ - حالات و اشکالات و پاسخ های این نوع بیع بیان شد.

۰۱:۰۰ - در موردی که اجازه ی مالک پس از بیع غاصب نمی تواند تاثر در صحت داشته باشد این پاسخ می آید که تملیک در هر بیع باید در مقابل شیئی باشد چه آن شیئی غصبی باشد یا خیر.

۰۲:۳۰ - ملکیت نیز یک امر حقیقی نفسانی نیست بلکه امری اعتباری است پس بایع تملیکی که در بیع غاصب می کند با تملیک ملکیت اعتباری مغضوب به مشتری است.

۰۳:۳۰ - در موارد متعددی هم داریم که بیعی انجام می شود ولی مالک مشخص نمی شود مثلا در مورد بیع عمودین یا بیع الدین یا بیع در مقابل حق فسخ در این موارد اثری مترتب می شود ولی ثمن یا مثنی ملک کسی نمی شود.

۰۶:۳۰ - یا در مواردی مثل موقوفه که عایداتش ملک کسی نیست ولی متولی آن عایدات را می فروشد و ملک مشتری می شود ولی ثمنی که مشتری می پردازد وقف است و ملک شخص نخواهد بود بنابراین در تعریف بیع در حد مبادله مال به مال باشد و مبادله از دو طرف معنی می دهد.

۰۸:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینکه در صیغه مفاعله باید مبدء از هر دو طرف باشد همیشه اینطور نیست بلکه در مواردی از صیغه مفاعله برای صدور فعل از یک طرف هم استفاده می شود مانند "یعاقب" که خداوند معاقبه می کند نه اینکه مردم خدا را هم معاقبه کنند یا خاطب القوم که از یک طرف صادر می شود.

۱۰:۳۰ - اگر غاصب را مالک ادعائی بدانیم و بر اساس این ادعا معاوضه صورت گیرد را بیان کردیم.

۱۱:۱۵ - اما اگر غاصب در بیع، حتی ادعای ملکیت ادعائی هم نکند که در این حالت لغو محض است.

۱۲:۱۵ - مثلا پول غیر را به شخصی می دهد که برود متاعی برای خودش بخرد کاملا لغو است چرا که مال غیر را داده که برود برای خودش بیعی کند.

۱۳:۴۵ - برخی از این حکم، این برداشت را می کنند که در بیع فضولی برای خودش هم باطل است.

۱۴:۲۰ - پاسخ اینست که در مورد بیع فضول عکس مطلب فوق است و آن را خدشه دار نمی کند.

۱۵:۲۰ - در موردی که غاصب پس از بیع فضول که برای خودش انجام داده است اذن لاحق مالک را بگیرد برخی نظرات را بیان کردیم.

۱۷:۰۰ - بایع وقتی متاعی را می فروشد چه حقیقتاً مالک باشد یا اعتقاد داشته است که مالک است یا ثمنی که مشتری می دهد ملک خودش باشد یا معتقد است که ملک اوست و نیز در تملیک کردن مالین با وجود علم به ملکیت است همگی اینها مقوم بیع نیست بنابراین غاصبی که برای خودش می فروشد قصد دارد که ثمن مشتری را داخل ملکش کند که این قصد هم مقوم بیع نمی باشد پس هر وقت مالک اصلی اذن و رضایت به آن بیع داد بلافاصله این تملیک صحت پیدا می کند.

۲۲:۰۰ - بمحض اذن و رضایت و اجازه ی لاحق مالک اصلی چنانچه حاصل شود آن تملیک مالین محقق می شود و بیع غاصب با اذن لاحق صحیح واقع خواهد شد.

۰۳۷۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۲) - شب شنبه

۱۱ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۱۰/۱۵ش

۰۰:۱۵ - بحث در صحت معامله فضولی برای خودش می باشد که با اذن لاحق مالک باشد که فرق نمی کند به اینکه غاصب و سارق باشد یا اینکه بایع معتقد بوده است که مال غیر، مال خودش بوده است یا بعد می فهمد.

۰۱:۴۵ - برخی می فرمایند که اینکه اذن لاحق مالک از غصب باشد که خلف است چرا که غاصب ثمن را برای خودش می خواهد و اگر هم اذن برای ورود ثمن به ملک مالک بوده باشد که لحظه معامله انشاء غاصب چیز دیگری بوده است.

۰۳:۱۵ - برخی بزرگان فرموده اند که در فضولی که مال غیر را برای مالک بفروشد و اجازه حاصل بشود صحیح خواهد بود اما در جایی که فضولی برای خودش بیع کند و بعد مالک اجازه دهد پس خود این اجازه لاحق عقدی است جدید که بیع غاصب مبدل می شود به بیعی که مفاد اجازه مالک اصلی است همانند: من باع شیئا ثم ملکه " می باشد.

۰۵:۴۵ - بنابراین دو نوع است یکی اگر مراد از بیع مال غیر و سپس مالک شدن آن باشد مثلاً پسر مال پدر را بفروشد و بمحض فوت پدر آن مال تبدیل به ارث می شود و ملک پسر می شود نوع دیگر مال غیر را بفروشد و خودش از مشتری برای خودش می خرد.

۰۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند تفاوت است بین تبدل در مقام ایجاب به تنهایی یا اینکه تبدل عقد باشد از طرفین.

۰۹:۲۰ - حاصل معنای اجازه مالک اینست که آن بیع فضولی که برای متاع معین شده است گویا مالک در عقد جدید می گوید آن معامله را تبدیل کردم با اجازه از برای خودم.

۱۱:۳۰ - پاسخ اینست که اینکه بگوئیم اذن لاحق مالک از برای بیع غاصب عقد جدید باشد مغایر است با عقدی در اول صورت گرفته است یعنی نمی تواند به صرف اجازه مالک عقد جدیدی شکل بگیرد چراکه همان مال را دوباره می فروشد به مشتری در صورتی که قبولی از سوی مشتری در عقد جدید وجود ندارد و ثمن را به بایع فضولی تملیک کرده بود و فقط ایجاب از سوی مالک اصلی است پس این گفته خلاف اجماع و عقل است.

۱۵:۱۵ - در مورد اجماع که واضح است که عقد باید طرفینی باشد و ایجابین باشد.

۱۵:۴۵ - عقلا هم به این دلیل مردود است که قبول، متابع و فرع ایجاب است پس لایعقل است که یکی متعدد بشود یا متعدد یکی بشود یعنی اجازه که امر واحدی است نمی تواند تعدد پیدا کند چون قبول دومی در کار نبوده است.

۱۷:۴۵ - برخی که می فرمایند بیعی که فضولی کرده است تبدیل می شود به عقد دیگر و تبدل الشیء عن ما هو علیه همان انقلاب الشیء عن ما هو علیه می شود و این مستحیل است پس نمی توان گفت عقد جدید است.

۱۹:۰۰ - کبرای کلی کلام اینست که بیع عبارتست از معاوضه مالین و قیام هر یک در مقابل دیگری است ولی ملکیت متاع برای مالک و ملکیت ثمن برای مشتری امور خارجی هستند و همچنین قصد بایع و مشتری برای تملیک به طرف آخر هم امر خارجی هستند بنابراین بایع فضولی مال غیر را می فروشد به مشتری و تبدیل می کند به ثمن و ملکیت و قصد تملیک هر دو خارجی بودند پس اشکالی که وارد شده بود این بود که بر اینکه قصد تملیک ثمن از طرف مشتری برای بایع، با اذن لاحق مالک اصلی برخورد نمی کند و آنچه که اذن با آن برخورد می کند مقوم ماهیت بیع بوده است که همان معاوضه و مبادله بین مالین بشود که صورت گرفته است.

۲۲:۱۵ - در تمامی موارد هر گاه بایع فضولی معامله کرد قصدش همیشه امر خارجی است و آن چیزی موجب صحت بیع بوده است مبادله و معاوضه بوده است که آن امر واقع شده است.

۰۳۷۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۳) - شب یکشنبه

۱۲ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۱۶/۱۰/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در اذن لاحق مالک اصلی از برای بیع فضولی بود که غاصب برای خودش بیع کرده است.

۰۰:۵۰ - بایع مال غیر را در مقابل ثمن مشتری معامله می کند و ثمن را برای خودش بر می دارد که اگر مالک اصلی اذن به برداشتن ثمن برای غاصب باشد که معنا ندارد و اگر اذنش برای این باشد که ثمن برای مالک باشد که این قصد و انشاء درکار نبوده است.

۰۲:۱۰ - برخی می فرمایند که دو مقصود در این بیع بوده است اول اینکه قصد معاوضه مالین را دارد و چون مالکیت ادعایی دارد باید غاصب ثمن را برای خودش بردارد تا بیع محقق شده باشد اما قصد برداشتن ثمن برای خودش یک قصدی است که به عالم بیع مربوط نمی شود بنابراین مالک اصلی که اذن لاحق می دهد آن معاوضه را اجازه داده است لذا ثمن در مقابل متاعی که ملک مالک اصلی است قرار می گیرد و ثمن در ملک مالک وارد می شود.

۰۶:۳۰ - غاصب بودن فضولی نسبت به تملیک ثمن از انشاء بیعش خارج است در اینجا اشکال به این مطلب وجود دارد که اگر تملک فضولی در حیز انشائش واقع شده باشد آن وقت مشکل پیش می آید مثلاً غاصب دراهمی غصب

غصب کرده است و از شخصی متاعی را می خرد که آن شخص مالک حقیقی آن متاع است و مالک حقیقی می گوید بعتک هذا المتاع بهذه الدراهم پس غاصب می گوید تملکت المتاع بهذه الدراهم و این تملیک را انشاء می کند در اینجا این اشکال وارد می شود که مالک اصلی دراهم اگر اذن لاحق بدهد آیا چه چیز را اجازه داده است تملک متاع را از برای غاصب یا درهمی که برای مالک بوده است که بر خلاف انشاء بیع بوده است.

۱۱:۱۵ - برخی می فرمایند اگر به صیغه "بعت" بگویند و مشتری "قبلت" بگویند مشکلی پیش نمی آید ولی اگر به صیغه تملکت یا ملک باشد این بیع مشکل خواهد داشت.

۱۲:۴۵ - برخی بزرگان در بیع فضولی می فرمایند که اگر بایع فضولتاً بیع کرد و مشتری جاهل به فضولی بودن بایع باشد، این بیع با اذن لاحق مالک اصلی هم صحت پیدا نخواهد کرد ولی در مورد وکیل یا ولی مشکلی ایجاد نمی کند.

۱۶:۰۰ - در مورد مخالفت منشاء با مجاز که در مورد اشکال وارد شده است پس حکم به بطلان این بیع فضول را با لفظ تملک باید بدهیم.

۱۷:۳۰ - ثانیاً در تملک در عین حال آن معاوضه را اذن می دهد ولی پاسخ می فرمایند که اذن مالک حقیقی در مورد ملکیت است و نه در مورد معاوضه.

۱۹:۲۰ - با گفتن تملک چیزی را انشاء می کند که معلول معاوضه باشد لذا تملک شیئی متفرع بر معاوضه است بنابراین وقتی غاصب تملک می گوید می خواهد این معاوضه را قبول کند.

۲۲:۱۵ - پاسخ اشکال اینست که غاصب چه بایع باشد و چه مشتری باشد و چه بعت بگوید با ملک بگوید و مشتری خواه قبلت بگوید یا ملک بگوید هیچکدام متصدی حقیقی عوضین نیستند و به ملکیت ادعایی تملیک را صورت می دهند بنابراین به عنوان مالکیت بیع یا شراء را می کنند پس در هردو مالک مدعایی تملیک و تملک را انجام داده اند بنابراین اگر اذن لاحق از سوی مالک حقیقی صورت بگیرد آن بیع صحیح واقع می شود.

۲۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این پاسخ صحیح نمی باشد چراکه اولاً این حیثیت حیثیت تقییدیه نیست و غاصب چه بایع و چه مشتری تملک را به خودش نسبت می دهد و حیثیت تعیینیه است ثانیاً فرض کنیم حیثیت تقییدیه باشد این حیثیت آیا واقعی است یا وهمی است؟ لایعقل است که غاصب عنوان مالک اصلی و حقیقی تملک گفته باشد بنابراین آن حیثیت تقییدیه و همیه ادعاییه اعتباریه است و رضایت متاخر مالک اصلاً منظورش اذن این مالکیت و همیه نیست.

۰۳۷۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۴) - شب دوشنبه

۱۳ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۱۷/۱۰/۱۳۵۲ ش

۰۱:۳۰ - بیان شد که اذن لاحق یک نوع معامله ای جدید است معنا ندارد چراکه قبول محدودی در کار است.

۰۲:۱۵ - برخی می فرمایند که طبق تعریف بیع که معاوضه بین مالین است پس خصوصیت اینکه ثمن برای چه کسی باشد از حیث بیع خارج است.

۰۳:۰۰ - در مورد بکار بردن تملک یا ملک بجا بعت و قبلت یا اشتريک نیز بیان شد که حیثیت تقییدیه وجود دارد که به هر صیغه ای خوانده شود بلحاظ حیثیت تقییدیه است که عنوان ملک بعت همان بعت

است که به حیثیت مالکیت اعتباری است حتی اگر مالکیت ادعایه باشد بنابراین حکم بر ثابت است بر نفس حیثیت و چون اذن لاحق هم پیش می آید باعث صحت آن خواهد شد.

۰۸:۰۰ - پاسخ اینست که اولاً غاصبی که با متاع غصبی بیع می کند یا مشتری که با ثمنی غصبی شراء می کند اصلاً حیثیت مالکیت را در نظر ندارد ثانیاً اگر فرض کنیم حیثیت تقییده باشد می دانیم که حیثیت تقییده تمام موضوع است و گاهی جزء موضوع است مثلاً اگر مزیداً من حیث کونه عالم یعنی عالم بودن تمام موضوع است و خصوصیت زیدی دخالت ندارد و گاهی می گوید اکرم العالم العادل یعنی

یعنی عدالت جزء موضوع است که مجموع عالم بودن و عادل بودن موجب اکرام است.

۱۰:۲۰ - اگر در اینجا حیثیت تقییده تمام موضوع باشد آیا مالک به عنوان کلی اعم از مالک حقیقی یا مالک ادعایی باشد در این حالت اذن و رضایت مالک برخورد نمی کند به این ملکیت چراکه یا کل موضوع است که اذن به مالکیت کلی برخورد نمی کند یا مالکیت ادعایی است که باز هم برخورد نمی کند یا مالکیت حقیقی است که اذن برخورد دارد و این خلف است.

۱۳:۴۰ - اما در صورتی که حیثیت تقییده جزئی از موضوع باشد که بایع یا مشتری ملکیت را از برای خودش بیع می کنند به عنوان ادعای مالک بودن در اینجا اذن و اجازه برخورد نمی کند به ملکیت ادعاییه. ۱۵:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که بیع عبارت است از تبدیل دو طرف اضافه پس بایع اضافه ملکیت به متاعش دارد و مشتری اضافه ملکیت به ثمنش دارد پس طرفین اضافه با هم تبادل می شوند.

۱۷:۰۵ - سه نوع اضافه وجود دارد:

اول: اضافه واقعی

دوم: اضافه اعتقادی

سوم: اضافه ادعایی

۱۷:۳۰ - چون تبادل اضافه ربطی به نوع آن ندارد و در بیع غاصب از نوع اضافه ادعایی است ولی تفاوت اینست که شارع اضافه نوع دوم و سوم را امضاء نمی کند.

۱۸:۳۰ - اسناد بیع به بایع و اسناد شراء به مشتری با هر صیغه بیعت یا ملکیت باشد آن اسناد درست است و چون اجازه متاخر صورت می گیرد آن بیع صحیح واقع می شود.

۲۰:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این استدلال صحیح نیست چراکه هیچ وقت اضافه از هویت خودش خارج نمی شود چراکه اگر مالک حقیقی به این اضافه رضایت داشته باشد که ثمن ملک غاصب می شود و می دانیم که در اضافه ادعاییه وهم است و ثبوتی ندارد که طرفینی داشته باشند که بخواهند متبادل شوند.

۲۳:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که نه اشکال در بکار بردن صیغه تملک است و نه در صیغه ملک است چرا که هیئت تفعل عبارت است از مطاوعه فعل می باشد پس تملک یعنی آن تملیک تو را من قبول کردم است پس هیچ تفاوتی بین قبلت و تملک نیست.

۲۶:۴۵ - در مورد ملک اگر مشتری ملکیت خودش را انشاء می کند و ایجاد ملکیت کند که دو ایجاب است و معامله نیست ولی اگر انشاء به تملیک به عوض کرده باشد که همان معنای قبلت است.

۰۳۷۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۵) - شب سه شنبه ۱۴ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۱۸/۱۰/۱۳۵۲ ش

۰۰:۲۰ - پاسخ هایی در مورد ما اُنشی غیر مجاز و ما أُجیز غیر منشأ بیان شد.

۰۱:۰۰ - در مورد فضولی لنفسه که ثمن در ملکش داخل شود این معامله بکلی باطل است.

۰۱:۰۵ - برخی دیگر می فرمایند که این چنین نیست و ممکن است معامله صحیح قرار گیرد چرا که با اجازه دادن ثمن در ملک بایع داخل خواهد شد.

۰۳:۴۵ - بعضی بزرگان می فرمایند اگر احتمال داده شود به اجازه و رضایت مالک لذا ثمن در ملک غاصب داخل می شود.

۰۴:۳۰ - مثلاً بگوید اشتر بمالی طعاماً لنفسک و یا جنسی را به شخص می دهد و می گوید پولش از برای خودت نابراین چگونه است که استدعایی در عتق عبد شود یا بیع و شراء ترخیصی، ثمن داخل ملک بشود پس در بیع فضولی غاصب هم با رضای متاخر داخل خواهد شد.

۰۶:۰۰ - دو توجیه از برای این فرمایش است:

اول: مقصود از اذن دادن این باشد که آن معامله فضولی صحیح واقع بشود بنابراین با اذن داد می خواهد آن لحظه داخل شدن به ملک مشتری قصد می کند که بملک غاصب داخل شود.

۰۹:۱۵ - چون "لا عتق الا فی ملک" پس باید مثلاً در مورد استدعای عتق عبد بگوییم که معنایش اینست که در آن لحظه ملک تو شود و بعد عتق شود یا در مورد دادن دراهم برای خرید طعام اینست که در لحظه مالک پول شود و بعد از ملکش طعام بخرد.

۱۰:۲۵ - پس در مورد اول برای صیانت از صحت بیع باید گفت این اجازه در لحظه صورت می گرفته پس معامله فضولی غاصب با اذن متاخر صحت پیدا کند.

۱۲:۰۰ - وجه دوم: در بیع دلیلی نداریم بر اینکه باید عوض بجای معوض بشیند چراکه البیع مبادله مال بمال می باشد و اینکه باید حتما عوض بجای معوض بنشیند دلیلی نداریم.

۱۳:۲۰ - تفاوتی که بین این دو توجیه وجود دارد اینست که اگر فضولی لنفسه معامله کرد و با مشتری اقاله یا فسخ یا خیار بود و معامله فسخ بشود پس در وجه اول مبیع برمی گردد به فضولی ولی در وجه دوم بر نمی گردد به فضولی.

۱۵:۳۰ - پاسخ وجه اول اینست که در مثال اعتق عبدک عنی می گوید این عبد را از طرف من عتق کن یا مجانا و تبرعا یا بازای فلان مبلغ یا مبلغ واقعی عبد را می پردازد در این استدعای عتق چون ملک شخص است آن صاحب عبد مالک است و مسلط به مالش است و وقتی عتق می کند کاملاً صحیح است که اگر تصریح به عتق مجانی نبوده است در نهایت ضامن می شود و باید قیمت مثل را بپردازد.

۱۸:۳۰ - اما در مورد بع هذا لنفسک یا اشتر هذا لنفسک در این موارد اذن می دهد به خرید یا فروش، این ترخیص چون ملکیت اسباب مقرر ای دارد که از جمله آن اسباب، ترخیص نمی باشد.

۲۰:۴۵ - اگر هم فرض کنیم که قاعده سلطنت را تعمیم بدهیم و ترخیص و اذن را هم دربر بگیرد و از اسباب ملکیت هم باشد با اینکه اذن قبلی درکار نبوده و فضولی غاصب است ولی فرض می کنیم بعد از اذن لاحق، ملکیت حاصل شده باشد معنا ندارد به اجازه سرایت داده شود.

۲۳:۰۰ - پاسخ وجه دوم: این بر خلاف معنای معاوضه است چرا که هر یک از عوضین باید قائم مقام دیگری شود پس در بیع باید معاوضه صورت می گرفته که انجام نشده است.

۲۴:۳۰ - اگر اجازه معامله به این معنا باشد که قصد قلبی غاصب را هر چند ادعایی بوده است را اذن دهد و موجب ملکیت قرار بدهد ولی اگر اجازه را فقط قصد قلبی بدانیم بدون انشاء بیع صحیح نخواهد بود.

۰۳۷۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۶) - شب

چهارشنبه ۱۵ ذی الحجه ۱۳۹۳ ق - ۱۳۵۲/۱۰/۱۹ ش

۰۰:۳۰ - بیان شد که ملکیت امری است اعتباری و چون از مقوله اعراض خارجیه است لابد به تغییر جهاتی از مملوک و مالک است مثلاً ملکیت در ارث به ورثه منتقل می شود و نیز می بینیم که شارع برخی از ملکیت ها را اعتبار می کند ولی بعضی را شارع اعتبار نمی کند.

۰۳:۱۰ - بنابراین نفس معتبر است که یک امر اعتباری را اعتبار می کند و مستحیل است که امر خارجی از برای یک امر اعتباری سبب واقع شود بنابراین نتوان گفت که عقود سببیت از برای ملکیت باشند یا اینکه شخصی امر باطنی دیگری را انشاء کرد لذا هر عاقلی که انشاء می کند امر باطنی خود را اظهار می کند.

۰۵:۳۰ - حال اگر عقلاء یا شارع این اعتبار را معتبر بدانند و اگر شارع معتبر دانست می گوییم بیع صحیح است.

۰۶:۳۰ - مثلاً در بیع غرری که عرف اعتبار می کند ولی شارع اعتبار نمی کند ولی بیع غرری با قصدش صورت می گیرد.

۰۷:۱۵ - اگر بیع را معاوضه از اضافه طرفین بدانیم و تشبیه می شود به طنابی میان بایع و متاع، و طنابی بین مشتری و ثمن متصل باشد و بیع موجب می شود که طناب ثابت بماند ولی جای ثمن و متاع

جای ثمن و متاع عوض بشود، پس با این تعریف در مورد "اشتر بمالی لنفسک طعاماً" باطل می شود چراکه طعامش را به ثمنی به مشتری می فروشد ولی طعام به مالک نمی رسد یا در مورد "بع هذا لنفسک" هم باطل می شود چرا که جنسی که به مشتری داد جای ثمن مشتری رفته است ولی ثمن به ملک مالک داخل نشده است.

۱۰:۳۰ - اما اگر بیع را تملیک به عوض بدانیم چه اینکه مبیع بخواهد بجای عوض بنشیند یا ننشیند در این حالات هم اشتر بمالی لنفسک طعاماً صحیح است ولی بع هذا لنفسک صحیح نخواهند بود.

۱۳:۰۰ - در صیغه فعل می گوییم که لازم نیست مبداء مقصود باشد ولی در مفاعله باید با قصد و عمد باشد و می تواند هم از یک طرف صادر شود و هم از دو طرف صادر شود.

۱۷:۴۵ - و اگر تعریف بیع را البیع مبادله مال بمال بنحو تملیک الشیء بازاء الشیء علی وجه التراضی بدانیم در اینجا بیع را تملیک شیئی به ازای شیئی دیگر بدانیم همه این موارد صحیح واقع می شود.

۱۹:۵۰ - نکته دیگر اینست که دائماً نسب مدلول هیئات است و از معنای ماده و ماهیت ماده بکلی خارج است لذا می‌گوییم اسم مصدر نفس ماده است و هیئات مشتقات دلالت بر نسب می‌کند پس نسب اموری است متوارده بر مبداء می‌باشد و نه اینکه مقومات مبداء باشند.

۲۱:۰۰ - بنابراین اگر عارضی عارض شد که مناسبت با خود ماده دارد این عارض را خواهد داشت چه با هر هیئتی بخواهد باشد چرا که با اختلاف هیئات و نسب نباید اختلافی در عارض صورت پذیرد.

۲۲:۱۵ - در بحث ما اگر تعریف بیع را تعریف تملیک شیئی به ازای شیئی بدانیم پس غاصب متاع غصبی را به غیر می‌فروشد پس استعمال بیع و انشاء تملیک خودش درست است و قبلت یا تملک مشتری هم جزو معامله است و درست است در نهایت چون رضای مالک شرط در ملکیت شرعیه است باید از مالک اصلی اجازه کند اکنون اگر بگوییم تملیک شیئی بازای شیئی کفایت کند لذا بیع با تملیک ادعای صورت پذیرفته است و با اذن لاحق این تملیک شرعی می‌باشد و بیع صحیح واقع می‌شود.

۲۵:۵۰ - در صحیح و ولیده که فرزند کنیز پدر را بدون اجازه فروخته بود و ثمن را برای خودش برداشته است دقیقاً این معنا حاصل می‌شود که با قضاوت امیرالمومنین علیه السلام و با تقاضای دوباره مشتری بالاخره همان بیع فضولی که غاصبی که پسر کرده بود صحیح واقع شد.

۲۸:۲۰ - پس مبنای صحیح از تعریف بیع همین تعریف مرحوم آقای میلانی است که می‌فرمایند بیع تملیک شیئی به ازای شیئی دیگر است با رضایت طرفین.

۲۹:۳۰ - پس اجازه را دو نوع دانستند یا اینکه رضایت به معنای این باشد که ثمن را اجازه می‌دهد به ملک غاصب قرار گیرد یا اینکه اجازه را این بدانیم که اجازه می‌دهم آن ملکیت ادعایی غاصب را اجازه می‌دهد و به ملکیت حقیقیه شرعیه تبدیل می‌شود.

۳۱:۳۰ - در مورد ثمن مغضوب مثلاً شخصی دراهمی را دزدیده است و متاعی را برای خودش بخواهد بردارد:

اول: مالک دراهم با اذن لاحق منظورش این می‌باشد که آن متاع را که خریدی برای تو قرار می‌دهد.

دوم: مالک دراهم با اذنش می‌گوید آن متاع که با دراهم من بوده ملک مالک حقیقی باشد ولی آن اسنادی که غاصب کرده بوده است را رضایت می‌دهد در صورتی که غاصب ثمن را به خودش نسبت داده بوده است ولی به حیّز اجازه صدمه نمی‌زند.

۳۴:۵۰ - برخی می فرمایند که اگر متاع غصبی را فروخت پس مالک ثمن نمی شود ولی با آن ثمن جنس جدیدی بخرد، در عین حالی ثمن را ملک نبوده است و مشتری علم دارد به غصبی بودن ثمن، اما جنس جدید را مالک می شود گویا مشهور معروف یا اجماع بیان می شود.

۳۵:۵۰ - در این حالت یا باید قائل بشویم به اینکه سلطنت و تسلط بر این ثمن غصبی کافی بوده است یا اینکه بگوئیم ملک در لحظه کفایت می کند. مشتری با دادن پول به غاصب معنایش دادن اجازه تصرف در این ثمن است لذا در لحظه مالک آن دراهم می شود و شیئی جدید در ملکش قرار می گیرد.

۰۳۷۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۷) - شب سه

شنبه ۱۹ محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۳/۱۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در بیع فضولی برای خودش بود که اشکالاتی بیان شد و از جمله اشکالات این بود که فضولی که علم دارد که ملک خودش نیست و ثمن را برای خودش برمی دارد قصد تعویض و معاوضه ندارد و ثمن بجای مثنی نمی نشیند و اشکال دیگر این بود که مجیز که اجازه می دهد که ثمن را خودش بردارد برخلاف آن چیزی است که غاصب بایع قصد کرده است که المنشأ غیر مجاز و المجاز غیر منشأ می باشد که پاسخ این دو اشکال به این صورت بود.

۰۲:۰۰ - حیثیت، حیثیت تقییدیه است پس موضوع نفس حیثیت است که مثلاً اکرم زیدا من حیث کونه عالماً معلوم می شود موضوع وجوب اکرام عالم بودن زید است و دائماً در قضایای خارجی که حیثیت تقییدیه شد آن حیثیت موضوع حکم است و نه مانند حیثیت تعلیلیه که نفس موضوع خارجی بما هو موضوع حکم است.

۰۳:۳۵ - این تفاوت در عرف احکام خارجی است ولی از نظر عقلی تفاوتی بین حیثیت تقییدیه و تعلیلیه نیست.

۰۴:۱۵ - چه حیثیت تقییدیه باشد و چه حیثیت اعتقادی باشد در نهایت اعتباریه هستند پس در غاصبی که لفسه می فروشد این

این حیثیت اعتباریه بنائیه تقییدیه است و به عنوان مالک می فروشد.

۰۶:۰۰ - اشکال دیگر در خصوص موردی است که مشتری عالم به غاصب بودن بایع داشته باشد اینست که مشتری با علم مال غصبی آن متاع را می خرد بنابراین قصد واقعی معاوضه با مالک حقیقی را ندارد در اینجا علی فرض اینکه ایجاب بایع غاصب را با حثیت تقییدیه درست کردیم در مقام قبول چه کنیم که مشتری علم دارد و می داند ثمن را به دست مالک حقیقی نمی دهد و در دست غاصب می ماند.

۰۸:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که با وجود علم مشتری به غصبی بودن متاع بایع، قصد معاوضه ندارد پس عقد غاصب محقق نمی شود.

۱۰:۰۰ - شهادت عدم بوقوع پیوستن این عقد و معامله حقیقیه، همان حکم مشهور فقهاء است به اینکه اگر مالک حقیقی این معامله را اذن نداد، مشتری نمی تواند ثمن را از غاصب به خودش برگرداند لذا معلوم می شود بیعی بوقوع نپیوسته است.

۱۲:۱۵ - اشتباه برخی که به مالک شدن ثمن توسط غاصب در اینجا اینست که صحبت در وقوع عقد یا عدم وقوع عقد است و نه در مقام حکم ملکیت ثمن است.

۱۳:۴۵ - پاسخ برخی از بزرگان اینست که مشتری که ثمن را می دهد بر بناء ادعایی غاصب قبول را انجام می دهد که حثیت تقییدیه در ایجاب و قبول صورت می گیرد.

۱۷:۰۰ - بنابراین چون حثیت تقییدیه تمام موضوع است و چون بایع غاصب ادعای با ملکیت ادعایی به مشتری می فروشد پس مشتری هم بر همان مبنا قبول را انجام می دهد و معامله و معاوضه صورت می پذیرد.

۱۸:۳۰ - اکنون چرا فقهاء بر عدم استرجاع ثمن توسط مشتری از غاصب در صورت عدم دادن اذن مالک اصلی، حکم می دهند؟

۱۹:۱۰ - اولاً: مشهور فقهاء این حکم را نمی دهند بلکه عده ای از فقهاء حکم می دهند که باید ثمن را مرجوع کند و اگر هم تلف شده باشد بدل آن را به مشتری برگرداند و عده ای هم می گویند که حق استرجاع ندارد و عده ای دیگر می فرمایند که اگر عین ثمن موجود باشد باید مرجوع کند و اگر تلف شده باشد چون قاعده "من اتلف مال الغير" را دربر نمی گیرد لزومی ندارد بدل آن را به مشتری بپردازد.

۲۱:۲۰ - ثانیاً: مشتری که ثمن را به غاصب با علم به غصبی بودن متاع داده است و غاصب را مسلط به ثمن کرد، معلق بوده است به اذن مالک حقیقی بنابراین آن عقد غاصب تحقق پیدا کرده است و با اذن مالک اصلی، ثمن ملکیت پیدا می کرده است.

۰۳۷۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - بیع الغاصب (نوار ۲۵ - درس ۸) - شب

چهارشنبه ۲۰ محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۴/۱۱/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - این اشکال بیان شد که مشتری که علم به غاصب بودن بایع دارد پس ثمن را بقصد معاوضه تملیکی نمی دهد پس بیعی محقق نشده است که با اذن لاحق بخواهد صحیح واقع شود.

۰۲:۴۵ - شاهد اینست که فقهاء حکم داده اند که اگر مالک اصلی اذن ندهد پس مشتری نمی تواند ثمنش را از غاصب بازپس گیرد پس اگر این عقد قابلیت داشت که صحیح باشد پس بایستی مشتری می توانست ثمن را پس بگیرد و فقط بابت تسلیطی که مشتری به غاصب با علم به غصبی بودن بیع، کرده است لذا اجازه مالک حقیقی بیع بلا ثمن را اذن داده است بدون اینکه ثمن به نزد خودش بیاید و اجازه بیع بلا ثمن هم که باطل است.

۰۶:۰۰ - پاسخ اینست که معاوضه دربین می باشد و معاوضه تملیکی هم هست چرا که طرفین بر مبنای ملکیت ادعاییه و حثیت تقییدیه بایع عمل می کنند و مشتری هم قبول این ملکیت ادعاییه را می نماید. پس حثیت تقییدیه مصحح تحقق معامله است.

۰۸:۰۰ - پاسخ اینکه چرا فقهاء به عدم قدرت استرجاع ثمن توسط مشتری از غاصب را در صورت عدم رضایت مالک اصلی را حکم داده اند:

اولا: اجماع فقهاء که این حکم را نداده اند بلکه عده ای به عدم رجوع ثمن حکم داده اند و عده ای به وجوب رجوع ثمن یا بدل آن حکم داده اند و عده ای به لزوم رجوع عین ثمن را حکم داده اند که اگر ثمن تلف شده بود آن موقع نیازی به مرجوع کردن بدل به مشتری نیست.

۱۰:۰۰ - ثانیاً: اگر هم فرض کنیم حکم فقهاء به لحاظ تسلیط مشتری با علم به غصب ثمن را به غاصب بر اطلاق اذن یا عدم اذن مالک اصلی داده باشد که اگر اذن داد ثمن ملک مالک است و اگر اذن نداد ثمن از برای غاصب باشد، باید این را گفت که رد کردن مالک اصلی دلیلی بر عدم اثر اذن لاحق توسط مالک اصلی بر معامله نمی باشد.

۱۳:۰۰ - ثالثاً: اگر فرض کنیم این تسلیط به طور مطلق بوده باشد چه مالک اجازه بدهد یا ندهد در این حالت اذن لاحق بی اثر است چرا که بیع بلا ثمن خواهد بود.

۱۶:۳۰ - در موردی که مشتری علم دارد به غاصب بودن بایع و معامله می کند و ثمن را می دهد، طبق آنچه که قبلاً بیان شد معامله با تملیک به عوض محقق می شود و قابلیت صحت پیدا می کند، ثانیاً: اگر بنا را بر جاهل بودن مشتری بدانیم که خب بیان شد انشاء صحت پیدا می کرد.

۱۹:۱۰ - در مورد اینکه مشتری عالم به غصبی بودن متاع دارد نه ظهور حالی در بین است و نه بنای قلبی اثر ندارد و حثیت تقییدیه هم اثر نخواهد داشت بنابراین این ملکیت ادعاییه در میان نیست.

۲۱:۲۵ - تفاوت است به اینکه مشتری متاع را به عین شخصی خارجی معامله کند در این حالت اگر مالک اصلی رضایت نداد، مشتری حق دارد که ثمن را از غاصب پس بگیرد چراکه هبه که نداده بود و به عنوان ثمنیت داده بود ولی اگر ثمن تلف شده باشد یا تلف قهری یا سماوی شده است نمی تواند طلب کند چون با علم به اینکه غاصب مالک نبوده است داده بوده پس ید غاصب ید ضمان نبوده است و چون ثمن تلف سماوی شده است و ضمانی ندارد.

۲۶:۰۵ - ولی اگر غاصب ثمن را اتلاف کرده باشد، عموم "من اتلف مال غیره فهو ضامن" را دربر می گیرد پس مشتری می تواند طلب کند بدل ثمنش را.

۲۷:۰۰ - اگر در همین حالت که عین شخصیه خارجیه باشد ولی مالک حقیقی اذن لاحق بدهد در اینجا اگر ثمن موجود است مشتری می تواند آن را طلب کند ولی اگر تلف شده باشد اگر اجازه را کاشف بدانیم مالک بدل این عین را از غاصب می گیرد چه عمداً تلف شده باشد و چه سماوی تلف شده باشد چراکه مشتری آن ثمن را فی نفس الامر ملک مالک را به غاصب داده بوده است و ید غاصب ید ضمان بوده است ولی اگر اجازه را ناقل بدانیم در اینصورت وقتی ثمن تلف شده باشد پس ثمن در هنگام تلف ملک مالک نبوده است و هنگامی که مالک اذن می دهد بلافاصله ثمن ملک مالک می شده است پس عقد صحیح واقع می شود پس مالک حقیقی باید از مشتری بدل را بابت متاعش بگیرد.

۳۰:۱۵ - اگر عین شخصیه خارجیه نباشد و مشتری مصداق کلی را به بایع گفته باشد اگر مالک اذن نداد همانند قبلی است ولی اگر اذن داده است این مصداقی که تلف شده است ارتباطی به مالک حقیقی ندارد پس مالک که اذن می دهد پس باید مبلغ را از مشتری بابت متاعش بگیرد چه مشتری دسترسی به غاصب داشته باشد و چه نداشته باشد.

۳۲:۱۵ - برخی می فرمایند که معامله فضولی فی نفسه باطل است، برخی آنچه باطل می دانند که غاصب می فروشد و ثمن را برای خودش بردارد ولی برخی دیگر که جایی بیع غاصب را باطل می دانند که غاصب متاع را می فروشد و بعداً آن متاع را بخرد و اذن از مالک را مبنی بر بیع دومش گرداند این بیع را باطل می دانند ولو با اذن لاحق.

۰۳۷۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - یكون احد العوضین فی الذمة (نوار ۲۵ -

درس ۹) - شب شنبه ۲۳ محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۱۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - بحث در بیع فضولی لنفسه بود که غاصب قصد برداشتن ثمن را برای خودش دارد که اشکالات و پاسخ ها را بیان کردیم.

۰۱:۰۰ - صحبت در این شد که بایع و مشتری هر دو بانی بر مالکیت معامله می کند حتی اگر مشتری علم به غصب داشته باشد چون بر حیثیت تقییدیه بوده است معامله صورت پذیرفته است.

۰۲:۰۰ - برخی از بزرگان فرموده اند که پاسخ اشکال آخر ارتباطی به ما نحن فیه ندارد.

۰۲:۵۰ - در مورد اینکه مشتری علم به غصبی بودن متاع دارد هشت حالت را بیان کردیم که یا ثمن عین شخصیه خارجییه است یا کلی فی الذمه را ثمن قرار می دهد و در هر یک از این دو حالت یا ثمن موجود است یا تلف شده است و در هر حالت یا مالک اصلی اذن می دهد یا نمی دهد که اجازه کاشف باشد یا ناقل هم از فروعات هستند همگی بیان شد.

۰۴:۴۵ - دو مطلب باقی می ماند اول: برخی می فرمایند در بیع غاصب فرق نمی کند مثنی یا ثمن عین شخصیه خارجی باشد یا کلی ما فی الذمه. دوم: آیا فضولی در معاطات هم جاری می شود یا خیر؟

۰۵:۳۰ - در مطلب اول: سه موضوع بیان می شود.

۰۳۷۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - یكون احد العوضین فی الذمة (نوار ۲۵ -

درس ۹) - شب شنبه ۲۳ محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۱۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - بحث در بیع فضولی لنفسه بود که غاصب قصد برداشتن ثمن را برای خودش دارد که اشکالات و پاسخ ها را بیان کردیم.

۰۱:۰۰ - صحبت در این شد که بایع و مشتری هر دو بانی بر مالکیت معامله می کند حتی اگر مشتری علم به غصب داشته باشد چون بر حیثیت تقییدیه بوده است معامله صورت پذیرفته است.

۰۲:۰۰ - برخی از بزرگان فرموده اند که پاسخ اشکال آخر ارتباطی به ما نحن فیه ندارد.

۰۲:۵۰ - در مورد اینکه مشتری علم به غصبی بودن متاع دارد هشت حالت را بیان کردیم که یا ثمن عین شخصیه خارجیه است یا کلی فی الذمه را ثمن قرار می دهد و در هر یک از این دو حالت یا ثمن موجود است یا تلف شده است و در هر حالت یا مالک اصلی اذن می دهد یا نمی دهد که اجازه کاشف باشد یا ناقل هم از فروعات هستند همگی بیان شد.

۰۴:۴۵ - دو مطلب باقی می ماند اول: برخی می فرمایند در بیع غاصب فرق نمی کند مثنی یا ثمن عین شخصیه خارجی باشد یا کلی ما فی الذمه. دوم: آیا فضولی در معاطات هم جاری می شود یا خیر؟

۰۵:۳۰ - در مطلب اول: سه موضوع بیان می شود.

۰۶:۰۰ - کلی طبیعی نمی تواند ثمن یا مثنی قرار بگیرد چراکه معنا ندارد فی نفسه، بیع شود به شیئی یا مبیع قرار گیرد بنابراین باید ثبوتی از کلی قرار دهیم که قابلیت تعامل و بیع پیدا کند لذا باید آن را به ذمه ای اضافه بدهیم تا تعیین پیدا کند.

۰۳۸۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - احد العوضین ما فی الذمه (نوار ۲۵ - درس

۱۰) - شب یکشنبه ۲۴ محرم ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۱۱/۱۳۵۲ ش

۰۱:۳۰ - بیان شد در صورت ترافع باید قسم خورده شود.

۰۱:۵۰ - دو مثال بیان شد که زید می گوید این متاع را از تو میخرم به ثمنی در ذمه خودم در اینجا احتمال بطلان یا احتمال لغویت یکی از دو قید را داده اند که بیان شد.

۰۳:۰۰ - اگر قصد معامله برای غیر کرد کفایت می کند از اینکه ذمه را به غیر اضافه بدهد و یا اینکه اگر ذمه را به کسی اضافه بدهد کفایت می کند از اینکه معامله را به او اضافه بدهد.

۰۴:۱۵ - چون هر دو ملازم همدیگر هستند این امر ممکن است چراکه العلة تلازم المعلول و المعلول یلازم العلة.

۰۵:۰۰ - بنا بر تعریف بیع به معاوضه پس عوضین باید قائم باشند به مقام دیگری و در این ملازمه هر شخصی قصد بیع می کند پس قصد معاوضه دارد بنابراین باید قصد معاوضه ملازم این باشد که وقتی بیع از برای کسی است پس ما فی الذمه ای که جهت انتقال است بایستی این مافی الذمه به او برود و همچنین شراء.

۰۷:۳۰ - برخی بر این مبنا اسناد معامله به کسی را کفایت ما فی الذمه از برای او می دانند.

۰۸:۰۵ - اما بر مبنای برخی که مبنای خود مرحوم آقای میلانی هم همین است که بیع تملیک بعوض باشد ابتدا قصد هیچ دخالت ندارد که معامله مضاف الیه باشد و ذمه هم مربوط به او باشد وجهی نخواهد داشت بلکه در مقام اثبات در لفظ اگر مطلق گذاشت آنجا بیع و ذمه مربوط به خودش است.

۱۰:۴۵ - مثال دوم اینست که بگوید: "اشریت هذا لنفسی بدرهم فی ذمه الغیر" در اینجا متاع را برای خودش می خرد به ثمنی که در ذمه دیگری است در اینجا احتمال بطلان نیست بلکه صحیح است یا فضولی صحت دارد و از برای غیر می شود که اگر او اذن لاحق دهد صحیح است و یا درباره خودش و ذمه خودش باشد صحیح است.

۱۳:۳۰ - اگر شخص متاعی را بخرد به عین ثمن خارجی، آن بیع فضولی می شد و با اذن متاخر جایز می بود اکنون نیز به ذمه او خریده است و به مثابه عین شخصیه خارجیه اوست پس مشروط به اجازه اش می باشد.

۱۵:۳۰ - در مورد ذمه خودش با گفتن اشریت لنفسی ظهورش خرید برای خودش و مشغول ذمه بودنش برای خودش است پس اضافه دادن ذمه به غیر لغوی بیش نیست.

۱۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که دائما در کلام واحد تمامیت ظهور مشروط است به تمام شدن کلام است و تقدم و تاخر لفظی باید در کلام واحد به یک میزان مورد ملاحظه قرار گیرد و در عرض هم هستند بنابراین بمجرد تقدم لنفسی نمی تواند قرینه به لغویت آن اضافه باشد در اینجا دو قصد مشهود است یکی لنفسی یکی ذمه الغیر.

۱۸:۳۰ - اگر بر مبنای برخی بزرگان باشد پس قصد خریدار بر ادعای طلب از غیر است که آن ذمه مالکیت ادعای اوست پس قصد معاوضه تحقق دارد و فضولی محسوب شود و اگر این بنا و ادعا را ندارد معامله باطل است چراکه المتنافیان لایجتماعان و ظهور واحد نمی تواند شامل دو متناقض باشد.

۲۱:۰۰ - بر مبنای دیگر حقیقتا می گوید این مال را برای خودم خریدم در مقابل ذمه غیر و این فضولی است و متاع با اذن غیر ملک خریدار می شود و صحیح است چه ادعا کند آن ذمه ملک خودش باشد یا خیر.

۲۵:۳۰ - برخی می فرمایند اگر شخص خرید فضولی کند و ثمن کلی ذمه از برای غیر باشد و به طور اطلاق گوید پس اگر غیر، اذن داد بیع صحیح است و غیر باید ثمن را بدهد ولی اگر اذن نداد نفوذ در مباشر است و این خرید قابلیت صحت دارد چون در مال مردم تصرف نیست بلکه در ذمه دیگری است پس با اجازه او صحیح واقع می شود.

۰۳۸۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الشراء فی الذمه (نوار ۲۵ - درس ۱۱) - شب

دوشنبه ۲۶ محرم ۱۳۹۴ ق - ۳۰/۱۱/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - در مواردی که شخصی متاعی را با ذمه ی دیگری بخرد یا شخص مالی را برای دیگری می خرد بر ذمه خودش که بیان شد.

۰۱:۱۵ - اگر شخص متاعی را به عین خارجی غیر بخرد که بیع فضولی است که در جلسات قبل به آن پرداختیم.

۰۲:۰۰ - اما اگر شراء متاعی در مقابل ذمه غیر باشد.

۰۳:۰۰ - اگر اطلاق لفظ به کلی ذمه بکند اگر به ذمه غیر بخرد یا برای غیر بخرد به ذمه خودش مثلاً متاعی را به ده درهم کلی بخرد که این متاع برای غیر باشد و اطلاق کند لفظ را و اضافه ای به این ذمه نداد و نگفته ده درهم در ذمه من یا ذمه غیر اگر مراد از متاع برای غیر باشد و ذمه خودش باشد صحیح خواهد بود به اذن لاحق.

۰۷:۰۰ - برخی می فرمایند که اگر غیر، اذن داد باید همان غیر، ثمن را بدهد و اگر اذن نداد این معامله بر ذمه مشتری ثابت می شود.

۱۰:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که اگر اذن داد ملک او می شود و اگر اذن نداد ملک مشتری می شود اشکال دارد چراکه این ده درهم را حتی با اطلاق در مقام بیع به دلالت لفظی بر ذمه خودش قرار داده است که این ذمه بالاصاله باشد که قصدش اینست برای دیگری بخرد با پولی که خودش بدهد که باطل است و معنا ندارد.

۱۳:۴۵ - ولی اگر این کلی، ذمه خودش به عنوان نیابت بوده باشد به این معناست که در ذمه غیر باشد در اینصورت اگر اذن نداد معامله باطل می باشد.

۱۵:۰۰ - اگر هم غیر، اذن داد ملک او می شود.

۱۷:۰۰ - در فقه گاهی بیع مرابحه داریم که شخص متاع را به قیمتی که خریده است سودی بر آن می گذارد و با شایطش صحیح است و گاهی بیع مواضعه داریم که به یک مقدار کمتر می دهند و گاهی بیع تولیه داریم که به همان قیمت که خریده است می فروشد.

۱۹:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند در ما نحن فیه شباهتی به بیع تولیه دارد چرا که برای غیر خرید می گوید به ذمه ای که بر خود شخص است در بیع تولیه اول شخص برای خودش می خرد و بعد به غیر می فروشد به همان قیمت که خریده است بنابراین جنبه بیع تولیه ای در طول شراء شخص برای خودش است و می دانیم که دو معنای مترتب در طول هم در یک انشاء لایعقل است پس بیع تولیه ای که مترتب بر شراء است بر یک انشاء صحیح نیست.

۲۲:۱۰ - بنابراین وقتی شخص شراء می کند به قصد غیر پس التزام به این معامله که ثمن را غیر بدهد بر تقدیری است که غیر اقدام کند پس دادن اذن غیر یعنی غیر ملتزم شده است و اگر اذن نداد پس خودش ملتزم است.

۲۶:۰۰ - بعضی از بزرگان نیز می فرمایند که معامله سه نوع است گاهی هم قصدا و هم لفظا معامله می کند برای خودش و گاهی هم قصدا و لفظا برای دیگری معامله می کند و گاه لفظا برای خودش است ولی قصدا برای دیگری است که در دو نوع اول و دوم مشخص است و بیان کرده ایم اما در نوع سوم اگر غیر، قبول کرد معامله برای او باشد و گرنه برای خودش باشد.

۰۳۸۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی المعاطاة (نوار ۲۵ - درس ۱۲) - شب یکشنبه ۱ صفر ۱۳۹۴ ق - ۵/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - اگر به طور اطلاق اشتراء برای غیر می کند به ذمه اش یا اشتراء برای خودش می کند به ذمه غیر بیان شد که اگر غیر اذن داد که مالک می شود و ثمن را باید بپردازد و اگر اذن نداد فضولی مالک می شود و ثمن را باید بپردازد.

۰۲:۰۰ - نظر برخی فقهاء را بیان کردیم.

۰۲:۱۵ - فرض کنیم لفظ در ذمه مطلق است مثلا "بعتک هذا بعشرة دراهم" و مشتری قبول کند یا مشتری بگوید "اشتریت منك هذا المتاع بعشرة دراهم" در اینجا می دانیم که قوام معامله در بیع به عوضین است البته در نکاح طرفین ملاک اند ولی در بیع، عوضین ملاک هستند.

۰۵:۰۰ - معامله سه نوع است که یا لفظا و قصدا غیر را نمی گوید در این حالت متاع برای خودش است و گاهی لفظا نامی از غیر نمی آورد ولی قصدش شراء یا بیع برای غیر باشد که ذمه هم بر غیر است در اینحالت فضولی است که اگر اذن داد صحیح و اگر نداد باطل است و نوع سوم گاهی لفظا قید نکند و قصدا غیر را نیت

می کند و اطلاق بطور کلی ذمه می باشد در اینجا اگر اذن داد که ملک او می شود و اگر اذن نداد ذمه مربوط به خودش می باشد.

۰۷:۳۰ - اشکالی که هست اینکه قصد باطنی از مقومات بیع نیست ولی چون انشاء از حیث وقع ما لم يقصد که این شراء یا تملک یا قبول را برای غیر کرده بوده است این اشکال وارد است.

۱۰:۰۰ - در عقود لفظیه که در بیع فضولی را بیان کردیم.

۱۰:۴۵ - بحث در معاطات فضولی وارد می شود که آیا فضولتا معاطات کردن صحیح است یا غیر.

۱۱:۳۰ - در معاطات اقوالی بود :

اول: معاطات مفید ملکیت باشد که از اول اعطاء ملکیت حاصل می شود که مالک متاع اعطاء می کند و مشتری می گیرد همین مقدار معاطات انجام شده و دادن ثمن از ناحیه پرداخت دین است.

۱۳:۳۰ - در این قول اگر خود مالک معاطات کند عینا اینست که لفظا بیع کرده است.

۱۴:۱۵ - نوع دوم: معاطاتی که اقتضاء مفید ملکیت باشد یعنی معاطاتی یعنی متعقب می شود به تصرف ناقل یا تلف نظیر بیع صرف.

۱۵:۰۰ - سوم: معاطات مفید اباحه است.

۱۵:۲۰ - واما فضولی در معاطات مفید ملکیت و بنا بر اینکه صحت معاطات ادله لفظیه داشته باشیم و نه ادله از سیره، در جایی که متاع غیر را معاطاتا بیع کند و مالک متاع اذن لاحق بدهد آنگاه ملکیت حاصل می شود و صحیح واقع می شود.

۱۸:۱۵ - اشکالی که بر این حکم وارد می شود اینست که متاع مردم را اعطاء کردن همان تصرف در مال غیر کرده است پس چون تصرف در مال غیر منهی عنه است و حرام است پس بیع فاسد می شود.

۱۹:۳۰ - پنج پاسخ محتمل است:

اولا: ممکن است فضولیت بشود بدون تصرف مثلا در فضولی که نسیه باشد که تصرف فضولی بوده است در شراء بدون تصرف در مال دیگری.

۲۱:۴۵ - دوم: بنا بر مسلک مشهور که مقارنت رضا موجب خارج شدن از فضولیت نیست، اگر مالک اذن لاحق بدهد به این معاطات پس فضولی است و معاطات هم صورت گرفته پس تصرف در مال غیر نخواهد بود.

۲۳:۰۰ - پاسخ دیگر اینکه ممکن است مالک راضی باشد به اعطاء ولی تملیک و ملکیت را راضی نباشد.

۲۴:۰۰ - پاسخ سوم: النهی فی المعامله لایدلّ علی الفساد که گاهی خود معامله بعنوان نفسها در حیّز نهی قرار می گیرد مثلاً لاتبع المصحف للكافر که خود معامله بعنوان نهی واقع می شود در این حالت عمل به این نهی موجب فساد می شود.

۲۵:۳۰ - گاهی این نهی از حیث انطباق یک عنوان کلی است یا از حیث ترک واجب دیگری است مثلاً نهی در بیع در ظاهر جمعه بواسطه تقارنش با ترک نماز جمعه می باشد یا اینکه پدر مخالف بیع باشد و خود بیع حرام نیست ولی بواسطه حرمت مخالفت با پدر موجب حرمت می شود.

۲۷:۱۵ - در ما نحن فیه خود فضولی حرام نیست و در اعطاء در تصرف مال غیر، حرام می کند که این چنین حرمتی لایدلّ علی الفساد.

۲۸:۰۰ - پاسخ چهارم: فرض کنیم نهی دلالت بر فساد کند اما اقباض و اعطاء فضولی بنحو استقلال مفید ملکیت نیست.

۲۹:۳۰ - اعطاء فضولی یک اضافه ای دارد به شخص مقابلش و یک اضافه ای به مالک اش و نهی که وارد می شود از حیث اسناد صادر شدن فضولی منهی عنه است ولی از حیث اسناد به مالک اصلی با اذن لاحق منهی عنه نیست پس موجب فساد نخواهد شد.

۰۳۸۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی المعاطاة (نوار ۲۵ - درس ۱۳) - شب دوشنبه ۲ صفر ۱۳۹۴ ق - ۶/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۴۰ - در پاسخ چهارم بر ادله ای که برای بطلان معاطات فضولی ارائه می شود اینست که بر مبنای اینکه بگوییم حرمت موجب فساد است اینکه اگر جزء سبب باشد با اذن لاحق صحت پیدا می کند.

۰۲:۱۵ - ظاهراً پاسخ چهارم به این صورت است که جنبه ی صدوری حرمت دارد و جنبه فاعلی که تصرف است منهی عنه است ولی اثر که وصول است به طرف معاطات، منهی عنه نبوده است.

۰۴:۰۰ - برخی می فرمایند که فضولی در عقد لفظی اشکال ندارد ولی فضولی در معاطات صحیح نیست حتی با اذن متاخر چراکه بیع عبارت است به تبدیل دو طرف اضافه پس با بیع اضافه ملکی به متاعش دارد و مشتری اضافه ملکی به ثمنش دارد و چون در بیع اضافات هر دو محفوظ اند ولی طرفین اضافتین را جابجا می کنیم که در بیع لفظی با گفتن بعث تبدیل متاعین صورت می پذیرد و با قبول مشتری این تبادل را می پذیرد.

۰۷:۱۵ - و نیز در بیع فضولی انشاء می کند بعت مال الغیر بضمن در اینجا هم تبدیل می کند بین متاع و ثمن را و البته به خودش استناد می دهد و با اجازه لاحق مالک حقیقی این بدلیت ملکیت پیدا می کند.

۰۹:۱۰ - و نیز در مورد معاطاتی که ملک از خود مالکین باشد عملاً تبدیل می کنند پس معامله صورت می پذیرد.

۱۰:۱۵ - اما در بیع فضولی معاطاتی، اعطاء صورت می گیرد ولی تبدیل ملکی صورت نمی گیرد لذا اجازه لاحق هم موثر نخواهد بود.

۱۲:۰۰ - پاسخ اینست که بیع عبارت است از تملیک بعوض بنابراین چه لفظی و چه عملی انشاء بشود قابلیت صحت دارد که با اذن لاحق صحیح می شود.

۱۳:۲۰ - کسانی که قائل به صحت معاطات فضولی هستند استدلال می کنند به اینکه بنا بر اینکه معاطات مفید ملکیت باشد به عموم "احل الله البیع" تمسک می کنند چراکه این معاطات بیع عملی است ولی به ادله اربعه که رضایت را شرط می داند با اذن لاحق صحت پیدا می کند.

۱۵:۰۰ - تایید این مطلب داستان عروه بارقی است که عروه به معاطات آن گوسفند را فروخته بوده است و پیامبر صلی الله علیه و آله آن را امضاء کرده اند.

۱۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در روایت مدرک و دلیلی بر معاطاتی بودن معامله عروه نیست چون صفة یمینه به معنای معاطات نیست که مگر اینکه بگوییم عرف معامله گوسفند معاطاتی بوده است مگر به ترک استفصال حضرت که نپرسیدند بیع کردی یا معاطات بشود این برداشت را کرد.

۱۸:۰۰ - اگر هم بخواهیم از صحیح محمد بن قیس که کنیز پدر را بدون اذن می فروشد و امیرالمومنین علیه السلام حکم به ارجاع کنیز و نوزاد را می دهد و مشتری دوباره خدمت حضرت رسید و راهنمایی خواست که قرار شد پسر او را در مقابل نوزاد و تنفیذ بیع قرار داد.

۱۹:۴۵ - محتمل است پسر به معاطات فروخته بوده است و چون حضرت در بیان حکم ترک استفصال کردند پس چه بیع بوده چه معاطات با اذن لاحق تنفیذ می شده است.

۲۲:۰۰ - دلیل دیگر بر ابطال معاطات فضولی اینست که در معاطات باید با قبض و اقباض با تراضی باشد در صورتی که در معاطات فضولی این غیر از مالک است که قبض و اقباض را انجام می دهد.

۲۴:۰۰ - دلیلی نداریم که باید تملیک ناشی از تراضی و مقرون به تراضی باشد و اگر دلیل هم پیدا می شد نه فقط فضولی در معاطات جاری نمی شد بلکه در اصل فضولی هم جاری نمی شد بنابراین اگر فضولی را در بیع لفظی جاری دانستیم لاجرم باید در معاطات هم جاری بدانیم.

۰۳۸۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی المعاطاة (نوار ۲۶ - درس ۱) - شب سه شنبه ۳ صفر ۱۳۹۴ ق - ۷/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - ملخص جلسه گذشته.

۰۲:۰۰ - چنانچه فضولی در معاملات را خلاف قاعده بدانیم پس قدر متیقین دلیل صحت فضولی و عدم اعتبار مقارنت رضایت وقتی است که با فضولی لفظی باشد چراکه در اینجا دلیل داریم که مقارنت رضایت لازم نیست اما معاطات فضولی که دلیل نداریم فاسد خواهد بود.

۰۳:۴۵ - پاسخ اینست که معامله فضولی علی خلاف قاعده نمی باشد و معامله فضولی عبارتست از انشاء مضمون بیع یا اجاره و غیره را که گاهی به لفظ است و گاهی به عمل بنابراین وقت علی القاعده واقع شد و دلیلی هم برای مقارنت رضایت با معامله نداریم پس معاطات فضول صحیح می باشد.

۰۴:۴۵ - اگر معاطات را بیع ندانیم و جواز تصرف در معاطات را در اثر رضایت مالک بدانیم و خود تعاطی بی اثر است پس جواز تصرف در اثر رضای مالک است پس اجازه مالک موضوع نخواهد داشت چرا که اگر خود مالک هم اعطاء می کرد باز هم بیع نمی بود لذا فضولی مقدمه ای را ایجاد می کند به اینکه جواز تصرف موضوع داشته باشد پس رضایت مالک موثر در تصرف خواهد بود.

۰۷:۲۰ - تمامی این حالات و دلایل و اشکالات و پاسخ ها در مورد معاطات مفید ملک بود چه مفید ملک از ابتداء یا مفید ملک به شرط تصرف یا اتلاف.

۰۸:۱۵ - اما در معاطات فضولی با تعریف معاطات مفید اباحه که مشهور هم همین را از معاطات می دانند بررسی می کنیم.

۰۹:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که معاطاتی که یُقصد بها الملك که اباحه را نتیجه بدهد بر این مبنا قدر متیقن از مشروعیت این خلاف قاعده اینست که خود مالکین تعاطی بکنند ولی اگر غیر مالک بخواهد فضولیا تعاطی کنند دلیلی نخواهیم داشت و فاسد است.

۱۲:۰۰ - مطلب دوم اینست که معاملاتی که به تعاطی می شود در صورتی که از خود مالکین باشد جا دارد ولی در موردی که معاطات فضولی باشد هیچ موضوعی و اباحه ای در کار نیست.

۱۴:۰۰ - مطلب سوم اما اگر به اجازه لاحق منکشف بشود که اباحه حقیقی از ابتدای امر بوده است تفاوت می کند.

۱۵:۱۵ - بیان شد که در معاطات مفید به اباحه گاهی گفته می شود این اباحه مالکی است که مالک در عین اینکه اعطاء می کند ضمناً راضی به تصرف هم هست و این مسلط کردن طرف مقابل کاشف به رضایت تصرف است نهایتاً قصد تملیک هم دارد که شارع آن قصد تملیک را امضاء نمی کند پس اگر اباحه مالکی باشد علی القاعده می شود.

۱۷:۳۰ - در مورد مطلب دوم نیز اگر فضولی به تعاطی چیزی بگیرد نمی تواند تصرفات ناقله انجام دهد بلکه جمیع تصرفات فضولی جایز نخواهد بود.

۱۸:۲۰ - در مورد مطلب سوم چون یقین داریم که مالک اباحه نکرده است که منکشف نمی شود به اباحه حقیقی از ابتدای امر باشد.

۲۰:۳۰ - بنابراین سه مطلب شد :

اول: چون معاطات مفید اباحه باشد فضولیت جاری نمی شود چون خلاف قاعده است. پاسخ اینست که علی القاعده می باشد چون اباحه مالکی از رضای ضمنی که مستفاد از تسلیط است بدست آید پس علی القاعده است.

۲۱:۳۰ - دوم: اگر اباحه مالکی بود پس تصرفات ناقله و همه گونه اثار در معاطات فضولی جا نخواهد داشت چون خود مالک که اباحه نکرده است. و این فرمایش درست است.

۲۲:۵۰ - سوم: که با اجازه لاحق یعنی اباحه واقعی از ابتداء بوده است این بیان صحیح نیست و پاسخ اینست که واقعیت اباحه مالکی وجود نداشته است چرا که فضولیتاً معاطات شده است.

۲۴:۰۰ - اما اگر منظور اباحه همان اباحه شرعی باشد پس در مطلب اول: معاطات که مفید ملک نبود بلکه مفید اباحه شرعیه بوده بنابراین شارع بر خلاف آنچه را قصد کرده اباحه تصرف را حکم می کند در این حالت معاطات فضولی علی خلاف قاعده می باشد چرا که او قصد تملیک دارد و بر خلاف ما قصد از شارع حمکی بیاید که خلاف است چون در فضولی دلیلی نداریم که اجنبی مال مردم را دست غیر بدهد و شارع امضاء کرده باشد این لایعقل است.

۲۶:۴۰ - در مورد مطلب دوم: کاملاً صحیح می آید.

۲۷:۰۰ - در مورد مطلب سوم: اگر بگوییم معاطات از حیث انشاء مالک که انشاء تملیک می کند آن انشاء متضمن رضا بتصرف باشد پس اباحه شرعیه بتبع همین رضا به تصرف است بنابراین این اجازه لاحقه کشف می کند که اباحه واقعی از ابتداء بوده است پس مطلب کاملاً صحیح است.

۲۸:۰۰ - اما اگر اباحه شرعی را با معامله ثابت ندانیم در موضوع تعاطی مالکین شارع حکم به تعاطی کرده باشد پس اباحه واقعی باید حکم بلا موضوع می شده است که لایعقل است و صحیح نمی باشد.

۰۳۸۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۲) - شب چهارشنبه ۴ صفر ۱۳۹۴ ق - ۸/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - در مورد مبحث اجازه آیا محمولی که بر اجازه حمل می شود امارت است یا کاشفیت است یا موثریت است.

۰۱:۱۰ - آیا اجازه باید فوری باشد یا متأخر هم می شود و یا مشروط به عدم رد قبلی است یا خیر و آیا اجازه به تمام مبیع است یا ممکن است به بعض مبیع باشد یا اینکه اجازه مشروط بوده است.

۰۲:۰۰ - آیا اجازه باید مطابقت با عقد داشته باشد از تمامی جهات یا خیر.

۰۲:۱۵ - دوم اینکه در مورد مجیز که باید واجد شرایط عاقدیت باشد مانند بلوغ و عقد و عدم محجوریت و آیا مجیز وجود شرایطش در حین عقد لازم است یا در حین اجازه.

۰۳:۰۰ - سوم و چهارم اینکه در مورد مجاز که عقدی که اجازه داده می شود باید واجد جمیع شرایط باشد مگر رضای مالک و اینکه آیا معلوم بالتفصیل باشد یا خیر.

۰۳:۵۰ - پس در حکم اجازه و شرایط اجازه و در مجیز و در مجاز بحث می کنیم.

۰۴:۱۵ - در مورد خود اجازه که آیا اجازه اماره یا کاشف یا موثر است.

۰۴:۳۰ - در کشف که می گوییم امارت داشته باشد یعنی عقد در حین صدورش در فضولی با اجازه موثر در ملکیت شده باشد و اعتبار شرعی ملکین حین عقد فضولی موجود شده باشد پس با صدور اجازه کاشف می آید اذن از ابتدا بوده است.

۰۵:۴۵ - در مورد کشف حقیقی بیان شد ولی در مورد کشف حکمی اینست که شارع ما را متعبد به آثار ملکیت کرده باشد.

۰۶:۱۵ - برخی می فرمایند که عبارت اوفوا در "اوفوا بالعقود" افاده می کند که شارع اعتبار ملکیت کرده است و عقد را موثر در ملکیت قرار داده است و موضوعش العقود است و موضوع تام همان عقد است پس اگر بگوییم رضا و اجازه دخالت دارد پس باید وفای بعقد با شیئی زائد دیگری هم همراه باشد در صورتی که امر زائدی در بین نیست که به این کشف حقیقی می گوییم.

۰۹:۳۵ - مطلب دوم در مورد کشف حقیقی اینست که برخی دیگر می فرمایند که رضایت دو قسم است گاهی رضای بالفعل و گاهی رضای تقدیری است که تقدیری یعنی اگر مالک می دانست که مصلحت در فروش یا شراء است حتما رضایت می داد پس رضایت تقدیری کفایت می کند همینطور که رضایت شاهد حال در مورد اکل مال غیر جاری است.

۱۲:۳۰ - بنابراین چنانچه رضایت متاخر صادر بشود به این معناست که رضای تقدیری مقارن عقد داشته است.

۱۳:۳۰ - مطلب سوم اینکه بسیاری از بزرگان می فرمایند که شرط تاثیر عقد منحصر در رضای خارجی مالک نیست بلکه تعقب نیز موثر خواهد بود در هنگامی که مالک اجازه می کند.

۱۶:۳۰ - مطلب چهارم در مورد کشف حقیقی اینست که اجازه متاخره شرط عقد بوده است که در عقد فضولی در حین صدور موثر ملکیت شده است مشروط به هویت خارجی به دادن اذن مالک در آینده بوده است پس با آمدن اجازه لاحق، کشف میکنیم به موثریت عقد از ابتدای صدور.

۱۹:۲۰ - مطلب پنجم کشف حقیقی بطور انقلاب است که وقتی اذن لاحق آمد آن سبب می شود که عقد گذشته اثر کند.

۲۰:۵۰ - در شرعیات تاخر شرط مانعیت ندارد ولی در احکام عقلیه تاخر شرط مانعیت دارد.

۲۲:۳۰ - مطلب ششم در کشف حقیقی اینست که شرطیت اجازه به مقارنه است یعنی رضا باید مقارنت داشته باشد و مقارنت یا زمانی است یا دهری است چون در وعاء دهر تقدم و تاخر نیست ولی در وعاء زمان تقدم و تاخر وجود دارد پس کشف حقیقی است که عقد از ابتداء موثر بوده است.

۲۴:۳۰ - مطلب هفتم که اجازه لاحق کشف می کند از اینکه شارع آثار ملکیت را مترتب کرده است بر عقد، پس شارع ما را متعبد می کند که تمام آثار را مترتب بدانیم از ابتدای صدور عقد.

۲۶:۰۰ - مطلب هشتم در مورد کشف اینست که احتمال می رود این اجازه کاشف بشود که عقد دارای خصوصیتی فی نفس الامر بوده است که ما نمی دانیم آن خصوصیت چه بوده است که سبب اعتبار ملکیت از سوی شارع شده است.

۰۳۸۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۳) - شب شنبه ۷ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۱/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - قول مشهور به کاشف بودن اجازه به این معناست که عقد حین حدوثش تاثیر در ملکیت داشته است.

۰۰:۴۵ - دلایل کاشف بودن اجازه اینست که موضوع تام از برای ملکیت عقد است و طبق "اوفوا بالعقود" متوجه می شویم که عقد تمام موضوع است و نه عقد به همراه شیئی زائد باشد پس با آمدن اجازه، تمامیت سبب حاصل می شود.

۰۲:۳۰ - پاسخ اینست که ظاهر عبارت تناقض دارد یعنی عقد، تمام سبب است پس شیئی دیگری وجود ندارد که اجازه ای از برای آن بخواهد متبیین شود پس مطلب را به سه احتمال بیان می کنیم:

اول: العقود که جمع است هر عقدی را از هر کس می گیرد ولی در فضولی که اجازه نباشد تخصیص یافته است، در این حالت عقد فضولی انجام شد و نمی دانیم مالک اصلی اجازه می دهد یا نه، بنابراین بلافاصله با اذن لاحق مالک، عقد فضولی خارج از تخصیص می شود.

۰۵:۵۰ - پاسخ اینست که این فرمایش درست است ولی نتیجه مطلوب را نمی دهد چون در اصول بیان شد بعد از آمدن تخصیص، باقی تحت العام باید مقید به نقیض این خاص بشود چراکه اگر نباشد اهمال است و اهمال در موضوعات احکام مستحیل است مثلاً اکرم العلماء الا من كان کذا لذا باقی تحت العام غیر من كان کذا می باشد بنابراین در عقد فضولی بدون اجازه که خارج شده است پس باقی تحت العام یعنی عقدی که بعد از آن اجازه باشد لذا این عقد اگر موثر در ملکیت است یعنی شارع اعتبار ملکیت را بمجرد صدور عقد کرده بوده است بدون اجازه ای که بعداً مدخلیت داشته است پس اگر قبل از اجازه وارد ملکیت مشتری می شده است بنابراین اگر ملک مشتری شد ایا ملک مالک اصلی باقی باشد که اجتماع الملكیتین علی متاع واحد و اجتماع ضدین می شود و باطل و اگر از ملک مالک خارج شده و داخل ملک مشتری است که مالک اجازه ملک غیر را بدهد که معنا ندارد چراکه منافات با "تجارة عن تراض" دارد.

۱۴:۱۵ - دوم: اگر مراد این باشد که به اجازه لاحق منکشف می شود که فی نفس الامر مالک، مقارن عقد راضی به بیع بوده است.

۱۵:۰۰ - پاسخ اینست که بدیهی است که همچنین استکشافی نمی شود.

۱۵:۳۰ - سوم: مراد این باشد که شخص که ملکش را می فروشد حیثیت صدور دخالت در سببیت این عقد ندارد لذا حیثیت صدور جزء سبب نیست بنابراین در "اوفوا بالعقود" هم یعنی عقودکم لذا در فضولی عقدی که می کند به مالک انتساب ندارد پس با اجازه لاحق مصحح آن اسناد می شود لذا عقد سبب تام می شود و اجازه آن اسناد به مالک را تصحیح می کند.

۱۸:۱۵ - پاسخ اینست که اگر این انتساب به مالک در فضولی مدخلیتی در ملکیت نداشته باشد باید قبل از آنکه اجازه بیاید موجب ملکیت مشتری می شود که همان تناقض در حالت اول را خواهیم داشت و اگر انتساب به مالک مدخلیت در ملکیت داشته باشد که تمام سبب نخواهد بود.

۰۳۸۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۴) - شب یکشنبه

۸ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۲/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۰ - بیان شد دلیلی که برخی بزرگان ارائه فرمودند که عقد، تمام موضوع می باشد پس عقد بما هو عقد یجب الوفاء به و چیز دیگری در آن دخالت ندارد و محتاج به ضمیمه نیست بنابراین دادن اذن از سوی مالک مشخص می کند که تمامیت سبب به اجازه متبیین می شود پس اذن، کاشف است.

۰۲:۳۰ - این دلیل تناقض دارد و سه امر محتمل را از دلیلشان بیان فرمودند و پاسخ دادند.

۰۴:۰۰ - برخی دیگر می فرمایند که عقد فضولی شامل جمیع شرائط است فقط رضایت مانده است که با آمدن رضایت کشف می شود که عقد صحیح بوده است.

۰۵:۰۰ - پاسخ اینست که با فرض اینکه اجازه و رضایت را شرط می دانید پس چگونه با پیدا شدن اذن لاحق مشروط را موثر می دانید و این خلف است.

۰۶:۰۰ - بعضی دیگر از بزرگان می فرمایند که شروط شرعی خواص شروط عقلیه را ندارند یعنی شرط عقلی تاخرش لایعقل است ولی شرط شرعی لزومی به مقارنه نیست بلکه در شرعیات مسبب را مقدم بر سبب می دانیم مثلاً در ماه رمضان عید فطر سببیت دارد از برای وجوب فطریه ولی جواز تقدیم زکات فطره بر عید فطر تقدم پیدا می کند.

۰۸:۳۰ - مثال دیگر که روز جمعه سببیت دارد از برای غسل جمعه ولی می تواند در صورت معذوریت پنجشنبه انجام شود.

۰۹:۳۰ - وقتی در خود معلول علت جابجایی در تقدم و تاخر باشد پس در شرایط و مشروط هم بطریق اولی می توان پذیرفت.

۱۰:۲۰ - مثال دیگر در روزه مستحاضه که جایز است قبل از فجر غسل کند و روزه بگیرد البته مسئله خلافیه است پس صومی که مشروط به غسل است تقدم بر غسل پیدا کرد ولو نیم ساعت.

۱۲:۱۵ - علل شرعیه و نیز شرائط شرعیه مانند احکام عقلیه نیست که معلول مقدم علت شود یا مشروط مقدم بر شرط بشود.

۱۴:۴۵ - پاسخی که برخی می فرمایند اینست که با فرض شرطیت لایعقل است که مشروط تحقق پیدا کرده است این نظیر اینست که بگوییم تناقض شرعی اشکال نداشته باشد پس گفتن اینکه در شرع تقدم مشروط بر شرط می شود صحیح نیست.

۱۷:۰۰ - خواص سبب و مسبب و خواص شرط و مشروط در شرع یا عقل هر دو یکی است بلکه عوامل انتزاعیه است که سببیت و مشروطیتی در بین دارند پس عناوین انتزاعیه در مواردی که شرعا مثال هایش را بیان کردیم بوده است اما در مورد ما نحن فیه تمامی ادله اربعه دلالت بر شرعیت خود رضایت را دارد و عناوین انتزاعی را نمی گویند بنابراین در فضولی تقدم مشروط بر شرط علی خلاف القاعده می باشد.

۲۰:۳۰ - بر فرض عنوان انتزاعی از رضایت را در فضول شرط بدانیم پس متاع، ملک مشتری می شود و می تواند تصرف کند.

۲۱:۴۵ - اگر تاثیر عقد فضولی را به عنوان امر انتزاعی بگوییم بلکه بگوییم در زمان صدورش در فضولی توقف به لحوق رضایت بوده باشد که در این حالت نمی توان نام شرط را بر آن گذاشت و جواز تصرف باید بعد از رضایت باشد.

۲۴:۴۵ - مراد اینست که آن چرا که مربوط است به امور خارجیه که شارع در آنها ملکیت را اعتبار می کند بلحاظ اموری است پس شارع اعتبار می کند با آن امور که در جلسه بعد بهتر بیان می کنیم.

۰۳۸۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۵) - شب دوشنبه

۹ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این بود که آیا اذن لاحق کاشف است به اینکه از حین العقد رضایت بوده است یا این اذن لاحق ناقل است به اینکه بمحض دادن اذن آن معامله جاری بوده است.

۰۱:۳۰ - تفاوت علل و شروط عقلیه با شرعیه را هم بیان کردیم.

۰۲:۱۵ - تقدم مسبب بر سبب و تقدم مشروط بر شرط را در شرع به گفته برخی بزرگان بیان کردیم با مثال های روزه مستحاضه و یا غسل جمعه در پنجشنبه و یا غسل حائض در قبل فجر رمضان که همگی را تقدیم مسبب بر سبب می دانند.

۰۴:۰۰ - پاسخ برخی این بود که لایعقل است تقدیم مسبب بر سبب و یا تقدیم مشروط به شرط حتی اگر شرعی هم باشد مانند این است که بگوییم که اجتماع نقیضین که محال است در شرع محال نیست.

۰۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که مقدمات به طور مختصر در مورد تعاریف شرط و مانع و سبب می پردازیم.

۰۵:۴۵ - سبب یا مقتضی عبارت است از اینکه در ذات آن اقتضای مسبب هست.

۰۶:۱۵ - شرط عبارت است از اینکه مقتضی یا سبب به نحوی داشته باشد که صلاحیت و قابلیت تاثیر را داشته باشد یا اینکه شرط متمم قابلیت قابل است که قابل در قبول این اثر مقتضی شرط را دخالت می دهد.

۰۷:۴۵ - اثر از مقتضی است مثلاً خشک بودن چوب قابلیت از سوختن است پس در تمامیت قابلیت چوب برای آتش گرفتن همان خشک بودن چوب است.

۱۰:۱۵ - جزء هم در مقتضیات مرکب است.

۱۰:۳۰ - مانع هم عبارت است از اینکه مقتضی احد الضدین باشد پس ضد یک اثر مانع از تحقق ضد دیگر می شود.

۱۱:۱۵ - این تعاریف تکوینیات و عقلیه بود.

۱۱:۳۰ - در تشریفات که امور اعتباری هستند و امور خارجیه نیستند بنابراین شارع اعتبار می کند واجدیت را مثلاً کسی که متاعی را می خرد در وجود خارجی متاع یا مشتری یا بایع شیئی خارجی آنها چیزی حادث نمی شود یا در نکاح بلکه اعتباری چون مالکیت یا زوجیت یا حریت یا غیره پیش می آید.

۱۳:۴۵ - در امور اعتباریه تمام امر در عالم نفس اعتبار می شود پس لایعقل است متأثر از خارج بشود.

۱۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در امور اعتباریه هیچ امر خارجی دخالت نمی تواند بکند.

۱۵:۰۰ - در تکلیفات هم که از امورات اعتباریه قرار گیرند محال است اراده شخص یا آمر در امور خارجیه اثر پذیر یا اثر گذار باشند لذا در عالم انشاء نیز از عوالم نفسانی است.

۱۶:۴۵ - در احکام وضعیه و تکلیفیه ملاک هایی از برای من بیده الامر است و ملاکی هست برای اراده کردن که وجود ثبوت ملاک در امورات خارجیه منشأ می شود برای اینکه شخص اعتبار کند بنابراین گاهی ملاک مطلق دارد و گاهی ملاک در موضوع خاص دارد و در کل خارجیات فقط موضوعاتی هستند برای وضعیات و تکلیفات.

۱۸:۱۵ - موضوعات خارجیه گاهی مقید به قیودی است مثلاً وجوب حق مشروط است که موضوع انشاء استطاعت است یا مثلاً هلال ماه رمضان شرط وجوب روزه است که اراده مولویه موضوعش روزه ماه رمضان است یا مثلاً موضوع نماز شکسته، مسافر است.

۱۹:۴۵ - بنابراین ارادات تابع ملاکات است و ملاکات قائم به افعال است به اطلاقشان یا به قیودات آن ها.

۲۰:۱۵ - در تکلیفات همیشه در موضوع اعتبار می کنند لذا جنبه های سببیت و مانعیت یا شرطیت هیچ کدام مربوط به خود حکم وضعی یا تکلیفی نمی باشد بلکه همگی خصوصیات است در موضوع آن ها.

۲۱:۱۵ - در اصول بیان شد که سببیت و شرطیت و جزئیت و مانعیت قابل جعل نیست.

۲۲:۳۰ - در مورد تقدم غسل جمعه به این معناست که استحباب مطلق در روز جمعه مصلحت داشته است ولی نسبت به کسی که معذور است می تواند در پنجشنبه انجام دهد چراکه ملاک در غسل جمعه برای معذور به پنجشنبه لاجل يوم الجمعة انجام می شود.

۲۴:۱۵ - در مورد زکات فطریه دو قول است که بر کسی که ادراک ماه رمضان کند بر او واجب است و قول دوم واجب مشروط است به هلال عید فطر لذا طبق مصلحت از برای کسی که فقیر یا محتاجی را دید زودتر فطریه را بدهد.

۲۷:۰۰ - در مورد روزه حائض هم اینست که اغتسال در شب، مربوط به جنبه وجوب، ندارد بلکه مربوط به جنبه فعلیت ترتب ملاک بر خود صوم است.

۰۳۸۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۶) - شب سه شنبه ۱۰ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۴/۱۲/۱۳۵۲ ش

- ۰۰:۰۵ - بحث اگر اجازه متاخره کاشف باشد که چگونه عقد در حین تحققش و صدورش تاثیر کرده باشد.
- ۰۱:۰۰ - بیان شد برخی بزرگان می فرمایند که علل شرعیه مانند علل عقلیه نیست یعنی احکام شرعیه چه تکلیفی چه وضعی همگی اعتباری هستند و امری خارجی نمی تواند علت و سبب امور اعتباری قرار گیرند.
- ۰۴:۰۰ - بنابراین عقد بیع سبب ملکیت می شود و یا عقد نکاح سبب زوجیت می باشد این معنا ندارد چرا که امر خارجی سبب امر اعتباری نمی شود.
- ۰۵:۰۰ - لایعقل است وجوب تکلیفی که اراده مولاست و قائم بنفس اوست از امری خارجی مسبب شود.
- ۰۶:۰۰ - پس متاعی که در عقد بیع مورد معامله گرفت موضوع بیع است و در تمامی احکام وضعیه و تکلیفیه باید دارای ملاکی باشد و ملاک قائم بموضوع یا خودش قائم بموضوع است یا ملاک قائم بموضوع خاصی است و متصف به وصفی باشد قرار می گیرد.
- ۰۸:۰۰ - تحقق احکام تکلیفی یا وضعی صورت نمی پذیرد مگر با تحقق آن موضوعی که ملاک باشد.

۰۹:۰۰ - بنابراین خصوصیت رضایت در ملکیت متاع، متصف به این صفت است لذا با اذن لاحق محقق می شود و کاشف به تایید ملکیت اعتباری حین العقد می باشد.

۱۲:۱۵ - اشکال اینست که اگر اجازه متاخره کاشف به صحت تحقق بیع در حین عقد بوده باشد باید نمائات متاع متعلق به مشتری شود مثلا حیوان شیر ده یا میوه درختان در مدت زمان فاصله بین صدور اذن متاخر و زمان عقد از برای مشتری می باشد در صورتی که مثلا مالک اگر از نمائات متاعش استفاده نکند ضامن مشتری می باشد و این خلاف قاعده است.

۱۴:۳۰ - بعضی بزرگان نیز می فرمایند که رضایت فی نفسه شرطیت ندارد بلکه تعقب رضا از سوی مالک شرط است.

۱۷:۰۰ - از آیه شریفه "تجارة عن تراض" باید رضایت وجود داشته باشد و دلیل هم برای بیع فضول به صحت با اذن لاحق داریم پس اگر بخواهیم این تناقض را از میان برداریم شرطیت صفت تعقب رضایت است از سوی مالک.

۱۸:۱۵ - برخی پاسخ می فرمایند که عنوان تعقب متوقف است به تحقق اجازه در زمانش پس این صفت یک توقف دارد به امری آخر و همین صفت خودش متوقف است به اجازه متاخره و این تناقض است.

۱۹:۳۰ - برخی بزرگان اینگونه جواب می فرمایند که هر امر انتزاعی متوقف به منشاء انتزاع خودش است و نه به این معناست که به نسبت به منتزع مضافش باشد.

۲۰:۴۵ - در مقابل برخی می فرمایند که عنوان متعقب بودن بالفعل باشد پس فعلیت متعقبیت باید آن اجازه بالفعل متاخر باشد.

۲۲:۱۰ - اگر تعقب رضا، شرط باشد دو حالت بیشتر ندارد یا گونه بیع الفضولی بحیث یمکن ان یتنزع منه عنوان المتعقبیه یا اینکه کون بیع الفضولی واقعا فی زمان متصل بزمان الاجازة المتاخره.

۰۳۹۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۷) - شب چهارشنبه ۱۱ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۵/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۲ - در مورد کاشف بودن اجازه مباحثی بیان می کنیم.

۰۰:۲۰ - برخی فرموده اند که خود اجازه و رضایت، شرطیت ندارد بلکه تعقب رضایت در عقد فضولی شرطیت دارد و این تعقب تعقب مقارن عقد می شود.

۰۳:۰۰ - بعضی دیگر می فرمایند که با وجود دلایل "تجارة عن تراض" و "الا بطیب نفسه" از این طرف هم دلیل آمد که عقد فضولی با اذن لاحق از حین تحققش موجب ملکیت است و چون شرط متاخر لایعقل است که حین عقد و قبل از تحقق رضایت باشد این استکشاف می شود که خود رضایت شرطین نداشته باشد بلکه صفت تعقب برای رضایت و اذن شرطیت داشته باشد که با حصول اذن این صفت حین العقد وجود داشته است.

۰۴:۴۵ - اشکال وصف تعقب برای رضایت را این می دانند که خود این تعقب منوط و مشروط به زمان آمدن اجازه می باشد و گویی فرار از تاخر شرط به تعقب، خودش مشروط به تاخر شده است یعنی موقوف علیه هم متوقف امری متاخر واقع می شود.

۰۷:۳۰ - پاسخ اینست که در امورات انتزاعیه چون از مقوله اضافه است نتوان فوقیت را انتزاع کرد مگر اینکه تحت را لحاظ کرد پس به این معنا نیست که وصف تعقب مشروط است به آمدن اجازه در زمان متاخر بلکه متعقیبت از خود عقد انتزاع می شود البته باید اذن لاحق لحاظ شود بنابراین اشکال وارد نمی باشد.

۱۰:۳۰ - اشکال دیگر برخی اینست که وصف تعقب را نتوان شرطیت قرار داد چون المتضائفان متکافئان قوه و فعلا ذهنا و خارجا لذا اگر عقد فضولی قابلیت تعقب را داشته باشد یا اینکه فعلیت تعقب را داشته باشد مانند فوقیت وقتی فعلیت دارد که بالفعل تحتی هم وجود داشته باشد بنابراین کون العقد متعقبا بالفعل باید رضایت متاخر بالفعل وجود داشته باشد در صورتی که رضایت مالک هنوز حاصل نشده است و بالفعل نیست.

۱۴:۰۰ - دائما مقولات اضافیه و تضائف منوط به وجود بالفعل هر دو طرف اضافه هستند چه اینکه نسبت هر یک هم ملحوظ می باشد مثلا سقف اتاق نسبت به زمین بالاتر است ولی نسبت به آسمان پایین است.

۱۵:۰۰ - تقدم و تاخر در زمان ذاتی است پس اگر زمان تحقق عقد فضولی که در زمان متقدم بر زمان اجازه است را شرط قرار دهیم آن بیع فضولی با اذن لاحق صحیح واقع خواهد شد.

۱۶:۴۵ - اشکالی که وارد است اینست که اگر مشتری علم پیدا کند که مالک در آینده اجازه خواهد داد آن وقت صحت پیدا می کند.

۱۷:۴۵ - همان مثال باغ و بستان که در حین عقد فضولی تا اذن لاحق، مالک از میوه های باغ استفاده ببرد و تصرف کند باید ضامن بشود در صورتی که مشهور خلاف این را حکم می کنند.

۱۹:۳۰ - بنابراین برخی که تعقب رضا را شرط نمی دانند به دلیل همین اشکال می باشد و معتقدند که ادله اربعه بر شرطیت خود رضایت مالک است.

۲۱:۳۰ - برخی دیگر نیز می فرمایند که ملکیت که حکم وضعی است یک امر اعتباری و اختراع نفسانی از سوی شارع است و امور نفسانی هیچگاه مسبب از امر خارجی نمی شوند پس اجازه که یک امر خارجی است نمی تواند شرط این ملکیت اعتبار شده باشد بلکه مدخلیت فقط علم به رضایت متاخره و لحاظ آن است.

۲۴:۴۵ - بنابراین شارع که اعتبار ملکیت از برای بیع فضولی با اذن لاحق می کند، علم به رضایت متاخر را لحاظ می کند و این علم هم که باید مقارن باشد.

۲۶:۱۵ - این استدلال اصلا درست نمی باشد که در جلسه بعدی شرح خواهند فرمود.

۰۳۹۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۸) - شب شنبه ۱۴ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - صحبت در ناقلیت یا کاشفیت اجازه متاخره بود که مشهور کاشفیت را قبول دارند به اینکه با صدور اذن لاحق از سوی مالک استکشاف می شود که از ابتدای معامله و در حین صدور عقد این ملکیت از برای مشتری بوده است.

۰۱:۵۰ - اشکالاتی بیان شد، از جمله اینکه از مفاد ادله اربعه خود اجازه و رضایت مالک شرطیت برای صحت عقد دارد و اشکالات دیگر که عنوان تعقب که فعلیت ندارد یا اینکه صفت تعقب نمی تواند شرط باشد و غیره.

۰۳:۱۵ - برخی دیگر فرموده اند که چون ملکیت امری است اعتباری پس اجازه و رضایت که یک امر خارجی است نمی تواند شرط یک امر اعتباری و نفسانی قرار گیرد بلکه شرطیت همان لحاظ اجازه را می کند که لحاظ مقارن است بلکه ملحوظ متاخر است و تاخر ملحوظ صدمه ای به مفاد ادله نمی زند.

۰۵:۳۰ - برخی بزرگان اشکال می فرمایند به این استدلال چرا که لحاظ می تواند از مبادی اعتبار ملکیت باشد ولی آنچه که مدخلیت در حلیت تصرف و مالکیت مشتری است آیا لحاظ مولا است یا رضایت مالک است بلا اشکال رضای مالک موجب حلیت می شود مثلاً گاهی مولا مصلحت در ملکیت خودش

خودش است و گاهی مصلحت در مالکیت مشتری است و قوام این مصلحت قائم به اذن مالک است پس جواز تصرف مشتری منوط به مصلحت است و مصلحت هم متوقف به اذن است و اذن هم متوقف به زمان متاخر است پس چگونه می شود شرط مقارن عقد بوده باشد.

۱۰:۰۰ - پاسخ اینست که در منطق، تفاوت است بین قضیه خارجی که عبارتست از اینکه موضوع قضیه جزئی است و موضوع معین است و قضیه حقیقیه که موضوع کلی است و صرف وجود است که در قضایای حقیقیه پس هر فردی را که فعلاً وجود دارد که بالفعل است و یا در آینده هم وجود پیدا خواهد کرد که بالقوه می باشد را در بر می گیرد مثلاً اکرم العالم هم عالم موجود را در بر می گیرد و هم عالمی که در آینده بیاید باید تکریم شود.

۱۶:۱۵ - بنابراین لحاظ کردن در قضایای خارجی است ولی لحاظی که اعتبار هست نسبت به دواعی در قضایای حقیقیه و کلیه بی ربط است و می دانیم که عقدی که از فضولی است که با رضایت متاخر است چنین متاع را اعتبار ملکیت باید بشود و این قضیه کلیه است و قبل از تمامیت موضوع نمی شود حکم بیاید بنابراین

ملکیت قبل از اجازه باشد باید محمول قبل از تمامیت موضوع است که این محال است و اگر هم ملکیت بعد از اجازه بیاید که کشف نیست بلکه نقل است.

۱۸:۴۵ - اشکال دیگر هم که وارد است نسبت به شرط متاخر اینست که در "اوفوا بالعقود" که عقود کم می باشد و ملکیت را از اوفوا استفاده می کنیم بنابراین ملکیت رفته است روی عقدی که مضاف به مالک باشد و این اضافه وقتی است که مالک اجازه خارجی بدهد پس ملکیت هم بعد از اضافه است پس کشف معنا ندارد و ناقلیت می باشد.

۲۱:۱۵ - پاسخ اینست که ملکیت که امر اعتباری است و از اعراض خارجیه نیست لذا حاجت به وجود موضوع ندارد و متعلق به عنوانش است که کافی است در عالم نفس وجود داشته باشد مثلاً فعلاً اعتبار می کند ملکیت را برای مشتری را.

۲۴:۳۰ - شخص در فضولی ملکیت ادعایی را کرده بوده و شارع پس از اذن لاحق همین ملکیت کذایی را اعتبار می کند پس مالک هم چنین عقد را اجازه می کند پس بمحض اذن لاحق همان ملکیت صحت پیدا می کند.

۲۵:۳۰ - این اشکال وارد می شود که همزمان دو ملکیت محتمل می شود که هم مشتری مالک باشد و هم مالک اصلی یا در نکاح لازم می آید همزمان زوجه باشد یا نباشد.

۰۳۹۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۹) - شب یکشنبه

۱۵ صفر ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۱:۰۲ - مشهور اجازه را کاشف می دانند و ادله این استکشاف را از حین صدور عقد فضولی می دانند و اشکال اینست که باید مشروط مقرون به شرطش باشد.

۰۱:۰۰ - برخی فرمودند که با اینکه نفس اجازه شرط است ولی چون امر خارجی نمی تواند شرط امر اعتباری قرار گیرد پس رضا و اجازه به نفسه شرطیت دارد و لحاظ کردن اجازه شرطیت دارد.

۰۲:۲۰ - سه اشکال وجود دارد:

اول: مالکیت متاع برای مشتری و مالکیت ثمن برای مالک اصلی هنگامی است که اجازه در خارج محقق شود بنابراین لایعقل است که ملکیت اعتبار شود وقتی که مصلحت محقق نشده باشد زیرا اعتبار ملکیت تابع

مصلحت است حتی اگر ملکیت امر اعتباری باشد باید مصلحت متأخر حادث شود با رضایت متأخر پس ملکیت آن هم متأخر است پس لحاظ اثر ندارد و خود رضا موثر است.

۰۵:۰۰ - دوم: در قضایای حقیقیه کلیه نمی توان لحاظ را شرط قرار داد و موضوع عبارت است از عقد فضولی که مالک بعدا اجازه لاحق بدهد پس تحقق ملکیت قبل از تحقق موضوع به تمام قیودش محقق شود معنا ندارد.

۰۷:۱۵ - سوم: این اشکال است که در "اوفوا بالعقود" به معنای عقودکم است و فرض کنیم لحاظ را شرط قرار بدهیم و ملکیت برقرار شد اما در عقودکم باید منسوب به مالک باشد پس مشتری به عقد باید وفا کند و مالک اصلی هم باید وفا کند به عقد و این اضافه عقد به مالک وقتی است که اجازه بدهد تا به او منتسب بشود پس اجازه مصحح انتساب است و انتساب زمانی است که اذن بیاید بنابراین نتوان گفت که ملکیت قبلا صورت پذیرفته است و این کشف نیست بلکه نقل است.

۱۱:۰۰ - پاسخ از برای اشکال ها اینست که ملکیت که امر اعتباری است ممکن است که فعلا اعتبار ملکیت برای امور لاحقه مثلا وصیت کند نصف ثلث مالش را به زید بدهند که هنوز اموالی که تا زمان مرگش را بدست خواهد آورد و هنوز موضوع معدومی است را هم مد نظر دارد و اعتبار ملکیت این مقدار از نصف ثلثش را می کند.

۱۴:۰۰ - چنانچه در یک لحظه دو ملکیت را اعتبار کنیم مستحیل است ولی اگر دو ملکیت همزمان نباشند مثلا تا قبل از اجازه ملکیت از برای مالک است و بعد از اجازه ملکیت برای مشتری است.

۱۶:۱۵ - پاسخ دیگر که دلیل این بزرگان اینست که فضولی متاع را به مشتری داد و با اجازه مالک "اوفوا بالعقود" محقق شد و ملکیت متاع اکنون صادر شد اگر بخواهیم ناقل بدانیم باید این اجازه تاثیر در مدت غیر ماذون موثر باشد ولی اگر اجازه کاشف باشد بر طبق عقد ملکیت در زمان من حین العقد موثر باشد مثلا اجازه می دهد یکساله ولی بعد از شش ماه مالک اذن می دهد آیا یکسال به گردن مشتری است یا از همان شش ماه که رضایت داده است بنابراین اجازه باید بر طبق عقد نافذ شود و این نمی شود مگر با کشفیت اذن است پس نمی تواند ناقل باشد.

۰۳۹۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۰) - شب دوشنبه

۱۶ صفر ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۱۵ - اگر اجازه را کاشف بدانیم به این معناست که ملکیت فعلاً ایجاد شود و متعلقش در حین صدور عقد باشد مانند ملکیتی که متعلقش معدوم است و در آینده پیش می آید مانند وصیت و اجازه برای سنوات آتی.

۰۳:۰۰ - در مقام ثبوت هر امر اعتباری قابلیت دارد که اعتبار شود از برای متعلقی که فعلاً وجود ندارد.

۰۳:۱۵ - در مقام اثبات نیاز به دلیل است که دلیل آمده است که بعد از اجازه مالک، بیع فضولی صحت پیدا می کند.

۰۴:۲۰ - برخی می فرمایند که ملکیتی که با اجازه انشاء می شود ملکیت منبسط است به زمان عقد.

۰۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که معنا ندارد که ملکیت را منبسط بدانیم بلکه متعلق ملکیت انبساط دارد.

۰۶:۰۰ - در مورد دلیل دوم مبنی بر کاشف بودن اجازه این بود که اجازه همان اجازه مضمون عقد است و مضمون عقد نقل در زمان عقد است و وقتی اجازه وارد می شود بر طبق همان عقد است.

۰۸:۰۰ - به عبارتی چهار مطلب را می فرمایند که اول: فضولی انشاء تملیک می کند از حین عقد است. دوم: مالک که اجازه می کند آن چه را بایع فضولی قصد کرده بوده است. سوم: دلیل آمد که اجازه اثر می کند مفاد اجازه را پس عقد فضولی صحیح است بر طبق مضمونش. چهارم: اگر اجازه در خارج شد کشف می کنیم که عقد از ابتداء اثر کرده است.

۰۹:۲۰ - سه پاسخ به این دلایل است اول: فضولی که بعث می گوید به این معنا نیست که انشاء تملیک از حین عقد کرده باشد بلکه نفس تملیک را انشاء می کند، انشاء در زمان حاضر است و زمان ظرف است برای انشاء و چون انشاء از منشأ جدا نمی شود که به مثابه ایجاد و وجود است و اتحاد دارند و لایعقل است منشأ از انشاء منفک شوند پس زمان اول ظرف است از برای انشاء پس ظرف است از برای منشأ و نه اینکه قید باشد از برای منشأ.

۱۳:۱۰ - اشکالی که بر این پاسخ می شود اینست که بایع فضولی ممکن است تملکی مهمل و لغو را انشاء کرده باشد که جواب اینست که انشاء مطلق می کند چون تملیک امری زمانی نیست و زمان فقط در موجودات

خارجیه است بلکه مراد اینست که نفس معنا را انشاء می کند یعنی اطلاق طبیعی ذاتی است و نه اطلاق ازمانی یا افرادی باشد.

۱۷:۱۵ - فضولی انشاء تملیک من الحین می کند و مالک اجازه می دهد تملیک من الحین را پس شارع حقیقت ملکیت از حین صدور عقد را اعتبار می کند.

۱۸:۳۰ - پاسخ دوم اینست که اگر مالک خودش عقد می کرد شارع تملیک مالک را امضاء می کند یعنی همان ملکیتی را که مالک انشاء کرده است را تایید می کند پس امضاء بر طبق ممضی است پس در فضولی هم که مالک اذن می دهد باید امضاء شارع بر طبق همان ملکیت از لحظه صدور عقد بوده باشد.

۲۱:۴۵ - پاسخ سوم اینست که اگر بگوییم مفاد عقد، تملیک از حین عقد است و اجازه هم رضایت به همان ملکیت از حین بوده است لازم می آید که تحقق ملکیت را قبل از ایجاب و قبول بدانیم چرا که موجب، انشاء تملیک کرده است و قبول مشتری وقتی محقق می شود که ملکیت صورت پذیرفته باشد حال آنکه در فضولی با اذن لاحق هنوز رضایتی از سوی مالک حقیقی نشده است.

۲۳:۴۰ - اشکال اینست که فرق است بین اجازه و بین قبول چرا که در اجازه ملتزم هستیم به اینکه ملکیت محقق شده باشد ولی در ایجاب و قبول ملتزم نمی باشیم که حتما ملکیت محقق شده باشد پس عقدی که ایجاب و قبول بوده است در فضولی با اجازه آن عقد تنفیذ می شود و سبب ملکیت مرکب از ایجاب و قبول است ولی اجازه انفاذ سبب است.

۲۵:۴۵ - پس نتوان گفت که ملکیت قبل از قبول محقق شده باشد.

۲۶:۰۰ - پاسخ اشکال اینکه در ایجاب و قبول، تمام امر با موجب است و قبول مشتری پذیرش قصد موجب است و چون موجب متاع و ثمن را تعیین می کند و تمام معامله در ایجاب موجب است و مشتری فقط قبول و رضایت به معاوضه می نماید بنابراین با این تعریف از بیع باید بگوییم که ملکیت قبل از قبول تحقق پیدا کرده است.

۲۸:۰۰ - در فسخ هم بیان می شود که فسخ همان حل عقد از حینش است و نه حل عقد از اصلش می باشد چرا که فسخی که حل عقد باشد باید از اصل از بین می بُرد در صورتی که چنین نیست.

۲۹:۰۰ - پس عقد سبب ایجاد ملکیت است و فسخ موجب توقف این استمرار است.

۰۳۹۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۱) - شب سه

شنبه ۱۷ صفر ۱۳۹۴ ق - ۲۱/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۰۵ - بحث در استدلال دوم برخی بزرگان به کاشفیت اجازه است از برای ترتب اثر عقد فضولی من حین صدوره می باشد به اینگونه که فضولی تملیک و نقل مال می کند از حین عقد و اجازه مالک اصلی به همین انشاء رضایت می دهد بنابراین در "اوفوا بالعقود" مترتب بر زمان عقد از ابتدا بوده است.

۰۲:۰۰ - سه پاسخ برای این دلیل دوم و اشکالات وارده و جواب آنها مطرح شد که دوباره بیان می کنیم.

۰۲:۳۰ - پاسخ اول: فضولی نقل از حین عقد نمی کند بلکه مجرد تملیک را انشاء می کند قهراً چون انشاء از منشأ منفک نمی شود لذا مالک اجازه که می کند بلافاصله در زمان اجازه انشاء تملیک حقیقی می کند و اعتبار شرعی وجوب وفاء بعد از تملیک حقیقی مالک اصلی است پس کاشفیت درکار نیست و اجازه متاخره ناقلیت دارد.

۰۵:۰۰ - پاسخ دوم: ملکیت نمی تواند قبل از ایجاب باشد در صورتیکه در فضول بعد از اجازه، ایجاب از سوی مالک صورت می پذیرد پس نمی تواند ملکیت از حین عقد بوده باشد.

۰۶:۴۵ - پاسخ سوم: اگر عقد عبارت از انشاء تملیک من حین العقد باشد پس فسخ هم باید از حین العقد باشد در صورتیکه فسخ از همان زمان فسخ معامله است و حل عقد از حین الفسخ می باشد و نه من اصل العقد ولی اگر معنای عقد را مجرد تملیک بدانیم بنابراین انشاء مطلق تملیک در معامله می کنند پس در فسخ معامله هم این عهد از بین می رود.

۰۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی اشکال می فرمایند که اولاً: نباید گفت مجرد نقل را انشاء می کند بلکه باید گفت طبیعی نقل و طبیعی تملیک را انشاء می کند که در این حال زمان ابتداء را هم دربر می گیرد مثلاً اجازه تا یکسال می دهد که این اطلاق ذاتی تملیک به معنای از ابتدای معامله است پس اذن متاخر همین زمان را در بر می گیرد.

۱۱:۰۰ - ثانیاً: اگر فضولی صریحاً مقید کرده باشد که از حین ملکیت می کند و مالک اصلی همین را اجازه دهد پس کاشف خواهد بود در اینصورت ایجاب نقل از زمان ایجاب است و قبول هم از زمان قبول است ولی ملکیت پس از قبول خواهد بود.

۱۳:۰۰ - در بیان دوم بزرگان که فضولی من حین العقد تملیک می کند و مالک اصلی هم همان را اجازه می دهد حال اگر اجازه دهنده توجهی به عقد نداشت و رضایت خود را اعلام کرد همینطور است در نکاح که

فضولتا زوجه را تزویج کند و زوجه عملاً تمکین کند همین اجازه و رضایت عملی است چون به خود زوجیت رضایت داشته است.

۱۶:۰۰ - در مورد راضی بودن ملکیت متاع برای مشتری یا زوجیت زن به نکاح فضولی گاهی شخص اصلاً علم ندارد که عقدی صورت گرفته است و رضایت مطلق می دهد اینکه نمی شود چون بدون هیچ صیغه و معامله و عقدی رضایت خالی باطل است و گاهی او علم دارد که در این حالت هم رضایت و اجازه و توجه ولو به کنایه نسبت به معامله یا عقد را داشته باشد.

۱۸:۱۵ - بنابراین پاسخ می فرمایند که از ادله مستفاد است عقدی که مرضی به، موضوع اعتبار ملکیت شرعیه است و کاشفیت اجازه نمی باشد.

۲۰:۳۰ - ثانیاً: فرض کنیم با آمدن اجازه همان عقد فضولی که در زمان خودش بی اثر بود با آمدن دلیل و اجازه، اکنون اثر خواهد کرد.

۲۳:۰۰ - بنا به قول برخی بزرگان حکم وضعی که از اعراض و موجودات خارجیه که نمی باشد بلکه نه وجود خارجی دارند و نه وجود تشریعی دارند فقط احکام وضعیه انتزاع می شوند از احکام تکلیفیه مثلاً لباس را باید آب بکشی پس انتزاع می شود نجاست لباس، بر این مبنی اگر اجازه متاخر نه شرط است و نه سبب، پس "اوفوا بالعقود" که همان عقود کم است هنگامی لازم الاجراست که اجازه حاصل شود پس انتساب عقد به مالک بعد از اجازه است لذا وفای به عقد اکنون لازم می آید بنابراین این ملکیت شرعیه باید انتزاع بشود از "اوفوا بالعقود" و اوفوا وقتی لازم می آید که عقد انتساب پیدا کرده باشد و انتساب وقتی می شود که اجازه صادر شود لذا ملکیت شرعیه نمی تواند از ابتدا باشد.

۲۹:۰۰ - ملکیت که امری اعتباری است بلکه تمام احکام وضعیه بجز چهار تا سببیت و جزئیت و مانعیت و شرطیت که قابل جعل نیستند بقیه احکام وضعیه مانند ملکیت و زوجیت و حریت و رقیّت و غیره همگی قابل جعل اند و این امور وضعیه سنخ اعتبارات نفسانیه است پس با اینکه بحسب دلیل، اعتبار ملکیت بعد از آمدن اجازه می باشد ولی چون از امور اعتباری است ممکن است که مطابق اعتبار نفسانی، امر معدوم بالقوه ای هم باشد.

۰۳۹۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۲) - شب

چهارشنبه ۱۸ صفر ۱۳۹۴ ق - ۲۲/۱۲/۱۳۵۲ ش

۰۰:۳۰ - فضولی که انشاء می کند لذا اجازه متاخر مالک اصلی هم همین قصد را رضایت می دهد بنابراین شارع هم همین عقد فضولی را اعتبار می کند.

۰۱:۱۵ - پاسخ اولی که برخی می فرمایند اینست که انشاء تملیک بطور کلی بوده است و زمان رضایت تملیک صورت می پذیرد.

۰۲:۱۰ - در زمان رضایت به ملکیت متاع برای مشتری که دیگر کشفی درکار نیست مخصوصا اگر صراحتا اعلام رضایت به تملک متاع کند و نه رضایت به بیع انجام شده.

۰۳:۱۵ - در پاسخ دوم که فرض کنیم اجازه به مثابه اذن مالک نباشد و شرطیت نداشته باشد و جزء سبب هم نباشد لیکن به اجازه ای که بعدا می آید عقد بی اثر منقلب می شود که عقد موثر در این حالت هم دلیلی نداریم که چینی اجازه نافذ است و اثر داشته باشد و اگر هم "اوفوا بالعقود" را دلیل آوریم که حکم تکلیفی است و لایعقل است که به گذشته تعلق بگیرد.

۰۶:۰۰ - پاسخ سوم اینست که فرض کنیم معنای اجازه این است که تنفیذ مضمون عقد را نافذ کند و مضمون هم که از حین عقد بوده و امضاء شارع هم از همان وقت باشد دو اشکال وجود دارد:

اولا: امضاء و مضی، انفاذ و نفوذ، اجازه و جواز نسبت ایجاد و وجودند و دو بدو وحدت دارند ولی اعتبارا تعدد دارند پس لایعقل است بگوییم مالک انفاذ کند و نفوذ متقدم بوده است در صورتی که هر دو شیئی واحد هستند پس کاشفیت مردود است.

۱۱:۰۰ - ثانیا: فرض کنیم مفاد "اوفوا بالعقود" هم این باشد که بتوان به همین قصدی که بایع فضولی داشته و عقد فضولی صورت گرفته باشد بر همین مضمون شارع هم امضاء کند در اینحالت لازمه اش امر محال است چراکه عقدی که در زمان تحقق زمان خودش بی اثر بود ممکن نیست همان عقد در زمان دیگر موثر واقع شود مگر اینکه دلیل شرعی رسیده باشد که باید تاویل کرد که مقصود شارع از امضاء باید گفت تعبدا آثارش مترتب شود و شبیه کشف است ولی کشف حقیقی نبوده است.

۱۶:۱۰ - مشهور که به کاشفیت اجازه معتقدند منظورشان اینست که ملکیت در حین عقد محقق بوده است و این همین امر مستحیل را منجر می شود.

۱۷:۱۰ - سه برداشت از کاشفیت وجود دارد:

اول: کشف حقیقی که عقد در زمان خودش موثر است بشرط متاخر که ظاهر مشهور هم اینست که برخی شرط متاخر را امر محال می دانند.

۱۸:۲۵ - دوم: کشف حقیقی که عقدی که بوصف گونه متعقبا باشد که لازمه این هم اینست که مشتری علم به اذن مالک داشته باشد.

۱۹:۰۵ - سوم: کشف حکمی است که تعبدا از شارع آن آثار را مترتب بدانیم و در حکم کشف و شبیه کشف است.

۰۳۹۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۳) - شب شنبه

۱۲ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۶/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بحث در ناقلیت یا کاشفیت اجازه متاخره در بیع فضولی است.

۰۱:۱۵ - در مورد کشفی بودن اجازه آیا کشف حقیقی است یا کشف حکمی است یا اگر کشف حقیقی بود بنحو شرط متاخر است یا وصف تعقب شرطیت دارد.

۰۲:۰۰ - بر حسب قواعد و عمومات بحث کردیم.

۰۲:۳۰ - در مورد اخبار خاصه که مفاد آنها موید کدامیک از کاشفیت یا ناقلیت است بحث می کنیم.

۰۴:۰۰ - روایت از امام باقر علیه السلام در قضاوت امیرالمومنین صلوات الله علیه: "قضى امیرالمومنین علیه السلام فی ولیده باعها ابن سیدها و ابوه غائب فاشتراها رجل فولدت منه غلاما ثم قدم سیدها الاول فخاصم سیدها الاخير فقال هذه ولیدتی باعها ابنی بغیر اذنی قال علیه السلام: خذ ولیدتک و ابنها. فناشده المشتري فقال علیه السلام: خذ ابنه الذی باع ولیدته حتّی ینقذ لک ما باعک فلما اخذ البیع الابن قال ابوه ارسل ابنی فقال لا ارسل ابنک حتّی ترسل ابنی فلما رأى ذلک سید الولیده الاول اجاز بیع ابنه"

۰۶:۳۰ - در این صحیح دلالته بر کاشفیت اجازه متاخره دارد چراکه صاحب اصلی کنیز همان بیع پسرش را اجازه داده است لذا همان بیع از ابتداء موثر واقع می شود.

۱۳:۳۵ - قاعده کلی اینست که اگر شخص حرّ کنیزی را به شبهه باردار کند باید قیمت بچه را به صاحب کنیز بدهد چراکه این کودک بمنزله نمائات کنیز است ولی در این صحیحه صحبتی از دادن غرامت نیست و مجاناً غلام را بر می دارد بنابراین ندادن غرامت دلیل اینست که اجازه کاشف است و ناقل نیست.

۱۶:۱۵ - برخی می فرمایند از این روایت می توان کشف حکمی را حمل کرد.

۱۷:۰۰ - پاسخ اینست که این روایت با کشف حقیقی می سازد ولی با کشف حکمی نمی سازد چرا که در عبارت امام باقر علیه السلام که از قضاوت امیرالمومنین نقل می فرمایند در عبارت "اجاز بیع ابنه" می فرمایند و فرمودند اجاز بیع جاریه بنا براین با کشف حکمی نمی سازد.

۲۱:۰۰ - بنا براین اولاً این صحیحه دلالت بر کاشفیت دارد و نه ناقلیت. ثانیاً کشف حکمی نمی توان از صحیحه برداشت کرد.

۲۲:۴۵ - روایت دیگر همان روایت عروه بارقی است که پیامبر اکرم صلی الله علیه و اله به عروه دیناری می دهند که برود و گوسفندی را خریداری کند و او دو گوسفند خرید و در راه یکی را فروخت و به خدمت حضرت رسید و هم دینار را داد و هم گوسفند و حضرت دعا می فرمایند که مبارک باد معامله ای که تو انجام داده ای.

۲۴:۲۰ - اگر حضرت تحدید به خرید یک عدد می کردند که خریدش فضولی بوده است و اگر منظور حضرت کلی طبیعی خرید را فرمودند که در فروشش فضولی انجام گرفته است.

۲۶:۰۰ - فرمایش حضرت را هم نسبت به دعایی که برایش می فرمایند معلوم می شود این اجازه کاشفیت دارد و اگر ناقلیت باشد این دعاء را نمی فرمودند.

۰۳۹۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۴) - شب یکشنبه

۱۳ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۷/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - بحث در استدلال به کاشفیت اجازه متاخره از اخبار است.

۰۰:۳۰ - برخی که احتمال کشف حکمی نسبت به برخی روایات داده اند به معنای اینکه در حکم کشف است و حقیقتاً کاشف نیست.

۰۱:۱۵ - بیان شد کاشفیت به سه نحو است:

اول: کاشفیتی که عقد از حین صدورش اثر بخش بوده است و جائز است که شرط متاخر بر مشروط باشد.

۵۰:۰۲ - دوم: کشف حقیقی است ولی شرطیت در تعقب اذن است.

۵۰:۰۳ - سوم: کشف حکمی است به این معنا که با اینکه عقدی که محقق نشده است ولی تعبداً آثار عقد را بر آن از ابتداء عقد می دانیم.

۵۰:۰۴ - برخی فرموده اند که از برخی روایات احتمال می رود که کشف حکمی باشد و تعبداً اثر را مترتب می دانیم که پاسخ این برداشت را بیان کردیم.

۳۰:۰۶ - روایت دیگر از امام باقر علیه السلام: "سئلت ابي جعفر عليه السلام عن غلام و جاریة زوجهما وليان لهما و هما غير مدرکین قال عليه السلام: النکاح جائز أیّهما أدرك كان له الخيار فان ماتا قبل ان یدرکا فلا میراث بینهما و لا مهر الا ان یکونا قد ادركا و رضا. قلت فان ادرك احدهما قبل الاخر قال عليه السلام: یجوز ذلک علیه ان هو رضى. قلت فان كان الرجل الذی ادرك قبل الجاریة و رضى بالنکاح ثم مات قبل ان تدرك الجاریة أثره؟ قال عليه السلام: نعم یُعزل میراثها منه حتّی تدرك و تحلف بالله ما دعاها الى اخذ المیراث الا رضاها بالتزویج، ثم یدفع اليها المیراث و نصف المهر قلت فان ماتت الجاریة و لم تکن ادركت أیرثها الزوج المُدرك؟ قال عليه السلام: لا، لانّ لها الخيار اذا ادركت. قلت و ان كان ابوها هو الذی زوجها قبل ان تدركا قال عليه السلام: یجوز علیها تزویج الأب و یجوز علی الغلام و المهر علی الأب للجاریة"

۳۰:۱۵ - دو صغیر دختر و پسر هستند و کسی تزویج فضولی می کند و اگر پسر بالغ شود و راضی شود به نکاح ولی دختر به بلوغ نرسیده حضرت می فرمایند که اگر پس فوت کرد ارثش را به مقدار نصیب دختر را کنار می گذارند تا دختر بالغ شود و قسم یخورد که راضی به نکاح است و نه بخاطر ارث است.

۱۵:۱۷ - صحبت این است که بعد از فوت پسر بالغ چرا باید مقدار ارث دختر را نگاه دارند یعنی کاشف می آید که اجازه متاخره دختر در زمان بلوغش به معنای تاثیر از حین عقد بوده است.

۳۰:۱۸ - فرض کنیم پسری که بالغ شده بود و فوت کرد دارای پدر مادر باشد که آن دو نصیب از ارث را می برند و ربع ارث که ارث دختر نابالغ است باید کنار گذاشته شود تا معلوم شود بعد از بلوغش به نکاح راضی است یا خیر و چون احراز نشده است که ارث منحصر به پدر مادرش است و متوقف بر اجازه دختر است.

۴۵:۲۰ - اگر استصحاب عدم اجازه دختر بخواهیم بکنیم این استصحاب مجرا ندارد بواسطه اینکه مثبت است.

۴۵:۲۱ - بنا بر کشف حقیقی، اصل بر عزل سهم دختر غیر بالغ است تا زمانی که اجازه دهد.

۲۳:۳۰ - بنا بر ناقل بودن اجازه، نتوان گفت که این عزل سهم الارث درست است چراکه اولاً: معنای ناقلیت این است که از ابتداء زوجه نبوده و با اجازه ناگهان زوجه می شود، پس اگر عقد نکاح در حین عقد هیچ اثری بر آن مترتب نبوده است نباید سهم ارثی برای دختر نابالغ کنار گذاشته شود در صورتی که "الناس مسلطون علی اموالهم" باید تمام ارث آن پسر به ورثه دیگر می رسیده است.

۲۶:۴۵ - ثانیاً: تا اجازه داد تازه همسر شد پس مالی هم که از ارث نمانده بوده است چون بلافاصله با فوت میت ملکیت اموالش به ورثه حقیقی منتقل شده اند و این ملکیت هم حقیقتاً بوده است پس به چه دلیل مبلغی را از دیگر ورثه باید بگیرد.

۳۰:۰۰ - برخی بنا بر کاشفیت اجازه، اصالتاً عدم اجازه در مستقبل جاری نمی شود بخاطر اصالتاً احتیاط در اموال.

۳۰:۴۰ - در مورد احتیاط زن بارداری که شوهرش فوت می کند باید صبر کرد تا فرزند پسر است یا دختر و باید نصیب اکبر را برای زن حامله جدا کنند.

۳۰:۵۰ - جنین اصلاً ارث نمی برد چون ارث به شرط تولد جنین است ولی در مبحث ما بنا بر کاشفیت این احتمال وجود دارد که در صورت اجازه دختر پس از بلوغش، از میت ارث ببرد.

۳۳:۲۰ - در این روایت در مورد کشف حکمی از برای اذن لاحق، احتمال نمی رود چراکه مادامی که اجازه نیامده است هیچ کشفی در بین نیست و همان اشکالاتی که به ناقلیت بود در اینجا هم وارد است.

۰۳۹۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۵) - شب دوشنبه

۱۴ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - بحث در ادله خاصه در مورد اذن متاخر در عقد فضولی است.

۰۰:۴۰ - روایت عقد نکاح فضولی بین صغیر و صغیره را بیان کردیم.

۰۲:۱۰ - از این روایت استدلال می شود که اجازه متاخره کاشف است پس زوجیت من نفس الامر واقع شده است و اذن لاحق کاشف خواهد بود به این موضوع، لذا کنار گذاشتن سهم الارث دختر تا وقتی که اذن به نکاح بدهد لازم می آید.

۰۵:۰۰ - اما بنا بر ناقلیت اجازه وقتی دختر بزرگ می شود با دادن اجازه در آن زمان زوجیت حاصل می شود پس با فوت پسر که ورثه منحصرند در غیر از دختر لذا چرا باید سهمی را عزل کنیم و حق ورثه را تحویل

ندهیم و با اجازه دختر اگر هم فرض کنیم زوجیت بعد از ممات جاری باشد که دیگر سهمی درکار نیست که بخواهد ارث ببرد چراکه ملک باقی ورثه بوده است.

۰۸:۴۵ - لذا از این روایت نمی توان ناقلیت اذن را استناد کرد بلکه با کاشفیت اجازه که کشف حقیقی است می سازد.

۰۹:۳۰ - و اما کشف حکمی که بیان شد با حدوث اجازه تعبد شرعی می آید که باز هم تمامی اشکالاتی که در ناقلیت اجازه بود در اینحالت هم می آید پس کشف حکمی هم مردود است.

۱۰:۴۵ - اما بنا بر انقلاب که در انقلاب گاهی حقیقی است که بر فرض اینکه اجازه، محدث اثر عقد باشد در اینجا محال است که شیئی منقلب به نقیضش شود و این خلف است.

۱۴:۵۵ - امور اعتباریه خفیف المؤونه اند پس در زمان واحد معقول نیست که اعتبار ملکیت تمام، برای شخصین از برای یک متاع باشد و همچنین اگر اعتبار در دو زمان باشند مثلاً وصیت کند متاعی پس از مرگ برای زید باشد و فردا دوباره وصیت کند همان متاع از برای عمرو باشد که همزمان نمی شود که برخی هم جایز می دانند چون اعتبار را خفیف المؤونه می دانند و برخی دیگر می فرمایند که ملاک بر زمان اعتبارین و ملکیتین است پس متاع در ظرف دیروز نمی تواند با ظرف فردا اجتماع کند.

۱۸:۴۵ - برخی بزرگان نیز می فرمایند که اگر دیروز اعتبار کرد متاعی را برای زید و فردا اعتبار کند همان متاع را به عمرو چون ملکیت امر اعتباری بوده محال است منقلب به نقیضش بشود لذا باید گفت اعتباراً ملکیت زید لغو می شود و ملکیت فقط برای عمرو می باشد.

۲۱:۳۵ - بنا بر این مطلب در مورد پسری که فوت کرد و اگر بنا را بر کشف انقلابی بدانیم باید تمام اموال پسر به غیر از صغیره برسد و با اجازه دختر انقلاب در عقد بی اثر در زمان صغارت به عقد موثر مبدل می شود که شارع اعتبار می کند زوجیت را و سهم ارث را به دختر می رسانند.

۰۳۹۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۶) - شب سه

شنبه ۱۵ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۱/۱۹ ش

۰۰:۱۵ - بحث در اذن متاخر در عقد فضولی از نظر روایات بود که این اذن نتیجه کاشفیت بدهد یا ناقلیت که در کاشفیت آیا کشف حقیقی است یا تعقب اذن شرط باشد یا کشف حقیقی باشد یا کشف انقلابی باشد.

۰۲:۰۰ - عقدی که متعقب به اجازه است می تواند موثر باشد و اگر اجازه نیامد که عقد بی اثر بوده است و چون علم به اذن نداریم با آمدن اجازه منکشف به محقق بودن عقد حین صدور موثر بوده است.

۰۳:۰۰ - برخی می فرمایند که در شرعیات دخالت امر متاخر در متقدم مانعی ندارد پس عقد فضولی بدون اذن، حین تحققه اثر کرده است با شرط آمدن اجازه.

۰۴:۳۰ - برخی بزرگان شرط متاخر را بنحو دیگر بیان می کنند که با آمدن اجازه متاخره، این اجازه سبب می شود که عقد از اول موثر بوده باشد و اشکال انقلاب حقیقی بیان شد و محالیت انقلاب حقیقی عقد هم بیان شد.

۰۶:۲۵ - اگر خود اجازه را شرط بدانیم و تأخرش را مانع ندانیم بدلیل علت شرعیه بودنش پس تاثیر حین عقد بوده است که البته با علم به اجازه بعدی است مانند تعقب می باشد.

۰۷:۲۰ - متاخر بودن اجازه دو نحو است گاهی نظیر تعقب است که باید با علم به آمدن اجازه است که البته تا خود اجازه نیاید نمی توان تصرف کرد.

۰۹:۰۰ - گاهی خود اجازه متاخره را شرط بدانیم که به عنوان تاخر شرط است بنحوی که موجب انقلاب بشود باز هم قابل تصرف نیست تا خود اجازه بیاید.

۰۹:۴۵ - بین کشف حقیقی و کشف حکمی اگر جاریه را فضولی بفروشد و مشتری با جاریه مجامعت کند و بعدا مالک اصلی جاریه اجازه بیع فضولی را بدهد، در این حالت بنا بر کشف حقیقی که اجازه کاشف است که بیع جاریه از اول صحیح بوده است پس این مجامعت حلال بوده است البته در ظاهر حرام بوده که استصحاب عدم اجازه مالک جاری می باشد و چون مملوکه غیر بوده است حرام می شود ولی بنا بر کشف حلال است.

۱۲:۳۰ - پس بنا بر کشف حقیقی این مجامعت حلال بوده است و چون نمی دانسته عقدش موثر بوده است یا خیر حرمت ظاهریه دارد ولی حلیّ نفس الامریه دارد.

۱۳:۱۵ - بنا بر کشف حکمی به این معنا نیست که مشتری مالک شده باشد یعنی ملکیت نشده یا زوجیت نشده یا اجازه نشده لیکن آثار ملک و زوجیت با حکم شارع وارد می شود پس عقد حین صدور محقق نشده بوده است پس فی نفس الامر و حقیقتا این جاریه اجنبیه بوده پس مجامعت با جاریه حرام بوده است.

۱۵:۱۵ - بنا بر نقل هم که قبل از اجازه که هیچ عقد و ملکیتی هم نبوده و مجامعت حرام بوده است.

۱۵:۳۰ - بنا بر انقلاب حقیقی یا انقلاب اعتباری هم اجنبیه بوده و مجامعت حرام بوده است.

- ۱۶:۴۰ - بنابراین حلیت مجامعت با جاریه با عقد فضولی با اجازه متاخره منحصر بر کشف حقیقی است.
- ۱۷:۳۵ - پس در مجامعت با جاریه نسبت به جنبه تکلیفی بر تقدیر کشف حقیقی حلیت است ولی در کشف حکمی و انقلابی و ناقلیت حرمت است.
- ۱۸:۰۰ - در مورد جنبه وضعی آیا این جاریه مادر فرزندش می شود یا خیر بعد از اذن مالک اصلی، مشتری که با بیع فضولی جاریه را بچه دار می کند آیا جاریه مادر فرزند می باشد یا خیر.
- ۱۹:۱۵ - بنا بر نقل چون زنا صورت گرفته، حتی با اجازه مالک اصلی آن بچه ولد الزنا است و جاریه مادر فرزند نیست.
- ۲۰:۰۰ - برخی می فرمایند بنا بر کاشفیت چه کشف حقیقی و چه کشف حکمی این کودک حلال زاده می باشد با اذن لاحق و جاریه مادر فرزند می باشد.
- ۲۱:۱۵ - در مورد کشف حکمی این احتمال می رود که زمان درست شدن بچه در ملک مشتری متکون نشده است و دلیلی نداریم به اینکه جاریه ای که در حکم ملک بوده که مادر فرزند نمی باشد بنابراین مادر فرزندی است که در حال محکوم به ملکیت مشتری، نطفه اش شکل گرفته است.
- ۲۳:۰۵ - تفاوت است بین اینکه فرزند در زمان تکونش ملکیت مشتری محقق باشد و اینکه ملکیتش مشخص نباشد بنابراین مادر فرزند نیست.
- ۲۴:۰۰ - برخی می فرمایند که در کشف حکمی تمام آثار ملکیت بار می شود و از جمله آثار ملکیت اینست که اگر جاریه فرزند آورد نمی توان جاریه را فروخت و پس از اذن مالک اصلی، ترتیب اثر ملک بر او جاری می شود پس تمام آثار مادر فرزند بودن بر جاریه مترتب است.
- ۲۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هم بنا بر کشف حقیقی و هم کشف حکمی مادر فرزند بودن جاریه صحیح است.
- ۳۰:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنا بر ناقلیت و کشف انقلابی که جاریه مادر فرزند نخواهد بود.
- ۳۱:۳۰ - اگر جاریه یا فرزند را به دیگری فروخت قبل از اذن یا بعد از آن در جلسه بعد بیان می شود.

۰۴۰۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۶ - درس ۱۷) - شب

چهارشنبه ۱۶ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۱/۱۳۵۳ ش

۰۲:۳۰ - اگر مالک، جاریه را قبل از دادن اذن بفروشد بنا بر کشف حقیقی بیعی که قبل از اجازه انجام شده باطل است پس اگر بعد از فروش اذن داد صحیح واقع می شود.

۰۵:۳۰ - بیعی که مالک قبل از دادن اجازه به آن بیع فضولی انجام دهد بنا بر کاشفیت باطل است ولی بنا بر ناقلیت صحیح است.

۰۶:۲۰ - در مورد اینکه مالک با بیع یا اتلاف یا عتق جاریه نوعی ردّ کرده است و رضایت نداده است به فضولی باید گفت که بنا بر کاشفیت حقیقی اجازه، بر حسب ظاهر بیع محقق شده و با دادن اجازه این بیع جدید باطل می شود و بیع فضول صحیح واقع می شود.

۰۹:۰۰ - برخی می فرمایند که بطلان بیع مالک، دور باطل است چراکه بطلان این بیع متوقف است به صحت عقد فضولی یعنی جاریه فضولی به مشتری فروخته می شود و مالک جاریه را به شخص دیگر فروخته و لایعقل است ملکیت همزمان دو مشتری و چون صحت بیع فضولی متوقف است به اذن در محلش و این اجازه متوقف می شود به بطلان بیع مالک و این دور باطل است.

۱۱:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند که بیع مالک صحیح است و عقد فضولی باطل می شود.

۱۲:۰۰ - نظیر این دور در صحت بیع مالک هم می آید چراکه صحت بیع مالک، متوقف است به بطلان فضولی و بطلان فضولی منوط است به صحت بیع مالک.

۱۴:۰۰ - هم بطلان و هم صحت بیع مالک دوری است.

۱۵:۳۰ - بنا بر ناقلیت اجازه می توان گفت که مالک می تواند هر بیعی قبل از اجازه انجام دهد چرا که بنا بر کاشفیت مالکیت از حین عقد ملاک است و بنا بر نقل از لحظه اجازه ملکیت وارد است که دیگر اذن معنی نخواهد داد.

۱۷:۰۰ - پس بنا بر نقل مادامی که اجازه نیامده است در ملک خود مالک محفوظ است و همچنین بنا بر کشف انقلابی ملک خودش را بیع کرده است و با دادن اجازه گویا ملکیت خودش را در زمان عقد فضول قبول کرده است پس بیعش باطل می باشد.

۱۸:۴۵ - کاشفیت یا ناقلیت یا حقیقی و انقلابی همه متوقف است به ادله ای که وجود دارد و تمامی این ادله از برای صحت عقد فضولی با اجازه متاخره در هیچیک اطلاق ندارد که مالک، منافای با انشاء فضولی انشائی کند و عقد از حین صدورش موثر واقع شده است.

۲۱:۳۰ - هر جا مالک، انشائی بر خلاف انشاء فضولی بکند باید بیع مالک صحیح واقع شود و آن بیع فضولی باطل می باشد.

۰۴۰۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱) - شب شنبه ۱۹ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۳/۱/۱۳۵۳ ش

۰۱:۴۵ - مالک قبل از اینکه اذن دهد جاریه را که مادر فرزند شده بود بفروشد.

۰۲:۱۵ - ابتداء در مورد فروش جاریه توسط مالک بحث شد که اگر قبل از دادن اذن جاریه را بفروشد برخی فرمودند که بنا بر کشف حقیقی، بیع مالک در ملک مشتری واقع شده است و باطل است چون اذنی که بعدا داده است موجب مالکیت حقیقی مشتری بر جاریه می شده است.

۰۴:۳۰ - بنا بر کشف حقیقی تصرفاتی که مالک در متاع کند جایز نخواهد بود.

۰۵:۰۵ - برخی هم در بطلان بیع مالک می فرمایند که دور باطل می آید که پاسخ این است که صحت آن هم دور باطل است.

۰۶:۰۰ - برخی هم بیع مالک را به منزله ردّ بیع فضولی قبلی می دانند چرا که محل اذن فوت شده است.

۰۶:۳۰ - پاسخ اینست که ردّ عبارت است از اینکه مالک آن عقد فضولی را قبول نکند و انشاء عدم قبول کند در صورتیکه مالک انشاء می کند تنفیذ بیع جدید خودش را پس اگر مالک بدون التفات از واقع شدن بیع فضول، بیعی کند معنا ندارد که این بیع مالک رد باشد نسبت به آن عقد فضولی باشد.

۰۹:۱۵ - در تمام ادله فضولی بیان شد نباید انشائی در مقابل انشاء فضولی باشد که بنا بر کشف حقیقی نیز بیع مالک صحیح است و عقد فضولی باطل است چون تمام ادله بر صحت بیع فضولی بر پایه اجازه مالک است و وقتی انشاء مخالفی با بیعش کرده است آن عقد فضولی باطل می باشد.

۱۳:۰۰ - در کشف حکمی اگر مالک جاریه را فروخت و فضولی هم او را فروخته باشد پس بیع مالک صحیح است چون بنا به کشف حکمی تا آمدن اجازه، جاریه در نفس الامر ملک مشتری نبوده است پس مالک

ملک خودش را فروخته و صحیح است و هنگامی که مالک بعداً اجازه بدهد محکوم به موثر دانستن آن عقد فضولی است که دو حق نمایان می شود یکی اثر ملکیت مشتری بعد از اذن پس حق دارد و حق دیگری حق مالکیت مالک است قبل از اجازه پس باید جمع بین حقین می شود که مانند خیار برخورد می شود که کسی که خیار دارد غرامت می گیرد و شخص بدل مبیع را به صاحب خیار می داد.

۱۷:۱۵ - متاعی به مشتری به شرط خیار فسخ فروخته می شود و مشتری متاع را به دیگری فروخت از طرفی حق خیار برای بایع بوده است که اگر بایع فسخ کرد مشتری باید غرامت بدهد.

۱۸:۳۰ - در کشف حکمی که جمع بین حقین نیز مالک بیع جاریه نموده و چون مشتری هم حق داشته باید مشتری قیمت جاریه را به مالک بدهد و مالک هم جاریه را به او واگذار کند.

۱۹:۳۰ - در کشف حکمی تعبد ترتیب اثر عقد حین صدور می شود پس تصرفات بایع مثلاً در نمائات کند جمع بین حقین می آید مثلاً باغی فضولی فروخته می شود و در این مدت مالک از نمائات باغ استفاده می کرده است پس از اجازه متاخره بنا بر کشف حکمی باید غرامت به مشتری بپردازد.

۲۲:۰۰ - اگر هم اتلاف درکار باشد چون بنا بر کشف حکمی محل اجازه فوت شده است مثلاً عبد غیر را فضولی فروخت و مالک عبد را عتق کرد و مالک بعداً این فروش فضولی را اذن دهد در اینجا محل اذن فوت شده است مگر اینکه بواسطه اجازه دادنش رجوع به بدل نماید پس هم عتق نافذ است هم بیع فضولی نهایتاً باید قیمت عبد را بپردازد.

۲۴:۱۵ برخی می فرمایند که چون بر صحت بیع فضولی با اذن متاخر چه بنا بر کشف حقیقی و چه بنا بر کشف حکمی دلیل نداشتیم لذا بیع جاریه از سوی مالک را صحیح دانسته و فضول را باطل می دانند لذا اصلاً جمع بین حقین نمی باشد چون دلیل نداریم.

۲۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بیع مالک نافذ است و بیع فضول باطل می شود.

۲۸:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد فروش فرزند بنا به کشف حکمی چون کشف حکمی اثر ملکیت را از برای جاریه در زمان اذن می کند و فرزند دار شدن جاریه در زمان ملکیتش نسبت به مالک اصلی بوده است پس مالک می تواند فرزند را بفروشد و جمع بین حقین هم درکار نیست.

۰۴۰۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۲) - شب یکشنبه ۲۰ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۴/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - در مورد نمائاتی که در متاع فروخته شده به بیع فضولی قبل از اجازه متاخره مالک اصلی، وجود داشته باشد، نسبت به مبنای کاشفیت و مبنای ناقلیت متفاوت است.

۰۱:۱۰ - بر مبنای کاشفیت اذن متاخر، آن نمائات متعلق به مشتری است ولی بر مبنای ناقلیت، نمائات تا قبل از اجازه متعلق به مالک اصلی است.

۰۱:۲۰ - پس بنا بر نقل تا وقتی مالک اجازه نداده است نمائات در ملک مالک است چون ملکیتش تا زمان اجازه استمرار داشته است ولی بنا بر کشف با آمدن اجازه کاشف می آید که ملکیت از حین العقد متعلق به مشتری بوده است.

۰۴:۳۰ - اگر بایع فضولی بود و مشتری اصل و مبیع به بیع فضولی فروخته شد، نمایات مبیع بنا بر کشف ملک مشتری است و بنا بر نقل ملک مالک است.

۰۵:۰۰ - اگر بایع اصیل بود و مشتری فضولی باشد در اینجا هم بنا بر کشف نمایات ثمن مثلا حیوانی را ثمن قرار دادند پس متعلق به بایع است و بنا بر نقل متعلق به مشتری است تا اجازه بیاید.

۰۸:۴۵ - برخی می فرمایند که بنا بر کشف نمائات در مشتری فضولی متعلق به بایع و در بایع فضولی متعلق به مشتری است ولی بنا بر ناقلیت، نمائات هم در بایع فضولی و هم در مشتری فضولی متعلق به مالک موجز است.

۰۹:۱۵ - بعضی دیگر چنین می فرمایند که دلیل اینکه بنا بر نقل، نمائات ثمن متعلق به مالک اصلی است مثلا حیوانی را فضولی می فروشد و بایع درختی را در مقابلش می دهد.

۱۰:۳۰ - لذا تسلیط درخت و نمائات درخت در اختیار طرف مقابل است ولی نمائات آن حیوان تا قبل از اجازه مورد تسلیط نبوده است لذا متعلق به مالک اصلی است.

۱۶:۳۰ - نمائات بنائاً علی النقل در هر دو مورد مشتری فضولی یا بایع فضولی بر مالک مجیز است به دو معناست، اول: چه مبیع فضولی باشد و نما به مالک مبیع برسد و چه ثمن فضولی باشد و نما به مالک مشتری برسد در هر دو مالک مجیز هستند.

۱۷:۳۰ - معنای دوم: چنانچه هر دو همزمان فضولی باشند هم مبیع و هم ثمن که در هر دو معنای اول یا دوم مالک مجیز می تواند گاهی بر مالک مبیع تطبیق شود و گاهی بر مالک ثمن.

۱۸:۴۵ - در کاشفیت یا ناقلیت، اگر بایع فضول بود و مشتری اصیل، قبل از آمدن اجازه اگر فسخ بیع بشود، بنا بر کشف این فسخ اثر ندارد چرا که با قبول بیع فضولی آن بیع را جاری کرده بود ولی بنا بر نقل اثر دارد چرا که با قبول مشتری تا آمدن اجازه هنوز ملکیت انتقال پیدا نمی کند پس می تواند فسخ کند.

۲۱:۴۰ - مانند حالتی است که شخص بگوید بعثک هذا و قبل از اینکه مشتری بگوید قبلت، پشیمان شود و معامله را فسخ کند.

۲۲:۳۰ - اشکالی که برخی می کنند اینست که در فضولی اجازه متاخر با جنبه وضعی دخیل است پس مشتری نمی تواند دخالت کند و فسخ بر مبنای ناقلیت هم اثر ندارد.

۲۵:۰۰ - مشهور از آنجا که معتقدند که بین اجزاء سبب نباید انفصالی باشد پس بنا بر نقل، آن اجازه متاخره جزء دوم از قبول بیع است بنابراین نباید با فسخی بین اجزاء انقطاع افتد.

۲۵:۵۰ - بلکه در عقود هم که جزء متمم دارد که همان قبض است نیامده است اگر فسخ کند باطل خواهند بود مانند وقف و هبه و صدقه.

۲۸:۰۰ - دلیل برخی بزرگان اینست که عقدی که از فضولی صادر شده است در عموم "أوفوا بالعقود" قرار می گیرد و نباید فسخ کند.

۰۴۰۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۳) - شب دوشنبه

۲۱ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۵/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بیان شد بنا بر کشف، اصیل نمی تواند قبل از اجازه مالک فسخ کند ولی بنا بر نقل می تواند فسخ کند.

۰۱:۰۵ - برخی اشکال می کنند که بنا بر ناقلیت هم نمی توان فسخ کرد.

۰۲:۳۰ - در نقل با آمدن اجازه ملکیت منتقل می شود لذا به چه دلیل می تواند فسخ کند.

۰۴:۰۰ - پاسخ اینست که شخص می تواند انشاء خود را ابطال کند قبل از آمدن اجازه که پاسخ اینست

آمدن اجازه که جزء دیگری از عقد است و باید ترتب اثر بشرطی باشد که بین ایجاب و قبول فسخی صورت نپذیرد.

۰۶:۵۰ - طبق بیان بزرگان در نقل می توان فسخ کرد ولی بنا بر کاشفیت اگر کشف حکمی باشد در حین عقد که اثر مترتب نشده بود پس درمورد کشف حکمی هم می شود فسخ کرد.

۰۹:۰۰ - بیان شد که برخی بزرگان که قائل به این هستند که در شرعیات می شود مشروط متقدم بر شرط باشد.

۰۹:۴۵ - ثانیاً: بنا بر کاشفیت، اصیل می تواند فسخ کند چرا که عقد عبارت است از دو عهدین که به هم گره خورده است و در اوفوا بالعقود باید وفای به عقد کرد و اگر لحاظ "انّ العهد کان مسؤولاً" باشد که بر مبنای ناقلیت هم نمی شد فسخ کند پس دلیل همان "اوفوا بالعقود" است.

۱۲:۱۵ - مرحله حصول ملکیت یک موضوع است و اوفوا بالعقود یک موضوع دیگر است پس وقتی که پس از ایجاب می تواند فسخ کند چون در ایجاب قبل از قبول کردن می تواند عقد خودش را ابطال کند بنابراین موضوع عقد است پس اصیل حتی در کشف هم چون عقد با مالک اصلی تحقق پیدا نکرده است می تواند موضوع عقد را از بین ببرد.

۱۵:۴۵ - اگر وفا به مطلق عهود باشد نمی شود فسخ کند ولی "اوفوا بالعقود" ملاک قرار دارد.

۱۶:۴۰ - ثالثاً: برخی بزرگان که می فرمایند که قبل از قبض می توان فسخ کرد اشکال اینست که درست است که شرط صحت بیع به قبض است ولی عدم فسخ هم از مسلمات است از جمله در بیع صرف یا غیره.

۱۸:۱۵ - وقتی اصیل با فضولی معامله می کند بنا بر کاشفیت اذن، شخص اصیل نمی تواند تصرف کند ولی بنا بر ناقلیت، می تواند تصرف کند مثلاً وقتی مشتری فضولی است و بایع اصیل است و کنیز خود را می فروشد به مشتری فضولی یا مثلاً در نکاح خودش را تزویج به شخصی که فضولت او را نکاح می کند پس بنا بر نقل می تواند واقعه و نزدیکی کند.

۲۱:۰۰ - اگر کنیز صاحب فرزند شد، با اجازه متاخر دیگر قابلیت نقل و انتقال ندارد چون ام ولد شده است.

۲۱:۴۰ - در مورد نکاح هم، اگر زن خودش را بشخصی که فضولت از زوج تزویج کند بنا بر کشف زوجه اوست ولی بنا بر نقل می تواند خودش را زوجه غیر قرار دهد و اگر هم احیاناً زوج اول به عقد نکاح فضولی، اذن متاخر داد، دیگر اثری ندارد چرا که زن به عقد دیگری در آمده است.

۰۴۰۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۴) - شب سه شنبه

۲۲ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۶/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۲۰ بحث در ثمرات بین کشف و نقل بود که اقوال مختلف را بیان می کنیم.

۰۱:۵۰ - کسی که امه خود را به مشتری فضولی بفروشد بنا بر ناقلیت اجازه، هنوز امه در ملکیت بایع است و می تواند با امه مقاربت کند و همچنین زنی که خودش را به شخص فضولی تزویج می کند و می تواند در این مدت تا قبل از آمدن اجازه، ازدواج کند ولی بنا بر کشف، در مثال اول نمی تواند مقاربت با امه کند و در مثال دوم، زن نمی تواند با غیر ازدواج کند.

۰۴:۱۵ - چنانچه بایع متاعی را به مشتری فضولی که غاصب است فروخت، نه بایع و نه مشتری تا قبل از اجازه نمی تواند در آن تصرف کنند.

۰۵:۳۰ - اشکال اینست که بنا بر ناقلیت چون وجوب وفا بسبب عقد است مشروط به اجازه پس مادامی که اجازه نرسیده است نه اوفوا بالعقود لازم می آید و نه ملکیت پس بایع می تواند تصرف کند.

۰۸:۰۰ - برخی می فرمایند که چون احتمال اجازه از سوی مالک وجود دارد پس هم بنا بر نقل هم بنا بر کشف نمی تواند تصرف کند.

۰۸:۴۰ - پاسخی که برخی می فرمایند اینست که بنا بر نقل نمی تواند تصرف کند ولی بنا تا علی الکشف می تواند.

۱۱:۴۰ - بعضی دیگر می فرمایند مطلقا چه بنا بر کشف چه بر نقل، اصیل می تواند تصرف کند چرا که بنا بر نقل که بیان شد بدیهی است ولی بنا بر کشف، وجود احتمال اذن لاحق نمی تواند جلوگیری از قاعده سلطنت کند که استصحاب بقاء سلطه بر مال خود کرده و نیز استصحاب عدم وجود الاذن می کند، پس تصرف می کند و نهائینا با آمدن اجازه، متاع یا بدلش را می دهد.

۱۵:۱۵ - این نظر بر مبنای شرط تعقب صحیح است چون اصیل شک دارد به داشتن وصف تعقب پس احراز موضوع وجوب به وفا نشده است پس استصحاب کرده و می تواند تصرف کند.

۱۷:۰۰ - پاسخ اینست اگر شرط صحت را تعقب رضا بدانیم و موضوع را وجوب وفای بعقد بدانیم صحیح است ولی مشهور ملکیت از حین عقد را با اذن متاخر نافذ می دانند.

۱۸:۰۰ - گاهی ملکیت تحقق پیدا می شود مثلا اصیل حیوانی را بفروخت به مشتری پس بایع نمی تواند تصرف کند با اینکه مشتری خیار فسخ تا سه روز دارد پس عقد فضولی حین وقوعش اثر کرده است پس وجوب وفای بعقد هم محرز است پس اصیل بنا بر کشف نمی تواند چون واجب است وفای بعقد کند اما اگر مالک اجازه نداد، فسخ می شود و اگر اجازه داد امضاء کرده است.

۲۲:۱۰ - گویی مالک حق فسخ دارد.

۲۲:۵۰ - اشکال اینست که اگر اصیل نتواند در آنچه که اعطاء کرده است تصرف کند پس در آنچه گرفته است بتواند تصرف کند چون مبادله در کار بوده است.

۲۴:۳۰ - پاسخ اینست که وفای بعهد یعنی به التزاماتی که شخص بر علیه خودش داده است پایبند باشد و نه اینکه برای منفعت به خودش هم اقدام کند.

۲۶:۴۵ - بنابراین بنا بر کشف، ملکیت حاصل شده پس اصیل ملتزم می شود که متاع را از ملکیت نود خارج کند لذا نمی تواند در آن تصرف کند ولی چون ثمن از مفاد وجوب وفا خارج است در ثمن هم نمی تواند تصرف کند.

۰۴۰۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۵) - شب چهارشنبه

۲۳ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بیان شد در ثمره سوم این بود که اصیل می تواند در متاعی که داده است تصرف کند چرا که هنوز وجوب وفای بعهد نیامده است لذا عقد تام نیست.

۰۲:۰۰ - پاسخ این بود که بنا بر کاشفیت، اصیل نمی تواند تصرف کند چون عقد فضولی تأثیر من حین العقد می کند پس وجوب وفا از طرف اصیل آمده است و تصرفات منافی با وفاست لذا حرام است.

۰۵:۱۰ - برخی فرموده اند در تعقب اذن چون شک در اجازه وجود دارد پس استصحاب به سلطنت کرده و تصرف می کنند.

۰۶:۳۰ - پاسخ اینست که بنا بر اینکه تعقب را شرط ندانیم، پس نفس عقد فضولی اثر کرده است و وجوب وفا لازم می آید.

۰۸:۱۰ - دو جهت نسبت به این بیان است، اول: موضوع وجوب وفا را مطلق عهد بدانیم پس عقد اثر تام دارد.

دوم: موثریت عقد را در وجوب وفا بدانیم.

۱۰:۲۰ - این بیان شبیه به خیار حیوان است که اثر از ناحیه بایع کاملاً تام است ولی از ناحیه مشتری تا سه روز فسخ عقد مهلت وجود دارد پس در ما نحن فیه مالک می تواند اجازه ندهد که گویا فسخ کرده است ولی اصیل باید وفای به عقد کند.

۱۱:۳۵ - تشبیه دیگر اینست که اگر بایع علم هم داشته باشد که مشتری در خیار حیوان فسخ خواهد کرد ولی باید وفای به عقد کند لذا در بحث ما نیز کاری با اجازه نداریم حتی اگر بداند مالک اجازه نخواهد داد نمی تواند در مضمن تصرف کند.

۱۷:۴۵ - توهم اینکه چون عقد مبادله است و چون نمی تواند در مال خودش که داده است تصرف کند در مقابل می تواند در مال مشتری تصرف کند.

۱۹:۳۰ - پاسخ اینست که در ما نحن فیه مبادله ملاک نیست بلکه وجوب وفا برای اصیل لازم است و نباید تصرف کند ولی اینکه تصرف بر مال غیر تا قبل اذن، وجود ندارد.

۲۲:۵۰ - پس وجوب وفا فقط التزام علی النفس می آورد ولی التزم لنفسه در کار نیست.

۲۳:۳۰ - اشکال اینست که این التزام به خروج از ملکش مشروط به داخل شدن مال طرف مقابل است در صورتی که هنوز اجازه از سوی مالک نرسیده است.

۲۴:۰۵ - لذا برخی مثالی می زنند در مورد نذر که شخصی نذر کند اگر تا فردا فلان مهمان بیاید قربانی می دهم ولی تا قبل از آمدن مهمان می تواند در حیوان تصرف کرده و او را بفروشد پس تصرف اصیل در مال خود می شود چون بنحو مطلق اطلاق خروج ملکیتش از مال خود را التزام نداده بلکه منوط به داخل شدن مال غیر است.

۲۷:۱۵ - پاسخ اینست که اصیل مال خود را در فضولی می دهد به امید اینکه بدل بدستش برسد بنابراین در اینجا التزامش مشروط نبوده بلکه نظیر واجب معلق است که بالفعل التزام داده است ولی امیدش یا حاصل می شود یا خیر.

۰۴۰۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۶) - شب یکشنبه

۲۷ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۳۱/۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بیان شد اگر بنا بر قول مشهور که کشف حقیقی را مبنا می دانند، تصرف اصیل در مالی که منتقل شده جایز نیست.

۰۱:۰۰ - برخی بزرگان موضوع را نفس عقد بدون قید می دانند لذا حتی اگر علم داشته باشد به عدم اذن، باز هم باید وجوب وفا کند و نمی توان تصرف نمود.

۰۳:۴۰ - برخی موضوع وجوب وفا را عقد متعقب می دانند در اینصورت اگر اصیل علم به اذن نداشته باشد می تواند تصرف کند مگر اینکه اصیل علم به آمدن اجازه از سوی مالک داشته باشد پس نمی تواند تصرف کند، یعنی وجود شک استصحاب می آورد.

۰۷:۳۰ - در معنای مشروط شرط متاخر گاهی اینست که با آمدن اجازه اثر عقد نافذ می شود و گاهی معنای انقلاب عقد به عقدی موثر باشد.

۰۹:۲۰ - چنانچه موضوع وجوب وفا را مجرد عقد بدانیم پس باید "اوفوا بالعقود" را بر هر عقدی جاری بدانیم حتی اگر علم دارد اجازه از سوی مالک نیاید ولی وقتی فضولتا عقد صورت گرفته، اصیل باید به عهدش وفا کند که اوفوا بعقودکم باشد.

۱۱:۳۰ - اما اگر عقد را گره بدانیم از دو طرف، پس بستگی به عهد طرفین دارد و در "لا تاملوا اموالکم بینکم بالباطل الا ان تكون تجارة عن ترا" ض نمی شود گفت که بسته شدن عهد در عقد فضولی باشد چرا که فضول عهد آور نبود.

۱۴:۲۰ - لایعقل است وجوب وفا به عقد با اجنبی باشد که در فضولی با مالک اصلی که عقدی نشده و با فضولی اجنبی عقد کرده است.

۱۵:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که وجوب وفا به اجنبی جاری نمی شود چراکه موضوع وجوب وفا باید به طرفینی که اهلیت وفای به عهد داشته باشند، باشد.

۱۹:۵۵ - اگر هم مراد انقلاب عقد باشد، اولا عقدیت عقد جایی است که جنبه تاثیر داشته باشد و "اوفوا بالعقود" عنوان است در معادلات عقلائیه بین مردم پس هرگاه مصداق معامله سببیت داشته باشد پس اوفوا

آن را امضاء می کند و لی در عقد فضولی تا قبل از اذن وفایی در کار نیست چرا که عقدیت عقد هنگامی است که اثر داشته باشد.

۲۳:۵۰ - ثانیاً معنای وفا اینست که مقتضی را بر مقتضی مرتب کنند مانند وفای به یمین یا وفای به نذر لذا عقد فی نفسه موجب وفا نیست بلکه عقدی که موجب تقیید شود قابل وفاست.

۲۵:۴۵ - ثالثاً بر مسلک برخی بزرگان، وجوب وفا تکلیف محض نیست بلکه دالّ بر ترتّب اثر نقل و انتقال بر عقد است پس اصیل نباید، عقد فضولی را که هنوز صحیحاً واقع نشده است، وفا کند.

۲۸:۴۰ - بنابراین اگر اصیل علم دارد که مالک اجازه نمی دهد پس می تواند در مال تصرف کند ولی اگر شک داشت به دادن اذن از سوی مالک، استصحاب عدم یا اصل برائت یا استصحاب سلطنت می کند بنائاً علی الکشف می تواند تصرف کند اما اگر اصیل علم داشته باشد که مالک اذن خواهد داد نمی تواند تصرف کند و اگر بنحو انقلابی باشد می تواند تصرف کند.

۰۴۰۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۷) - شب دوشنبه

۲۸ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۱/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - چنانچه اصیل التزامی که در عقد فضولی داده است معلق بر اجازه باشد پس همینطور که در نذر که معلق به شرط است اگر نداند که شرط محقق می شود پس می تواند تصرف کند.

۰۲:۰۰ - بنابراین اگر اصیل علم به اذن مالک ندارد می تواند در مالی که در بیع فضولی انتقال می دهد، تصرف کند.

۰۴:۱۰ - پاسخی که می فرمایند اینست که مثلاً در نذری که بگوید: لله علیّ ان جائنی المسافر غداً ان تصدّق، در صورتیکه در بیع فضولی نمی گوید بعت هذا ان اجاز المالك یا مشتری گفته باشد قبلت هذا ان اجاز المالك ولی در صیغه نذر تعلیق صراحتاً آورده می شود.

۰۶:۳۰ - التزام مطلق، وجوب وفا می آورد لذا پاسخ می فرمایند که اصیل، تعلیقی نمی کند و فرق با نذر دارد که انشاء نذر مشروط است پس اصیل نمی تواند تصرف کند.

۰۷:۰۵ - در آیه شریفه اوفوا بالعقود، وفای به عهد بدیهی است که عهد جدی است و در فضول لباً منوط است به قید اجازه مالک و همینطور که در نذر با عدم وجود علم بر تحقق شرط، شخص می تواند در مال تصرف کند پس در ما نحن فیه، اصیل با عدم وجود علم به اذن متاخر از سوی مالک، در مال تصرف کند.

۰۹:۳۰ - در بحث فقهی تصرف مال که مورد نذر قرار گرفته است شقوقی را بیان می کنیم.

۱۰:۵۰ - نذر دو نوع است یا نذر نتیجه است که الله علیّ ان کان کذا فمالی صدقه للفقراء و گاهی نذر به فعل است که الله علی نذر ان کان کذا اتصدق بمال و از برای هر دو نوع، سه وجه می باشد که گاهی شرط فعل اختیاری خودش باشد و گاهی فعل غیر اختیاری بطور مطلق است مثلاً الله علی ان ولدت ذکورا اتصدق بمالی و نوع سوم فعل غیر اختیاریست نسبت به خودش ولی ممکن است تمکن از جلوگیری از فعل است مثلاً الله علی نذر ان سافر زید غدا اتصدق بمالی او فمالی صدقه که امکان جلوگیری از سفر وجود دارد، و برای هر یک ازین شش حالت، گاهی شرط، قید از برای خود نذر و گاهی قید است برای منظوری، که دوازده حالت دارد.

۱۷:۰۰ - روایت از معصوم علیه السلام: "سألته عن الرجل یكون له الأمانة فیقول یوم یأتیها فیهی حره ثم یبیعها من رجل ثم یشتریها بعد ذلک، قال علیه السلام: لا بأس أن یأتیها، لان خرجت عن ملکه".

۱۹:۴۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "فی رجل کانت علیه حجه الاسلام فأراد أن یحج فقیل له: تزوّج ثم حج فقال، إن تزوّجت قبل أن أحج فغلامی حر فبدء بالنکاح قبل أن یحج فقال علیه السلام تحرر الغلام فقلت له: لم یرد بعثقه وجه الله تعالی فقال: إنه نذر فی طاعة الله تعالی والحج أحق من التزویج وأوجب علیه منه، قلت: إن الحج تطوع قال علیه السلام: إن کان تطوعاً فهو طاعة لله عز وجل قد أعتق غلامه".

۲۴:۰۰ - در این دوازده حالت در جایی که قید منذور باشد یا قید نذر باشد و یا فعل اختیاری باشد، می تواند قبل از زمان وقوع شرط، تصرف در مال کند اما اگر اراده قطعی به فعل نداشته باشد دو نوع است گاهی در وقت نذر مال بخصوص را ابقاء کرده باشد تا وقوع شرط که نمی تواند تصرف کند ولی اگر مال معین را کنار نگذارد می تواند تصرف کند چه نذر نتیجه یا نذر فعل باشد.

۲۸:۴۵ - در بحث عبادات بیان شد که اگر شخص علم داشته باشد که در آمدن وقت نماز نمی تواند وضو بگیرد واجب است الان وضو بگیرد یا وضویش را باطل نکند پس اگر بداند چنانچه مالش را تلف کند، نذرش محقق نمی شود نمی تواند در مال منذورش تصرف کند.

۳۱:۰۰ - در حالتی هم که علم دارد که بتواند جلوگیری از فعل غیر کند مثلاً سفر کردن زید، نیز می تواند تصرف کند و گر نه نمی تواند تصرف در مال منذور کند.

۰۴۰۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی النذر (نوار ۲۷ - درس ۸) - شب سه شنبه

۲۹ ربیع الاول ۱۳۹۴ ق - ۲/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - کلام در منذور معین است که آیا شخص می تواند قبل از انجام شرط، در منذور تصرف کند.

۰۱:۱۵ - بیان شد نذر یا نتیجه است یا فعل است.

۰۲:۳۰ - شرطی که قرار دارد سه نوع است یا فعل اختیاری دیگری است، دوم فعل غیر اختیاری است،

سوم فعل اختیاری خودش است.

۰۳:۳۰ - در هر یک ازین حالات یا نذرش مشروط است و یا مقید است.

۰۷:۰۰ - در تمامی این دوازده وجه، سه مبحث را بیان می کنیم.

۰۷:۴۵ - بحث اول در مورد منذور است، چه منذور بنحو نتیجه و چه موضوعی برای فعل باشد، در اینجا

اگر صیغه نذر را مطلق بگذارد که بگوید الله علیّ ان کان کذا غنمی هذا صدقه او اتصدق بغنمی که باید این غنم را حفظ کند چرا که اطلاق نذر ابقاء و التزام بحفظ این مال معین را می کند چه این التزام داخل نذر باشد یا التزام عهد مقارن باشد و صحبت در تصرف اتلافی است.

۱۰:۴۵ - اگر شک هم داشته باشد بوقوع شرط باز هم تصرف جایز نیست که در روایات هم داریم که "ما

جعل لله فلا رجعة له فیه" یا "ما جعلته لله فف به".

۱۱:۵۰ - اگر احتمال دهد بی مبالاتی کرده است بمصلحت ملزومه عند المولی تجری است لذا نمی تواند

در منذور قبل از حصول شرط تصرف کند که اگر علم داشته باشد به حصول شرط که به طریق اولی نمی تواند تصرف کند.

۱۳:۳۰ - اگر خود منذور مشروط باشد در اینجا می تواند تصرف کند همانطور که در روایت فرمودند که

امه را بفروشد و دوباره بخرد که می گوید الله علی نذر ان کان کذا فمالی صدقه ان لم احتاجه.

۱۶:۱۵ - بحث دوم در شرط است، اگر شرط فعلی اختیاری بود، گاهی نذر زجری است که باز دو نوع

است اول منحل به دو عهد است مثلا نذر کند اگر توتون بکشد ده درهم بدهد که اگر کشید حرام است که

هم باید کفاره بدهد هم ده درهم را بدهد ولی اگر یک نذر باشد که بر تقدیر کشیدن توتون ده درهم می دهم

پس جایز است بکشد ولی اگر کشید باید ده درهم بدهد و گاهی نذر شکری است مثلا اگر به کربلا رفتم فلان

مال را صدقه می دهد که دو نوع است اول نذر منحل دو نذر باشد که هم واجب است کربلا برود و هم واجب است صدقه را بدهد دوم نذر پاخذ بفعل اختیاری که واجب نیست کربلا برود ولی اگر رفت واجب است صدقه را بدهد.

۲۰:۲۵ - پس در نذر شکری که اگر نذر منحل در دو نذر باشد باید هم فعل را انجام دهد و هم شرط را انجام دهد.

۲۳:۰۰ - بحث سوم فعل غیر باشد، مثلاً اگر زید سفر کرد ده درهم را صدقه بدهم، اگر توانست مانع سفر زید شود لازم نیست صدقه دهد ولی اگر زید سفر کرد باید صدقه را بدهد ولی در مورد فعل غیر اختیاری باشد، باید صدقه بدهد.

۲۴:۴۰ - در ما نحن فیه اگر شخصی، زنی را فضولتا با مرد اصیلی تزویج بنماید، اصیل نمی تواند مادر و یا دختر آن زن را بگیرد یا اگر سه زن دارد بخواهد پنجمی را بگیرد تا وقتی زن اذن دهد ولی اگر مرد، فضولی باشد و زن اصیل باشد، زن نمی تواند با دیگری تزویج کند اما زوج حق دارد هم اذن ندهد و هم طلاق دهد و در مورد تصرفات دیگر مانند محرمیت مادر زن و غیره جایز نیست.

۲۷:۰۰ - در مورد طلاق برخی می فرمایند مشکل است چون گویی با طلاق، هم زوجیت را امضاء کرده است و هم طلاق را جاری کرد است طبق روایت "الطلاق بید من اخذ بالساق" پس ابتدا باید بدلالات التزامیه، زوجیت را قبول کرده باشد و اذن و اجازه متاخره داده باشد که اکنون بخواهد طلاق بدهد.

۰۴۰۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۹) - شب چهارشنبه

۱ ربيع الثاني ۱۳۹۴ ق - ۴/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - در ادامه ثمرات بین کشف و نقل بحث می کنیم.

۰۱:۰۰ - اگر اصیل، قبل از اجازه مالک از دنیا رفت بنا بر کشف با اذن لاحق، مال به ورثه می رسد و بر مبنای نقل، مال به ورثه منتقل نمی شود.

۰۳:۰۰ - در مورد ارتداد اصیل نسبت به ملکیت عبد مسلم و مصحف شریف، حکمش را بیان می کنیم.

۰۴:۵۵ - اگر بایع فضولی متاع را که می فروشد و مشتری گاهی بثمرن معین خارجی می خرد که قبل از اجازه مالک متاع، مشتری فوت کند، برخی که بیع را مبادله مالین می دانند چون با اجازه لاحق معامله تمام است پس بنا بر کشف که بدیهی است که از اول معامله محقق شده بوده است ولی بنا بر نقل هم با آمدن

اجازه، معامله محقق شده و به ورثه می رسد پس بر مبنای مبادله بین مالین هیچ فرقی بین کاشفیت یا ناقلیت اجازه متاخره نمی باشد.

۰۹:۵۰ - اما اگر ثمن معین خارجیه نباشد و ثمن در ذمه بوده یا نسبه بوده باشد در اینجا بر تعریف مبادله مالین بنا بر کشف اجازه، متاع ملک میّت شده و متاع برای ورثه بوده و ثمن در دین میت است و باید ورثه، آن را بپردازند ولی بر مبنای ناقلیت، موضوع ندارد، چون ذمه از بین رفته است. این اشکال است که در ناقلیت، بمحض آمدن اجازه، متاع ملک میّت می شود دو پاسخ دارد اولاً میت نمی تواند ملکیت شیئی را پیدا کند ثانیاً انتقال ملکیت ما یملك میت بر ترکه او است و نه بر املاک بعد از مرگش.

۱۶:۱۵ - در مورد مرتد شدن اصیل، در مرتد فطری بین کشف و نقل، حکم متفاوت است که در ارتداد غیر فطری اگر مبیع عبد مسلم یا مصحف قرآن باشد بنا بر کشف او در حال اسلامش عبد و قرآن را مالک شده است و بعد که مرتد می شود از ملکیتش خارج نمی شوند بلکه اجبار بفروش آن ها می شود.

۱۸:۱۵ - در مرتد فطری، بنا بر کشف، اجازه صحیح است و بنا بر نقل، اجازه فاسد است. پس آنچه را که مالک بوده به ورثه اش منتقل می شود اما بعد از ارتدادش ملکیت نمی پذیرد.

۲۳:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد مصحف و عبد مسلم ملکیت بعد از ارتداد باطل است ولی در موارد دیگر دلیلی بر عدم صحت ملکیت مرتد نداریم پس اگر ثمن معین خارجی بود پس بر مبنای کشف متاع ملک ورثه است و ثمن متعلق به مالک است و بنا بر نقل با آمدن اجازه، متاع را مالک می شود و ثمن هم مال خودش است پس در این حالت، اجازه باطل است.

۲۶:۰۵ - اما اگر ثمن، کلی فی الذمه باشد، فرقی بین کاشفیت و ناقلیت نیست چون بعد از ارتداد نمی تواند دسترسی به اموالش داشته باشد پس این دین بگردنش باقی است تا از مالی که بعدا استحصال می کند بپردازد ولی متاع، ملکش می شود که البته بواسطه ارتدادش اموال و املاکش به ورثه رسیده است و بنا بر نقل هم همینطور است.

۰۴۱۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۰) - شب شنبه

۴ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۷/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - اگر یکی از طرفین عقد فضولی فوت کند یا مرتد شود، ثمره بین کشف و نقل می آید.

۰۱:۳۰ - چهار صورت وجود دارد:

اول: اصیل قبل از اجازه مالک، فوت کند.

دوم: مالک قبل از دادن اجازه فوت کند.

سوم و چهارم: در حالات اول یا دوم ثمن یا مضمن، عین خارجیّه باشد یا کلیّ ما فی الذمه باشد.

۰۴:۳۰ - در حالتی که اصیل بمیرد و ثمن عین خارجی باشد دو حالت کشف و نقل داریم.

۰۵:۳۰ - بنا بر کشف، بعد از اجازه، عوض، ملک مالک می شود و متاع، ملک ورثه است.

۰۶:۳۰ - اما بنا بر نقل سه مشرب داریم، اول بنا بر تعریف بیع به مبادله مال بمال، پس مبادله صورت

گرفته است و با دادن اجازه از سوی مالک، چون اصیل التزام به انتقال بدلیّت را داده بوده است و با مرگ اصیل بر همین نحو به ورثه منتقل شده است بنابراین عوض ملک مالک می شود.

۱۰:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که التزام امر نفسانی است و نه اینکه عرض خارجی را پدید

آورده و نه در عین خارجی اثر کرده بود پس چون سبب اعتباری یا خارجی درکار نیست حتی با تعریف بیع بمبادله مال بمال باز هم اثری نخواهد داشت.

۱۴:۴۵ - مشرب دوم اینکه در نقل مالکیت مجیز حین اجازه کفایت می کند چون ورثه مالک شده اند

بعد از اجازه مالک ببیع فضولی باید ورثه هم اجازه دهند چراکه این عقد با مرگ اصیل بنا به نقل، دو طرفه فضولی می شود.

۱۷:۰۰ - مشرب سوم اینکه بنا بر نقل اگر ملکیت از حین عقد ملاک بوده باشد، عقد فضول باطل است و

هیچ اثری بر آن مرتب نمی شود.

۱۸:۴۵ - در حالتی که اصیل بمیرد و ثمن کلیّ ما فی الذمه باشد، بنا بر کشف، متاع ملک ورثه می شود

و مالک، طلبکار از ورثه می شود.

۲۰:۰۰ - اما بنا بر نقل اجازه مالک هیچ اثر ندارد چراکه ذمه با مرگ اصیل از بین رفت، پس عوض منعدم

شد و چون بنا بر نقل عقد فضولی جزء سبب بوده و تاثیر نکرده بود پس اجازه مالک سبب نمی شود ذمه ای بگردن ورثه بیاورد.

۲۲:۲۵ - در حالت سوم اگر مالک قبل از دادن اجازه بمیرد و ثمن عین خارجیّه باشد، اجازه دیگر معنا ندارد چون مالک از دنیا رفته، بیع فضولی سر جایش هست که عین به ورثه مالک منتقل می شود و صحّت بیع فضولی به اجازه ورثه متوقف است و متاع ملک اصیل است چه بنا بر کشف و نقل باشد.

۲۴:۳۵ - حالت چهارم اینکه مالک قبل از دادن اجازه بمیرد و عوض کلی فی الذمه باشد، اگر مالک بمیرد کلاً بیع باطل است و چه بر مبنای کشف و چه بر مبنای نقل بی اثر است.

۰۴۱۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۱) - شب یکشنبه

۵ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۸/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در ارتداد یا مرگ یکی از طرفین عقد فضولی قبل از اجازه ی مالک است که در کفر شخص، ارتداد فطرتی باشد یا غیر فطرت باشد و اینکه مبیع قرآن باشد یا عبد مسلمان، در مورد فوت بیان شد اکنون در مورد کفر بحث می کنیم.

۰۱:۳۰ - اینکه در ارتداد فطری تقیید و در غیر فطری تقیید نکرده اند بیان خواهد شد که در فطری هم قیود لازم می باشد.

۰۲:۰۰ - برخی می فرمایند که شخص مسلمان بمحض ارتداد و کفرش تمامی اموالش منتقل به ورثه مسلمانش می شود و حتی نمی تواند هیچ معامله و ملکیتی را هم در آینده داشته باشد.

۰۳:۴۵ - اینکه اموال مرتدد بلافاصله به ورثه اش که مسلمان هستند منتقل می شود دلیل داریم ولی اینکه به هیچ وجه نمی تواند مالک مالی شود، دلیلی نداریم.

۰۴:۳۵ - وجوه مختلف عبارتند از اینکه ارتداد یا از مالک باشد یا از اصیل و در هر مورد بر مبنای کشف یا نقل و باز در هر مورد، عین خارجی است یا کلی ذمی.

۰۷:۱۰ - اگر اصیل مرتد فطری شد و عوض هم معین باشد، وقتی مالک متاع اجازه می دهد، بنا بر کشف، عوض معین ملک مالک شده و متاع ملک ورثه اصیل است.

۰۹:۳۰ - اما بنا بر ناقلیت اجازه، متاع ملک اصیل بشود و ثمن معین ملک ورثه است پس اجازه مالک اثر ندارد ولی اگر اجازه ورثه هم بیاید بیع صحیح می شود البته بشرطی که متاع، قرآن یا عبد مسلم نباشد که در نقل، مرتدد نمی تواند مالک ایندو شود و بیع فضولی باطل است.

۱۳:۳۰ - حالتی که اصیل مرتد شود و ثمن کلی فی الذمه باشد بر مبنای کشف، متاع ملک ورثه مرتد می شود و ذمه بگردن مرتد است ولی از اموال ورثه نمی تواند بدهد و از مالی که بعدا اکتساب می کند باید بپردازد.

۱۵:۰۰ - بنا بر نقل هم عقد صحیح است و متاع بجز مصحف و عبد مسلم، ملک اصیل مرتد می شود و ذمه هم بگردنش است.

۱۷:۰۰ - در حالتی که مالک، مرتد شود اگر ثمن کلی فی الذمه باشد و بعد از ارتداد مالک، اذن دهد بنا بر کشف متاع، ملک ورثه مالک است و ذمه هم بگردنشان است ولی بنا به نقل مالک با دادن اجازه متاع را بجز قرآن و عبد مسلم صاحب می شود و اشتغال به ذمه هم دارد.

۲۰:۱۰ - اگر مالک قبل از دادن اجازه، مرتد شود و ثمن عین خارجی باشد، بنا بر کشف، متاع ملک ورثه است و عین خارجی ملک مالک است.

۲۱:۰۰ - بنا بر نقل، متاع بغیر از قرآن و عبد مسلم به مرتد منتقل می شود ولی عوضی وجود ندارد چراکه ثمن ملک ورثه شده است پس باطل است مگر اینکه ورثه هم اجازه دهند.

۰۴۱۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۲) - شب دوشنبه

۶ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۸/۲/۱۳۵۳ ش

۰۱:۰۰ - هشت صورت در مورد ارتداد متصور است که چهار صورت را بیان کردیم.

۰۲:۰۰ - چهار صورت دیگر در مورد مرتد غیر فطری است.

۰۳:۰۰ - یا اصیل مرتد است یا فضول که در هر کدام یا عین خارجی است یا ما فی الذمه.

۰۴:۰۰ - کافر هیچگاه نمی تواند ملکیت قرآن و عبد مسلمان را داشته باشد.

۰۵:۴۰ - در صورتیکه عبد مسلم خارجی یا مصحف موجود خارجی مورد بیع قرار گیرند چه از اصیل یا از فضولی، بنا بر کشف و نقل هر دو بعد از اجازه مالک صحیح است.

۰۷:۳۰ - دلیل صحت اینست که بنا بر کشف، مشخص می شود مرتد حین تحقق بیع، مالک شده است و پس از ارتداد از ملکش خارج می شود.

۰۹:۳۰ - بر مبنای نقل اجازه دادن مالک موجب خروج عبد یا مصحف از ملکیت مرتد می شود بلکه وجوب اذن بعید نیست.

۱۱:۰۰ - اما اگر کلی در ذمه باشد که مصحف یا عبد مسلم کلی فی الذمه معامله شود، چه بیع چه شراء، چه بایع مرتد شود و چه مشتری مرتد شود اگر افراد این کلی را نزد خودش داشته باشد اجازه صحیح است هم علی الکشف و هم علی النقل.

۱۳:۰۰ - اما اگر معامله بر کلی ما فی الذمه بر عبد مسلم یا مصحف کند اجازه باطل است و بیع صحیح نیست.

۱۴:۰۰ - چراکه بنا بر کشف کلی ما فی الذمه قرآن یا عبد مسلم بر گردنش است و با آمدن اجازه چه بنا بر کشف و چه بنا بر نقل حق تحصیل و خرید قرآن یا عبد مسلم را ندارد که بخواهد اشتغال ذمه اش را رفع کند چون ملکیت برایش در قرآن و عبد مسلم بر کافر جاری نمی شود.

۱۶:۱۰ - در حالتی که مشتری فضولی است و عبد مسلم یا قرآن را از اصیل به دراهمی فی الذمه می خرد و بایع اصیل مرتد غیر فطری ملی شد و بعد مالک اجازه داد یا مشتری اصیل و بایع فضولی باشد و قبل از اذن مالک، مشتری مرتد شود در اینجا علی الکشف بیع فضولی با اذن مالک، صحیح است ولی بنا بر نقل باطل است.

۱۹:۴۵ - بحث در جایی که متاع اتلاف شود و در مورد نجس شدن متاعی که مایع باشد بیان می کنیم.

۲۱:۳۰ - چنانچه متاعی را فضولی فروخت به اصیل و قبل از آمدن اجازه مالک، متاع تلف شود اگر هنوز بدست مشتری نرسیده بوده که معامله منفسخ است و در طرف ثمن هم همینطور است.

۲۳:۰۰ - اما بعد از اقباض مثلاً متاعی را عاریه یا امانت گرفته بود و بعد فضولتاً بیع شد، در اینحالت علی الکشف با آمدن اجازه، ملک مشتری بوده و معامله صحیح است و متاع تلف شده است ولی علی النقل اجازه باطل است چرا که بیع تالف اجازه پذیر نیست پس بیع باطل است.

۰۴۱۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۷ - درس ۱۳) - شب سه

شنبه ۷ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۹/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - اگر عبد مسلم یا مصحف از شخصی که منتقل می کند و قبل از اجازه مالک، مرتد ملی شود چه مشتری باشد چه بایع، اگر عبد یا مصحف عین خارجی بود بیع فضولی بنا بر قولین کشف و نقل صحیح است.

۰۲:۲۰ - اگر مصحف یا عبد مسلم کلی ما فی الذمه باشد بنا بر قولین باطل است. چه شخص انتقال دهنده مرتد شود چه شخص انتقال شونده باشد.

۰۳:۲۰ - و اگر شخصی که قرار است مصحف یا عبد مسلم به او منتقل شود، مرتد شود قبل از اجازه، بنا به کشف صحیح و بنا به نقل باطل است.

۰۴:۳۰ - انتقال مایع نجس سه وجه است:

اول: هم مالیت عقلایی دارد هم مالیت شرعی.

دوم: مالیت عقلایی دارد ولی مالیت شرعی ندارد.

سوم: نه مالیت عقلایی دارد و نه شرعی.

۰۷:۱۵ - در وجه سوم بنا بر کشف، اجازه صحیح است چون در هنگام عقد فضولی، مالیت داشته است ولی بنا بر نقل صحیح نیست چون ما لا مالیه له نمی تواند سبب ملکیت شود چون شرط ملکیت حاصل نیست عقد باطل است.

۰۹:۴۵ - در وجه اول که دو مالیت را داشته باشد که بدیهی است احکامش همانند موارد قبلی فضولی است.

۱۰:۰۵ - اما وجه دوم که مالیت شرعیه ندارد علی الکشف صحیح و علی النقل باطل است.

۱۱:۰۰ - برخی بزرگان هم در مورد اتلاف و هم در مورد نجاست مایع، می فرمایند که علی الکشف صحیح و علی النقل باطل است.

۱۱:۵۵ - اشکال اینست که اجازه مدخلیت در اسناد برای لزوم وفای به عهد دارد پس بنا بر کشف هم نیاز به اجازه دارد و چون اجازه تنفیذ عقد است باید طوری باشد که متاع از مالیت نیافتاده باشد.

۱۵:۳۵ - اگر عقدی که مشروطاً صادر شده، موثر باشد و در شرعیات شرط متاخر را صحیح بدانیم که گاهی وصف تعقب، شرط است، گاهی به شیئی است که موجب اسناد باشد و گاهی تعقب به رضایت است پس اگر بر مبنای تعقب رضا باشد فرمایش ایشان درست است ولی اگر تعقب علی الکشف سبب باشد پس اثر نمی کند.

۱۹:۵۵ - عقد فضولی که در مورد محصول و ثمار شود، قبل از اجازه بدو الصلاح شود بنا بر نقل صحیح است که هنوز سبب تمام نشده بود و بدو الصلاح شرط تمامیت سبب است و هنگامی که اجازه آمده است علی

النقل، بیع قبل از بدو الصلاح واقع شده است پس اجازه باطل است و بیع هم باطل است اما بنا بر کشف بیع فضولی صحیح است و اجازه هم اثر دارد.

۲۱:۴۰ - در مواردی که شرط، مفقود است مثلاً در مورد بیع فضولی عین مرهونه را بیع کند، و این شرط مفقود است چون باید ملک طلق باشد و بعداً از رهن در بیاید بنا بر نقل صحیح و بنا بر کشف باطل است.

۲۳:۱۰ - در مورد بیع فضولی مصحف یا عبد مسلمی به کافر، که قبل از اجازه مالک، کافر مسلمان شود، بنا بر کاشفیت باطل است و بنا بر ناقلیت صحیح است.

۰۴۱۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۱) - شب چهارشنبه

۸ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۰/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۳۰ - گاهی قابلیت مالکیت در متعاقدين پیش می آید مثلاً ارتداد یا کفر که بنا بر کاشفیت، اجازه موجب صحت بیع فضولی می شود و بر مبنای ناقلیت باطل است که بیان شد.

۰۳:۰۰ - در مورد مایعی که قبل از اجازه، نجس شود هم بیان کردیم.

۰۴:۳۵ - و گاهی هم در مواردی ناقلیت صحیح است و کاشفیت باطل که مثال در شرطی که مفقود بوده و قبل از اجازه، محقق می شود مانند بیع فضولی ثمره قبل از بدو الصلاح و یا مثال دیگر مانند اسلام آوردن کافر.

۰۷:۰۰ - برخی می فرمایند که باید از حین عقد، در مال غیر قابلیت تملیک از برای متعاقدين را تا زمان اجازه غیر، مستمر بدانیم.

۰۹:۴۰ - لذا در دو مورد اخیر که قابلیت حین اجازه حادث باشد را فاسد می دانند.

۱۰:۳۰ - پاسخ اینست که دلیلی نداریم که قابلیت تملیک باید مستمر باشد تا زمان اجازه.

۱۱:۳۰ - اگر فضولتاً مالی را به زید فروخت و زید به عمرو بفروشد، و عمرو هم به دیگری فروخت سپس مشخص شد که بیع اول فضولی بوده، مشهور می فرمایند در صورت دادن اجازه مالک اصلی تمامی بیع های دیگر صحیح است چرا که بنا بر کشف، زید مالک شده است چون از ملک مالک خرید شده و باز از ملک زید خارج شده همینطور تا آخرین مشتری پس عقد فضولی بر مال غیر با تاخر شرط یا تعقب شرط بوده است.

۱۹:۳۰ - علی النقل هم وقتی مالک اجازه داد تمام بیع های بعدی صحیح است.

۲۰:۴۵ - در نقل اشکال اینست که در یک لحظه چگونه دو اثر متضاد وجود داشته باشد.

۲۱:۴۵ - چرا که لایعقل است اجازه واحد همزمان سبب ورود و خروج ملکیت واحده بر شخص واحد باشد.

۲۴:۰۰ - در روایت "لو زوج صغیرین ولیّهما.." یکی از این دو بالغ بشوند که چون تزویج فضولی بوده باید بالغ شوند تا اجازه دهند ولی دیگری صغیره است و قبل از اینکه دختر اجازه بدهد، بالغ از دنیا رفت که در روایت، باید جهت اعلام رضایتش قسم بخورد که معلوم شود رضایتش بخاطر حصول ارث نمی باشد.

۲۶:۴۵ - پس در این روایت که استمراری نبوده و بالغ وفات کرده بوده است اما حضرت اجازه را صحیح می دانند.

۰۴۱۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۲) - شب دوشنبه

۱۳ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۶/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بیان سه مورد ظهور ثمره بین کشف و نقل که اول و دوم بنا بر کشف صحیح و بر نقل باطل و سوم عکس این است.

۰۱:۰۰ - اشکالی که برخی فرموده اند بر استمرار قابلیت بود که پاسخ اینست که برای استمرار قابلیت دلیلی نداریم.

۰۲:۴۵ - اگر بیع های متعددی واقع شوند که بر بیع فضول بوده است و مالک بعدا اذن می دهد صحت تمام این بیع ها به اذن مالک بستگی دارد، در صورتیکه مالکیت زید از حین عقد تا زمان اجازه استمرار نداشته است.

۰۸:۴۵ - عدم اتصال قابلیت از زمان عقد تا زمان اجازه نباید نقض بیع های متعدد بشود.

۱۰:۱۵ - این اشکال وارد نیست چراکه با آمدن اجازه منکشف می شود که زید در زمان اول مالک شده پس در زمان دوم و سوم از برای عمرو و خالد که مشتری های متعدد دیگرند پس ملکیت زید با اجازه مرتفع نشده است.

۱۴:۴۵ - بنا بر کشف، صحت بیع های متعاقب منوط به اجازه مالک اولیست.

۱۶:۰۰ - بنا بر نقل، بمحض اجازه، ملکیتها خارج و داخل می شوند.

۱۸:۳۰ - اگر ظهور ادله به استمرار قابلیت بود درست می بود ولی چنین ظهوری در ادله نیست.

۱۹:۳۰ - اما برهان عقلی که استمرار قابلیت را بیان می کند اینست که تاخر شرط عقلا جایز نیست.

۲۰:۳۰ - العقود که به معنای عقودکم است پس تاثیر ملکیت را از اوفوا استفاده می کنیم لذا هم عقد باشد هم "کم" باشد تا وفای بعهده بیاید و هنگامی "کم" محقق می شود که اجازه بیاید تا موضوع اوفوا حاصل شود.

۲۳:۰۰ - با اجازه، جزء سبب می آید و عقلا متعاقدين باید قابلیت داشته باشند.

۲۴:۳۰ - اما اگر اجازه را جزء سبب ندانیم، بر کشف انقلابی یا وصف تعقب، بیوع فضولی متعاقب صحیح است.

۰۴۱۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۳) - شب سه شنبه

۱۴ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۷/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - برخی بزرگان اشکال استمرار قابلیت متعاقدين و عوضین را وارد نمی دانند و رد می کنند.

۰۲:۰۰ - بنابراین اگر قبول اشکال با مرگ یکی از طرفین در فضولی شود، استمرار قابلیت تملک از بین رفته است که پاسخ فرموده اند که دلیلی بر استمرار نداریم و در اجازه بیوع متعاقب شخص اول فضولی اذن داده است که بیان شد.

۰۳:۳۵ - صریح بعض از اخبار بر این است که زنده بودن متعاقدين لزوم به استمرار ندارد.

۰۴:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: فی رجل دفع إلى رجل مالا لیشتري به ضربا من المتاع مضاربة، فاشتری غیر الذی أمره، قال علیه السلام: هو ضامن والربح بینهما علی ما شرطه.

۰۷:۰۰ - که حضرت می فرمایند با اجازه کردن مالک، معامله صحیح می شود ولی استفصال برای صاحب متاع دیگر نمی فرمایند و البته معلوم می شود که اگر در قید حیات بود باید سود را به همان میزان که قرار گذاشته بودند بینشان تقسیم کنند.

۱۰:۲۰ - روایت دیگر که اگر شخصی با مال یتیم تجارت کند ضامن است و تمام ربح برای یتیم است که با اجازه ولیّ صغیر معامله صحیح می شود و مضاربه نیست و حضرت استفصال نفرموده اند که در صورتی که زنده باشد ربح برای یتیم است بنابراین از ترک استفصال معصوم برخی این برداشت را می کنند که استمرار حیات شرط نیست.

۱۳:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که جایی برای استفصال نبوده است.

۱۴:۰۰ - روایت دیگر که هزار درهم را به عبدی می دهد که برو عبدی را آزاد کن و با باقی پول از طرف من کسی را به حج بفرست اما شخص فوت می کند در صورتیکه این عبد بعد از فوت او، پدرش را که عبد بدوه است می خرد و آزاد میکند و باز پدرش را به حج می فرستد که جدال بین ورثه و عبد می افتد.

۱۶:۵۵ - روایت از امام باقر علیه السلام: عن عبد لقوم مأذون له فی التجارة دفع إلیه رجل ألف درهم، وقال له اشتر لی بها نسمة، وأعتقها عنی، وحج بالباقی ثم مات صاحب الألف فانطلق العبد ، فاشتری أباه، و أعتقه عن المیت، ودفع إلیه الباقی، یحج به عن المیت فحج عنه، فبلغ ذلک مولی أبیه وموالیه وورثه المیت جمیعاً، فاختصموا فی الألف، فقال: موالی الأب إنما اشتریت أباک بمالنا، وقال الورثة: إنما اشتریت أباک بمالنا فقال أبو جعفر علیه السلام: أما الحجّة فقد مضت بما فیها لا ترد، وأما العتق فهو رد فی الرق لموالی أبیه، وأی الفریقین أقام البینه أنه اشتری أباه بماله کان له رقا.

۲۲:۰۰ - پس حضرت با مرگ احد المتعاقدين باز هم بيع فضولی را صحیح دانسته اند.

۲۲:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این روایت با مبحث ما اجنبی است چراکه در ما نحن فیه بحث این است که احد المتعاقدين بعد از عقد و قبل از اجازه بمیرد در صورتیکه در روایت، موت قبل از عقد است.

۲۳:۴۰ - در ثمره دوم اینست که متاع را فضولی بفروشد و قبل از اجازه تلف شود یا از مالیت ساقط بشود بین کشف و نقل اختلاف است که روایت صغیرین به این قضیه مربوط می شود ولی تعدی روایت به دیگر موارد فضولی جایز نیست.

۲۵:۲۰ - پاسخ اینست که به اولویتی می توان از روایت تزویج صغیرین تعدی کرد.

۲۶:۰۰ - دو نفر که ولیّ صغیرین نیستند آن دو را تزویج میکنند و اگر بعد از بلوغ اجازه دادند از ناحیه او ازدواج صحیح است تا بلوغ طرف دیگر، که از حضرت در مورد مرگ پسری که بالغ شد و اجازه داده بود می پرسند که حضرت می فرمایند دختر که بالغ شد اگر اجازه داد باید قسم بخورد که رضایتش برای حصول ارث نیست، پس ارث و نصف مهر را به دختر بدهند.

۲۸:۴۵ - در نکاح زوجین رکن هستند و در معامله متعاقدين پس اگر یکی مردند و باز هم عقد صحیح است پس بطریق اولی در بیع فضول هم یکی فوت کرد درست است.

۲۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینطور نیست بلکه اولویت نکاح از روایت "النکاح اولی و اجدر ان یحتاط فیه لانّ منه الفرج و یكون منه الولد" پیداست، پس علت اولویت نکاح در جایی است که جنبه فراش و فرزند را دارد ولی در این روایت جنبه ارثیت و نصف مهر است و نمی توان تعدی به بیع فضول نمود.

۰۴۱۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۴) - شب چهارشنبه

۱۵ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۲/۱۳۵۳ ش

۰۲:۰۰ - در مورد ترک استفصال در روایت عروه بارقی که پیامبر دیناری به عروه دادند که گوسفندی را بخرد سپس او دو شات خرید و یکی را فروخت و شات و پول را آورد و حضرت فرمودند "اللهم بارک فی صفقه یمینه".

۰۴:۰۰ - اینکه حضرت نپرسیدند آیا گوسفند ذبح شده یا نه پس استمرار قابلیت تا اجازه مالک که پیامبر بودند لزومی نداشته پس هم قابلیت مالکین و هم عوضین لزوم ندارد.

۰۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در زمان کوتاه عدم تلف و اتلاف است و استصحاب به عدم ذبح هم داریم لذا جایی برای استدلال به ترک استفصال نیست.

۰۷:۳۰ - برخی که می فرمایند بنا بر کشف اجازه صحیح و بنا بر نقل باطل است و در مواردی که برعکس بیان شد، در اینجا که تجدد قابلیت و فقدان شرط ثمره بین کشف و نقل ظاهر نیست چراکه علی القولین اعتبار استمرار وجود دارد.

۱۰:۳۵ - اینکه در بیع فضولی آیا شروط باید حین عقد باشد یا حین اجازه یا هر دو یا اینکه استمرار داشته باشد یا حین عقد یا حین اجازه وجود داشته باشد ولو در بین، مقطوع باشد مثلاً خانه ای که حین عقد آزاد

بود ولی بعداً رهن داده شده و در حین اجازه از رهن در آمده است.

۱۳:۰۰ - چهار احتمال وجود دارد. اول شروط حین عقد فقط محقق باشد. دوم حین اجازه فقط. سوم در هر دو حالت مستمر باشند. چهارم منقطع بوده باشند که شروط عقد از جمله انشاء و قصد داشته باشد و تنجیز

داشته باشد و معلق نباشد و نیز شرایط متعاقدين از جمله بلوغ و عقل و عبد بدون اذن نباشد و مفلس نباشد و یا ولی باشد یا متولی باشد و شرایط عوضین که مالیت داشته باشد هم عقلایی و هم شرعی و یا مقدور التسلیم باشد و عین مرهونه نباشد و طلق باشد و غیره.

۱۶:۱۵ - اما شروط خود عقد باید حین عقد ثبوت داشته باشند و گرنه اصلاً عقدی صورت نگرفته است و در عقد فضولی تمامی شروط باید باشد تا اجازه بیاید البته تطابق ایجاز با مفهوم عقد یکی باشد و اعتبار برخی خصوصیات در اجازه ربطی به استمرار قابلیت ها ندارد.

۱۸:۱۵ - اما شرایط متعاقدين گاهی مربوط به عاقد است و به جهت انشائی است که در اینجا عقل و بلوغ از شرایط است پس اگر شرایط عاقد انشائی در بیع فضولی مفقود باشد و بعد در زمان اجازه حاصل شود اثر ندارد مثلاً مجنون عقد فضولی کند با اجازه مالک باز هم اثر ندارد.

۲۱:۰۰ - و گاهی شرایط متعاقدين مربوط به جنبه انشائی نیست و مربوط به عاقد واقعی است مثلاً شخصی عقد فضولی کرد بعداً عاقد مجنون شد و مالک اجازه متاخره داد در این حالت صحیح است، یا اینکه عاقد فضول مال مفلس را عقد کرد لیکن قبل از اجازه از مفلس خارج شد پس با حصول اجازه صحیح خواهد بود.

۲۳:۳۰ - علم بعوضین از شرایط متعاقدين است و فضولی مالی که علم به آن را ندارد ولی قبل از اجازه علم پیدا می کند صحیح است.

۲۵:۲۰ - و یا اینکه اختیار متعاقدين از شرایط است که اگر با عدم اختیار بیع فضولی شد یعنی عاقد فضولی از طرف مکره عقد کرد و قبل از آمدن اجازه اختیار داشت باز هم صحیح است.

۲۶:۱۵ - اگر فضولی در عین مالی عقد کند و مجیز آنرا بخرد و اجازه کند که در زمان عقد مجیز مالکیت را نداشته است ولی حین الاذن مالک می شود. بنابراین استمرار یا وحدت یا اتصال در همه موارد لازم نمی باشد.

۲۹:۰۰ - پس قابلیت ملکیت لزوم به استمرار نیست بلکه نسبت کاشفیت و ناقلیت حصول شرط ملاک است.

۰۴۱۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۵) - شب یکشنبه

۱۹ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲۲/۲/۱۳۵۳ ش

۰۳:۱۰ - وجه چهارم در شروط عوضین این است که مرهونه نباشد، وقف نباشد، ام ولد و غیره نباشد که اختلاف در قولین کشف و نقل وجود دارد و جنبه عدم استمرار را نتوان قبول کرد.

۰۴:۴۵ - جایی که شروط عوضین در حین عقد نباشد و در حین الاجازه باشد و بالعکس که اگر استمرار داشتند بنا بر کشف و نقل هر دو صحیح است و اگر حین عقد بود ولی در اجازه نبود بنا بر نقل باطل است و اگر حین اجازه بود و حین عقد نباشد بنا بر کشف باطل است.

۰۸:۰۰ - بیان شد شرائط چهارگانه اند، اول خود عقد که باید محقق باشند. دوم شرایط انشائی عاقدین باید باشند. سوم شرایط متعاقدین است. چهارم شرایط عوضین است.

۱۰:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که شرایط متعاقدین بالحمل الشایع باید حین الاجازه، محقق باشند.

۱۱:۱۵ - در تعریف بیع که تملیک مال بعوض است پس جنبه مالیت دخالت در صدق مفهوم بیع را دارد لذا بنا بر کشف یا نقل باید ثبوت این شرط وجود داشته باشد.

۱۳:۲۰ - در ظهور ثمره بین کشف و نقل نسبت به تعلق خيارات مثلا خيار غبن یا خيار عیب باشد اگر در بیع فضولی در حین عقد، غبن وجود داشته یا عیب بوده باشد ولی حین اجازه مرتفع شده باشد پس بنا بر کشف، خيار وجود دارد ولی بنا بر نقل، خياری وجود ندارد.

۱۶:۵۰ - اما در مورد خيار مجلس، خيار تابع استفاده از دليل خيار است که اگر مجلس نقل و انتقال و تملیک و تملک باشد پس مانند خيار غبن و خيار عیب است.

۱۸:۰۰ - اما اگر دليل البیعان بالخيار اذا افترقا وجب البیع باشد پس بنا بر قولین، خيار مجلس وجود دارد.

۱۹:۳۵ - در مورد حق الشفعه که مثلا ملک مشاع بین زید و عمرو باشد عاقد فضولی سهم زید را به بکر بفروشد و قبل از اجازه زید، بکر سهمش را به خالد فروخت و بعدا اذن آمد پس بنا بر کشف، بکر حق شفعه دارد و می تواند از خالد بگیرد ولی بنا بر نقل خالد حق شفعه دارد و از بکر بگیرد.

۲۴:۰۰ - در مبدء خيارات، در خيار حیوان سه روز است که بنا بر کشف مبدء خيار از زمان عقد فضولی است ولی بنا بر نقل، مبدء خيار از زمان اجازه می باشد.

۰۴۱۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۶) - شب دوشنبه

۲۰ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲۳/۲/۱۳۵۳ ش

۰۱:۱۰ - در مورد ثمره بین کشف و نقل در اختیارات بیان شد که در خیار مجلس بنا بر کشف مورد خیار مجلس همان مجلس عقد است و بنا بر نقل، مجلس اجازه است چراکه بنا بر کشف عقد حقیقی حین عقد الفضول است ولی بنا بر نقل مجلس اجازه ملاک است.

۰۲:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عقد حقیقی نه در مجلس عقد است و نه در مجلس اجازه است مگر اینکه زمان عقد، آن مجلس امتداد پیدا کرد که به مجلس اجازه متصل گشت پس موضوع البیعان بالخیار محقق می شود.

۰۵:۱۰ - برخی که معتقدند اجازه فی نفسه همان عقد است ممکن است در مجلس اجازه، موضوع خیار مجلس را موثر بدانند، پاسخ اینست که عنوان بیعیت باید صادق باشد لذا باید در یک مجلس واحد باشد.

۰۷:۰۰ - در مورد خیار غبن و خیار عیب اگر در زمان عقد سالم بود و زمان اجازه غبن و عیب بوده بنا بر کشف خیار ندارد و بنا بر نقل خیار دارد.

۱۰:۰۰ - و برعکس اگر در زمان عقد فضولی، غبن یا عیب وجود داشت ولی در زمان اذن لاحق از سوی مالک، عیب یا غبنی نبود بنا بر کشف، خیار دارد ولی بنا بر نقل خیاری ندارد در غبن هم اگر فضولی به کمتر قیمت عادلانه فروخت و حین اجازه به قیمت عادلانه رسیده است لذا بنا بر کشف خیار غبن را دارد و بر نقل خیار غبن را ندارد.

۱۱:۰۵ - در خیار رؤیت نیز همینطور بیان شده است.

۱۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر مبنا بر این باشد که اگر عیب از بین برود قبل از ظهورش یا غبن مرتفع شود یا وصف مفقود، قبل از رؤیت موجود شود آنوقت خیاری در کار نیست چه علی الکشف و چه علی النقل و همچنین در حالاتی که اگر عیب یا غبن یا وصف مفقود قبل از قبض، حادث شود بنا بر قولین مشتری خیار فسخ دارد، چرا که ملاک خیار فسخ در موضوع خیار است.

۱۴:۳۰ - گاهی اختیارات را مربوط به جهت ملکیت و مالکیت می دانند مثلاً مالی که به کمتر از قیمت را مالک شد یا مفقود وصف بود یا معیوب بود خب علی الکشف، ملکیت سابق است و علی النقل، ملکیت لاحق

است و گاهی بر حسب ادله ای که موجود است، بیع مغبون و بیع معیب است که فضولی هم می باشد و جنبه بیعی در کار است آنوقت اگر میزان، بیع مضاف به مالک است باید مقیاس، همان غبن و عیب و کذا است که علی القولین فرقی بینشان نیست و ملاک در موقع اجازه است ولی اگر موضوع بیع، ذات البیع باشد، ملاک در حین العقد می شود.

۰۴۲۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۷) - شب سه شنبه

۲۱ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲۴/۲/۱۳۵۳ ش

۰۱:۳۰ - در مورد مبدا خیارات که در خیار حیوان علی الکشف، مبدا از حین عقد است و علی النقل از زمان اجازه است.

۰۲:۳۰ - مبدا سه روز خیار حیوان که مشتری اختیار فسخ را دارد آنچه که از اخبار و روایات برمی آید از زمان بیع مالک است و البته خیار حیوان برای بایع هم هست اگر ثمن حیوان باشد لذا مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نباید از حین عقد باشد چون از بیع فضولی حین عقد از سوی اجنبی فضول است و بیع مالک وقتی محقق است که اجازه می دهد.

۰۵:۲۰ - از جمله مبدای برای خیار در خیار تاخیر الثمن است که تا وقتی هنوز ثمن را نگرفته است تا سه روز می تواند فسخ کند بنابراین بنا بر کشف، من حین عقد است و علی النقل از روز اجازه است.

۰۷:۰۰ - تا زمانی که از مالک اجازه نیامده است نمی توان گفت خیار برای مشتری باشد لذا هم بنا بر کشف و هم نقل، شروع زمان خیار از روز اجازه است.

۰۸:۰۰ - روایت از امام کاظم علیه السلام: عن الرجل یبیع البیع و لایقبضه صاحبه و لایقبض الثمن قال علیه السلام الاجل بینهما ثلاثه ایام.

۰۹:۱۵ - در مورد بیع الصرف که از هر دو طرف باید اقباض صورت بگیرد.

۱۱:۰۰ - چنانچه فضولی بیع کرد و قبض حاصل شد آن بیع صحیح است و اگر در حال اجازه قبض شد علی النقل صحیح است حتی اگر در حین عقد قبض نشده باشد و بنا بر کشف باید در حین عقد اقباض باشد.

۱۲:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اینچنین نیست چرا که در روایات، تقابل دست بدست می فرمایند.

۱۳:۰۰ - روایت از امیرالمومنین علیه السلام که می فرمایند لایباع الذهب بالفضه الا یدا بید و لاتباع الفضه بالذهب الا یدا بید.

۱۴:۰۰ - و در روایات دیگر که وجوب تقابض در بیع صرف و سلم، حین عقد باشد.

۱۵:۰۰ - اگر فضولی بیع صرف کرد و مالک فی المجلس نبود، اگر قبض عوضین صورت گرفت و بعد اذن متاخر آمد بنا بر ظاهر روایات این اجازه صحیح واقع می شود بنا بر قولین کاشفیت و ناقلیت که بدلاله اقتضاء می باشد، پس بیع فضولی صحیح است.

۱۸:۵۵ - و اما اگر تقابضی در مجلس عقد میانشان صورت نگرفته باشد، بیع فضولی بنا بر قولین باطل است حتی اگر مالک اجازه دهد چراکه شرط در بیع صرف و سلم اقباض و قبض در زمان عقد است.

۲۱:۰۰ - در مورد قسم و نذر بحث کنیم که مثلاً نذر کند روز جمعه متاعش را بفروشد و فضول متاعش را جمعه بفروشد و مالک شنبه اجازه دهد پس بنا بر کشف حق اجازه ندارد چون از ملکش خارج شده بوده ولی بنا بر نقل واجب است به ادای نذرش که فروش متاعش بوده است پس بر او واجب است که راضی بفروش باشد.

۰۴۲۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۸) - شب چهارشنبه

۲۲ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲۵/۲/۱۳۵۳ ش

۰۱:۰۰ - در روایات شریفه لفظ اجازه وارد است مانند صحیح محمد بن قیس که حضرت می فرمایند "اجاز بیه ابنه" یا در روایت دیگر عبارت "ان شاء اجاز نکاحهما" بکار رفته است پس لفظ اجازه وارد است بنابراین آیا مفهوم این اجازه اقتضای نقل دارد یا کشف. مثلاً اگر بگوییم اجازه بمعنای تنفیذ است پس معنای کشف است و اگر رضا به فعلیت باشد باید نقل را قبول کنیم اما معنای اجازه یعنی رضایت به مضمون عقد می باشد.

۰۳:۳۰ - بحث این است که شارع که اعتبار می کند از حین عقد می باشد یا از لحظه صدور اجازه.

۰۵:۴۵ - چنانچه مالک قصد اجازه را از حین اجازه اعلام کند آیا علی الکشف صحیح است یا اینکه مالک اجازه را از ابتدا اعلام کند آیا نقل صحیح است.

۰۶:۵۰ - برخی می فرمایند دو وجه دارد در صورتیکه تنها یک وجه صحیح دارد که وقتی مالک اجازه می دهد گویا تنفیذ عقد فضولی را نموده است.

۰۸:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند اگر قصد مالک این باشد که عقد از لحظه اذن، مجاز باشد کلا باطل است و اگر اعلام کند از لحظه عقد است بنا بر قولین صحیح است.

۰۹:۴۵ - بنابراین وقتی می گوییم عقدی مجاز است که مالک اجازه به همان مضمون عقد کند و نمی تواند از زمان خاصی ملکیت را اذن دهد لذا هرگاه بطور مطلق اجازه آمد یعنی نفس عقد را با مضمونش اذن داده است.

۱۲:۲۰ - موضوع اجازه عقد است و اگر مالک اجازه را از لحظه اذن بدهد هم اجازه باطل است و هم عقد فضولی باطل است چه علی الکشف چه علی النقل بنابراین وجه واحدی بیشتر ندارد.

۱۳:۴۵ - اگر مالک اجازه داد و اعلام کرد از حین عقد است در این حالت دو حکم دارد.

۱۵:۱۵ - برخی می فرمایند که اجازه نیاز به انشاء دارد که بگوید اجزت یا انفذت یا رضیت ولی در روایت عروه بارقی، حضرت انشاء لفظی نفرمودند بلکه اللهم بارک فی صفقه یمینه لذا به کنایه می فرمایند.

۱۷:۱۰ - برخی نیز اجازه را با فعل میسر می دانند مثلاً فضولی متاعی را فروخت به ثمنی و مالک با علم به این فروش در ثمن تصرف می کند لذا عملش یعنی اجازه یا در نکاح اگر زن تمکین کند عملاً اجازه عقد داده است.

۱۸:۳۰ - برخی فرموده اند که اجازه همانند بیع است و نیاز به انشاء لفظی دارد که پاسخ اینست که اجازه احداث بیع نیست بلکه احداث شرط است و نتوان این قیاس را نمود.

۱۹:۵۰ - اینکه می گویند مشهور می گویند که باید اجازه با لفظ باشد و سکوت از رضا کفایت نمی کند به این معنی نیست که سکوت مقابل رضا باشد ولی در برخی روایات سکوت را معادل رضایت می دانند.

۲۱:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند دو مطلب داریم، اول شرطیت رضا است که به ادله اربعه ثابت می شود و عقد کلی ایجاب و قبول جنبه سببیت را دارد دوم: موضوع وجوب وفاست که همان ایجاب و قبولی است که به مالک اضافه شده است. پس دو امر، لازم است اول باید رضایت از سوی مالک باشد و دوم اضافه عقد به مالک هم لازم است بنابراین معقول نیست که شیئی که مضاف به غیر است را مالک اجازه دهد و یا شیئی بعد از وجودش، اضافه پیدا کند.

۰۴۲۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۹) - شب شنبه

۲۵ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۵۵ - بیان شد در اجازه متاخره مالک باید قصد اجازه عقد انشاء شده را بنماید و اجازه نمی تواند ملکیت از زمان اذن باشد.

۰۳:۰۰ - بیان دیگر این بود که احتمالات پنجگانه در اجازه را بگوییم که اول برخی لزوم اظهار لفظ صریح در اجازه عقد فضولی را شرط می دانند، دوم کنایه را، سوم فعل مالک را، چهارم سکوت چه حکمی دارد و پنجم اکتفاء در رضایت به رضای باطنی باشد.

۰۵:۴۵ - کسانی که معتقد به لزوم انشای لفظ صریح در اجازه هستند دو دلیل دارند اول اینکه همینطور که در بیع نیاز به انشای لفظی است پس اجازه هم محتاج لفظ صریح است که پاسخ اینست اجازه مانند بیع نیست.

۰۷:۴۵ - دلیل دوم اینست که طبق استقراء در موجبات نقل و انتقال نیاز به لفظ است و اجازه چه کاشف باشد و چه ناقل باشد جنبه اثر نقل و انتقال دارد بنابراین حتی قائلین به کاشفیت هم می گویند اجازه شرط متاخر انتقال است و صغرای موضوع هم اینست که اجازه موجب نقل و انتقال باشد.

۱۰:۱۰ - پاسخ اینست که اگر فرض کنیم استقرای کامل باشد لیکن موجبیت نقل انتقال گاهی موجبیت سببیه است و گاهی موجبیت فعلیه است که سبب، اقتضای ترتب اثر را فی نفسه دارد و شرط، دخیل در فعلیت ترتب اثر بر مقتضی می شود پس در شرطیات دلیلی نداریم که باید به لفظ باشد بلکه دلیل داریم که با فعل شخص، شرط محقق می شود.

۱۲:۳۰ - روایت از امام کاظم علیه السلام: عن امرأة ابتليت بشرب النبيذ فسكرت فزوّجت نفسها رجلا في سكرها، ثم أفاقت فأنكرت ذلك، ثم ظنت أنه يلزمها ذلك ففزعته منه فأقامت مع الرجل على ذلك التزويج أحلال هو لها أم التزويج فاسد لمكان السكر ولا سبيل للزوج عليها؟ فقال عليه السلام: إذا أقامت معه بعد ما أفاقت فهو رضا منها، قلت: ويجوز ذلك التزويج عليها؟ فقال عليه السلام: نعم.

۱۴:۳۰ - که اقامه فعل خارجی است و کافی بوده است در رضایت.

۱۵:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند برای اجازه نیاز به لفظ صریح نیست که همچنین در روایت از امیرالمومنین علیه السلام که شخص می پرسد عبدش بدون اذنش تزویج کرده است و حضرت می فرمایند اگر بخواهی می توانی موافقت کنی یا مخالفت کنی که شخص رو به عبدش کرد و گفت ای دشمن خدا طلاق

بده زنت را که فوراً حضرت می فرمایند چه گفتی؟ دیگر اجازه در دست تو نیست و عبد مختار است به طلاق دادن یا ندادن که شخص می گوید الان فرمودید در دست توست حضرت پاسخ می فرمایند من گفتم مختار هستی به اجازه تزویج یا عدم اجازه آن، ولی وقتی عبارت طلاق بگیر را بکار بردی یعنی عملاً تزویجش را قبول کردی که منتظر طلاقی لذا کار از دست خارج شد.

۱۹:۰۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: جاء رجل إلى أبي عبد الله عليه السلام فقال: أتى كنت مملوكاً لقوم، وأتت تزوجت امرأة حرّة بغير إذن مولى ثم أعتقوني بعد ذلك، فأجدد نكاحي إياها حين أعتقت؟ فقال له: أكانوا علموا أنك تزوجت امرأة وأنت مملوك لهم؟ فقال: نعم وسكتوا عني ولم يغيروا عليّ، فقال عليه السلام: سكوتهم عنك بعد علمهم إقرار منهم، أثبت على نكاحك الأول.

۲۱:۴۰ - بنابراین سکوت هم نشانه رضایت نیز می شود.

۲۲:۴۵ - پس کلام در سه چیز است اول: آیا مجرد رضای باطنی می تواند کافی باشد که برخی بر این معتقد هستند یا دوم: رضای باطنی اثر ندارد و باید به نوعی رضایتش را اظهار یا انشاء کند چه به قول و چه به فعل که انشاءات همان اظهار ما فی الضمیر است بنحو تقریر و سوم اینکه علاوه بر اظهار باید جنبه انتساب عقد به مالک صدق کند تا موضوع "أوفوا بالعقود" محقق شود و "تجارة عن تراض منكم" هم جاری شود.

۲۶:۰۰ - در مورد اول برخی می فرمایند که در اجازه عقد فضولی رضای باطنی کافیهست که اشکال اینست که اگر کفایت می کرد پس وقتی اجنبی ملک شخص را بفروشد و شخص رضایت باطنی دارد که دیگر عقد فضولی نبوده است پس از اینکه عقد فضولی مقرون به رضای باطنی را مشهور بیان می کنند و نمی تواند رضای باطنی مثبت عقد باشد چون کراهت باطنی هم در مقابلش باید موجب رد و فسخ و انحلال عقد می بود و باید اصل عقد مکره را همیشه باطل می دانستند در صورتیکه بیان شد حالاتی در بیع مکره با اجازه لاحقه صحیح واقع می شود.

۳۰:۳۰ - لذا رضای باطنی به تنهایی کافی نیست.

۰۴۲۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۱۰) - شب یکشنبه

۲۶ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲۹/۲/۱۳۵۳ ش

۰۱:۰۰ - بیان پنج احتمال در بحث اذن مالک در بیع فضولی.

۰۱:۵۰ - در معاملاتی که ممکن است محل تنازع و ترافع قرار گیرد پس رضای باطنی کفایت نمی کند و

باید در مقام ظهور بیایند تا در هنگام ترافع حجت بر علیه شخص برپا شود.

۰۳:۴۵ - البته در جواز تصرف در مال غیر، علم به رضا یا رضای باطنی یا فحوی اثر خواهد داشت.

۰۵:۰۰ - برخی بزرگان می‌فرمایند که انشاء اجازه لازم است ولی در باطن می‌توان انشای قلبی بکند که پاسخ اینست که باید حجت قائل بشود لذا اظهار آن لازم است.

۰۶:۳۰ - در برخی موارد مثلاً راهن، مال خود را بفروشد و مرتهن اجازه بدهد یا مفلس مال خود را بفروشد و غرماء اجازه دهند یا عبد مال خود یا عقدی کند و مولا اجازه دهد یا شخص، خواهر زاده یا برادر زاده زنش را تزویج می‌کند و زنش اجازه می‌دهد در این سنخ اجازات که جنبه حقّی دارد همینکه رضایت داشته باشند کافی است تا مزاحمت حق مردم از بین برود.

۰۹:۳۰ - اما در مواردی که مالک نمی‌خواهد به عقد فضولی اذن دهد در اینجا موضوع همان عنوان عقودکم است که باید این عقد به مالک انتساب پیدا کند پس عقد لفظی که از فضولی صادر شده است نمی‌تواند منتسب به مالک بوده باشد و در زمان اجازه آن لفظ معدوم شده است.

۱۱:۴۵ - اما عقد معنوی همان عهدی است که عاقد فضولی از او صادر شده است و باز هم به مالک انتساب داده نمی‌شود چون موجود واحد نمی‌تواند مستقلاً دو موجد داشته باشد پس یا باید ذات عهد را متلبس به مالک با اجازه اش بکنیم یا اینکه اجازه موجب تنفیذش می‌شود که بدلاله التزامیه باز هم مالک متلبس به آن عهد می‌شود لذا مالک باید اظهار رضایت کند تا این انتساب صادق باشد تا موضوع اوفوا محقق شود.

۱۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که اخبار رضایت هم می‌تواند کافی باشد چون قیام حجت به اظهار لازم است و مصحح انتساب به وفای به همان عهد عاقد فضولی بنابراین اظهار هم با انشاء صادق است هم با اخبار.

۱۹:۳۰ - مشهور می‌فرمایند بعد از رد کردن مالک، اجازه دیگر اثر نخواهد داشت چون هنگامی که مالک، عقد را رد می‌کند و اظهار به عدم اذن می‌دهد در مقام فسخ عقد است و عقد فضولی منحل می‌شود و لذا اجازه بعدی باطل و بی‌اثر است.

۲۱:۱۰ - سه دلیل بر این مطلب بیان می‌کنند اول: رد عقد، توسط مالک، معادل فسخ عقد فضولی است.

۲۱:۳۰ - دوم: اجازه، مجیز را طرف عقد می‌کند که متعاقدين که طرفین وجوب وفا هستند با اذن متاخر مالک تکمیل می‌شود پس وقتی اجازه نداد گویا طرف دوم معامله، ایجاب یا قبول نکرده است چراکه بین عقد فضول و اجازه نباید خللی پیش بیاید که همان رد عقد باشد.

۲۴:۰۰ - سوم: طبق قاعده سلطنت وقتی مالک، عقد را رد کند گویا مبیع را از تسلط مشتری خارج می کند لذا چیزی دیگر برای اذن و اجازه با این سلطنت، نمی ماند.

۰۴۲۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۸ - درس ۱۱) - شب دوشنبه ۲۷ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۳۰/۲/۱۳۵۳ ش

۰۱:۰۰ - بیان شد برای بطلان اجازه مالک بعد از رد کردن بیع فضولی سه دلیل اقامه می شود.

۰۲:۲۰ - دلیل اول اجماع است که پاسخ اینست که اجماع باید از رأی معصومین کاشف باشد و اجماع علماء فی نفسه نمی تواند محکم باشد.

۰۳:۴۵ - دلیل دوم اینکه اجازه مالک بمثابه محقق آمدن طرف دوم معامله است و با رد کردن قبلی، گویا عقد فضولی بین متعاقدين در عهد و عقد و التزاماتشان باقی نمانده بودند پس اجازه بعد از رد کردن اثری نخواهد داشت.

۰۶:۰۰ - همانطور که اگر قبل از ایجابین یکی از متعاقدين رد کند بلافاصله معامله فسخ شده است مثلاً بگوید "بعت" و قبل از گفتن "اشتریت" بگوید "ندمت" لذا معامله منحل می شود چرا که مانع از تحقق موضوع عقد است و الدفع کالرد.

۰۸:۰۰ - مثلاً عاقد فضولی مال مالک را فروخت و مالک مطلع شد و گفت راضی نیستم بلافاصله با این رد کردن از سوی مالک آن عقد منفسخ می شود.

۰۹:۲۰ - برخی دیگر می فرمایند شخصی که فضولی عقد می کند قابلیت انتساب به مالک را دارد پس با رد کردن مالک، این قابلیت اضافه عقد به مالک از بین می رود و در نهایت اگر هم شک داشته باشیم که آیا قابلیت انتساب از بین رفته یا نه، اصالة الفساد می آید پس تمسک به عموم اوفوا بالعقود نخواهد شد.

۱۳:۰۰ - پاسخ اینست که اینکه اجازه جزو عقد نیست بلکه شرط عقد است بنابراین اگر بگوئیم شرط عقد را جزء عقد قرار دهیم و بخواهیم حکم موضوع عقد را بواسطه جزئیت عقد قرار دهیم قیاس غلطی است.

۱۵:۰۰ - در مورد ایجاب یک طرف و عدم قبول در عقود موجب منحل شدن عقد است ولی در بیع فضولی عاقد فضول التزام داده است و مالک هیچ التزامی نداده بوده است پس نمی توان ایندو را با هم مقایسه نمود.

۱۶:۳۵ - عبارت الدفع کالرد نوعی مغالطه در ما نحن فیه است و مادامی که اجازه نکرده است انتسابی درکار نیست و رد کردن مالک چیز جدیدی نیست چون هنوز اجازه نداده است.

۱۸:۳۰ - مالک، حق فسخ عقد که قائم به فضولی بوده است را تا اجازه نداده است اصلاً حقی ندارد.

۱۹:۱۵ - دلیل سوم اینکه مقتضای قاعده سلطنت موجب اینست که رد کردن مالک آن ارتباط طرف مقابل را قطع می کند اگر چه مال ملک مالک است ولی طبق عقد فضول، مشتری سلطنت بر متاع پیدا می کند و بمحض رد کردن مالک دوباره ارتباط به مال خود پیدا می کند و دست مشتری از متاع کوتاه می شود لذا بیعی درکار نیست که بخواهد دوباره اجازه ای بدهد.

۲۲:۲۰ - شرحی که می دهند بدین صورت است که عاقد فضولی متاع زید را به عمرو فروخته بود، به تصدی فضولی نسبت به آن متاع، یک قابلیت و اضافه تأهلیه به عمرو پیدا می شود و اجازه آن اضافه را قطعی می کند از طرفی مالک میتواند این اضافه را با اجازه قطعی کند یا با رد کردن بردارد بنابراین همینطور که زید سلطنت بر متاع را برای قطعی کردن دارد همین سلطنت را به رد کردن دارد لذا وقتی این قابلیت را برداشت هیچ ارتباطی بین متاع و عمرو نخواهد بود که دیگر زید بخواهد اجازه بعدی را بدهد یا ندهد.

۲۷:۲۰ - اشکال به دلیل سوم وجود دارد که در جلسه بعد بیان می کنیم.

۰۴۲۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱) - شب چهارشنبه

۲۹ ربیع الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۲۰ - برخی بزرگان می فرمایند که به سبب عقد فضولی قابلیت در مال پیدا می شود که به طرف مقابل، منتقل شود و این اضافه، اضافه تاهلی است پس مالک وقتی فضولی را رد می کند، آن قابلیت برداشته می شود، بنا بر قاعده سلطنت توانسته عقد را رد کند لذا چون آن قابلیت به فعلیت نرسیده است پس دیگر چیزی از برای اذن و اجازه نمانده است.

۰۳:۴۵ - پاسخ اینست که اولاً قابلیت انتقال، ذاتی است و آنچه به عقد فضولی حادث شده است خصوصیت از برای طرف مقابل است و با رد کردن، عقد منحل نمی شود و مالک حق فسخ عقد را ندارد ثانیاً درخود مال، امری خارجی پیدا نشده است در صورتیکه قاعده سلطنت بر امر حقیقی و خارجی واقع می شود.

۰۸:۳۵ - در مورد تنبیه بعدی که از شئون سلطنت بر ملک می باشد زنده بودن مالک است که فضولی عقد کند و مالک قبل از اجازه بمیرد، نمی توان گفت حق اجازه به ورثه منتقل شود ولی ورثه بالفعل سلطنت بر مال پیدا کرده اند پس می توانند اجازه بدهند یا ندهند و نمی توان کاشفیت از حین عقد دانست و فقط کشف از حین وراثت است.

۱۳:۰۰ - تفاوت است میان انتقال اجازه به ورثه و انتقال مال به ورثه و داشتن اجازه بر سهم خود.

۱۳:۵۵ - برخی بزرگان دو مطلب را بیان می کنند اول: در خصوص زمین ملکی اگر بگوییم اجازه منتقل می شود پس برای زن متوفی هم این حق اجازه وجود دارد و اگر بگوییم حق منتقل نمی شود اما زمین، منتقل می شود پس زن حق اجازه ندارد چرا که همسر از زمین ملکی ارث نمی برد.

۱۶:۲۰ - دوم: اگر حق اجازه منتقل شود این اشکال می آید که این حق، بنحو انتقال طبیعی است یا بنحو عام مجموعی است یا بنحو عام سهم الارثی، در طبیعی هر یک از ورثه خیار دارند که فسخ کنند یا اجازه دهند، دوم بنحو انتقال عام مجموعی اینکه همه ورثه باید متفق باشند برای فسخ کردن بیع فضولی یا اجازه آن و سوم انتقال عام سهمی است و برای هر ورثه نسبت به سهم الارثش حق اجازه یا فسخ دارد.

۲۰:۳۰ - اما اگر بگوئیم مال، به ارث ورثه می رسد بنابراین اجازه خود مال در دست ورثه به قبول یا رد عقد فضولی می باشد پس هر یک از ورثه در سهم الارث خودش می تواند اجازه کنند.

۲۲:۱۰ - تنبیه پنجم اینست که قبض مال که به عقد فضولی است آیا قابلیت دارد با اجازه مالک نفوذ پیدا کند و بر آن آثار عقد مترتب بشود یا نشود.

۲۳:۰۰ - قبض یا بر متاع است یا بر ثمن است که اگر متاع قبل از قبض مشتری، تلف شد پس بیع منفسخ است و اگر بایع، ثمن را قبض کرد اگر هم تلف شود ذمه مشتری از آن بری است، و گاهی قبضی است که مقوم بیع صرف و سلم است که اگر بیع شد و قبض نبود آن عقد باطل خواهد بود.

۰۴۲۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۲) - شب شنبه ۲

جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۳/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - در تنبیه پنجم که اجازه بیع فضولی، اجازه قبض ثمن و اقباض مبیع نیست ولی در مواردی چون بیع صرف که قبض و اقباض جزو بیع باشند و یا شرطیت تحقق مضمون عقد مانند رهن و هبه و وقف

که قبض شرطیت دارد باشد و گاهی متنوع در بیع است و احکام خاصی دارد که بر هر یک از دو طرف تسلیم واجب است حال اگر ثمن یا مبیع قبل از قبض و اقباض، تلف شود معامله فسخ می شود.

۰۴:۳۰ - ابتدا در قبض و اقباضی که استقلال داشته باشند چند امر را بیان می کنیم، اول: اجازه مالک در مورد بیع فضولی است و دوم: اجازه در قبض و اقباض است.

۰۶:۴۵ - اگر به قرائنی معلوم شد یا صریحا اعلام کند که هم اجازه عقد است و هم اجازه قبض و اقباض، برخی می فرمایند که در امور انشائیه این قابلیت وجود دارد که با اجازه، تحقق پیدا کنند ولی در امور خارجیه قابلیت تحقق ندارد که به اجازه استناد پیدا کند لذا اگر مالک صریحا قبض و اقباض را اجازه دهد یا به قرائن اجازه به قبض یا اقباض دهد پس لازمه آن سقوط عهده مشتری است و معنای اجازه تحقق اثر قبض است که بایع از ضمان نسبت به مبیع خارج

خارج می شود.

۱۱:۳۰ - مطلب سوم اینکه اگر ثمن یا مبیع، کلی باشد پس اگر کلی را در خارج تعیین کنند لذا اجازه قبض، از ادله اجازه در مواردی که مطلق انشائیات باشند، قیام دلیل مشکل است.

۱۳:۴۵ - مطلب چهارم: در مواردی که قبض و اقباض جزو عقد باشند مانند بیع صرف، به دلالت اقتضاء می گوئیم که اجازه کردن بیع همان اجازه قبض و اقباض بوده است.

۱۵:۰۰ - مطلب پنجم: در بیع صرف و سلم که اجازه داد ولی اگر مالک به صراحت بگوید که بیع را اجازه می دهم ولی قبض یا اقباض را اذن نمی دهم، گفتن این حرف باطل است چرا که اجازه بدون قبض در صرف و سلم، تناقض است پس اجازه او لغو است و گاهی گفته می شود با این اجازه مشروط گویا بیع فضولی را باطل کرده است.

۱۸:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در امور تکوینیه خارجیه، چند نحو است، اول: قوام امر به مباشرت است و توکیل و فضول و نیابت در آن امور معنا ندارد مثلا اکل طعام و شرب آب. دوم: قابلیت استنباه دارد مثلا ودیعه یا مدیونی که دین را به وکیل طلبکار بدهد. سوم: امر خارجی امر انتزاعی از طرف شخص بشود مثلا از طرف شخص زیارت برود.

۲۲:۴۵ - پس هر امری که قابلیت استنباه دارد حتما قابلیت اجازه را هم دارد و قبض و اقباض هم از اموری است که نیابت پذیر است پس اجازه دادن هم در مقام انتساب به موجز است.

۲۴:۱۰ - ثانیاً هر مبیعی که قبل از قبض تلف شود که اگر اجازه صریح کند پس ضمان ساقط نمی شود و اگر اجازه تسلیم مبیع و تسلیم ثمن دو شرط ضمنی است پس تلف شدن مبیع همان تعذر شرط است پس خیار فسخ می آورد در اینصورت با اجازه شرط، عهده و ضمان ثمن را از مشتری ساقط می کند.

۰۴۲۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۳) - شب یکشنبه ۳ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۴/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - اگر مالک بیع فضولی را اجازه دهد آیا اجازه بیع همان اجازه قبض ثمن و اقباض مبیع است که وجوه پنجگانه را از بزرگان بیان کردیم.

۰۲:۰۰ - افعال خارجیه گاهی قابلیت استنباه ندارند مانند اکل طعام و شرب ماء لذا انتساب پذیر هم نیستند و گاهی قابل وکالت هستند مثلاً حفظ مال، اخذ دین، رهن گذاشتن و اتهاب هبه و غیره پس قبض هم قابلیت استنباه دارد و هرگاه قبول وکالت باشد پس قبول اجازه هم است.

۰۵:۰۰ - تفاوتی که بین وکالت و اجازه وجود دارد، اینست که وکالت حدوفاً مستند به موکل است ولی در اجازه استناد به مجیز بقاء می باشد.

۰۷:۱۰ - مطلب دوم: وقتی بایع و مشتری عقد می کنند و قبل از قبض تلف بشود چون قبض و اقباض شرط عقد بوده است پس بیع باطل می شود و نمی توان گفت خیار فسخ می آید لذا قول مشهور اینست که معامله باطل خواهد بود و مقتضای روایت: "کل مبیع تلف قبل القبض فهو من مال بایعه" که متاع تلف شده از مال بایع است یعنی معامله باطل شده و متاع در ملک بایع بوده و تلف شده.

۱۰:۰۰ - در مورد بیع فضولی این بطلان هم برای قبض ثمن می باشد و هم برای اقباض متاع.

۱۰:۵۰ - ضمان هر دو طرف متعاقدين در عقد فضولی، ضمان مسمی است و نمی تواند این ضمان قابل اسقاط باشد.

۱۳:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که حکم شرعی قابل اسقاط نیست.

۱۴:۳۰ - مطلب سوم: عنوان در مبحث ما، قبض مالک است و لایعقل است قبل از اجازه دادن مالک، قبض مالک، محقق شود پس اجازه مالک ما به الانتساب است لذا تحقق نسبت، قبل از اجازه محال است بنابراین اگر فضولی قبض کند و هنوز مالک اجازه نداده باشد و تلف شود بیع باطل است ولی برخی بنا بر کشف این

تصور را دارند که چون کاشفیت موجب در آمدن ملک از مالک است پس بیع صحیح بوده و این حرف صحیح نیست چون قبض فضولی در حکم قبض مالک نیست.

۱۹:۵۵ - کشف منحصر است به امور اعتباریه و کاشفیت در امور خارجیه مستحیل است.

۲۰:۴۵ - مطلب چهارم: تا اینجا اجازه بیع فضولی، اجازه قبض نبوده است مگر به صراحت اما در مواردی که قبض جزء سبب باشد مانند بیع صرف و سلم، اگر بیع فضولی شد و قبض و اقباض در مجلس انجام شد، اگر مالک عالم به حکم باشد با دادن اجازه بیع، همان اجازه قبض محقق می شود.

۰۴۲۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۴) - شب دوشنبه

۴ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۵/۳/۱۳۵۳ ش

۵۰:۰۰ - مطلب پنجم: صحت بیع صرف و سلم به قبض در مجلس است پس اگر مالک، به صراحت اجازه قبض ندهد ولی رضایت به عقد فضولی کند، برخی بیان می کنند که موجب بطلان عقد فضولی است چون با بیع فضولی مالک نبوده و مالک فقط بیع را اجازه داده است ولی قبض را اجازه نمی دهد پس تناقض است و باطل است که طبق برخی روایات چنین آمده است:

۰۴:۰۰ - روایت از امیرالمومنین علیه السلام: لا یتباع الرجل الذی بالفضة الا یدا بید و لا یتباع الفضة بالذهب الا یدا بید.

۰۴:۳۰ - از روایات چنین بر می آید که شرط صحت بیع صرف و سلم مربوط به قبض و اقباض متعاملین است و به مالک ربطی ندارد لذا وقتی مالک در بیع فضولی صرف، اجازه عقد دهد پس عدم اجازه قبض که مربوط به او نمی شود، لغو محض است و چون تمام ملاک، همان قبض متعاملین است پس این قبض به مالک استناد داده نمی شود بنابراین بیع فضولی صرف و سلم صحیح است و عدم اذن در خصوص قبض از طرف مالک بی اثر است.

۰۹:۴۵ - اگر با بیع فضولی بود و مشتری اصیل باشد یا بالعکس اگر قبض و اقباض به اصیل باشد و مالک فقط بیع را اجازه کند ولی آن قبض و اقباض اصیل را اجازه ندهد و تلف شود، هیچ اثر نخواهد داشت چون تلف بعد از قبض است بنابراین مسقط ضمان است چه مالک راضی باشد و چه نباشد.

۱۵:۳۰ - اگر مالک، بیع را اجازه کند و قبض را اجازه نکند یا قبض و اقباض از مالک یا به مالک است و یا از فضولی یا به فضولی است و گاهی تلف، قبل از اجازه بوده یا بعد از اجازه و گاهی ثمن یا مضمن کلی بوده یا جزئی بوده و در هر یک از حالات بنا بر کشف باشد یا بنا بر نقل باشد صور متعدده ای خواهد داشت.

۱۸:۲۰ - مطلب ششم: لزومی ندارد اجازه فوری باشد که فضولتا مال مالک خرید یا فروش شده باشد و بمحض اطلاع، لزومی ندارد فوراً اجازه دهد.

۱۹:۴۵ - در روایتی که شخص از سفر برگشت و پسرش کنیزش را فروخته بود در آنجا اجازه فوری نبوده است.

۲۰:۲۰ - اما در برخی موارد باید فوری باشد مثلاً در خیار غبن بلافاصله پس از مطلع شدن باید فوراً اقدام کند یا در عیب زوج و زوجه و علم به داشتن خیار فسخ داشتند باید فوراً اقدام کنند و اگر نکنند اثر ندارد یا در حق شفعه.

۲۱:۴۵ - در مواردی که فوراً باید اقدام کند ملاک اینست که از باب سکوت یا تامل یا تاخیر به مثابه رد کردن حق خیار می باشد ولی در ما نحن فیه تامل و تفکر در عقد فضول جائز است.

۲۳:۵۰ - بیان شد برخی که بنا بر کشف، عدم تصرف طرف مقابل را در متاع می دانند پس با وجود این تامل و تاخیر در اجازه، ضرر پیش می آید مثلاً فرش را فضولی بفروشد و مالک اجازه نداده پس بنا بر کشف، مشتری نمی تواند در فرش تصرف کند و ضرر می کند پس تکلیف چیست؟

۲۶:۱۵ - برخی بزرگان می فرمایند که می توان مالک را اجبار به تعیین تکلیف کرد به دادن اذن یا رد کردن و یا اینکه برای اصیل، خیار فسخ جایز می شود.

۲۷:۳۰ - اجبار کردن مالک اصلاً معنا ندارد چون حاکم شرع در جایی که حقی زایل می شود می تواند اجبار کند در صورتی که بواسطه معامله فضولی ملک مالک، نمی توان مالک را اجبار کرد ولی در مورد خیار در جلسه بعد بیان می شود.

۰۴۲۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۵) - شب سه شنبه

۵ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۶/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - تنبیه ششم: در اجازه فوری یا تاخیر در اجازه دادن عقد فضولی توسط مالک است.

۰۱:۰۰ - بیان شد که جایز است تاخیر در اجازه اما در موارد خاص مانند خیار غبن یا فسخ عیب در زواج یا حق شفعه بدلیل وجود ملاک در وجوب فوریت، تاخیر جایز نیست.

۰۲:۳۵ - با تاخیر در اجازه یا رد مالک، اصیل نمی تواند در ثمن یا مثنی که در عقد فضولی تصرف کند لذا اگر این عدم تصرف، موجب ضرر رسیدن به شخص اصیل باشد برخی می فرمایند بنا بر کاشفیت اجازه، اصیل نمی تواند در مالی که انتقال داده است تصرف کند ولی بنا بر ناقلیت می تواند تصرف کند.

۰۶:۳۰ - برخی به اختیار فسخ برای اصیل و اجبار مالک به تعیین تکلیف از برای اجازه یا رد آن معتقدند.

۰۷:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نتوان به اجبار حکم کرد چرا که حاکم شرع از ارتکاب محرم یا از بین رفتن حقی می تواند شخص را اجبار کند ولی در مورد بیع فضول، که مال مالک را فضولتا معامله کردند حاکم شرع نمی تواند او را مجبور کند.

۱۰:۱۵ - در مورد داشتن خیار در مواردی که تاخیر در اجازه موجب ضرر اصیل شود، چون عقد نسبت به اصیل لزوم پیدا کرده است ولی این لزوم عقد ضرری شده است و مانند خیار غبن که لزوم عقد ضرری بوده است عقدش جایز می شود و نه لزومی پس خیار می آید لذا در اینجا هم خیار فسخ از برای اصیل می آید.

۱۳:۲۵ - اشکالی که می شود اینست که قاعده لاضرر در وقتی است که علم به غبن نداشته باشد و اگر احتمال به غبن داشته است آن حق فسخ برداشته می شود پس در عقد فضولی هم قاعده لاضرر بر اصیل جاری نیست.

۱۴:۴۵ - پاسخ اینست که اولاً در بیع فضولی همیشه علم و احتمال وجود ندارد بلکه اعتقادش به مالکیت بایع بوده است و بعد فهمیده است و ثانیاً در مواردی هم که بداند فضولی است، احتمال اینکه تاخیر کردن مالک نمی تواند احتمال قوی بر رد کردن باشد و ثالثاً شرط ضمنی در فضولی بر رضایت لاحق مالک است.

۱۷:۴۵ - اشکال دیگر اینست که خیار فسخ در عقد و اجازه و معامله بیان شد ولی در نکاح مثلاً فضولی از طرف زید زنی را تزویج کرد و اگر زید تامل کرد پس زوجه بلامتکلیف مانده است در صورتیکه خیار فسخ و اقاله در نکاح اصلاً جایز نیست مگر خیار عیب.

۱۹:۴۵ - پاسخ اینست که بمقتضای قاعده لاضرر اگر این تاخیر موجب ضرر زن می باشد لذا تاخیر حرام می شود از طرفی هم خیار فسخ در نکاح نیست پس اجبار کردن زید به دادن اجازه یا رد کردن نکاح را حکم می کنیم.

۲۲:۲۵ - اشکال اینست که چرا در مورد دیگر عقود اجبار را حکم نمی کنیم.

۲۳:۵۵ - تاخیر مالک و اضرار کردن من بیده الامر وقتی موجب اجبار کردن مالک است که چاره ای جز اجبار نباشد ولی در مورد دیگر عقود بجز نکاح، خیار فسخ جایز اولویت دارد نسبت به اجبار.

۰۴۳۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۶) - شب چهارشنبه ۶ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۷/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - آیا مطابقت اجازه مالک با آنچه که عاقد در عقد فضولی کرده است لازم است یا لازم نیست یا اینکه باید تفصیل داده شود که اینگونه تفصیل می دهند به اینکه مطابقت بطور مطلق لازم نیست بلکه مثلاً چنانچه فضولی بر صفقه ای عقد کند و مالک بعض از صفقه را اذن دهد، بیع فضولی صحیح واقع می شود در نهایت برای شخص اصیل، خیار تبعض صفقه جاری می شود و یا در حالتی که دو مالک وجود داشته باشند و یکی اجازه دهد و دیگری اجازه ندهد باز هم خیار تبعض جاری است.

۰۳:۳۵ - اما اگر خود بیع فضولی مقید به شرطی واقع شود، و اگر مالک اذن دهد بدون آن شرط، برخی می فرمایند که بیع باطل است.

۰۴:۳۵ - یا اینکه بیع فضولی بدون شرط باشد ولی اجازه مالک مشروط به شرطی باشد در اینجا سه احتمال است اول: اجازه صحیح است و اصیل هم شرط را قبول می کند. دوم: اجازه صحیح است ولی شرط باطل است. چراکه شرط در ضمن عقد نبوده است و وجوب وفا وجود ندارد.

۰۷:۰۰ - سوم: هم اجازه باطل است هم شرط باطل است چون شرطی که ضمن عقد نباشد لغو است و اجازه هم که مشروط بشرط لغو باشد بی اثر

بی اثر است.

۰۸:۲۰ - مطلب اول: که هرگاه معامله ای واقع می شود گاهی اجزاء خود شیئی است چه اجزای مقوم مرکب حقیقی باشند مانند اجزاء حیوان و گاهی اجزایی که مقوم مرکب اعتباری باشند مانند خانه، بلکه مرکب اجتماعی هم وجود دارد مثلاً چند متاع باشند به هر حال مبیع یا مرکب از اجزاء، مطلب دوم: گاهی خصوصیتی دارد که صنفی است و دخالت در ماهیت آن دارد که خارج از مقام جوهریت جنس است ولی خصوصیت مصنفه است مانند کره گوسفند یا پشم شتر یا گندم دیمی و تعددی در کار نیست ولی خصوصیت صنفی دارد.

۱۳:۰۰ - مطلب سوم: صفات عرضیه از برای متاع که همان مقولات تسع عرضیه هستند. تمام این سه قسم در ملتزم به، واقع هستند.

۱۴:۵۰ - مطلب چهارم: التزامی خارجی است که غیر از التزام بیعی است مثلاً شرط کند عمل دیگری را نیز به همراه بیع انجام دهد مثلاً لباسی خیاطی کند یا هر چه.

۱۷:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هرگاه مرکبی را فضولتا بفروشند چه مرکب انضمامی چه اعتباری و چه حقیقی اگر مالک قسمت معینی را اجازه دهد، بیع صحیح است چرا که هرگاه مرکب، مملوک شود پس هر جزئش ملکیت دارد پس اجزای آن هم مملوک می شوند و ملکیت متعدده وجود دارد لذا مالک می تواند اذن بخش مشخصی را بدهد البته خیار فسخ از برای اصیل وجود خواهد داشت.

۲۳:۰۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اما اگر اختلاف صنفی باشد و تعدد متاع هم در کار نباشد مثلاً بیع فضولی بر پشم شتر بوده ولی مالک به پشم گوسفند اجازه دهد، در اینجا بیع باطل است چراکه آنچه که بر عقد شده مغایر است با اجازه مالک.

۰۴۳۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۷) - شب شنبه ۹

جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۳/۱۰ ش

۰۰:۱۰ - بحث در تنبیه هفتم بود که اگر اجازه و اذن متأخر مالک، در بیع فضولی با انشاء عقد اختلاف داشت برخی موارد را بیان کردیم.

۰۲:۰۰ - در حالت سوم که هم اجازه باطل است و هم بیع، اینکه اختلاف بین اجازه و عقد فضولی گاهی اختلاف کلی است و گاهی اختلاف نوعی و صنفی است سوم اینکه اختلاف از حیث صفات باشد و چهارم اختلاف شرطی است.

۰۴:۰۰ - تفاوت است میان اینکه مبیع کلی باشد یا عین شخصی خارجی باشد که اگر مبیع کلی باشد مثلاً در صفقه، مالک بعضی را اجازه دهد و برخی را ندهد و همچنین در مبیعی که وجود خارجی است که اجازه و بیع صحیح است ولی خیار از برای اصیل جاری است.

۰۶:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مواردی که اختلاف صنفی باشد اجازه ساقط است ولی عقد باطل نیست چراکه عقد کلی صنف را ممکن است بعداً اجازه دهد و بیع صحیح بشود.

۰۸:۱۵ - اما اگر عین غائبه شخصیه بود و در خارج که اذن داد مغایر بود هم اجازه لغو است و هم عقد باطل است مثلاً روغن گاو را بیع میکنند و مالک اجازه می دهد بعد معلوم می شود روغن گوسفندی است.

۱۰:۱۰ - اما اگر در وصف و اوصاف مبیع باشد که مثلاً مبیع را بنحو کلی که به رنگ خاصی بوده بیع می کنند و مالک اجازه می دهد و چون اختلاف وصفی موجب اختلاف ذاتی نمی باشد بیع صحیح است مثلاً فضولی، کلی پارچه سبز را فروخت ولی مالک پارچه سفید را اذن داد برای اصیل اختیار فسخ هم نیست ولی می تواند طلب فقط پارچه سبز کند ولی اگر قبول کرد بیع صحیح است ولی اگر کلی نباشد و عین بخصوص بود، اصیل خیار فسخ دارد.

۱۳:۳۰ - اما در مورد اختلاف شروط گاهی در عقد شرطی اضافه شده است که این شرط یا علی المالك است یا للمالك که اگر للمالك باشد مثلاً فضولی بیع می کند بشرطی که مالک فلان شرط را بپذیرد و اگر مالک اجازه بدون شرط داد هم اجازه صحیح است و هم بیع درست است چون آن شرط التزام آخری بوده و مالک التزامی به شرط نداشته است.

۱۶:۱۰ - اما اگر شرط بر علیه مالک بود و مالک اجازه دهد درست است ولی برای اصیل خیار تخلف شرط وجود دارد.

۱۷:۱۵ - اما اگر اجازه مالک با شرط باشد گاهی اصیل قبول می کند پس هم اجازه صحیح است و هم بیع درست است ولی گاهی اصیل آن شرط را قبول نمی کند در اینجا گاهی اجازه مالک نعلق است به آن شرط که وقتی اصیل شرط را نمی پذیرد پس اجازه هم صحیح نمی شود ولی گاهی اجازه معلق نیست به آن شرط، پس اصیل می تواند شرط را قبول نکند و بیع صحیح واقع می باشد اما مالک، خیار فسخ پیدا می کند که اجازه اش را پس بگیرد.

۲۱:۰۰ - اما اگر مالک شرطی بر علیه خودش اضافه کند مثلاً اجازه می دهم بشرطی که فلان کار را هم بکنم در اینجا اجازه صحیح است و بیع صحیح است.

۰۴۳۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۸) - شب یکشنبه

۱۰ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۱/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۳۰ - مجیز باید بالغ عاقل رشید باشد چراکه با دادن اجازه، مورد اضافه مالکین در بیع می شود و در عقود کم محقق به وفای بعهده می شود لذا مالک بمحض اجازه، طرف دوم عقد می شود و فرقی نمی کند که

اجازه را کاشف بدانیم یا ناقل چون کاشفیت و ناقلیت با ملکیت ارتباط دارد ولی جنبه انتساب اضافه عقد بمالک از معلومات اجازه است و شرایط متعاقدين بر مالک و اصیل و عاقد فضول لازم است.

۰۴:۴۰ - در مورد مریضی که رو بموت باشد اجازه اش چگونه است که آیا اجازه اش صحیح است یا فقط به مقدار ثلثش می تواند اجازه دهد.

۰۶:۰۰ - برخی می فرمایند دو قول در اجازه مالک مریض در حال موت وجود دارد که یا نافذ است یا فقط تا حد ثلث اموالش می تواند اذن دهد.

۰۷:۲۰ - برخی می فرمایند اگر در حال صحت و سلامت مالک، عقد فضولی شود و بعدا مالک اجازه اش را در حالت مرض دهد بنا بر کشف، اجازه او تنفیذ زمان صحتش بوده است چراکه ملکیت در حین عقد فضولی و در زمان صحت مالک بوده است.

۰۹:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که فضولی هیچ تصرفی نکرده که اجازه اش تنفیذ تصرف مالی باشد بلکه اجازه اش تنفیذ عقد است و از لحظه اجازه عقد به مالک بنا بر کشف تقدم اثر انتساب دارد ولی انتساب حقیقی به عقد بنا بر قولین کشف و نقل در حین اذن است.

۱۱:۴۰ - اینکه برخی تعقب شرط را ملاک قرار داده بودند باز هم انتساب حقیقی در زمان مرضش بوده چون که یا اینکه دارد شرط متاخر را ایجاد می کند یا موضوعی که موجب انتزاع وصف تعقب است را ایجاد می کند.

۱۳:۳۰ - اگر مفلس در حال غنایش مالش عقد فضولی شد و وقتی مفلس شد اجازه دهد برخی می فرمایند نظیر حق خیار است می تواند اعمال خیار فسخ را در حال افلاس بکار ببرد پس در عقد فضولی هم که اجنبی در مال مفلس کرده است پس مفلس می تواند اعمال اجازه در زمان افلاشش کند.

۱۶:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اجازه در حال افلاس نمی تواند صحیح باشد چون خیار حقی است در عقد و مربوط به مال نیست در صورتیکه اجازه مربوط بمال است و دو مقوله جدا هستند.

۰۴۳۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۹) - شب دوشنبه

۱۱ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۲/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - مجیز اموری دارد که امر اول را بیان کردیم.

- ۰۱:۰۰ - امر دوم اینکه صلاحیت مجیز در حین عقد فضولی چگونه باید باشد.
- ۰۲:۰۰ - مثلاً عقد فضولی بر مال یتیم شد و در حالی که مصلحت یتیم نباشد و خود یتیم قابلیت اجازه ندارد و ولی یتیم هم چون به صلاح یتیم نیست نمی تواند اذن دهد پس مجیز صالحی در بین نیست.
- ۰۳:۳۰ - وقتی مجیزی که صلاحیت اجازه ندارد باشد گویا وجود ندارد برخی اشکال می کنند که تمام اموال در دست امام عصر صلوات الله علیه است پس چطور مجیز وجود ندارد که پاسخ اینست که شرط وجود مجیزی است که قابلیت در دسترس باشد.
- ۰۵:۴۵ - اما اگر یتیم بالغ شد و اجازه داد بیع صحیح واقع می شود.
- ۰۶:۳۰ - برخی می فرمایند که ولی یتیم اجازه دهد در حالی که به مصلحت یتیم بوده است ولی بعداً ضرر کند بیع صحیح واقع شده است.
- ۰۸:۲۰ - برخی دیگر می فرمایند چنین بیعی که مجیز در حال عقد، صلاحیت اجازه نداشته باشد آن اجازه باطل است به دو دلیل، اول: تاثیر عقد فضولی و صحتش بالفعل ممتنع است چون مال یتیم بغیر مصلحت است پس صحت فعلیه و ملکیت شرعیه اش امکان ندارد و هر بیع ممتنع تا ابد ممتنع است.
- ۱۰:۴۵ - دلیل دوم: فرض کنیم فضولی مال یتیم را فروخت پس اصیل نمی تواند در مال تصرف کند و نه در ثمنی که پرداخت کرده تصرف کند چون از ناحیه اصیل بیع لازم آمده است بنابراین مصداق ضرر است از برای اصیل لذا باطل است.
- ۱۳:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اینکه بگوییم عقد فضولی صحتش امتناع دارد درست نیست ولی چون گوینده این مطلب مقام بسیار منیعی دارند باید اینگونه برداشت کرد که باید عقد فضولی قابلیت اجازه داشته باشد پس وقتی بیع بمصلحت یتیم نیست پس این قابلیت وجود ندارد لذا امتناع از برخورداری ملکیت شرعیه دارد لذا الی الابد ممتنع است و اجازه بعدی بی اثر خواهد بود.
- ۱۷:۰۰ - حتی بنا بر کاشفیت هم نمی شود بیع را صحیح دانست.
- ۱۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی در مورد دلیل اول می فرمایند که با اینکه ممتنع است اما این امتناع ترتب مقتضا بر مقتضی است که در اینجا مقتضی وجود دارد ولی مقتضا نیست که یا شرط برقرار نیست یا مانعی وجود دارد و یا هر دو که در دیگر بیوع فضولی با اجازه دادن شرط محقق می شود ولی در مال یتیم که بیعش بمصلحت یتیم نیست هم شرط نیست و هم مانع وجود دارد بنابراین امتناع در اینجا امتناع وقوعی است و نه

ممتنع ذاتی است پس قهرا اگر مانع مرتفع شد و یتیم بالغ شود یا مصلحت بیع پیدا بشود بیع صحیح واقع می شود.

۲۱:۳۰ - پس بنا بر کشف مشخص می شود که تاخر ارتفاع مانع پدید می آید و اگر در اجازه تعقب شرط را بیان کردیم که در ارتفاع مانع هم صادق است.

۲۳:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عمومات و اطلاقات مخصوصا اخباری که در تزویج صغیر و صغیره وقتی بالغ شدند اجازه شان نافذ است آمده است پس قابلیت صحت بیع فضول مال یتیم را قائل می شویم.

۲۵:۱۰ - در مورد دلیل دوم که ضرری که اصیل می بیند اگر اصیل علم به ضرر محتمل داشت که خودش مقصر بوده است و اگر هم علم نداشت که نهایتا خیار فسخ برایش جاری است.

۲۶:۴۰ - در دلیل انسداد برخی می فرمایند بواسطه عسر و حرج، وجوب احتیاط مرتفع است لذا در مورد اخذ به ظن می آید.

۲۸:۰۰ - پاسخ اینست که در ادله لاضرر و عسر و حرج یا موضوع ضرر و حرج را بر می دارد یا حکم ضرر و حرج را بر می دارد مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در موارد وجوب احتیاط که وجوب عقلی است و نه وجوب شرعی هیچگاه ادله ضرر یا حرج حکم عقلی را نمی توانند بردارند بلکه حکم شرعی را مرتفع می کنند پس در ما نحن فیه لاضرر و ادله عسر و حرج، نمی تواند وجوب احتیاط را بردارد لذا لزوم وجود مجیز صالح برای اجازه دادن حین عقد شرطیت ندارد.

۰۴۳۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۰) - شب سه

شنبه ۱۲ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - در مورد مجیز بیان شد، اول: مجیز باید دارای جمیع شرایط بایع در حین اذن باشد و امر دوم: وجود مجیز در حال عقد لازم نیست و امر سوم: مجیز در حین عقد فضولی لازم نیست جواز تصرف داشته باشد.

۰۱:۴۰ - اگر مالک در حین عقد جایز التصرف نبود و در حین اجازه جایز التصرف باشد حکم چگونه است.

۰۲:۳۰ - جائز التصرف نبودن موجز (مالک) در حین عقد فضولی گاهی بدلیل نداشتن ملکیت است و گاهی مالک می باشد ولی محجور است مثلا سفیه یا مجنون یا رقّ یا صغیر است و گاهی مالک می باشد و

مجبور نفسانی نیست ولی حجر مالی دارد مثلاً مالش مرهون است یا مفلس می باشد لذا حق تصرف در ملکش که ملک غرماء شده است، ندارد یا مورد خیار واقع است که مشروط است بعدم تصرف در زمان خیار.

۰۵:۰۰ - در همه این موارد به هیچ وجه جواز تصرف را بطور مطلق ندارد و بعد از عقد و در حین اجازه با وراثت یا بلوغ صغیر و افاقه مجنون یا حرّ شدن عبد یا غنی شدن مفلس، قدرت تصرف پیدا نکند.

۰۷:۴۵ - در این حالات، دو مسئله را بیان می کنیم و مسأله سومی که بعداً متذکر می شویم در جایی که کسی مالی را بفروشد به تصوّر اینکه مال خودش نبوده است یا قدرت تصرف نداشته و معلوم می شود مال خودش بوده و یا حق تصرف داشته است.

۰۹:۰۰ - راهنی که ملک مرهونش را فضولتاً فروخت بمحض فک رهن دیگر نیازی به اجازه ندارد چون عقد از مالک صادر شده و شرط رضا هم محقق بوده است فقط مانعی بنام رهان وجود داشته که بمحض ارتفاع مانع صحیح می باشد که همین حکم هم در مورد مفلس جاری است که در زمان افلاسش بیعی کرده ولی بعداً که از افلاس در آمد لذا بیع صحیح می باشد و در مورد خیاری که طرف مقابل داشت و با اسقاط خیار، بیع صحت پیدا می کند.

۱۲:۳۰ - برخی بزرگان اشکال می کنند که در مورد فک رهن، بنا بر ناقلیت صحیح است ولی بنا بر کاشفیت چون طلق شدن ملک مرهونه در زمان عقد نبوده است پس چگونه مال، در حین عقد ساقط شده باشد و معلول قبل از علت پدید می آید لذا نتوان بیع را موثر دانست.

۱۵:۳۰ - به عبارت دیگر یا مشتری راضی به مرهونه بودن ملک است یا نمی داند که بر هر دو احتمال حق الرهانه ثابت است و بنا بر کاشفیت باید این حق را ساقط بدانیم چون قرار است بعداً فک رهن بشود و این امر غیر معقول است لذا فقط بر ناقلیت، بیع رهن صحیح خواهد بود.

۱۷:۴۰ - اشکال دوم اینست که بنا بر "اوفوا بالعقود" وجوب وفای بعهد، هم عین مرهونه را در بر می گیرد و هم بیع را پس هنگامی که رهن عین مرهونه اش را می فروشد باید هم رهن را نافذ بدانیم و هم بیع را نافذ بدانیم و چون حق رهانه مقدم بر بیع دوم بوده است پس بیعش باطل است.

۰۸:۱۵ - در این اشکال دوم حتی اگر اجازه بدهند هم آن اجازه لغو است و معنا ندارد.

۰۴۳۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۱) - شب شنبه

۱۶ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۷/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بیان شد که اگر شخصی ملک دیگری را فضولتا فروخت و مالک، اذن متاخر دهد اجازه باید اولاً واجد جمیع شرایط متعاقدين باشد مانند عقل و بلوغ و غیره دوم اینکه در حال اجازه، شخص مجیز وجود داشته باشد ولی در حین عقد وجودش لازم نیست و سوم اینکه مجیز، لازم نیست که حین عقد فضولی جائز التصرف باشد.

۰۲:۱۵ - جهاتی بیان شد که سه مطلب دیگر را بیان می کنیم، اول اگر فضولیت از اجنبی باشد و دوم اینکه فضولیت از مالک باشد و سوم اینکه معتقد بوده که ملک خودش نیست یا حق تصرف نداشته است ولی معلوم می شود که مالک بوده و حق تصرف داشته است.

۰۳:۴۰ - در مطلب اول دو گونه است ابتداء اینکه مالک است ولی جواز تصرف ندارد که مقتضی جواز را ندارد مانند صغیر است یا سفیه است یا رق است و ثانیاً مالک است ولی راهن است یا مفلس است.

۰۶:۰۰ - در مساله اول اینکه فضولی مقتضای تصرف را ندارد و محجور است و دوم اینکه مالک است ولی مانعی برای تصرف است.

۰۷:۱۵ - در مورد اول اگر حین عقد محجور بوده است ولی در حین اجازه از حجر در آمده است بنا بر ناقلیت اجازه مشکلی ندارد چون موقع اجازه واجد شرایط متعاقدين می باشد چه بیع باشد چه عقد نکاح چه صلح و غیره ولی بنا بر کشف با اجازه متاخر منکشف می شود که در حال سفاهت یا صغر یا جنون، آن مال، ملک غیر شده است این شبهه پیش می آید.

۱۰:۳۵ - پاسخ اینست که محجور خودش نمی تواند در مالش تصرف کند ولی در فضول، بواسطه اجازه مالک آن عقد به او منتسب می شود مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اینکه محجور مالک چیزی نمی شود دلیل نداریم بلکه آنچه که دلیل آمده در عدم قدرت تصرف محجور است لذا بنا بر کشف هم، چون در حین العقد ملکیت منتقل می شود و چون در زمان دادن اجازه محجوریتی در کار نیست پس بیع صحیح واقع می شود.

۱۳:۱۰ - در قسم دوم از مطلب اول اگر مالک خودش مال مرهونه ای را فروخت و به هر نحوی از دین بیرون آمد برخی می فرمایند دو اشکال وجود دارد اول اینکه مالک عین مفلس یا مرهونه را فضولتا فروخته و بعداً ابراء ذمه کرده است، هم بنا بر نقل و هم کشف بیع صحیح نخواهد بود چون عموم اوفوا بالعقود هم رهن

را دربر می گیرد و هم بیع فضولی را پس حین عقد مستحیل است وفای به دو عهد باشد چون معنای صحت بیع یعنی بیع لازم آید و رهن هم لازم باشد بنابراین چون رهن مقدم بوده بر فضول، بیع رهن که فرد است از تحت عام خارج می شود و با آمدن اجازه لایعقل است که دوباره تحت عموم قرار گیرد و هنگامی که ابراء ذمه هم بکند ممکن است "احل الله البیع" را بگیرد ولی چون از تحت عام خارج شده محال است دوباره بیع منعقد شود مگر به عقد جدید با لفظ جدیدی لذا بیع فضول هم نقلا و هم کشفاً باطل است.

۰۴۳۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۲) - شب یکشنبه

۱۷ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - ملخص جلسه قبل.

۰۳:۵۰ - اینکه برخی بزرگان در مورد بیع فضولی مال مرتهن یا مفلس را بعد از ابراء ذمه صحیح می دانند و چون توسط خود مالک بوده اجازه نمی خواهد اشکال اینست که بیع بنا بر کاشفیت و ناقلیت باطل است چراکه هرگاه فردی از افراد تخصیص خورده، از عموم خارج شود بمحض خروج از عام، ممکن نیست دوباره به عام برگردد مگر با دلیل جدید بنابراین بیع مرهونه که از عموم خارج شد با رفع شدن مرهونیت ملک، نمی تواند دوباره به عموم برگردد.

۱۰:۳۰ - پاسخ اینست که اولاً در جایی که عام را تخصیص می دهند، در اوفوا بالعقود هر جا بواسطه تراحم باشد، تخصیص لبی است و ثانیاً مخصصات لبیه نه ملاک را تغییر می دهند و نه موضوع را تضییق می کند مثلاً اکرم العلماء الا النحویین در اینجا مخصص لفظی است ولی در مخصصات لبیه چون موضوع تقیید نمی شود مثلاً اکرم جمیع جیرانک اینجا بحکم عقد جیرانی که دشمن اند تخصیص می یابند و اگر هم شک کردیم دشمن است یا نه، تمسک به اکرم می کنیم چون احراز نشده است، دلیلش اینست که در شبهات مصداقیه مخصصات لبیه تمسک

تمسک به عموم می توان کرد.

۱۵:۱۰ - ثالثاً دائماً تراحم در مقام فعلیت اثر است و لذا در جایی که مزاحم فعلیت نداشته باشد، مزاحم فعلیت پیدا می کند مثلاً در ماده اجتماع، امر و نهی مزاحم هستند پس اگر جاهل به نهی باشد، امرش در اصل خطاب جائز است مانند ندانستن در خواندن نماز در جای غصبی.

۱۸:۰۰ - رابعاً همیشه در مزاحمات بمقدار تراحم، رفع ید می شود و نمی توان زاید بر آن رفع ید کرد.

۱۹:۰۰ - از این چهار مقدمه و در ما نحن فیه نتیجه می گیریم که تخصیص عدم لزوم بیع عین مرهونه، تخصیص لبی است و انشاء و ملاک و خطاب و موضوع محفوظ است و فقط فعلیت وجوب وفا وجود ندارد لذا بعد از ارتفاع حق الرهانه یا حق الغرماء، فعلیت پیدا می کند بنابراین بیع صحیح است ثانیاً از طریق لم، وجوب وفای بعهد در اوفوا بالعقود از برای بیع فضول عین مرهونه را صحیح می دانیم.

۲۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد عموم احل الله البیع هم بیع مقید است به مرهون حدوثاً وبقائاً ولی در اینجا تقیید در مرهون حدوثاً و غیر مرهون بقاءاً است پس شک می کنیم و چون شبهه در مخصص لبی است به عموم احل الله رجوع کرده پس بیع صحیح واقع می شود.

۲۲:۱۵ - در بیع رهن هر سه حالتی که اول: خود مالک خودش پول بدهد و عین مرهونه را از رهن خارج کند یا دوم: داین اسقاط رهن کند یا سوم: اجنبی ابراء ذمه بکند همگی نتیجه نقل را می دهند و کاشفیت معنی نخواهد داشت بنابراین بنا بر ناقلیت، بیع مال مرهون یا مفلس را بمحض ارتفاع مانع صحیح می دانند.

۰۴۳۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۳) - شب دوشنبه

۱۸ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - صحبت در بیع عین مرهونه توسط راهن است که بعداً ارتفاع مانع شود که حالاتی را بیان کردیم.

۰۱:۱۰ - در لحظه ای که مانع مرتفع می شود پس ملکیت برای طرف محقق می شود که بنا بر ناقلیت صحیح است.

۰۲:۱۰ - در مورد کاشفیت باید گفت در بحث تزاحم که برهان علمی شد در مبحث ما اثری نسبت به کاشفیت ندارد لذا مشکل است پذیرفتن صحت بنا بر کشف اما برخی بزرگان می فرمایند که آنچه دخالت در سببیت دارد همیشه بنا بر نقل مورد بحث است مثلاً چه در صرف و چه در سلم در همان لحظه قبض، ملکیت حاصل می شود و بنا بر کشف نتوان گفت که ملکیت از قبل بوده است.

۰۵:۱۵ - در مورد بیع فضول عین مرهونه مادامی که حق رهانت ساقط نشده است نتوان گفت ملکیت محقق شده است ولو بنا بر کاشفیت.

۰۶:۳۰ - بعضی می فرمایند اگر راهن بیع کرد و مرتهن اجازه دهد، بنا بر کشف بیع صحت پیدا می کند.

۰۷:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند حق مرتهن اصلاً ربطی به بیع فضول ندارد و کاملاً اجنبی است و این حرف که صحت بیع بدلیل رضایت مرتهن باشد درست نیست.

۰۹:۱۵ - بزرگان، کاشفیت را در این مورد موجب صحت نمی دانند و مشهور هم قائل به کاشفیت اجازه هستند.

۱۰:۳۰ - در نقل، اثر و نتیجه بالفعل اند ولی در کشف نتیجه حین العقد است و معنای کشف این نیست که امارت داشته باشد بلکه منتقل بالملازمه پس احل الله البیع اطلاق دارد هر دو را از طرفی در ادله رهن، مانعیت بیع فضول را دربر می گیرد و با ارتفاع حق رهن، دلیل مانعیت می آید لذا رهنی که متعقب بسقوط حق رهن بشود از ابتدا عموم را دربر گرفته است.

۱۴:۰۰ - اگر صحت عقد فضولی را با شرط تعقب باشد و این بیع را همانند آن در نظر گرفت، اشکال اینجاست که از ادله رهن این استفاده می شود که جنبه مانعیت حق رهنان بیانگر این امر است که حق دائن از بین نرود لذا اطلاقی ندارد که آنجایی که مستلزم تضییع حق دائن نباشد را هم از ابتدا دربر گرفته باشد لذا به این نحو می توان بنا بر کاشفیت، بیع عین مرهونه توسط راهن را صحیح دانست.

۰۴۳۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۴) - شب سه

شنبه ۱۹ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - در موارد دیگری که عدم جواز تصرف در مال فضولی وقتی است که مالک حین عقد با مالک حین اجازه، متعدد باشند مثلاً هدیه داده شود یا مال از بین رود یا ورثه و غیره.

۰۲:۱۵ - در موردی که مالک، حین عقد زید باشد و مالک حین اجازه همان بایع فضولی باشد دو حالت دارد اول فضولی برای خودش بیع کند دوم برای مالک بفروشد که در هر حالت گاهی خودش خریداری می کند و گاهی ارث می برد و در تمامی این موارد پس از مالک شدن فضولی آیا حاجت به اجازه هست یا نیاز نیست.

۰۴:۲۰ - برخی می فرمایند که در وقتی فضولی متاع مالک را بفروشد و پس از خریداری در دو حالتی که اجازه بکند و یا اجازه نکند حکم متفاوت است.

۰۵:۳۵ - در حالت اول: اگر تمامی متاع را بفروشد، در مقدار ماعدای زکات، بیعش و رهنش نافذ است و برخی می فرمایند در همه متاع نافذ است.

۰۸:۴۰ - برخی اشکال می کنند که به غرامت کشیدن مقداری که مستوجب زکات بوده است نسبت به مالک بودن این مقدار، ملک جدید است پس باید بیع فضولی را اجازه کند.

۱۰:۴۵ - بزرگانی که حق زکات را مانند حق رهانه می دانند پس می فرمایند که وقتی راهن ادای دین کرد محتاج به اجازه نیست پس در اینجا هم محتاج اجازه نخواهد بود.

۱۲:۴۰ - مشهور، زکات را کسر مشاع می دانند مثلاً در چهل گوسفند در هر گوسفند یک از چهل قسمتی است از حق فقرا یا در گندم یک دهم است.

۱۳:۵۰ - قول دوم در حق زکات شرکت در کلی بمقدار معین است یعنی در چهل گوسفند، یک گوسفند حق فقراست.

۱۴:۳۰ - قول سوم اینست که زکات مانند حق رهانه است پس مالک ممنوع است بفروشد قبل از اینکه ادای دین کرده باشد.

۱۵:۰۰ - قول چهارم اینست که حق زکات مانند حق جنایت عبد است که اولیای دم مختارند به کشتن عبد یا اینکه او را رق کنند.

۱۵:۵۰ - قول پنجم اینست که مانند سنخ مخصوص از حقوق است و حق مالی است که مثلاً معادل مالیت گوسفندان هر چقدر است از آن قیمت، زکاتش را بپردازد.

۱۶:۰۵ - قول ششم اینست که حق ذمه است، و وجود دیگر اقوالی که در حق زکات است.

۱۶:۴۰ - اینکه برخی در ما نحن فیه، بیع و رهن را صحیح می دانند شاید بر مبنای حق زکات به قول سوم باشد.

۱۸:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: "رجل لم یزکّ ابله أو شاته عامین فبعائها علی من اشتراها ان یزکیها لما مضی؟ قال علیه السلام: نعم تؤخذ منه زکاتها و یتبع بها البایع أو یؤدی منه زکاتها".

۲۱:۰۵ - برخی می فرمایند شاید بواسطه این روایت صحت بیع فضولی با دادن حق زکات را صحیح می دانند.

۲۲:۳۰ - در این روایت توجه می کنیم که فقط بیع مطرح است ولی در ما نحن فیه هم رهن و هم بیع را حکم صحت می دهند.

۲۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در زکات، مالک ملزم نیست خود عین را بدهد بلکه می تواند معادل قیمت زکات را بدهد پس چون مخیر است می تواند عین را بفروشد و یا رهن بگذارد چرا که قیمت آن را از اموال دیگرش به قصد زکاتش می پردازد لذا بیع صحیح خواهد بود.

۰۴۳۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۲۹ - درس ۱۵) - شب

چهارشنبه ۲۰ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۲۱/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - اگر فضولی متاع مالک را برای خودش بفروشد و بعد همان متاع را از مالک بخرد و بعد اجازه کند برخی می فرمایند که بیعش صحیح است چون از مالک خریداری کرده و اجازه هم به عقد خودش داده است بر طبق عمومات و بر طبق اصالة عدم تقیید است که شک داریم این ترتیب خرید و فروش مشروط است که جواب اینست که نمی توان به این اصاله تمسک کرد و فقط تمسک به عمومات می کنیم.

۰۳:۴۵ - اما اگر استدلالشان به اصالة الصحة باشد چون در شبهات حکمیّه که نمی دانیم حکم بیعی که بعدا از مالک بخرد و اجازه کند و شبهه موضوعیه نیست که شک در وجود شرایط بوده یا خیر که بتوان به قاعده فراغ تمسک کرد پس نمی توان به اصاله الصحة تکیه کرد.

۰۶:۵۰ - برخی بزرگان می فرمایند این بیع باطل است و وجوهی را استدلال می کنند.

۰۷:۴۰ - وجه اول: در مورد بیع فضولی لنفسه که غالبا بیع غاصب است که حیثیت دیگری که خودش هم اجازه می کند وجود دارد لذا در وجه اول همان استدلالاتی که در بیع غاصب بیان شده در اینجا هم صادق است پس باطل می باشد.

۰۹:۲۰ - در بطلان بیع لنفسه که بیع غاصب بود پنج قسم بیان شد، اول اینکه مالک، راضی نبوده است و این فضولی برای خودش می فروشد. قسم دوم: بعد از اجازه مالک هر چهار حالت من المالك الى المالك و من الفضولی یا الى الفضولی و بالعکس، همگی باطل اند. قسم سوم اینکه وقتی فضولی متاع را برای خودش بفروشد، مشتری ثمن را برای بایع تملیک کرده باشد که این مالکیت اثر نداشته است. و دیگر اقسام پنجگانه ببطلان بیع غاصب بود ولی قسم سوم را ملاک برای بطلان ما نحن فیه می دانند.

۱۲:۴۵ - پاسخ اینست که در اینجا اجازه، برای خودش است و این اجازه مطابق مضمون عقد است.

۱۳:۴۰ - وجه دوم اینکه مالک باید راضی باشد و قدرت بر تسلیم داشته باشد. در جایی که عقد فضولی به مالک منتسب شود صحیح است ولی در اینجا حین عقد مالکیت ندارد و رضایت را هم نداشته و قدرت تسلیم هم نداشته و حین اجازه موثر انتساب نیست و از طرف مالک که فقط می فروشد و اجازه بیع قبلی را نکرده است پس بیع باطل بوده است.

۱۷:۱۵ - پاسخ دو نحو است. اول: در جهت رضایت. دوم: در جهت قدرت تسلیم.

۱۷:۴۵ - در پاسخ اول: از "لایحل مال امرئ مسلم الا بطیبه نفسه" و یا "الناس مسلطون علی أموالهم" به این ادله حین اجازه مالک می باشد و سلطنت بر مالش دارد پس رضایت وجود دارد ولی درمورد اینکه حین العقد باید ملکیت باشد، دلیل نداریم.

۲۰:۵۰ - پاسخ دوم: قدرت بر تسلیم حین عقد شرطیت دارد پس خود مالک قدرت بر تسلیم را داشته لذا بیعش بیع غرری نمی شود بنابراین وقتی اجازه متاخر صحیح می باشد که مالک حین عقد فضولی قدرت تسلط داشته باشد.

۲۳:۰۰ - مرحوم آقای میلانی این پاسخ را صحیح نمی دانند.

۰۴۴۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱) - شب شنبه

۲۳ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۲۴/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - وجه اول بطلان بیع را بیان کردیم و در وجه دوم پاسخ هایی بیان شده است.

۰۲:۰۰ - در مورد رضایت و ملکیت حین عقد برخی لازم نمی بینند و در مورد قدرت تسلیم که برخی فرموده اند، قدرت تسلیم در حین اجازه معتبر است.

۰۴:۴۰ - اینکه مالک اصلی باید حین عقد فضولی قدرت بر تسلیم داشته باشد، صحیح نیست چون نه بایع است و نه تسلیم کننده است مگر اینکه بگوییم مالک، حین اجازه باید همان مالک حین عقد باشد و منظور استمرار ملکیت از حین عقد تا حین اجازه باشد.

۰۷:۰۰ - بنابراین اگر مجیز همان مالک عقد نباشد چون قدرت تسلیم نداشته است لذا مالک مجیز بنا بر کاشفیت، این ملکیت انتقال پیدا کرده است ولی چون قدرت تسلیم و تسلّم که هر دو شرط اند وجود ندارد چون مشتری قدرت تسلّم نداشته پس بیع باطل است.

۱۱:۰۰ - که با این تاویل از بیان اشکال کنندگان می توان به حدیث نبوی: "نهی النبی صلی الله علیه و آله عن بیع الغرر" استدلال کرد که چون قدرت بر تسلیم و تسلیم نباشد، آن بیع غرری است لذا مالک حین عقد و اجازه باید یکی باشند و قدرت تسلیم و تسلیم موجود باشد.

۱۲:۳۵ - پاسخ اینست که قدرت بر تسلیم وقتی معنا دارد که مشتری استحقاق تسلیم داشته باشد مثلاً در بیع راهن، حین عقد قدرت بر تسلیم ندارد ولی بیع راهن را با اجازه بعدی و فک رهن صحیح می دانیم و همچنین در مورد فروش مالک بمتاعی که عقیده داشته است ملک خودش بوده و بعداً فهمیده، لذا در ما نحن فیه، مصداق بیع غرری نخواهد بود.

۱۷:۰۰ - شرط قدرت بر تسلیم باید معلوم باشد لذا با بیع فضولی که برای خودش می فروشد و بعد میخرد و اجازه می دهد باید علم داشته باشد که متمکن به خریداری و تسلیم داشته باشد با اینکه حین عقد، مالک نبوده و قدرت تسلیم ندارد ولی علم به خرید و داشتن قدرت تسلیم داشته باشد.

۱۹:۲۰ - وجه سوم: که اشکال اینست وقتی فضولی برای خودش فروخت و سپس از مالک خرید و اجازه می دهد، بنا بر کشف، این اجازه یعنی متاع ملک مشتری شده است قبل از خرید خودش از بایع و چون لایعقل است که انسان، مالی را تملیک کند و ملکیت حاصل بشود قبل از اینکه خودش مالک مال شده باشد لذا بیع باطل است.

۰۴۴۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۲) - شب یکشنبه

۲۴ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۲۵/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در بیع فضولی اجنبی است که بعداً همان متاع را از مالک بخرد و بیع خودش را اجازه بدهد.

۰۰:۴۵ - هفت اشکال بر صحت این بیع وجود دارد که دو اشکال بیان شد.

۰۱:۰۰ - اشکال سوم این بود که اجازه بر کاشفیت به این معناست که ملکیت از زمان بیع محقق شده است البته بنا بر ناقلیت این اشکال وارد نیست ولی علی الکشف باید قبل از اینکه خودش بخرد، ملکیت برای مشتری اول، حاصل شده باشد و این لایعقل است چون نظیر تقدم معلول بر علت است.

۰۴:۰۰ - پاسخ اینست که فضولی وقتی متاع غیر را برای خودش فروخت عموم احل الله البیع و اوفوا بالعقود را در بر می گیرد پس اگر اضافه "کم" باید به مالک باشد و با اجازه متاخره حاصل شود از طرفی دائماً هر معلولی باید علت فاعلی داشته باشد و قابلیت مورد هم شرط است لذا باید تحقق مقتضا با قابلیت باشد

بنابراین طبق عموم اوفوا بالعقود لازم است، اما در ما نحن فیه، مورد قابلیت ندارد که ملک مشتری شود ولی فضولی از زمان خریداری به علم اینکه می خواهد بخرد و رضایت دهد ملکیت را به این قابلیت می رساند لذا بر کاشفیت

لذا بر کاشفیت هم با قابلیت اینکه ملک مشتری شود، خواهد بود.

۱۰:۰۰ - اگر شخص بیع فضولی کرده و ملکیت مطلقه کرده است، در اینجا با اجازه متاخره همان بیع را اجازه کرده است لذا قصد تملیک در حین شراء نداشته است و معنا ندارد مجیز یک ملکیت محدود را اجازه کرده باشد و منظورش قصد تملیک مطلق بوده باشد پس چگونه می شود ملکیت از زمان بیع باشد.

۱۲:۲۵ - پاسخ اینست که اعتبار شرعی، غیر از ملکیتی است که او قصد کرده باشد و اعتبار شرعی وقتی است که هم انشاء بایع باشد که موضوع اعتبار ملکیت شرعیه است که این منوط است به قصد بایع و هم به قابلیت ملکیت لذا با آمدن اجازه انکشاف می شود از حین بیع ملکیت حاصل شده است.

۱۵:۴۰ - بنابراین تفاوت است بین تخصیص و تخصص، پس مالک با قابلیت مورد، مبدا اراده را تخصیص کند البته باطل است ولی اگر از ناحیه مجیز هیچ تخصیصی نباشد.

۱۶:۴۵ - اگر فضولی مال مالک را فروخت و مالک مطلع نشد و نه رد کرد و نه اجازه داد و فوت کرد قبلا بیان شد که متاع را ورثه مالک می شوند و هر یک از ورثه باید اجازه دهند پس آیا در این مورد انکشاف از حین عقد بوده است یا از حین وراثت بود، لایعقل است از زمان عقد ملکیت شده باشد پس اجازه ورثه چه جایگاهی دارد لذا در ما نحن فیه منکشف می شود که ملکیت از حین شراء فضولی از مالک اصلی بوده است.

۲۰:۳۵ - برخی اشکال می کنند که بمحض بیع کردن متاع از مالک به فضولی بمعنی رد کردن بیع فضولی است.

۰۴۴۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۳) - شب دوشنبه

۲۵ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۲۶/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - اشکال بنا بر کاشفیت ایجاد می شود که اگر فضولی برای خودش فروخت و بعد از مالک خرید و اجازه داد لازم می آید مشتری مالک شود قبل از اینکه بایع مالک شده باشد و این لایعقل است.

۰۱:۳۰ - پاسخ اینست که کاشف می شود که ملکیت شرعیه از زمان شرای بایع فضولی از مالک بوده است.

۰۲:۲۰ - دو اشکال اینجا می آید اول اینکه فروش مالک به بایع نشان دهنده رد بیع فضولی و فسخ آن است و بعد از انحلال عقد موضوعی برای اذن فضولی بر معامله خودش نمی ماند.

۰۴:۰۰ : پاسخ اینست که اولاً مالک، حقی در فسخ آن بیع فضولی اول را ندارد و ثانیاً بمجرد بیعش و شرای فضولی، آن بیع اول باطل نمی شود که در جای خودش بیان می کنیم.

۰۴:۴۵ - اشکال دوم اینست که کاشفیت اجازه از حصول مالکیت حین عقد دلیل ندارد بلکه استنباط می شود از شمول عمومات احل الله البیع و اوفوا بالعقود، لذا چون عمومات از حین عقد است پس حلیت و وفای بعهد را از ابتدا می دانند اما در ما نحن فیه امکان ندارد بگوئیم ملکیت از حین عقد برای مشتری حاصل شده باشد چون مالک اول که اجازه نداده پس

پس عمومات مخصص می شود و چون هر فردی که از تحت عام خارج شود محال است دوباره وارد شود لذا از حین عقد تا حین اشترا ملکیت منتقل نشده و از عمومات خارج شده است.

۰۹:۴۵ - در ادامه اشکال دوم می دانیم حلیت، حلیت واحده است و معنا ندارد دو حلیت باشند که در زمانی جایز بوده و بعد از منته وجوب وفا بوده باشد بنابراین بیع فضولی باطل است و اجازه بی اثر است.

۱۲:۵۰ - پاسخ اینست که اولاً اگر عام شامل فردی در مبداءش نشد در باقی زمانش می شود مثلاً در خیار مجلس وقتی از ابتدا امکان فسخ وجود دارد و متاخر از زمان حین العقد بوده است پس در بحث ما هم از ابتدای بیع فضولی مشمول عام نبوده است ولی پس از خرید، شامل شده است.

۱۵:۱۵ : پاسخ دوم اگر عامی آمد ولی امر دایر شد بین خروج کلی یا مقید به شرط شد مثلاً اکرم العلما الا المسافرين یا آن عالم مسافر کلاً خارج شده است یا چون در حال سفر است شامل عام نمی شود پس وجود شک باعث می شود به اصالة العموم تمسک کنیم و فقط عالم در حال سفر را تکریم نکنیم در ما نحن فیه هم تقیید برای حکم در زمان اول است و صحت بیع را از زمان اشترا جاری می دانیم.

۱۸:۲۰ - اما دلیل چهارم برای بطلان بیع اینست که بنا بر کشف، مشتری متاع معینی را از بایع فضولی، مالک شده است و وقتی فضولی از مالک می خرد باید مالک بوده باشد در حالی که مشتری اول، مالک شده است و این لایعقل است که در زمان واحد هم مالک اصلی، مالک باشد هم مشتری اول، مالک باشد پس علی الکشف، بیع فضولی را باطل است.

۲۲:۰۰ - برخی می گویند این اشکال عام در بیع فضولی است و این اجازه مالک بنا بر کاشفیت در ملکیت همزمان مالک و مشتری است که پاسخ اینست که اکتفا می شود به ملکیت ظاهریه استصحابیه لذا اجازه را از مالک اصلی می گیرند.

۰۴۴۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۴) - شب سه شنبه

۲۶ جمادی الاولی ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در دلیل چهارم برای بطلان بیع فضولی برای خودش و بعد خرید متاع از مالک اصلی و دادن اجازه از خودش بر بیع خودش می باشد که بنا بر کشف، دو مالکیت بر متاع معین تضاد است.

۰۲:۰۰ - پاسخ این بود که کاشفیت از زمان اشترا بوده است و نه از حین العقد و مشتری در حین عقد مالکیت نداشته است.

۰۳:۲۰ - برخی در مطلق بیع فضولی، اجتماع مالکین بنا بر کشف را هم وارد می دانند و اختصاص به ما نحن فیه ندارد.

۰۴:۵۰ - پاسخ اینست که مالکیت ظاهریه استصحابیه برای مالک اصلی برای اجازه کفایت می کند لذا در ما نحن فیه بنا بر کشف، مشتری اول مالک شده ولی ملکیت مشتری مستلزم ملکیت بایع فضولی است بلکه سه مالک پیدا شده اول بایع دوم مشتری سوم مالک اصلی خواهد بود.

۰۸:۰۰ - برخی می فرمایند شرطیت ملکیت، شرطیت واقعی است و استصحابش شرط نیست لذا اگر کسی به استصحاب ملکیت بیعی کرد و معلوم شد مالک نبوده است آن بیع باطل است بنابراین نمی توان گفت در اجازه، ملک استصحابی ظاهری و صوری اکتفاء بکند.

۱۰:۰۰ - وقتی در مطلق فضولی اجازه را موثر بدانیم پس بنا بر کشف، صحت آن اجازه، بطلان اجازه در ما نحن فیه را می دهد چون مالک نبوده است که اجازه دهد.

۱۲:۰۰ - برخی می فرمایند در مطلق بیع فضولی، اجتماع دو مالک در عرض یکدیگر لایعقل است ولی اجتماع در طول یکدیگر اشکالی ندارد لذا در ما نحن فیه، ملکیت مشتری در طول ملکیت بایع فضولی است و ملکیت بایع در طول ملکیت مالک اصلی است و اجتماع مالکین طولی می باشد همانطور که در ملکیت متاع واحد عبد و مولا که در طول یکدیگر هستند و محذوری ندارد.

۱۵:۰۰ - گاهی ملکیت، ملکیت ضمنیه است و در بحث ملکیت مولا و عبد، ربطی به ما نحن فیه ندارد چون عبد از خودش ملکیت ندارد مگر به اجازه مولا ولی در اینجا بنا بر کشف دو ملکیت مجزا و عرضی وجود دارند.

۱۷:۵۰ - وقتی فضولی متاع را فروخت با اجازه مالک، آن بیع را بخودش منتسب کرده است و انتساب بیع به مالک، نیازی به ملکیت فعلیه ندارد و ملکیت حین عقد کافی است پس مالک بر متاع خودش بیع کرده است لذا وقتی بیعی به شخصی منتسب می شود باید مالک متاع باشد.

۲۱:۰۰ - پاسخ اینست که دائما قابلیت مورد از شرایط ترتب اثر بر مقتضی است پس عمومات اثر دارد ولی با مزاحمت ملکیت مشتری اول، بایع فضولی بمجرد خرید متاع از مالک اصلی، مانع مرتفع می شود و بنا بر کشف هم ملکیت از حین اشترا می باشد و بیع صحیح واقع می شود.

۰۴۴۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۵) - شب چهارشنبه

۲۷ جمادی الاول ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۳/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث ما این است که شخص بایع فضولی مال دیگری را بفروشد و بعدا از او بخرد و بیع اولش را اجازه کند پس چون اجازه شرط متاخر است و عقد اثر می کند با آن اجازه محذوراتی وجود داشت که چهارتایش را بیان کردیم که اول: این متاع ملک مشتری است پس بیع بایع فضولی است و محتاج به اذن مشتری اول دارد پس اجازه مشتری اول و اجازه فضولی عقد اول هر یک از این دو اجازه، متوقف به دیگری است چون گویا مالک بنا بر کشف، بیع فضولی از طرف مشتری کرده است و این دور باطل می آید.

۰۵:۱۰ - بیعی که مالک می کند متوقف به مشتری اول است و اجازه مشتری اول متوقف است به مالک بودنش و مالک بودنش هم متوقف به اجازه فضولی است پس بیع بر خودش متوقف می شود که این دور باطل است.

۰۶:۴۵ - محذور دوم: اجازه دادن بایع فضولی و اجازه بیع مالک، صحت بیع دوم متوقف به اجازه دادن مشتری اول می باشد و هم اجازه فضولی متوقف به اجازه مشتری اول دارد درحالی که اصل مشتری بودن او، متوقف است به بیع و اجازه، که این امر لایعقل است.

۰۸:۵۰ - برخی دیگر اینگونه می فرمایند که هم عقد اول فضولی و هم عقد دوم متوقف اند بر اجازه مشتری اول چراکه عقد دوم مالک متوقف اجازه مشتری اول است و صحت بیع فضولی متوقف است به اجازه فضولی و آن اجازه متوقف است به اجازه مشتری است و این معنا ندارد.

۱۰:۳۰ - مشتری اول که هیچ شانی نداشته باید مرجع صحت هر دو بیع و اجازه ها باشد و این درست نیست و حتی آن عقد اول که فضولی بوده است هم باید متوقف به اجازه مشتری بشود که این امر عجیب تر خواهد بود.

۱۱:۴۵ - محذور سوم: مالک هم از ثمن و هم از مثنی، دستش کوتاه می شود چون مثنی را مالک نیست چون فروخته و ثمن را مالک نیست چون ثمن فضولی با اذن متاخر، ملک فضولی می شده است پس مالک دست خالی می ماند لذا بیع نمی تواند صحیح باشد.

۱۴:۰۰ - محذور چهارم: مشتری اول، متاع مالک را مجانی تصاحب خواهد کرد بلکه گاهی بیشتر صاحب می شود چراکه با خریدی که از فضولی کرده بود اگر هر دو ثمن مطابق هم بوده باشند که متاع مجانی بدستش رسیده و اگر هم ثمن دوم بیشتر بوده باشد بیشتر بدستش رسیده است.

۱۷:۳۰ - مطلب پنجم اینکه تمامی این محاذیر مبتنی بر این است که اجازه بایع فضولی کاشفیت از حین عقد اول بوده است ایجاد می شود ولی اگر بنا بر مبنای بزرگانی که کاشفیت را از زمان عقد دوم بدانند هیچ محذوری از این قبیل که بیان شد وارد نخواهد بود.

۰۴۴۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۶) - شب شنبه ۱

جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - در ادامه مبحث ما که بایع فضولی مال شخصی را فروخت و سپس از مالک خریداری کرد و آن بیع را اجازه نمود که محذوراتی بیان شد که منجر به این می شود که بیع باطل باشد و پاسخ هم این بود که آن محذورات بواسطه کاشفیت اجازه از ابتدا بوده است.

۰۱:۴۰ - محذور ششم: چون فعلی از مالک بوجود آمده است که در حکم فسخ و رد بیع فضولی است پس جایی برای اجازه باقی نمی ماند و این فعل که همان بیع مالک است لذا ثمن را مالک می شود و پس از مالکیت این ثمن معنا ندارد عقد اولی را اجازه بدهد چراکه هر گونه اجازه بیع اول، باید ثمن را مالک شود و این دو مالکیت از برای ثمن مستحیل است بنابراین استحاله اجازه بمثابه رد کردن بیع است و دیگر جایی برای اجازه بیع از برای عاقد فضولی نمی ماند.

۰۶:۳۰ - به عبارت دیگر، اگر شخص، مال خود را برای زید فروخت و بیع خیاری بود مثلاً خیار مجلس که قبل از تفرق مجلس برای عمرو فروخت یا هبه کرد، قهراً این بیع یا هبه در زمان خیار، موجب انحلال عقد زید خواهد بود چرا که هنوز در مجلس عقد اولی بوده است و این فعلی که از او سر

از او سر زد با وجود بیع خیار قهراً ملکیت زید مرتفع می شود، پس در ما نحن فیه اگر مالک بیعی بکند که بیعش مضاد با بیع فضولی باشد موجب انحلال بیع فضولی می شود.

۰۹:۱۰ - پاسخی که بیان می شود اینست که رد کردنی که بخواهد فسخ بیع فضولی باشد از ایقاعات است و انشاء رد می خواهد چه به لفظ و چه به فعل، باید بقصد منحل کردن بیع فضولی باشد چون با رد کردن آن بیع، علاقه مشتری از فضولی را از ملک خودش از بین می برد، پس به عموم الناس مسلطون دلالت دارد بر اینکه علاقه دیگری را از مال خود زائل کرد، که قبلاً بیان کردیم که اجازه بعد از ردّ فائده ای ندارد و بحث شد.

۱۲:۱۵ - رد باید امری انشائی باشد اما اگر فعلی را انجام دهد بدون قصد رد مانند که اینجا مالک می فروشد و نه قصد رد و فسخ داشته باشد لذا این فعل، نسبت به مال خود شخص دو قسم است که اول: گاهی فعلی است که بکلی قابلیت بیع فضولی برای احدی وجود ندارد مثلاً اگر شخص زنی را برای زید فضولی تزویج کرد ولی زن، خودش را به عمرو تزویج کرد چه از تزویج قبل خبر داشته است و چه خبر نداشته و چه خودش تزویج کند یا دیگری را وکیل کرده باشد برای تزویج جدید بلافاصله تزویج اولی قابلیت اجازه کردن نخواهد داشت و آن عقد نکاح اولی باطل است.

۱۶:۴۵ - قسم دوم: اگر فعلی که انجام می گیرد، موجب از بین رفتن قابلیت اجازه از طرف دیگری نباشد و فقط این عملش موجب ساقط شدن اجازه خودش بشود لذا در ما نحن فیه مالک جدید می تواند اجازه دهد و مانند سقوط در تزویج و عقد نکاح نیست که از قسم اول باشد و به کلی از قابلیت نمی افتد، برخی پاسخ می دهند که این قیاس مع الفارق است چون این عمل مضاد است، اجازه کردنش احداث ملکیت است و رد کردنش جلوگیری از حصول ملکیت است و مرتبط با ذو الخیار است که امضاء کند که ابقاء است و اگر فسخ کند رفع است و اینکه در ذو الخیار، چون لابیع الا فی ملک و لاهبه الا فی ملک می باشد پس بیع اولش منفسخ خواهد بود چرا که با رفتن مالکیتش که بیع جدید و هبه اش که صحیح نمی شده است و اینکه صحیح واقع است به این معناست که قبلی منحل شده است.

۲۴:۰۰ - محذور ششم را اینگونه بیان می کنند که بنا بر تعریف بیع که تبدیل مال طرفین است که مالک متاع اضافه ملکی به متاع دارد و مشتری اضافه ملکی به ثمنش دارند و با عقد بیع، گویا دو طرف اضافه ملکی

را با همدیگر جابجا می کنند، اما در ارث، اضافه و مضاف الیه محفوظ است فقط تبدل مضاف است که فقط وارث بجای مورث می نشیند که مثلاً اگر فضولی مال پدر را فروخت، و بعد از فوت پدر که ورثه می توانند اجازه دهند لذا در ما نحن فیه، اضافه ملکی که مالک دارد محفوظ است و مشتری اول ادعا می کند که مالک این متاع است پس بمجرد فروش به بایع، اضافه خودش مرتفع می شود، و وقتی فضولی بخرد و اجازه آید بنابراین این اضافه جدید مباین است با آن اضافه ای که محفوظ بوده است لذا بیع فضولی را باطل می دانند و قابلیت اجازه متأخر را نخواهد داشت.

۰۴۴۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۷) - شب یکشنبه

۲ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۲/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این است که فضولی متاعی را بفروشد و بعد برود از مالک بخرد و خودش اجازه بیع فضولی را بدهد و صحبت در اشکال ششم بود که با فروش متاع توسط مالک، امکان ندارد مالک، بیع اولی را بتواند اذن بدهد، البته این شبهه وارد است که وقتی فضولی می خواهد بیع را اجازه بدهد، فروش مال دیگری را اجازه نمی کند پس این اجازه مطابقت با آن بیع فضولی ندارد که پاسخ اینست که اضافه مالک دخالتی در بیع ندارد بنا بر تعریف البیع مبادله مال بمال باشد.

۰۲:۴۵ - اشکال برخی بزرگان بر اینست که اضافه مال قوام بیع است و خارج از مفهوم بیع نیست چون بیع بنا بر تعریفشان بیع تبدیل مال بمال است پس اضافه مالک و مشتری دو اضافه بر مالشان دارند و سپس با هم مبادله می کنند لذا در بیع هر یک از عوضین وارد می شود به محل هر یک از طرف اضافه که از ملکیت خارج می شوند.

۰۵:۳۰ - در مبحث ما وقتی فضولی بیع کرد مال مالک را تبدیل کرد به مالی که طرف اضافه مشتری است و بواسطه فروش مالک، اضافه اش منقطع شد و اضافه ای هم که برای بایع با بیع دوم پیدا شد، طرف آن مبادله

آن مبادله نشده است پس اجازه کردن فضولی هیچ اثری ندارد.

۰۶:۵۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بیع عبارت است از تملیک مال بعوض لذا تبدیل طرف اضافه و لحاظ اضافه مالک در کار نیست و صرف اینست که فضولی تملیک کرده است مالی را بعوضی لذا از ناحیه مالک امکان اجازه نیست ولی از ناحیه فضولی امکان اجازه است.

۰۸:۵۰ - شش وجه قبلی وجوه بر بطلان بیع فضولی برای خودش و سپس خرید از مالک و دادن اجازه، بیان شد و اما وجه هفتم در اخبار است که بیان می کنیم.

۱۰:۱۰ - روایت: "لاتبع ما لیس ما لیس عندک" که نهی وارد شده است بر بیع، که این نهی، نهی وضعی است یعنی اثر ندارد برخی می فرمایند که بیع چیزی که شخص مالکش نیست فاسد است و هیچ قابلیت صحت ندارد اگر چنین است باید بیع فضولی به هر عنوان، باطل باشد در صورتی که روایات دیگری در صحت فضولی در حالت های مختلف است.

۱۲:۴۵ - اما اگر معنای روایت این باشد که چیزی را که نزد تو نیست از طرف خودت برای خودت نفروش، بنابراین باز هم بیع فضولی لنفسه را دربر می گیرد بنابراین اطلاق این روایت در ما نحن فیه را می گیرد.

۱۴:۳۵ - از این روایت، به هر دو معنا و برداشت، که باید بطلان بیع سلم را نیز بگیرد.

۱۷:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول اشتر لي هذا الثوب وهذه الدابة وبعنيها اربحك فيها كذا وكذا قال عليه السلام: لا بأس بذلك ولا تواجهه البيع قبل ان تستوجبها او تشتريها" که در بحث ما فضولی برای خودش می فروشد و بعد از مالک می خرد این روایت را دربر می گیرد.

۲۰:۴۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "قلت لابی عبد الله عليه السلام الرجل يجيئني و يقول اشتر هذا الثوب و اربحك كذا وكذا قال عليه السلام أليس ان شاء اخذ و ان شاء ترك؟ قالت بلى قال عليه السلام: لا بأس انما يحلل الكلام و يحرم الكلام" برخی سه احتمال در علیت يحلل الكلام و يحرم الكلام می دانند، اول: از کافی نقل شده که "يحلل الكلام بعدمه و يحرم الكلام بوجوده" در احتمال دوم این معنا می رود انما يحلل الكلام ان كان بعد الاثراء و يحرم الكلام قبل الاثراء و احتمال سوم: مراد از كلام خصوص عقد و بیع نیست و مراد به این است که در گفتگو گاهی گفتگوی چانه زدن است که حلال است ولی گاهی كلام از روی قصد و انشاء است و موجب حلیت و حرمت می شود، لذا معامله ای بینشان نشده است که قبل الشراء باشد محرم باشد و بعد از شراء باشد محلل شود.

۰۴۴۷ - مبحث البيع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۸) - شب دوشنبه

۳ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۳/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - صحبت در روایاتی بود که نسبت به بطلان بیع فضولی در ما نحن فیه وارد شده است.

۰۱:۳۰ - در مورد روایت: "لا تبع ما لیس عندک" نهی تکلیفی نیست که حرام باشد بلکه نهی در معامله ارشاد الی الفساد و موجب فساد معامله می باشد لذا این روایت یعنی فروش ما لیس عندک اثر نخواهد داشت و موجب ملکیت نمی شود ولی در ما نحن فیه بهیچ وجه نمی شود به این روایت استناد کرد چون اولاً به اطلاق این روایت نمی توان استناد کرد چون بیع سلم را هم باید در بر می گرفت ولی سلم صحیح می باشد و در مورد فروش کلی مثلاً ده من گندم را می فروشد و بعد از مدتی تسلیم کند جایز است پس اطلاقی در این مورد ندارد. ثانیاً: بیع یعنی مبادله مال بمال فی المملکة است و تملیک و مال بعوض پس نهی کردن ارشاد اینست که چیزی که نزد تو نیست حتی با اطلاقش، ملکیت در آن حاصل نمی شود پس در ما نحن فیه بیعی که فضولی کرده برای خودش ملکیت حاصل نشده است تا اینجا مالیس عندک است اما بمحض اینکه از مالک شراء کند و خودش اجازه دهد اتفاقاً این بیع بعد از خرید علی الکشف ملکیت پس از شراء، حاصل

حاصل می شود و علی النقل بعد از اجازه واقع می شود بنابراین ارتباطی با ما لیس ما عندک ندارد.

۰۹:۰۰ - در مورد روایت: "لا تجبها قبل ان تستوجبها او تشریها" باز هم نهی تحریمی نیست بلکه نهی در معامله است و ارشاد است و ایجاد قبل از خرید موثر نخواهد بود که البته در ما نحن فیه هم همینطور می گوئیم که قبل از آنی که از مالک بخرد ایجابش موثر نیست و متوقف است به اجازه و پس از خریداری از مالک اثر خواهد کرد بنابراین مبحث ما با این روایت هم مغایرت ندارد.

۱۱:۱۵ - در مورد روایت "انما یحلل الکلام و یحرم الکلام" این معنای چهارم اینست که همان بیع واحد اگر قبلاً اشتراء از مالک بکند محرم است یعنی اثر ندارد ولی اگر از مالک بخرد محلل خواهد بود و حدوث ملکیت پیدا می شود.

۱۳:۳۰ - روایات دیگر: "قال سالتہ عن رجل اتاه رجل قال ابتع لی متاعاً لعلی اشتريته منك بنقد او نسيئة فابتاعه الرجل من اجله قال عليه السلام: ليس به باس انما يشتريه بعد ما يملكه" یعنی شرائش پس از ملکیت است و چون "انما" حصر آمده است یعنی اگر قبل از مالک شدنش خریداری کند مشکل خواهد داشت و بی اثر است لذا بیع هم موثر نیست پس تقریب استدلال اینست که بیع قبل از تملیک فاسد است بنابراین در ما نحن فیه فضولی قبل از اینکه از مالک بخرد بیعش باطل است.

۱۸:۰۰ - اولاً: این اطلاق بیع سلم را نیز می گیرد که اتفاقاً صریح روایات سلم را و فروش کلی بالفعل را صحیح می دانند ولی بغیر از استدلال به اینکه نقض بیع های صحیح است ثانیاً شراء یعنی تملک است لذا در ما نحن فیه وقتی ملکیت پیدا می شود که بعد از شراء از مالک صورت گرفته است و صحیح است البته این

روایت می تواند آنجایی دال بر فساد بشود که برخی کاشفیت را از حین عقد در این مورد بدانند و نه از حین شراء از مالک.

۲۲:۰۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "فی رجل امر رجلا یشتري له متاعا فیشریه منه قال علیه السلام: لا بأس بذلک اّما البیع بعد ما یشتري" که اولاً اطلاقش مناقض با ضروری شیعه در مورد فروش کلی و بیع سلم است و ثانیاً در ما نحن فیه ملکیت بعد از خرید از مشتری است و مشکلی ایجاد نمی کند.

۲۳:۳۵ - روایت دیگر: "یجیئنی الرجل یطلب منی بیع الحریر و لیس عندی منه شیئ فیقولنی علیه و اقلوه فی الربح و الاجل حتی نجتمع علی شیئ ثم اذهب فاشتری له الحریر فادعوه الیه قال علیه السلام: ان وجد بیعا هو احب الیه منك ایستطیع ان ینصرف الیه و یدعک او وجدت انت ذلک استطیع ان تنصرف الیه و تدعه؟ قلت نعم، قال علیه السلام: فلا بأس"

۰۴۴۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۹) - شب چهارشنبه

۵ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۵/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در بیع فضولی اجنبی برای خودش بود که سپس از مالک می خرد و خودش اجازه می دهد که اشکالاتی بیان شد و دلایل بطلانی از چند سنخ روایات آورده شد که بیان کردیم.

۰۱:۴۵ - در مورد روایتی که شخص پارچه یا لباس حریری را می خواهد که شخص آن حریر را موجود ندارد ولی فروشنده در مورد قیمت و مقدار و سودش مقوله می کنند و حضرت پرسیدند که آیا هر دو اختیار دارید که مجبور به خرید و فروش نباشید پاسخ دادند که بله مختار هستیم حضرت فرمودند اشکال ندارد، از این روایت استدلال می کنند که در ما نحن فیه باید بیع باطل باشد چون باید اختیار داشته باشند.

۰۴:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بسیار عجیب است این استدلال چراکه در روایت سر ربح و مدت و میزان چانه می زنند و فروختنی درکار نیست در صورتی که در مبحث ما بحث بیع و خرید و فروش است و نه مقوله کردن است و ربطی به ما نحن فیه ندارد.

۰۶:۵۰ - در روایات قبل هم داشتیم مانند یکی "ابتع لی" و دیگری "امرنی ان اشتري متاعا" که بمجرد طلب ابتیاع و امر به اشتراء کرد که موجب الزام و التزام نمی باشد.

۰۸:۴۵ - اگر هم فرض کنیم روایت اینگونه بگوید که بیع کلی صحیح نیست باید بر تقیه حمل کنیم چرا که در روایت از امام صادق علیه السلام: "عن الرجل يشتري الطعام من الرجل ليس عنده فيشترى منه حالا، قال عليه السلام ليس به باس قلت انهم يفسدون هذا و قال عليه السلام: و ای شیئ يقولون فی السلم. قلت لا یرون به باسا يقولون هذا الی اجل فاذا کان الی غیر اجل و ليس عند صاحبه فلا یصلح، قال علیه السلام: فاذا لم یکن الی اجل کان اجود احق".

۱۱:۵۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "عن الرجل یاتینی یرید منی طعاما و ليس عندی أیصلح ان ابیعه اياه و اقطع له سعره ثم اشتريه من مکان اخر فادفعه الیه قال علیه السلام: لا باس به".

۱۲:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس استدلالی که بر بطلان مبحث ما به آن روایات می کنند صحیح نخواهد بود و اگر هم تنازل کنیم و مخالف بر مبحث بدانیم از نظر فقه الشیعه با وجود دیگر روایات بر صحت بیع سلم و بیع کلی پس از قبیل روایات تقیّه بوده است.

۱۵:۰۰ - در مورد "لاتبع ما لیس عندک" این نهی وضعی است که اعم از شخصی و کلی می باشد لذا با وجود روایاتی که کلی را تجویز می کنند باید اطلاقش را تقیید کنیم پس می ماند آن عین خارجی معینی که شخص مالکش نیست، بیع آن فاسد است و مملک نیست بنابراین فضولی در مبحث ما وقتی مال غیر را می فروشد ما هم می گوییم تملیک نمی کند بلکه بمحض خرید از مالک موجب ملکیت می شود.

۱۸:۱۰ - بلکه با این روایات به صحت بیع فضولی بعد از اشتراطش و اجازه و تملیکش می توان استدلال کرد.

۱۹:۱۵ - دو اشکال وارد است اول: اگر فضولی بخرد و اجازه کند این بیع صحیح باشد، این روایات بنائا بر اینکه معنایشان نهی از اینگونه بیع باشد پس بایع فضولی که تسلیم می کند نوعی اجازه عملی است و چون اجازه عملی مفروض در این روایات است بیع را مملک نمی دانند پس روایات مربوط می شود به مبحث ما.

۲۲:۰۰ - پاسخ اینست که اگر چه در اجازه تعمیم به اجازه قولی و فعلی می باشد ولی اجازه غیر از تسلیم است و در مبحث ما اجازه مد نظر است.

۰۴۴۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۰) - شب شنبه

۸ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۸/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۲۰ - فضولی که مال غیر را برای خودش می فروشد و بعد از مالک می خرد و اذن می کند این خارج از اخبار و روایات است چون روایات دلالت دارد به اینکه بیعی که قبل از خرید و اجازه باشد لزوم آور نمی باشد و متوقف است به اینکه اجازه آید.

۰۲:۰۰ - برخی می فرمایند که با فعل تسلیم نوعی اجازه و اذن آمده است لذا روایات ناهیه دلالت دارند بر اینکه بیعی که فضولی انجام داده است ولو با اجازه بعدی منهی عنه است و باطل است.

۰۳:۱۵ - پاسخ این بود که فرق است بین تسلیم و بین اجازه بیع چرا که تسلیم کردن آنچه که فروخته است یعنی حق را به صاحب حق رساندن است و این غیر از اجازه است که تنفیذ و رضا به نفس معامله و انتساب بیع باشد و مبحث ما ارتباطی با روایات ذکر شده ندارد.

۰۴:۳۰ - اشکال دوم: در روایت "ان شاء أخذ و ان شاء ترک" معنایش این است که مشتری فضولی اختیار دارد که بگیرد یا نگیرد و می تواند اشترائی که از بایع فضولی کرده باقی بماند یا دست بکشد در صورتی که قبلاً بیان شد که اصیل در معامله فضولی، نمی تواند برگردد و بیع برایش لزوم آور است و

است و برای اصیل وجوب وفا لازم است بنابراین این روایت با آنچه قبلاً بیان شد منافات دارد.

۰۶:۵۰ - پاسخ اینست که مقصود این روایت اینست که لزوم از طرفین وجود ندارد و منافات ندارد با اینکه از ناحیه اصیل لزوم وجود داشته باشد به قرینه لاتواجه البیع یعنی این بیع لزومی از طرفین نمی آورد.

۰۸:۳۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این پاسخ صحیح نیست چرا که صیغه مفاعله دلالت دارد بر طرفینی بودن، به عبارت دیگر دلالت می کند که صدور مبدا از روی قصد و عمد بوده است ثانیاً در روایت "اشتر هذا الثوب و اریحک کذا و کذا قال علیه السلام: ایس ان شاء اخذ و ان شاء ترک" پس فرض اینست که از ناحیه مشتری که اصیل است لزومی در کار نیست بنابراین این پاسخ صحت ندارد.

۱۱:۱۵ - پاسخ اشکال دوم اینست که همانطور که بیان شد چون دلیلی نداریم، از ناحیه اصیل هم هیچ الزامی در معاملات فضولی نیست همینطور که در روایت مقاوله که نباید مقاوله را معامله قرار می داده اند، لذا روایات بکلی از بیع فضولی، اجنبی اند.

۱۴:۰۰ - اشکال سوم: اینکه "لاتواجهه البیع" نهی بر فساد است یعنی شخص قبل از اینکه مالک بشود نمی تواند ایجاب بیع کند و نهی شده است و این نهی اطلاق دارد به اینکه اجازه بشود یا نشود پس معامله مبحث ما باطل است.

۱۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که پاسخ اینست که هر جا حکمی بر موضوع آمد و بعد قیدی شد آیا آن قید مربوط حکم است یا موضوع، در اینجا آیا در لاتواجهه کدامیک است و ثانیاً ظرف زمان مداخلت در حکم دارد یا منظور اثر نکردن مقتضی بدون شرط است.

۲۰:۴۰ - در مبحث ما از این روایت درمیابیم که ترتب اثر متوقف به آمدن شرط است یعنی ایجاب بیع شخص بدون اینکه مالک شود اثر ندارد لذا در اینجا با خریدی که از مالک می کند با اجازه دادنش گویی اذن مالک و بیع مالک بوده است پس نمی تواند در این روایت صدق کند.

۰۴۵۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۱) - شب یکشنبه

۹ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۹/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این است که اجنبی مال غیر را فضولتا بفروشد و از مالک بخرد و بیع خودش را اذن دهد که برخی ادله از قائلین به بطلان این بیع را بیان کردیم که در مورد روایاتی که استدلال شده است صحبت می کنیم.

۰۲:۱۵ - برخی می فرمایند که اگر این بیع فضولی از اول صحیح باشد باید انتقال ملکیت حاصل شده باشد و مشتری بگوید اکنون که مال دیگری را به من فروختی باید این متاع را از مالکش بخری و به من تسلیم کنی و همچنین بر بایع فضولی واجب بوده است که اشتراء کند و به مشتری تسلیم کند لذا این آثار را باید می داشت و روایت "لاتبع ما لیس عندک" نشان می دهد که این آثار بر این بیع مترتب نبوده است البته فساد در این آثار است و نه به این معنا که بطور مطلق این بیع لغو باشد بنابراین منافات ندارد با اینکه این بیع قابلیت داشتن صحت با اجازه بعدی یا بر طرف شدن موانع، را پیدا کند.

۰۶:۰۵ - برخی می فرمایند که نهی در "لاتبع ما لیس عندک" با نهی "لا تبع الغرر" یا "لاتبع ام الود" فرقی ندارد.

۰۷:۴۰ - هرگاه حکمی را بر موضوعی بردیم که آن موضوع متّصف به صفتی باشد ظهورش بر این است که آن صفت منشأیت از برای این حکم خواهد داشت و مای موصوله موضوع است و صله دائماً بمنزله صفت

است پس "لاتبع ما لیس عندک" یعنی عدم ملکیت سبب است که اگر شخص مالک چیزی نباشد نمی تواند آن را تملیک کند لذا هر گاه این عدم ملکیت از بین رفت بلافاصله فساد از بین می رود که در بیع فضولی از ابتداء خواندیم که بیع انشائی قابلیت دارد که با اذن متاخر، ملکیتش حاصل شود و بیع صحیح واقع شود چون انشاء بیع از بین نمی رود و باید شرایط حاصل شود و یا موانع بر طرف شود.

۱۰:۴۵ - اینجا عدم ملکیت سبب فساد بیع شده لذا با اجازه استناد به مالک پیدا می کند و بیع موثر واقع می شود بنابراین خیلی فرق است بین "لاتبع الغرر" یا "لاتبع ام الولد" و غیره.

۱۱:۴۵ - برخی دیگر می فرمایند که اولاً بعضی می فرمایند که در ما نحن فیه، نهی "لاتبع" می گوید که این بیع لزوم آور نیست و پس از اشتراء و اجازه قابلیت خواهد داشت که پاسخ اینست که اگر چنین بود کلام را مطلق نمی گذاشتند و قیدی می آوردند مثل اینکه در بیع صرف که دستور اینست بیع صرف نکن مگر اینکه در مجلس، تبادل صورت بگیرد و یا بیع سلم نکن مگر اینکه قبض ثمن بشود که قید را می آورند پس باید در مبحث ما می گفتند "لاتبع ما لیس عندک" را مقید می کردند "الا اذا ذهب و اشتریت و اجزت" یا در "لاتواجهه البیع" الا فلان.

۱۴:۵۰ - برخی بزرگان این استدلال را می پسندند و این بیع را فاسد می دانند حتی با اجازه چراکه از اطلاق استکشاف می کنیم که قابلیت موثر بودن با اجازه متاخر را ندارد.

۱۷:۰۰ - جواب اینست که در مطلق فضولی که نهی وجود ندارد و اگر هم اذن بیاید، مالک اجازه می کند لذا تفاوت است میان مطلق بیع فضولی و ما نحن فیه.

۱۸:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که گاهی اطلاق در حکم است و قیدی ندارد و گاهی اطلاق در موضوع است و قیدی ندارد، در مبحث ما موضوع مقید است که "بیع ما لیس عندک" پس حکم اطلاق دارد و از طرفی هیچ یک از روایاتی که ذکر شد دلالت نهی ندارد مگر "لاتبع ما لیس عندک" و "لاتواجهه البیع" که در این دو روایت مقتضی بلا شرط نباید تحقق پیدا کند، لذا حکم فساد مرتب شده است بر ما لا یملک بنابراین محال است بر حکمی اطلاق باشد که روی موضوع مقید آمده است و نباید بر موضوع بلا قید هم اطلاق را جاری بدانیم.

۰۴۵۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۲) - شب دوشنبه
 ۱۰ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۰/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در بیع مال غیر بود که بعد از مالکش بخرد و بیع خودش را اجازه بدهد که برخی این بیع را باطل می دانند و از اخبار و روایات ناهیه همچون "لاتبع ما لیس عندک" یا "لاتواجهه البیع قبل ان تستوجه او تشتريه" که اطلاق دارند چه بعدا اجازه بیاید یا نیاید و "لاتبع" دلالت بر نهی و فساد است که بیع ما لیس عندک موثر نخواهد بود.

۰۲:۰۰ - بیان شد که این اطلاق مستحیل است چرا که هر حکمی که مرتب بر عنوان موضوع شد و آن موضوع مرکب باشد از موصول و صله یا ذات و صفت، عنوان موضوع متصف به این وصف است و دائما اطلاق حکم نسبت به حالات مترتبه بر عنوان موضوع است با حفظ موضوع، بنابراین هر آنچه که حادث باشد نسبت به آن ها، اطلاق دارد ولی اگر بعضی از امور حادثه آن صفت را نداشته باشند لایعقل است که حکم بر آن ها اطلاق داشته باشد.

۰۴:۲۵ - در مبحث ما اگر اجازه از اموری بود که بر بیع ما لایملک بما آنه یملک عارض می شد البته اطلاق داشت ولی در مبحث ما پس از شراء، بیع، بیع مالک می شود پس ما لیس عندک نمی باشد لذا آن اطلاق روایات بر حدوث آنچه را که موضوع را تغییر بدهد نمی رود.

۰۷:۱۰ - اشکالی که می آید اینست که همین طور که در بیع صرف و رهن و غیره قید را می آورند پس اینجا که قید نیامده است لذا اطلاق دارد، پاسخ اینست که در "لاتبع ما لیس عندک" جای تقیید به اینگونه نیست که بگوید "بع ما عندک" این که روشن است.

۰۸:۴۵ - در دو سنخ روایات که بیان شد که نسبت به بیع شخصی بوده است که مثلا ثوب و دابه و .. بوده است ولی یک سنخ روایات داریم که کلی است که مثلا متاعی یا حریری بوده است که در اختیار ندارد در این سنخ روایات که استدلال به بطلان بیع مبحث ما می کنند، برخی می فرمایند که این دو سنخ روایات در یک سیاق هستند و در بیع کلی مثلا گندمی را می فروشد بدون مدت و بعدا تسلیم می کند یا هر متاعی را بنحو کلی می فروشد در حالی که در اختیار ندارد و بعدا تهیه می کند و چون روایات کلی که نهی اینگونه روایات را دارند محمول بر کراهت یا تقیه می شود پس این روایات را هم نسبت به ما نحن فیه می توان بر تقیه حمل کرد.

۱۲:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این دو سنخ از روایات در یک سیاق نیستند چون عین شخصیه، ملک دیگری است و ممکن نیست آن را به دیگری تملیک کند ولی بیع کلی قابلیت قرار گرفتن در ذمه خودش را داراست پس قابلیت تملیک کلی ما فی الذمه وجود دارد.

۱۳:۰۰ - بعض بزرگان می فرمایند که روایاتی که در کلی وارد شده است محمول بر تقیه است و روایاتی که در مورد عین شخصیه در ملک دیگری است می توان گفت در بیع ملک شخصی خارجی مال غیر اگر بفروشد و بخرد و اجازه دهد باطل است ولی بیع کلی آن صحیح است.

۱۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در روایات عین شخصیه، فقط دو روایت است که یکی از آن ها صحیح است و رجالش هم صحیح، اما روایت صحیح که می فرماید "اشرلی هذا الثوب" و حضرت می فرمایند: "لاباس انما یبیه بعد ان یشتیه" بزرگان در اینجا استفاده نهی را می نمایند ولی اگر فروش قبلا کرده بود می گفت من این ثوب را فروختم و بدلیل غرری بودنش باطل بوده است پس بیع ما لایملک نبوده است بلکه احتمال بیع غرری است بنابراین بعد از اینکه خرید، ثمن معین می باشد و دیگر بیع غرری نخواهد بود این استدلال بغیر از استدلالی است که قبلا در مورد دلالت فساد بر صفت موضوعی است که صفتی جدیداً حادث شود و حکم نمی شود اطلاق داشته باشد بنابراین این روایت صحیحه نمی تواند دلیلی بر بطلان بیع در مبحث ما باشند.

۰۴۵۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۳) - شب سه

شنبه ۱۱ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۱/۴/۱۳۵۳ ش

۰۰:۴۰ - استدلال به روایاتی که شده است دو سنخ اند یکی در بیع عین شخصیه است مانند "هذا الثوب و هذه الدابة" و سنخ دیگر بیع کلی است که در دستش نباشد بفروشد و بعد بخرد و تسلیم مشتری کند.

۰۲:۰۰ - در مورد روایاتی که در مورد عین شخصیه وجود دارد برخی می فرمایند که در مبحث ما منع بیع است ولی در بیع کلی بگوییم نهی در آنها محمول بر تقیه است چون روایات صریحه دیگری وجود دارد که می توان بیع کلی حالا کرد که مذهب اثنی عشری این بیع را جایز می دانند.

۰۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی در سه مرحله بحث می نمایند.

۰۵:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "عن رجل قال لی اشتر هذا الثوب و هذه الدابة و بعنیها اربحک فیها کذا و کذا قال علیه السلام: لابس بذلک اشترها و لا تواجهه البیع قبل ان تستوجبها او تشتريها".

۰۶:۲۰ - حضرت می فرمایند که این کار را انجام بده ولی قبل از آن که متاع را بخری، نفروش. در اینجا اولاً نهی کردن بیع، بواسطه غرری بودن بیع است که تعیین قیمت درکار نیست ثانیاً اگر فرض کنیم نهی از بیع ما لا یملک باشد عبارت مواجبت بیع بمعنای بیع بتی است و تثبیت بیع و مستقر قرار دادنش قبل از خرید نباید باشد چون مال مردم را نتوان ثابت قرار داد ولی منافات ندارد با انشاء بیع با اینکه اثر نداشته باشد تا زمانی که متاع را بخرد پس بیع موثر قرار می گیرد چون لاتواجب نهی وضعی دارد و معنایش اینست که آن بیع بر متاع غیر موثر نخواهد بود تا وقتی که متاع را خریداری کند لذا از این صحیحی نمی شود استدلال به بطلان در مسأله ما نحن فیه نمود.

۱۲:۱۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: "الرجل یجیئنی و یقول اشتر هذا الثوب اریحک کذا و کذا قال علیه السلام: ألیس ان شاء ترک و ان شاء اخذ قلت بلی قال علیه السلام: لابس انما یحلل الکلام و یحرم الکلام"

۱۴:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند ابتداء در فقه الحدیث صحبت کنیم که شخص خواهش می کند لباس را بخرد و برایش بفروشد که حضرت می فرمایند مشکلی ندارد چون استدعاء، الزام آور نیست و اینکه معامله است که موجب اخذ و ترک را حلال و حرام می کند یعنی کلام معاملی است که الزام آور است.

۱۷:۱۵ - کیفیت استدلال به این روایت اینست که اگر کلام معاملی بینتان کرده بودید، فاسد بوده است پس ارتباطی به مبحث ما ندارد و ثانیاً اگر هم بآسی بود آیا بواسطه ما لایملک است یا بیع غرری است و یا اطلاق هر دو که اطلاق نمی تواند باشد پس مجمل می شود لذا بیع غرری منظور حدیث است.

۲۱:۲۰ - روایت از امام صادق علیه: "فی رجل امر رجلاً ان یشتری له متاعاً فیشریه منه قال علیه السلام: لابس بذلک انما البیع بعد ما یشتریه"

۲۱:۴۵ - روایت از امام باقر علیه السلام: "عن رجل اتاه رجل فقال له ابتع لی متاعاً لعلی اشتریه منك بنقد او نسیئه فابتاعه الرجل من اجله قال علیه السلام: لیس به بأس انما یشتریه منه بعد ما یملکه"

۲۲:۲۵ - در هر دو روایت برخی تعلیل می کنند که قبل از شراء بیع کند بأس دارد که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این دو روایت از روی تقیه بوده است پس تعلیل صوری است و وجهی ندارد.

۲۴:۰۰ - شخص نگفته متاع کلی بوده باشد یا عین شخصیه ای بوده باشد پس امکان دارد این روایت محمول بر متاع معین بوده باشد و حضرت هم استفصال نفرموده اند.

۰۴۵۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۴) - شب

چهارشنبه ۱۲ جمادی الثانی ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۴/۱۲ ش

۰۰:۱۰ - بیاناتی از بزرگان در این مبحث ذکر شد و برخی بیع را به لحاظ روایات باطل دانسته اند، علاوه بر اجماع بر بطلان، روایت وارده در مورد نکاح عبد، لذا بطلان را تایید می کنند.

۰۱:۵۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "قلت لابی عبدالله سلام الله علیه انی كنت رجلا مملوكا فتزوجت بغير اذن مولای ثم اعتقنی الله فاجدد النکاح؟ قال علیه السلام: علموا انک تزوجت قال نعم قد علموا فسکتوا و لم یقولوا لی شیئا قال علیه السلام: هذا اقرار منهم أنت علی نکاحک (در روایتی دیگر اثبت علی نکاحک)"

۰۴:۴۵ - اگر عبد تزوج کرده بود و احتمال به حرّ شدنش می داد این عقد فضولی بوده است و این از سنخی از فضولی است که راهن بیع کند بدون اجازه مرتهن یا مفلس بدون اذن غرما یا عبد بدون اذن مولا پس اگر بمجرد آزاد شدنش آن نکاح فضولی کفایت می کرد حضرت در جواب فوراً پاسخ می دادند و اینکه استفسال می فرمایند به اینکه آیا موالی عبد مطلع شدند و قبول کردند یا رد کردند بنابراین همینطور که در نکاح فضولی عبد، اجازه نمی کند پس در مبحث

در مبحث ما نیز کفایت نمی کند و اجنبی اختیار نداشته و بعد از خرید مختار شد باز هم بیع باطل است.

۰۸:۵۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند این استدلال صحیح نیست چرا که اختلاف، اختلاف مصداقی است و رضای مالک در بیع شرطیت دارد چه مالک اولی یا مالک فعلی و آنچه شرط است رضایت و اجازه و اذن مالک است پس عنوان رضای مالک محفوظ است و تفاوت در مصداق است ولی در نکاح عبد، اجازه مولا شرطیت دارد پس ما دامی که عبد باشد باید مولا اذن دهد و امکان تحقق اجازه مولا وجود دارد ولی پس از معتق شدنش دیگر اجازه مولایی وجود ندارد و انقلاب عنوان شده است ولی در ما نحن فیه به مالک شدنش اجازه کردنش نسبت به بیع اول منتسب است و اثر می کند چه علی النقل باشد که من حین الاجازه است و چه علی الکشف که من حین الاشتراء است.

۱۲:۴۰ - برخی علت بطلان این بیع را در بیع جزمی می دانند یعنی بیع شایع متعارف باشد باطل است ولی در بیعی که مشروط به شرط ضمنی خرید از مالک و اجازه دادن باشد معتقدند که این از دایره روایات منع کننده خارج است.

۱۵:۰۰ - لذا برخی فرموده اند که اگر بیع منجّز انجام دهد این بیع غرری باشد چون علم بر قدرت بر تسلیم ندارد که همان اطمینان و وثوق از طرف بایع و مشتری برای تسلیم و تسلّم باید وجود داشته باشد و در مبحث ما چون علم بر فروش مالک به بایع فضولی ندارد پس بیع غرری است.

۱۷:۲۰ - لذا برخی می گویند اگر بایع فضولی للمالک بفروشد و بعد از او بخرد و اجازه کند این بیع را صحیح می دانند.

۱۸:۰۰ - پس بزرگان چند حالت را در نظر می گیرند اول: بایع فضولی برای خودش می فروشد و بعد از مالک می خرد و اجازه می دهد این را باطل می دانند و دوم: برای خودش بفروشد با شرط ضمنی که او مالک بخرد و اذن دهد این را صحیح می دانند و حالت سوم: بایع فضولی لنفسه بفروشد و مالک اصلی اجازه دهد این بیع را صحیح می دانند چون بعنوان ادعای مالکیت فروخته بوده است که قبلا این بحث بیان شده است، چهارم: للمالک می فروشد و خودش می خرد و اجازه می کند این بیع را صحیح می دانند و پنجم: برای شخص ثالثی بفروشد و آن شخص بخرد و اجازه کند این را صحیح نمی دانند.

۰۴۵۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۰ - درس ۱۵) - شب شنبه

۱۰ شوال ۱۳۹۴ ق - ۵/۸/۱۳۵۳ هـ

۰۰:۴۵ - اعتقاد فضولیّت یا به مناسبت این است که شخص معتقد است که ولایت ندارد یا اینکه اعتقاد دارد که مالکیت ندارد و در هر دو حالت گاهی فضولتا للغير می فروشد و گاهی لنفسه می فروشد که چهار صورت دارد که فروشش برای عدم ولایت است و سپس مشخص می شود ولیّ بوده است که یا لنفسه است یا عن مولی علیه بوده است.

۰۳:۳۰ - در حالت اول که مالی را فضولی برای زید می فروشد بعد معلوم می شود وکیلش بوده است، برخی می فرمایند که احتیاج به اذن و اجازه بعدی وجود ندارد و برخی دیگر می فرمایند که این بیع لازم می شود بخاطر وجود مقتضی و عدم وجود مانع چراکه در واقع بر این بیع ولایت داشته است مثلاً قیم است یا وصیّ یا وکیل یا حاکم شرع و غیره لذا آثار مترتب است بر عقود که از کسی که اهلیت دارد صادر بشود حتی اگر به اعتقاد خود بایع بر خلاف این بوده است لذا مطابق واقع بیعی از صاحب حق صادر شده است پس مقتضی همان اهلیت و ولایت است که وجود دارد و مانع هم مرتفع است یعنی اعتقاد به عدم ولایت منافات نداشت.

۰۸:۲۰ - اشکالاتی که برخی در بعض صور وارد می کنند را بیان می کنیم.

۰۹:۱۵ - اشکالی که در خصوص پدر و جد که اگر مال صغیر را به اعتقاد اینکه بچه خودشان نبوده و فضولی فروختند و بعد مشخص می شود که ولایت داشته اند این اینست که ادله نفوذ بیع جدّ و اب در جایی است که سلطنت بر مال صغیر دارد می فروشد و ظهور ادله در جایی است که ولیّ خودش را صاحب اختیار بداند پس در جایی که نمی دانسته صاحب اختیار بوده است ادله نفوذ بیع را نخواهد گرفت و وقتی بعدا متوجه شد محتاج اجازه بعدی می شود و به بیع اولی اکتفاء نمی شود.

۱۲:۱۵ - اشکال دیگر در بیع و شرای عبد است که خودش و دیگران نمی دانستند که مولا اذن داده است باطل است چون رضایت مولا بر بیع عبد باید با اعلام باشد ولی اگر دیگران علم داشتند به اذن مولا و فقط عبد خبر نداشته، این بیع را صحیح می دانند.

۱۴:۲۰ - اشکال عمومی دیگر اینست که علم و اعتقاد در بیع طریقت دارد و گاهی لوازمی در بین است که این اعتقاد نافذ می باشد و اگر مبنا این باشد که ملکیت، نفس الامری است که بایع با آلیت "بعت" بخواهد به ملکیت نفس الامری قصد کند که مشهور احکام وضعیه را این چنین می دانند که متسبب از برای وجود نفس الامری است و به گفتن بایع و گفتن قبلت مشتری محقق می شود.

۱۷:۲۰ - اینکه استعمال آلت قصد می خواهد و کسی که معتقد است بر عدم ولایت بر این بیع چطور می تواند مسبب واقع شود و ایجاد آلت برای ملکیت مبیع بر مشتری شود؟ لذا این بیع سببیت ندارد پس بیع بی اثر خواهد بود.

۱۹:۰۵ - اما اگر ملکیت را اعتبار محض بدانیم و اظهار و انشاء آن را مطابق اهلیت ملکیت بدانیم این بیع صحیح واقع خواهد شد.

۰۴۵۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱) - شب یکشنبه

۱۱ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۶ ش

۰۰:۱۰ - بحث در مورد مجیز است که در مسأله سوم که در نفس امر واجد شرائط متعاقدين می باشد و لیکن خودش نمی داند و اعتقاد خودش این است که واجد شرط نیست و بیع می کند که در این حالت چهار صورت وجود دارد:

۰۱:۳۵ - اول: در واقع ولایت بر بیع را دارد ولی خودش معتقد است که این ولایت را ندارد.

۰۲:۰۰ - دوم: مالکیت دارد ولی اعتقاد دارد که مالک نیست.

۰۲:۲۰ - صورت سوم و چهارم این است که برای خودش می فروشد و برای دیگری بفروشد.

۰۲:۴۵ - متاع را به دیگری می فروشد و اعتقاد دارد که فضولی است مثلاً مال یتیم را می فروشد و در واقع خودش قیم است و می توانسته بفروشد یا مثلاً مال غیر را فضولی می فروشد و بعد معلوم می شود وکیل او بوده است.

۰۴:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که در این مواردی که واقعا ولایت بر بیع داشته باشد ولی خودش معتقد نیست، هم بیع صحیح است و لازم است و هم نیاز به اجازه متأخر ندارد که بیان شد مقتضی موجود است و مانع مرتفع می باشد.

۰۷:۰۰ - اشکالی که در خصوص عبد می کنند که عبد در مال خودش تصرف می کند و معلوم می شود که ماذون بوده است و اشکال دیگر در مورد پدر و جد بود و اشکال عمومی دیگر که شخص معتقد است که ولایت ندارد و حاجت به اجازه داشته باشد.

۰۸:۲۰ - اعتقاد به علم داشتن در بیع، طریقتی است اما در موضوع طریقتی ندارد.

۱۰:۲۰ - اگر ملکیت را امر ثبوتی در خارج بدانند و عقد، آلیت در این وجود باشد پس نظیر دیگر اعراض می باشند لذا عقود را اسباب می دانند و مشهور قائل به این معنا هستند بنابراین در مواردی که شارع چیزی را در عقد اعتبار کرد یا مانع قرار دهد مثلاً بیع غرری باطل است یا بیع ربوی باطل است یعنی این بیع ها سببیت از برای حصول ملکیت ندارند و عرف عقلاء را تخطئه می کند.

۱۳:۴۵ - اما اگر ملکیت و زوجیت و رهنیت و غیره را وجود نفس الامری ندانیم بلکه امور اعتباری بدانیم که فاعلش نفس باشد لذا این امور اعتباریه ثبوت خارجیه ندارند و اعتبار محض اند بنابراین در مواردی که بیع ربوی یا غرری است حقیقتاً ملکیت عقلائیه وجود دارد ولی شارع آن ها را اعتبار نمی کند.

۱۶:۳۰ - بنا بر اینکه ملکیت امری اعتباری است، این ملکیت مسبب خواهد بود که گاهی تسبب صوری است مانند بیع فضولی پس بایع وقتی علم دارد که ولایت ندارد، تسبیش صوری خواهد بود و پس از مشخص شدن داشتن ولایت بر بیع، باز هم باید اجازه بدهد لذا در ما نحن فیه لزوم درکار نیست.

۲۱:۵۰ - اشکال دیگر که اگر عبدی مال خود را فروخت و باعتقاد عدم اذن از مولایش و احدی هم از اذن مولا مطلع نبود، این بیع باطل است با اینکه در واقع ماذون بوده است و بعد هم علم پیدا بکند که مولا اذن داده بوده است باز هم باطل است.

۲۴:۰۰ - در حالتی که دیگران خبر داشتند از اذن مولا ولی خود عبد بی خبر بوده است در اینجا این بیع را صحیح می دانند.

۲۵:۰۰ - بنابراین برخی اشکالشان در اعتقاد خلاف به مضر بودن در بیع است.

۲۶:۰۰ - گاهی اعتقاد نداشته و گاهی مفاد اخبار و روایات نسبت به انشاء ترخیص به عبد است یا کافی است رضایت مولا ظهور پیدا کرده باشد که در برخی روایات می فرمایند "سکوتهم رضاهم" یا اینکه عبد عصیان مولا نکرده باشد که می فرمایند "لم یعص الله ولیکن عصی مولا".

۲۸:۰۰ - اذن دادن بر سه نحو است، اول: اعلام اذن و اخبار عبد. دوم: اظهار رضایت ولو به دیگران بگوید. سوم: رضای باطنی مولا کافی باشد.

۲۹:۰۰ - لذا کسانی که اشکال می کنند اذن را بر نحو دوم می دانند بنابراین جایی که رضای باطنی بوده است کفایت نکرده و بحثشان در اعتقاد بخلاف واقع نمی باشد.

۳۱:۵۰ - اشکال دیگر در مورد وکیل و وصی یا ماذون از حاکم شرع که در مواردی که اذن معتبر است کافی است حتی اگر اعتقاد بخلافش داشته ولی در جایی که ولی باشد که زمام امر دست او باشد باید علم به ولایتش در بیع داشته باشد چرا که منصرف ادله در خصوص ولی بما هو ولی وارد است.

۰۴۵۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۲) - شب دوشنبه

۱۲ شوال ۱۳۹۴ ق - ۷/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بحث در بیع فضولی است که بایع اعتقاد دارد که توانایی تصرف را نداشته است ولی معلوم می شود ولایت بر بیع داشته است.

۰۱:۰۰ - حالت اول که یبیع عن غیره و لغیره باشد بیان کردیم که متاع را می فروشد که ثمن برای مالک آن متاع باشد.

۰۱:۴۵ - حالت دوم: یبیع مال الغير لنفسه و معتقد است که ولایت بر بیع ندارد و بعد معلوم می شود اذن فروش داشته است مثلاً قیم بوده یا وکیل بوده یا وصی بوده است در این حالت متاع را فضولی فروخته است برخی می فرمایند این بیع صحیح است چون این قصد او که ثمن برای خوش باشد، نه می تواند موجب بطلان شود و نه نفعی در ترتب اثر بیع دارد.

۰۴:۴۰ - وقتی معلوم می شود که ولایت بر بیع دارد آیا احتیاج به اجازه به بیع خودش دارد یا خیر؟

۰۶:۰۰ - برخی می‌فرمایند که محتاج به اجازه است چرا که در بیع این چنینی ماذون نبوده است که اگر وکیل بوده اذن داشته ثمن را برای موکلش قرار دهد و یا اگر وصی بوده یا ولیّ بوده است همچنین.

۰۷:۱۵ - دو بیان اینجا می‌آید، اول: این بیع صحیح است. دوم: احتیاج به اجازه دارد چون این بیع اینچنینی ماذون فیه نبوده است.

۰۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که بیع، امری است انشائی و پس باید قاصد به آن مضمونی که انشاء کرده است، قاصد باشد، لذا باید توافق بین عقد و قصد بر حسب مضمون باشد ثانیاً باید طبق تعریف بیع به انشاء تملیک بعوض باشد.

۱۰:۳۰ - طبق مبنای برخی بزرگان، فرق بین ملکیت بیعیه و ملکیت ارثیه و ملکیت اتهابیه اینست که در ملکیت بیعیه اضافه بایع به متاعش اعتباراً محفوظ است و همچنین مشتری اضافه اش به ثمن محفوظ است و فقط تبادل در طرف اضافه می‌شود ولی در ارث تبادل در مضاف است و در هبه تبادل به نفس اضافه است.

۱۳:۱۵ - اگر مبنا در بیع را این بدانیم پس با اعتقاد به جایز التصرف نبودن بایع در متاع ضدیت پیش‌آید با قصد تبادل و بیع لذا لایعقل است قصد جدی داشته باشد از برای مبادله مال بمال و تبادل بین طرفین اضافه و تملیک بعوض بنحو المعاوضه کرده باشد.

۱۵:۴۵ - اشکال اینست که اگر هم ادعا کرده باشد که خودش مالک این متاع است در آنجا قصد مبادله کرده است پاسخ اینست که باز هم قصد ادعایی کرده و نه قصد جدی بنابراین نمی‌تواند قصد جدی داشته باشد.

۱۷:۱۰ - در مورد اینکه احتیاج به اجازه باشد، در جایی که قیم باشد یا پدر یا جد باشد باید ملاحظه مصلحت را بکند اما در وکیل یا ماذون در بیع، در این حالات اجازه علی‌الاطلاق لزومی ندارد چون اجازه که بیع نیست.

۲۱:۱۰ - اما در تعریف بیع که البیع تملیک بعوض باشد که قبلاً بیان شد که مبنای مرحوم آقای میلانی هم همین تعریف از بیع است بنابراین اگر اجازه از مثل موکل و مرخص فی‌البیع باشد پس بیع صحیح است ولی در مجنون و سفیه و صغیر و یتیم و وصی و ولیّ این بیع باطل خواهد بود چرا که اجازه آن‌ها موثر نخواهد بود و اجازه خودش هم اثر ندارد.

۰۴۵۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۳) - شب سه شنبه

۱۳ شوال ۱۳۹۴ ق - ۸/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - بحث در فرض سوم بود که شخص متاع دیگری را از طرف او و برای او می فروشد و بعد مشخص می شود خودش مالک متاع بوده است که مشهور این مثال را می زنند که شخص مال پدرش را فضولی می فروشد به اعتقاد اینکه پدرش هنوز زنده است و بعد معلوم می شود که از دنیا رفته و خودش وارث است.

۰۳:۰۰ - مشهور این بیع را صحیح می دانند و برخی فرموده اند که بطلانش امکان دارد چرا که اولاً شخص از طرف دیگری بیع کرده و نه از طرف خودش، ثانیاً صورتاً بیع منجز و تعلیقی است که بگوید ان کان حیاً فقد بعته، ثالثاً بیع لغو و عبث است چون علم داشته که مال خودش نیست و سلطنتی بر متاع نداشته است.

۰۷:۰۰ - پاسخ اینست که اول: اینکه از طرف پدر می فروشد در مقام مالک ادعایی می فروشد پس باطل نیست چراکه بیع از سوی مالک است که معتقد است پدرش مالک است.

۰۸:۴۵ - دوم: اینکه بیع تعلیقی است، اولاً این منافات با تعلیل اول دارد چون بمقتضای تعلیل اول از طرف پدرش بیع می کند، ثانیاً شخصی که از طرف مورثش بیع می کند و معتقد است او زنده است و مالک است در عین حال فروختنش به ادعای سلطنت و استقلال بر بیع دارد بنابراین این مصحح خواهد بود.

۱۱:۲۵ - فقط این بیع صوری می باشد که البته مضر نیست چون قابلیت صحت را دارا است.

۱۳:۰۰ - اما در جواب سوم: این بیع عبث نیست چون سلطنت عقلانی دارد و قابلیت صحت.

۱۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اولاً حیثیت تعلیلیه گاهی حکمی تکلفی یا وضعی مترتب است بر ذات شیئی چه انسان باشد چه غیر انسان به علّت چیزی که آن علت واسطه حکم است بر موضوع مثلاً فلان چیز واجب می شود، اما ثانیاً حیثیت تقییدیه حکم بر ذات موضوع مترتب نیست بلکه بر موضوع به قید اتصافش مترتب است و نمی توان گفت که حیثیت تقییدیه تمام موضوع است لذا دائماً ملحق به موضوع است مثلاً بگوید بعته عن الاب الذی کان مالکاً به معنی فروش از طرف مالک نیست چون حیثیت تقییدیه است بنابراین حیثیت تقییدیه جزئی از موضوع است، ثالثاً: قضایا دو سنخ اند گاهی قضایای کلیه اند که همان حقیقیه اند و حکم مرتب بر عنوان کلی است و موضوع در آنجا صرف الوجود است پس تمامی افراد محققة الوجود و مقدرة الوجود را دربر می گیرد.

۱۹:۳۵ - گاهی قضایا، قضایای خارجییه اند که دائما حکم مترتب بر موجود خارجی است و همیشه حیثیات، تعلیلیه اند و در قضایای خارجییه حیثیات تقییدیه جا ندارند.

۲۱:۴۰ - از تعریف بیع به تملیک بعوض یا مبادله مال بمال، لذا ماهیت بیع را به مبادله بین عوضین است.

۲۴:۲۰ - از آنجا که العقود تتبع القصود لذا در ما نحن فیه چون قصدش مبادله در این ملکیت شخصیه است لذا بیع باطل است چون قصدش باطل بوده است.

۰۴۵۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۴) - شب شنبه

۱۷ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۲ ش

۰۰:۱۵ - در مرور مبحث گذشته در مساله سوم که شخص مال دیگری را از طرف دیگری بفروشد و بعد معلوم بشود که خودش ولایت بر آن مال داشته یا مالک بوده است.

۰۲:۱۰ - مانند اینکه شخصی مال پدرش را می فروشد و معلوم می شود که پدر فوت کرده و خودش وارث و مالک بوده است.

۰۳:۰۰ - چهار قول در اینجا وجود دارد:

۰۳:۲۰ - اول: این بیع صحیح است و لازم.

۰۳:۴۵ - دوم: باطل محض است.

۰۴:۲۵ - سوم: این بیع فضولی است با اینکه در واقع ملک خودش بوده است پس محتاج به اذن خودش است.

۰۵:۳۵ - چهارم: این بیع صحیح می باشد ولی بیع لازم نیست و می تواند فسخش کند.

۰۶:۳۰ - مشهور قول اول را به صحت و لزوم حکم می دهند چراکه بیع عبارت است از مبادله مال بمال، پس متاع ملک دیگری می شود در مقابل عوض لذا اعتقاد اینکه این مال خودش است یا دیگری باشد این جنبه اضافه امر خارجی است از ماهیت بیع، گویا مالک به متاعش و مشتری به ثمنش با طنابی مرتبط هستند که با انجام بیع طرفین این ریسمان و اضافه با هم مبادله می شوند پس تمام هویت و ماهیت بیع همانند مبادله

بین عوضین است لذا قصد و اعتقاد امری است خارجی پس در ما نحن فیه که متاع را از طرف غیر فروخته به اعتقاد اینکه خودش مالک نیست بیع صحیح واقع شده است.

۱۲:۱۵ - در مورد قول دوم که استدلال به بطلان می شود دلیل اینست که اولاً: چون از طرف دیگری فروخته است و نه از طرف خودش، به عبارت دیگر دائماً العقود تتبع القصد است پس چون از طرف پدر می فروخته ولی پدری وجود نداشته است لذا این بیع تابع قصدش نبوده است.

۱۶:۴۵ - دلیل دوم بطلان: اینکه بیع منجز و تعلیقی است که بگوید ان مات مورثی فقد بعثتک که گویا منظور اینست که بیع مال غیر دو صورت است گاهی بیع المتاع لغیره و گاهی بیع لنفسه پس آن مثال ان کان مورثی میتا در مورد حالت لنفسه بوده است.

۱۹:۳۰ - دلیل سوم: عبث بودن بیع است چون سلطنت بر بیع نداشته است قهراً باطل است.

۲۰:۱۰ - پاسخ استدلال اول: باع عن ابیه به حیثیت کونه مالکاً، که این حیثیت تقییدیه است لذا از سوی مالک بیع صورت گرفته است و خطا در تطبیق مضر بر بیع نمی باشد.

۲۳:۰۰ - می دانیم که حیثیات تقییدیه همیشه در قضایای کلیه حقیقیه است و در قضایای خارجییه حیثیات همیشه تعلیلیه هستند که در ما نحن فیه حیثیت تعلیلیه است.

۲۶:۴۰ - حیثیات تقییدیه دائماً جزء موضوع هستند.

۲۷:۰۰ - اگر فرض کنیم این حیثیت تقییدیه باشد پس باز هم بیع از طرف پدر بوده است که پدر را مالک می دانسته است پس صحیح می باشد.

۰۴۵۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۵) - شب یکشنبه

۱۸ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - مبحث ما در این بود که شخص به اعتقاد اینکه متاع مال غیر است آن را فضولی می فروشد و ثمن را هم برای دیگری می گیرد ولی معلوم می شود که خودش مالک بوده است مانند فروش فضولی ملک پدر که بعداً مشخص می شود پدر وقت معامله فوت کرده بوده است که چهار قول در این مقال وجود داشت که بیان شد.

۰۲:۳۰ - بحث را بر دو جنبه بیان می کنیم که اول: بیع باطل است یا خیر؟ دوم: اگر بیع صحیح است آیا نیاز به اجازه دارد یا خیر.

۰۳:۳۰ - بیان شد که مشهور این بیع را صحیح می دانند چراکه ماهیت بیع را مبادله مال بمال یا تملیک بعوض می دانند و تمام ماهیت بیع را در تبادل عوضین می دانند لذا در ما نحن فیه متاع خارجی مبادله شده است با ثمن و اینکه به چه کسی اضافه بشوند موضوع خارجیه است.

۰۵:۱۵ - اینکه شرط بیع مالکیت بوده است در اینجا چون بایع حقیقتاً مالک نیز هست لذا بیع صحیح واقع شده است.

۰۵:۱۵ - اینکه شرط بیع مالکیت بوده است در اینجا چون بایع حقیقتاً مالک نیز هست لذا بیع صحیح واقع شده است.

۰۶:۱۵ - مشهور مالکیت را شرط نفس الامری در بیع می دانند و در مبحث ما واقعا مالک متاع بوده است با اینکه اعتقاد به بیع فضول داشته است و چون مبیع از ملکش خارج می شود پس ثمن هم در ملکش وارد شده است و صحیح است.

۰۷:۴۰ - برخی بزرگان که این بیع را باطل می دانند سه استدلال می فرمایند:

۰۷:۵۵ - دلیل اول: اینکه شخص قصد بیعش از طرف غیر است و شرط صحت بیع، صحت قصد بایع است و همچنین گرفتن ثمن را هم برای غیر استلام کرده بوده پس تملیک عن الغیر بوده و تملک للغیر بوده در صورتی که واقعا در هر دو مورد تملیک و تملک برای خودش بوده است.

۱۰:۳۰ - پاسخ اینست که بیع عن الغیر نشده است بلکه بیع عن المالك بوده است و در اعتقادش اشتباه کرده است و در کبری اشتباه نشده بلکه در صغرای موضوع خطا صورت گرفته است و این اعتقاد خطای در تطبیق است و اثری بر بیع ندارد.

۱۱:۲۵ - پاسخ اینست که اولاً: قصد غیریت کردن و حیثیت مالکیت غیر، حیثیت تعلیلیه است و نه تقییدیه. ثانیاً: جا ندارد که حیثیت تقییدیه باشد چراکه در قضایای خارجیه حیثیت تقییدیه معنا ندارد. ثالثاً: بر فرض اینکه حیثیت تقییدیه هم باشد، تمام موضوع مالکیت نیست بلکه باع عن المقيّد بگونه کان مالکا بوده است و جزئی از موضوع است.

۱۴:۱۵ - رابعاً: بر فرض اینکه مالک، تمام موضوع باشد پس چرا برخی اجازه را شرط می دانند.

۱۵:۳۰ - دلیل دوم بطلان: این بیع صورتاً منجز است ولی در معنی بیع تعلیقی است چراکه در مثال می گوید ان مات ابی فقد بعته پس در اینجا ممکن است باع مال الغیر لنفسه بوده باشد.

۱۷:۰۰ - پاسخ اینست که بیع در مقام انشاء تعلیقی نداشته است بلکه در ترتب اثر بر این عقد مرتب است به موت پدر و در انشاء گفته می شود بعثک هذا بهذا و ربطی به عالم عقد ندارد.

۱۸:۰۰ - دلیل سوم بطلان: عبث بودن این بیع چراکه مال دیگری است و سلطنت بر بیع او ندارد با اینکه حقیقتاً خودش مالک بوده است.

۱۸:۴۵ - پاسخ اینست که بایع سلطنت ادعایی بر بیع فضولی دارد که قبلاً بیان شده است و این انشاء را بر ملکیت ادعایی کرده و یا محتمل است با علم به اجازه متاخره معامله را انجام می دهد.

۲۰:۰۰ - شرح مختصری بر ادله قائلین به بطلان بیان می کنیم:

۲۰:۱۵ - مساله اینست که اولاً: بیع عن الغیر و للغیر، اگر بگوییم این بیع را صحیح مطلق بدانیم یعنی یکون عن نفسه و لنفسه و این دو با هم مغایر است پس عقود تتبیع القصود چه می شود. ثانیاً: بیع لنفسه که اجازه کردن نمی خواهد چراکه دائماً اجازه با مجاز باید تطابق داشته باشد بنابراین بنا بر قول مخالفین، بیع قهراً باطل است و لو با اجازه متاخره باز هم صحیح نخواهد بود چون از قصد تبیعیست نشده است.

۲۴:۳۰ - بنابراین نه صحت مطلق و نه بطلان مطلق حکم این بیع نخواهد بود که در جلسه آینده بیان می فرمایند.

۰۴۶۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۶) - شب دوشنبه

۱۹ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۴ ش

۰۰:۲۰ - مبحث ما در بیع فضولی برای غیر است که معلوم می شود ملک خودش بوده است.

۰۰:۳۰ - چهار قول را بررسی کردیم که قول اول: صحت بیع. دوم: صحت مشروط به اجازه خودش است. سوم: صحیح است ولی اختیار فسخ وجود دارد. چهارم: باطل است.

۰۲:۰۰ - شرحی از دلایل بطلان بیان شد.

۰۴:۰۰ - اجازه عبارت است از تنفیذ عقد و باید از ملک خودش باشد پس صورت عقد هم که مال غیر برای غیر بوده است و اجازه منطبق بر عقد نیست.

۰۶:۰۰ - بسیاری از افعال بر خلاف قصود فعلیت پیدا می کنند ولی افعالی باید با قصد باشد مثلاً اگر شخص بقصد تعظیم بایستد پس تعظیم کرده است ولی اگر بقصد برداشتن چیزی از طاقچه بلند شود و میهمان

آمد این تعظیم نیست لذا چون بیع با قصد معنا دارد و قوام انشای بیع بقصد است بنابراین در ما نحن فیه عقدی صورت نگرفته است پس می گویند بیع باطل است و اجازه بر آن بی اثر است.

۱۰:۳۰ - پاسخی که بزرگان می فرمایند اینست که چون به اشتباه اعتقاد به عدم ملکیت داشته ولیکن در حقیقت خود بایع مالک اصلی متاع بوده است پس تخلف مصداقی صورت گرفته و ضرری به ماهیت بیع نمی رساند.

۱۱:۰۰ - و چون مقصود بیع، اخراج متاع از ملک بایع و اخراج ثمن از ملک مشتری است و این امر صورت پذیرفته است لذا بیع صحیح است.

۱۲:۰۰ - اشکالی که وارد می شود اینست که بایع قصد می کند متاع را از ملک مالک اصلی دربیارد و ثمن هم به ملک مالک متاع وارد شود.

۱۳:۱۰ - می دانیم، فضولیت دو مرحله دارد اول: گاهی خودش را در مقام وکالت می داند که در ما نحن فیه گویی به وکالت غیر بیع می کند بخصوص اگر در لفظ بگوید بعثک عن زید و دوم: گاهی فضولیت در نفس بیع است که خود متاع خارجی را با ثمن مبادله می کند در ملکیتی که در متاع بوده است و ملکیتی که در ثمن بوده است که نوعاً وقتی متاع خودش را می فروشد توجهی به اضافه ملکیت ندارد.

۱۶:۱۵ - اگر قسم اول باشد حق با بزرگان است و بیع باطل است.

۱۶:۳۰ - اگر قسم دوم باشد این بیع صحیح است ولی نیاز به اذن دارد چراکه اجازه دو جنبه دارد اول اجازه برای اسناد است و دوم اجازه ایست که مثلاً مکره بر بیعش می کند که برای تحقق رضایت شرعیه است.

۱۸:۳۵ - بنابراین این بیع فضولی است ولی اگر فضولیت به وکالت باشد باطل است ولی اگر فضولی برای تبادل بین عوضین باشد صحیح است.

۲۰:۳۰ - اشکال اینست که معنا ندارد شخص فعل خودش را اجازه بدهد.

۲۱:۰۰ - پاسخ اینست نظیر بیع مکره بجهت رضایت است و نه بجهت اسناد.

۲۱:۳۰ - اشکال دیگر اینکه اگر بیع موجب ملکیت است که صحیح است وگرنه باطل است و دیگر جایی برای اجازه نمی ماند.

۲۲:۴۰ - پاسخ در جلسه بعد بیان می شود.

۰۴۶۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۷) - شب سه شنبه
 ۲۰ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۵/۸/۱۳۵۳ ش

- ۰۰:۱۰ - بحث در بیع فضولی برای غیر است که بعدا معلوم می شود ملک خودش بوده است.
- ۰۰:۵۰ - مشهور بیع را صحیح دانسته اند و نیازی به اجازه ندارد چون در واقع خودش مالک بوده است.
- ۰۱:۴۵ - دو استدلال بر صحت این بیع بیان شد: اول اینکه شخص معنا ندارد فعل خودش را اجازه بدهد. دلیل دوم: اگر قصد فروش مال غیر داشت و ملک خودش نبود که باطل بوده و اگر هم قصدش مال خودش بوده که درست است پس حد وسطی ندارد.
- ۰۴:۰۰ - اینکه مال خودش را فروخته به اعتقاد فضولی، قصدش این بوده که با آمدن اجازه متاخره اثر می کند.
- ۰۵:۰۰ - پس قصد بایع فضولی بر اثر فوری نیست یعنی قصد نقل از ناحیه خودش می کند و باید اجازه کند و انتقال شرعی مربوط به عالم بیع نیست بنابراین انشاء بیع شده است و قصد تملیک و نقل انجام شده است.
- ۰۷:۵۵ - بنابراین بنا بر کاشفیت اجازه همان قصد تملیک بالفعل من حین العقد محقق خواهد بود.
- ۰۸:۳۰ - پاسخی که داده می شود اینست که چون شخص یقین دارد که مبیع ملک خودش نیست معنا ندارد قصد تملیک مال غیر را بکند.
- ۱۰:۴۰ - پاسخ دلیل دوم مشهور بر صحت، این بود که چون قصد تملیک مال خودش را کرده است پس صحیح است و اگر ملک خودش نباشد باطل است پاسخ اینست که تمام حقیقت بیع، اینست که عین معین خارجی را به دیگری نقل دهد و سبب تصرف و انتفاع دیگری بر مبیع نمی شود فقط حقیقت و ماهیت بیع صورت می گیرد و چون تملیک در بیع و تصرف در مبیع در دو مرحله است باید در مرحله تصرف، رضایت مالک حاصل شود.
- ۱۵:۳۰ - شرط طیب نفس در علم به مالکیت است ولی در ما نحن فیه بایع غصبا و فضولتا ملک دیگری را بیع کرده است.
- ۱۶:۰۵ - گاهی احکام بر امورات نفس الامری مترتب است مثلا در عصیر که باید دوثلث آن بخار شود و حقیقتا انجام شود چه شخص بداند یا نداند ذهاب ثلثین صورت گرفته است ولی گاهی احکام بر عنوان عمد

یا در ردیف عمد مترتب اند مثلاً تکلم در نماز مبطل نماز است و اگر تکلم سهوی و غفلی بود، موجب بطلان نیست یا در روزه اگر عمداً افطار کند ولی غفلت کرده است مبطل روزه نیست پس در ما نحن فیه وقتی تصرف اثر دارد و نداند ملک خودش هست بنابراین طیب نفس در ملک ندارد لذا حاجت به اجازه می باشد.

۲۰:۰۰ - با اینکه فعل خود شخص نیازی به اجازه کردن ندارد ولی این وجوب اجازه بواسطه اینست که در حین العقد طیب نفس وجود نداشته اکنون که معلوم شده است ملک خودش بوده باید بواسطه طیب نفس این اجازه را بر بیعش بدهد تا صحیح واقع شود.

۰۴۶۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۸) - شب چهارشنبه ۲۱ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۶/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این است که شخص مال غیر را فضولی می فروشد و بعداً مشخص می شود که ملک خودش بوده است برخی فرموده اند که نیاز به اجازه دارد.

۰۰:۳۵ - اجازه دو جهت دارد، جهت اول: اینکه شخص معتقد است که مال غیر است که دو خاصیت دارد: خاصیت اول: مالک اجازه دهد برای استناد بیع به خودش. خاصیت دوم: مالک راضی به انتقال مالش به مشتری می شود یا مشتری راضی به انتقال ثمنش به بایع می شود.

۰۱:۳۵ - جهت دوم: ملک خود عاقد است ولی اعتقادش اینست که مال غیر است پس خصوصیت اول: معنا ندارد که بخواهد استناد بدهد، چون خودش مباشرت داشته است ولی خاصیت دوم: رضایت و طیب نفس است باید با اجازه خودش بر عمل خودش قصد شود.

۰۳:۰۰ - از شرایط بیع رضا و طیب نفس است که قصد الی المدلول کافی نیست و اجازه و قصد انتقال مال لازم است.

۰۳:۴۵ - برخی بزرگان هم می فرمایند که آثار مترتب می شود بر جایی که شخص همه خصوصیت را ملتفت باشد و علم داشته باشد مثلاً تکلم در نماز که عمداً هم تکلم می کند ولی یک لحظه ملتفت نیست که در نماز است و سهواً کلامی می گوید و مبطل نماز نیست.

۰۵:۱۵ - افعال شخص گاهی فعل خارجی است و گاهی امری نفسانی است پس اگر فعل خارجی باشد گاهی علم بر آن بر حسب دلیلش معتبر است و اثرش بخودش قائم است چه قصد داشته باشد و چه نداشته

باشد مانند حلال شدن عصیر که به ذهاب دو ثلثش می باشد یا حلیت ماهی به اینست که در بیرون از آب جان دهد و اثر مترتب به ذات فعل است و گاهی علم شخص موضوعیت دارد مثلاً پوشاندن سر در احرام یا گرفتن ناخن.

۱۰:۱۵ - پس در افعال خارجیّه یا علم طرقیت محض است یا موضوعیت دارد.

۱۱:۳۰ - اما در افعال نفسیه دائماً علم، موضوعیت دارد و نیار به التفات بر آن دارد پس هر جا شارع حکم را بر فعل نفسانی مترتب کرده است لامحال باید علم و التفات، موضوعیت داشته باشد از آنجا که رضایت و طیب نفس از افعال نفسانیّه اند لذا باید قصد و التفات به رضایت باطنی بر آن وجود داشته باشد.

۱۳:۱۵ - عقود ایقاعات مربوط به انشاء نفسانی است و در این بیع هم رضایت باطنی است.

۱۳:۴۵ - بنابراین اگر شخص عالم نیست به اینکه متاع ملک خودش است و بیع کند یا زنی زوجه خودش است و طلاق بدهد و غیره اثر نخواهد داشت.

۱۴:۳۰ - تفاوتی که در عقود و ایقاعات است اینست که یک مرحله صحت تاهلیه است و صحت فعلیه است یعنی وقتی شخص قصد مدلول می کند ماهیتش تحقق پیدا می کند و قابلیت دارد که صحیح واقع شود و یک مرحله اگر بالفعل رضا وجود داشته باشد بیع لزوم پیدا می کند و صحت فعلیه دارد و اگر رضایت محقق نشده باشد هنوز صحت فعلیه پیدا نکرده است و بیع لزوم ندارد.

۱۸:۴۵ - اما در ایقاعات، صحت تاهلیه و صحت فعلیه باید مقارن هم باشند یعنی قابلیت صحت بیع و رضایت طرفین همزمان مقارن عقد باشند.

۱۹:۳۰ - تا اکنون سه قول را بیان کردیم و دلایل را مطرح کردیم که اول: بطلان. دوم: صحت مطلق. سوم: صحت فضولی با اذن متاخره.

۲۰:۴۵ - اما قول چهارم: صحت بیع ولی با اختیار فسخ عقد و این تفاوت دارد با صحت مشروط به اجازه لذا فرق است بین اجازه و فسخ.

۲۱:۲۰ - تفاوت اجازه با فسخ اینست که اجازه کردن شرط تحقق نقل و انتقال می باشد و اگر اجازه ندهد انتقال ملکیت صورت نمی پذیرد ولی در مورد عدم فسخ که انتقال صورت گرفته است ولی با فسخ از بین می رود بنابراین مربوط به حدوث است.

۲۳:۰۰ - پس اجازه و رد مربوط به خود عقد است ولی فسخ و عدم فسخ مربوط به امر خارجی است مثل غبن یا عیب و غیره که مخیر است به فسخ و عدم فسخ که مربوط است به امر خارج است عقد مانند عوضین یا مجلس یا مربوط به خصوصیت زائده به عقد است یا شرط خارجی ای که بین خودشان شرط کرده اند.

۲۵:۲۰ - اما اجازه دادن و رد کردن اجازه، مربوط به نفس عقد است.

۲۵:۴۵ - برخی می‌فرمایند در ما نحن فیه که بیع صحیح است ولی نمی‌توانیم بگوئیم که این بیع لازم است و استدلال می‌فرمایند که چون بیع در مورد مال خودش بوده اگر بگوئیم این بیع لازم است ضرری است پس مخیر است به فسخ آن.

۲۷:۲۰ - اکنون این نفی ضرر و ارتفاع لزوم، موجب می‌شود که حق فسخ پیدا کند یا موجب می‌شود رضایت ندهد تا ضرر نکند؟ لذا ما که در اصل انتقال اشکال داریم چگونه به مرحله امر خارجی بپردازیم.

۲۸:۳۰ - این استدلال نتیجه اش به اجازه دادن یا ندادن خود بایع بر ملکش است و نه اینکه خیار آور به فسخ و عدم فسخ باشد.

۲۹:۲۵ - اشکال اینست در جایی که متاع معیوب است یا تخلف وصف دارد یا شخص مغبون شده است و غیره، مشتری یا بایع خیاراتی دارند پس چرا در ما نحن فیه خیار آور نیست و اجازه و عدم اجازه را بیان می‌کنیم.

۳۱:۱۰ - پاسخ اینست که بیان کردیم خیارات در مورد امور خارجیه هستند ولی رضایت مربوط به خود عقد است.

۳۱:۴۵ - تا اینجا سه مساله را بیان کردیم، اول: بیع عن الغیر و للغیر است و در واقع ولایت داشته. دوم: بیع عن الغیر لنفسه و در واقع ولایت داشته است. سوم: بیع عن الغیر و للغیر که معلوم شود خودش مالک بوده است.

۳۲:۲۰ - مساله چهارم بیع مال غیر است لنفسه و معلوم می‌شود ملک خودش بوده است که در جلسه بعد بیان می‌کنیم.

۰۴۶۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۹) - شب شنبه

۲۴ شوال ۱۳۹۴ ق - ۱۳۵۳/۸/۱۹ ش

۰۰:۰۵ - در مورد بیع عن الغیر و للغیر که معتقد است به اینکه مال غیر می‌باشد که بیان شد مشهور می‌فرمایند صحیح است و مرحوم آقای میلانی می‌فرمایند که صحت دارد ولی به شرط اجازه بایع بر بیع اش.

۰۱:۴۵ - دلیل نیاز به اجازه اینست که چون خطا در اعتقاد و قصدش داشته است پس برای رضایت به این بیع بر ملک خودش باید اذن حاصل شود.

۰۲:۱۵ - قائلین به صحت معامله در ما نحن فیه، که می گویند در اینجا متوقف نیست که ما در فضولی قائل به صحت بشویم مگر اینکه دلیل بر بطلان فضولی عبارت باشد از قبح تصرف در مال غیر پس در ما نحن فیه هم باطل خواهد بود.

۰۴:۳۰ - دلیل بطلان فضولی را که قائلین بطلان می گفتند این بود که "لا تاكلوا اموالکم بینکم بالباطل" افاده می کند بطلان همه معاملات را مگر تجارت "عن تراض منکم" باشد لذا این فضولی باطل می باشد.

۰۵:۴۵ - دلیل دیگر بر بطلان، آیه شریفه "اوفوا بالعقود" است پس شخص وقتی عقد می کند اگر مال خودش باشد قابلیت توجه اوفوا را دارد و اگر مال خودش نباشد اوفوا بالعقود بر آن متوجه نخواهد بود.

۰۷:۲۰ - دلیل اخبار هم "لاتبع ما لیس عندک" است که بیان کردیم.

۰۷:۳۵ - پاسخ این بود که اگر فضولی را در ما نحن فیه باطل هم بدانیم ولی این بیع فضولی نیست و هم مشمول تجارة عن تراض می شود و هم مشمول اوفوا بالعقود و هم خارج از لاتبع ما لیس عندک می باشد لذا حتی اگر قائل به بطلان در فضولی باشیم در اینجا صحیح است.

۰۹:۰۰ - آن استدلالی که بر بطلان بیع فضولی که می گوید تصرف در مال غیر قبیح است لامحال تابع اعتقاد است چراکه اعتقاد و قصد در احکام عقلائیة موضوعیت دارد پس در ما نحن فیه قبح عقلی در تصرف در مال غیر است و حرمت شرعیه دارد و بیع عن الغیر و للغیر را باطل می کند.

۱۱:۰۰ - پاسخ این بود که حرمت قبح عقلی تصرف در مال غیر موجب فساد فضولی نمی شود.

۱۲:۳۵ - مساله چهارم: بیع للغیر لنفسه و بعدا معلوم شود ملک خودش بوده است، در اینجا برخی این معامله را صحیح می دانند حتی اگر قائل به بطلان بیع فضولی باشیم ولی در ما نحن فیه، بیع صحیح است.

۱۳:۳۵ - مطلب دیگر، با اینکه لنفسه فروخته است ولی بعد از اینکه معلوم شد ملک خودش بوده است صحت بیع متوقف به اجازه خودش است.

۱۴:۳۰ - دلیل این شرط اجازه اینست که صفات نفسانیه که از جمله آن ها رضایت و طیب نفس از دایر مدار اعتقاداتی است که در عالم نفس بوده است لذا بعدا که معلوم می شود باید اجازه و رضایت را قصد کند تا انتقال مبیع و ثمن محقق شود.

۱۵:۴۵ - اما در یک حالت نیازی به اجازه نیست آن وقتی است که در بیعی که عن الغیر و لنفسه بوده است چون در جایی که عن الغیر و للغیر و المبیع کان لغیره، بیع می کرد خودش را مدعی مالکیت می دانست

یا از باب اینکه اجازه را از مالک بگیرد یا اینکه گمان می کند بزودی مثلاً ارثش ملک خودش می شود، بوده است که در همگی آن موارد، مالکیت را از برای خودش قائل بوده است و در موردی که بیع مال الغیر و للغیر و ینکشف ملکه که اصلاً هیچ قصد و نیتی بر مالکیت ادعائی هم نداشته ولی در ما نحن فیه خود را بانی علی المملکۃ می داند پس ممکن است که نیاز به اذن خودش نباشد.

۲۱:۰۰ - در مورد حکم مساله چهارم مانند سوم است یا باطل محض است یا در صورتی که بیان شد که گفتیم قصد دو نوع است یا ادعای وکالت است که باطل است یا قصد تبادل عوضین است که صحیح می باشد و اجازه نمی خواهد.

۰۴۶۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۰) - شب سه

شنبه ۲۷ شوال ۱۳۹۴ ق - ۲۲/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - بحث در مجاز است که عقد فضولی توسط شخص صادر می شود که اموری را بیان می کنیم.

۰۱:۰۰ - امر اول: دو بحث داریم، اول: شرایط تاثیر عقد باید حین العقد محقق بوده باشد. دوم: این شرایط معتبره باید استمرار تا حین الاجازه داشته باشد یا خیر.

۰۲:۰۰ - در مورد بحث اول آیا رضا که شرطیت دارد قابل استلاح باشد تا بیع فضولی صحیح باشد یا رضایت حتماً باید با عقد مقارن باشد.

۰۳:۰۰ - عقدی که تاثیر می کند تا نتیجه بدهد باید پنج مرحله را داشته باشد:

۰۴:۱۵ - مرحله اول: شرایط عقد است که بنحو تنجیز باشد و نه تعلیق یا ایجاب مقدم بر قبول، و موالات و غیره که شرایط خود عقد هستند که مادامی که این خصوصیات در عقد نباشد، آن عقد صحت نخواهد داشت.

۰۵:۱۵ - مرحله دوم: شرائط متعاقدين از جمله عقل و بلوغ و انشاء جدی و غیره که مربوط به متعاقدين است.

۰۵:۵۰ - مرحله سوم: شرایط عوضین است مانند مالیت داشتن، ملکیت داشتن مانند اراضی ای که مالیت دارند ولی ملکیت ندارند، نمی توان فروخت و نیز طلق باشد، وقف نباشد و همچنین عوضین معلومیت داشته باشند که نفساً، ذاتاً، جنساً، فصلاً، ماده، وزناً و کیلاً به هر حال غرری نباشند و نزد متعاقدين مشخص باشند.

۰۹:۱۵ - این سه مرحله و شرط تاثیر اقتضایی هستند.

۰۹:۳۵ - مرحله چهارم: شرطی است که مربوط به فعلیت اثر است.

۱۰:۰۰ - مرحله پنجم: شرط پنجمین که به جنبه اقتضاء عقد است برای تاثیر ولی آیا در زمان عقد است یا در زمان تسلیم است، مثلا مسلمان بودن مشتری شرطیت دارد و آیا تحقق این شرط حال تسلیم کفایت می کند یا از ابتدای عقد لازم است که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که حین تسلیم اگر مشتری مسلمان باشد کفایت می کند.

۱۲:۱۵ - در مورد شروط سه گانه لاجرم باید حین العقد محقق باشند چراکه تمام ادله که نسبت به این شرایط وجود دارند به انشاء نقل و انتقال منوط اند.

۱۳:۳۰ - در تمامی بیع فضولی که بحث کردیم که در مورد اجازه متاخره و اینکه آیا اذن متاخر کفایت می کند یا خیر باید شرایط سه گانه همگی وجود داشته باشند.

۱۴:۴۵ - نتوان گفت که در فضولی اگر اصیل واجد شرایط باشد ولی بایع نباشد آن بیع صحیح واقع شده است.

۱۵:۳۰ - برخی می فرمایند ممکن و کافی است که شرایط عقد را اصیل داشته باشد مخصوصا بنا بر کاشفیت.

۱۶:۴۵ - پاسخ اینست که چنین نیست چراکه ادله دلالت می کند بر متعاقدين باشد و فرق نمی کند قائل به نقل یا کشف باشیم لذا شرایط را بایع فضولی و اصیل باید هر دو داشته باشند.

۱۸:۰۰ - اگر بایع موجب عالم به عوضین باشد ولی قابل حین الایجاب عالم نباشد و حتی اگر در حین قبلت عالم شود باز هم صحت نخواهد داشت مگر اینکه قبل از گفتن قبلت عالم بشود که برخی می فرمایند که در ما نحن فیه نیز حین الاجازه کفایت نمی کند چه اینکه بنا بر کشف که امری بدیهی است و بنا بر نقل هم علم به مثابه شرط است و شروط باید حین الایجاب محقق شده باشند و حین الاجازه بخواهد علم به عوضین پیدا کند موثر نخواهد بود.

۲۳:۰۰ - تنها شرطی که می شود در عقد فضولی حین عقد وجود نداشته باشد همان رضایت است که می تواند با اجازه و اذن متاخر آن را حاصل کرد.

۲۴:۰۰ - بحث دوم: آیا شرایط تاثیر عقد باید مستمر باشد تا حین اجازه یا خیر؟ مثلا فضولی عقدی کرد و بی هوش شد یا مجنون شد.

۰۴۶۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۱) - شب

چهارشنبه ۲۸ شوال ۱۳۹۴ ق - ۲۳/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - اموری بیان شد که در امر اول دو جهت بحث شد، اول: جمیع شرایط مربوط به عقد چه شرایط عقد و چه شرایط متعاقدین و چه شرایط عوضین باید همگی در عقد فضولی محقق باشد مگر رضایت که با اجازه حاصل می شود.

۰۲:۰۰ - تفاوت در وکیل و فضولی اینست که در وکالت اذن مقدم است و در فضولی اذن مؤخر است.

۰۳:۱۰ - در انشاء بیع همگی شرایط باید موجود باشد چه در مورد اصیل و چه در مورد فضولی.

۰۳:۵۰ - در مقام ترتب اثر امکان دارد چیزی شرعاً معتبر باشد که در حین اجازه تحققش کافی بوده باشد مانند اینکه مبیع، قرآن باشد و لحظه تسلیم، مشتری مسلمان باشد.

۰۴:۴۵ - در جهت دوم بحث استمرار شرایط است که تفکیک است ما بین شرایط متعاقدین و شرایط عوضین بطوری که در شرایط متعاقدین لازم نیست استمرار داشته باشد چه بنا بر کشف و چه بنا بر نقل.

۰۶:۰۰ - اما شرایط عوضین علی النقل باید محفوظ بماند ولی علی الکشف دو قول است که هم باید استمرار تا لحظه اجازه باشد و گاهی هم لازم نیست.

۰۷:۵۵ - اینکه تمام شرایط باید حین عقد فضولی محقق باشد، فقط در یک حالت که اگر فضولی در بیع، مکره باشد و مالک حین اجازه با رضایت خودش اجازه کند این عقد صحیح است و نمی توان گفت که اجازه بر عقد مکره فضولی اثر نکرده باشد.

۰۹:۲۰ - اگر دلیلی باشد که شرطی در ترتب اثر معتبر باشد تحقق آن شرط در حین اجازه کافی است مثلاً بیع مصحف با کافر که حین اجازه مسلمان شده باشد، یا اینکه متاعی که غیر مقدور التسلیم باشد بیع فضولی کند ولی در حین اجازه مقدور التسلیم شده باشد.

۱۱:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اطلاق این فرمایش صحیح نیست چراکه با اینکه بنا بر ناقلیت صحیح است ولی بنا بر کاشفیت، چون ملکیت را از حین عقد انکشاف می کنیم در حالی که مشتری کافر بوده است و هنوز مسلمان نشده است و به مقتضای ادله "لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً" و نیز "الاسلام يعلو ولا يعلى عليه" و ادله دیگر پس در هنگامی که مبیع فضولی مصحف یا عبد مسلم بوده است بنا بر کاشفیت نمی توان به اطلاق گفت اسلام حین اجازه وجود داشته است.

۱۵:۱۰ - برخی بزرگان می فرمایند که بنا به حکم موضوع، مالک بودن کافر به قرآن و عبد مسلم ممنوع نیست بلکه اگر کافر، مالک باشد اما ممنوع عن التصرف باشد اشکالی ندارد و ملکیت حاصل شده ولی محجور عن التصرف است و اگر در زمان اجازه مسلمان شد علی الکشف هم آن بیع را صحیح می دانند.

۱۷:۴۰ - به عبارت دیگر کافر نباید سلطنت بر مومن داشته باشد لذا محجور عن التصرف است.

۱۸:۱۰ - پاسخ اینست که اگر دلیل این باشد پس لزومی ندارد حتما حین اجازه مسلمان شده باشد چند سال دیگر هم طول بکشد تا مسلمان شود و این بیع فضولی با کافر بشود چه مانعی داشت؟

۱۹:۴۵ - ثانیاً با ادله ای که در آینده بیان می شود "الاسلام یعلو و لایعلی علیه" و اینکه خلاف شأن مصحف است که در ملکیت کافر قرار گیرد پس مرحوم آقای میلانی می فرمایند که خود ملکیت حتی با عدم حق تصرف باز هم برای کافر ممنوع است.

۲۱:۴۰ - بنا بر کشف انقلابی اینکه عبد، تاثیر بر ملکیت نکرده است و چون حین اجازه، شارع ملکیت مشتری را از زمان عقد اعتبار می کند و از آنجا که کشف، یا کشف محض یا کشف به شرط متعاقب و کشف حکمی و کشف انقلابی است که برخی کشف انقلابی را مستحیل می دانند ولی برخی بزرگان کشف انقلابی را در امور اعتباریه می دانند که می شود ملکیت متعدده در زمان های متعدد در طول هم قرار گیرند، در ما نحن فیه می توان گفت اسلام آوردن کافر حین اجازه موجب صحت بیع فضولی باشد.

۲۶:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در مورد مصحف و عبد مسلم، موضوع هر گونه ملکیت نسبت به کافر را ممنوع می داند و صحبت در ملکیت ادعایی یا اعتبار شارع از ملکیت نخواهد بود.

۲۷:۱۵ - پس فقط بنا بر ناقلیت، می شود عقد فضولی مصحف و عبد مسلم که آن کافر در حین اجازه مسلمان شده باشد را صحیح دانست.

۲۸:۱۰ - اما در مورد قدرت بر تسلیم که بنا بر نقل ممکن است ولی بنا بر کشف اگر دلیل را ترتب اثر بدانیم که ترتب اثر در کاشفیت من حین العقد است و این حین اجازه کافی نخواهد بود و بیع باطل است.

۳۰:۰۰ - در قدرت علی التسلیم، چون قدرت تسلیم در مالک، شرط است و چون اسناد به مالک در حین اجازه، عقد به مالک منتسب می شود به این دلیل حتی بنا بر کاشفیت هم این بیع صحیح است.

۳۱:۳۰ - قدرت علی التسلیم در ظرف تسلیم است که اگر نسیه یا سلم فروخته است مثلاً تا یکسال بعد، مراد از حین عقد یا حین اجازه بنا بر همان ظرف تسلیم است و این منافات با وجود قدرت در حین العقد یا حین اجازه، ندارد.

۳۳:۰۰ - برخی می فرمایند که استمرار شرایط متعاقدين لازم نیست.

۳۳:۳۰ - اشکال اینست که مثلاً اگر بائع اصیل باشد و مشتری فضولی و علی النقل، حین الاجازه مالک شده است و اگر او مفلس شده باشد که بیع اثر ندارد یا برای مجنون هم همینطور لذا بیان اطلاق به عدم لزوم استمرار شرایط متعاقدين، صحیح نمی باشد.

۴۶۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۲) - شب شنبه

۱ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۵/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - برخی فرموده اند که در عقد فضولی که اجازه داده می شود اگر شرایط متعاقدين و عوضین برقرار باشد، صحیح است.

۰۱:۳۰ - برخی می فرمایند که بنا بر نقل، باید شرایط عوضین استقرار داشته باشند مثلاً اگر شیئی که مالیت دارد را بیع فضولی کند و حین اجازه، از مالیت افتاده باشد مانند جاریه که ام ولد شده باشد یا متاعی که از مالیت ساقط شده است.

۰۵:۲۰ - اما بنا بر کشف، دو وجه دارد: اول اینکه شرایط عوضین باید حین اجازه هم محقق شده باشد و دوم اینکه شروط عوضین لازم نیست زمان اجازه محقق باشند.

۰۷:۳۰ - برخی که لزوم استمرار شرایط عوضین را معتقدند از آن روایتی که تزویج صغیرین را که در زمان اجازه یکی از دنیا رفته است برقرار می دانند.

۰۹:۰۰ - بنابراین همانطور که فوت احد الزوجین لطمه به عقد نمی زد، پس استمرار لازم نیست.

۱۰:۲۰ - اشکال اینست که اجازه، دائماً اسم مصدری است و امر ثبوتی است و باید به امر ثابتی قوام پیدا کنند لذا مادامی که ملکیت عوضین محفوظ است قابلیت اجازه دارند ولی وقتی از بین روند چیزی وجود ندارد از برای اجازه دادن یا ندادن.

۱۳:۰۰ - پاسخ اینست که متعلق اسم مصدری همانی است که بیع انشائی بر آن صورت گرفته است لذا بنا بر کشف، لزومی به استمرار متعلق نیست بشرطی که فسخی در کار نبوده باشد.

۱۵:۳۰ - فرع ثانی: فضولی که می خواهد اجازه بدهد باید بداند چه نوع بیعی بوده است یا نداند که تملیک و تملک بوده است یا تزویج و تزوج یا هبه بوده است یا بیع بوده یا هرچه.

۱۷:۰۰ - آیا علم اجمالی برای اجازه دادن کافی است یا نیاز به علم تفصیلی می باشد.

- ۲۰:۰۰ - در حالتی که علم اجمالی دارد، اگر این اجازه ای که بمثابه اذن است را به عنوان وکالت مطلقه به شخص بدهد پس علم اجمالی از عقد فضولی کفایت می کند.
- ۲۴:۰۰ - تفاوت بین اجازه با اذن در اینست که اذن می تواند مطلقه باشد ولی اجازه ی امر مبهمی که وجود خارجی ندارد معنا ندارد چراکه اذن به آینده غیر موجود باطل است.
- ۲۶:۳۰ - برخی می فرمایند که عقدی که با ندستن و علم تفصیلی باشد این عقد نسبت به او غرری است.
- ۲۷:۳۰ - صورت دوم: احتمال می دهد عقد فضولی است یا خیر، آن محتمل را اجازه بدهد، حقیقتاً عقد را مالک دارد در اینحالت مجیز همان عاقد است.
- ۲۹:۳۰ - همان ملاک بطلان تعلیقی که در عقود وجود دارد در مورد اجازه هم وجود دارد پس این اجازه تعلیقیه بمثابه عقد تعلیقی است لذا مجیز، حین اجازه همان عاقد می باشد.

۰۴۶۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۱ - درس ۱۳) - شب یکشنبه ۲ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۶/۸/۱۳۵۳ ش

- ۰۰:۰۵ - بحث در مجاز است نسبت به عقد فضولی که مالک اجازه می دهد آیا باید مالک علم به تحقق عقد و علم به سنخیت عقد نسبت به بیع یا نکاح یا صلح و غیره داشته باشد و نیز آیا باید علم به مبیع داشته باشد و آیا این علم امجالی باشد یا تفصیلی.
- ۰۲:۱۵ - گاهی علم اجمالی به عقد دارد ولی نمی داند از چه نوع عقدی بوده است و گاهی علم اجمالی به مبیع دارد و گاهی هم نمی داند نوعیت و سنخیت عقد را و یا نمی داند مبیع چه بوده است.
- ۰۳:۴۵ - مرحله دیگر اینست که گاهی مالک، احتمال می دهد عقدی از طرف او صورت گرفته است.
- ۰۵:۰۰ - در مرحله اول، اگر شخص علم اجمالی به عقد فضولی داشت ولی خصوصیات عقد را نمی دانست اشکال این است که اتفاقی که در خارج افتاده است فرد و خارجی و معین است و نمی شود که کلی باشد.
- ۰۶:۰۰ - هر گاه شخصی، شخص دیگری را وکیل کند گاهی می گوید تو وکیل به هر آنچه که صلاح می دانی انجام دهی و گاهی او را اذن می دهد به اختیار اینکه مثلاً خانه یا باغ را به فروش رساند.

۰۷:۰۰ - اجازه دادن، با اذن تفاوت دارد چرا که در اجازه کلیت معنا ندارد زیرا اجازه موجود خارجی متعین است و هر متعینی در خارج نمی شود کلی باشد و نیز تخییر هم معنا ندارد چرا که خودش مخیر به دادن اجازه یا ندادن آن بود و نمی شود شخص خودش را مخیر به انجام یکی از دو امر بداند.

۰۹:۱۰ - پاسخ اینست که موجود خارجی از حیث جنسیت و خصوصیاتش توسعه ندارد و ضیق محض است ولی بر حسب صفات می تواند از نظر احتمالات متعدد باشد لذا اگر معامله ای را که می داند صورت گرفته را و به هر نحوی بوده است اجازه بدهد چون اجازه موجب اسناد به مالک است، و تمام شرایط آن عقد محقق بوده است مگر اجازه، بنابراین این رضایت باعث می شود که همان عقد به خود مالک مستند شود پس غرری نخواهد بود.

۱۲:۱۵ - برخی بزرگان این اشکال را می فرمایند که در جایی که مالک نمی داند عقد نسبت به چه مبیعی است که حقیقت معامله قائم به مالک است که اجازه یکی از ارکان عقد است لذا "اوفوا بالعقود" متوجه به مجیز است که مالک حقیقی و معامله کننده بیع است بنابراین اگر یکی از عوضین یا هردو مجهول بوده باشند این معامله غرری می باشد و با اجازه دادن به مبیع مجهول نیز موجب غرری بودن بیع است.

۱۵:۳۰ - اذن توکیل گاهی در معامله ای که انجام شده تمامی شرایط محقق است فقط به نزد وکیل می آیند که صیغه عربی را بخواند پس وکیلشان در انشاء صیغه می کند بر آنچه بین متعاقدين متفق بوده اند و گاهی وکالت به اینگونه است که به شخص وکالت مطلقه می دهد که از طرف مالک بتواند هر معامله ای را انجام دهد در اینجا مالک اصلاً لازم نیست بداند وکیلش چه معامله ای می کند.

۱۹:۱۰ - در امر اول اینکه مجاز باید واجد همه شرایط باشد و مجیز آن معامله حقیقیه را که از ناحیه فضولی شده است بخودش اسناد می دهد.

۲۰:۳۰ - پس غرریت منتفی است چون عقد فضولی غرری نبوده است.

۲۱:۳۰ - در مرحله دوم که مالک، احتمال می دهد فضولی از طرفش عقدی کرده است اشکال اینجاست که تعلیق در عقد است و اجماع تعلیق در عقود را مبطل می دانند پس اگر هم معامله حقیقی در کار بوده است با این اذن تعلیقی باطل است.

۲۳:۰۰ - دو پاسخ بر این استدلال است اول: اجماع تعلیق عقد را در مرحله انشاء می دانند ولی تعلیق در مرحله معنوی عقد مشکلی ندارد و در ما نحن فیه عاقد فضولی منجزاً بیع می کند و تعلیق اجازه از سوی مالک، دلیلی بر بطلانش نیست.

۲۴:۳۰ - پاسخ دوم: تعلیقی که در عقود مبطل است تعلیق در خارج است مثلاً خانه را می فروشد بشرطی که زید بیاید، آن تعلیق باطل است ولی تعلیق در موضوعیت اجازه مشکلی ایجاد نمی کند مانند اینست که شخص شیئی را بفروشد اگر مالیت داشته باشد و این معامله را اجماع صحیح می دانند پس در ما نحن فیه هم تعلیق در اجازه همان تعلیق در موضوعیت اجازه می باشد.

۰۴۶۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی ترتب العقود (نوار ۳۱ - درس ۱۴) - شب

دوشنبه ۳ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - مروری بر بحث جلسه قبل اینکه شخص فضولی معامله ای را می کند و نمی داند صنف و سنخ آن چه بوده است یا اینکه می داند صنفش چه بوده است مثلاً بیع بوده ولی نمی داند مبیع یا ثمن یا هر دو چه بوده است.

۰۱:۳۰ - اشکال اول اینست که مجیز علم تفصیلی به سنخیت عقد ندارد و اشکال دوم نداند مبیع یا ثمن چه بوده است و یا هر دو را نداند.

۰۲:۱۵ - اینکه در حین اجازه، مجهول را اجازه می کند برخی در علم اجمالی می فرمایند که علم اجمالی مرکب از علم و جهل است و نمی شود گفت که علمی که اشرف صفات است قابلیت دارد به مردّد، تعلق پیدا کند بلکه جهل در مورد خصوصیت است.

۰۴:۰۰ - اینکه علم دارد به ورود زید یا عمرو در اینجا علم اجمالی دارد به ورود هر یک و علم به ورود شخص دارد و جهل به ورود کدامیک از دو نفر.

۰۵:۰۰ - اشکالی که می فرمایند اینست که اجازه دادن با علم اجمالی به این معناست که مجهولی را اذن کرده باشد، پاسخ اینست که اگر خصوصیت مجهول باشد منافاتی با اجازه ندارد.

۰۶:۰۰ - اشکال دیگر که برخی می فرمایند اجازه با علم اجمالی در مقام بیع غرری است که "لابیع بالغرر" بنابراین چون "أوفوا بالعقود" در هنگامی است که مالک اجازه را بدهد و معنا ندارد عقدی که دیگری می کند موجب وفای بعهد شخص شود مگر اینکه به خودش منتسب شده باشد و این انتساب به محض اذن و اجازه، برقرار خواهد بود لذا با دادن اجازه، جنبه اضافه عقد به مالک محقق می شود بنابراین اگر بگوییم هنگام اجازه، بیع محقق می شود پس چون جهل داشته است بیع غرری است مخصوصاً بنا بر ناقلیت.

۰۹:۰۰ - پاسخ اینست که البته این طور هست که به محض اجازه انتساب محقق می شود ولی آن عقدی که تام و کامل بوده است بجز نداشتن رضای متاخر، آن بیع را مالک مجیز، بمحض اجازه منتسب به خودش می کند و آن بیع هم که غرری نبوده است پس این اشکال که امکان غرری بودن بیع را مطرح می فرمایند صحیح نیست.

۱۱:۰۰ - اگر زید عبدی را فضولی به مبلغ ده درهم به عمرو بفروشد و او به بیست درهم به خالد بفروشد در این معاملات، مالک اختیار دارد هر یک را که می خواهد اجازه دهد البته بحث ما در مورد ماذون بودن ثمن نیست بلکه در اجازه مالک در بیع های متعدد فضولی است که اگر اولین عقد را اجازه بدهد یا اینکه آخرین عقد را اجازه کند و یا اینکه باید عقد وسطی که بر مال خودش واقع شده است را اجازه بدهد یا متوسطی را اذن دهد که عقد سابق و لاحقش مال خودش باشند یا مال غیر باشد که جمعا حالات محتمل، دوازده قسم می باشد.

۱۷:۰۰ - برخی بزرگان مثالی که می زنند اینگونه است که اگر عبدی فضولتا در ازای اسبی فروخته شد و مشتری عبد را به کتابی می فروشد و مشتری سوم، عبد را به دیناری می فروشد، از طرفی بایع فضولی اسب را به درهمی فروخت و بایع سوم، دینار را به جاریه ای فروخت، و فروشنده اسب، درهمش را به خمیر نانی فروخت سپس درهم به ازای مرکبی فروخته شد و آن خمیر هم بجای عسل فروخته شد، این مثال جامع حالات دوازده گانه را داراست.

۱۸:۱۵ - اکنون مالک مجیز می خواهد اذن دهد که برخی مال مالک است برخی بیع سابقش مال مالک است برخی بیع لاحقش مال مالک است و برخی هیچکدام و برخی هر دو که بیان خواهیم کرد.

۰۴۶۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - الترتب فی العقود (نوار ۳۲ - درس ۱) - شب

سه شنبه ۴ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در ترتب عقود فضولی است و مقصود ترتب زمانی نیست که مثلا فضولی متاعی را فروخت و همان را فردا فروخت سپس در پس فردا فروخت، این منظور نیست و حتی منظور ترتب عرضی نیست که چند نفر متاع را بفروشند.

۰۱:۴۵ - مراد از ترتب عقود به این معناست که عقود متعدده ای فضولتا واقع بشود که صحت هر عقد متاخری متوقف به صحت عقد متقدم باشد.

۰۴:۰۰ - مجاز یا بر عقد اول باشد یا بر عقد آخر است، و اینکه عقد بر مال یا عوض قرار گرفته باشد.

۰۶:۰۰ - چون گاهی خود مال و گاهی عوض آن مورد ترتب معاملات قرار می گیرند که دوازده نوع می شود.

۰۸:۰۰ - در مثالی که بزرگان فرمودند گویی هشت نوع از اقسام ترتب گنجانده شده است.

۰۹:۰۰ - مثال این بود که اگر بایع فضولی عبد مولا را به اسبی بفروشد و مشتری عبد را به کتابی بفروشد و مشتری سوم عبد را به دیناری فروخت، که در این سه عقد، عقد اول همان فروش عبد بجای اسب است و آخرین عقد بیع عبد در مقابل دینار است و عقد وسط بیع عبد به کتاب است که قرار گرفته است بین دو عقد از مال غیر.

۱۲:۱۵ - در ادامه مثال اینکه بایع اول فضولی، اسب را به درهمی فروخت و مشتری سوم، دینارش را به جاریه ای فروخت، تا اینجا لامحال بر حسب ترتب، مشتری اول در وسط دو عقد قرار می گیرد، تا اینجا پنج قسم بیان شده است که همه این ها واقع بر عوض است.

۱۶:۲۰ - در ادامه بایع اول در بیع دومش که درهمی گرفته بود آن را به خمیر نانی فروخت و آن کسی که درهم را خریده بود آن را به حماری فروخت و باز هم بایع اول، خمیر نان را به عسلی فروخت، پس بایع فضولی چهار معامله کرده است.

۲۰:۰۰ - در این حالات عقد اول و آخری داریم و عقود وسط که سابق و لاحق دارند که هشت قسم است که چهار قسم دیگر تا دوازده گانه را در خلال مثال بیان می کنیم.

۲۱:۳۰ - که در برخی از عقود، عقد وسط یا بین دو بیع بر عوض مال غیر است یا بین دو بیع بر عین مال غیر است یا بین عین مال غیر و عوض مال غیر است و یا بین دو مال مالک است یا بین مال مالک و مال غیر قرار می گیرند.

۲۴:۱۵ - میزان، در ترتب عقود توقف صحت عقد لاحق بر عقد سابق است.

۲۵:۰۰ - در بعضی از این صور، بنا بر کشف و نقل، حکم تفاوت دارد.

۲۵:۱۵ - اینکه اشتراط مالکیت فضولی در عقد فضولی حین العقد یا حین الاجازه را قبلا بیان کردیم که در اینجا مورد ملاحظه قرار می گیرد.

۰۴۷۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۲)

- شب چهارشنبه ۵ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۹/۸/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در ترتب عقود فضولی متعدده بود که بر مال مالک یا عوض و بدل مال مالک واقع شود.

۰۱:۱۵ - دو بحث اصلی را بیان می کنیم، اول: عقودی که بر مال مالک واقع شده است. دوم: عقودی که بر عوض یا بدل مال مالک واقع شده باشد.

۰۲:۵۰ - در سابق در مورد ملکیت مجیر در حین اجازه بحث کردیم و مجیز حین عقد هم مالک باشد یا نباشد که گاهی شخصی مال دیگری را می فروشد و بعد آن را می خرد، در اینحالت آیا بیع فضولی صحیح می باشد یا اجازه لازم است و گاهی دیگری مال غیر را فروخته و شخص مال غیر را می خرد که در اینحالت باید اجازه کند که آیا این اجازه موجب صحت بیع فضولی می شود یا خیر چراکه حین بیع مالک نبوده ولی حین اجازه مالک شده که تمامی این بحث ها را در گذشته بیان کردیم.

۰۵:۳۰ - در مورد مثال جامع ترتب عقود، اگر مالک عقد اولی را اجازه دهد بنا بر کشف، وقتی مشتری اسب را داد و عبد را خرید مالک بوده است و همچنین مشتری سوم که عبد را به دینار فروخت باز هم مالک بوده است ولی بنا بر نقل اکنون مالک اجازه کند پس تازه مشتری اول،

مشتری اول، مالک می شود پس بیعی که مشتری به کتاب کرده است حکمش تابع اینست که مجیز حین اجازه مالک باشد و حین البیع مالک نباشد که قبلا بیان شده است که بیع دوم را باطل یا صحیح می کند.

۰۸:۴۵ - اما اگر مالک، بیع وسط را اجازه کند، یعنی بیع عبد به کتاب را اجازه کرد، برخی می فرمایند که گویی با این اجازه رد کرده است بیع عبد به اسب را چراکه با اجازه بیع عبد به کتاب، عبد ملک مشتری می شود و بیع عبد با اسب باطل می باشد.

۱۲:۳۰ - آیا قبل از اینکه عبد را به سومی بفروشد می تواند عقد اولی را اجازه کند یا خیر که منوط است به صحیح بودن یا باطل بودن اجازه مجیز و عدم ملکیتش در حین العقد.

۱۴:۳۰ - وقتی مالک، عقد وسط عبد به کتاب را اجازه دهد و این اجازه، رد بیع اسب باشد و به سومی به دیناری فروخت بنا بر کشف وقت فروشش مالک بوده است پس ملک خودش را به سومی فروخته و صحیح است ولی بنا بر ناقلیت، فروختنش به سومی قبل از مالک شدنش بوده است حکمش تابع همان حکم مجیز به حین العقد مالک نبوده و حین اجازه مالک شده است که این مساله در گذشته بیان شده است.

۱۷:۰۰ - در اجازه دادن عقد وسط نسبت به بیع فرس به درهم، به کلی اجنبی است چرا که صاحب اسب باید اجازه کند و ربطی به اجازه مالک عبد ندارد.

۱۸:۱۰ - نسبت به بیع دینار به جاریه که در جلسه بعد بیان خواهد شد.

۰۴۷۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۳)

- شب شنبه ۸ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بحث تعدد عقود بر مال و عوض های مختلف مالک است.

۰۲:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که اگر اجازه بر مال مالک باشد آن بیع و بیع های بعدی صحیح است ولی قبلی ها باطل است و اگر بر عوض مالک باشد خود بیع و قبلی ها صحیح و بعدی ها باطل است.

۰۴:۰۰ - حالات مختلفی بر عقد وسط متصور است که بین دو عقد بر مال مالک باشد یا بین عوض مالک باشد و یا عقد سابق مال مالک و لاحق، عوض باشد.

۰۵:۱۰ - در مثالی که زده شده سه عقد اول، اگر مالک آن بیع عبد به کتاب را اجازه بدهد همان بیع صحیح می باشد و گویا عقد قبلی که عبد به اسب بود را رد کرده است.

۰۷:۱۰ - با رد شدن بیع عبد به اسب، آیا کسی که کتاب داد و عبد را مالک شد می تواند بیع اول عبد به اسب را اجازه دهد؟ برخی می فرمایند این مساله مبتنی بر همان مبحثی بود که قبلا در مورد مجیز حین العقد و حین الاجازه بیان شد که بر مبنای کفایت اجازه مجیز در حین الاجازه است پس می تواند آن بیع عبد به اسب را اجازه دهد.

۱۰:۴۵ - در ادامه مثال بنا بر کاشفیت، بیع عبد به کتاب صحیح و عقود بعدش هم صحیح است.

۱۲:۰۰ - اما بنا بر ناقلیت، بیع عبد به کتاب صحیح است اگر تابع همان مساله مجیز باشیم.

۱۴:۳۰ - اعتقاد و علم مشتری ها بر فضولی بودن بیع ها دخالت دارد چراکه اگر اعتقاد داشتند که عبد، مالک بایع بوده است پس بنا بر ناقلیت، برای عقد سابق نیازی به اجازه نخواهد داشت.

۱۶:۳۰ - اما اگر مالک اجازه داد عبد بکتاب را بنا بر نقل، تمامی عقود بعد از آن باطل می باشد.

۱۸:۳۰ - در ادامه مثال پس بیع الدینار به جاریه صحیح می باشد.

۲۰:۰۰ - چون مالک، بیع عبد بکتاب را اجازه داده پس هر بیع که به اسب و درهم هم ارتباطی به مالک ندارد و صحتشان به اجازه صاحب اسب است.

۰۴۷۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۴) - شب یکشنبه ۹ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۳/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۳۰ - مشهور فقهاء بر این قائل هستند که اگر اجازه مالک بر عقود مترتبه، بر مبیع باشد که همان عقد و عقود ما بعدش صحیح اند و اگر اجازه بر بدل باشد خود عقد و ما قبلش صحیح واقع می شوند.

۰۲:۴۰ - گاهی بیع بر مال مالک واقع می شود که سه صورت دارد، اول: بین دو بیع بر مال مالک باشد. دوم: بیع مال مالک و بین بدل باشد. سوم: بیع ابتدائی باشد.

۰۳:۳۵ - در مثال بیع عبد به اسب و بیع عبد به کتاب و بیع عبد به دینار و بعد بیع هایی که به عوض واقع می شوند، برخی عناوین را بیان کردیم.

۰۵:۰۰ - توضیح به این صورت است که مشتری که عبد را به کتاب فروخته بود که بیع وسط است، بنا بر کشف پس با اجازه مالک، عبد ملک صاحب کتاب شد پس با فروش عبد به دینار، این بیع صحیح است، اما بنا بر نقل پس عبد را مالک نشده بوده است لذا در لحظه اجازه مالک شده است بنابراین قبلا که عبد را بدینار فروخته مالک عبد نبوده است که وارد مساله بیع فضولی می شویم که برخی از بزرگان مالکیت حین الاجازه را صحیح می دانند یا باید حین العقد هم مالک باشد و بنا بر

بنا بر اینکه آیا علم داشته به اینکه بیع فضولی بوده است یا خیر.

۱۰:۰۰ - اجازه دادن بیع عبد به کتاب معنایش اینست که بیع عبد به اسب را رد کرده است پس جا ندارد که بیع اول را که عبد به اسب می باشد را بخواهد اجازه بدهد.

۱۰:۴۵ - در مورد بیع عبد به دینار هم باید گفت، می تواند بیع اول را اجازه دهد.

۱۲:۰۰ - بیع اسب به درهم کاملا با اجازه مالک عبد، اجنبی است پس اجازه مالک عبد، اثری ندارد بنابراین مالک اسب می تواند اجازه بدهد که اگر اذن داد صحیح می شود و اگر اجازه نداد باطل است.

۱۳:۲۰ - بیع دینار به جاریه قهرا با اجازه مالک نسبت به بیع عبد به کتاب، صحیح می شود چراکه با صحت بیع عبد به کتاب پس این مشتری صاحب عبد می شود و وقتی عبد را بدینار فروخت صاحب دینار می شود و وقتی دینار را به جاریه بفروشد، صاحب جاریه می شود.

۱۴:۱۵ - اما نسبت به وقوع بیع بر عوض که عوض چه مع الواسطه باشد چه بلا واسطه باشد، که وسط دو بیع بدل باشد یا عقد وسط بین دو بیع مال مالک و بدل باشد.

۱۶:۰۰ - در مثال ما بیع درهم به رغیف یک طرفش بیع عبد است و بین بیع درهم به حمار است، در اینجا اگر مالک، این بیع را که بیع درهم به رغیف است را اجازه داد، همه بیع ها صحیح می شود چراکه بیع درهم به رغیف مستلزم رضایت به بیع عبد به دینار و مستلزم صحت تمامی بیع های قبلی است چه بر مال مالک باشد و چه بر عوض باشند.

۲۰:۱۵ - اما بیع های بعد از بیع درهم به رغیف که اجازه داده شده است، دهنده رغیف، مالک درهم می شود و آن را به ازای حمار می فروشد که در اینجا علی الکشف، صاحب رغیف مالک درهم می شود و صحیح است ولی علی النقل، باید اجازه کند بیعی را که خودش به حمار کرده است را اجازه دهد که طبق بحث من باع شیئا ثم ملکه قبلا بیان شده است.

۲۲:۰۰ - اما بیع رغیف به عسل نسبت به اجازه مالک کاملاً بی ارتباط است چون بیع رغیف به عسل فضولی است و باید مالک رغیف اجازه آن را دهد.

۲۴:۱۵ - بنابراین این مثال هشتگانه بیوع فضولی است که حالاتش بیان شد.

۲۵:۲۰ - اما در مورد تفاوت عقود از اشخاص متعدد و بین عقود از شخص واحد در جلسه بعد بیان می شود.

۰۴۷۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۵)

- شب دوشنبه ۱۰ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۴/۹/۱۳۵۳ ش

۰۳:۲۰ - بحث در عقود متعدده که بر حسب معنا و مضمون مترتب باشند که عقود متعاقب نسبت به مال مالک به عوض های متعدد و ثمن های متعدد بیع فضولی شوند که مالک عقدی را اجازه دهد.

۰۴:۳۰ - اگر مالک بیع وسط را اجازه دهد همان بیع و بعدش صحیح و قبلش باطل است.

۰۵:۳۰ - اما در مورد اجازه بر ثمن و عوض اینگونه است که ماسبق صحیح می باشد و مابقی باطل می باشد.

۰۷:۱۰ - برخی می فرمایند عقود بر مال مالک و اجازه بر مال مالک باشد هم ماسبق باطل و مابقی صحیح است بشرطی که بر اشخاص متعدد باشد.

۰۹:۳۰ - اما اگر عقود از شخص واحد باشد چطور.

۱۰:۳۰ - می دانیم که معنا ندارد که شخص واحدی چند مرتبه بر مال مجیز بیع کند بلکه منظور تعدد بیع بر مال مالک و بدل مالش و بدل بدل مالش الی آخر باشد.

۱۳:۰۵ - در این حالت مثلاً مال مالک به عبد و عبد را بدینار و دینار را به جاریه باشد باز هم حکم همان عقود مترتب است که اجازه بر هر یک باشد خود آن صحیح و مابعدش صحیح است و عقود ماسبق باطل است و اگر اجازه بر ثمن باشد بالعکس است.

۱۳:۳۰ - لذا صحت عقود مترتبه که هر یک بر قبلی متوقف است نسبت به اذن مالک بر مالش یا اذن بر عوضش متفاوت است.

۱۴:۳۰ - اشکالی که برخی می فرمایند اینست که اگر مثلاً عاقد فضولی مال مالک را بدیناری فروخت و دینار را به جاریه، اگر مشتری اول میدانسته فضولی است و بایع غاصب است پس صاحب دینار با علم به غصب اگر دینار تلف شود، ضامن نیست چون علی الید اخذت حتی تؤدی ولی اینجا اعطا کرده، و ید فضولی ید ضمان نیست بنابراین اگر مالک بیع دینار به جاریه را اجازه دهد حق اذن ندارد چون مشتری علم داشته و مالک اصلی باید اجازه میداده است و فقط بیع اول را می تواند اذن دهد و مابقی عقود را جا ندارد که مالک عبد بخواهد اجازه دهد.

۱۹:۰۰ - پاسخ اشکال را در جلسه آینده بیان خواهیم کرد.

۰۴۷۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب العقود (نوار ۳۲ - درس ۶)

- شب سه شنبه ۱۱ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۵/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در ترتب عقود و تراضی اثمان است.

۰۱:۱۵ - برخی بزرگان اشکال کرده اند که وقتی عقد در ثمن باشد و بایع فضولی باشد و مشتری، علم به غصبی بودن بیع بایع داشته باشد، دیگر جایی برای اجازه مالک بر ثمن و عوض نمی ماند که در صورتیکه مشتری جاهل نباشد و بداند این معاوضه، محقق شده است پس نه ید ضمان دارد و نه ضمان معاوضی.

۰۴:۰۵ - بمقتضای تسلیط اگر با این ثمن، غاصب چیزی را خرید پس باید ماذون در تصرف باشد به همه تصرفات و یکی از تصرفات، خرید متاعی دیگر با آن ثمن است.

۰۵:۲۰ - مثلاً غاصب فضولی، متاع مالک را به دیناری فروخت و با آن دینار حیوانی را خریداری کرد و از جانب مشتری، ماذون در تصرف حیوان بود، قول مشهور بر ملکیت حقیقی حیوان می باشد پس دیگر اجازه مالک متاع جایی ندارد که معامله بر ثمن را بخواهد اذن دهد یا ندهد.

۰۸:۰۰ - در ما نحن فیه، مالک، بیع متاع را بدیناری اذن می دهد در صورتیکه مشتری عالماً اذن به تصرفات غاصب بر دینار را داده است.

۱۰:۱۵ - برخی صحت بیع در ناقلیت اجازه و یا کاشفیت اجازه را باهم متفاوت می دانند.

۱۰:۴۵ - یعنی اگر غاصب، متاع مالک را بدینار فروخت، پس از فروش دینار به حیوان، غاصب وقتی می تواند متاعش را طلب کند که دینار را بمشتری بازگرداند.

۱۲:۳۰ - بنا بر ناقلیت، مادامی که هنوز اجازه نیامده است، آن دینار هنوز ملک مالک متاع نشده است، اما از ملک مشتری خارج شده پس محالست بدون مالک بماند لذا لاجرم باید تملیک مجانی بحساب می آید و این معنا نخواهد داشت.

۱۴:۱۵ - بنابراین غاصب، مالک آن دینار شده است گویا مشتری عالم بغصب، با پرداخت دینار، نسبت بدینارش اعراض کرده است و از طرفی آن دینار به ملک مالک متاع هم که وارد نشده بود پس غاصب قدرت تسلط بر دینار را پیدا میکند.

۱۷:۰۰ - اما بنا بر کاشفیت، از ابتدا مالک متاع، مالک آن دینار شده است لذا مشتری نمی تواند غاصب را مسلط بمال غیر کرده باشد.

۱۸:۳۰ - برخی در تایید این فرمایش می گویند بنا بر نقل، مالک نمی تواند این معامله غاصب، نسبت به بیع دینار با حیوان را اجازه بدهد لذا مستحیل است که بگوییم مالک متاع قدرت اذن بیع حیوان را داشته باشد چرا که صحت بیع هر یک مستلزم صحت بیع دیگری است و در اینجا دور باطل پیش می آید.

۲۰:۰۰ - برخی نیز بنا بر ناقلیت، معامله اول را هم باطل می دانند چرا که غاصب اگر دینار را تلف میکرد بنا بر قول مشهور هیچ ضمانی نداشت پس بیع متاع بدینار نمی تواند موجب ملکیت دینار نسبت به مالک شود.

۲۱:۳۰ - اما بنا بر کاشفیت، هر دو بیع صحیح خواهد بود چراکه مالکین از ابتدای معامله ملکیت حقیقیه داشته اند.

۰۴۷۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۲ - درس ۷) - شب یکشنبه

۱۶ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۰/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این بود که بایع فضولی، متاع مالک را بدیناری بفروشد و با آن دینار جنسی را بخرد و مشتری به غاصبیت بایع علم داشته باشد آیا مالک متاع می تواند بیع ها را اجازه دهد.

۰۲:۰۰ - ثانیاً آیا معامله اولی هم صحیح بوده است یا خیر.

۰۲:۳۰ - بیان شد چون مشتری، علم بغصب دارد گویا با اختیار خودش، غاصب را بر ثمن که همان دینار است مسلط می کند و چون غاصب تسلط بر دینار پیدا کرده است، دیگر هر کاری با دینار می تواند بکند چراکه سلطنت بر ثمن پیدا کرده است پس آن جنس را می تواند بخرد لذا مالک اصلی، دیگر حقی برای دادن اذن یا ندادن اذن ندارد.

۰۴:۱۵ - برخی می فرمایند از آنجا که چنین دیناری که طبق قول مشهور که قبلاً بیان کردیم، ماذون در اتلاف است، نمی تواند قابلیت ثمن را نسبت به متاعی داشته باشد بنابراین اجازه مالک بر بیع اول هم، بطور مطلق چه بنا بر نقل و چه بنا بر کشف، صحیح نخواهد بود چراکه اجازه مالک اصلی، بر مبیع بدون ثمن واقع می باشد و این لایعقل است.

۰۶:۳۰ - اما برخی بزرگان، بین ناقلیت و کاشفیت اجازه، در اینجا حکم را متفاوت می دانند.

۰۷:۰۰ - بنا بر ناقلیت، هر دو بیع را باطل دانسته و بنا بر کاشفیت، هر دو بیع را صحیح می دانند.

۰۷:۳۰ - در مثالی که زده شد، بنا بر نقل، غاصب که متاع مغضوب را به مشتری عالم به غاصبیت متاع، فروخته است پس مالک، مالک این دینار شده است.

۰۸:۲۰ - استدلالشان این است که مشهور تصریح دارند که وقتی مشتری با علم بغصب، با بایع فضولی معامله می کند و دینارش را در قبال متاع غصبی به او می دهد، دیگر نمی تواند آن دینار را از بایع، طلب کند، بنابراین استدلال به ملکیت دینار برای غاصب می کنند.

۰۹:۴۵ - لذا بیان مشهور بر عدم توانایی طلب کردن دینار توسط مشتری عالم و عامد از بایع فضولی غاصب، به این معناست که آن دینار از ملکیت مشتری، خارج شده است.

۱۰:۴۰ - از طرفی بنا بر ناقلیت اجازه، چون حین الاذن ملکیت حاصل می شود، پس دینار که از ملک مشتری خارج شده بود هنوز به ملک مالک اصلی وارد نشده است لاجرم استدلال می کنند که در ملک بایع غاصب، وارد است.

۱۱:۰۰ - بنابراین چون غاصب، مالک دینار شد پس هر جنسی که خریداری کرد ملک خودش می باشد و مالک اصلی حقی برای دادن اذن یا ندادن آن ندارد.

۱۱:۳۰ - در مورد بیع اول هم دور باطل پیش می آید چراکه صحت هر یک متوقف بر صحت دیگری است و نیز چون بیع بلائمن را اذن باید بدهد پس باطل است.

۱۴:۴۵ - اما بنا بر کاشفیت، هر دو بیع صحیح است چراکه مالکیت از حین عقد صورت گرفته است و مالک اصیل مالک دینار شده است و آن اشکال دینار غیر برای خرید جنس وارد نمی باشد و بیع فضولی صحیح واقع می شود.

۱۷:۳۰ - لذا اگر مشتری علم به غاصبیت متاع، نداشت حتما ضمان معاوضیت پیش می آید و حق طلب کردن تلف را دارد ولی چون مشتری عالم به غصب متاع غیر هستند، بنا بر علی الید اخذت حتی تؤدی که نفرموده اند اعطاء، پس ضمانی درکار نیست چراکه مشتری به میل خود ثمنی بابت متاع غصبی پرداخته است که قبلا در مبحث خودش کاملا بیان شده است.

۱۸:۴۵ - اشکال اول بر نظر بزرگان اینست که درست است که مشتری علم به غصبی بودن متاع را دارد ولی ممکن است بایع غاصب نبوده باشد و اعتقاد بر مالکیت متاع داشته باشد پس بیع غصبی نیست.

۲۰:۰۰ - اشکال دوم اینکه تمام فرمایشات بزرگان در مواردی است که ثمن، عین خارجی معین باشد ولی در مواردی که ثمن، کلی ما فی الذمه باشد، با اجازه مالک، چه علی النقل و چه علی الکشف، غاصب که ما فی الذمه را مالک نمی شود.

۲۲:۰۰ - اشکال سوم اینکه استکشاف مالکیت غاصب، به چه دلیل موجهی است و چگونه از تصریح مشهور به عدم توانایی طلب کردن مشتری عامد از غاصب می توان این استدلال کرد و چرا غاصب را مالک می دانند،

می توان گفت شاید منظور بزرگان این بود که طبق "الناس مسلطون علی اموالهم" پس مشتری ثمن را از ملکش خارج می کند ولی باز هم نمی توان از قاعده سلطنت استکشاف به مالکیت غاصب کنیم.

۲۴:۰۰ - گویا به این دلیل است که اگر هنوز مملوکی باشد پس باید مالکیت هم موجود باشد و لایعقل است که مملوک موجود باشد و مالک نباشد، پس اگر خروج از ملک مشتری را طبق اعطاء ثمن با علم بغاصبت از روی اختیار بدانیم پس دینار از ملکیت مشتری خارج شده است ولی تمام مردم دنیا می توانند مالک دینار باشند چگونه است که استدلال به انحصار ملکیت در غاصب می کنیم.

۲۶:۵۰ - اشکال چهارم: مشتری عالم عامد، وقتی ثمن را داد چند احتمال وجود دارد:

۲۷:۴۵ - احتمال اول: همانطور که در بحث فضولی لنفسه بیان شد که بایع ادعای مالکیت دارد پس مشتری هم به همان استدلال ادعای معاوضه بر ملکیت ادعائیه بایع داشته باشد.

۲۹:۳۰ - احتمال دوم: مشتری قصد معاوضه دارد ولی به امید گرفتن اجازه از مالک اصلی، بیع می کند.

۳۰:۱۵ - احتمال سوم: مشتری قصد معاوضه ندارد و لایبالی است و در مقابل کاری که همان انتقال غاصبت بخودش است، ثمن را می دهد و قصد غصب متاع از غاصب را دارد با اینکه بایع، حدوثا غاصب است ولی مشتری با دادن ثمن خودش بقاا غاصب متاع می شود.

۳۱:۳۰ - احتمال چهارم: مشتری از ثمنش اعراض می کند تا متاع را صاحب شود.

۳۲:۱۰ - احتمال پنجم: مشتری حقیقتا ثمن را به غاصب می بخشد و متاع را از او می گیرد.

۰۴۷۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن (نوار ۳۲ - درس ۸) - شب دوشنبه

۱۷ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۱/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - مشتری که علم به فضولی دارد، در اینجا ممکن است بایع غاصب باشد یا اعتقاد به ملکیت متاع را داشته باشد.

۰۱:۳۰ - احتمالاتی را در نظر گرفتیم که احتمال اول: مشتری ثمن را به قصد معاوضه با همان ملکیت ادعایی می دهد.

احتمال دوم: بقصد تعویض می دهد و به رجاء گرفتن رضایت از مالک اصلی است.

۰۳:۰۰ - احتمال سوم: مشتری به قصد رفع ید از غاصب، به او ثمن را می دهد.

۰۴:۰۰ - احتمال چهارم: گذشت از ثمن کرده که اعراض از ثمنش می کند.

۰۴:۴۵ - احتمال پنجم: ثمن را به بایع می بخشد.

۰۵:۱۰ - در تمامی این احتمالات، بایع را مسلط به ثمن می کند مگر در احتمال دوم که برخی تسلیطش را مشروط به عدم اجازه مالک می دانند.

۰۶:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که قیدیّت در امر موجود خارجیّه لایعقل است پس اینکه احتمال به اجازه وجود داشته باشد، قدرت تسلیط را به بایع می دهد و استثنایی ندارد.

۰۷:۴۰ - در تمام احتمالات، بایع قدرت تسلیط مطلق بر ثمن را دارد.

۰۸:۳۵ - وقتی ثمن در اختیار بایع قرار گرفت، می تواند با آن ثمن یا دینار هرکاری بکند، پس هم می تواند تصرف کند یا اتلافش کند یا خرید کند، اگر با آن ثمن چیزی خرید بقول مشهور در همان لحظه، مالک آن دینار می شود و بلافاصله با جنسی که خریداری کرده است معاوضه می کند.

۱۱:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند اباحه تصرفات و بیع با تملیک بعوض است و اصلاً نیازی به ملکیت در لحظه نیست و بیع حقیقتاً محقق شده است.

۱۲:۴۵ - لذا می شود استشهاد کنیم به روایاتی از جمله اگر شخص از کسی طلب دارد و او خمر بفروشد و ثمنی را که از او بگیرد برایش حلال است.

۱۴:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: فی الرجل یکون لی علیه الدراهم و یبیع خمرًا و خنزیرًا ثم یقضی منها قال علیه السلام لا بأس خذها.

۱۵:۰۰ - بنابراین اطلاق از روایات با اباحه تصرف و تحت اختیار قرار گرفتنش می تواند دینش را بدهد یا خرید کند.

۱۶:۳۰ - مشهور برخی از این دست بیع ها را توکیل می دانند در صورتی که حقیقتاً بیع است.

۱۷:۲۰ - مطلب ششم این که مشتری نمی تواند از غاصب، ثمن را پس بگیرد حتی اگر تلف نشده باشد و عین موجوده بوده باشد.

۱۸:۵۰ - بر چه دلیل این حکم را مشهور می فرمایند که اگر هبه هم باشد باز در هدیه قابل بازگشت است.

۱۹:۴۵ - ظاهراً ثمنی که مشتری که عالم بغصب است، به بایع داده است از آن اعراض کرده باشد پس این اعراض مخل ملکیت است.

۲۱:۰۰ - شارع باید ملکیت را بردارد و نه اعراض مشتری چون ملکیت حکم وضعی است اسقاط کننده ی حکم وضعی، بگردن اثبات کننده ی آن ملکیت است و این کار شارع است.

۲۱:۴۰ - در فقه، داستان اعراض مفصل بحث شده است و مشهور که اعراض را مخل ملکیت می دانند دلیل خاصی ندارند مگر اینکه بگویند شخص دیگری استیلائی بر آن مال اعراض شده پیدا کند و با تملیک آن، بلافاصله، ملکیت از اعراض کننده ساقط می شود.

۲۳:۱۵ - مثلاً گندم هایی که برای کبوتر حرم می ریزند و اگر کسی برداشت و زرع کرد پس آیا مالک آن محصول گندم که بوده، پس همان استیلاء مملک است و نه اعراض.

۲۴:۳۰ - برخی می فرمایند که دانه هایی که از گندم مانده است سال بعد بروید ملک مالک است مگر اینکه کسی آن گندم ها را بردارد.

۲۵:۴۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: "من اصاب مالا او بعیرا فی فلاة من الارض قد کلت و قامت و سیبها صاحبها ممّا لم یتبعه فاخذها غیره فاقام علیها و انفق نفقته حتی احياها من الکلال و من الموت فهی له و لا سبیل له علیها و انما هی مثل الشیء المباح".

۲۶:۰۰ - روایت دیگر که دلیل مملکت بودن حیازت علی الید ما اخذت می باشد.

۲۶:۴۰ - لذا مشهور که اعراض را موجب عدم ملکیت می دانند نه بمجرد اعراض است بلکه باید گفت با آمدن استیلاء، از ملکیتش اعراض کننده خارج می شود.

۰۴۷۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس

۹) - شب سه شنبه ۱۸ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۲/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در مورد اعراض از مال بود که در مثالی که مشتری ثمن اش را در قبال متاع غصبی می دهد پس دیگر نمی تواند ثمن را مطالبه کند.

۰۱۴۵ : دلیل مشهور اینست که مشتری، غاصب را مسلط بر ثمن کرده است.

۰۲:۱۵ - اشکالی که برخی می فرمایند اینست که تسلیط، معادل ملکیت نمی باشد نهایت اینست که اعراض از مال کرده باشد و این اعراض موجب سقوط ملکیت نمی شود.

۰۳:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اعراض موجب سلب ملکیت از شخص نمی شود چراکه ملکیت، حکم وضعی است که شارع باید آنرا سلب کند، از طرفی بیان مشهور را با اخباری که بیان شد و ادله از روایات اینگونه بیان می کنیم که در لحظه ای که شخصی دیگر، در مال اعراض شده تصرف کند در لحظه موجب سقوط ملکیت از اعراض کننده است.

۰۷:۰۰ - مطلب هفتم اینکه ثمنی که مشتری عالم بغصب، به غاصب می دهد در صورت تلف شدن ثمن، ضمان آور نیست و اگر تسلیط، اباحه تصرف بیاورد باز هم تلف و اتلاف لازمه مالکیت نمی باشد.

۰۸:۳۰ - در مورد ضمان ید، چون مشتری با علم و به اختیار خودش، ثمن را داده است پس قاعده علی الید ما اخذت را مشمول نمی شود.

۰۹:۴۰ - ضمان ید یعنی شخص عهده برگشت به صاحب مال دارد و اگر تلف شد باید بدلش را بپردازد که در اینجا عهده ای در کار نیست.

۱۱:۰۰ - در مورد ضمان معاوضی در اینجا مشتری، ثمن را به غاصب می دهد که او در قبال آن عوضی از مالش را در عهده بگیرد که اینجا مال غصبی است، پس ضمان معاوضه اصلا موضوع ندارد.

۱۳:۲۰ - اگر قائل به عدم توانائی استرداد ثمن بشویم و غاصب را مالک بدانیم پس اجازه مالک اصلا جا ندارد.

۱۵:۱۰ - مطلب هشتم اگر بنا به ملکیت غاصب باشد پس موضوعی برای اذن و اجازه مالک نمی ماند و آن اجازه بر مبیع یا ثمن، لغو است چراکه ثمن به مالک اصلی منتقل نمی شود چه بنا بر ناقلیت و چه بنا بر کاشفیت باشد.

۱۷:۳۰ - در مبحث عالم بودن مشتری بر متاع غصبی حکمش بیان شد.

۱۸:۴۵ - اما بنا بر اینکه تملیک نباشد و فقط اباحه در تصرف باشد، مادامی که غاصب، در ثمن تصرف نکرده است پس مالک اصلی می تواند اجازه دهد چه بنا بر کشف و چه بنا بر نقل.

۱۹:۴۵ - اما اگر غاصب، تصرفی کرد مثلا با آن ثمن چیزی را خرید چطور.

۲۱:۰۰ - در اینحالت بنا بر کاشفیت، آن اجازه جا دارد چون مالک متاع، مالک ثمن شده است و آن خرید که بیع دوم بود توسط غاصب باطل است.

۲۲:۳۰ - اما بنا بر ناقلیت، بیع دوم غاصب صحیح است چون در لحظه تصرف در ثمن، غاصب مالک ثمن می شود و اگر بعدا اجازه مالک بیاید آن اجازه لغو است و بیع اول نیز باطل است.

۰۴۷۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس

۱۰) - شب چهارشنبه ۱۹ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۳/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در داشتن علم به غصبی بودن مبیع از طرف مشتری است.

۰۰:۴۰ - برخی فرموده اند که مشتری نمی تواند ثمنی را که به بایع فضولی غاصب داده است از او طلب کند.

۰۱:۳۰ - چنانچه بر این قول بگوئیم که مشتری با تسلیط غاصب بر ثمن، پس غاصب استیلاء بر آن پیدا می کند و ثمن را مالک می شود پس اجازه مالک لغو و بی اثر است چه علی النقل و چه علی الکشف باشد.

۰۳:۱۵ - پس اگر غاصب با آن ثمن بیعی کند، مالک متاع آن بیع خواهد بود.

۰۳:۴۵ - اما بنا بر قول اباحه تصرف ثمن از برای غاصب، مادامی که غاصب، چیزی را خریداری نکند می توان گفت اجازه مالک، مؤثر خواهد بود.

۰۴:۴۵ - اگر غاصب چیزی را با آن ثمن خریداری کرد پس بنا بر کاشفیت و ناقلیت، حکم متفاوت است.

۰۴:۵۰ - بنا بر کشف مشتری غاصب را بر ثمنی که ملک غیر کرده است و اجازه علی الکشف، هم عقد اول را صحیح می کند و هم عقد دوم را درست می کند.

۰۶:۱۰ - بنا بر ناقلیت اجازه، اجازه مالک لغو است.

۰۷:۰۰ - پس غاصب مالک جنس در بیع دوم می شود و اجازه بی اثر است.

۰۷:۴۰ - اینکه تسلیط بنا بر مشهور مالکیت می آورد.

۰۸:۱۵ - مطلب نهم: اجازه مالک بر معامله دوم که بر ثمن مشتری عالم، که در مقابل متاع مالک داده بود برخی می فرمایند اجازه مالک بر عقد دوم دور باطل است.

۰۹:۱۰ - چراکه اجازه عقد دوم مستلزم ملکیت ثمن عقد اول است در حالی که مالکیت ثمن متوقف است بر جواز عقد اول و این دور است.

۱۱:۰۰ - پاسخ اینست که اگر دور باطل بوده باشد چطور در مبحث صحت عقد وسط با اجازه مالک آنجا دور باطل نبود.

۱۲:۳۰ - در مورد ثمن کلی ما فی الذمه هم که مشهور بر صحت آن حکم می کنند در آنجا هم دور بوده است.

۱۳:۳۰ - در مورد بیع برای غیر هم که فضولی متعارف است پس با آن ثمن برای مالک جنسی می خرد آنجا هم که صحت بیع واقع شده است.

۱۴:۱۰ - دائما بطلان دور در توقف ثبوتی است که اگر امری متوقف شیئی باشد ثبوتاً و وجوداً و تحققاً و از طرفی وجود و تحقق و ثبوت آن شیئی متوقف بر همان امر باشد، اینجا دور باطل است.

۱۴:۵۰ - اما در مورد دوری که اثباتی باشد ربطی به مقام دور باطل ندارد.

۱۵:۱۰ - در ما نحن فیه، اجازه عقد دوم متوقف بر اجازه عقد اول که دلالت التزامیه است و همان عقد اول موجب تملک می باشد.

۱۶:۱۰ - البته مالکیت ثمن متوقف به اجازه مالک بر عقد اول است.

۱۸:۰۰ - اینکه هر دو اجازه در یک لحظه و آن واحد باشد درست نیست بلکه از اجازه دوم استکشاف اجازه عقد اول می کنیم و مقدم است بر خروج ثمن از ملکیت.

۱۹:۱۰ - اما اگر بگوییم ثمن را غاصب مالک شده است پس مالک نمی تواند بیع دوم را اجازه دهد چراکه این اجازه لغو خواهد بود.

۰۴۷۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس

(۱۱) - شب یکشنبه ۲۳ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۷/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - مشهور معتقدند تسلیم ثمن توسط مشتری عالم بغصبی بودن متاع، به منزله تسلیط غاصب بر ثمن است.

۰۱:۱۵ - اگر فعل خارجی معلق بر شیئی باشد مثلاً اگر مشتری ثمن را امانت به دست غاصب دهد تا زمانی که مالک اجازه بدهد در اینجا با اینکه فعل خارجی که همان تسلیم بوده است ولی تسلیط نبوده است ولی در ما نحن فیه این تسلیم عین تسلیط است و اصلاً اجازه مالک، جایی ندارد چه علی الکشف و چه علی النقل باشد.

۰۴:۲۰ - چراکه بنا بر کشف اگر ملکیت را از حین عقد بدانیم پس ثمن ملک مالک شده است و اعطاء ثمن به غاصب، اعطاء مال غیر بوده است.

۰۶:۲۰ - و بنا بر نقل که هنوز مالک ثمن نشده است و مشتری ثمن را به غاصب می دهد، این تسلیط نوعی معامله است و منافعی بیع غاصب می شود.

۰۸:۰۵ - مطلب یازدهم اینکه مشتری عالم بغصب، ثمن را می دهد در مقابل متاع غصبی، ممکن هم هست که غاصب قصد ملکیت بکند، و خودش بر متاع استیلاء پیدا کند.

۱۰:۱۵ - از طرفی ثمن در تحت اختیار غاصب می شود که نه ضمان ید آور است و نه ضمان بدل دارد چون مشتری علم به غصبیت داشته و از ثمنش اعراض کرده است و اگر هم اتلاف شود اینکه قاعده اتلاف جاری نخواهد شد.

۱۱۴۵ - قاعده اتلاف که من اتلف مال الغير فهو ضامن از موارد خاصه اتخاذ شده و تمامی آن موارد بدون علم بوده است پس اینجا که مشتری عالم بغصبی بودن متاع دارد پس این ثمن را می پردازد.

۱۳:۳۰ - در مواردی که یقین نداشته باشیم که مشتری قصد تملیک نداشته باشد و از سنخی باشد که در مقابل استیلائی بر متاع، ثمن را بدهد باز هم استیلائی غاصب بر ثمن مسجل است.

۱۴:۴۵ - امکان دارد تسلیم بصورت ودیعه و امانت نزد غاصب باشد و بعنوان گرفتن رضایت متاخر از مالک باشد، و بیع جدیدی با مالک بکند، در این حالت از ثمن صرف نظر نکرده است و اگر مالک اجازه دهد آیا مالک می تواند ثمن را از غاصب بگیرد یا خیر.

۰۴۸۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس

۱۲) - شب دوشنبه ۲۴ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۸/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - با اینکه بیع، معاوضه است و قصد تعویض از ناحیه بایع است و بصورت انشائی است و مشتری قبول می کند، ولی بالاخره بیع، قائم بطرفین است.

۰۱:۳۰ - مفاعله طرفینی است نه به این معنا که صدور از طرفین باشد بلکه یک طرف صادر میکند و طرف دیگر می پذیرد.

۰۳:۱۰ - پس در جایی که مشتری علم بغصب دارد آیا معقول است که از طرف مشتری قصد معاوضه بشود یا خیر و بر فرض انشاء تملیک از سوی غاصب بشود آیا مشتری می گوید من ثمن را بازای ملکیت حقیقی می دهم اینکه معقول نیست چون علم بغصب دارد.

۰۴:۵۰ - قصد معاوضه با علم بغصبیت مستحیل است که بقصد معاوضه حقیقیه باشد چون غاصب برای خودش می فروشد و مشتری ثمن را به غاصب می دهد و می داند ثمنش از بین می رود و اگر غاصب اعتبار ادعایی و نفسانی به ملکیت داشته باشد درحالی که معاوضه باید طرفینی باشد در صورتی که علم به غصبیت دارد.

۰۸:۰۰ - پس با وجود ادعای اعتباری مالکیت غاصب و با وجود غصبیت متاع اما از ناحیه مشتری معاوضه مجازی است.

۰۸:۴۵ - اشکال اینست که بنا بر تعریف البیع مبادله مال بمال، پس در اینجا معاوضه صورت گرفته است.
 ۱۰:۳۰ - پاسخ اینست که غاصب بادعای ملکیت حیثیت تقییدیه می فروشد پس بیع برای مالک است و ثمن هم برای مالک است، پس مشتری هم ثمن را به ملکیت حیثیتیه تقییدیه به غاصب می کند.
 ۱۲:۴۰ - بنا بر تعریف بیع که بایع و مشتری، اضافه به مبیع و ثمن خود دارند لذا طرفین اضافه را جابجا می کنند.

۱۴:۳۵ - مطلب دوازدهم اینست که پس در ما نحن فیه بایع از جنبه ملکیت ادعاییه اش اضافه را به مشتری منتقل می کند و مشتری هم اضافه ثمنش را به غاصب می دهد.

۱۵:۴۵ - اشکال اینکه اولاً در قضایای خارجیه، حیثیت تقییدیه جا ندارد و مقید بدون قیدش موجود نمی یابد، مثلاً اقتدا به عادل وقتی عادل بود وجود خارجی آمد و تقییدش معنا ندارد. ولی در موضوعات کلیه حیثیت تقییدیه جا دارد.

۱۹:۰۰ - مشتری تملیک غاصب می کند یا حیثیت تقییدیه است، بر فرض قبول حیثیت تقییدیه در امور خارجیه آیا مشتری قصد حیثیت تقییدیه می کند که قصدش دادن ثمن به مالک است و بدست غاصب می دهد؟ معقول نیست چون نه هبه می کند و نه امانت و نه به مالک واقعی داده است.

۲۱:۰۰ - اما بر فرض اینکه مشتری عالم بغصب قصدش به دادن ثمن به رجاء اجازه مالک بدهد درنهایت اینست که اگر مالک اجازه داد، متاع ملک مشتری میشود و ثمن را از غاصب می گیرد ولی اگر اجازه نداد، ثمنش را نمی تواند از غاصب طلب کند چون اعراض کرده بوده است.

۲۴:۱۵ - در مورد رد بیع ممکن است با لفظ باشد یا با عمل.

۲۴:۴۵ - مطلب اول: اگر رد کردن، صریح نباشد پس استصحاب قابلیت اجازه عقد می کنیم و نیز استصحاب لزوم از ناحیه اصیل را می کنیم.

۲۶:۳۰ - مطلب دوم: برخی می فرمایند که عقد را فضولی می کند فقط مالک اجازه بگردنش است و این اجازه همان استناد عقد بخود مالک است پس رد کردن عقد، در دایره اختیارات عاقد است و مالک جا ندارد رد کند.

۲۹:۰۰ - اینکه استصحاب قابلیت اجازه را می کنیم، نه اثر شرعی است و نه وجوب وفا می آورد که هر دو بعد از اجازه معنا پیدا میکند.

۰۴۸۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - ترتب الفضولی (نوار ۳۲ - درس

۱۳) - شب سه شنبه ۲۵ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۱۹/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - مالک حق اجازه و رد را در بیع فضولی دارد.

۰۱:۰۰ - احکام رد وقتی مترتب است که مشخص شود بر چه چیز رد کردن صورت بگیرد و اینکه ماهیت رد بقول است که بگوید رد دت یا فسخ یا بفعل باشد.

۰۲:۳۰ - بیان شد که رد کردن اجازه مالک بمعنای فسخ بیع نیست.

۰۲:۴۵ - قبلا بیان شد که ماهیت رد کردن، آیا رد بمثابة دفع است یا رفع امر ثابت است که گاهی رد کردن جلوگیری از آمدن است و گاهی رفع است.

۰۴:۳۰ - در عقد فضولی، رد کردن مالک نمی تواند بمعنای فسخ بیع باشد چون اولاً مالک خودش عقد نکرده است و ثانياً خيار فسخی نداشته است.

۰۵:۳۵ - برخی می گویند رد کردن و ندادن اجازه مالک مانند مبحث مرتهن و مفلس است که آنها فسخی نمی کنند.

۰۷:۰۰ - برخی می فرمایند که وقتی مالک، حق اجازه داشت همانطور هم حق رفع و فسخ عقد را دارد چراکه "الناس مسلطون علی اموالهم" می باشد پاسخ اینست که بین سلطنت و خيار فسخ تفاوت دارد، چراکه

در فسخ دوران امر بین دو امر وجودی است ولی سلطنت مال دوران بین نقیضین است و مربوط به تثبیت یا فسخ عقد نیست.

۰۸:۲۰ - برخی بزرگان می فرمایند که مقتضای سلطنت مالک بر مال خودش، اینست که ارتباط طرف مقابل را از مال، رد کند و این رد را رفع می دانند که رفع عقد نیست بلکه رفع امر ثابتی بر مال مالک باشد.

۱۲:۰۰ - به عبارت دیگر بزرگان اینچنین بیان کرده اند که این مال قبل از عقد فضولی، قابلیت ملکیت از برای اصیل طرف فضولی را نداشته است، با عقد فضولی نوعی عدم ملکیت بالفعلی بوجود آمده است پس قابلیت و شانیت و استعداد و اهلیتی برای ملکیت از برای طرف مقابل عقد فضولی را پیدا می کند و جنبه عدم ملکه ای بوجود آمده است.

۱۶:۱۵ - پس در اینجا امر ثبوتی پیدا شده است بنابراین با رد کردن مالک، بمقتضای قاعده سلطنت، این امر ثبوتی رفع می شود.

۱۷:۴۰ - پاسخ ایناست که اولاً اگر رد کردن بمعنای برداشتن علاقه و ارتباط مالش را بردارد پس قهراً قابل اجازه نباید باشد در صورتی که در یکی از حالات بیع فضولی که بیان شد این بود که اگر مالک اعلام کرده بود به عدم اجازه بیع بر فلان متاع ولی بعد از عقد فضولی، اذن داده بود را صحیح می دانستند چطور در آن حالت بمعنای رفع کردن نبود.

۱۹:۲۰ - ثانیاً هر متاعی، قابلیت ملک غیر را دارد، این قابلیت ذاتی را است که علی البدل بتواند ملک غیر شود و فقط فضولی این عام بدلی را بر اصیلی که طرف مقابل عقد فضولی انحصار داد و متاع هویت و اعراضش محفوظ است.

۲۲:۱۵ - پس رد کردن امر ثابتی نیست که بخواهد مالک آن را رفع کند.

۲۲:۴۰ - روایت امیرالمومنین علیه السلام که ابنی باع ولیدتی... که حضرت می فرمایند جاریه و فرزندش مال پدر است مرحوم آقای میلانی می فرمایند اگر عقد فضولی پسر منحل شده بود یا ارتباط و علاقه رفع شده بود چطور در ادامه روایت حضرت دستور و راهکار گرفتن نوزاد را با همان عقد، می دهند.

۰۴۸۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۴)

- شب چهارشنبه ۲۶ ذی القعدة ۱۳۹۴ ق - ۲۰/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در مورد برداشتن ارتباط و علاقه با رد کردن مالک، از حدوث علاقه و ارتباط از طرف مقابل فضولی بود.

۰۱:۲۰ - پاسخ اینست که اولاً اگر رد کردن، موجب رفع علاقه و ارتباط باشد پس چطور در موارد بیع فضولی که مسبوق به رد آن بیع از سوی مالک بوده است ولی بعداً اجازه می دهد، آن بیع صحیح واقع می شود و نیازی به عقد جدید نیست، ثانیاً اصلاً با رد کردن مالک، رفعی صورت نمی گیرد طبق روایت امیرالمومنین در مورد فروش جاریه پدر توسط پسرش که ذکر شد.

۰۲:۰۰ - تفاوت است میان اینکه رد کردن را فسخ عقد بدانیم و یا اینکه عدم ملکه بدانیم.

۰۳:۰۰ - بنا بر فسخ، اولاً فسخ عقد، نیاز به انشاء دارد که قولاً باشد یا فعلاً باشد ثانیاً فسخ توسط عاقد صورت می گیرد، مثلاً بر تدبیر فسخ به رد کردن، بایع فضولی متاع را به زید داد و مالک به عمرو بفروشد، اگر رد را فسخ بدانیم که بیع فضولی باطل است.

۰۶:۰۰ - اجازه، شرطیت دارد ولی عدمش مانعیت ندارد چراکه متناقضین نمی توانند یکی شرط و نقیضش مانع قرار گیرند.

۰۷:۰۰ - پس از اعلام رد کردن و فعلیت آن مثلاً مالک، متاع را اتلاف کند که دیگر قابلیت اجازه ندارد یا مانند عتق عبد یا هبه یا بیع دیگر یا تزویج به هر حال با نوعی عمل و فعل، عقد فضولی دیگر قابلیت صحت با اجازه را ندارد که بنا بر ناقلیت بدیهی است.

۱۲:۵۰ - اما بنا بر کاشفیت، با دادن اجازه چون ملکیت، حین العقد حاصل شده است، یا اجازه را شرط متاخر بدانند که همانند شرط مقارن، تأثیرش از حین عقد باشد البته تعقب وصف را مرحوم آقای میلانی معقول نمی دانند.

۱۵:۳۰ - برخی بزرگان بنا بر کشف معتقدند که اگر فضولی فروخت ولی مالک به دیگری فروخت، مالک، دیگر مالک نیست و اینکه اجازه باید از مالک باشد پس اجازه اش لغو است.

۱۷:۵۰ - اجازه دو حیثیت دارد اول: سبب انتساب به مالک می شود که عنوان "أوفوا بالعقود" حاصل شده و جنبه وفای به عهد الزام آور می شود دوم: جنبه رضایت دارد.

۱۹:۲۰ - پس اجازه وقتی جنبه کاشفیت دارد که از مالک صادر شود پس کاشفیت اجازه لغو است.

۲۰:۳۰ - برخی می فرمایند که تاثیر اجازه مالک بر صحت عقد فضولی منوط به فساد بیع دوم دارد و فساد آن منوط به تاثیر اجازه است و این دور باطل است.

۲۲:۴۵ - اگر متاع از ملکش خارج شود را بیان کردیم ولی در مورد تصرفاتی که موجب خروج از ملک نباشد مانند استیلا کردن جاریه که ام ولد شود یا رهن دادن ملک باشد در جلسه آینده بیان می شود.

۰۴۸۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۲ - درس ۱۵)

- شب دوشنبه ۲ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲۶/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - گاهی شخص با صراحت عقد را رد می کند به لفظ رد و فسخ و گاهی عملی یا فعلی انجام می دهد که عقد فضولی قابلیت حقوق اجازه را نداشته باشد مانند اتلاف یا عتق یا فروش و هبه یا عقد فضولی غیر ممکن بوده باشد مانند نکاح فضولی زن متزوجه خودش را.

۰۳:۲۰ - در مواردی که صحت آن عمل، با صحت عقد فضولی سازگار نباشد و باعث فوت اجازه عقد فضولی می باشد، پس اگر مالک، همان متاع مبیع فضولی را به کسی هبه کرد یا بیع کند، مصداق المتضادان لایجتماع می باشد لذا اجازه لغو است.

۰۶:۴۵ - برخی می فرمایند اجازه از مالکی قابل قبول است که متاعش را از ملکیت خود خارج نکرده باشد.

۰۸:۰۰ - از اوفوا بالعقود، صحت عقد را در می یابیم و موضوع اوفوا عقدی است که صادر از عاقد باشد و وقتی عقد به مالک انتساب می کند، حین الاجازه است در صورتی که در لحظه اجازه، آن متاع از ملکیت مالک خارج است.

۱۰:۲۰ - در نهایت موضوع را باید علی النقل و الکشف بررسی کنیم.

۱۱:۳۰ - برخی که بنا بر کشف حقیقی محض را معتقدند یعنی از حین عقد ملکیت بوده است و معنی دیگر کشف همان وصف تعقب است که بشرط تحقق است و کشف حکمی در تعبد از شارع می کنیم و ملکیت حین العقد نشده ولی بنا بر تعبد از شارع آثار ملکیت را اثر بدهیم و قسم چهارم کشف انقلابی که اجازه بعدی سبب اثر عقد از حین العقد موثر شده است که ملکیت امر اعتباری است و امر خارجی در امر اعتباری مدخلیت

ندارد و فقط امر خارجی موردیت دارد و چون معتبر شرط لاحق را اعتبار می کند پس ملکیت حین العقد هم اعتبار می نماید که در ما نحن فیه بنا بر هر یک را بررسی می کنیم.

۱۷:۳۰ - در مورد ناقلیت اجازه، بمحض از بین رفتن ملکیت مالک، پس در حین اجازه، اذن او معنا ندارد و لغو است.

۱۹:۳۰ - بنا بر کشف حکمی، شارع اثار ملکیت از حین عقد را مترتب می داند و پس از فروختن متاع، اذنش اثر نخواهد داشت.

۲۰:۳۰ - در مورد کشف شرط تاخری که قول مشهور است و اثر شرط قبل از وقوع آن است پس مالک با اجازه عقد فضولی، آن متاع را ملک مشتری اول کرده است بنابراین بیع دوم یا اتلاف یا تصرف مالک صحیح نبوده است و ضامن می باشد.

۲۳:۳۰ - برخی می گویند کسی که مالک مبیع است صاحب اجازه است پس اشکال می آید که بنا بر کشف و نقل تفاوت دارد و نسبت به زمان صدور و اذن فرق دارد.

۰۴۸۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۱) -

شب سه شنبه ۳ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲۷/۹/۱۳۵۳ ش

۰۱:۰۰ - در مواردی که ملکیت از مالک اصلی قطع می شود، پس اجازه معنی ندارد.

۰۱:۴۵ - علی النقل و علی الکشف حکمی جا ندارد اجازه بدهد.

۰۲:۱۵ - اما بنا بر کشف حقیقی یا وصف تعقب، با آمدن اجازه مالک به بیع فضولی موجب می شود که معامله حین العقد اثر کرده باشد و ملکیت به مشتری فضولی رسیده است و مالک اصلی گویا ملک غیر را با عقد دومش یا اتلافش یا عتقش یا هبه اش، تصرف کرده است و چون اجازه داده است بدش را نیز بدهد.

۰۵:۱۰ - و برخی که عبارت له ان یبیع و له ان یجیز را بنا به کشف حقیقی درست نمی دانند.

۰۶:۰۰ - و اما دلیل اوفوا بالعقود بمنظور عقودکم است و پس از عقد دوم، دیگر قابلیت اضافه به عقد فضولی ندارد و متاعی که از ملکش خارج شده است قابلیت اجازه ندارد و لغو است.

۰۷:۳۰ - پاسخ اینست که این بر مبنای ناقلیت است ولی در مورد کاشفیت حقیقی اجازه، این استدلال صحیح نیست بلکه آن اجازه، باعث انتساب عقد سابق است و ملکیت حین عقد فضولی منتقل شده است و این دلیل رد می شود.

۱۰:۰۰ - اگر بیع و عتق یا اتلافی که می کند با وجود علم به آن بیع فضولی باشد، مشهور این را رد عملی می دانند و اجازه بعد از رد معنی ندارد و تمامی این موارد در صورت عالم نبودن به فضولی است.

۱۱:۳۰ - اما بنا بر کشف انقلابی، معامله حین العقد هیچ تاثیری نکرده است ولی بمحض اجازه، ملکیت مالک منقلب می شود به ملکیت مشتری فضولی از حین عقد که تفاوتش با کشف حقیقی یا تعقب شرط اینست که اثر عقد فضول از حین العقد واقع بوده ولی در کشف انقلابی، بمحض اعتبار شارع، از حین العقد اثر می کند.

۱۴:۰۰ - بنا بر کشف انقلابی اگر مالک از آن متاع منتفع شده است نباید بدلتش را بدهد چون حین العقد، ملک خودش بوده است پس بیع فضولی باطل است و تصرفات و معاملات و عقود و عتق و هبه مالک، صحیح بوده است.

۱۶:۴۵ - روایت ابی عبیده که دو نفر فضولی، صغیر و صغیره ای را تزویج کردند پس منتظر بلوغ می باشند.

۱۸:۳۰ - روایت از امام باقر علیه السلام: سألت أبا جعفر عليه السلام عن غلام وجارية زوجهما وليان لهما وهما غير مدرکین قال: فقال عليه السلام: النكاح جائز وأيهما أدرك كان له الخيار فإن ماتا قبل أن يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر إلا أن يكونا قد أدركا ورضيا، قلت: فإن أدرك أحدهما قبل الآخر قال: يجوز ذلك عليه إن هو رضى قلت، فإن كان الرجل الذي أدرك قبل الجارية ورضى بالنكاح ثم مات قبل أن تدرك الجارية أثره؟ قال: نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك وتحلف بالله ما ادعاها إلى أخذ الميراث إلا رضاها بالتزويج ثم يدفع إليها الميراث ونصف المهر قلت: فإن ماتت الجارية ولم تكن أدركت أيرثها الزوج المدرک؟ قال: لا، لأن لها الخيار إذا أدركت، قلت: فإن كان أبوها هو الذي زوجها قبل أن تدرك؟ قال: يجوز عليها تزويج الأب ويجوز على الغلام والمهر على الأب للجارية.

۲۱:۴۵ - در نکاح، طرفین رکن هستند و در بیع عوضین رکن هستند، در اینجا تلف احد الرکنین نباید اجازه را موثر می دیدیم در صورتی که در این روایت، اجازه بعد از تلف اثر کرده است.

۲۳:۰۰ - در مورد رهن و اجاره یا استیلا در جلسه بعد بیان می کنیم.

۰۴۸۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۲) -

شب چهارشنبه ۴ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲۸/۹/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در مورد رد عملی با تصرفات مالک در متاع فروخته شده به بیع فضولی است.

۰۱:۰۰ - تا اینجا بحث در خروج از ملکیت مالک بود ولی اگر با عملش قصد رد کردن داشته باشد مانند رهن دادن یا ام ولد کردن جاریه یا تزویج حکم چگونه است.

۰۲:۰۰ - مشهور در صورت رد عملی، آن را نیز موجب بطلان فضولی می دانند و تصرفات مالک را صحیح می دانند.

۰۲:۴۵ - اجازه مالک بعد از رد کردن، جای دارد چون فسخ عقد مختص بایع است و ربطی به مالک نداشته است و اجازه مالک بعد از رد کردنش جا دارد ولی بنا به کاشفیت اجازه در مواردی که در اثناء عقد و اجازه، ردی در کار باشد صحیح نیست.

۰۵:۲۰ - لذا بنا بر کاشفیت دلیلی بر موثر بودن اجازه بعد از رد کردن نداریم بجز روایت محمد بن قیس که ذکر شده است.

۰۶:۲۰ - از امام باقر علیه السلام: قضی امیرالمومنین علیه السلام فی ولیده باعها ابن سیدها و ابوه غائب، فاشتراها رجل فولدت منه غلاما، ثم قدم سیدها الاول، فخاصم سیدها الاخير فقال هذه ولیدتی باعها ابنی بغیر اذنی فقال علیه السلام: خذ ولیدتک و ابنها، فناشده المشتري فقال علیه السلام: خذ ابنه حتی ینفذ لک ما باعک، فلما اخذ البیع الابن قال ابوه ارسل ابنی فقال لا، لا ارسل ابنک حتی ترسل ابنی فلما رأى ذلک، اجاز بیع ابنه.

۱۰:۰۰ - گرفتن جاریه و نوزادش عملا رد کردن عقد فضولی است پس ینفذ لک البیع چیست و در اجاز بیع ابنه اثر کرده است که چاره ای نیست پذیرفتن این روایت مگر تعبدا حکم را از حضرت بپذیریم و نمی توان از این حدیث که خلاف قاعده کلی در تمامی روایات دیگر است را یک نوع قاعده بدانیم و از آن استخراج کنیم پس تمام روایاتی که استدلال به آنها می شود بر مبنای کشف، اجازه را بعد از رد کردن موثر نمی دانند.

۱۳:۰۰ - بحث در مورد اخراج نشدن مبیع از مالکیت مالک بود و کاری که منافات با صحت بیع فضولی داشته باشد مانند استیلا کردن امه ای را که فضولی فروخته شده است یا دابه را اجازه دهد یا تزویج امه که فضولتا فروخته شده است بحث می کنیم.

۱۴:۵۰ - برخی می فرمایند صحت بیع فضولی، که باید با اجازه تحقق پیدا کند با آنچه از مالک واقع شده است متضاد است که هم بیع فضولی صحیح بوده باشد و هم اجازه یا استیلا یا تزویج پس لایحتمان المتناقضان.

۱۶:۱۵ - لذا یا باید گفت اجازه بیع فضولی امتناع است یا تزویج و رهن و اجازه و استیلا باطل است یا اینکه بگوئیم عمل مالک، اباحه در تصرف بوده است.

۱۷:۴۰ - بزرگان می گویند که دو مورد اخیر لایعقل است پس مورد اول متعین است که اجازه بیع فضولی لغو است.

۱۹:۰۰ - بنا بر ناقلیت، چون مورد عقد فضولی هنوز در ملک مالک است با اجازه اش آن انتساب عقد اول به او می شود پس هم بیع اول فضولی صحیح می شود و هم تملیک منفعت از انتفاعات رهن یا اجازه برای مالک است البته مشتری اختیار فسخ خواهد داشت، و همچنین تزویج بنا بر نقل، با اجازه، مشتری جاریه را مالک می شود ولی زوجه به مالک است و صحیح است ولی اختیار فسخ برای مشتری وجود دارد.

۲۳:۳۰ - اما درمورد استیلا در مورد تملیک ام ولد که طبق مشهور تملیک او را باطل بدانیم پس اجازه بی اثر است و فضولی باطل است ولی اگر بیع ام ولد را باطل بدانیم پس ممکن است اجازه اثر داشته باشد و فضولی صحیح باشد.

۲۴:۳۰ - تا اینجا بنا بر ناقلیت بیان شد.

۰۴۸۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۳) -

شب دوشنبه ۸ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۲/۱۰/۱۳۵۳ ش

۰۰:۳۰ - بحث در رد کردن بیع فضولی بود که گاهی شخص، صراحتاً می گوید و گاهی عملی انجام می دهد که متاع از ملکش خارج می شود که بیان شد و گاهی عملی انجام می دهد که از ملکش خارج نشود.

۰۲:۰۰ - مانند استیلا امه ای که فضولی فروخته شده، توسط مالکش یا اجازه دابه یا تزویج امه ای که فضولی فروخته شده است.

۰۳:۳۰ - همچنین تصرفاتی که موجب خروج از ملکیت نمی شود مانند عبد جانی.

۰۴:۴۰ - در این موارد که از ملکیت کاملاً خارج نمی شود مانند رهن و اجاره و استیلا و تزویج جاریه برخی می فرمایند که این تصرفات صحیحاً واقع شده است ولی صحت این اعمال با صحت بیع فضولی با آمدن اجازه، متضاد است و محال است اجتماع ضدین است، بنابراین آن اجازه باطل و لغو است.

۰۶:۴۵ - بنا بر ناقلیت، در استیلا، اجازه جا ندارد، در اجاره، اذن جا دارد و در تزویج امه اجازه دارد و خیار برای مشتری هم جا ندارد.

۰۸:۴۵ - در مورد استیلا چون تملیک ام ولد بجمیع انحاش جایز نیست مگر اینکه بنا بر قول اینکه بیعش جایز نیست که مشهور عدم تملیک را قائل اند، بنابراین علی النقل، تملیکش باطل است پس بیع فضولی اش باطل است.

۱۰:۳۰ - در مورد دادن اجاره، اجازه مالک صحیح است چون مقام بیع با اجاره تفاوت دارد که دو موقع و محل و مرحله داریم آن یکی بیع متاع است و این یکی اجاره منفعت است پس با آمدن اجازه، مالک بیع فضولی را اذن می دهد و از طرفی مشتری فضولی، متاع با منفعت را خریده بوده است و اختلاف قیمت دارد لذا مشتری فضولی خیار فسخ دارد.

۱۳:۳۰ - در مورد تزویج جاریه اش را که فضولی فروخته شده بود، اجازه مالک جا دارد چون بیعی که شده است ارتباط به تزویج ندارد ولی مشتری اختیار فسخ ندارد چون شخصی که مالک امه مزوجه بشود فوراً اختیار به ابطال تزویج یا باقی بر مزوجه بودنش را دارد.

۱۶:۲۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: سألت أبا عبد الله في رجل انكح امته حراً او عبد قوم اخرين فقال ليس له ان ينزعها فان باعها، فشاء الذی اشتراها ان ينزعها عن رجل فشاء.

۱۷:۴۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: اذا بيعت الامه و لها زوج والذی اشتراها بالخيار ان شاء فرق بينهما و ان شاء تركها معه.

۱۸:۰۰ - بنابراین در مورد تزویج نکاح امه، دیگر اختیار فسخ ندارد.

۱۹:۰۰ - اشکال اینست که مشتری فضولی پس از آمدن اجازه اگر تصمیم به ابطال زوجیت امه اش را داشت باید صبر کند تا عده او بگذرد و همین میزان انتظار باید خیار آور باشد برای فسخ.

۱۹:۱۰ - پاسخ اینست که اولاً اگر متزوجه هم نبود باید استبراء می کرد و منتظر می ماند ثانیاً شاید تزویج بدون همبستری بوده باشد و ثالثاً چون امر بدست مشتری است، دیگر تخلف وصف مبیع درکار نیست و فقط اختیار فسخ زواجش را دارد.

۲۰:۳۰ - در مورد رهن متاعش که فضولی فروخته شده است، اجازه بر فضولی وارد است چون فقط نهی از بیع عین مرهونه شده است و این نهی موجب بطلان بیع نمی شود فقط بمناسبت حقی که مرتهن دارد، نوعی جنبه غبن در تفاوت قیمت یا تخلف در وصف است پس مشتری آن بیع فضولی، خیار فسخ دارد.

۲۴:۰۰ - در مورد بیع عبد جانی هم مشهور بیعش را جائز می دانند و اجازه وارد است و فقط خیار فسخ برای مشتری جا دارد.

۲۵:۰۰ - در مورد کاشفیت اجازه در جلسات بعد حکم را بیان می کنیم.

۰۴۸۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۴) -

شب یکشنبه ۱۴ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۸/۱۰/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - در مورد تصرفات مالک بر متاعش که به بیع فضولی فروخته شده است ولی بعدا اجازه می دهد.

۰۱:۰۰ : سه مورد بیان شد که استیلا و رهن و اجاره و تزویج امه که بنا بر ناقلیت موجب حصول ملکیت از حین اجازه است پس هم بیع صحیح است و هم عقود مالک صحت دارد ولی خیار آور است بجز در تزویج امه.

۰۴:۵۰ - اما بر مبنای کاشفیت که سه قسم است که کشف حقیقی چه حقیقی بشرط متاخر چه حقیقی بوصف متعقب و کشف حکمی و کشف انقلابی را بررسی کنیم.

۰۶:۱۵ - برخی بزرگان بر مبنای کشف حکمی نظرشان اینست که آن بیع فضولی اثر نمی کند و فقط با آمدن اجازه، شارع آثار ملکیت را از حین عقد مترتب می کند پس در مورد استیلا و اجاره و تزویج امه، هر سه مورد حقیقتا از مالک، صحیح واقع شده است اما با استیلا تضاد بین امه و ام ولد می شود پس یا بطلان تصرفات مالک است که باطل نبوده و یا ایقاع بیع فضولی علی غیر وجه واقع شده است که این هم نیست پس اجازه مالک بر بیع فضولی باطل است.

۱۲:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنا بر کشف حکمی درمورد استیلا، اجازه باطل است.

۱۳:۳۰ - درمورد اجازه بنا بر کشف حکمی، چون آثار ملکیت باید مرتب شود باید بدل یا اجرت مثلش را به مشتری بدهد و متعبد به صحت هر دو عقد می شویم.

۱۵:۴۵ - در مورد تزویج هم بنا بر کشف حکمی، ترتیب آثار امه را بر مشتری مترتب است پس هر دو بیع فضول و بیع مالک صحیح است و اختیار فسخ هم ندارد.

۱۹:۰۰ - در مورد کشف انقلابی هر سه مثال صحیح است.

۱۹:۴۵ - بنا بر کشف انقلابی تمامی تصرفات مالک بر ملک خودش بوده است بنا بر کشف انقلابی بغیر تعبد ترتیب آثار از حین العقد می کند، اعتبار ملکیت هم می کند.

۲۲:۲۰ - مالک امه را استیلا کرد و ملک خودش بوده یا ملکش را اجاره داد یا امه را تزویج کرد، وقتی اجازه می دهد شارع ملکیت مشتری را لحظه اجازه، اعتبار از حین العقد می کند، در مورد استیلا که نوعی اتلاف کرده است و بابد قیمت المثل امه را به مشتری بدهد و اجازه هم صحیح است.

۲۵:۰۰ - در اجاره هم اجازه صحیح است و باید بدل منافع را به مشتری بدهد.

۲۵:۳۰ - در تزویج امه هم اجازه صحیح است.

۰۴۸۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۵) -

شب دوشنبه ۱۵ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۹/۱۰/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در تصرفات مالک در ملکش است که موجب خروج از ملکیت نمی شود ولی ملکش به بیع فضولی معامله شده است.

۰۲:۳۰ - بیان شد در کشف انقلابی، فی نفس الامر در ملک مالک باقی است و تصرفاتش هم صحیح است و مادامی که اجازه بیع فضولی را نداده است که هیچ ولی بمحض اذن دادن، آن اذن صحیح و بیع فضولی صحت پیدا می کند ولی باید خسارت به مشتری بپردازد.

۰۴:۲۵ - اگر حکم در مورد خاص وارد شد و این حکم دلالت التزامی نداشت ناچار هستیم ملتزم شویم به آنچه آنرا از لغویت در بیاورد ولی اگر حکمی بر عام وارد شد و مورد خاصی برخلاف بود باید تخصیص دهیم و قاعده من اتلف مال الغير فهو له ضامن که روایت نیست بلکه فقهاء از موارد، اتخاذ کرده اند که اتلاف متاخر از مال غیر باشد، بنابراین اشکالی که در ما نحن فیه بنا بر کشف انقلابی می شود، اینست که اتلاف قبل از اعتبار ملکیت است لذا نمی توان ضمان برای پرداخت قیمت المثل را معتبر دانست.

۰۸:۴۰ - پس می توان گفت در صورت استیلا و اجاره، اجازه لغو است چون ضمان دلیلی ندارد پس بیع صحیح و فضولی باطل است البته خیار برای مشتری هست.

۱۰:۴۵ - اگر مالک منتفع به انتفاعاتی شد مثلا سکنا در ملک یا رکوب بر دابه اش، که فضولی فروخته شده است برخی می فرمایند باید اجرة المثل بپردازد.

۱۲:۰۰ - اشکال این است که چطور وقتی خودش منتفع است باید احرت مثل بدهد ولی بنا بر اجاره به دیگری منافات داشت و اجازه را باطل می دانستند.

۱۳:۴۰ - پاسخ اینست که در بیع متاع که ملکیتش مستلزم منافعش است را فضولی فروخته است و اینکه مشتری مالک منافع است پس اجاره متاع توسط مالک نوعی تنافی با بیع فضولی است و باطل است پس اجازه باطل است، اما سکنا مالک بر متاع و یا رکوب او بر دابه، تنافی با ضمان منافع نخواهد داشت پس اجازه اش صحیح است و فقط بدل منافع را به مشتری می پردازد.

۱۸:۴۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند مبنای ما که صحت اجازه بود.

۱۹:۱۵ - برخی که تضاد بین فضولی و تصرفات، تنافی نفس الامر است و تفاوتی ندارد که مالک، علم به بیع فضولی داشته باشد یا نداشته باشد، پس ممکن است اجازه تاثیر کند از زمانی که می تواند موثر باشد مثلا بعد از تمام شدن مدت اجاره یا رهن، مانند مبحث خرید متاع فضولی که قبلا فروخته بود که بیان شد در آنجا اجازه از زمان خریدش تاثیر می کند.

۲۲:۴۵ - پاسخ اینست که اگر تجدد ملکیت شد، مالک متجدد می توانست اجازه دهد از زمان خریدش ولی بر مبنای اجازه از زمان بیع باشد همان تنافی می آید که اجماع اهل کشف وقتی ملکیت جدیدی نباشد، ملکیت از زمان عقد می باشد.

۲۴:۳۰ - اجماع اهل کشف در ما نحن فیه که مانعی در پیش است جا ندارد پس تاثیر مقتضی با رفع مانع واقع خواهد شد.

۰۴۸۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۶) -

شب چهارشنبه ۱۷ ذی الحجه ۱۳۹۴ ق - ۱۱/۱۰/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بررسی بنا بر کشف حقیقی و تصرفاتی که مالک بر متاع فروخته شده بیع فضولی می کند.

۰۱:۰۰ - عقد ملحق به اجازه گاهی وصف انتزاعی شرط است و گاهی آن اجازه شرط است، در ملحقیت دو عنوان متضائف هستند پس باید متناکف باشند لذا ملحقیت شأنیة اند و همچنین اگر بخواهد اجازه ملحق باشد مستحیل است چون شرط ما هو دخیل فی فعله ترتب المقتضی علی المقتضی می باشد پس نتوان گفت اثر مترتب بر فعلیت باشد بنابراین لحوق اجازه نمی باشد پس باید عقد واقع در زمان متصل به زمان اجازه است پس ملحق شائیتی است.

۰۶:۴۵ - لذا بنا بر کشف حقیقی ملکیت مشتری در زمان عقد شده است پس مالک به هیچ وجه حق تصرفات ندارد چه تصرفات مخرج از ملک و چه تصرفات غیر مخرجی چون استیلا و اجاره و تزویج امه، بمحض دادن اجازه بنا بر کشف حقیقی باطل بوده است.

۰۸:۳۰ - بمقتضای ادله موجود، رضایت مالک را که شرط قرار داده است پس رضایت مالک بوجود خارجی اش را معتبر می دانند پس در اجازه عقد فضولی باید مخصص داشته باشد.

۱۰:۴۵ - در مورد عقد فضولی دلیل داریم ولی آیا همه موارد فضولی را دربر می گیرد و ادله ای که در کاشفیت وجود دارد هیچ موردی که مالک در ملک فضولی اش تصرف کند نداریم.

۱۲:۰۰ - در اوفوا بالعقود منظور عقود کم است و اضافه و انتساب عقد به مالک، در هنگام اجازه است و نیز برای کشف، رضایت مالک بر مضمون عقد است و آن عقد در زمان فضولی بوده که پاسخش این بود که آن عقد متوقف به اجازه بوده است.

۱۴:۰۰ - در صحیح محمد مسلم که اهل کشف استناد می کنند هیچ تصرفی از مالک نبوده و نیز در روایت اللهم بارک فی صفقة یمینه و همه روایات مبنی بر کشف، حتی یک مورد تصرفی از مالک بعد از عقد فضولی نیست پس در مخصصات، تصرف مالکی پیدا نکرده است.

۱۶:۴۵ - بر مبنای بزرگان بر کشف حقیقی، اجازه، خلاف قاعده است.

۱۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند بنابراین هر گونه تصرفات مالک بر متاع خودش که با بیع فضولی از ملکش خارج شده است جایز است و اجازه اش باطل و فضولی لغو است.

۱۷:۰۰ - در مورد استیلا اجازه اثر ندارد و در اجاره و تزویج امه، هم عقد فضولی و هم تصرفات، صحیح است با همان تفصیلی که بیان شد.

۰۴۹۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۷) -

شب شنبه ۱۹ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۲/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - برخی بزرگان، اجازه دادن بعد از رد کردن در بیع فضولی را موجب از بین رفتن عقد فضولی می دانند پس اجازه را موثر نمی دانند.

۰۲:۰۰ - بحث در رد لفظی یا عملی بود و عملی دو صورت بود یا از ملکیتش خارج شود مانند بیع و هبه و عتق یا اینکه اتلاف متاعش شود پس از اینکه مورد بیع فضولی قرار گرفته باشد.

۰۴:۰۰ - سومین حالت که نوع دوم رد کردن عملی است بطوری که از ملکیتش کاملاً خارج نمی شود مثلاً رهن یا اجاره یا استیلا جاریه یا تزویج امه بطوری که قبلاً مورد بیع فضولی قرار گرفته باشند که در تمامی حالات حکمش بیان شد.

۰۵:۳۰ - حالت چهارم اینست که رد فعلی باشد مثلاً مالک عالماً به بیع فاسد، متاع را بفروشد، پس هنوز در ملکش باقی است که دو صورت دارد، گاهی علم به بیع فضولی دارد در این حالت رد فعلی کرده است که در مقام رد لفظی و قولی و انشائی است و مشهور بر این قول هستند که حق فسخ نیز می آید.

۰۸:۴۵ - چون عملی دلالت داشت بر فسخ، جلوگیری می کند از استمرار بیع فضولی، در ما نحن فیه، بطریق اولی دلالت بر رد دارد پس با علم به بیع فضولی چنانچه بیع فاسد کند، به این معناست که بیع فضولی را فسخ کرده است پس اجازه اش باطل و لغو خواهد بود.

۱۱:۱۰ - در اصول خوانده ایم که دلالت تصدیقیه تابع اراده است و دلالت لفظیه ملازمه معناست و علم بملازمه موجب اینست تلازم لفظ و معنی باشد پس اگر شخص انشائی کرد و هر چه که به فاعل استناد بدهیم، دلالت تصدیقیه تابع اراده است لذا اگر شخص عملی را بدون اراده انجام دهد، دلالت محقق نیست.

۱۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین مالک با وجود علم به بیع فضولی، و با وجود علم به فاسد بودن بیع جدیدش، که می داند بیعش لغو است معنا ندارد که بیع فاسدش موجب رد فعلی فضولی بشود ولی اگر علم به فضولی داشت ولی اعتقاد به صحت بیع فاسدش داشت، در مقام رد نیست و بیان شد که در حالاتی اجازه اش موثر خواهد بود.

۰۴۹۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۸) -

شب یکشنبه ۲۰ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۳/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بحث در رد عقد فضولی بود، قولا یا عملا که از ملکیت خارج بشود یا نشود یا با رد کردن فعلی باشد.

۰۱:۱۵ - بحث در حالت چهارم به این گونه است که مالک متاعش را بیع فاسد کند یا در معرض فروش بگذارد.

۰۳:۰۰ - دو حالت دارد اول: حقیقتا بفروشد دوم: بیع فاسد کند.

۰۲:۳۰ - بزرگان سه دلیل برای اینکه عمل بایع فضولی در مقام رد فعلی بیع فضولی است، می آورند.

۰۳:۰۰ - دلیل اول: این رد عملی در مقام رد قولی است که روایاتی هم در اینجا بیان می شود.

۰۳:۳۰ - دلیل دوم: ملاک عدم صحت اجازه بعد از رد قولی، خود را از احد طرفین عقد، خارج کرده است.

۰۴:۳۰ - دلیل سوم: اجماع مشهور فقهاء به اینکه ذو الخيار اگر بیع کند یا امه را و طی کند، فسخ عقد است با اینکه بیع محقق شده و اثر کرده است.

۰۶:۰۰ - تمام اینها در صورتی است که مالک عالم به بیع فضولی باشد.

۰۸:۰۰ - در مورد در معرض فروش گذاشتن، دو وجه دارد: اول اینکه برای امتحان کردن قیمتی است که فضولی بیع کرده تا اینکه ببیند اجازه بدهد یا ندهد، دوم: گاهی حقیقتا قصد فروش دارد.

۰۹:۳۰ - در مورد بیع فاسد، گاهی علم به بیع فاسدش دارد پس لغو است و گاهی اعتقاد به صحت بیعش دارد.

۱۰:۳۰ - و اما در مورد معرض گذاشتن به فروش با علم به بیع فاسدی که می کند، برخی می فرمایند که دلالت بر فسخ است.

۱۲:۰۰ - خود عمل، عمل ردی نیست و دلالت سه نوع است صریح و مطابقی و التزام و می دانیم دلالت مطابقی که نیست، دلالت صریح هم که نیست، اما دلالت التزامی یا با ظهور لفظی است یا با ظهور عملی است، از طرفی دائما دلالت تصدیقی باید تابع قصد و اراده باشد و مادامی که مجرد در معرض قرار دادن نمی توان گفت اراده و قصدی بوده است پس دلالتی هم وجود ندارد.

۱۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند پس در همه حالات، با وجود علم به بیع فضولی چه متاع را در معرض عقد دیگر قرار دهد و چه بیع فاسد کند و چه عالم به بیع فاسد باشد یا نباشد، اگر اجازه دهد، آن اجازه موثر می باشد.

۱۵:۴۵ - بررسی دلیل دوم: تعریض به بیع یا بیع فاسد که روایاتی داشت.

۱۶:۴۵ - از امام باقر علیه السلام: "سألته عن رجل تزوّج عبده امرأةً بغیر اذنه فدخل بها، ثم اطلع بذلك مولاه قال علیه السلام ذلک لمولاه ان شاء فرق بینهما و ان شاء اجاز نکاحهما".

۱۷:۰۰ - برخی تفریق بینشان را رد عملی می دانند و تفریق عملی است.

۱۶:۱۵ - روایت دیگر از امام باقر علیه السلام: "انه ساله عن رجل تزوّجه امّه و هو غائب قال علیه السلام: النکاح جائز ان شاء المتزوج قبل و ان شاء ترک فان ترک المتزوج تزویجه فالمهر لازم لامّه".

۲۰:۰۰ - پس از این دو روایت رد عملی را استدلال می کنند و با اینکه ترک کردن عدم قبول است یعنی جائی که می تواند قبول کند، ترک نماید.

۲۱:۲۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که این دو روایت در مقام بیان کیفیت رد کردن نیستند و در مقام بیان وجود حق برای رد کردن هستند.

۲۱:۳۵ - دلیل سوم: ذو الخيار با رد عملی فسخ عملی کرده است پس در ما نحن فیه بطریق اولی فسخ عملی است.

۲۲:۳۰ - دانستن فسخ عملی بخاطر توقف بر ملک نیست، چون باید بیع یا تصرف را باطل می گفتند.

۲۳:۱۵ - پاسخ اینست که هر بیعی بخاطر تملیک در ملک است یا در عتق قصد خروج از ملک است لذا فسخ کرده است که قصدش تحقق پیدا کند و در مورد وطی امه هم بواسطه اینکه زنا نکند، می باشد در صورتی که در مبحث ذوالخیار، تصرف در ملک غیر است.

۲۴:۰۰ - اما در حالتی که مالک علم به بیع فضولی نداشته باشد در جلسه بعد بیان می شود.

۰۴۹۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۹) -

شب دوشنبه ۲۱ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۴/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در رد عقد فضولی است که اگر رد کرد مشهور، اجازه بعد از رد را موثر نمی دانند.

۰۱:۱۵ - رد قولی که بگوید رد دت یا فسخت، آن عقد فضولی را از بین می برد و اجازه بعدی معنا ندارد و همچنین عملی که موجب خروج از ملکیت مالک شود این هم جای اجازه ندارد چون دیگر مالک نیست و عملی که موجب خروج از ملکیت نباشد مانند رهن و اجاره و استیلا و تزویج امه نیز بیان شد.

۰۳:۳۰ - در مورد اینکه متاع را در معرض بیع قرار دهد یا بیع فاسد کند با علم به اینکه عقد فضولی بوده است، حالاتش را بیان کردیم.

۰۴:۱۵ - اما اگر مالک علم به بیع فضولی نداشته باشد و در معرض بیع قرار دهد یا بیع فاسد کند، در اینجا معنا ندارد که بگوییم قصد رد کردن داشته باشد لذا این مصداق رد عملی و فعلی نخواهد بود.

۰۶:۳۰ - در مورد انکار طلاق چه بداند طلاق شده و یا نشده است که حکمش معادل رجعت است و موجب انفساخ طلاق می شود، را نمی شود قیاس کرد با در ما نحن فیه چون معنای رجعت یعنی رجوع آنچه بیرون رفته برگردد و انکار طلاق یعنی بیرون نرفته است، لذا انکار

انکار طلاق بواسطه تعدد می باشد.

۰۹:۳۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: سألته عن امرأة ادعت علی زوجها انه طلقها تطليقة طلاق العدة طلاقاً صحيحاً یعنی علی طهر من غیر جماع باشهاد شهود علی ذلک ثم انکر الزوج بعد ذلک، قال علیه السلام ان کان انکار الطلاق قبل انقضاء العدة فان انکاره الطلاق رجعة لها.

۱۱:۲۰ - لذا اگر فی نفس الامر طلاق واقع شده باشد همان انکار طلاق، رجعت است پس صرف تعبد است چه بداند و چه نداند ولی در ما نحن فیه نتوان قیاس کرد پس اگر نداند، رد نکرده است.

۱۳:۰۰ - برخی که رد وکالت را حتماً قولی نمی دانند پس رد کردن یا رد قولی یا عملی که بموجب تحقق آن عمل، نشود اجازه را موثر دانست، می دانند.

۱۴:۵۰ - در جایی هم که قصد انشاء فسخ داشته باشد و جایی که مضاد با مفاد عقد فضولی باشد رد کردن بحساب نمی آید.

۱۶:۰۰ - اگر شک پیدا شود به اینکه اجازه موثر است یا نه، پس استصحاب بقاء عقد فضولی را می کنیم.

۱۷:۳۰ - برخی در وکالت و وصایت رد فعلی را هم موثر می دانند.

۱۸:۴۰ - اگر فعلش عقود جایز باشد مثل هبه یا وطی و غیره که موجب فسخ می شود بواسطه منافات نیست بلکه بلحاظ اینست که ملکیتش از مالک خارج شده است چون عالما بوده پس قصد فسخ داشته است که عقد جدید کرده است حتی اگر بعدا نیز اجازه بدهد.

۲۱:۱۵ - کسی که ذوالخیار است یا هبه می کند لازم می آید که دخول و خروج ملک در لحظه واحدی باشد و این لایعقل است.

۲۲:۱۰ - مثلا مالکی عبدش را به بیع خیاری فروخت و عبد را عتق کرد، در زمان واحد تناقض پیش می آید.

۲۳:۱۵ - پس در بیع و عتق باید مسبوق به قصد فسخ بوده باشد و همچنین در وطی که با قصد فسخ بوده باشد.

۲۴:۳۰ - اجازه کردن در صورتی نافذ است که ردی صورت نگرفته باشد، اکنون که مشتری متاع را به مالک می دهد.

۲۶:۰۰ - برخی می فرمایند جایز است گرفتن متاع از مشتری چراکه اگر قرینه ای بر رد کردن نباشد صحیح خواهد بود.

۲۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اگر علم دارد که عقد فضولی را اجازه خواهد داد پس گرفتن متاع از مشتری جایز است ولی اگر علم دارد که اجازه نمی دهد، گرفتنش بمثابه رد کردن است ولی اگر شک به دادن اجازه باشد، استصحاب قهقری، استصحاب عدم اجازه را می کنیم.

۰۴۹۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۳ - درس ۱۰)

- شب سه شنبه ۲۲ محرم ۱۳۹۵ ق - ۱۵/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در تسلیم متاع به مشتری است که گاهی متاعی که به مشتری فروخته نزد مشتری موجود است یا گاهی تلف شده است که اگر محفوظ باشد مانند خانه یا جاریه یا دابه و هر چیزی، آنگاه مالک آن را از مشتری بگیرد و منافع را هم می گیرد، در اینجا طبق قاعده سلطنت که می گوید، این متاع و منافع را مالک می تواند بگیرد و اگر منافعتش تلف شده باشد طبق قاعده اتلاف، بدل و خسارتش را می گیرد که علاوه بر این قواعد روایات هم در این خصوص وجود دارد.

۰۴:۱۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: رجل اشتری جاریه من سوق المسلمین فخرج بها الی ارضه فولدت منه اولادا ثم اتاها من یزعم انها له و اقام علی ذلک بینة قال علیه السلام: یقبض ولده و یدفع الیه الجاریة و یعوضه فی قیمه ما اصاب من لبنها و خدمتها.

۰۶:۱۰ - در روایات دیگر است که حضرت می فرمایند که قیمت ولد را هم به مالک اصلی بپردازد.

۰۶:۴۵ - اما در مورد منافی که مشتری استیفاء نکرده است مثلا در خانه ننشسته است یا از مرکب استفاده نکرده است مسأله اختلافی است، مشهور می فرمایند که خود عین با منافعش مستوفات یا غیر مستوفات، مضمون است پس اجاره عرفی آن زمان را باید بدهد.

۰۸:۵۰ - برخی می فرمایند که ضمان، یا ضمان ید است یا ضمان اتلاف و منافع غیر مستوفات، با اینکه مالیت دارد ولی ضمان آور نیست چون علی الید اخذت است و چون تلفی در کار نبوده است پس، موجب ضمان نمی شود پاسخ اینست که منافی که قابلیت ایجاد داشته و به واسطه تصرف، بوجود نیامده است هم ضمان آور است.

۱۳:۳۰ - اما اگر تلف شد، باید قیمت بدل را بدهد که برخی اعلی القیم را ملاک میدانند چراکه در ید اولی قیمتش زیاد بود و بعد نقصان پیدا کرد و در نزد دیگری تلف شود پس ید اولی قیمت یوم التلف را ضامن است و ید آخری اعلی القیم را.

۱۶:۴۵ - در مورد صفات عین، مثلا ید اولی دابه ای لاغر را داشته و در ید دومی فربه شد و ضامن دوم، آنرا تلف کرد، و یا دوباره لاغر شد و تلف شد، برخی می فرمایند که کسی که دابه لاغر بدستش رسیده و تلف شده است، ضامن لاغر دارد و اگر فربه بدستش رسید و تلف شده است ضامن دابه فربه است.

۱۸:۰۰ - در مورد سه ید، ید اولی لاغر بود و در ید ثانیه فربه شد و بعد لاغر شد و بید ثالث رسید و تلف شد، در اینجا هم اولی ضامن است و هم دومی نسبت به ازیاد قیمت ضامن هستند.

۲۰:۴۵ - مشهور هم همین را می فرمایند که عین با جمیع خصوصیات و صفاتش، مالیت دارد و ضامن آور است.

۲۱:۳۰ - چون تفاوتی میان خصوصیات عین و صفات متغیر عین است لذا برخی تغییر صفات را موجب ضمان نمی دانند.

۲۳:۰۰ - در مورد جاهل بودن مالک به فضولی بودن متاعش در جلسه بعد بحث می کنیم.

۰۴۹۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۱) -

شب یکشنبه ۲۷ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۰/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - بحث در رد کردن عقد فضولی است، چه فضولی عن نفسه و لنفسه باشد یا عن المالك و للمالك باشد و اگر مالک اجازه ندهد، حق دارد متاع را بگیرد چه فضولی اعتراف کند یا ترافع بشود و مالک بینه اقامه کند و حالات مختلف را نیز بیان کردیم.

۰۱:۴۵ - اینکه مشتری، ثمن را به فضولی بدهد، چنانچه مشتری عالم باشد به بیع فضولی یا جاهل باشد و اینکه مبیع موجود باشد یا تلف شده باشد و اینکه در مورد منافع و غرامت آن چگونه ضمان خواهد داشت نیز همه موارد را بیان کردیم.

۰۳:۴۵ - نسبت به ثمن و مبیع و غرامتها بحث می شود که در مورد ثمن اگر مشتری جاهل باشد پس وقتی معلوم می شود بیع فضولی بوده است، که یا باخبار بایع یا با قرائن خارجی یا با ترافع مشخص می شود، اگر مشتری اقدام به شراء کند آیا مشتری اعتراف لسانی به مالک بودن بایع فضولی کرده است یا خیر و آیا این اقدام قبل از بینه بوده یا بعد از آمدن بینه بوده است.

۰۷:۳۰ - برخی می فرمایند که مشتری اگر جاهل باشد حق دارد با اقامه بینه ثمن را از بایع بگیرد.

۰۹:۱۰ - و اگر مشتری قبل از اقامه بینه از سوی مالک، اعتراف کند که بایع مالک بوده است، اثر ندارد چون اقدام بر شراء نوعی اعتراف ضمنی و عملی است.

۱۰:۲۰ - اقرار العقلاء علی انفسهم جایز قاعده ایست که بیان می کنند که مرسل است ولی مشهور آنرا قاعده می دانند پس اعتراف مشتری به اینکه بایع مشتری بوده است و اون ید ساقط می باشد بواسطه اثبات خلاف، موثر نخواهد بود.

۱۳:۱۵ - اما اگر اعتراف مشتری بمالکیت بایع پس از اقامه بینه مالک بر بیع فضولی باشد، مبیع از مشتری گرفته می شود و مشتری اگر اعتراف کرد نمی تواند ثمن را از بایع بگیرد.

۱۵:۳۰ - اگر بایع فضولی متاعی را فروخت و مالک بینه اقامه کرد، اگر بایع فضولی قبلاً ادعا کرده بود و اکنون که خلافش ثابت شد و ید فضولی ساقط شد و اعتراف مشتری هم ساقط می شود و هم مبیع به مالک بر میگردد و هم ثمن به مشتری بازگردانده می شود ولی تا اقامه بینه کرد، بعدش اعتراف به ملک بایع کند با

وجود اقامه بینه، گویا ثمنش را به بایع غاصب داده است لذا دیگر حق گرفتن ثمن را از بایع فضولی غاصب ندارد پس در این حالت مالک می تواند مبیع را از مشتری پس بگیرد ولی مشتری نمی تواند ثمنش را از غاصب بگیرد.

۲۱:۰۰ - اما اگر زمان اعتراف مجمل باشد و مشتری اعتراف به مالکیت بایع فضولی کرده و نمی دانیم قبل یا بعد از قیام بینه توسط مالک بوده باشد دو وجه دارد، اعتراف کردن مشتری بسیار بعید است پس از اقامه بینه باشد لذا اعتراف را حمل به قبل از قیام بینه می کنیم، از طرفی این عمومی را داریم که اقرار العقلاء علی انفسهم جایز اما مخصص این عموم لبی است لذا بنا بمخصص لبی، اقرار علی نفسش مستند به ید است و چون در شبهه مصداقیه مخصص لبی حکم می کنیم که ثمن را نمی تواند اخذ کند.

۰۴۹۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۲) -

شب دوشنبه ۲۸ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۱/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - در مورد جاهل بودن مشتری و حالاتش بحث کردیم.

۰۱:۳۰ - اگر مالک مدعی شود و با بینه اثبات کند در اینجا وقتی مشتری جاهل باشد بمقتضای بینه مالک، لذا ثمن در ملک مشتری باقی است و می تواند ثمن را از بایع فضولی بگیرد و اگر اعتراف لسانی مشتری درکار باشد و قبل از بینه بوده باشد باز هم می تواند ثمنش را بگیرد ولی اگر بعد از اقامه بینه باز هم بر اعتراف لسانی اش اصرار کند پس نمی تواند ثمن را برگرداند ولی اگر ندانیم زمان اعتراف قبل یا بعد باشد، باز هم نمی تواند ثمن را از بایع بگیرد چون اعترافش مستند بر ید است.

۰۵:۳۰ - اما اعتراف عملی اصلا معنا ندارد چرا که عمل بما هو عمل هیچ یک از دلالت ثلاثه را ندارد، لذا ابتیاع و اشتراء ملازمه ای ندارد با اعتراف انسان چرا که ممکن است للید باشد یا بواسطه استصحاب ملکیت یا قرائن باشد، بنابراین عمل از حیث مجل بودن ملازماتش پس اعتراف عملی معنا ندارد و فقط اعتراف لفظی خواهد بود و دائما لفظ دلالت بر ثبوت واقعی دارد.

۰۷:۵۰ - اما بحث در مورد عالم بودن مشتری به بیع فضولی، را بیان می کنیم.

۰۸:۲۰ - اگر مشتری عالم بود، آیا ثمن بافیست یا تلف شده است.

۰۹:۰۰ - برخی معتقدند اگر ثمن باقی است پس مشتری حق دارد ثمنش را از بایع فضولی پس بگیرد ولی مشهور حق اخذ ثمن را از بایع فضولی با وجود به علم به غصبی بودن بیع فضولی را برای مشتری نمی دانند.

۱۰:۴۵ - سه دلیل بر داشتن حق اخذ ثمن بیان می شود: اول اینکه یکی از اسباب ملکیت شرعیه، تسلیط است لذا تسلیط مشتری به ثمنش، حق اخذ را برای مشتری می آورد.

۱۲:۰۰ - دلیل دوم: نقضی است که اگر تسلیط مملک باشد پس در بیع فضولی که معامله فاسد بوده است و در جای دیگری که بیع فاسد است هم بایع نمی تواند ثمن را برگرداند در صورتی که باجماع فقهاء در بیع فاسد، ثمن را می تواند برگرداند.

۱۴:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در بیع فاسد بحثش تسلیط بلاعوض است و ربطی به ما نحن فیه ندارد.

۱۴:۵۰ - دلیل سوم: چنانچه بواسطه تسلیط، فضولی مالک شود، دیگر اجازه مالک چه معنا دارد پس وقتی قدرت اجازه در بیع فضولی بدست مالک است، بمجرد تسلیط نمی توان گفت ملکیت، واقع شده باشد.

۱۷:۳۰ - پاسخ اینست که بنا بر کشف با آمدن اجازه مالک و تسلیط را مملک نمی دانند بلکه کاشفیت اجازه، موجب انتساب ملکیت از حین عقد است و نیز خود بزرگان در جایی که قائل به کشف باشند حتی در یک مورد، اسمی از تسلیط نمی آورند.

۲۰:۰۰ - و در جایی از اجازه لاحق در بیع فضولی که ثمن کلی بود، تسلیط جایز است و ثمن در ذمه مشتری است چه بر کشف و چه بر نقل و این مثال نقض نسبت به دلیل سوم است.

۲۱:۳۰ - مطلب سوم اینکه قبلا بیان شد تسلیط مشتری، مراعات بعدم اجازه است پس دلیل سوم رد می شود.

۰۴۹۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۳) -

شب سه شنبه ۲۹ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۲/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - عدم اجازه مالک به بیع فضولی در حالی که مشتری علم به فضولی داشته است.

۰۰:۴۰ - برخی می فرمایند که مشتری ثمن را می تواند از بایع بگیرد.

۰۱:۱۰ - پس در صورتیکه ثمن تلف نشده می شود مسترد شود و استدلالشان این است که ثمن را در حیز استیلای بایع قرار داده است و این تسلیط از باب مالکیت نیست.

۰۲:۳۰ - لذا قصد تملیک نداشته و تسلیط از موجبات ملکیت قهریه نمی باشد پس ثمن در ملک مشتری باقی است و از قاعده تسلیط قدرت استرجاع ثمن را دارد.

۰۳:۳۰ - برخی که بایع را مالک می دانند، تسلیط را ملازم با جهتی می دانند که از معدات مالکیت است.

۰۴:۳۰ - دلیل دوم: اگر مشتری نتواند ثمنش را استرجاع کند پس بیع فاسد نبوده است در صورتی که در بیع فاسد موجب استرجاع مبیعین می باشد.

۰۵:۱۵ - پاسخ اینست که در بیع فاسد، از دست مالک و مشتری است و ربطی به فضولی ندارد.

۰۷:۰۰ - اگر مبیع کلی باشد چه بر مبنای کاشفیت و چه مبنای ناقلیت، مالک می تواند اجازه کند و اما در عین شخصی خارجی، فقط بر مبنای ناقلیت نمی تواند اجازه کند.

۰۸:۰۰ - پس از تسلیط، اگر اجازه آمد معلوم می شود مال خودش را تسلیط کرده و اگر اجازه نداد که علی الکشف جای اجازه هنوز دارد.

۰۹:۰۰ - بایع فضولی عن نفسه و لنفسه، غاصب می باشد ولی درجایی که اعتقاد دارد خودش مالک است بعدا بیان می شود.

۱۰:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که مشتری نمی تواند ثمن را از غاصب استرجاع کند.

۱۲:۱۰ - چون بایع تملیک ادعائی عن نفسه می کند بعوض ثمن، تمام بیع دست بایع بوده است و قبول مشتری موجب ورود ثمن به ملک بایع است لذا چون علم داشته به اینکه ثمن عوض قرار نمی گیرد تا اجازه مالک بیاید، و چون بدلیت یا در عنوان است یا در خصوصیت است، و چون بایع بدلیت را در ملکیت فرض کرده و مشتری عالم بوده است، بدلیت محقق نشده است لذا این تسلیط یا تملیک مشروط است یا اینکه تسلیطش اعراض از ثمنش بوده است لذا برخی که معتقدند مشتری نمی تواند ثمن را بگیرد به این دلیل می باشد.

۱۶:۴۵ - در مورد اعراض به تنهائی دلیل ملکیت نداریم ولی استیلای بر مال از عموم "علی الید ما اخذت حتی تودی" یا اینکه هبه مشروطه باشد پس نمی تواند ثمن را باز پس گیرد.

۱۸:۲۰ - اما اگر مشتری احتمال به اجازه مالک بدهد، آن تسلیطش بر جاء است بنابراین ثمنش تملیک به بایع نخواهد بود پس می تواند ثمن را باز پس بگیرد.

۱۹:۲۰ - ولی اگر احتمال پیدا کردن مالک وجود نداشته باشد، ثمنی که داده است در مقام اعراض از مالش است و دیگر حق استرجاع آن ثمن را از غاصب ندارد.

۲۶:۳۰ - مشتری که ثمن را به بایع داد، دو وجه در تصرف بایع وجود دارد اول: تصرف جایز نیست چون اکل بباطل است چرا که دادن ثمن بعنوان وفا بعقد فاسد است پس تصرف در آن جایز نیست چون "تراض منکم" صدق نکرده و مال غیر بوده پس اکل بباطل می باشد.

۲۲:۳۵ - قول دوم: جواز به تصرف است که گاهی امور قصدی است مانند تملیک کردن مثلاً قصد تملیک به عالم یا صدیقش را بکند در این حالت اگر بیع فضولی به ادعای مالک بودن بایع باشد و بیع بکند، و مشتری قبول نماید از طرفی لایعقل است فعل خارجی به عنوانی معنون شود و چون تسلیط، فعل خارجی است و تسلیط به شخص بایع است پس این تسلیط خارجی اثرش جواز تصرف از برای بایع است.

۰۴۹۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۴) -

شب چهارشنبه ۳۰ محرم ۱۳۹۵ ق - ۲۳/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - ادعای اجماع این بود که مشتری نمی تواند ثمن را در صورت محفوظ بودن آن از بایع بگیرد که بیان کردیم.

۰۱:۰۰ - اگر ثمن در دست بایع فضولی تلف شده باشد، حکم اینست که بایع باید بدل ثمن را به مشتری بدهد.

۰۲:۳۰ - برخی که می گویند بایع ضامن نیست دلیلش را این می دانند که تسلیط مشتری که عالم به فضولی است، تسلیط بدون ضمان است.

۰۳:۳۰ - برخی هم که بایع را ضامن می دانند به قاعده اقدام علی الضمان در صورتی که طرفین در عوض متاع و ثمن، عهده دار می شوند پس اقدام به ضمان مسمی کرده اند پس اگر بیع فاسد بود و جهت خصوصیت از بین رفت ولی جنبه طبیعی اش باقیست پس ضامن تلف ثمن است و برخی هم بر قاعده ید معتقدند ضمان آور است.

۰۶:۴۵ - برخی می گویند عموم قاعده ید مخصص است به اموری چون اجاره و غیره که ید وجود دارد ولی ضمان ندارد پس در ما نحن فیه هم ضمان آور نیست.

۰۷:۴۵ - پاسخ اینست که در ودیعه و اجاره وعاریه اولویت است که ید ایشان ضمان ندارد.

۰۸:۵۰ - پس در ما نحن فیه تلف یا اتلاف ثمن، ضمان آور برای بایع نیست پس قاعده ید را اصلاً دربر نمی گیرد چراکه موضوع قاعده ید را نخواهد داشت.

۱۰:۴۵ - در مورد قاعده اتلاف هم جاری نیست چون من اتلف مال الغیر که حدیث نیست و فقهاء آن را به قاعده کلی اعمال می کنند که همگی در موارد ایست که اذنی درکار نباشد.

۱۳:۴۵ - در مورد قاعده ضمان، در جائی است که شخص عهده دار بر مال خودش باشد در صورتیکه در ما نحن فیه، بایع عهده دار بر مال خودش نمی شود.

۱۴:۴۰ - دلیل دیگر اینکه تحلیل کردن عوض مسمی که مرکب از طبیعی و خصوصیت است و وقتی فساد آمد، خصوصیت از بین می رود ولی کلی طبیعی اش محفوظ باشد، چه وجهی دارد که کلی طبیعی محفوظ است تا قیمت داده شود و ضمان آور باشد.

۱۶:۰۰ - اشکالی که می شود اینست که اگر بایع فضولی معاوضه نکرده باشد، که با اجازه مالک، بیع محقق نمی شد پس این معامله با معاوضه حقیقیه بوده است پس ضمان آور است.

۱۸:۰۰ - لذا همانطور که در ملکیت حقیقیه ضمان وجود دارد پس در ملکیت ادعائیه در بیع فضولی هم ضمان وجود دارد چون معاوضه بین عوضین است پس قهراً طرفین مالکین می شوند، پس شخصین طرفین بعنوان مالکین ضامن اند چه مالک حقیقی و چه اعتقادی و ادعائی باشند پس در ما نحن فیه بایع ضامن ثمن تلف شده خواهد بود.

۲۱:۱۵ - پاسخ اینست که معاوضه حقیقیه دو مرحله است یکی انشاء و دیگری ضمان، قابلیت معامله در حیز انشاءیه است ولی ضمان مربوط معاوضه بین مالکین حقیقی است، و ضمان وقتی است که از کیسه شخص بیرون بیاید پس در ما نحن فیه، مبیع از مال غیر بوده است لذا از برای بایع، ضمان آور نخواهد بود.

۲۴:۰۰ - اما در بیع های فضولی که شخص معتقد است به اینکه مال خودش بوده است پس عهده دار مال خودش می باشد و گوئی مال از کیسه اش رفته است و با ما نحن فیه متفاوت است.

۲۵:۳۰ - در مورد طیب نفسی که مشتری در ما نحن فیه بواسطه علم به فضولی دارد کاملاً محرز است و شبهه ای وجود ندارد که مشتری احتمال نمی داده است که شاید غاصب، مالک باشد و با این وجود ثمن را پرداخت کرده است.

۲۶:۰۰ - در مورد اجاره بلا اجرت و هبه هم ضمان وجود ندارد چون بلاعوض است.

۰۴۹۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۵) -

شب شنبه ۳ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۶/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در فروش مبیع عن نفسه و لنفسه است وقتی که ثمن در دست بایع تلف شود، مشهور بایع را ضامن نمی دانند و مشتری نمی تواند مطالبه مثل یا قیمت را بکند بر خلاف وقتی که ثمن موجود بود.

۰۲:۳۰ - بیان شد با وجود اینکه قاعده ید عمومیت دارد ولی در موارد ید امانی و ید مستاجر و ید مستعیر نمی باشد لذا در ما نحن فیه بطریق اولی ید تسلیط بدون عوض، ضمان آور نخواهد بود و دلیل دیگر بیان شد که اصلاً موضوع ید ضمان ندارد.

۰۴:۳۰ - در بیع فاسد که طرفین ضامن اند، بیان شد که در آنجا که متعاملین بلاعوض بیع نکرده اند پس باید ضمان آور باشد حتی اگر فساد عقد بواسطه عدم امضای شارع بوده است.

۰۶:۱۵ - اما در اینجا معنا ندارد ضامن مال غیر باشد.

۰۸:۰۰ - اشکالی اینست که طرفین بعنوان مالک ادعائی اند پس در جهت مالکی، متعهد هستند و فقط در جنبه مملوکی و مالکیت ادعائی است پس بایع غاصب، عهده دار شده است و ضمان آور است.

۰۹:۴۵ - اگر جنبه ملکیت ادعائی در کار نباشد پس چطور بیع غاصب با اجازه متاخره صحت پیدا می کند پس همه شرایط معامله تکمیل بوده مگر اجازه آن و از جمله اثرات معامله، ضمان است.

۱۱:۲۰ - همانند مکیل موزون که بایع ضامن ثمن است بر آن عین خاص اگر تلف بشود، با اینکه شارع بیع را امضاء کرده است باز هم ضامن است.

۱۲:۵۰ - پاسخ اینست که بیع عبارت است از مبادله عوضین است پس قوام بیع بمبادله مالین است بملکیت ولی معنای معامله تضمین عوضین نیست پس در مکیل موزون یا دیگر بیع های فاسد، مبادله بین

مالین مالکین بوده ولی در ما نحن فیه ثمن را در مقابل مال غیر می دهد که با وجود علم به فضولی بودن، تسلیم کرده است.

۱۶:۳۵ - در اینجا تشبیه به بیع فاسد وجهی ندارد چون مشتری عالم بوده است ولو بایع اعتقاد به مالکیت مبیع داشته باشد.

۱۸:۰۰ - باید تشبیه به بیع خمر و خنزیر و حر بشود که مشتری علم دارد که در آنجا تسلیط بلاعوض صورت می پذیرد.

۱۹:۴۰ - این موارد در مورد مشتری است که بداند بایع فضولی است و لنفسه است ولی وقتی بایع فضولی است و للمالک باشد در آنجا ضمان آور است چون تسلیطش بواسطه رساندن ثمن به صاحب مبیع بوده است.

۲۱:۵۰ - مشتری در بیع فضولی که بایع لنفسه بیع میکند یا مثل بایع، غاصب است و لا ابالی است و گاهی متشرع است و می داند مبیع شرعا ملکش نیست و امید دارد بدست صاحبش برساند یا اجازه بگیرد و گاهی متشرع است ولی امیدی به پیدا کردن مالک ندارد.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در حالت اول که ثمن را در ازای مبیع داده است ما دامی که عین موجود است می تواند ثمن را طلب کند ولی اگر تلف شد نمی تواند بدلش را پس بگیرد.

۲۶:۱۵ - در حالت دوم هم حکمش همچنین است.

۲۷:۰۰ - در حالت سوم، در مقام اعراض مشتری از ثمنش است و نمی تواند طلب کند چه ثمن موجود باشد و چه تلف شود.

۲۸:۰۰ - اما اگر بایع غاصب، بیعش با خيار فسخ بوده باشد، یا قهرا و جبرا مبیع را برگرداند و ثمن را هم تلف کرده باشد، با اینکه تسلیط بلاعوض شرعی است ولی شرط ضمنی دارد این احکام بوقتی که در دستش باشد ولی در مورد خيار فسخ و جبر، مشتری حق طلب ثمن از بایع را دارد.

۰۴۹۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۶) -

شب یکشنبه ۴ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۷/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۲۰ - در بیع فضولی بایع عن غیره و لغیره وقتی اتلاف شود، ضامن است وگرنه در تلف که بایع، امین بوده و امانت ضمان آور تلف نیست پس اتلاف است که ضمان دارد.

۰۱:۴۵ - اگر غاصب لنفسه، مدعی ملکیت داشته باشد و اختیار فسخ هم قرار دهد با اینکه بیع بیع فضولی است و فاسد است ولی شرط هم می کند و مشتری ثمن را بدهد اما تلف شود پس غاصب، ضامن نباشد چون گویا مشتری ثمن را مجاناً و بلاعوض داده است پس اگر ثمن را تلف و اتلاف کند و بزور مبیع را که مال غیر است از مشتری پس بگیرد آیا بایع ضامن بدل ثمن نیست؟

۰۵:۰۰ - در جعل خیار، تسلیط ثمن مادامی است که مبیع در دست مشتری باشد چون فسخ استرجاع عوضین است.

۰۶:۳۰ - برخی می فرمایند که عدم ضمان بایع، قاعده احترام مال است و مال مشتری محترم است پس اگر تلف شد باید عهده دار شود و فقط در مواردی ضمان نمی آید که مالک، هتک حرمت مال خود را بکند مثلاً مالش را به مجنون یا صبی بدهد یا در جائی که اذن در اتلاف بلاضمان بدهد که اگر مال من تلف شد تو ضامن نیستی یا ثمنی که در مقابل شراء حشرات بدهد یا شراء خنزیر باشد که هتک حرمت مال خودش را کرده است.

۱۰:۰۰ - اشکال اینکه چون در ما نحن فیه، با اینکه مشتری علم به فضولیت دارد ولی هتک ثمن نکرده است و در قبال مبیع به ملکیت ادعائیه بوده است پس ضمان دارد.

۱۱:۳۵ - پاسخ اینست که اولاً قاعده احترام مال مسلم دلیل ندارد و فقط دو دلیل روائی دارد،

۱۲:۱۰ - روایت اول که می فرمایند: المسلم حرمة ماله كحرمة دمه.

۱۲:۴۵ - می فرمایند همینطور که دم مسلم دیه دارد پس مالش هم بدل دارد.

۱۳:۴۵ - این احترام از ناحیه اضافه آمده است که منظورش همان دیه دم و بدل مال است چه عمدی و سهوی باشد.

۱۶:۱۰ - روایت دیگر از پیامبر اکرم صلی الله علیه و آله: الا من عنده امانة فالیؤدها الی من ائتمنه فانه لایحل دم امراء و لا ماله الا بطیبة نفسه.

۱۷:۴۰ - در مورد روایت اول همانطور که ممکن است مقصود، دیه دارد پس بدل دارد اما اینکه بتواند مقصود روایت را جنبه ضمان بدانیم، صحیح نیست.

۲۰:۰۰ - در مورد روایت دوم که در مورد حلیت و حرمت است که جنبه تکلیفی است که ارتباطی به ضمان که جنبه وضعی است ندارد.

۲۰:۵۰ - مشتری علم به فضولی دارد، و مالک حق پس گرفتن مبیع را از مشتری دارد در صورت عدم تلف، و نیز منافع مبیع را از مشتری بگیرد، آیا مشتری هم حق استرجاع ثمن و منافع ثمن و طلب خسارت را از بایع دارد یا خیر؟

۲۳:۳۰ - اگر مبیع تلف شده باشد پس مالک طلب بدل مبیع و زیادی قیمت را از مشتری بگیرد آیا مشتری ثمن و غرامت را از بایع فضولی می تواند بگیرد یا خیر؟

۲۵:۳۰ - یا در جایی که مشتری هزینه های تعمیر یا نفقه یا طعام مرکب را داده باشد پس این خسارتهای را از بایع حق دارد بگیرد؟

۲۸:۳۰ - پس سه نوع طلب غرامت مصور است که بیان خواهیم کرد.

۰۵۰۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۷) -

شب دوشنبه ۵ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۸/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - اگر مشتری علم به بیع فضولی دارد مالک می تواند مبیع و انتفاعات و غرامت ها را از مشتری بگیرد ولی مشتری ثمن را نمی تواند از غاصب بگیرد.

۰۲:۰۰ - اما اگر مشتری جاهل به فضولی بوده باشد، مشتری می تواند از بایع، ثمنش را بگیرد و مالک مبیع و بدلش و انتفاعات را به اعلی القیم می گیرد.

۰۴:۰۰ - قسم سوم: اگر مشتری هزینه هایی را در مبیع کرده باشد، اجماع می گوید که خسارت و غرامت ها را از بایع غاصب فضولی بگیرد به سه دلیل:

۰۵:۰۰ - دلیل اول: قاعده غرور که المغرور یرجع علی من غره.

۰۵:۳۵ - دوم: قاعده لاضرر که بایع نسبت به خسارتهای باید تدارک ببیند.

۰۶:۱۰ - بایع سبب این غرامت ها شده پس سبب اقوی از مباشر است.

۰۷:۳۰ - در مورد قاعده غرور حدیثی در کتب اربعه نیست ولی در کتب فقهی حدیث مرسلی از رسول

اکرم صلی الله علیه و آله می فرمایند: المغرور یرجع علی من غره، و مغرور یعنی گول خوردن.

۰۸:۰۰ - معنی غرور هم در آیات شریفه به بر خلاف حقیقت گول بخورد که "ان يعدکم الشیطان الا غرورا". در آیه ای دیگر "ان يعد الظالمون بعضهم لبعض الا غرورا". در آیه ای دیگر "ما الحیاء الدنیا الا متاع الغرور".

۰۸:۴۰ - پس ظاهر حالی بر خلاف واقعیت باشد.

۰۹:۰۰ - حدیث مرسله حجت نمی باشد و اصحاب این حدیث را تلقی بقبول نموده اند و اینکه سند حدیث را دیده باشند که بعید است پس تصور می شود این قاعده را از احادیث معتبر دیگر در مواقع مخصوصه استفاده کرده اند که جنبه اغوای دیگران، ضمان آور است.

۱۱:۴۵ - چند روایت وجود دارد که بشود استفاده کرد:

۱۲:۴۵ - روایت از امام باقر یا امام صادق علیهما السلام: فی الشهود اذا رجعوا عن شهادتهم، و قد قُضی علی الرجل، ضمنوا علی ما شهدوا و غُرموا.

۱۴:۲۰ - روایت از امام صادق علیه السلام فی شاهد الزور قال علیه السلام: ان کان الشیء قائماً بعینه رُدَّ الی صاحبه و ان لم یکن قائماً ضمن بقدر ما اتلف من مال رجل.

۱۵:۴۰ - در دلیل سوم که سبب اقوی از مباشر است این روایت دلیل است.

۱۶:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: عن رجل نظر الی امرأه و اعجبته فسال عنها و قالوا هی ابنه فلان فاتی اباه و قال زوجنی ابنتک فزوجه غیرها، فولدت منه فعلم بها بعده انها غیر ابنته و انها امه، قال علیه السلام: تُرد الامه الی موالیها و الولد للرجل و علی الذی زوجه قیمه ثمن الولد، یعطیه موالی الولیده کما غره الرجل و خدعه.

۱۹:۳۰ - از این روایت می توان استفاده کرد که المغرور علی من غره.

۲۰:۰۰ - مشتری بظاهر حال اعتماد کرد و مغبون شد چراکه بجای دخترش، کنیزی را به او تزویج کرد لذا فرزندش حر است و کلاهدار باید قیمت کنیز را به صاحبانش بدهد.

۲۲:۰۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: زوجها ولیها و هی برصاء قال علیه السلام و ان المهر علی الذی زوجها و انما صار علیه المهر لانه دَلَّسها.

۲۴:۰۰ - روایت از امام باقر علیه السلام: من زوّج امرأه فیها عیب دلّسه و لم یبین ذلک لزوجها فانه یکون لها الصداق بمستحل من فرجها و یکون الذی ساق الرجل الیها علی الذی زوجها و لم یبین.

۲۵:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: انما یرد النکاح من البرص و الجذام و الجنون قلت ارایت ان کان قد دخل بها کیف یصنع بمهرها قال علیه السلام المهر لها بما استحل من فرجها و یغرم ولیها الذی انکحها.

۲۶:۴۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: فی الرجل یشتری الجاریه من السوق فیولدها ثم یجیی مستحق الجاریه قال علیه السلام: یاخذ الجاریه مستحقه و یدفع الیه المبتاع قیمه الولد و یرجع علی من باعه بثمان الجاریه و قیمه الولد.

۲۸:۴۰ - اگر فرزند کنیز از انتفاعات جاریه باشد که بطریق اولی خود جاریه فضولی هم غرامت داشته است و اگر هم نباشد که مانند ما نحن فیه می باشد.

۰۵۰۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۸) -

شب سه شنبه ۶ صفر ۱۳۹۵ ق - ۲۹/۱۱/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۵ - اگر مبیع تلف شود و ضمان اعلی القیم باشد مالک انتفاعاتی که از مبیع شده است را از مشتری می گیرد و مشتری از غاصب غرامت می گیرد.

۰۲:۳۰ - استدلال سه گانه فرمودند اول به قاعده غرور که با اینکه عین این قاعده در احادیث نیست ولی می توان از برخی روایات، این قاعده را استخراج کرد.

۰۳:۲۰ - اگر اغوا و گول زدن متعمد و عامدانه باشد، قاعده وارد است ولی اگر کسی گول خورد از کسی که عامد نبود نمی شود قاعده غرور را جاری دانست مثلاً بایع فضولی اعتقاد به مالکیت مبیع را داشته و بعد مشخص شد که صاحب متاع نبوده است.

۰۶:۳۰ - از برخی روایات استفاده می شود عمد و التفات یا غیر عمد را هم ضامن دانست.

۰۸:۰۰ - از آنجا که احادیث اطلاق ندارند پس قدر متیقین روایات عمد و تعمد است.

۰۹:۲۰ - سکنای دار و رکوب دابه با وطی شبهه در روایت ارتباطی ندارد ولی اگر مناط را جنبه اتلاف و جنبه ضمان بدانیم می شود استدلال به آن روایات نیز کرد.

۱۱:۱۵ - برخی می فرمایند اگر ولد منفعت جاریه باشد و استیلا کرده و امه تلف شده است از رقیبت فرزندش، پس از هر دو حالت در ما نحن فیه ضمان می آورد.

۱۳:۳۰ - در روایت آمده که مشتری جاریه قیمت ولد را می پردازد برخی می فرمایند از عبارت "اخذت منه" می فهمیم که اخذ علیت برای کلیت در ضمان دارد که پاسخ اینست که فقط علّیت در قیمت ولد دارد و نمی توان بغیر از موضوع بخصوص تسری داد.

۱۵:۴۵ - دلیل دیگر را قاعده نفی ضرر می دانند، "لاضرر ولاضرار فی الاسلام"، برخی معتقدند که نفی حکم شرعی است و برخی می فرمایند نفی موضوع است.

۱۷:۳۰ - چون نفی تشریعی است پس به حکم وارد است و نفی موضوع نیست، پس خود موضوع باید حکم داشته باشد مثلاً "لاربا بین الوالد و الولد" پس ناچاریم لاضرر را نفی حکم بدانیم، تطبیقش به ما نحن فیه همانطور که حکم قابل تعبد است پس نفی حکم هم متعبدی است پس عدم الزام بایع به تحمل خسارت مشتری، ضرر باشد برای مشتری پس بایع فضولی را ملزم به پرداخت غرامت می کنیم.

۲۱:۴۵ - پاسخ اینست که اولاً اگر قرار باشد هر جا ضرری در کار باشد، نفی حکم کنیم که سنگ روی سنگ بند نمی شود.

۲۳:۴۰ - ثانیاً: یک ناظری باید بر لاضرر باشد.

۲۴:۱۵ - ثالثاً: الزام بایع به پرداخت، نیز ضرری است و چطور احد الضررین را برتری بدهیم.

۲۵:۰۰ - شاید تمسک به لاضرر بواسطه اثبات لزوم تدارک خسارتها باشد پاسخ اینست که اولاً تدارک ضرر رافع ضرر نیست، ثانیاً کنایه از چیز دیگر نمی باشد و ثالثاً چرا بیت المال متقبل خسارت نشود و بایع بشود.

۲۷:۳۰ - مگر اینکه در لاضرر و لاضرار به عبارت ضرر تمسک کنیم که بایع ضرری به مالک و مشتری زده باشد.

۲۸:۰۰ - بیان روایت: من اضرّ بطریق المسلمین فهو له ضامن.

۰۵۰۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الاذن - رد الفضولی (نوار ۳۴ - درس ۹) -

شب شنبه ۱۰ صفر ۱۳۹۵ ق - ۳/۱۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۳۰ - بحث در خسارتهایی بر مشتری جاهل به فضولی است و آن خسارت هایی که بدون نفع بوده است مانند تعمیر خانه یا غذای دابه، آیا می تواند از بایع فضولی غرامت بگیرد، از مالک که نمی تواند طلب بکند.

۰۲:۵۰ - مشهور می فرمایند خسارتها را می تواند از بايع بگیرد به دلایلی که ذکر شد از جمله قاعده غرور و قاعده ضرر.

۰۴:۴۵ - تکرار قاعده لاضرر را بیان می کنیم.

۰۵:۳۰ - در معنای لاضرر گفته شده که نفی تشریعی است پس شارع حکمش را بر می دارد.

۰۶:۴۰ - تعریف دیگر لاضرر صورتا نفی موضوع ضرری است و لبا نفی حکم است بلسان نفی موضوع مانند لاشک لکثیر الشک.

۰۷:۳۰ - تعریف سوم نفی حقیقی موضوع است چون تشریعا انتفای موضوع به نفی حکم است.

۰۸:۴۰ - تعریف چهارم: لاضرر و لاضرار ضرر غیر متدارک را نفی می کند، که کنایه از این است که ذکر لازم است بر اراده ملزوم.

۰۹:۳۰ - تعریف پنجم: تحریم ضرر و ضرار است مانند لارفت و لا فساق و لاجدال فی الحج.

۱۱:۵۰ - بنابر اینکه لاضرر حکم تکلیفی است و حرام است که در ما نحن فیه که حکم وضعی است در اینجا بی ربط است پس تعریف پنجمین موثر نیست.

۱۲:۱۵ - در معنی چهارمی اولا کنایه علی خلاف الاصل است ثانيا عدم تدارک سبب عدم ضرر باشد ثالثا چرا بايع تدارک کند بلکه بیت المال مسلمین تدارک ببینند.

۱۴:۰۰ - اشکال اینست که لاضرر به مثابه روایات است پس لاضرر مقرون به لاضرار است و چون لاضرر کنایه از تدارک است پس لاضرار از باب مفاعله است پس بايع باید تدارک کند.

۱۵:۴۵ - پاسخ اینست که اگر هم قبول کنیم لازم بمفاد لاضرار خصوص بايع باید تدارک کند، بايع بیع کرده است و بواسطه بیع بوده است ولی مشتری باختر خودش هزینه کرده و خسارت کرده است، پس "لا ينسب العمل الى المعد شيء من الاشياء" و مسبب نفقه دابه یا تعمیر خانه نبوده است و اسناد فعل هر شخص عاقل بر خودش است.

۲۰:۰۰ - اما بنا بر تعریف نفی حکم بنا بر نفی موضوع یا نفی موضوع تشریعا باشد، موضوع ضرری کدام است آیا بیع فضولی ضرری است پس بیع فضولی فاسد است و این تناقض است.

۰۵۰۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۰) - شب یکشنبه

۱۱ صفر ۱۳۹۵ ق - ۴/۱۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - اگر مشتری جاهل باشد که با بیع فضولی است و پس از ندادن اجازه توسط مالک و مشخص شدن بیع فضولی و ارجاع مبیع به مالک اما هزینه هایی را در این بین متحمل شده باشد مثلاً تعمیر خانه یا نفقه جاریه یا نفقه دابه و هیچ انتفاعاتی را هم از مبیع نبرده است مانند شیر یا ثمره درخت و غیره، مشهور بین فقهاء این است که خسارت ها را از با بیع فضولی باید بگیرد که استدلال های مختلفی داشتند از جمله قاعده غرور که قدر متیقین از روایات مبنی بر غرور بر این است که با بیع غاصب باشد ولی در مواردی که با بیع اعتقاد داشته باشد به ملک خودش بوده است را نمی توان از روایات بر قاعده غرور استفاده کرد ولی مشهور به طور مطلق از قاعده غرور استفاده می کنند.

۰۴:۰۰ - دلیل دوم استفاده از قاعده لاضرر و لاضرار فی الاسلام است که چندین معنا از این قاعده را بیان

کردیم.

۰۴:۳۰ - استدلال در بحث ما نحن فیه اینگونه است که بر معنای تدارک با بیع خسارت مشتری منجر به

ضرر مشتری می شود لذا باید با بیع غرامت را به مشتری بدهد تا نفی ضرر شود.

۰۵:۳۰ - حکم نکردن شارع مانند حکم کردنش است لذا اگر حکم کردن شارع ضرری باشد باید نفی شود

بنابراین با بیع لازم است که تدارک ببیند.

۰۶:۳۵ - پاسخ اینست که لاضرر احکام مجعوله را نفی می کند چون لاضرر حاکم است به احکام واقعی و

حکومت دارد و ناظر است لذا لاضرر بمثابه تخصیص احکام شرعیه شرعیه است و معنا ندارد که لاضرر حکم

غیر مجعول را نفی کند ثانیاً عدم تدارک بقول مطلق ضرر است بر مشتری و نه عدم تدارک شخص با بیع باشد

پس چه خصوصیتی دارد که با بیع متحمل شود یا مثلاً بیت المال تدارک ببیند. ثالثاً لزوم تدارک بر با بیع نوعی

ضرر است بر خود با بیع پس نتوان به هیچ وجه از قاعده ضرر در ما نحن فیه استفاده کرد.

۰۹:۰۰ - اگر مشتری انتفاعاتی از مبیع برده باشد در قبال این انتفاعات و بدل این انتفاعات را به مالک

حقیقی باید بدهد برخی می گویند که این غرامت را از با بیع باید بگیرد، طبق قاعده غرور ولی برخی می فرمایند

که خسارتهایی که کرده بود که بدون منفعت بوده باشد، قطعاً باید از با بیع بگیرد.

۱۰:۳۰ - اشکالی که برخی به این گفته می کنند اینست که رجوع مالک به مشتری از منافع را در روایات

داریم و نیز گرفتن ثمن از با بیع را هم توسط مشتری را هم در روایات داریم اما خسارت هایی که مشتری کرده

باشد بدون منفعت هیچ دلیلی در روایات نداریم که از بایع بگیریم بلکه معصوم در مقام بیان نفرموده اند که خسارت ها را از بیاع بگیرد و این سکوت می تواند دلیل باشد.

۱۳:۰۰ - بعضی بزرگان پاسخ می دهند که سکوتی که در برخی روایات از طرف معصوم درمورد گرفتن خسارت مشتری را در مقام بیان حکم مشتری با بایع نبوده است لذا حضرت، بیان نفرموده اند.

۱۴:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: رجل اشترى جاریة من سوق المسلمين فخرج بها الى ارضه، فولدت منه اولادا ثم اتاها من يزعم انها له و اقام على ذلك البينة، قال عليه السلام: يقبض ولده و يدفع اليه الجارية و يعوضه في قيمة ما اصاب من لبنها و خدمتها.

۱۶:۳۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: كنت عند ابي عبدالله عليه السلام يوما اذ دخل عليه رجلان... فقال احدهما انه كان على مال لرجل من بني عمار و له بذلك ذكر حق و شهود فأخذ المال و لم أسترجع عنه الذكر بالحق و لا كتبت عليه كتابا و لا اخذت منه براءة بذلك و ذلك لاني وثقت به و قلت له: مزق الذكر بالحق الذي عندك، فمات و تهاون بذلك و لم يمزقه و عقيب هذا طالبني بالمال ورأته و حاكموني و أخرجوا بذلك ذكر الحق و أقاموا العدول فشهدوا عند الحاكم فأخذت بالمال و كان المال كثيرا فتواريت عن الحاكم فباع على قاضي الكوفة معيشة لي و قبض القوم المال و هذا رجل من اخواننا ابتلى بشراء معيشتي من القاضي، ثم ان ورثة الميت أقرّوا أن أباهم قد قبض المال و قد سألوه أن يردّ على معيشتي و يعطونه الثمن في أنجم معلومة فقال أتى أحبّ أن أسأل أبا عبدالله عليه السلام عن هذا، قال عليه السلام تصنع أن ترجع بمالك على الورثة و تردّ المعيشة الى صاحبها و تخرج يدك عنها.

قال فاذا فعلت ذلك، له أن يطالبني بغير هذا؟ قال عليه السلام: نعم له أن يأخذ منك ما أخذت من الغلة من ثمن الثمار و كلّ ما كان مرسوما في المعيشة يوم اشتريتها يجب أن تردّ ذلك الا ما كان من زرع زرعه أنت، فانّ للزارع اما قيمة الزرع و اما أن يصبر عليك الى وقت حصاد الزرع، فان لم يفعل ذلك كان ذلك له و ردّ عليك القيمة و كان الزرع له.

قلت جعلت فداك فان كان هذا قد أحدث فيها بناء أو غرسا؟ قال عليه السلام: له قيمة ذلك أو يكون ذلك المحدث بعينه يقلعه و يأخذه.

قلت رأيت ان كان فيها غرس أو بناء فقلع الغرس و هدم البناء؟ فقال عليه السلام: يردّ ذلك الى ما كان أو يغرم القيمة لصاحب الأرض فاذا ردّ جميع ما أخذ من غلاتها على صاحبها و ردّ البناء و الغرس و كلّ محدث الى ما كان أو ردّ القيمة كذلك يجب على صاحب الأرض أن يردّ عليه كلّ ما خرج عنه في اصلاح المعيشة من قيمة غرس أو بناء أو نفقة في مصلحة المعيشة و دفع النوائب عنها، كلّ ذلك فهو مردود اليه.

۲۸:۴۰ - در این روایت جامع خصوصیات ذکر شده است بجز خسارت هایی که باید از بایع بگیرد، لذا اگر زراعتی کرده است مخیر است بین فروش زراعت یا مهلت به برداشت مزروع و البته دادن اجرت ارض، و ملکی که فروخته شده است بر می گردد به صاحبش و ثمن بر می گردد ولی صحبتی از گرفتن غرامت از بایع فضولی که ورثه بودند نشده است.

۰۵۰۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۱) - شب دوشنبه

۱۲ صفر ۱۳۹۵ ق - ۵/۱۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این بود که مشتری جاهل به بیع فضولی بوده است و سپس هزینه هایی در مبیع کرده است و استدلال به قواعد غرور و لاضرر و روایتی می فرمایند به اینکه باید خسارت ها را از بایع فضولی بگیرد.
۰۱:۲۰ - برخی می فرمایند که این خسارت ها را نمی تواند از بایع بگیرد چون در روایت زیریق و زراره سکوت معصوم نسبت به این حکم شده است.

۰۲:۱۰ - در روایت زراره که مالک از مشتری استفاده هایی از لبن و خدمت جاریه نموده است و در قبال این استفاده ها به مالک پول داده است، ولی در روایت ندارد که غرامت را از بایع باید بگیرد، پس به طریق اولی نسبت به هزینه هایی که کرده است مانند نفقه سکوت شده است که از بایع بخواهد بگیرد.

۰۴:۱۰ - در روایت زیریق نیز کسی که باغش را فضولتا فروخته بودند پس می گیرد و پولی که به ورثه داده بود می گیرد و مشتری اگر از ثمره باغ استفاده کرده بود به مالک خسارت می دهد و اگر زراعتی کرده بوده چون غاصب نبوده و جاهل بوده است مخیر به اینست که قیمت زرع را به مالک بدهد یا مالک صبر کند و مشتری برداشت کند و اینکه اگر بنایی ساخته باشد یا بنایی که سابقا بوده است را خراب کرده باشد یا غرسی از بین رفته باشد مشتری باید به مالک باغ قیمت را بپردازد و نیز اگر مشتری اصلاحاتی در باغ کرده باشد پس مالک آن ها را به مشتری می پردازد ولی صحبت از گرفتن خسارت از ورثه که بایع فضولی بوده اند حکمی نفرموده اند.

۰۸:۱۰ - پاسخی که می فرمایند اینست که اولاً: استفاده از سکوت جایی می شود که مقدمات اطلاق فراهم بوده باشد، یکی از مقدمات اطلاق اینست که متکلم در مقام بیان باشد و هر دو روایت زراره و زیریق در مقام بیان حکم مشتری با مالک است و در مقام بیان حکم مشتری با بایع نبوده است.

۱۰:۰۰ - ثانیاً اگر سکوت را دلیل قرار بدهیم، معارض است با قواعد غرور و غرور پس نتوان به اطلاق سکوتی در مقابل دلیل و اجماع اتکاء نمود.

۱۱:۱۰ - ثالثاً: در روایت زرارہ شخص از بازار امه را خریده است و به بلاد خودش رفته است و بعداً کسی ادعا نموده و دیگر دسترسی به بایع فضولی ندارد تا روایت بخواهد حکم حق طلب از بایع را بیان کند.

۱۲:۰۰ - رابعاً: مشتری از قاضی خرید کرده است که اگر بر حق حکم داده است که غرامت از قاضی گرفته نمی شود و اگر هم قاضی حکم باطل داده است، خود مشتری علم داشته به بطلان حکم قاضی پس مشتری علم به بیع فضولی داشته و حق هیچ غرامتی از بایع نمی تواند بگیرد که حکمش بیان شد.

۱۴:۱۰ - اما در مورد روایتی که معصوم علیه السلام تمامی خصوصیات را بیان فرموده اند پس جا داشته است که اگر خصوصیت دیگری بوده باشد حتماً ایشان بیان می فرمودند و در مورد معارضه سکوت با دلیل، اگر سکوت اطلاق باشد می تواند بر دلیل غلبه کند.

۱۶:۴۵ - در مورد اینکه علم بغصب باز هم در روایت می فرمایند که منافی را که به مالک در باغ مصروف کرده است را مالک باید بپردازد.

۱۸:۰۰ - در مورد دفع مالی که مشتری در آفت زدایی باغ کرده است را مالک باید بپردازد اگر قرار بود که بایع فضولی بدهد حتماً معصوم می فرمودند که از بایع بگیرد نه از مالک و اگر هم از هر دو بگیرد که معقول نمی باشد دو غرامت بابت یک خسارت باشد پس خود روایت دلالت دارد به دلالت التزامیه که مشتری به بایع رجوع نکند.

۲۲:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در قبال اجماع و قواعد غرور و لاضرر چه کنیم، اینست که باید نسبت به این دو روایت تحقیقی شود.

۲۳:۱۵ - در جایی که مشتری جاهل باشد و بایع غاصب باشد، در اینجا قاعده غرور جاری است ولی در این دو روایت هیچ جای فریب نیست.

۲۴:۴۰ - اشکالی که می شود در برخی روایات اطلاق دارد که شاهد زور اگر رجوع کند از شهادتش باید غرامت بدهد چه بداند یا نداند که زور است یا به خطا شهادت داده است.

۲۵:۴۰ - سه روایت در مورد شهادت وجود دارد که به شهادت زور اطلاق دارد یا اینکه شخص ملتفت نباشد.

۲۶:۰۰ - و همچنین روایت مرسلی که: المغرور یرجع الی من غره.

۲۶:۴۵ - پاسخ اینست که در مقابل دو سه روایت، روایات متعدده ای داریم که از خدع استفاده می کنند.

۲۷:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که صدور مبداء فعل، دلالت بر ماده دارد لیکن چون ظهور اطلاق در فعل اینست که از اراده و اختیار بوجود آمده است لذا اطلاق کلامی که تقیید نشده است ظهور دارد که این مبداء از اراده و اختیار صادر شده است لذا قاعده غرور اصلا جایی که را که قصد فریب نبوده است را دربر نمی گیرد.

۰۵:۰۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۲) - شب سه شنبه

۱۳ صفر ۱۳۹۵ ق - ۶/۱۲/۱۳۵۳ ش

۰۰:۰۵ - بحث در مورد خسارت هایی است که بر مشتری جاهل به بیع فضولی وارد است که آیا می تواند از بایع فضولی بگیرد یا خیر.

۰۱:۰۰ - خسارت های مشتری چند نوع می باشد، نوع اول و نوع دوم در صورتی است که مالک از مشتری باید بگیرد و یک نوع خسارتی است که مالک جا ندارد از مشتری بگیرد.

۰۲:۳۰ - مثلاً مالک از مشتری بیست درهم می گیرد در صورتی که بایع فقط ده درهم ثمنش را به او باز پس داده است.

۰۳:۴۰ - مثال نوع دوم اینکه مشتری در خانه سکنی گزیده بوده یا از مرکب استفاده کرده یا غنمی بوده است که از لبن و منافع آن استفاده برده است، مالک تمام قیمت المثل انتفاعات را از مشتری می گیرد اکنون مشتری این خسارات را از بایع بگیرد یا خیر.

۰۵:۰۰ - مثال نوع سوم مثلاً مشتری هزینه هایی در زمین یا خانه خرج کرده باشد، و چون مشتری جاهل بوده و اعتماد به بیع داشته و هزینه هایی کرده است ولی مالک خانه و زمین و مبیع را از او می گیرد پس تکلیف هزینه ها چه می شود که در جلسات گذشته این نوع خسارت ها را بیان کردیم.

۰۷:۰۰ - در مورد قسم دوم، اینکه مشتری بدل و قیمة المثل را به مالک می پردازد، برخی می فرمایند که حکمش محل اختلاف است.

۰۸:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند در اینجا قاعده غرور جاری است چون مشتری اعتقاد داشته به اینکه مبیع ملک خودش بوده است پس بایع فضولی او را مغرور کرده و فریب داده است.

۰۹:۳۰ - دلیل اول: اجماع فقهاء در موارد مغرور شدن مشتری بر دادن اجرة المثل از فریب دهنده به فریب خورنده قائل هستند.

۱۰:۲۵ - دلیل دوم: قاعده ضرر است که چون مشتری متحمل خسارت می شود و بایع فضولی باعث این خسارت بوده است، پس باید بایع آن خسارات را متقبل شود.

۱۳:۰۰ - بعضی هر دو دلیل را انکار می کنند، اول اینکه قاعده غرور قاعده مستقل نیست بلکه متمحض است به مواردی که ضرر وارد شود، چون قاعده غرور استدلال از اخبار اطلاق ندارد و بنحو اجمال و قدر متیقین آن وقتی است که ضرری وارد شود. دوم اینکه قاعده لاضرر به بایع هم ضرر وارد شده است.

۱۶:۰۰ - اشکالی که می شود اینست که قاعده غرور را نمی شود به نفی ضرر مستدل دانست پس قاعده غرور که رجوع مغرور به غار، اقوای سبب از مباشر بوده است.

۱۷:۴۰ - پاسخی که می فرمایند اینست که اگر سبب بگونه ای باشد که آلت باشد یا به منزله آلت باشد مثلاً شخصی دیگری را برای اتلاف مالی اکراه کند، در اینجا بمنزله آلت است و اتلاف حقیقتاً به عامل اسناد داده می شود ولی اگر آلت محض باشد مثلاً شخصی روغن دیگری را در مقابل آفتاب می گذارد و آب می شود یا مال مردم را در نزدیکی حریق بگذارد که اینجا آفتاب و باد مباشر اند ولی اتلاف به شخص مسبب داده می شود.

۲۱:۰۰ - لذا در ما نحن فیه اینجا مشتری نه آلت بوده است و نه به منزله آلت بوده است.

۲۲:۱۵ - در مورد سبب اقوی از مباشر، باید تابع دلیل باشیم پس در مواردی که ادله شرعی وجود داشته باشد موثر خواهد بود مثلاً گاهی نظیر شاهد روز است و ادله وجود دارد و گاهی مجمل علیه است مثلاً غذای شخصی را به دیگری بدهد او ضامن است و یا گاهی طوری باشد که مغرور شدن شخص ثابت شود.

۲۴:۳۰ - چهارمین دلیل سببیت اقوای از مباشر می باشد که حتماً آلت باشد و دلیل شرعی وجود داشته باشد.

۰۵:۰۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۳) - شب یکشنبه

۲۳ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۶/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۴۵ - دادن بدل و مثل القیمه منافع مبیع فضولی وقتی مالک اجازه بیع ندهد توسط مشتری جاهل به فضولی.

۰۱:۳۵ - برخی می گویند مشتری حق دارد خسارت و غرامت از بایع فضولی را بگیرد و چند دلیل اقامه می کنند.

۰۲:۱۰ - دلیل اول: قاعده لاضرر چون اگر از بایع نگیرد خودش ضرر کرده است.

۰۳:۴۵ - مثلاً شخصی طعام غیر را به دیگری می دهد پس ضامن صاحب طعام است.

۰۴:۴۰ - دلیل دوم: اجماع است.

۰۴:۵۵ - دلیل سوم: اخبار و احادیث است.

۰۵:۱۵ - دلیل چهارم: سبب اقوای از مباشر است که همه این موارد مشروحاً بیان شد.

۰۵:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که هیچیک از دلایل صحیح نیست.

۰۶:۰۰ - پاسخ دلیل قاعده لاضرر، اولاً: لاضرر شارح احکام مجعوله است که بمثابة تخصیص احکام است و لایعقل است که عدم الحکم بتدارک بایع، ضرری است اگر اینطور باشد پس هر حکمی را از ترس ضرر می توان ترک کرد و سنگ روی سنگ بند نمی آید و همچنین است قاعده عسر و حرج.

۰۹:۳۰ - ثانیاً ضرر لغتاً عبارت از نقص است لذا شخص سکنی کند یا رکوب کند یا انتفاع ببرد پس غرامتی که می دهد که ضرر نیست چون غرامتی که بمالک داده نوعی بذل مال درقبال انتفاعاتش است و نقص نمی باشد.

۱۲:۰۰ - ثالثاً اینکه بایع اضرار کرده است گویا به لاضرر تمسک کرده اند، اما مشتری به میل خودش از انتفاعات استفاده برده است.

۱۳:۳۰ - لاضرر وقتی می آید که تعارض نداشته باشد چون اجبار بایع به پرداخت غرامت، موجب تحمل ضرری بایع هم می شود.

۱۴:۲۰ - پاسخ دلیل اجماع اینست که اجماع در نظیر این مساله هست و به تنقیح مناط در ما نحن فیه تسری می دهند لذا مدرک چیست که یا سبب وقتی اقوی باشد ضامن غرامت است و یا قاعده غرور است بنابراین اجماعی که کشف از رای معصوم بشود نداریم.

۱۷:۰۰ - پاسخ اینکه جای قوت سبب دقیقاً کجاست که گاهی اثری بر امر طبیعی خارجی مترتب شود که مثلاً مبیع را در معرض آتش بگذارد با اینکه احراق توسط آتش بوده ولی سببش شخص بوده است و گاهی اثر مترتب بر فعل حیوانی باشد مثلاً حیوانی زراعت را بخورد اینجا سبب اقوای از مباشر است و گاهی مباشر

لاشعور است یا گاهی مکره است یا بواسطه حکم شرعی، اجبار از حاکم شرع باشد که سبب اقوای از مباشر باشد مانند شهود زور.

۲۲:۳۰ - در تمامی این موارد غرامت بر سبب است.

۰۵:۰۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۴ - درس ۱۴) - شب دوشنبه

۲۴ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۷/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در حق اخذ غرامت مشتری از بایع فضولی است و دلایل قائلین به اخذ را پاسخ می گوئیم.

۰۱:۴۵ - در مورد قاعده لاضرر و در مورد اجماع پاسخ متقن ارائه کردیم که اجماعی که در نظیر این مسئله کرده اند یا به قاعده سبب اقوای از مباشر است و یا مستند به قاعده دیگری است.

۰۳:۰۰ - دلیل بعدی قوت سبب است، پاسخ اینست چهار قسم حقیقتا اتلاف به سبب استناد پیدا می کند که در ما نحن فیه جزو هیچ یک از این چهار قسم نبوده است.

۰۴:۰۰ - روایات متعددی در کندن چاه در راه مسلمین که شخص نسبت به مردم ضامن است.

۰۵:۰۰ - روایت از رسول اکرم صلی الله علیه و آله: من اخرج میزابا او کنیفا او اوت وتدا او اوثق دابة او حفر شیئا فی طریق المسلمین فاصاب شیئا فعطب فهو ضامن.

۰۵:۱۰ - روایت دیگر: من اضرّ بطریق المسلمین فهو ضامن بما یصیبهم.

۰۵:۴۵ - در این روایات سببیت به آن اشخاص وارد است ولی در بحث ما، مشتری را ضامن می دانند که به مالک بدهد.

۰۷:۰۰ - نوع دیگری از سببیت که جعل داعی است ولی هیچ وجهی نسبت به ضمان ندارد و فقط معصیت مرتکب شده است مثلا شخصی بگوید فلان کلید صندوق فلان جاست و راهنمایی کرده باشد برای غصب یا سرقت.

۰۸:۱۵ - نوع ششم: اعداد کننده باشد برای اتلاف، مثلا شخصی مهمانی بدهد و طعام موقوفه ای را بدون تولی آن به مردم دهد یا طعام مغصوبی را به مردم بدهد، در اینجا مهمان اعتماد به ید میزبان کرده است، و به میل و اشتیهای خودش طعام را اتلاف می کند و مباشر است ولی میزبان سبب است، در اینجا مباشر چه

جاهل باشد و چه عالم چه خواب باشد و چه بیدار ضامن است چون اتلاف را مباشرتا کرده است ولی سبب معد به اتلاف بوده است اما مستند به سبب نمی باشد.

۱۲:۰۰ - اگرچه سبب فعل نشده است ولی آیا سببیت در ضمان داشته باشد، این هم معنا ندارد چون ضمان حکم شرعی است و معنا ندارد حکم شرعی مسبب از کسی غیر شارع باشد.

۱۳:۱۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در حالت ششم شخص نه متلف است و نه مضمن است.

۱۴:۰۰ - ما نحن فیه شبیه قسم ششم می باشد لذا هر جا در فقه نظیر ششمین قسم باشد، مغرور ضامن است چون من اتلف مال الغير فهو له ضامن را گرفته است، اکنون مشتری می تواند به بایع رجوع کند یا خیر که روایت مرسلی را نقل می کنند.

۱۵:۳۰ - قال رسول الله صلى الله عليه و آله: المغرور يرجع على من غره.

۱۶:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عمل اصحاب را وقتی می شود جابر قرار دهیم که ملاک حجیت را برساند و ملاک حجیت خبر وثوق به صدور است، و قرائن قطعیه ای به وثوق بصدور برای اصحاب رسیده باشد جابر است ولی مجرد عمل ملاک نخواهد بود.

۱۷:۱۵ - بنابراین نتوان به این روایت استناد کرد ولی روایات دیگری در نظیر ما نحن فیه موجود است.

۱۸:۲۰ - روایت از امام باقر یا امام صادق علیهما السلام: فی الشهود اذا رجعوا عن شهادتهم و قد قضی علی الرجل ضمنوا بما شهدوا به و غرموا.

۱۹:۰۰ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: فی شاهد الزور قال: ان كان قائما بعینه رد الی صاحبه و ان لم یکن کائما بعینه ضمن بقدر ما اتلف من مال الرجل.

۱۹:۱۵ - دلیل هم که می آورند اینست که چون حاکم مغرور شده است به شهود زور مراجعه می کند ولی در همه روایات شاهد ضامن است و نه اینکه بواسطه حکمش به شهود رجوع کند مگر همان روایت مرسله.

۲۰:۴۵ - در مورد روایتی که شاهد زور اتلف مال الرجل را می گیرد لذا شاهد زور سبب اقوای از مباشر که حاکم بوده است می باشد.

۲۲:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در تمامی روایات اتلاف به شاهد زور مستند شده است.

۲۲:۳۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: عن رجل نظر الی امرأه اعجبتہ فسأل عنها و قيل ابنه فلان و فسأل اباه و قال زوجنی ابنتک و زوجها فولدت منه، فعلم بها بعد انّها غیر ابنته و انها أمه، فقال علیه

السلام: تُردّ الوليدة الى موالیهها و الولد للرجل و على الذی زوجته قيمة ثمن الولد يعطيه موالی الوليدة كما غر الرجل و خدعه.

۲۴:۰۰ - در اینجا فرزند حر است و ملک شخص است ولی کنیز را به صاحبانش می دهد ولی قیمت فرزند بر عهده فریب دهنده می باشد پس به علت خدعه ضامن است.

۲۵:۱۵ - روایت دیگر از امام صادق علیه السلام: یاخذ الجارية المستحق و يدفع اليه المبتاع قيمة الولد، و يرجع علی من باع.

۲۶:۱۰ - در اینجا شخصی جاریه غیر را فضولی می فروشد و مالکش اجازه نمی دهد پس قیمت فرزندى که از جاریه آورده است را باید به مالک بدهد و از بايع فضولی آن قیمت را بگیرد.

۲۷:۰۰ - روایت دیگر از امام رضا علیه السلام: قضی امیرالمؤمنین علیه السلام فی امرأة زوجها وليّها و هی برصاء، قال علیه السلام: أنّ لها المهر بما استحلّ من فرجها و أنّ المهر على الذی زوجها و أنّما صار علیه المهر لانه دلسها.

۲۷:۰۵ - از این روایات متعدده استفاده می شود که مجرد غرور نیست بلکه عنوان خدعه و تدلیس است که در برخی روایات دیگر می فرمایند که چون عیب را بیان نکرده است ضامن است، می شود از برای غارّ ضمان قائل شویم ولی مشهور اینست که مغرور ضامن است و به غار رجوع می کند ولی در ما نحن فیه فضولی است چه بداند فضولی است و چه اعتقاد داشته باشد ملک اوست.

۲۹:۱۵ - در مورد روایت المغرور يرجع علی من غره با اینکه اطلاق دارد ولی حدیث مرسل است و در جایی است که خود غارّ ملتفت باشد که تغیر می کند.

۳۱:۰۰ - اگر هم قاعده غرور را صحیح بدانیم باز هم در ما نحن فیه صدق نمی کند چون تمامی روایات در جایی است که خسارتی وارد شده باشد ولی بذل مال در مقابل انتفاع که خسارت نیست پس مرحوم آقای می فرمایند که مشتری در قبال انتفاعات حق گرفتن غرامت از بايع را ندارد.

۰۵۰۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۱) - شب سه شنبه

۲۵ ربیع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۸/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۵ - به نظر می رسد بر خلاف آنچه که مشهور به قاعده غرور بر حسب احادیث نظیری که آمده است در جایی است که خسارتی به شخص وارد شود ولی اگر خسارت نباشد و ای بسا انتفاعاتی باشد، قاعده غرور پیاده نمی شود، و آن خسارت چه در جهت مال باشد یا جهت شئون و آبرو باشد.

۰۱:۲۰ - در برخی روایات از "خدعه و دلسه و لم یبین" آمده است و آیا اعم از خسارت بودن یا نبودن است یا خیر؟

۰۲:۰۰ - پاسخ اینست که اولاً: عنوان خدعه و تدلیس در مواردی است که خسارت مالی یا شئونی در بین باشد.

۰۲:۳۰ - ثانیاً: فرق است بین صدق مطلق و در مصادیق نادر و بین مواردی که خفی الصدق علیها، البته به مطلق اخذ می کنیم چون ندرت وجودی تأثیری ندارد ولی اگر فردی خفاء صدق داشت بر حسب مطلق خارجی، معنا ندارد که صدق اخذ شود چون مناط ظهور صدق است پس خدعه و تدلیس اگر اطلاق داشته باشند لااقل خفاء صدق در مواردی که خسارتی وارد نشده است خواهد داشت.

۰۴:۰۰ - پاسخ دلیل سوم: اینکه اگر قاعده غرور ظهور در مورد خسارت داشته باشد پس چرا به قاعده لاضرر تمسک نکرده باشیم، چرا که بیان

بیان شد تمسک نکردن به لاضرر بخاطر اینست که می خواهیم تدارک را اثبات کنیم چون عدم رجوع به بایع ضرری است و این معنا ندارد چون لاضرر بر روی احکام مجعوله است و علاوه بر این لاضرر می تواند بر بایع هم جاری باشد و تعارض دو ضرر می شود.

۰۶:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اینکه در مواردی که مشتری جاهل منتفع می شود، نه قاعده غرور می آید و نه قاعده لاضرر چون بذل مال در مقابل انتفاعات است مثلاً سکنا در منزل یا رکوب مرکب یا استفاده از ثمر و لبن و غیره داشته است و بذل مال در عوض انتفاعات، خسارت به حساب نمی آید.

۰۸:۰۰ - البته اگر علم داشت که مال غیر است، ممکن است شخص از آن مال انتفاع نمی برد، در این صورت می توان گفت که انتفاعات مازاد بر طبعش بوده است را می توان گفت نوعی خسارت است و از قاعده غرور استفاده کرد.

۰۹:۱۰ - پاسخ دلیل چهارم: اینکه بایع فضولی سببی بر تغیر بر مشتری شده است که سبب اقوای از مباشر شده باشد، لذا سبب للتغیر را سبب للضمان می دانند، پاسخ اینست که ضمان حکم وضعی شرعی است و معنا ندارد شخص سبب از برای حکم وضعی باشد، می توان کلام را اینگونه تاویل کرد که مراد اینست که مقدمات حکم شارع به ضمان را ایجاد می کند، که شخصی که فریب داده است گویا مقدمات آن فعل مسبب ضمان مباشر شده است پس ضمان به مسبب برگردد ولی پاسخ اینست که دلیلی نداریم که من کان سببا للضمان فهو ضامن باشد.

۱۳:۳۰ - پاسخ پنجم: دائما هر فعلی که از مباشر در خارج وجود پیدا کند و با اراده اختیاری او باشد لامحال استناد فعل به خود مباشر است و معنا ندارد که فعلش را به سببی دیگر تسری دهیم.

۱۴:۳۵ - از مبادی اراده، علم می باشد و اراده به اندازه علم محدود است و اگر خصوصیتی مجهول باشد، لایعقل است که بگوئیم شیئی بما له من الخصوصية صادر از اراده شده است در حالی که خصوصیت مجهول مرید بوده است.

۱۶:۰۰ - لذا در مثالی که مباشر جاهل، اکل طعام غیر را می کند وقتی شخصی طعام غیر را به عنوان ملکش به او تعارف می کند، نمی شود گفت که آکل مال الغیر که مهمان بوده است، او اتلاف مال غیر کرده است چون خصوصیت مال غیر بودن مجهول بوده است و چون از مبادی اراده، علم است، لیکن چون در اتلاف عبارت من اتلف مال الغیر آمده است و عمومیت دارد چه عالم باشد چه جاهل چه خواب باشد چه بیدار چه منفعت برسد چه نرسد ضامن است.

۱۸:۰۰ - فقط در یک جا ضامن نیست، که اجماع می گوید اگر غاصب طعام شخصی را دزدید و غصب کرد و بعد به خود آن شخص به عنوان مهمان داد، اجماع می گوید با اینکه مالک حقیقی خودش خورده است ولی باید غرامت آن مال را غاصب بپردازد.

۲۰:۰۰ - اگر مال غیر بود خب در قاعده اتلاف، ضامن می شد ولی چرا باید مال خودش را اتلاف کرده و انتفاع هم برده است باید غاصب ضامن شود.

۲۰:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که از اخبار و احادیث در ابواب ضمان و مال الغیر که استفاده می شود اینست که هر کاری را که شخص بکند و ضرری بر جاهل وارد شود یا تلفی از جاهل بشود، خود جهل موجب ضمان بر سبب می شود لذا در مورد جهل، سبب اقوای از مباشر جاهل است، در وقتی که خودش مال خودش را می خورد حتی با انتفاع، چون مسبب باعث شده است که مقدمه تلف شیئی را بوجود آورده است پس ضامن است.

۲۴:۰۰ - لذا متلف خود مسبب است پس ضامن است.

۲۴:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: سألته عن الشيء يوضع على الطريق فتمر الدابة فتفر بصاحبها فتعقره، فقال عليه السلام كل شيء يضر بطريق المسلمين فصاحبه ضامن لما يصيبه.

۲۶:۴۰ - روایت از رسول اکرم صلی الله علیه و آله: من اخرج ميزابا او کنیفا او اوتد وتدا او أوثق دابةً أو حفر شيئا في طريق مسلمين فاصاب شيئا فعطب له ضامن.

۲۷:۴۵ - روایت از امام صادق علیه السلام: عن رجل دخل دار رجل فوثب كلب في الدار فعقره، فقال عليه السلام ان كان دعى فعلى اهل الدار ارش الخدش.

۲۸:۰۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: رجل حفر بئرا في غير ملكه فمر عليها رجل فوقع فيها قال عليه السلام: عليه ضمان فان من حفر بئرا في غير ملكه فعليه الضمان.

۲۹:۲۰ - بنابراین هر کسی مقدمه خسارت جاهل را فراهم بیاورد بر او ضمان متوجه است و نه اینکه قاعده غرور باشد بلکه خودش قاعده مستقلى است که بوجود آوردن مقدمه خسارت بر جاهل، موجب ضمان است.

۰۵۰۹ - مبحث البيع - بيع الفضولى - فى الرد (نوار ۳۵ - درس ۲) - شب چهارشنبه

۲۶ ربيع الاول ۱۳۹۵ ق - ۱۹/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - در قاعده غرور و قاعده لاضرر باید حصول خسارت محرز باشد.

۰۱:۰۰ - اما در قاعده ید و قاعده اتلاف، نفع و خسارت دخالتی ندارند.

۰۱:۴۵ - برخی می فرمایند که حکم مغرور شبیه مکره است.

۰۲:۳۰ - پاسخ اینست که مکره با مغرور موضوعا و حکما فرق دارد و بحث اراده پیش می آید.

۰۴:۰۰ - اراده مغرور بر نفس فعل است و جاهل به اتلاف مال غیر است ولی مکره اراده با علم دارد و اتلاف با علم می کند پس موضوعا فرق دارند.

۰۵:۳۰ - حکما هم تفاوت دارند چون مکره مانند آلت است و ضمان بر اکراه کننده است ولی در مغرور ضمان بر غار است.

۰۶:۲۰ - تنها شباهت مکره و مغرور در قصد طبیعى است که هیچیک قصد طبیعى اتلاف مال الغير را ندارند.

۰۷:۴۰ - روایت از امام صادق علیه السلام: یشتري الرجل جاریه من سوق فیولدها ثم یجیی مستحق الجاریه قال علیه السلام یاخذ الجاریه المستحق و یدفع الیه المبتاع قیمه الولد، و یرجع علی من باعه بثمان الجاریه و قیمه الولد الذی اخذت منه.

۱۰:۳۰ - احتمال دیگر ممکن است این باشد که ولد مورد انتفاع باشد پس در ما نحن فیه مشتری می تواند این غرامت را از بایع بگیرد.

۱۱:۴۵ - برخی ولد را منفعت نمی دانند.

۱۲:۱۵ - سه قسم باید بیان می کردیم که قسم اول تلف شدن مبیع یا ثمن بود و قسم دوم اینکه انتفاعاتی برده باشند که بیان کردیم و اما قسم سوم: خسارتهایی که بدون انتفاع باشد.

۱۳:۰۰ - شخصی که ده درهم زیادی پرداخت کرده است و بیست درهم به مالک پرداخت کرده آیا فقط ده درهم را از بایع بگیرد یا کل بیست درهم را که بیان خواهیم کرد.

۰۵۱۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۳) - شب شنبه ۲۹ ربيع الاول ۱۳۹۵ ق - ۲۲/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در تلف شدن متاع در دست مشتری فضولی می باشد که جاهل است، که در زمان تلف قیمتش دوبرابر بوده است.

۰۲:۳۰ - اگر بخواهیم تفصیل دهیم مثلاً ده درهم قیمت مبیع را پس می دهد ولی در اضافه ای که می دهد مغرور شده است پس از بایع فضولی طلب می کند.

۰۴:۴۰ - دلیل طلب کردن تمامی غرامت از بایع به این دلیل است که به اعتقاد ذوالید بودن بایع، متاع را مغروراً اخذ کرده است چون اگر میدانست مال غیر است اصلاً دست نمیزد پس تمام بیست درهم از ناحیه اخذ بید است پس علاوه بر ده درهم ثمن باید بیست درهم را هم از بایع بگیرد.

۰۷:۲۰ - پاسخ اینست که اینجا دو سبب و دو مسبب وجود دارد، ید سببیت ضمان مشتری است و غرور سببیت رجوع مغرور به غار است، در صورتیکه مغرور بودنش بمقدار زاید بر ثمن است لذا ده درهم را میدهد ولی بیست درهم را نباید بایع دهد و فقط مقدار زائد است.

۰۹:۴۵ - دلیل قائلین بر اینکه بیست درهم از جیب مشتری می رود اینست که غرور آنست که خود شخص سبب ضمان خودش نباشد و فقط فریب خورده باشد ولی اقدام بر ضمان سببیت مشتری است.

۱۱:۰۰ - در بیع، بایع متاع را بنحو ضمان می دهد و مشتری هم اقدام علی الضمان می خرد لذا همینطور که در بیع فاسد اگر از مالک، متاعی را خرید به قیمت معین خریده ولی اگر متاع تلف شد تمام قیمت یوم التلف را ضامن است.

۱۴:۰۰ - پس بنا به قول برخی در ما نحن فیه همانند بیع فاسد است پس اصلا جای غرور وجود ندارد.

۱۵:۰۰ - پاسخ اینست که اولاً مشتری در تمام معاملات اقدامش علی الضمان است و بمقدار ثمن است حتی در بیع فاسد ولی شارع اقدام علی الضمان را موجب قیمت یوم التلف می داند اما در ما نحن فیه، مالک اجنبی است پس باید تمام قیمت را بدهد ولی نسبت به بایع فقط مقدار زائد غروری را بپردازد.

۱۸:۳۰ - قبلاً بیان شد که قائلین سببیت اقدام علی الضمان به ضمان، که عین خارجی که بیع بر آن وارد شده، عهده دار مبیع شده است پس با تلف شدن که ثمن مسمی باشد، پس بدل واقعی مبیع همان قیمت تمام یوم التلف است.

۲۲:۰۰ - لذا دلیلی نداریم که ضمان جزء سبب ضمان کل باشد.

۲۳:۳۰ - پاسخ دوم اینکه اسباب ضمان که شرعاً مشخص است و اقدام علی الضمان به این معناست که مقتضی ضمان، ید است ولی اعطاء ید اگر هبه یا ودیعه باشد، سبب مانعیت تاثیر ضمان می شود لذا در ما نحن فیه بواسطه ید مشتری ضمان دارد و بواسطه اقدامش بر شراء نشانه عدم ودیعه و هبه است ولی فقط نسبت به مبلغ زائد، بایع ضامن است چون مغرور همان مقدار زائد می باشد.

۰۵۱۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۴) - شب یکشنبه ۱

ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۲۳/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۳۰ - بحث در مقدار زیادی بر ثمن مسم استی که مشتری بر آن مغرور شده است و مشتری جاهل به فضولی بوده است و متاع را به قیمتی معامله کرد و بعد که مالک اجازه نداد و متاع تلف شده بود باید بدل واقعی متاع را به مالک بدهد ولی چون بدل گران تر شده است پس باید ما به التفاوت را به مالک بپردازد و حق دارد این مقدار زیادی را از بایع فضولی بگیرد ولی تمام قیمتی که معادل ثمن بوده است را خودش باید بپردازد و الباقی در اثر غرور بوده است که از غاصب طلب می کند.

۰۲:۳۵ - قبلا بیان شد که اگر مشتری از نمائات و انتفاعات متاع منتفع شده باشد باید بدل قیمة المثل را به مالک بپردازد و از بایع بگیرد یا نگیرد ولی در ما نحن فیه در زیادی قیمت به بایع مراجعه می کند که اولی است نسبت به مبحث نمائات که بیان شد چون آنجا منفعتی بوده است ولی در مبحث ما ضرر بوده است.

۰۵:۰۰ - پس اگر به قاعده غرور استناد شود در هر دو مبحث جاری است ولی بنا به قاعده ضرر فقط در ما نحن فیه جاری است.

۰۶:۱۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که در بحث قبلی بایع فضولی سبب اتلاف متاع غیر شده است پس اولی است به بحث کنونی ولی در اینجا به هیچ وجه نتوان گفت که بایع مسبب اتلاف متاع باشد.

۰۷:۳۰ - اگر به قیمت بازار متاع را خریداری کرده باشد و زمان تلف گرانتتر شده باشد و ما به التفاوت را به مالک بدهد و اگر حین المعامله قیمتش بیشتر بوده است ولی ارزان خریده است ضامن تمام مالیت را دارد ولی در جایی که جنس گرانتتر شده است باید به بایع مراجعه کند.

۰۹:۴۰ - اگر مبیع وجود دارد ولی اجزائی از آن تلف شده باشد، باید ملاحظه می شود که چه مقداری از آن ثمن در مقابل جزء تالف بوده است پس آن مقدار زیادی را حین تلف لحاظ می کنند.

۱۲:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که گاهی اجزاء موجب تفاوت قیمت است مثلاً گوسفند چاق یک قیمت دارد و گوسفند لاغر قیمت دیگر که در اینجا جزء موجب ازدیاد قیمت است و گاهی اجزائی است که قیمتش بر کل متاع تناسب دارد مثلاً یک من گندم اگر ثلثش تلف شود باید قیمت کل را بر سه تقسیم کند و وقتی یوم الرد قیمت گندم دو برابر شده است پس نسبت به همان میزان تلف شده به قیمت روز پرداخته می شود و همان میزان غرور را از بایع فضولی حق دارد بگیرد ولی در حالت قبلی باید همه خسارت را بدهد چون در تمام مقدار ما به التفاوت را باید از بایع بگیرد چرا که اگر شخص گندمی را به عنوان یک من فروخت و بعد مشخص شد زیاد بوده است باید به بایع برگرداند ولی اگر به عنوان یک من فروخت و کمتر بود و مقدار تفاوت را می گیرد این دو حکم اجماع است ولی در جایی که جزئیت موجب ازدیاد قیمت بوده مانند گوسفند چاق موجب خیار غبن می شود و می تواند فسخ کند.

۱۷:۰۰ - اگر اوصاف مبیع تلف شود مثلاً عبد کاتبی بوده است ولی در نزد مشتری کتابت نکرد و زائل شد قیمت این عبد کمتر می شود، در اینجا مالک، عبد را می گیرد و مشتری تمام قیمت تفاوت را به مالک می پردازد و باید از بایع بگیرد.

۱۸:۳۰ - برخی وصف صحت را مستثنای در این حکم می دانند.

۱۹:۰۰ - شاید منظور بزرگان این باشد که وصف صحت را می توان برایش ارزش و قیمت گذاشت و جزء مجزا است و قسطی از ثمن می توان برایش در نظر گرفت که مرحوم آقای میلانی می فرمایند که وصف صحت هم جزو اجزایی است که از یاد قیمت می آورد.

۲۰:۳۰ - در مواردی که شخص متاع را به عنوان معیوب بخرد ولی بعدا سالم باشد یا بالعکس فرق دارد با اینکه بشود تفاوت قیمت را بر قیمت تقسیم کرد.

۲۱:۴۵ - اگر بایع فضولی بیعی کرده باشد که تمامی موازین بیع وجود دارد فقط فسادش عدم ملکیتش است ولی اگر فضولی بیع غرری یا باطل یا ربوی کرده باشد در اینجا حکمش متفاوت خواهد بود.

۰۵۱۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۵) - شب دوشنبه ۲

ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۲۴/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۳۰ - بحث در غرامت و رجوع به بایع فضول است.

۰۱:۰۰ - در تمامی رجوع به بایع فضولی جهت طلب کردن و گرفتن غرامت است وقتی بود که بیع فضولی فی حد ذاته با تمام شرائطش بوده باشد و فقط مشتری جاهل به فضولی بودن باشد که فساد از ناحیه عدم مالکیت بایع بوده است.

۰۲:۴۵ - اما در جائی که بایع فضولی به بیع فاسد، متاع را به مشتری فروخته باشد در این حالات هیچ مراجعه ای برای اخذ غرامتهای ناشی از فساد بیع را از بایع غاصب نمی توان طلب کرد و همه غرامات و خسارات بر عهده مشتری است که به مالک بپردازد.

۰۸:۳۰ - دائما قواعدی از مسلمات وجود دارد یک اینکه هر گاه علتی بالذات بود و علتی بالعرض، دائما معلول مستند بما بالذات است مثلا شخصی مشرک جنب باشد نباید وارد مسجد شود اینکه عدم جواز ورود به مسجدش بخاطر جنابتش نیست بلکه بخاطر مشرک بودنش است.

۱۰:۱۰ - هر گاه دو علت توالی داشتند معلول به هر دو یا به اولی مستند است مثلا اگر دو نجس وارد ظرفی شوند پس نجس بودنش به هر دو است ولی اگر یک نجس زودتر وارد ظرف شد، ظرف متنجس از نجس اول است.

۱۱:۲۰ - معلول دائماً باید مقتضی وجود داشته باشد تا به علت مستند شود مثلاً خشک بودن چوب مشروط به آتش گرفتنش است البته وقتی که آتش وجود داشته باشد ولی وقتی آتشی نیست باید بگوییم چوب بخاطر نبودن آتش است و نه بخاطر اینکه خشک بوده یا نبوده است.

۱۳:۰۰ - پس برخی بزرگان می فرمایند که در ما نحن فیه وقتی مقتضی که رجوع الی البایع است وجود ندارد پس معنا ندارد بگوئیم از ناحیه فضولی بودن است بلکه بیع فاسد و باطل بوده است.

۱۵:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که تمامی این قواعد در موضوع وحدت علت و معلول است ولی در ما نحن فیه غرامت، عبارت است از ضمان تلف مال مالک است چه تلف مال چه تلف منافع پس تلف سببیت نسبت به غرامت دارد و همچنین رجوع به بایع اینست که معادل آن غرامت را از بایع فضولی طلب کند بنابراین اثر غرامت، پرداخت است و اثر پرداخت گرفتن خسارت از بایع است پس سببیت غرور و سببیت غرامت دو موضوع جدا و مجزا از هم هستند پس در تمام مواردی که چه بیع صحیح باشد و چه فاسد باشد چون موضوع غروریت با صحت بیع متفاوت است موجب می شود مشتری آنچه را که از ناحیه غرور خسارت کرده است را از بایع بگیرد.

۲۰:۳۰ - اگر مالک از بایع غرامت خواست، بایع نمی تواند از مشتری بگیرد چون اگر نمی داد مجبور بود به مشتری رجوع کند ولی اگر زیادی قیمت را مشتری به مالک داد پس معادل ثمن را به مالک می دهد ولی اگر تمام قیمت را از بایع گرفت پس بایع می تواند آن مقدار تفاوت را از مشتری پس بگیرد اینجا اشکال است که ضمان های متعدد از برای شیئی واحد چگونه خواهد بود که بیان خواهیم کرد.

۰۵۱۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۶) - شب سه شنبه

۳ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۲۵/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در این بود که اگر متاع نزد مشتری تلف شود باید بدل واقعی عین را بدهد که تمام قیمت است و بایع فضولی هم ضامن است حتی اگر به تلف قهری سماوی باشد باید بدل را به مالک بدهند.

۰۱:۳۵ - اگر مالک به بایع رجوع کرد و همه غرامت را گرفت پس در مقداری که مشتری مغرور شده است را بایع نمی تواند از مشتری بگیرد.

۰۲:۳۰ - در صورتی که غرور در بین نباشد مالک به کسی که تلف در ید او صورت گرفته است رجوع می

کند.

۰۳:۱۵ - از اینکه هر دو، هم بایع فضولی و هم مشتری ید داشته اند پس هر دو ضامن هستند ولی این اشکال می آید که چه سببیتی دارد که اگر متاع تلف قهری سماوی شده باشد چرا باید بایع به مشتری رجوع کند.

۰۴:۴۵ - پاسخ اینست در اینجا دو اشکال داریم، اول اینکه متاع، عین واحد بوده و بدل عین واحد یکی است و نمی شود مبدل یکی باشد و بدل متعدد باشد پس ایادی متعدده نمی توانند ضامن باشند پس فقط یک نفر بر یک بدل ضامن خواهد بود.

۰۷:۴۵ - اشکال دوم: اینکه اگر مالک به بایع رجوع کند و ذمه اش را بپردازد، چرا باید به مشتری رجوع کند؟ اگر غروری در کار بود حق طلب داشت ولی در اینجا که تلف قهری شده است دیگر نمی تواند به مشتری رجوع کند.

۱۰:۳۰ - معنای ضمان، عهده داری است که عهده عین بر شخص ضامن است که اگر تلفی حاصل شد او باید از عهده بر آید لذا خود عین مضمونه یک باری است بر ضامن، پس این بار را باید به منزل برساند و ادا کند بنابراین اگر تلف شد باید بدلتش یا قیمتش را به مالک بدهد.

۱۱:۴۵ - این عهده هم بر بایع فضولی بوده و هم بر مشتری بوده است ولی همچنین که وقتی عین موجود است هر دو ضامن بوده اند بمحض اینکه عین بدست مالک برسد، از دیگران تکلیف ساقط است پس در بدل هم همینطور است که چنانچه یکی از آنها بدل را به مالک اداء کرد، از بقیه ساقط شده است و چون بدل واحد یکی است پس دیگر ضمانی به گردن کسی نخواهد ماند.

۱۴:۴۰ - در ما نحن فیه نظیر ضمانی است که عامه می گویند چراکه نظر خاصه اینست که اگر کسی ضمانت دینی را کرد اشتغال ذمه مدیون برداشته می شود، ولی عامه می گویند که هر دو ضامن هستند هم ضامن و هم مدیون.

۱۶:۰۰ - همچنین بحث ما نظیر اینست که دو نفر مقارنا ضامن مدیون شده اند بطور مستقل.

۱۶:۳۰ - اگر کسی نزد بایع نسبت به ثمن ضامن شد یا نزد مشتری نسبت به متاع ضامن بشود هم بایع یا مشتری ضامنند و هم شخصی که ضمانت کرده است ضامن است.

۱۷:۴۵ - برخی می فرمایند که امکان دارد که دو نفر بنحو استقلال ضامن شوند و به وجوب کفایی تشبیه می نمایند لذا همینطور که در تکلیفیات که انجام آن بر همه واجب است اما بمحض انجام یک نفر از بقیه مکلفین ساقط است پس در ضمان هم همین گونه است.

۱۹:۱۰ - لذا پاسخ اشکال عین واحد یک ضامن می خواهد را اینگونه پاسخ می دهند.

۱۹:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بدلیت بمعنای وجوب کفائی نمی تواند باشد چون واجب کفائی اینست که اگر کسی اتیان بفعل نکرد بر شخص انجام آن عمل واجب است لذا نسبت به اشخاص است ولی بدلیت را اگر در ضمان بدانیم نسبت به اشخاص می شود پس فرض ضمان هر یک از آن اینست که هیچکدام ضامن نباشند و این تناقض است اما اگر منظور بدلیت در ضمان نباشد و نسبت به اداء باشد پس اگر هر یک از آندو نفر اداء نکرد، دیگری ضامن خواهد بود.

۲۴:۳۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند به هیچ وجه نمی تواند حکم ما نحن فیه را شبیه وجوب کفائی دانست که در آنجا اگر همه اتیان کنند هم جایز است ولی در بحث ما نمی توانند همه بدل را بدهند و مالک قبول کند.

۲۵:۴۵ - مگر اینکه بگوییم صاحبان ید وجوب تکلیفی دارند به ادای دینشان و با پرداخت یک شخص از دیگران ساقط می شود.

۲۶:۳۰ - بنا بر قول بزرگانی که احکام وضعیه را مجعول نمی دانند پس ذمه، امری انتزاعی می شود و دیگر جای اشکال برای اشکال عین واحده دو ضامن نداشته باشد را نخواهیم داشت.

۰۵۱۴ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الرد (نوار ۳۵ - درس ۷) - شب چهارشنبه

۴ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۲۶/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۳۰ - اشکالی که در ضمانت ایادی متعدده در تلف مبیع واحد به بیع فضولی است این است که چگونه بر متاع شیئی واحد بدل متعدده باشد که تعدد ضمان با وحدت حال لایعقل است.

۰۳:۰۰ - اشکال دیگر اینکه اگر شخص سابق ضمان داشت ولی در دست شخص لاحق تلف شود و سابق و لاحق همگی ضامن اند پس اگر مالک به سابق رجوع کرد پس او می تواند به تالف رجوع کند و اگر به تالف رجوع کرد نمی تواند برای گرفتن غرامت به سابق رجوع کند و این اشکالست که مگر هر دو ضامن نبوده اند.

۵:۵۰ - پاسخ اشکال اول اینست که بدلیت بنحو وجوب کفائیت است و با اقدام هر یک، وجوب از دیگران ساقط است.

۰۷:۱۵ - مثلاً تطهیر مسجد واجب کفائی بر همه است تا زمانی که یک نفر تطهیر کند.

۰۸:۰۰ - ولی در خود ضمان نمی توان گفت اشتغال ذمه كفائی است بلکه منظور از شرط كفایت، اداء نکردن دیگری است.

۱۰:۴۵ - مشرب دیگر در كفائیت اینست که وجوب مشروط به جواز ترک است در صورتی که دیگری اقدام کند که تفاوتش با مستحبات در این است که در مستحبات جواز به ترک است مطلقاً.

۱۱:۴۵ - برخی دیگر وجوب كفائی را بصرف وجوب بدون قید می دانند.

۱۲:۳۰ - موضوع در واجبات كفائیه، موضوع خاصی است پس سقوط تکلیف به سقوط موضوع است.

۱۳:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند هیچیک از این تعاریف از وجوب كفائی بر بحث ما نحن فیه تطبیق ندارد چون اول: در وجوب كفائی همه می توانند عمل را اتیان کنند حتی اگر یکی عمل کرد ولی در ضمان نباید همه بدل بدهند.

۱۶:۰۰ - اشکال دوم اینکه معنا ندارد وجوب دادن بدل بر همه باشد چون شیئی واحد بدل متعدده ندارد.

۱۷:۰۰ - برخی بزرگان ضمانات متعدده را در طول می دانند به این نحو که اولی نفس عین را ضامن است و دومی بدل عین را ضامن و سومی هر سه را ضامن است.

۱۸:۲۵ - اگر مال مغضوبی در مقابل چند نفر بود و تلف شد اینجا همه ضامن اند یا طولی یا تعدد ضامن نمی شود؟

۱۹:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند ضمان قرضی و ضمان یدی و ضمان معامله نسبه با هم متفاوت است که در جلسه بعد بیان می شود.

۰۵۱۵ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۵ - درس ۸) -

شب شنبه ۷ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۳۰/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در تعاقب ایادی بر مال غیر است که همگی اشتغال ذمه به بدل عین تلف شده که توسط بیع فضولی فروخته شده است دارند و مالک اجازه فضولی را نداده است و مالش را طلب می کند.

۰۰:۴۵ - بیان شد که لایعقل است که متاع واحد باشد و متاعش متعدد باشد.

۰۱:۰۵ - برخی فرموده اند که همچون واجب كفائی است که تمام ذمم اشتغال دارند ولی با ادای یک شخص از بقیه ساقط می شود.

۰۱:۴۵ - مثلاً نماز میّت بر همه مسلمانان واجب است و بمحض اداء آن توسط یک نفر، ذمه آن از بقیه ساقط می گردد.

۰۲:۴۰ - اگر وجوب کفایی به این معنا باشد که تکلیف هر یک مشروط است به عدم اتیان دیگری، در ما نحن فیه ضمان یک نفر مشروط است به ضمان دیگری بنابراین فرض ضمان سابق به ضمان نبودن لاحق است و بالعکس پس هیچ یک ضامن نخواهند بود و این دور باطل است.

۰۴:۰۰ - اگر شرط عبارت از عدم اداء آخری باشد پس مادامی که هیچکس ادائی نکرده باشد پس همگی اشخاص، ضامن هستند پس بدل بالفعل در ذمم متعدده خواهد بود و این مستحیل است.

۰۵:۰۰ - قول دیگری از وجوب کفائی، جواز ترک است به هنگام اتیان دیگری یا مشربی دیگر که وجوب کفایی را تکلیف را بصرف وجود مکلف می داند و با فعل یک نفر ساقط می شود چون ملاک نیست یا قول دیگر که همه مکلف اند به اتیان عمل در موضوعی که خالی است مثلاً نماز میت از برای میّتی که بر او نماز خوانده نشده است.

۰۷:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که به هیچ یک از اقوال و مشرب ها از تعریف وجوب تکلیفی نمی توان ضمان در ما نحن فیه را تطبیق داد.

۰۷:۳۰ - از اینکه احکام وضعیه جعل و ثبوتی ندارد از ناحیه شارع، مجعول حکم تکلیفی است و حکم وضعی را ما انتزاع می کنیم لذا بنا بر این مسلک ممکن است گفت وجوب کفایی فقط در حکم تکلیفی است پس فقط اشتغال ذمه را شخص تالف دارد.

۰۹:۰۰ - مشهور می گوید که کسی که ضامن مدیونی شود، ذمه بر هر دو ایشان مشغول می شود ما دامی که یکی از آن اقدام کند.

۱۰:۱۰ - برخی می فرمایند که در ایادی متعدده که اشتغال به ذمه دارند این است که شخص تالف، فقط ضامن است چرا که دو ذمه در یک شیئی واحد معقول نیست.

۱۱:۳۰ - بعضی بزرگان دیگر می فرمایند که تعدد ذمم برای متاع واحد اگر تعدد عرضی باشد معقول نیست ولی اشتغال ذمه متعدد اگر طولی باشد ممکن است.

۱۲:۱۵ - مثلاً هرگز نمی توان گفت شیئی واحدی همزمان در دو مکان باشد.

۱۲:۳۵ - دلیلش اینست که مکان خصوصیت شیئی است و نتوان دو خصوصیت متفاوت را بر شیئی واحد غیر یکسان دید.

۱۴:۰۰ - در ما نحن فیه تعدد ذمم طولی است چراکه بایع فضولی ذمه اش بر خود عین و بدلش است و شخص دومی ذمه اش به ذات عین مشغول نیست بلکه ضامن بدل البدل می شود و ید سومی ضامن بدل بدل البدل می باشد و الی آخر.

۱۶:۰۰ - مثلاً شخص مدیون از کسی تقاضا کرد که ضامن شود، بنا بر این مسلک، اولی ضامن دین دائن را دارد و دومی ضامن دینی است که ضامن دارد پس دو ضامن طولی می باشد بنابراین اگر مدیون دین را نداد، دائن از او می گیرد و ضامن هم قدرت مراجعه و طلب دارد.

۱۷:۳۰ - از دو جهت اشکال وجود دارد، اول: اگر در آن واحد چندین نفر در مجلس ید بر متاع داشتند و تلف شد چطور؟ ثانیاً: این عین از ید اولی که سالم بود وقتی به دومی منتقل می شود عینی نیست که بدل داشته باشد یعنی چون موجود است و تلف نشده قابلیت بدلیت داشته و نه فعلیت بدل، لذا عین مضمونه یعنی بر فرض تلف شدنش ضامن بدل پیدا می کند و گرنه تا سالم است ضامن آور نیست پس نتوان گفت که لاحق ضامن بدل البدل را داشته باشد.

۲۲:۰۰ - آنچه که در قاعده علی الید اخذت حتی تؤدی، عبارت و معنای علی، یعنی بر او لازم است، پس در تکلیفیات از علی، وجوب را می فهمیم مانند و لله علی الناس حج البيت، یعنی تکلیف بر عهده است و مانند علیه ان یودی الدین و ...

۲۴:۲۰ - گاهی ضامن موجود در خارج است که عین موجود در خارج را ضامن است یعنی شخص کفیل آن است پس اینجا ضمانت به معنای کفالت است.

۰۵۱۶ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبة (نوار ۳۵ - درس ۹) -

شب یکشنبه ۸ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۳۱/۱/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - مشهور تمامی ایادی را در صورت اتلاف مبیع، ضامن می دانند و مالک، مختار به رجوع به هر یک از ضامن ها می باشد.

۰۱:۴۵ - اشکال اول: لایعقل است شیئی واحد دو خصوصیت متباین داشته باشد و یک مبدل چند بلد داشته باشد.

۰۲:۳۰ - اشکال دوم که رجوع سابق به لاحق و بالعکس است بیان می شود.

۰۳:۰۰ - در مورد استدلال به وجوب کفائی هم محال است به هیچ یک از تعاریف وجوب کفائی تطبیق

داد.

۰۴:۰۰ - برخی بزرگان که اشتغال طولی را ممکن دانستند و اشتغال عرضی محال است.

۰۴:۴۵ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند در مورد قاعده اتلاف که من اتلف مال الغير فهو له ضامن را

داریم که اطلاقش تابع اطلاق مواردی است که قاعده از آن اتخاذ می شود ولی اطلاقش به ضمان ید نمی شود.

۰۶:۳۰ - در مورد روایت علی الید اخذت حتی تودی از عامه است و از خاصه نیست که از سمره بن جندب

است که ملعونی بوده است که مردم را بر جنگ با سیدالشهداء ترغیب می کرده است و عمل فقهای ما و اجماعشان وقتی حجت است که علم بصدر خبر موثق از معصوم داشته باشیم.

۰۹:۰۰ - بر فرض قبول قاعده علی الید، چیزی که بدستش رسیده است بر عهده آن شخص است و از

کلمه علی این استفاده می شود که ضمان را برداشت کنیم و بیشتر از این نیست.

۱۰:۳۰ - معنی ضمان هم بمعنای کفالت که در تعهد به نفس است و هم معنای ضمان که تعهد به شیئی

است.

۱۱:۳۰ - ضمان هم اشتغال ذمه را می گیرد و هم عهده بر مال است.

۱۲:۰۰ - عهده، از عهد است و قابل نقض است ولی ذمه قابل ارتفاع نیست و نیز عهده مربوط به عمل

است ولی ذمه مربوط به اعتبار ثبوت شیئی در آن است.

۱۴:۰۰ - و نیز در امری که وجود خارجی دارد معنا ندارد اعتبار ثبوتش در ذمه متصور شود و بالفعل نمی

تواند در ذمه باشد.

۱۵:۳۰ - پس عهده یک اعتبار دارد که حتی موجود فی الخارج را هم می گیرد ولی ذمه موجود در خارج

را دربر نمی گیرد.

۱۶:۳۰ - پس عهده خود مبیع و یا مالیتش را می گیرد ولی ذمه فقط در دست اتلاف کننده اشتغال پیدا

می کند و فرق است بین اتلاف و تلف سماوی.

۱۸:۰۰ - اثر اعتبار عهده همان وجوب تکلیفی کفائی است که بر همه ایادی جاری است.

۱۸:۴۵ - روایت: "من دعی اخاه لیلا فهو ضامن له حتی يرجع الی بیته"، مربوط اشتغال بدمه نیست بلکه مربوط به عهده است.

۱۹:۳۰ - لذا در ضمان ایادی متعدده، صرف وجوب کفائی عهده است و چون ان العهد کان علیه مسئولا لذا همه مسئول هستند.

۲۰:۳۰ - اگر جنبه غرور و فریب در کار نبود پس مالک مختار است به طلب کردن عین و در صورت اتلاف شدن آن بدل آن را از هر یک از سابقین یا لاحقین رجوع کند و ایشان می توانند به اتلاف کننده رجوع کنند و بدل را بگیرند.

۲۲:۰۰ - اما اگر مالک به اتلاف کننده رجوع کرد، او نمی تواند غرامت از کس دیگر بگیرد.

۲۳:۰۰ - ولی اگر غرور در کار باشد مانند ما نحن فیه که بیع فضولی است پس بایع مرکزیت دارد برای پرداخت غرامت و بدل.

۰۵۱۷ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۵ - درس ۱۰) -

شب دوشنبه ۹ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۱/۲/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بیان شد که ایادی متعاقبه در صورتی که ید سابق، ید لاحق را مغرور نکرده باشد و فریبش نداده باشد، پس مالک، به هر یک از این اشخاص می تواند مراجعه کند و بدل را از او بستاند و اگر سراغ سابق رفت و بدل را از وی گرفت، مشتری سابق، می تواند به لاحقی که اتلاف مبیع کرده است مراجعه کند و بدل را بعنوان غرامت از او بگیرد ولی لاحقی که تلف کرده است نمی تواند به شخص سابق رجوع کند و اما اگر غرور در کار بود بالعکس این حکم جاری است.

۰۲:۳۰ - پس سابق، اشتغال ذمه بر بدل عین پیدا می کند لذا لاحق یدش بر بدل البدل است و همچنین تا آخرین نفر.

۰۴:۱۰ - پس احد الامرین را لاحق مخیر است انجام دهد که تا وقتی عین وجود داشته باشد می تواند انتخاب کند ولی وقتی که عین تلف شده باید بدل البدل را بدهد.

۰۵:۰۰ - البته مشروط به اینکه شخص سابق، بدل را به مالک داده باشد وگرنه جایز نیست لاحق، تدارک غرامت ببیند.

۵:۵۰ - طبق قاعده کلیه طبیعیه که مشهور قبول دارد می گوید علی الید اخذت پس خود عین در ید سابق است و ید لاحق ضامن بدل العین است چرا که ماخوذ ید دومی ضمان بدل است که ید سابقه ضامن عین است و ید لاحق ضامن عین مضمونه است و نه ضامن ذات عین است.

۸:۰۰ - اشکال اینست که سابقیت و لاحقیت ایادی، همگی در نفس عین بوده است چراکه اینجا سبق و لحوق زمانی است که بی اثر است و جایی اثر می کرد که سبق و لحوق ضمانی باشد که اینجا سابقیت و لاحقیت ضمانیت نداریم.

۱۰:۰۰ - اشکال دیگر اینست که خود عین تا موجود است پس بدلی درکار نیست و بدلیت فعلیت پیدا نکرده است بنابراین همه ایادی، خود عین را ضامن اند.

۱۱:۳۰ - برخی بزرگان می فرمایند ممکن است منظور از بدل البدل این باشد که عین، حیثیت مضمونی دارد یعنی ید اولی، نفس العین را ضامن است که لحوق حیثیت ضمان عین می باشد و ید دومی ضمان عین مضمون شده را دارد.

۱۴:۳۰ - اگر کسی مدیون باشد و شخص ثالثی ضامن او نزد دائن بشود پس خود مدیون، نزد مالک، ضامن ضامن شده است، لذا همینطور که تا ضامن به داین پول را نداده است پس مدیون، ضامن است، در ما نحن فیه هم همینطور است که بعد از اداء سابق به مالک، در اینجا شخص لاحق باید بدل البدل را به سابق بپردازد.

۱۶:۴۵ - اشکالی که اینجا است، این است که معنای ضمان یعنی اگر عین، تلف شد، شخص تالف باید بدل را به مالک پرداخت کند ولی مادامی که تلف نشده است، این ضمان یک ضمان تقدیری است و تا شرط پدید نیاید، ضمانیت، فعلیت پیدا نمی کند.

۲۰:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که ظاهر عبارت و پاسخ آن نسبت به ضمان سابق و لاحق داده شد ولی دیگر فقهای بزرگ می گویند که مراد از برای حیثیت ضمانی نیست و فقط علی فرض تلف شدن عین، ضمان پدید می آید.

۲۳:۰۰ - برخی دیگر می فرمایند که حیثیات، اموری هستند که استعداد بالقوه برای فعلیت را دارند و هنگامی که سببیت فعلیت پیدا شد، همه بر تقدیر ترتب فعلیت می باشد که در جلسه بعد بیان می شود.

۰۵۱۸ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۶ - درس ۱) -

شب سه شنبه ۱۰ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۲/۲/۱۳۵۴ ش

۰۳:۰۰ - اگر مالک مبیع تلف شده به تلف کننده مراجعه کند پس تالف نمی تواند به سابق مراجعه کند ولی اگر مالک به سابق مراجعه کرده باشد پس او می تواند از تالف غرامت بگیرد.

۰۲:۰۰ - برخی می فرمایند که همه ایادی، ضامن هستند و چون سبب ید است و فعلیت اقتضای این ید وقتی است که مبیع تلف شود و سبق و لحوقی درکار نیست چراکه در مقام ید، فعلیتی دربین نیست.

۰۳:۱۰ - در لحظه تلف ضمان بدل برای همه ایادی در عرض واحد یکسان است.

۰۳:۳۵ - بزرگان می فرمایند که موضوع در ید ماخوذ است و مورد ضمان به بدل واقع می شود که نفر اول ذات العین را در ید دارد پس ضامن بدل عین است و دومی ماخوذ بید اول است و حیثیت مضمونه پیدا کرده است لذا ید لاحق ضمان بدل البدل را دارد و همچنین شخص سوم که ضمان بدل البدل را دارد.

۰۵:۲۰ - دلیلشان هم همان قاعده علی الید ما اخذت می باشد و هر یک ماخوذش عنوان جدید پیدا کرده است.

۰۵:۴۵ - اشکال اینست مادامی که مبیع تلف نشده است این حیثیت تقدیری است پس اگر تلف شود ضمان بدل است و دومی بدل البدل و هیچیک فعلیت نداشته و فرض و تقدیر بوده است و می دانیم مناط، فعلیت است و فرض، هیچ اثری نخواهد داشت.

۰۸:۰۰ - بنابراین جهتی ندارد که سابق به لاحق بتواند رجوع کند ولی لاحق به سابق نتواند رجوع کند.

۰۹:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که همینطور که حیثیاتی بالقوه بودند و سبق و لحوق داشتند و پس از رسیدن به فعلیت بر طبق ما فی القوه بوده است.

۱۰:۰۰ - به این معنا که همیشه اگر ترتبی بین حیثیات و شئون باشد، یعنی حیثیت دومی بر اولی متفرع بود و حیثیت سومی بر دومی متفرع باشد لذا فرض تفرع در مقام حیثیت در مقام فعلیت باید همان فرعیت باشد و گر نه خلف پیش می آید.

۱۱:۴۵ - بنابراین نظر، در ما نحن فیه شخص اولی که غصب کرده بود بواسطه یدش، حیثیت ضامنیتش بر بدل عین را پیدا کرد و دومی عهده ضمان بدل مضمون به بدل است پس ضامن بدل البدل است و الی آخر همین ترتب خواهد بود حتی وقتی فعلیت پیدا کرده باشد.

۱۳:۲۰ - تا اینجا صحبت اینست که اولی ضامن بدل است و دومی ضامن بدل البدل و سومی بدل بدل البدل است، و به واسطه تلف شدن متاع، ضمان جدیدی بوجود می آید چون فعلیت بوجود آمده است لذا بر طبق فرمایش مشهور تمامی اشخاص ذو الید اشتغال ذمه پیدا می کنند و ضامن می شوند.

۱۵:۲۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که نه بدلی در کار بوده و نه اشتغال ذمه ای بوده است که قبلا بیان شد که ضمان اقسام دارد و کفالت را بیان کردیم و عهده و ذمه را هم شرح دادیم، لذا ما دامی که مبیع، تلف نشده است اصلا فعلیتی در کار نیست و اشتغال ذمه ای هم نخواهد بود.

۱۷:۰۰ - و بیان شد که مفاد کلمه علی بمعنای عهده است و با وجود قبول نداشتن روایت علی الید، ولی بر فرض قبولش هم عهده دار به رد و برگرداندن متاع به صاحبش می باشد و نهایت اینست که عهده مربوط به فعل است و مربوط به ذمه نیست، لذا اگر عین موحود است عهده دار بازگرداندن آنست و اگر تلف شده باید مالیت آن را بدهد بواسطه تلف هیچ چیز اضافه نشده است لذا همه ایادی عهده دار این عین و بدلش هستند و بمقتضای روایت باید اداء کنند.

۱۹:۳۰ - لذا اصلا ضمان بدلی در کار نیست و اشتغال ذمه ای هم ندارند.

۲۰:۳۰ - گاهی هم به بدل حیلولة می پردازد در جایی که خود عین و بدلش نایاب شد بدل حیلولة را بر عهده دارد.

۲۱:۱۰ - بررسی این بحث که چرا سابق به لاحق می تواند رجوع کند ولی لاحق نمی تواند.

۲۱:۴۵ - در صورتی که لاحق همان شخص اتلاف کننده بوده است که این حکم بدیهی است.

۲۲:۱۵ - اما اگر مبیع به تلف سماوی قهری هم از بین رفته باشد چرا باید این حکم برقرار باشد؟

۲۳:۰۰ - برخی می فرمایند که رجوع کردن سابق به لاحق باید طوری باشد که از ناحیه لاحق، سببیت داشته باشد که در اتلاف مسبب است ولی در تلف قهری که لاحق سببیت نداشته است پس چرا باز هم باید غرامت به سابق بدهد.

۲۴:۰۰ - دلیل اینست که چون لاحق، مبیع را در دست خود نگاه داشته بوده است و در زمان ید او، تلف سماوی شده است و چون باید قبل از این اتفاق موصف بوده است که متاع را به صاحبش برساند لذا او مسبب تلف است و ضامن غرامت.

۲۵:۱۵ - برخی می فرمایند که فرقی بین تلف و اتلاف در سببیت ضمان نیست چرا که جواز رجوع سابق به لاحق بخاطر استقرار ضمان بر لاحق بوده است و می توانسته مبیع را به مالک برگرداند قبل از اینکه تلف شود.

۲۶:۳۰ - این فرمایش از چند جهت صحیح نمی باشد که بیان می شود.

۰۵۱۹ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۶ - درس ۲) -

شب چهارشنبه ۱۱ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۳/۲/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در اینست که اگر مالک به لاحق تلف کننده مراجعه کرد پس لاحق نمی تواند به سابق جهت طلب پرداختش، رجوع کند ولی اگر مالک به سابق رجوع کرد و بدل را گرفت، سابق می تواند به لاحق رجوع کند و غرامت بگیرد.

۰۲:۰۰ - بیان شد که نمی شود از قاعده علی الید اخذت حتی تودی اشتغال ذمه را استدلال کنیم بلکه این عهده های متعدد است و عهد انجام عمل است لذا اعتبار عهده باعث می شود همگی ایادی مکلف به اداء عین یا بدلش باشند و اگر لاحق اتلاف کرده باشد از قاعده اتلاف جاری می شود که مال غیر را تلف کرده و اینجا اشتغال ذمه ثابت می شود پس چون لاحق مسبب خسارت به سابق شده است لذا سابق می تواند به او رجوع کند و طلب خسارت کند.

۰۴:۳۰ - با اینکه سابق هم عهده دار بازگرداندن متاع به مالک بوده است چون حتی یک لحظه در ید و استیلای او قرار گرفته بوده است ولی لاحق که متاع را اتلاف کرد، عهده بدلیت و مالیت آن متاع را دارد.

۰۶:۰۰ - وقتی مالک به سابق رجوع می کند و بدل مالیت را پرداخت پس باید به تالف رجوع کند و خسارت بگیرد.

۰۶:۵۵ - اما در صورتی که تلف قهری و سماوی شد این نسبت تلف چگونه به لاحق اختصاص پیدا می کند.

۰۷:۴۵ - در اینکه همه ایادی عهده دار بازگرداندن عین یا بدلش هستند و تلف قهری شده باشد و از طرفی مالک که اختیار داشت به هر یک از ایادی مراجعه کند و عین یا بدلش را طلب کند اکنون که به تلف سماوی و بدون عمدی صورت گرفته است پس چرا باید لاحق ضامن پرداخت خسارت است.

۰۹:۳۰ - دلیلی که برخی بیان می کنند این است که بواسطه اینکه لاحق، متاع را در ید خودش استمرار داد و به مالک بازنگرداند پس در دست او تلف سماوی شده است لذا امساکش سبب است برای از بین رفتن مال الغیر.

۱۱:۳۰ - بنابراین همینطور که اتلاف سبب است پس تلف در یدش هم سبب است.

۱۲:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که اینطور نیست چراکه ید سابق عهده ردّ نفس عین را داشت ولی لاحق سبب نشد و نیز ایجاد مانع هم نکرد چراکه سببیت، امر وجودی و هیچ وقت امر وجودی مترتب بر امر عدمی نمی شود پس لاحق مانع نشد از ترتب مقتضا بر مقتضی و عدم مانع سببیت ندارد که برهانا مشخص است که العدم لایوثر شیئا.

۱۳:۳۵ - و همچنین خود سابق بواسطه بازنگرداندن متاع به مالک، سبب خسارت خودش شده است لذا وجهی ندارد در ما نحن فیه اگر سابق در صورتی که عین، تلف سماوی شده باشد و بدل را به مالک پرداخت کرده باشد وجهی ندارد که بتواند از لاحق خسارت بگیرد.

۱۴:۳۰ - برخی می فرمایند که اگر مالک به سابق رجوع کرد و بدل را گرفت پس سابق حق دارد معادل آن خسارت را از لاحق بگیرد چراکه در ضمان لاحق بوده است که بنا به عرف رجوع سابق به لاحق ممکن است.

۱۵:۴۵ - چون لاحق عهده دار عینی بوده است که بواسطه اخذش توسط ید قبلی عهده دار بوده است که اولی ذات العین را اخذ کرده پس عهده دار بدل عین است ولی دومی بدل بدل العین را عهده دار است و همچنین ایادی اشخاص لاحقه اینچنین است پس می فرمایند بمقتضای فهم عرف، سابق می تواند از لاحق خسارت بگیرد حتی در صورت تلف قهری و سماوی عین.

۱۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که عرف مرجع نمی تواند باشد مگر اینکه معصومین علیهم السلام به زبان عرف صحبت می فرموده اند و قرآن مجید که بزرگترین اعجاز پیامبر است با عرف سخن می فرماید البته آیات قرآن کریم، هفت یا هفتاد بطن دارند که تفسیر و تاویلش دست معصومین است بنابراین در ما نحن فیه مدلول التزامیه نداریم و نمی شود در اینجا به عرف رجوع کنیم و اگر هم به من اتلف مال الغیر مراجعه کنیم که در موارد خاصه بیان فرموده اند و در اینجا به چه وجهی استدلال کنیم.

۲۱:۴۵ - بعضی می گویند وقتی سابق بواسطه پرداخت بدل به مالک از عهده در آمد، پس لاحق بدل البدل را به سابق می دهد.

۲۳:۱۰ - بعض دیگر می فرمایند که تکالیف ایادی دیگران شرعی است و ذمی نیست یعنی حکم وضعی ندارد بلکه حکم تکلیفی است و فقط تلف کننده اشتغال ذمه دارد پس اگر سابق مالیت عین را داد، معاوضه شرعیه قهریه می باشد بین آنچه که سابق پرداخته است و بین آنچه که در ذمه لاحق بوده است، صورت پذیرفته است پس باید از لاحق خسارت بگیرد.

۲۶:۴۵ - اشکالات به این بیان را خواهیم گفت.

۰۵۲۰ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۳) -

شب یکشنبه ۱۵ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۷/۲/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بیان شد اگر مالک به شخص لاحق که تالف مبیع بود رجوع کرد باید بدل مال تلف شده را بدهد و حق ندارد به سابق رجوع کند ولی اگر مالک به سابق رجوع کرد حق دارد به لاحق رجوع کند و خسارت بدلی که داده است را بگیرد.

۰۳:۳۰ - بیان شد که سابق با پرداختش، بلافاصله در نظر شارع، معاوضه ذمه تلف کننده می شود.

۰۵:۱۰ - در اینجا پنج اشکال وارد می شود:

اشکال اول: اشتغال ذمه بدست نمی آید مگر از مفاد علی الید اخذت حتی تؤدی لذا اشتغال ذمه برای همه ایادی بوده است و هر حکمی که بر کلی طبیعی حمل شود، بر افراد طبیعی فرق می کند لذا موضوع للحکم نمی تواند با مصادیقش مخالفت کند پس از مفاد عبارت علی در علی الید، این اشتغال ذمه بر همه است پس چرا ذمه فقط مختص تلف کننده است و باقی حکم تکلیفی دارند.

۰۸:۰۰ - اشکال دوم: فرقی بین حکم تکلیفی شرعی و حکم ذمی نیست لذا یا ناظر است بر آنچه در استصحاب می گوییم پس برای همه ایادی است و یا نسبت به رجوع به سابق و لاحق فرقی نباشد.

۱۰:۳۰ - اشکال سوم: اگر به سابق رجوع کرد، و سابق امتناع کرد پس چرا حاکم شرع او را اجبار به پرداخت می کند بنابراین سابق هم اشتغال ذمه دارد و نیز اگر سابق از دنیا رفت پس مالک می تواند از ارثش طلب کند و نیز اگر سابق ورشکسته شد پس غرما و نیز مالک می تواند طلب کنند پس تمامی احکام ملکیت و ترتب آثار نشان دهنده اشتغال ذمه سابق است.

۱۳:۳۵ - اشکال چهارم: سابق پس از پرداخت بدل به مالک، به چه دلیلی معاوضه قهری بین پرداختی و ذمه لاحق است و بکدام سبب قهری یا اختیاری صورت پذیرفته است.

۱۵:۰۰ - برخی بزرگان می فرمایند که شارع، شخص سابق و لاحق را مکلف به پرداخت کرده است، ولی سابق که نباید بدل را بدهد چون اشتغال در ذمه تلف کننده است پس اینکه شارع می گوید سابق باید مالیت

عین را بدهد به این معناست که پرداخت سابق همان بدل از ذمه تلف کننده است پس معاوضه بدین گونه است.

۱۸:۲۰ - اشکال پنجم: سابق که مالیت را داد نمی تواند به دیگر ایادی رجوع کند مگر به لاحقی که تلف کننده باشد، در صورتی که سابق به هر لاحقی می تواند رجوع کند و خسارت پرداخت مال را بگیرد.

۰۵۲۱ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبه (نوار ۳۶ - درس ۴) -

شب دوشنبه ۱۶ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۸/۲/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - صحبت در اشتغال ذمه همه ایادی بود بوجوب کفائی و بعد بیان شد هر لاحقی ضامن است همان عینی را که در ضمان سابقش است به مالک بپردازد.

۰۱:۳۰ - لاحق ضامن احد الامرین می شود که بدل البدل است نسبت به سابق یا عین نسبت به مالک، پس وقتی سابق، به مالک پرداختی داشت، لاحق فقط مشغول ذمه بدل البدل نسبت به سابق می باشد.

۰۳:۱۵ - پنج اشکال بیان شد که تکلیف شرعی برای سابق بمعنای تفریغ ذمه سابق نیست چون او که تلف نکرده است پس گویی معاوضه بین پرداختش و ذمه لاحق صورت گرفته است.

۰۶:۰۰ - برخی می فرمایند که رجوع سابق به لاحق بواسطه بدل عین تلف شده است که سابق بجای مالک قرار می گیرد.

۰۷:۱۵ - اشکال اینست که چگونه عینی که تلف شده است ملکیت بر آن واقع شود پاسخ اینست که ملکیت از اعراض خارجی نیست بلکه امری است اعتباری پس می تواند بر معدوم اعتبار ملکیت شود.

۰۸:۳۰ - اشکالی که می آید با اینکه ملکیت امر اعتباری است ولی ملکیت امر ثبوتی هم هست پس اعتبار امر ثبوتی نمی تواند بر معدوم بشود پاسخ اینست که چون امر اعتباریست می شود مقداری از ثبوت بر آن جاری شود پس اعتبار ثبوتی به همین مقدار بر ملکیت مال تلف شده می تواند پیدا شود.

۱۱:۰۰ - شاهد این امر در مصالحه و در حکم زکات عین تالفه است و نیز اگر در خیار فسخ، پس از تسلیم عین و تلف بشود می تواند از خیار فسخش استفاده کند در عین حالی که عین تلف شده باشد و حل عقد یعنی بازگشت عوضین پس ثمن به مشتری برگشت ولی عین مه تلف شده هم به مالک بر میگردد پس قابل ملکیت دارد.

۱۴:۰۰ - اشکالی که بیان می شود اینست که به چه دلیل مال پرداختی سابق، عوض ذمه تلف کننده است بلکه تکلیف بر همه ایادی بوده است.

۱۴:۴۰ - پاسخ اینست که در باب غرامات، اعطای بدل همان اعطای عوض است و مقتضای عوضیت اینست که داخل ملک شخص شود پس اعطای عوض موجب دخول معوض در ملکش میشود و فرقی در معاوضات با انشاء یا با اعطاء نمی باشد.

۱۶:۴۰ - لذا می فرمایند به همین دلیل در بدل حیلولة هم که دیگر قابل دسترس نباشد و بدل را پرداخت می کند با اینکه متاع در دسترس نیست باز هم مالکش می شود پس فرقی بین عین تالفه و عین لایمکن الوصول الیهها نیست.

۱۹:۳۰ - اشکال دیگر اینکه اگر یکی از ایادی، مالیت عین تلف شده را به مالک داد، می تواند از سابق بگیرد، پاسخ اینست که لاحق به سابق نمی تواند رجوع کند چون سببیت ضمانها، لاحق است.

۰۵۲۲ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۵) -

شب سه شنبه ۱۷ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۹/۲/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در ضمان ایادی متعاقبه بود که اشکالاتی را بیان کردیم.

۰۱:۳۰ - بیان شد که سابق، آنچه که می دهد بعوض ذمه لاحق است پس بمحض پرداخت مالیت عین تالفه به مالک، مالک عین تلف شده می شود پس سابق باید عین را که در دست لاحق، تلف شده را بدلش را از او بستاند.

۰۳:۲۰ - پاسخ اینست که اولاً در اینجا صحبت از بدل تغریم است و نه بدل ملکیت، پس داستان معاوضه تملیکی درکار نیست بلکه غرامت و خسارت را می دهد، چون ملکیت عین تالفه با گرفته شدن غرامت، ساقط می شود، اما ثانیاً بنا بر فرض اینکه تعویض در ذمیت باشد پس بمحض پرداخت، ما فی الذمه خودش را مالک می شود و چرا ذمه لاحق را مالک شود.

۰۶:۴۰ - ثالثاً اگر مالک به دیگر ایادی مراجعه کرد، و عوض را دادند پس عین تالفه در ذمه دیگری را خریداری کردند پس لاحق هم می تواند به سابق رجوع کند در صورتی که نمی تواند.

۰۸:۰۰ - مرحوم آقای میلانی می فرمایند که بنابراین فقط لاحقی که تلف کننده است که عمدا اتلاف کرده باشد پس سبب تعین خسارت بر سابقین شده است، ضامن خسارت است پس هر یک از سابقین، در صورت پرداخت بدل، باید به او رجوع کنند و از او غرامت بگیرند و لاحق، نمی تواند به سابق رجوع کند اما اگر تلف قهری و سماوی باشد دلیلی نداریم به رجوع سابق به لاحق.

۱۰:۰۰ - اگر عین، تلف نشده باشد پس مالک مختار به گرفتن عین، از هر یک از ایادی است، که اگر نتوانند عین را از دیگر ایادی بستانند باید بدل حیلولة به مالک بدهند.

۱۲:۳۰ - اما اگر پس از گرفتن بدل حیلولة، مالک بتواند عین موجوده را از ید دیگری بگیرد باید بدل حیلولة را به پرداخت کننده اش، مرجوع کند.

۱۲:۴۵ - برخی می فرمایند که بمجرد گرفتن بدل حیلولة با وجود عین، اگر مالک می توانسته بگیرد، سبب نمی شود که از دیگر ایادی طلب نکند و حق مطالبه دارد.

۱۳:۴۵ - برخی دیگر می فرمایند که قدرت طلب کردن مالک از دیگر ایادی دلیل نمی باشد بر اینکه شخصی که مورد مطالبه عین، توسط مالک، قرار گرفته است و نمی تواند عین را از دیگران بستاند، بدل حیلولة به مالک نپردازد و باید بدهد.

۱۴:۱۵ - اگر مالک به او بگوید من می توانم عین موجوده را که مال خودم است را از دیگر ایادی بگیرم پس به من اجرتی بده تا بروم و عینی که بازگرداندنش بر عهده تو است را بازپس بگیرم در اینجا آن شخص مختار است بین دادن اجرت یا پرداخت بدل حیلولة به مالک است چون مطالبه مالک، دلالت التزامیه به تصرف در عین را داده است حتی در مقام استرداد لذا در این حالت او ناچار به ارجاع عین است و اگر مقدمه حرامی لازم داشت که باز محذور می شود و بدل حیلولة می پردازد.

۱۷:۳۰ - اما اگر هیچیک از ایادی قدرت ستاندن عین موجوده را ندارند و فقط مالک، قدرت گرفتن عین را دارد پس اگر از هر یک از ایادی طلب کند و در دست او نباشد پس شرط گرفتن اجرت کند و اجازه تصرف ولو در حد استرداد هم به احدی ندهد مثلا بگوید راضی نیستم کسی عین را استرداد کند ظاهرا منحصر است در وجوب پرداخت آن اجرت و جایی برای پرداخت بدل حیلولة نمی ماند ولی نهایتا می توان به قاعده عسر و حرج، جلوی پرداخت آن اجرت را گرفت.

۰۵۲۳ - مبحث البیع - بیع الفضولی - فی الایادی المتعاقبة (نوار ۳۶ - درس ۶) -

شب چهارشنبه ۱۸ ربیع الثانی ۱۳۹۵ ق - ۱۰/۲/۱۳۵۴ ش

۰۰:۱۰ - بحث در بایعی است که مال غیر را فضولتا ضمیمه مال خود کرده باشد.

۰۱:۳۰ - مثالی که می زنند که بیع مال خودش را به همراه مال غیر کرده باشد، پس نسبت به بیع مال خودش صحیح واقع می شود و بطلان نسبت به مال فضولی است از برای بزرگانی که فضولی را باطل می دانند.

۰۳:۳۰ - اشکالاتی در اینجا وجود دارد، اول اینکه انشاء بیع و خود بیع امر قصدی است پس قصد تملیک مجموع، وقوع پیدا نمی کند پس معنا ندارد یک قسمتی از مبیع صحیح باشد و قسم دیگرش باطل.

۰۵:۰۰ - اشکال دیگر اینکه تملیک در اثر عقد است و عقد امر واحدی است پس اگر افتراق بین ملکیت مجموع مبیع قرار دهیم گویا تعدد عقد بوده و لایعقل است.

۰۶:۱۰ - اشکال سوم: در معاملات ثمنی را که بایع تعیین می کند باعث صحت بیع می باشد لذا آن ثمن نسبت به مجموع مبیع است.

۰۷:۳۰ - روایت از امام حسن عسکری علیه السلام که در صفقه فروخته شود و بعضی آن از مال دیگری است پس بیع در حد مال خودش صحیح واقع می شود.

۰۹:۰۰ - کتب الی ابی محمد العسکری علیه السلام: فی رجل کانت له قطاع أرضین، فیحضره الخروج إلى مکة، والقریة علی مراحل من منزله، ولم یکن له من المقام ما یأتی بحدود أرضه، وعرف حدود القریة الأربعة، فقال: اشهدوا أنني قد بعت فلاناً - یعنی المشتري - جميع القریة التي حدّ منها کذا، والثانی والثالث والرابع، وإنّما له فی هذه القریة قطاع أرضین، فهل یصلح للمشتري ذلك، وإنّما له بعض هذه القریة وقد أقرّ له بکُلّهما؟ فوقع علیه السلام: لا یجوز بیع ما لیس یملک، وقد وجب الشراء من البائع علی ما یملک.

۱۳:۱۰ - پس نشان دهنده صحت آن مقدار از ملک خودش بوده است.

۱۴:۰۰ - پاسخ اشکال در تعدد مملوک، او از ابتداء ملکیت متعدد را انشاء کرده است پس وقع ما قصد است بلکه لم يقع جميع ما قصد می شود که بطلانی ایجاد نمی کند.

۱۶:۰۰ - لذا مملوک متعدد و مالک متعدد است و انشاء متعدد است بنابراین تملیک هم متعدد باشد ایرادی ایجاد نمی کند.

۱۷:۴۰ - لذا عدم وقوع جميع ما قصد هیچ ضرری بر تملیک صحیح بیع ندارد.